

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نَسَبُهَا لِقَضَاةِ الْمَدِينَةِ

السنة الرابعة والعشرون

سبتمبر وأكتوبر

ونوفمبر سنة ١٩٤٣

العدد الأول

والثاني والثالث

« من حلف على يمين وهو فيها فاجر يقطع بها ما لم يء مسلم اتي الله وهو عليه
غضبان » (حديث شريف)

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحكمة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازك في دمشق.

مطبعة نجحنازي بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذه الأعداد الأحكام الآتية :

عدد	
١١	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٧	أحكام صادرة » » » المدنية
٥	» » » استئناف مصر الاهلية
٨	» » » القضاء التجارى
٥	» » » المحاكم الابتدائية
٣	» » » القضاء المستعجل
٥	» » » المحاكم الجزئية

كما نشرنا بحثا في حق السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية في القبض على الاشخاص واعتقالهم وهل يجوز للسلطة التى تتولى تحقيق الجرائم العسكرية أن تلجأ إلى هذا الاجراء ضد عضو البرلمان متجاوزة حقه فى التمتع بالحصانة البرلمانية - لخصرة الاستاذ توفيق أحمد الخشن وكيل النيابة العسكرية

كما نشرنا أيضا محاضرة عنوانها « أسماء بارزة فى تاريخ المحاماة بفرنسا » لخصر الاستاذ محمود كامل المحامى

لجنة التحرير

محمود نجيب الغرابي - اسطفان باسيلي - محمود الخضرى

شهر سبتمبر واكتوبر
ونوفمبر سنة ١٩٤٣

المحكمة

العدد الأول والثاني والثالث
العدد الرابع والعشرون

قضاء محكمة النقض والبرلمان الجبائرية

(برئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعرزة أمين أنيس باشا رئيس المحكمة ونجيب
مركس بك وأحمد نشأت بك ومحمد الملقى الجزائري بك ومحمود فؤاد بك مستشارين وحضور حضرة
صاحب العزة نصيف زكي بك رئيس النيابة)

٢ - من حق رئيس الجمعية أن يتخذ من
الاجراءات ما يكفل حصول الانتخاب طبقا
للنظام الذي وافقت عليه الجمعية العمومية فيلزم
الأقلية التي أرادت مخالفة هذا النظام باحترامه
وبالخروج من القاعة تنفيذاً له وله في سبيل ذلك
أن يستعين بقوة البوليس وخصوصاً أنه قد اعتدى
بعض المحامين على بعض كما هو مبين بمحضر
جلسة الجمعية . على أنه فضلاً على ذلك فإن
الطاعنين لم يدعوا أن استدعاء البوليس كان له
تأثير في حرية الدافعين من المحامين بوجه من
الوجوه .

٣ - أوجب القانون أن يكون الطعن مسبباً
فلا يقبل منه إلا ما كان عن وقائع معينة
مصحوبة بذكر الأدلة عليها ولذلك فلا يكون
اتلك الادعاءات اعتباراً لابهامها وغموضها وخلوها
من أي بيان عن هؤلاء الذين اشتركوا بغير حق

٢ مارس سنة ١٩٤٤

- ١ - انتخابات جمعية عمومية للمحامين . انعقادها . صحتها .
- ٢ - رئيس الجمعية العمومية . حقها في اتخاذ الاجراءات
بما يكفل حصول الانتخاب طبقاً للنظام الذي قرره الجمعية
- ٣ - طعن . وجوب تسييه . عدم قبوله ما لم تذكر
الواقعة ودليها .
- ٤ - أغلبية اصوات الحاضرين المطلقة . التصديق .
- أغلبية الاصوات الصحيحة للذين اشتركوا فيها .

المبادئ القانونية

١ - إن كل ما نص عليه القانون هو أن يكون
اجتماع الجمعية العمومية للمحامين في سراى
محكمة الاستئناف أودار النقابة ولكنه لم يوجب
أن يكون الاجتماع في قاعة خاصة منها . فكل نظام
لا يخالف القانون يضعه مجلس النقابة وتقرره
الجمعية العمومية لضمان سلامة الانتخابات يكون
صحيحاً وتكون الانتخابات التي تجرى طبقاً له
صحيحة .

في الانتخاب وأولئك الذين بقوا داخل القاعة للتأثير في حرية الانتخاب وكيف كان ذلك التأثير.

٤ - إن القانون إذ نص في المادة ٧٦ على أن يكون الانتخاب بأغلبية أصوات الحاضرين المطلقة إنما قصد - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أغلبية الأصوات الصحيحة للذين اشتركوا بالفعل في عملية الانتخاب.

المحكمة

« ومن حيث ان الثابت بمحضر مجلس النقابة المنعقد يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ أنه نظر في الطريقة التي تتبع في انعقاد الجمعية العمومية اتقاء لاشتراك من ليس لهم حق الحضور فيها وفي سبيل ذلك قرر وضع النظام الآتي : اعتبار دار النقابة وحدة لا تتجزأ محلاً لانعقاد الجمعية العمومية وإحاطتها من جميع نواحيها برجال من البوليس ووقوف أحد أعضاء مجلس النقابة مع اثنين من موظفيها على كل باب من أبوابها الثلاثة الخارجية يديم كشف الحامين الحائزين للشروط - وذلك كله منعا لدخول أي شخص ليس له حق حضور الجمعية . وقرر المجلس نشر هذا القرار في الصحف إعلاما للحامين به . »

« وحيث ان الثابت بمحضر جلسة مجلس النقابة المنعقدة يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ قبيل افتتاح الجمعية العمومية أنه لاحظ أن القاعة الكبرى بدار النقابة قد امتلأت بمن دخلها من الحامين وأنها لا تقسع لجميع من

تبين من السكشوف حضورهم بدار النقابة ولذا رأى المجلس أنه فيما يتعلق بالنظر في جدول الأعمال يمكن الاستمرار على هذه الحالة - أما فيما يتعلق بإجراء عملية الانتخاب فإن هناك استحالة مادية في توزيع الأوراق ورقة ورقة لكل من حضرات المحامين كما أنه من غير الممكن ضمان سرية الانتخاب وتنظيم استلام أوراق الانتخاب وعدم التكرار أو الخطأ بالحالة المذكورة وعلى هذا الأساس قرر المجلس أن يبدأ بعرض المواد الواردة بجدول الأعمال جميعها على الجمعية حتى إذا انتهت منها عرض عليها القرار الآتي : « قرر مجلس النقابة بالاجماع أن يطلب من حضرات المحامين الخروج من قاعة الجلسة لتنظيم عملية الانتخاب لكثرة عدد حضرات المحامين الذين حضروا وذلك بتخصيص الباب الشرقي لدخولهم وتخصيص الباب البحري للقاعة لخروجهم وتوزيع أوراق الانتخاب بمعرفة عضوى مجلس النقابة المنتدبين على كل محام عند دخوله من الباب الشرقي وبعد أن يدون حضرة المحامي في ورقته أسماء من ينتخبهم بطوى الورقة ويسلمها لحضرات المحامين المنتدبين لاستلامها في السلات على الباب البحري وعمل كردون من البوليس لمنع حضرات المحامين الذين يتمون عملية الانتخاب ويخرجون من الباب البحري من الاختلاط بحضرات المحامين الذين لم يعطوا أصواتهم بعد . فوافق المجلس بالاجماع الآراء على هذا القرار ماعدا الأستاذ مكرم عبيد »

« وحيث ان الثابت بمحضر جلسة الجمعية العمومية يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ أنها عقدت في القاعة الكبرى بدار النقابة فنظرت في تسع مواد من الاثنى عشر مادة الواردة

في جدول الأعمال وأقرتها ولما جاء دور المواد الثلاثة الباقية وهي انتخاب أعضاء مجلس النقابة وانتخاب النقيب وانتخابات الوكيل عرض رئيس الجمعية قرار مجلس النقابة المتقدم ذكره الخاص بتنظيم عملية الانتخاب على الجمعية العمومية فوافقت عليه ونفذه المحامون بخروج أغليتهم من القاعة ولم يبق إلا الأستاذ مكرم باشا وعدد قليل معه لا يزيد على الأربعين محاميا فلفت المجلس نظر هؤلاء الذين بقوا في القاعة إلى ضرورة احترام قراره الذي وافقت عليه الجمعية العمومية فيما عداهم حتى يتيسر اجراء عملية الانتخاب بالهدوء والسكينة والنظام لكنهم رفضوا - وكان مكرم باشا مستمرا على تحريضهم حتى أدى الامر إلى أن أخاه الأستاذ فكري مكرم لطم الأستاذ ناشد عبد المسيح على وجهه وأدى أيضا إلى أن الأستاذ عبد المنعم شوقي ضرب الأستاذ كرم عبد الهادي بالسكسي - مما دعا حضرة رئيس الجلسة إلى الفات نظرم وأنه سيضطر إلى تنفيذ قرار المجلس بالقوة . وهنا ثارت ثائرة مكرم باشا ومن معه وصاروا يلفظون بألفاظ نابية فأظهروا ثورتهم وخروجهم على القرار . فلما أمر رئيس الجلسة باستحضار البوليس كان أول الخارجين مكرم باشا وخرج معه الباقون وبعد ذلك عاد مكرم باشا وانضم إلى المجلس وبدأ في اجراء عملية انتخاب الاعضاء وتبين ان عدد المحامين الذين دخلوا دار النقابة طبقا للترتيب والنظام المذكور في محضر جلسة مجلس النقابة المؤرخ في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ هو ١٢٧٥ محاميا فاستخرج من المظروف ١٢٧٥ ورقة ووضعت على المنضدة وكان حضرات المحامين يدخلون من باب قاعة الجمعية العمومية

بانتظام ويتناولون أوراق الانتخاب من حضرات أعضاء مجلس النقابة الذين على الباب وعلى أثر استلام ورقة الانتخاب يدون كل من حضراتهم فيها من ينتخبونهم من بين المرشحين لعضوية مجلس النقابة ثم يضع ورقته في سلة أوراق الانتخاب وينصرفون فورا من الباب الآخر انتظارا للفرز وظهور النتيجة - وقد أجرى المجلس عملية الفرز بتكوين خمس لجان وقد حضر عملية الفرز المرشحون جميعا من القريتين وأشرف على كل لجنة واحد من المرشحين الذين مع الأستاذ مكرم باشا واشتركوا في عد الاصوات جملة مرات - وأعلن حضرة الأستاذ السكرتير النتيجة بانتخاب حضرات الاساتذة كامل يوسف صالح وعمر عمرو وحسين الجندي وأحمد الحضري ممن تزيد مدة اشتغالهم بالمحاماة على عشر سنوات وانتخاب حضرة الأستاذ يوسف حلي من تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنوات أعضاء لمجلس النقابة عن سنة ١٩٤٤ . وتداول المجلس بعد ذلك في كيفية انتخاب النقيب وقرر أن يتبع في شأنها نفس الطريقة التي اتبعت في انتخاب الأعضاء وأحضر المظروف الذي توجد به الأوراق ووضعت ١٢٧٥ على المنضدة أمام المجلس حيث كان يسلم منها لحضرتي عضوي النقابة حسين الجندي وعلى أيوب ما يلزم للتوزيع من وقت لآخر ورأى المجلس اجراء الفرز بتكوين ثلاث لجان : الأولى مكونة من مكرم باشا وحسين الجندي والثانية من عمر عمرو وعلى أيوب والثالثة من أحمد الحضري ومحمد كامل حسن الأسويطي الذي طلب اليه مكرم باشا أن يكون موجودا في هذه اللجنة . وبعد أن فرزت الأوراق وأحصيت أعاد مكرم باشا احصاءها مرة

أخرى وكانت نتيجة الفرز كالآتي : - حضرة
الأستاذ كامل يوسف صالح نال ٥٩٧ صوتا
حضرة الأستاذ مكرم عبيد باشا نال ٥٠٧
صوتا - أوراق باطلة عدد ٣ - وقد تبين أن
عدد الاوراق التي وضعت في سلق الانتخاب
هي ١١٠٧ - وبعد اعلان النتيجة بانتخاب
الأستاذ كامل يوسف صالح نقيبا للمحامين
عن سنة ١٩٤٤ قال مكرم باشا انه مع احتفاظه
بالحضور في عملية الانتخاب الوكيل يعلن
استقالته من عضوية المجلس . وقد أعلن
السكرتير لحضرات المحامين ما قاله مكرم باشا
كما أعلن بدء عملية انتخاب الوكيل وهنا
قرر الاستاذ على أبواب بأنه متنازل عن
ترشيح نفسه للوكالة واستقالته من عضوية
المجلس وأعلن هذا بنفسه بالميكروفون لحضرات
المحامين وبدأت عملية انتخاب الوكيل بنفس
الطريقة التي اتبعت في عملية انتخاب الاعضاء
والنقيب سواء فيما يتعلق بأوراق الانتخاب أو
فيما يتعلق بطريقة الانتخاب . وكانت النتيجة
كالآتي : حضرة الاستاذ محمود فهمي جندية بك
نال ٥٦٦ صوتا - حضرة الاستاذ على أيوب
نال صوتين وأعلن السكرتير انتخاب محمود فهمي
جندية بك وكيلا للنقابة عن سنة ١٩٤٤ تم إعلان
انتهاء عملية الانتخاب .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن النظام الذي
ارتأه مجلس نقابة المحامين لاجراء الانتخابات
قد عرض على الجمعية العمومية وهي منعقدة
انعقاداً صحيحاً في القاعة الكبرى بدار النقابة
فوافقت عليه وأن عمليات انتخاب أعضاء مجلس
النقابة والنقيب والوكيل وقعت صحيحة لأنها
تمت حسب هذا النظام ووفقاً للقانون . وهذا
الثابت بمحضر جلسة الجمعية العمومية صحيح

للاسباب الآتية : أولاً - أن كل ما نص عليه
القانون هو أن يكون اجتماع الجمعية العمومية
للمحامين في سراي محكمة الاستئناف أو دار
النقابة ولكنه لم يوجب أن يكون الاجتماع في
قاعة خاصة منها . فكل نظام لا يخالف القانون
يضعه مجلس النقابة وتقره الجمعية العمومية لضمان
سلامة الانتخابات يكون صحيحاً وتكون الانتخابات
التي تجري طبقاً له صحيحة - وثانياً - أن الاستاذ
مكرم باشا عضو مجلس النقابة والمرشح نقيباً قد
اشترك في عمليات الانتخاب الثلاث ولم يكن له
اعتراض إلا على دخول البوليس في القاعة التي
كانت منعقدة بها الجمعية العمومية لاجراء
المحامين منها مما يفيد أن كل شيء آخر في عمليات
الانتخاب كان سليماً فقد قدم النقيب لهذه المحكمة
ورقة اطلع عليها وكلاء الطاعنين فيها العبارة
الآتية الخاصة بكيفية الانتخاب « حضرات
المحامين يدخلون من باب الجمعية العمومية بالنظام
ويتناولون أوراق الانتخاب من حضرات أعضاء
مجلس النقابة الذين على الباب وعلى أثر استلام
ورقة الانتخاب يدون كل من حضراتهم فيها
من ينتخبونهم من بين المرشحين لعضوية مجلس
النقابة - ثم يضع ورقته في سلة أوراق الانتخاب
وينصرفون فوراً من الباب الآخر (البحري)
انتظاراً للفرز وظهور النتيجة » وقد كتب
الاستاذ مكرم باشا بأعلى هذه العبارة « هذا مع
احتفاظي بالطعن بالبطلان لدخول البوليس
مكرم عبيد » . ثم كتب كذلك بأسفلها مع
احتفاظي بالطعن بالبطلان لدخول البوليس
واخراج الجمعية العمومية بالقوة . مكرم عبيد »
« وحيث انه عن دخول البوليس في تلك
القاعة واخراج المحامين منها فإن من حق رئيس
الجمعية أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل

حصول الانتخاب طبقا للنظام الذي وافقت عليه الجمعية العمومية فيلزم الاقلية التي أرادت مخالفة هذا النظام باحترامه وبالخروج من القاعة تنفيذاً له وله في سبيل ذلك أن يستعين بقوة البوليس وخصوصاً أنه قد اعتدى بعض المحامين على بعض كما هو مبين بمحضر جلسة الجمعية . على أنه فضلاً عن ذلك فإن الطاعنين لم يدعوا أن استدعاء البوليس كان له تأثير في حرية الناخبين من المحامين بوجه من الوجوه .

« وحيث أنه عن القول بأن محضر جلسة الجمعية العمومية لم يحرر في أثناء انعقادها وعما قيل في جلسة المرافعة بأنه موقع عليه من سكرتير الجمعية دون الرئيس فذلك مردود بأن الطاعنين لم يقدموا ما يثبت أن المحضر لم يحرر أثناء الجلسة - أما عدم توقيع الرئيس فله سوابق ثابتة بمحاضر جلسات الجمعية العمومية في الاعوام الماضية التي اطلعت عليها المحكمة ثم هو لا يدل بذاته على عدم صحة ما دون بالمحضر .

« وحيث أنه عن القول بقيد عدد كبير من المحامين في جدول المحامين ببضعة أيام قبل يوم الانتخاب - فإن القانون ليس فيه ما يمنع من اجراء هذا القيد في وقت دون غيره . ومتى تم القيد وفقاً للاوضاع المقررة له قبل اليوم المعين لانعقاد الجمعية العمومية كان لكل مقيد حق الحضور فيها .

« وحيث أنه عن الادعاء بأن ذلك القيد اقترن باجراءات وتصرفات تتنافى مع نزاهة الانتخاب والادعاء باشتراك بعض المحامين الذين مازالوا تحت التمرين في الانتخاب وبقاء أنصار بعض المرشحين داخل القاعة بقصد التأثير على حرية الناخبين - فإن القانون أوجب أن يكون الطعن مسبباً فلا يقبل منه إلا ما كان عن وقائع

معينة مصحوبة بذكر الادلة عليها ولذلك فلا يكون لتلك الادعاءات اعتبار لا بهامها وغموضها وخلوها من أى بيان عن هؤلاء الذين اشتركوا بغير حق في الانتخاب وأولئك الذين بقوا داخل القاعة للتأثير في حرية الانتخاب وكيف كان ذلك التأثير .

« وحيث أنه عن تأليف عدة لجان لفرز الأصوات في عملية انتخاب النقيب وإخفاء ١٦٢ ورقة من أوراق التصويت - فكل ما يشترطه القانون هو علانية الفرز ليجتنب من شاء من المرشحين والثابت أن الفرز كان علنياً وبحضور الاستاذ مكرم باشا وغيره من أنصاره . وليس في القانون ما يوجب الاقتصار على لجنة واحدة للفرز ولا ما يمنع من تكوين عدة لجان لهذه العملية . أما عن الادعاء باختفاء ١٦٢ ورقة فإن الطاعنين لم يتهموا شخصاً معيناً باختفائها ولم يبينوا كيف اختفت فيكون كل ما في وجود هذا الفارق بين الأوراق التي وزعت وبين الأوراق التي وجدت في السلة - من دلالة هو أن من تسلموا تلك الأوراق لم يستعملوها .

« وحيث أنه عن الادعاء بوضع رزمة من أوراق التصويت في جيب أحد أعضاء مجلس النقابة أثناء فرز الأوراق في عملية انتخاب النقيب - فإن ما لهذه الواقعة من خطورة - وقد سماها النقيب ورئيس النيابة سرقة - يجعل السكوت عليها مع وجود المقتضى للمبادرة بانارتها قاطعاً في عدم صحتها فلو أنها صحيحة لما عدم من يدعى حصولها وسيلة للإبلاغ عنها فوراً أو عقب الانتهاء من الانتخاب .

« وحيث أنه عن القول بعدم حصول الاستاذ كامل يوسف صالح على الأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فإن القانون إذ نص في المادة

انتخابه نقيبا للمحامين - أما الادعاء بوجود
عشرين ورقة من أوراق التصويت مكتوبة
بخط واحد فان الخوض فيه غير مجد إذ لو
أسقط هذا العدد ما تغيرت نتيجة الانتخاب .

« وحيث انه لا تقدم يكون الطعن على
غير أساس متعينا رفضه

(طعن حضرات الاساتذة صادق حنا وآخرين في انعقاد
الجمعية العمومية لنقابة المحامين المنعقدة في يوم ٢١ ديسمبر سنة
١٩٤٣ رقم (١) لسنة ١٤ قضائية)

٧٦ على أن يكون الانتخاب بأغلبية أصوات
الحاضرين المطلقة إنما قصد - على ما جرى عليه
قضاء هذه المحكمة - أغلبية الاصوات الصحيحة
للذين اشتركوا بالفعل في عملية الانتخاب -
ولما كان عدد الاوراق التي جمعت من السلات
في عملية انتخاب النقيب ١١٠٧ فتكون الاغلبية
المطلقة ٥٥٤ صوتا وإذ قد حصل الاستاذ كامل
يوسف صالح على ٥٩٧ صوتا فيكون قد صح

قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية (١)

(برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة ومنصور اسماعيل
بك وجندى عبد الملك بك واحمد نشأت بك ومحمد المفتي الجزائري بك مستشارين وبحضور
حضرة الاستاذ عبد العزيز كامل رئيس النيابة بالاستئناف)

جاء في نهاية حكمها في مقام وصف التهمة التي
أدين الطاعن من أجلها أن الواقعة قد حصلت
بسبق الاصرار والترصد فان ذلك لا يكون إلا
من قبيل السهو الذي لا يمكن أن يؤثر في سلامة
الحكم .

المحكم

« حيث ان الطاعنين ينعين على الحكم
المطعون فيه انه أخطأ فانه بعد أن نفي عنهما
في أسبابه سبق الاصرار والترصد انتهى إلى
اثبات ذلك عليهما حين قال أن الطاعن الاول

٢

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

حكم - تسلييه - نفي ظرف سبق الاصرار والترصد .
توقيع العقوبة على أساس اتفاقهما . ذكر أن الجريمة وقعت
بناء على سبق الاصرار والترصد في نهاية الحكم . سهو لا يطل
الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان واضحا أن المحكمة لم تدن الطاعن
على أساس سبق الاصرار والترصد فضلا عن
العقوبة التي أوقعتها عليه لا تسمح بالقول أنها
قد أدانتها على هذا الأساس فلا يبرهن أن يكون قد

(١) استنبط قواعد هذه الاحكام حضرة الاستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار وراجعها وأقرها حضرة
صاحب العزة سيد مصطفى بك المستشار بمحكمة النقض والابرار .

المبدأ القانوني

متى أثبت الحكم أن المتهم تربص بالمجنى عليه في الطريق للفتك به فذلك يكفي في بيان توافر ظرف الترصد ولا يغير من ذلك قصر مدة الانتظار . وإذا كان الترصد ظرفاً قائماً بذاته حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد بمقتضى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم سبق الاصرار تماماً فان قيامه وحده يبرر توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة . واذن فتى أثبت الحكم توافره فلا تكون للمتهم مصلحة في أن يتمسك بعدم توافر ظرف سبق الاصرار أيضا .

المحكمة

« حيث ان مبني الطعن أن الحكم المطعون فيه اعتبر سبق الاصرار والترصد متوفرين في الدعوى مع أنه يؤخذ من البيانات الواردة فيه أن الفترة التي مضت من وقت مرور المجنى عليه على الطاعنين إلى وقت ارتكاب الجريمة لا تتسع لأعمال الفكر واختمار العزم اللازمين لتكوين سبق الاصرار أو الترصد »

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المعاقب عليها بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات والمحكمة بعد أن نظرت الدعوى أدانت الطاعنين بمقتضى المادة المذكورة على أساس توفر ظرفي سبق الاصرار والترصد ولخصت الواقعة في قولها « إن المجنى عليه » « محرم متولى محرم وسليمان متولى محرم » « اشترى أرضاً كان قد تملكها صادق محمد »

قتل فاطمة محمد سليمان عمداً مع سبب الاصرار والترصد وأن الطاعن الثاني شرع في قتل سلام مصطفى عمداً مع سبب الاصرار والترصد ولذلك فانه يكون متناقضاً متعيناً تقضيه

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أثبت بالأدلة التي أوردها أن ظرفي سبق الاصرار والترصد غير متوفرين في الدعوى وأن عقاب الطاعنين ينطبق على الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات لا المادة ٢٣٠ الخاصة بسبق الاصرار والترصد وهذا صريح في أن المحكمة لم تدن الطاعنين على أساس توفر سبق الاصرار والترصد لديهما ، فضلاً عن ذلك فان العقوبة التي أوقعتها على كل منهما لا تتفق والقول بأن المحكمة أدانتهم على القتل العمد أو الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ومتى كان هذا واضحاً فأن ما جاء في نهاية الحكم في مقام وصف التهمة التي أدين الطاعنان من أجلها من ذكر كلمتي سبق الاصرار والترصد لا يكون إلا من قبيل مجرد السهو الذي لا يمكن أن يؤثر في سلامة الحكم والذي لا يصبح عده دليلاً على التناقض مادام وجه السهو واضحاً من الاطلاع على الحكم ذاته كما تقدم القول

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

(طعن عمود محمد البسيوني وآخر ضد النيابة رقم ١٨٩٣ سنة ١٢ ق)

٣

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

قتل عمد . ترصد . سبق اصرار . ماهية الترصد . توافر هذا الظرف . يفتى من توافر ظرف سبق الاصرار (المادة ٢٣٠ ع)

للفتك به يكفي بذاته في بيان توفر ظرف الترصد كما عرفه القانون ولا يصح أن يعترض على ذلك بقصر مدة الانتظار فإن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن « الترصد هو التربص لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة للتوصل إلى قتله أو إلى إزائه » ولما كان الترصد ظرفاً مستقلاً حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد بمقتضى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم سبق الاصرار تماماً فإن قيامه وحده يبرر توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة . ومتى تقرر ذلك لا يبقى للطاعنين مصلحة من وراء تمسكهما بعدم توفر ظرف سبق الاصرار . « وحيث انه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

(طعن رضوان عبد الله السيد وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ١٨٨٨ سنة ١٢ ق)

٤

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

ظروف معددة . فكل يكون جريمة لها عقوبة خاصة . ويكون في ذات الوقت ظرفاً معدداً لجريمة أخرى . لا اعتبار لهذا الفعل في توقيع العقاب الا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة . مثال في جنابة قتل وسرقة . تغليظ العقوبة على جنابة القتل العمد المقترنة بجنابة أخرى . متى يكون ؟ تقدير ظروف الواقعة . أساسه ذات الواقعة لا الوصف القانوني . خطأ الحكم في تقدير العقوبة من الوجهة القانونية . متى تنتفي المصلحة في الطعن فيه لهذا السبب ؟

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وباقي مصوغاتها وأمتعتها وقضت المحكمة بمعاقبة هذا المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة طبقاً

« المجرسي من آخر وقد أجراها صادق »
« المجرسي لمحمد منصور ثم للمتهم الثاني »
« حسن نصر سعد ولما لم يحصل منه على »
« شيء من الايجار تخلص منها ببيعها قبل »
« هذه الحادثة بعشرة أيام للمجنى عليه - »
« وفي يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ خرج »
« المجنى عليه من منزله لينزل ضرورة في الجرن »
« القريب منه وكان المتهمان رضوان عبد الله »
« السيد وحسن نصر سعيد جالسين مع حسنين »
« نصر وعطية مرسى ومحمد صادق أحمد »
« بشكمة منزل الأخير القريب من الجرن »
« وقد نزل المتهمان إلى الطريق وانتظرا »
« بجوار الشكمة حتى إذا مارجع المجنى عليه »
« لانه وأثناء ربطه لباسه أطلق عليه رضوان »
« عبد الله السيد عياراً بقصد قتله » وبعد أن »
« أوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت »
« هذه الواقعة وفندت دفاع الطاعنين بحثت عن »
« نية القتل ثم عن سبق الاصرار والترصد »
« وقالت عن هذين الطرفين ما يأتي » وحيث »
« أن سبق الاصرار والترصد متوافران »
« في الدعوى من أن المتهمين كانا في شكمة »
« صادق أفندي فربهما المجنى عليه عندما توجه »
« للجرن لفضاء حاجته فترك الشكمة بعد أن »
« أحضر السلاح وانتظراه وفي عودته لمنزله »
« أطلق عليه أولهما بحضور الثاني الذي كان »
« يرافقه العيار الذي سبب وفاته وذلك لا قدامه »
« على شراء أطيان المتهم الثاني الذي وجد »
« الفرصة سانحة للانتقام منه فقام هو وزميله »
« المتهم الأول وغدرا به »

« وحيث ان ما أثبتته الحكم من نزول »
« الطاعنين إلى الطريق عقب رؤيتهما للمجنى »
« عليه ووقوفهما بجوار الشكمة في انتظار عودته »

العقوبة كأنها مجردة عن الظرف المشدد ثم إن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بدهاء أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل ومقتضى هذا أن لا تكون الجناية الأخرى مشتركة مع جناية القتل في أى عنصر من عناصرها ولا في أى ظرف من ظروفها المعتبرة قانوناً ظرفاً مشدداً للعقاب فإذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف . وإذن فإن العقوبة التى كان يجب توقيعها على المتهم هى العقوبة المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقسم لتسهيل جناية سرقة باكره واجب في مقام توقيع العقاب على المتهم فيها اعتبارها مجردة عن ظرف الاكره أى جنحة سرقة على أنه وإن كانت العقوبة التى نص عليها القانون في الشطر الأول للقتل الذى وقعت معه جناية أخرى تختلف عن العقوبة التى نص عليها في الشطر الأخير إذ هى الاعدام في الشطر الأول ، والاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الآخر ، إلا أنه لما كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس

للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية ع على أساس أن القتل اقترنت به جناية سرقة باكره باعتبار أن الاكره هو فعل القتل فانها تكون قد أخطأت لأن هذه السرقة وإن كان يصلح في القانون وصفها بأنها باكره ولو أن الاكره لم يقع بفعل آخر غير فعل القتل فإن كلا من جنايتي القتل العمد والسرقة بالاكراه إذا ما نظر إلى أيتها وحدها مستقلة عن الأخرى إلا أنه عند النظر إليهما معاً كما هو الواجب هنا يتبين أن هناك عاملاً مشتركاً بينهما هو فعل الاعتداء الذى وقع على الجنى عليها فانه يكون جريمة القتل وفي الوقت نفسه يكون ركن الاكره في السرقة . ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن الفعل الواحد إذا صح في القانون وصفه بعدة أوصاف لا يصح أن يقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة التى عقابها أشد ، ولما كان هذا مقتضاه أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا مرة واحدة فانه متى كان الفعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ويكون في ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى يجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من اعتبار في الجريمة المسندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة .

فاذا ما كانت هذه الجريمة هى التى تتكون من الفعل عمدت الأخرى فيما يختص بتوقيع

ما ذهب اليه من أن القتل الذي قارفه قد اقترن بجناية ، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضا لجناية القتل المرتبطة بجنحة فان مصلحة المتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم على الوجه المتقدم تكون منتفية . ولا يفض من هذا النظر أن الحكم قد اخذ الطاعن بالرافة وعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فان المحكمة إنما تقدر ظروف الرافعة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية الثابتة على المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي وصفها به فلو أنها كانت رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفها به وما دامت هي لم تفعل فأنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني . ولذلك فلا يقبل من المتهم طعنه في حكمها بناء على هذا الخطأ .

المحكمة

« من حيث ان النيابة العامة طعنت على الحكم في الميعاد القانوني بانية طعنها على أنه لم يوقع عليه في الثمانية الأيام المقررة في القانون وقدمت شهادة بذلك فأعطيت أجلا مدته عشرة أيام لتقديم فيها ما قد يكون لديها من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولكنها لم تقدم شيئا فيتعين إذن رفض طعنها موضوعا .

« وحيث ان الطعن المقدم من عبد السلام

امام سعيد حاز شككه القانوني .
« وحيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه طعنه هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت له قبل الجلسة بيوم واحد مع أنه كان يجب اعلانه قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة ليتمكن من الدفاع عن نفسه ، وانبنى على ذلك حصول اخلال بحقوقه في الدفاع مما يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التي تمت في محاكمته .

« وحيث انه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن حضر أمام المحكمة ومعه محام ترفع عنه ولم يطلب لا هو ولا محاميه تأجيل نظر الدعوى لأنه لم يحضر دفاعه بسبب عدم اعلانه اعلانا قانونيا . وما دام الأمر كذلك فلا يقبل منه الطعن في الحكم بحجة حصول اخلال بحقه في الدفاع .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن التهمة وصفت بأنها قتل مع سبق الاصرار مع أن سبق الاصرار لم يقم عليه دليل .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد نفى سبق الاصرار وقال في صراحة انه غير متوفر في الدعوى واذن فلا محل لما يشكو الطاعن منه .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن المحكمة لم تبين الأعمال التي قام بها كل من الطاعن وشريكه في الجناية بل اتهمتهم جملة وهذا مما يعيب الحكم .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن الطاعن وآخرين مجهولين لم يكشف عنهم التحقيق ذهبوا إلى المجنى عليها وقابلوها في منزلها فأعدت لهم شايًا وبعد شربه قاموا إليها وخنقوها بحبل ربطوه حول عنقها رباطا مزدوجا وضغطوا به على العنق بشدة حتى كاد يستوى سطحه بسطح الجلد وقتلواها وسرقوا

من أذنيها قرطها كما سرقوا باقى مصوغاتها وملابسها . وفى هذا الذى أثبتته الحكم ما يكفى لبيان الفعل الجنائى الذى وقع من الطاعن وهو أنه ساهم ماديا مع الأشخاص المجهولين فى خنق المجنى عليها وسرقة مصوغاتها وملابسها مما يبرر اعتباره فاعلا مع الآخرين لجناية القتل العمد التى أدين فيها .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن جناية القتل التى أدين فيها الطاعن اقترنت بجناية أخرى هى سرقة مصوغات وملابس المجنى عليها بطريق الاكراه مع أن الاكراه منعدم لأن الجريمة وقعت على المجنى عليها بعد موتها والميت لا يتصور منه أن يقاوم .

« وحيث ان الحكم قد ذكر أن الطاعن ومن كانوا معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق كما مر القول للتمكن من سرقة مصوغاتها وأمتعتها وقضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٣٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات على اعتبار أنه ارتكب جناية قتل اقترنت بها جناية سرقة باكراه وأن فعل الاكراه هو فعل القتل .

« وحيث ان واقعة السرقة التى أثبتتها الحكم المطعون فيه على الصورة المتقدم ذكرها يصح فى القانون وصفها بأنها جناية سرقة باكراه ولو أن الاكراه لم يقع بفعل آخر غير فعل القتل فان كلامنا جناية القتل العمد والسرقة بالاكراه يمكن تصور قيامه إذا ما نظر إليه مستقلا عن الآخر . ولكن إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذى وقع على المجنى عليها فانه يكون جريمة القتل ويكون فى الوقت نفسه ركن الاكراه فى السرقة . ولما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة فى أن الفعل الواحد إذا وصف فى القانون

بعده أوصاف لا يصح أن يوقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هى المقررة للجريمة التى عقابها أشد ، ولما كان هذا يقتضى أن الفعل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه فاعله إلا حساباً واحداً فانه إذا كون الفعل جريمة لها عقوبة خاصة بها وكون فى ذات الوقت ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا يكون لهذا الفعل من اعتبار فى الجريمة المستندتين له إلا بالنسبة للجريمة الأشد عقوبة فإذا ما كانت هذه الجريمة هى التى تتكون من الفعل عدت الجريمة الأخرى فيما يختص بتوقيع العقاب مجردة عن الظرف المشدد . ثم ان القانون إذ غلظ فى الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بداهة أن تكون الجناية الأخرى مكونة من فعل مستقل متميز عن فعل القتل . ومقتضى هذا أن لا تكون الجناية الأخرى مشتركة مع القتل فى أى عنصر من عناصرها ولا أى ظرف من ظروفها التى يعتبرها القانون عاملاً مشدداً للعقاب فإذا كان القانون لم يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو هو المكون لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف .

« وحيث انه متى تقرر ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ وقع على الطاعن العقوبة المنصوص عليها فى الشطر الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ لأن العقوبة التى كان يجب توقيعها عليه هى المقررة فى الشق الاخير من الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جناية سرقة باكراه واجب فى مقام توقيع العقاب

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن عبد السلام امام سعيد ضد النيابة رقم ١٩١٧ سنة ١٢ ق)

٥

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢

تعدد الجرائم . متهم في ثلاث دعاوى . أساس الجريمة في هذه الدعاوى واقعة واحدة . وجوب ضم هذه الدعاوى لبعضها البعض والحكم على المتهم بعقوبة واحدة (المادة ٢٢ ع)

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد قدم المحاكمة في ثلاث قضايا اختلاس أشياء محجوزة وكان أساس الاختلاس في كل هذه القضايا واحداً وهو عدم تقديم المحجوزات في اليوم الذي كان محدداً لبيعها فيه واعتراف المتهم بالتصرف فيها فإن المحكمة المنظر أمامها هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة وفي يوم واحد لا ينبغي لها أن توقع على المتهم عقوبة في كل قضية بل يتعين عليها أن تضم القضايا الثلاث بعضها إلى بعض وتحكم عليه فيها بعقوبة واحدة لأنه لم يقارف إلا واقعة واحدة مكونة لجريمة واحدة .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه في كل من القضايا الثلاث المذكورة بأن المحكمة أخطأت أولاً - لأنها أدانته في جريمة الاختلاس على الرغم من وجود الحاصلات المحجوزة وعدم التصرف فيها وعلى الرغم من أنه وفي الدين المحجوز من أجله مما يفيد حسن نيته - وثانياً -

على المتهم اعتبارها مجردة من ظرف الاكراه . وحيث انه وان كانت العقوبة التي نص عليها القانون في الشطر الاول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات للقتل الذي وقعت معه جناية أخرى تختلف عن العقوبة التي نص عليها في الشطر الاخير من الفقرة المذكورة إذ هي الاعدام في الاول والاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة في الآخر إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة على أساس ما ذهب إليه من أن القتل الذي قارفه قد اقترن بجناية أخرى ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضاً لجناية القتل المرتبطة بجناية فقد انتفت مصلحة الطاعن في التمسك بالخطأ الذي وقع من الحكم على الوجه المتقدم . ولا يقلل من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بالرافعة وعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات لأن محكمة الموضوع إنما قدرت ظروف الرافعة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي أثبتتها على الطاعن لا بالنسبة للوصف القانوني الذي وصفته به ورأت أنها تستحق العقوبة التي قضت بها وهي الاشغال الشاقة المؤبدة فلما كانت رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفته به أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني . ولما كانت هذه الواقعة هي التي اعتبرتها هذه المحكمة مستأهلة للعقوبة المقررة في الشق الاخير لا في الشق الاول من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فإن الطاعن نكون مصلحته متفية من جراء الخطأ الذي وقعت فيه المحكمة .

لأنها قضت عليه بثلاث عقوبات على اعتبار أنه ارتكب ثلاث جرائم مختلفة مع أن الوقائع التي أدانته من أجلها كلها من نوع واحد ووقعت في يوم واحد وفرض واحد مما كان يجب معه اعتبارها جريمة واحدة .

« وحيث ان ما يقوله الطاعن في الوجه الاول مردود بما هو ثابت في الاحكام المطعون فيها من أنه تصرف في الحاصلات المحجوزة وأن تصرفه في القطن ثابت باعترافة هو . أما عن الوفاء فان الحكم المطعون فيه بادانته الطاعن اعتماداً على الأدلة التي أوردتها يكون قد اعتبر أن الوفاء بالدين قد حصل بعد تمام الجريمة وأن لا تأثير له في توفر عناصرها القانونية .

« وحيث انه عن الوجه الثاني فان النيابة قدمت الطاعن في كل من القضايا الثلاث بالوصف الآتي . « لأنه في يوم ٢٥ اكتوبر سنة ٩٤٠ » « بكفر الشيخ عطية اختلس زراعة قطن » « وذرة محجوزا عليها إداريا لصالح الخزانة » « العامة حالة كونه حارسا عليها ومالكها » « والحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم » « المطعون فيه في كل من هذه القضايا أدان الطاعن » « في التهمة الموصوفة بذلك الوصف وقال : » « من حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من » « التحقيقات التي ثبت منها أنه توقع حيز » « إداري على زراعة قطن وذرة وفاء للاموال » « الأميرية وعين المتهم حارسا عليها وفي اليوم » « المحدد للبيع لم يقدم المحصول ولم يسد » « المطلوب . وحيث ان المتهم لدى سؤاله في » « التحقيقات أقر بأنه باع القطن وأن الذرة » « لا زالت باقية عنده ولكنه لم يقدم ما يدل » « على ذلك ومن ثم يتعين عقابه طبقا للمواد » « المطلوبة . »

« وحيث انه بين من الاطلاع على الاحكام المطعون فيها ذانها أن الاختلاس المطلوب محاكمة الطاعن من أجله في كل من القضايا الثلاث أساسه واقعة واحدة وهو عدم تقديم المحجوزات في اليوم الذي كان محددًا لبيعها فيه واعتراف الطاعن بالتصرف فيها . ومنى كان الامر كذلك تكون المحكمة إذ وقعت على الطاعن ثلاث عقوبات على اعتبار أنه ارتكب ثلاث وقائع مختلفة قد أخطأت وكان ينبغي وقد فصلت في القضايا الثلاث في جلسة واحدة وفي يوم واحد أن تأمر بضم هذه القضايا كل الى الأخرى ثم تحكم على الطاعن بعقوبة واحدة على أساس أنه لم يقارف سوى واقعة واحدة مكونة لجريمة واحدة .

« وحيث انه لذلك يتعين في سبيل ارجاع الامور الى نصابها الصحيح قبول الطعن في القضايا المذكورة والفضاء بضمها كل الى الأخرى وبالنسبة الى احكام الصادرة فيها والحكم على الطاعن بعقوبة واحدة وهي إحدى العقوبات التي كان محكوما بها عليه . ولما كانت العقوبة التي وقعت عليه في كل من القضايا الثلاث هي حبسه خمسة عشر يوما مع الشغل ووقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الحكم النهائي الصادر بها فانه يجب الحكم بهذه العقوبة .

[طعن السيد ابراهيم شطا ضد النيابة رقم ١٨٥٨ و ١٨٥٩]

و ١٨٦٠ سنة ١٢ ق]

متلبسا بها متى شوهدت وقت وقوعها أو عقب وقوعها ببرهنة يسيرة ولو كان الفاعل لم ير أثناء ارتكابه الفعل المسكون لها .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يتمسك في طعنه بأنه دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة من حالات التلبس ، ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا المدفع ، مع أن الوقائع الثابتة بالحكم تدل على صحة النظر الذي يقول به الطاعن . هذا وإذا جاز للضابط دخول منزل عبد الجواد الشربيني للتفتيش عن السلاح طبقا للأمر العسكري فما كان له أن يفتش عن غير ذلك ، ولهذا فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ قالت أن الطاعن ومن معه قد أوجدوا حالة التلبس حين ألقوا ما في جيوبهم طائعين مختارين مع أن المخدر لم يشاهد لا مع الطاعن ولا مع أحد ممن كانوا معه وإنما عثر عليه في ورقة من الأوراق التي أُلقيت منهم ، ولقد كان الفاء الأوراق من الطاعن وزملائه مشوبا بالاكراه لأنهم كانوا في ذلك مدفوعين بعامل الخوف من تفتيشهم قهرا عنهم ، فما كان إذن هناك من مسوغ بخول الضابط أن يقبض عليهم ويسوقهم الى مخفر البوليس ثم يفتش أشخاصهم هناك حتى انتزع من أحدهم وهو الطاعن دليلا على إدانته وهو المشور بحجبه على باقي ورقة الاعلان التي قيل بأن المادة المخدرة التي وجدت كانت ملفوفة في جزء منها وكان هذا هو الدليل الوحيد على الادانة » وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان الطاعن في جريمة إحراز المخدر . وقال فيما قاله في ذلك « أن الثابت من التحقيقات التي تمت في هذه القضية وشهادة الشهود أمام محكمة أول درجة أن

٦

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

تلبس . معناه . المقصود بالشطر الاول من المادة ٨ تحقيق . ضابط بوليس . دخوله منزلا بوجه قانوني . مشاهدة جريمة تقع بداخل المنزل . من واجبه أن يتخذ في سبيل اثباتها الاجراءات القانونية في جنابة أو جنحة . القبض على المتهم وتفتيشه وضبط ما يثر عليه منه متعلقا بالجريمة . ولر لم تكن لها صلة بالأمر الذي يدخل المنزل من أجله . السلطة المخولة لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس عامة . تشمل الجرائم التي ترتكب داخل المنازل أو خارجها (المادة ٨ تحقيق)

المبدأ القانوني

متى كان ضابط البوليس قد دخل المنزل بوجه قانوني فإن من حقه بل من واجبه إذا ما شاهد جريمة تقع في حضرته داخل المنزل أن يتخذ في سبيل إثباتها الاجراءات القانونية المخولة له فيكون له وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات — إذا كانت الجريمة جنافية أو جنحة أن يقبض على المتهمين بها ويفتشهم ويضبط ما يثر عليه معهم متعلقا بها ولو لم تكن لها صلة بالأمر الذي حصل دخول المنزل من أجله أو كانت الجريمة قد وقعت من غير أن يشاهد أحد فاعلمها وقت مقارفته إياها لأن السلطة التي خولها القانون لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس عامة تشمل الجرائم التي ترتكب في المنازل وفي غيرها ولأن التلبس بالمعنى المقصود بالشطر الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات هو وصف قانوني للجريمة وانها بغض النظر عن فاعلها ، فهي تكون

مصطفى افندي محمد شاكر ضابط نقطة بوليس
بشلا بصفته من الموظفين المتدبين من السلطة
القائمة على إجراء الاحكام العرفية لتفتيش
الاشخاص والمنازل للبحث عن الأسلحة الغير
مرخص بها طبقا للمادة ٣ من الامر العسكري
رقم ٢٤ الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٠ قام
ومعه بعض رجال البوليس بتفتيش منزل
عبد الجواد الشريفي من أهالي كفر ابو بنهان ولما
صعد رجال البوليس على سلم المنزل أمامة معهم
يقولون (لماذا ألقيت الورقة) فأمرع الضابط
بالصعود ورأى أربعة أشخاص من بينهم المتهم
(الطاعن) جالسين على كليم صوف وبجوارهم
جوزة نزع حجرها وبه النار وشاهد ورقتين
بهما دخان معسل ملفيتين وعثر أحد العساكر
أمامه على ورقة ملقاة بين مكان جلوس المتهم
وآخر ولكنها أقرب الى المتهم وبفضها وجدت
بها قطعة صغيرة تبين من التحليل أنها مادة
الافيون ووجدت هذه القطعة ملفوفة في جزء
من ورقة اعلان حكم قبض الضابط على المتهم
وأجرى تفتيشه فعثر في حافظته على باقى ورقة
الاعلان ممزق جزء منها وتبين أن الورقة التي
وجدت قطعة الافيون ملفوفة بها هي جزء
منزوع من ورقة اعلان الحكم التي ضبطت في
حافطة المتهم ومكملة لها وقد شهد بهذه الوقائع
الضابط ورجال البوليس الذين رافقوه وسئل
المتهم في التحقيقات فاعترف بضبط ورقة اعلان
الحكم في حافظته وقال أنه كان يشرب في
الجوزة وأنكر إحرازه الافيون .

« وحيث ان محامى المتهم دفع ببطالان التفتيش
الذى قام به الضابط والاجراءات التى ترتبت
عليه لعدم صدور إذن من النيابة العمومية به
وقال ان المتهم لم يكن فى إحدى حالات التلبس

التي تجيز لرجال الضبطية القضائية القبض عليه
وتفتيشه .

« وحيث ان دخول ضابط البوليس منزل
عبد الجواد الشريفي للتفتيش عن السلاح الغير
مرخص به بصفته منتدبا من السلطة القائمة على
إجراء الاحكام العرفية هو إجراء صحيح طبقا
للأمر العسكري سالف الذكر .

« وحيث ان رجال البوليس شهدوا بأن
المتهم وباقي من كانوا معه حينما شعروا بدخولهم
أخرجوا من تلقاء أنفسهم ما في جيوبهم من
أوراق وألقوا بها على الكليم الذى كانوا جالسين
عليه ووجدت الورقة التى بها قطعة الافيون
بجوار المتهم فهى بلا شك من الأوراق التى
ألقيت منهم وتبين أن بها الافيون ولذلك يكون
المتهم ومن كانوا معه أوجدوا طائعين مختارين
حالة التلبس بجريمة إحراز الافيون ومتى تقرر
ذلك أصبح ضابط البوليس فى حل من القبض
على المتهم وتفتيشه الامر الذى أدى الى إثبات
للتهمة ضده كما تقدم ولذلك يكون الدفع ببطالان
التفتيش فى غير محله ويتعين رفضه كما قضت
بذلك محكمة أول درجة .

« وحيث انه فى الموضوع فالتهمة ثابتة ضد
المتهم ثبوتا كافيا مما سلف ذكره من الوقائع ومن
الاسباب التى أوردتها الحكم المستأنف

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن لا محل لما
يتمسك الطاعن به . فالحكم المطعون فيه قد عني
بدفاعه المشار اليه بأوجه الطعن ورد عليه ردا
صحيحا . ذلك أنه متى كان ضابط البوليس قد
دخل منزلا بوجه قانونى فان من حقه بل من
واجبه إذا ما شاهد جريمة تقع فى حضرته
بداخل المنزل أن يتخذ الاجراءات القانونية

في سبيل اثباتها . فيكون له وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات إذا كانت الجريمة جنائية أو جنحة ، أن يقبض على المتهم أو المتهمين بها ويفتشهم ، ويضبط ما يتر عليه معهم متعلقا بها ولو لم تكن لها صلة بالامر الذي حصل دخول المنزل من أجله ، أو كانت قد وقعت من غير أن يشاهد أحد فاعلها وقت أن قارفها . لأن السلطة التي خولها القانون لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس عامة تشمل الجرائم التي ترتكب في المنازل وفي غيرها . كما أن التلبس بالمعنى المقصود بالشطر الاول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات إنما هو وصف قانوني للجريمة ذاتها بغض النظر عن فاعلها ، فهي تكون متلبسا بها متى شوهدت وقت وقوعها أو عقب وقوعها ببرهنة يسيرة ، ولو كان هو لم يرتكب ارتكابه الفعل المكون لها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(طعن عبد الحفيظ السيد بدوى ضد النيابة رقم ٢٢٨٤ سنة ١٣ ق)

٧

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

طعن . توكيل خاص لاجراء الطعن . لا يشترط . يكفي أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن . معارضة . الحكم بطلانها على أساس أن التوكيل الذي بيد المحامي الذي قرر بها ليس معينا فيه الحكم والقضية التي صدر فيها . خطأ

المبدأ القانوني

انه لما كان القانون يوجب لتخويل المحامي في المواد الجنائية الطعن في الحكم بالنيابة عن الخصوم في الدعوى أن يكون هناك توكيل

خاص معين فيه الحكم المطلوب الطعن عليه والقضية الصادر فيها ذلك الحكم فانه يكفي أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع الطعن ليخول الوكيل الطعن عن الموكل بهذا الطريق في جميع الأحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وان لم يكن أشير اليها في سند التوكيل . فالحكم الذي يقضى ببطلان المعارضة على أساس أن التوكيل الذي بيد المحامي لم يخوله التقرير بها لأنه ليس توكيلا خاصا معيننا فيه الحكم والقضية التي صدر فيها الحكم يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتمين نقضه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينماه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى ببطلان المعارضة على أساس أنها رفعت من غير ذي صفة ، وذلك لان التوكيل الذي بموجبه قرر المحامي بالمعارضة يخوله بصفة عامة أن يطعن في الحكم الغيابي نيابة عن المحكوم عليه ، وهذا يكفي لصحة المعارضة ، لان القانون ليس فيه ما يوجب أن يكون التوكيل بالمعارضة في الاحكام توكيلا خاصا كما ذهبت اليه المحكمة » وحيث ان الطاعن استأنف الحكم الابتدائي الصادر بادانته . والمحكمة الاستئنافية حكمت غايبا بتأييد الحكم المستأنف . ولما عارض في الحكم الغيابي صدر الحكم المطعون فيه ببطلان المعارضة . وكل ما قالته المحكمة في ذلك هو بالنص « انه مسلم من المتهم (الطاعن) بأن المعارضة قررت بمعرفة محاميه بمقتضى توكيل

عام وقد انحصر دفاعه في جواز ذلك قانونا .
 وحيث ان هذه المسألة وهي هل يجوز لوكيل
 بمقتضى توكيل عام حتى ولو كان محاميا عن المتهم
 أن يقرر الطعن في الاحكام الجنائية الصادرة
 ضد موكله سواء أكان ذلك بطريق المعارضة
 أم الاستئناف أم النقض ؟ هذه المسألة قد
 تضاربت فيها أحكام المحاكم المصرية بل أحكام
 محكمة النقض نفسها وإن كان يظهر أن القضاء
 والفقه الفرنسيين يتطلبان تفويضا خاصا في هذه
 المسائل ، وقد استقرت أحكام محكمة النقض
 أخيرا على الأخذ بهذا المبدأ حيث قررت في حكمها
 الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ في القضية
 رقم ١٠٠٦ سنة ٤٦ قضائية أنها فرغت من بحث
 هذا الموضوع في معرض الطعن بطريق النقض
 والابرام وبحثها هذا وارد تفصيليا في حكمها
 الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ في القضية
 رقم ٧٩٣ سنة ٤٦ قضائية . وحيث انه وإن
 كان حكما النقض السابق الإشارة إليهما صادرا
 في صدد التقرير بالنقض إلا أن المبادئ التي
 قررتها المحكمة العليا في حكميها المذكورين هي
 مبادئ عامة تنطبق على التقرير بالاستئناف
 والمعارضة أيضا . وحيث انه يتضح مما سبق
 أن معارضة المتهم باطلا لخصولها من غير ذي صفة
 ولذا يتعين القضاء بذلك وهذا بغض النظر عما
 إذا كان استئنافه أيضا باطلا أم غير باطل
 ومقبولا أم غير مقبول من جهة الشكل »
 « وحيث انه لما كان الثابت بمحضر جلسة
 المحاكمة الاستئنافية أن المحامي عن الطاعن أبدى
 دفاعه في مذكرة قدمها ، فان هذه المحكمة قد
 أمرت بضم المقررات للاطلاع على المذكرة
 المذكورة ، وظهر أنها تضمنت ما نصه :
 « إن هناك نوعا ثالثا من التوكيل أشارت إليه

المادة ٥١٦ مدني وهو التوكيل أو التفويض
 الخاص ضمن توكيل عام ويأخذ حكم التوكيل
 العام وهذا الامر متوفر في حالتنا هذه »
 « وحيث انه لما كان القانون لا يوجب
 لتفويض المحامي في المواد الجنائية الطعن في الحكم
 بالنيابة عن الخصم في الدعوى — أن يكون هناك
 توكيل خاص معين فيه الحكم المطلوب الطعن
 عليه — والفرضية الصادر فيها ذلك الحكم ، فانه
 يكفي في ذلك أن يكون التوكيل قد نص فيه
 بصفة عامة على نوع طريق الطعن ليخول
 الوكيل الطعن عن الموكل بهذا الطريق في جميع
 الاحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وإن لم
 تكن قد أشير إليها في سند التوكيل
 » وحيث انه متى تقرر ذلك فان الحكم
 المطعون فيه إذ قضي ببطلان المعارضة للأسباب
 التي ذكرها على أساس أن التوكيل لم يخول
 المحامي التقرير بها يكون قد جاء قاصرا في بيان
 الأسباب التي أقيم عليها لانه على الرغم من تمسك
 الدفاع عن الطاعن بما مؤداه أن التوكيل تضمن
 تفويضا خاصا بالطعن بطريق المعارضة ، الامر
 الذي لو صح لخول المحامي التقرير بالمعارضة في الدعوى
 نيابة عن المحكوم عليه — على الرغم من ذلك لم
 يتضمن الرد على هذا الدفاع بل جاء بأسباب تفيد
 في جملتها أنه يجب لقبول الطعن من الوكيل أن
 يكون التوكيل به خاصا معين فيه الحكم والقضية
 التي صدر فيها وهذا لا يتطلبه القانون كما مر
 القول .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض
 الحكم المطعون فيه ، وذلك بدون حاجة للبحث
 في باقي أوجه الطعن .

(طعن خليل حنفي سرحان ضد النيابة رقم ٢٢٥٥

سنة ١٢ ق)

٨

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

اثبات . سند . القضاء بتزويره اعتمادا على شهادة
الشهود . راقعة جنائية . جائز الاستدلال فيها بالطرق
القانونية كافة . الاعتراض عليها بمخالفتها أحكام القانون
في مواد الاثبات . لا يصح .

المبدأ القانوني

ان المحكمة الجنائية إذا سمعت شهادة
الشهود واعتمدت على أقوالهم في قضائها بتزوير
سند باللغة ما بلغت قيمته لا يصح أن يعاب عليها
أنها خالفت الأحكام التي رسمها القانون المدني في باب
الاثبات إذ المقام لم يكن مقام اثبات عقد مدني
بل اثبات واقعة جنائية بحث جائز فيها قانونا
الاستدلال بالطرق القانونية كافة بما في ذلك
شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى بأوجه الطعن
المقدمة منه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ :
أولا - لأنه لم يبين كيف وصل الختم الموقع
به على السند المدعى بتزويره إلى الطاعن الذي
يستدل في دفاعه بصحة التوقيع بوجود بصمة
إصبع الموقع بجانب ختمه ، وثانيا - لأنه لم
يرد رداً صحيحاً مقنعاً على دفاع الطاعن بعدم
جواز الاثبات بالبينة في واقعة مدنية بحث .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن وآخر بأن الاول ارتكب جرائم تزوير
سند بطريق التوقيع عليه بختم المجنى عليه بغير
علمه واستعمال هذا السند المزور والشروع في
النصب والآخر اشترك معه في جريمة التزوير .

ومحكمة أول درجة قضت بالادانة ووقعت
على الطاعن عقوبتين ؟ . وقالت فيما قالته في ذلك
« ان ملخص وقائع الدعوى تنحصر في أنه عقب
وفاة المرحوم علي السيد مشعل علم ابنه علي علي
السيد مشعل بأن المتهم الاول (الطاعن) لديه
سند على والده المتوفى بمبلغ ٧٥٠ ملياً و ٢٥٢ جنياً
تم ما لبث أن فوجيء الورثة باعلان دعوى من
المحكمة المختلطة رفعها المدعو اسبيرو بوردلش
الذي حول إليه السند المذكور من المتهم الاول
ثم اصطلح الجميع على مبلغ تسعين جنياً وتنزل
المدعى عن دعواه . وحيث انه ثبت من شهادة
كل من إبراهيم محمد قححاوي ويوسف إبراهيم
بسيوني وتوفيق محمد سعيد بأنهم حضروا اجتماعاً
بين المتهم الاول وعلي علي السيد مشعل وتم الصلح
بين هذين علي أن يدفع علي علي السيد مشعل
مبلغ تسعين جنياً للمتهم الاول نظير إعطائه
مخالصة عن السند المطعون فيه بالتزوير الذي
قيمته ٧٥٠ م و ٢٥٢ ج وقد تم ذلك بالفعل
وكتب الصلح واستلم اسبيرو بوردلش مبلغ
ثلاثين جنياً وسلم السند إلى علي علي السيد وكتب
إيصالا بمبلغ السنتين جنياً الباقية لاسم المتهم
الاول . وحيث ان الثابت من شهادة علي السيد
الليث أنه هو الذي كتب مخالصة من اسبيرو
المذكور إلى علي علي السيد مشعل بمبلغ ٢٥٢ ج
و ٧٥٠ م و كتب مثلها من المتهم الاول إلى نفس
علي علي السيد وكتب سنداً أيضاً بمبلغ ستين
جنياً لاسم المتهم الاول وقد قدم علي علي السيد
المخالصتين المذكورتين مما يؤيد قول هذا الشاهد
وحيث ان نفس اسبيرو بوردلش المشار إليه
شهد بالجلسة بأنه لم يقبض إلا بمبلغ ٦٤ ج وهو
ما كان له طرف المتهم الاول مع أنه كتب
المخالصة بمبلغ ٧٥٠ م و ٢٥٢ ج مما يقطع بصدق

الشهود الذين سمعهم المحكمة بأن الصلح تم على مبلغ تسعين جنيها وتنازل المتهم الاول عن باقي مبلغ ٧٥٠ م و ٢٥٢ ج وهذا وحده يكفي في التدليل على تزوير السند . وحيث انه فوق ما تقدم ذكره فان مجرد الاطلاع على السند ومظهر بصمات ختم المدعى المزعوم العديدة والتوقيع عليه من شاهد واحد معدوم هو المتهم الثاني (الذى توفى فيما بعد) وحتى نفس رقم المبلغ المزعوم وهو ٢٥٢٧٥ قرشا يثير الشك في نفس المطلع عليه وتكون تهمة التزوير قبل المتهمين ثابتة وكذا تهمة الاستعمال بالنسبة للمتهم الاول وترى المحكمة الاكتفاء بعقوبة واحدة بالنسبة للمتهم الاول عن تهمة التزوير والاستعمال كنص المادة ٣٣ عقوبات . وحيث ان المتهم الاول اراد أن يحصل من على السيد مشعل على قيمة هذا السند المزور فحولته إلى المدعى اسبيرو بوردلاش الذى رفع الدعوى المدنية على ورثة المدعى المزعوم ومنهم على السيد الذى اضطر إلى أن يسوى الامر مع المحيل والمحتمل وقد ثبت ذلك من شهادة الشهود المبينة شهادتهم قبيل ومنهم اسبيرو بوردلاش فتكون تهمة الشروع فى النصب ثابتة قبل المتهم الاول . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه بالنسبة للطاعن وردت على الدفاع المشار إليه بوجه الطعن بقولها إن المتهم [الطاعن] دفع التهمة عن نفسه بأن السند المطعون فيه بالتزوير صحيح وعليه ختم مورث المدعى بصمة أصبعه وأنه سلم هذا السند إلى المدعى المدنى سليما وهو الذى قطع الجزء الذى به بصمة ختم أحد الشاهدين الموقعين عليه كما دفع بأن الدين الوارد بالسند تزيد قيمته على مبلغ عشرة جنيهات ولا يجوز إثبات سداده أو

المحاسبة عليه بشهادة الشهود . وحيث ان المدعى المدنى لا ينكر أن بصمة المدعى الموقع بها على السند هى بصمة ختم والده وكل دعواه تحصل فى أن هذا الختم تحصل عليه المتهم وبصم به على السند دون علم المورث ، وهذه الواقعة قد استنتجها الحكم المستأنف من ظروف الدعوى وحيث انه بالنسبة لبصمة الاصبع فليس هناك ما يدل على أنها للمورث ولا يجب تحقيقها لأن من نسبت إليه قد توفى إلى رحمة الله ولم يتمسك بها المتهم فى دفاعه فى بادئ التحقيق . وحيث انه بالنسبة لصحة السند وجواز سماع شهادة الشهود عن المحاسبة عليه فان موضوع الدعوى هو جنحة ويجوز إثباتها بكافة الطرق ولم يكن المقصود من سماع الشهود هو سداد قيمة هذا الدين إنما كان ذلك لإثبات واقعة قبول المتهم لمبلغ يقل عن ثلث الدين فى نظير التنازل عنه .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن لا وجه لما يتمسك به الطاعن ، فالحكم المطعون فيه قد رد على دفاعه المشار إليه بأوجه الطعن وفنده استناداً إلى ما يبرر عدم الأخذ به . ذلك أولاً - أن المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها أن الطاعن قد حصل على ختم مورث المدعى بالحق المدنى ووقع عليه خلسة بغير علمه على السند المزور وأن بصمة الاصبع التى وجدت بجانب التوقيع لم تكن لصاحب الختم كما زعم الطاعن ومتى كان الأمر كذلك وكانت الوقائع والأدلة التى ذكرتها المحكمة من شأنها أن تصلح أساساً لأن تقام عليها النتيجة التى انتهت إليها فلا تقبل من الطاعن مجادلته فى هذا الصدد لأنها لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت

فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به ، أما عن عدم تحدث الحكم عن كيفية وصول الختم إلى الطاعن فإن ذلك لا يعيبه مادامت المحكمة قد اقتنعت كما مر القول بأن التوقيع بهذا الختم إنما كان بغير علم صاحبه . وثانياً — أن المحكمة إذ سمعت الشهود واعتمدت على أقوالهم في قضائها لم تكن في مقام إثبات عقد مدني أو عمل قانوني حتى كان يعاب عليها أنها خالفت الاحكام التي رسمها القانون المدني في مواد الاثبات بل كانت في مقام إثبات واقعة جنائية بحت يجوز لها فيها قانوناً الاستدلال بالطرق القانونية كافة بما فيها شهادة الشهود وقرائن الاحوال ، ولذلك فإن الحكم يكون قد أصاب الحقيقة في قضائه ولم يخطئ في شيء مما يدعى به الطاعن

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

(طعن رضوان محمد سليمان شكر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢٢٨٥ سنة ١٢ ق)

٩

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

- ١ — تعدد المتهمين . ضرب نشأت عنه عامة . القدر المتيقن . محل أخذ المتهمين به . ثبوت وقوع فعل الضرب من كل متهم وعدم الاعتماد إلى تحديد الضربة التي أحدثها كل منهم . وقوع ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العامة . عدم الاعتماد إلى عدتها من المتهمين . لا محل لأخذهم بالقدر المتيقن . وجوب تبرئتهم جميعاً .
- ٢ — إثبات . سلطة المحكمة الجنائية في تقدير الدليل . محاضر الاستدلالات التي يحرمها رجال البوليس من غشير تحليف الشهود اليمين . الاعتماد عليها . جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على

المتهمين بأنهما ضربا المجنى عليه بالعصى على ذراعه الأيمن ضرباً نشأت عنه العاهة واستخلصت المحكمة من التقرير الطبي ان ليس بالساعد الأيمن للمجنى عليه إلا إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العاهة ثم قالت أنه لم يتيسر لها معرفة مَنْ من المتهمين الاثنین هو الذي أحدثها فان براءتهما كليهما تكون متعينة ويكون رفض دعوى التعويض قبلهما واجباً ولا يصح في هذه الحالة القول بأخذهما بالقدر المتيقن فان ذلك محله أن يكون كل منهما قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف على سبيل التحقيق الضربة التي أحدثها .

٢ — للمحكمة في المواد الجنائية أن تكون عقيدتها من أي دليل أو أية قرينة تقدم اليها في الدعوى ومن ذلك محاضر الاستدلال التي يحرمها البوليس بأقوال الشهود دون حلف يمين والعبرة هي بتقدير المحكمة للدليل واطمئنانها اليه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن فيما يختص بالأول والثاني من المطعون ضدهم هو أن المذكورين أحدثا بالساعد الأيمن للمجنى عليه إصابتين الأولى بالجهة الوحشية نسب الطاعن حصولها إلى الأول وهي التي تخلفت عنها العاهة المستديمة والآخرى بالجهة الانسية نسبها إلى الثاني وقد شكت محكمة أول درجة في أيهما هو الذي أحدث الضربة التي تخلفت عنها العاهة المستديمة ورأت أنه لا محل لمؤاخذه كل واحد منهما

إلا على القدر المتيقن حصوله منه وإدانتها في
جنحة الضرب الواقع تحت طائلة المادة ٢٤٢
من قانون العقوبات ، ولكن المحكمة الاستئنافية
قضت ببراءتهما ولم تورد في أسباب حكمها
ما يصلح ردا على الحكم الابتدائي

« وحيث ان الحكم الاستئنافي قد ذكر
فيما يتعلق بالمطعون ضدهما المذكورين
« أن المدعى بالحق المدني صمم على أن المتهمين »
« الاول والثاني أحدثا به إصاباتين نشأ عنهما »
« العاهة المستديمة وقد كذبه حضرة الطبيب »
« الشرعى إذ جزم بأن العاهة المستديمة قد »
« نشأت عن ضربة واحدة فقط ولم تكن »
« وليدة ضربتين وأنه لم يتبين من التحقيقات »
« على وجه التحديد من من المتهمين الاولين »
« هو الذى أحدث العاهة المستديمة بالمدعى »
« المدنى . ومن حيث انه فيما يختص بالمتهم »
« الثالث فان المدعى المدنى لم يتهمه من بادىء »
« الامر فى تحقيقات البوليس بل انهم شخصا »
« آخر يدعى نافع على عثمان ثم عدل عنه أمام »
« النيابة وانهم المتهم الثالث بعد مضي زمن »
« طويل على حصول الحادثة . ومن حيث انه »
« لهذه الاعتبارات ترى هذه المحكمة أن »
« التهمة المستندة الى المتهمين مشكوك فيها »
« ويتعين براءتهم عملا بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ ج »
« ويستفاد من ذلك أن المحكمة الاستئنافية »
« استخلصت من تقرير الطبيب الشرعى أنه ليس »
« بالساعد الايمن للطاعن غير اصابة واحدة هى »
« التى نشأت عنها العاهة المستديمة ، وقالت انه لم »
« يتيسر لها معرفة أى المتهمين أحدثها ، ولما »
« كانت الدعوى لم تكن مرفوعة على المتهمين إلا »
« عن ضربهما الجنى عليه بالعصى على ذراعه الايمن

ضرباً نشأت عنه العاهة فان براءة المتهمين كليهما
تكون واجبة مما يقتضى رفض طلب التعويض
وذلك لأن أخذ المتهمين بالقدر المتيقن انما يحمله
أن يثبت أن كلا منهما وقع منه ضرب ولم يوفق
التحقيق الى تحديد الضربة التى أحدثها أما اذا
لم تكن هناك إلا ضربة واحدة واقتنعت
المحكمة بأن الضارب السجنى عليه واحد من
ضمن متهمين معينين لم يظهره التحقيق فيكون
الواجب براءة الكل كما هو الحال فى الدعوى
« وحيث ان مبنى الطعن بالنسبة للمطعون
ضده الثالث أن المحكمة الاستئنافية استندت
فى حكمها ببراءته الى أن الطاعن انما اتهمه
لأول مرة فى التحقيق الذى قامت به النيابة
العمومية ولم يكن اتهمه فى تحقيق البوليس بل
كان قد اتهم شخصا غيره ، وبذلك نكون
المحكمة عولت على تحقيقات البوليس وهى
لا معول عليها لان المعول انما يكون على
التحقيقات التى تحلف فيها اليمين وهى التى تجريها
النيابة والمحكمة

« وحيث انه لا محل لهذا الوجه ، لان
المحكمة فى المواد الجنائية أن تكون عقيدتها
من أى دليل أو أية قرينة تقدم اليها فى الدعوى
ومن ذلك محاضر الاستدلالات التى يحررها
البوليس من غير أن يحلف الشهود فيها اليمين ،
والمرجع فى ذلك كله الى تقدير المحكمة للدليل
واطمئنانها اليه

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا

(طعن محمود صالح محمد مدع بحق مدنى ضد مالكى
عثمان خضر وآخرين رقم ٢٢٥٢ سنة ١٢ ق)

١٠

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

نقض وإبرام . طعن قدم إلى محكمة النقض باعتبار أنه لم تقدم له أسباب . الحكم بعدم قبوله شكلا . ثبوت أن أسباب هذا الطعن كانت مقدمة ولكن النيابة قصرت في إرسالها قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائما بل يتعين الرجوع عنه .

المبدأ القانوني

إذا كانت القضية قد قدمت إلى محكمة النقض للفصل على اعتبار أن الطعن مرفوع من متهمين فيها وأنه لم تقدم له أسباب فقضت بعدم قبوله شكلا . بعد ذلك تبين أن هناك تقرير طعن من متهمين آخرين فيها ، وأن المتهمين جميعهم قرروا بالطعن وقدموا أسبابا لطعنهم ولكن هذه الأوراق لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم كتاب النيابة فذلك لا يصح معه بقاء الحكم السابق صدوره بعدم قبول الطعن شكلا قائما بالظروف التي صدر فيها بل يتعين الرجوع عنه خصوصا وأنه طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد صدر بدون أن يعلن الخصوم وبدون مراقبة .

اصحح

« من حيث أن واقعة الحال في الدعوى أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات قنا بادانة عبد الله يوسف عبد الرحيم ومحمد حسن عوض وأحمد بلاش محمد وفراج محمد عوض في قضية الجناية رقم ٣١٠ كل سنة ١٩٤٠ ، فطعن الأول والرابع منهم في هذا

الحكم أمام كاتب السجن وأثبت طعنهما على الاورنيك ٣ سجون المعد لذلك - تقرير رقم ٤٢ ، وكذلك قرر المتهمان الثاني والثالث الطعن عليه وأثبت طعنهما في التقرير رقم ٥٢ ثم قدم الأستاذ محمود حسن المحامي عن المحكوم عليهم الأربعة تقريراً بأسباب طعنهم لقلم كتاب نيابة قنا الكلية . وفي ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ أرسلت نيابة قنا الكلية بكتابها رقم ٤٤٥ النموذج رقم ٥٢ (تقرير طعن المتهمين الثاني والثالث) مؤشرا عليه من كاتب النيابة بأنه « لم تقدم الأسباب حتى اليوم - ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ » فقدمت القضية لمحكمة النقض على هذا النحو باعتبار أن الطعن فيها مرفوع من المتهمين المذكورين فقط وأن أسبابا لم تقدم له ، وقيد هذا الطعن بجدول المحكمة تحت رقم ١٧١٨ سنة ١٢ القضائية، وقضى فيه بجلاسة يوم الاثنين ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٢ بعدم القبول شكلا وفي ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٢ أعادت نيابة قنا أوراق القضية بكتابها رقم ٨٠٥ مرفقا بهذا التقرير الثاني النموذج رقم ٤٢ المحرر عن طعن المتهمين الأول والرابع وتقرير الأسباب لأجراء اللازم نحو نظر النقض المرفوع من عبد الله يوسف عبد الرحيم وآخر وهما المتهمان الأول والرابع ونظرا إلى ما تبين بناء على ما تقدم ذكره من أن المتهمين الأربعة قرروا بالطعن وقدموا أسبابا لطعنهم كما سلف القول كان لا بد من إعادة النظر في الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة « وحيث أن الحكم المذكور قد قضى بعدم القبول شكلا استنادا إلى أن الطاعنين الثاني والثالث لم يقدموا أسبابا لطعنهما ، بينما الحال أنهما قدماها وأنها لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم كتاب النيابة الكلية في إرسالها

المبادئ القانونية

١ — انه لما كان النص القانوني الذي يعاقب على اتلاف الزرع ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائي خاص فانه يكفي أن يقوم لدى الجاني القصد الجنائي العام لأن القول بأن المتهم يجب أن يكون قد قصد بفعل الاتلاف الاساءة إلى صاحب الزرع فيه اعتداد بالباعث على الجريمة والقانون لا ينظر إلى البواعث إلا في الأحوال الخاصة التي ينص عليها صراحة .

٢ — إذا كان الثابت أن الأرض التي أتلّف الزرع القائم عليها هو جزء من قطعة كان الجاني عليه استأجرها من المتهم عن مدة معينة ثم امتنع المؤجر (المتهم) عن تأجيرها له فاستمر واضعاً يده عليها وزرعها قمحاً وسكت المتهم حتى مضى على بدء السنة الزراعية نيف وثلاثة أشهر فان إقدامه على إتلاف هذا الزرع معاقب عليه لأن الزرع ملك لزارعه وقد كان على صاحب الأرض أن يحصل أولاً من جهة القضاء على حكم بعدم أحقية الزارع في وضع يده على الأرض ويتسلمها منه وعندئذ فقط يحق القول بأن الزرع القائم عليها ملك له بحكم الالتصاق أما قبل ذلك فان حقه في ملكية الزرع لا يكون حقاً خالصاً نهائياً ، بل معقلاً على وجود الزرع قائماً في الأرض وقت القضاء بعدم أحقية الزارع في البقاء بها

المحكمة

« حيث ان الطاعنين الأول والثاني بنوا

إلى قلم كتاب هذه المحكمة ، مما لا يصح معه بقاء هذا الحكم قائماً بالظروف التي صدر فيها فيتعين إذن الرجوع عنه ، خصوصاً وقد صدر بدون أن يعلن الخصوم وبدون مراقبة طبقاً للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث انه يبقى بعد هذا البحث - على أساس الحقيقة الواقعة - فيما إذا كان الطعن قد حاز شكله القانوني .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ ، فطعن فيه الطاعنان الاول والاخير يوم صدوره كما طعن فيه الثاني والثالث في ٧ ابريل سنة ١٩٤٢ ، ثم قدم الجميع أسباب طعنهم في ١٢ ابريل سنة ١٩٤٢ ، وبهذا يكون الطعن صحيحاً شكلاً بالنسبة للطاعنين الاربعة .

« وحيث ان الاسباب المقدمة منهم قد اقتضت على القول بعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني وأرقت بها شهادة رسمية تثبت ذلك ، فيتعين إذن تأجيل القضية حتى يقدم الطاعنون ما عسى أن يكون لديهم من أسباب للطعن على الحكم ذاته .

(طعن عبد الله يوسف عبد الرحيم وآخرين ضد النيابة رقم ٢٣٧١ سنة ١٢ ق)

١١

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢

اتلاف أرض منزرعة :

١ — لا يشترط توافر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة .
٢ — أرض مؤجرة : انتهاء مدة الاجارة . استمرار المستأجر في وضع يده على الأرض وزرعها بسكوت صاحب الأرض على ذلك . ملكية الزارع لما زرع متى يقضى بعدم أحقيته في وضع يده على الأرض . اتلاف المالك هذا الزرع . جريمة (المادة ٢٣١

ع - ٢٦٧)

طعنهما على عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني وإذا كان هذا السبب وحدة لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وقد مكن هذان الطاعنان من أن يقدموا في خلال عشرة أيام كاملة ماعسى أن يكون لذيها من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولم يقدموا شيئاً ، فيتمين إذن رفض الطعن موضوعاً بالنسبة لهما

« وحيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من الطاعن الثالث أن القصد الجنائي غير متوفر في الدعوى ، لأن القانون يوجب في جريمة إتلاف المزروعات أن يكون فعل الإتلاف قد وقع بقصد الإساءة ، أي أنه يشترط قصداً جنائياً خاصاً ولا يكفي بالقصد الجنائي العام .

« وحيث انه لما كان النص القانوني الذي يعاقب على إتلاف الزرع ليس فيه ما يوجب توافر قصد جنائي خاص لهذه الجريمة ، فانه يكفي فيها أن يقوم لدى الجنائي القصد الجنائي العام ، ذلك لأن القول بأن المتهم يجب أن يكون قد قصد بفعل الإتلاف الإساءة إلى صاحب الزرع فيه اعتداد بالبائع على الجريمة ، والقانون لا ينظر إلى البواعت إلا في الأحوال الخاصة التي ينص عليها صراحة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه قال في صدد بيان واقعة الدعوى أنها « تلخص في أن الأرض التي أتلفت زراعتها هي جزء من قطعة مساحتها ٨ س و ١٦ ط و ١ ف لشقيقة المتهم الثالث وهو وكيل عنها وقد أجراها بهذه الصفة إلى المجني عليه شاكر مينا وأخيه عجيب مينا في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ تم امتنع عن تأجيرها لهما في

سنة ١٩٣٩ الزراعية ولكن المجني عليه استمر واضعاً يده عليها بعدئذ وزرعها قمحاً . وفي يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قدم هذا الزارع بلاغاً للبوايس مفاده أن المتهمين الأول والثاني بتحريض المتهم الثالث أتلفوا جانباً من هذه الزراعة بالمرور بالجمال ووضع الطوب فيها ثم شفع ذلك ببلاغ آخر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٩ قال فيه ان أولئك المتهمين تعرضوا له ومنعوه عن رى هذه الزراعة وتولي البوايس التحقيق واعترف المتهمان الأولان في البداية بأنهما فعلاً ذلك لاغتصاب المجني عليه لتلك الأرض ولكي يقيم فيها ما كينة للرى بأمر المتهم الثالث ثم عادا بقولان أنهما فعلاًه برضاء المجني عليه وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت واقعة الإتلاف المسندة إلى الطاعن وزملائه عرض إلى دفاعهم المشار إليه بوجه الطعن فقال انه لا يفهم من العقاب كونهم ما قصدوا الإتلاف لذاته بل لاقامة ما كينة للرى اذ أن هذا الباعث لا يمنع من توافر القصد الجنائي وهو ارتكابهم فعل الإتلاف وهم عالمون بأنه موصل لهذه النتيجة بصرف النظر عن الباعث على ذلك الفعل . وفيما ذكره الحكم من ذلك ما يدل على أن الطاعن ومن معه تعمّدوا ارتكاب جريمة الإتلاف التي أدبنوا من أجلها وهذا كما قالت المحكمة بحق يكفي في توافر القصد الجنائي ، بغض النظر عن الباعث على الإتلاف .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أن المادة ٦٥ من القانون المدني تنص على أنه « اذا حصل الغراس أو البناء أو غير ذلك من الاعمال من شخص بمهمات وأدوات نفسه في ملك غيره

فالملك مخير بين ابقاء هذه الاشياء بأرضه وبين الزام فاعلها بزعمها . ولما كانت هذه الفقرة تمكّم عن الفارس أو الباقي الميء النية فانها تسكون منطبقة على النزاع القائم في الدعوى لانه من المسلم به في الحكم أن الارض معتصبة وأن الزارع سىء النية ، وانتهى الطاعن من ذلك الى القول بأنه مادامت الارض قد اغتصبها الزارع فانه كان يجب اعتبار صاحب الارض قد اختار تملك الزرع وهذا كان يستوجب براءته على أساس أن الزرع لم يكن ملكا للزارع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الارض التي أنلف الزرع القائم عليها هي جزء من قطعة استأجرها المجنى عليه وأخوه من الطاعن بصفته وكيلًا عن أخته في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ثم امتنع المؤجر عن تأجيرها لهما في سنة ١٩٣٩ الزراعية فاستمر المجنى عليه واضعًا يده عليها وزرعها قمحًا وسكت الطاعن حتى مضى على بدء السنة الزراعية نيف وثلاثة أشهر ثم أقدم هو والمتهمان الأول والثاني على إتلاف بعض الزرع القائم عليها . وما دام هذا هو الثابت في الحكم لما كان يحق له ومن

معه — كما قال الحكم المطعون فيه — أن يرتكبوا ما ارتكبوه ، بل كان على المالك أن يحصل أولا من جهة القضاء على حكم بعدم أحقية الزارع المدعى عليه بالاغتصاب في وضع يده على الأرض ويتسلمها منه ، وعندئذ ، وعندئذ فقط يحق له أن يقول أن الزرع القائم على الأرض ملك له بحكم التصاقه بالأرض أما قبل ذلك فإن حقه في ملكية الزرع لم يكن حقا خالصا نهائيا له بل معلقا على وجود الزرع قائما في الأرض وقت القضاء بعدم أحقية الزارع في البقاء بها . ومضى تقر ذلك فإن الزارع يكون له ملكية الزرع حتى يقضى بعدم أحقيته في وضع يده على الأرض وإذن فإن إدانة الطاعن وزملائه على أساس أن الزرع الذي أنلفوه إنما كان ملكا للزارع تكون صحيحة ، مادام الطاعن لا يدعى بوجه الطعن أن حكما قد صدر له على الزارع برفع يده عن الأرض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(علن ذكرى جبران وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٨٨٦ سنة ١٢ ق)

قضاء المحكمة النقض في لا بل من الدنيته

استئنافا بالفالح الحكم الابتدائي ويرفض الدعوى .
جوازه . لا غلظة في ذلك للمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات .

٢ — حكم . تبينه . تمهيد المحكمة حقيقة الواقع في الدعوى من العناصر الموجودة والمؤدية الى ما حصله . تقرير خبير . معين من قبل المدعى عليه لا من قبل المحكمة . استنادها اليه من قبيل تعزيز ما حصلته هي . لا تريب عليها في ذلك .

١ — استئناف . أثره . نقل الدعوى الى محكمة النوجة الثابة لتفصل فيها في حدود الطلبات المبداء في عريضة الاستئناف . المسائل المستثناة . متى يصح للمحكمة الاستئنافية التصدي للموضوع . ٢ حكم بسقوط الحق في اقامة الدعوى . حكم في الموضوع . استئنافه وطلب الثابة والحكم في موضوع الدعوى بالطلبات . القضاء

المبادئ القانونية

١ — ان من آثار الاستئناف انه ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيها في حدود الطلبات المبدأة في عريضة الاستئناف . ولم يستثن القانون من ذلك سوى المسائل الفرعية الوارد ذكرها في المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات إذ خول المحكمة الاستئنافية التصدي الموضوع متى رأت ان الدعوى صالحة لأن يحكم فيها . فاذا كانت المحكمة الابتدائية قد قضت بسقوط حق المدعى في دعواه لرفعها بعد انقضاء الميعاد المقرر ثم برفضها لهذا السبب فاستأنف هذا الحكم وطالب في عريضة استئنافه ومذكرته الغاء الحكم المستأنف والحكم له في موضوع الدعوى بطلباته فأنت محكمة الاستئناف الحكم وقضت برفض الدعوى بحجة مخالفة المدعى لشرط من شروط عقد التأمين وكان ذلك في حدود الطلبات التي يتبادلها الخصوم في مرافعتهم فان قضاءها هذا لا غبار عليه لعدم مخالفته لما للاستئناف من الأثر في نقل الدعوى المستأنف حكمها إلى المحكمة الاستئنافية (effet dévolutif) ولا يصح أن يقال بأن الحكم قد خالف المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات بتصديه الموضوع فان ما جاء بهاتين المادتين استثناء من الأصل خاص بالأحكام الصادرة في مسائل فرعية غير متعلقة بالموضوع ، أما الحكم بسقوط الحق في

إقامة الدعوى فهو في الموضوع واستئنافه استئناف الموضوع .

٢ — إذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من المدعى على شركة التأمين (شركة مصر لعموم التأمينات) التي اتفق معها على ضمان نقل كمية من نترات الصودا بمركب شرعى من جهة إلى جهة إذا البضاعة المؤمن على نقلها غرقت وبنت الرفض على ان المدعى خالف أحد شروط العقد لشحن المركب بأكثر من الحمولة المقررة محضلة اقتناعها بذلك من العناصر الموجودة في الدعوى والمستخرجات الرسمية المثبتة لحمولة المركب ومدعمة نظرها بما قرره المدعى نفسه في التحقيق الذي أجراه البوليس عن الحادثة من أقوال لم ينكر صدورها منه فان حكمها يكون مبنيًا على عناصر مؤدية اليه . ولا يعيبه أن يكون قد استند فيما استند اليه إلى تقرير مهندس المدعى عليها رغم انه لم يكن معينًا خبيرًا في الدعوى وفقًا للقانون مادام استناده اليه لم يكن إلا من قبيل تعزيز ما اقتنعت به المحكمة من وقوع المخالفة من المدعى خصوصًا وان هذا التقرير هو واقعة مادية للمحكمة ان تحصل اقتناعها بصحتها من أى دليل في الدعوى .

المحكمة

• حيث ان الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه صدر باطلا لا لعدم ولاية محكمة الاستئناف في القضاء في موضوع الدعوى وذلك لانه لما

كان الحكم الصادر ابتدائيا بعدم سماع دعوى الطاعن حكما قطعيا في الدفع المقدم من المطعون ضدها بسقوط حق الطاعن في رفع دعواه بعد مضي شهر من الحادث فانه ما كان يجوز والحالة هذه لمحكمة الاستئناف أن تتصدى للموضوع الذى لم تقض فيه محكمة أول درجة لما ترتب على ذلك من حرمان الطاعن من طرح دعواه أمام درجتى التقاضى ويقول الطاعن أن ماورد بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات من جواز تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع لم يجز إلا على سبيل الحصر فلا سبيل للتوسع فيه . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم انه حتى لو جاز لمحكمة الاستئناف التصدى للموضوع فان الدعوى لم تكن صالحة للحكم فيها كما يقضى بذلك ماورد في المادتين السالفتي الذكر .

« وحيث ان من آثار الاستئناف نقل الدعوى بحذاويرها إلى محكمة ثانى درجة لكي تفصل فيها في حدود الطلبات المبدأة في عريضة الاستئناف ولم يستثن القانون من ذلك سوى المسائل الفرعية الواردة في المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات فدخلت المحكمة الاستئنافية حق التصدى للموضوع إذا رأت أن الدعوى ذات صلاحية لكي تحكم فيها .

« وحيث ان الواقع في الدعوى الحالية هو أن المحكمة الابتدائية قضت بسقوط حق الطاعن في دعواه لرفعها بعد انقضاء الميعاد المتفق عليه لسقوط الحق ورفضها بناء على ذلك فاستأنف الطاعن هذا الحكم وطلب في عريضة استئنافية مذكورة إلغاء الحكم المستأنف والحكم في موضوع الدعوى بطلباته .

« وحيث انه يبين مما ذكر أن الحكم

المطعون فيه جاء ملغيا لحكم ابتدائي صدر في دفع موضوعى كان له الأثر الفعال في القضاء برفض الدعوى أما الحكم الاستئنافية فهو وان لم يأخذ بوجهة نظر المحكمة الابتدائية في هذا الدفع فقد قضى مع ذلك برفض الدعوى بناء على مخالفة الطاعن لشرط من شروط عقدا التامين وكان ذلك في حدود الطلبات التي تناولتها مرافعة طرفي الخصومة وقضاء المحكمة على هذا الوجه لا غبار عليه قانونا إذ جاء نتيجة حتمية لما للاستئناف من الأثر الناقل للدعوى أمام المحكمة الاستئنافية (effet dévolutif) أما مايقوله الطاعن من أن الحكم يتصدى للموضوع جاء مخالفا للمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون المرافعات فلا محل له لأن ما جاء بهما متعلق بمسائل فرعية لاصلة لها بالموضوع بخلاف الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى فهو ذو أثر فعال في الموضوع ولا علاقة له بشيء مما ورد في المادتين المذكورتين على سبيل الاستثناء « وحيث انه لا محل بعد ما تقدم للبحث في صلاحية الدعوى للحكم فيها أو عدم صلاحيتها لأنه فضلا عن أن تقدير هذه المسألة من خصائص قاضى الموضوع وحسبما يستبينه من عناصر الدعوى فان فيما كان من الطاعن أمام محكمة الاستئناف من طلبه الحكم في الموضوع دون أى تحفظ ما يفيد أنه لم يكن لديه وقتئذ أى اعتراض على هذه الصلاحية ومن ثم يكون تحدته عنها الآن قد جاء بعد أوانه .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء مخالفا لقواعد الاثبات المقررة وفي بيانه يقول الطاعن أن قانون المرافعات نظم قواعد الاثبات وطريق التحقيق من تعيين أهل الخبرة أو سماع البيئة وأحاط ذلك كله

١٣

١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢

نقض وإبرام . مكاتبات بين المحكوم له والمحكوم عليه .
دلالتها على أن المحكوم عليه اعتبر أن توفيقه المبالغ المحكوم
بها تسوية نهائية بينه وبين المحكوم له . قبوله للحكم مانع
من الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من المكاتبات المتبادلة بين
المحكوم له والمحكوم عليه أن هذا الأخير إذ
رضخ لتنفيذ الحكم الصادر ضده لم يقف عند
هذا الحد بل تجاوز ذلك واعتبر توفيقه المبالغ
المقضى بها تسوية نهائية للنزاع فهذا منه يدل
على قبوله للحكم ولا يكون له بعده حق الطعن
بطريق النقض .

المحكمة

« من حيث أن المطعون ضده دفع بعدم
قبول الطعن لرضاء الطاعن بالحكم المطعون
فيه وقيامه بتنفيذه بغير تحفظ ما وقد استند
في هذا الدفع إلى المكاتبات التي تبادلها مع
الطاعن في شأن تنفيذ الحكم المطعون فيه .

« وحيث أن الطاعن قال بجلسة المرافعة
ردا على هذا الدفع أن تنفيذه الحكم المطعون
فيه طوعا لا يعتبر قبولا منه به وتنازلا عن
حق الطعن فيه لأن هذا الحكم واجب النفاذ
يحكم القانون .

« وحيث أنه بالرجوع إلى المكاتبات التي
تبادلها طرفا الخصومة تبين أنه بتاريخ ٩ من
نوفمبر سنة ١٩٤١ أرسل المطعون ضده كتابا
إلى الطاعن كلفه فيه العمل على رفع الحجز
التحفظي وأداء المصاريف وأتعاب المحاماة

بالضمانات ولكن الحكم جاء مستندا إلى أقوال
رئيس المركب بمحضر البوليس وإلى تقرير
مهندس الشركة المطعون ضدها مع أن ما يصح
أن تعتمد عليه المحكمة هو ما تجر به بنفسها من
تحقيق تأمر به وفقا للقواعد القانونية .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه جاء مبنيًا
على ما كان من مخالفة الطاعن لأحد شروط
عقد التأمين وهو شحن مركب النقل بأكثر من
حمولتها الحقيقية الثابتة رسميا وقد اقتضت المحكمة
بذلك من العناصر الموجودة في الدعوى وهي
المستخرجات الرسمية المبينة لحمولة المركب وعززت
ذلك بما قاله الطاعن نفسه في التحقيق الذي
أجره البوليس عن الحادثة وهو لم ينكر
صدوره منه ومن هذا يبين أن عناصر التقدير
في الحكم جاءت سليمة من الناحية القانونية أما
ما أشار إليه الطاعن من استناد الحكم إلى تقرير
مهندس معين من قبل المطعون ضدها فإن ذلك
لم يكن إلا من باب تعزيز ما كونه لديها الاقتناع
بمخالفة أحد شروط عقد التأمين وقد جاء عن
واقعة مادية للمحكمة أن تقتنع بحقيقتها من أي
دليل في الدعوى .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن متعين
الرفض موضوعا .

(طعن موسى صالح مراري وحضر عنه الاستاذ محمد
حسن ضد شركة مصر لهيوم التأمينات وحضر عنها الاستاذ
صابا حبشي بك رقم ٩ سنة ١٢ ق رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة وحسن
زكي محمد بك ومحمد زكي على بك ومحمد كامل مرسى بك ونجيب
مزقس بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة اسكندر
حنان ديبان بك رئيس النيابة بالاستئناف)

عن ذلك ولا عن تكبده في ارسال المصنوعات الى المعرض
موضوعي .

المبدأ القانوني

إن القول باساءة الموظف استعمال حقه
يقتضى قيام الدليل على انه انحرف في أعمال
وظيفته عن مقتضى الواجب المفروض عليه وانه
لم يتصرف بالتصرف الذي اتخذه إلا بقصد
الاضرار لأغراض نائية عن المصلحة العامة فإذا
اتفق هذا القصد وتبين للقاضي ان العمل الذي
أتاه الموظف قد أملاه واجب الوظيفة فلا يصح
القول بأنه أساء استعمال حقه وإذن فإذا كان
الحكم قد أثبت بما أورده من أدلة مقبولة أن رأي
القوميسير العام للقسم المصري بمعرض باريس
الدولي كان ضرورياً بمقتضى لائحة المعرض ذاته
لقبول معروضات وان عدم موافقته على طلب
الطاعن لم تكن وليدة العسف وسوء استعمال
السلطة المخولة له بل في حدود اختصاصه وما يعلية
عليه واجبه من التحقق أولاً من جودة ما يرسل
إلى المعرض لمعرض به ، وكذلك أثبت أن الطاعن
لم يقم بتنفيذ الشروط التي قبلها وكيه ثم رتب
على ذلك انه لا يستحق تعويضاً عن معارضة
القوميسير في قبول معروضاته ولا عما تكبده
من نفود في سبيل إرسال المصنوعات إلى
باريس فذلك من الأمور التي من اختصاص
محكمة الموضوع البت فيها دون رقابة لمحكمة
النقض عليها فيه .

المقضي بها وقدرها ٢٣ جنيتها فرد عليه الطاعن
بخطاب موصى عليه تاريخه ١١ من نوفمبر سنة
١٩٤١ أرفق به شيكا بمبلغ ٢٣ جنيتها وطلب
منه أن يرسل اليه إيصالاً به وذكر فيه أنه
سيرفع الحجز فأرسل له المطعون ضده خطاباً
في نفس اليوم به الإيصال المطلوب ووارد به
أنه يحتفظ بجميع حقوقه قبله فرد عليه الطاعن
بكتاب تاريخه ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤١ يخبره
فيه بتسليمه الإيصال وبأن الشيك المرسل منه
هو تسوية نهائية لما حكم به لصالحه وأن
التحفظات التي أبداه في خطابه لا تستند إلى
أساس .

« وحيث انه ظاهر من الخطابات المتقدم
ذكرها أن الأمر لم يقف بالطاعن عند حد
تنفيذ الحكم كما قال بل تجاوزه إلى اعتبار وفائه
للبائع المقضي بها تسوية نهائية وفي هذا القول
ما يدل صراحة على قبول الطاعن بالحكم المطعون
فيه والرضوخ له واعتباره أن النزاع حسم على
مقتضاه نهائياً فلا سبيل له بعد ذلك إلى الطعن
عليه ولهذا يتعين عدم قبول الطعن .

(طعن باسبلى افندى باسبلى وحضر عنه الاستاذ احمد
نجيب براده بك ضد الخواجه . د . ليرمان وحضر عنه
الاستاذ ذكريا المزوني رقم ١٣ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١٤

١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢

استعمال الحق . موظف . متى يعتبر انه أساء استعمال
حقه ؟ الانحراف في تصرفه ومقتضى الواجب المفروض عليه
بقصد الاضرار . القوميسير المصري بمعرض باريس الدولي .
عدم قبوله معروضات مصرية . القسم العام بمعرض باريس
الدولي . تحصيل المحكمة ان ذلك كان في حدود اختصاصه
وان صاحب المعروضات لم يقم بتنفيذ الشروط اللازمة .
فقدانها بعدم استحقاق صاحب المعروضات لأي تعويض .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن التي تقدمت بها الطاعنة تتحصل فيما يأتي :

أولاً - يتضمن الخطاب الصادر إلى الطاعنة بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ من احمد صديق بك القوميسير العام المساعد وأحد أعضاء لجنة تنظيم القسم المصري بالمعرض تعهداً صريحاً بتخصيص مساحة قدرها متران في خمسة أمتار لمعرضات الطاعنة وقد نكثت إدارة القسم المصري عن هذا العهد وهذا هو الأساس الأول للتعويض وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الخطاب لم يصدر من ذي صفة وأنه ليس تعهداً بل هو وعد بترتيب يصح العدول عنه وفي هذا القول خطأ في التكييف القانوني للخطاب الصريح الصادر من يملك إرساله .

ثانياً - يقول الحكم المطعون فيه تبريراً لتكول القوميسارية عن التعهد السالف الذكر أن قبول المعروضات في المساحة التي خصصت لها يستلزم فحصها للتحقق من انطباقها على شروط المعرض وأن هذا الفحص لم يحصل وفي هذا الذي قاله الحكم ما يخالف أوراق الدعوى لأن خطابات القوميسارية اللاحقة على خطاب ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ تدل على أن القوميسارية إنما كانت تتعامل بضيق المكان لا بالطعن في ذات المعروضات وكانت هذه الخطابات تقطع بالعكس وأهمية هذه المعروضات والترحيب بها وبأن القوميسارية ستدخلها المكان الأول في القسم المصري ولأنه ثابت من خطاب إدارة المعرض العامة الرقم ١٦ من إبريل سنة ١٩٣٧ أن لجنة قبول المعروضات بالمعرض العام التي تضم كبار الفنانين قد فحّصت معروضات الطاعنة وقررت

قبولها ما جماع لآراء وهذا القرار قاطع في انطباق المعروضات على شروط المعرض .

ثالثاً - قالت محكمة أول درجة أن القوميسارية قد اضطرت إلى تخفيض الأهمية المخصصة لكل عارض واستندت في ذلك إلى مجرد قول المطعون ضدهما وقد أرادت محكمة الاستئناف أن تحقق مسألة اتساع القسم المصري أو عدم اتساعه فأصدرت قراراً بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٠ بتكليف الوزارة بتقديم خريطة القسم المصري بالمعرض بأكملها مع الوضع التخطيطي الخاص بها وقد قدمت الخريطة كما قدم تقرير وزارة المعارف عن المعرض ومن هذين المستنديين قد تبين بكل جلاء وجود فراغات واسعة في القسم المصري تركت فضاء وكانت تسع معروضات الطاعنة كما تبين أن القسم المصري اتبع قاعدة المناوبة في العرض واشترك في بعض أقسام المعرض العام علاوة على المكان المخصص له وثبت من التقرير أن احمد صديق بك هو القوميسير العام المساعد ومع أهمية هذين المستنديين فإن الحكم أغفلهما إغفالاً تاماً .

رابعاً - برر الحكم معارضة المطعون ضده الثاني في عرض معروضات الطاعنة في القسم الشرقي بالمعرض العام بأنه لم يجد جديد يدعوه لأن يقبل في هذا القسم مرفضه بالأهمية مادامت هذه المعروضات هي نفسها التي كانت الطاعنة تطلب عرضها في القسم المصري ولم يتم فحصها ولم يثبت من توافر شروط المعرض فيها وعلى ذلك لا يكون قد أساء استعمال سلطته في الحيلولة دون عرضها بالقسم الشرقي - وفي هذا الذي قاله الحكم قبيحاً في الاستدلال لثبوت ما يأتي :

أولا - أنه قد جد أمر جديد وهو قبول إدارة القسم الشرقى عرض المعروضات بعد صدور قرار لجنة قبول المعروضات في المعرض العام بالاجماع بقبولها مما يقطع بنهاية فحسها وانطباقها على شروط المعرض وتخصيص مكان لها به . ثانيا - ان الاعتراض على عرض المعروضات في القسم الشرقى لم يكن مبنيا على السبب الذى ذكره الحكم وهو عدم انطباقها على شروط المعرض بل لمجرد أنه لم يظن وهو في مصر وجوب قبول هذه المعروضات أى لمجرد الهوى الأثرى الثابت من خطاب مندوب المعرض العام المقدم من المطعون ضدهما - وعلى هذا يكون منع عرض معروضات الطاعنة في القسم الشرقى بعد منعه عرضها في القسم المصرى هو اعتساف وسوء استعمال للسلطة .

« وحيث انه عن الأوجه الثلاثة الأولى فان كلا الحكيم الابتدائى والاستئنافى استعرضا وقائع الدعوى ومراحل النزاع ورأيا أن كتاب ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ المرسل من احمد صديق بك إلى الطاعنة لم يكن هو المنشئ للالتزام بين الطاعنة ولجنة تنظيم اشراك مصر في مؤتمر باريس بل ان الاستمارة الموقع عليها من وكيل الطاعنة بتاريخ ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٣٦ هى التى تحدد العلاقة بين الطرفين وتبين الشروط النميرية الموصلة للاتفاق فيما لو احترمها الطرفان ونفذ امتنعاها فقد تضمنت هذه الاستمارة تعهد وكيل الطاعنة بأن يكون خاضعا لقرارات القوميسير العام ولجنة القبول العامة من حيث قبول القطع المراد عرضها ومكان وضعها واشتملت على أن طلبه لا يعتبر مقبولا إلا بعد أن تخطر لجنة التنظيم بشروط

الاشتراك في المعرض وقبوله هذه الشروط وأن اتفاقا نهائيا لم يحصل بين الطرفين وقد تلا هذه الاستمارة الخطابات المرسلة فى ٤ و ١٥ و ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٧ وكلها متضمنة المطالبة بتنفيذ هذه الشروط وقد خلص الحكم الاستئنافى المطعون فيه من بسط هذه الوقائع إلى ما يأتى : « وحيث انه يستفاد من ذلك - أولا - أن السيدة المستأنفة طلبت الاشتراك في المعرض لعرض بعض معروضات مصنفها وأخطرت بشروط العرض وبما يجب توفره في أصناف المعروضات ثانيا - انه من المتعين بعد ذلك فحص هذه المعروضات وتقرير قبولها كلها أو بعضها وهذا الدور الثانى من المسألة لم يتم وهنا يتعين البحث عن السبب الذى أدى لذلك هل هو من جانب المستأنفة أم من جانب المستأنف عليهما . وحيث انه من البديهي أن وضع المعروضات بالقسم المصرى من المعرض هو من خصائص اللجنة لا من خصائص الأفراد والعارضين إذ أن هذا الوضع هو في صميم تنظيم القسم المذكور واللجنة طبعها هى المختصة بذلك إذ لا يعقل ترك الأمر فوضى بين العارضين ليضع كل منهم معروضاته في الوضع الذى يريده وإلا لكان من المحتمل تنازع العارضين في اختيار المواضع وبما أن وضع المعروضات لا يكون متيسرا إلا بعد معرفة جميع أنواعها وعددها والمساحة التى يمكن تخصيصها لكل منها في حدود المسطح المخصص للقسم المصرى بالمعرض فهذا أيضا لا يمكن ترتيب تنظيمه إلا بعد جمع جميع المعروضات وفرزها وترتيب المقبول عرضها منها الذى يمكن وضعه في المسطح المشار اليه - لهذا كان الطالب المحرر من المسبوق كولون فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٦ عن تخصيص

٥ متر في ٢ لعروضات مصنع السيدة طلبا سابقا لأوانه إذ لم يكن من الميسور في هذا التاريخ إمكان معرفة تقدير هذه المساحة للعروضات المذكورة أو غيرها وبهذا المعنى تحرر الرد على المذكور من حضرة احمد صديق بك عضو اللجنة وفيه طلب منه تحرير الاستمارة السابق ذكرها فتحررت ومن المفهوم أن طلب مسطح لوضع العروضات ما كان يصح النظر فيه إلا بعد معرفة هذه العروضات وقبولها، ثم عرض الحكم لكتاب ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ فقال بصدده . « وحيث ان المستأنف (الطاعنة) تستند في أهم ما تستند عليه في دعواها على الخطاب المحرر بعد ذلك بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ من احمد بك صديق لمدير مصنعها الوارد به الجملة الآتية « اننا خصصنا لعروضات مصنعكم مساحة قدرها خمسة أمتار في مترين مع فراغ للسرور حولها » . ورأى أن هذا الخطاب قد تخلل المخابرات الخاصة بتنفيذ الشروط وأنه لم يكن سوى وعد مرتبط شأنه بالشروط التي كان يصحتم على الطاعنة تنفيذها لعرض مصنوعات مدرستها بالقسم المصري وخلصت المحكمة من تقديرها لهذا الخطاب إلى القول « وحيث انه لما تقدم ولما جاء بالحكم المستأنف لا تكون السيدة محقة في طلب تعويض ما لعدم قبول عروضاتها بالقسم المصري وللنكول عن المساحة المصرح لها بها ولم تقدم دليلا على أن عروضاتها فحست عينا وقبلت فعلا ثم رفضت لضيق المساحة وإنما هي تجادل في المساحة التي تطلبها أصلا قبل أن تعلم أن عروضاتها مقبولة أم لا والقول منها بأن تسرع حضرة احمد صديق بك في تحرير خطاب ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ببر طلبها التعويض

فهذا أيضا في غير محله إذ أنها علمت قبل وبعد هذا التاريخ عدم مطابقة ما جاء بهذا الخطاب لحقيقة ما يصح التصريح به من المساحة أولا — بما تضمنه التعهد باستمارة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وثانيا — بما جاء بخطابات ٤ و ١٥ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٧ المرسله لها من القوميسير العام نفسه وهو الرئيس المسئول عن هذه الأمور وتعلم أيضا أن ليس لمروءس تقضى رأى الرئيس فيما هو من خصائص هذا الرئيس .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن محكمة الموضوع رأت أن خطاب ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ مرتبط كل الارتباط بالاجراءات التمهيدية للاشتراك في المعرض ومتصل اتصالا وثيقا بتمهيدات وكيل الطاعنة بحيث أن تفسيره لا يمكن أن يجيء مستقلا عما تقدمه أو لحقه من مختلف المخابرات المتعلقة بشروط الاشتراك وتنفيذها وقد فسرت محكمة الموضوع على هذا الاعتبار وخلصت إلى القول بأن اتفاقا لم يتم بين الطرفين بشأن عرض الطاعنة لمصنوعات مدرستها وإذا كان هذا التكييف من قبل محكمة الموضوع سائغا معقولا ولا يتجافى مع مدلول محتويات الأوراق وما تؤدي اليه ومنها خطاب ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ باعتباره حلقة من سلسلة المفاوضات الخاصة بعرض الطاعنة لمصنوعات مدرستها بالقسم المصري من معرض باريس كان ما قلته محكمة الموضوع بهذا الصدد تفسيراً لا مأخذ عليها فيه وكان استخلاصها للنتيجة المترتبة حتما على هذا التفسير مما لا غبار عليه .

« وحيث انه بعد ان استظهر الحكم المطعون فيه عدم انتهاء الطرفين الى الاتفاق بشأن عرض

مصنوعات مدرسة الطاعة بالقسم المصرى من المعرض ورأى أن كتاب ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٦ لا يولد بذاته اتفاقا بين الطرفين وأنه مرتبط بما تبعه ولحقه من المخبرات وأثبتت أن الطاعة رفضت في آخر الأمر تنفيذ الشروط الواردة بالاستمارة فحالت بذلك دون امكان قبول طلبها كان لا محل للبحث فيما عرضت له الطاعة في طعنها على اعتبار أن هناك اتفاقا معقودا بينها وبين القوميسيرية بشأن عرض مصنوعات بالمعرض مادام هذا الاتفاق لم يتم فعلا .

« وحيث انه عن الوجه الرابع فان ما يجب ملاحظته هو أن استعمال الحق يقتضى قيام الدليل على انحراف الموظف في عمله عن جادة الصواب وعلى أن ما حفزه في تصرفه هو قصد الاضرار بالغير لأغراض نائية عن المصلحة العامة فاذا انتفى هذا الفصد وتبين لفاضى الموضوع أن العمل قد أملاه واجب الوظيفة كان لا نثرىب على الموظف فيما أتاه من تصرف مشروع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أثبت بما أورده من أدلة مقبولة أن رأى القوميسير المصرى (المطعون ضده الثانى) لا مكان قبول معروضات الطاعة في القسم العام كان ضروريا بتمتضى لائحة المعرض ذاته وأن عدم موافقة القوميسير لم تكن وليدة العسف وسوء استعمال السلطة المخولة له بل في حدود اختصاصه وما يملكه عليه واجبه من التحقق أولا من جودة ما يرسل الى معرض باريس ليعرض فيه وأثبت كذلك أن الطاعة لم تقم بتنفيذ الشروط التى قبلها وكيلها فحلت بذلك دون التثبت مما كانت رغبة في عرضه وقد بنى الحكم على ذلك أن الطاعة لا تستحق تعويضاً من أجل ما أبداه القوميسير في هذه الظروف من المعارضة في قبول

مصنوعاتها بالقسم العام في كتابه الذى بعث به الى إدارة المعرض عندما استعلمت منه عن رأيه في شأن عرض هذه المصنوعات كما رأى أن الطاعة إذا كانت قد تكبدت في سبيل إرسال المصنوعات الى باريس نفقات شتى فالتبعة في ذلك عليها الآن هذا الإرسال كان قبل أن تتحقق من موافقة القوميسير العام على عرض هذه المعروضات وهى تعلم ضرورة الحصول على هذه الموافقة سواء من لائحة المعرض أو من الكتاب المرسل اليها من إدارة القسم الفرنسى بتاريخ ١٦ من إبريل سنة ١٩٣٧ .

« وحيث أن تجميع تلك الوقائع التى استعرضها الحكم وأفاض في تبيانها ثم استخلص منها ما تؤدى اليه من نتيجة مستساغة وهى انتفاء نية الاضرار لدى المطعون ضده الثانى فيما صدر منه من تصرف نحو الطاعة أمر متعلق بالتقدير البحث ومن خصائص محكمة الموضوع البت فيه دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى شىء منه » ومن حيث انه لما تقدم بتعين رفض الطعن

(طعن السيدة هدى هانم شعراوى وحضر عنها الاستاذ عبد الرحمن الرامى بك ضد وزارة المعارف وآخر بصفته وحضر عنهما الاستاذ محمد سامى مازن رقم ٧٩ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة)

١٥

١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢

تكليف . دعوى مطالبة بمبلغ حُصل التنازل عنه بمقتضى محضر صالح . تعليق التنازل على شرط دفع الاقساط في الآجال المحددة . القضاء بعدم استحقاق المدعى لهذا المبلغ . استناده على أن هذا الشرط تهديدى وأنه حتى لو كان شرطا جزائيا لم يحصل عدم وقاء كلى . فى محله .

المبدأ القانونى

١ - إذا كانت المحكمة قد فهمت الدعوى

(٥)

المرفوعة من الطاعنة على أنها مطالبة بمبلغ حصل التنازل عنه بمقتضى محضر صلح وان التنازل كان معلقا على شرط دفع الأقساط في الآجال المحددة وان المطعون ضده قسد تأخر في دفع الأقساط في مواعيدها ثم قضت بعدم استحقاق الطاعنة لهذا المبلغ بانية ذلك على أن المطعون ضده قد قام بدفع بعض الأقساط قبل مواعيدها وان مورثة الطاعنة قد قبلت منه مبالغ بعد توارىخ الاستحقاق بل قبلت تأجيل باقي بعض الأقساط إلى مواعيد الأقساط التي تليها مما مفاده هدم استمسكا بها بالمواعيد وبما رتبته عقد الصلح على عدم مراعاتها فان الحكم إذ انتهى إلى ما قضى به بناء على المقدمات التي ذكرها لا يمكن أن يعاب وتكييفه الشرط الذي يتمسك به الطاعن بأنه شرط تهديدي لا يتناسب فيه التعويض مع الضرر المحتمل من التأخير وأنه حتى لو كان شرطا جزائيا فإنه لم يحصل عدم وفاء كلي بل كان التأخير جزئيا ذلك لا يتجافى مع موجب الواقعة التي حصلتها المحكمة .

الحكم

« من حيث ان محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن الثلاثة هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحديد واقعة الدعوى لأن النزاع الذي طرح على المحكمة كان محصورا في مسألة واحدة وهي الفصل فيما إذا كان الـ ٥٥٠ جنيتها المرفوعة بها الدعوى هي التي وقع الصلح بشأنها أم أنها خلاف ذلك ولكن الحكم المطعون فيه

ذهب الى أن المبلغ المطلوب هو تعويض أو شرط تهديدي لا يتناسب في قيمته مع الضرر المحتمل من التأخير في تنفيذ عقد الصلح . ثم ان الحكم المطعون فيه أخطأ أيضا في تطبيق القانون على واقعة الدعوى الثابتة من الأوراق إذ المبلغ الذي رفعت به الدعوى وان كان قد حصل التنازل عنه بمقتضى محضر الصلح إلا أن هذا التنازل كان معلقا على شرط قيام المدين بأداء مبلغ آخر في الأجل المحدد له فلما فات هذا الأجل دون الوفاء حق للتنازل الرجوع فيما تنازل عنه فلم يكن تمة محل لأن يبحث الحكم المطعون فيه فيما إذا كان ذلك ضرر يستحق الطاعنون تعويضا عنه .

« وحيث انه يبين من الرجوع الى أسباب الحكم المطعون فيه أنه عرض للنزاع كما حدده الطاعنون في دعواهم إذ ذكر في وضوح أنهم يطالبون بمبلغ حصل التنازل عنه من مورثتهم بمقتضى محضر صلح وأن هذا التنازل كان معلقا على شرط الدفع في الآجال المحددة ثم خلاص الحكم من تحصيل واقعة الدعوى وإيراد أداتها إلى أن مورثة الطاعنين حلت المدين من هذا الشرط بتسليمها مبالغ قبل وبعد الآجال المحددة كما رأى أن شرط الرجوع في المبلغ المتنازل عنه لم يكن إلا من باب مجرد التهديد لعدم تناسب التعويض مع الضرر من التأخير فأصبح الورثة بذلك لا يستحقون ما حصل التنازل عنه وإذن يكون ما أثبتته المحكمة ورتب عليه قضاءه غير خارج عن نطاق الدعوى خلافا لما أثر عنه الطاعنون أما ما جاء في نهاية الحكم من أنه « بفرض أنه شرط جزائي فإنه لم يحصل عدم وفاء كلي بل كان التأخير جزئيا » فهو تكييف للشرط

لا يتجافى مع الواقعة التي حصلتها المحكمة من أوراق الدعوى على أن الحكم عقب على ذلك بما سبق أن اقتنعت به المحكمة وهو تحلل المدين من الآجال الأمر الذي يترتب عليه حتما عدم استحقاق الطاعنين لما حصل التنازل عنه .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق قواعد الاثبات القانونية ويقول الطاعنون في بيان ذلك أن مورثتهم حين قبضت ٢٥ جنيها من أصل المبلغ المستحق لها بمقتضى محضر الصلح أقرت بذلك على هامش الصورة التنفيذية لمحضر الصلح وضمنت هذا الاقرار العبارة الآتية : « مع حفظ كافة الحقوق » ولكن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ جزأ هذا الاقرار ولم يأخذ بالحفظ الذي تضمنته استنادا إلى أن مورثة الطاعنين موقعة عليه وحدها فلا يصح الاحتجاج به على المطعون ضده الأول وبضيف الطاعنون إلى ذلك أن المطعون ضده المذكور ما كان يستطيع التذليل على وفاء هذا المبلغ بغير هذا الاقرار .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد في صدد ما تضمنه هذا الوجه ما يأتي »
وبيين هذا القبول (أى قبول تأجيل الدفع) بصفة أوضح من الايصال الخاص بمبلغ ٢٥ جنيها من قسط مارس سنة ١٩٣٦ . حيث نص فيه على قبولها تأجيل دفع باقي هذا القسط الى تاريخ القسط الذي يليه . أما العبارة الواردة في آخره وهي (مع حفظ كافة الحقوق) فهي لا يمكن أن تنصب على التمسك بالشروط موضوع الدعوى لما في ذلك من التناقض . كذلك لا يمكن التعويل على العبارات الواردة بها في الصورة التنفيذية لحكم التصديق على محضر الصلح والتي أشارت

اليها محكمة أول درجة في حكمها المستأنف إذ هذه العبارات صادرة من المورثة وليس عليها توقيع من المستأنف فليست إذن حجة عليه « وحيث انه ظاهر مما أثبتته المحكمة خاصا بما جاء في الايصال أن محكمة الموضوع لم تأخذ بتفسير الطاعنين له لما رأته من أنه من غير المقبول أن تمنح مورثتهم أجلا لمدينها ثم تحرره في الوقت ذاته من مزية هذا الأجل فتحمله مسئولية التأخير في الدفع ولذلك رأت المحكمة عدم التعويل على عبارة « مع حفظ كافة الحقوق » وكل هذا داخل سلطة محكمة الموضوع في تفسير أوراق الدعوى بما يمكن أن تؤدي اليه عقلا ومن ثم لا محل للزعم بأن الحكم أخطأ إذ جزأ إقرارا صادرا من مورثة الطاعنين أما قول الحكم بأن هذا الايصال غير موقع عليه من المدين حتى يكون حجة عليه فلا تأثير له في النتيجة التي خلص اليها الحكم وهي تحلل المدين من آجال الوفاء المنفق عليها في الصلح بناء على ما أورده الحكم من الأدلة المؤدية الى هذا النظر وإذن يكون البحث فيما وجهه الطاعنون من الاعتراض على هذا القول غير متيح في الطعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن ورثة المرحومة السيدة روز جريش وحضر عنهم الاستاد احمد رشدى ضد الشيخ شامى عجوب الخناوى وآخر رقم ١٧ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١٦

١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢

مرافعة . الحكم بطلان المرافعة . قصرها على الاحوال المنصوص عنها في المادة ٣٠٠ مرافعات . موت المدعى أو المستأنف اثناء انقطاع المرافعة . بوقف مدة البطلان . يجب على المدعى عليه اعلان ورثة المتوفى للسير في الدعوى . عدم اعلانهم . مدة البطلان تستمر منقطعة . الورثة لا يصح اعتبارهم خصوما في الدعوى الا بعد اعلانهم بتجديدها .

المبدأ القانوني

إنه من مراجعة المواد من ٢٩٧ الى ٣٠٨ من قانون المرافعات ومقارنة عباراتها بعضها ببعض يتضح ان الشارع لم يجمع بينها في فصل واحد لكي يطبق على جميع حالات الايقاف أو الانقطاع الواردة بها حكما واحدا هو جواز الحكم بطلان المرافعة إذا ما استمر الايقاف أو الانقطاع ثلاث سنوات ، وإنما جمع بينها لما يترتب عليها من الأثر في مجرى الدعوى وهي متباينة أحوالها مختلفة أحكامها وقد تحدثت المواد الثلاث الأولى عن إيقاف الدعوى لوفاة أحد الخصوم أو تغيير حالته أو صفته ، وانفردت المواد من ٣٠٠ الى ٣٠٤ بالكلام عن انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الخصوم أو إهماله أو امتناعه ، وعرضت المواد الباقية للتنازل عن الدعوى أو عن بعض الاجراءات فيها أو عن الحكم أو عن استئنافه . فكل طائفة منها منفصلة ومستقلة بأحكامها عما عداها ثم ان القانون المصري وإن استمد فكرة بطلان المرافعة من القانون الفرنسي إلا أنه لم يجاره في جميع الأسباب التي يترتب عليها بطلان

المرافعة كما هو مستفاد من مقارنة المادتين ٣٠٠ و ٣٠١ . فالقانون الفرنسي يميز الحكم بطلان المرافعة في جميع الأحوال التي تقف فيها الدعوى ثلاث سنوات بلا تحريك وذلك تمشيا مع نظام المرافعات الوارد بها إذ هو يوجب على الخصوم في الدعاوى المدنية تعيين وكلاء عنهم الأمر الذي من شأنه أن يسهل لكل طرف في الدعوى الوقوف على ما يطرأ على حالة خصمه من التغييرات فتصح إذن مؤاخذته بأي إهمال أو تقصير في تسير مجرى الدعوى . أما القانون المصري فقد خول الخصوم أن يسيروا دعواهم بأنفسهم لذلك فإنه لم يميز الحكم بطلان المرافعة إلا في الأحوال الثلاثة الواردة بالمادة ٣٠٠ . تلك الأحوال التي لا تصدر أسبابها إلا عن خصم موجود في الخصومة فعلا والتي هي مستقلة تمام الاستقلال عن الأسباب الأخرى الموجبة للإيقاف القانوني بمقتضى المادة ٢٩٧ . ثم ان القول بأن ورثة الخصم الذين لم يعلنوا بالسير في الدعوى يعتبرون خصوما فيها بمجرد وفاة مورثهم قول لا وجه له لأن القانون في المادة ٢٩٩ وهو يتحدث عن خصوم الدعوى لم ينظر اليهم موصوفين بهذا الوصف بل أشار اليهم وإلى من في حكمهم بما يفيد أنهم في الخصوص الذي تحدث عنه بمستقائين عن مورثهم غير مفروض فيهم العلم بالاجراءات التي تتم في دعواه . وإذن فموت المدعي أو المستأنف اثناء انقطاع المرافعة يقف مدة البطلان ويجب

على المدعى عليه أو المستأنف ضده اعلان ورثته للسير في الدعوى حتى يصح اعتبارهم خصوما فيها .

المحكمة

« من حيث ان وجه الطعن الوحيد الذى انتهى اليه الطاعنون بمذكرتهم الشارحة لما جاء في تقرير الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل المادة ٣٠١ مرافعات ويرون أن التفسير الصحيح لهذه المادة هو أنها لا تنطبق فقط على حالة انقطاع أو إيقاف المرافعة بفعل أحد الخصام أو إهماله أو امتناعه (مادة ٣٠٠ مرافعات) كما ذهب الحكم المطعون فيه بل أنها تسرى أيضا على حالة إيقاف المرافعة بسبب الوفاة أو تغيير الحالة أو زوال الصفة (مادة ٢٢٩ مرافعات)

« وحيث انه بمراجعة المواد ٢٩٧ الى ٣٠٨ من قانون المرافعات ومقارنة عباراتها بعضها ببعض يتضح أن الشارع المصرى لم يجمع بينها في فصل واحد لكي يطبق على جميع حالات الايقاف أو الانقطاع الواردة بها حكما واحدا هو جواز الحكم بىطلان المرافعة إذا ما استمر الايقاف أو الانقطاع مدة ثلاث سنوات . بل أنه أتى بها معا لما يترتب عليها جميعا من الأثر في مجرى الدعوى وان تباينت أحوالها واختلقت الاحكام التى قررها القانون بشأنها فقد نصت المواد الثلاث الأولى الى التحدث عن إيقاف الدعوى لوفاة أحد الخصوم أو تغيير حالته أو صفته وانفردت المواد من ٣٠٠ الى ٣٠٤ بالكلام عن انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الخصوم أو إهماله أو امتناعه

ثم عرضت المواد الباقية للتنازل عن الدعوى أو عن بعض الاجراءات فيها أو عن الحكم أو عن استئنافه وبذلك صارت كل طائفة منها منفصلة ومستقلة بأحكامها عما عداها .

« وحيث انه من جهة أخرى فان القانون المصرى وان استمد نظرية بطلان المرافعة من القانون الفرنسى إلا أنه بمقارنة نص المادة ٣٩٧ من هذا القانون بالمادتين ٣٠٠ و ٣٠١ من القانون المصرى يبين أن الشارع المصرى لم يجر القانون الفرنسى في جميع الاسباب التى جعلها أساسا للحكم بىطلان المرافعة . فالقانون الفرنسى يحيز الحكم بالبطلان في جميع الاحوال التى تقف فيها الدعوى ثلاث سنوات بلا تحريك تمشيا مع نظام المرافعات الوارد به إذ هو يوجب على الخصوم في الدعاوى المدنية تعيين وكلاء عنهم الأمر الذى من شأنه أن يسهل لكل طرف في الدعوى الوقوف على ما يطرأ على حالة غيره من التغييرات وبهذا تصبح مساواة عن أى إهمال أو تقصير في تسيير مجرى الدعوى أما قانون المرافعات المصرى فقد جاء مخولا الخصوم أنفسهم حق تسيير الدعوى وحتم للحكم بىطلان المرافعة تبعا لذلك أن يكون الانقطاع حاصلًا بناء على أحد الاسباب الثلاثة الواردة في المادة ٣٠٠ آنفة الذكر وهذه الاسباب لا تصدر إلا عن خصم موجود في الخصومة فعلا وهي مستقلة تمام الاستقلال عن الاسباب الأخرى الموجبة للإيقاف القانونى الواردة في المادة ٢٩٧ من قانون المرافعات .

« وحيث ان القول بأن وريثة الخصوم الذين لم يعلنوا بالسير في الدعوى يعتبرون خصوما فيها بمجرد وفاة مورثهم قول غير سليم

بالاحالة الى المعاش . لامن تاريخ السركى . المعاش
المستحق اثناء التقادم . والمعاش الذى يستحقه بعد
انقضاء تلك المدة . لافرق بينهما فى هذا المقام .

المبادئ القانونية

١ - ان الطلب الذى يقدم للجنة المساعدة
القضائية للاعفاء . من الرسوم ليس من الاجراءات
القضائية التى من شأنها قطع التقادم اذ هو لا يعد
تكليفا بالحضور امام المحكمة المنظورة امامها
الدعوى وإنما هو مجرد التماس بالاعفاء من
الرسوم يستتبع استدعاء الخصم بالطريق الادارى
للحضور امام اللجنة لسماع أقواله فى طلب الاعفاء
كما أنه ليس تنبيها رسميا لأنه يشترط فى التنبيه
أن يحصل على يد محضر وأن يكون بناء على
سند واجب التنفيذ . والأمر هنا ليس كذلك .
وإذن فلا يعاب على الحكم أن يقضى بعدم
اعتبار طلب الاعفاء من الرسوم قاطعا المدة
ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الفصل فى هذا الطلب
قد تأخر حتى فانت مدة التقادم ولم يتيسر لذلك
رفع الدعوى فى الوقت المناسب فان صاحب
الحق هو الطالب بالمحافظة عليه فعليه إذا كان
معسرا أن يبادر بتقديم طلبه قبل فوات الوقت
٢ - ان احتساب مدة سقوط الدعوى
بالمطالبة بتعديل معاش الموظف يجب أن يكون
من تاريخ الأمر الصادر بحالته إلى المعاش لامن
تاريخ السركى الذى هو ليس إلا نتيجة مترتبة
على هذا الأمر . ولا فرق فى هذا المقام بين المعاش
الذى يكون مستحقا اثناء مدة التقادم والمعاش

لأن القانون فى المادة ٢٦٩ لم يصنفهم بأنهم
خصوم فى الدعوى كما عبر بذلك عن الخصوم
الأصلين بل أشار اليهم وإلى من فى حكمهم
بما يفيد استقلال شخصيتهم عن شخصية المورث
يضاف إلى ذلك أن الورثة قد يجادلون الخصومة
القائمة وبهذا لا يتحقق لديهم ما أوجبه القانون
من حصول الانقطاع بناء على أحد الأسباب
الثلاثة التى تقدم ذكرها .

« وحيث انه يترتب على ما تقدم أنه اذا مات
المدعى أو المستأنف أثناء انقطاع المرافعة لموته
يقف مدة البطلان ويجب على المدعى عليه أو
المستأنف ضده اعلان ورثة المتوفى للسير فى الدعوى
فاذا لم يحصل هذا الاعلان لهم فإن الايقاف يستمر
قاطعا لهذه المدة اذ لا يصح قانونا اعتبارهم خصوما
فيها إلا بعد اعلانهم بتجديدها ومن ثم تكون
محكمة الموضوع بما انتهت اليه لم تخطئ فى تأويل
المادة ٣٠١ مرافعات وتكون بما قضت به قد
طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض الطعن
موضوعا .

(طس سليمان سليمان وتوافدى وآخرين وحضر منهم الاستاذ
عبد العزيز مليكة بك ضد ورثة الخواجة روفان حيدناوى
وحضر عن الاول والثانية الاستاذ عزيز خانكى بك رقم ١٨
سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١٧

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢

١ - سقوط الحق فى اقامة الدعوى . طلب الاعفاء من
الرسوم . لا يقطع المدة . لا يعد تكليفا بالحضور
امام المحكمة . لا يعد تنبيها رسميا لعدم حصوله على
يد محضر . وبناء على سند واجب التنفيذ .

٢ - معاش . دعوى مطالبة بتعديل معاش موظف . مدة
سقوطها . مبدأ حساباته من تاريخ الأمر الصادر

الذى يستحق بعد انقضاء تلك المدة . فان استحقاق المعاش فى كلتى الحالتين مرجعه واحد وهو الأمر الصادر بالاحالة إلى المعاش وهذا الأمر بطبيعته غير متجدد وإذن فكل ما انبنى عليه من الآثار يأخذ حكماً واحسداً من جهة التقادم .

المحكم

« من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون لأنه — أولاً — لم يعتبر الطلب المقدم من اللجنة المساعدة القضائية قاطماً للتقادم ، بل عده عملاً ادارياً لا تأثير له فى سريان المدة ، ولم يقر وزناً لتصرف المطعون ضدهما أثناء نظر ذلك الطلب ، فقد التمس التأجيل عدة مرات لتقديم ملف خدمته وللإستعداد حتى فوتا عليه رفع الدعوى قبل مضى المدة . ثانياً — لم يعتبر بدء مدة سقوط الحق من تاريخ تسلم سركى المعاش ، بل اعتبره من تاريخ الاحالة إلى المباس هذا فضلاً عن أن السقوط — ان صحح ان هناك سقوطاً — كان يجب ألا يتناول إلا المعاش الذى استحق فى مدة السقوط ، لا المعاش المستحق بعد تلك المدة .

« ومن حيث ان الطلب الذى يقدم للجنة المساعدة القضائية للاعفاء من الرسوم ليس من الاجراءات القضائية التى من شأنها قطع التقادم إذ هو لا يعد بذاته تكليفاً بالحضور أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، بل مجرد التماس بالاعفاء من الرسوم يستتبع استدعاء الخصم بالطريق الادارى للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله فى استحقاق الإعفاء . ولا يمكن كذلك عده تقييماً رسمياً ، لأنه يشترط فى التقييـه أن

يحصل على يد محضر وأن يكون بناء على سند واجب التنفيذ وظاهر أن الأمر هنا ليس كذلك .

« ومن حيث انه متى تقرر هذا فلا يصح أن يعاب على الحكم المطعون فيه قضاؤه بعدم اعتبار طلب الاعفاء من الرسوم قاطماً للمدة . ولا يؤثر فى ذلك ما يقوله الطاعن من أن المطعون ضدهما اللذان فوتا عليه مدة التقادم بطلبهما التأجيل عدة مرات أمام لجنة المساعدة القضائية حتى تأخر الفصل فى الطلب فلم يتسن له رفع الدعوى فى الوقت المناسب ، ذلك لأن صاحب الحق هو المطالب بالمحافظة عليه ، فقد كان واجباً عليه اذا كان معمرأ أن يبادر بتقديم طلب الاعفاء قبل فوات الوقت .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يخطئ من جهة مبدأ مدة السقوط كما يزعم الطاعن ، مادام قوام الدعوى احالة الطاعن إلى المعاش لا تسلمه سركى المعاش ، ومادام تاريخ الاحالة إلى المعاش هو من يوم الأمر الصادر بها ، أما السركى فليس إلا نتيجة مترتبة على هذا الأمر كذلك لم يخطئ الحكم من ناحية عدم التفرقة بين المعاش الذى كان مستحقاً أثناء مدة التقادم والمعاش الذى يستحق بعد انقضاء تلك المدة ذلك لأن استحقاق المعاش فى كلتى المديتين مرجعه واحد وهو الأمر الصادر بالاحالة إلى المعاش وهذا الأمر بطبيعته غير متجدد وإذن فكل ما انبنى عليه من الآثار يأخذ حكماً واحداً من جهة التقادم .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن نورين بحر اقضى ضد وزارة الدفاع والمالية وحضر عنهما الاستاذ محمد سامى مازن رقم ٢٨ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١٨

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢

حكم . تبينه . القضاء ببعض الطلبات . ويجعل
مصاريف التقاضي مناصفة بين طرفي الدعوى . لا حاجة الى
ذكر اسباب خاصة بالمصاريف . اسباب للقضاء في موضوع
الدعوى . اسباب ضمنية للقضاء بالمصاريف .

(المادة ١١٤ مرافعات)

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين لم يقض للمدعين إلا
ببعض طلباتهم قد جعل مصاريف الدعوى
مناصفة بين طرفيها فإن قضاءه فيما يختص
بالمصاريف لا يكون مخالفا لما قضى به في موضوع
الدعوى بل انه يتفق مع حكم المادة ١١٤ مرافعات
ولا تكون ثمة حاجة إلى ذكر اسباب خاصة بهذا
الشأن لأن الأسباب التي انبنى عليها القضاء في
الموضوع تتضمن الأساس الذي أقيم عليه الحكم
بالمصاريف .

المحكمة

د من حيث ان الطاعنين يبديان طعنهما على
وجوه ثلاثة : الأول - بطلان الحكم لخلوه
من الاسباب لا بتناؤه على ورقة لم يكن لها وجود
يملف الدعوى وهي ما قل الحكم عنها أنها
محضر جرد تاريخه ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٠
موقع عليه من الطرفين . الثاني - خطأ الحكم
المطعون فيه فيما نسبته إلى المطعون ضدهما من
أنهما قد اعترضا على تصفية الحساب على الأساس
المذكور بالحكم حالة كون الطاعنين هما اللذان
صدر منهما ذلك الاعتراض وهذا الذي فعلاه
المحكمة الاستئنافية يعتبر خلطا بين دفاع طرفي

الخصومة يعيب الحكم ويبطله : الثالث - ان
الحكم المطعون فيه لم يذكر أسبابا لما قضى به في
الاستئناف الفرعي المرفوع من الطاعنين بشأن
المصاريف وسكوته هذا يجعله خاليا من
الاسباب وباطلا .

عن الوجه الأول

د وحيث انه بالرجوع الى محاضر أعمال
الخبر ومحاضر جلسات محكمة الاستئناف المودعة
بملف هذا الطعن يتضح أن الخبر قد أثبت في
محاضر أعماله المحررة في حضور الطاعنين وجود
محضر جرد بموجودات الشركة لغاية ١٧ من
ديسمبر سنة ١٩٤٠ مدون بأحد دفاترها التي
اطلع عليها كما أثبت اعتماد الطاعنين لذلك الجرد
الذي كان أساسا لتسوية الحساب بين الطرفين
بمعرفة الخبر (محاضر الأعمال المحررة في ١٤
و ١٨ من فبراير سنة ١٩٤١ و ٣٠ من أكتوبر
و ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤١) كما يتضح أن ذلك
المحضر كان مما دار بشأنه الكلام عند استجواب
محكمة الاستئناف للطرفين والخبر وقد سلم
الطاعنان به ولم يبديا أى اعتراض على القول
بوجوده (محضر جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١
ومحضر جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١) وقد
أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبر المبني على
محضر الجرد المذكور .

د وحيث انه متى كان الامر كذلك فانه يكون
من التجنى على الحكم المطعون فيه قول الطاعنين
أنه قد بنى على محضر جرد لا وجود له ، وإذا
كان المطعون ضدهما لم يدعيا تحدى الطاعنين
بإدعاء الدفتر المدون به المحضر المذكور في ملف
هذا الطعن فإن ذلك لا يغير من حقيقة الأمر شيئا
وقد كان على الطاعنين أن يبديا لمحكمة الاستئناف

منازعتهم في وجود ذلك المحضر بعد أن أثبت الخبير وجوده ودارت بشأنه المناقشة في جلسات المرافعة .

عن الوجه الثاني

« وحيث انه يبين بكل جلاء من مراجعة الحكم المطعون فيه أن ذكر اسمي المطعون ضدهما بدلا من اسمي الطاعنين كان مجرد خطأ مادي لم يغير شيئا من مفهوم عبارة الحكم الواضحة والبعيدة عن كل لبس أو إبهام .

عن الوجه الثالث

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد جعل مصاريف التقاضي مناصفة بين الطرفين بناء على

قضائه للطاعنين ببعض طلباتهما لا بها جميعا فيكون قضاؤه في المصاريف قد جاء متمشيا مع قضائه في موضوع الدعوى ومطابقا لحكم القانون (المادة ١١٤ مرافعات) فلا حاجة به إلى ذكر أسباب خاصة في ذلك الشأن إذ أن الأسباب التي انبنى عليها الحكم تعتبر في هذه الصورة أسبابا ضمنية لقضائه في المصاريف .

« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن يوسف الجمل أفندي وآخر وحضر عنهما الاستاذ ابراهيم رياض ضد الفيض أحمد السناري وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمود فهمي جندية بك رقم ٢٠ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٩

١٨ فبراير سنة ١٩٤٣

- ١ - أحكام . حق الطعن فيها . شخصي . تنازل من حق الاستئناف أو المعارضة أو عن أحدهما . جوازه .
- ٢ - قضاء وطني . اختصاصه بنظر دعوى تابعة لدعوى أصلية رفعت أمام القضاء المختلط . من حقه إحالة الدعوى للمحاكم المختلطة ان رأت العدالة في ذلك (المادة ١٥ فقرة ٤ من لائحة الترتيب)
- ٣ - لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . المادة ١٥ فقرة ٤ . المقصود من عبارتها هو أن تصل القضية إلى الجهة التي تكون أولى بالفصل فيها وسيل ذلك هو طريق الاحالة ، تقدير ذلك . مرجعه للقضاء .

المبادئ القانونية

- ١ - حق الطعن في الأحكام هو حق شخصي لا علاقة له بالنظام العام فما لا خلاف فيه أنه يجوز لمن صدر ضده حكم أن يتنازل عن

الطعن فيه بالاستئناف كما أن له أن يتنازل عن حقه في الاستئناف قبل صدور الحكم وإذا أوجد الشارع لمن صدر ضده حكم غيابي سبيلين للطعن فيه (بالمعارضة والاستئناف) فلذلك الخصم أن يتنازل عن الطريقين سويا أو عن الالتجاء إلى أحدهما لأن طرق الطعن في الأحكام شرعت لحمايته فان شاء تنازل عنها بعضا أو كلا . وان شاء احتفظ بها كاملة .

٢ - القضاء الوطني يختص بنظر الدعاوى

الداخلية في اختصاصه وان كانت تابعة لدعوى

أصلية سبق رفعها أمام القضاء المختلط كدعوى

الحساب الناشئة التي ترفع أمام المحاكم الوطنية

ضد حارس معين من المحاكم المختلطة إنما للمحاكم

الوطنية إحالة تلك الدعوى على المحاكم المختلطة إذا رأت ذلك من مصلحة العدالة . الفقرة الرابعة من المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ٣ -- ليس المقصود من عبارة الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تنص على تكليف الخصوم برفع دعوى أمام المحاكم المختلطة ضرورة الزامهم برفع دعوى جديدة لأن التعبير الوارد في تلك المادة لم يقصد به المعنى المأخوذ من ظاهر عبارته وحرفيتها إنما الغرض الذي توخاه الشارع هو أن تصل القضية إلى الجهة التي تكون أولى بالفصل فيها والسبيل إلى ذلك في عرف القانون لا يكون إلا عن طريق الاحالة لأن القول بغير ذلك فيه معنى مؤاخذة رافع الدعوى عن رفعها أمام محكمة لا شك في اختصاصها أصلا ولا محل لتحميله تفقات إقامتها مرة ثانية لسبب لا شأن له به وموقوف على تقدير القضاء

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في أن المستأنف عليه (صالح علي حسن) رفع هذه القضية أمام محكمة الزقازيق الابتدائية (رقم ٤٩ سنة ١٩٤٠) قال فيها انه في سنة ١٩٢٤ توفيت والدته المرحومة الست نفوسة عبد الحميد لاظ عن ٧ س و ٧ ط و ١٠ ف أطيانا زراعية كائنة بزمام ناحية سلمت مركز بلبيس وأن هذه الأطيان التي أصبح هو وأخته مستحقين لريعتها باعتبارهما وارثي والتهماهي وقف ضمن أطيان أخرى نظارة عبد الحاتق عبد العزيز لاظ

و كوكب محمد والمرحوم الشيخ محمد سالم عثمان الذي توفي أثناء الدعوى وأدخل ورثته في الدعوى وحل محله المستأنف الثالث . ولما كان المستأنف عليه قاصرا عند وفاة والدته عين عليه خاله نور الدين افندي عبد الحميد لاظ وصيا وأنه لم يتسلم من حقه شيئا . وطالب وصيه السابق نظار الوقف وعبد افندي العزبي (الذي عين حارسا قضائيا من محكمة المنصورة المختلطة على جميع أطيان الوقف) بتقديم حساب باستحقاقه من سنة ١٩٢٤ كل حسب وضع يده مشفوعا بالمستندات المؤيدة له مع الحكم بالغرامة في حالة عدم تقديم الحساب .

فدفع نور الدين عبد الحميد لاظ وعبد افندي العزبي (الحارس القضائي) ونصر الدين محمد سالم عثمان بسقوط دعوى طالب الحساب مستندين في ذلك إلى المادة ٣٤ من لائحة ترتيب المجالس الحسبية .

وقضت محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤١ حضوريا بالنسبة لكل من - ١ - نور الدين عبد الحميد لاظ - ٢ - عبد الحاتق لاظ - ٣ - عبد افندي العزبي - ٤ - نصر الدين محمد سالم عثمان . وغايبا بالنسبة للباقيين ومن بينهم الشيخ سالم سالم عثمان بقبول الدفع الفرعي بالنسبة للأول وسقوط الحق في رفع الدعوى بمطالبته بالحساب ورفض الدفع بالنسبة للباقيين الذين أبدوه وبالزام جميع المدعى عليهم عدا الأول بأن يقدموا إلى صالح علي حسن حسبا عن المدة من سنة ١٩٢٤ كل عن مدة ادارته مشفوعا بالمستندات المؤيدة له وذلك في ظرف شهر من تاريخ الحكم لمن حضر من المدعى عليهم ومن تاريخ اعلانه بالنسبة للغائبين

وفي حالة التأخير يلزمون بغرامة قدرها خمسون قرشا يوميا عن كل يوم يتأخرون فيه عن تقديم الحساب و ١٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة .

وبتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٤١ رفع عبده افندى على العزبي وعبد الخالق افندى لاذ والشيخ سالم سالم عثمان هذا الاستئناف للأسباب التي أبدوها في عريضة استئنافهم ومن ضمنها الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة للشطر المتعلق بعبده افندى على العزبي المعين حارسا من محكمة المنصورة المختلطة وأنه لا يصح محاسبته أمام المحاكم الأهلية . واحتياطيا طلب عبده افندى على العزبي إحالة القضية على المحكمة المختلطة التي سبق أن قدم أمامها الحساب عن إدارة أطيان الوقف جميعه بما فيها حصة المستأنف عليه .

« وحيث ان المستأنف عليه صالح على حسن دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من سالم سالم عثمان مستندا في ذلك الى المادة ٣٥١ من قانون المرافعات التي تنص على أنه « لا يقبل استئناف الأحكام الصادرة في الغيبة مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا »

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن حق الطعن في الأحكام هو حق شخصي لا علاقة له بالنظام العام فمما لا خلاف فيه أنه يجوز لمن صدر ضده حكم أن يتنازل عن الطعن فيه بالاستئناف وللخصم أن يتنازل عن حقه في الاستئناف قبل صدور الحكم . وإذا أوجد الشارع للخصم الذي صدر ضده حكم غياي سبيلين للطعن فيه (المعارضة والاستئناف) فلذلك الخصم أن يتنازل عن الطريقتين سويا أو عن الالتجاء إلى إحدىهما . فهو وشأنه وطرق الطعن إنما

شرغت لحمايته فان شاء تنازل عنها بمضا أو كلا وإن شاء احتفظ بها كاملة فنص المادة ٣٥١ لا يمت إلى النظام العام بصفة . وليس من النصوص الآمرة إنما هو من النصوص المبنية أو المتممة وهي التي تقرر أحكاما غير محتم اتباعها ويجوز الاتفاق على ما يخالفها .

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع المقدم من المستأنف ضده بعدم قبول الاستئناف المرفوع من سالم سالم عثمان .

« وحيث ان الاستئناف المرفوع من المستأنفين الثلاثة قد حاز شكاه القانوني فيتعين قبوله شكلا .

« وحيث ان عبده افندى على العزبي دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن مقاضاة الحارس القضائي المعين من المحاكم المختلطة يجب أن تكون أمام تلك المحاكم التي أولته الحراسة وطلب احتياطيا إحالة القضية الحالية الى محكمة المنصورة المختلطة .

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى بتقديم الحساب ابتداء من سنة ١٩٢٤ .

« وحيث ان محكمة المنصورة المختلطة قضت في ٩ يولييه سنة ١٩٢٩ بوضع أطيان الوقف جميعها تحت الحراسة فلا خلاف في أنه حتى ذلك التاريخ تكون المحاكم الأهلية هي المختصة بنظر الحساب وقد كانت في تلك المدة السيدة كوكب هي الناطرة والمسئولة تستأنف الحكم الصادر ضدها فلا محل للتعرض للحساب أثناء تلك المدة .

« وحيث ان مدة إدارة المستأنفين الثلاثة بدأت بالنسبة لأحدهم عبد العزيز لاذ بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ وبالنسبة إلى الثاني سالم

سالم عثمان في ٣ يوليو سنة ١٩٣٩ . وبالنسبة إلى الثالث عبده افندى العزبي في ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٢ فلاستئناف قاصر بطبيعة الحال على تلك المدة وهي تقع كلها أثناء قيام الحراسة المختلطة ومتصلة بها اتصالاً وثيقاً أو بعبارة أخرى أن دعوى الحساب الموجهة إلى المستأنفين الثلاثة تابعة إلى الحراسة المختلطة . فدعوى المستأنف ضده في هذا النطاق دعوى تبعية لدعوى منظورة أمام محكمة المنصورة المختلطة « وحيث أن المحاكم المختلطة كانت قبل معاهدة مونترو والخاصة بإلغاء الامتيازات الاجنبية في مصر تستند إلى تبعية الفرع للأصل فتري أنها هي المختصة بالحكم في كل منازعة تنفرع عن دعوى داخلية في اختصاصها ولو كان النزاع قائماً بين خصمين متحدى الجنسية . ولا فرق في ذلك بين أن تكون هذه الدعوى قائمة أمامها أو مزعماً رفعها إليها وبنت على نظرية التبعية أو مزعماً رفعها إليها وبنت على نظرية التبعية *théorie de l'accessoire* هذه اختصاصها في مثال الحالة التي نحن بصدددها في القضية الحالية . ولكن المحاكم المختلطة في الوقت ذاته أنكرت على المحاكم الاهلية ماقررت لنفسها مد ولايتها على القضايا التبعية التي يكون الاجنبي طرفاً فيها وكانت المحاكم المختلطة تحتج بأنه إذا جاز خضوع جميع الاشخاص لولاية القضاء المختلط بسبب شمول ولايته على جميع الناس فإن المحاكم الاهلية ممنوعة من القضاء على الاجانب اطلاقاً والمنع هذا من النظام العام .

« وحيث انه لما كان مبدأ تبعية الفرع للأصل في ذاته من المبادئ السليمة الواجب العمل بها في جميع الأحوال إلا ما استثنى فإن الحكومة المصرية اقترحت على المؤتمر الدولي الذي عقد

في مونتريه لإلغاء الامتيازات الاجنبية في مصر « الفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروع الاتفاق والمادة ٢٦ من مشروع لائحة ترتيب المحاكم المختلطة » منح المحاكم المختلطة ولاية الحكم في الدعاوى الداخلة في اختصاص القضاء الاهلي متى كانت تابعة لدعوى أصلية من اختصاصها (كما هو الحال في الدعوى الحالية) على أن تكون للمحاكم الاهلية في هذا الشأن ما للمحاكم المختلطة من حق وعلى أن يكون للمحاكمة التي ترفع أمامها الدعوى التبعية حق إحالتها إلى جهة القضاء المختصة بها في الأصل إذا رأت أن ذلك يقتضيه حسن العدالة وتوجيه مصالح طرفي الخصومة . فكان ذلك مثار مناقشات طويلة وشاقة واختلاف وفود الامم في وجهة النظر . وكان أهم اعتراض على حكم هاتين المادتين أنه يخالف ماقرر من احتفاظ المحاكم المختلطة باختصاصها بنظر دعاوى الاجانب مدة الانتقال وأنه يخول المحاكم الاهلية الاشتراك معها في هذا الاختصاص . أما حجة الهيئة المصرية فكانت مبنية على قاعدة المساواة في المعاملة بين المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة وأنه إذا أريد أن يكون للمحاكم المختلطة حق النظر في الدعاوى التي هي من اختصاص المحاكم الاهلية متى كانت تبعية لدعوى أصلية من اختصاصها وجب حتماً أن تكون المحاكم الاهلية هي الأخرى المختصة بالنظر في الدعاوى التبعية ولو كانت أصلاً داخلية في اختصاص المحاكم المختلطة وبعد بحث وإحالة على لجنة التنسيق والتحرير وصل المؤتمر إلى حل يحقق المساواة في المعاملة بين القضائيين الاهلي والمختلط من طريق آخر بأن قرر أنه لا يجوز

في هذه المسألة .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعى المقدم من عبده أفندى على العزبي والحكم باختصاص المحاكم الاهلية بنظر القضية الحالية التى وإن كانت دعوى تبعية لقضية الحراسة المرفوعة أصلاً أمام محكمة المنصورة المختلطة فهى من اختصاص القضاء الاهلى .

« وحيث انه ثبت من الأوراق المقدمة من عبده أفندى على العزبي أنه قدم فعلاً الى محكمة المنصورة المختلطة حساباً مؤيداً بالمستندات عن مدة إدارته لأطيان الوقف وأودع بخزينة تلك المحكمة صافى ربيع تلك الاطيان

« وحيث انه لذلك ترى هذه المحكمة أن حسن توزيع العدالة وعدم ارهاق الحارس بدون جدوى وتفادى تضارب الاحكام كل ذلك يقتضى إحالة الخصوم الى محكمة المنصورة المختلطة للنظر فى النزاع القائم بينهم . ولا محل للقول بوجوب تكليف الخصوم برفع دعواهم أمام المحكمة المختلطة المذكورة استناداً الى نص الفقرة الرابعة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التى تنص على التكليف برفع الدعوى لأن التعبير الوارد فى تلك الفقرة لم يقصد فيه المعنى المأخوذ من ظاهر عبارتها وحرقيتها انما الغرض الذى توخاه الشارع هو أن تصل القضية إلى الجهة التى تكون أولى بالفصل فيها والسبيل إلى ذلك فى عرف القانون لا يكون إلا عن طريق الإحالة دون ارهاق الخصوم ، والقول بغير ذلك فيه معنى مؤاخذة رافع الدعوى عن رفعها أمام محكمة لا شك فى اختصاصها أصلاً وتحمله نفقات إقامتها مرة ثانية لسبب لا شأن له به وموقوف على تقدير القضاء

لأحد القضاة أن ينظر فى دعوى ليس نظرها من اختصاصه ولو كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى أصلية سبق رفعها اليه . على أنه يجوز لهذا القضاء أن ينظر فى الدعوى التبعية إذا رأت الجهة القضائية التى رفعت اليها أن من مصلحة العدالة تكليف الخصوم برفعها أمام القضاء الآخر وقد استبدلت بالفقرة الأولى من المادة السادسة من مشروع الاتفاق المادة الخامسة من الاتفاق التى تقول . -

« تطبق المحاكم الاهلية فى الدعاوى التبعية نفس القواعد المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم المختلطة فى المادة ٣٧ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة » كما استبدلت بالمادة ٢٦ من مشروع النظام القضائى المختلط الذى قدمته الهيئة المصرية المادة ٣٧ التى تم الاتفاق عليها والى تقول : -

« لا يجوز للمحاكم المختلطة أن تنظر فى دعوى ليست بذاتها من اختصاصها ولو كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى أصلية سبق رفعها اليها على أنه يجوز لها أن تنظر فى هذه الدعوى التبعية إذا رأت الجهة القضائية التى رفعت اليها أن من مصلحة العدالة تكليف الخصوم برفعها أمام المحاكم المختلطة ويجوز للمحاكم المختلطة فى دعوى مرفوعة أمامها تعتبر تبعية لدعوى أصلية سبق رفعها إلى المحاكم الاهلية أن تكلف الخصوم برفع الدعوى التبعية إلى المحاكم الاهلية إذا رأت وجوب ذلك لمصلحة العدالة »

وعلى أساس هذا النص نقل الى المادة ١٥ (رابعاً) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية حكم المادة ٣٧ المذكورة بنصه فتحقق تشريعياً ما قضت به محكمة النقض المصرية فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٤

« وحيث لذلك يتعين الحكم بأحالة القضية إلى القضاء المختلط »

(استئناف الحاج عبده أفندي على العزبي بصفته وأخرين وحضر عن الأول الاستاذان عباس مسعود وأحمد أمين وحضر عن الثاني والثالث الاستاذ محمود سليم ضد صالح علي حسن وحضر عنه الاستاذ محمد حسني رضى رقم ٧٩٠ سنة ٥٨ ق رئاسة وعصرية حضرات أصحاب الدرة احمد على علوبة بك ومحمد صادق فهم بك ومحمود حلمي سوكه بك مستشارين)

٢٠

٣١ مارس سنة ١٩٤٣

- ١ - حكم . حوالته . تبقيتها لسند الدين
 - ٢ - مدين متضامن . قبوله التحويل . عدم لزومية الباقين
- المبادئ القانونية

١ - ان الأحكام قد استقرت على أن الحكم الصادر في دين يتبع بالنسبة لحوالته سند المديونية الذي كان أساسا للحكم

٢ - ان قبول أحد الدينين المتضامنين للتحويل إنما هو تنازل فردي منه عن حقه الشخصي ولا يسرى على غيره من الدينين الذين لم يرضوا التحويل ولا يمكن أن يعتبر وكيلا عنهم في هذا الشأن

المحكم

« بما ان المستأنفات يعرضن على الحكم المستأنف لسببين - أولهما - أنه أخطأ في اعتباره أن الحكم الصادر بالدين قابل للتحويل رغم أن سند المديونية غير قابل له - وثانيهما - أنه أخطأ إذ اعتبر أن قبول أحد الدينين المتضامنين لتحويل الحكم يسرى على باقي الدينين . »

« وبما انه فيما يختص بالسبب الأول فان الاعتراض في محله إذ أن الأحكام قد استقرت

على أن الحكم الصادر في دين يتبع بالنسبة لحوالته سند المديونية الذي كان أساسا للحكم .

« وحيث ان سند المديونية الذي بنى عليه الحكم المحول لم يكن قابلا للتحويل بغير رضا المدين فيكون الحكم المذكور غير قابل له أيضا إلا إذا رضى المدينون بذلك وهم لم يرضوا به . » وبما انه بالنسبة للاعتراض الثاني فهو أيضا في محله لأن قبول أحد الدينين المتضامنين للتحويل إنما هو تنازل فردي منه عن حقه الشخصي ولا يسرى على غيره من الدينين الذين لم يرضوا التحويل ولا يمكن أن يعتبر وكيلا عنهم في هذا الشأن .

« وبما انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الفأوه والحكم بطلبات المستأنفات (استئناف الست احسان حسنين حثيرة عن نفسها وبصفتهما وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حبيب رزق ضد الست رست سيد احمد ابراهيم شادى وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد متول رقم ٩٧٩ سنة ٥٩ ق رئاسة وعصرية حضرات أصحاب العزه احمد مختار بخت بك واحد الخاونداد بك وعبد العزيز غنيم بك مستشارين)

٢١

١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣

استئناف . ميعاده . عدم سريانه على ممان الحكم

المبدأ القانوني

إن ميعاد الاستئناف لا يسرى على الخصم الذي أعلن الحكم لانعدام النص على حرمانه من هذا الحق ولا حرمان بدون نص في القانون

المحكم

« من حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد واستند في ذلك الى أن الحكم المستأنف أعلن اليه في

٩ يونيه سنة ١٩٤٣ ولم يرفع المستأنف استئنافه إلا في تاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٣ أى بعد أكثر من ستين يوما .

« وحيث انه ورد في نص المادة ٣٥٣ مرافعات أن الميعاد الذى يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصيل أو الوكيل ويستفاد من مدلول هذا النص أن ميعاد الاستئناف إنما يسرى على الخصم الذى أعلن إليه الحكم المستأنف لا الخصم الذى أعلنه وهذا التخصيص مستفاد من عبارة « من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم الخ »

« وحيث ان الشارع المصرى أضاف الى نص المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات المختلطة المقابلة للمادة ٣٥٣ من قانون المرافعات الاهلى الفقرة الآتية » وذلك بالقانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ .

la signification fera courir les delais d'appel egalement contre la personne qui l'a requise

أى أن الميعاد المقرر للاستئناف يسرى أيضا ضد الخصم الذى أعلن الحكم بناء على طلبه ولم يضيف الشارع مثل هذا النص الى المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات الاهلى وهذا قاطع فى الدلالة على أن سريان ميعاد الاستئناف لا يسرى على الخصم الذى أعلن الحكم لانعدام النص على حرمانه من هذا الحق ولا حرمان بدون نص فى القانون .

« وحيث انه يضاف الى هذا أنه بمقتضى القاعدة القانونية المأثورة .

nul ne se forclôt soi meme

أى لا يسعى المرء الى حرمانه من حقوق بفعله لا يسوغ أن يؤدى مبادرة الخصم الى اعلان الحكم المستأنف لخصمه الى إسقاط حقه فى الاستئناف بفعله (كتاب المرافعات لابي هيف

بلى ص ٩١٠ بند ٣٣٠)

« وحيث انه بناء على ما تقدم لا تسير المحكمة وراء الرأى المخالف الوارد فى حكم محكمة استئناف أسيوط الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ والمنشور فى مجلة المحاماة رقم ٢٢ ص ١٠٠٢ وحكم محكمة استئناف مصر الصادر فى ٧ يناير سنة ١٩٣٢ والمنشور بمجلة المحاماة رقم ١٢ ص ١٠٠٠) ولهذا يتعين رفض الدفع وقبول الاستئناف شكلا . « وحيث انه عن الموضوع فقد نعى المستأنف على الحكم المستأنف أنه لم يشمل على الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مع أن ذلك كان واجبا طبقا لنص المادة ٣٩١ مرافعات الذى يوجب الحكم بالنفاذ إذا اعترف المحكوم عليه بالالتزام وقال المستأنف أن خصمه معترف بالالتزام الحاصل منذ وذلك لا عترافه بصدد وعقد البيع ولو نازع فيما هو منسوب اليه من التقصير فى الاستلام . « وحيث انه يؤخذ من الاطلاع على مذكرات الطرفين وأوجه دفاعهما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة أن موضوع الدعوى لم يكن المطالبة بتنفيذ عقد البيع المشار اليه بل انحصر فى طلب التعويض والرد المبنى على تقصير المستأنف عليه فى تنفيذ نصوص العقد وقد نازع المستأنف عليه فى ذلك ونسب التقصير فى التنفيذ الى المستأنف لهذا لا يصح القول بأن المستأنف عليه أقر بالالتزام

« وحيث انه لما تقدم لا يكون هناك محل لتطبيق نص المادة ٣٩١ مرافعات وبالتالي يكون الحكم المستأنف قد أصاب فى رفض طلب الحكم بالنفاذ وبلا كفالة ولهذا يتعين تأييد الحكم المستأنف فى هذا الصدد

« وحيث انه بالنسبة الى المصاريف واتعاب المحاماة فيتعين الزام المستأنف بها عملا بنص

المادة ١١٣ من قانون المرافعات

ر استئناف محمد اندي أمين العطل وحضر عنه الاستاذ
عبد الحليم يوسف ضد عباس اقندي عبد الرحمن قاسم وحضر
عنه الاستاذان محمود قاسم وعبد اللطيف احمد رقم ٨٢٢ سنة
٦٠ في رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد اللطيف
غريال بك ومحمد نجي بك وزكي خير الابوتيجي بك مستشارين)

٢٢

١١ اكتوبر سنة ١٩٤٣

١ - معارضة . رفعها بتقرير في قلم الكتاب أو باعلان
عادي . صحتها .

٢ - رسوم . تقديرها . عند رفع الدعوى

المبادئ القانونية

١ - المعارضة في قائمة الرسوم ترفع بتقرير
في قلم كتاب المحكمة طبقا للمادة ٤٨ من لائحة
الرسوم الصادرة في ١٧ اكتوبر سنة ١٨٩٧ إلا
أن تلك المادة لم تنص على بطلان المعارضة في
حالة ما إذا لم يتبع المعارض هذا الطريق بل
استعاض عنه بالاجراء العادي الذي رسمه قانون
المرافعات لرفع الدعاوى

٢ - العبرة في تقدير الرسوم هي قيمة
الشيء موضوع النزاع بين الخصوم وقت بدء
التقاضى .

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن قلم الكتاب دفع
بعدم قبول المعارضة في قائمة الرسوم شكلا لأنها
رفعت بموجب اعلان لقلم الكتاب عن يد محضر
في حين انه كان يتعين على المعارض أن يرفعها
بطريق التقرير بها في القلم المذكور .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق
أن المعارضة في قائمة الرسوم المعارض فيها حصلت

باعلان عن يد محضر لقلم الكتاب بتاريخ
٥ اغسطس سنة ١٩٤٣ أى في بحر الثلاثة أيام
التالية لاعلان المعارض بالقائمة

« وحيث انه وإن كانت المادة ٤٨ من لائحة

الرسوم الصادرة في ١٧ اكتوبر سنة ١٨٩٧ تنص

على أن المعارضة في قائمة الرسوم ترفع بتقرير

في قلم كتاب المحكمة إلا أن تلك المادة لم تنص

على بطلان المعارضة في حالة ما إذا لم يتبع المعارض

هذا الطريق بل استعاض عنه بالاجراء العادي

الذي رسمه قانون المرافعات لرفع الدعاوى وهو

اعلان الخصم عن يد محضر هذا فضلا عن أن

ذلك الاجراء العادي هو الذي كان متبعاً بموجب

القانون سالف الذكر قبل أن تسن لائحة الرسوم

وذلك طبقا لنص المادة ١١٧ منه الخاصة

بالمعارضات في الرسوم بالذات والتي يؤخذ من

مدلولها أنها إنما أجازت للمعارض أن يستعاض

عن الاعلان بالتقرير في قلم الكتاب لكي تسهل

له طريق المعارضة الا أن الذي يستفاد منه أن

ذلك الغرض وهو تبسيط الاجراءات لصالح

المعارض هو الذي روعي عند وضع المادة ٤٨

من لائحة الرسوم التي اكتفى فيها بالتقرير

بالمعارضة في قلم الكتاب فإذا لم يتبع المعارض

هذا الاجراء الذي لوحظ فيه مصلحته ولجأ

الى الطريق الاصلى وهو اعلان قلم الكتاب

فان المعارضة في هذه الحالة تكون صحيحة ولا

يترتب على ذلك بطلانها إذ لا بطلان بغير نص

« وحيث انه لما تقدم ذكره يكون الدفع على

غير أساس ويتعين رفضه وقبول المعارضة شكلا

« وحيث انه عن الموضوع فان قلم الكتاب

يطالب المعارض بمبلغ ٨٤٠ م و ١ جنيه بموجب

قائمة الرسوم المعارض فيها قيمة فرق رسوم علاوة

على الرسوم السابق تقديرها في الاستئناف رقم

٢٣

٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣

نقض . احالة على دائرة أخرى . عدم تحريك الدعوى .
انقطاع المرافعة . مدته . احتسابها من تاريخ حكم النقض

المبادئ القانونية

١ - إذا قضت محكمة النقض والابرار
بنقض حكم وباحالة الاستئناف على دائرة أخرى
من محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع من
جديد عاد الاستئناف إلى حالته الأولى وأصبحت
المرافعة فيه في حالة انقطاع فإذا لم يجدد المستأنف
السير في استئنافه بتعجيله ومضى على الانقطاع
أكثر من ثلاث سنوات وطلب المستأنف عليه
من محكمة الاستئناف بطلان المرافعة تعين عليها
الحكم به متى توفرت شرائطه .

٢ - تحسب مدة الانقطاع في هذه الحالة
منذ يوم صدور حكم محكمة النقض وليس من
يوم إعلانه . ولا محل لما قام في فرنسا حول مبدأ
المدة بعد أن اعتبر القانون في مصر أحكام محكمة
النقض حضورية لا تجوز المعارضة فيها .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أن
المدعين أقاموا دعواهما ضد المدعى عليهما وقيدت
بجدول محكمة الزقازيق برقم ٢٣٨ سنة ١٩٣٤
وقضت فيها المحكمة في تاريخ ٩ ديسمبر سنة
١٩٣٥ برفض الدفع الخاص بعدم اختصاص
المحكمة وبالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا إلى
المدعين مبلغ ٣١٣ ملياً و ٢٠٢ جنيه والفوائد
عن مبلغ ١٥٤ جنيه بواقع ٧ كل مائة من تاريخ

١٠ سنة ٦٠ قضائية ويرتكب في ذلك على
الشهادة الادارية المقدمة منه بملف الدعوى وهي
مؤرخة في ١٠ يولييه سنة ١٩٤٣ وموقع عليها
من عمدة الناحية الكائن بها أرض النزاع ومقدارها
٢٠ س و ٣ ف وتتضمن أن القدان يساوي من
التمن ٦٠ جنيتها وليس ٤٥ جنيتها وهو الثمن
الذي قدره المعارض وتقدرت رسوم الدعوى
أصل على أساسه

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق
أن الدعوى رفعت ابتداء بتاريخ ١٩ سبتمبر
سنة ١٩٤٢ وقضى فيها استئنافاً بتاريخ ٣١
مايو سنة ١٩٤٣ وقدر ثمن القدان من وقت
رفعها بمبلغ ٤٥ جنيتها وحصل رسم الاستئناف
فعلا على هذا الأساس

« وبما ان العبرة في تقدير الرسوم هي قيمة
الشيء موضوع النزاع بين الخصوم وقت بدء
التقاضى ولم يتبين من الشهادة الادارية التي يستند
اليها قلم الكتاب أن تقدير ثمن الاطيان الوارد
بها يرجع الى وقت رفع الدعوى بل المستفاد من
عبارتها أن ذلك التقدير قاصر على قيمتها في الوقت
الحاضر أى بعد مضي نحو ستة ولا شك في أن
ثمن الاطيان قد ارتفع خلال تلك المدة تبعاً
للظروف الاقتصادية ومن ثم فلا حق لقلم
الكتاب في مطالبة المعارض بفرق الرسوم
الناشئة عن فرق الثمن ويتعين لذلك الحكم
بالغاء القائمة المعارض فيها .

(معارضة زكى افندى محمد مسعود وحضرته الاستاذ
نور بن صهيون ضد قلم كتاب محكمة استئناف مصر رقم ٤١٠
سنة ٦٠ برئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمود محمد
سميح بك ورياض قلته بك ومحمود هيفى بك مستشارين)

المطالبة الرسمية الحاصلة في ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ لغاية السداد . فاستأنف المدعى عليهما ذلك الحكم وتفيد استئنأفهما بجدول محكمة الاستئناف برقم ٧١٥ سنة ٥٣ وفي تاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . ثم طعن المدعى عليهما في حكم محكمة الاستئناف بطريق النقض وفي تاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٣٧ حكمت محكمة النقض والابرار بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة استئناف مصر لتفصل في الموضوع دائرة أخرى من جديد

« وحيث ان المدعين وهما المستأنف عليهما في الاستئناف المرفوع من المدعى عليهما أقاما هذه الدعوى في تاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٢ وقال فيها ان محكمة النقض قضت بنقض الحكم وإحالة الاستئناف على دائرة أخرى بمحكمة الاستئناف للفصل في الموضوع من جديد وكان ذلك في تاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٣٧ وأن المستأنفين أهملوا السير في استئنأفهما ومضي على انقطاع المرافعة فيه أكثر من ثلاث سنوات ولذا طلبا الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف رقم ٧١٥ سنة ٥٣ قضائية

« وحيث ان الحكم الصادر بنقض حكم محكمة الاستئناف قد أعاد القضية الى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض كما أن قضاء محكمة النقض بإحالة الاستئناف على دائرة أخرى بمحكمة الاستئناف للفصل في الموضوع من جديد قد رد النزاع الى محكمة الموضوع وأصبح الفصل فيه معلقا أمامها والى أن تتصل هذه المحكمة بالدعوى بتعجيلها تعتبر المرافعة فيها في حكم المنقطعة فاذا استمر انقطاعها لأكثر من

ثلاث سنوات جرى عليه حكم القانون في كل حالة من هذا القبيل وتعين على محكمة الاستئناف أن تحكم بإبطال المرافعة متى طلب منها ذلك وتوفرت شرائطه

« وحيث ان حكم محكمة النقض والابرار القاضي بنقض الحكم وإحالة الاستئناف على دائرة أخرى قد صدر في تاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٣٧ ولم يتم المدعى عليهما بتعجيل الاستئناف المرفوع منهما حتى رفع المدعيان هذه الدعوى بطلب بإبطال المرافعة بصحيفة معلنة في تاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٢ ولذا كان هذا الطلب في حدود القانون وتعين القضاء به

« وحيث انه لا محل في هذه الدعوى للخوض فيما قام من خلاف حول مبدأ سريان المدة اللازمة لبطلان المرافعة وما يقول به البعض من اعتباره من يوم صدور حكم محكمة النقض في حق الطاعن ومن يوم حصول إعلان ذلك الحكم في حق المدعى عليه في الطعن (ملحق بالوز على المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات فقرة ٤٧٨) إذ أن المدعى عليهما في هذه الدعوى وهما المستأنفان قد كانا رافعي الطعن في قضية النقض التي حكم فيها لمصالحتهما - كما أنه لا محل في مصر لما أبداه المستشار أرست في كتابه عن محكمة النقض طبعة ١٩٠٣ من أن محكمة النقض في فرنسا تميل الى التفرقة بين ما إذا كان حكم النقض قد صدر حضوريا بالنسبة للمطعون ضده أو غيابيا والى اعتبار مبدأ الانقطاع من يوم صدور الحكم في الحالة الأولى ويوم إعلانه للغائب في الحالة الثانية - لا محل لهذا الخلاف لأنه ان صح قيامه في فرنسا حيث يسمح القانون

محمد حامد فهمي «

« وحيث ان المدعى عليهما في هذه الدعوى لم يسبق حضورهما فيها فيتمين الحكم في غيبتهما (دعوى بطلان المرافعة المرفوعة من محمود افندي مصطفى البارودي وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد شمير ضد الياس نجيم وآخر رقم ٦٣٩ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب المزمع احمد علي علوه بك وسليمان حافظ بك وعمد صادق فهمي بك مستشارين)

حق المعارضة بقيود معينة للمطعون ضده الذي يصدر الحكم غاييا بالنسبة اليه فانه لا مبرر له في مصر مع نص القانون في المادة الثانية والثلاثين على عدم جواز المعارضة في الاحكام الغائية التي تصدر من محكمة النقض والابرام وبذا اعتبرت كل احكامها حضورية « كتاب النقض في الاحكام المدنية لحامد فهمي بك والدكتور

القضاء التجاري

عقد المساهمون اجتماعا في هيئة جمعية تأسيسية وقد أوجبت المادة ٥٧ من القانون التجاري اجراء النشر عن شركات المساهمة بعد صدور المرسوم بانشائها وقبل إتمام كل ذلك تكون الشركة تحت التأسيس .

٢ — لم يتعرض الشارع المصري لمسئولية المديرين قبل إتمام الاجراءات الخاصة بانشاء شركات المساهمة إلا في حالة اغفالهم اجراءات النشر عن الشركة حيث تقرر المسادة ٥٧ أن المديرين يعتبرون في هذه الحالة مسئولين عن التعويضات وكذلك عن دفع ديون الشركة بطريق التضامن فيما بينهم .

٣ — وإن اختلف في التكييف القانوني للعقود التي يعقدها مديرو شركة مساهمة تحت التأسيس فقد جرى القضاء وغالبية رجال الفقه في فرنسا على أن تلك العقود هي لحسابهم الشخصي ويسألون عنها شخصيا .

٢٤

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة التجارية

١٤ يناير سنة ١٩٤٣

١ — شركات مساهمة . لا شخصية معنوية لها الا بعد صدور مرسوم ملكي بانشائها . عدم صدور المرسوم الابد استيفاء شروط عينها القانون . المادة ٥٧ تجارى . توجب النشر عنها . بعد المرسوم . قبل صدور المرسوم تكون الشركة تحت التأسيس فقط

٢ — مديرون مسئولون . عدم تعرض الشارع لمسئوليتهم عند اغفالهم اجراءات النشر . المادة ٥٧ تجارى توجب مسئوليتهم عن التعويضات وعن دفع الديون بالتضامن . جرى القضاء ورجال الفقه في فرنسا في التكييف القانوني لهذه العقود على أنها لحسابهم وتحت مسئوليتهم شخصيا .

المبادئ القانونية .

١ — لا توجد شركات المساهمة قانونا ولا

يكون لها شخصية معنوية إلا بعد صدور مرسوم ملكي يرخص بانشائها . ولا يصدر المرسوم إلا إذا استوفى عقد الشركة شروطا خاصة وتم الاكتتاب في رأس المال جميعه ودفع قيمة ربع الأسهم المكتتب بها فعلا وعمل تقرير بذلك ثم

المذكر

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في أنه
توجب عقد عرفي مؤرخ ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠
تعاقد الخواجه ساينو بسو « المستأنف » بصفته
عضوا منتدبا عن السكتوار المصري للتجارة
والصناعة شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس
وتونى أفندى سلامه على أن يبيع الأول الى الثاني
ديونا على الغير مجموعها ٩٨٤ مليا و ١٤٦٨ جنيتها
بمبلغ ١٣٣٣ جنيتها تعهد تونى أفندى سلامه بدفعه
لأشخاص معينين وردت أسمائهم بالعقد الذي
أرفق به عقد الحوالة ، ويقول تونى أفندى سلامه
أنه قام من ناحيته بتنفيذ ما التزم به وسدد المبالغ
لأربابها غير أن المحيل الميسو ساينو بسو لم يسلمه
شيئا من الزمومات التي أحالها اليه فأذره رسميا
في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ للقيام بما تعهد
ورفع هذه الدعوى على المحيل الميسو ساينو بسو
بصفته الشخصية وبصفته عضوا منتدبا عن مجلس
إدارة شركة السكتوار المصرية للتجارة والصناعة
الشركة المصرية المساهمة تحت التأسيس وطلب
فيها فسخ العقد المؤرخ ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠
والزام المحيل برد المبالغ التي دفعها لدائتي المحيل
ومقدارها ١٣٣٣ جنيتها

فدفع ساينو بسو الدعوى - أولا - بعدم قبولها
ضده بصفته عضوا منتدبا عن مجلس إدارة الشركة
المذكورة لأن الشركة المذكورة تحت التأسيس
ولم يصدر المرسوم الملكي باعتماد إنشائها ، ودفع
الدعوى - ثانيا - بعدم قبولها ضده شخصيا إذ أنه
لم يتعاقد بتلك الصفة

وبتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٤٢ قضت محكمة
أول درجة -

أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى
ضد ساينو بسو بصفته الشخصية

ثانيا - قبول الدفع بعدم قبول الدعوى ضد
ساينو بسو بصفته عضوا منتدبا عن الشركة
وحددت جلسة أول مارس سنة ١٩٤٢ للتكلم
في الموضوع

وبعريضة تاريخها ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ رفع
الميسو ساينو بسو هذا الاستئناف وطلب إلغاء
الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع
الخاص بعدم قبول الدعوى ضده بصفته الشخصية
والحكم بعدم قبول الدعوى على هذا مع إلزام
المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة
عن الدرجتين

« وحيث ان المستأنف بفي استئنافه على أنه
تعاقد مع المستأنف ضده بصفته عضوا منتدبا
عن الشركة وهي تحت التأسيس وعلى هذا فهو
قد تعاقد بصفته وكيلا عن باقي أعضاء الشركة
وما دام قد تعاقد بهذه الصفة فلا يجوز مقاضاته
شخصيا

« وحيث انه لا خلاف في أن الشركة التي
تعاقد المستأنف بالنيابة عنها هي شركة مساهمة
وان تعاقد مؤسسوها فيما بينهم فليس لها وجود
قانوني لأنه لم يصدر بعد مرسوم يرخص
بانشائها طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون التجاري
ولا يصدر المرسوم إلا إذا استوفى عقد الشركة
شروطا خاصة وتم الاكتتاب في رأس المال
جميعه ودفع قيمة ربع الأسهم المكتتب بها
فعلا وعمل تقرير بذلك ثم عقد المساهمون اجتماعا
في هيئة جمعية تأسيسية وقد أوجبت المادة ٥٧
من القانون التجاري إجراء النشر عن شركات
المساهمة بعد صدور المرسوم بانشائها وقبل اتمام
كل ذلك تكون الشركة تحت التأسيس

« وحيث انه لم يقد دليل ما على أن مؤسسى
شركة السكتوار المصرية للتجارة والصناعة قد

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا يكون للمستأنف الحق في الدفع بأنه لا يجوز رفع الدعوى الحالية ضده بصفتة الشخصية فلذلك وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف

(استئناف المسيو ساينووسو وحضر عنه الاستاذ احمد رشدي ضد توفى سلامة وحضر عنه الاستاذ حليم ابراهيم رقم ٣٤ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب الدائرة احمد على علوبة بك ومحمد صادق فهمى بك ومحمد حامى شركة بك مستشارين)

٢٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة التجارية

٣١ مارس سنة ١٩٤٣

١ — بورصة . لاغتيا الداخلية . المادة ٧٤ . تنص على تسوية العمليات العاجلة في ميعاد لا يتجاوز يومى العمل . التاليين لتاريخها . هذا النص دستورا داخليا لتنظيم اعمال السماسرة ولا يدخل فيه عملاؤهم

٢ — المذكرة المؤيدة للعمية جرى عرف البورصة على وجوبها بين السماسرة لتصفية العمليات . وليس هذا بمحتس بين السماسرة وعمالهم ولذا حق للقضاء اثبات عمليات البورصة من طريق البيئة والقرائن فيما بين العملاء والسماسرة .

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة ٧٤ من اللائحة العمالية لبورصات الأوراق المالية على أن تسوى العمليات العاجلة في ميعاد لا يتجاوز يومى العمل التاليين لتاريخها . إلا أنه لا محل للتمسك بهذا النص بالنسبة لعملاء السماسرة لأنها لم توضع للسماسرة باعتباره دستورا داخليا ينظم من أعمالهم فيما

قاموا بما يجب عليهم من الاجراءات منذ التوقيع على عقد الشركة بتاريخ ٢ / ١ / ١٩٣٩

« وحيث ان الشارع قد نص في المادة ٥٧ من القانون التجارى على الزام المديرين بديون الشركة على وجه التضامن كما أوجب عليهم التعويضات ولكنه لم يذكر شيئا عن العقود التي يعقدها مديرو شركة المساهمة التي تكون تحت التأسيس وأنه وان اختلف في تكييف تلك العقود من الناحية القانونية هل هي لشركة أم المديرين إلا أن القضاء في فرنسا قد جرى ومعه غالبية رجال الفقه على أن تلك العقود تكون لحساب المديرين الخاص ويسألون شخصيا عن نتائجها وذلك لان الشركة لم تستكمل كيائها القانوني إلا أن المصلحة تقضى بالحرص على سلامة العقود والالتزامات وكذا بحماية الغير ممن يقدمون بسلامة نية على التعامل مع مديري الشركات التي تحت التأسيس فوجب أن يجدوا في شخص هؤلاء المديرين ضمانا لحقوقهم وأن لا يحتسب هؤلاء المديرون وراء عدم اتمام الاجراءات اللازمة لتحقيق وجود الشركة القانوني « راجع دالوز العملي تحت كلمة شركة بند ٢٣٥٢ وما بعده حيث أفرد لذلك بابا خاصا وقد قضت محكمة نانسى في ١٩ فبراير سنة ١٨٨١ في حكمها المنشور بمجلة سيريه الدورية سنة ١٨٨٢ - ٢ - ١٦١ على أن مؤسس الشركة الذي يشتري قطعة أرض لحساب شركة تحت التأسيس إنما يشتريها لحسابه الشخصي ويجب الحكم بأنه هو المالك لها

«Que si un fondateur achete un terrain en vue d'une société en formation, il doit en être déclaré personnellement propriétaire »

بينهم بما لا يسحق حقوق وواجبات عملائهم الذين كانوا يعملون بالعمليات .

٢ - إن ما جرى به العرف في البورصة من إرسال مذكرة مؤيدة للعمالية المالية هو إجراء وإن كان حتميا بالنسبة للسماسرة لتصفية العمليات فيما بينهم فإنه ليس كذلك فيما بين السماسرة وعملائهم ولذا فإن عدم مراعاته لا يمنع القضاء من أن يأمر بما ينتج من القانون من إثبات العمليات في البورصة من طريق البيئة والقرائن فيما يقع بين العملاء والسماسرة .

المحكمة

وحيث أن الفريد يواقيم (المستأنف) رفع هذه الدعوى ضد شارل قنواي وصادق موسى (المستأنف عليهما) مدعيا أنه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ عرض عليه المستأنف ضد هما بيع مائة سهم من أسهم بنك مصر بسعر ٤٨٠ قرشا للسهم الواحد وانفقا على تأجيل تسليم الأسهم بحجة أنها موجودة بالقاهرة وتحتاج لعدة أيام لحضارها . فقبل المستأنف ذلك ونفذ العرض فعلا وقيد الصفقة في دفاتره التجارية المسجلة واستخرج بها فاتورة في التاريخ نفسه وباعها بدوره في نفس اليوم لشركة بيريز . وأخذ يطالب البائعين بالتسليم وهما يعدانه من وقت لآخر إلى أن كان يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ حيث تحدد منهما لتسليمها وإلا اشترأها المستأنف من شركة بيريز ثانية لحسابهما ولما لم يبرا بوعدهما اشترأها على حسابهما بسعر السهم الواحد ٦٣٥ قرشا وقد نجم عن ذلك خسارة قدرها ١٦٠ م ١٦١ ج فصلها في مذكرته الابتدائية ثم أخطرها

بخطاب في هذا التاريخ ولما جحدا حقه رفع هذه الدعوى وقدم الفواتير الخاصة بتلك العملية وقال الفريد يواقيم أنه رغم أن الدعوى ثابتة في دفاتره التجارية وفي الفواتير فهو يطلب إحالتها على التحقيق لإثبات الصفقة على الوجه الذي ذكره .

« وحيث أن المستأنف ضد هما (المدعى عليهما أمام المحكمة الابتدائية) أنكرا على المستأنف أتمام الصفقة على الوجه الذي يدعيه وقررا أن الأسهم موضوع الدعوى كانت مملوكة الى المستأنف عليه الثاني (صادق موسى) وقد كان يرغب في بيعها وفي قبض ثمنها فورا لدفع ثمن عقار رسا مزاده في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ على المستأنف عليه الاول شارل قنواي على أن يتم ذلك عن طريق التقرير في قلم كتاب المحكمة المختلطة في بحر الثلاثة أيام التالية لموسى المزاد . وقد عرض المستأنف عليهما الصفقة على المستأنف وطلبا استلام الثمن فورا على أن يكون تسليم الأسهم بعد عدة أيام لوجودها بالقاهرة وقد اتفق على أن يكون السهم ٤٨٠ قرشا فرفض المستأنف ولم يقبل دفع الثمن إلى أن يتم تسليم الأسهم فاضطر المستأنف ضد هما إلى بيعها إلى محل بروساوسر السهم الواحد ٤٧٥ قرشا مقابل أن يدفع لهما الثمن فورا وقد تمت الصفقة على هذا الوجه واستطاع بذلك المستأنف عليه الثاني أن يشتري العقار من المستأنف عليه الاول بموجب محضر حرر بقلم مزادات محكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ وقدم المستأنف عليهما حكم مرسى المزاد ومحضر التقرير .

« وحيث أن المستأنف عليهما يتمسكان بعدم اخطار المستأنف لهما كتابة بتثبيت الصفقة طبقا لاحكام مواد البورصة ولا بتسويتها

d'ordres verbaux, lesquels en cas de contestation peuvent être établis comme toute contestation en matière commerciales par temoins et par les livres des parties.

« وحيث ان محكمة أول درجة أخذت بدفع المستأنف ضدها وحاصله أنهما باعا الاسهم موضوع الدعوى الى محل روسانو بسعر السهم الواحد ٤٧٥ قرشا أى بأقل خمسة غروش في كل سهم عن الثمن الذى عرضه المستأنف لاحتياجهما الى استلام الثمن فورا ليتمكننا من عمل الاقرار بقلم مزادات محكمة الاسكندرية المختلطة في ميعاد غايته ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ وقد رد المستأنف على ذلك بتقديمه خطابا من محل روسانو بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٢ يفيد أن هذا المحل قد دفع ثمن الاسهم الى شارل قناتى في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ . وقد أبدى المستأنف ضدهما أن لهذا الخطاب تفسيراً لا يتعارض مع روايتهما وقدمنا خطابا بمن يدعى موريس حمص يقول فيه بأنه باع الى قناتى ٥٠٠ صندوق بيرة بمبلغ ٥٠٠ جنيه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ وأنه قبل أن يقبض بمبلغ ٥٠٠ م و ٤٧٢ ج من الثمن من محل الخواجات روسانو وذلك قيمة مائة سهم بنك مصر باعها محل روسانو لحساب صادق افندى موسى وقد حول الأخير قيمتها الى حمص مباشرة وأنه قبض التحويل في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ .

« وحيث ان المحكمة ترى صواب ارجاء الفصل في كل هذه المسائل المختلف عليها الى ما بعد اجراء تحقيق يتناول الصفة وملاساتها وذلك هو ما يطلبه المستأنف من إحالة الدعوى

في خلال اليومين التاليين لتاريخ انعقادها طبقا لما تقرره المادة ٧٤ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بمرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

« وحيث ان ما تقرره المادة ٧٤ المذكورة من أن تسوى العمليات العاجلة في ميعاد لا يتجاوز يومى العمل التاليين لتاريخها وتقرر اللائحة الداخلية لكل بورصة طرق تطبيق هذا الحكم لم يخرج عن كونه تضامنا نصوص لائحة البورصات باعتبارها دستوراداخليا ينظم من أعمال السماسرة فيما بينهم بما لا يمس حقوق وواجبات عملائهم الذين كفؤهم بالعمليات وعلى ذلك لا يكون هناك محل للتمسك بتلك المادة بالنسبة لعملاء السماسرة لأنها لم توضع للعملاء وإنما وضعت للسماسرة تنظيما لأعمالهم الخاصة بانفسهم على ما يقضى به دستورهم الداخلى

« وحيث ان ما جرى به العرف في البورصة بشأن ارسال مذكرة مؤيدة للعملية المالية هو إجراء وان كان حتميا بالنسبة للسماسرة لتصفية العمليات فيما بينهم فإنه ليس كذلك بالنسبة للعلاقة بين السماسرة وعملائهم ولهذا فان عدم مراعاته لا يمنع القضاء من أن يأمر بما يبيحه القانون من اثبات العمليات في البورصة من طريق شهادة الشهود والفرائن فيما يرتبط به العملاء والسماسرة (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ والمذكور بمجلة التشريع والقضاء المختلط السنة ٥٤ ص ١٠ و ١١)

L'usage établi à la Bourse de faire suivre les ordres verbaux par des notes écrites, n'est que relatif, il ne peut exclure l'existence

على التحقيق ليثبت واقعة بيع الأسهم موضوع النزاع اليه بجميع طرق الاثبات بما فيها البيئة
« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى مانعا
من قبول هذا الطلب الذي يبيحه القانون
وللمستأنف عليهما النفي بالطرق ذاتها

[استئناف المسير الفريد يواتيم بهفته وحضره
الاستاذ عازر بطوروس ضد شارل . ش . قناتي وآخر
وحضر عنهما الاستاذ سليم اسكندر رقم ٨٨ سنة ٥٩ ق
رئاسة ومضوية حضرات اصحاب العزة احمد على هاروة بك
محمد صادق فهم بك ومحمود حامي سوكونه بك مستشارين]

٢٦

محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة التجارية

١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣

اشهار افلاس . حكم ابتدائي . ادار المفلس لديونه
الظاهرة . الفاء اشهار الافلاس . عدم اقتراض الافلاس .
بناء على احتمالات مدعوقته

المبدأ القانوني

إذا حكم ابتدائيا باشهار إفلاس تاجر ثم
قدم المحكوم عليه أمام الاستئناف ما يثبت أداءه
بعد تاريخ الحكم لما في ذمته لدائنيه الظاهرين
ولم يكن في أوراق الدعوى ما يفيد وجود دائنين
آخرين فلا يحل للاستمرار في اعتباره متوقفا
عن الدفع ويتمين سحب إشهار إفلاسه إذ ليس
من المستساغ فرض حالة الافلاس بناء على مجرد
احتمال وجود ديون أخرى لم يتقدم بها أصحابها
وليس في الأوراق ما يشير إلى توفرها .

المحكمة

« حيث ان محكمة أول درجة كانت
على حق عند ما قضت باشهار افلاس المسعطين

الأسباب الواردة بحكمها
« وحيث انه أثناء نظر هذا الاستئناف
قدم يوسف عفيفي بسام أحد المستأنفين مخالفة
من محمد السيد المحمودى بكل دينه وهو الدائن
الوحيد الظاهر في التفليسة وليس في أوراق
الدعوى ما يدل على وجود دائن آخر

« وحيث انه من المقرر قانونا أن الاستئناف
يعيد النزاع أمام محكمة الاستئناف في حدود
مارفع عنه الى حالته الأولى

« وحيث انه متى ثبت أمام محكمة الاستئناف
أن المستأنف الذي حكم ابتداء باشهار افلاسه
قد أدى ما في ذمته لجميع دائنيه الظاهرين
وليس في أوراق الدعوى ما يشير الى وجود
دائنين آخرين فلا يصح الاستمرار في اعتباره
متوقفا عن الدفع وينعدم شرط من الشروط
الأساسية الواجب توافرها للحكم باشهار افلاس
المدين ولذا يتمين سحب ذلك الاشهار

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد شرع
الافلاس لتنظيم طريقة لا يصلح الديون الى
أصحابها ومتى حصلوا عليها فلا محل لاستمرار
الاجراءات الشديدة التي وضعها الشارع في هذا
الصدد مع ما ينجم عنها من آثار خطيرة لأن
الغرض منها قد انعدم وهو ما جرت عليه غالبية
الاحكام في فرنسا وفي مصر (ليون كان وريينو
الطبعة الخامسة الجزء السابع بند ١٥٦ ص ١٨٢
والنقض الفرنسي ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨١ دالوز
الدورى ١٨٨٢ - ١ - ٢٦٥ و ٢٨ مايو سنة
١٨٩٥ دالوز الدورى ١٨٩٦ - ١ - ١٥٤
ومحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ - ٦ - ١٨٩٣
مجلة التشريع والقضاء المختلط السنة ٥ ص ٣٠٤
و ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ بالمحكمة نفسها السنة ١٢
ص ٨٦ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بالمجلة نفسها

تجاريا حتى ولو كانت تظهر فيها من آن لآخر
مقالات أدبية أو اجتماعية أو غيرها

المحكمة

« حيث ان المدعى أعلن المدعى عليه
بصحيفة هذه الدعوى في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣
وطلب الحكم بإشهار افلاسه واستند الى أنه
يدين المدعى عليه بمبلغ ٤٠٠ قرش باقية من
حكم صادرة في القضية رقم ٥٦٤ سنة ١٩٣٨.
مدنى الجزية - وأنه سبق للمدعى أن أقام ضد
المدعى عليه دعوى وطلب إشهار افلاسه ولكنهما
تصالحا في ١٦ مايو سنة ١٩٤٣ وشطبوا الدعوى
وتعهد المدعى عليه بدفع الأربعمائة قرش في ٢٠
يونيه سنة ١٩٤٣ ولكنه لم يف بما تعهد به

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى -
أولا - بأنه وفى الدين

ثانيا - بأنه غير تاجر وأن مهنته الصحافة
وقدم بطاقة محررة في ٣٢ - ٧ - ١٩٤٢ تدل
على أنه صاحب ورئيس تحرير مجلة المدينة المنورة
وقدم إيصالا محررا في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٣
موقعا عليه بامضاء الأستاذ لويس عوض الله
الحامى يدل على استلامه من المدعى عليه ٥ ج
لأجل قضية الافلاس المحددة لها جلسة ١٢ الجارى
ومكتب الأستاذ لويس عوض الله الحامى هو
الذى تحمل اسمه صحيفة الدعوى .

« وحيث انه ثابت من صحيفة الدعوى
أن المدعى عليه أعلن بها بوصف أنه تاجر ورئيس
تحرير جريدة المدينة المنورة .

« وحيث انه إذا كان صاحب الجريدة
ومؤسسها هو الذى يقوم بطبعها على نفقته سواء
في مطبعة خاصة به أو عند صاحب مطبعة
مستقل وإذا كان هو يكتب مقالاتها أو يقبلها

السنة ١٨ ص ٢٥ و ٣ ابريل سنة ١٩٠١ بالمجلة
نفسها السنة ١٣ ص ٢٢٨)

« وحيث انه لا عمل للأخذ بما ذهب اليه
فريق من رجال الفقه وقليل من الاحكام من
أن حكم الافلاس هو للكافة وينشأ عنه حق
مكتسب للدائن الظاهر وغير الظاهر وذلك
لأن سحب اشهار الافلاس لا ينصرف ولا
يحوز قوة الشيء المحكوم به لغير الظاهر من
الدائنين ولا يؤثر على حق غيرهم في الالتجاء
الى القضاء وليس من المستساغ فرض حالة
الافلاس بناء على مجرد احتمال وجود ديون
أخرى لم يتقدم بها أصحابها وليس فى الاوراق
ما يشير الى توفرها .

« وحيث لذلك يتعين سحب اشهار افلاس
المستأنفين والغاء الحكم المستأنف .

« وحيث ان المستأنفين كانا هما السبب
فى اتخاذ اجراءات طلب اشهار الافلاس
لتأخرهما فى وفاة ما عليهما من الديون فيتعين
الحكم عليهما بمصاريف الدرجتين .

[استئناف يوسف افندى عفيف بسام وأخرى وحضر
عنها الاستاذ رياض المصرى ضد محمد افندى السيد المحمودى
وأخر رقم ٨ تجارى سنة ٦١ ق رئاسة وعضوية حضرات
أصحاب العرة أحمد على علوبة بك ومحمد صادق فهمى بك
ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين]

٢٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

الدائرة التجارية

١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣

جريدة - يتعين فيها تجارية العمل بنوعه

المبدأ القانوني

إذا كان الغرض الأسمى من إنشاء الجريدة
شرا لاهلانات والأخبار فان عملها فى ذلك يعتبر

٢٨

محكمة أسيرط الابتدائية الأهلية

الدائرة التجارية

٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣

مفاس . حقه في مباشرة أعماله المستجدة . جوار ذلك
بعد انحلال اتحاد الدائنين . غير رد اعتبار

المبدأ القانوني

بعد حكم التصفية وانحلال اتحاد الدائنين
يستعيد المفاس حق مباشرة أعماله المستجدة
واستئناف معاملاته التجارية وحق التقاضي فيما
لا علاقة بينه وبين معاملاته القديمة التي تمت
تصفيتها ولا يشترط لذلك أن يستصدر حكماً
بإعادة اعتباره

المحكمة

« حيث أن المدعى طلب بصحيفة دعواه
الزام المدعى عليهما الأولين بأن يدفعوا إليه من
تركة مورثتهم المرحومة فله مقدار مبلغ ٣٠٠ ج
والمصاريف والانتعاب والنفاذ وارتنك المدعى
في طلباته على سند إذني تاريخه ١٧-١٢-١٣٤٤
موقع عليه من فله مقدار لصالحه بمبلغ ٦٠٠ ج
مستحق الأداء في ٣١-١٢-١٣٥٥ » المستند
١ بحافظة المدعى رقم ٤ دوسيه » .

« وبما أن المدينة المذكورة قد توفيت عن
زوجها المدعى وعن عصبتها المدعى عليهما
الأولين ولم يقع بين الطرفين خلاف على هذا
التوريث فقد طلب المدعى ما يخص المدعى عليهما
المذكورين شرعاً في الدين وهو النصف بعد
استبعاد ما يخصه فيه وهو النصف الآخر

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه الأول
قد دفع بعدم قبول الدعوى على أساس أن المدعى

من غيره على أن يكون نشرها تحت إشرافه
ومراقبته محتفظاً بحق رفضها أو تعديلها وتحريرها
فإن عمله يكون مدنياً بحتاً ولا يؤثر في ذلك أن
الجريدة تقبل نشر إعلانات تجارية أو قضائية
أو غيرها بجانب عملها الأصلي أما إذا كان
الفرض الأصلي من الجريدة تجارياً بأن يكون
أنشئت لنشر الإعلانات والأخبار فإن عملها
في ذلك يعتبر تجارياً حتى ولو كانت تظهر فيها
من آن لآخر مقالات أدبية أو اجتماعية أو غيرها
وهذا هو رأي القضاء في كل من فرنسا ومصر
« كتاب أصول القانون التجاري للدكتور على
الزيني الجزء الأول المجلد الأول طبعة
سنة ١٩٣٠ »

« وحيث أن جريدة المجلة المنورة كما يدل
عليه اسمها واسم صاحبها جريدة دبلية - فعمل
المدعى عليه فيها عمل مدني لا يمكن معه وصفه
بأنه تاجر كما جاء في الصحيفة

« وحيث أنه من جهة أخرى فإن المدعى
عليه وفقى الدين وهودين لم يقدم دليل ما على أنه
دين تجاري حتى يكون التوقف عن دفعه سبباً
لإشهار الإفلاس هذا إلى أن المدعى لم يقدم أي
دليل على التوقف المزعوم ورفع الدعوى رأساً
دون أن تسبقها مطالبته - وبذلك لم يتوفر أي
شرط من شروط دعوى إشهار الإفلاس « شرح
القانون التجاري للدكتور محمد صالح - المجلد
الثاني من الجزء الثاني الطبعة الرابعة ص ٢٥ »
« وحيث أنه من ذلك يبين أنه على أي
وجه قلبت هذه الدعوى فإنها تبدو بادية الخسران
ولذلك يتعين رفضها .

(قضية ضد)
رقم ٢٨ سنة ١٩٤٣ أفلاس مصر رئاسة وعضوية حضرات
القضاة مصطفى فاضل وعبد الميز حلبي وراضي عبد الله

مفلس وقدم اثباتا لذلك شهادة من القلم التجارى بمحكمة مصر المختلطة تفيد أن المدعى بتاريخ ٢٧ - ١٢ - ١٩٢٧ أودع ميزانيته أملا فى الوصول الى صلح واق من الافلاس وبتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٨ قضى بأشهار افلاسه وبجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ أعلن حضرة القاضى المنتدب للتفليس فى اجتماع الدائنين فض حالة اتحادهم « المستند ١ حافظة المدعى عليه الأول رقم ٥ دوسيه » « وحيث ان مدار البحث المذكور هو تحديد الوقت الذى يصير فيه للمفلس حق التقاضى بنفسه فمقدم الدفع يتمسك بأن هذا الحق لا يعود للمفلس إلا بعد استصداره حكما يرد اعتباره والمدعى يرد عليه بأن هذا الحق يخول للمفلس على أثر تصفية التفليس وبانحلال حالة اتحاد الدائنين وفقا للمادة ٣٤٦ تجارى حيث تزول وظيفة السنديك الذى كان يباشر دعاوى المفلس فلم يبق إلا أن يباشرها هو بنفسه واستشهد المدعى على ذلك فى مذكرته بأن وزد بهذا المعنى فى شرح القانون التجارى لليون كان ورينو « الفقرتين ١١٨٧ و ١١٨٨ » وبحكم صادر من محكمة اسكندرية التجارية المختلطة أرفقه بمذكرته وتاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضى بأن انحلال حالة الدائنين يضع حدا للتفليس ويحل جماعة الدائنين ويوقف التنفيذ بواسطة التفليس القديمة على الاموال التى يحصل عليها المفلس بعد انحلال اتحاد الدائنين « وحيث ان القيد الذى فرضه القانون على المفلس بالنسبة لحرية التقاضى انما يرجع الى ما نص عليه فى المادة ٢١٦ تجارى التى تستوجب رفع يد المفلس عن إدارة أمواله من تاريخ الحكم بأشهار افلاسه . وهذا النص لا يقضى بالحجر على المفلس أو يفقده أهلية التقاضى اطلاقا بدليل

ما ورد فى المادة ٢١٩ تجارى من تخويله إقامة الدعاوى المتعلقة بشخصه وانما يقضى بمنعه من التصرفات المضرّة بالدائنين ومن ذلك القضايا الخاصة بحقوقه المالية التى أصبح السنديك بحكم اشهار الافلاس منوطا وحدد برفعها فى سبيل حقوق المدين المفلس ضمانا لوفاء حقوق دائنيه « يراجع فى ذلك رسالة الافلاس للاستاذ عبد الفتاح بك السيد صحيفة ٣٨ وما بعدها » فهذا المنع قائم ما قامت وظيفة السنديك وهو وكيل كل من الدائنين والمفلس معا فى مباشرة أعمال التفليس فاذا انتهت تصفية التفليس وزالت بذلك وظيفة السنديك كان طبيعيا أن يرفع الحظر عن المفلس ليتمكن من مباشرة معاملاته التجارية ومن حقه التقاضى عن معاملاته الجديدة التى لا تمت بصلة الى معاملاته القديمة التى احتوتها تصفية التفليس ويؤيد هذا رأى أن نصوص القانون التجارى فيما يلى المادة ٢١٦ حق نهايتها لم تضع حدا صريحا أو تحدد موعدا لرفع حالة الحظر المذكور بتلك المادة وانما حتمت صراحة فى المادة ٣٤٦ أن تنحل حالة اتحاد الدائنين على أثر انتهاء تصفية التفليس فلا يصح تمت سنديك بل يصح من حق كل دائن على انفراد أن يقاضى المدين المفلس نفسه « المادة ٣٣٧ تجارى صريحة فى ذلك » فلماذا الاخير إذا حق التقاضى منه أو عليه على أثر الحكم بقفل أعمال التفليس « يراجع فى ذلك حكم محكمة استئناف مصر الصادر فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة السادسة والعشرين تحت رقم ٩٧ » وهو يقضى بأن المفلس بعد حكم التصفية وانحلال اتحاد الدائنين يستعيد حق مباشرة أعماله المستجدة واستئناف معاملاته التجارية وبالتالى حق رفع الدعاوى القضائية التى لا علاقة بينها وبين

المبادئ القانونية

١ — إن القاعدة العامة هي أن الاختصاص يتحدد بجنسية الخصوم الذين تقوم بينهم الدعوى فعلا دون غيرها بقطع النظر عن المصالح المختلطة التي قد تمسها الدعوى بطريقة غير مباشرة

٢ — استثناء من ذلك تخضع للمحاكم المختلطة الشركات ذات الجنسية المصرية التي للأجانب فيها مصالح جدية بشرط ألا تكون قائمة بعد سنة ١٩٣٧ أما ما كان قائما منها قبل سنة ١٩٣٧ فيشترط فيها شرطان (١) ألا يتضمن قانونها النظامي شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية (ب) ألا تقبل الخضوع لولاية هذه المحاكم.

المحكم

« من حيث ان الطاعن أعلن المطعون ضدهم بهذا الطعن في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وطلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه ورفض تسجيل العلامة التجارية المقدم عنها طلب من المطعون ضدها الأخيرة رقم ١٧٩٥ بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٠ لإدارة العلامات التجارية مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث ان وكيل شركة النسيج والحياكة المصرية دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى أنها شركة مساهمة بها عنصر أجنبي جدى وأنه طبقا للمادة ٣٤ من ماهدة مونترو تكون المحاكم المختلطة هي المختصة وحيث ان المادة ٣٤ تنص على أن الشركات

معاملا له القديمة التي تمت تصفيتها ولا يشترط لذلك صدور حكم بإعادة اعتباره . كذلك حكم محكمة أسبوط الكلية في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المنشور بمجلة المحاماة السنة الثانية صحيفة ١٥٩ تحت ٥٠ ،

« وحيث انه ظاهر من الشهادة المختلطة المقدمة من المدعى عليه الأول أنه بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد حكم بإحلال اتحاد الدائنين في تفليسة المدعى وقد رفعت الدعوى الحالية منه بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بناء على سند يرجع تاريخه إلى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٤ أى بعد حكم اقفال التفليسة بنحو ست سنوات فيتعين إذا رفض الدفع والحكم بقبول الدعوى

« وحيث انه في الموضوع فقد دفع المدعى عليه الأول بجهله توقيع مورثه فله مقار على السند موضوع الدعوى وترى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن المرحومة فله مقار قد وقعت على السند موضوع الدعوى والمدعى عليه الأول النفي بالطرق عينها

(قضية الخواجه زخارى بطرس بنى ضد الخواجه مرقس عبد المسيح وآخر رقم ٣٩٧ سنة ١٩٤٢ ك وثاسة وعصرية حضرات القضاة كامل احمد ثابت بك ويحيى حلمى ومأمون المرصفى)

٢٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية
الدائرة التجارية

٣٠ مارس سنة ١٩٤٤

١ — اختصاص المحاكم الاهلية . شركات مساهمة . جنسيتها بعد سنة ١٩٣٧ وقبل ذلك . مصالح جدية . صحيفة . تقديرها . أثره مقروك القضاء .

المصرية مكتفيا بالموافقة على نزع بعض أحوال معينة من اختصاص المحاكم المختلطة مما كانت مدت إليه اختصاصها بناء على نظرية الصوالمح المختلطة كحالة مجلس بلدى الاسكندرية والحجز تحت يد الغير (مرافعات أبوهيف بك ص ٢٤٩ وما بعدها) وعندما عقد مؤتمر مونثرو وتقدمت الحكومة المصرية بمشروع التنظيم عارض المسيو واتليه مندوب بلجيكا قائلا « أنه يريد أن يقف على بعض الايضاحات عن مدى النص المتعلق باختصاص المحاكم المختلطة فيما يتصل بالشركات ففي مصر عدد كبير من الشركات التى أنشئت برءوس أموال أجنبية فى ظل القوانين وينص القانون المدنى المختلط على أن هذه الشركات تعتبر شركات مصرية والمسيو واتليه يريد أن يعرف هل معنى هذا النص أن هذه الشركات وهى فى الواقع شركات أجنبية لن تخضع بعد الآن لاختصاص المحاكم المختلطة فأجابه بدوى باشا مندوب مصر ان الغرض من النص المذكور إقصاء أى حكم من أحكام القضاء فى موضوع الصوالمح المختلطة وأخيرا وبعد مناقشة بين مندوب بلجيكا ومندوب الولايات المتحدة كان من رأى المسيو واتليه فيها أنه يجب ألا يعار اهتمام الى النص القاضي بأن الشركات التى تؤسس فى مصر تعتبر مصرية الجنسية بل يلزم النظر الى الحقائق فالجنسية المصرية لشركة ما عمل الصدفه المحضه إذ قد تكون الاسهم أو الجزء الأكبر منها ملكا للأجانب وقد تكون الادارة أجنبية فهى فى الواقع شخصية قانونية ذات صفة أجنبية وأجاب بدوى باشا أن الوفد المصرى يهيمه أن يعلق أهمية كبرى على اثبات المبدأ الوارد بالمادة ٢٤ من المشروع ومع ذلك فأزاء الاقتراح المقدم من الوفد البريطانى والذي عضدته بعض الوفود الأخرى فان الوفد

ذات الجنسية المصرية القائمة الآن التى للأجانب فيها مصالح جديدة تكون خاضعة للمحاكم المختلطة فى منازعاتها مع الاشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الاهلية إلا إذا كان قانونها النظامى يتضمن شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الاهلية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم طبقا لنص المادة ٢٩

« وحيث ان فهم هذه المادة على الوجه الصحيح يقتضى بيان الأدوار التى سبقتها وأدت اليها

« وحيث ان شركات المساهمة تعتبر بحكم المادة ٤٧ تجارى مصرية الجنسية لأنها شركات مال لأشخاص والعنصر الاجنبى فيها إذا وجد مستتر فكان من الطبيعى أن تكون خاضعة للمحاكم الاهلية ولم يكن لخضوعها للمحاكم المختلطة من شىء ظاهر سوى نظرية الصوالمح المختلطة التى ابتدعتها تلك المحاكم ص ٢٤٠

جزء ثان Regime des capitulations du Rausas

وقد عارضت الحكومة المصرية هذه النظرية ورفعت معارضتها الى المؤتمر الذى عقد فى مصر سنة ١٨٩٨ وعرضت عليه أن تعدل المادة ٩ من لائحة التنظيم المختلط التى ارتكزت عليها نظرية الصوالمح المختلطة واقترحت أن يكون نصها ان اختصاص المحاكم المختلطة يتحدد بجنسية المحصوم الذين تقوم بينهم الدعوى دون غيرهم وبقطع النظر عن المصالح المختلطة التى قد تمسها الدعوى بطريق غير مباشر .

ومما يجدر الاشارة اليه أن هذا النص هو نفس نص المادة ٢٤ من مشروع لائحة التنظيم الذى تقدمت به الحكومة المصرية بمؤتمر مونثرو غير أن مؤتمر سنة ١٨٩٨ رفض اقتراح الحكومة

سابقة الذكر ص ٢٨٣)

و حيث انه من ذلك يبين - أولا - أن القاعدة العامة هي أن الاختصاص يتحدد بجنسية الخصوم الذين تقوم بينهم الدعوى فعلا دون غيرها بقطع النظر عن المصالح المختلطة التي قد تسمها الدعوى بطريقة غير مباشرة - ثانيا - استثناء من ذلك تخضع للمحاكم المختلطة الشركات ذات الجنسية المصرية التي للأجانب فيها مصالح جديدة بشرط - ألا تكون قائمة بعد سنة ١٩٣٧ أما ما كان قائما منها قبل سنة ١٩٣٧ فيشترط فيها شرطان

١ - ألا يتضمن قانونها النظامي شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية

ب - ألا تقبل الخضوع لولاية هذه المحاكم وبذلك تغير الوضع فبعد أن كانت المحاكم المختلطة تمد سلطاتها على الشركات مهما تضاعل العنصر الأجنبي فيها وبعد أن كانت تعتبر أن خضوع هذه الشركات لسلطانها أمر متعلق بالنظام العام فلا يجوز لها أن تقبل اختصاص غيرها - أصبحت المحاكم الأهلية هي صاحبة الاختصاص إلا فيما يتعلق بالشركات التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٣٧ التي للأجانب فيها مصالح جديدة وأصبح لمثل هذه الشركات أن تقبل اختصاص المحاكم الأهلية وأن تنص في قانونها النظامي على جعل الاختصاص للمحاكم الأهلية فيكون هذا النص واجب الاتباع إذا دفع بعدم الاختصاص على أساسه أمام المحاكم المختلطة

و حيث انه بعد ذلك يتعين معرفة القصد من كلمة جديدة

لقد عبرت لجنة التحرير والتنسيق عن ذلك بقولها ألا تكون المصالح طفيفة ولا صورية

المصري مستعد للبحث فيما إذا كان من الممكن اتيان استثناء للمبدأ العام فيما يختص بالشركات المساهمة التي انشئت بالفعل ولا يتضمن قانونها أي شرط نخول الاختصاص للمحاكم الأهلية وتمت الموافقة على المادة ٢٤ في القراءة الأولى وأحيلت إلى لجنة التحرير لتكميلها بالمعنى الوارد في تصريح الوفد (وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات ص ٢١٦ وما بعدها) وقدمت لجنة التحرير والتنسيق نصوصها فإذا هي :-

المادة ٢٩ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٤ مكررة و ٢٤ ثالثا و ٢٥ و ٢٦ يتحدد اختصاص المحاكم المختلطة بجنسية الخصوم الذين تقوم بينهم الدعوى فعلا دون غيرها بقطع النظر عن المصالح المختلطة التي قد تسمها الدعوى بطريق غير مباشر

المادة ٢٤ مكررة - الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة الآن التي للأجانب فيها مصالح جديدة تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعتها مع الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم وهاتان المادتان هما المادتان ٣٣ و ٣٤ من لائحة التنظيم القضائي وذكرت لجنة التحرير والتنسيق في تقريرها عن المادتين ٣٤ و ٣٥ من اللائحة ما يأتي : تسجل هاتان المادتان تصريح الوفد المصري الذي قبل فيه أن يستثنى من المبدأ العام الوارد في المادة ٣٣ الشركات المصرية التي يكون للأجانب مصالح جديدة فيها . . ومن المتفق عليه أن لفظة «جديدة» المستعملة في المادة ٣٤ تعني أن المصالح المذكورة يجب ألا تكون طفيفة أو صورية والفصل في ذلك متروك للقضاء (المجموعة

وتركت الفصل في تقديرها للقضاء فالحق في إذن هو صاحب القول الفصل في تقدير هذه المصالح وليس أدعى إلى سلامة التقدير من مراجعة أقوال منسيو واتليه مندوب بلجيكا التي أدلى بها اعتراضا على القاعدة التي قررتها المادة ٢٤ من مشروع التنظيم الذي قدمه الوفد المصري والتي سبقت الإشارة إليها إذ قال « إنه يلزم النظر إلى الحقائق فالجنسية المصرية لشركة ما عمل الصدف المخفضة إذ قد تكون الاسهم أو الجزء الأكبر منها ملك للأجانب وقد تكون الإدارة أجنبية فهي في الواقع شخصية قانونية ذات صفة أجنبية ومضمون ذلك أن الاعتراض يقوم حيث تكون الإدارة أجنبية أو حيث تكون الاسهم كلها أو الجزء الأكبر منها للأجانب ولذلك فعند ما تكون الإدارة مصرية وعند ما تكون الاسهم أو الجزء الأكبر منها للمصريين فلا اعتراض وترى هذه المحكمة أنها تكون مختصة في هذه الحالة طبقا للقاعدة العامة التي نصت عليها المادة ٣٣ من اللائحة والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتيجة غريبة هي أن يكون المصريون يحكم أغليتهم في مجلس الإدارة أصحاب القول الفصل في إدارة الشركة ولا يكون لهم مع ذلك أن يتمتعوا باختصاص محكمهم الطبيعي

« وحيث أنه بالرجوع إلى عقد الشركة الابتدائي موضوع الدعوى بين أن رأس مال الشركة ٢٤٠٠٠ ج مقسمة إلى ٦٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات صار الاكتتاب بجميع هذه الاسهم بالكيفية الآتية حسن مظلوم باشا مصري ٥٠٠ ج الشركة المالية المصرية ٨٠٠٠ ج موسى وسلفاتور كاسترو مصريين ٨٠٠٠ ج ، بيرس رولوا بريطاني ٢٥٠٠ ج ،

وجاستون عدس بريطاني ٢٠٠٠ ج وعبد العزيز محمد الديب مصري ٢٠٠٠ ج وموريس جلوس مصري ١٠٠٠ ج أي أن قيمة ما يمتلكه المصريون من أسهمها ١٩٥٠٠ ج ولهم الأغلبية المطلقة في مجلس الإدارة وهذه الشركة هادار بتأسيسها مرسوم ملكي في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ « وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها الأخيرة قرر أن الشركة المالية المصرية وهي من ضمن المساهمين كما سبق القول هي في الواقع شركة أجنبية إذ أن أغلبية أعضاء مجلس إدارتها أجانب ويملكون الجانب الأكبر من أسهمها واستند إلى المرسوم الملكي الصادر بتأسيسها في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٣ وإلى عقدها الابتدائي « وحيث أن الشركة المذكورة هي شركة مصرية طبقا للمادة ٤٧ تجاري ولا ينظر إلى مصالحها الجديدة إلا حيث تكون هي خصما في الدعوى طبقا للقواعد سالفة الذكر وهي ليست خصما في الدعوى فليس إذن يجوز التسلل من ستار شخصيتها المعنوية القانونية المصرية إلى جنسية المساهمين فيها إذ أن ذلك لم يجعل له اعتبار إلا عند ما تكون الشركة نفسها طرفا في الدعوى ودفعت بعدم الاختصاص والقول بغير ذلك فيه تعميم لاستثناء وضع لغرض خاص وخلق لاستثناء بلا تشريع

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه والقضاء باختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

(قضية على حسنين أبو العنين ضد مراتب صاحبة التشريع التجاري وإدارة العلامات التجارية وأخرى رقم ١ طعون سنة ١٩٤٣ برئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى فاضل وعبد العزيز حلمي وراعي عبد الله)

٣٠

محكمة مصر التجارية الجزئية

٧ مايو سنة ١٩٤٠

ملس . يميزه لاحد الدائنين سندات . بطلانها .

المبدأ القانوني

ليس للمدين في حالة الافلاس إجراء ما يمكن به تمثيل أحد الدائنين عن الآخرين .

المحكمة

(عن الدفع بعدم الاختصاص المركزي)

« من حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة مركزيا بنظر الدعوى لأن محله في دائرة اختصاص محكمة بني سويف » ومن حيث انه متفق في السندات موضوع الدعوى أن المدعى الحق في رفع الدعوى في محل ما يريد وهذا الشرط صحيح وقانوني وتأخذ به المحكمة ومن ثم يكون الدفع غير صائب ويتعين رفضه .

(عن الموضوع)

« من حيث انه تبين من مناقشة الطرفين في الجلسة وأقوال ابن المدعى أن المدعى عليه قضى بأشهار افلاسه وعمل بعد ذلك صلح مع الدائنين ومن بينهم المدعى وبمقتضاه اتفق على دفع عشرين في المائة من الديون فقط فتصدق عليه من المحكمة وأن المدعى بواسطة وكيله ولده لم يوافق على الامضاء على محضر الصلح إلا بعد أن حرر له المدعى عليه المستندات المطالب بقيمتها .

« ومن حيث انه من المقرر قانونا أنه ليس للمدين في حالة الافلاس إجراء ما يمكن به تمثيل أحد الدائنين عن الآخرين وأنه ليس له الحق في تحرير سندات على نفسه لدائن بعد التوقف

عن الدفع وقبل التصديق على محضر الصلح وبفرض تفضيله على الآخرين حتى ولو كان موضوع هذه السندات هو الفرق بين قيمة الحصة من الدين الواجب دفعه بموجب محضر الصلح وبين قيمة الدين الثابت للدائن الذي تحرر له السند فان فعل شيئا من ذلك كان مخالفا للقانون والتعهد به باطلا لقيامه على سبب غير مشروع » ومن حيث انه والحالة هذه تكون دعوى

المدعى على غير حق ويتعين رفضها

(قضية خليل محمد القدسي ضد محمد شعاعه اليماني رقم

١٢٠٨ سنة ١٩٤٠ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

٣١

محكمة اسكندرية التجارية الجزئية

٥ أبريل سنة ١٩٤٢

١ — تاجر . ملزوميته بالاجابة على العرض السكتاني . سكوته . اعتبار السكوت قبولا . حكم العرف الجاري في ذلك .
٢ — وكالة . قبولها ضمنا . دلالتها في حالة السكوت على القبول .

المبادئ القانونية .

١ — الرأي القائل ان التاجر ملزمون بأن يجيبوا على كل عرض يوجه إليهم بالرفض أو القبول وأن مجرد الصمت يعد على الصامت قبولا Entre commercants, la silence vaut acceptation هو رأي مرجوح والراجح علما وعلا هو أن العرف الجاري في التجارة لا يوجب الرد على المكاتبات إلا في أحوال خاصة يقضى العرف فيها بوجوب الرد فالسكوت فيها يعتبر نزولا على العرف رضاء

٢ — إنه وإن كان الأصل أن السكوت وحده لا يعد تعبيراً عن الارادة إلا أن القضاء

livre des copies des lettres
ما يرسل من الخطابات وألزمهم بجمع ما يرد
اليهم منها وفي هذا ما يدل على أنهم ملزمون بأن
يجيبوا على كل عرض يوجه إليهم بالرفض أو
القبول فسكوتهم يعتبر افصاحا عن رضائهم
وقبولا منهم « بيدار يد كتاب الوكالة بالعمولة
نبذة ١٠ تحت شرح المادة ٩٤ تجاري فرنسي »
حيث قال :-

Le négociant qui reçoit par
correspondance une offre est censé
acquiescer au contenu de la lettre
s'il ne répond pas ou s'il néglige
de répondre en temps utile .

وعلى ذلك فاجمل هذا الرأي أن السكوت بين
التجار يعتبر قبولا .

entre commerçants, la silence vaut
acceptation

« وحيث ان هذا الرأي غير سديد ويرد
عليه بردين - أولهما - أن القانون لم يلزم التجار
بالرد على المكاتبات وان ألزمهم لمصلحتهم أن
يتخذوا دفا تر تجارية - وثانيهما - أن من يلزم الصمت
لا يأتي عملا ينم عن الافصاح عن الارادة إذ
ما كان عدم اظهار الارادة - وهو عمل سلبي
ليدل على القبول وهو عمل ايجابي

« وحيث ان أرجح الآراء في هذا الشأن
وهو ما جرى عليه القضاء في فرنسا هو القائل
بأن العرف الجاري في التجارة لا يوجب الرد
على المكاتبات إلا في أحوال خاصة يقضي
العرف فيها بوجوب الرد فالسكوت فيها يعتبر
نزولا على العرف رضاء (ليون كان جزء ٣
نبذة ١٦ وتعليقات دالوز على المادة ٩٤
فرنسي نبذة ٣١) وأنه وان كان الأصل ان
السكوت وحده لا يعد تعبيراً عن الارادة إلا
(٩)

جرى على اعتبار السكوت رضاء إن صاحبه
ظروف من شأنها أن تلزم من لزم الصمت أن
يتكلم فيستخلص القبول الضمني ان اقترن
السكوت بقرائن ملازمة له . ويشبه هذا قول
الفقهاء أن لا ينسب لساكت قول ، وإن كان
السكوت في معرض الحاجة بيان

٣ - قبول الوكالة قد يكون ضمنيا أى
بطريق الدلالة فوجود علاقة عمل سابقة بين
الوكيل والموكل تسمح بتفسير السكوت دليلا
على القبول
المسكوت

« حيث ان محصل دعوى المدعين أنهم اشتروا
قيحا من وكيل بالعمولة تعاقد لحساب المدعي
عليه فلما طو لب البائع بتنفيذ الصفقة سكت دون
الاجابة حتى قاضاه المشترون فاعترض قائلان أن
عمل الوكيل بالعمولة حصل بغير إذن منه
« وحيث ان المشرين بادروا باخطار البائع
يوم التعاقد طالبن تسليم المبيع وأرسلوا أكياسا
للتعبئة فتراخى البائع مدة طويلة عن الرد

« وحيث انه للفصل في النزاع يتعين بحث
القاعدة القائلة أن مجرد الصمت يعد على الصامت
قبولا qui ne dit mot consent
والقاعدة الرومانية القائلة « من يسكت فقد رضى »
Qui tacet consentire videtur.

« وحيث ان في المسألة مذهبين يتنازعان الفقه
والقضاء أولهما يقول مؤيدوه بأن القاعدة
المدنية القائلة بأن السكوت لا يعتبر رضاء لا تسرى
على المعاملات بين التجار إذ قد ألزمهم القانون
بالاحتفاظ بدفاتر تجارية من بينها دفاتر المكاتبات

أن القضاء جرى على اعتبار السكوت رضاء ان صاحبه ظروف من شأنها أن تلزم من لزم الصمت أن يتكلم فيستخلص القبول الضمني ان اقترن السكوت بظروف ملازمة له فالصمت مقرونا بما صحبه من ظروف يعتبر افصاحا عن الارادة (السهموري بك « نظرية العقد » نبذة ١٦٠ وما بعدها وبودري وبارد « تعهدات » جزء اول نبذة ٤٣ - ٤٨ « ودالتون » جزء اول ص ١٩٧ - ١٩٩ وذهني بك « الالتزامات » ص ١٠٦ - ١٠٨) ويشبه هذا قول الفقهاء أن لا ينسب لساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان - أي فيما يلزم التكلم به اقرار وبيان

« وحيث انه باستعراض وقائع الدعوى يستبين أن المشتري أرسلوا للبائع أكياسا عقب اتمام الصفقة كما حرروا خطا ينفيد انعقاد العقد وظل البائع صامتا وترى المحكمة في سكوت المدعى عليه رضاء بالصفقة إذ اتخذ موقفا يفهم منه القبول لأنه لو أراد عدم نفاذ العقد لكشف عن إرادته بإعادة الأكياس والمظهر الذي اتخذه لا يمكن أن يفسر دون افتراض وجود إرادة القبول لعمل الوكيل

« وحيث انه من المسلم به فقها وقضاء أن قبول الوكالة قد يكون ضمنيا أي بطريق الدلالة فحتى على فرض عدم تكليف الموكل للوكيل بالعمولة بالتعاقد باسم الموكل - ووقائع الدعوى

ثابت منها وجود علاقة سابقة تسمح بتفسير السكوت دليلا على القبول - فإجراء أعمال باسم الموكل وسكوت الأخير دون عذر فالصمت يفهم منه القبول بما أجراه الوكيل La commission peut être donnée tacitement par le commettant. Les usages du commerce consacrent cette solution. (ليون كان جزء ٣ نبذة ٤٢٥ وراجع الاحكام العديدة أيضا في البند المذكور وحاشيته والفقرة

١١٦ من ناليرودالوزالعملى Commissionnaire

نبذة ٩ وجاء بتا لير المرجع السابق L'initiative de l'opération peut venir du commissionnaire. Il avise le commettant de l'affaire à conclure. la silence de celui — ci peut emporter consequentement. c'est à tort qu' on a prétendu qu'il y avait en pareil cas gestion d'affaires.

« وحيث انه مادام قد اتضح أن البائع لما وجد سعر السوق قد تغير وان من مصلحته عدم اتمام العقد امتنع عن إرسال المبيع فيتعين القضاء للمدعى بما طالب

(قضية عبد العزيز أفندي عبد الجواد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد رشاد عبد العزيز ضد حامد سيد احمد الفارح رقم ٧٩٧ سنة ١٩٤١ تجارى رئاسة حضرة القاضي على أبو البوط)

قضايا المحاكم الكلية

٣٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاص
بنظر الاشكال في الاحكام الجنائية أو العقوبات المالية .
اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم .

المبادئ القانونية

١ — قاضي الأمور المستعجلة غير مختص
بنظر الاشكال في الأحكام الجنائية أو العقوبات
المالية كالرد والمصادرة والازالة والاغسلاق
وما شا كاهما

٢ — تختص المحكمة التي أصدرت الحكم
طبقاً للمبدأ العام القائل بأن قاضي الأصل هو
قاضي الفرع والمبدأ القائل بأن تنفيذ الحكم
يعتبر من ملحقات الدعوى الأصلية فلاشكال
في حكم جنائي صادر بالغلق تختص بنظره المحكمة
التي أصدرت الحكم وعلى النيابة تحديد أقرب
جلسة لنظره حيث أنها الممثلة للمصلحة العامة .

المحكم

« من حيث ان موضوع هذه القضية
يتلخص في أنه بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣
أصدرت دائرة المخالفات المستأنفة بهذه المحكمة
حكماً غايياً في المخالفة المستأنفة رقم ١٣٧٣
سنة ١٩٤٢ ضد حسين محمد عفيفي بتأييد الحكم
المستأنف الصادر من محكمة مأمورية حلوان

بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ والقاضي بتفريم
المدكور خمسين قرشاً والغلق على مصاريقه لأنه
في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ بحلوان مع آخر ذبحاً
لحوماً خارج السلخانة فعارض المحكوم عليه
وقضي في ٥ ابريل سنة ١٩٤٣ بعدم قبول المعارضة
شكلاً لرفعها بعد الميعاد وبهذا أصبح حكم القرامة
والغلق نهائياً وأعلن المخالف بالحكم الأخير
في ١٣ مايو سنة ١٩٤٣ فرغ أخوه المستأنف
بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٣ قضية ضد رئيس
نيابة مصر وأخيه المحكوم عليه أمام قاضي الأمور
المستعجلة طالبا إيقاف تنفيذ الحكم المشار اليه
فحكم في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٣ بعدم قبول
الدعوى لرفعها قبل الأوان أي قبل شروع
النيابة في التنفيذ وفي نفس اليوم ذهب المحضر
لتنفيذ الغلق بناء على طلب النيابة فاعترض المستأنف
بأن الحل المراد إغلاقه ملكه ومرخص باسمه
وأنه رفع الاشكال سالف الذكر فأوقف
المحضر التنفيذ وفي ٥ يولييه سنة ١٩٤٣ ذهب المحضر
مرة أخرى للتنفيذ فاعترض المستأنف وقبل المحضر
الاشكال وحصل منه رسمه وحدد له جلسة أمام
قاضي الأمور المستعجلة فأصدر هذا القاضي حكمه
في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٣ بقبول الاشكال شكلاً
ورفضه موضوعاً وأمر بصفة مستعجلة بالاستمرار
في إجراءات التنفيذ ورفع المستأنف هذا الاستئناف
طالبا الحكم له بما طلب ابتدائياً وقدم مذكرة
لهذه المحكمة يقول فيها انه يطلب إيقاف التنفيذ
لأنه كان معهما مع أخيه في قضية المخالفة نفسها
وحكم ببراءته بتنفيذ الاغلاق يتعارض مع حكم

البراءة وأن أخاه يملك دكانا آخر أما الدكان المراد التنفيذ عليه فهو ملكه خاصة كما قال ان حكم الاغلاق صدر على خلاف القانون وأنه لا يصح أن يتعدى أثره اليه .

« ومن حيث انه قبل أن تدخل المحكمة في بحث موضوع الاستئناف ترى أن تبحث اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذه الدعوى .

« ومن حيث ان الاغلاق المرفوع عنه الاشكال هو عقوبة جنائية تكميلية رأيت محكمة المخالفات أن تقضى بها مع عقوبة الغرامة بالحكم بها لا يمكن اعتباره من قبيل الفصل في حقوق مدنية .

« ومن حيث ان القضاء المستعجل هو نظام مدني أقامه قانون المرافعات المدنية والتجارية بمقتضى المادتين ٢٨ و ٣٨٦ منه فيدعي أن تكون الأحكام المشار اليها في المادة ٢٨ المذكورة هي الأحكام الصادرة في الدعاوى المدنية والتجارية فقط لا في الدعاوى الجنائية التي نظمت إجراءاتها بقوانين أخرى وليس من المعقول أن الشارع وهو يضع نصوص قانون المرافعات كان يفكر في المسائل الجنائية حتى يقال أنه شرع لها أيضا في المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مادام لم يصف الأحكام التي تكلم عنها بأنها الاحكام المدنية والتجارية . وإلا على هذا القياس يمكن القول بأن جميع النصوص التي ذكرت (الأحكام) دون وصف لها تتناول الأحكام كلها من مدنية وجنائية وغيرها وعلى هذا تنطبق المادة ٣٢٩ مرافعات مثلا على الأحكام الجنائية وهي تقول ان المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة تقبل إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها وكذلك المادة ٣٣٠ التي تنص على أن علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته

يكون بمضي أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الاصيلي الخ . . . وأنه لا يجوز تنفيذ (الأحكام) الصادرة في الغيبة إلا بعد إعلانها بمائة أيام . . . وهكذا من النصوص الكثيرة الاخرى في قانون المرافعات أما إذا قيل بأن العمل بنصوص قانون المرافعات يكون عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص خاص فهذا القول لا يمكن الاخذ به على إطلاقه لأنه من المقرر أن العمل بأحكام قانون المرافعات لا يكون إلا في المبادئ العامة التي تقتضيها العدالة ولم يرتب لها القانون الجنائي حكما خاصا وليس اختصاص القضاء المستعجل من المبادئ العامة بحال بل هو على النقيض من هذا استثناء من القاعدة القانونية العامة القائلة بأن قاضي الاصل هو قاضي الفرع فلم ينص قانون المرافعات صراحة على اختصاص القاضي الجزئي بنظر إشكالات التنفيذ الوقتية لكان نظرها من اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم تطبيقا للقاعدة العامة المذكورة ولقاعدة أخرى هي أن تنفيذ الحكم يعتبر من ملحقات الدعوى الاصلية التي صدر فيها ومع ذلك حتى إذا قيل بصحة القياس بين الجنائي والمدني في هذه الحالة فالنتيجة المنطقية لهذا تكون اختصاص القاضي الجزئي الجنائي بإشكالات التنفيذ الجنائية وليس القاضي الجزئي المدني .

« ومن حيث ان أصحاب الرأي المخالف يتناقضون في الواقع مع أنفسهم فيبنيهم يحتجون بعموم نص المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات اللتين لم تعينا أحكاما مخصوصة (انظر بند ١١٥٢ من كتاب قضاء الامور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب) إذا بهم يسلمون بلا جدل ولا مناقشة

بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالاشكالات الخاصة بتنفيذ العقوبات البدنية مع أن أساس حججهم وهو عموم النص يقتضى اختصاصه بها واسكتهم لم يستطيعوا القول بهذا بل وضعوا شرطاً لا اختصاص القضاء المستعجل هو أن تكون العقوبة مالية كالرد والمصادرة والازالة والاغلاق لأن تنفيذها قد يمس حقوق الغير المالية فكأنهم يريدون القول بأن المحاكم المدنية هي وحدها صاحبة الولاية على الاموال وليس للمحاكم الجنائية أن تمس الاموال بأحكامها وهو قول ظاهر البطلان ولا سند له من نصوص القانون كذلك ترى التناقض واضحاً بين قولهم باختصاص القضاء المستعجل بالاشكالات التنفيذ الخاصة باحكام صادرة من المحاكم الجنائية وبين قولهم بصريح العبارة أن قاضي الا" مور المستعجلة فرع من المحكمة التابع لها يتقيد عند اختصاصه بالحكم في الاجراءات الوقتية بنفس القيود والاوضاع التي تحد من اختصاصها سواء ما بنى منها على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات القضاء أو أنواعه (انظر كتاب الاستاذ محمد على راتب سالف الذكر بند ٢٥) وفي الواقع أصبح من القواعد المقررة في القضاء والفقهاء أن قاضي الامور المستعجلة باعتباره فرعاً من المحكمة المدنية التي يتبعها لا يختص إلا إذا كان الفصل في موضوع النزاع من اختصاصها . فاذا كان الأمر كذلك فكيف يكون مختصاً بنظر الاشكال المرفوع عن حكم جنائي صادر بالاغلاق مع أن المحكمة المدنية التي يتبعها لا يمكن أن تكون مختصة بموضوعا بالفصل في أمر هذا الاغلاق بل هو من اختصاص المحكمة الجنائية دون سواها وما من أحد يستطيع أن ينازع في هذا .

« ومن حيث ان الحجة الأخرى التي يستند عليها أصحاب الرأي المخالف هي قولهم بوجود خطر على الاموال من تنفيذ أحكام الاغلاق وما شاكلها وان هذا الخطر يستدعى الفصل في الاشكالات الحاصلة في التنفيذ بسرعة لا تكون عادة في التقاضى العادى ولو قصرت مواعيده (انظر كتاب الاستاذ راتب بند ١١٥٢) وهي حجة قد تبدو وجيهة ولكنها في الحقيقة أضعف من سابقتها - فأولا - معلوم أن الاجراءات الجنائية بطبيعتها أسرع كثيراً من الاجراءات المدنية وهو أمر يؤيده الواقع الملموس بأكثر مما يؤيده النصوص . وثانياً - ان من يهمل سرعة الفصل في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام الجنائية هي النيابة العامة القوامة على ذلك التنفيذ لأن الاشكال متى قبله المحضروقف التنفيذ إلى حين الفصل فيه فلا خطر على الافراد من بطء هذا الفصل ان كان نمة بطء ولكن الخطر هو على المصلحة العامة التي تمثلها النيابة العمومية وهذه تستطيع بما لها من الاشراف على الاجراءات الجنائية أن تحدد أقرب جلسة لنظره وتستعجل الفصل فيه بكل الوسائل القانونية التي في مقدورها .

« ومن حيث انه يبين من كل ما تقدم أن القاعدة السليمة التي يجب العمل بها في هذا الشأن هي اختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الاغلاق بنظر الاشكال الخاص به طبقاً للمبدأ العام القائل بأن قاضي الاصل هو قاضي الفرع والمبدأ القائل بأن تنفيذ الحكم يعتبر من ملحقات الدعوى الأصلية .

« ومن حيث ان هذه القاعدة يؤيدها أكثر الشراح في مصر ولا سيما شراح تحقيق الجنايات

على بينة من النقاش الذي دار حول هذا الموضوع ولذلك كله يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى .

(قضية عبدالله محمد عفيفي وحضر عنه الاستاذ لطفى محمد سليم ضد نيابة مصر رقم ٩٢٥ - سنة ١٩٤٣ من رئاسة عضوية حضرات القضاة محمد عزمى بك رئيس المحكمة وحافظ سابق واسماعيل عاشور)

٣٣

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

١٥ يناير سنة ١٩٤٤

١ - مسئولية السكة الحديد عن اضرار حوادث المزلقانات . وجوب توافر الخطأ من جانبها . الخطأ يفترض حصوله . التزام . مصدره العقد والقانون . عدم وجود رابطة قانونية أو تعاقدية أو أمر أولائحة تلزم السكة الحديد بخفارة المزلقانات ليلا ونهارا . إلا أنها ملزمة باتخاذ الاحتياطات لتنبيه المارة بوجود مزلقان على طريق مطروق بوضع فانوس التحذير ليلا . فاذا قامت ذلك فلا مسئولية عليها .

المبادئ القانونية

١ - للبحث في مسئولية السكة الحديد عن الأضرار التي تنشأ من حوادث المزلقانات يجب توافر حصول خطأ من جانبها والخطأ يفترض حصول التزام مصدره العقد أو القانون . وليس هناك رابطة تعاقدية أو قانونية أو أمر أولائحة تلزم مصلحة السكة الحديد بخفارة مزلقاناتها ليلا أو نهارا

٢ - وإن كانت مصلحة السكة الحديد غير ملزمة بخفارة المزلقانات إلا أنها ملزمة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتنبيه المارة بوجود المزلقانات

(انظر كتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية لعللى زكى العرابى باشا جزء ثان بند ١٠٩٤ وجرائم لان فى تحقيق الجنايات جزء ثان بند ١٠٥٢ وكتاب الاستاذ محمد على رشدى فى قاضى الامور المستعجلة بند ٥٨٣ والتعليق رقم ٤ فى الهامش) بل الاستاذ محمد على راتب نفسه وهو من أصحاب رأى المخالف يرى أنه لا يدخل فى ولاية القضاء المستعجل الحكم بإيقاف تنفيذ حكم جنائى صدر بالاغلاق فى مخالفة بيع لحوم مذبوحة خارج السليخة إذا تمسك المستشكل ببطالان الحكم على أساس أن القانون لا يجيز الاغلاق فى هذه الحالة وهو نفس ما يقوله المستشكل فى الدعوى الحالية كما سلف البيان (انظر كتاب الاستاذ راتب بند ١١٥٤ والصحيفة الثانية من مذكرة المستأنف المقدمة لهذه المحكمة)

ومن حيث انه مما يزيد رأى هذه المحكمة قوة وتأيدا انه هو الذى أخذت به أحدث التشريعات الجنائية فقد أخذ به المشرع الايطالى فى قانون الاجراءات الجنائية الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٣٠ فى المواد ٦٢٨ وما بعدها كما أخذ به المشرع المصرى نفسه بنصه فى المادة ٣٣٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر فى ٣١ يوليو سنة ١٩٣٧ على أن كل اشكال فى التنفيذ وكل نزاع بين النيابة العمومية والمتهم يرفع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم وجاء فى المذكرة الايضاحية أنه بهذا النص قد عالج المشرع ما تضاربت فيه الآراء بشأن الجهة التى تختص بالفصل فى النزاع الذى يقع بين النيابة والمحكوم عليه فى تنفيذ الاحكام الجنائية وهو قول قاطع يدل دلالة بالغة على أن المشرع فى هذه البلاد قد اعتمد الرأى الذى تأخذ به هذه المحكمة وهو

وخاصة إن كانت تقع على طريق مطروق كثيرا
بوضع فانوس للتحذير ليلا

٣ - إذا وضعت مصلحة السكة الحديد
فانوسين بنور أحمر على جانبي المزلقان لتحذير المارة
ليلا ووضعت لوحة الاحتراس من القطارات
فلا مسئولية عليها عند وقوع حادث .

المحكمة

د من حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى
يطلب أولا - اعتبار المدعى عليهم الثلاثة الأول
مسؤولين بالتضامن عن الضرر الناشئ من تصادم
سيارة المدعى عليهم الأول والثاني بقطار سكة
حديد الحكومة عند مزلقان الشرفا بتاريخ
١٥ مارس سنة ١٩٤٣ - ثانيا - أضيلا بالزام
المدعى عليهم الثلاثة الأول بأن يدفعوا متضامنين
المدعى مبلغ ١٦٤٢ جنيهًا و ٤٦٠ مليا والمصروفات
وأتعاب المحاماة . - ثالثا - واحتياطيا بالزام
المدعى عليهم الثلاثة الأول بأن يدفعوا المدعى
والمدعى عليهم من الرابع للأخير مبلغ ١٦٤٢ جنيهًا
و ٤٦٠ مليا حسب البيان المبين تفصيلا بصحيفة
افتتاح الدعوى مع المصروفات وأتعاب المحاماة -
وقال شرحا لدعواه انه أمين نقل وقد كلف من
قبل المدعى عليهم من الرابع للأخير بنقل
بضائع من القاهرة الى المنصورة مينة ببوليسه
الشحن المقدمة منه فعمد بدوره الى المدعى عليهما
الأول والثاني بهذه المهمة وأرسلت البضائع
بالسيارة رقم ٣٤٤٦٢ مصر المملوكة لهما والتي
كان يقودها سائقها محمد السعيد عطية وذلك يوم
١٥ مارس سنة ١٩٤٣ وكان الطريق الرئيسى من
مصر إلى بنها مغلقا لاجراء عملية رصفه بالاسفلت
فتحول المرور إذ ذاك إلى طريق القناطر الخيرية

وقد حدث أثناء سفر السيارة أن داهمها قطار
بضاعة عند مزلقان كفر الشرفا (مركز قليبوب)
في مساء ذلك اليوم الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين
وقد أدى هذا التصادم إلى تحطيم السيارة وقتل
السائق ومنسوب المدعى عليهما الأول والثاني
وقد معظم البضائع وقد تولت النيابة التحقيق
وقيد الحادث جنحة رقم ٨٤٢ سنة ١٩٤٣ قليبوب
فمسئولية المدعى عليهما الأول والثاني ثابتة من
حصول الحادث نتيجة قيادة السائق التابع لهما
وفي حدود مسئولية أمين النقل كما أن مسئولية
مصلحة السكة الحديد ثابتة من أن المزلقان
الذى حصل فيه الحادث هو من المزلقات الغير
محروسة ليلا وكان الواجب حراسته لمركزه
ولطبيعة وجوده ولوقوعه على طريق مطروق
دائما وأن عمال السكة الحديد قد أهملوا في
تركيب القطار وجعلوا القاطرة في المؤخرة ولو
كانت بأول القطار لتمكنت من أن ترى السيارة
على بعد ٣١ مترا من المزلقان - وكان يمكن
لسائق القطار أن يوقفه على تلك المسافة أما عامل
البلوك فكان في استطاعته أن يسير أمام القطار
حاملا فانوسا أحمر ليعلن بهذه الوسيلة المارة
في الطريق بقرب الخطر ولهذا تكون مصلحة
السكة الحديد مسئولة عن اهمال موظفيها . وبما
أن المدعى عليهم الثلاثة الأول مسئولون
بالتضامن عن نتيجة الحادث وقد طالبه المدعى
عليهم من الرابع للسادس عشر بكل بقدر ما لحقه
من ضرر نتيجة هذا الحادث ورفع فعلا المدعى
عليه السادس الدعوى الفرعية يطالبه والمدعى
عليهم الثلاثة الأول متضامنين بمبلغ ٨٣ جنيهًا
و ٦٠٠ مليم .

كما رفع المدعى عليه الرابع الدعوى رقم ٤٩٤

الاهلية ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه

« ومن حيث انه بالنسبة للموضوع فانه تبين من الاطلاع على قضية اللجنة رقم ٨٤٢ سنة ١٩٤٣ قلوب المنظمة والتحقيقات التي تمت فيها أنه في مساء يوم ١٥ مارس سنة ١٩٤٣ الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين تصادم قطار البضاعة التابع لمصلحة السكك الحديدية أثناء عودته من مخازن محمد علي بمحطة القناطر الخيرية بالسيارة المملوكة للمدعى عليهما الاول والثاني قيادة محمد السعيد عطية أثناء عبور المزلقان ونشأ عن ذلك وفاة قائد السيارة ومرسى جاد المولى الشوريحي العامل بها ونهشيم السيارة وسقوط ما بها من بضائع وفقد جزء منها بمياه الرياح التوفيقى وتلف بعضها

« ومن حيث ان مدار البحث ينحصر في تحديد من المسئول عن حصول الحادث حتى يمكن مساءلته مدنيا .

« ومن حيث ان قوام المسئولية المدنية هو الخطأ وعليه يتوقف وجودها فاذا انتفى الخطأ فلا مسئولية ولا تعويض - والخطأ كما عرفه فقهاء القانون - هو الاخلال بالالتزام أو هو عيب يشوب مسلك الانسان لا يأتيه رجل عاقل متبصر أحاطته ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت المسئول -

« ومن حيث انه تبين من المعاينة التي أجراها حضرة وكيل النيابة أن مكان الحادث يقع غربى كوبرى الرياح التوفيقى بالجهة البحرية الغربية لبلدة القناطر الخيرية عند تلاقي الطريق الزراعى الموصل من القناطر الخيرية إلى كفر الشرفا بخط السكة الحديد الموصل من القاهرة إلى

سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة المنظمة يطالب بمبلغ ٩ جنيهات و ٨٥ مليا ورفع المدعى عليه الثالث عشر الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة المنظمة ويطالب بمبلغ ١٤٦ جنيها و ٣٣٥ مليا ورفع المدعى عليه الرابع عشر الدعوى رقم ٥٩٦ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة المنظمة يطالب بمبلغ ٢٤٠ م و ١٢١ ج

« ومن حيث ان المدعى عليه الاول دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنه تابع لدولة فرنسا وقدم شهادة تاريخها ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧ من قنصلية فرنسا بالاسكندرية تفيد أن ابرامينو نجل « ايلي ابراهيم ادرعى » من أهل الجزائر رعية فرنسا ومولده بالاسكندرية بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٠٦

« ومن حيث ان هذه الشهادة لم يصدق عليها من محافظة الاسكندرية ولم يحصل اعتمادها من وزارة الخارجية

« ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣١ تنص على أن كل شخص يسكن الاراضى المصرية يعتبر مصرىا ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح

« ومن حيث انه يتبع في اثبات الجنسية تقديم شهادة مصدق عليها من السلطة المحلية

« ومن حيث ان الشهادة المقدمة من المدعى عليه الاول غير مصدق عليها من السلطة المحلية وهى ليست باسم المدعى عليه المذكور بل باسم ابرامينو نجل ايلي ابراهيم ادرعى واسم المدعى عليه البرت واذن فلا تصلح أساسا لاعتبار المدعى عليه الاول غير خاضع لاختصاص المحاكم

شبين البكوم حيث يوجد مزلقان ذو باين وأن السيارة كانت قادمة من الجهة القبليّة متجهة للجهة البحرية وقد وقع التصادم أثناء عبورها المزلقان بقطار بضاعة تابع لمصلحة السكة الحديد أثناء قدومه من الجهة الغربية للشرقية وكان يوجد فانوسان أحدهما بالجهة البحرية والآخر بالجهة القبليّة مثبتان في قائمتان بباين المزلقان وينيران بنور أحمر إشارة بوجود خطر كما أنه توجد لوحة مثبتة على قائم من الخشب بارتفاع مترين في الجهة الغربية من المزلقان مكتوب عليها عبارة (احترس من القطارات) فكان يتعين على قائد السيارة أن يهديء من سرعته ويتأكد من خلو خط السكة الحديد من القطارات قبل عبور المزلقان فعبور السيارة للمزلقان رغم وجود هذه التحذيرات وعدم رؤية قائد السيارة للقطار وحصول التصادم يدل على أن قائد السيارة كان مسرعا لدرجة أنه لم يستطع تفادي وقوع الحادث وأنه لم يكن متنبها للطريق وخاصة وقد ثبت من شهادة السيرجانت م. هوارت بأن سائق القطار كان يطلق صفارة من وقت خروجه من مخازن محمد علي تحذيرا لحركة المرور والحادث حصل في ليلة مقمرة

« ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فقد تبين من أقوال محمود علي حسن مساعد البلوك أن قائد السيارة كان مسرعا في سيره وقت عبور المزلقان .

« ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن خطأ قائد السيارة كان سببا مباشرا لوقوع الحادث وقد حفظت النيابة التهمة بالنسبة إليه قطعيا لا نقضاء الدعوى العمومية لوفاته

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن المدعى عليهما الاول والثاني هما مالكا السيارة وقد

قدم المدعى عليه الاول طلبا للنيابة برغبته في الادعاء مدنيا ضد مصلحة السكة الحديد « ومن حيث أن محمد السعيد عطية قائد السيارة عامل لديهما وكان وقت الحادث قائما بأداء عمله المكلف به من قبلهما وهو نقل البضاعة من القاهرة للمنصورة ومن ثم يكونان مسئولين عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن خطأ عاملهما وفقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني

« ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن المادة ٩٧ من القانون التجاري تنص على « أن أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها إذا تلفت أو عدمت إلا إذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها »

وكذلك نصت المادة ٤٨٩ من القانون المدني بأن حافظ الوديعة الذي يأخذ أجرة كصاحب خان - أو أمين النقل أو نحوهما ضامن لهلاك الوديعة إلا إذا أثبت أن الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة

« ومن حيث أنه ثبت أن الحادث حصل بسبب إهمال قائد السيارة العامل بطرف المدعى عليهما الاول والثاني ولم يثبت أنه حصل بسبب قوة قاهرة أو عن عيب في البضاعة أو عن خطأ أو إهمال من مرسلها وإذن يكون المدعى عليهما الاول والثاني مسئولين عن تعويض الضرر

« ومن حيث أنه للبحث في مسئولية مصلحة السكة الحديد يجب توافر حصول خطأ من جانبها والخطأ يفترض حصول التزام مصدره العقد أو القانون وليس هناك رابطة تعاقدية أو قانونية أو أمر أو لائحة تلزم مصلحة السكة الحديد بخفارة مزلقاناتها ليلا أو نهارا بل ان لائحة السكة الحديد المصدق عليها من

مجلس الوزراء بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٦
 نصت في المادة ١٦ منها على أنه (لا يجوز اجتياز
 خطوط السكة الحديد بالمجازات السطحية
 (المزلقات) عمومية كانت أو خصوصية أو
 ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور
 القطارات أو القاطرات أو عربات المصلحة)
 « ومن حيث ان هذه اللائحة لم تفرض
 التزاما على مصلحة السكة الحديد فاذا هي قامت
 من جانبها مراعاة لصالح الجمهور بحراسة بعض
 المزلقات نهارا فلا يمكن أن يكون ذلك نمحلا
 لمسئوليتها اذا هي لم تحرسها ليلا لأنها هي
 صاحبة الشأن في تقريرها هذا تبعا للظروف
 التي تراها (يراجع في ذلك حكم محكمة استئناف
 مصر الاهلية الصادر بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٠
 ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثانية والثلاثين
 العدد الأول رقم ١٢ وحكمها في ٥ ابريل سنة
 ١٩٣٣ والمنشور بهذه المجموعة رقم ١٩٣
 وحكمها في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ في
 الاستئناف رقم ٧٤٧ سنة ٤٩ قضائية الذي
 قضى بأن مصلحة السكة الحديد ليست ملزمة
 بحراسة جميع الممرات الناشئة من تقاطع خطوطها
 بالطرق العامة وقد قضت محكمة مصر الابتدائية
 الاهلية بحكمها المؤرخ ٣ ابريل سنة ١٩٣٣
 والمنشور بمجلة المحاماة السنة الرابعة عشر رقم
 ٩٩٥ على من يريد المرور على مزلقات السكة
 الحديد أن يتثبت جيدا من خلو الخطر من
 مرور القطارات عليه ولا يفترض القانون على
 السكك الحديدية أى التزام فيما يتعلق بالمرور
 على المزلقات أو جعل خفارتها اجبارية وقيامها
 بهذه الخفارة هو عمل تحفظى من جانبها لما عساه
 أن يحصل من الحوادث)

وكذلك قضت محكمة الاستئناف المختلطة
 بحكمها الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩٣٣ ومنشور
 بمجلة التشريع والقضاء صحيفة ٣٣١ السنة
 الخامسة والاربعين (بأنه لا يوجد الزام قانونى
 على مصلحة السكة الحديد بحراسة كل المزلقات
 بل ذلك متروك لتقديرها المطلق وان لها ان تقيم
 أسوارا على هذه المزلقات أو لا تقيم وتعين
 حراسا أو لا تعينهم وتعينهم ليلا ونهارا أو
 نهارا فقط بحسب ما ترى)

وان كانت قضت محكمة الاستئناف المختلطة
 بحكمها الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٣٦ ومنشور
 بالجدول العشرى الجزء الرابع رقم ٢٥٥ بأنه
 وان كانت مصلحة السكة الحديد غير ملزمة
 بخفارة المزلقات إلا - أنها ملزمة باتخاذ
 الاحتياطات اللازمة لتنبيه المارة بوجود المزلقات
 وخاصة ان كانت تقع على طريق مطروق كثيرا
 بوضع فانوس التحذير ليلا

« ومن حيث انه قد ثبت من المعاينة كما
 أسلفنا ان مصلحة السكة الحديد قد وضعت
 فانوسين بنور أحمر على جانبي المزلقان لتحذير
 المارة كما وضعت لوحة للاحتراس من القطارات
 « ومن حيث انه ثبت من التحقيقات التي
 تمت في قضية الجنيحة سالفة الذكر ان سائق
 القطار أوقفه بمجرد أن أشار له عامل المناورة
 عند ما شعر بالخطر ولكن لقصر المسافة التي
 كانت بين القطار والمزلقان لم يستطع تفادى
 وقوع الحادث رغما عن أنه كان يطلق صفارة
 القطار أثناء سيره كما شهد بذلك السيرجانت . م .
 هوارت

« ومن حيث ان الادعاء بأن من أسباب الحادث
 عدم وضع القاطرة في مقدمة القطار ووضعها
 في مؤخرته لا محل للأخذ به لأن القطار كان

يقوم بعمل مناورة والخط مفرد كما هو ثابت من معاينة النيابة وليس لهذا الوضع في تركيب القطار دخل في ارتكاب الحادث كما أن وجود عامل المناورة بالعربة الثالثة في نهاية القطار سببه أن جواب العربتين الأخيرتين مرتفعة وما كان يمكن لعامل المناورة إذا وقف في إحداها أن يكشف الطريق ويرشد سائق القطار إذ أن مأمورية عامل المناورة قاصرة على ارشاد سائق القطار وليست خاصة بارشاد الجمهور

« ومن حيث انه يبين من كل ذلك أنه لم يقع أى خطأ من مصلحة السكة الحديد أو عمالها مما يترتب عليه مسئوليتها عن التعويض ولذا يتعين إخراجها من الدعوى بلا مصاريف » ومن حيث ان المدعى وهو أمين النقل الأول يعتبر وكيلًا بالعمولة بالنسبة للأمناء اللاحقين له لهذا يكون مسئولًا عن تقصيرهم قبل المرسل والمرسل اليه وذلك لأن أمين النقل الأول تعهد بالقيام بالنقل وكلف بدوره أمين النقل الثانى وهو البرت ادرعى وشريكه اللذين باسرا النقل فعلا بسيارتهم فالمدعى مسئول عن تقصيرهما وضامن لهما

« ومن حيث انه يحق للكفيل مطالبة المدين عند حلول أجل الدين ولو أجل رب الدين الدين أجلا جديدا وفقا للمادة ٥٠٣ من القانون المدنى

« ومن حيث ان المرسلين والمرسل اليهم طالبوا المدعى بقيمة ما فقد من البضاعة ورفع فعلا المدعى عليه السادس الدعوى الفرعية يطالب بمبلغ ٦٠٠ م و ٨٣ ج كما رفع المدعى عليهم الرابع والثالث عشر والرابع عشر الدعوى المنضمة

« ومن حيث ان المدعى عليه الأول اقتصر في دفاعه على الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بالنسبة له ولم يدفع الدعوى في موضوعها بشىء

« ومن حيث ان المدعى عليه الثانى لم يحضر ولم يدفع الدعوى بشىء كذلك ويجوز الحكم فى غيبته عملا بالمادة ١١٩ من قانون المرافعات » ومن حيث انه تبين من المستندات المقدمة من المدعى وخاصة دفتر منافستين البضائع صحيفة ٣٧٣ منه والخطابات المتبادلة بين المدعى والمدعى عليهم والفواتير المقدمة الموقعة عليها من التجار أن مقدار الخسارة التى لحقت أصحاب البضائع بسبب ما حدث من عجز وتلف يباين كالاتى .

مليم جنيه		
٠٨٥	٩	المعلم حسين الراعى
٠٦٠	٢٥	حسين افندى فهمى (شركة التمدن الصناعية)
٢٠٠	٢٢٩	اخوان كرازى
٢٥٠	١٢	الحاج محمد الزامك
٩٠٠	٢٠	السيد افندى الفحيل
٩٨٥	٤٠	عبد العزيز افندى الجوهري
٥٨٠	١٤	احمد افندى الشيخه
٠٠٠	٤٠	الأوسطى عبده شحاته
١٨٥	١٣٧	مصطفى افندى السقمان
٢٤٠	١٢١	عبد السلام افندى الشرقاوى
١٢٥	٢٢٨	أحمد ومحمد سالم العقاد
٧٧٢	١١٤	سامى افندى عزت

٣٦٢ م و ٩٩٣ هذا بخلاف ٥٥٥ م و ٨٣ ج الخاصة بشركة بيع المصنوعات « ومن حيث ان المدعى قد ناله ضرر من

« ومن حيث ان المدعى عليه الرابع عشر رفع الدعوى رقم ٥٩٦ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة المنضمة بطالب المدعى بمبلغ ٢٤٠ م ١٢١ ج قيمة ما فقد من بضائعه ولم ينازعه أحد في هذه القيمة واذن يتعين الحكم له بهذا المبلغ »
« ومن حيث انه بالنسبة للمبالغ المطالب بها فهي تعويض عن ضرر بسبب فقد البضائع ومن ثم فلا محل لشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة

(قضية المهدى افندى فرغلى وحضر عنه الاستاذ معوض الباز ضد البرت ادعى وآخرين وحضر عن الاول والسادس عشر الاستاذ عبد الحليم يوسف وعن الثالث بصفته الاستاذ محمد حسن العشماوى وعن الرابع الاستاذ يوسف اسكندر جاد وعن السادس الاستاذ محمد رشدى بك رقم ٥٢٢ سنة ١٩٤٣ ك وقضية حسن الراعى ضد المهدى افندى فرغلى وآخر رقم ٤٩٤ سنة ١٩٤٣ ك وقضية مصطفى أحمد السقمان ضد المهدى افندى فرغلى رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٣ ك وقضية عبدالعلاى الشرقاوى ضد المهدى افندى فرغلى رقم ٥٩٦ سنة ١٩٤٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كامل بك رئيس المحكمة وحسين أحمد سليمان وأحمد عثمان عباسى بك)

٣٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣

- ١ — مأتم لمتحر . مصاريف . الحكم بها عرفا
- ٢ — صندوق توفير . حجز . عدم جوازه الابد الوفاة
- ٣ — قسمة وتوزيع لثركة . تمامها . عدم جواز الحجز لدين شخصى على الوارث

المبادئ القانونية

- ١ — مصاريف المأتم والجنازة لمتحردين على تركته اتباعا للعرف
- ٢ — لا يجوز الحجز على أموال المودع بمصلحة البريد حيسال حياته فى مواجهة دائنيه الشخصيين

جراء حصول هذا الحادث الذى قد يؤدى إلى عدم اقبال العملاء على نقل البضائع بمعرفته والمحكمة تقدر التعويض بمبلغ خمسين جنيها
« ومن حيث انه باضافة مبلغ ٥١١ م ٣٦٢ ر ٣٩٣ ج الى مبلغ خمسين جنيها يكون مجموع ذلك ١٠٤٣ م ٣٦٢ ر ٥ ج وهو الواجب الحكم به للمدعى قبل المدعى عليهما الاول والثاني متضامنين

« ومن حيث ان المدعى عليه السادس رفع دعوى فرعية بطالب المدعى والمدعى عليهم الثلاثة الاول متضامنين بمبلغ ٦٠٠ م ٨٣ ج قيمة ما فقد من البضائع المرسلة منه وقد تبين من المستندات المقدمة منه أن ثمن هذه البضائع ٥٥٥ م ٨٣ ج ولم ينازعه احد فى قيمة هذه البضائع ومن ثم يتعين الحكم له قبل المدعى بضمان وتضامن المدعى عليهما الاول والثاني بهذا المبلغ وأحقية المدعى فى الدعوى الأصلية فى الرجوع بما يدفع من هذا المبلغ على المدعى عليهما الاولين متضامنين

« ومن حيث ان المدعى عليه الرابع رفع الدعوى رقم ٤٩٤ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة المنضمة بطالب المدعى بمبلغ ٨٥ م ٩ ج ثمن البضائع المرسلة منه والتي فقدت بسبب الحادث ولم ينازعه احد فى مقدار المبلغ الذى يطلبه واذن يتعين الحكم بالزام المدعى بهذا المبلغ »
« ومن حيث ان المدعى عليه الثالث عشر رفع الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة المنضمة بطالب المدعى بمبلغ ٣٣٦ م ١٤٦ ج وقد تبين من المستندات المقدمة منه ان ثمن البضائع الفاقدة ١٦٥ م ١٣٧ ج ولم ينازعه احد فى قيمة هذه البضائع فيتعين الحكم له قبل المدعى بهذا المبلغ

٣ -- يمكن توقيع الحجز من دائني التركة بعد الوفاة على مال المودع المتوفى

٤ -- لا يمكن الحجز من دائني الوارث الشخصيين بعد القسمة والتوزيع وبعد قبوله الايداع في مصلحة البريد على ذمته وبعد سداد ديون التركة

المسألة

« حيث ان المبلغ المطالب به من تركة المتوفاة ثابت من مجموع المبالغ المبينة بالمستندات المودعة بالحافظة رقم ٤ دوسيه وقد صرفها المدعى من ماله الخاص » يراجع الاقرار بمرمرة ١٣ بالحافظة رقم ٤ دوسيه ، وهى مبالغ صرفت على تكاليف ما تم تجهيز ودفن ابنة المدعى فى مواجهة وريثها المدعى عليهم من الثانى للاخير وقد قام الدكتور رباح حنين شقيق المتوفاة باستحضار ما هو لازم من جهات ومحلات معروفة بمقتضى فوائدها محل للطعن عليها مما يتناسب مع مركز المتوفاة وأقاربها وبمصاريف قد جرى العرف باقرارها وكان من الضرورى القيام بها ومهما يقل من الوجهة الدينية من أن المتوفاة قد توفت متتحة فلا يقام لها ما تم أو تسار لها جنازة فان تلك المصاريف قد صرفت على وجه التأكيد وفى سبيل احترام كرامة الجثة التى ستوارى التراب بين أترابها وفى بيئتها وأمام أقاربها وأهلبيتها ولا منتدح إذن عن اقرار ما جرى به العرف من صرف تلك المصاريف ولا سبيل إلى توصيل المتوفاة الى مقرها الأخير إلا ببذل تلك المصروفات ومن ثم ترى المحكمة أن ما صرف هو دين على التركة ويجب الحكم به ولا تركة إلا بعد سداد ما عليها من ديون .

« وحيث انه عن الحجز المتوقع تحت يد مصلحة البريد المدعى عليها الأولى لصندوق توفير الفجالة فان الحاضر عن الحكومة طلب رفض الدعوى فيما يتعلق بتثبيت الحجز استنادا إلى عدم جوازه على المبلغ المودع بصندوق التوفير كنص القانون رقم ٨ الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٥ الذى نص على أنه لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة بصندوق التوفير ولا يجوز قبول أى معارضة فى رد هذه المبالغ لأصحابها وفى الحق يمكن أن يقال ان هذا القانون قد عدل القانون الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ من قصر ما يمكن أن يودع من الشخص الواحد فى كل سنة على خمسين جنيها إلى تحديد النهاية العظمى للايداع بمبلغ مائتى جنيه بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٥ ثم تحديد تلك النهاية إلى مبلغ خمسمائة جنيه بالقانون الصادر فى ٧ أبريل سنة ١٩١٠. وبلا حظ أن القصد من تلك الأوامر العالية بادىء ذى بدء هو أولا - توفير الطمأنينة للمودع من أن أيدى الدائنين لن تصل الى ما ادخره وأنه سيبقى الى حين أن يتسلمه بتمامه مع الأرباح ثانيا - ولتشجيع الادخار » يراجع كتاب التنفيذ علما وعملا بند ١٣٣ « ولكن تلك المحكمة قاصرة فقط على مصلحة المودع لا مصلحة الذى يتلقى الحق بطريق الميراث فى المال المودع لأن الايداع معلق إلى الحين الذى يرغبه المودع حال حياته تشجيعا له ولم يقصد القانون الإحماية للمودع من دائنيه قبل الوفاة أما بعد الوفاة فلا تنتقل تركته إلى ورثته إلا بعد سداد ما عليها من الديون ولن يمكن للوارث أن يقرر أن الحق انتقل له بمجرد الوفاة وأنه تقرىبا على ذلك يمكنه أن يمنع دائني التركة من توقيع الحجز على ما يوجد للبيت بصندوق

٣٥

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣

١ - طبيب . مسئولية عن ايماله . مسئولية على الراجع خطئيه .
لاعل للفرقة بين الخطأ الجسمي والخطأ الهين . ولا
بين الفنين وغيرهم . لأن نص المادة ١٥١ غير مقيد .
لا لوم على الطالب أن اتبع رأى ثقة في فنه لم يجمع
عليه .

المبادئ القانونية

١ - مسئولية الأطباء عن خطئهم في
المعالجة هي كالراجح قضاء مسئولية خطئية وإن
جرى نقر من الشراح الفرنسيين وأيده قضاة
على اعتبارها مسئولية تعاقدية أساسها الاخلال
بالتزام تعاقدى مصدره عقد إيجارة معقود بينهم
وبين مرضاهم

٢ - الطبيب الذي يخطئ مسئول عن
نتيجة خطئه بدون تفريق بين الخطأ الهين
والجسيم ولا بين الفنين وغيرهم وأما ما ذهب
إليه الجهرة من فقهاء الفرنسيين وتابعهم فيتماراً وأقاييل
من الأحكام من التفرقة بين خطأ الطبيب المتعلق
بمهنته والخاص بمخالفة القواعد الفنية لمالم الطب -
والعبر به بخطأ المهنة *faute professionnelle*
وبين الخطأ المادى الخاص بمخالفة الطبيب قواعد
الاحتياط الواجبة عليه عند أداء عمله والقول
بعدم مساءلة الطبيب في حالة خطأ المهنة إلا عن
خطئه الجسمي دون اليسير - هذا القول كان مثار
اعتراضات لوجود صعوبات في التمييز بين نوعي

التوفير إذ أن حقه لم يولد بعد إلا بعد سداد
ديون التركة وقد يمكن أن يقال أن للوارث
حق منع الحجز ضد دائئيه الشخصيين بعد أن
توزع التركة بعد سداد ما عليها وبعد أن
يختص بقسم منها ويقبل الابداع على ذمته
وحسابه لصندوق التوفير

« وحيث أنه اذن ليس للورثة ولا مصلحة
البريد أن يدفعوا بعدم جواز الحجز في مواجهة
دائئى تركة المودع على أموال التركة المودعة
بصندوق التوفير التي لم توزع بعد والتي مات
عنها صاحبها محملاً تركته بديون .

أولاً - لأن الابداع قد انتهى ب وفاة المودع
ولأنه كان إلى حين ولن يكون مؤبداً - ثانياً -
ولأنه لا تركة للوارث إلا بعد سداد ديون
التركة . ثالثاً - لا يجوز قبول أى معارضة
في رد المبالغ المودعة لأصحابها وأصحاب المبالغ
المودعة هم من أودعوها حال حياتهم فإذا انقضت
تلك الحياة فلن يسحبها الورثة قبل توزيع التركة
وسداد الديون لأنهم ليسوا أصحابها إلا بعد
توزيع التركة وتطهيرها من الديون بل ومن
الممكن اقتراحه أن دائئى تركة المودع هم أولى
بالحماية ويعتبرون أصحابها لما أودع بنسبة ديونهم
عقب وفاة مدينهم ومن ثم يكون حيز المدعى
تحت يد مصلحة يريد الفجالة هو حيز سليم
لاقتضاء دينه ويتعين الحكم بالطلبات على الوجه
المبين بالمنطوق سبق بيانه مع رفض طلب النفاذ
لأنه لا مبرر له قانوناً ومع الزام المدعى عليهم
بالمصاريف من تركة مورثهم عملاً بالمادة
١١٣ من أفعات

(قضية عبد النور أفندى حنين وحضر عنه الاستاذ ادوار
قصيرى بك ضد حضرة صاحب العزة فؤاد بك حسيب مدير
مصلحة البريد وآخرين رقم ٥٥٩ . سنة ١٩٤٣ ك رئاسة
وعضوية حضرات القضاة عبدالعزى سليمان ومحمد عبدالرحمن
يوسف ومحمد محمد الكردانى)

وأيدته قضاة على اعتبار مسؤولية الأطباء عن خطئهم في المعالجة مسؤولية تعاقدية أساسها الاخلال بالتزام تعاقدى مصدره عقد إجازة معقود بينهم وبين مرضاهم (مازو في المسؤولية جزء أول نبذة ١٤٨ و ٥٠٨ وما بعدها ومحكمة استئناف اكس في ١٦ يوليو سنة ١٩٣١ منشور بمجلة دالوز سنة ٣٢ قسم ثانياً صفحة ٥ وبالحاماة السنة ١٢ صفحة ١٠٤٩) والراجح قضاء عندنا وعندهم اعتبارها مسؤولية خطئية (مازو المرجع السابق نبذة ١٤٨ ومراجعها وحكم النقض بملسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ٢٤ سنة ٣ قضائية)

« وحيث ان هذه التفرقة مجدية في مسائل منها عبء الاثبات إذ يلقى على عاتق أحد الخصوم دون الآخر تبعاً للاخذ برأى دون آخر وفي الدعوى الحالية نذبت المحكمة خبيراً وقدم كل من الخصوم تقريراً استشارياً فيتعين بحث هذه التقارير على ضوء ما جرى عليه القضاء من مساءلة الطبيب عن خطئه الثابت في حقة نتيجة اهماله » وحيث ان ما ذهب اليه الجمهور من فقهاء الفرنسيين وبإبهم فيما رأوا قليل من الأحكام من التفرقة بين خطأ الطبيب المتعلق بمهنته والخاص بالقواعد الفنية لعلم الطب والمعبر عنه بخطأ المهنة *faute professionnelle* وبين الخطأ الذى لا شأن له بفن الطب والخاص بمخالفة الطبيب قواعد الاحتياط الواجبة عليه عند أداء عمله والقول بعدم مساءلة الطبيب في حالة خطأ المهنة إلا عن خطئه الجسم دون اليسير (حكم محكمة الجيزة في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٥ بالحاماة سنة ١٥ عدد ٢١٦) هذا القول كان مثار اعتراضات وسار القضاء على عكسه فجرى قضاء النقض الفرنسي على مساءلة الطبيب عن

الخطأ ولأن نص القانون الذى يرتب مسؤولية الخطئ عن خطئه — المادة ١٥١ وما بعدها عندنا والمادة ١٣٨٤ فقرة أولى عندهم — جاء عاماً غير مقيد فلم يفرق بين الخطأ المهن والجسم ولا بين الفنيين وغيرهم

٣ — يسأل الطبيب عن إهماله سواء أكان خطؤه جسيماً أو يسيراً فلا يتمتع الأطباء باستثناء خاص

٤ — يسأل الطبيب عن خطئه في العلاج إن كان الخطأ ظاهراً لا يحتمل نقاشاً فنياً تختلف فيه الآراء فإن وجدت مسائل علمية يتجادل فيها الأطباء ويختلفون عليها ورأى الطبيب اتباع نظرية قال بها العلماء ولو لم يستقر رأى عليها فاتبعها فلا لوم عليه

٥ — على القضاء أن يتفادى النظر في المناقشات الفنية عند تقدير مسؤولية الأطباء إذ مهمته ليست المفاضلة بين طرق العلاج المختلف عليها بل قاصرة على التثبت من خطأ الطبيب الممالج

المسكرة

« حيث ان ماثار بين المتخصصين من نزاع خاص بتحديد نطاق مسؤولية الطبيب عن خطئه في المعالجة

« وحيث ان المحكمة ترى قبل الخوض في موضوع النزاع بحث القواعد التى ترى اتخاذها أساساً لتحديد مسؤولية الطبيب

« وحيث انه قد جرى نهر من الشراح الفرنسيين

إهماله سواء أ كان الخطأ جسيماً أو هيناً
 « وحيث أنه مادام نص القانون الذي يرتب
 مسؤولية المخطئ عن خطئه - المادة ١٥١ مدني
 وما بعدها - قد ورد عاماً غير محدد فلم يفرق
 بين الخطأ الهين والجسيم ولا بين الفنين وغيرهم
 فبسأل الطبيب عن إهماله سواء أ كان خطأه
 جسيماً أو يسيراً ولا يتمتع باستثناء خاص
 » مازونبذة ٥١١ وما بعدها وحكم الاستئناف
 ٢ يناير سنة ١٩٣٦ رقم ٣٣٤ المحاماة
 السنة ١٦ »

« وحيث أن للمحاكم عند ما يطلب منها
 تقدير مسؤولية طبيب أن تستعين بالخبراء لتثبت
 من وجود خطأ في العلاج فيسأل الطبيب إن
 كان الخطأ ظاهراً لا يحتمل نقاشاً فنياً تختلف فيه
 الآراء فإن وجدت مسائل علمية يتجادل فيها
 الأطباء ويختلفون عليها فعلى القضاء أن يتفادى
 الخوض في المناقشات الفنية التي قد يشق عليه
 أن ينتهي منها إلى رأي سليم إذ مهمته ليست المفاضلة
 بين طرق العلاج المختلف عليها بل التثبت من
 خطأ الطبيب فإن رأى الطبيب المعالج اتباع
 نظرية قال بها العلماء ولو لم يستقر الرأي عليها
 فاتبها فلا لوم عليه إذ لا خطأ ولا إهمال في العلاج
 » وحيث أنه في الدعوى الحالية ظاهر من
 تقرير الطبيب الشرعي أن الطبيب اتبع فيما أجراه
 من علاج تعاليم الثقافة من العلماء فليس هناك
 إهمال أو جهل من الطبيب المعالج ولا ترى
 هذه المحكمة مبرراً للخوض في النظريات
 الطبية التي أدلى بها المدعى استناداً إلى تقرير
 استشاري قدمه مادام ما رآه الطبيب المعالج
 ينطبق على نظريات قال بها علماء الطب الذين
 أتى على ذكرهم تقرير الطبيب الشرعي ووافق
 على طريقة العلاج أستاذ الأمراض التناسلية

والزهرية بكلية الطب بتقرير مقدم
 « وحيث أنه وإن كانت المسائل العلمية
 يتجادل فيها الأطباء ويختلفون عليها إلا أن
 مهمة القضاء ليست المفاضلة بين طرق العلاج
 المختلف عليها بل قاصرة على التثبت من خطأ
 الطبيب المعالج وواضح من تقرير الطبيب
 الشرعي والاختصاصي بكلية الطب أن الطبيب
 المعالج لم يهمل في كيفية العلاج ولذا أفند
 خلت مسؤوليته

« وحيث أنه بانتفاء خطأ الطبيب يتعين
 القضاء برفض الدعوى

(قضية عبد الحميد أفندي صادق وحضر عنه الاستاذ
 عبد الفتاح كيرشاه ضد الدكتور صادق إسكارس رقم ٢٦٤ سنة
 ١٩٤٢ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة علي أبو النيط
 وعثمان رمزي وكامل مصطفى)

٣٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قضاء الامور الوقتية

٣ يونيو سنة ١٩٤٣

شركة محاصة . خاصيتها . ان منقشها قصدوا ابقاها
 في الخفاء . وليس لها شخصية معنوية . ان نص في عقدها
 على ملكية كل شريك حصّة شائعة في اموالها وموجوداتها
 كان من حقّه توقيع الحجز الاستحقاقى على ما يعادل نصيبه
 فيها . في حالة عدم النص كل شريك فيها هو المالك الظاهر
 لما يشتره باسمه أو يودعه من الاموال في المصارف ويعتبر
 باقى الشركاء دائنين له بمخصصهم في رأس المال وأرباحه .

المبادئ القانونية

١ - ان الوصف المميز لشركات المحاصة
 التجارية ليس هو في تحديد أو عدم تجديد
 رأس مالها ولا الغرض الذي أنشئت من أجله
 سواء كان وقتياً ولعمل أو أعمال معينة أو مستديماً

والتخصص في نوع معين من الصناعة والتجارة وإنما حقيقة أنها هي أنها شركة مستترة قصد مؤسسوها من وقت تكوينا أن يبقوها في طي الخفاء .

٢ - ليس لشركات المحاسبة التجارية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الأفراد المكونين لها .

٣ - - إذا نص في عقد شركة المحاسبة على أن جميع بضاعة الشركة وأموالها وموجوداتها تعتبر ملكا شائعا للشركاء كان لكل منهم حق تجميع الحجز الاستحقاق على ما يعادل نصيبه فيها أما إذا لم ينص على ذلك فيعتبر كل شريك المالك الظاهر لما يشتره باسمه أو يودع باسمه من الأموال في المصارف ويعتبر باقي الشركاء دائنين له بما يعادل حصصهم في رأس المال والأرباح .

الممكنة

« من حيث أنه بالنسبة للتظلم الأصلي المرفوع من شاؤول صفدي فإنه لا توقيع له على عقد الشركة . أما تحقيق ما إذا كان شريكا بالفعل في الشركة الموصوفة من الحاجز بأنها شركة فعلية أم ليس شريكا فيها فهو من خصائص محكمة الموضوع ومن ثم يجب إلغاء أمر الحجز بالنسبة للبضاعة الموجودة بمحلله بدرب الجينية » ومن حيث أنه بالنسبة للتظلم الفرعي المرفوع من الخواجه إلى صفدي فإن مدار البحث بشأنه ينحصر في الأمور الآتية أولا - هل عقد الشركة الذي صدر الحجز بمقتضاه صحيح أم مزور؟ ثانيا - نوع الشركة التي

يتضمنها هذا العقد لمعرفة ما إذا كانت لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء أم لا ؟ ثالثا - باعتبار الشركة المزعومة شركة محاسبة تجارية وليست لها بالتالي شخصية معنوية فهل يملك أحد الشركاء الحجز على ما يعادل نصيبه في موجودات الشركة وأموالها أينما وجدت حيزا استحقاقيا باعتباره مالكا لما يراد الحجز عليه « ومن حيث أن أمر النزاع الأول ومبناه الطعن بالتزوير في عقد الشركة ليس من اختصاص قاضي التظلم تحقيقه ولا يمكن التعرض له هنا .

« ومن حيث أن أمر النزاع الثاني فالظاهر لأول وهلة من مراجعة نصوص عقد الشركة المؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ المقدم من الخواجه أمين خضرو ومن عدم اتخاذ الطرفين إجراءات شهر هذه الشركة حتى الآن وفقا لنص المواد ٤٨ - ٥١ من قانون التجارة ومن الاطلاع على المستندات المودعة بحافظة الخواجه إلى صفدي رقم ٧ دوسيه والتي تدل على أن عقد ايجار محل مصر الجديدة باسمه وان فواتير مشتريات البضاعة التي حصلت حتى بعد تاريخ عقد الشركة باسمه أيضا - ان حقيقة نوع الشركة المدعاة شركة محاسبة تجارية لأن الوصف المميز لهذا النوع من الشركات ليس هو تحديد أو عدم تحديد رأس مالها ولا الغرض الذي أنشئت من أجله سواء كان وقتيا ولعمل أو أعمال معينة أو مستديما وللتنخصص في نوع معين من الصناعة أو التجارة وإنما خصيصتها هي أنها شركة مستترة قصد مؤسسوها من وقت تكوينها أن يبقوها في طي الخفاء وهذا الوصف المميز ينطبق تماما على الشركة المدعاة (راجع في هذا المعنى شرح القانون

التجارى المصرى للدكتور محمد صالح الجزء
الاول بند ٨٧ ص ٤٦ وشرح القانون
التجارى الفرنسى للأستاذ ليون كان جزء ٢ ،
بند ١٠٥١ مكررا وما بعده ،

« ومن حيث انه مع اعتبار الشركة المدعاة
شركة محاصة ومع التسليم بأن هذا النوع من
الشركات ليس له شخصية معنوية (راجع فى هذا
المعنى شرح القانون التجارى الفرنسى جزء ٢
للأستاذ ليون كان بند ١٠٥٧ وما بعده) يبنى
البحث فى أمر النزاع الثالث وهو معرفة ما إذا
كان يجوز للشريك فى شركة محاصة توقيع
الحجز الاستحقاقى على ما يعادل نصيبه فى
موجودات وأموال الشركة أينما وجدت أم
لا يجوز له ذلك

« ومن حيث انه للفصل فى أمر هذا النزاع
يجب الرجوع إلى عقد الاتفاق المحرر بين
الطرفين فإذا كان منصوبا فيه على أن جميع
بضاعة الشركة وأموالها وموجوداتها تعتبر
ملكا شائعا للطرفين كان لكل منهما حق توقيع
الحجز الاستحقاقى على ما يعادل نصيبه فيها أما

إذا لم ينص على ذلك فيعتبر كل شريك المالك
الظاهر لما يشتره باسمه أو يودع باسمه من الأموال
فى المصارف ويعتبر باقى الشركاء دائنين له بما يعادل
حصصهم فى رأس المال والأرباح (راجع
فى هذا المعنى المرجع السابق البنود من ١٠٥٩
إلى ١٠٦١)

« ومن حيث انه ظاهر من المستندات المودعة
بمحافظة ايلي صفديده رقم ٧ دوسيه ان مشتريات
البضاعة الواردة فيها جميعها باسمه فيعتبر هو المالك
الظاهر لها وفضلا عن ذلك فانه مادام عقد
الشركة نفسه مطعون فى صحته فيعتبر ايلي المذكور
المالك الظاهر لجميع البضاعة الموجودة فى حيازته
والأموال المودعة باسمه فى المصارف حتى يثبت
حق امين خضر فيها امام محكمة الموضوع

ومن ثم ينبغى إلغاء أمر الحجز المتظلم منه
ورفض طلبه والزام الحاجز بالمصروفات ومقابل
اتعاب المحاماة لكلا المتظلمين

(قضية تظلم شاذول صفديده ضد امين افندى خضر
وأخر رقم ٢٢٨٦ سنة ١٩٤٣ ك رئاسة حضرة صاحب العزة
أحمد حلمى بك رئيس المحكمة)

القضايا المستعجلة

المبادئ القانونية

١ — طلب ايقاف التنفيذ قبل حصوله جائز
من نفس المدين على الراى الراجح ومن الغير بوجه
عام لأن له مصلحة فى رفعه قبل الشروع فى التنفيذ
ويختص قاضى الأمور المستعجلة بنظره لتوافر
الاستعجال .

٣٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٣ ابريل سنة ١٩٤٢

ايقاف تنفيذ . طلبه من المدين ومن الغير . أمر بيج .
اصداره من القاضى . ساطة ولائمة . أمر على عريضة .
تظلم . قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه .

٢ — أمر البيع سواء أصدر من القاضي الذي يقع التنفيذ في دائرة اختصاصه أم من القاضي الذي أصدر الحكم أو من غيرهما إنما يصدر بناء على السلطة الولاية التي لسكل من هؤلاء فهو أمر على عريضة لم يكن من صدر ضده طرفاً فيه . وكما يجوز الاعتراض عليه من المدين يجوز ذلك أيضاً من الغير الذي يمس حقوقه تنفيذ هذا الأمر .

٣ — الطريق الطبيعي للطعن في أمر البيع بالنسبة للمدين هو أن يتظلم منه لدى الأمر وهذا لا يتسنى للمنفذ ضده إذا كان من الغير وإذن فله أن يلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة ليطلب منه إيقاف التنفيذ الذي حصل ضاراً بحقوقه .

المحكمة

« من حيث أن المدعي يطلب إيقاف تنفيذ الأمر الذي استصدره المدعي عليه الأمر ضد الثاني ببيع اللحوم التي توقع الحجز عليها في مكانه وشرح دعواه بأن التنفيذ بهذا الأمر حاصل في غير محل المدين لانه هو المالك لذلك بموجب المستندات التي قدمها ومنها عقد الإيجار الصادر له ورخصة إدارة محل الجزارة الصادرة باسمه منذ سنة ١٩٣٥ وان الأمر لم يصدر من القاضي المختص بأصداره إذ حكم الدين صادر من المحكمة التجارية الجزئية بينا الأمر صادر من قاضي محكمة الموسيقى . هذا مع أن التنفيذ نفسه حاصل في دائرة محكمة الخليفة حيث يوجد المحل الموقوع فيه الحجز والبيع ، وقد نفذ المدعي عليه بموجب هذا الأمر وبذلك الطريقة مرتين الأولى بتاريخ ٥ مارس والثانية بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤٢ والمدعي يقصد بالدعوى المستعجلة

إيقاف التنفيذ مرة أخرى بمقتضى الأمر المذكور » وحيث أن المدعي عليه الأول اعترض على رفع الدعوى بهذه الصفة قائلاً أن الطريق القانوني لإيقاف التنفيذ في هذه الحالة إنما يكون برفع دعوى الاسترداد وقد رفعها المدعي فعلاً في الحجزين السابقين المشار إليهما آنفاً . والمدعي ابن المدعي وطلبه الإيقاف لا أساس له ويخلص المدعي عليه من هذا إلى القول بأن قاضي الأمور المستعجلة غير مختص بنظر الدعوى .

« وحيث أن طلب إيقاف التنفيذ قبل حصوله جائز من نفس المدين على الرأي الراجح ومن الغير بوجه عام لأن له مصلحة في رفعه قبل الشروع في التنفيذ ويختص قاضي الأمور المستعجلة بنظره لتوافر الاستعجال

» وحيث أن ما يشكو منه المدعي حسب ما أورده في صحيفة دعواه وفي دفاعه لم يخرج عن أمر البيع وصدوره من القاضي المختص بأصداره

« وحيث أن هذا الأمر سواء أصدر من القاضي الذي يقع التنفيذ في دائرة اختصاصه أم من القاضي الذي أصدر الحكم أو من غيرهما فإنه صادر بناء على السلطة الولاية التي لكل من هؤلاء فهو أمر على عريضة لم يكن من صدر ضده طرفاً فيه وكما يجوز الاعتراض عليه من المدين يجوز ذلك أيضاً من الغير الذي يمس حقوقه تنفيذ هذا الأمر والطريق الطبيعي للطعن فيه بالنسبة للمدين هو أن يتظلم منه لدى الأمر وهذا ما لا يتسنى للمنفذ ضده إذا كان من الغير وإذن فلهذا الأخير أن يلجأ إلى قاضي الأمور المستعجلة ويطلب منه إيقاف التنفيذ الذي حصل ضاراً بحقوقه

« وحيث ان ما يبنى عليه المدعى تضرره منه في تنفيذ الأمر هو ما تقدم بيانه عن شكل الأمر وعن طريقة تنفيذه باعادة ذلك التنفيذ بموجب أمر واحد مع ان حقيقة ما يخلص اليه وجه الاعتراض على هذا التنفيذ هو وقوعه على منقولات مملوكة لغير المدين الصادر عليه الحكم وأما امر البيع فانه لم يكن هنالك محل لاستصداره إلا من اجل هذا الحجز وبطبيعة الاشياء المراد توقيع الحجز عليها وتعرضها للتلف بما يمنع من تأجيل البيع الى الميعاد المعتاد المنصوص عليه في المادة ٤٦٤ مرافعات . اذن فالحجز نفسه هو اب النزاع لا الأمر الصادر بطريقة تنفيذه ، وعلى ضوء ذلك يجوز لقاضي الأمور المستعجلة ان يأمر بايقاف التنفيذ او بالاستمرار فيه حسب ما يتبينه من ظروف النزاع وأثر المستندات التي يقدمها المدعى تأييداً لادعائه بأنه من الغير حقاً وما يقدمه المدعى عليه من المستندات تفياً لهذا الذي يدعيه المدعى .

« وحيث انه ثابت من صور الاحكام التي قدمها المدعى عليه الاول ان المدعى هو ابن المدين المنفذ ضده وانه سبق ان رفع كل منهما دعاوى استرداد في حيزوز توقعت على الآخر وقضى برفضها جميعاً . وحقاً لم يبين مكان توقيع تلك الحيزوز غير ان هذا لا يمنع المحكمة من استنتاج ما ترى استنتاجه من تلك الاحكام بالنسبة للدعوى الحالية

« وحيث انه في هذه الظروف المتقدم ذكرها ما يشكك في جدية المنازعة في التنفيذ ولذا فلا محل لاجابة طلب المدعي الى ايقافه ويتعين الاستمرار فيه وللمدعى ان يلجأ الى طريق دعوى الاسترداد اذا شاء

« وحيث ان المصاريف يجب ان يحكم بها على المدعى الذي خسر الدعوى عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات

(قضية محمد علي محمد الجزار ضد علي محمود عرشة الجزار وآخرين رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٤٢ برئاسة حضرة القاضي يحيى محمد محمود)

٣٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣

قاضى الأمور المستعجلة . سلطانه . حيزوز . استبدال الحارس . مصروفات الحيزوز .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر ان قاضي الأمور المستعجلة سلطة تقدير الضرر الذي يدعى إلى استبدال الحارس الذي عينه المحضر إذا كان الحاجز هو الذي أحضره لأنه ممثله في الحيزوز والقائم على مصاحته في المحافظة على المحجوز هاهنا .

٢ - إذا كانت المصروفات التي تستلزمها الحراسة من أجرة مكان حفظ الشيء المحجوز عليه وأجرة الحارس ليست ذات بال وتتناسب في مقدارها مع قيمة البائن المنفذ به ومع قيمة المحجوز عليه فان مجرد الرغبة في التخلص من عبء هذه المصروفات لا يبرر تعيين الدائن بدلاً من الحارس .

المحكمة

« من حيث ان المدعية تطلب استبدال نفسها بالمدعي عليهما الأولين اللذين عين المحضر أولهما

حارسا في الحجز الاستحقاق التحفظي الذي أوقعته بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٤٢ على السيارة المينة بصحيفة الدعوى والذين عينهما المحضر حارسين مما في الحجز التنفيذي الذي أوقعته بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٢ وذلك لكي تقوم هي على صيانة السيارة في جراج خاص وبغير أجر وتقول المدعية ان في هذا مصلحة لها لكي لا تتعرض السيارة للعبث بها ولضياع اجزائها وادواتها وحتى لا تتكبد مصروفات للخراصة كالأجرة الشهرية للجراج العمومي المودعة فيه واجرة الحارس

« وحيث ان الحارسين وافقا المدعية على حلوها محلها في الحراسة غير انه طبقا للمادة ٤٥٨ مرافعات لا يجوز للحارس ان يطلب اعفائه من الحراسة او استبدال غيره به إلا بعد مضي شهرين على اقامته فيها اللهم الا اذا بدت اسباب موجبة لهذا الاستبدال . وقد تبين انه لم تنقض على تعيين الحارسين هذه المدة بعد فلا عبرة اذن بموافقتهم على التخلي للمدعية عن الحراسة على السيارة المحجوز عليها

« وحيث انه ظاهر من مطالعة صورة محضر الحجز التنفيذي ان المدعية هي التي احضرت المدعى عليه الثاني الذي عينه المحضر مع المدعى عليه الاول في الحراسة فهو اذن ممثل المدعية في الحجز والقائم على مصالحتها في المحافظة على السيارة اثناءه ومن هنا يبين انه لا محل لخشية العبث بالسيارة او ضياع اجزائها . ومن المقرر أن لقاضي الأمور المستعجلة سلطة تقدير الضرر الذي يدعى الى استبدال الحارس والذي يبين من الدعوى ان هذا الضرر امر احتمالي لا تدل الظروف على ترجيح وقوعه إذ المدعية لم تطعن

في كفاءة الحارسين ومقدرتهما على المحافظة على السيارة والعناية بها

« وحيث ان المصروفات التي تستلزمها الحراسة من أجرة الجراج وأجرة الحارسين ليست في الواقع بذات بال ولا شك أنها تتناسب في مقدارها مع قيمة الدين المنفذ به وأيضاً مع قيمة السيارة المحجوز عليها . ولذا فان مجرد الرغبة في التخلص من عبء هذه المصروفات لا يبرر تعيين الدائنة بدلا من الحارسين

« وحيث انه مما يجب وضعة موضع الاعتبار في هذه الدعوى ان المدعى عليه الثالث الذي أدخل خصما في الدعوى والذي نازع المدعية ملكيتها للسيارة قد رفع تظالما عن الحجز الاستحقاق الذي أوقعته المدعية فرفض تظلمه لما تبدي من مرافعة الطرفين ومن أسانيدهما من جدية دليل كل منهما الأمر الذي استوجب إبقاء الحجز كإجراء حافظ لحق المدعية لا يتعرض به حق المتظلم للخطر وقد رفضت المحكمة ما طلبه المتظلم احتياطا من تعيينه حارسا على السيارة وهذا الرفض مبني أيضا على تكافؤ الحقين ظاهرا مما يفضل مد بقاء الحراسة للغير (وقد كان الحارس في الحجز الاستحقاق أجنبيا عن الطرفين ومرتبيا من المحضر) تحرزا من احتمال المضرة بحق المدعية وهو الاحتمال الذي لا يتعرض لمثله حق المتظلم

« وحيث ان هذا الذي أراد الحكم الصادر في موضوع التظلم من الحجز الاستحقاق دفع نتائجه المشار اليها لا يجوز إقراره بعد أن عدت المدعية عن هذا الحجز إلى الحجز التنفيذي بأن تخلت من طريق الاحتياط عن صفقتها كالمكة لأن صفقتها كدائنة لا تجعل لها على السيارة حقا

أقوى من حق الملكية وإذن فلا جدال في أن جعل الحراسة المدعية فيه احتمال الاضرار بحق المدعي عليه الثالث بدون مبرر

« وحيث انه يبين مما تقدم أنه ليس فيما احتجبت به المدعية ما يستلزم إبدال الحارسين وإذن فلا أساس لدعواها ومن ثم فيتمين رفضها » وحيث ان المصاريف يجب الزام المدعية بها إذ خسرت دعواها وذلك عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات

(قضية السيدة أمينة هانم البارودي وحضر عنها الاستاذ ادوار مشرفى ضد الاوسلى ثابت محمد وآخرين رقم ٢٤٤٥ سنة ١٩٤٢ رئاسة حضرة القاضى يحيى محمد مسعود)

٣٩

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢١ يونيو سنة ١٩٤٣

١ — مجالس مالية . اختصاصها الزامى لتحدى الملة . قضاء عام . ولايتها على جهات قضاء الاشغال الشخصية .

٢ — اختصاص القاضى المدنى . دعوى ايقاف تنفيذ حكم شرعى لطوائف غير اسلامية تستند ولاية القضاء من الحكومة المصرية مباشرة .

٣ — محاكم شرعية . تجاوزها اختصاصها . لاحجية لأحكامها . دين نفقة . المادة ٤٥٥ مرافعات . قوامه . النفقة المقررة للنساء وحفظ الحياة .

المبادئ القانونية

١ — اختصاص المجالس المالية معقود دائماً باتحاد ملة المتخاصمين فحق الفصل فى الخصومة التى تقع بينهما فى الزواج أو فى الحقوق المترتبة عليه كالفقات هو لمحكمة الملة . وهذا الاختصاص الزامى وليس اختياريا فلا يتوقف

على رضا المتنازعين .

٢ — جرى القضاء وأيده الملة على اقرار سلطة اشراف المحاكم المدنية على اقضية جهات الأحوال الشخصية لمراقبة صدورها فى حدود ولايتها وترجع تلك الرقابة إلى طبيعة مركز المحاكم الاهلية فى بلد تسود فيه أنظمة قضائية متعددة وإلى نصوص تشريعية .

٣ — دعوى ايقاف تنفيذ الحكم الشرعى لخروجه عن ولاية المحكمة التى أصدرته هى دعوى مدنية مرماها منع تنفيذ الحكم على مال صاحب الشأن وإن كان مشارها نزاعا شرعيا فقاضى الأصل هو قاضى الفرع ويصبح مختصا بما يثار امامه من مسائل فرعية .

٤ — ولاية القضاء فى مصر ليست قاصرة على الطوائف التى نظمت أمورها بتشريع خاص وذلك لأن الولاية القضائية للطوائف غير الاسلامية حق قديم العهد يرجع إلى فجر الاسلام وقد أقره دستور الدولة العلية فلما انفصلت مصر عن تركيا أصدر المشرع المصرى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ الذى قضى بأن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها تستمر متمتعة بما لها من حقوق وخولها الشارع جميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمدتها من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية فأصبحت الطوائف تستمد ولاية القضاء من الحكومة المصرية مباشرة .

٥ — ان تجاوزت المحكمة الشرعية في قضائها حدود اختصاصها بأن فصلت في موضوع خارج نطاق هذا الاختصاص فلا يجوز هذا الحكم الشرعي قوة الشيء المقضي به ويتمين منع صاحبه من تنفيذه .

٦ — دين النفقة الذي رمى إليه الشارع في المادة ٤٥٥ مرافعات الخاصة بجواز التنفيذ على الكتب والآلات والعدد اللازمة لأرباب المهن مادام التنفيذ لا يفاء دين نفقة — لا يشمل كل نفقة مقررة لشخص على غيره بل هي قاصرة على الديون الملزم بها من تقرر له النفقة ثمتاً لما استولى عليه لغذائه وحفظ حياته من مأكل وملبس ومسكن . والتشريع أريد به حماية من باعوا المدين نسيئة ما يقتات به وكان قوام حياته

المحكمة

« حيث ان الاشكال بنى على تجاوز المحكمة الشرعية في قضائها ما رسم لها من حدود إذ قضت بتقرير نفقة في دعوى اتحاد مذهب المخصوص فيها وكانت مرددة بين غير المسلمين من رعايا الدولة

« وحيث انه لما كان اختصاص المجالس المالية معقوداً دائماً باتحاد ملة المتخاصمين فحق الفصل في الخصومة التي تقع بينهما في الزواج أو في الحقوق المترتبة عليه هو لمحكمة الملة فالنفقات تخضع لقانون الملة وهذا الاختصاص التزمى وليس اختيارياً فلا يتوقف على رضا المتنازعين « وحيث انه لما كان القانون الذي يحكم حق الطلاق وأسبابه بين غير المسلمين من رعايا

الدولة هو قانون الملة أو الديانة التابع لها الزوجان فقد التجأ الزوج لمحكمة الملة التابع لها هو وزوجته طالبا الطلاق فقضى له بما طلب .

« وحيث ان الزوجة التجأت للقضاء الشرعي لتقرير نفقة لها وهذا الالتهاء هو التجاء خاطيء إذ النفقات تخضع لقانون الملة فالجهة القضائية لقضايا الأحوال الشخصية بين غير المسلمين من رعايا الدولة إن اتحد مذهبهم هي محكمة الملة « وحيث انه لا خلاف في اتحاد مذهب المخصوص بعد ان اعتنقت الزوجة مذهب زوجها وقت زواجها فلم يغير أحد من الزوجين مذهبه بعد الزواج فالمنازعات الناشئة عن عقد الزواج من اختصاص السلطة التي تولت العقد

« وحيث ان مآثر بين المتخاصمين من نزاع مرده بحث آثار الحكم الصادر من القضاء الشرعي إذ تناقض مع حكم صادر من الجهة المالية المختصة .

« وحيث انه قد جرى القضاء وأيده الفقه على اقرار سلطة إشراف المحاكم المدنية على قضوية جهات الأحوال الشخصية لمراقبة صدورها في حدود ولايتها وترجع تلك الرقابة إلى طبيعة مركز المحاكم الأهلية في بلد تسود فيه أنظمة قانونية متعددة وإلى ما نص عنه في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من تخويلها سلطة القضاء في جميع المنازعات عدا استثناءات معينة وقد منع الشارع المحاكم الأهلية في الفقرة الأخيرة من المادة السادسة عشر من تأويل أحكام قضاء الأحوال الشخصية إن صدرت من جهة مختصة باصدارها فالحرمان منوط بصدور الحكم في حدود ولاية جهة الأحوال الشخصية فان تعدت تلك الحدود زال الحرمان واستردت

المحاكم الأهلية كامل السلطان بحكم اختصاصها العام ولا يصبح النظر في هذا الحكم من الاستثناءات التي تحد ولايتها .

« وحيث أنه مما يؤيد هذا النظر أن لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٠٧ قضت المادة الأولى منها على حصول التنفيذ بالطرق الإدارية فيما لو كانت المحاكم الشرعية أصدرت الحكم وهي تملك هذا الاختصاص فجعلت التنفيذ منوط بتحقيق هذا الشرط (راجع في كل ذلك أبو هيف بك الدولي الخاص بقدر ٤٥٦ و ٥٠٥ ودي هلس جزء أول chose jugée بقدر ١٩ و ٢٧ ومقال الدكتور حامد زكي بمجلة القانون والاقتصاد س ٤ ص ٧٨٧ وما بعدها والمقامة س ١٣ ص ١٩٣ وس ١٨ ص ٩٠٧)

« وحيث أن دعوى إيقاف تنفيذ الحكم الشرعي لم تخرج عن ولاية المحكمة التي أصدرته هي دعوى مدنية مرماها منع تنفيذ الحكم على مال صاحب الشأن وإن كان مثارها في الأصل نزاعاً شرعياً فقاضي الأصل هو قاضي الفرع فيصبح مختصاً بما يثار أمامه من مسائل فرعية

« وحيث إن الحكم الصادر من القضاء الشرعي خارج حدود ولايته لاجبته له فلا يعتبر سنداً تنفيذياً يحق له التنفيذ .

« وحيث أن ولاية القضاء ليست قاصرة على الطوائف التي نظمت أمورها بتشريع خاص وذلك لأن الولاية القضائية للطوائف غير الإسلامية حق قديم العهد يرجع إلى فجر الإسلام ونجاء الخط الهمايوني الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٥٦ وهو دستور الدولة العلية في ذلك العهد وأقر ولاية القضاء لهذه الطوائف وتلته

ثلاث تحريرات سامية لها قوة القانون صدرت سنة ١٨٩١ فلما انفصلت مصر عن تركيا أصدر المشرع المصري القانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ الذي قضى بأن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها تستمر متمتعة بما لها من حقوق وخطوطا الشارع جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدتها من المعاهدات والقرمانات والبراءات العثمانية فأصبحت الطوائف تستمد ولاية الحكم من الحكومة المصرية مباشرة (صفوت بك قضاء الاحوال الشخصية للطوائف المالية ص ١٨ والقاضي مسينا « القانون المدني المختلط » جزء ٣ نبذة ٥٢٢ وما بعدها)

« وحيث أنه ما دامت المحكمة الشرعية قد تجاوزت في قضائها حدود اختصاصها إذ فصحت في موضوع خارج نطاق هذا الاختصاص فلا يجوز هذا الحكم قوة الشيء المنقضي به ويتعين منع صاحبه من تنفيذه

« وحيث أن الحيز الحاصل تنفيذاً للحكم الشرعي القاضي بالنفقة توقع على عيادة طبيب وتستند الحاجة إلى ما قضت به المادة ٤٥٥ مرافعات من جواز التنفيذ على الكتب والآلات والعدد اللازمة لأرباب المهن مادام التنفيذ لا يفاء دين نفقة .

« وحيث أن دين النفقة الذي رُمي إليه الشارع في المادة ٤٥٥ مرافعات لا يشمل كل نفقة مقررة لشخص على غيره بل هي قاصرة على الديون الملزم بها من تقررت له النفقة ثمة لا استولى عليه لغذائه وحفظ حياته من مأكل وملبس ومسكن والتشريع أريد به حماية من باعوا للمدين نسبة ما يفتات به كي يضموا حقوقهم وفي هذا تيسير لمعاملة الفقير (التنفيذ عاملاً

par justice peuvent être saisies pour cause d'aliments, ce qui comprend la nourriture, le vêtement, le logement, les médicaments, les visites et pansements de médecins.

« وحيث انه مادام دين النفقة المقضى به ليس قيمة لما ابتاعه من تقرر له النفقة من مواد غذائية وغيرها فالجزء عديم الأثر .

(قضية الدكتور اسكندر عماد وحضر عنه الاستاذ محمد رشاد عبد البريز ضد المت لوريس خطاب رقم ٣٠٧ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي على أبو النيط)

وعملا لقمحه بك وعبد الفتاح بك السيد نبذة ١٢٩ و ١٥١ وأبو هيف بك التنفيذ نبذة ٣١٢ هامش ١) وأصل التشريع الفرنسي - المادة ٥٩٣ مرافعات - تؤيد هذا الرأي إذ جاء بها pour aliments fournis à la partie - saisie أي الدين الملزم به المحكوم له بالنفقة Des sommes dues aux marchands qui ont fourni des aliments au saisi (جارسونيه جزء ٤ نبذة ٨٩ وراجع دالوز تحت شرح المادة ٥٨٢ مرافعات نبذة ٧٨) les provisions alimentaires adjudgées

قضايا المحاكم الجزئية

٣ - في حالة الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى العمومية يجب أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية كذلك المحكمة

« حيث ان التهمة الموجهة الى المتهمين انهما في ليلة ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بناحية عمروس أحدثا تغييرا في قم ترعة عمروس وذلك بكسره وأخذ مياه منها في الأيام المنبه فيها بعدم استعمال مياه الترعة للرى - وقد طلبت النيابة تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى وفقرة ثالثة من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالى في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

« وحيث ان وزارة الأشغال قد ادعت بحق مدنى وطلبت الحكم بالزام المتهمين متضامين بمبلغ ٣٥٠ م ١٩ ج قيمة ما أنفقته في اصلاح قم الترعة مع مصروفات الدعوى المدنية وقد (١٢)

٤٠

محكمة تلا الجزئية الاهلية

١١ يناير سنة ١٩٤٤

عالم أهلية . عدم اختصاصها بمنازعات الترع والجسور . اعتباره من النظام العام . يتبع الحكم في الدعوى الجنائية بعدم الاختصاص الدعوى المدنية أيضا .

المبادئ القانونية

١ - لا تختص المحاكم الأهلية بالفصل في المخالفات المنصوص عنها في لائحة الترع والجسور - وإنما يختص بالفصل فيها لجنة إدارية نصت عليها تلك اللائحة .

٢ - الحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في المخالفات المذكورة من المسائل المتعلقة بالنظام العام . كما يصح أن يطلبه الخصام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون أن يثيره أحدهم .

أودعت ملف القضية أوراق المخالفة رقم ١٩٠ سنة ١٩٤٣ (ترع وجسور) وتبين منها سبق الحكم على نفس المتهمين بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٤٣ من لجنة مخالفات الترع والجسور بمديرية المنوفية بتفريم كل منهما ثلاثين قرشا قاما بسدادها بقسيمتين مقدمتين .

« وحيث ان المخالفات المنصوص عنها في المواد من ٣٢ إلى ٣٥ من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالي في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ - ومنها هذه المخالفة - إنما يختص بالفصل فيها لجنة إدارية نصت عليها المادة ٣٨ من تلك اللائحة وهي اللجنة التي سبق أن قضت في المخالفة المنضمة . رئيسها المدير وأعضاؤها الباشمهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية تعيينهم وزارة الداخلية وأحكامها غير قابلة للطعن إذا صدرت بالغرامة فقط . أما إذا صدرت بالحبس فإنه يحق للمحكوم عليه الطعن بالاستئناف أمام لجنة مخصوصة تتعقد في وزارة الداخلية رئيسها وكيل هذه الوزارة وأعضاؤها مستشار ملكي ومندوب وزارة الاشغال - ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للمديرية أو للمحافظة في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ الحكم ولا يقبل إلا إذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم به عليه من الغرامة ومصاريف إعادة الشيء لأصله مع حفظ حقه في ردها إليه إذا قضى ببراءته (المادة ٣٨ من اللائحة) ولم يكل الشارع إثبات المخالفة إلى رجال الضبطية القضائية بل نص في المادة ٣٩ من اللائحة على أن الاجراءات التي تتبع أمام اللجنة الادارية واللجنة المختصة المنصوص عنهما في المادة ٣٨ تقرر في لائحة خصوصية تضعها وزارة الداخلية - وفعلا صدر قرار من

وزير الداخلية في ١٦ يوليه سنة ١٨٩٨ تنفيذاً لنص المادة ٣٩ يجعل إثبات المخالفة من اختصاص عمال مصلحة الري على وجه مبين في القرار المذكور

« وحيث ان نص المادة ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على أن كافة الاحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وأن على المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التي تنشر وكذلك الأوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن ، متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والأوامر واللوائح التي تصدر وتنشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة . « وحيث انه بناء على ما نصت عليه المادتان ٣٨ من لائحة الترع والجسور و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية سابقا الذكر يجب على المحاكم الاهلية - وهي مكلفة دائما بالعمل بما تقضي به قوانين البلاد ولوائحها أن تمتنع عن الفصل في جميع المخالفات الداخلة في اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من لائحة الترع والجسور وإلا كان قضاؤها في موضوع هذه المخالفات قضاء فيما لا ولاية لها فيه (حكم محكمة النقض المنشور بمجلة المحاماة السنة الثانية عشرة . ص ٣٥ . العدد الاول)

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى المحكمة عدم اختصاصها بالفصل في التهمة الموجهة إلى المتهمين ، وهي إحدى الجرائم التي ناطت بها لائحة الترع والجسور في المادة ٣٨ منها جهة أخرى للفصل فيها (الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك جزء أول . ص ٣٤٥ بند ٣٨ و ص ٣٥٣ و ٣٥٤ بند ٦١ رقم ٢)

« وحيث ان المتهمين وإن دفعا في مذكرتهما بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

(في المخالفة رقم ١٩٠ سنة ١٩٤٢ ترعرج سور المنضمة) على اعتبار أنه لا يجوز معاقبة المتهم أكثر من مرة واحدة عن الأمر الواحد ، إلا أنه لا محل لا بداء ذلك الدفع أمام هذه المحكمة وهي غير مختصة بنظر الموضوع مع وجود النص المعين لاختصاص جهة أخرى - والمتهمين إثارة مثل ذلك الدفع أمام تلك الجهة المختصة إذا طلبت محاكمتها مرة أخرى هناك .

« وحيث ان الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى العمومية بالنسبة لنوع الجريمة من المسائل المتعلقة بالنظام العام - كما يمكن للخصوم أن يدفعوا به في أية حالة كانت عليها الدعوى - يمكن للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها دون أن يشير أحد من (الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك . الجزء الأول ص ٣٥٦ بند ٥٥ وأحكام النقض المشار إليها فيها)

« وحيث انه عن الدعوى المدنية فان المفهوم مبدئيا أن نص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات لم يحتم على محكمة المخالفات ولا على محكمة الجناح أن تقضى في الدعوى المدنية في صورها المنصوص عنها في المادتين المذكورتين - وهي إذا روى أن الواقعة غير ثابتة ، أو لاتعد مخالفة ، وليس فيها شبهة جنحة ولا جنابة أو يسقط الحق في إقامة الدعوى بها لمضي المدة الطويلة وحكم بالبراءة - ذلك لأن نص المادتين المذكورتين صريح في أنه يجوز للمحكمة أن تحكم في التعويضات التي قد يطلبها الخصوم بعضهم من بعض . ولهذا كان حق القضاء في الدعوى المدنية في تلك الصورة اختياريا للمحكمة إذا شاءت أنته وقضت في أمر التعويض بالإيجاب أو بالرفض ، وإذا شاءت تركته لجهة

الاختصاص المدنية . أما إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت إلى محكمة الجنايات فقد أوجب القانون في المادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل في الدعوى المدنية في نفس الحكم الذي تقضى فيه بالبراءة . والعلة في وجوب هذا الفصل ، بينما هو جوازي لمحكمة الجناح والمخالفات ، أن الدعوى لا تحال إلى محكمة الجنايات إلا بقرار يصدر من قاضي الاحالة بعد تحقيق ، فلا يخشى من سوء تصرف المدعى المدني برفعه دعوى مدنية بحتة : أمام محكمة الجنايات .

« وحيث انه من المتفق عليه عدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية في ثلاث حالات : - إذا كان الفعل الذي هو السبب القانوني للطلب لا يكون جريمة ، أو كان الفعل وإن يكون جريمة إلا أن الدعوى العمومية بشأنه غير مقبولة ، أو إذا كانت الدعوى العمومية قد فصل فيها قبل الحكم في الدعوى المدنية (الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك الجزء الثالث ص ٦٦٦ بند ١١٠) .

« وحيث انه في حالة عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى العمومية يجب أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية كذلك كالحال عند الحكم بعدم قبول الدعوى العمومية ومن باب أولى ، ولأن اختصاص القضاء الجنائي في الأمور المدنية هو اختصاص استثنائي محض ، ولم ينص الشارع على اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم في الدعوى المدنية عند ما تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى العمومية - ولا يجوز التوسع مطلقا في النص القاضي بجواز الحكم بالتعويض عند القضاء بالبراءة حيث انه نص استثنائي محض لا يجوز التوسع فيه .

« وحيث ان قضاء محكمة النقض الفرنسية

١٧ - ٥ - ١٨٣٤ منشور في مجموعة Juris
 (Classeur) الفرنسية الخاصة بالقانون الجنائي
 وتحقيق الجنايات في البند ٦ من التعليقات على
 المادة ١٩١ تحقيق جنايات أن محكمة الجنح
 خلافاً لمحكمة الجنايات لا تملك الحكم بالتعويض
 المطلوب إذا حكمت بعدم اختصاصها بنظر
 الدعوى العمومية

« وحيث أن الأستاذ Faustin Hélie
 المستشار بالنقض الفرنسي وعضو الأكاديمية
 الفرنسية قد أخذ بهذا المبدأ في كتابه شرح قانون
 تحقيق الجنايات الفرنسي المطبوع في باريس عام
 ١٨٦٧ طبعة ثانية جزء ١ ص ١٥٤ بند ٢٥٣٤ فقال
 Il en résulte encore que si le fait
 quoique qualifié contravention,
 n'est passible d'aucune peine, le
 juge de simple police est incomp-
 étent pour connaître de l'action
 en réparation du dommage. Cette
 seconde conséquence a été consacrée
 dans plusieurs espèces

« وحيث أنه قد بلغ من شدة تمسك القضاء
 الفرنسي بهذا المبدأ أن قرراً أيضاً أنه في حالة الحكم
 بعدم الاختصاص بنظر الدعوى العمومية فإن
 المحكمة لا تستطيع أن تحكم على المتهم بالمصاريف
 (نقض ٢١ - ٣ - ١٨٧٨ بدالوز عام ١٨٧٩
 عدد ٥ ص ٢٣٧ . و ٢١ - ٨ - ١٨٧٣ بدالوز
 عام ١٨٧٤ عدد ١ ص ٤٣) ومن أسباب هذا الحكم
 Un tribunal de repression spécial-
 ement en juge de simple police,
 qui se déclare incompétent, ne
 peut en même temps condamner
 le prévenu aux dépens

« وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى المحكمة
 أن تأخذ بما أخذ به القضاء الفرنسي من حيث

على أنه عند الحكم بعدم الاختصاص بنظر
 الدعوى العمومية يجب الحكم كذلك بعدم
 الاختصاص بنظر الدعوى المدنية حيث لا تعود
 تملك المحكمة الحكم فيها (نقض ٢٨ / ١٢
 سنة ١٨٨٩ المنشور في مجموعات سيري القضائية

عام ١٨٩١ ص ٢٨٣) وهو يقرر بأنه مادام المشرع
 لم ينص صراحة على اختصاص المحكمة الجنائية
 بالحكم بالتعويض المدني عند ما تحكم بعدم
 اختصاصها بنظر موضوع الدعوى العمومية
 فلا يجوز مطلقاً التوسع فيه - والحكم المذكور
 نقض حكماً استثنائياً أصدرته محكمة Pau
 في ١١ / ٧ / ١٨٨٩ مؤيداً للحكم ابتدائي كان قد
 قضى بالتعويض المدني في الوقت الذي قضى
 بعدم الاختصاص بنظر الدعوى العمومية -
 ولكن محكمة النقض نقضت الحكم وأبطلت
 التعويض وبما جاء في أسباب الحكم المذكور

Les demandes de dommages -
 intérêts sont des demandes civiles
 par leur nature, et dont la con-
 naissance n'est attribuée aux tribunaux
 correctionnels que dans les cas
 limitativement déterminés par la
 loi (C. civ. 1832).

Par suite les articles 191 et
 212 c. inst. crim. qui autorisent
 les juges correctionnels à statuer
 sur la demande de dommages -
 intérêts formés par le prévenu
 qu'ils ont acquitté, ne peuvent être
 étendus au cas où les juges
 se sont déclarés incompétents (c.
 instr. crim. 191, 212)

وفي حكم لمحكمة النقض الفرنسية تاريخه

القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية في حالة عدم الاختصاص بنظر الدعوى العمومية وفي الوقت الذي أخذ فيه المشرع المصري نص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ تحقيقا لجنايات من المادتين ١٥٩ و ١٩١ فرنسي

(نضية النيابة ضد محمد عبد الحيد أبو احمد وآخر رقم ١٠١٨ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي حسن عبد الجواد وحضور حضرة الاستاذ كامل سليمان مساعد النيابة)

٢١

محكمة الزقازيق الجزئية الاهلية

١٠ ابريل سنة ١٩٤٤

- ١ — سب . علانية . وجوبها . المادة ١٧١
- ٢ — محل عمومي . شروطه . توفر العلانية للحصول السب في محل عمومي بطبيعته أو بالتخصيص ولو لم يسمع .
- ٥ — استنفاز . المادة ٣٩٤ عقوبات . جملة مبررا بشرط حصول السب في وقت معاصر للاستنفاز

المبادئ القانونية

١ — يجب لتوفر ركن العلانية في السب أن يحدث باحدى الطرق التي نصت عليها المادة ١٧١ عقوبات أي يجب أن يحدث بإيحاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي .

٢ — المحل العمومي هو المحل الذي يباح لأي إنسان التواجد فيه مجانا أو مقابل أجر أو بشروط معينة وهو ثلاثة أنواع محل عمومي بطبيعته — ومحل عمومي بالتخصيص — ومحل عمومي بالمصادفة

٣ — والمحل العمومي هو كل مجتمع احتشد فيه عدد من الناس لم يدعوا إليه بصفة خاصة

ولا حرج على أي إنسان من الدخول إليه .

٤ — إذا حصل السب في محل عمومي بطبيعته أو في محل عمومي بالتخصيص كانت العلانية متوفرة ولو لم يسمع القول أو الصياح أحد — أما إذا حصل السب في محل عمومي بالمصادفة فيجب لتوفر العلانية أن يقع ذلك حال اجتماع الجمهور الحاضر — لأن المحل لم يكن سب صفته العمومية إلا من وجود ذلك الجمهور .

على أن العلانية تعتبر متوفرة عند حصول السب في محل خصوصي كنزل متى سُمع السب من مكان عمومي مجاور ولكن يشترط في هذه الحالة شرطان (أولهما) السماع الفعلي لا إمكانه ولا احتمالاه (وثانيهما) أن يكون الجاني قد تعمد اسماع صوته لمن في الخارج .

٥ — نصت الفقرة الأولى من المادة ٣٩٤ عقوبات (وقد وردت في باب الخالفات) على معاقبة من ابتدر غيره بسب غير هلني — أما إذا كان هذا الغير قد ابتدره بهذا السب واستنفزه فرد عليه فلا عقاب عليه — لأن الشارع المصري اعتبر الاستنفاز في هذه الحالة عذرا مبررا السب — بشرط ألا يكون قد مضى زمن كاف لازالة أثر التهيج وهو ما يشترط للاعفاء .

المحكمة

د من حيث ان الحادثة كما ظهر من التحقيق واقوال الشاهدين محمد افندي القباري وعلى افندي أبو زيد بحضور البوابيس وبالجلسة تتمحصل

يبقى خصوصيا (كالمساجد والكنائس والمسارح والمتاحف ودواوين الحكومة والقهاوى الخ) وقد يكون المحل أيضا عموميا بالمصادفة *par accident* بأن يكون في الاصل خصوصيا وقاصرا على أفراد أو طوائف معينة وليس في طبيعته ولا في ظروفه ما يسمح باعتباره عموميا ولكنه يكتسب الصفة العمومية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بطريق المصادفة والاتفاق ، فالمدارس والنوادي والخوانيت هي أماكن خصوصية ولكنها تصبح عمومية إذا احتشد فيها عدد من الناس غير أصحابها لسبب من الاسباب كارتكاب جريمة أو مشاجرة أو حريق كما أن المنزل وهو محل خصوصي يصبح محلا عموميا بالمصادفة إذا اجتمع فيه عدد من أفراد الجمهور لحادث وقع فيه (لبواتقان جزء ١ فقرة ٥١٥ و ٥١٦) .

« وحيث ان السبب إذا حصل في محل عمومي بطبيعته أو في محل عمومي بالتخصيص كانت العلانية متوفرة ولو لم يسمع القول أو الصياح أبدا - أما إذا حصل السبب في محل عمومي بالمصادفة فيجب لتوفر العلانية أن يقع ذلك حال اجتماع الجمهور الحاضر لأن المحل لم يكتسب صفته العمومية إلا من وجود ذلك الجمهور على أن العلانية تعتبر متوفرة عند حصول السبب في محل خصوصي كمنزل متى سمع السبب من مكان عمومي مجاور ولكن يشترط في هذه الحالة شرطان (أولهما) السماع الفعلي لا مكانه ولا احتمالاه (ثانيهما) أن يكون الجاني قد تعمد اسماع صوته لمن في الخارج (لبواتقان جزء ١ فقرة ٥١٨)

« وحيث ان المحفل العمومي هو كل مجتمع

في أن المتهم الثانية وهي حكيمة دعيت يوم الحادثة لعيادة زوجة أحمد أفندي جبر المريضة فذهبت لمنزلها وكانت المتهم الأولى به لأنها زوجة ابنها وقد تضايقت من حضور المتهم الثانية فسببتها بقولها (مين اللى جاب الباردة دى الوسخة) ثم بقولها لها (ياشر موطه يا بتاعة النصارى) فردت عليها المتهم الثانية في الحال بان قالت لها (ياشر موطه يا بنت الكلب) وقد ذكر الشاهد الثانى أن باب حوش المنزل كان أثناء ذلك مفتوحا ولكن السبب لم يسمع من الشارع .

« وحيث ان النيابة وصفت ما صدر من المتهمتين بأنه سب علنى يتضمن طعنا في العرض واعتبرت الحادثة جنحة وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .

« وحيث انه يجب لتوفر ركن العلانية في السبب أن يحدث باحدى الطرق التى نصت عليها المادة ١٧١ عقوبات أى يجب أن يحدث بإيحاء أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي - والمحل العمومي هو المحل الذى يباح لأى إنسان التواجد فيه مجانا أو مقابل أجر أو بشروط معينة (شاسان جزء ١ ص ٤٧) وهو ثلاثة أنواع - فقد يكون المحل عموميا بطبيعته *par nature* إذا فتح للجمهور على سبيل الدوام وبطريقة مطلقة (كالطرق العمومية والشوارع والمتنزهات العامة والسكك الزراعية) وقد يكون المحل عموميا بالتخصيص *par destination* إذا فتح للجمهور لا بطريقة مستمرة - بل في أوقات معينة ولا يكون عموميا إلا في تلك الأوقات وفي الاجزاء التى يسمح للجمهور بالتواجد فيها وفيها عدا ذلك

احتشد فيه عدد من الناس لم يدعوا إليه بصفة خاصة ولا حرج على أى إنسان في الدخول إليه وذلك بغض النظر عن صفة المكان الذى احتشد فيه ذلك الجمع فقد يكون فى مكان مخصوصى كالأفراح التى يقيمها بعض الناس داخل منازلهم ويكون دخولها مباحا لكل طارق (تنظر فى جميع ما تقدم شرح قانون العقوبات الأهل القسم الخاص للمرحوم احمد بك أمين ص ٨٩ وما بعدها والمراجع المشار إليها)

« وحيث انه قد انضح من وقائع الدعوى أن السب الذى صدر من المتهمين قد حصل فى منزل أحمد افندى جبر وهو محل خصوصى ولم يثبت أن هذا السب سمع من محل عمومى أى من الشارع العمومى الذى يفتح عليه هذا المنزل — كما أن المنزل لم يحتشد فيه عدد من الناس ولم ينقلب حفلا عموميا .

« وحيث ان ما وقع من المتهمه الأولى يعتبر مخالفة منطبقه على الفقرة الأولى من المادة ٣٩٤ ع التى تعاقب كل من ابتدر إنسانا بسب غيره على — وهذه الفقرة لا تنطبق على المتهمه الثانية لأنها لم تكن المبتدرة بالسب بل المتهمه الأولى هي التى استفزتها وبدأتها بالسب فردته عليها — فلا عقاب إذن على المتهمه الثانية لأن الشارع المصرى اعتبر الاستفزاز provocation عذرا مبررا للسب فى هذه الحالة — خصوصا وقد ثبت أن المتهمه الثانية ردت السب فى الحال ولم يكن قد مضى زمن كاف لازالة أثر التهيج وهو ما يشترط للاعفاء (لبواتقان جزء ٢ فقرة ٨٢٢)

« وحيث انه لما تقدم يتعين براءة المتهمه الثانية عما نسب اليها عملا بالمادتين ١٧٢ و ١٤٧ ج (قضية النيابة ضد الست رضا محمد ابراهيم وأخرى رقم ٦٧١ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضى أحمد الجارم وحضور حضرة الاستاذ جمال صادق وكيل النيابة)

٤٢

محكمة دمياط الجزئية الأهلية

١٠ أبريل سنة ١٩٤٤

قائمة رسوم . معارضة فيها . صحتها . بتقرير فى قلم الكتاب أو باعلان

المبدأ القانونى

الطعن بعدم قبول المعارضة فى قائمة الرسوم إذا قدمت بعريضة استنادا إلى المادة ١١٧ مرافعات هو طعن فى غير محله لأن مفهوم هذا النص التسهيل على ذوى الشأن وعدم تحميلهم عناء رفع المعارضة باعلان على يد محضر لأن المفروض أن التقرير بقلم الكتاب هو إجراء سهل لا يكلف المعارضين شيئا ولم ينص على جزاء على عدم التقرير بقلم الكتاب ولا بطلان إلا نص المحكمة .

« حيث ان قلم الكتاب دفع بعدم قبول المعارضة لعدم التقرير بها بقلم الكتاب فى الميعاد عملا بنص المادة ١١٧ مرافعات

« وحيث انه بالرجوع الى نص المادة المذكورة يتبين بأنه ورد بالصيغة الآتية : « ونصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك فى قلم كتاب المحكمة » ومفهوم هذا النص هو التسهيل على ذوى الشأن وعدم تحميلهم عناء رفع المعارضة بعريضة تعلن على يد محضر لأن

يكون نهائيا صادرا من محكمة منشأة قانونا ولها ولاية الحكم في تلك الدعوى سواء أكانت محكمة جنائية بمقتضى القانون العام أم محكمة مدنية خول لها اختصاص جنائى كما في جرائم الجلسات أو محكمة استثنائية شملت بكيفية خاصة انظر بعض الجرائم أو كانت محكمة أجنبية في الحدود الواردة في المادة ٤ من قانون العقوبات

٢ — من المسلم به فقها وقضاء بأن الشريك لا يستفيد من الحكم الصادر ببراءة الفاعل الأصلي إذا بنى حكم البراءة على أسباب شخصية كعدم تمييزه أو لقاربتة للمجنى عليه أولا كراهه فان هذا لا يحول دون رفع الدعوى العمومية على الشريك. أما إذا كان حكم البراءة مبني على أسباب موضوعية فالرأى الراجح بعدم جواز المحاكمة

٣ — الحكم الصادر من المحاكم العسكرية يمنع من محاكمة المتهم ثانية والحكم عليه ولو فصلت تلك المحاكم في غير اختصاصها إذ أن بطلان الأحكام خطأ في تطبيق القانون أو الاجراءات لا يمنع من حيازتها لقوة الشيء المقضى فيه

المحكى

د من حيث ان التهمة الموجهة للمتهمين وعلى أساسها تقدموا للمحاكمة أمام هذه المحكمة هي أنهم بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٣ بدائرة مركز زفتى عرضوا الخما فاسدا للبيع فصارا بصحة الانسان مع علمهم بذلك

المفروض أن التقرير بقلم الكتاب هو إجراء سهل لا يكلف المعارض شيئا. فإذا أضيف إلى ذلك أنه لم ينص على جزاء على عدم التقرير بقلم الكتاب. ولا بطلان إلا بنص. وقد سارت غالبية الاحكام على جواز حصول المعارضة بالتقرير أو بمريضة (راجع استئناف ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة رسمية ٢٦ ص ٣٠ - وطنطا ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحاماة سنة ٦ ص ٥٢١ واستئناف ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة رسمية سنة ٣٣ ص ٢٣٤)

وحيث انه يتعين لذلك رفض الدفع وقبول المعارضة شكلا

وحيث ان المعارضة لم تحضر لا بداء أوجه طعنها على قائمة الرسوم مع كونها ملزمة بالمصاريف بنص صريح في محضر الصلح الذى انتهت به الخصومة. فيتعين رفض المعارضة موضوعا.

(معارضة الست عوضه محمود العيسوى ضد قلم كتاب محكمة دباط رقم ٣٠٤ سنة ١٩٤٤ رياسة حضرة القاضي أحمد محمد حمادى)

٤٣

محكمة زفتى الجزئية الاهلية

٣ مايو سنة ١٩٤٤

١ — أركان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد دفعتين
٢ — متى يجوز محاكمة الشريك ومتى لا يجوز
٣ — حيازة الاحكام العسكرية لقوة الشيء المقضى فيه ولو قضت في غير اختصاصها

المبادئ القانونية

١ — حيازة الحكم لقوة الشيء المقضى فيه يقتضى وحدة الموضوع والسبب والأشخاص وأن

« ومن حيث ان الحاضر مع المتهمين الأول والثاني دفع بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية العسكرية الرقيمة ٢٠٣ سنة ١٩٤٣ جنح عسكرية بحكم قضى بادانتها بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ »

« ومن حيث انه يشترط لقبول هذا الدفع وحيازة الحكم قوة الشيء المفضى فيه طبقاً للمادة ٢٣٢ مدنى أهلى توفر وحدة الموضوع والسبب والاشخاص وأن يكون انتهائيا صادرا من محكمة منشأة قانونا ولها ولاية الحكم فى تلك الدعوى سواء أكانت محكمة جنائية بمقتضى القانون العام أم محكمة مدنية خولها اختصاص جنائى كما فى جرائم الجلسات أو محكمة استئنائية شكلت بكيفية خلاصة لنظر بعض الجرائم أو كانت محكمة أجنبية فى الحدود الواردة بالمادة ٤ من قانون العقوبات التى نصت على عدم جواز إقامة الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل فى الخارج إلا من النيابة العمومية وعلى عدم جواز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى العقوبة .

ومتى كان الحكم صادرا فى الدعوى العمومية من محكمة منشأة قانونا وغير قابل للطعن فإنه يجوز قوة الشيء المحكوم به ولو كان به وجه من الأوجه المهمة لبطلانه لبنائه على خطأ فى التطبيق أو بطلان فى الاجراءات فان خطأ الاحكام إنما يكون سببا للطعن فيها بالطرق القانونية ولكنه لا يمكن أن يكون سببا للعدول عنها بعد أن أصبحت نهائية (جازو جزء سادس بند ٢٢٤٤ وبند ٢٢٥٠) ويقصد بموضوع الدعوى الشيء المطلوب الحكم به فى

تلك الدعوى وهو فى الدعوى العمومية توقيع العقوبة المقررة فى القانون (مادة ٢ جنابات) شتى رفعت الدعوى وحكمت المحكمة سواء بادانة المتهم وتوقيع العقوبة أو براءته ورفض توقيعها فان هذا الحكم يحول دون إعادة رفع الدعوى عليه مرة ثانية بطلب توقيعها عليه من جديد أو بطلب تشديدها أو تحقيقها ولكن إذا اختلف الموضوع فى الدعوى فان الحكم فى إحداها لا يمنع من نظر الأخرى .

ويقصد بالسبب الفعل الذى من أجله عوقب المتهم فلا يجوز الدفع بقوة الشيء المحكوم به إلا إذا كان الفعل المرفوع به الدعوى هو بعينه الفعل الذى رفعت به الدعوى السابقة وصدر الحكم بشأنه بناء على أنه لا يجوز محاكمة الشخص عن جريمة واحدة إلا مرة واحدة ولا ينطبق هذا على الجرائم الوقتية أو المستمرة أو المتكررة أما الجرائم التى لا تقبل التجزئة وهى التى نص عليها فى المادة ٣٣ عقوبات وهى تقضى بأنه إذا وقعت عدة جرائم لفرد واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم فالحكم فيها كلها باعتبارها جريمة واحدة مانع من العود إلى محاكمة الجاني مرة ثانية أما إذا حكم فى بعض تلك الجرائم وقضت الظروف بعدم طرح البعض الآخر للمحاكمة ثم جدت ظروف اقتضت طرحها فالأراء مختلفة فى هذا الصدد مما لا محل لبيانها (يطلع فى هذا على المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية لسعادة زكى العرابى باشا جزء ثانى ص ٥٩٤ وما بعدها) والحكم على متهم معين بسبب جريمة معينة يمنع من رفع الدعوى ثانية على متهم غيره

بسبب هذه الجريمة بعينها .

وقد اختلفت الآراء في حالة ما إذا اشترك عدة أشخاص في ارتكاب جريمة واحدة ولكنهم لم يخاضوا جميعاً في دعوى واحدة كما إذا ظهر بعد الحكم على الفاعل الأصلي أن له شركاء فالأجماع على أن الحكم بالادانة في الدعوى الأولى لا يكون حجة ضد المتهم في الدعوى الثانية وكذلك حكم البراءة إذا بني على أسباب شخصية للفاعل لعدم تمييزه أو قرابته للمجنى عليه أو الاكراه فإنه لا يحول دون رفع الدعوى فيما بعد على الشريك ولكن الخلاف قام في الحكم بالبراءة لأسباب موضوعية فالرأي الراجح بعدم جواز المحاكمة إذا ما كان حكم البراءة مبنيًا على أن الفعل لم يقع أو أنه لا يوجد بعد جريمة .

أما الأحكام الصادرة بطريقة التدليس فقد قضت محكمة النقض والابرام بحكمها الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ والمنشور عنه بمجموعة النقض جزء ٢ ص ٥٠ بأنه لا تكون للحكم الأول قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمنع من نظر الدعوى الثانية إذا كان قد صدر بطريق الغش والتدليس .

« ومن حيث انه تبين من مطالعة القضية العسكرية الرقيمة ٢٠٣ سنة ١٩٤٣ جنح زفتي المتقدمة لهذه الدعوى أن النيابة العسكرية قدمت المتهمين الأول والثاني مع ستة آخرين غير واردين في الدعوى الحالية للمحاكمة العسكرية بتهمة أنهم بتاريخ ٣ - ٨ - ١٩٤٣ بدائرة مركز زفتي .

أولاً - ذبحوا حيوانا من الحيوانات المعدة لحومها للأكل خارج السلخانة
ثانياً - عرضوا للبيع لحما طازجا في غير

الأيام التي يباح فيها ذلك قانونا
ثالثاً - ذبحوا أنثى بقر لم تستكمل نمو الست قواطع الأولى الدائمة
رابعاً - باعوا وعرضوا للبيع لحما غير صالح للأكل لفساده وتلونه وإصابته بالحمل مما يضر بصحة الإنسان .

وقد قضت محكمة طنطا العسكرية بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ بعد تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني أنفسهم ألف غرض صاغ وبراءة باقي المتهمين في المحاكمة المذكورة وقد وافق رفعة الحاكم العسكري على هذا الحكم بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ وأصبح نهائيا صادرا من محكمة لها ولاية القضاء في الحكم طبقا لرسوم بقانون الصادر بتشكيلها

« ومن حيث ان الوقائع الثابتة من الأوراق أنه نما إلى علم الأومباشي محمد حسن علي من مصدر أن المتهم الثالث عطية الطبال وهو قصاب سيحضر لحوما مذبوحة خارج السلخانة لبيعها فأبلغ ضابط نقطة سنباط الذي كلفه بمراقبة ذلك وقد ضبط المذكور رأس وجلد بقرة أمام منزل المدعو محمد الليثي عبد الرحمن الذي قرر عند سؤاله بأن الرأس والجلد المضبوطة ملك عطية المتهم الثالث الذي اعترف بملكيته لهما ومشتراهما من المتهم الثاني راغب الافندي .

وبعد سؤال المذكور حضر عمدة شرشابة إبراهيم سيد احمد الشافعي مبينا بأنه ضبط لحم البقر لدى عباس الافندي المتهم الأول وشركائه ومن بينهم راغب المتهم الثاني بعد أن ثبت لديه أنهم اشتروها من سعد عبد العزيز هواش المتهم الأخير حيث ذبحت ببلاده وقد قرر العمدة

لحوما فاسدة وضارة بالصحة للبيع مع علمهم بذلك .

« ومن حيث انه مع ثبوت سابقة محاكمة المتهمين الاول والثاني عن نفس التهمة والحكم عليهما من المحكمة العسكرية على النحو السابق إيضاحه فان هذا مانعا من إعادة محاكمتهم ويتعين بذلك قبول الدفع المقدم منهما والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ولا يؤثر على الدفع كون المحكمة التي فصلت في التهمة المذكورة غير مختصة بالفصل فيها لخروج ذلك عن نطاقها إذ أن بطلان الحكم لخطأ في تطبيق القانون أو الاجراءات لا يمنع من حيازته لقوة الشيء المقضى فيه كما أسلفنا .

« ومن حيث انه فيما يختص بالمتهمين الثالث والرابع فان التهمة ثابتة قبل الاول منهما من وجود رأس البقرة وجلدها في حيازته واعترافه بهذه الحيازة كما أن علمه بفسادها مستفاد من كونه قصاب وأدرى الناس بحالة مثل ما يحتاج كما أنها ثابتة قبل المتهم الأخير من أقوال المتهم الاول عليه من أنه هو الذي باعه اللحم المضبوط ومن اعترافه بمرض البقرة التي بيعت للمذكور وشركائه وحصول البيع منه وعقابهما ينطبق على المواد المطلوبة .

(قضية النيابة ضد عباس محمود الامدى وأخوهين رقم ١٨٤٥ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضى محمد حسنى رحى وحضور حضرة الاستاذ شاكى المفتى وكيل النيابة)

٤٤

محكمة ملوى الجزئية الأهلية

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣

شفعة . للجار المالك . بمقد مسجل . عقد ابتدائي .

لا يصح الاستناد عليه في طلب الشفعة . المادة ١ من قانون التسجيل

عند سؤاله أنه علم من أحد الاهالى بان المتهم الاول وشركائه يعرضون للبيع لحوما فتوجه إلى محل جزارة المتهم المذكور وهو شركاء المتهم الثانى وآخرين غير مدخلين في هذه الدعوى وقبل أن يصل للمحل شاهده عباس فأخذ اللحوم المعلقة وجرى بها فتعقبه حتى ضبطه ومعه اللحوم المضبوطة وقد اعترف له المذكور بأن المتهم الأخير حضر اليه وعرض عليه مشترى لحوم بقرة ذبحت لأنها كانت مريضة ببلدة البائع فأخذ شركاءه وتوجهوا لتاحية ميت المخلص بلدة المتهم الأخير واشتروا لحم البقرة بمبلغ ٩٢٥ قرشا وعادوا بها إلى بلدتهم شرشابة حيث عرضوها للبيع أما جلد البقرة ورأسها فقد بيعت للمتهم عطية الطبال وأضاف الشاهد المذكور بأن جميع المتهمين يحترفون الجزارة - ولما سئل عباس المتهم الاول اعترف بالوقائع التي ذكرها العمدة وبشرائه لحم البقرة من المتهم الأخير كما قرر بأنه حقا باع بقرة قبل ذبحها للمتهم الاول دون غيره وهو الذى قام بذبحها ولا يعرف عما إذا كانت هى المضبوطة أم لا ولكنه سلم بأن البقرة المباعة منه كانت مريضة . اما راغب المتهم الثانى فقد أنكر كل ما عزى اليه .

« ومن حيث انه بناء على هذا حولت القضية إلى النيابة العسكرية لمحاكمة المتهمين الاثنين الاول ومعهم آخرين هم من ذكرهم العمدة بأنهم شركاء معهما في مشترى لحم البقرة بالوصف السابق بيانه ومن ضمنه التهمة المعروضة والمحكمة العسكرية قضت بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ بادانة المتهمين الاثنين الاول وبرائة الباقيين ولم يكن المتهمان الثالث والرابع من بينهم .

كما أن النيابة الجزئية أحالت المتهمين في الدعوى الحالية على المحاكمة بتهمة عرضهم

المبادئ القانونية

١ - لا يتولد حق الشفعة بالنسبة للجوار -

إلا للجوار المالك من حدين

٢ - يجب أن تكون ملكية الشفيع

الأرض الشافعة ثابتة بمستندات تملك مسجلة

تسجيلاً كاملاً

٣ - وعليه فالشفيع الذي يستند في ملكيته

الأطيان الشافعة إلى عقود بيع تمهيدية - لا يتولد

عنها حق الشفعة

٤ - نصت المادة الأولى من قانون التسجيل

الجديد - على أن الملكية لا تنتقل حتى بين

المتعاقدين إلا بالتسجيل - وعليه فالشفيع بعقد

تمهيدى للأطيان الشافعة - لا يعتبر مالكا -

ومن ثم لا حق له في المطالبة بالشفعة

المسكنة

« حيث ان المدعى يقرر في صحيفة دعواه

أنه علم الآن أن المدعى عليه الأول اشترى من

المدعى عليها الثانية ٧ قرار يبطأطيان زراعية بزماء

ناحية الروضة يحوض الساقية نمرة ٤ مبينة

الحدود والمعالم به في مقابل ثمن قدره ٦٠ ج ٢٠

وبما أنه جار ملاصق للعين المشفوع فيها من

الجهة القبليّة والبحرية لذلك يرى نفسه أحق

بأخذ هذا العقار بالشفعة مقابل دفع الثمن للمشتري

وقدره ٦٠ ج ٢٠

« وحيث ان المدعى عليه الأول دفع بلسان

حاضرة وكيله الدعوى بدفعين الأول أن المدعى

ليس جارا من حدين وأن القدر الذي اشتراه

من الجهة البحرية للعين المشفوع فيها - هو عقد

تمهيدى غير ناقل الملكية فضلا عن أنه في تقديره

عقدا صوريا ومن ثم يسقط حقه في الأخذ

بالشفعة لعدم توفر هذا الشرط الأساسي - أما

الثاني فإنه يعلم بهذا البيع قبل رفعه لهذه الدعوى

بنيف وأربعة شهور ولم يظهر رغبته للأخذ

بالشفعة

« وحيث انه بالنسبة للدفع الأول فقد أدلى

كل من الخصوم بوجهة نظره المؤيدة بالأحكام

وأقوال الشراح وتري المحكمة أن ترجى الرد

على هذا الوجه من الدفاع الذي هو في الواقع

بحث قانونى بحث - إلى أن ينتهى من تحقيق

الوجه الثانى من أوجه الدفاع لانه عبارة عن

واقعة مادية يمكن أن تكون محلا للتحقيق

« وحيث ان المحكمة قضت تمهيديا بتاريخ

أول أبريل سنة ١٩٤٢ بإحالة الدعوى إلى التحقيق

لأثبات ونفى صحة هذا العلم وقد سمعت المحكمة

شهود الطرفين إثباتا وقياسا كما هو موضح بمحاضر

جلساتها

« وحيث ان المدعى عليه الأول (الدافع)

استشهد على صحة دفعه هذا بشاهدين أولهما

محمود سيد فقد شهد بأنه منذ سنة ونصف سابقة

على تقريره لهذه الشهادة حضر دلال الناحية إلى

العين المشفوع فيها وسلم المدعى عليه الأول

(المبيع) المشفوع فيه الآن وحضر خلال هذا

التسليم المدعى وسأل المدعى عليه الأول عن

جلية الخبر فأخبره أنه اشترى هذا القدر من

من المدعى عليها الثانية - وشهد الثانى ويدعى

عبد الرازق سعد بأنه استأجر هذا القدر من

المدعى عليه الأول من وقت شرائه أى منذ

سنة ونصف سابقة على تقريره لهذه الشهادة -

وأن المدعى يعلم ذلك تمام العلم لانه جار ملاصق

وتقلج أرضه المجاورة بنفسه - أما المدعى فقد

استشهد بمن يدعى محمد سعد فشهد بأنه ترامي إليه أن المدعى عليه الاول اشترى هذا القدر من المدعى عليها الثانية فسارع باخبار المدعى بذلك فأفهمه هذا الاخير بأنه رفع دعوى شفعة « وحيث انه تبين جليا من شهادات هؤلاء الشهود أن المدعى علم تماما بهذا التصرف منتدئف وستة شهور سابقة على رفعه لهذه الدعوى - وليس في شهادة شاهد المدعى ما ينفي صحة هذه الواقعة لأن شهادته سماعية - ولا مانع يمنع من أن يكون سمع بهذا التصرف متأخرا بعد رفع المدعى لهذه الدعوى

« وحيث انه فضلا عن شهادات الشهود القاطعة بعلم المدعى بهذا التصرف بعد وقوعه بقليل وعدم تحريكه ساكنه له خلال الفترة التي تلت علمه هذا إلى حين رفعه لهذه الدعوى تلك الفترة التي تبلغ أضعافا مضاعفة بالنسبة للفترة القانونية التي كان يلزم أن يسارع برفع دعواه هذه في خلالها - وهي المقررة لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ هذا العلم - فإن المحكمة تلاحظ من الجهة الاخرى أن المدعى ليس جارا من حادين بل من حد إذ هو الجار القبلي - أما بالنسبة للجهة البحرية للنقطة المشفوع فيها فإن المدعى يستند في إثبات هذا الجوار إلى عقد بيع تمهيدى مؤرخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ صادر إليه من يدعى عبد الرحيم حسن الجار البحرى الحقيقى الذى تنازل للمدعى عن قدر مجاور للأطيان المشفوع فيها تقدر مساحته بخمسة قراريط

« وحيث انه يتعين البحث والحالة هذه عما إذا كان هذا العقد التمهيدى ينشئ لحق الشفعة على العين المجاورة أم لا - وليبان ذلك يتعين الرجوع إلى أساس التملك بعد العمل بقانون التسجيل الجديد

« وحيث انه من المقرر قانونا طبقا لنص المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد أن الملكية لا تنقل حتى بين المتعاقدين إلا بالتسجيل فحتى يتم التسجيل يستمر البائع مالكاً للمبيع ويستطيع أن يتصرف فيها مجدداً لمشتراً آخر - ومن ثم رتب القانون المذكور لاسبقية التسجيل الأولى ولوية في التملك وضرب عرض الحائط بحسن النية أو سوءها

« وحيث انه على هذا الاساس قضت محكمة أسيوط برئاسة صاحب السعادة الاستاذ عبد الفتاح السيد باشا بأنه لا يجوز للشفيع الذى ليس بيده عقداً مسجلاً أن يطالب بالشفعة لأنه لا يعتبر مالكا للعين الشافع فيها إلا بعد تسجيل عقد تملكه هذا (ملحق مرجع القضاء الجزء الثانى ٤٦٧٦)

« وحيث ان رأى الذى أخذت به محكمة استئناف مصر فى حكمها الرقم ٢٥ / ٣ / ١٩٤١ والمنشور بمجلة المحاماة السنة ٢١ رقم ٤٣١ - هو فى الواقع رأى ضعيف ويتنافى وقواعد التملك التى قررها قانون التسجيل الجديد وتميل المحكمة للرأى الاول لما عليه من صواب ومطابقة لأصول التملك بحسب الاوضاع الجديدة التى سنها قانون التسجيل الجديد

« وحيث انه تبين من ذلك جليا أن دعوى المدعى منهارة لسببين الاول علمه بهذا التصرف وعدم تحريكه ساكنه مدة تزيد عن الخمسة عشر يوما التى قررها القانون والثانى أنه ليس جار من جهتين على أرجح الآراء القانونية

« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها

(قضية محمد افندى عبد الباقي وحضر عنده الاستاذ عبد الرحمن مصطفى ضد توحيد اسماعيل حسن وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ سمعان اوقا وعن الثانية الاستاذ موسى ميخائيل رقم ٤٨٤٠ - سنة ١٩٤٢ رئاسة حضرة القاضى محمد أحمد العريانه)

بحث

في حق السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية في القبض على الأشخاص واعتقالهم وهل يجوز للسلطة التي تتولى تحقيق الجرائم العسكرية أن تلجأ إلى هذا الاجراء ضد عضو البرلمان متجاوزة حقه في التمتع بالحصانة البرلمانية

هذا البحث ينطوي على قسمين أساسيين : أولهما - هل يجوز القبض على أحد الافراد واعتقاله في مكان معين بأمر يصدر من الحاكم العسكري في حدود السلطة المخولة له بقانون الأحكام العرفية (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣)

والنظر في ذلك يتجه بادىء الأمر إلى القانون الأساسى الصادر بنظام الاحكام العرفية في المادة الثامنة منه التي فصلت ما يجوز للسلطة القائمة على اجراء هذه الاحكام أن تتخذ به بأوامر كتابية أو شفوية من التدابير - ان الاجراءات التي نصت عليها هذه المادة في فقراتها قد عرضت لحرية الافراد في الفقرات الثانية والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة ، والفقرة الثانية تناوأت تفتيش الاشخاص أو المنازل في أى وقت أريد تفتيشها - والفقرة السادسة تسوغ إعادة الاشخاص المولودين أو المتوطنين في غير محل إقامتهم إلى مقر ولادتهم أو توطنهم إذا لم يكن هناك ما يبرر إقامتهم في تلك الجهة - والفقرة السابعة تجيز القبض على المتشردين والمشتبه فيهم وحجزهم في مكان أمين - والفقرة الثامنة تجيز منع أى اجتماع عام أو حله بالقوة - والفقرة التاسعة تبيح للحاكم العسكري أن يصدر أمرا بمنع المرور في ساعات معينة إلا باذن خاص أو بحالة ضرورة .

ولا ريب في ان استعراض ما جاءت به هذه المادة من ان حرية الافراد قد وضعها مشرع هذا القانون موضع الاهتمام وأنه عند ما أراد الحد منها ومخالفة الاوضاع التي رسمها القانون العام كان في الوقت ذاته ينظر إلى المصلحة الكبيرة المرجوة من هذا الحد وهي صيانة الامن والنظام في وقت تكون هذه الصيانة أجدر ما تكون بالاعتبار لدرء كل خطر محتمل يهدد سلامة البلاد وأمن المواطنين حتى ولو كان ذلك في جهة معينة من أراضي الدولة ، وليس ذلك مقصورا على حالة الحرب وحدها بل عند حدوث أزمات أو اضطرابات داخلية تقتضى الحكمة والحزم في تدبير كل يتصل بكيان الدولة وسلامتها .

وقد جاءت صيغة المادة الثالثة المذكورة خالية من القبض على الافراد واعتقالهم إلا في الحدود التي نصت عليها الفقرة السابعة بشأن المتشردين والمشتبه فيهم وهؤلاء لا يثور الجدل بالنسبة اليهم فلا ولون منهم لتعطيلهم قد تسوقهم الشبهات الدنيئة وذوابع الحاجة لان يعيشوا بالنظام والآخرون قد تمفروا مولاهم الاجرامية الى انتهاز حالة الاضطراب لارتكاب الجرائم أو

الاساءة لسلامة الدولة في أية صورة من الصور التي تمثلها الشارع في القوانين الجنائية والفقهاء على أن بعض الأعمال والاجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية للحفاظ على الامن والنظام في داخل الدولة في وقت الأزمات " Certain mesure du sorité publique enterieure en cas de cris " هي من أعمال السيادة " actes de gouvernement " وقد كانت هذه الأعمال قديما متعددة واسعة الحدود ثم أخرج بعضها من دائرة أعمال السيادة لما وجهه الفقهاء اليها من نقد وتحليل وساهم القضاء الادارى الفرنسي « مجلس الدولة » في هذا المجهود ، فمثلا كانت الاجراءات التي تتخذ لصون الصحة العامة في حالة الأوبئة وهي اجراءات سريعة خرجت هذه الاجراءات من دائرة أعمال السيادة فأصبحت من الاجراءات الادارية البحتة التي تخضع لرقابة المحاكم

ويجب أن نفرق في هذا الصدد ، صدد الأحكام العرفية : بين الأعمال التي تعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها فلا ريب أن اعلان الأحكام العرفية بمرسوم طبقا لدانون هو من أعمال السيادة ذلك إلا أنه طبقا للأوضاع القانونية يعرض مثل هذا المرسوم على البرلمان لقراره فيصبح عملا برلمانيا ومن المسلم به عند فقهاء القانون الادارى أن الأعمال البرلمانية من أعمال السيادة .

أما تنفيذ الأحكام العرفية على أساس المرسوم الصادر باعلانها فغير معتبر كذلك في فرنسا فكل اجراء يمس الحرية الشخصية وهي من المبادئ الأساسية للدستور يندرج في قائمة الأعمال الادارية الخاضعة لرقابة المحاكم وقد جرى على ذلك مجلس الدولة منذ سنة ١٨٧٥ ، وأصر على مبدئه هذا إبان الحرب العظمى فكثيرا ما حكم باختصاصه بالطعون التي يتقدم بها الأفراد متضررين من تنفيذ الأحكام العرفية وبالفصل في دعاوى المسؤولية الناشئة عنها وفي ذلك اخراج هذه الأوامر والتصرفات من دائرة أعمال السيادة المحرم على المحاكم النظر فيها ، إلا أنه ليس من الميسور أن يتمكن الحاكم سلفا بالظروف المختلفة التي تستدعى تدخله بأوامر عسكرية محافظة على الأمن والنظام فينص عليها في القانون « قانون الاحكام العرفية في مصر مثلا » لان تلك الظروف قد تظهر فجأة بدون توقع وقد تهاها طوارئ عارضة تدفعها إلى الوجود وقد تكون الاجراءات المرغوب اتخاذها وليدة الحذر الذي تمليه سياسة الحاكم العسكري في الأوقات العصيبة ، كل ذلك وغيره يجعل من غير الميسور كما قلنا أن تقيد السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية بقيود معينة في سبيل تنفيذها المهمة التي أقيمت لها . لذلك نجد الى جانب تلك الاحكام العرفية قوانين أخرى عرفت بقوانين التدابير الاستثنائية وفي هذا العنوان اجمال لما فصلناه من البواعث والاسباب التي لا يمكن معها الاحاطة مقدما بمقتضيات الظروف ، ومن ذلك ما نص عليه قانون الاحكام العرفية في نهاية المادة الثالثة « انه يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص للسلطة العرفية باتخاذ أي تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام في كل الجهة التي أجريت فيها الاحكام العرفية أو في بعضها » . وهذا النص فيه من العموم ما يؤيد الحكمة التي اتجه اليها النظر فيما تقدم .

يبين مما تقدم انه تمشيا مع تلك الحكمة تلجأ السلطة العرفية الى القبض على شخص واعتقاله في مكان معين أو بتكليفه عدم مبارحة مسكنه ومراقبة ذلك المسكن وهي في ذلك مدفوعة بالحرص الواجب اتخاذه لضمان سلامة البلاد والتعاون عن تعريض البلاد للفوضى ولا غبار على تصرفها هذا لأنها بدرء هذه المفسدة إنما تجلب مصلحة عامة ترجح كفتها على المصالح الخاصة بالافراد .

من أجل هذا يتعين الاستطراد في البحث عن الاساس الذي يبرر به القبض على الاشخاص واحتجازهم فيرى البعض أن أساس ذلك هو النظرية المعروفة بنظرية « حالة الضرورة » أو نظرية « أعمال الضرورة » ، " cas de nécessité " وهذه النظرية كما عالجها الفقهاء هي نظرية حديثة في الفقه الاداري انتهى اليها بحثهم للتدخل من القول بأن للسلطة التنفيذية أن تصدر أوامر تعتبر من أعمال السيادة . وقد ترى نفسها ملزمة بأن تعتدى على حقوق الافراد أو تسلبهم قسطا من حريتهم في ملاسات قاسية تلج عليها لضرورة اتخاذ هذا التدبير الحاحا يسلب تلك السلطة اختيارها ويدفعها بقوة لتضحية احدي المصلحتين أخذا بالأعم من بينهما وهذه الضرورة نفسها هي التي تدعوها للالتفات عن أوامر القانون ونواهي هذه النظرية قد طبقتها المحاكم في قضايا عديدة في فرنسا ومصر ، ولعل تلك المحاكم في صدد تطبيق هذه النظرية والأخذ بها بل وبإحياؤها منذ نشأتها هو أن القضاء يريد أن ينحصر لرأيه بعض الاجراءات الاستثنائية التي تتخذ في وقت الازمات لان أعمال السيادة بطبيعتها لا تخضع لرقابة القضاء فكان لابد من الحرب على مصالح الافراد واعتبار أن تلك الاعمال سياسية ومن ثم يتسع أمام القضاء العادي في مصر وأمام مجلس الدولة « القضاء الاداري » بفرنسا ميدان البحث في موجبات هذه الضرورة ومقتضياتها وعمما اذا كانت السلطة التنفيذية قد استندت في إجراءاتها إلى حقها أو أنها تعسفت في استعماله « راجع حكم محكمة مصر الاهلية الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٤ بحاماة سنة ١٩٣٥ صحيفة ٥٥٨ وموضوعه اطلاق النار على الجمهور أثناء المظاهرات ، وحكم محكمة النقض الصادر في ٢٢ - ٣ - ١٩٣٤ صحيفة ٤٥٨ من مجلة المحاماة سنة ١٩٣٥ وموضوعه حجز أحد الافراد لمنعه من ارتكاب جريمة »

ولذلك فليس هناك ما يمنع من القبض على أي شخص اقتضت الضرورة القبض عليه في الحدود التي رسمتها الاحكام العرفية واستنادا إلى عموم النص الوارد بنهاية المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بنظام الاحكام العرفية .

هل يجوز للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تتخذ اجراء ما قبل عضو من أعضاء البرلمان أثناء انعقاده .

أما أعضاء البرلمان فالامر بالنسبة اليهم يحتاج إلى بيان والتسوية في الحكم بينهم وبين الافراد العاديين من حيث امكان اتخاذ اجراءات القبض والاعتقال من السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية . هذه التسوية أو بالأحرى الاختلاف في الحكم كان موضع بحث بين

الشراح وبين البرلمانيين أنفسهم والسبب في ذلك ما يتمتع به أعضاء البرلمان من حصانة ازاء الاجراءات الجنائية " Invisibilité parlementaire " وهذه الحصانة امتياز يجعل صاحبها في حى من اتخاذ اجراءات تحقيق جنائى أو رفع الدعوى العمومية في أحوال معينة إلا بموافقة المجلس التابع له ، وقد تقرر هذا في فرنسا لممثلى الشعب منذ ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ بقرار من الجمعية الوطنية ثم نص عليه في المادتين ١٣ و ١٤ من دستور سنة ١٨٧٥ وتنص المادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسى على عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية كجزاء لرجال السلطة القضائية إذا هم أصيدوا أو امر أو أحكاما على خلاف هذا المبدأ الدستورى ثم سرى هذا المبدأ إلى غير فرنسا من الدول فنصت عليه في دساتيرها وتناولته الدستور المصرى فى المادة ١١٠ منه وأما انجلترا فالقانون العام فيها لا يبيح القبض على الافراد الا طبقا للاجراءات القضائية وقد كان الجميع فى ذلك سواء ثم جاءت الحصانة البرلمانية جائلة دون القبض على أعضاء البرلمان ولو كان ذلك مطابقا لهذه الاجراءات وهذه الحصانة قد قصد بها واضعوا الدساتير أولا وبالذات تمكين عضو البرلمان من أداء رسالته الدستورية فى هدوء واطمئنان وعدم ازعاج أو منعه من عمله البرلماني باتخاذ قرار قد يكون مبعثه النكابة فاللاحظ فى تقرير حق الحصانة النيابية هو جلال المهمة التى يؤدىها العضو وأهميتها ولذلك فهو حق موقوف بدور الانعقاد ومقصور على نوع من الجرائم « غير جرائم التلبس » وخاضع لرقابة المجلس الذى يتبعه العضو ، ومن المسلم به أن الحصانة البرلمانية ليست حقا للعضو ولكنها حق للمجلس الذى ينتسب اليه ، ولم تشرع لفائدة العضو بل لفائدة البرلمان ، وان شئت فقل لمصلحة سيادة الامة ذاتها كما يقول أسمان ، وليست الضمانات البرلمانية ميزات ممنوحة لطبقة من الناس وإنما هى اجراء اقتضاه النظام العام لجعل السلطة التشريعية فى أمن من عبث السلطة التنفيذية . فلقد تضطر حكومة مهددة محروجة بمعضلات سياسية فتقرى أن تسخر العدالة فى سبيل الدفاع عن نفسها أو النيل من خصومها ، ورأى فقهاء القانون الدستورى مجمع على أن الحصانة البرلمانية من النظام العام فلا يجوز للعضو أن يتنازل عنها وإذا صدر أمر أو قرار مخالف لأحكامها أو خارج عن حدودها اعتبر باطلا ويجوز للعضو أن يتمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى لقد قيل ان إيقاف الدعوى أو تأجيلها حتى تستأذن النيابة البرلمان غير جائز للمحكمة إذ أن الأصل هو أن يتقدم الاذن اتخاذ أى اجراء ضد شخص العضو « جارو تحقيق الجنايات جزء أول رقم ١٦٩ »

فإذا كانت الاحكام العرفية قد جعلت للسلطة القائمة على اجراءاتها قسطا غير يسير من التدخل وحرية العمل فيما يتعلق بالامن والنظام وبالقدر الذى تقتضيه الصورة التى تبررها خطورة الحالة فمن غير المرغوب فيه فى كثير من البلاد الدستورية وعلى رأسها فرنسا أن تقوم السلطة العسكرية بنشاطها هذا منفردة برأبها بعيدة عن الرقابة لذلك كان البرلمان هو صاحب رأى بادئ الأمر فى تقرير تلك الاحكام ثم فى مراقبة تنفيذها سيما وأن الغالب أنه إبان الاحكام العرفية يكون اجتماع البرلمان متواليا كما هو المشاهد ونكثر المسائل التى يجب

الرجوع فيها إلى الشعب ممثلا في نوابه وشيوخه ان لم يكن هؤلاء هم الذين يجتذبون هذه المسائل ويثيرونها أمام البرلمان .

وليس أدل على صدق النظر الذي اتجهنا إليه من السوابق في الحرب العظمى فقد اعترفت الحكومة الفرنسية خلالها بأن مبدأ الحصانة البرلمانية لا يجوز - حتى في مدة إعلان الاحكام العرفية - اجراء الرقابة العسكرية على الخطابات والرسائل الخاصة بأعضاء البرلمان « نبذة ٦١٩ ص ٣٠٦ من كتاب الاوضاع البرلمانية لغواد بك كال » ومناسبة صدور هذا الاعتراف أن الحاكم العسكري كان قد فض رسائل بعض النواب فثار هؤلاء وقدم استجواب بشأن هذا التصرف فاعتذرت الحكومة عما بدر من الحاكم العسكري من تصرف فيه اجراء على الحصانة البرلمانية - وحدث أيضا في الحرب الماضية سنة ١٩١٤ أن اتهم المسيو كايو والمسيو ملفي بايصال خرائط خاصة بالدفاع عن فرنسا إلى ألمانيا فلما أرادت الحكومة الفرنسية القبض عليهما لم تستطع ذلك إلا بعد استئذان مجلس النواب . وحدث أيضا أن وقعت بعض اضطرابات من الشيوعيين - وقد كانوا يميلون إلى الروس - وكان ينتسب اليهم في البرلمان حوالي المائة وعشرين عضوا فأراد المسيو دلاديه مناهضة الممالئين منهم لروسيا فقام بخطب في البرلمان - وكان عظيمًا في تصرفه قائلا « ان هناك خونة في المجلس » وطلب اصدار قانون باسقاط العضوية عن كل نائب يبق في الحزب الشيوعي - وكان أن اجتمعت لجنة الشؤون الدستورية لبحث هذا الأمر بصفة عاجلة وانتهى بها استجلاؤه إلى أن هناك خطرا حقيقيا على الدولة من نواب هذا الحزب وكان أن وافقت على اصدار هذا القانون الذي طالب به المسيو دلاديه - فاستوفيت الاجراءات الشكلية من ناحية كما صين مبدأ الحصانة النيابية من ناحية أخرى .

أما الحال في انجلترا فقد أشرنا إلى أن الحصانة البرلمانية حائلة دون القبض على أعضاء البرلمان ولو كان ذلك مطابقا للاجراءات القضائية ولكن البلاد حين فوجئت بخطر الحرب الحالية اضطرت إلى أن تصدر قانون الدفاع الوطني في سنة ١٩٣٩ فأباح هذا القانون للسلطة التنفيذية القبض على كل شخص تدعو مصلحة الدفاع الوطني للقبض عليه دون أن يستثنى من ذلك أعضاء البرلمان وكان أن نفذ حكم ذلك القانون في حق بعض الأعضاء فرفع الأمر إلى اللجنة الامتيازات بمجلس العموم للفصل فيما إذا كانت أحكام قانون الدفاع الوطني تمتد سلطانها على أعضاء البرلمان فقررت هذه اللجنة أن الحصانة البرلمانية لا تمنع السلطة التنفيذية من القبض على أعضاء البرلمان . أما الحال في بلجيكا فحين أرادت أن تواجه الظروف الناشئة عن حالة الحرب لجأت إلى ابتكار نظرية الضرورة الماجئة « Cas de nécessité » لتبرير تصرفها بمخالفة أحكام الدستور في تشريع أو اجراء ما .

أما في مصر فقد أسلفنا القول إلى أن للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تقبض على الاشخاص وتمتقلهم استنادا إلى ما تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ التي تنص على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يضيق دائرة الحقوق المتقدمة المخولة

للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أو أن ترخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الامن والنظام العام وتطبيقا لهذا تضمن المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في مادته الثانية ما يلى : « ينحول على ماهر باشا السلطة في اتخاذ التدابير المشار اليها في المادة الثالثة من القانون المذكور — أى قانون الاحكام العرفية — ويرخص له علاوة على ذلك باتخاذ أى اجراء آخر لازم للمحافظة على النظام أو الأمن العام في جميع أنحاء المملكة المصرية أو في جهات معينة منها » — وقد خول الاحكام العسكريون الذين خلفوا على ماهر باشا هذه السلطة . ولا نزاع في أن اجراءات القبض والاعتقال استنادا إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ هي اجراءات عرفية تختلف عن أمر القبض القضائي الذي يشير اليه قانون تحقيق الجنايات وفسره البعض على أنه اجراء بوليس إدارى « . . . Police Administrative » ترك التقدير فيه وفي تحديد مداه للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية وتبعاً لذلك قد تتم اجراءات القبض والاعتقال بغير ما تحقيق . بل وقد تتم كاجراء قضيت به موجبات اليقظة والحذر دون بيان أو اعلان هذه الموجبات لما قد يكون في ذلك من مساس بسلامة الدولة . وأصحاب هذا الرأي يردون على الثايرين عليه بأن سلطة البرلمان وأحكام الدستور لم تمس بهذا الحق المنحول للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية لان الوزارة مسؤولة عن تصرفات الحاكم العسكري إذ يباشر أعماله ان كان رئيسا للوزارة تحت رقابة البرلمان وان لم يكن كذلك فالوزارة يراقبها البرلمان الذي يملك في كل وقت وفي كل مناسبة اعلان عدم الثقة بها .

والدستور يسمح بتعطيل بعض أحكامه (المادة ١٥٥ من الدستور) بشرط أن يكون ذلك في زمن الحرب أو أثناء قيام الاحكام العرفية واشترط لهذا التعطيل أن يكون على الوجه المبين بالقانون والمقصود هنا قانون الاحكام العرفية ولا نزاع في أن حالة الحرب أو الحالة التي تعان فيها الاحكام العرفية هي حالة خطيرة استثنائية لذلك أباح الدستور في احدى هاتين الحالتين أن تتخذ بعض الاجراءات التي قد تكون شاذة في الاحوال العادية ولجنة الدستور كانت قد وضعت قرارا رقم ١١٧ نصه « لا يجوز لأية علة كانت ايقاف مفعول أى حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتا في زمن الحرب أو عند اعلان الاحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية المبينة في القانون » ومن هذا النص يبدو أن لجنة الدستور كانت ترى في مبدأ الأمر جواز وقف أحكام الدستور جميعها للحالة الخطرة التي تلابس البلاد عادة أثناء الحرب أو أثناء الازمات الداخلية . ولكن الرأي انتهى بهم الى اضافة فقرة مفادها انه وان كان من الجائز تعطيل جميع أحكام الدستور إلا أنه يستثنى من ذلك حكم واحد هو وجوب انعقاد المجلس كهيئة وفتح البعض عن ذلك أن هناك حكمين حكما خاصا بالحصانة البرلمانية وحكما خاصا بانعقاد المجلس وأن الذى استثنى من التعطيل هو الحكم الأخير حتى يظل البرلمان مراقبا للحالة مشرفا على تصرفات السلطة التنفيذية وتصرفات الحاكم العسكري وله أن يعلن في أى وقت براءه الغاء الاحكام العرفية

ويرى أصحاب الرأي القائل بحق الحاكم العسكري في القبض على عضو البرلمان ان حصانته لا تمس حق الحاكم العسكري في القبض والاعتقال إذ أن هذا الحق كغيره من حقوق معترف بها في الدستور وهي حقوق مقدسة في الظروف العادية منها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تكوين النوادي والجمعيات وحرية المنازل وحرية المكاتبات والمراسلات وحرية الإقامة والتنقل وحرية العمل والتملك . فهذه حقوق خطيرة قدستها الدساتير ولكن قانون الاحكام العرفية يخضعها لسلطان السلطة القائمة على اجرائها ذلك إلى أن الحق المخول لمجلس الوزراء في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ نص عام صريح فاطلاقه لا يتسع للتعليل ومحاولة التحلل من أحكامه وقانون الاحكام العرفية ليس غريباً على الدستور الذي أشار إليه نصاً في المادة ٥٤ منه اعتباراً للظروف التي تدعو لإعلان الاحكام العرفية فقد خول القانون السلطة التنفيذية حق إعلان هذه الاحكام وأباح لها تعطيل بعض أحكام الدستور ولكنه اشترط عرض الأمر على الهيئة التشريعية كما خولها أن تقرر استمرار هذه الاحكام أو تلغيها .

ومن المفيد أن نشير إلى أن مسألة الحصانة البرلمانية قد أثبتت في يونيو سنة ١٩٤١ لمناسبة صدور الأمر بتفتيش مسكن النائبين المحترمين الاستاذ حامد جوده ومحمود همام حمادى بك للبحث عن عزيز باشا المصري ورفاقه وقد أدلى دولة حسين سرى باشا الحاكم العسكري ببيان أمام مجلس النواب يشف عن عقيدته بأنه كان يجب أن يتم ذلك بأذن من المجلس وبعد موافقته لولا الظروف السريعة التي تطلبت المبادرة لأجراء هذا التفتيش ليلا مخافة أن يهمن المطلوب القبض عليهم في الفرار كما تضمن البيان وعداً من الحاكم العسكري بالرجوع إلى رئيس المجلس كلما وجدت ظروف مماثلة على أن يكون هذا الرجوع في وقت ملائم ونحيل في تفصيل ما دار بتلك الجلسة إلى منضابط جلسة النواب بتاريخ ١١/٦/١٩٤١ ونشير هنا إلى بعض النقاط التي تناولها النواب بالبحث . قد كان بعض النواب يرى عرض الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية ولكن ذلك لم يتم وانقضت دورة الانعقاد قبل تحقيق ذلك .

ومما اقترحه أحد النواب أن تشكل لجنة من رئيس المجلس وزعماء الاحزاب يمكن لرئيس الوزارة أن يتصل بها في أى وقت من الليل والنهار فيما إذا أراد رفع الحصانة النيابية عن أحد الأعضاء .

ومن القروض التي تناولها سعادة توفيق دوس باشا عضو مجلس النواب في سنة ١٩٤١ وأراد فيها أن يبين للمجلس كيف يعطل نشاط البرلمان باعتقال عضو من أعضائه وابعاده عن المجلس فذكر أنه تكون الحكومة معترمة عرض مشروع يهمها أن يمر بالموافقة ولا يلتقى اعتراضاً فتعتمد إلى معارض قوى الحجة وتلجأ إلى اعتقاله تحت ستار سبب متجمل بينما الباعث القريب لها هو الخلاص من معارضته للمشروع .

والخلاصة أن المناقشة التي دارت في تلك الجلسة وان اختلفت اتجاهاتها فكلها ترمى إلى غرض واحد وهو أن في إلقاء القبض على عضو البرلمان بغير إذن المجلس غير جائز بقدر ما يكون له من

أثر على تعطيل الحياة النيابية أو التأثير فيها تأثيراً يجعل مهمتها مبتورة على الأقل .
وقبل أن ننتهي من هذا البحث نستعرض في اجمال ما أثر من آراء حول اعتقال رفعة على
ماهر باشا عضو الشيوخ في مساء يوم ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ فالحكومة تستند في هذا الاجراء
وأمثاله مما يتعارض مع الحصانة البرلمانية مما فيه تقييد للحرية الى نص المادتين ٢٥ و ١٥٥ من
الدستور وإلى قانون الاحكام العرفية الذي تم صدوره قبل العمل بالدستور المصري (أول
انعقاد للبرلمان كان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤) .

وقد قدمنا في القسم الاول من هذا البحث ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة من
حيث اختصاص مجلس الوزراء في تخويل السلطة العسكرية أى تدبير يقتضيه صون الأمن
العام والنظام كما ارتكبت الحكومة على نظرية الضرورة .

انتقد بعض أعضاء مجلس النواب القبض على رفعة على ماهر باشا وكان البحث يدور
بينهم وبين غيرهم من أصحاب الاتجاه الآخر حول النقطة الآتية : « هل الحصانة البرلمانية
أقوى من الحكم العرفي » - فالمعارضون يغالون الأولى على الثانية ويرون أن الحكم العرفي
لا يصح أن ينقص من قيمة حق من أقدم الحقوق التي قررها الدستور للأعضاء وهم في هذا
يستندون إلى نفس نص المادة ١٥٥ في فقرتها الثانية ويقولون أن التسامح في هذا الحق يؤدي
إلى تعطيل البرلمان .

ونظراً لأنه قد يكون هناك من الظروف والبواعث المتصلة بأمن الدولة وسلامتها ما يبرر
اتخاذ هذا الاجراء فمن التطرف أن تكون القاعدة التي توضع مطلقة . فقد يكون لدى الحكومة
من الاسباب والبراهين ما تقتنع به وتستطيع أن تقنع بضرورة اتخاذ اجراء القبض والاعتقال .
وفي مسألة اعتقال رفعة على ماهر باشا بالذات اعتبر مجلس النواب أن تصرف السلطة القائمة
على اجراء الاحكام العرفية بالقبض عليه عملاً دستورياً (قرار جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢) .
وبمناسبة بحث موضوع الحصانة البرلمانية وأثر قيام الاحكام العرفية عليها ومناقشة الحاكم
العسكري العام حقه في القبض والاعتقال والرقابة على الصحف . انتهى الرأي في مجلس البرلمان
إلى موافقة الحكومة على وجهة نظرها التي تلخص فيما يلي : -

(١) القبض والاعتقال حق مطلق للحاكم العسكري طبقاً لقانون الاحكام العرفية
ونظام الدستور .

(٢) الحصانة البرلمانية لا تحول بين الحاكم العسكري وبين استعمال هذا الحق بالنسبة
لأعضاء البرلمان .

(٣) الحاكم العسكري غير ملزم باجراء تحقيق مع المقبوض عليهم .

(٤) كذلك لا يلزم بابداء أسباب القبض حتى للبرلمان .

« ينظر محضرا جلستى مجلس الشيوخ في ٥ مايو و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ »
ورغم ما انتهى إليه البرلمان في هذا الشأن على النحو المبين في الفقرة السابقة فليس الأمر في

نظر الباحث سهلاً إلى الحد الذي يعتبر عنده هذا القرار قاعدة وسابقة . فالحصانة البرلمانية حق واجب الاحترام للحكمة السامية التي لوحظت في تقريرها وليس للحاكم العسكري أن يلجأ للاعتداء على هذا الحق إلا في أحوال استثنائية ضيقة تبررها دائماً حالة الضرورة إلى جانب رعاية الصالح العام ومن المرغوب فيه تأسيساً على ذلك أن يحاط البرلمان علماً بالدوافع والمبررات التي تدفع قوتها ما لهذا الحق من قوة وإذا ما لم يكن من الحزم التصريح بهذه الدوافع وتناول المفام بالمناقشة والتفصيل حتى في جلسة سرية فإن للبرلمان أن يتحرى ولو إجمالاً بالوسائل الدستورية ما يستطيع تحريره من مقدمات هذا الاجراء وله في النهاية أن يبدى ما يراه بشأه ولو أدى الأمر إلى طرح الثقة بالوزارة وكل ذلك مبناه اعتبار الحصانة قاعدة من القواعد الأساسية التي كفلها الدستور .

هل يجوز للنياية العسكرية أن تمس حصانة عضو البرلمان حال دور انعقاد المجلس التابع له العضو ؟

أما عن التحقيق وسلطة النياية العسكرية في القبض على الأشخاص فالأمر واضح إذ أنه مادام البرلمان منعقداً فالحصانة قائمة لا يشوغل معها مباشرة التحقيق مع العضو أو اتخاذ أى إجراء فيه . فمساس بحريته دون استئذان المجلس النيابي الذي هو عضو من بين أعضائه إلا أن يكون العضو في حالة تلبس بالجريمة . فالاجراء الذي يقوم به وكيل النياية العسكرية في جريمة عسكرية هو اجراء قضائي وعمل من أعمال التحقيق يجب أن يجرى في الحدود التي رسمها القانون وليس هنالك محل للتماثل بين القبض والاعتقال الذي يأمر بهما الحاكم العسكري في نطاق سلطته العرفية التي أشرنا إليها وبين اجراء قضائي يصدر من سلطة التحقيق . ومما يؤيد هذا النظر أن الأحكام العامة لقانون تحقيق الجنايات يسرى مفعولها على الجرائم العسكرية إلا في القدر القليل الذي استثنى بنص صريح مثال ذلك ما ضمنه وزير الداخلية قراره المؤرخ في ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ استناداً إلى حكم المادتين ٧ و ٩ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ بنظام الاحكام العرفية وقد نصت المادة الأولى من القرار السالف الذكر على أنه يباشر أعضاء النياية الذين يفتدبون للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم على الوجه المبين في الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات الاهلي وتكون لهم في التحقيق وفي رفع الدعوى العمومية الاختصاصات المبينة في ذلك الباب دون حاجة إلى الحصول عند الاقتضاء على إذن القاضي الجزئي أو موافقة رئيس النياية . فبهذا النص أصبح من حق وكيل النياية العسكرية حبس المتهم احتياطياً عسكرياً دون التقيد بالحصول على إذن من القاضي بامتداد الحبس بعد الأربعة أيام الأولى كما ذكر أن بعض قواعد الاختصاص قد خولفت . أما فيما عدا ذلك فالأوضاع واحدة والتطبيق واحد ولا يغير من ذلك كون الجريمة عسكرية .

توفيق أحمد الخشن

وكيل النياية العسكرية العليا

أسماء بارزة في

تاريخ المحاماة بفرنسا

محاضرة ألقاها الاستاذ محمود كامل المحامى بنادى المحامين فى مساء

يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٤

المحاماة ضرورة تحتتمها فكرة العدالة — نظرة الفقه والقضاء فى فرنسا إلى المحامين — بيريه —
 فافر — لا بورى — بريسون — فيغيانى — هنرى رويير — ميليران — اقتراحات فى سبيل المحاماة بمصر
 يقول النقيب فرناند باين Fernand Payen والأستاذ جاستون دوفو Gaston Duvau
 فى كتابهما « مهنة المحامى وتقاليده المحاماة » La profession de l'Avocat et les
 usages du Barreau

« لقد وجد المحامون منذ حرم على الناس أن يفضوا الخلافات التى بينهم بالقوة وسواء
 كانت القوانين مسببة مفصلة أو موجزة مقتضبة فانها — فى الواقع — تبدو دائماً غامضة وناقصة
 فلا يمكن أن تكفى بعض صيغ تصاغ فيها مواد قانون لحل الخلافات التى لا حصر لها والتى
 يحتمل أن تنشأ بين الناس ، بل كيف يمكن للشارع أن يتنبأ بكل أنواع تلك الخلافات لكي
 يواجهها بتشريعه ؟ فى كل مكان حيث يوجد نص من نصوص القانون يجب أن يوجد أولاً
 قاض لتفسيره وتطبيقه على الحقائق . وحيث يوجد القاضي يجب أن يوجد إلى جانبه — على
 الأقل — محاميان

وكل متقاض يخلط بين مصلحته وحقه وبين حقه الذى يطالب به والحق الذى يقره القانون
 نفسه وأكثر المتقاضين تمسكاً بأحكام الضمير لا يتورع عن تضحية كل الاعتبارات ما دام فى
 ذلك تمكيناً له من الوصول إلى حقه الذى يقره القانون

ولذلك اتضحت فائدة اتخاذ بعض وسائل الحيلة لحماية القضاة — بقدر الامكان — من
 الوقوع فى الخطأ . ولكي يظل المتقاضون — رضوا أو كرهوا — ملتزمين بحدود العدل فى
 خصوماتهم : ولم يجدوا لتحقيق ذلك أصح من أن يوسطوا بينهم وبين القضاة رجالاً يحترفون
 مهنة الدفاع عن المصالح العادلة . ويتخذون أساساً لحرفتهم الحرص على قواعد العدل
 والخلق القويم

هذا سبب أول من أسباب وجود المحامين . ولكنه ليس السبب الوحيد . فحتى لو راعى
 المتقاضون ضمائرهم فإن وجود المحامين يظل ضرورة حتمية .

وإذا سأل أحدهم عن السبب فيكون أن يستمع فى مكتب محام إلى صاحب قضية وهو
 يعرض قصته على محاميه . ثم يستمع إلى نفس القضية بعد ذلك من المحامى فى ساحة المحكمة
 وهو يعرضها ويناقش وجهات النظر فيها .

أى عمل شاق قام به المحامى فى تلك الفترة !

فهم ما قاله صاحب القضية ، والتنبؤ بما سكت عنه . واستخلاص المهم ، ونبد التافه ، واستنباط تاريخ الدعوى من واقع مستنداتها . وشرح الاسباب ، وابداء الدوافع ، وتبرير الاخطاء . كل ذلك يقوم به المحامى أثناء عرض الوقائع . وايضاح النقط الغامضة . وسد الثغرات الناقصة . والتوفيق أحيانا بين طرفى الخصومة . يقوم به المحامى أثناء تفسيره للعقود المحررة بين المتقاضين . وتحليل المبادئ القانونية والبحث عن الاحكام السابقة التى قررت نفس المبادئ فيما مضى والتعليق عليها . والتوفيق بينها وتطبيقها على النزاع المعروض . يقوم به المحامى عند مناقشة الناحية القانونية من القضية . . .

آه ! كم يعانى القضاة لو تركوا وجها لوجه مع المتقاضين

ولكن هذا ليس كل شيء . فحتى لو وهب القضاة القدرة على معرفة كل شيء . فان وجود المحامى تحتمه — مع ذلك — ضرورة نفسية عميقة . فان الله يعرف كل شيء ومع ذلك فان بينه تعالى وبين الناس وسطاء ، وإلى هؤلاء الوسطاء القديسين يتوجه الناس بما يريدون لا إلى الله تعالى مباشرة . فيجب أن يكون أمام المتقاضين شخص يطمئنون إلى الاعتراف له بدخيلة نفوسهم رجل مثلم . رجل يختارونه هم . ينصت إليهم دون أن يكون شريكاً لهم فى آثامهم أو أخطائهم ولكن فى رفق ودعة . إن النفوس المتأثرة بالنظريات الهندسية . والنفوس الفقيرة الساذجة لا تستطيع أن تهضم كل ذلك إلا بصعوبة . فاذا كانت تقتنع بالنظر إلى المراثيات فأننى على استعداد لأن أضع أمامها لوحة فنية رمزية قديمة موضوعة فى أحسد متاحف إيطاليا . فى الوسط جلاباب العدالة وفى يدها سيف وميزان وفى طيات ثوبها لعب صغيرة ترمز إلى القضايا . حقيبة نقود وقطيع من الماشية . ومزل . وقلب . ومن كل جهة أقبل المتقاضون وقد أصمتهم مصالحهم . وتقلصت أصابعهم على عقود ورسائل . وصفحات من كتب القانون وشهادات وقرارات ونشرات مطبوعة . . . مساكين . . . فهل يعلم أكثرهم دراية قيمة ما بيده وقيمة ما يقدمه إلى الآلهة ؟ ولكن بين العدالة والمتقاضى يرى فى الصورة رجل آخر . هادئ . لا مصلحة شخصية له . وهو أول من يصلح لكى يدرس ويقدر كل تلك الأوراق المبعثرة . وهو الذى سينبذ ما يشير الشك وما ينم عن التلغيق . وهو الذى سيضع فى كفة الميزان ماله وزن صحيح . وهمن يدرى ؟ ربما النقط من تحت قدمى موكله ورقة قاطعة فى الدعوى ألغاهها الموكل جهلاً منه مع ان عليها تتوقف ثروته وشرفه وحياته .

ولقد هضم الفرنسيون الذين أخذنا عنهم مجموعة قوانيننا كما أخذنا عنهم أنظمتنا القضائية بما فيها نظام تقابلتنا هذه الفكرة الرائعة عن المحاماة وسأقتصر هنا على إعطاء حضراتكم مثلاً واحداً عن مدى تقديرهم للمحامى . . . مثلاً عملياً ناطقاً . رأيت عند زيارتى لسراى محكمة الاستئناف بباريس أو « سراى العدل » كما يسميها الفرنسيون إذ لفت نظرى تمثال يرييه Berryer

النقيب الفرنسي وقد نحتته المثال شابو Chapu ليقام في تلك المحكمة وهو يمثل مراديا ثوب المحاماة وقد اعتمد بيده اليسرى على منصة ووضع يده اليمنى على قلبه . وقد علمت أن هذا التمثال يلعب دورا فعالا في حياة المحامين الذين يترددون على محكمة باريس . فقد جرت العادة على أن يحدد المحامون وموثقوا العقود وكتبتهم مواعيدهم أمام ذلك التمثال الذي يذكرهم بالرجل الذي كان مجده مجدا للمهنة التي يتشرفون بالاقتساب إليها .

وأثارت زيارتي لسراى العدل في باريس في نفسى الطلعة إلى معرفة الكثير عن « بيريه » فأتضح لى أن ذلك التمثال المقام له في داخل محكمة باريس ليس هو الوحيد . إذ أن له تمثالا آخر من البرونز نحتته المثال « بار » Barre أقيم في مارسيليا أمام سراى العدل عام ١٨٧٥ يمثل واقفا وقد اعتمد بيده اليسرى على منصة الخطابة .

ولم يقتصر الأمر لتخليد ذكرى كبار المحامين في فرنسا على إقامة التماثيل بل إن الأجيال الحديثة من رجال القانون قد اشتركت في ذلك التخليد بوضع رسائل الدكتوراه عن أولئك المحامين . فقد نشرت إحدى تلك الرسائل التي كانت معدة لتقديمها إلى جامعة فرنسية عن « آراء بيريه » Les Idées de Berryer وواضعها هو لويس مارشان . Louis Marchand وكاتب مقدمتها هو شارل مورا Charles Murras المفكر الفرنسي الكبير

استعراض حياة كبار المحامين إذن . كيف تكونوا . كيف نجحوا . ماذا فعلوا المهنتهم ولوطنهم . طريقهم في التفكير . وسائلهم في العمل — هذا الاستعراض « البيوجرافى » يكفي لأعطائنا فكرة موجزة سريعة عن الذروة التي وصلت إليها المحاماة في فرنسا وعن الآثار الإيجابية التي أحدثتها في المدنية الفرنسية بكافة مظاهرها . قضائية . أو اقتصادية . أو أدبية . أو سياسية . وسأكتفى في هذه باستعراض حياة عشرة من كبار المحامين الفرنسيين الذين برزت أسمائهم في تاريخ المحاماة بفرنسا . بل في العالم . والذين أهلتهم المحاماة لكي يلعبوا على مسرح الحياة الدولية أدوارا هامة تثبت بالدليل القاطع أن تكوين المحامى تكويننا علميا وخلقيا سليما هو خير ذخيرة يدخرها الوطن لوقت شدته

بيير بيريه Pierre Berryer

ولد بيير بيريه في باريس عام ١٧٩٠ وتوفي عام ١٨٦٨ . ورغم ميوله الملكية الكاثوليكية — في مستهل حياته — فإنه تولى الدفاع عن أنصار الجمهورية بعد أن عادت الملكية إلى فرنسا للمرة الثانية . شهرته تعود إلى القضايا التي تولى فيها الدفاع عن حرية الصحافة وفي عام ١٨٢٦ تولى الدفاع عن لامنيه Lamennais الذي حوكم بسبب نشره كتاب « الدين وعلاقته بالنظام السياسي والمدني » De la religion consideree dans ses rapports avec l'ordre politique et civil

وفي عام ١٨٣٠ تقدم إلى الانتخابات العامة كملكى متطرف فانتخب نائبا ولما عرض

عليه بوشياك polignac الاشتراك معه في الوزارة رفض

وقد أوفده ملكيو باريس المناصرون لأسرة بوربون ضد أسرة أورليان عام ١٨٣٢ الى دوق بيرى Berry ليحاول أن يثنيها عن عزمها الجنوني وهو الهرب إلى غرب فرنسا واسكنه خاب في تلك المحاولة وقبض عليه وقدم إلى محكمة الجنايات الا أن النيابة العامة تنازلت عن اتهامه وصدر الحكم ببراءته باجماع الآراء . . ولم يكذب بيرا حتى تولى الدفاع عن شاتوبريان . وأبد الالتماسات التي قدمت الافراج عن دوق بيرى

ويبدو من مجموعة خطب بيريه أنه وان كان ملكيا يؤمن بحق أسرة بوربون في الحكم إلا أنه كان نصيرا للآراء الحرة الديمقراطية . وهي آراء أودى أصدقائه بسببها ولا سقطت الملكية في فرنسا عام ١٨٤٨ أصبح الخطيب العظيم الذي ناصرها من مؤيدي الجمهورية . فانتخب نقيبا للمحامين وفي العام التالي انتخب عضوا في « الاكاديمية فرانسيز » وأغفاه الامبراطور من التقليد القديم الذي كان يقضى بأن يتوجه العضو الجديد لزيارة رئيس الدولة . وفي عام ١٨٦٣ اجتمعت نقابات المحامين الفرعية واحتفلت به احتفالا رائعا بمناسبة مضي خمسين سنة على اشتغاله بالمحاماة . وقد ظل خلال الاعوام الخمسة الأخيرة من حياته عضوا في المجلس التشريعي نائبا عن مارسيليا .

كان بيريه خطيبا مفوها امتاز بصوت حبيب إلى آذان المستمعين له رنين مؤثر كما امتاز بخيال لامع وذكاء تسمو به بديهة حاضرة نادرة المثال . وقد جمعت خطبه البرلمانية ومرافعاته في كتاب باسم « مؤلفات بيريه » Oeuvres de Berryer نشر عام ١٨٦٨ ولقد شرح لويس مارشان Louis Marchand في رسالة الدكتوراه التي أعدها عن « آراء بيريه » كيف كان ذلك المحامي العظيم يتقدم العصر الذي عاش فيه باعتناقه لآراء تخالف الآراء السائدة إذذاك فان آراء جان جاك روسو والفلسفية والاجتماعية عن الفردية L'individualisme والتي بسطها في إعلانه لحقوق الانسان Droits de l'homme قد تسيطر على أفكار الناس في القرن التاسع عشر كما أنها أوحى بكل التشريعات الفرنسية واسكن بيريه خالف رجال عصره ونهض للدفاع عن حق « الجماعة » التي كان يراها الهدف الحقيقي لكل اصلاح . فالفرد يجب أن يكون تابعا للمجموع الذي يعيش فيه وللنوع الذي ينتمي اليه والذي لا يمكن النظر اليه منفصلا عنه ، وفي رأى بيريه أن الفرد يجب أن يوضع وسط الحياة الصحيحة التي يعيشها ، وسط حياته العائلية ، أو الريفية أو البلدية أو الصناعية حيث يتجلى بكامل قيمته

وكان بيريه خصما عنيدا لكل طغيان ولذلك عارض الفكرة التي كانت سائدة في عصره عن وجوب احاطة الاسرة بهالة مقدسة ، فكان يرى - مع المحافظة على الحقوق العائلية ومع معارضة فكرة الطلاق - أن العلاقة بين الابن وأبيه يجب أن تكون على أساس من الصداقة والود المتبادل وكان يسمح بأن يخالف أحد أبناء الاسرة آراء غيره من أعضائها وكثيرا ما أعلن بيريه آراء سياسية تخالف آراء أبيه

ومن آرائه التي تضمنتها رسالة الدكتوراه التي وضعها مارشان والتي أعلنها عام ١٨٣١ « في أثناء حياة الشعب الطويلة تتكون مبادئ دستوره الثابتة » وبعد عشرين عاما أصدر على ذلك الرأي وفسره قائلا « عند ما يتضح أن مبدأ ما قد حمى الشعب وثبتت صلاحيته له وأن ذلك الشعب قد تقدم في ظل قانون ما فإن الواجب احترام ذلك المبدأ المنقذ وعدم تعريضه للمناقشة »

جول فافر Jules Favre

قيد جول فافر اسمه بمجدول المحامين بليون عام ١٨٣١ وعاش حياة سياسية صاخبة حلالها وريس لوكلو Mourice Leclous في كتابه *Essai de biographie Historique et morale* المطبوع في باريس عام ١٩١٢ وقد قدم للمحاكمة عام ١٨٣٤ لأنه غالى في نقد حكم أصدرته محكمة ليون بادانة طالب حر النزعة ، ولما دافع عن المتهمين في « قضية إبريل سنة ١٨٣٥ » وجد من الجمهوريين - أنصاره - من ظنوا أنه ما حضر إلى باريس إلا للبحث عن مسرح أجدد يعرض مقدراته الخطائية الرائعة من ليون ! وقد ذاعت هذه الفكرة عنه وطاردته طول حياته فكان يوصف بأنه « المحامي الذي لا قلب له ولا إيمان له والفصيح بلا مثل أعلى ولا اقتناع الذي يسخر موهبته العظيمة لخدمة الأحقاد والمطامع الشخصية »

ولكن هذا الرأي القاسي إنما كان وليد الفورة الوقتية وتأثر خصومه السياسيين باعتبارات الوقت الراهن إذ أن جول فافر قد اشتغل إلى جانب المحاماة بالسياسة والصحافة اشتغالا أناراهتمام الرأي العام به فكان ينشر مقالاته الداعية إلى تحييد الحكم الجمهوري في جريدة *precursor* بليون ، ولكن اشتغاله بالسياسة وبروزه فيها لم يمنعه يوما عن أداء واجبه كمحام حتى ولو اغضب رجال حزبه ، ولعل أكبر شاهد على ذلك مرافعته الخالدة في القضية المعروفة باسم « قضية إبريل سنة ١٨٣٥ » فإن أحد رجال بوليس باريس واسمه « باسكييه » خالف القانون وفرض على بعض المتهمين في قضية سياسية محامين معينين ومنعهم من اختيار محامين من أصحاب الآراء السياسية الحرة . وقد تناقش الجمهوريون - الذين كان جول فافر أحد أقطابهم - فيما إذا كان المحامون منهم يتولون الدفاع عن أولئك المتهمين وانتهوا إلى قرار بالامتناع عن ذلك ولكن جول فافر كان الوحيد الذي رأى أن تسخير كل موارد الفصاحة القضائية لخدمة أولئك المتهمين . وغادر ليون إلى باريس وتولى الدفاع عنهم باعتبار أن أداء ذلك الواجب احترام لمبدأ لا يمكن المساس به وهو مبدأ اسمي من كل اعتبار من اعتبارات الخطط الحزبية السياسية . ورغم المجهود الجبار الذي بذله من أجل أولئك المتهمين وسخر فيه نبوغه فقد حكم بادانتهم ووقع بعد القضية صريع المرض

ومن آرائه السياسية التي كان يتخذ مرافعاته وسيلة لإعلانها قوله أثناء مرافعته في قضية « أورسيني »

« ان الحكومات تسقط بسبب الاخطاء التي ترتكبها هي نفسها . والله - الذي يحصى

ساعاتها في سرحكمته — بعد لأولئك الذين لا يعترفون بقوانينه الأبدية نكبات لا يتوقعونها «
وكان معترفا بكفاءته إلى حد أنهم عند ما طلبوا إليه أن يخطب جماهير الناخبين للدلاء
برنامجه السياسي أبي وأجاب
« ان على الناخبين أن يعرفوا إذا كانوا في حاجة إلى »

فرناند لا بوري Fernand Labori

ولد فرناند لا بوري بمدينة « ريمس » في ١٨ أبريل سنة ١٨٦٠ ومات في باريس
عام ١٩١٧ . وقيد اسمه في جدول المحامين في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وعين عام ١٨٨٨ سكرتيراً
لمؤتمر المحامين وألقى في ذلك المؤتمر خطاباً رائعاً عن قضيته Collier وقد كشف هذا الخطاب
عن روحه النفاذة المتجردة تماماً عن الهوى وتحقق ذلك فيما بعد عند مرافعته عن Vaillant في قضية
اتهامه باهانة مجلس النواب عام ١٨٩٤ وقضية الشريف عبد الحكيم ضد وزارة الخارجية الفرنسية
عام ١٩٠٤ وقضية الشيخ شارل هومبير ضد جريدة « الماتان » عام ١٩٠٨ وقضية مدام
Caillaux التي اتهمت بقتل رئيس تحرير جريدة « الفيجارو » عام ١٩١٤ وقد انتخب نقيباً
للمحامين من عام ١٩١١ إلى عام ١٩١٣ . وقد دعى إلى انجلترا عام ١٩٠١ ، ورأس المحامي الانجليزي
Mathews — بصفته رئيس جمعية المحامين الانجليز المعروفة باسم The Hardwick Society —
الحفلة التي أقيمت لتكريمه فلما مات « لا بوري » قال « ماتوز » عنه :

« ان لا بوري بالجرأة المزهوة والوفاء لعمله كمحام يحتل مكانة عالية في قائمة أكبر محامي
العالم . ان اسمه وشهرته لا يمكن أن يزولا بل سيعيشان طويلاً . مادام نظام المحامين قائماً على
الأرض » وكتب عنه النقيب Chenu الذي كان محامى المخصوص في قضية مدام كابو
« ان قامته العالية المستقيمة . وصدره العريض . وكتفيه اللتين تشبهان أكتاف المصارعين —
كل ذلك في تجانسه وانسجامه ينم عن قوة لا يمكن قهرها . وقسمات وجهه الجميلة المنتظمة كانت
تفجر حياة في حدة الصراع . كما كانت عيناه ترسلان شرراً وكانت عاطفته المهتاجة تلمس
الشحوب على وجهه . واذا بصوته يرتفع ويشتفخ ويدوى منفجراً كصوت الرعد »

Sa stature haute et droite, sa large poitrine, ses epaules athlethiques
donnaient l'impression d'une force irrisistible en son harmonie. Ses beaux
traits reguliers s'animaient at souffle du combat, ses yeux lancaient
des flammes . L'emotion repandait la paleur sur son visage . La voix
grandissait , s'enflait , grondait dans un fracas de tonnere .

ولا شك أن مرافعة لا بوري في قضية الضابط دريفوس وفي قضية أميل زولا تعتبر عملاً
تاريخياً ارتفع بذلك المحامي العبقرى إلى أسمى مراتب البطولة في الانتصار لفكرة العدل ومقاومة
الظلم وتثبيت دعائم حرية الرأي إذ أنه لما أدین الضابط دريفوس واقتنع السكاتب الفرنسي
الخالد أميل زولا أن المجلس العسكري الذي أدانته قد تجنب سبيل العدل نشر مقاله المعروف

بعنوان « إني أتهم l'accuse » في جريدة الفجر L'aurore قدم إلى محكمة جنائيات السين بتهمة اهانة المجلس العسكرى بباريس وتولى لا بورى الدفاع عنه وظل يرافعه من ٧ إلى ٢٠ فبراير ١٨٩٣ ورغم ذلك حكم بادانة زولا وكان الحكم يقضى بحبس سنة وغرامة ثلاثة آلاف فرنك واضطر زولا بعد ذلك الى هجرة وطنه كمدأ لأنه كان لا يزال يؤمن بأن العدل لم يجر مجراه السليم فى محاكمة دريفوس ولم يعد الى فرنسا إلا لما تقررت إعادة المحاكمة أمام المجلس العسكرى بمدينة « رين » وعاد لا بورى الى المرافعة عن الضابط دريفوس أمام ذلك المجلس العسكرى واستمرت مرافعته من ٧ أغسطس الى ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ وفى أثناء هذه المرافعة أطلق عليه رصاص مسدس كاد يرديه قتيلاً فلما حضر جلسة ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٩ امتنع عن المرافعة ونشر أسباب امتناعه وهذه الأسباب تعود إلى الخلافات السياسية الشديدة بين أحزاب فرنسا التى اتخذت قضية دريفوس ذريعة لتحقيق ما رُب شخصية كان يرى المحامى الخالد أن العدالة يجب أن تكون بمنأى عنها .

وكان لا بورى يصدر مجلة « المجلة الكبيرة La Grande Revue » وقت نشر فيها مذكراته عن قضية دريفوس (يتبع)

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	٢١ ١٢ ١١ ١٠
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
١ - انتخابات جمعية عمومية للمحامين . انعقادها . صحتها . وفق النظام الذي لا يخالف القانون وتقره الجمعية العمومية .	٢ مارس ١٩٤٤	١	١
٢ - رئيس الجمعية العمومية . حقه في اتخاذ الاجراءات بما يكفل حصول الانتخاب طبقا للنظام الذي قرره الجمعية - ٣ - طعن . وجوب تسميته . عدم قبوله ما لم تذكر الواقعة ودليلا - ٤ - أغلبية أصوات الحاضرين المطلقة . القصد منها . أغلبية الأصوات الصحيحة للذين اشتركوا فيها .			
حكم . تسميته . نفى ظرفي سبق الاصرار والترصد . توقيع العقوبة على أساس انتفاثهما . ذكر أن الجريمة وقعت بناء على سبق الاصرار والترصد في نهاية الحكم . سهو لا يبطل الحكم	٢٣ نوفمبر ١٩٤٢	٦	٢
قتل عمد . ترصد . سبق اصرار . ماهية الترصد . توافر هذا الظرف . يغني عن توافر ظرف سبق الاصرار (المادة ٢٣ ع)	» »	٧	٣
ظروف مشددة . فعل يكون جريمة لها عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت ظرفا مشددا لجريمة أخرى . لاعتبار لهذا الفعل في توقيع العقاب الا بالنسبة للجريمة الاشد عقوبة . مثال في جنائية قتل وسرقة . تغليظ العقوبة على جنائية القتل العمد المقترنة بجنائية أخرى . متى يكون ؟ تقدير ظروف الرأفة . أساسه ذات الواقعة لا الوصف القانوني . خطأ الحكم في تقدير العقوبة من الوجهة القانونية . متى تنتفي المصلحة في الطعن فيه لهذا السبب ؟	» »	٨	٤
تعدد الجرائم . متهم في ثلاث دعاوى . أساس الجريمة في هذه الدعاوى واقعة واحدة . وجوب ضم هذه الدعاوى لبعضها .	» »	١٢	٥
البعض والحكم على المتهم بعقوبة واحدة (المادة ٣٢ ع) تلبس . معناه . المقصود بالشرط الاول من المادة ٨ تحقيق . ضابط بوليس . دخوله منزلا بوجه قانوني . مشاهدة جريمة تقع بداخل المنزل . من واجبه أن يتخذ في سبيل اثباتها الاجراءات القانونية في جنائية أو جنحة . القبض على المتهم	» » ٣٠	١٤	٦

السنة الرابعة والعشرون

فهرست

العدد الأول والثاني والثالث

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧	١٦	٣٠ نوفمبر ١٩٤٢	وتفتيشه وضبط ما يعثر عليه معه متعلقا بالجريمة . ولو لم تكن لها صلة بالأمر الذي دخل المنزل من أجله . السلطة المخولة لرجال الضبطية القضائية في حالات التلبس عامة . تشمل الجرائم التي ترتكب داخل المنازل أو خارجها (المادة ٨ تحقيق) طعن . توكيل خاص لأجراء الطعن . لا يشترط . يكفي أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الطعن . معارضة . الحكم يبطلانها على أساس أن التوكيل الذي يبد المحامي الذي قرر بها ليس معينا فيه الحكم والفضية التي صدر فيها . خطأ اثبات . سند . القضية بترويه اعتمادا على شهادة الشهود . واقعة جنائية . جائر الاستدلال فيها بالطرق القانونية كافة . الاعتراض عليها بمخالفتها أحكام القانون في مواد الاثبات . لا يصح .
٩	٢٠	» »	١ - تعدد المتهمين . ضرب نشأت عنه عامة . القدر المتيقن . محل أخذ المتهمين به . ثبوت وقوع فعل الضرب من كل متهم وعدم الاهتداء إلى تحديد الضربة التي أحدثها كل منهم . وقوع ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العامة . عدم الاهتداء إلى محدثها من المتهمين . لا محل لأخذهم بالقدر المتيقن . وجوب تبرئتهم جميعا - ٢ - اثبات . سلطة المحكمة الجنائية في تقدير الدليل . محاضر الاستدلالات التي يحررها رجال البوليس من غير تحليف الشهود اليمين . الاعتماد عليها . جوازه .
١٠	٢٢	» »	نقض وإبرام . طعن قدم إلى محكمة النقض باعتبار أنه لم تقدم له أسباب . الحكم بعدم قبوله شكلا . ثبوت أن أسباب هذا الطعن كانت مقدمة ولكن النيابة قصرت في إرسالها قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائما بل بتعين الرجوع عنه .
١١	٢٣	» »	اتلاف أرض منزوعة . - ١ - لا يشترط توافر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة - ٢ - أرض مؤجرة . انتهاء مدة

السنة الرابعة والعشرون

فهرست

المجلد الأول والثاني والثالث

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
<p>الاجارة . استمرار المستأجر في وضع يده على الارض وزرعها بسكوت صاحب الارض على ذلك . ملكية الزارع لما زرع حتى يقضى بعدم أحقيته في وضع يده على الارض . ائلاف المالك هذا الزرع . جريمة (المادة ٣٢١ ع — ٣٦٧)</p> <p>(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية</p> <p>١ — استئناف . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيها في حدود الطلبات المبدأة في عريضة الاستئناف . المسائل المستثناة . متى يصبح للمحكمة الاستئنافية التصدي للموضوع ؟ . حكم بسقوط الحق في اقامة الدعوى . حكم في الموضوع . استئنافه وطلب الغائه والحكم في موضوع الدعوى بالطلبات . القضاء استئنافيا بالغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى . جوازه . لاغالة في ذلك للمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات — ٢ — حكم . تسببيه . تحصيل المحكمة حقيقة الواقع في الدعوى من العناصر الموجودة والمؤدية الى ما حصله . تقرير خبير . معين من قبل المدعى عليه لا من قبل المحكمة . استنادها اليه من قبيل تعزيز ما حصلته هي . لا تثريب عليها في ذلك نقض وابرار . مكاتبات بين المحكوم له والمحكوم عليه . دلالتها على أن المحكوم عليه اعتبر أن توفيقه المبالغ المحكوم بها تسوية نهائية بينه وبين المحكوم له . قبوله للحكم مانع من الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>استعمال الحق . موظف . متى يعتبر أنه أساء استعمال حقه ؟ الانحراف في تصرفه ومقتضى الواجب المفروض عليه بقصد الاضرار . القوميسير المصري بمعرض باريس الدولي . عدم قبوله معروضات مصرية . القسم العام بمعرض باريس الدولي . تحصيل المحكمة أن ذلك كان في حدود اختصاصه وان صاحب المعروضات لم يقم بتنفيذ الشروط اللازمة . قضائها بعدم استحقاق صاحب المعروضات لأي تعويض عن ذلك</p>	<p>١٢ نوفمبر ١٩٤٢</p> <p>» »</p> <p>» » ١٩</p>	<p>٢٥</p> <p>٢٨</p> <p>٢٩</p>	<p>١٣</p> <p>١٣</p> <p>١٤</p>

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الرابعة والمثرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥	٣٣	١٩ نوفمبر ١٩٤٢	ولا عن تكبده في ارسال المصنوعات إلى المعرض . موضوعي . تكييف . دعوى مطالبة بمبلغ حصل التنازل عنه بمقتضى محضر صلح . تعليق التنازل على شرط دفع الأقساط في الآجال المحددة . القضاء بعدم استحقاق المدعى لهذا المبلغ . استناده على أن هذا الشرط تهديدي وأنه حق لو كان شرطا جزائيا لم يحصل عدم وفاء كلي . في محله .
١٦	٣٦	» »	مرافعة . الحكم ببطالان المرافعة . قصرها على الأحوال النصوص عنها في المادة ٣٠٠ مرافعات . موت المدعى أو المتأنف أثناء انقطاع المرافعة . يوقف مدة البطلان . يجب على المدعى عليه اعلان ورثة المتوفى للسير في الدعوى . عدم اعلانهم . مدة البطلان تستمر منقطة . الورثة لا يصح اعتبارهم خصوصا في الدعوى الا بعد اعلانهم بتجديدها
١٧	٣٨	» » ٢٦	١ - سقوط الحق في اقامة الدعوى . طلب الاعفاء من الرسوم . لا يقطع المدة . لا بعد تكييفها بالحضور أمام المحكمة . لا بعد تليها رسميا لعدم حصوله على يد محضر . وبناء على سند واجب التنفيذ . ٢ - معاش . دعوى مطالبة بتعديل معاش موظف . مدة سقوطها . مبدأ حياته من تاريخ الأمر الصادر بالاحالة الى المعاش . لا من تاريخ السركى . المعاش المستحق أثناء التقادم والمعاش الذى يستحقه بعد انقضاء تلك المدة . لا فرق بينهما في هذا المقام .
١٨	٤٠	» »	حكم . تسييبه . القضاء ببعض الطلبات . ويجعل مصاريف التقاضى مناصفة بين طرفى الدعوى . لا حاجة الى ذكر أسباب خاصة بالمصاريف . أسباب القضاء فى موضوع الدعوى . أسباب ضمنية للقضاء بالمصاريف (المادة ١١٤ مرافعات) (٣) قضاء محكمة استئناف مصر
١٩	٤١	١٨ فبراير ١٩٤٣	١ - أحكام . حق الطعن فيها . شخصي . تنازل عن حق

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
			الاستئناف أو المعارضة أو عن أحدهما . جوازه . - ٢ - قضاء وطني . اختصاصه بنظر دعوى تابعة لدعوى أصلية رفعت أمام القضاء المختلط . من حقه إحالة الدعوى للمحاكم المختلطة ان رأت العدالة في ذلك (المادة ١٥ فقرة ٤ من لائحة الترتيب) - ٣ - لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . المادة ١٥ فقرة ٤ . المقصود من عبارتها هو أن تصل القضية الى الجهة التي تكون أولى بالفصل فيها وسبيل ذلك هو طريق الاحالة . تقدير ذلك . مرجعه للقضاء .
٢٠	٤٦	٣١ مارس ١٩٤٣	١ - حكم . حوالته . تبعيتها لسند الدين - ٢ - مدين متضامن . قبوله التحويل . عدم ملزومية الباقي
٢١	٤٦	٦ أكتوبر ١٩٤٣	استئناف . ميعاده . عدم سريانه على معان الحكم
٢٢	٤٨	١١ أكتوبر ١٩٤٣	١ - معارضة . رفعها بتقرير في قلم الكتاب أو باعلان عادي . صحتها . - ٢ - رسوم . تقديرها . عند رفع الدعوى
٢٣	٤٩	٢١	نقض . احالة على دائرة أخرى . عدم تحريك الدعوى . انقطاع المرافعة . مدته . احتسابها من تاريخ حكم النقض
			(٤) القضاء التجاري
٢٤	٥١	١٤ يناير ١٩٤٣	١ - شركات مساهمة . لاشخصية معنوية لها إلا بعد صدور مرسوم ملكي بانشائها . عدم صدور المرسوم إلا بعد استيفاء شروط عينها القانون . المادة ٥٧ تجاري . توجب النشر عنها . بعد المرسوم . قبل صدور المرسوم تكون الشركة تحت التأسيس فقط - ٢ - مديرون مسئولون . عدم تعرض الشارع لمسئوليتهم عند اغفالهم اجراءات النشر . المادة ٥٧ تجاري . توجب مسئوليتهم عن التعويضات وعن دفع الديون بالتضامن . جرى القضاء ورجال الفقه في فرنسا في التكييف القانوني لهذه العقود على أنها لحسابهم وتحت مسئوليتهم شخصيا .

العدد الأول والثاني والثالث
فهرست
السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥	٥٣	٣١ مارس ١٩٤٣	١ - بورصة . لائحتها الداخلية . المادة ٧٤ . تنص على تسوية العمليات العاجلة في ميعاد لا يتجاوز يومى العمل التاليين لتاريخها . هذا النص دستورا داخليا لتنظيم أعمال السماسرة ولا يدخل فيه عملاؤهم - ٢ - المذكرة المؤيدة للعمليات جرى عرف البورصة على وجوبها بين السماسرة لتصفية العمليات . وليس هذا بمحتم بين السماسرة وعملائهم ولذا حق للقضاء اثبات عمليات البورصة من طريق البيئة والقرائن فيما بين العملاء والسماسرة .
٢٦	٥٦	١٦ ديسمبر ١٩٤٣	اشهار افلاس . حكم ابتدائي . أداء المفلس لديونه الظاهرة . الغاء اشهار الافلاس . عدم افتراض الافلاس . بناء على احتمالات مديونيته .
٢٧	٥٧	١٢ سبتمبر ١٩٤٣	جريدة . يتعين فيها تجارية العمل بنوعه
٢٨	٥٨	٢٨ فبراير ١٩٤٣	مفلس . حقه في مباشرة أعماله المستجدة . جواز ذلك بعد انحلال اتحاد الدائنين . بغير رد اعتبار
٢٩	٦٠	٣٠ مارس ١٩٤٣	٢ - اختصاص المحاكم الاهلية . شركات مساهمة . جنسيتها بعد سنة ١٩٣٧ وقبل ذلك . مصالح جديدة . جنسية . تقديرها : أثره متروك للقضاء
٣٠	٦٤	٧ مايو ١٩٤٠	مفلس . تميزه لاحد الدائنين بسندات . بطلانها .
٣١	٦٤	٥ ابريل ١٩٤٢	١ - تاجر . ملزوميته بالاجابة على العرض الكتابي . سكوته . اعتبار السكوت قبولا . حكم العرف الجارى في ذلك . ٢ - وكالة . قبولها ضمنيا . دلالتها في حالة السكوت على القبول .
٣٢	٦٧	٤ اكتوبر ١٩٤٣	(٥) قضاء المحاكم الكلية اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بنظر الاشكال في الاحكام الجنائية أو العقوبات المالية . اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٣	٧٠	١٥ يناير ١٩٤٤	١ - مسئولية السكة الحديد عن أضرار حوادث المزلقات . وجوب توفر الخطأ من جانبها . الخطأ يفترض حصوله . التزام . مصدره العقد أو القانون . عدم وجود رابطة قانونية أو تعاقدية أو أمر أو لائحة تازم السكة الحديد بخفارة المزلقات ليلاً ونهاراً . إلا أنها ملزمة باتخاذ الاحتياطات لتجنبه المارة بوجود مزلقان على طريق مطروق بوضع فانوس التحذير ليلاً . فإذا فعلت ذلك فلا مسئولية عليها .
٣٤	٧٦	١٠ أكتوبر ١٩٤٣	١ - ما تم له التحجر . مصاريق . الحكم بها عرفاً - ٢ - صندوق توفير . حجز : عدم جوازه إلا بعد الوفاء - ٣ - قسمة وتوزيع لتركة . تمامها . عدم جواز الحجز لدين شخصي على الوارث
٣٥	٧٨	٣٠ ديسمبر ١٩٤٣	١ - طبيب . مسئوليته عن إهماله . مسئولية على الراجع خطئية . لا عمل للفرقة بين الخطأ الجسم والخطأ الهين . ولا بين الفنيين وغيرهم . لان نص المادة ١٥١ غير مقيد . لا لوم على الطبيب أن اتبع رأى ثقة في فنه لم يجمع عليه .
٣٦	٨٠	٣ يونيو ١٩٤٣	شركة محاصة . خاصيتها . ان منشئها قصدوا ابقاءها في الخفاء . وليس لها شخصية معنوية . ان نص في عقدها على ملكية كل شريك الحصة شائعة في أموالها وموجوداتها كان من حقه توقيع الحجز الاستحقاقى على ما يعادل نصيبه فيها . في حالة عدم النص كل شريك فيها هو المالك الظاهر لما يشترطه باسمه أو يودعه من الاموال في المصارف ويعتبر باقى الشركاء دائنين له بحصصهم في رأس المال وأرباحه .
٣٧	٨٢	١٣ أبريل ١٩٤٢	١ - ايقاف تنفيذ . طلبه من المدين ومن الغير . أمر بيع . اصداره من القاضى . سلطة ولائمة . أمر على عريضة . نظم . قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨	٨٤	٥ سبتمبر ١٩٤٢	قاضي الأُمور المستعجلة . سلطته . حجز . استبدال الخارس مصرفات الحجز .
٣٩	٨٦	٢١ يونيو ١٩٤٣	١ - مجالس مالية . اختصاصها الزامى لمحدى الملة . قضاء عام . ولايته على جهات قضاء الاحوال الشخصية - ٢ - اختصاص القاضي المدني . دعوى ايقاف تنفيذ حكم شرعى لطوائف غير اسلامية . تستمد ولاية القضاء من الحكومة المصرية مباشرة . ٣ - محاكم شرعية . تجاوزها اختصاصها . لاحجية لاحكامها . دين نفقة . المادة ٤٥٥ مرافعات . قوامد . النفقة المقررة للغذاء وحفظ الحياة
			(٧) قضاء المحاكم الجزئية
٤٠	٨٩	١١ يناير ١٩٤٤	محاكم أهلية . عدم اختصاصها بمنازعات الترع والجسور . اعتباره من النظام العام . يتبع الحكم في الدعوى الجنائية بعدم الاختصاص الدعوى المدنية أيضا
٤١	٩٣	١٠ ابريل ١٩٤٤	١ - سب . علانية . وجوبها . المادة ١٧١ - ٢ - ٤ - محل عمومى شروطه . توفر العلانية لحصول السب في محل عمومى بطبيعته أو بالتخصيص ولو لم يسمع - ٥ - استفزاز . المادة ٣٩٤ عقوبات . جعله مبررا بشرط حصول السب في وقت معاصر للاستفزاز
٤٢	٩٥	» »	قائمة رسوم . معارضة فيها . صحتها بتقرير في قلم الكتاب أو باعلان
٤٣	٩٦	٣ مايو ١٩٤٤	١ - أركان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ومبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد دفعتين ٢ - متى يجوز محاكمة الشريك ومتى لا يجوز - ٣ - حيازة الأحكام العسكرية لقوة الشيء المقضى فيه ولو قضت في غير اختصاصها

المذد الاول والثاني والثالث فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤	٣٠ ديسمبر ١٩٤٣	شفعة . للجار المالك . بعقد مسجل . عقد ابتدائي . لا يصبح الاستناد عليه في طلب الشفعة . المادة ١ من قانون التسجيل
١٠٢		بحث في حق السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية في القبض على الأشخاص واعتقالهم وهل يجوز للسلطة التي تتولى تحقيق الجرائم العسكرية أن تلجأ إلى هذا الاجراء ضد عضو البرلمان متجاوزة حقه في التمتع بالحصانة البرلمانية
١١١		لحاضرة الأستاذ توفيق أحمد الخشن وكيل النيابة العسكرية العليا محاضرة عنوانها (أسماء بارزة في تاريخ المحاماة بفرنسا) للأستاذ محمود كامل المحامي

المحكمة

بمجلس القضاء الأعلى

تحت إشراف المحكمة

السنة الرابعة والعشرون

ديسمبر سنة ١٩٤٣

يناير وفبراير سنة ١٩٤٤

المسدد الرابع

والخامس والسادس

« ثلاث إذا كن في القاضي فليس بقاض إذا كره اللوائم وأحب
المحاميد وخاف العزل »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحاماة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة رقم ٥١

مطبوعة بجازي بالمطبعة

بيان

نشرنا في هذه الأعداد الأحكام الآتية :

عدد	
١٦	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار المدنية
١٧	» » » » » الجنائية
٣	أحكام صادرة » استئناف مصر الاهلية
٣	» » » القضاء التجارى
٢	حكمين صادرين » المحاكم الابتدائية
٢	» » » القضاء المستعجل

كما نشرنا قانون المحاماة أمام المحاكم الوطنية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤
والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية مذيّل بمنشور
من وزارة العدل لايضاح استفهامات أقلام الكتاب بشأنه
والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ
والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية
والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص
بنظام الاحكام العرفية

لجنة التحرير

محمد نجيب الغرابي — اسطفان باسيلى — محمد الحضرى

العدد الرابع والخامس والسادس
المحكمة
شهر ديسمبر سنة ١٩٤٣
وبيناير وفبراير سنة ١٩٤٤

قضاء محكمة النقض في الإبرام (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة حسن زكي محمد بك وعبد زكي علي بك وعبد كامل مرسى بك ونجيب مرقص بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة نصيف زكي بك رئيس النيابة بالاستئناف)

خاليا من الأسباب ويقول الطاعن بياناً لذلك أن الحكم لم يرد على دفاعه وعلى ما قدمه من الأدلة المثبتة أن المعاملة الربوية بينه وبين المطعون ضده ترجع إلى ٢٣ من يوليو لسنة ١٩٢٨ لا إلى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ كما جاء في الحكم المطعون فيه وهذا ما يعيب الحكم ويطله .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه حين عرض لدفاع الطاعن قال ما يأتي : « وحيث أن المستأنف تكلاً ما ليكه أفندي (الطاعن) يبنى استئنافه على ثلاثة أسباب الأول - أن المعاملة الربوية بينه وبين بشاره اسكاروش لم تبدأ من ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ فقط كما أخذت بذلك محكمة أول درجة بل بدأت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٨ بدين مقداره ٢٠٠ ج

٤٥

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢

حكم . تسببه . الرد المبهم على ما تمسك به أحد الخصمين تأييداً لبدعاه . اعتبار الحكم غير مسبب .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم بعد أن استعرض الأدلة والقرائن التي تمسك بها الخصم تأييداً لدفاعه قد أورد عليها رداً منبثاً بعدم درس وتمحيص الأوراق المقدمة لتأييد الدفع فإنه لا يكون مسبباً التسبب الذي يتطلبه القانون .

المحكمة

« من حيث أن الوجه الثاني من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه جاء

(١) استندت قواعد هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والإبرام وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة النقض والإبرام .

الابهام يكون الحكم قد جاء غير مسبب التسبب
الذى يتطلبه القانون وفي هذا ما يبطله عملاً
بنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

« وحيث انه لما تقدم بتعين نقض الحكم
المطعون فيه دون حاجة لبثت باقي أوجه الطعن
(طعن تكللا مليكه افندى وحضر عنه الاستاذ شاكر
الشماع ضد الخواجه بهاره اسكاروس وحضر عنه الاستاذ
حننا مرقس رقم ٢٩ سنة ١٢ ق)

٤٦

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

١ — اثبات . حكم صادر في خصومة مرتبطة بالخصومة
المعروضة على المحكمة . الاستئناف به في القضاء في الخصومة
المعروضة . لاجرج في ذلك .

٢ — قسمة . استخلاص حصولها من وقائع الدعوى .
جوازه . اعتبارها حاصلة واحترام آثارها . جوازه ولو أنها
ليست بعقد معجل .

المبادئ القانونية

١ — لاجناح على المحكمة إذا هي استأنست
في قضائها بحكم صادر في خصومة أخرى متصلة
بالخصومة المعروضة تستمد من أسبابه دليلاً مؤيداً
لوجهة نظرها في الخصومة المعروضة عليها .

٢ — إذا كان الحكم قد استظهر مما
استعرضه من التصرفات الصادرة من الورثة .
في أوقات مختلفة فيما اختص به كل منهم من
تركة المورث ومما ذكره بعضهم في عقد صادر
منه يبيع بعض ما اختص به من أنه يملك القدر
المبيع بمضى المدة الطويلة . استظهر من ذلك
أن أحد هؤلاء الورثة قد اختص بحصة مفرزة
من التركة وأنه وضع يده عليها بصفته مالكا

فحرر عليه سندان في ذلك التاريخ كما حررت
عليه أيضاً أربعة سندات أخرى قيمة كل منها
١٨ ج في مقابل فوائد ذلك الدين لمدة سنتين
بواقع ١٨ ٪ . وقال انه دفع هذه الفوائد فعلاً
إلى جريد طانيوس الذي كان يداين بشارة
اسكاروس ولما حل ميعاد الدين الأصلي في ٢٣
يوليو سنة ١٩٣٠ ولم يقم بالسداد أضيف عليه
مبلغ ٧٢ ج قيمة الفوائد عن مدة سنتين وحرر
بذلك السند المؤرخ في ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٠ بمبلغ
٢٧٢ ج وهذه المعاملة الربوية استمرت بعد
ذلك بالكيفية التي أوردتها الحكم المستأنف
وأنه يعمل الحساب عن أصل الدين وما سددته
لدائنة من الفوائد يكون الباقي في ذمته بمبلغ ٥٦٣ م
و ٢٩ ج فقط وأضاف المستأنف المذكور إلى
ذلك بجلسة المرافعة أنه باجراء الحساب الصحيح
تكون ذمته بريئة من الدين . . . ثم قال الحكم
في ضد الرد على هذا الدفاع ما يأتي : « وحيث
أن المدين تكللا افندى مليكه لم يقدم من جانبه
ما يثبت أن المعاملة الربوية قد بدأت قبل ٥
أكتوبر سنة ١٩٣٢ وأن بشارة اسكاروس
كان يتقاضى منه فوائد فاحشة قبل هذا التاريخ
وأنه عرض عليه الصلح على أساس أن أصل
الدين مبلغ ١٦٠ ج كما يدعى ومن ثم بتعين
اعتبار أن المعاملة بالربا الفاحش لم تبدأ إلا
من يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ . . . »

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الحكم
المطعون فيه بعد أن استعرض الأدلة والقرائن
التي تمسك بها الطاعن تأييداً لدفاعه رد عليها
رداً مبهماً خالياً من مظهر الدرس والتمحيص
لما استند اليه الطاعن من أوراق لا ثبات مبدأ
المعاملة الربوية بينه وبين المطعون ضده وبهذا

المدة المسكوبة للملكية ثم رتب على القسمة التي قال بها نتائجها القانونية فلم يعول على ما كان من هذا الوارث من رهنه إلى أحد دائنيه أرضاً شائعة لا يملك فيها فانه لا يكون قد خالف القانون في شيء ولو أن القسمة لم تكن بعقد مسجل

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه أخذ بحكم صادر من جهة القضاء المختلط في دعوى لم تكن الطاعة طرفاً فيها وفي هذا مخالفة لقاعدة عدم تعدى حجبة الأحكام أطراف الخصومة فيما تفصل فيه من منازعات .

« وحيث انه يبين من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف استهدفت للفصل في الخصومة الوقوف على ما إذا كانت الأطنان الخلفة عن المورث الأصلي بقيت شائعة بين الورثة كما تتمسك الطاعنة أو أنها قسمت بينهم كما يقول خصومها في الدعوى وقد أدى بها هذا البحث إلى أن تعرض للنزاع ذاته حين قام لدى القضاء المختلط بمناسبة نزاع ملكية على عبدالرحيم مدين الطاعنة من نصيبه في تركة أبيه مفروزا بمعرفة دائنه كوستي أبوستوليدي بناء على اختصاص مسجل قبل قيام دين الطاعنة وأشارت في هذا المقام إلى الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة في ١١ من مايو سنة ١٩٣٦ وإلى ما استند اليه في قضائه بحصول قسمة بين الورثة في سنة ١٩١٧ اختص أولاد كل زوجة من زوجاته بأراض في جهات معينة ووقعت حصبة مدين

الطاعنة بناحية نواي وهي التي نزع ملكيتها كوستي أبوستوليدي ومن هذا يبين أن محكمة الاستئناف لم تعول على حكم القضاء المختلط إلا كسند من أسانيد الدعوى التي طرحت لديها وبنت قضاءها على ما استخلصته منها ولذا لم يكن حكمها صادرا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بل على أساس أن القسمة حصلت فعلا بين الورثة وإذا كان لا جناح على محكمة الموضوع في أن تستأنس في قضائها بحكم تستمد من أسبابه دليلا مؤيدا لوجهة نظرها في الخصومة المعروضة عليها لما بين النزاع الذي فصل فيه هذا الحكم وما هو مطروح لديها من رابطة يكون ما أثارته الطاعنة في هذا الصدد مما لا يعول عليه .

أما اعتراض الطاعنة على عدم ادخالها في الخصومة المختلطة رغم أنها كانت وقتئذ صاحبة حق مسجل فان هذا الاعتراض لا محل له مادام الحكم المختلط لم يحصل التمسك به ضدها دفعا لدعواها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها كما لو كانت طرفاً في الخصومة المفصول فيها بل كان الاستناد اليه كدليل من أدلة الدعوى المطروحة على بساط البحث والتقدير على أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه هو « أن دين أبوستوليدي أخذ به حكم » في سنة ١٩٢٥ واختصاص في سنة ١٩٢٦ « وشرع في نزع الملكية من سنة ١٩٢٧ ورسا » « مزادها في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ وأن دين » « الطاعنة نشأ بعقد رهن رسمي في ٢٢ ابريل » « سنة ١٩٢٩ ذكر فيه أسبقية دين أبوستوليدي » « وقد سجل هذا العقد في ١٤ فبراير سنة » « ١٩٣١ أي أثناء قيام دعوى نزع الملكية »

« ولذلك لم يظهر دينها في كشف الشهادات »
« العقارية في تلك الدعوى » وفي هذا
الذي ذكره الحكم ما يكفي لبيان علة عدم
ادخال الطاعنة في الدعوى التي فصل فيها من
المحكمة المختلطة بالحكم السابق ذكره .

« وحيث ان الوجه الثاني مبناه أن الحكم
المطعون فيه جاء مشوباً بقصور في الأسباب
فانه حين تابع الحكم المختلط في القول بأن
المدين اختص بحصته مفرزة في تركة أبيه لم
يبين كيف كان هذا الاختصاص فالقسمة لم
تتخذ بين الورثة كتابة ولم يسجل عقدها حتى
يصبح سارياً في حق الغير وإذا كانت القسمة
قد وقعت فعلاً فهي لا تتحقق إلا بوضع يد كل
من الشركاء على نصيب معين محدود ثم استمرار
هذه الحالة المدة الطويلة اللازمة للتملك بوضع
اليدين مع توافر الشروط القانونية ويجب فوق
ذلك أن تتغير صفة وضع اليد والحكم المطعون
فيه ليس فيه ما ينبيء بأن المحكمة الاستئنافية
قد تقصت مسألة وضع اليد على هذا الأساس
وتحققت من توافره

« وحيث ان الحكم المطعون فيه عنى بتمحيص
مسألة القسمة التي كانت أساس النزاع بين الخصوم
سواء لدى القضاء المختلط أو الأهلى وخلص
من هذا البحث إلى أن الورثة اقتسموا الأرض
الخلفة عن مورثهم من زمن يربو على المدة الطويلة
للتملك بوضع اليد وأن نصيب على عبد الرحيم مدين
الطاعنة وقع في جهة معينة هي ناحية نواى وأن
دائنه الأجنبي أخذ اختصاصاً على هذا النصيب
وقد ورد ذكر هذا الحق العيني في عقد الرهن
الصادر للطاعنة وأشار الحكم إلى التصرفات
الصادرة من الورثة في أوقات مختلفة تأييداً

للقسمة الحاصلة بينهم وإلى ما ذكره بعضهم في
تصرفه من أنه يملك ماباع بمضى المدة الطويلة
ولم يكن صدور الرهن من على عبد الرحمن إلى
الطاعنة على الشيوع في الاطيان إلا تالياً لذلك
كله وبهذا يكون الحكم المطعون فيه قد استظهر
وضع يمددين الطاعنة على ما يختص به في القسمة
بصفته مالكاً للمدة الطويلة المكتسبة للملكية بشروطها
القانونية وفي هذا ما يغني عن حصول القسمة
بعقد مسجل ومتى تبين ذلك يكون الحكم المطعون
فيه لم يخالف القانون في شيء ما إذا هو رتب
على هذه القسمة نتائجها القانونية ولم يعول على
ما كان من على عبد الرحيم من رهنه إلى الطاعنة
أرضاً شائعة لم يكن يملك شيئاً فيها .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث هو أن
محكمة الموضوع ردت رداً قاصراً على الأدلة التي
ساقها إثباتاً لدعواها ومسخت البعض منها
ورجحت على إقرار صادر من المطعون ضده
قرائن منقولة عن الحكم المختلط وفي هذا كله
ما يعيب الحكم .

« وحيث ان كل ما جاء في هذا الوجه نقاش
موضوعي لما استند إليه الحكم المطعون فيه من
أدلة مستنبطة من مستندات الدعوى وتأويل
سائغ لأقوال صادرة من بعض الخصوم في
الدعوى أمام المحكمة الابتدائية عن سبب سكوت
بعض الورثة عن نزاع أبوستوليدي ملكية على
عبد الرحيم في ناحية معينة وإذا كان هذا كله
تقديراً موضوعياً من جانب المحكمة في حدود
سلطتها فلا سبيل للجدل فيه أم محكمة النقض
« وحيث ان الوجه الرابع بنى على انتفاء
المصلحة لدى المطعون ضدهم في التحدث عن
القطع المختلفة التي تناولها الرهن الصادر للطاعنة
مع أنهم لبسوا إلا أولاد زوجة واحدة ومن

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الاستئناف قد خالفت محكمة الدرجة الأولى فلم تأخذ بتقرير الخبير المقدم في الدعوى دون أن تذكر الأدلة التي اعتمدت عليها في عدم أخذها به أو ترد على الأسباب التي بنى عليها الخبير النتيجة التي انتهى إليها في تقريره فذلك منها قصور يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

المسألة

« حيث ان مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن الحكم الابتدائي قد أخذ بما جاء بتقرير الخبراء الثلاثة وأقر النتيجة التي انتهوا إليها من أن لمورث الطاعنين في ذمة مورث المطعون ضدهم مبلغ ٧٨٦ م ونصف و٤٧٤٧ ج إلا أن المحكمة الاستئنافية عندما عدلت هذا المبلغ إلى ٣١٠ م و٥٥٣ ج لم تذكر الأسباب التي دعمتها إلى عدم الأخذ بالنتيجة المذكورة ولم ترد على الأسباب التي استند إليها هؤلاء الخبراء وأخذت بها محكمة أول درجة وبقول الطاعنان أن في هذا ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي يبين أن المحكمة بعد أن أوضحت واقعة الدعوى وماتم فيها قالت « أن الخبراء الثلاثة قدموا تقريرهم وقد جاء فيه أنه ثبت لهم طبقاً للأسباب التي ذكروها أن محمد بك عثمان رضوان كان هو المدير للشركة وعهدة التقديرية ولم يكن مورث المدعين إلا منفذاً لما يأمر به مدير الشركة وأنه بعد تصفية الحساب ظهر لهم أن ذمة مدير

شأن القسمة المتمسك بها أن يجعل نصيبهم محصوراً في ناحية أو ناحيتين فقط .

« وحيث ان مصلحة المطعون ضدهم محققة بما أثبتته الحكم من أنهم من الورثة فلمهم أن يطالبوا بنصيبهم في التركة أما البحث فيما إذا كان الذين رفعوا الدعوى الحالية من الورثة مالكيين للقدر موضوع النزاع كله أو بعضه أو غير مالكيين فغير منتج إذ الحكم لم يعرض لشيء من هذا . وأقصى ما يمكن القول به في هذا الصدد هو أن المحكمة قضت لهؤلاء الورثة بكل ما يطلبون بغير تثبت من أن الاطيان المتنازع عليها وقعت في نصيبهم دون سواهم اكتفاء بأن مدين الطاعنة رهن لها مالا يملك مع أنه لا ينبغي حتماً على بطلان هذا الرهن أن هؤلاء الورثة هم المالكون للاطيان المرهونة مع وجود ورثة آخرين . ومن هذا يبين أنه إذا صح ما تقوله الطاعنة فإن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في الحكم لا وجها للطعن بطريق النقض على أن هذا الخطأ لا يمس إلا حقوق الورثة الباقين دون الطاعنة وهؤلاء الورثة وشأنهم مع الذين قضى لهم بالملكية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعاً .

(طعن السيدة يلديز هالم شكرى وحضر عنها الاستاذ ذكى عريبي ضد الشبهح حسن عبد الرحيم وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول الاستاذ محمد صادق العوايسى بك رقم ٢٢ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

حكم . تسميته . تقرير خبير . أخذ المحكمة الابتدائية به . عدم أخذ المحكمة الاستئنافية به . عدم ذكرها أسباب ذلك . عدم ردها على ما جاء في التقرير والأسباب التي بنيت عليها نتيجته . قصور .

ضد هم بأن يدفعوا من تركة مورثهم مبلغ ٣١٠
ملياً ونصف و ٥٥٣ جنيهاً والفوائد بالصفة الموضحة
بالحكم المطعون فيه .

« وحيث ان محكمة الاستئناف مع مخالفتها
لوجهة نظر محكمة أول درجة لم تشر في حكمها
إلى باقى المبالغ التى أثبت الخبراء فى تقريرهم
مسئولية مورث المطعون ضدهم عنها كما لم تذكر
الأدلة التى أقنعتها بعدم التزامه بها ولم ترد على
الأسباب التى استخلص هؤلاء الخبراء منها هذه
المسؤولية تلك الأسباب التى عولت عليها محكمة
أول درجة وأصبحت جزءاً مكملًا لأسباب
حكمها فالحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا كله
فقد جاء مشوباً بقصور فى أسبابه وفى هذا
ما يعيبه عملاً بنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات
ولذا يتعين نقضه بلا حاجة إلى بحث باقى أوجه
الطعن :

(طعن محمد عبد اللطيف عثمان وضوان افندى وأخرى
وحضر عنهما الأستاذ أدوار قصيرى بك ضد السيدة عزيزة
هانم على حسين عن نفسها وبصفتها وآخرين رقم ٢٤ سنة
١٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢

التماس . الغش الذى يبق عليه الالتماس . يشترط
فيه ان يكون قد خفى على الملتمس .
المبدأ القانونى .

إذا كانت الواقعة التى ذكرها الخصم دفعا
وإنكارا لدعوى خصمه غير صحيحة وإسكنه
لم يكن قد فاجأ بها بل وكانت محل أخذ ورد
بينهما . بحيث كان فى مكنة المدعى إقامة الدليل
على كذب خصمه فانه لا يصح قانوناً اعتبار

الشركة مشغولة لمورث المدعين فى مبلغ ٧٨٦
ملياً ونصف و ٤٧٤٧ جنيهاً منه مبلغ ١٥٠ جنيهاً
باقى ما يستحقه مورث المدعين من راتبه الشهرى
الذى كان مقدراً بمبلغ ٥٠٠ قرش يدفع من
الشركة . ثم عقت المحكمة على هذا باستبعاد
نصيب حسن افندى حامى أحد ورثة السيدة
صديقة من المبلغ المتقدم ذكره نتيجة الصلح
الذى تم بينه وبين الطاعنين وأوردت اعتراض
السيدة عزيزة على حسن بصفيتها على أحقية
مورث الطاعنين المرتب الذى يطالب به ثم
قالت إنها تأخذ بما ورد بتقرير الخبراء الثلاثة
عدا المرتب البالغ قدره ١٥٠ جنيهاً للأسباب
التي استندت إليها السيدة المذكورة وقضت فى
النهاية للطاعنين بمبلغ ٤١٨ ملياً و ٤٤٤٩ جنيهاً
بعد خصم نصيب حسن افندى حامى وال ١٥٠
جنيهاً قيمة المرتب . وبين أيضاً من الحكم
الاستئنافى ان المحكمة اوردت فيه واقعة الدعوى
وما تم فيها ثم عرضت للدفاتر التى فحصها
الخبراء الثلاثة وقالت أنها لا تجد محلاً لاعتراض
أى من الطرفين على ما أثبت فى الدفاتر المنظمة
التي يجب اتخاذها أساساً للحساب بين الشريكين
وأوردت بعد ذلك ما أثبتته الخبراء فى تقريرهم
تقلاً عن هذه الدفاتر من المبالغ التى استولى عليها
مورث المطعون ضدهم من أموال الشركة وكذلك
المبالغ التى يستحقها هذا المورث . ثم انتهت إلى
القول بأنه دخل فى ذمة المورث المذكور مبلغ
١٥٩ ملياً و ٥٧١ جنيهاً زيادة على ما يستحقه
من أموال الشركة وإن هذه الزيادة من حق
مورث الطاعنين وأنه يجب ردها لركة هذا
الآخر بعد استبعاد مقابل نصيب حسن افندى
حامى المتصلح على نصيبه وعلى هذا الأساس
قضت بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المطعون

تقرير تلك الواقعة الكاذبة من قبيل الغش الذي يفتح باب الطعن بطريق الالتماس لأن الخصم لم يباغت بها خصمه والحكم الذي يقبل الالتماس في هذه الحالة يكون خاطئاً متعمداً نقضه .

الحكمة

« من حيث ان الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القسطنطيني الواقعة التي اعتبرها غشاً مؤثراً على المحكمة في إصدار حكمها حالة كون الأمر لا يعود أن يكون تقصيراً من جانب المطعون ضدها في تقديم الدليل المثبت صحة ما تدعيه بشأن واقعة كانت محل جدل بينها وبين خصمها الطاعنين أثناء المرافعة في الدعوى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع النزاع استخلص منها أن الطاعنين بالرغم من علمهما بصدور حكم الدين على المطعون ضده الثاني بصفته وصياً على القصر فأنهما رداً على ما قرره المطعون ضدها الأولى في مذكراتها من أن حكم الدين قد صدر على المطعون ضده الثاني بصفته وصياً قرر في مذكراتها بأن حكم الدين صدر على المطعون ضده بصفته الشخصية وبصفته وصياً وقد كان لقولهما هذا تأثير في عقيدة المحكمة فأخذت به نظراً لعدم تقديم المطعون ضدها الأولى ما يدل على صدور الحكم المذكور على المطعون ضده الثاني بصفته وصياً ورتبت المحكمة على ذلك قولها بتوافر الغش الذي يصح أن يبنى عليه التماس إعادة النظر في الحكم » وحيث انه يبين مما أثبتته حكم الاستئناف وحكم الالتماس المطعون فيه أن ما ادعاه الطاعنان

من صدور حكم الدين على المطعون ضده الثاني عن نفسه وبصفته وصياً واستنادهما في تأييد قولهما إلى طلب الاختصاص المقدم منهما هذا الادعاء كان في الواقع إنكاراً لدعوى المطعون ضدها الأولى (المستأنفة) أن الحكم المذكور قد صدر على المطعون ضده الثاني بصفته وصياً بغير أن تؤيد قولهما هذا بدليل مع أنه كان في استطاعتها أن تقدم في الاستئناف الذي رفعت عنه الحكم الابتدائي صورة رسمية من حكم الدين ولو أنها فعلت ذلك لكانت أثبتت ما تدعيه وقطعت سبيل الإنكار على الطاعنين .

« وحيث انه وإن كانت الواقعة التي ذكرها الطاعنان دفعا وإنكاراً لدعوى المطعون ضدها الأولى واقعة غير صحيحة إلا أنهما في الواقع لم يفاعها بها بل كانت محل أخذ ورد بين الطرفين وقد كان في مكينة المطعون ضدها إقامة الدليل على دعواها وكذب الطاعنين فيما قرراه لدى المحكمة قبل الحكم في الدعوى .

« وحيث انه والحال على الصورة المتقدمة فان الحكم المطعون فيه انبنى بطريقة أصلية على عجز المطعون ضدها عن إقامة الدليل على دعواها فلا يصح قانوناً اعتبار تقرير تلك الواقعة الكاذبة من جانب الطاعنين من قبيل الغش الذي يفتح باب الطعن بطريق الالتماس ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق حكم القانون على الواقعة الثابتة فيه ويتعين نقضه موضوعاً .

« وحيث ان أصل الدعوى صالح للحكم فيه .

« وحيث انه لما سبق بيانه لا يكون الالتماس المرفوع من المطعون ضدها الأولى مبنياً على

سبب قانوني صحيح ويتعين رفضه مع إلزام رافعه بمصاريفه ومقابل أتعاب المحاماة .

(طعن الشيخ أحمد عبد الله عبد الرحمن وآخرين ضد الاستاذ محمد حسن ضد الست فرح أحمد رجب وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ زكي فليمون رقم ٢٥ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٤٩

٣٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢

ولي شرمي :

١ - نائب عديم الأهلية . مسترلبته عن ماله . وجوب تحديداتها في نطاق قانون المجالس الحسبية . مسئولية الولي عن مال ولده . حدها . وجوب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية فيما لم يرد حكمه في قانون المجالس الحسبية . القول باختصاص المجلس الملي في تحديد سلطة الأب على مال ابنه القاصر . خطأ .

٢ - موت المورث مجهلا مال ولده . الأب لا يضمن شيئا من هذا المال ولا يرجع به على تركته (المادة ٤٣١ من قانون الأحوال الشخصية) .

المبادئ القانونية

١ - ان مسئولية النائبين عن عديمي

الأهلية يجب أن يكون تحديداتها في نطاق أحكام قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ من

أكتوبر سنة ١٩٢٥ ذلك القانون الواجب

تطبيقه على المصريين جميعا مسلمين وغير مسلمين

وقد أوردت المادة ٢٨ من هذا القانون الأحكام

الخاصة بولاية الأب على مال ولده القاصر

المشمول بولايته ومنها عدم جواز المساس بهذه

الولاية من قبل المجلس الحسبي إلا إذا كان

الولي قد عبث برأس مال ابنه ، لا بالثمرات ،

وكان الطالب في هذا الشأن مقدما من النيابة

دون سواها . وسبب ذلك مالوالد دون غيره

من النائبين عن عديمي الأهلية من حق التصرف

في مال ابنه القاصر من غير أن يكون مطالبا

بتقديم حساب عن ادارته لهذا المال إلى المجلس

الحسبي . وإذا كان مما لا شك فيه أن الأحكام

المتعلقة بأموال عديمي الأهلية مستمدة من قواعد

الشريعة الإسلامية فإنه يكون من المتعين الرجوع

إلى تلك القواعد دون غيرها باعتبارها الأحكام

العامة في هذا الصدد وللوقوف على ما يكمل

أحكام قانون المجالس الحسبية وإذن فمن الخطأ

أن يقرر الحكم بأنه من اختصاص المجلس الملي

الفصل في مدى سلطة الأب على مال ابنه القاصر

وأن يقف الفصل في الدعوى المعروضة عليه

حتى يصدر المجلس المذكور حكمه في ذلك .

٢ - إذا مات الأب مجهلا مال ولده فإن

القاعدة الشرعية الواردة في المادة ٤٣١ من

قانون الأحوال الشخصية هي أن الأب لا يضمن

من هذا المال شيئا ولا يرجع به على تركته

المحكمة

« حيث إن مما يشعاه الطاعنون على الحكم

المطعون فيه أنه خالف القانون إذ وقف الفصل

في الدعوى حتى يفصل فيها من الجهة المختصة

للأحوال الشخصية لطائفة الأقباط الأرثوذكس

وذلك لأن المنازعة في شأن مسئولية الولي من

اختصاص المحاكم الأهلية لأنها لم ترد في المادتين

١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي

أخرجت بعض المواد من اختصاص تلك المحاكم

كما أنه خالف القانون في اعتماده على القضاء الملي

في حين أن القانون الواجب التطبيق هو الشريعة الإسلامية .

« وحيث أن مسؤولية النائبين عن عديمي الأهلية يجب تحديدها في نطاق أحكام قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ذلك القانون الواجب تطبيقه على المصريين قاطبة بصرف النظر عن ديانتهم وقد جاءت المادة ٢٨ من هذا القانون بالأحكام الخاصة بولاية الأب على مال ولده القاصر المشمول بولايته شرعاً وعدم المساس بهذه الولاية من قبل المجلس الحسبي إلا إذا عبت الوالد برأس مال ابنه لا بالثمرات وكان الطلب في هذا الشأن مقدماً من النيابة دون سواها ومصدر هذا كله ما للوالد من حق التصرف في مال ابنه القاصر وما هو مميز به في هذا عن غيره من النائبين عن عديمي الأهلية حتى أنه لا يطالب بتقديم حساب عن إدارته لهذا المال إلى المجلس الحسبي وإذا كان مما لا شك فيه أن هذه الأحكام العامة المتعلقة بأموال عديمي الأهلية مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية فمن المتعين والحالة هذه الرجوع إلى تلك القواعد دون سواها باعتبارها الأحكام العامة في هذا الصدد للوقوف على ما يكمل منها أحكام قانون المجالس الحسبية ولذا يكون الحكم الاستثنائي قد أخطأ فيما رآه من اختصاص المجلس الملي بالفصل في مدى سلطة الأب على مال ابنه القاصر ومن وقفه الفصل في الدعوى حتى يصدر المجلس المذكور حكمه في ذلك ، ولذا يتعين نقضه فيما قضى به في هذا الصدد .

« وحيث أن الدعوى صاحبة للحكم في الموضوع ولذا فإن هذه المحكمة تتصدى له .

« وحيث أنه حتى مع التسليم بأن البيع كان منجزاً من وقت صدوره (وهو في هذه الدعوى لا فائدة من البحث فيه) فإن ما أثبتته كلا الحكامين الابتدائي والاستثنائي المطعون فيه هو أن المورث مات مجهلاً مال ولده ومتى كان الأمر كذلك فإن القاعدة الشرعية الواردة في المادة ٤٣١ من قانون الأحوال الشخصية هي أن الأب لا يضمن من هذا المال شيئاً ولا يرجع به على تركته كما قال بحق الحكم الابتدائي ويكون رجوع المطعون ضدها على الورثة لا محل له ولذا يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به بالنسبة لمبلغ ٦٧م و ١٧٨٥ ج وهو وحده الذي جاءت الطلبات في الطعن مقصورة عليه .

(طعن فريد ميخائيل بفاره انقضى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد حسن ضد السيدة هيلانة ميخائيل بإشارة وحضر عنها الاستاذ محمود فهمي جندي بك رقم ٣٠ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٥٠

٣١ ديسمبر ١٩٤٢

وقف

- ١ — ركن الرضاء الصحيح بالوقف . النزاع حول صحة الرضاء أو انعدامه . البحث فيه بحث في أصل الوقف
- ٢ — اشهاد الوقف . التسلط على الإرادة أو الغش أو الاكراه . البحث فيه من اختصاص المحاكم الشرعية (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

المبادئ القانونية

- ١ — إن الاقرار الصادر من الواقف بإنشاء الوقف لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الرضاء بالوقف عند انشائه صحيحاً وإذا كان هذا الاقرار هو الوسيلة للقول بإنشاء الوقف فهو (٢)

إذن أصله الأسامي، فشكل نزاع خاض به يخرج
عن اختصاص المحاكم الأهلية

٢ - إنه وإن كان الرضاء المعيب يفسد
العقود والتصرفات إلا أن ذلك فيما يتعلق بالشهاد
بالوقف لا يصح أن تفصل فيه المحاكم الأهلية
لأن الوقف نظام إسلامي متصل بالأحكام الشرعية
وشرائط صحة انشائه من وضع رجال الفقه
الإسلامي، فالمحاكم الشرعية وحدها هي المختصة
بالتفصل فيما يعيب اشهاد الوقف والتسلط على
إرادة الواقف أو وقوع غش أو إكراه عليه

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون
فيه أنه أخطأ فيما قضى به من عدم اختصاص
المحاكم الأهلية بنظر دعوى بطلان الوقف
لمصدر اشهاد من الواقف وهو مسلوب
الارادة تحت تأثير التسلط والإكراه والغش
وذلك بناء على أن هذا البطلان يثير نزاعاً متعلقاً
بأصل الوقف المحذور على المحاكم الأهلية.
التصدي ويقول الطاعن بيانا لدعواه إن الحكم
المطعون فيه أخذا بما قضت به محكمة النقض
والإبرام اعتبر أصل الوقف هو عقده حالة
كون أصل الوقف ليس كل ما يترتب عليه
بقاؤه أو انعدامه بل يجب أن يكون هذا
الأصل مقرونا ببحث دقيق ينبغى عرضه على
جهة القضاء الشرعي ذات الاختصاص الأصلي
في تطبيق أحكام الوقف أما حيث يبدو الحكم
ظاهراً واضحاً أو حيث يتعلق البطلان بالأصول
العامة التي تخضع لها كل العقود المدنية كالغش
والإكراه أو التزوير فإنه يكون من العبث

حرمان المحاكم الأهلية من اختصاصها الطبيعي
واحالة الدعوى إلى المحاكم الشرعية .

« وحيث إن انعدام الرضاء الصحيح
بالوقف معناه فساد الاقرار الصادر من الواقف
بانشاء الوقف وهذا الاقرار هو الاداة الوحيدة
التي ينشأ بها الوقف فهو إذن أصله أساسي وكل
نزاع خاص به يخرج عن اختصاص المحاكم
الأهلية بحكم المادة ١٦ من لائحة ترتيب
المحاكم الأهلية .

« وحيث إنه وإن كان الرضاء المعيب يفسد
العقود والتصرفات المدنية إلا أن جوار تطبيق
هذه القاعدة على الاشهاد بالوقف أمر لا يصح
أن يفصل فيه القاضي المدني لأن الوقف نظام
إسلامي له اتصال بالأحكام الشرعية وشرائط
صحة انشائه وضعها رجال الفقه الإسلامي
فيكون من اختصاصهم وحدهم القول بما إذا كان
التسلط على الإرادة أو الغش أو الإكراه
المعنوي مما يعيب الاشهاد بالوقف ويبطله
لانعدام الرضاء الصحيح شرعاً من جانب
الواقف .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم
المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما قضى
به من عدم اختصاص المحاكم الأهلية لاعتبار
بطلان اشهاد الوقف المعيب في الرضاء
من المسائل المتعلقة بأصل الوقف وعليه يكون
هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعاً .

(طعن إبراهيم خليل أفندي وحضرته الاستاذان زكي
عربي وساباحيشي ضد حلمي أفندي ويصاالوندي بصفته وحضر
عنه الاستاذ جحا مرقس رقم ٣٦ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢

فوائد . دين . اقرار المورث بهذا الدين وفوائده .
اعتباره رأس مال على أساس حصول استبدال للدين بمقتضى
اقرار المورث واجراء فوائده التأخير عليه . لا خطأ في ذلك .
الفوائد السابقة على تاريخ الاقرار . لا يسقط حق المطالبة بها
الا بالتقادم الطويل .

المبادئ القانونية

١ — إذا اعتبر الحكم مجموع الأصل
والفوائد الباقى في ذمة المورث لغاية تاريخ الاقرار
الصادر من الوارث بالمبلغ وفوائده على أساس
أنه حصل بمقتضى ذلك الاقرار استبدال للدين
الذى كان في ذمة المورث بدين آخر في ذمة الوارث
وأجرى عليه فوائده التأخير المتفق عليها فهذا
لا عيب فيه .

٢ -- وإذن فالفوائد السابقة على تاريخ
ذلك لا يسقط حق المطالبة بها إلا بالتقادم الطويل
المعتمد

« من حيث ان أوجه الطعن تتحصل في أن
محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون
بقضائها بفوائد مركبة دون الاتفاق عليها إذ
أنها ضمت الفوائد المستحقة من ١٠ - من ديسمبر
سنة ١٩١٩ إلى رأس المال واحتسبت لها فوائد
عن المدة من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى
١٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ مع أنها سقطت
بمضى أكثر من خمس سنوات هلالية ،
واحتسبت أيضا الفوائد السابقة على رفع الدعوى
لمدة تزيد على خمس سنوات هلالية كما أخطأت
في احتساب فوائد عن المدة اللاحقة لتاريخ
٢٩ مايو سنة ١٩٣٩ وهو تاريخ الاتفاق بين

الطرفين على إيقاف سريانها من بعده .

« وحيث انه فيما يختص باحتساب فوائد
مركبة فان الحكم المطعون فيه اعتبر المبلغ الباقي
في ذمة الطاعن من أصل وفوائد لغاية ١٨ من
ديسمبر سنة ١٩٢٨ وهو تاريخ الاقرار الصادر
منه رأس مال على أساس أنه حصل استبدال
للهدين الذى كان مترتباً في ذمة إبراهيم فتحى
باشا بدين آخر في ذمة الطاعن بمقتضى الاتفاق
المتقدم ذكره وأجرى عليه فوائده التأخير المتفق
عليها وهذا الذى أجراه الحكم لا عيب فيه إذ
اعتبر أن إقرار الطاعن قد أنشأ استبدالاً وإذا
كان هذا التقدير سائغاً فلا سبيل لاثارة الجدل
بشأنه أمام محكمة النقض وطى ذلك فمن حق
الدائن احتساب فوائد على تلك الفوائد التى
ضمت إلى أصل الدين فى الاقرار آنف الذكر
« وحيث انه فيما يتعلق بسقوط الفوائد

السابقة على ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ بالتقادم
الخمسى فان محكمة الموضوع وقد اعتبرت أن
إقرار الطاعن الصادر فى التاريخ المذكور قد
أحدث استبدالاً لتلك الفوائد فان حق المطالبة
بها لا يسقط إلا بالتقادم الطويل غير أن
المحكمة لم تصب فى ضم ٤٠١ م و ٥٩ ج إلى
أصل الدين لأن مبلغ ١٥٠ ج المدفوع فى ١٥
من يوليو سنة ١٩٢٥ يجب خصمه من الفوائد
المستحقة لغاية ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ لا من
الفوائد المستحقة لغاية ١٥ من يوليو سنة ١٩٢٥
التي تزيد عن ١٥٠ ج ثم إضافة الفرق وقدره
٤٠١ م و ٥٩ ج إلى أصل الدين .

« وحيث انه فيما يتعلق باحتساب الفوائد
عن مدة تزيد على خمس سنوات هلالية قبل رفع
الدعوى فان الحكم المطعون فيه قد أخطأ

بناء عليها بل لتعرف الظروف التي لا يست العقد المطعون فيه بالتزوير فلا مأخذ على المحكمة والحالة هذه إن هي بغية تسكين رأى لها في الطعن الموجه ضد العقد المذكور قد استندت إلى البيئة

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن تتمحصل فيما يأتي :
أولاً - اعتمدت محكمة الاستئناف على سبب لا وجود له في الأوراق بأن قالت أن الطاعن كان عمدة لبلدته وقت وفاة أخيه مورث المطعون ضدها وأنه بهذه الصفة لا يمكن أن يجهل ماتدون بمحضر حصر التركة من أن أخاه هذا يرث في والدته ودود محمد حمد الله القدر موضوع النزاع .

ثانياً - اعتمد الحكم على ما قرره الشهود من أن ودود المورثة تصرفت في جانب من أطيافها قبل وفاتها بغير دليل كتابي على ذلك ثالثاً - أن باقى الورثة لم يطعنوا في العقد وفي هذا ما يقطع بصحته .

« وحيث أنه عن الوجه الأول فإن الحكم المطعون فيه بنى قضاؤه بتزوير العقد على ما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود وظروف الدعوى ولو صح ما يقوله الطاعن من أنه لم يكن يوماً من الأيام عمدة لبلدته فليس لهذا الخطأ تأثير في سلامة الحكم إذ أن ما اشتمل عليه من الأسانيد الأخرى كاف لبنائه عليها .

« وحيث أنه عن الوجه الثاني فإن في تعويل محكمة الموضوع على ما قرره الشهود من حصول تصرف من المورثة في بعض أطيافها قبل وفاتها لا غبار عليه قانوناً لأن هذه الشهادة كانت عن واقعة لا تدخل لطرفي الخصومة فيها

في تطبيق القانون إذ قضى بالفوائد من أول أغسطس سنة ١٩٣٣ حتى الوفاء مع أن الدعوى رفعت في ٣١ من يوليو سنة ١٩٣٨ مما يدل على أنه قضى بفوائد مضي عليها أكثر من خمس سنوات هلالية .

« وحيث أن الدعوى غير ضالحة للفصل في موضوعها على الأساس المتقدم فيتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف مصر لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى بغير حاجة إلى بحث ماعدا ذلك من أوجه الطعن .

(طعن إبراهيم افندي بركات بصفته وحضر عنه الأستاذ محمد حسن ضد ورثة عبد الرحمن بك جاد الله رقم ٤٠ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢

٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣

إثبات . عقد مطعون فيه بالتزوير . سماع الشهود لتعرف الظروف التي لا يست العقد . الاعتماد على هذه الشهادة في الحكم برد وبطلان العقد دون تقييد بالليل للكتابي . لا غبار على ذلك قانوناً

المبدأ القانوني .

إذا اعتمدت المحكمة في حكمها برد وبطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير على ما قرره بعض الشهود من أن المنسوب اليها صدور العقد كانت قد تصرفت قبل وفاتها في بعض أطيافها وأن هذا التصرف يتناول بعض الوارد في العقد فإن ذلك منها لا غبار عليه قانوناً لأن هذا التصرف ما هو إلا واقعة يصح إثباتها بالطرق القانونية كافة بما فيها البيئة ولم يكن تحدث المحكمة عنها لإثبات حق لأحد منهما أو لنفيه

ولم يكن تحدث المحكمة عنها لاثبات حق لاحد منهما أو نفيه بناء عليها بل لتعرف الظروف التي أحاطت بالعقد المطعون فيه ليس إلا فلا مأخذ على المحكمة والحالة هذه إن هي استندت إلى البينة بغية تكوين رأي لها في الطعن الموجه ضد العقد المذكور دون تقييد بالدليل الكتابي . « وحيث انه عن الوجه الثالث فانه موضوعي بحث ولا سبيل لاثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(طعن الشيخ جوده شحاته الزعيرى وحضر عنه الاستاذ محمد زكى حسين ضد السيدة توفيقه محمد سيد زهران عن نفسها وبصفقتها رقم ٤٧ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٥٣

٢١ يناير سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . دعوى اثبات الحالة . الغرض منها . الدفع لدى المحكمة بعدم قبول تهيئة الدليل على يدها . متى يعتبر دفعا موضوعيا . الحكم بقبول هذا الدفع . بناؤه على ما كان بين الطرفين من اتفاق وعلى ظروف التعاقد . لعلقة لهذا القضاء بالاختصاص . الطعن فيه بطريق النقض لا يجوز

المبدأ القانوني

مادام الغرض من دعوى إثبات الحالة هو توفير الدليل وتهيئته للانتفاع به مستقبلا فانه إذا دفع لدى المحكمة بعدم قبول تهيئة الدليل على يدها ورأت هي أن الدفع في محله لما اتفق عليه الطرفان في العقد مراعاة لظروف خاصة كان فصلها في ذلك قضاء في دفع موضوعي مبناه الاتفاق وظروف التعاقد ولا علاقة له بأحكام الولاية والاختصاص . ومثل هذا الحكم

لا يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا
المحكمة

« من حيث ان محامى المطعون ضدها دفع بعدم جواز الطعن بناء على ان الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية في غير الحالات المنصوص على جواز الطعن فيها استثناء من الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية (المادة ١٠ من قانون اشياء محكمة النقض)

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صادر في دعوى طلب فيها الطاعن اثبات حالة المطار المتفق على انشائه بين طرفي الخصومة وما تم من الأعمال فدفعت المطعون ضدها الدعوى بعدم قبولها لا اتفاق الطرفين عند نشوب خلاف على طريقة خاصة لاثبات تلك الحالة وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع واستندت في حكمها الى اعتبارات شتى تتحصل في ان التعاقد ملحوظ فيه ان المأمورية الخاصة بإنشاء المطار الحربى في الظروف الراهنة على جانب كبير من الخطورة بلغ من ادراك الطرفين لها ان حرصا عند التوقيع على المناقصة الخاصة بها على أن العملية تبقى في طي الكتمان فلا يجوز للمقاول افشاء سرها وان للحكومة حق سحب العمل في حالة تباطؤ المقاول في تنفيذه في المدة المقررة وان اثبات الحالة تقوم به هيئة معينة بحضور المقاول أو من ينوب عنه ثم خلصت المحكمة من ذلك إلا أنه لا خلاف بين الطرفين في ان المطعون ضدها قد سحب العمل من الطاعن وقامت اللجنة المتفق عليها بعد اخطار الطاعن بمجرد الاعمال والادوات والمهمات . ويقول الطاعن

٥٤

٢١ يناير سنة ١٩٤٣

١ - حكم . تسييه . لا يستبان منها وجه الرأي الذي أخذت به المحكمة . قصور . عدم قيام الارتباط بين الأسباب والمنطوق . عيب . ولو لم يكن تعارض بين تلك الأسباب بعضها مع بعض .

٢ - تحكيم . خروج المحمدين في حكمهم عن نطاق التحكيم . الدفع بذلك ليس من النظام العام . وجوب ابدائه امام محكمة الموضوع . عدم ابدائه . لا يصح القضاء ببطلان الحكم .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت أسباب الحكم لا يستبان منها وجه الرأي الذي أخذت به المحكمة في قضائها فهذا إبهام يعيب الحكم وكذلك يعيب الحكم انعدام الارتباط بين أسبابه ومنطوقه ولا يهم في هذه الحالة البحث في كون هذه الأسباب متعارضة بعضها مع بعض أم غير متعارضة .

٢ - إن خروج المحكمين في حكمهم عن مشاركة التحكيم يجب أن يتمسك به الخصوم أمام المحكمة وإلا فلا يكون لها أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان الحكم لعدم تعلقه بالنظام العام المحكم .

« من حيث أن الطعن قائم على وجهين : الأول - مناقضة الشق الثاني من منطوق الحكم المطعون فيه - القاضي بتأييد الحكم الابتدائي فيما عدا ما قضى به في شقه الأول للأسباب التي أوردها مع أن هذه الأسباب تؤدي إلى عكس ما قضى به وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه ذكر أن مشاركة التحكيم خولت الحكم ليس فقط تسوية الحساب

ردا على ما استندت إليه محكمة الموضوع في قضائها بأن الحكم المطعون فيه صادر في الواقع في مسألة اختصاص وإن الحكم بعدم قبول الدعوى معناه عدم ولاية المحكمة للفصل في النزاع المطروح عليها إذ العبرة بأثر الدفع لا بلفظه .

« وحيث أنه ظاهر مما سلف أن الغرض من دعوى اثبات الحالة التي أقامها الطاعن هو توفير الدليل وتبليغه للانتفاع به مستقبلا فإذا دفع لدى المحكمة بعدم قبول تهمة الدليل على بداهة ورأت هي أن الدفع في محله لما اتفق عليه الطرفان مراعاة لظروف خاصة متعلقة بسلامة الدولة كان فصلها في ذلك قضاء في دفع موضوعي مبناه الاتفاق وظروف التعاقد ولا علاقة له بأحكام الولاية والاختصاص .

« وحيث أنه لا محل بعد ذلك للنظر فيما إذا كانت محكمة الموضوع قد أخطأت أم أصابت في قضائها بعدم قبول الدعوى لأن العبرة هي بما إذا كان القضاء صادرا أم لا في غير الاستثناءات التي أجاز فيها القانون الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية (المادة ١٠ من قانون النقض) فإذا ما تبين مما ذكر أن تقا أن الحكم المطعون فيه ليس من تلك الاستثناءات كان الطعن فيه بطريق النقض غير جائز . « وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع في محله ويتمين قبوله .

(طعن محمد فرج عبد الحافظ بك وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد مصلحة الأشغال العسكرية وحضر عنها الاستاذ محمد سامي مازن رقم ١٩ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

عن سنة ١٩٣٨ بل وعن ادارة التفتيش في السنوات السابقة لتلك السنة وانه وهو يتصدى لحساب هذه السنوات السابقة إنما كان يعمل في حدود المشاركة وظاهر ان محكمة الاستئناف قد قطعت في أسباب حكمها بأن تصفية الحساب عن المدة السابقة لسنة ١٩٣٨ وعن سنة ١٩٣٨ إنما تمت في حدود مشاركة التحكيم والحكم في أمرها واجب الاحترام لهذا يكون ما انتهت اليه في منطوق حكمها من قصر البطلان على تصفية حساب سنة ١٩٣٨ متناقضا مع ما جاء في الأسباب .

الثاني - مخالفة الحكم للقانون فقد جاء به ان حكم المحكم لم يقتصر في بيان الرصيد على حساب سنة ١٩٣٨ وما قبلها وإنما شمل شطرا من سنة ١٩٣٩ خارجا عن نطاق التحكيم . وان خروج المحكم عن هذا النطاق مبطل له وهذا البطلان من النظام العام ولذلك لا ترى المحكمة مناصا من التصدي له وفات المحكمة الاستئنافية ان اتفاق طرفي الخصومة كان على تصفية الحساب تصفية نهائية عن مدة النزاع ليبين ما لاحدهما في ذمة الآخر فكان من مقتضى هذا أن يشمل عناصر الحساب إلى يوم الحكم .

« وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الاول فانه غير ظاهر من أسباب الحكم المطعون فيه ما إذا كان المحكم رجع بالفعل إلى الحسابات السابقة لسنة ١٩٣٨ وأدجها في الحساب الخاص بسنة ١٩٣٨ وجعل منها مجموعة واحدة أم لم يفعل شيئا من ذلك وهل كان فيما أجراه في هذا الصدد عاملا في نطاق التحكيم أم متجاوزا حدوده كما ان ما ذكره الحكم خاصا بالصلة بين عناصر الحساب غير واضح للوضوح الذي

يسمح لمحكمة النقض بمراقبة تطبيق القانون ولا يمكن أن يستبان منه وجه الرأي الذي أخذت به المحكمة واتخذته أساسا لحكمها وإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى القضاء برفض بطلان حكم المحكم فيما عدا تصفية الحساب عن سنة ١٩٣٨ فان ما ورد بحكمها من الأسباب لا يؤدي إلى هذه النتيجة بصرف النظر عما إذا كان متعارضا فعلا أم غير متعارض مع منطوق الحكم إذ في عدم توافر الارتباط بين الأسباب والمنطوق ما يكفي لاعتبار الحكم معيبا وهو مما يتسع له وجه الطعن .

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فان طرفي الخصومة ذكرا أمام محكمة النقض ان المحكم لم يخرج عن نطاق التحكيم فيما عرض له من تسوية حساب الثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩٣٩ وإن ما أجراه في ذلك كان برضاها .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان أحدا من الخصوم لم يطلب أمام محكمة الموضوع بطلان حكم المحكم عن حساب هذا الشطر عن سنة ١٩٣٩ فما كان لها والحالة هذه أن تقضي به من تلقاء نفسها لعدم تعلقه بالنظام العام خلافا لما جاء في الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا في تطبيق القانون في قضائه ببطلان حكم المحكم في تصفية الحساب عن الشطر الاول من سنة ١٩٣٩ .

« وحيث انه لما تقدم جميعه يتعين نقض الحكم المطعون فيه موضوعا .

(طعن الشيخ محمد ابراهيم زين الدين وحضر عنه الاستاذ محمد حسن عند عبد المتعال بك جلباية وآخرين وحضر عن الاول الأستاذ السيد معوض الباز رقم ٢٦ سنة ١٢ ق بالمئة السابقة)

٥٥

٢١ يناير سنة ١٩٤٣

- ١ - نقض وإبرام . حكم إبطال المرافعة . الطعن فيه بطريق النقض . جوازه
- ٢ - محام . تمثيلة الخصم . يجب أن يكون بمقتضى توكيل رسمي أو مصدق على التوقيع عليه . حضور المحامي عن المستأنف الجلسة بغير هذا التوكيل . طلب المستأنف عليه الحكم بإبطال المرافعة . للقضاء بذلك . لا مخالفة فيه لحكم المادة ١٢٤ مرافعات

المبادئ القانونية

- ١ - إن المادة ١٢٤ من قانون المرافعات المعدلة في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ إذ كانت سابقة حتى في تعديلها على قانون محكمة النقض فإن ما ورد فيها من منع الطعن في حكم إبطال المرافعة بأي طريقة كانت لا يمكن أن يتناول الطعن بطريق النقض فإن هذا الطريق طريق استثنائي تقرر بعدها فالقول بغير ذلك يؤدي إلى حرمان المستأنف المحكوم ضده بإبطال المرافعة من الاستفادة من طريق طعن تقرر أخيراً لطائفة من الأحكام ولا معنى لاستثناء حكم إبطال المرافعة منها . وإذ كانت المادة التاسعة من قانون محكمة النقض قد نصت على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ولم تستثن منها إلا الأحكام التحضيرية والتمهيدية التي لا يجوز أن يرفع عنها نقض استقلالاً . وإذ كان حكم إبطال المرافعة ليس تحضيرياً ولا تمهيدياً فإنه حكم ينتهي به إجراءات الخصومة ، وقد يكون له تأثير في ذات الحق موضوع الدعوى

وإن كان لا يفصل في موضوع الدعوى بالذات فهو إذن من الأحكام القطعية الجائز الطعن فيها بطريق النقض

- ٢ - إن تمثيل المحامي للخصم في الجلسة يجب عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ أن يكون بمقتضى توكيل رسمي أو مصدق على التوقيع عليه فإذا لم يكن بيد المحامي توكيل من هذا القبيل كانت المحكمة على حق إذا هي اعتبرت الخصم الذي جاء المحامي لتمثيله غائباً وقد قضت في الدعوى على هذا الاعتبار .

- ٣ - إذا كانت المحكمة قد أجات الدعوى لآخر الجلسة ومع ذلك لم يحضر المستأنف بشخصه ولم يتقدم المحامي بما يثبت وكالته عنه بالطريقة القانونية فإن القضاء في نهاية الجلسة بإبطال المرافعة إجابة لطلب المستأنف ضده يكون متفقاً مع حكم المادة ١٢٤ من قانون المرافعات .

المحكمة

« حيث أن المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن استناداً إلى المادة ١٢٤ مرافعات التي نصت على عدم قبول الطعن في حكم إبطال المرافعة بأي طريقة كانت .

« وحيث أنه يجب للفصل في هذا الدفع البحث فيما إذا كان هذا النص يتناول منع الطعن بطريق النقض أيضاً في حكم إبطال المرافعة في الاستئناف وفيما إذا كان حكم إبطال المرافعة بحسب قانون إنشاء محكمة النقض مما يجوز أن يرفع عنه طلب نقض .

« وحيث انه عن المسألة الأولى فان المادة ١٢٤ من قانون المرافعات المعدلة في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ سابقة في وضعها وفي تعديل نصها على قانون انشاء محكمة النقض فلا يمكن أن يتناول المنع من الطعن الوارد فيها طريق طعن استثنائي لاحق لها والقول بغير ذلك يؤدي إلى حرمان المستأنف المحكوم ضده بإبطال المرافعة من الاستفادة من ثمرات قانون كانت جميع الاحكام محرومة منها والتفرقة بينه وبينها في ذلك لا مسوغ لها .

« وحيث انه عن المسألة الثانية فان المادة التاسعة من قانون انشاء محكمة النقض نصت على جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ولم تستثن منها إلا الأحكام التحضيرية والتمهيدية فهي لا يجوز أن يرفع عنها طلب نقض استقلالاً .

« وحيث ان حكم ابطال المرافعة ليس حكماً تحضيرياً ولا تمهيدياً وهو وان لم يفصل في موضوع الدعوى بالذات إلا أنه حكم نتهى به اجراءات الخصومة وقد يكون له تأثير في الحق ذاته موضوع الدعوى فهو إذن حكم قطعي داخل في عداد الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض إذا جاء مشوباً بعيب مما نصت عليه المادة التاسعة من قانون انشاء محكمة النقض .

« وحيث انه مما تقدم جميعه يكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث ان الطعن حاز شكله القانوني .

« وحيث ان الطاعن أقام طعنه على الأوجه الآتية : —

أولاً — ان المحكمة قضت بإبطال المرافعة لعدم حضور المستأنف عند النداء عليه في آخر

الجلسة مع انه سبق أن حضر لما نودي على الدعوى لأول مرة وطلبت المستأنف ضدها حجزها للحكم فلم تكن تلك بعد ذلك أن تطالب الحكم بإبطال المرافعة الذي لا يصح إصداره إلا في حالة الغياب عن الجلسة غياباً تاماً .

ثانياً — كان واجبا على المحكمة وقد طلبت المستأنف ضدها حجز الدعوى للحكم أن تحكم فيها أو تقرر فتح باب المرافعة وتأجيل الدعوى مع تكليف المستأنف ضدها إعلان المستأنف . أما وهي لم تفعل فيكون حكمها باطلاً لصدوره بغير إعلان للمحكوم ضده وفي هذا مخالفة للقانون واختلال بحق الدفاع .

ثالثاً — انه بعد صدور حكم ابطال المرافعة حضر محامي المستأنف قبل انتهاء الجلسة وطالب إلى المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة طبقاً للمادة ١٢٠ مرافعات وكلفت المحكمة استدعاء المستأنف ضدها أو المحامي الموكل عنها فلم يستطع وبقي حكم إبطال المرافعة قائماً ولم يثبت بمحضر الجلسة شيء مما ذكر وفي هذا ما يبطل الاجراءات

« وحيث ان أوجه الطعن كلها تدور حول مسألة واحدة وهي الوقوف على ما إذا كان الطاعن قد حضر الجلسة قبل انتهائها سواء كان قبل صدور الحكم بإبطال المرافعة أو بعده « وحيث انه يبين مما ورد بمحضر الجلسة أن المستأنف لم يحضر بنفسه وأن المحامي الذي حضر متكلماً عنه بالجلسة حين طلبت الدعوى لم يكن لديه توكيل رسمي منه أو مصدق على إمضائه عملاً بالمادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ كما يبين أن باب المرافعة ظل مفتوحاً حتى طلب المحامي الذي حضر مع المستأنف ضدها الحكم بإبطال المرافعة وليس بمحضر الجلسة ما يثبت حضور وكيل عن

المستأنف قبل انتهاء الجلسة وطلبه إعادة الدعوى المرافعة كما جاء في الطعن .

« وحيث ان تمثيل المحامي للخصم في الجلسة يجب أن يكون بمقتضى توكيل رسمي أو مصدق على التوقيع عليه عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ فان حضر المحامي بغير هذا التوكيل كانت المحكمة على حق ان هي اعتبرت الخصم غائبا وقضت في الدعوى على هذا الاعتبار .

« وحيث انه مادامت محكمة الموضوع أجبت الدعوى لآخر الجلسة فمعنى ذلك حتماً أنها تركت باب المرافعة مفتوحاً اذا كان المستأنف قد ظل متخلفاً عن الحضور ولم يتقدم محاميه حتى نهاية الجلسة بما يثبت وكالته عنه بالطريقة القانونية فان قضاء المحكمة بإبطال المرافعة اجابة لطالب المستأنف ضدها يكون قد جاء مطابقاً لحكم المادة ١٣٤ من قانون المرافعات

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن متمين الرفض موضوعاً .

(طعن الحاج احمد محمد عز وحضر عنه الاستاذ عباس فضلي ضد السيدة فاطمة محمد ابراهيم وحضر عنها الاستاذ احمد رشدي رقم ٣٥ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة هذا حضرة صاحب العزة احمد نشأت بك بدلا من صاحب العزة محمد كامل مرسى بك)

٥٦

٣١ يناير سنة ١٩٤٣

١ — شركة . ما كينة للرى والطحين . اتفاق الشريكين فيها على طريقة للاستغلال مبينة في عقد الشركة . استغلال الماكينة بهذه الطريقة زمنا . عدولهما الى طريقة أخرى . اختلافهما بعد ذلك في طريقة الاستغلال . استغلال أحدهما اياما بطريقة المهايأة الزمنية . اجازة المحكمة اثبات الانتفاع بهذه الطريقة بجميع وسائل الاثبات . لا تريب عليها فيه .

٢ — الاستغلال على أساس المهايأة الزمنية . مقتضاء . استغلال كل شريك حقه بالاصالة . لا يكون نائباً عن شريكه الا في وضع اليد المادى . هذا الاستغلال لاتأثير له في حق الانتفاع . المستغل لا يلزم بتعويض قبل الآخر .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد تبينت من وقائع الدعوى ان الشريكين في ما كينة للرى والطحين قد استغلاها مدة من الزمن بالطريقة المتفق عليها في عقد الشركة ثم عدلا عن هذه الطريقة إلى طريقة أخرى ثم اختلفا بعد ذلك على طريقة الاستغلال ولم يوفقا إلى طريقة ما فاضطر أحدهما إلى استغلالها بطريقة المهايأة الزمنية ، فانه لا يكون هناك من حرج في عدم التعويل على الطريقة الواردة في العقد ويجوز للمحكمة أن تثبت حصول الانتفاع بطريقة أخرى معينة بجميع وسائل الاثبات إذ الأمر أصبح متعلقاً بواقعة مادية .

٢ — إن مقتضى الاستغلال على أساس المهايأة الزمنية أن يستغل الشريك حقه بالاصالة ولا يكون نائباً عن شريكه إلا في وضع اليد المادى على العين مدة الاستغلال وهذا لاتأثير له في حقوق الانتفاع ذاتها فلا يكون الشريك المنتفع ملزماً بتعويض ما للشريك الآخر .

المحكمة

« من حيث ان الطعن يقوم على الأوجه الآتية : —
أولاً — ان الحكم المطعون فيه جاء مخالفاً

القانون المتعاقدين ذلك لأن عقد الشركة بين أن طريق الانتفاع بالما كينة المشتركة لا يكون إلا بحيث يأخذ كل من الشريكين نصيبه كاملاً لهذا نص على أن الإدارة تكون عامة وحرم على الشركاء الالتجاء إلى قسمة المما يأة الزمنية لاستحالة تحقق العدالة في هذا النوع من الانتفاع فليس المحكمة إذن أن تقضى على خلاف ما اتفق عليه الشريكان .

ثانياً - أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد الاثبات لأنه أجاز بطريق غير مباشر اثبات حصول اتفاق على القسمة الزمنية بين الطرفين بالبيئة الأمر المخالف لاتفاقهما الكتابي وبما أنه التزام قانوني تربو قيمته على العشرة جنيهاً فلا يجوز اثباته بطريق البيئة .

ثالثاً - أن الحكم التمهيدى الذى أصدرته محكمة أول درجة وأقرته محكمة الاستئناف غير منتج لأن انتفاع المطعون ضده بالما كينة تعسفاً وبغير اتفاق كتابي مدة ثم التخلّى عنها مدة مساوية لها كدعواه لا يخليه من المسؤولية قبل الطاعن شريكه إذ الانتفاع بالصفة المبينة بعقد الشركة لوحظ فيه مصلحة الشريكين معا لاستحالة استغلال الما كينة على النحو الذى يدعيه المطعون ضده وإذ كانت الملكية على الشيوع فإن بد المنتفع من الشريكين تكون بد نيابة ويكون انتفاع المطعون ضده بالما كينة مدة من الزمن لمصلحة الشركة لا لمصلحة الخاصة ويكون تركه الما كينة معطلة مدة مساوية لمدة الانتفاع بعد انذاره من الطاعن في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣٨ وإنكاره عليه في هذا الانذار مادعاها من الاتفاق على اجراء قسمة المما يأة الزمنية ملازماً له بتعويض الطاعن عما ضاع عليه من الربح في المدة المذكورة .

عن الوجهين الأول والثاني

« وحيث انه عن هذين الوجهين فإنه يبين - من الرجوع إلى الحكم الابتدائى الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤١ المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أن محكمة أول درجة استظهرت عدول الطرفين عن طريقة الاستغلال المتفق عليها في عقد الشركة وخروجهما من حالة الانتفاع العامة التي أشير اليها فيه من سنة ١٩٣٢ إلى أواخر سنة ١٩٣٧ لتعذر اتفاقهما عليها إلى طريقة المزايدة على استئجار أحد الشريكين حصة شريكه فن تقدم منهما بالاعطاء الأكبر ثم له الايجار ثم اختلافهما بعد ذلك على طريقة الاستغلال والى ما تمسك به الطاعن من أن المطعون ضده انفرد بالانتفاع بالما كينة وانكار المطعون ضده لذلك فيما يتعلق بنصيب الطاعن على أساس أنه كان يستغل الما كينة مدة من الزمن يتركها بعدها لشريكه الذى لم يرد متعمداً الانتفاع بها لاستغلاله لما كينة أخرى وقال الحكم في هذا الصدد « ان المدعى عليه (المطعون ضده) يقرر بدوره أنه لم يستغل نصيب المدعى (الطاعن) في أى فترة خلال المدة المطالب بريعها بأية كيفية كانت ولم يمنع المدعى من استغلاله له ولم يكن في مقدوره أن يلزمه الانتفاع به وأنه سارع بانذار المدعى بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٨ رداعلى إنذاره له محيطاً إياه بهذه الحقيقة ومؤكداً له فيه أنه إنما يستغل نصيبه الخاص بتلك الطريقة التي لا يحصى عنها ما دامت حالة الشيوع قائمة بينهما خصوصاً وقد أقرها المدعى أمام شهود عدول عند انتهاء فترة تأجيله . . . » ثم استطردت المحكمة من ذلك إلى الإشارة الى الحكم التمهيدى الصادر في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ بحالة

الدعوى إلى التحقيق لكي يثبت الطاعن ما يدعيه من أن المطعون ضده انتفع بنصيبه في الماكينة خلال المدة المطالب بربيعها وأشارت إلى التحقيق الذي تم تنفيذ الحكم التمهيدى وقضت في الدعوى على هذا الأساس.

« وحيث انه يبين مما تقدم أن الشريكين حاولا الاتفاق على طريقة لاستغلال الماكينة فلم يفلحا فاضطر المطعون ضده الى الالتجاء الى الاستغلال بطريقة المهايأة الزمنية وقد تبادل الطرفان الانذار على هذا الاعتبار ولما لم يكن في هذه الطريقة ما يخالف القانون في شيء ما وكانت هي الوسيلة الوحيدة الباقية للشريكين فانه سواء أحصل الاتفاق عليها أم لم يحصل فظاهر مما هو ثابت بالحكم المطعون فيه أن الضرورة هي التي ألجأت اليها وقد كان في وسع الطاعن أن يطلب وضع الماكينة تحت الحراسة القضائية لاستغلالها لمصلحة الشريكين معا أما وهو لم يفعل فليس له مؤاخذه المطعون ضده على الانتفاع بالماكينة بالوسيلة الوحيدة التي في وسعه استعمالها وهي المهايأة الزمنية ويخلص مما توضح أن محكمة الموضوع لم تخالف القانون في شيء ما إذ لم يكن عليها من حرج أن تضرب صفحا عن الشروط المدونة بعقد الشركة بشأن ادارة الماكينة بعد أن تبين لها أن الشريكين قد عدلا عنها الى طريقة الاجار بالزيادة ثم اختلفا فأصبح الانتفاع بعد ذلك بالماكينة مسألة مادية مما يجوز اثباته بجميع طرق الاثبات .

عن الوجه الثالث

« وحيث انه بالنسبة لهذا الوجه فانه يتضح من مراجعة الحكمين التمهيدى والموضوعى الصادرين من محكمة أول درجة والذين تأيد

أولهما بالحكم الاستئنافية الصادر بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٤٠ وثانيهما بالحكم الاستئنافية الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ بتضح أن المحكمة إذ قضت باحالة الدعوى الى التحقيق إنما كانت متمشية من جهة مع التكييف الذي تقدم به الطاعن وأسس عليه الدعوى وهو اغتصاب المطعون ضده لنصيبه وانفراد به باستغلال الماكينة ومن جهة أخرى مع الحالة التي آل اليها الأمر على أثر عدم الاتفاق على طريقة الاستغلال كما هو موضح في الرد على الوجه الاول ، أما عن البحث في مسئولية المطعون ضده بصفته شريكا أو تعطيله عمل الماكينة فان التصدي لذلك لم يكن له محل اذ محكمة الموضوع أسست عدم أحقية الطاعن في مساءلة المطعون ضده على ما اقتبعت به من حصول المهايأة الزمنية فعلا سواء كان مبنيا على الاتفاق أو الضرورة وبأن المطعون ضده كان يترك لشريكه الماكينة على التوالى مدد مساوية لمدد انتفاعه هو وأنه بذلك لم يكن مغتصبا لنصيب الطاعن ولا مانعا له من الانتفاع به واذا كان هذا كله تقديرا موضوعيا لوقائع الدعوى فلا سبيل للجدل فيه لدى محكمة النقض ولا محل للقول بأن المطعون ضده كان نائبا عن الطاعن في الاستغلال إذ لا شك أن من نتيجة الاستغلال على أساس المهايأة الزمنية أن يستغل كل شريك الماكينة اصالة ولا يكون نائبا عن شريكه إلا في وضع اليد المادى مدة هذا الاستغلال وهو ما لا تأثير له في حقوق الانتفاع ذاتها .

« وحيث انه مما تقدم تكون أوجه الطعن في غير محلها ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا مع الزام الطاعن بالمصاريف بما في ذلك رسم

الصورة الثانية التي لم تقدم من الحكم التمهيدي
(أحد الحكمين المطعون فيهما)

(طعن الخراج برتوس موسى وحضر عنه الاستاذ
محمد حسن ضد حبيب طونيوس عبد الله وحضر عنه الاستاذ
عبد الرحمن البيل رقم ٤١ سنة ١٢ ق بالمهنة السابقة)

٥٧

٢٨ يناير سنة ١٩٤٣

١ — وقف • غصب من الوقف • الرجوع إلى الناصب
بما للمستحقين قبله • حق الناظرة في ذلك •

٢ — رد ما أخذ بغير حق • وضع يد • تملك واضح اليد
غلة العين الموجودة تحت يده • تصرف • ثبته في ذلك
موضوعي • مثال • وزارة الاوقاف •

المبادئ القانونية

١ — مادام قد ثبت لمحكمة الموضوع من
الأدلة التي أوردتها في حكمها أن المدعى عليها
(وزارة الأوقاف) إنما كانت غاصبة لا يمار
الوقف ولم تكن منصبة ناظرة عليه فإنها تكون
على حق إذا هي أجازت للناظر باعتباره ممثلاً
لجهة الوقف ومسئولاً عن إدارته ونائباً عن
المستحقين في المطالبة بغلته الرجوع عليها بما
المستحقين قبلها •

٢ — إن تعرف حقيقة نية واضع اليد على
غلة العين الموجودة تحت يده مما يتعلق بموضوع
الدعوى فمن سلطة محكمة الموضوع وحدها
تقديره ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك
متى كان قضاؤها مبنياً على مقدمات من شأنها
أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها •

فاذا كان الحكم قد أسس انتفاء حسن

النية لدى واضع اليد (وزارة الأوقاف) على علمها
بحجج الوقف جميعاً وعلى ما كان منها من
الاكتفاء بفتوى موظف لديها وعلى وضع يدها
على الوقف المتنازع عليه واستغلالها إياه بصفتها
ناظرة دون أن تستصدر بهذه الفطارة حكماً من
جهة القضاء فلا سبيل للمجدل في هذا التقدير
لدى محكمة النقض •

المحكم

« من حيث ان الطاعنة تنعى على الحكم
المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون • إذ
قضى • أولاً - برفض الدفع بعدم قبول
الدعوى وثانياً - بالزام الوزارة برد الربيع بناء
على أنها لم تكن حسنة النية في وضع يدها •
وفي بيان الوجه الأول تقول الطاعنة أن
وقف عثمان أغا الوكيل إما أن يكون أهلياً أو
خيراً • فإن كان أهلياً فالمستحقون وحدهم •
لا الناظر هم أصحاب الصفة في مطالبة الوزارة
بما قبضته من الغلة • وإن كان خيراً فلا صفة
لناظر ولا للمستحقين في مطالبة الوزارة •
لأنها هي التي تحاسب الناظر على الأوقاف الخيرية
بمقتضى لائحة إجراءاتها • ولها ميزانية وحساب
ختامى يعتمدان سنوياً في حدود القانون •

وفي بيان الوجه الثاني تقول أنها كانت
حسنة النية في وضع يدها على أعيان الوقف إلى
التاريخ الذي سلمتها فيه إلى الناظر الجديد •
وذلك لأنها لم تضع يدها على أعيان الوقف من
تلقاء نفسها • بل بناء على فتوى مفتيها الذي
هو المستشار الشرعي للوزارة • وقد استمرت
واضعة اليد نحو الخمس والأربعين سنة بغير
منازع • ثم أنها قامت بصرف الربيع في مصارفه

الشرعية فهي لا تلزم برده .

عن الوجه الاول

« ومن حيث ان مثار هذا الوجه هو ما جاء بالحكم المطعون فيه فيما يأتي :

« وحيث ان وزارة الأوقاف إنما وضعت اليد على أعيان وقف المرحوم عثمان أغا الوكيل بحكم تحديدها عن مسجد البيومي وما هو موقوف عليه وادعائها أن غلة تلك الأعيان صارت اليه بشرط واقفها ولم يثبت أنها في مدة وضع يدها أقيمت ناظرة على وقف الوكيل ، بل الذي يؤخذ من اعترافها أمام محكمة مصر الشرعية في القضية رقم ١٣١ سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أنها لم تكن في أي وقت ناظرة عليه .

« وحيث انه وقد وضح من القضايا الشرعية التي انتهت برفع يدها عن أعيان وقف الوكيل أن حجتها في وضع اليد عليها لم تكن على أساس فانها تعتبر في حكم الغاصب بالنسبة للرجوع عليها بالغلة ذلك الرجوع الذي لا صفة فيه بغير الناظر الذي يمثل الوقف الآنف الذكر دون مستحقه . »

« ومن حيث انه مادام قد ثبت لمحكمة الموضوع من الأدلة التي أوردتها في حكمها أن الطاعنة إنما كانت غاصبة لأعيان الوقف ولم تكن منصبة ناظرة عليه فان ناظر الوقف باعتباره ممثلاً لجهة الوقف ومسئولاً عن ادارته ونائباً عن المستحقين في المطالبة بغلته يكون له الحق في الرجوع على الغاصب بما للمستحقين قبله ومادام الثابت من الاحكام النهائية الصادرة من جهة الاختصاص أن الوقف أهلي فلا محل للقول أنه خيرى أو بالبحث فيما يترتب على ذلك .

عن الوجه الثاني

« ومن حيث انه عن هذا الوجه فان تعرف

حقيقة نية واضع اليد عند البحث في امتلاك غلة العين الموجودة تحت يده متعلق بموضوع الدعوى ومن سلطة محكمة الموضوع وحدها تقديره دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها فيه متى كان قضاؤها مبنيًا على مقدمات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت اليها .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه يقول في هذا الصدد . « وحيث ان وزارة الأوقاف تدفع دعواه (دعوى المطعون ضده) عليها بحسن نيتها في وضع اليد وصرف الغلة لجهة البر التي يؤول اليها الاستحقاق في وقف المرحوم عثمان أغا الوكيل قولاً منها بأنها كانت تعتقد أن شرط الاستحقاق في حجج انشاء الوقف بوجه الغلة إلى مسجد البيومي ثلثها بوفاء الواقف والثالث بموت زوجته اعتقاداً أكدته لديها الفتوى الصادرة من مفتي الديوان في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٣ هجرية . وحيث أن حسن النية الذي يملك واضع اليد الثمرة هو جهله بما يشوب سندبه من عيب . وحيث أنه يؤخذ من صيغة الاستفتاء أن الديوان كان على علم بأن الواقف غير في شرط الاستحقاق بما يحول دون جهة البر التي يتحدث عنها والغلة إلى ما بعد انقراض ذرية معتوقه مصطفى أغا الوكيل وعتقائه وعتقاتهم وأولادهم وذريتهم تغييراً ثابتاً من حجج القداعي الصادرة أولها من ديوان الشورى بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٢٥٨ هجرية والثانية من الديوان العالي بتاريخ ١٦ محرم سنة ١٢٦٥ . وحيث انه لا يقبل الديوان من هذا العلم ونتائجه فتوى مفتيه بعدم التعويل على الحججتين المذكورتين بدعوى أنه وجدتهما غير مستوفيتين للشروط الشرعية لوجوه سكت عن بيانها إذ لم يكن لديوان الأوقاف أن

٥٨

٢٨ يناير سنة ١٩٤٣

- ١ — حكم . تسييه . سند . الطعن فيه . احالة الدعوى الى التحقيق لتعرف حقيقة الأمر فيه . مناقشة أقوال الشهود . عرض وقائع الدعوى وظروفها . الخلو من ذلك الى أن السند كان منجراً . حكم مؤسس على اسباب واقية .
- ٢ — سند دين . استكمال جميع شروط سندات الدين الصحيحة . الادعاء بأن هذا السند لم يكن له مقابل . هبة صحيحة واجبة الاداء (المادة ٤٨ مدني)

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كانت محكمة الموضوع في بحثها السند المختلف على تكييفه قد فحصت أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته للوقوف على حقيقة الأمر فيه فأوردت أولاً شهادة المحرر المسند ثم بينت ما حدا بها إلى التشكك فيها وترجيح أقوال الشاهدين على السند ثم لم تكثف بذلك بل عرضت لوقائع الدعوى وظروفها بأسهاب وأشارت إلى تسليم السند لصاحبه لاتحريه ووجوده بمنزله عند حصر تركته ثم انتهت من ذلك كله إلى الاقناع بأن التصرف الوارد في السند لم يكن مضافاً إلى ما بعد الموت بل كان منجزاً قائماً تكون قد أسست حكمها على أسباب كافية من شأنها أن تنتج ما خلصت إليه من تكييف السند وبيان حقيقته والغرض المقصود من تحريره .

- ٢ — إن كل ما يشترطه القانون لصحة الهبة المستترة وتقاذها (المادة ٤٨ مدني) أن

يطمئن إلى فتوى كهذه تصلح سنداً لتغطية مسئوليته عن رد الغلة لأصحاب الحق فيها — وحيث أن احتجاج الوزارة بأن صرف الربيع في وجوه البر يعفيها من رده تمثلاً بناظر الوقف إذ يصرف الربيع لمن دل الظاهر على استحقاقه له ولا يضمه لمستحققه هو احتجاج لا أساس له بعد أن تبين مما سبق بيانه أن الوزارة لم تكن ناظرة على وقف عثمان أغا الوكيل ثم انتحالها الاستحقاق لمسجد البيومي كان على خلاف ما يفيد الظاهر . «

« ومن حيث أنه يخالف مما ذكره الحكم المطعون فيه أنه أسس انتفاء حسن النية لدى الطاعنة على أساسها بحجج الوقف جميعاً وعلى ما كان منها من الاكتفاء بفتوى موظف لديها في عدم الاعتماد بالبعض منها وفي وضع يدها على الوقف محل النزاع واستغلالها إياه بصفتها ناظرة بدون أن تستصدر بهذه النظارة حكماً من جهة القضاء وبهذا تكون المحكمة قد بنت تقديرها في تكييف وضع يد الطاعنة على ما استخلصته استخلاصاً سائفاً من مستندات الدعوى وظروفها وإذا كان هذا التقدير موضوعياً فلا سبيل للجدل فيه لدى محكمة النقض .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ محمود السيد عقل ضد الامير الاي محمد رفعت بك بصفته وحضر عنه الاستاذ زكي عريبي رقم ٢٧ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

يكون العقد السائر للهيئة مستوفيا كل الشروط المقررة له من حيث الشكل، فإذا كان سند الدين موضوع النزاع مستكملا لجميع شرائط سندات الدين الصحيحة فإنه إذا كان في حقيقته هبة يكون في حكم الهيئة الصحيحة الواجبة الأداء.

المحكمة

د حيث أن الطعن مبني على وجهين : الأول - وجود قصور في أسباب الحكم المطعون فيه الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٤١ والحكم الصادر في المعارضة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ الذي أحال في أسبابه إلى الحكم الأول فكلاهما لم يبرر حقيقة السند موضوع الدعوى وهل هو نشأ عن قرض صحيح أم أنه يخفي إيصاءا وفي شرح ذلك يقول الطاعنون أنهم دفعوا أمام المحكمة الابتدائية بأن السند الذي تستند إليه المطعون ضدها يخفي إيصاءا ولم يقصد به مطلقا أن تدفع المورثة المبلغ الوارد به إلى دائنها وهو ابنها في حال حياتها وإنما كان مفهوما وقت التعاقد وللظروف التي تحرر فيها السند أن يحصل ابنها على قيمته بعد وفاتها من تركتها فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى ما تقدم ثم قضت بناء على ما استخلصته من التحقيق برفض الدعوى باعتبار أن السند يخفي إيصاءا إلا أن المحكمة الاستئنافية ألغت الحكم الابتدائي وذكرت في حكمها أنها لا تظمن لما قرره أحد الشهود وإن الشاهدين الآخرين اللذين حضرا تحرير السند قررا أنه لم يحصل أيا منهما اتفاق بين الام وابن علي ميعاد وفاة الدين وهذا غير كاف لأنها لم تذكر أقوال الشاهدين في هذه النقطة ولو أنها أوردتها

لرأت أنهما قالوا أنها لم يحضرا إلا بعد تحرير السند . وأنهما لهذا لم يعلما بما دار بين الام وابنها . ولما كان من الواجب على محكمة الاستئناف أن تضمن حكمها الأسباب التي حدثت بها إلى ما انتهت إليه فإن إغفالها ذلك يعتبر قصورا في سبب الحكم المطعون فيه يعيبه ويستوجب نقضه .

ويتلخص الوجه الثاني من وجهي الطعن في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه اعتبر بصفة مطلقة أن كل سند تحرر واستكمل الشروط التي تتوافر في السندات الصحيحة يكون في ظاهره صحيحا وكذلك اعتبر أن الادعاء بأن السند موضوع النزاع لم يكن بمقابل يجعله في حكم الهيئة الصحيحة الواجبة الأداء مادام السند المذكور صدر في صورة عقد آخر استكمل الشرائط القانونية مع أن الوصية تشترط مع الهيئة في هذا الشرط فكلاهما بلا مقابل وإنما التمييز وعدمه هو من الفوارق البارزة بينهما فإذا كان السند منجزا اعتبر هبة وإلا فهو وصية مهما حاول المورث سترها به قد آخر لذلك يكون السند بلا شك خاضعا للظروف التي تحرر فيها ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أطلق الحكم واعتبر جميع السندات التي يجعلها المتعاقدان صحيحة في شكلها الظاهر هبة دون أن يتقيد بالظروف والملاسات التي تحررت فيها .

عن الوجه الأول

د حيث أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٤١ والحكم الصادر منهما في المعارضة المرفوعة عنه من الطاعنة الثانية بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣١ الذي أخذ بأسبابه يبين أن

قد صدر من الست فاتي الى ابنها على سبيل التبرع فانه مع التسليم بصحة هذا الأمر تكون مورثة المستأنف ضدهم قصدت هبة هذا المال إلى مورث المستأنفة وحررت بذلك سنداً له بدين في ذمتها وألبيته ثوب القرض فوضعت بذلك الهبة في صورة عقد آخر وقد أخذ هذا السند السائر جميع أوصاف سندات الدين الصحيحة وبناءً على ذلك يكون التصرف الصادر من مورثهم هبة في صورة سند بدين مستكمل لجميع شروطه فهي إذن صحيحة وناقذة . « وهذا الذي قالته المحكمة لا غبار عليه إذ كل ما يشترطه القانون لصحة الهبة المستترة ونفاذها (المادة ٨٤ مدني) أن يكون العقد السائر للهبة مستوفياً كل الشروط الشكلية ولما كان السند محل النزاع قد استكمل جميع شروط سندات الدين الصحيحة فإن محكمة الموضوع تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ويكون ما ينهأ الطاعنون على الحكم من هذه الناحية في غير محله .

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن المنيخ محمد عبد المعلى الفقي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسين طلعت بك ضد العيدة امينة يوسف سيد احمد العجان عن نفسها وبصفقتها وحضر عنها الاستاذ زكي عربي رقم ٣٢ سنة ١٣٢٠ قى بالهيئة السابقة)

٥٩

٢٨ يناير سنة ١٩٤٣

بطلان المرافعة . الدعوى بذلك . لا تقبل الأهم . كان مدعى عليه في الدعوى مقالباً بأداء الحق المدعى به . مجرد اختصام شخص في الدعوى . لا يمكن أن يكون له حق طلب بطلان المرافعة .

(٤)

المحكمة المذكورة قد فحصت أقوال الشهود اثباتاً ونقياً فتكلمت أولاً عن شهادة شهود الطاعنين وانتهت من بحثها إلى أن أحداً منهم لم يذكر شيئاً ذا أثر في تكييف السند موضوع الدعوى ثم تحدثت عن شهادة شهود المطعون ضدها فأوردت أولاً شهادة المحرر للسند ثم بينت ما أحداً بها إلى التشكيك فيها وعدم الاطمئنان إليها وترجيح أقوال شاهدي السند الآخرين على شهادته ولم تكتمف بذلك بل عرضت لوقائع الدعوى وظروفها بأسباب وأشارت إلى تسليم السند لصاحبه مورث المطعون ضدها بعد تحريره ووجوده بمنزله عند حصر تركته وانتهت من ذلك كله إلى الاقتناع بأن السند لم يكن مضافاً إلى ما بعد الموت بل كان منجزاً .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن محكمة الموضوع أسست حكمها على أسباب وافية من شأنها أن تنتج ما خلاصت إليه من ناحية تكييف السند وبيان حقيقته والغرض المقصود من تحريره ولم يكن فيما استخلصته من أقوال الشهود ما يتعارض مع ما قرره ولذا يكون ما جاء في وجه الطعن نقاشاً موضوعياً مما لا يسوغ عرضه على محكمة النقض .

عن الوجه الثاني

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة إنما قصدت بما قررت في هذا الشأن أن ترد على مدافع به الطاعنون من أن السند كان بغير عوض فقالت « وحيث أنه متى استبعد ما زعمه المستأنف ضدهم من أن السند كان مؤجلاً إلى ما بعد وفاة مورثهم فإنه لا موجب بعد ذلك للبحث فيما إذا كان السند

المبدأ القانوني .

من المقرر قانوناً أن دعوى بطلان المرافعة لا تقبل إلا ممن كان مدعى عليه في الدعوى ومطالباً في ذات الوقت بأداء الحق المدعى به فلا يكفي أن الشخص مختصاً في الدعوى ليكون له حق طلب بطلان المرافعة فيها متى كان بعيداً عن دائرة النزاع القائم بشأنه الحق المدعى به .

المسألة

« من حيث أن الطاعن ينمى على الحكمين المطعون فيهما أن أولهما (حكم بطلان المرافعة) قد خالف أحكام القانون باعتباره المطعون ضدّهما الأول والثانية صاحبي صفة في طلب بطلان المرافعة في الاستئناف المرفوع من الطاعن وهما لم يكونا خصمين حقيقيين فيه ولم تكن السيدة حنينة المدعية أصلاً والصادر لمصلحتها الحكم المستأنف نائبة عن المطعون ضدّهم في دعواها التي كانت مقصورة على المطالبة بنصيبها وحدها في المنزل المتنازع بشأنه ولم توجه للمطعون ضدّهم أي طلبات في ذلك الاستئناف وينمى الطاعن على الحكم الثاني (حكم انتهاء الخصومة) أنه بني على حكم باطل فيكون باطلاً مثله .

« ومن حيث أنه ثابت في أوراق هذا الطعن أن الطاعن قد دفع بعدم قبول دعوى بطلان المرافعة المرفوعة من المطعون ضدّهما الأول والثانية لأنهما لا صفة لهما في رفعها إذ لم يكونا خصمين حقيقيين في الاستئناف المرفوع منه (أي الطاعن) وقد رفضت محكمة الاستئناف هذا الدفع بناء على قولها « أنه مما لا شك فيه أن بنيت جريس ومريم جريس

(المطعون ضدّهما) هما من الخصوم الحقيقيين الذين يتأثر نصيبهم زيادة أو نقصاً في الميراث نتيجة الحكم في الدعوى الأصلية المرفوعة من حنينة وقد أقر موسى عبد الملك (الطاعن) هذه الصفة لهما بادخالهما في الاستئناف المرفوع منه »

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن دعوى بطلان المرافعة لا تقبل إلا ممن كان مدعى عليه في الدعوى مطالباً بأداء الحق المدعى به فلا يكفي أن يختص شخص في الدعوى ليكون له حق طلب بطلان المرافعة فيها مادام بعيداً عن دائرة النزاع القائم بشأن الحق المدعى به .

« وحيث أن الواقع هو أن الخصومة في الاستئناف المرفوع من الطاعن والذي أدخل فيه المطعون ضدّهم كانت مقصورة على الطاعن والسيدة حنينة المحكوم لمصلحتها ابتداءً إذ هي وحدها التي طلب الطاعن من محكمة الاستئناف الحكم برفض دعواها والزامها بالمصاريف والانتعاب عن الدرجتين ولم يطالب المطعون ضدّهم بشيء في ذلك الاستئناف .

« وحيث أن القول بتأثر أنصبة المطعون ضدّهم بالحكم في الدعوى وباعتراف الطاعن لهم بصفة الخصوم الحقيقيين فيها مما يجعل لهم حق طلب بطلان المرافعة - هذا القول مردود لأن السيدة حنينة كانت تطالب بنصيبها وحدها في التركة وقضى لها ابتداءً بذلك النصيب والنزاع في الاستئناف كان مقصوراً على هذا النصيب فحسب في وجه المحكوم لها به فلا محل والحالة هذه للقول بتأثر حقوق المطعون ضدّهم بالحكم الذي يصدر بشأنه ولا يصح اعتبار الطاعن مقراً للمطعون ضدّهم بصفة الخصوم الحقيقيين لمجرد ادخالهم في الاستئناف المرفوع

منه وهو لم يطالبهم بشيء فيه ولم يكن اختصاصهم فيه إلا اجراء شكليا صرفا .

« وحيث انه متى كان الأمر على هذه الصورة فلا يكون لأحد من المطعون ضدهم صفة في طلب بطلان المرافعة في الاستئناف المرفوع من الطاعن ويكون حكم ابطال المرافعة واجب النقض وبالتالي حكم انتهاء الخصومة المبني عليه .

(طعن موسى عبد الملاك بطرس وحضر عنه الاستاذ عازر جبران ضده نجيب جريس عبید وآخرين وحضر عن الاول والثالث الاستاذ محمد أبو العزین ابراهيم رقم ٣٧ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٦٠

٢٨ يناير سنة ١٩٤٣

محكمة الموضوع . - لمطنتها في تعرف حقيقة الدعوى . سلطتها في تفسير العقود . الادعاء بأن القاضى خرج في تفسير العقد عن مدلوله . عدم تقديم العقد . الرجوع الى مقاله الحكم بشأنه .

المبدأ القانوني

اقاضى الموضوع السلطة العامة في تعرف حقيقة الدعوى من وقائعها ومن الأدلة المقدمة اليه فيها ، ومتى انتهى إلى حقيقة قانونية بناء على مقدمات من شأنها أن تؤدي اليها فلا يكون للحكمة النقض من سبيل عليه . كما ان له أن يستظهر مدلول العقد المتنازع عليه مما تضمنته عباراته على ضوء الظروف المحيطة بتحريره وما يكون قد تقدمه من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته . على انه اذا كان الطاعن لم يقدم في طعنه العقد الذى اتخذ أساسا لدعواه حتى يتسنى للحكمة النقض معسرفة ما اذا كان القاضى قد

انحرف في تفسيره عن مدلوله فانه لا يكون أمرا : من سبيل غير الرجوع إلى عاجاء في الحكم بشأنه .

الحكم

« من حيث ان الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه : -

أولا - أخطأ في تكييف وقائع الدعوى حتى أخرجها عن حقيقتها ، بأن هدم عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ الذى بنيت الدعوى على أساسه تحت ستار تأويله وتفسيره ، وقد اعتبره مكملًا لعقد آخر بين الطرفين هو عقد ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ مع أن هذا العقد مغاير للعقد الآخر كل المغايرة .

ثانيا - جاء قاصرا في التسييب . وبيان ذلك أن عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ صريح في وجوب اجراء الحساب بين الطرفين على أن يكون المطعون ضده ملزما بفائدة قدرها ٩٪ عن المبلغ الذى يودعه مورث الطاعنين بالمحكمة المختلطة ثمنا للأطيان وعلى أن تحتسب هذه الفائدة من تاريخ الابداع حتى تحصل المحاسبة التى لا يمكن اجراؤها الا بعد بيع الأطيان ويقول الطاعنان أن مورثهما أودع بخزانة المحكمة ٤١٠٠ ج ثمنا للأطيان وأن فائدة هذا المبلغ تبلغ ٣٦٩ ج سنويا وأن الاطيان بيعت في ٨ من مايو سنة ١٩٣٥ فالفائدة عن المدة التى تخللت الابداع والبيع تربو على المبلغ الذى طالب به المطعون ضده كفرق فى الثمن وهذه الفائدة لم تحتسب فى الحكم المطعون فيه وقد سكت هذا الحكم عن أن يرد على هذا الدافع الذى أثير أمام المحكمة كما أنه لم يناقش مقاله الطاعنان من أن عقد ٢٨ من يناير سنة

١٩٢٨ عدل عنه لما تبين أن الدين الذي على الأطيان أكثر من الثمن المتفق عليه بدليل الشهادة الرسمية المقدمة مما انبنى عليه تحرير عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ الذي أنشأ علاقة جديدة بين الطرفين .

عن الوجه الاول

« ومن حيث ان لقاضى الموضوع السلطة التامة في تعرف حقيقة الدعوى من الوقائع والأدلة المقدمة اليه فيها ، ومتى انتهى الى حقيقة قانونية بناء على مقدمات من شأنها أن تؤدي اليها فلا يكون لمحكمة النقض والابرار من سبيل عليه . وله أن يفسر مدلول العقد المتنازع عليه بما تضمنته عباراته على ضوء الظروف المحيطة بتحريره وما يكون قد تقدمه من اتفاق عن موضوع التعاقد ذاته .

« ومن حيث ان الطاعنين لم يقدموا عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ الذى اتخذاه أساسا لدعواهما حتى كان يتسنى لهذه المحكمة معرفة ما إذا كان ما يدعيانه من أن محكمة الموضوع قد انحرفت فعلا عن مدلوله أم هي كانت في حدود تفسيره . وإذن فليس لدى المحكمة سوى الرجوع إلى ما قاله الحكم بهذا الصدد .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر موضوع الخلاف بين الطرفين وحجة كل طرف فيه ذكر أن عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ إنما تحرر معدلا لعقد آخر سبقه هو عقد ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ وقال إن العقد الثانى لم ينسخ الاول وإنما جاء معدلا له واستند في ذلك إلى ما هو ثابت في أوراق الدعوى من أنه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ تحرر عقد ابتدائى بمقتضاه باع المطعون ضده إلى أنطون عريضة (مورث الطاعنين) أطيانا

بسر الفدان ١٥٠ ج ولم يقبض الثمن وإنما اتفق على أن يدفعه المشتري وقاء الدين مستحق للبنك العقارى على ٣٣ فداناً وكسر من الاطيان المبيعة وبقاء الديون أخرى والدين يستحقه الطاعن الاول بموجب صالح مصدق عليه من محكمة طنطا ، فإذا بقي شيء من الثمن وجب دفعه للبائع عند تحرير العقد النهائى في خلال شهر من العقد الابتدائى . وفي المجلس نفسه تحرر اقرار التزم فيه أنطون عريضة بأن يتخلى عن الصفقة إذا استطاع المطعون ضده أن يجد مشترياً يقبل أن يدفع ثمناً للفدان أكثر من ١٥٠ ج على أن يتم ذلك في خلال سنتين فإذا انقضت السنتان ولم يجد المطعون ضده مشترياً على هذا النحو أصبح أنطون عريضة مالكة ملكية نهائية . أما خلال السنتين فلا يكتفه معلقة على الشرط الفاسخ الوارد في الاقرار ، ذلك الشرط الملحوظ فيه صالح البائع . وقد تبين للمحكمة أن أنطون عريضة لم يدفع الثمن في الوجوه المتفق عليها في العقد ولذا اتخذ البنك العقارى إجراءات التنفيذ ، وعند ذلك تحرر عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ الذى التزم فيه أنطون عريضة بأن يتدخل مشترياً في جلسة المزاد وأن يشتري الأطيان بثمن لا يزيد على ١٥٠ ج وعلى أن يقوم ببيع هذه الأطيان للغير . وذكر الحكم المطعون فيه أن « النصوص التى احتواها عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ إذا فسرت تفسيراً صحيحاً في ضوء ما سبقها وما عاصرها كان من شأنها أن تقيد أن المتعاقدين أرادا أن يرتبا لحمد زكى الغنيمى (المطعون ضده) الحقوق الآتية : أولاً - أن يأخذ ثمن الأرض المطروحة في المزاد بواقع ١٥٠ ج على الأقل . وطريق ذلك أن يلزم أنطون عريضة بالدخول في المزاد

وعندئذ إما أن يخلوله الجو أو أن يزاحمه مزاحم فإن خلا له الجو ورسا المزاد عليه بأقل من ١٥٠ ج كان من حق الغنيمي عليه أن يدفع له الفرق بين الثمن الذي رسا به المزاد وبين الثمن على أساس ١٥٠ ج للفدان : أما إذا زاحمه مزاحم فإن على انطون عريضه أن يزايد إلى ١٥٠ ج ، فإذا رفع المزاحم السعر إلى أعلى من هذا الحد كان انطون عريضه حراً في أن يزايد أولاً ولا يزايد ثانياً - أن يقاسم محمد زكي الغنيمي الخواجه انطون عريضه فيما عسى أن يصيبه من ربح إذا ما باع الأرض بعد رسو مزادها عليه بثمن يزيد على ١٥٠ ج ، سواء كان قد رست عليه ١٥٠ ج للفدان أم أقل من ذلك ، على أن لا يأخذ نصيبه في الربح في الحالتين إلا بعد بيع الأرض ، وعند تحديد الربح تضاف إلى مادفعه انطون عريضه من الثمن فائدة بواقع المائة تسعة على أن يستزل من الفائدة قيمة غلة الاطيان المبيعة .»

« ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يهدم عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ . وكل ما كان من محكمة الموضوع لا يعدو تحصيل فهم الواقع من أوراق الدعوى وتحديد مركز المطعون ضده من الطاعنين على أساس اتفاق أول أغسطس سنة ١٩٢٨ مستعينة في تفسير مدلوله بظروف تحريره وباتفاق سابقة

عن الموضوع ذاته بين الطرفين وإذا كان هذا كله من حق محكمة الموضوع فلا محل لما يشيره الطاعنان في هذا الصدد .

عن الوجه الثاني

« ومن حيث انه عن هذا الوجه فإن الذي يؤخذ من الحكم المطعون فيه عن الفائدة التي يقول الطاعنان أنها واردة في عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ وأن الحكم لم يحتسبها لهما ولم يذكر سبباً لعدم احتسابها - الذي يؤخذ منه - كما هو المستفاد من النبذة المقتبسة منه في الوجه الأول من الطعن - ان إضافة الفائدة لا يكون إلا في حالة بيع الأرض بعد رسو مزادها بثمن يزيد على ١٥٠ ج وهذه ليست الحالة المعروضة لأن الأرض التي رسا مزادها على مورث الطاعنين قد بيعت بثمن يقل عن ١٥٠ ج ولما كان الطاعنان لم يودعا بين مستنداتهما عقد أول أغسطس سنة ١٩٢٨ لكي تثبت المحكمة صحة ما يدعيانه فيكون ما جاء بوجه الطعن لا دليل عليه ويتعين عدم الاعتداد به .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن توفيق انطون حنا عريضه اندي وأخري وحضر ضهما الأستاذ عمر عمر ضد محمد زكي الغنيمي رقم ٢٩ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

قضاء محكم النقض بالأمر الجنائي

(تحت رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة ومنصور اسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزائري بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ عبد العزيز كامل بك رئيس النيابة)

تواريخ غير التواريخ الحقيقية أنه حصل من بعض الممولين مبالغ مقدارها ١٩٤ مليا و ١٤٠ جنيها كان قد اختلسها لنفسه وأنه لم يثبت في دفاتره شيئا عن مبلغ ٦٤٩ م و ٦٥ ج حصله من بعضهم واختلسه ويقول أن اثبات التواريخ على غير حقيقتها لا عقاب عليه لأن دفاتر الصراف لم تجعل لاثبات تواريخ دفعات التحصيل بل لاثبات مقدار المبالغ التي حصلها لتكون مستند المحاسبة الذي يحدد مافي ذمته للحكومة بدون اعتبار لتاريخ التحصيل ولا حرج على الصراف أن يستلم مبالغ ويؤخر قيد تاريخ تحصيلها في دفاتره مادام كل الغرض من هذا القيد هو اثبات مافي ذمته . وأما عدم إثبات الصراف للمبالغ التي يحصلها فلا يمكن عده تزويرا لأنه امتناع عن اثبات حقيقة ما كان يجب إثباته في الدفاتر الرسمية لا إحداث تغيير في هذه الحقيقة .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الثبوت التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن تحدث عن الواقعة الجنائية التي أثبت وقوعها منه بقوله « أنه يظهر مما تقدم ذكره أن المتهم (معوض سليمان حنا) في بحر المدة ما بين شهر أكتوبر سنة ١٩٤٠ و ١٢ مايو سنة ١٩٤١

٦١

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣

تزوير في أوراق أميرية . تاريخ تحصيل المبالغ من الممولين . من البيانات التي أعدت دفاتر الصراف لاثباتها . تغيير الحقيقة في هذه التواريخ . تزوير مبالغ عليه .

المبدأ القانوني

أنه مما أعدت دفاتر الصراف لاثباته تاريخ تحصيل المبالغ من الممولين . وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة في هذه التواريخ يعاقب عليه .

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل في أن الدعوى رفعت على الطاعن باختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق رسمية وقد أدانته المحكمة في كلتا الجريمتين وعاملته بمقتضى المادة ٣٣ عقوبات وحكمت عليه بالأشغال الشاقة وهي العقوبة المقررة للجريمة التزوير مع أن أركانها القانونية غير متوفرة وكان المتهم براءة الطاعن منها وأن لا يعاقب إلا بعقوبة السجن المقررة لجريمة الاختلاس . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الواقعة التي أدين فيها هي أنه أثبت في

بناحية اللاهون مركز ومديرية الفيوم بصفته من مأموري التحصيل (صراف ناحية اللاهون) اختلس مبلغ ٨٠٣ م و ٢٠٦ ج من الاموال الاميرية ومطلوبات بنك التسليف المسلمة اليه بسبب وظيفته المذكورة من عبداللطيف أبوبكر يحيى وباقي الشهود السالفي الذكر وبأنه أيضاً بصفته المذكورة غير بقصد التزوير موضوع السندات وأحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته يجعله وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بدفتر يومية متحصلات ناحية اللاهون سنة ١٩٤٠ استمارة رقم ٨١ أموال أميرية مقرررة والجريدة الخاصة بمولي تلك الناحية عن سنة ١٩٤٠ استمارة رقم ٨٤ أموال مقرررة أنه تسلم أموالاً أميرية ومطلوبات بنك التسليف الزراعي المصري مبلغ ١٩٤ م و ١٤٠ ج من مولي هذه الناحية وزراعتها الواردة أسماؤهم بالجدول رقم ١ المرفق بتقرير الانعام في التواريخ المبينة بذلك الجدول في حين أنه تسلمها في تواريخ سابقة كما هو مبين بالجدول المذكور وحالة كونه لم يوردها اطلاقاً للخزينة . وقد ثبت هاتان الجريمتان في حقه من اعترافه في التحقيق وبمحضر الجلسة ومن تقرير لجنة فحص عملية المتهم وأقوال رئيسها نجيب افندي تاوضروس في التحقيق ومن أقوال الممولين السالفي الذكر فيه ومما يبين فيه من واقع الاطلاع على أورد الاموال ودفاتر اليومية وجرائد الصرافية وهي جميعها من الأوراق الاميرية التي اختص المتهم بحكم مهنته كصراف بتحريرها وإثبات ياناتها ومن ثبوت حصول التزوير فيها عن طريق اثباته فيها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي توريده تلك المبالغ المختلسة للخزينة رغم

ثبوت عدم قيامه بذلك فعلاً باعترافه وإثباته كذباً فيها أيضاً أنه قام بتحصيلها من هؤلاء الممولين في تواريخ تخالف التواريخ التي كان قد حصلها فيها منهم وحال تحريرها المختص به على النحو السالف الإشارة اليه ، ويبين من ذلك أن المحكمة عدت الطاعن بصفة كونه صرافاً مرتكباً لتزوير بان غير الحقيقة في الدفاتر الرسمية بجعل وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة إذ أنه أثبت فيها أنه ورد إلى الخزنة مبلغ ١٩٤ م و ١٤٠ ج حالة أنه لم يكن ورده كما أثبت تواريخ التحصيل دفعات هذا المبلغ من الممولين حالة أن التواريخ التي أثبتنا لم تكن هي التواريخ الحقيقية للتحصيل مما يجب عده تزويراً في أوراق رسمية ، وغير صحيح ما يزعمه الطاعن من أن دفاتر الصراف أعدت فقط لاثبات المبالغ المحصلة ولم تعد لاثبات تاريخ التحصيل لأن تاريخ التحصيل مادام له محل مخصص في الدفاتر التي تسلمها الحكومة إلى الصراف ليحصر التحصيل ويثبت فيها يكون بداية من البيانات الجوهرية الملحوظة من وضع هذه الدفاتر في سبيل المحافظة على الأموال الاميرية وضمان توصيلها إلى الخزنة في مواعيدها المقررة حتى لا يفتني في يد المنوط بالتحصيل أكثر مما يجب فيستعملها لنفسه بالارقيب عليه ، ومتى كان الأمر كذلك وجب القول بأن دفاتر الصراف معدة لاثبات حقيقة تاريخ تحصيل كل مبلغ من الممولين مما يقتضي عد كل تغيير للحقيقة في هذه التواريخ تزويراً معاقباً عليه متى توافرت باقي أركان الجريمة على نحو ما هو ثابت بالحكم . « وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن معوض سليمان حنا ضد النيابة رقم ٣ سنة

٦٢

٧ ديسمبر ١٩٤٢

اثبات . حكم جنائي . وجوب تأسيسه على الجرم واليقين . افادته على الشك والاحتمال لا يصح . مثال . راكب موتوسيكل .

المبدأ القانوني .

الأحكام الجنائية لا يصح بأية حال أن يكون قوامها الشك والاحتمال بل يجب دائماً أن تكون مؤسسة على الجرم واليقين . فاذا كانت المحكمة لم تجزم في حكمها بأن إصابة المجنى عليه ما كانت لتحصل لو أن المتهم (راكب موتوسيكل) قد استعمل جهاز التنبيه ، بل ذكرت ما أوردته في هذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط ، فإن هذا لا يصح تأسيس حكم الادانة عليه مادام هو ليس كافياً لأن ترتب عليه الحقيقة القانونية التي قالت بها المحكمة .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتمحصل في القول بأنه ثبت من المعاينة أن المجنى عليه عبر الطريق مسرعاً فاصطدم بالموتوسيكل بخطئه هو لأنه كان يجب عليه أن لا يعبر الطريق مسرعاً إلا بعد التأكد من خلوه وقد تأيدت هذه المعاينة بأقوال محمد عبد اللطيف وبشهادة محمد احمد الذي قال أيضاً أن المسافة بين الطاعن والمجنى عليه وقتئذ كانت نحو ثلاثة أمتار وأن الطاعن ما كان يستطيع منع المصادمة لقصر المسافة على الرغم من أنه لم يكن مسرعاً ، وفضلاً عن ذلك فإن المجنى عليه لم يذكر قبل وفاته ان الطاعن كان مسرعاً ، ومحكمة أول درجة لهذه الاعتبارات

قضت بالبراءة على أساس أن المجنى عليه هو المخطيء وأن الطاعن لم يكن مسرعاً ، ولكن المحكمة الاستئنافية حكمت بالادانة دون أن ترد على أسباب حكم البراءة بل قالت ان الطاعن لم يستعمل البوق مع أن رابطة السببية بين عدم استعمال البوق والحادث منعدمة لأنه لا بد من وقوعه سواء استعمل الطاعن البوق أو لم يستعمله .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه «تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل حسمين بتخيت جاد الرب وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياطه في قيادة موتوسيكل بأن سار به مسرعاً ولم ينبه المارة حتى صدم به المجنى عليه وأحدث به الاصابات الموضحة بالصفة التشريعية والتي أدت إلى وفاته » ومحكمة أول درجة حكمت له بالبراءة وقالت في ذلك «أن التحقيق في الحادث بدأ بانتقال الضابط للمعاينة وقد أثبت المعائن معاينته في اليوم التالي في محضر ضبط الواقعة ومضمونها أنه وجد بمحل الحادثة المتهم (الطاعن) والموتوسيكل والشاهدين محمد أحمد نديم ومحمد عبد اللطيف وأنه بمعاينة الموتوسيكل وجده سليماً صالحاً للاستعمال وأنه ظهر أن المتهم كان يقود الموتوسيكل على يمين الطريق وأثناء سير الموتوسيكل على مسافة ستة أمتار من الأفريز الأيمن عبر المجنى عليه الطريق مسرعاً فاصطدم بيد الفرملة اليمنى أسفل الجادون الأيمن فأصيب من جراء خطئه - وحيث ان محمد احمد نديم قرر أن المتهم كان يقود الموتوسيكل على يمين الطريق غير مسرع واندفع المصاب يجرى على مسافة ثلاثة أمتار من الموتوسيكل بيد الفرملة لحقت المصاب وأصابته والمتهم فرمل وأنه ما كان

المجنى عليه ولكن الشاهد ليس فنيا حتى يعول عليه وهنا في هذا الحادث لو وقف المتهم بالموتوسيكل لكان من الممكن اصطدام المجنى عليه بجسم الموتوسيكل بسبب اندفاعه المفاجيء وعلى كل حال فان المتهم في مثل هذه الحالة عمل ما يطلب من مثله إذ انحرف إلى يساره ليباعد بين جسم الموتوسيكل وجسم المصاب ولكن كان اندفاع الأخير شديدا مما أدى لحصول الحادث . وحيث ان المحكمة ترى مما تقدم أن المتهم لم يرتكب خطأ تسبب عنه الحادث وكل الخطأ خطأ المجنى عليه ومن ثم يتعين براءته . » والمحكمة الاستئنافية قضت بالغاء هذا الحكم وأدانت الطاعن وذكرت في ذلك . « أن الوقائع تتلخص بحسب رواية المجنى عليه قبل وفاته في أنه كان يسير حوالى الساعة ٦ والدقيقة ٣٠ مساءً بشارع ساحل الغلال بقرب بوابة السكة الحديد فلم يشعر إلا بالموتوسيكل الذى كان يقوده المتهم يصدمه فأصيب ووقع على الأرض ويقرر المجنى عليه بأنه لم يسمع المتهم ينبه المارة بالبوق . - وحيث أن محمد أحمد فريج الطالب بالازهر يقرر بأن الاولاد ومن بينهم المجنى عليه كانوا خارجين من ورشة النجارة الواقعة بشارع ساحل الغلال في الوقت الذى أتى فيه المتهم قائد الموتوسيكل فأراد مفاداة المجنى عليه الذى كان يعبر الطريق ولكنه لم يستطع مفاداته فأصطدمت يد الفرملة بذقن الغلام المجنى عليه وشبكت الفرملة بجلد صدره فوقع على الأرض وقرر بأن المسافة التى كانت بين المتهم والمجنى عليه نحو ٣ أمتار وأن المتهم لم يستطع منع المصادمة نظرا لقصر المسافة - وحيث ان المستفاد من أقوال الخفير محمد

في استطاعته أن يتفادى الحادث . وسئل المتهم في الحال فقرر أنه كان يقود الموتوسيكل وعلى مسافة متر اندفع نحوه المصاب بشدة فقرر مل إلى اليسار ولكن يد الفرملة أصابت المجنى عليه - وحيث ان المحقق لم يناقش المجنى عليه الذى جاءت أقواله مقتضبة وكل الذى قرره أنه لم ير الموتوسيكل قبل إصابته ولم يسمع نفيرا وأنه كان يسير على اليمين فأصيب - وحيث ان شاهد الاثبات سئل بعد يومين من الحادث فقرر أن المتهم كان يقود الموتوسيكل بسرعة متوسطة على يمين الطريق فوجد الولد أمامه فأراد أن يفاديه فكمسر إلى الشمال ولكن المجنى عليه كان قد وصل جهة الموتوسيكل فصدم وأصيب - وحيث انه ظاهر من الكشف الطبي أن الاصابات المهمة والتى أدت إلى الوفاة شوهدت في الرئة اليسرى وفي الصدر الأيسر وهذا يدل على أن المجنى عليه اندفع فجأة من الرصيف الأيمن إلى الشارع ولما رأى الموتوسيكل انحرف إلى يساره ولما فوجئ المتهم باندفاع المصاب كمسر إلى يساره ولكن فرملة الموتوسيكل صدمت المجنى عليه في رئته فأصابته - . وحيث أنه لم يثبت أن المتهم كان يقود الموتوسيكل بسرعة وأنه بسبب هذه السرعة حصلت إصابة المجنى عليه التى أدت إلى وفاته - وحيث انه لا محل للبحث في أن المتهم لم ينبه المصاب بالنفير لان الحادث وقع مفاجأة وكان هم المتهم مفاداة المجنى عليه وحتى لو كان نبه بالنفير لما غير ذلك من الأمر شيئا ولم يثبت أن عدم التنبيه بالنفير هو الذى سبب الحادث - وحيث انه يبقى بعد ذلك عدم وقوف الموتوسيكل وهذا وإن قال به شاهد الاثبات من أنه لو حصل لما أصيب

عبد اللطيف في التحقيق أن الموتوسيكل كان يسير على اليمين وأن المجنى عليه أراد أن يعبر الشارع فحاول المتهم مفادته بأن مال إلى اليسار ولكن الموتوسيكل صدم المجنى عليه وجزّره نحو متر وكانت القرملة قد دخلت في رقبتة فوق على الأرض ورأى على الأثر وجهه يتورم وربما شديداً ، وبسؤاله عن السرعة التي كان يسير بها المتهم قرر أنها متوسطة كما أجاب عن عدم وقوف المتهم بقوله في الحقيقة لما شاف الولد أمامه أحب أن يفاديه من غير ما يقف فبدأ السير وكسر على الشمال لكن يد القرملة صدمت الولد وزاد على ذلك أن المجنى عليه كان قد قطع في عبوره للشارع نحو ثلاثة أو أربعة أمتار من الرصيف وأنه عند نزوله كان بينه وبين الموتوسيكل حوالي أربعة أمتار وأنه لم يسمع المتهم يستعمل آلة التنبيه وأنه لو أراد المتهم الوقوف إلاً لم يكن ذلك دون أن تحصل الإصابة وإن المتهم كان في حالة اضطراب يصعب عليه معها الكلام — وحيث أن دفاع المتهم انحصر في أنه كان يسير بسرعة عشرة كيلو مترات في الساعة وأن المصاب اندفع أمامه يجرى فقال إلى يساره لمفادته ولكن اندفاع المجنى عليه كان سبباً في وقوع الحادثة وأنه لم يستطع الوقوف لأن المسافة بينهما كانت متراً واحداً — وحيث أن هذا الدفاع لا يتفق مع ما قرره المجنى عليه والشهود إذ الاستفادة من أقوال الخفير محمد عبد اللطيف أنه كان بين المجنى عليه والمتهم مسافة حوالي ٤ أمتار وهذه المسافة كانت تسمح للمتهم بالوقوف إذا كان يسير بسرعة عشرة كيلو مترات فقط مادام قد رأى المجنى عليه يأتي للاحيته مبرعاً عبر الطريق كما أن إجماع الشهود على أن المتهم لم يستعمل البوق

في التنبيه ولو أنه استعمله أثناء قدومه لكان من المرجح سماع المجنى عليه إياه في الوقت المناسب واجتناب التصرع في العبور بغير ترو الأثر الذي يجعل المجنى عليه مساهماً بقسط كبير في وقوع الحادثة غير أنه لا يرفع المسؤولية عن المتهم الذي أهمل في عدم استعمال جهاز التنبيه وفي عدم الوقوف بالموتوسيكل مادام قد رأى اندفاع المجنى عليه في الوقت المناسب الذي كان يسمح له بمفاداة الحادثة عن طريق إيقاف الآلة ولكن رجع على ما يبدو أن في وسعه مفاداتها عن طريق الميل إلى جهة اليسار فلم يصح تقديره وأصيب المجنى عليه بالرغم من ذلك بالإصابة التي أودت بحياته وتري المحكمة بما تقدم أن نصيب المتهم في وقوع الحادثة بإهماله واضح ويتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبته عنها طبقاً للمادة ٢٣٨ عقوبات غير أنه نظراً للظروف ومساهمة المجنى عليه بقسط كبير من الإهمال لسبب رعونته واندفاعه تری المحكمة الرأفة بالمتهم في العقوبة .

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بادانة الطاعن على عنصرين أحدهما الإهمال المبني على عدم استعمال جهاز التنبيه الموجود بالموتوسيكل الذي كان هو يركبه والآخر الإهمال المقام على عدم وقوفه بالموتوسيكل في الحال حين وقع بصره على المجنى عليه مسرعاً جهته عبر الطريق .

« وحيث أنه لما كانت الأحكام الجنائية لا يصح بأية حال أن يكون قوامها الشك والاحتمال بل يجب دائماً أن يكون أساسها الجزم واليقين ، ولما كانت المحكمة لم تجزم في الحكم المطعون فيه بأن إصابة المجنى عليه

أن تفصل في المسائل المدنية كافة في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى العمومية . فإذا كانت محكمة الجفج وهي تبعد في أمر مصادرة المركب الذي نقل فيه المخدر قد تصدت لبعث ملكيتها وتعرف مالكيها ومبلغ اتصاله بالجريمة فإن ذلك يكون من حقها . والأمر الصادر بالحجز على المركب مقابل الأجرة المستحقة على المستأجر ليس بحكم في الملكية حتى يصح للمتهم الاستدلال به . على أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بعدم ملكيته للمركب ، فإن المصادرة مع التسليم بأنه غير مالك لا تكون موقعة عليه حتى يحق له التظلم منها .

الحكمة

« وحيث أن الطعن يتحصل في أن الطاعن قبل بحسن نية أن ينقل المخدر في المركب مقابل أجر اتفق عليه فلم يكن هناك محل لمصادرة هذا المركب ، وفضلا عن ذلك فإن المركب ليس ملكا للطاعن بل هو لغيره، وقد تصدت المحكمة للبحث في الملكية وانتهت إلى القول بأنها للطاعن مع أن هذا لم يكن من حقها لأنه من اختصاص المحاكم المدنية وحدها . وقد أمرت محكمة عابدين بالحجز عليه مقابل الأجرة المستحقة على المستأجر .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن وقضى بمصادرة المركب الذي كان المخدر معه لثقله فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن الطاعن كان يعلم بحقيقة أمر المخدر الذي ضبط معه في المركب وأن المركب ملك له لا لغيره

ما كانت لتحصل لو كان جهاز التنبيه قد استعمل بل ذكرت ما أورده في هذا الخصوص على سبيل الترجيح فقط - لما كان ذلك فإن العنصر الأول يكون واجبا استبعادا وعدم الاعتداد به مادام هو في رأي المحكمة نفسها ليس كافيا لأن ترتب عليه الحقيقة القانونية التي قالت بها .

« وحيث أنه عن العنصر الثاني فإنه فضلا عن كون الدعوى لم ترفع على الطاعن بأنه لم يقف بالموتوسيكل حين رأى المجنى عليه قادمًا يجري في الطريق أمامه بل رفعت على أساس أنه كان مسرعا بالموتوسيكل حتى صدم به المجنى عليه فقتله . أنه فضلا عن ذلك فلا يفهم في الظروف التي ذكرها الحكم ذاته كيف يمكن إرجاع إصابة المجنى عليه إلى عدم وقوف الطاعن بالموتوسيكل بعد أن عمل ماعمله ليعتمد عن المجنى عليه حتى لا يصاب وظل هذا يعدو مسرعا في الطريق العام حتى أنه هو الذي اصطدم بالموتوسيكل الذي كان يركبه الطاعن ولذلك فإن هذا العنصر على الصورة التي صورها به الحكم لا يصلح هو الآخر أن يكون أساسا للدانة .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه لقصوره في بيان الأسباب التي بنى عليها .

(طعن شفيق محمد العشري ضد النيابة رقم ١٠ سنة ١٣ ق)

٦٣

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

اختصاص . محكمة جنائية . حقها في الفصل في كافة المسائل المدنية اللازم الفصل فيها للحكم في الدعوى الجنائية .
المبدأ القانوني

المحكمة الجنائية وهي تقضى في الدعوى

بناءً على هذا الخطأ . لا يقبل . وجوب التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية أيضا .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم (وهو خادم في صيدلية) أخذ بعض أدوية ونقلها من المكان الممد لها إلى المكتب الموجود بالمخزن . ثم جاء آخر ودخل المخزن فأعطاه الخادم بعض هذه الأدوية فأخذها وانصرف . فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن إلا شروعا في سرقة . أما ما وقع من هذا الآخر فإنه سرقة تمت بأخذه الأدوية وخروجه بها من الصيدلية .

٢ - لا يكفي في نقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية خطأ في إجراءات المحاكمة الابتدائية أن يكون المتهم قد تمسك بوجود الخطأ أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل يجب عليه أن يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، أما إذا سكت فإن للمحكمة الاستئنافية أن تعتبره راضيا عما حصل ولا تعير دفاعه الأول التفاتا

المحكمة

« حيث أن حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن النيابة عدلت وصف التهمة المسندة إلى الطاعن في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة وطلبت عقابه بمقتضى المادة ٣١٧ - ٥ عقوبات على اعتبار أن ما وقع منه سرقة بعد أن كانت تهمته المرفوعة بها الدعوى إخفاء أشياء مسروقة وقد وقعت عليه

على خلاف ما زعم الدفاع عنه أمام المحكمة .

» وحيث أن ما يقوله الطاعن عن خطأ المحكمة في قضائها بملكية المركب مردود بأن المحكمة في المواد الجنائية لها وهي تقضى في الدعوى العمومية أن تفصل في نطاق حاجيات هذه الدعوى في المسائل المدنية كافة ومنها ملكية الأموال كلما كان ذلك لازما لفصل في الدعوى المطروحة أمامها . فإذا كانت محكمة الجنيح وهي تبحث في أمر مصادرة المركب قد تصدت لبحث ملكيته وتعرف المالك له ومبلغ اتصاله بالجريمة التي ارتكبت بواسطته وعلم الطاعن بها فإن ذلك يكون من حقها ، أما الأمر الصادر بالحجز فإنه ليس بحكم بالملكية حتى كان يصح للطاعن الاستدلال به .

» وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن الطاعن لا مصلحة له في التمسك بأن المركب لم يكن له فإن المصادرة ان صحت دعواه لا تكون عقوبة قد وقعت عليه حتى كان يحق له التظلم منها .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن على أحمد حمزة ضد النيابة رقم ١٣ سنة ١٣ ق)

٦٤

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

١ - سرقة . خادم في صيدلية . نقل بعض الأدوية إلى مكتب في المخزن . دخول شخص آخر في المخزن . إعطاء الخادم إياه بعض تلك الأدوية . انصرافه بها . ما وقع من الخادم شروعا في سرقة . ما وقع من الشخص الآخر سرقة .

٢ - إجراءات . وقوع خطأ في إجراءات المحاكمة . التمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الأولى . السكوت عنه أمام المحكمة الاستئنافية . طلب نقض الحكم

المحكمة العقوبة طبقاً للمادة ٣١٧ - ٥ المذكورة دون أن توضح في أسباب حكمها وجه أخذها بالوصف الجديد وتركها تهمة الاخفاء التي كانت موجهة إلى الطاعن في ورقة التكليف بالحضور والتي رتب دفاعه عليها ، على أن الوقائع الثابتة في الدعوى لا تؤدي إلى اعتبار الطاعن سارقاً . ولم تلجأ النيابة إلى هذه التهمة إلا عند ما رأت ضعف الأدلة على جريمة الاخفاء .

« وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين وجه أخذ المحكمة بالوصف الذي عدلت اليه التهمة بالجلاسة واعتبارها أن ما وقع من الطاعن يكون جريمة سرقة لا جريمة اخفاء أشياء مسروقة فإنه بعد أن استعرض الحكم واقعة الدعوى ومحصاها « أن خادم الصيدلية الذي كان متهماً بالسرقة مع الطاعن أخذ بعض أنابيب من حبوب الدكتور روس والاسبيرين ونقلها من مكانها بالصيدلية إلى المكتب الموجود بالمخزن ثم جاء الطاعن إلى الصيدلية ودخل المخزن فأعطاه الخادم أنبوبة من الأنابيب التي نقلها إلى المخزن فأخذها وانصرف » . بعد أن بين الحكم واقعة الدعوى على هذه الصورة وأورد أدلة الثبوت التي اعتمد عليها قال « أن الوقائع التي اعترف بها المتهمان وشهد بها الشهود تثبت أن جريمة السرقة وقعت من المتهمين معاً فقد وقعت وتنفذت وقت وجود المتهم الثاني (الطاعن) في الصيدلية في مكان السرقة وبعلمه ... الخ » . وهذا الذي أثبتته الحكم يجعل الواقعة سرقة بالنسبة للطاعن وزميله لأن السرقة هي اختلاس مال الغير بنقله من حيازة صاحبه بغير رضائه . ومادام الحكم قد أثبت أن الخادم بعد أن أخذ ما أخذه من الصيدلية

التي يعمل فيها وضعه في مكان آخر بها وإن الطاعن حين أخذ ما أخذه من الخادم أخذه في الصيدلية أيضاً وهذا مفاده أن الأشياء التي أخذها الخادم بقيت في حيازة صاحبها حتى جاء الطاعن وأخذها من الخادم - مادام الحكم قد أثبت ذلك فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الطاعن إليه لم يكن إلا شروعاً في سرقة والسرقة لم تتم إلا بأخذ الطاعن بعض المسروقات وخروجه به من الصيدلية ففعل الطاعن إذن سرقة كما قال الحكم لا إخفاء أشياء مسروقة كما يزعم هو « وحيث أن محصل الوجه الثاني أن محامي الطاعن طلب إلى محكمة أول درجة تأجيل الدعوى للاطلاع والاستعداد لأنه وكل حديثاً فرفضت المحكمة طلبه . وبعد أن عدلت النيابة الوصف بالجلاسة أعاد طلب التأجيل فرفض طلبه أيضاً فأجلت المحكمة القضية أسبوعاً وصرحت له بتقديم مذكرة وهذا فيه حرج على حرية الدفاع لأن تقديم المذكرة لا يغني عن مناقشة الشهود لتعرف الحقيقة وقد تمسك الطاعن بذلك في مذكرته التي قدمها ولم تكن المحكمة بالرد عليه .

« وحيث أنه لا يكفي في نقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية اعتماداً على خطأ في إجراءات المحاكمة الابتدائية أن يكون المتهم قد تمسك بوجه الخطأ أمام محكمة أول درجة بل يجب عليه أن يتمسك بذلك أمام المحكمة الاستئنافية أيضاً فإذا لم تنصفه هذه المحكمة كان له أن يتظلم منها إلى محكمة النقض . أما إذا سكت فإن للمحكمة الاستئنافية أن تعتبره راضياً عما حصل ولا تعير دفاعه الذي لم يقدم إليها التفتات .

« وحيث انه بالرجوع إلى محضر جلسة المحكمة الاستئنافية تبين ان الطاعن لم يتمسك بشيء مما يشير إليه بوجه الطعن ولم يطلب سماع الشهود لمناقشتهم أمامها بل اقتصر على مناقشة موضوع التهمة ولذلك لا يقبل منه أن يثير الجدل في هذا الشأن أمام محكمة النقض .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث ان التحقيق والمعاينة باطلان لحصولهما بصيدلية المجنى عليه .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن ما يقول به الطاعن ليس له أصل في القانون .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن محمد عبد العظيم بونس ضد النيابة رقم ١٧ سنة ١٣ ق)

٦٥

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

دفاع . ابداء وجه دفاع أمام الهيئة التي سمعت المرافعة .
تمسك المتهم بأن الاعتراف المنسوب إليه مزور . تغيير هذه
الهيئة . وجوب ابداء هذا الدفع أمام الهيئة الجديدة لكي
تكون مطالبة بالرد عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بأن الاعتراف المنسوب إليه والذي اعتمد الحكم عليه في الادانة مزور ، بل تمسك بذلك أمام هيئة أخرى غير التي حكمت في الدعوى ، فانه ، وقد تغيرت الهيئة ، كان من الواجب عليه إذا ما أراد الاستمرار

في التمسك بدفاعه أن يثيره أمام الهيئة الجديدة فإذا هو لم يفعل فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

المحكمة

« وحيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في ان الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة ليس فيه بيان كاف للواقعة الجنائية التي أدان الطاعن فيها ، والمحكمة الاستئنافية أيدت هذا الحكم لأسبابه فيكون حكمها قاصر البيان متعينا نقضه .

« وحيث ان هذا الوجه لا محل له فان الحكم الغيابي القاضي بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ليس هو الحكم المطعون فيه فالطاعن كان قد عارض في الحكم الاستئنافي الغيابي المذكور ونظرت المعارضة وحكم برفضها وتأييد الحكم الغيابي . وقد عنيت المحكمة الاستئنافية في الحكم المطعون فيه ببيان الواقعة التي أدانت الطاعن فيها وإيراد الأسباب التي أقامت قضاءها عليها وبذلك يكون هذا الحكم قد تدارك القصور الذي يشعاه الطاعن على الحكم الابتدائي .

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى بالادانة وليس يظهر منه ان الطاعن كان قد أعلن باليوم المحدد لبيع المحجوزات ولا انه كان مكلفا بنقلها من محل الحجز إلى السوق المحدد لبيعها فيه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال في صدد بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها « انه ثبت من أوراق القضية والتحقيقات التي تمت فيها ان الصراف أوقع في ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ حيزاً إدارياً على زراعة ١٠ أفدنة قمحا »

بدفاعه أن يثيرة أمام الهيئة الجديدة ، أما وهو لم يفعل فليس له أن يطالب هذه المحكمة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها .
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد علي مبروك ضد النيابة رقم ١٨ - ١٣ ق)

٦٦

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

اختلاس أشياء محجوزة . أشياء محجوز عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف . اختلاسها . تحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع .

المبدأ القانوني

ليس صحيحا أن الحجز الإداري لا يجوز توقيعه إلا لتحصيل الضرائب فقط . فإن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء بنك التسليف يقضى في المادة السابعة منه بأن تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك يكون بطريق الحجز الإداري طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ كما أنه قد صدرت قوانين أخرى بتحصيل بعض الديون بهذا الطريق ، وإذن فإن اختلاس الأشياء التي يحجز عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف تتحقق به أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينفي في الوجه الأول من أوجه طعنه على الحكم المطعون فيه أن محضر

المتهم وفاة لمبلغ ٣١١ مليا ، ١٩٩ جنيها قيمة الاموال وسلفية بنك التسليف المطلوبة منه وعين احمد سليم حسن حارسا عليها وفي يوم البيع لم يقدمها الحارس وقرر ان المتهم أخذها منه بحجة انه يرغب في دفع المبلغ المحجوز من أجله وقد اعترف المتهم باستيلائه على المحجوزات من الحارس وبأنه تصرف فيها ومن ثم نكون التهمة ثابتة عليه وعقابه ينطبق على المادتين ٣١٨ و ٣٢٣ عقوبات . ويتضح من ذلك ان المحكمة الاستئنافية أقامت حكمها على استيلاء الطاعن على المحجوزات من الحارس عليها وهو عالم بالحجز وتصرفه فيها ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجدي أن يشير الجدل حول عدم علمه بيوم البيع أو عدم ملزوميته بنقل المحجوزات إلى السوق .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك في جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ بأن الاعتراف المنسوب اليه مزور عليه والمحكمة لم ترد على هذا الدفاع مع أنها ارتكبت على هذا الاعتراف في الحكم بالادانة .

« وحيث انه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم في الدعوى بالدفاع المشار اليه بوجه الطعن وان ذلك فان المحكمة وقد صدقت الاعتراف ورأت مؤاخذه الطاعن به وجبه لم تكن ملزمة بتنفيذ كل ما قد يمكن أن يقال في صدره . أما الدفاع الذي يقول الطاعن عنه فإنه أبداه أمام هيئة أخرى غير التي فصلت في الدعوى وما دامت الهيئة قد تغيرت فقد كان من الواجب على الطاعن إذا ما أراد الاستمرار في التمسك

الحجز ثابت فيه ان البيع كان محددًا له يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤١ بسوق دمنهور والمحكمة ذكرت في حكمها أن البيع تأجل الى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ولا يمكنها لم تبين في أسباب الحكم ما إذا كان الطاعن قد أعلن باليوم الذي تأجل اليه البيع أم لا ولا يوجد في الأوراق ما يفيد حصول هذا الاعلان الذي تتوقف عليه المسؤولية — كذلك لم تبين المحكمة إن كان البيع قد حدد له يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ بمكان الحجز بمنشأة حمور أم بسوق دمنهور — وهذا أيضا من الأمور الجوهرية التي يجب إيضا حها في الحكم لأن الحارس غير مكلف بنقل المحجوزات من مكان الحجز إلى السوق .

« وحيث ان الدفاع عن الطاعن لم يدفع أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يعلن باليوم الذي تأجل اليه البيع كما أنه لم يدفع بأنه غير ملزم بنقل المحجوزات إلى السوق بن اقتصر في دفاعه على طلب البراءة لحصول الوفاء فلذلك ولأن الحكم قد بين الواقعة الجنائية التي أدان الطاعن فيها بما يفيد توافر جميع العناصر القانونية للجريمة التي عاقبه من أجلها فليس له أن ينعى على الحكم قصوره من النواحي التي يقول عنها .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني ان المحكمة تقول في حكمها انه ثبت من أقوال الصراف بالجلسة أن الطاعن بدد المحجوزات مع ان الثابت بمحضر الجلسة أن الصراف سئل سؤالاً صريحاً عما إذا كان يعلم بوجود المحجوزات فأجاب بأنه لا يعرف وقد قرر الطاعن بمحضر الجلسة أن المحجوزات موجودة وعانها رئيس النقطة وأثبت بمحضر التحقيق ان الطاعن أرشده عن

ثلاثة أرادب ذرة وثلاثة أرادب أرز من ضمن المحجوزات هي قيمة الناتج من الزراعة أما القطن فقد قرر الطاعن بمحضر التحقيق أنه نقله إلى حافة الأقطان وأظهر استعداده لتقديمه بمركز دمنهور فيكون ما ذهبت اليه المحكمة من أن شهادة الصراف بمحضر الجلسة تتضمن ان الطاعن بدد المحجوزات هو خطأ في الاسناد .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه جاء به ان المتهم لم يقدم المحجوزات في اليوم المحدد للبيع وبسؤاله عنها قرر أنه « توقع حجز عقارى على أطيانه وأن الأطيان بيعت بمبلغ ٤٤ ج وأنه دفع كماله مبلغ ٦ ج وأنه اعتقد بعد ذلك ان الحجز لا غوان له الحق في التصرف في المنقولات — وان الصراف قرر بالجلسة أنه حجز على منقولات المتهم وأنه توقع حجز عقارى على بعض أطيانه وبيعت بمبلغ ٤٤ ج ثم دفع المتهم ٦ ج وبدد المنقولات فكان المبلغ الذي دفع من ثمن الاطيان لا من ثمن المنقولات المحجوز عليها ولم يدفع المتهم باقى المطلوب منه حتى الآن » — وخلص الحكم من ذلك إلى ان الطاعن اختلس المنقولات المحجوز عليها — ويتضح من ذلك ان المحكمة استخلصت من اقوال المتهم وإجابة الصراف ومن محضر الحجز والتبديد ان المتهم اختلس المحجوزات فقضت عليه بالعقوبة من أجل هذه الجريمة وما دامت هذه الأدلة تؤدي إلى النتيجة التي استخلصت منها فلا يصح مناقشتها في ذلك لأن تقدير الأدلة وقيمتها مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث ان الطاعن وفي خمسين جنيتها من المبلغ المحجوز

المقرر في القانون لا يمكن أن يترتب عليه أن يكون الطعن في هذا الحكم جائزاً لتقديم أسبابه في وقت أزيد مما هو مقرر بالنسبة للأحكام كافة بل غاية ما في الأمر أن مدة العشرة الأيام المعطاة أن يريد الطعن في الحكم ليقيم فيها أسباب طعنه لا تبتدىء في هذه الحالة إلا من يوم العلم رسمياً بختم الحكم . فإذا كان الثابت في تقرير الأسباب المقدم من الطاعن على أنه اطلع على الحكم وناقش أسبابه فلا تقبل منه . بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الاطلاع أسباب أخرى .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة - أولاً - حكمت براءة اثنين كانا متهمين مع الطاعنين بنفس التهمة مع أن ظروف الجميع واحدة وشهادة الشهود على الجميع واحدة وفي هذا تناقض يعيب الحكم - ثانياً - استجوبت المتهم محمد عبد المنعم عبد الله بدون قبول منه أو رضا من المدافع عنه ، وفي هذا إخلال بحق الدفاع .

« وحيث أنه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه قد ذكر « أنه وإن كانت شهادة المجنى عليه وباقي الشهود التي سبق إيراد محصلها قد تناولت أشخاص المتهمين الخمسة بما يخلص منه أنهم اشتركوا جميعاً في الحادثة على الصورة المتقدم ذكرها إلا أن القضية لا تخلو في الوقت ذاته من ظروف وقرائن من شأنها أن تشير كثيراً من الشك بالنسبة للمتهمين الأول والرابع فإن أولهما - وهو كبير عائلة المتهمين

من أجله وقدره ١٢٥ جنيتها وبالرجوع إلى محضر الحجز الإداري يتضح أنه ضمن هذا المبلغ ١٧٢ م و ٧٠ ج سلفة للحكومة ومبلغ ٧٣٨ م و ٢٨ ج لبنك التسليف وهذان المبلغان غير جائز توقيع الحجز الإداري بهما إذ أن إجراءات الحجز الإداري إنما تتبع بالنسبة للأموال الأميرية فقط أما سلفة الحكومة ومطلوبات بنك التسليف فتتبع بشأنها الطرق العادية ولما كان الطاعن قد دفع مبلغ خمسين جنيتها قبل تقديمه للمحاكمة وهو ما يفي بكامل الأموال الأميرية التي يصح توقيع الحجز الإداري بها فكان يتعين الحكم ببراءته لعدم تحقق أركان جريمة الاختلاس . « وحيث أنه ليس صحيحاً أن الحجز الإداري لا يجوز توقيعه إلا لتحصيل الضرائب فقط فالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء بنك التسليف يقضى في المادة السابعة منه بأن تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك يكون بطريق الحجز الإداري طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وقد صدرت قوانين أخرى بتحصيل ديون أخرى بهذا الطريق . « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد محمد منيسى ضد النيابة رقم ٣٤ سنة ١٣ ق)

٦٧

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . أثره . ألا تبتدىء العشرة الأيام المعطاة لتقديم الأسباب الامن يوم العلم رسمياً بختم الحكم . تقديم أسباب جديدة بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الاطلاع على الحكم . لا تقبل (المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني .

إن عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام

وقد أبدى الشاهدان محمد عبدالمقصود وحسين وفرج عبد المنعم المدونة شهادتهما بحضور التحقيق ، وبيّن من ذلك أن المحكمة بذت الحكم ببراءة من قضت لهم بالبراءة على أسباب معقولة تبرر وجهة النظر التي انتهت إليها ، كما أنها أسست قضاءها بأدانة الطاعنين على أسباب تؤدي إلى مرتبته عليها - أما عن الاستجواب فالطاعنون لا مصلحة لهم من وراء ذلك مادام الاستجواب لم يقع عليهم ، ومادام يحظر استجواب المتهم أثناء المحاكمة بغير رضائه إنما شرع لمصلحته هو وحده بما لا يجوز معه لغيره أن يتمسك بالبطلان المتعلق به .

«وحيث ان وكيل الطاعنين طالب إلى هذه المحكمة تأجيل الدعوى لتقديم أسباب أخرى غير المتقدم ذكرها على اعتبار أن عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني - يجزله أن يقدم ما يشاء تقديمه من أسباب للطعن حتى تمت عشرة أيام على أول جلسة تنظر فيها أمام محكمة النقض - ولما كان هذا النظر غير سديد لأن عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لا يمكن بداهة أن يميزه على غيره من الاحكام فيجعل الطعن فيه جائزا تقديم أسبابه في وقت أزيد من المقرر بالنسبة للاحكام كافة وغاية ما في الأمر أن مدة العشرة الايام المعطاة لمن يريد الطعن في الحكم لا يقدم فيها أسباب طعنه لا تبدىء إذا كان الحكم لم يختم في الميعاد القانوني إلا من يوم علمه رسميا بختم الحكم فإذا كان الثابت في الدعوى من تقرير الاسباب المقدم من الطاعنين بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٤٣ أنهم أطلعوا على الحكم وناقشوا أسبابه فلا تقبل منهم وقد مضت عشرة أيام كاملة على هذا التاريخ أسباب أخرى .

وقد بلغ من العمر خمسا وسبعين سنة قد بتعذر تصديق احتمال اشتراكه في الحادثة خصوصا إذا لوحظ ماظهر من اضطراب فيما يخصه من أقوال المجني عليه الذي ذكره في الشطر الاول منها أن المتهم المذكور إنما ضربه بالزقلة في رأسه من الخلف ، ثم عاد بعد ذلك قاعدى أنه ضربه أولا بعصا من الخلف ثم ضربه ثانيا بسكين في رأسه حتى إذا نوقش في ذلك وطالب اليه أن يبين كيف وقع هذا الضرب منه بالزقلة والسكين معا أجاب بأنه أتى حاملا لزقلة كبيرة في يده ضربه بها من الخلف ثم عاد فانزع سكينها كانت مربوطة على ذراعه الأيمن هي التي طعنه بها في رأسه وهذا ما لم يقله أولا ومالا يتفق وما قطع به تقرير الكشف الطبي الموقع من أنه لم يوجد برأسه من الاصابات جرح قطعى وخزى واحد يمكن حدوثه من الطعن باكلة حادة كالسكين - يضاف إلى ذلك أن هذا المتهم الأول قد ذكر بمجرد استجوابه أنه كان وابن أخيه المتهم الرابع وقت وقوع الحادثة موجودين في داره ومعهما عبدالمقصود وحسين وفرج عبد المنعم إلى أن أدوا صلاة العشاء معا في المندرة المشتركة بينهم حيث ظلوا بعد ذلك يتجادلون حوالى الساعة ثم آوى هو إلى مضجعه للنوم وبقى فيه حتى أتى اليه شيخ النجع وشيخ الخفراء وأبلغاه بأنه متهم بالاعتداء على المجني عليه وهو دفاع قد يرجح جديته إن لم يدع فيه أن من بين من كانوا معه إذ ذاك المتهم الثانى وهو ابنه الذى كان أولى بالذكر من المتهم الرابع - ولما سئل هذا الأخير صراحة فيما قاله واستند اليه من أول الأمر كدليل يثبت عدم اشتراكه في الحادثة

وظيفته أو بسبب علاقته أو صلاته بالشخص
المقصود بالتهديد سيبلغه الرسالة .

المحكم

« حيث أن الطاعن يتمسك في طعنه بأن
الواقعة التي أدين من أجلها لاعتقابه عليه لأن
خطاب التهديد لم يرسل مباشرة للمجنى عليه
وهو (السفير البريطاني) بل أرسل لشخص
آخر هو رئيس الديوان الملكي ويجب أن
يثبت أن المتهم كان يقصد أن يصل التهديد إلى
علم من أراد تهديده ولم يثبت في الدعوى أنه
قصد ذلك بل أن الظروف والملاسات التي أرسل
فيها الخطاب إلى المرسل إليه هي والعبارة
التي تضمنها الخطاب تنفي عنه نفيًا باتًا أنه كان
يريد أن يصل التهديد إلى المهدد - فالقصد
الجنائي إذن غير متوفر لدى الطاعن وخصوصًا
أنه ما كان يدرك أن ما جاء بالخطاب من شأنه
أن يزجج المجنى عليه لاعتقاده أنه لن يخرج
أبداً من مكتب المرسل إليه .

« وحيث أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات
إذ نصت على عقاب « كل من هدد غيره بارتكاب
جريمة ضد النفس أو المال . . . » لم توجب
بصيغتها العامة هذه التي أفرغت فيها أن تكون
عبارة التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات
الشخص الذي قصد تهديده في نفسه أو ماله
ولذلك فإنه يكفي للعقاب بموجبها أن يكون
الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم
المراد تهديده سواء أرسلها إليه فتلقاها مباشرة
أو بعث بها إلى شخص آخر فتلقاها هذا
الآخر ثم بلغه أو لم يبلغه إيّاها . هذا ولا يشترط
أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الأخير
في توجيه رسالته قد قصد أن يقوم المرسل

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن عبد المنعم محمد عبد المنعم وآخرين ضد النيابة
بأحر مدع بحق مدني رقم ٣٥ سنة ١٣ ق)

٣٨

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

تهديد بارتكاب جريمة . ضد النفس أو المال . عبارة
التهديد . توجيهها مباشرة إلى الشخص الذي قصد تهديده .
لا يشترط . يكفي أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد
لتصل إلى علم المراد تهديده . إرسال التهديد إلى شخص غير
المراد تهديده . يكفي أن يثبت في حق الجاني أنه لا يجوز أن
هذا الطريق يؤدي إلى علم المجنى عليه بالتهديد (المادتان
٢٨٣ و ٢٨٤ ع - ٣٢٦ ، ٣٢٧)

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ
نصت على عقاب « كل من هدد غيره بارتكاب
جريمة ضد النفس أو المال » لم توجب بصيغتها
العامة هذه أن تكون عبارة التهديد قد وجهت
مباشرة إلى ذات الشخص الذي قصد تهديده
في نفسه أو في ماله . فيكفي للعقاب بموجبها أن
يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى
علم المراد تهديده سواء أرسلها إليه فتلقاها
مباشرة أم بعث بها إلى شخص آخر فتلقاها
هذا الآخر ثم بلغها إيّاها أو لم يبلغها . ثم أنه
لا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا
الطريق الأخير في توجيه نذيره قد قصد أن
يقوم من أرسلت إليه بتبليغها إلى المعنى بها بل
يكفي أن يثبت في حقه أنه لا يجوز أن الطريق
الذي اختاره يتوقع معه حتماً أن المرسل إليه يحكم

اليه بتبليغ المعنى بها بل يكفي أن يثبت في حقه عدم جهله بأن الطريق الذي سلكه مخوف بما يجب معه أن يتوقع الانسان أن المرسل اليه بحكم وظيفته أو بسبب علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سوف يبلغه الرسالة .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أدان الطاعن في جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى عليه وقال في ذلك « أن النيابة العمومية اتهمت المتهم (الطاعن) بأنه هدد كتابة حضرة صاحب السعادة السير مايكز لمبسون سفير دولة بريطانيا بارتكاب جناية ضد النفس معاقب عليها بالقتل ولم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر إذ أرسل كتابا لحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي يهدد فيه بقتل سعادة السفير المجني عليه وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٧-٢ عقوبات - وحيث أن المتهم قرر بالتحقيق وأمام المحكمة أنه هو الذي أرسل الخطاب المؤرخ أول يولييه سنة ١٩٤٢ الى معالي أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي وأنه كتبه بخطه وقد تبين من مراجعة الخطاب المذكور ماسطره المتهم بالآخره من أنه يدعو الله ليلا ونهارا أن يوفقه الى قتل السير مايكز لمبسون جزاء ما قدمت يداه - وحيث أن النيابة اعتبرت الألفاظ الواردة بالسطر الثاني من الخطاب المذكور تهديدا لأن المتهم خاطب معالي رئيس الديوان الملكي بصفته مهيدا السير مايكز لمبسون وأن الصلة الوثيقة قائمة بين الاثنين لأن أولهما رئيس الديوان الملكي وثانيهما سفير الدولة البريطانية لدى المملكة المصرية فالصلة قائمة بينهما بحكم منصبيهما وقد رد الدفاع على ذلك بأن عبارة الخطاب لا تتضمن تهديدا بالقتل

وانما هي مجرد تمنى المتهم ودعائه الله أن يوفقه للقتل وأن هذا الدعاء قد لا يستجيب اليه فلا يوفق لما تمناه كما قرر بعدم وجود أى صلة بين المرسل اليه الخطاب والمهدد أو على الأقل فإن الصلة بينهما ليست من النوع الذي يحتمل معه أن يصل علم التهديد الى المجنى عليه - وحيث أن جريمة التهديد تتكون من ركنين الركن المادى وهو ألفاظ التهديد والركن الادنى وهو القصد الجنائى - وحيث أنه بالنسبة للركن المادى فإن القانون لم يبين ما هو التهديد ولم يشترط لذلك عبارات خاصة بل ترك الأمر في ذلك لتقدير المحكمة فكل عبارة من شأنها ازعاج المجنى عليه والقاء الرعب في نفسه أو إحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه بشخصه أو ماله يعتبر تهديدا معاقبا عليه متى توافرت فيه الصفات المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ عقوبات (قديم) ، كما ان جريمة التهديد من نوع خاص فلا يشترط فيها أن يكون لدى الجاني نية تحقيق ما هدد به ولذا فإن القانون يعاقب عليها لمجرد ما قد يحدث التهديد في ذاته من أثر في نفس المجنى عليه - وحيث انه على ضوء ما تقدم ترى المحكمة أن الركن المادى متوفر في العبارات الآتية التى وردت بخطاب المتهم وهى « والسبب في هذا الحصار هو تصرف ذلك الانجليزى - هو مايكز لمبسون - من تاريخ هذا الحادث المثير للأعصاب وأنا أدعو الله ليلا ونهارا ان يوفقنى الى قتل هذا النذل الجبان جزاء ما قدمت يداه ولا اعتبر هذا العمل الا واجبا يحتمه على حى لوطنى ومليكى المقدى وان الفرصة الآن تنادى للقيام بهذا العمل وعلى الله توكلت ، فهى عبارات صريحة في تهديد

المجنى عليه .. وحيث انه بالنسبة للركن الادبي وهو القصد الجنائي فيكفى لتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد ان يعلم الجاني ان قوله او كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه ولا عبرة بالبواث إذ لا شأن لها بالقصد الجنائي ، ولا شك أن المتهم عند ما حرر الخطاب موضوع هذه القضية كان مدركا أن خطابه مما قد يؤثر في نفس المجنى عليه لان طبيعة كل انسان المحافظة على حياته من الاجرام فإذا علم بأن شخصا يهدده ترك هذا التهديد أثرا في نفسه مهما كان هذا الاثر تافها - كما أن ادراك المتهم لنتيجة عباراته يؤخذ من اجابته بصحيفة ٩ من التحقيق بأن ضميره هو الذي أملى عليه هذا الخطاب وحده وأنه ليس قاصرا حتى يرشده آليه أحد ومن اجابته بصحيفتي ٤ و ٥ بأنه كان يقصد اظهار شعوره مبدئيا ثم اندفع في الكتابة ومن ثقافته لأنه على شيء من العلم إذ يشتغل مدرسا باحدى المدارس الالزامية و بذلك يكون القصد الجنائي متوفرا لدى المتهم « وحيث انه فيما يختص بالصلة بين المرسل اليه وبين المهدد فهي متوفرة إذ يكفي أن يكون الجاني قد أراد أن يصل التهديد إلى الشخص المهدد أو كان يجب عليه أن يتوقع وصوله اليه ، ولا شك أن الصلة والرابطة هي مسألة تقديرية موضوعية وترى المحكمة أن الصلة قائمة بين رئيس الديوان الملكي وبين سفير بريطانيا باعتبارها دولة محالفة لانهما بحكم منصبيهما قد توطدت بينهما الصلة الوثيقة والروابط القوية سواء وصل علم هذا الخطاب إلى المجنى عليه أو لم يصل ما دام المتهم كان يجب أن يتوقع وصوله اليه .. وبذلك يكون المتهم في يوم أول

يوليه سنة ١٩٤٢ بكفر الشيخ قد هدد كتابة السير مايلازلا ميسون بالقتل ولم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر وذلك بأن أرسل الخطاب موضوع هذه القضية إلى معالي رئيس الديوان الملكي ويتمين معاقبته بالمادة ٣٢٧ - ٢ عقوبات - وحيث انه بالنسبة لتقدير العقوبة وأن المحكمة ترى مراعاة أن المتهم شاب في مقتبل العمر كما أنه ذكر بالتحقيق بأنه كان يريد إظهار شعوره الا أنه اندفع في الكتابة ، كما ترى من جهة أخرى أن المتهم سبق أن أرسل خطابا لمعالي رئيس الديوان الملكي في فبراير سنة ١٩٤٢ وقد اقتصر فيه على اظهار شعوره وألمه (تراجع أقواله بصحيفة - ١٣) فلاحمل لاعادة ارسال خطاب في أول يوليه سنة ١٩٤٢ أي بعد حوالي خمسة شهور يتضمن في نهايته عبارات التهديد المنوه عنها سابقا ومع مراعاة أيضا مركز كل من المجنى عليه والمرسل اليه ترى أخذ المتهم بعقوبة حازمة لا هي بالبسيطة ولا هي بالقاسية وتقدر ذلك بسنة واحدة .

« وحيث ان يتضح مما تقدم أن لا وجه لما أثير بالظعن فالحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي الى مارتبه عليها أنه كان من الواجب على الطاعن عند ما أرسل خطاب التهديد الذي كتبه بعنوان صاحب الوظيفة المرسل اليه أن يتوقع تبليغ فحواه إلى المقصود بالتهديد وذلك لان الطاعن لم يكن ليجهل وقتئذ أن المرسل اليه بوصف كونه موظفا عموميا يشغل وظيفة خطيرة الشأن وتربطه بالمهدد تلك الروابط والعلاقات الخاصة التي يبتتها المحكمة لا يتغاضى عن مثل خطاب التهديد موضوع الدعوى بل يجب عليه أن يباغ

أمره كل من يمكنهم أن يساهموا في عدم وقوع الفعل المهدد به ومنهم الشخص المهدد ، ومتى كان هذا مقررًا فإن اداة الطاعن على الاساس المذكور في الحكم تكون صحيحة في القانون ، أما عن الظروف والملاسات التي يشير الطاعن اليها ويقول أنه لا يمكن معها أن يكون قد قصد أن يصل التهديد إلى علم المهدد فإن ذلك جدل متعلق بوقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض به بعد أن قدرته محكمة الموضوع ورأت فيه أنه لا يغير من النظر الذي ذهبت اليه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الفتاح طه النبراوى ضد النيابة رقم ٤٨ سنة ١٣ ق)

٦٩

٧ ديسمبر ١٩٤٢

١ - جلسة سرية الجلسة . كلمة «الآداب» المذكورة في المادة ٢٣٥ تحقيق . مدلولها . كل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فيه . جعل الجلسة سرية مراعاة (الأمن العام) تجوز في التعبير لا يقتضى نقض الحكم . (المواد ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و٨١ مرافعات و١٢٩ من الدستور و٢٣٥ تحقيق)

٢ - قذف وسبب وعيب . القصد الجنائي في هذه الجرائم . تقدير ثبوته من شأن محكمة الموضوع . المحكمة استخلاصه من ذات العبارات . على المتهم عبثاً اثبات نفيه . ليس عليها ان تتحدث في حكمها صراحة عن قيامه . اذانة المتهم في جريمة العيب على اساس توافر القصد الجنائي لديه . ورود عبارة في الحكم مفادها ان المتهم انزل الى العباره التي تضمنت العيب . تناقض يعيب الحكم

المبادئ والقانونية

١ - ان كلمة «الآداب» في مقام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة . بموجب القانون

أو العرف . فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها . وإذن فسواء أكان الشارع قد ذكر في هذا المقام عبارتي «الآداب» « والنظام العمومي » معا من باب التوسع في التعبير كما في المواد ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و١٢٩ من الدستور ، أم كان قد اقتصر على لفظة «الآداب» كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات ، فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام ، وإذا كان ما جاء في محضر جلسة المحكمة هو أن الجلسة جعلت سرية مراعاة « للأمن العام » فهذا لا يقتضى نقض الحكم إذ هو لا يعدو أن يكون من قبيل التجوز في التعبير مراد به مراعاة النظام العام .

٣ - ان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى ، ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي وليس على المحكمة أن تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن فان ما تورد فيه عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته الا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالادانة في جريمة من تلك الجرائم ، وكان قضاؤه بذلك متضمناً توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه ، ولسكنه أورد في الوقت نفسه

العام شيء آخر والمقام مقام استثناء لا يجوز التوسع فيه .

« وحيث ان هذا الوجه لا محل له فان كلمة (الآداب) في مقام سرية الجلسات عامة مطابقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف وهي على هذا الاعتبار تشمل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام فسواء ذكر الشارع كلتا العبارتين معاً من باب التوسع في التعبير كما هو في المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وكما هو في المادة ١٢٩ من الدستور أو اقتصر على إحداهما دون الأخرى كما هو في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فإنه يجوز للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام . أما ما جاء في محضر جلسة محكمة من جعل الجلسة سرية مراعاة (للأمن العام) فهو لم يكن إلا من قبيل الخطأ المادي أو التجاوز في التعبير ولم تقصد المحكمة بما قالته إلا مراعاة النظام العام .

« وحيث ان الوجه الآخر يتحصل في أن واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم تدل بذاتها على أن الطاعن لم يرم في خطبته إلى العيب في حق الذات الملكية تلك الذات التي يجلبها ويقدرها فهو قد اختتم خطبته بالدعاء الخاص للملك الصالح المعز لدين الله وهو أيضاً قد سبق له أن أهدى إلى جلالة الملك مؤلفاً له مشيداً في عبارة الاهداء بحب جلالته للدين وأهله فما لا يتصور معه أن يكون الطاعن قد قصد المساس بذات الملك في خطبته التي ألقاها بالمسجد .

« وحيث انه وإن كان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى . وأنه وإن

وفائع تنعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي على ما عرفه القانون ، فإنه يكون متناقضاً لجمعه بين وجود القصد وانتفاؤه وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب في الذات الملكية ، ثم قال ما مفاده أن هذا المتهم حين ارتجل الخطبة (المقول بتضمنها العيب) كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمع لسانه وزل بيانه وانزاق إلى العبارة التي تضمنت العيب فإنه يكون قد أخطأ لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفواً من المتهم في الظروف والملايسات التي ذكرها الحكم فإن القول بأنه قصد أن يعيب يكون غير سائغ ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى حين رأت الادانة أن تبين على مقتضى أي دليل أسست قيام القصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن إجراءات محاكمة الطاعن وقعت باطلاً لأنه حوكم في جلسة سرية والأصل في المحاكمة الجنائية أن تكون علنية وإلا كان العمل لاغياً وقد أجازت المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات على سبيل الاستثناء جعلها سرية محافظة على الحياء ومراعاة الآداب فقط ولكن المحكمة أمرت في الدعوى بجعل الجلسة سرية مراعاة (للأمن العام) وهذا الاعتبار لا يدخل ضمن الاستثناء المذكور على أنه لو سلم بجواز السرية محافظة على النظام العمومي عملاً بنصوص أخرى جاءت في القانون « فإن النظام العمومي ، شيء والأمن

كانت المحكمة لا يجب عليها عند العقاب في هذه الجرائم أن تتحدث صراحة عن قيام القصد الجنائي إذ أن ما توردته في حكمها عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته القول بوجوده . وأنه وإن كان القصد المذكور قد يستخلص استخلاصاً من ذات عبارات الذنب والسب والعيب بحيث يكون عبء الإثبات فيه على المتهم لينفيه عنه — أنه وإن كان ذلك فإن الحكم إذا كان قد قضى بالادانة في جريمة من هذه — وكان قضاؤه بذلك يعتبر أنه قد تضمن توفير القصد الجنائي لدى المحكوم عليه كما مر القول — ثم أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي على ما عرفه القانون يكون متناقضاً بجمعه بين ثبوت القصد الجنائي ونفيه .

« وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « عاب علنا في حق الذات الملكية بأن ألقى خطاباً في صلاة الجمعة بين المصلين بمسجد المغرب ذكر فيه أن جلالة الملك لا يجالس إلا الفاسقين وشاربي الخمر » — ومحكمة الجنائيات أدانته في هذه الجريمة وذكرت واقعة الدعوى كما حصلتها من التحقيقات التي أجريت فيها بقولها « انه يخلص من شهادة الشهود أمام المحكمة وفي التحقيقات أن المتهم الشيخ حسن محمد النجار قال بعبارة وردت في خطبته التي ألقاها في مسجد المغربي على مسمع من المصلين في يوم الجمعة مفزاهاً أن الحكم ومنهم الضابط والمأمور والمدير والملك يقر بون اليهم أو يجالسون الفاسقين وشاربي الخمر وذلك في معرض نقد الحكم والحكام في الخطاب الذي ألقاه في المسجد . . . ويؤكد الشهود في هذه الدعوى بجمعون على أن فحوى العبارة التي قالها بالخطيب في مسجد المغربي

يوم الحادثة « أن الحكم ومنهم صاحب الجلالة الملك يجالسون شاربي الخمر والفاسقين » . ثم قالت تصف هذه الواقعة وصفها القانوني « أن هذه العبارة السالف ذكرها تشتمل على عيب صريح في حق الذات الملكية وقد عرفت محكمة النقض والابرار في حكمها الصادر في قضية الطعن رقم ١٥٩١ سنة ١٩٣٩ و ١٦٦٥ سنة ١٩٣٩ القضائية العيب في الذات الملكية بأنه « كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس تصريحاً أو تلميحاً من قريب أو بعيد مباشرة أو غير مباشرة بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياس من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يعده القانون بالنسبة لسائر الناس قذفاً أو سباً أو إهانة ولا شك في أن مؤدى العبارة التي قالها المتهم والسابق بيانها يشتمل على المساس الصريح بالذات الملكية التي هي محل إجلال الجميع وولائهم — وحيث انه قد ثبت للمحكمة أن المتهم الشيخ حسن محمد النجار في يوم الجمعة ٢٦ جماد آخر سنة ١٣٦١ الموافق ١٥ يولييه سنة ١٩٤٢ عاب علنا في حق الذات الملكية بأن ألقى خطاباً في صلاة الجمعة بين المصلين بمسجد المغربي يتندر قنا ذكر فيه ما مؤداه أن جلالة الملك يجالس الفاسقين وشاربي الخمر وعقابه ينطبق على المادتين ١٧١ و ١٧٩/١ من قانون العقوبات » — وبعبارة ذلك وهي تقدر العقوبة التي توقعها على الطاعن أوردت « أنه يؤخذ من ظروف الحادثة أن المتهم وهو يلقى هذا الخطاب في المسجد إنما ارتجله ارتجالاً ولم يحضر عباراته فأخذ يستعرض نقد البدع والمنكرات التي شاهدها فانفعل وثار واندفع إلى نقد الحكم والحكام وتقرير العلماء إلى أن

٧٠

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢

فاعل أصلي . شريك . إطلاق كل من المتهمين في ذات الوقت وفي حضرة الآخر مقذوفاً نارياً على الجنى عليه بقصد قتله . اتفاقهما على ارتكاب جناية قتله . وفاته من فعل أحدهما دون الآخر . كلاهما فاعل أصلي . معاقبة كل منهما بالاشتغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تطبقاً للمادة ١٧ ع . لا مصلحة لهما من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين . عقوبة . منطقتا تقديرهما . الواقعة الجنائية لا وصفها .

المبدأ القانوني

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أن كلا من المتهمين أطلق في وقت واحد وفي حضرة الآخر على الجنى عليه مقذوفاً نارياً بقصد قتله ، وكان المستفاد من الواقعة كما فهمتها المحكمة — أنهما حين أصابا الجنى عليه بالعيارين كانا متفقين على قتله ، وأنهما لم يرتكبا ما ارتكباه إلا تنفيذاً لقصد جنائي مشترك بينهما ، فإن معاقبةهما باعتبارهما فاعلين للقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف الفاعل للجريمة على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ع . ذلك ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل أحدهما ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها ما دام ما وقع منه شروعا في القتل . ومع ذلك فلا مصلحة لهذين المتهمين من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين لجھول

(٧)

جميع لسانه وزل بيانه فانحرف عن جادة الصواب وانزلق إلى التفوه بالعبارة التي هي موضوع التهمة على أن له من ماضيه شفيهاً فقد برهن في سالف عهده على أنه كان يشهد بمناقب جلالة الملك السامية ويدين بالولاء والاحلال للذات الملكية المصونة وآية ذلك أنه منذ بضع سنوات وضع كتاباً وأورد في مقدمته العبارة الآتية :- «الاهداء الى مولاى الملك المحبوب - ان مابدا للعالم الاسلامى واضحا جليا في خلقكم الكريم من حب للدين وأهله وتوفير للثقافات الاسلامية جعلنى استأذن في طاعة وخضوع فأرفع إلى مقامكم الصالح أول باكورة من خالص مؤلفاتي ... الخ» وحيث انه لهذه العبارات ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات مبتدأة من تاريخ هذا الحكم عملاً بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ - ١ من قانون العقوبات .

« وحيث انه يتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه - إذ أدان الطاعن على أساس انه قصد العيب في الذات الملكية ثم قال ما مفاده أنه حين ارتجل خطبة الجمعة كان في حالة انفعال وثورة نفسانية فجمع لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب - يكون قد أخطأ فإنه إذا صح أن عبارة العيب صدرت عفواً من الطاعن في الظروف والملابسات المذكورة كان القول بأنه قصد بها العيب غير سائغ وإذا فقد كان الواجب على المحكمة حين رأت الأدانة أن تبين كيف وعلى مقتضى أى دليل أسست قيام القصد الجنائي . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(طعن الشيخ حسن محمد النجار ضد النيابة رقم ٢٢٤٨

سنة ١٢ ق)

من بينهما في جناية القتل ما دامت المحكمة حين أدانتهمما بوصف كونهما فاعلين ، وقالت إنها تأخذها بالرافة لم توقع عليهما إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فان تقدير ظروف الرافة وموجباتها مرجعه إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفته المحكمة به . وقد كان في وسع المحكمة أن تنزل بالعقوبة إلى أقل مما نزلت إليه على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ ع لو أنها وجدت أن هناك ما يبرر ذلك . وما دامت هي لم تفعل فيستوى من جهة العقاب أن يعد المتهمان شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأثير .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يقولان في طعنهما أنهما تمسكا أمام المحكمة بدفاع مهم وهو أن المجنى عليه إنما أصيب من عيار واحد لا من عيارين فأجبت المحكمة نظر الدعوى لاستحضار الدكتور عماره لمناقشته في التقرير الاستشاري المقدم منه وأمرت باستدعاء الطبيب الشرعي ومفتش الصحة وقد اتفق الطبيب الشرعي مع الدكتور عماره على أنهما يرجحان حصول الإصابات من عيار واحد وعلى أن حصولها من عيارين أمر محتمل فقط - وقال مفتش الصحة أنه إذا كان من المحتمل أن تكون من عيار واحد فليس أقل من ذلك احتمالا أن تحصل من عيارين وعلى الرغم من هذا فإن المحكمة اعتمدت على أقوال الشهود واعتبرت أن المجنى عليه أصيب

بعيارين من شخصين هما الطاعنان واستندت في تأييد ذلك إلى الاحتمال الضعيف الذي أشار إليه تقرير الطبيب الشرعيين قائلة ان تقريرهما لم يستبعد استبعادا تاما حصول الإصابات من عيارين مع أن المعروف عن التقارير الطبية أن الأطباء لا يجزمون فيها برأى فيكفي لمعرفة رأيهم الرجوع إلى ما يرجحونه فقط فإذا كان الترجيح قويا والاحتمال ضعيفا كما هو الحال في الدعوى ، فإن الترجيح يكون متعينا اتباعه على أن كل ترجيح ككل شك يجب أن يؤول لمصلحة المتهم . والمحكمة حتى في هذا الاحتمال الضعيف أخطأت في فهم الحقيقة فقد قال الطبيب أن أنه يشترط فيه أن يكون إطلاق العيارين في وقت متلاحق وانجاء واحد وبعده واحد ولا يتصور عقلا أن يطلق شخصان مختلفان عيارين على هذه الصورة ، ورواية المجنى عليه نفسها تنفي هذا التصور وكذلك تقرير مفتش الصحة - هذا - وقد ترتب على خطأ المحكمة في فهم التقارير الطبية الفنية وأقوال شهود الإثبات وما قالت به النيابة نفسها أنها أخطأت في التكييف القانوني فعلى فرض إطلاق عيار من الطاعن الثاني أصاب المجنى عليه في يده وهي إصابة غير قاتلة تكون تهمته شروعا في قتل اقترن بشروع في سرقة ومع الأخذ بأقوال الأطباء تكون تهمته فاعلا لجناية الشروع في السرقة ويكون إطلاق العيار أو العيارين من الطاعن الاول وحده .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعنين بأنهما في « ليلة ١٧ مارس سنة ١٩٤١ بناحية الديابات قتلأبو الحسن حسنين عمدا بأن أطلق عليه كل منهما عيارا ناريا قاصدين

ونصف فسمعا الطلاقين الناريين بالجهة القبلية من مكانهما فأسرعا نحو اطلاق النار وقابلهما حامد شمروخ وهو يجرى وعلمنا منه بتفصيلات ما تقدم وعاد معهما المكان الحادث وهناك وجدا المجنى عليه مصابا وملقى في زراعة القمح المجاورة لزراعة الفول فسألاه عما حصل فأخبرهما بأن المتهم الاول ضربه في رأسه بالعيار كما ضربه الثاني على ساعده اليسرى في الظروف المتقدمة وشاهدا قولا محشوشا في زراعة حامد شمروخ فبلغنا الحادثة لعمدة الحواويش الذي أبلغها لمركز أخميم - « ثم أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الواقعة الجنائية على الطاعنين وهي أقوال الشهود المذكورين المؤيدة بالمعينة وبالتقرير الطبي الذي أوقعه مفتش صحة المركز على المجنى عليه قبل وفاته وانتهى فيه إلى القول « بأن الاصابتين اللتين بالجهة والساعد يمكن حدوثهما نتيجة لاطلاق عيارين ناريين من مسافة أقل من ثلاثة أمتار وكان المصاب واقفا والضارب في مستوى أقل منه قليلا - « وقد أضاف الحكم إلى ذلك « أن المصاب دخل المستشفى وهو في حالة ارتجاج مميّ وغيبوبة وعملت له عملية تربية واستخرجت مقذوفات من الساعد اليسرى وقد توفي في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٤١ وشرحت جثته بمعرفة الدكتور ابراهيم حمدي نائب الطبيب الشرعي وجاء في نتيجة تقريره أن الوفاة نشأت عن زيف المخ وتهتكه والاصابات التي به تحصل من عيار واحد أطلق على المجنى عليه من الامام واليسار قليلا لو أن المصاب كان رافعا يده اليسرى في مقابل جبهته اتقاء للعيار ومن مسافة قريبة جدا تقدر بحوالي متر للالة ذات الماسورة الطويلة ، ونصف أو

من ذلك قتله فأحدثنا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمتها بخناية أخرى وهي أنهما في الزمان والمكان السابق الذكر شرعا في سرقة الفول المبين الوصف والقدر بالمحضر لحامد شمروخ خلف وكان كل منهما حاملا سلاحا ظاهرا (بندقية) - « والحكم المطعون فيه أدانتهما في هذه الجريمة وعاقبهما بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة بمقتضى المادة ٢٣٤ فقرة ثانية والمادة ١٧ عقوبات وبين واقعة الدعوى كما حصلت في المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله أن « أبو الحسن حسنين وحامد شمروخ كانا بحفظهما لحراسة زراعتي الفول تعلقهما وكنا في جانب من الحقل وحوالي منتصف الليل وبعد أن سطع نور القمر قاما للمرور على الزراعة فلاحظ حامد شمروخ وجود شخصين يحشان في زراعة الفول تعلقه بقصد السرقة فلقت نظر زميله للأمر واتجها سويا نحوهما ولما اقتربا منهما عرفا أنهما أبو المجد محمد معوض ومحمد الله معوض (الطاعنين) ولما هما لضبطهما حاولا الهرب في زراعة قمح لوالد المتهم الاول تجاوز حقل حامد شمروخ من الجهة القبلية فتبعهما فخشى المتهمان من ضبطهما والتفتا وكان كل منهما يحمل بندقية وأطلق الأول عيارا ناريا أصاب أبو الحسن في جبهته ثم تبعه الثاني في الحال وأطلق عيارا آخر أصابه في ساعده اليسرى فسقط في زراعة القمح ، وهرب زميله حامد شمروخ ، فتبعه المتهم الاول ولم يتمكن من اللحاق به ، وكان وقت ذلك الخفيران النظاميان عبد الحميد عبد الله علي ومحمد مطاوع السيد بالنقطة حراستها في كمين يبعد عن مكان الحادث بنحو الكيلو متر

٢ هذه المسافة للفرد أو المقرطة - وبعد أن تقدم هذا التقرير استعلمت النيابة من نائب الطبيب الشرعى عما إذا كانت الإصابة تحدث من عيارين كما جاء فى أقوال المصاب قبل وفاته أو من عيار واحد كما جاء فى تقرير الصفة التشريحية فأجاب على ذلك بأن الإصابةتين اللتين بالمجنى عليه يمكن حدوثهما من عيار نارى واحد لو أن الساعد كان فى الوضع الذى وصف به فى تقرير الصفة التشريحية وكذلك يمكن حصول الإصابةتين من عيارين لو أن الساعد كان فى أى وضع آخر وفى هذه الحالة يكون العيار الثانى أطلق على مسافة تقارب مسافة العيار الاول - وعند نظر القضية أمام هذه المحكمة تقدم الدفاع عن المتهمين فى جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٤٢ بتقرير استشارى من الدكتور محمد عماره ثابت به أنه يرجح حصول إصابة الساعد الأيسر ومقدم الرأس من عيار واحد للأسباب المبينة بهذا التقرير ، وبناء على طلب النيابة أمرت المحكمة باستدعاء نائب الطبيب الشرعى والدكتور عماره ومفتش صحة أخميم لمناقشتهم فيما جاء بالتقارير المقدمة منهم - وبجلسة ٢١ ابريل سنة ١٩٤٢ حضر الاطباء المذكورون الذين اطاعوا على الاحراز المقدمة فى القضية وقالوا أنهم سيقدمون تقريراً مشتركاً بالرأى الذى اتفقوا عليه موقعا عليه منهم - وبجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ عند نظر القضية اطاعت المحكمة على التقرير الموعود به من الاطباء فوجدته موقعا عليه من نائب الطبيب الشرعى والدكتور عماره وجاء فى نتيجته أنها يرجحان حصول إصابات المجنى عليه التى يساعدهم التى برأسه من عيار واحد أصابه من قريب وذراعه مرفوع أمام الرأس لحمايتها

أما احتمال حصول الإصابات من عيارين ولو أنه احتمال ضعيف إلا أنه يمكن تفسيره باطلاق العيارين فى وقت متلاحق واتجاه واحد وقد أرفق بهذا التقرير تقرير من مفتش صحة أخميم ناقش فيه تقرير الطبيب السابقين ومابنى عليه من أسانيد وخلص من ذلك إلى القول بأنه إذا كان من المحتمل أن تكون الإصابات من عيار واحد مع اشتراط أن تكون الذراع الأيسر أمام الجبهة فليس أقل من ذلك احتمالاً أن تحدث الإصابات المذكورة من عيارين نارين ، ثم عقت المحكمة على ذلك بقولها : « أن الذى يستخلص من هذه التقارير جميعها أن مفتش صحة أخميم قال فى تقريره الأول أن الإصابة من عيارين كما قال الطبيب الشرعى عند استعلام النيابة منه فى هذا الصدد بمناسبة ما جاء فى تقرير الصفة التشريحية من أن الإصابة تحدث من عيار واحد بالوضع الذى حدد فيه ساعد المجنى عليه الأيسر ، أن الإصابة يمكن حدوثها من عيارين ان كان الساعد فى غير الوضع الذى وصف به فى تقرير الصفة التشريحية - والثابت من التقرير الاستشارى أن الدكتور عماره يرجح فيه حصول الإصابة من عيار واحد ولكنه وزميلة نائب الطبيب الشرعى ذكرا فى تقريرهما المشترك أن الرجح حصول الإصابة من عيار واحد إذا كان المجنى عليه رافعا يده إلى أعلى لحماية رأسه ولكنها لم ينفيا حصول الإصابة من عيارين ان كان الساعد فى غير هذا الوضع ولم ير هذا الترجيح مفتش صحة أخميم الذى جاء فى تقريره أن احتمال الإصابة من عيارين ليس بأقل من احتمال حصولها من عيار واحد - وحيث ان

المحكمة وهي توازن بين هذه الآراء لا يفوتها أن تغفل أن المجنى عليه قال باصابعه من عيارين وصادقه على ذلك حامد شمروخ الذي كان مرافقا له وقت الاصابة وقد سمع الخفيران النظاميان اطلاق عيارين وأجمعوا على ذلك في التحقيقات وبالجلسة فليس من شأن هذه التقارير التي مبناها الاحتمال ولم يجزم الفن فيها باستحالة حصول الاصابات من عيارين أن تطغى على حقيقة ثابتة وأمر واقع شهد به شهود تثق المحكمة بشهادتهم وتطمئن اليها على أن الأطباء قالوا باحتمال حصول الاصابات من عيارين ولم يستطيعوا أن ينفوا ذلك والوضع للساعد الأيسر الذي أراد نائب الطبيب الشرعي والدكتور عماره أن يصورا به حصول الاصابة من عيار واحد هو التصوير المرجوح لا الراجح فكان مفتش صحة أحميم على حق فيما رآه في تقريره الأول وما قال به في تقريره الأخير من أن حصول الاصابة من عيارين ليست أقل احتمالا من حصولها من عيار واحد وحيث انه يستبين من ذلك أن المحكمة ترى أن اصابة المجنى عليه كانت من عيارين كما قال المجنى عليه قبل وفاته الأمر المؤيد لشهادة شهود الدعوى وبتقرير مفتش صحة أحميم - « وبعد ذلك تحدثت عن نية القتل فذكرت أنها ثابتة قبل المتهمين من استعمالهما لآلتين ناريتين حشوها الرصاص والبارود وقد أطلق كل منهما عيارا على المجنى عليه بقصد قتله وصوبوا العيارين نحوه فأصاباه في مقتل من جسمه وقضت عليه الاصابة التي جاءت في رأسه من العيار الذي أطلقه عليه المتهم الأول (الطاعن الأول) - « وحيث انه يتضح مما تقدم أن المحكمة

استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها أن كلا من الطاعنين أطلق على المجنى عليه مقدوما ناريا بقصد قتله وكان ذلك منه في حضرة الآخر وفي ذات الوقت الذي أطلق فيه الآخر عياره . ومتى كان الأمر كذلك وكان المستفاد من الواقعة كما فهمتها المحكمة وأثبتتها في الحكم على الوجه المتقدم أنهما حين أصابا المجنى عليه بالعيارين كانا متفقين على مقارفة جنائية القتل وأنهما لم يرتكبا فعلتهما التي فعلها إلا تنفيذا لمقصد جنائي مشترك بينهما فإن معاقبتهم باعتبارهما فاعلين للقتل . كما قال الحكم - لا شريكين فيه - كما يقولان - تكون صحيحة متفقة وتعريف الفاعل للجريمة كما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ولو أن وفاة المجنى عليه لم تنشأ إلا عن فعل أحدهما دون أن يكون لما وقع من الآخر دخل فيها مادام الفعل الذي وقع من كل منهما يعتبر شروعا في القتل ، على أنه لا مصلحة للطاعنين من وراء التمسك بخطأ الحكم في عدم عدما شريكين في جنائية القتل لأن المحكمة حين أدانتهم بوصف كونهما فاعلين وقالت أنها تأخذهما بالرأفة لم توقع عليهما إلا عقوبة الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . ومادام تقدير ظروف الرأفة وموجباتها مرجعه الى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفته المحكمة به ، وما دامت المحكمة كان في وسعها لو كان هناك ما يبرر ذلك أن تنزل بالعقوبة إلى أقل مما نزلت اليه على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن الخطأ في الوصف

ان صح أن هناك خطأ - لا يكون له من تأثير في العقوبة التي وقعت إذ أن المحكمة لو كانت عدت الطاعنين شريكين لما أوقعت بهما عقوبة أقل من التي أوقعتها عليهما حين عدتهما فاعلين لأنهما قد درت العقوبة على أساس الواقعة الجنائية التي قارفاها وهذه الواقعة واحدة مهما تغير وصفها .

« وحيث ان باقي ما يباشره الطاعنان في أوجه الطعن لا يعدو في جملة ان يكون جدلا لم يقصد به سوى فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن ابو المجيد محمد عوص وآخر ضد النيابة رقم ١ - سنة ١٣ ق)

٧١

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

قتل . تعدد المتهمين . فاعل أصلي . شريك . اتفاق المتهمين على ارتكاب جنابات القتل أو الشروع فيه . وقوع فعل من الأفعال التي يصح عدها شروعا في القتل من كل منهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . الوقائع التي أوردها الحكم لا تقطع بأن كل واحد منهم قد باشر بنفسه عملا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع . وجوب اعتبار المتهمين شركاء لفاعل غير معين من بينهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . خطأ . متى يصح التمسك بهذا الخطأ لنقض الحكم ؟ تقدير المحكمة لحوادث الواقعة . مدارء ذات الواقعة الجنائية لا وصفها القانوني .

المبدأ القانوني

انه وان كان صحيحا أنه لا يشترط في القانون لاعتبار المتهمين فاعلين لجناية القتل أو

الشروع فيه أن يكون كل منهم ساهم بفعل منه في الاصابة التي سببت القتل ، بل يكفي أن يكونوا قد اتفقوا على ارتكابها ، ووقع كل منهم في سبيل تنفيذها فعل من الأفعال التي يصح عدها شروعا فيها إلا أنه إذا كان الحكم قد استظهر توافر سبق الأصرار لدى المتهمين ، واتفاقهم على ارتكاب الجرائم التي وقعت ، كما استظهر أن كلا منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية في سبيل تنفيذ مقصدهم ، مما كان يصح معه القول بعمدتهم جميعا فاعلين في تلك الجرائم ولو كان الفعل المتمم لكل جريمة لم يقع إلا من واحد منهم فقط لولا أنه قد دل في ذات الوقت بالوقائع التي أوردها على أنه لا يمكن الجزم بأن كل واحد منهم قد باشر بنفسه فعلا يمكن وصفه في القانون بأنه شروع ، إذ مع ثبوت اطلاق العيارات من كل منهم فإن ما تشرح له تلك الوقائع من احتمال أن العيارات التي أطلقها أحدهم قد تكون هي التي أصابت أحد القتيلين بعد وفاته ، وأنها لم تطلق صوب القتيل الآخر ، ولا صوب الجاني عليه الذي لم يقتل . ذلك الاحتمال الذي يجب حتما أن يستفيد منه المتهمون مادام مطلق تلك العيارات غير معين بالذات من بينهم ، وما دام إطلاقها لا يصح اعتباره شروعا في قتل لتصويبها إلى ميت أو أعدم تصويبها إلى حي إلا أنه إذا كان ذلك فإن التطبيق القانوني الصحيح للواقعة يقتضي عد المتهمين شركاء لفاعل

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول من وجهي الطعن المقدم من هؤلاء الطاعنين يتحصل في ان المحكمة اخطأت في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم فقد اعتبرت الطاعنين فاعلين أصليين في جرائم القتل والشروع فيه التي ادانتهم فيها مع انه لا يصلح في القانون اعتبارهم إاشركاء لمجهول من بينهم وقد ترتب على هذا الخطأ ان المحكمة — وقد عاملتهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات — أوقعت عليهم كفاءة لعين عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فلو كانت عدتهم شركاء كما كان الواجب فان معاملتهم بالمسادة المذكورة كانت تقتضي انزال العقوبة إلى أقل من الاشغال الشاقة المؤبدة التي هي عقوبة مقرررة في القانون للاشتراك في القتل عند وجود مقتضيات للرأفة .

« وحيث ان المحكمة أدانت الطاعنين كفاعلين في جنايتي القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وجناية الشروع فيه وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي اجريت فيها بقولها . « في يوم ١٦ يولييه سنة ١٩٤٢ كان ابراهيم عيد وولده محمد ابراهيم » « عيد وعبد الرحمن ابراهيم عيد في حقهم » « يسقون زراعتهم وقبل غروب الشمس غادروا » « الحقل ومعهم بقرتان يقودهما عبد الرحمن » « ابراهيم عيد ومن خلفه أبوه وأخوه واتجهوا » « نحو الجنوب قليلا حتى وصلوا إلى جسر » « حوطة الدجاوي الفاصل بين زمامي مركزى » « ديروط ومنفلوط والذي يبلغ عرضه نحو » « الستة أمتار ويرتفع عن الأطنان المجاورة له » « بنحو ثلاثة أمتار ويمتد شرقا إلى ناحية بنى »

غير معين من بينهم في الجرائم التي وقعت ، ويكون الحكم باعتبارهم فاعلين مخطئا . على أنه ليس لهؤلاء المتهمين أن يتوسلوا بهذا الخطأ لطلب نقض الحكم بمقولة إن المحكمة وهي تقدر العقوبة كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي وصفت فعلتهم به . وذلك لأن تقدير المحكمة لعوامل الرأفة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها المتهم ، وما أحاط بها من ظروف وملابسات لا الوصف القانوني . فلو أن المحكمة كانت أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أقل من الأشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها على المتهمين لكان في وسعها ، مع الوصف الخاطئ الذي ارتأته ، أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المبينة في المادة ١٧ ع . وإذن فان لها ابقاها عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة دليلا على أنها قد رأت هذه العقوبة — لا أقل منها — هي المناسبة لواقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني . انما يكون التمسك بهذا الخطأ جائزا في حالة نزول المحكمة بالعقاب إلى أقل عقوبة يسمح بها القانون ، فعندئذ تقوم الشبهة على أن الوصف القانوني الخاطئ هو الذي منع المحكمة من النزول إلى عقوبة أقل من التي أوقعتها فعلا ، ويصح بناء على ذلك القول بأن للمحكوم عليه مصلحة في إعادة النظر في تقرير العقوبة على أساس الوصف الصحيح .

« هلال وغربا إلى ناحية مير فأخذوا طريقهم »
 « إلى بني هلال بلدتهم وهم بالوضع السابق وكان »
 « المتهمون (الطاعنون) مترصدين لهم في زراعة »
 « ذرة شامية اقريب لهم واقعة بالجهة البحرية »
 « للجسر المذكور وما أن أبصروا بالمجنى عليهم »
 « على الجسر حتى خرجوا من مكنهم يحملون »
 « البنادق فتنبه المجنى عليهم لخروجهم وانحدروا »
 « بالماشيتين من الجسر إلى الأرض المجاورة »
 « له من الجهة البحرية والمتهمون في أعقابهم »
 « وأخذوا يطلقون النار عليهم بلا هوادة »
 « ولا شفقة أثناء اجتيازهم للجسر وبعد نزولهم »
 « منه وهم في إثر المجنى عليهم فأخذ إبراهيم عيد »
 « وابنه عبد الرحمن يحتميان خلف جسمي »
 « الماشيتين وقاية لهما واسكن المتهمين سدوا »
 « الرماية فأودوا بحياتهما وسقطا على الأرض »
 « صريعين ووقع كل ذلك على مشهد من محمد »
 « إبراهيم عيد الذي تأكد من المتهمين عند »
 « خروجهم من زراعة الذرة وعند إطلاقهم »
 « النار وهم من فوق الجسر ومن أسفله وقد »
 « أصابه عيار نارى من الأعيرة التي أطلقت »
 « في الظروف المتقدمة من يد أحد المتهمين »
 « الذين واصلوا إطلاق النار على أبيه وأخيه »
 « بعد أن فارق الحياة إمعانا في التنكيل واطفاء »
 « لشهوة انتقامهم وتمكن من الفرار إلى القرية »
 « وهى قرية من مكان الحادث صارخا »
 « باكيا من هول ما رآه من مصرع أخيه »
 « وأبيه ثم أوردت أدلة الثبوت التي اعتمدت »
 « عليها في قضائها وما قالته في ذلك :

« وحيث ان حصول الواقعة على الصورة »
 « المتقدمة ثابت من شهادة محمد إبراهيم »
 « عيد في التحقيقات وبالجملة فقد شهد به ودى »

« الوقائع السابقة وأكده رؤيته للمتهمين »
 « عند خروجهم من زراعة الذرة وهم يحملون »
 « البنادق وأنهم بدأوا بإطلاق النار بعد أن »
 « صعدوا إلى أعلى الجسر وعند انحدارهم منه »
 « وتبعهم له ولا يبه وأخيه وقد أصابه عيار »
 « من أحد المتهمين ورأى المتهمين عند »
 « إطلاقهم النار على أبيه وأخيه اللذين رآهما »
 « وهما يسقطان على الأرض »
 « وقد شهد عبد الجابر أحمد قاسم بأنه في يوم »
 « الحادثة قبل الغروب ذهب الى حقل قريب »
 « له لإحضار جانب من الحشيش وأثناء »
 « سيره على جسر حوشة الداجوى نظر »
 « المجنى عليهم قادمين على الجسر وامامهم »
 « ماشيتان ونظر المتهمين وذكرهم بأسمائهم »
 « خارجين من زراعة ذرة بالجهة البحرية »
 « من الجسر يحملون بنادق ولما رآهم المجنى »
 « عليهم بهذه الحالة فروا وهبطوا من الجسر »
 « الى الجهة القبلية مع ماشيتهم فتبعوهم واطلقوا »
 « عليهم النار وشاهد محمد إبراهيم عيد يجرى للجهة »
 « الشرقية وسقط القتيلان على الأرض فعاد »
 « وهو يجرى الى البلدة وكان المتهمون أثناء »
 « ذلك يواصلون الضرب بالأعيرة . ثم عرضت »
 « الى التقارير الطبية فذكرت « ان القتل إبراهيم »
 « عيد أصيب بخمسة أعيرة نارية في الرأس »
 « والظهر والأبط والساق اليسرى والأيمن »
 « وقد حدثت الوفاة بسرعة نتيجة تهتك المخ »
 « والبرزخ والنخاع المستطيل من جراء إصابة »
 « الرأس . أما بقية الإصابات فلم تكن حيوية »
 « ولم يكن لها دخل فيها - وان القتل »
 « عبد الرحمن إبراهيم عيد أصيب بأربعة أعيرة »
 « نارية على الأقل في مقدم الصدغية اليمنى »

« هلال وغربا إلى ناحية مير فأخذوا طريقهم »
 « إلى بني هلال بلدتهم وهم بالوضع السابق وكان »
 « المتهمون (الطاعنون) مترصدين لهم في زراعة »
 « ذرة شامية اقريب لهم واقعة بالجهة البحرية »
 « للجسر المذكور وما أن أبصروا بالمجنى عليهم »
 « على الجسر حتى خرجوا من مكنهم يحملون »
 « البنادق فتنبه المجنى عليهم لخروجهم وانحدروا »
 « بالماشيتين من الجسر إلى الأرض المجاورة »
 « له من الجهة البحرية والمتهمون في أعقابهم »
 « وأخذوا يطلقون النار عليهم بلا هوادة »
 « ولا شفقة أثناء اجتيازهم للجسر وبعد نزولهم »
 « منه وهم في إثر المجنى عليهم فأخذ إبراهيم عيد »
 « وابنه عبد الرحمن يحتميان خلف جسمي »
 « الماشيتين وقاية لهما واسكن المتهمين سدوا »
 « الرماية فأودوا بحياتهما وسقطا على الأرض »
 « صريعين ووقع كل ذلك على مشهد من محمد »
 « إبراهيم عيد الذي تأكد من المتهمين عند »
 « خروجهم من زراعة الذرة وعند إطلاقهم »
 « النار وهم من فوق الجسر ومن أسفله وقد »
 « أصابه عيار نارى من الأعيرة التي أطلقت »
 « في الظروف المتقدمة من يد أحد المتهمين »
 « الذين واصلوا إطلاق النار على أبيه وأخيه »
 « بعد أن فارق الحياة إمعانا في التنكيل واطفاء »
 « لشهوة انتقامهم وتمكن من الفرار إلى القرية »
 « وهى قرية من مكان الحادث صارخا »
 « باكيا من هول ما رآه من مصرع أخيه »
 « وأبيه ثم أوردت أدلة الثبوت التي اعتمدت »
 « عليها في قضائها وما قالته في ذلك :

« وحيث ان حصول الواقعة على الصورة »
 « المتقدمة ثابت من شهادة محمد إبراهيم »
 « عيد في التحقيقات وبالجملة فقد شهد به ودى »

بأن ما أطلقه أحدهم من عبارات قد تكون هي التي أصابت أحد القتيلين بعد وفاته وأنها لم تطلق صوب القتل الآخر ولا صوب المجنى عليه الذي لم يقتل - ذلك الاحتمال يقتضي حتماً أن يستفيد الطاعنون منه مادام مطلق تلك العبارات غير معين بالذات من بينهم وما دامت عباراته لا يصح اعتبارها شروعاً في قتل لا إطلاقاً على ميت أو لعدم تصويبها على حي . ومتى تقرر ذلك فإن التطبيق القانوني الصحيح كان يقتضي عد الطاعنين شركاء لفاعل غير معين من بينهم في الجرائم التي وقعت ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في اعتبارهم فاعلين .

«وحيث أنه وإن كان الأمر كذلك إلا أنه ليس للطاعنين أن يتوسلوا بهذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم لطلب نقضه بمقولة أن المحكمة وهي تقدر العقوبة كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي وصفت فعلهم به وإذ كان هذا الوصف خاطئاً فيجب إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح ، ليس لهم ذلك لأن تقدير المحكمة لعوامل الرأفة مداره الواقعة الجنائية ذاتها التي قارفها المتهم وما إليها من ظروف وملابسات دون وصفها القانوني . ولو كانت المحكمة أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أقل من الاشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها على الطاعنين لكان في وسعها حتى مع الوصف الخاطئ الذي ارتأته أن تنزل إلى الاشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المبينة في المادة ١٧ من قانون العقوبات ففى إيقاعها عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والحالة هذه دليل على أنها قد رأت أن هذه العقوبة لا

« والوجه الخلفي للعنق والظهر وفي الآية »
« اليمنى والوجه الخلفى الأيسر للفخذ الأيمن »
« وفي الوجه الخلفى الأيسر للفخذ الأيسر »
« وفي الساقين وقد حدثت الوفاة بسبب هذه »
« الاصابات النارية وما صاحبها من نزيف »
« وصدمة عصبية - وإن بمحمد إبراهيم عيد »
« المشروع في قتله أربعة جروح تحدث من »
« عيار ناري » .

«وحيث أنه وإن كان لا يشترط في القانون لاعتبار الطاعنين فاعلين لجنايات القتل والشروع فيه التي أدبوا من أجلها أن يكون كل منهم ساهم بفعل وقع منه في الاصابة التي سببت القتل بل يكفي أن يكونوا قد اتفقوا على ارتكابها ووقع من كل منهم في سبيل تنفيذها فعل من الافعال التي يصح عدها شروعاً فيها - أنه وإن كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد استظهر توفر سبق الاصرار لدى الطاعنين واتفاقهم على ارتكاب الجرائم التي عاقبهم عليها كما استظهر أن كلا منهم وقع منه فعل أو أفعال مادية في سبيل تنفيذ مقصدهم مما كان يصح معه القول بعدهم جميعاً فاعلين في الجرائم التي وقعت ولو كان الفعل المتمم لكل جريمة ، لم يقع إلا من واحد منهم فقط إذا كان الفعل الذي قارفه كل واحد يمكن اعتباره في القانون شروعاً في تلك الجرائم كما مر القول - أن الحكم المطعون فيه وقد استظهر ذلك إلا أنه قد دل في ذات الوقت بالوقائع التي أوردها على أنه لا يمكن الجزم بأن كل واحد من الطاعنين قد باشر بنفسه فعلاً يمكن وصفه في القانون بأنه شروع لأنه مع ثبوت إطلاق العبارات من كل منهم فإن الاحتمال الذي ترشح إليه تلك الوقائع

الأقل منها — هي المناسبة لواقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني ولا يكون محل للتمسك بمثل هذا الخطأ في الوصف القانوني إلا في حالة نزول المحكمة بالعقاب إلى أقل عقوبة يسمح بها القانون فعندئذ تقوم الشبهة بأن الوصف القانوني الخاطئ قد يكون هو الذي منع المحكمة من النزول إلى عقوبة أقل من التي أوقعتها فعلاً فيصبح بالتالي القول بأن المدعى عليه مصلحة في إعادة تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح . أما والحالة في الدعوى ليست كذلك فلا يجدى الطاعنين تمسكهم بهذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم ولم يكن له أثر في تقدير العقوبة .

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في نفي الطاعنين على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقوق الدفاع وأنه قاصر في البيان ومتناقض في أسبابه .

« وحيث أنه في بيان الأمر الأول يقول الطاعنون أنه لم يكن في القضية إلا شاهد رؤية واحد هو المجنى عليه محمد إبراهيم عيد الذي شهد بتحقيقه من الطاعنين الخمسة وأنهم أطلقوا العيارات على المجنى عليهم وقد تمسك الدفاع بأن هذا الشاهد لم يكن يمكنه رؤية الضاربين للأعيرة واستند في ذلك إلى واقعة مادية هي أن اتجاه العيار الذي أصاب الشاهد المذكور كان من أسفل إلى أعلى مما يدل على أنه في وقت إصابته كان هو على الجسر والضارب أسفل الجسر وذلك يخالف ما جاء في أقوال الشاهد في هذا الصدد وقد اهتمت المحكمة بهذا الدفاع واستدعت الطبيب الشرعي الذي أيد القول بأن اتجاه العيار كان من أسفل إلى

أعلى فكان رد المحكمة على ذلك أنه قد يكون بالأرض التي نزل بها المجنى عليه انخفاض وعلو يجعل إصابته تأتي بالكيفية التي وصفها — قالت المحكمة ذلك افتراضاً من عندها دون تحقيق أو انتقال محل الحادثة لمعرفة حقيقة الأمر في هذا الانخفاض والعلو مما يعد إخلالاً بحق الدفاع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قال في ذلك الصدد : « وقد استوضحت المحكمة » « الطبيب الشرعي عن موضع الضارب بالنسبة » « لمحمد إبراهيم عيد فقال بأنه كان على » « يمينه وإلى الخلف قليلاً ومستوى أوطى » « منه ولو أن المصاب المذكور أطلقت عليه » « النار من زراعة الذرة لكانت إصابته من » « اليسار » وحيث أنه يتضح مما قرره » « الطبيب الشرعي أن إصابة محمد إبراهيم عيد » « كانت من اليمين لا من اليسار وهذا ينقض » « ما قاله الدفاع من أن إصابته حصلت من » « زراعة الذرة ويؤيد صدق مادعاه الشاهد » « من أن إصابته جاءت بعد أن هرب مع » « أبيه وأخيه إلى الجهة القبليّة من الجسر » « أما أن إصابته في هذه الحالة من أسفل لأعلى » « فلا تتنافى مع شهادته لأنه لم يقل بأنه » « أصيب وهو على الجسر بل قال بأنه أصيب » « بعد أن انحدروا مع أبيه وأخيه إلى الجهة » « القبليّة من الجسر وقد يكون بالأرض التي » « نزل بها وهذا مألوف انخفاض وعلو » « مما يجعل إصابته تأتي بالطريقة التي قال » « عنها والتي وصفها الطبيب الشرعي » .

« وحيث أنه فضلاً عن أن ما يقوله الطاعنون عن وجود شاهد رؤية واحد غير صحيح فإن

هناك شاهدا عيانا آخر اعتمدت المحكمة على أقواله هو عبد الجابر أحمد قاسم - فضلا عن ذلك فان ما ينهونه على المحكمة مردود بأن صحة شهادة الشاهد والأخذ بها وعدمه مسألة موضوعية يرجع الأمر فيها إلى محكمة الموضوع وما يقوم في اعتقادها من صدق الشاهد في رواية أو كذبه بدون أن تكون ملزمة ببيان أسباب ذلك . وإذا كانت المحكمة قد عنيت بتحقيق مطاعن الدافع على شهادة المجني عليه محمد إبراهيم عبد بما فيه الكفاية لتكوين اعتقادها واطمأنت إلى أنه قد رأى المتهمين وتحقق منهم فان المناقشة في إمكان رؤيته لهم لا تقبل لدى محكمة النقض . « وحيث انه في بيان الأمر الثاني يقول الطاعنون أن المحكمة لم ترد على دفاعهم المبني على شهادة شهود النفي والأدلة الكتابية والمادية الأخرى — إلا بافتراضات افترضتها من عندياتها .

« وحيث ان ذلك مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من عرض تفصيلي لدفاع الطاعنين والرد عليه ردا تضمن القرائن التي اعتمدت عليها المحكمة في عدم الأخذ بذلك الدفاع وليس صحيحا أنها اعتمدت في ذلك على شيء جاء به من عندها كما يزعم الطاعنون لأن المحكمة وهي تفند الدليل على مقتضي ما يملية العقل وقواعد المنطق تكون قد قامت بمأموريتها الأصلية التي هي موجودة لها فلا يصح والحالة هذه أن ترمى بأنها حكمت بعلمها .

« وحيث انه في بيان الأمر الثالث يقول الطاعنون أن الحكم أثبت أن الواقعة حصلت قبل الغروب ومع ذلك فانه استند إلى قول أحد المتهمين الذي قال أنه عقب صلاة المغرب

مباشرة سمع الصياح الدال على وقوع الحادثة . « وحيث ان الحكم المطعون فيه عند تعرضه لوقت وقوع الحادثة قال : « إن المحكمة » « مقتنعة كل الاقتناع بأن الواقعة حصلت قبل » « الغروب كما رواها محمد محمد إبراهيم عبد » « وعبد الجابر قاسم . أما ان التبليغ وصل » « عنها للمركز في الساعة ٦ والدقيقة ١٥ » « فان في إبلاغها للعمدة وفي ذهابه لمسكنها » « وعودته للتبليغ عنها ما يجعل التبليغ عنها » « في الوقت الذي بلغت فيه مقبولا خصوصا » « وأن أحد المتهمين الذي يدعى بوجوده » « بالبلدة قال في دفاعه أنه عقب صلاة المغرب » « مباشرة سمع الصياح ثم سمع بالحادثة مع » « ملاحظة أن الحادثة حصلت في الصيف » « ويكون المغرب بحسب التوقيت الصيفي » « متأخر ساعة . . . » وقال : « وحيث ان » « المتهم الأول يدعى بأنه استكن في منزله » « طول يوم الحادث إلى ما قبل الغروب حيث » « حضر له الشاهدان اللذان استشهد بهما » « فصليا معه المغرب وهما وان صادقا فان » « شهادتهما لو صحت - والمحكمة تعتق » « غير صحيحة - لا تنفي التهمة عن المتهم لأن » « الواقعة حصلت قبل الغروب والثابت من » « الأوراق أن محل الحادث لا يبعد عن البلدة » « إلا بنحو ٣٠٠ متر فكان في استطاعة » « المتهم أن يرتكبها ويحضر إلى منزله قبل » « الغروب » وليس فيما أورده الحكم على الوجه المتقدم أي تناقض لأنه حين استدل بأقوال المتهم صاحب المصلحة في الادعاء بأن الحادثة وقعت في الظلام إنما أراد التأكيد بأنها ولا بد قد وقعت قبل الغروب مادام أحد

المتهمين يقول أنه علم بوقوعها قبل الغروب
« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن لأساس
له متعينا رفضه موضوعا .

(طعن على ضاحي جلموم وآخرين ضد النيابة وآخرين
مدعين بحق مدني رقم ١٩١٦ - سنة ١٢ ق)

٧٢

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣

كحول . الرسوم والتعويضات المشار اليها في المرسوم
بقانون الخاص برسوم الانتاج على الكحول . لا يصح الحكم
بها عقد رفوع مخالفة لأحكام المادة ٨ من هذا المرسوم .
المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤

المبدأ القانوني

إن المستفاد من مجموع نصوص المرسوم
بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم
الانتاج على الكحول أن الرسوم والتعويضات
الوارد ذكرها لا يصح الحكم بها إذا كان الفعل
الذي وقع لا يكون إلا مخالفة لحكم المادة الثامنة
منه التي تحظر صناعة أي جهاز يمكن استعماله
لتقطير أو تكرير أو تحويل الكحول أو حيازته قبل
أن يقدم إخطار بذلك لإدارة رسم الانتاج إذ
أن الأفعال التي تكون هذه المخالفة لا تتدل بذاتها
على أن كحولا قطر حتى يكون من الممكن أن
تقدر عليه رسوم - ثم تقدر التعويضات التي
لا تحسب إلا بنسبة الرسوم . وإذن فإذا كانت
الدعوى لم ترفع على المتهم إلا عن حيازته أجهزة
تقطير بلا إخطار ولا علاقة لها بكحول قطر على
خلاف القانون فلا يكون ثمة محل للحكم على
المتهم برسم أو بتعويض

المسكن

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن
مبناه أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا لأسباب
لأنه استند في قضائه بأدانة الطاعن الى ماضيه
مع حلیم بسالى مع أن ذلك الذي ضبط ماهو
إلا قطعة من الحديد قديمة كانت متروكة
في المنزل مما لا يصح أن يقام حكم الادانة عليه
وكذلك الحال بالنسبة لصلة النسب بين الطاعن
والمتهم الاول وبالنسبة لاحتراف الطاعن
الاتجار بالمشروبات الروحية .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن بأنه أحرز جهازا للتقطير بغير إخطار
والحكمة الاستئنافية أدانته في هذه الجريمة
ومما قالته في ذلك : « انه تبين من الاطلاع »
« على أوراق القضية أنه بتاريخ ١٢ مايو سنة »
« ١٩٤٠ علم فرج افندي بانوب معاون الانتاج »
« من المراسلة التابع له شاهين محفوظ الذي كلفه »
« بمراقبة منزل المتهم الثاني نجيب فهمي لاستغلاله »
« هو والمتهم الاول بتقطير كحول خفية أنه »
« ضبط طردا كبيرا من الجريد محملا على عربة »
« يقودها الخوذي محمد حسين فاحضره بها للبندر »
« وعند عودته لا بلاغ معاون الانتاج بذلك »
« وجد شخصا يدعى حلیم بسالى من المشتغلين »
« مع المتهم الاول بالتقطير خفية حاملا ثلاثة »
« طرود مخبئة فضبطه وأحضره أيضا إلى »
« البندر حيث فتح الطرد المضبوط على العربة »
« فوجدت به ماسورتان من النحاس بهما »
« رائحة كحول مما يستعمل في التقطير وزن »
« الأولى ١٦ ر ٦٥٠ كيلو جراما ووزن الأخرى »
« ١٥ كيلو جراما ومعهما مدخنة من الصاج »
« ووزنها ٢ ر ٢٥٠ كيلو جراما ووجد في الطرود »

« الروحانية كل ذلك مما يؤيد التهمة قبلهما »
 « ومن ثم يكون الحكم المستأنف في محله فيما »
 « قضى به من العقوبة والاغلاق ومصادرة »
 « المضبوطات ويتعين تأييده » .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن ادانة الطاعن في الحرية المرفوعة بها الدعوى عليه قد بنيت على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبة المحكمة عليها . ومتى كان الأمر كذلك فإن مجادلة الطاعن لا تقبل منه لعلها بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما هو من شأن محكمة الموضوع وحدها .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثاني أنه لا محل للحكم على الطاعن برسم أو تعويض استناداً إلى ما ضبط مادام لم يوجد لديه كحول أو لم يقيم دليل على أنه كان يصنع كحولاً .

« وحيث ان الاستفادة من مجموع نصوص القانون الذي عوقب الطاعن بمقتضاه ان الرسوم والتعويضات المشار إليها فيه لا يصح الحكم بها إذا كان الفعل الذي وقع لا يكون إلا مخالفة معاقبا عليها بالمادة ٨ منه التي تعاقب على صناعة أى جهاز مما يمكن استعماله لتقطير أو تكرير أو تحويل الكحول أو حيازته لأى سبب كان قبل أن يقدم اخطار بذلك لإدارة رسم الانتاج - ذلك لأن الافعال التي تكون هذه المخالفة لا تدل بذاتها على أن كحولاً قطر حتى كان يمكن أن تقدر رسوم عليه وحتى كان يمكن بالتالى أن تقدر التعويضات التي لا تحسب بمقتضى القانون إلا بنسبة الرسوم المستحقة .

« وحيث انه متى كان هذا مقررأ فان ما قالته المحكمة تدعيها لقضائها بالرسم والتعويض من

« المضبوطة مع حلیم بسالى أجزاء من أدوات »
 « للتقطير تسمى باظه . وحيث ان محمد حسين »
 « سائق العربى التى ضبط عليها الطرد تعرف »
 « على المتهم الاول وقرر أنه دعاه ليحمله على »
 « عربته وأنه أحضره اليه دون أن يسمح له »
 « بدخول المنزل الذى أحضره منه وقرر »
 « الشاهد شاهين محفوظ أن المتهم الاول كان »
 « ماشيا في محاذاة العريجي بشارع الخضار »
 « الموازى للشارع الرياضى الذى كان يسير فيه »
 « العريجي وأنه تدخل ليمنع الشاهد من »
 « ضبط العريجي وكان يعده بأن يرشده »
 « عن محل آخر للتقطير وهرب عند »
 « مارأى العسكري حنفي محمد شاكر آتيا . »
 « وحيث ان حلیم بسالى الذى ضبط بعد ضبط »
 « الطرد الذى كان على العربى قرر أن المتهم الثانى »
 « نجيب فهمى هو الذى أعطاه ما ضبط معه »
 « وأنه أحضره اليه من منزله وطلب اليه أن »
 « يوصله إلى دكانه وأثبت المحقق أن ما ضبط »
 « مع حلیم بسالى هو باظه من النوع الذى »
 « وجد على العربى تماما . وحيث أن المتهم »
 « الثانى اعترف بمحضض ضبط الواقعة بأنه »
 « أعطى الباطل إلى حلیم بسالى حقيقة وأنه »
 « أراد أن يبيعه لأنه قديم عنده ولذلك اعترف »
 « بأنه تاجر مشروبات روحية وأن المتهم »
 « الأول صاحبه فتكون التهمة ثابتة قبل »
 « المتهم الثانى من اعترافه بملكية الباطل الذى »
 « هو جزء من أدوات التقطير مماثل للجزاء »
 « التى ضبطت في نفس الوقت على العربى »
 « مع العريجي محمد حسين والتي اعترف المتهم »
 « الأول بملكيته بمحضض ضبط الواقعة كما »
 « ان صلة النسب بين المتهمين الأول والثانى »
 « واشتغال المتهم الثانى بتجارة المشروبات »

٧٣

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

١ — تلبس . سماع عبارات بارية من الجهة التي شوهدها المتهم قادمًا يجرى منها عقبه ذلك مباشرة . تلبس . القبض على هذا المتهم وتفتيحه . جازر لكل انسان (المادتان ٧ و ٨ تحقيق)

٢ — فاعل أصلى . شريك . اتفاق المتهم مع آخر غير معلوم على قتل الجنى عليه . اطلاقهما الرصاص عليه . وفاته . كلامها فاعل أصلى ولو كان الفعل الذي تسبب عنه القتل قد وقع من أحدهما دون الآخر .

المبادئ القانونية

١ — إن سماع العيادات الفارية من الجهة التي شوهدها المتهم قادمًا يجرى منها عقب ذلك مباشرة يعتبر من حالات التلبس بالجناية الوارد ذكرها في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات والتي تخول ، وفقا للمادة ٧ من هذا القانون أى إنسان أن يقبض عليه ثم يفتشه .

٢ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وآخر غير معلوم أطلقا بقصد القتل ، وبناء على إصرار سابق ، أربع رصاصات على الجنى عليه فأصابته فمات فإن كلا منهما يكون على مقتضى المادة ٣٩ ع فاعلا للقتل سواء أكان الفعل الذي تسببت عنه الوفاة قد وقع من المتهم أو من زميله .

المحكمة

« حيث أن يحصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الدليل الذى اعتمدت عليه المحكمة في ادانة الطاعن — وهو ضبط مسدس

« أنه فيما يختص بالتعويض الذى استأنفت »
 « من أجله النيابة طالبة الحكم به فان المادة »
 « ١٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة »
 « ١٩٣٤ نصت على أن الحكم بالعقوبات »
 « المنصوص عليها في المادة ١٣ لا يخل بجواز »
 « الحكم على المخالفين بدفع تعويض لخزانة »
 « الحكومة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم »
 « المهربة التي حرمت منها الخزانة وإذا تعذر »
 « معرفة مقدار هذه الرسوم قدر القاضي »
 « التعويض بحيث لا يزيد على مبلغ ٥٠٠ ج »
 « خمسمائة جنيه مصرى ونصت المادة ١٣ على »
 « أن الرسم يظل مستحقا في جميع الحالات »
 « ولو لم تكن البضاعة قد ضبطت . وحيث »
 « ان المحكمة ترى الأخذ بتقدير الرسم »
 « والتعويض الوارد بكتاب مصلحة الجمارك »
 « المودع بلف الدعوى ومجموعها ٧٢٠ م و »
 « ٥٤ ج من ذلك مبلغ ٦٨٠ م و ١٣ ج قيمة »
 « الرسم ومبلغ ٤٠ م ٤١ ج قيمة التعويض »
 « على اعتبار أنه لا يزيد على ثلاثة أمثال »
 « الرسم طبقا للدين ١٣ و ١٤ سالفى الذكر »
 « فيتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من »
 « رفض الحكم بالرسم والتعويض والزام »
 « المتهمين بها على وجه التضامن لأنه واجب »
 « بين المتهمين في جريمة . » مآلاته من ذلك
 يكون غير سديد لأن الدعوى لم ترفع على الطاعن إلا عن حيازة أجهزة تقطير بلا اخطار كما مر القول وليس لها علاقة بكحول قطر خفية على وجه يخالف القانون وإذن فان الطعن يكون مقبولا بالنسبة لهذا الوجه الثانى ويتمين نقض الحكم فيما قضى به من الرسم والتعويض .
 (طعن نجيب فهمى اتندى ضد النيابة رقم ٢٢٤٣ سنة ١٢ ق)

سنة ١٢ ق)

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر في صراحة ان الطاعن أطلق عيارا ناريا على الجنى عليه وانه حين أطلق هذا العيار كان يقصد قتله وإزهاق روحه وما دام الحكم قد أثبت ذلك وأورد الدلائل التي استند إليه والذي من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليه فلا تقبل من الطاعن مجادلته التي يثيرها بوجه الطعن لتعلقها بموضوع الدعوى مما لا شأن للحكمة النقض به .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن كان مقدما للمحاكمة باعتباره فاعلا للجناية فاعتبرته المحكمة شريكا فيها بالاتفاق والمساعدة دون لفته إلى ذلك ودون أن تبين في حكمها وقائع الاشتراك التي قالت بها .

« وحيث ان الواقعة التي أثبتت المحكمة وقوعها من الطاعن وهي أنه أطلق هو وآخر غير معلوم أربع رصاصات على الجنى عليه فأصابته فمات وكان ذلك منهما بقصد القتل وبفاء على اصرار سابق ومتى كان الأمر كذلك فإن كلا من الطاعن وزميله يكون على مقتضى المادة ٣٩ من قانون العقوبات فاعلا للقتل ولو كان الفعل الذي تسببت عنه الوفاة لم يقع منه بل من الآخر ولذلك فإن المحكمة إذ اعتبرت الطاعن شريكا في القتل لا فاعلا تكون قد أخطأت حقيقة إلا أن هذا الخطأ الذي وقعت فيه لا يترتب عليه نقض الحكم مادام هو لا يعدو الوصف القانوني

معه مطلق حديثا وبه خمس رصاصات تشبه الرصاصة التي أخرجت من جثة القتيل — باطل لأن الطاعن لم يكن في حالة من حالات التلبس حتى كان يصح ضبطه وتفتيشه فان من ضبطوه قالوا أنهم سمعوا أعيرة ثم رأوا شخصين أحدهما الطاعن يجريان فتابعوهما ثم ضبطوا الطاعن وقتلوه فوجدوا معه المسدس وبعد ذلك ذهبوا إلى مصدر الأعيرة فوجدوا جثة القتيل . ومدلول هذه الأقوال أن أولئك الأشخاص ضبطوا الطاعن وقتلوه قبل اكتشاف أية جريمة .

« وحيث ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بشيء مما جاء بهذا الوجه فليس له أن يتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . على أن الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تدل على أن الطاعن حين ضبط وقتل كان في حالة من حالات التلبس بالجريمة إذ أن سماع العيارات النارية من الجهة التي شوهد قادمًا يجري منها عقب ذلك مباشرة يعتبر بلا شك حالة تلبس بالجناية من الحالات التي ورد ذكرها في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات والتي تخول وفقا للمادة ٧ من هذا القانون أي إنسان أن يقبض عليه وتجهيز له بالتالي أن يفتشه خلافا لما يدعيه .

« وحيث أن الوجه الثاني مبناه ان الحكم لم يبين توفر نية القتل لدى الطاعن وكل ما قاله هو أن القتيل أصيب بأربع رصاصات إحداها رصاصة الطاعن ولم يذكر أن هذه الرصاصة أصابت من القتيل مقتلا .

للا واقعة وما دام الطاعن كان مقدما للمحاكمة باعتباره فاعلا لا شريكا وقد ركز دفاعه أمام المحكمة كما يقول في طعنه على أساس الوصف المرفوعة به الدعوى فهو إذن لا مصلحة له من وراء التمسك بهذا الخطأ .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن حموده رمضان الطرموني ضد النيابة رقم ١٩٤٨ سنة ١٢ ق)

٧٤

١٤ ديسمبر ١٩٤٢ (١)

نقض وإبرام . ميعاد تقديم أسباب الطعن . شهادة دالة على أن الحكم ومحضر الجلسة وردا إلى قلم الكتاب في اليوم الذي صدرت فيه الشهادة . يجب على الطاعن أن يطلع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من الأسباب قبل مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لم يفوت عليه أية فرصة أو مصلحة (المادة ٢٣١ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر من الشهادة المقدمة للاستدلال على أن الحكم لم يختم في ميعاد الثمانية الأيام أن الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة وردا إلى قلم كتاب المحكمة في صباح اليوم الذي حررت فيه هذه الشهادة فلا وجه لأن يدعى الطاعن بأن عدم ختم الحكم هو الذي منعه من تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من يوم صدور

الحكم ذلك لأنه كان من الواجب عليه أن يطاع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من الأسباب للطعن عليه قبل أن يمضي الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم وما دام هو نفسه لم يذهب إلى قلم الكتاب ليطلع على الحكم إلا في اليوم الذي قيل له فيه على مقتضى ما هو وارد في الشهادة إنه مختوم ومودع بقلم الكتاب . فعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لم يفوت عليه أية مصلحة . بل هو نفسه الذي قدر لنفسه كفاية المدة الباقية من ميعاد الطعن ليحضر فيها أسباب طعنه بعد اطلاعه على الحكم . فتبعية تأخيرها تقع عليه .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن لم يكن مالكا للزراعة المحجوزة بل هي ملك لآخرين استأجروا الأرض منه كما أثبت ذلك الصراف في محضر الحجز وقد أسست ادانته على أنه اختلس الزراعة المحجوزة حالة كونه مالكا لها رغم تمسكه أمام المحكمة الاستئنافية بأنها ليست ملكه وهذا يعيب الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان التهمة التي أدين من أجلها الطاعن هي اختلاس المحجوزات حالة كونه مالكا لها وحارسا عليها وقد أسست الادانة على نصرفه في المحجوزات باعترافه مع علمه بتوقيع الحجز عليها بقصد عرقلة التنفيذ ومقى كان الأمر كذلك فانه لا مصلحة للطاعن من وراء التمسك بما يثيره في وجه الطعن فان ادانته المقامة على الأساس المتقدم تكون صحيحة ولو كان غير مالك للمحجوزات .

(١) قررت المحكمة في هذه القاعدة أيضا في حكمها الصادر في القضية رقم ١٢٥٩ سنة ١٣ بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ وكذلك قررتها في حكمها الصادر بجلسته ٣٩ مايو سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١٢٧٣ سنة ١٣ القضائية

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الصراف لم يحضر ولم يطلب المحجوزات في يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٠ وهو اليوم الذي كان محمدا للبيع - يؤيد ذلك أنه لم يحرر له محضر تبديد بل أبلغ البواليس شفويا في يوم ١٣ مايو سنة ١٩٤٠ بأن المحجوزات لم تقدم له في يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٠ والمحكمة أيدت حكم الادانة ولم ترد على هذا الدفاع .

« وحيث ان ادانة الطاعن أسست على عدم تقديمه المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها وعلى ما استخلصته المحكمة من أقواله هو من أنه تصرف في المحجوزات وفي أخذ المحكمة بما تقدم ما يضمن بذاته الرد على دفاع الطاعن المشار اليه بوجه الطعن بأنها لم تر فيه ما يغير وجهة النظر التي انتهت اليها .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن المحكمة استخلصت مما قاله الطاعن من أنه وعد بالوفاء من ثمن محصول القمح - أن ذلك اعتراف منه بالتصرف في زراعة القصب المحجوزة وهذا تفسير خاطيء لأقواله التي لا تفيد الاعتراف الذي قالت به المحكمة ، ويؤيد ذلك ما هو ثابت في محضر الحجز من أن الطاعن لم يكن مالكا للزراعة المحجوزة .

« وحيث ان المحكمة ذكرت في حكمها أن الطاعن لما سئل في التحقيق قرر أنه سيسدد من محصول القمح ومعنى ذلك أنه تصرف في المحصول المحجوز ولما كان من شأن الأقوال التي ذكرها الطاعن في التحقيق أن تؤول التأويل الذي رآته المحكمة فليس للطاعن أن يجادل في ذلك بدعوى أن أقواله لها

معنى آخر لأن تلك المجادلة لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة في موضوع لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان الطاعن طلب في تقرير أسباب الطعن المقدم منه أن يرخص له في تقديم أسباب أخرى على أساس أنه لم يطلع وقت تحرير الأسباب التي قدمها على الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن ختم في الميعاد القانوني .

« وحيث انه يبين من الشهادة المقدمة من الطاعن تأييدا لدعواه والمؤرخة بتاريخ اليوم الذي طلبت فيه وهو ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ أن الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة وردا الي قلم كتاب المحكمة في صباح اليوم المذكور بعد التوقيع عليهما من رئيس الجلسة . ومتى كان هذا مقررًا فإنه كان من الواجب على الطاعن أن يطلع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من أسباب للطعن عليه قبل أن يمضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم . ذلك لأنه هو نفسه لم يذهب إلى قلم الكتاب ليطلع على الحكم إلا في اليوم الذي قيل له فيه على مقتضى ما هو وارد في الشهادة أنه مختم ومودع بقلم الكتاب فعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لم يفوت عليه أية مصلحة لأنه هو الذي قدر لنفسه كفاية المدة الباقية من ميعاد الطعن ليحضر فيها أسباب طعنه بعد اطلاعه على الحكم . فإذا هو لم يفعل فليس له أن يدعى بأن عدم ختم الحكم هو الذي منعه من تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن عبد المجيد سالم حسين ضد النيابة رقم ٤٥
سنة ١٣ ق)

٧٥

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

سرقة . وجود بعض الأشياء المسروقة في منزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه وبعضها على حائط هذا المنزل . جريمة تامة لا شروع .

المبدأ القانوني .

إذا كان الثابت بالحكم ان بعض الأشياء المسروقة وجدت بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه ، وإن بعضها وجد على حائط هذا المنزل الخرب فان هذه الواقعة تكون جريمة السرقة ، ومن الخطأ عدها شروعاً مادامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه إلى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها .

المحكمة

« حيث ان حاصل أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن (أولاً) أن المحكمة أخطأت في اعتبار الحادثة سرقة وهي شروع فقط لأن غرارتين من ثلاث الغرائر التي أخذت من منزل المجنى عليه وجدت بجوار هذا المنزل والغرارة الثالثة وجدت على الحائط . (ثانياً) أن الحكم المطعون فيه أثبت في أسبابه وقائع لا تتفق والثابت في التحقيقات وبيان ذلك أنه جاء في الأسباب أن الخفير عبد يوسف سمع صوت دب على الأرض فذهب نحوه فوجد الطاعن

الثاني فوق الجدار الملاصق لمنزل المجنى عليه وفي يده خشت هده به ثم ألقاه عليه ففزع فارتد إلى الوراء وعندئذ أسرع الطاعن الأول وتقدم نحوه وجرى إلى الجهة البحرية قاصداً إلى منزله وجاء في تحقيق النيابة أن محمد سيد يوسف المذكور قال « فزعت لورا فشفت عبد الرزاق نصير الذي شهرته العجوز - أي الطاعن راح مبخر » كما أنه ثابت في محضر الجلسة أن المحكمة لاحظت أن ادعاء هذا الخفير بأنه اصطدم بالطاعن ما هو إلا ادعاء كاذب ادعاه لأول مرة بالجلسة بعد وقوع الحادث بأكثر من أربع سنوات . ثم أنه ثبت من التجربة التي أجرتها النيابة بناء على قرار قاضي الاحالة في وقت يتفق وساعة حصول الحادثة أن الخفير المشار إليه لم يستطع معرفة الطاعن . وكذلك الحال بالنسبة لاعتماد المحكمة على اعتراف الطاعن لشيخ الخفراء فان الاعتراف الذي قالت به لا يتفق مع ما هو ثابت بالتحقيقات من أن الخفير عبد المحسن عبد الباري الذي كان مرافقاً لشيخ الخفراء لم يوافق على أن الطاعن اعترف له وإنما ذكر فقط أن الطاعن قال « القسم كده » .

« وحيث انه عن الوجه الأول فانه ظاهر مما هو ثابت بالحكم أن غرارتين من ثلاث الغرائر المسروقة وجدت بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه وأن الغرارة الثالثة وجدت على حائط هذا المنزل الخرب . ومتى كان الأمر كذلك وكانت الغرائر الثلاث قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه إلى خارجه وخرجت بذلك من حيازة صاحبها فان اختلاسها على هذه الصورة بعد سرقة لا شروعاً كما يزعم

لا يمنع المحكمة من أن تعتمد أيضا على عناصر الإثبات الواردة في التحقيقات الابتدائية التي تكون هي أيضا معروضة بكل ماورد فيها على بساط البحث أمام المحكمة . فإذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة المتهم على أقوال المجنى عليه وأقوال شهود سمعهم في الجلسة ، كما اعتمدت على ما شهد به في التحقيقات شهود آخرون ، وعلى الثابت بالمعاينة والكشف الطبي ، فإنها لا تكون بذلك قد أخطأت لأن شهادة الشهود الذين لم تسمعهم واعتمدت على أقوالهم في التحقيقات في سبيل تأييد الأدلة التي سمعتها كانت معروضة هي الأخرى على المحكمة كعنصر من عناصر الإثبات في الدعوى ، وكان للدفاع أن يناقشها بما يشاء وان يتمسك بضرورة حضور الشهود المذكورين لسماعهم بالجلسة إذا ما رأى ذلك .

٢ — إذا كان الثابت بالحكم ان المتهم عند رؤية المجنى عليه ماراً بمنزله أخذ السكين وتعقبه إلى المكان الذي وقف يتكلم فيه وهو لا يبعد عن منزله بأكثر من خمسة وثلاثين مترا ، ثم انقض عليه وطعنه بالسكين ، فان هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والتروي فيما أقدم عليه .

٣ — إن تقدير ظروف الرأفة وهوجباتها مناطه الواقعة الجنائية في ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني . فالخطأ في الوصف لا يكون له تأثير على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة

الطاعن . أما جاء ما بالوجه الثاني فلا محل له لأنه في جملته لا يعدو أن يكون مجردا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به ، إدامات محكمة الموضوع قد محصت أدلة الثبوت التي اعتمدت عليها في قضائها واستخلصت منها في منطق سليم ادانة الطاعن فان المجادلة في ذلك تكون لا معنى لها سوى فتح باب المناقشة فيما هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .
(طعن عبد الرازق نعيم على وآخر ضد النيابة رقم ١٩٣٦ سنة ١٢ ق)

٧٦

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣

- ١ — اثبات . عماد الأحكام في المواد الجنائية والتحقيقات التي تجري في جلسات المحاكمة . الاعتماد على عناصر الإثبات التي تضمنتها التحقيقات الابتدائية . جوازها . الاعتماد في ادانة المتهم على أقوال بعض الشهود .
- ٢ — سبق الاصرار . رؤية المتهم للمجنى عليه وهو ماراً بمنزله . أخذه سكيناً وتعقبه المجنى عليه إلى المكان الذي وقف فيه غير بعيد عن المنزل . انقضاضه على المجنى عليه وطعنه بالسكين . سبق الاصرار . غير متوافر . (المادة ١٩٥ ع — ٢٣١) .
- ٣ — ظروف مخففة . الرأفة . المناط في تقديرها . الواقعة الجنائية ذاتها لا وصفها القانوني . الخطأ في الوصف القانوني . متى يكون له تأثير على الحكم من ناحية تقدير العقوبة ؟ (المادة ١٧ ع)

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان الأصل ان الأحكام في المواد الجنائية لا تقام إلا على التحقيقات التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة إلا أن ذلك

— بسبب هذا الخطأ — لم تستطع أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت ، الأمر الذي لا يصح القول به إلا إذا كانت أوقعت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ المحكم.

« حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن محكمة الجنايات اعتمدت في ادانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه التي رأت أن تؤيدها بدليل آخر فرجعت الى أقوال أشخاص سئلوا في التحقيقات ولكنهم لم يعانون كشهود ولم يسمعوها بالجلسة بعد حلف اليمين وقد اعتبرت أقوالهم عنصرا من عناصر الاثبات في الدعوى ومادامت المحكمة اعتمدت في تكوين عقيدتها على عنصر لم تتوفر فيه الضمانات القانونية فتكون قد وقعت في خطأ موجب لنقض الحكم.

« وحيث أنه وإن كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية لا تقام إلا على التحقيقات التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تعتمد أيضا على عناصر الاثبات التي تتضمنها التحقيقات الابتدائية التي هي معروضة أيضا بكل ماورد فيها على بساط البحث أمام المحكمة .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتمدت في ادانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه وشهادة شهود سمعهم في الجلسة وهم نائب العمدة وشيخ الخضر وفرج فرج عبده كما اعتمدت على ما شهد به في التحقيقات الابتدائية الشهود المشار اليهم في الطعن وعلى الثابت بالمعينة والكشف

الطبي - فهي بذلك لم تخطيء في شيء مما يدعيه الطاعنان لأن شهادة الشهود الذين لم تسمعهم واعتمدت على أقوالهم في التحقيقات في سبيل تأييد الأدلة التي سمعتها كانت معروضة هي الأخرى على المحكمة كعنصر من عناصر الاثبات في الدعوى وكان للدفاع أن يناقشها بما يشاء وإن يتمسك بضرورة حضور الشهود المذكورين لسماعهم بالجلسة إذا ما رأى ذلك .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني ان الوقائع التي ذكرتها المحكمة في الحكم المطعون فيه لا تؤدي الى توفر ظرف سبق الاصرار . « وحيث أنه قد جاء في الحكم المطعون فيه بصدد هذا الظرف ما يأتي :

« وحيث أن سبق الاصرار ثابت كذلك من أن المتهمين ارتكبا الجريمة عن تدبر وروية وبدون استفزاز إذ أن المجنى عليه وهو من بلدة أخرى قد حضر يوم الحادثة الى كفر عنان ومر بمنزل المتهمين الذي يبعد عن المسجد بحوالي خمسة وثلاثين مترا كمادات المعينة وبأدلهما التحية واستمر في سيره الى أن وصل إلى القضاء القائم أمام الجامع وأخذ في الحديث مع عمر متولى ليلة فلما رآه المتهمان أعدا السكاكين لقتله وحملها وحضرا بها متعقبين المجنى عليه للفتك به لاسباب لم يكشف عنها التحقيق وانتهزا فرصة اشتغاله بالكلام وطعنائه تلك الطعنات العديدة السابق وصفها قاصدين بذلك قتله ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن ارادتهما هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج ولم يثبت أنه صدر من المجنى عليه في هذا الوقت ما يدعو الى استفزازهما مما يقطع في الدلالة على أن النية كانت مبيتة من قبل على قتله »

« وحيث انه الما تقدم يتمين رفض الطعن موضوعا .

(طعن كمال ابراهيم المسدى وآخر ضد النيابة رقم ١٩١٨ سنة ١٣ ق)

٧٧

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . متى يصح ؟
عدم حضور المعارض . المعارض الذى يحضر ثم يتخلف .
وجوب الفصل فى موضوع معارضته . واه اكل قد تقدم بدفاع
أم لم يتقدم . دفع المعارض أمام المحكمة الاستئنافية . ولأن
الحكم الابتدائى القاضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن
لانه حضر فى بعض الجلسات التى كانت معدة لنظر معارضته .
رفض هذا الدفع والقضاء فى موضوع الدعوى . خطأ .
وجوب القضاء . بطلان الحكم واعاده الدعوى إلى محكمة
الدرجة الأولى لنظر موضوعها

المبدأ القانونى

إن المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات
إذا كانت بعبارة مطلقة قد رتب الحكم باعتبار
المعارضة كأنها لم تكن على عدم حضور المعارض
فإن العلة الأساسية فى ذلك هى أن الشارع
أراد توقيع جزاء على المعارض الذى لا يتم
بمعارضته ولا يتابعها . فالمعارض الذى يحضر
سواء أتقدم بدفاع أم لم يتقدم ، ثم يتخلف يجب
أن يقضى له فى موضوع دعواه لعدم استحقاقه
لذلك الجزاء واذن فاذا كان المتهم قد دفع أمام
المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائى
القاضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن لأنه
حضر بعض الجلسات التى كانت معدة لنظر
المعارضة فرفضت المحكمة هذا الدفع وقضت

« وحيث ان هذا الذى ذكره الحكم لا يدل
بذاته على قيام ظرف سبق الاصرار كما عرفه
القانون بل يستفاد منه على العكس من ذلك أن
هذا الظرف غير متوفر كما يقول الطاعنان لأنه
مادام الثابت بالحكم ان الطاعنين عقب رؤيتهما
للدعوى عليه وهو ما بمنزلهما أخذا السكاكين
وتعقباه إلى المكان الذى وقف يتكلم فيه وهو
لا يبعد عن منزلهما بأكثر من ٣٥ متراتم انقضا
عليه وطعنناه بالسكاكين فلا يمكن القول بأنه
كان لديمهما الوقت الكافى للتدبر والتروى فيما
أقدهما عليه ولكن خطأ الحكم من هذه الناحية
لا يترتب عليه تقضيه لان العقوبة المحكوم بها
على الطاعنين مع معاملتهما بالمادة ١٧ من قانون
العقوبات وهى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنين
تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانونا للشروع
فى القتل العمد غير المقترن بظرف مشدد وما
دامت ظروف الرأفة وموجباتها المدار فى تقديرها
الواقعة الجنائية فى ذاتها بغض النظر عن وصفها
القانونى ومادامت المحكمة كانت تستطيع إذا
رأت محلا لذلك أن تنزل بالعقوبة الى أكثر مما
نزلت وفقا للحدود الواردة فى المادة ١٧ المذكورة
فان تقدير المحكمة للعقوبة التى أوقعتها على
الطاعنين يكون معتبرا سواء وضفت الواقعة
بأنها وقعت مع سبق الاصرار أو لم توصف
بذلك لان الوصف لا يدخل له فى تقدير موجبات
الرأفة ولا يكون له أثر فى الحكم إلا إذا تبين
ان المحكمة لم تستطع أن تنزل بالعقوبة إلى
أكثر مما نزلت بسبب خطأ فى الوصف الأمر
الذى لا يكون الا إذا كانت أوقعت أدنى
عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف
الخطأى .»

في موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت ،
إذ كان الواجب عليها أن تحكم بإبطال الحكم
الابتدائي وتعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة
لنظر موضوعها لأن تعرض هي لموضوع الدعوى
فتفوت على المتهم درجة من درجات التقاضي .

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول من وجهي الطعن
يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضي بتأييد
الحكم الابتدائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن
قد أخطأت لأن الثابت ان الطاعن حضر في
إحدى جلسات المعارضة وكان يتعين على
محكمة أول درجة إذن ان تبحث موضوع
الدعوى وتفصل فيه بناء على المعارضة المرفوعة
لها من الطاعن عن الحكم الغيابي الذي صدر
عليه .

« وحيث ان واقعة الحال - كما يتضح من
مراجعة محاضر الجلسات والاحكام الصادرة
في الدعوى ان محكمة أول درجة حكمت على
الطاعن غيابيا - فعارض وحضر محاميه في
الجلسة التي حددت لنظر المعارضة وقدم شهادة
بأنه مريض وبناء على هذه الشهادة أجلت
الدعوى لمرضه . ثم حضر المعارض في الجلسة
التالية ولكنه لم يحضر في باقي الجلسات . فحكم
في الجلسة الأخيرة باعتبار المعارضة كأنها لم
تكن . فاستأنف الطاعن وقضت المحكمة
الاستئنافية غيابيا بتأييد الحكم المستأنف فعارض
ودفع عند نظر المعارضة بإبطال الحكم الابتدائي
القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لانه حضر في
بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر المعارضة
ولكن المحكمة الاستئنافية قضت برفض هذا

الدفع وفي موضوع الدعوى بتعديل العقوبة
المحكوم بها على الطاعن وقالت ان المادة ١٣٣
من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على « اعتبار
المعارضة كأنها لم تكن إذا لم يحضر المعارض »
لم تحدد ذلك بجلسته دون أخرى فيجب إذن
توقيع هذا الحكم في أية جلسة لم يحضر فيها
المعارض ثم قالت ان الاستئناف منصب على
الحكمين الحكم الغيابي والحكم الصادر في المعارضة
وأنها ترى ان الحكم الأول في محله من حيث
ثبوت التهمة للاسباب التي بني عليها إلا أنها
تأخذ المتهم بالرفقة .

« وحيث ان المادة ١٣٣ من قانون تحقيق
الجنايات إذا كانت قد رتب الحكم باعتبار
المعارضة كأنها لم تكن بطريقة مطلقة على
المعارض الذي لم يحضر فإن العلة الأساسية في
ذلك هي ان الشارع أراد ترتيب جزاء على
المعارض الذي لا يتم بمعارضته ويتبعها . وتفهم
القاعدة على هذا الاساس يجعل حالة المعارض
الذي يحضر جلسة أو أكثر من الجلسات
المحددة للمعارضة لا تلتقي مع فكرة الجزاء
المذكور مما يتعين معه التمييز بينه وبين المعارض
الذي لم يحضر مطلقا ، فالمعارض الذي يحضر
سواء تقدم بدفاع أو لم يتقدم ثم يخلف يجب
بالنسبة له أن يقضي في موضوع دعواه . ومتى
تقرر ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض
الدفع الذي تمسك به الطاعن بصدده بإطلاق
الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار
معارضته كأنها لم تكن يكون قد أخطأ إذ ما دام
الطاعن قد حضر أمام محكمة أول درجة في
بعض جلسات المعارضة فإنه كان من المتعين
عليها أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها

قبول الطعن المرفوع من الطاعن وتفض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها مجدداً من دائرة استئنافية أخرى وذلك من غير حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن هنري باسيلوس الاستئناف ضد النيابة ١٩٢١)

سنة ١٢ ق)

— أما وهى لم تفعل وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة الاستئنافية ان تحكم فى استئناف الطاعن ببطالان ذلك الحكم وتعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . وبما أنها لم تحكم بذلك ثم تعرضت هى لموضوع الدعوى فقوت على الطاعن درجة من درجات التقاضي فإنه يمتنع

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

لسريان الفوائد كما تقدم .

٢ — إذا أحيل شخص بسند على مدين

وكان هذا المدين محجوراً عليه للعتة وظهر أن المحجور عليه كان متفقاً مع زوجته على تقديم طلب الحجر للمجلس الحسبى وأنه تعهد بأن يدفع لها مبلغاً من المال إذا هى أفلحت فى توقيع هذا الحجر عليه . فلا يعتبر المحجور عليه بقاء على هذا

الاتفاق ملزماً بالمبلغ قبل الحول اليه على أساس المسؤولية التقصيرية لأن من أركان هذه المسؤولية الخطأ وقد يتحقق هذا الخطأ من الغش والغش يقصد منه إخفاء الحق عن المتعاقد الآخر واطهار الباطل بحيل تجمله على التعاقد بحيث لولاها لما رضى والحال هنا على عكس ذلك فإن الباطل هو أن المدين كان أهلاً للتصرف والحقيقة هى ما أظهرها المجلس الحسبى من أنه كان معتموها

٣ — ان البحث فى الوقائع التى أدت إلى

صدور قرار الحجر على شخص على اعتبار أنها

٧٨

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢

١ — فوائد . استحقاقها من المطالبة الرسمية لا من التكليف بالوفاء رسمياً . التنبيه الرسمى على المدين باستحقاقها . عدم ضرورته .

٢ — مسئولية تقصيرية . من أركانها الخطأ . تحققه من الغش والغش يقصد به إخفاء الحق عن المتعاقد الآخر واطهار الباطل بحيل تجمله على التعاقد وبغيرها ما كان يتعاقد .

٣ — قرار حجر . امتناع المحاكم عن التعرض له . وجوب تسجيل قرارات الحجر يوم صدرها بسقوط عين أهل فى تعرف أهلية المدين حق الاحتجاج بعدم العلم بصدورها .

المبادئ القانونية

١ — تستحق الفوائد من يوم المطالبة الرسمية لا من يوم التكليف بالوفاء تكليفاً رسمياً . فلا يلزم لاستحقاقها إذن وجوب التنبيه على المدين رسمياً . ومن ثم لا يبطل شرط التعاقد بسريانها من يوم الاستحقاق إذا أعفى الدائن نفسه فى العقد من التنبيه على مدينه رسمياً بوجوب أدائها فى المواعيد المحددة لأن هذا التنبيه لم يفرضه القانون

غش وتدليس يستتبع حتما التعرض لقرار الحجر ذاته ولكيفية صدوره وما إذا كان صادرا بحق أو بغير حق الأمر الممنوع على المحاكم التعرض له ٤ — إذا أهمل الدائن في تعرف أهلية المدين وقت التعاقد فلا يلوم إلا نفسه لأن القانون أوجب تسجيل قرارات الحجر التي تصدرها المجلس الحسبية في ذات اليوم التي تصدرها فيه لحماية الاغيار ومجرد كتمان المحجور عليه لهذه الحالة عن هؤلاء الاغيار لا يعتبر غشا منه لهم .

المحكمة

« حيث انه عن الموضوع فان المستأنفين بنوا استئنافهم على أمرين - أولهما - أن محكمة أول درجة أخطأت في تحديد مبدأ سريان الفوائد وارجاع ذلك إلى وقت المطالبة الرسمية رغم أنه من المتفق عليه في كل السندات العشرة موضوع الدعوى أن استحقاق الفوائد يبدأ من تاريخ استحقاق الدين الأصلي - وثانيهما - أن محكمة أول درجة أخطأت في عدم إلزامكم بالزام عباس افندى عبد الخالق الطحاوى بأن يدفع بصفته ضامنا إلى المستأنفين مبلغ الـ ٨٤٠٠ ج قيمة هذه السندات مع فوائدها مستندة في ذلك إلى أن عباس افندى عبد الخالق الطحاوى كان وقت تقديم ضمانته محجورا عليه رغم أنه قد ثبت لمحكمة أول درجة باعتراف المستأنف عليه الخامس نفسه (عباس افندى المذكور) أن هذا الحجر لم يكن إلا وليد الوطء بين هذا الأخير والسيدة زوجته (نعمت هانم حسن عابدين) المستأنف عليها السادسة لاسقاط ديونه وأن المستأنفين لا يطلبون كما تبادر إلى ذهن محكمة

الدرجة الأولى إبطال قرار الحجر الذي صدر من المجلس الحسبي في ٧ من مايو سنة ١٩٣٠ لأنهم يعلمون أن ذلك مخالف لأبسط القواعد القانونية وانما يطلبون إجابتهم إلى طلب التضامن الخاص بالمستأنف عليه الخامس لأنه ملزم بذلك على أساس المسؤولية التقصيرية أو شبه الجنحة Quasi delit وليس على أساس أنه ملزم بذلك بحكم تعاقدته

« وحيث انه عن الأمر الأول فان الفوائد ماهي إلا تعويض عن انتفاع المدين إذا كان الممنوع به عبارة عن مبلغ من الدراهم وهي لا تستحق أصلا إلا من يوم المطالبة الرسمية أي من يوم رفع الدعوى demande en justice مادة ١٢٤ مدني لا من يوم التكليف بالوفاء تكليفا رسميا وفقا للقاعدة العامة للتضمينات المنصوص عنها في المادة ١٢٠ مدني ذلك لأن المشرع رأى لمصلحة المدين ألا تستحق الفائدة إلا إذا أظهر الدائن نيته في المطالبة بها بجلاء وبطريقة أكيدة لا تدع مجالا للشك في جدية المطالبة - وهذا الاصل وهو استحقاق الفوائد من يوم المطالبة الرسمية مطلق إلا اذا قضى العقد بغير ذلك كما لو اتفق فيه على أن الفوائد تبدأ من اليوم المعين للوفاء ففي هذه الحالة يتبع شرط العاقدين ومن هذا يتبين انه لا يلزم لاستحقاق الفوائد وجوب التنبيه على المدين رسميا فلا يبطل إذن شرط العاقدين بسريان الفوائد من يوم الاستحقاق إذا أعفى الدائن نفسه في العقد من التنبيه على مدينه رسميا بوجوب أدائها في الميعاد المحدد كما جاء في الحكم المستأنف ذلك لان هذا التنبيه لم يفرضه القانون لسريان الفوائد كما ذكر . أما ما ذهب اليه محكمة أول

درجة من أن يوسف صهيون عند ما حل محل الدائنين الأصليين وأنذر مدينه بهذا الحل اكتفى في انذاره بذكر أصل الدين وأغفل الفوائد فان هذا لا يعتبر تنازلاً منه عنها إذ ينبغي أن يكون التنازل صريحاً

« وحيث انه بناء على ما تقدم وبصرف النظر عما اشترط في بعض السندات العشرة موضوع الدعوى من سريان الفوائد من تاريخ الاستحقاق بلا حاجة إلى تنبيه أو انذار رسمي فان مجرد الاتفاق في كل منها على أن الفوائد تسرى بواقع ٩٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام السداد وهو شرط تعاقدى سليم واجب الحكم به فيما عدا نسبة الفوائد فهي بواقع ٨٪ سنوياً كما يطلب المستأنفون

« وحيث انه لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف بالنسبة للفوائد وبالزام إسماعيل افندى ابراهيم مراد بأن يدفع للمستأنفين فوائد باعتبار المائة ثمانية في السنة عن المبالغ المحكوم بها من تاريخ استحقاق كل منها لغاية السداد والزامه بالمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين

« وحيث انه عن الأمر الثانى فان المسؤولية التقصيرية تتحقق إذا أخل شخص بالتزام غير تعاقدى ومن أركانها خطأ يقع من المسئول وقد يتحقق هذا الخطأ من أعمال الغش والتدليس فيلزم مقترفيها بتعويض ماسببته من الضرر للغير .

« وحيث انه بتطبيق ذلك على وقائع الدعوى يتبين أن المستأنفين تدليلاً على التدليس والغش الذى اقترفه عباس الطحطاوى لم يقدموا سوى صورة رسمية لورقة اتفاق بينه وبين زوجته تعهد فيها بأن يدفع لها مبلغ ٧٠٠ جنيه إذا

هى أفلحت في الحجز عليه ليسترد أطيانه التى باعها للخواجه زكى مابر روفه ولاسقاط ديونه وأن المجلس الحسبى قد أوقع عليه الحجز فعلاً للعتة في المدة من ٧ مايو سنة ١٩٣٠ إلى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤ تم أعيد هذا الحجز في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ورفع أخيراً في ٨ مارس سنة ١٩٤٠ وقالوا أن الحجز على عباس عبدالحق الطحطاوى على هذه الصورة لم يكن سوى إجراء قصد منه إضاعة حقوق دائنيه . ولكن فات على المستأنفين أن الغش المفسد للرضا يقصد منه إخفاء الحق عن المتعاقد الآخر وإظهار الباطل بحيل تحمله على التعاقد بحيث لولاها لما رضى والحال هنا على عكس ذلك فان الباطل هو أن عباس المذكور كان أهلاً للتصرف والحقيقة هى ما أظهرها المجلس الحسبى من أنه كان معتوها ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً اتفاقه مع زوجته على توقيع الحجز عليه في مقابل أن يعطيها سبعمائة جنيه بل قد يكون هذا البذل السخي من ماله في مقابل أمر هو في الواقع يستحقه دون عناء دليلاً على عتبه كما فات على المستأنفين أن البحث في الوقائع التى أدت إلى قرار الحجز على اعتبار أنها هى الغش والتدليس يستتبع حتماً التعرض لقرار الحجز ذاته ولكيفية صدوره وما إذا كان صادراً بحق أو بغير حق الأمر الممنوع على المحاكم الخوض فيه . إذ أن قرارات المجالس الحسبية الصادرة بالحجز واجبة الاحترام ولا يسوغ أن تعمل المحاكم على تقييدها كما ليس لها حق تأويلها . على أنه بالفرض جدلاً أن الحجز صدر بطريق الغش والتواطؤ فان المرحوم يوسف صهيون الذى تلقى المستأنفون عنه حقوقهم لم يكن هو ضحيته

٧٩

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣

- ١ — تقادم . انقطاع مدته . عدم تغير ذلك لطبيعة الدين .
- ٢ — وفاء مع الحلول . ازدواج اثره . انقضاء الدين للدائن الاصلى ونقل حق الدائن بصفاته وتأميناته الى الدائن الجديد . سر الفائدة المتفق عليه للدائن الاصلى . انتقاله الى الدائن الثانى .

المبادئ القانونية

١ — اجراء المحاسبة بين الراهن والمرتهن وان جاز أن يؤدي الى استنزال بعض الدين أو كله في نظير ما يزيد من الربح على الحد الأقصى للفائدة فانه ليس من القانون أن يؤدي إلى زيادة في الدين بحجة أن الربح لم يصل إلى أقصى الفائدة إذ أن هذا السر هو قيد للدائن وليس حقاله .

٢ — انقطاع مدة التقادم لا يغير من طبيعة الدين فاذا كان الدين مما يسقط بالتقادم الخمسى فان هذا النوع من التقادم هو الذى يسرى بعد الانقطاع .

٣ — الوفاء مع الحلول يترتب عليه أثر مزدوج فهو يتضمن انقضاء دين الدائن الاصلى فيما بينه وبين المدين كما يتضمن نقل حق الدائن الاصلى بصفاته وتأميناته وما يلحقه من دفعوع إلى الدائن الجديد فاذا تضمن الاتفاق سعرا معيناً للفائدة للدائن الاصلى فان هذه الفائدة تنتقل الى الدائن الثانى .

لأن هذه المستندات العشرة لم تنشأ إلا في خلال فترة الحجر الاولى فان كان يوسف صهيون قد أهمل عند تحويل هذه السندات إليه في تعرف أهلية الضامن فيها فلا يلومن إلا نفسه لأن القانون قد أوجب تسجيل القرارات التى تصدرها المجالس المحسبية بتوقيع الحجر أو رفعه (مادة ٣٤ من قانون المجالس المحسبية) فى ذات اليوم الذى تصدر فيه وظاهر أن الغرض من ذلك هو حماية الاغيار بتسكينهم من معرفة ما إذا كان الشخص الذى يتعامل معهم كامل الأهلية أم محجورا عليه . وليس المستأنفين التذرع فى صدد إثبات الغش والتدليس بأن عباس الطحاوى كان يكتتم عن دأئه حالة أهليته الناقصة وقت التعاقد لان الأصل فى الكتمان Reticence أنه لا يكون غشا وتدليسا فهناك الحيطة والحذر يأخذ بهما المتعاقد الآخر فى أمره حتى يتحرى بنفسه ما تهمة معرفته من شئون التعاقد معه فطالما أنه كان فى استطاعة هذا المتعاقد الآخر ان يكشف هذا الامر المكتوم وهو عدم الأهلية والحجر من طريق آخر وهو سجل المجلس المحسبى فلا غش ولا تدليس .

« وحيث انه لهذه الأسباب والأسباب التى بنى عليها الحكم المستأنف يكون هذا الوجه الثانى من وجب الاستئناف مرفوضا ويتعين تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ما ذكر آنفا عن الفوائد .

(استئناف ورثة السيدة نورتية صهيون واخرى وحضر عنهم الاستاذ ساجا حبشى بك ضد قاسم افندي ابراهيم مراد وآخرين بصفاتهم رقم ٦٣٤ سنة ٥٩ قرقاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة طاهر محمد بك وعبد اللطيف محمد بك وحسن نجيب بك مستشارين)

المسكم

« حيث ان وريثة المرحوم حسن محمد عبيه
 وهم محمد افندي حسن المهدي ومن معه أقاموا
 الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٢٥ وطلبوا فيها الحكم
 بتثبيت ملكيتهم الى تسعة أفدنة مرهونة من
 مورثهم الى المرحوم على افندي غالى مورث
 خصومهم وببراءة ذمتهم من دين الرهن بعد
 اجراء عملية الحساب وخضم مازاد من الربح
 على الفائدة القانونية ثم عدلوا طلباتهم في الملكية
 الى ١٦ س ٣ ط ١٠ ف بزيادة ١٦ س ٣ ط ١ ف
 وحكمت محكمة الزقازيق الابتدائية في تاريخ
 ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ برفض دعوى الملكية
 الخاصة بالتسعة الافدنة بناء على أن العقد الصادر
 بها كان عن بيع لا رهن . كما قضت بنسب
 خبير لفحص النزاع الخاص بباقي الأقطان
 وقدره ١٦ س ٣ ط ١ ف ولما استأنف وريثة
 حسن محمد عبيه الحكم الصادر برفض دعواهم
 وتفيد استئنافهم برقم ١٢٣٧ سنة ٤٩ حكمت
 محكمة الاستئناف بأن العقد يخفى رهنا وأجرت
 عملية الحساب وقضت بتثبيت ملكية وريثة
 الراهن إلى التسعة الافدنة وبحبس العين تحت
 يد المرتهن مقررة بأن الباقي من الدين بعد اجراء
 الحساب لغاية آخر سنة ١٩٢٤ هو ٩٣٢ م
 و٥٨٣ ج ولما عاد وريثة حسن محمد عبيه الى
 دعواهم مطالبين بباقي طلباتهم قضت محكمة
 الدرجة الأولى بتثبيت ملكية المدعين الى ١٦
 س ٣ ط ١ ف ورفضت الحكم بربعها .
 « وحيث ان وريثة حسن محمد عبيه أقاموا
 دعوى أخرى رقم ٣٠٥ سنة ١٩٣٥ طلبوا فيها
 اجراء الحساب بعد السنوات التي فصلت محكمة
 الاستئناف في أمرها أي ابتداء من سنة ١٩٢٥

مقررين أن هذا الحساب يؤدي إلى براءة
 ذمتهم من دين الرهن والى انقضاء حق حبس
 الراهن للأطيان . وفي هذه الدعوى أقام محمود
 افندي غالى بصفته قima على والده على افندي
 غالى دعوى فرعية طلب فيها الزام خصومه
 بما اعتبره الحاصل بعد اجراء المحاسبة عن الربح
 والفوائد وقدره ٦٧٩ م و٦٤٢ كما طلب الزامهم
 بمبلغ ٥٩٦ م و١٨٥٣ ج قال انه عبارة عن مبلغ
 ٢٨٠ ج سدة عنهم الى البنك الزراعى مع
 فوائد بواقع تسعة كل مائة وحكمت محكمة
 الدرجة الأولى أولا برفض الدعوى الأصلية
 وثانيا في الدعوى الفرعية بالزام وريثة الراهن
 بمبلغ ٩٢٢ م و٤٢١ ج باعتباره رصيد الرهن
 حتى آخر سنة ١٩٣٧ مع الفوائد بواقع تسعة
 كل مائة منذ أول سنة ١٩٣٨ حتى السداد
 واستمرار حبس العين ثم بالزام هؤلاء الورثة
 بمبلغ ٢٨٠ ج قيمة المدفوع الى البنك الزراعى
 وفوائده بواقع خمسة كل مائة منذ خمس سنوات
 سابقة على رفع الدعوى .

« وحيث ان محمد افندي حسن المهدي
 ومن معه رفعوا استئنافا رقم ٧٣٦ سنة ٥٦ عن
 الحكمين الصادرين في الدعويين طالبين الحكم
 ببيع ١٦ س ٣ ط ١ ف وببراءة ذمتهم من دين
 الرهن وبرفض الدعوى الفرعية . كما رفع القيم
 على المرحوم على افندي غالى استئنافين رقم ١٣
 سنة ٥٧ و ١٣٧ سنة ٥٧ طلب فيهما إلغاء الحكم
 القاضي بتثبيت ملكية خصومه الى ١٦ س ٣ ط
 ١ ف والحكم بالزامهم بمبلغ ٦٧٩ م و ٦٤٢ ج
 وفوائده بمبلغ ٢٩٩ م و ١٨٥٣ وفوائده .

« وحيث ان المحكمة سبق أن قررت ضم
 الاستئنافات الثلاثة .

وحيث ان الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من تثبيت ملكية محمد افندي حسن المهدي ومن معه الى ١٦ س ٣ ط ١ ف للأسباب التي بني عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيما لا يتعارض مع ما سيأتى في هذا الحكم .

وحيث ان وريثة علي افندي غالى استمسكوا بوضع يد مورثهم على هذا المقدار مدة مكسبة للملكية وقد رد الحكم المستأنف على هذا القول وقرر بالنسبة الى القطعة الثالثة ومساحتها ٦ س ١٤ ط ضمن ما أورده من أسباب أنه لم تمض مدة كافية منذ عقد ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ حتى رفع دعوى الملكية في تاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ومع أن الواقع أن الدعوى التي قصدتها محكمة الدرجة الأولى كانت قاصرة على تسعة أفدنة وأن تعديل الطلبات وزيادة الفدان وكسور موضوع النزاع الحالي لم يقع إلا بالصحيفة المعلنة في ٧ من فبراير سنة ١٩٣١ وأن المدة بين العقد وبين هذه الدعوى كافية في ذاتها لا كتساب الملك الا أن المحكمة ترى مع ذلك أن الاحتماء بوضع اليد غير مجد وذلك لأنه فضلا عن أن القول بوضع اليد الفعلي على كل المقدار المتنازع عليه ليس مقطوعا بصحته لما هو وارد في محضر أعمال الخبير عبد المعبود افندي في الدعوى رقم ٤٦ سنة ٢٥ وفي الصحيفة ٥٢ منه من أنه أجرى معاينة الاطيان وقال عن القطعة التي مساحتها ٦ ط بالقطعة رقم ٦ أنها مزرعة نخيل مشمر قال عنه محمد افندي حسن المهدي أنه ملك لمورثه ووافقه وكيل على افندي غالى على أنه غير مملوك لموكله وقرر الخبير أنه وجد بالقطعة زراعة (دراوة) قال عنها المهدي أنه الزارع لها وكان رد المدعى عليه على ذلك أن هذه القطعة تسلمت للحارس

وكانت بورا اعدم صلاحيتها للزراعة لمجاورتها للسكن ولوجود النخيل بها وان زراعتها تعتبر خلسة كما أن بالدعوى رقم ٣٠٥ سنة ١٩٣٤ كشفنا مقدما من الحارس القضائي وهو صهر علي افندي غالى وتاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ وهو عن حساب زراعة سنة ١٩٢٥ وقال الحارس أن الاطيان التي كانت تزرع فعلا كانت تنقص ١٤ ط وان هذه المساحة بور لمجاورتها للسكن وتعذر زراعتها - فضلا عن هذا فان العلاقة بين الطرفين وظروفها وملابساتها تؤيد ما ذهبت اليه محكمة الدرجة الأولى من انه كان المرحوم علي افندي غالى قد وضع يده على بعض أو كل ١٦ س ٣ ط ١ ف فان قصد التملك ومظهره بعيدان عن الاحتمال ويان ذلك أن مورث فريق محمد افندي حسن المهدي رهن إلى غالى تسعة أفدنة ثم باع له ستة أفدنة وثابت من تقرير الخبير عبد المعبود افندي في القضية رقم ٤٦ سنة ١٩٢٥ كلى الزقازيق أن عقد الرهن يشمل مقدارا واقعا في حوض أبو عبيد رقم ٢ وهو ٣ ف و ١٦ ط وأن عقد البيع يشمل في هذا الحوض ٢ ف ١٥ ط ٢٢ س ومجموع ذلك ٦ ف ٧ ط ٢٢ س وأن وضع اليد حسب استلام الحارس هو على ٥ ف ١٣ ط ٤ س بعجز ١٨ ط و ١٨ س (وقد كان استلام الحارس في ١٤ يناير سنة ١٩٢٥) وأن بهذا الحوض قطعا داخلية في العقدين وغير موضوع اليد عليها ومساحتها ١ ف ٢٢ ط ١٠ س وفي الوقت ذاته يوجد في هذا الحوض مساحة موضوع اليد عليها وغير داخلية في العقدين وهذه المساحة هي ١ ف ٣ ط ١٦ س . والذي تستخلصه المحكمة كمدلول لهذه الوقائع أن المرتهن وضع يده على

بعده مبلغ ٦٤٢ ج و ٦٧٩ م بحجة أن ربيع الاطيان المرهونة عجز عن أن يفي بالفائدة القانونية بأقصى سعرها وأنه لهذا وجب أن يلتزم المدين الراهن بإبقاء الفرق بين الربيع وبين الفائدة وترى المحكمة قبل التعرض لموضوع الحساب في تفصيلاته أن تنوه بأن حق المرتهن في استغلال العقار المرهون لا يمنعه أكثر مما يغله العقار وبأن القيد الوحيد لهذا الحق هو في الحد من هذا الحق فيما إذا زاد الربيع عن الحد الأقصى للفائدة ففي هذه الحالة يستزل الزائد من أصل الدين . أما إذا كان الربيع في حدود الفائدة فإنه يكون حقا للدائن قل أو كثير ومعنى هذا أن يكون كل حقه فلا سبيل الى الرجوع على المدين لاستكمال السعر الأقصى للفائدة إذ أن هذا السعر هو قيد لاحق وعلى ذلك فإن اجراء الحساب بين المرتهن والراهن وإن جاز أن يؤدي الى استئصال بعض الدين أو كله فإنه ليس من القانون أن يؤدي إلى زيادة فيه .

« وحيث أنه عن موضوع الحساب فإن محكمة الدرجة الأولى رأت أن يكون على أساس تقدير الربيع بواقع ٧ ج و ٦ ج و ٨ ج للفدان في مختلف السنين كما هو مفصل في الحكم وترى هذه المحكمة أنه مع مراعاة ما جاء في تقرير الخبير أمين افندي حسانين في الاستئناف رقم ١٢٣٧ سنة ٤٩ من أنه عاين الاطيان المرهونة وسمع أقوال رجال الحفظ فقرر العمدة بأن قيمة الاجارة وقت المعاينة ٨ ج وقرر غيره أنها تساوي ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ جنيهات وإن الرائي للاطيان يعطيها قيمة أكثر من ذلك لخصوبة تربتها من جهة ولجوارتها المحطة المحكومة . وإذ روعي أن

ما وضع اليد عليه في حوض أبو عبيد رقم ٢ واستغله في نظير دين الرهن فهو في هذا نائب عن المالك الراهن ولا يكتسب المالك مهمات مدة وضع يده . وقد سهل هذا الوضع على الراهن والمرتهن أن المقادير في حوض واحد بل ومتداخلة بعضها في البعض الآخر حتى أن محمود افندي غالى بصفته قبا على أبيه قد ذهب الى القول بأن مصدر ملكية أبيه الى ١ ف ٣ ط ١٦ س هو عقد الرهن والشراء . ثم عدل في مذكرته المقدمة في ملف الاستئناف برقم ١٩ الى التقرير بخطأ ما ذكره للخبير في هذا الشأن وليس من المستساغ أن يكون الاثر غير ذلك مع ما قرره غالى في مذكرته لهذه المحكمة برقم ١٩ من أن الـ ١ ف ٣ ط ١٦ س هي أرض وضع يده عليها وأجرها للراهن ثم لا حدورثاه إذ أن حصول الاستغلال برضى المالك الراهن لا يمكن تعليله إلا بما استخلصه الحكم المستأنف من أنه حصل بقصد تمكن المرتهن من الحصول على ربيع في نظير فائدة دينه ومثل هذا لا يؤدي الى اكتساب المالك مهما طال .

« وحيث أنه لهذا ولما جاء بالحكم المستأنف يكون القضاء لحمد افندي حسن المهدي ومن معه بملكية الـ ١ ف ٣ ط ١٦ س في محله ويجب تأييده .

« وحيث أن الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من رفض طلب ورثة حسن محمد عبيد لربيع هذا المقدار وذلك للأسباب الواردة بالحكم والتي تأخذ بها هذه المحكمة .

« وحيث أنه بالنسبة لمحاسنة المرتهن عن ربيع العقار المرهون فإن دين الرهن طبق العقد هو مبلغ ٥٥٠ ج وبطلب المرتهن وورثته من

المعينة وقعت في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ وأن تقدير محكمة الاستئناف لربيع أقل من ذلك عن السنوات التي فصلت في حسابها كان بناء على أن المرتهن كان قد أجراها للغير وأن الراهن أجاز التأجير فاعتمدت القيمة الواردة في العقود - إذا روعى كل ذلك فإن المحكمة ترى أن المناسب لحالة الأطيان وموقعها ودرجة خصوصيتها أن يزداد جنيته واحد على الفئات الواردة في الحكم المستأنف وأن يكون الربيع ٩ و ٧ و ٨ على التوالي بدلا من ٨ و ٦ و ٧ كما جاء بالحكم وباجراء الحساب على هذا الأساس يكون الفرق في ربيع التسعة الأقدنة عن ١٣ سنة هو ١١٧ ج وبخصمه من رصيد الدين الوارد في الحكم المستأنف يكون الرصيد الصحيح عن المدة موضوع الحساب من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٧ هو مبلغ ٩٣٢ م و ٣٠٤ ج وهو ما يجب تعديل الحكم اليه .

« وحيث انه مما يجدر التنويه عنه في شأن ربيع الأطيان وتقديره أن القيم على المرتهن لم يضع موضع التقدير ما يوجب عليه مركزه كمستغل للأرض من التصريح بمقدار الربيع على حقيقةه وكما وصل إلى يده إذ أنه تقدم للخبير السيد شعبان افندي في القضية رقم ٣٠٥ سنة ١٩٣٤ بكشف الحساب تنفيذاً لأمر المحكمة عن إيراد أطيان من ضمنها التسعة الأقدنة في المدة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٤ وفي ختامه حاشية بها أن صافي الربيع في هذه السنوات العشرة عن الأقدنة التسعة مبلغ ٣٦١ م و ٦٣ ج فلما قدم الخبير تقريره الذي ذهب فيه إلى أن صافي ربيع ٢٣ ط ١٢ في المدة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٦ هو مبلغ ٢٩٣ م و ٥٦٨ ج بادر القيم بتقديم مذكرة إلى المحكمة بلسان محاميه وردت بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة

١٩٣٨ تحت رقم ٤٣ دوسيه وفيها دفاع عن تقرير الخبير ونسبة منتهى الدقة إلى عمله .
« وحيث ان الحكم المستأنف إذ قضى بالزام ورثة الراهن برصيد دين الرهن بعد اجراء الحساب أردفه بالقضاء بفوائده باعتبار تسعة كل مائة من أول سنة ١٩٣٨ لغاية الوفاء وباستمرار حبس العين المرهونة تحت يد المرتهن حتى الوفاء ومن الواضح أن الجمع في الحكم بين السعر الأقصى للفائدة وبين الاستمرار في حبس العين هو قرار غير صائب إذ أنه متى كان العقار في يد الدائن وتقرر له حق استمرار الحبس فإنه بذلك يستوفي حقه في الفائدة من الربيع فليس صواباً أن يقضى له بالفائدة وبالربيع الذي هو ثمرة الحبس أو أن تحدد الفائدة بسعرها الأقصى إذ أنها عرضة للنزول أو الصعود تبعاً لحاصل الربيع كما سبق تفصيله في هذا الحكم . ولذا يتعين الاكتفاء بحق ورثة المرتهن في استمرار الحبس واستبعاد ما زاد على ذلك .

« وحيث ان ورثة المرحوم على غالى يطلبون القضاء بمبلغ ٥٩٩ م و ١٨٥٣ ج وهو الناتج من مبلغ ٢٨٠ ج دفعه مورثهم الى البنك الزراعى عن ورثة الراهن وفوائده باعتبار تسعة كل مائة منذ سنة ١٩١٧ وقد قضى لهم بالحكم المستأنف بالمبلغ المدفوع وفوائده بواقع خمسة كل مائة ابتداء من خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى .

« وحيث ان الحكم المستأنف في محله فيما قضى به من قصر الفوائد على خمس سنوات هلالية سابقة على رفع الدعوى الفرعية فإن هذا هو حكم القانون ولا عبرة بما سرده الدائن من اجراءات قال انها قاطعة للمدة فإنه يفرض

توفر هذا الاثر لتلك الاجراءات فان كل ما ينتج عن انقطاع المدة من اثر لا يتعدى الماضي ويبدأ بعده سريان مدة جديدة . وهذه المدة هي ذات المدة السابقة وهي في حالة هذه الدعوى خمس سنوات هلالية لانها خاصة بفوائد دين وقد كان التقادم السابق للانقطاع تقادما خمسيا فاذا ما بدأ تقادم جديد بعد الانقطاع فانه يبدأ بذات الصفة وعن نفس المدة ولا مبرر لان يؤثر الانقطاع على طبيعة الدين وبالتالي على مدة سقوطه بالتقادم .

« وحيث ان الحكم المستأنف قضي بأن تكون الفائدة بواقع خمسة كل مائة والثابت أن مورث فريق محمد افندي حسن المهدي عند مارهن إلى على افندي غالى تسعة أفدنة ذكر في عقد الرهن بأن على بعض الاطيان رهنا للبنك الزراعى وأن الراهن التزم بوفاء ذلك الدين بحيث اذا حصل منه تأخير وترتب على ذلك تكليف على افندي غالى بشيء منه فله حق الرجوع على الراهن . والثابت أيضا أن دين البنك الزراعى كان مضمونا برهن ومقررة له فائدة ٧٥ و ٪ شهريا وأن على افندي غالى دفع للبنك مبالغ تبقى منها ٢٨٠ ج وأحله البنك الزراعى محله بعقد محرر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩١٧ — وهو لهذا طلب الحكم له بذات الفوائد التي كانت من حق البنك الزراعى وانتهلت اليه .

« وحيث انه للفصل فيما اذا كان للدافع مع الحلول مطالبة المدين بالفوائد التي كانت موضوع اتفاق مع الدائن الاول أو بفوائد قانونية يتعين تعيين ماهية الحق الذي توفر للدائن الثانى أهو حق الدائن الاول بصفاته

وتأميناته وما يلحقه من دفع أو هو حق جديد مستقل عن الحق السابق .

« وحيث انه وان كان النص الفرنسى للمادة (١٦٢) من القانون المدنى المصرى توحي عبارته بأن الوفاء مع الحلول يؤدي الى انقضاء دين قديم وحلول دين جديد محله فان هذا المنحى في التعبير لا يصح أن يصرف الى أبعد مما يحتمله الاتجاه الصحيح في تقدير الاثر المترتب على الوفاء فهو في الواقع أثر مزدوج يتضمن وفاء للدائن الاصلى وبالتالي انقضاء لدينه فيما بينه وبين مدينه — ولما كان هذا الوفاء حاصلا من غير المدين فهو يتضمن في الوقت ذاته وبالنسبة لهذا الغير نقلا لحق الدائن الاصلى بصفاته وتأميناته وما يلحقه من دفع وكل اتجاه غير هذا يستلزم لتدعيمه خلق افتراضات واقحامها على غرض الشارع بغير مبرر .

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون اعلى افندي غالى ولورثته من بعده حق في الرجوع على المدين الاصلى وعلى تركته بالفائدة التي كانت مقررة للدين الاصلى وهي بواقع تسعة كل مائة .

« وحيث انه بناء على ما تقدم وعلى ما جاء بأسباب الحكم المستأنف مما لا يتعارض مع ماورد بهذا الحكم يتعين أولا — تأييد الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٢٥ والقاضى بتثبيت ملكية فريق محمد افندي حسن المهدي إلى ١٦ س ٣ ط ١ ف ورفض دعوى الربع عن هذا المقدار ورفض الاستئنافين المرفوعين عن هذا الحكم . ثانيا — بتأييد الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٠٥ سنة ١٩٣٤ بالنسبة للدعوى الاصلية وتعديله بالنسبة للدعوى الفرعية والزام فريق محمد افندي حسن بأن يدفعوا لورثة المرحوم على افندي غالى مبلغ ٩١٢ م و ٣٠٤ ج

وباستمرار حبس التسعة الافدنة تحت يد المرتينين المذكورين حتى الوفاء وبالزامهم أيضا بمبلغ ٢٨٠ ج وفوائده باعتبار تسعة كل مائة منذ خمس سنوات هجرية سابقة على تاريخ رفع الدعوى لغاية الوفاء .

(استئنافات محمد افندي حسن المهدي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن الكاوي ضد محمود افندي على فالح وآخرين وحضر عنهم الاستاذ علي الحشغاني رقم ٧٢٦ سنة ١٣٠٦ و ١٣٠٧ سنة ١٣٧٦ سنة ١٣٧٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب القصة احمد على علوبة بك ومحمد صادق فهمي بك ومحمود حامس سوكه بك مستشارين)

٨٠

٢٠ مايو سنة ١٩٤٣

قصة . نزاع في الملكية . حق القاضي في الفصل فيه دون الايقاف مادام في نصابه .

المبدأ القانوني

من حق محكمة القصة طبقا لنص المادة ٤٥٤ مدني أن تفصل في المنازعة في ملكية المقار دون حاجة الى ايقاف دعوى القصة متى كانت قيمة النزاع لا تزيد على نصاب القاضي الجزئي ويحوز حكمها هذا حجية الشيء المحكوم فيه .

الحكمة

« حيث ان المستأنف عليه أقام هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بثبوت ملكيته إلى حصبة في منزل مقدارها ١٦ س ٢ ط من ٢٤ ط فدفع المستأنف بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وقضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع .

« وحيث ان المستأنف يني دفعه على ما أبداه

من أنه سبق له أن رفع دعوى ضد المستأنف عليه أمام محكمة بورسعيد الجزئية وطلب فيها قسمة المنزل موضوع النزاع وفرز نصيبه على اعتبار أن من ضمن هذا النصيب الحصبة موضوع الدعوى الحالية وان تلك المحكمة فصلت في الملكية وتأيد حكمها من محكمة الزقازيق . ولم تأخذ محكمة الدرجة الأولى في حكمها المستأنف بهذا الدفع وبلت حكمها على أن الحكم الصادر في دعوى القصة لا يعتبر فصلا في الموضوع لأن موضوع الملكية لم يكن معروضا على المحكمة للفصل فيه ولأنه على فرض أن محكمة القصة تعرضت فعلا لموضوع ملكية الخصوم فان تعرضها هذا لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه .

« وحيث ان الثابت في الحكمين الصادرين في دعوى القصة ابتدائيا ونهائيا أن محكمة بورسعيد الجزئية في الدعوى رقم ١٣٥٩ سنة ١٩٣٤ أصدرت في تاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٤ حكما بنذب خبير لفرز نصيب المدعى وهو المستأنف الآن وقد بنت حكمها على أسباب جاء فيها أن المدعى يرتكن الى عقد بيع صادر اليه من أمين عبد اللطيف بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٣ ومسجل في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣ ببيع ١٦ س ٢ ط شيوعا في المنزل موضوع النزاع وآلت الحصبة الى البائع بعقد بيع رقم ٤ يناير سنة ١٩٣١ ومسجل في ١٤ يناير سنة ١٩٣١ من على حسن اللغات الذي اشتراه بدوره من شخص يدعى عبد السلام درويش بعقد مسجل في ٨ يونيو سنة ١٩٣٠ . ثم قالت ما يأتي . « وحيث انه وقد قطعت العقود المقدمة من المدعي بملكيته لما طلب قسمته فلا تأخذ المحكمة بما دفع به الحاضر عن المدعى عليه في دفاع

باطنه غير الجد متعلقا بالنزاع في الملكية وتعيين لذلك الحكم بتعيين خبير» فلما استأنف المستأنف عليه ذلك الحكم أمام محكمة الزقازيق قضت تلك المحكمة في تاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣٥ في الاستئناف رقم ٢٤٤ سنة ١٩٣٤ بتأييد الحكم وقالت في أسباب حكمها ما يأتي : «وبما أن المستأنف طالب إيقاف دعوى القسمة لوجود نزاع في الملك ولا حكم ضده استأنف طالبا رفض الدعوى أو إيقافها . وبما أن النزاع في الملك الذي يقتضى إيقاف دعوى القسمة إنما هو النزاع الجدى . وبما أن باقى نصيب المستأنف عليه وقدره ١٦ س ٢ ط اشتراه من أمين عبد اللطيف بعقد مسجل في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣ وأن أمين عبد اللطيف اشترى هذا القدر من على حسن اللغات بعقد مسجل في ٣ يناير سنة ١٩٣١ . وبما أنه مع تقديم هذه المستندات ترى المحكمة أن إيقاف دعوى القسمة لوجود نزاع في الملك غير جدى »

« وحيث ان الاستفادة من هذين الحكمين انهما بحثا موضوع الملكية وقررا في الأسباب أن المستأنف يملك الحصة موضوع النزاع وذكرنا تسلسل الملكية حتى آلت إليه وأوضحنا بالمستندات التي تقطع بتوفر تلك الملكية وبناء على تلك الأسباب نحكما بنسب الخبير لقرز ذلك النصيب . وهذا هو فصل صريح من المحكمتين الجزئية والاستئنافية في موضوع الملكية وهي وان كانت مسألة فرعية في أثناء نظر دعوى القسمة إلا أن الحكم في تلك القضية الأصلية قد بنى على الفصل في المسألة الفرعية وهذا الفصل يحوز قوة الشيء المحكوم فيه وكذلك الحال بالنسبة للأسباب فان لها

حجية الحكم متى كان الحكم بتعيين الخبير بقرز النصيب نتيجة لازمة للفصل فيما أثير حول ذلك النصيب .

« وحيث انه من الجهة الأخرى فان نص المادة ٤٥٤ مدنى يقتضى بأنه « إذا أمكنت قسمة الأموال عينا وحصل نزاع في تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك وفي المنازعات الأخرى التي تكون من خصائصها . وإذا حصلت منازعات لم تكن من خصائص المحكمة المذكورة وجب عليها أن تحيل الخصام على المحكمة الابتدائية وتعين الجلسة التي يلزم حضورهم فيها أمامها وتؤخر الفصل في القسمة الى أن يحكم قطعيا في تلك المنازعات » . ومؤدى هذا النص أن جميع المنازعات التي تخرج عن تعيين الحصص يفصل القاضي الجزئى فيها متى كانت ضمن نصاب اختصاصه وانه فضلا عن صراحة النص فان الشارع قد أفصح عن قصده بوضوح بما حواه النص من قصره الاحالة على المحكمة الابتدائية فاستبقى للقضاء الجزئى المعروف عليه دعوى القسمة حق الفصل في كل نزاع لا يصل الى نصاب تلك المحكمة الابتدائية . »

« وحيث ان محكمة بورسعيد حينما فصلت في ملكية الحصة التي مقدارها ١٦ س ٢ ط من ٢٤ ط من المنزل كانت في حدود حقها المخول لها بنص المادة ٤٥٤ مدنى إذ أن المنزل جميعه قد رسا مزاده على المستأنف بثمن مقداره ٣٥٠ م و ٣٦٣ ج وقد تم البيع بالمزاد تنفيذا لما قضت به المحكمة في دعوى القسمة ببيعه لعدم امكان قسمته .

«وحيث انه يبين مما تقدم أن محكمة القسمة قد فصلت في موضوع الملكية وأنها في قضائها في المنازعة الخاصة بالملك كانت في حدود حقها ويكون لحكمها حججية الشيء المحكوم به . وبناء على ذلك يكون الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى في محله ويتعين قبوله والغاء الحكم المستأنف .

(استئناف محمد افندي حسن الزنابى وحضر عنه الاستاذ سليمان أحمد ضد السيد ابراهيم الخواجه وحضر عنه الاستاذ ابراهيم سميد رقم ٨٢ لسنة ٦٠ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة احمد على غاويه بك ومحمد صادق فهمى بك ومحمود حامى بوكه بك مستشارين)

القضاء التجارى

٨١

محكمة استئناف مصر

الدائرة التجارية

١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣

مضارب . دعوى استرداد المدفوع بغير حق . سريان المادة ٩٩ . مناطه الطعن في قرار لجنة التقدير .

المبدأ القانونى

إذا رفع محمول غير الشركات المساهمة دعوى بطلب استرداد ضريبة دفعها بغير حق لخلاف بينه وبين مصلحة الضرائب على أساس ربطها ولم تكن الدعوى طعنا في قرار من لجنة التقدير إذ أن هذه اللجنة لم تصدر قرارا لعدم إحالة الأمر إليها من مصلحة الضرائب فان الدعوى لا تعتبر طعنا من الطعون التى يسرى عليها حكم المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويكون ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الدعوى طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول

الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وقال في شرح هذا الدفع ان المادة (٩٩) من قانون ربط الضريبة وهو رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على تحديد ميعاد الاستئناف بنصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات وان الحكم المستأنف قد أعلن الى المستأنف في تاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٤٣ ولم يستأنفه الا في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٣ فيكون مرفوعا بعد الميعاد - وقد طلب المستأنف رفض هذا الدفع وانضمت اليه النيابة العمومية في هذا الطلب .

« وحيث انه لا خلاف بين الطرفين في ان الشركة التى يمثلها المستأنف هى من شركات التوصية البسيطة

« وحيث ان المستأنف من نص المادة (٩٩) من قانون ربط الضريبة ان تحديد ميعاد الاستئناف بنصف الميعاد المعتاد قاصر على الاحكام التى تصدر متعلقة بالطعون الوارد ذكرها فى ذلك القانون .

« وحيث ان القانون أورد الطعون فى مواد متفرقة منه وهى فيما يتعلق بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية على وجهين أولهما وارد فى القسم الأول من الفصل الخامس وهو خاص

بحالة الشركات المساهمة وهذا الشأن له بالشركة المستأنفة والثاني ما يتبع في حالة سائر الممولين عدا الشركات المساهمة ومن هؤلاء شركات التوصية التي من بينها الشركة المستأنفة وقد حوّلها القسم الثاني وفي هذا القسم لم يشر القانون في شأنها إلا إلى حالتى تقدير الأرباح بوساطة لجان التقيد وهي الحالتان المشار إليهما في المادة (٤٧) أى في حالة ما إذا امتنع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته إلى مصلحة الضرائب وفي حالة ما إذا رفضت المصلحة اعتماد ما قدمه الممول إليها من تلك الحسابات والمستندات . وقد رسم القانون الطريق بعد ذلك في المادة (٥٢) إذ نص على أن مصلحة الضرائب تحيل إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم اتفاق عليها بين المصلحة والممول مع موافقتها بكل ما قدمه الممول من الاقرارات والبيانات وملاحظات المصلحة وتعلن اللجنة الممول بميعاد الجلسة قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل ثم تقوم مصلحة الضرائب بإعلان الممول بتقدير اللجنة .

ثم نصت المادة (٩٩) على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشرة يوما من تاريخ اعلان قرار لجنة التقدير الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية .

« وحيث انه لم يرد في قانون ربط الضريبة أى نص عن طعن في حالة سائر الممولين عدا الشركات المساهمة غير الطعن في قرار لجنة التقدير وقد حدد الشارع له ميعادا لرفعه الى المحكمة الابتدائية شأنه في ذلك شأن الطعون الأخرى المتفرقة في نصوص القانون . فاذا

مانص الشارع بعد ذلك في المادة (٩٩) على تقصير ميعاد الاستئناف في الاحكام المتعلقة بالطعون الوارد ذكرها في هذا القانون فان هذا الحكم لا يرد في شأن الشركة المستأنفة إلا على الطعن الوارد في القانون وهو الذى رسم له الشارع شكلا معيناً . وهو الطعن فى قرار لجنة التقدير وحدد ميعاداً معيناً لرفعه الى المحكمة الابتدائية فلم يكن مستغنياً أن يحدد له الشارع ميعاداً معيناً للطعن بالاستئناف فيما يصدر فيه من أحكام .

« وحيث ان مؤدى نصوص قانون ربط الضريبة انه إذا قام بين أحد الممولين وبين مصلحة الضرائب نزاع ورفع أمره الى القضاء بغير طرق الطعن الوارد ذكرها في ذلك القانون فان اقامة الدعوى ومواعيد رفعها وكذا مواعيد الطعن فيما يصدر فيها من أحكام كل أولئك يسرى عليها حكم القواعد العامة التي يقضى بها قانون المرافعات . شأنها في ذلك شأن جميع الاشكال والمواعيد الخاصة التي يرسمها قانون المرافعات لدعاوى معينة كدعاوى الاستحقاق الفرعية فاذا ما خرجت تلك الدعاوى عن الحالة والشكل الخاصين والمرسومين في القانون فانها تخرج من نطاقها المحدد الى محيط الدعاوى بصفة عامة .

« وحيث ان المستأنف يقرر بأنه لا نزاع بينه وبين مصلحة الضرائب على حسابات الشركة وأوراقها ولا على أرقام أرباحها وإنما كل نزاعه منحصر في أساس احتساب الضريبة إذ أن للمستأنف مرتباً مقررّاً باعتباره الشريك المدير للشركة فهل تحصل الضريبة على هذا المرتب باعتباره ضمن أرباح الشركة التي تربط

٨٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الدائرة التجارية

٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤

ضريبة . تولد مع الأرباح . جريمة إخفاء المبالغ التي تسرى عليها الضريبة . قيامها من تاريخ تحرير الأقرار غير الصحيح . شرط العقاب . اصطحابها بطرق احتيالية . جريمة مستمرة . حق النيابة في التفتيش

المبدأ القانوني

تتولد الضريبة بمجرد تولد الربح وهذا الربح لا يتولد من عمل لجنة التقدير أو حكم القضاء التجاري ، ولكن هو نتيجة للعمليات التي تقدم بها الممول وأما الاجراءات التي رسمها القاضي لتحديد الربح فهي وسيلة للدلالة عليه بعد أن كان خافيا على المصلحة وتتولد جريمة إخفاء المبالغ التي تسرى عليها الضريبة من الملاحظة التي يقدم فيها الممول إقرارا غير صحيح متى اصطحب ذلك باستعمال طرق احتيالية وتستمر هذه الجريمة قائمة حتى ينكشف أمرها - ولا يستلزم قيام الجريمة لتحديد قيمة الربح - والنيابة العمومية حق تفتيش منزل الشخص المتهم بجريمة الإخفاء متى تبين لها من تحقيق قائم أو قرائن تفيد وقوع الجريمة .

المحكمة

« من حيث ان المدعين أعلنوا المدعى عليها بصحيفة هذه الدعوى في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وظلوا .

عليها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أم أنه يستنزل من أرباح الشركة ضمن مصروفاتها وتحصل عليه ضريبة كسب العمل ولعل هذا هو مادعا مصلحة الضرائب الى عدم رفع الأمر الى لجنة التقدير . إلا ان الأمر الواقع مهما كانت البواعث اليه هو ان الخلاف بين المستأنف وبين المصلحة على أساس الضريبة لم تحصل إحالته على لجنة التقدير ومصلحة الضرائب هي وحدها صاحبة الحق في تلك الاحالة طبقا لنص المادة (٥٢) فلم يصدر من اللجنة قرار ولم تكن دعوى المستأنف طعنا في قرار من اللجنة فهي لذلك تكون دعوى أصلية باسترداد ما يعتبره مدفوعا بغير حق وتجرى في حقها القواعد العامة كما تسرى تلك القواعد على طرق الطعن فيما يصدر فيها من أحكام . إذ ان الأحكام الواردة في قانون ربط الضريبة هي استثناء للقواعد العامة ولا يصح الخروج بالاستثناء عن نطاقه المحدد في القانون .

« وحيث انه لما تقدم يكون المستأنف والنيابة العمومية على حق فيما طلباه من رفض الدفع ويتمين قبول الاستئناف شكلا .

(استئناف المستر هالدان مستر عن نفسه وبصفته وحضر عنه الاستاذ عازر بسطار روس ضد ماوردية ضرائب قسم العطارين وحضر عنها الاستاذ محسن قاسم رقم ١١٠ سنة ٦٠ ق تجارى رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد على علوبه بك ومحمد صادق فهمى بك ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ مصطفى حسن وكيل النيابة) .

الحدود التي رسمها القانون للاطلاع على مالى التجار من دفاتر وأوراق لأن هذا الاطلاع لا يكون إلا في مقر المنشأة وفي ساعات العمل وبعد اختصار مباحث الشأن وأنه عمل يجب أن يقدم به الممول نفسه فإذا امتنع لم يكن للمصلحة أن تستلم دفاتره وأوراقه عنوة ولا يحكم قضائي وكل ما في الأمر أن يحكم عليه بغرامة وهي لا تتجاوز عشرة جنيهات ويحكم عليه القاضي بتهديدات مالية فإذا أصر حتى بعد صدور الحكم على عدم تسليم دفاتره وأوراقه لم يجوز تنفيذ الحكم مباشرة ضده وانتزاع الاوراق منه انتزاعا وانما تسرى عليه التهديدات على الوجه وبالشروط المبينة في القانون وان حق الاطلاع على دفاتر التاجر وأوراقه حق استثنائي ولا يجوز استعماله إلا للأغراض المتصلة بتنفيذ قانون الضرائب ولا شأن له بضبط أى جريمة أخرى وأنه لا يجوز اطلاقا استعمال المعلومات التي تحصل عليها المصلحة لدى الممول ضد ممول آخر ولا يجوز عمل تحقيق مع ممول لاستعمال هذا التحقيق ضد ممول آخر إلا بحكم من القضاء وذلك وفقا للمادة ٥٦ من قانون الضرائب .

وحيث ان المدعى عليها رفعت الدعوى بأنه تقدم لها بلاغ كتابي مرفق بمستندات بأن المدعين ارتكبا جريمة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة واستعمالا طرقا احتيالية بقصد التخلص من أدائها فاستصدرت إذنا من النيابة العمومية بالتفتيش وأنها لم تكن تستعمل حق الاطلاع بل كانت في صدد جريمة ضبطت أدواتها باذن النيابة العمومية وتكليفها وأن هذه الجريمة موجودة منذ ان قدم الممول اقرارانه

أولا - الحكم بالزام مصلحة الضرائب بأن تعيد فورا إلى المدعين الدفاتر والأوراق التي أخذت منهما .

ثانيا - والزام المدعى عليها بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه - والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة والتفاد المعجل بلا كفالة .

وقررا أنهما قدما الاقرارات والبيانات المفروضة عليهما طبقا للقوانين ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٥ لسنة ١٩٤١ عن محل التجارة ادارتهما وأنه بعد أن اطلع مندوب مصلحة الضرائب على دفاترهما رأى عدم التعويل عليها - وحدد الارباح بطريق التقدير وأبلغت مصلحة الضرائب المدعين بمقدار الضريبة المستحقة عليهما عن سني ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ فقبلها المدعيان وأصبح هذا التقدير نهائيا ودفع المدعيان الضرائب المطاوعة ولكن حدث في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ أن اقتحم محلها - ليلا محمد عبد المنعم الجبل افندى المفتش بالضرائب بصحبة ضابط وعدد من رجال البوابس واستولى على دفاتر وأوراق المدعين كما اقتحم محلين آخرين لهما وذلك يتنافى مع حق الاطلاع المخول للمصلحة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ طبقا لما أوضحتته المواد ٨١ ، ٨٣ ، والمادتين ٤٥ ، ٤٦ من اللائحة التنفيذية وفيه خروج على القانون وانتهاك لحرمة التجارة وقد أصابهما بسببه ضرر يقدرانه بالمبلغ المطلوب وفضلا عما لهما من الحق في استرداد الدفاتر والأوراق التي أخذت بلا مبرر .

واستندا إلى أن التفتيش الذي قامت به مصلحة الضرائب للحصول على دفاتر ومستندات المدعين تصرف لا يبيحه القانون وهو يجاوز جميع

الزائفة وقد أنتج التفتيش في ضبط أدواتها وهي المنصوص عليها في المادة ٨٥ - ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث ان المدعين ردا على ذلك بأن قانون الضرائب وضع القيود لحق الاطلاع ولم يجوز الخروج عنها مع علمه بجواز ارتكاب جرائم ضد القانون ومنها الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٥ - ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وان هذا القول معناه أن حق الاطلاع حق مطلق يستطاع تجاوزه في أى حين لمجرد ورود بلاغ قد يكون كاذبا ولو كانت عليه مسحة الجدية أو لقيام المصلحة بتجريات ولانه لا يمكن ان يقال أن هناك جريمة الا اذا ثبت أولا أن هناك ضريبة مستحقة على الممول وأن الممول عمل على التخلص منها ولا يمكن أن تكون هناك ضريبة الا اذا حددت الارباح التي تسرى عليها الضريبة وهذا التحديد يدخل في اختصاص لجنة التقدير . والمحكمة التجارية فلم يصدر حكم من هاتين الجهتين المختصتين لا يمكن القول بوجود أرباح تسرى عليها الضريبة مهما كانت الأدلة التي بيد مصلحة الضرائب وأن الضريبة ليست مفروضة على أية عملية ميزتها ولكنها مربوطة على صافي الارباح التي يتحقق أن الممول حصل عليها في السنة بأكملها من مجموع عمليات كلها - وأن جميع الاعمال التي نسبت الى المدعين ليست جرائم في ذاتها فان عدم امسالك الدفاتر أو عدم انتظامها أو اغفال قيد بعد العمليات بالدفاتر سهوا أو عمدا ليس جريمة في حد ذاته .

ومن حيث ان واقعة الحال في هذه الدعوى

تتلخص بحسب أقوال الطرفين والمستندات المقدمة من المدعى عليها في أن المدعين قدما إقرارات لمصلحة الضرائب عن أرباحهما في سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤٢ - وقد راجعت مأمورية ضرائب الدرب الأحمر اقرار المدعين عن أرباحهما في سنة ١٩٣٩ وما قبلها واعتمدت ما جاء به إذ وجدته مطابقا للدفاتر التي أبرزها للموظف المختص الذي تولى الاطلاع على الحسابات وتحت المراجعة والاطلاع على دفاتر الممول في محله يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٠ وربطت عليه الضريبة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

وراجعت المأمورية إقرارات المدعين عن أرباح السنوات ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ على ما جاء في الدفاتر التي قدماها للموظف المختص الذي قصد إلى محلهما في يومي ٢٨ ، ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٣ للاطلاع على دفاترهما ولكنها لم تظمن إلى صحة تصوير هذه الدفاتر لنشاط الممول فلجأت إلى استخراج المبيعات السنوية في السنوات الثلاثة واختسبت محل الربح منها على أساس التقدير وقدرت أرباحا لسنة ١٩٤٠ ٦٠٠٠ جنيه ، لسنة ١٩٤١ ٨٠٠٠ جنيه ، لسنة ١٩٤٢ ١٠٠٠٠ جنيه في حين كان الممول قرر أن أرباحه لسنة ١٩٤٠ ٣٦٨ م و ١١٧١ ج وللسنة ١٩٤١ ٩٦٧ م و ١٥٣٠ ج وللسنة ١٩٤٢ ١٨٣ م و ٢١١٥ ج ووافق الممول على ذلك باقرار كتابي مؤرخ في ٥ مايو سنة ١٩٤٣ ودفع ما طالبت به المصلحة - وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ تلقت وزارة المالية بلاغا كتابيا من عثمان أمين أحمد بأن الممول خدع مصلحة الضرائب وارتكب جريمة تهريب من الضرائب وأنه مستعد للارشاد عن بعض

دفاتر الممول التي يسجل فيها حقيقة أرباحه وقدم المبلغ عند مسائل في ٢٢ / ١١ / ١٩٤٣ اثباتا لصحة بلاغه اثني عشر فاتورة قرر أنها غير مرصدة في الدفاتر التي اطلعت عليها المصلحة وربطت الضريبة على أساس ما جاء فيها عن سنة ١٩٣٩ واستنادا إلى إجمالي القيود في سني ٤٠ و ٤١ و ١٩٤٢ .

فقد تمت مصلحة الضرائب إلى النيابة العمومية وأطلعتها على ما حصلت عليه من معلومات وعلى ما قدم المبلغ من بيانات واستأذنتهم في إجراء التفتيش فأذنت بتاريخ ٢٢ - ١١ - ١٩٤٣ - ونولى مفتش مصلحة الضرائب التفتيش في يوم ٢٢ - ١١ - ١٩٤٣ وضبط بعض دفاتر المدعين وأرقامها ثم استأذن النيابة مرة أخرى فأذنت وفتش بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ وضبط مستندات أخرى منها فاتورة صادرة من محل على خليل باسم شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بتاريخ ١١ - ١١ - سنة ١٩٤٢ لم يرد بقيمتها ذكر في الدفاتر وثلاث فواتير من محلات سيد سعيد حسن رقم ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٨ توارينها على التوالي ٧ - ١١ - ١٩٣٩ - ١١ - ١١ - سنة ١٩٣٩ ٢٥٤ - ٢ - ١٩٤١ مطلوبة من محلات أنجال المرحوم علي أفندي خليل وعليها تأشيرات من سيد سعيد حسن بأن امضاءه مزورة وبأن هذه الصفقات لم تعقد و ٢٥ فاتورة عن توريدات للجيش البريطاني وردت قيمتها بموجب شيكات على بنك باركليز وحصلت بمعرفة البنك الأهلي بدون أن تقيّد في الدفاتر وتبلغ قيمتها وحدها ٢٥٠ م و ١٤٧٨٢ ولم يرد ذكر لهذه الصفقات لا في الدفاتر التي اطلعت عليها المصلحة ولا في البيانات التي تقدم بها الممول

عند ما كانت تحاول تقدير أرباحه . وحررت مصلحة الضرائب محضر لجنة بالتطبيق للمادة ٨٥ - ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأبلغت النيابة كما أبلغتها عن جريمة التزوير المنطبقة على المادة ٢١٥ عقوبات . ومحاضر ضبط اللجنة محرر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بمعرفة محمد أفندي عبد المنعم الجمال ضد المدعين لأنهم في السنوات ٤٠ و ٤١ و ٤٢ ١٩٤٢ استعملوا طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضرائب المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وذلك باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن تعتمد عدم قيد فواتير بيع وتوريدات للجيش البريطاني وآخرين كما تعتمد إدراج بيانات غير صحيحة في حساباتهما بتزويرهما فواتير شراء على سيد سعيد حسن واستعماله الأخطاء مبالغ تسرى عليها الضريبة . « وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « يعاقب بالعقوبة والزيادة المشار إليهما في الفقرة السابقة كل من استعمل طرقا احتيالية للتخلص من الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وذلك باخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة »

« وحيث أن المدعين ببيان على مصلحة الضرائب أن هذا التفتيش يهدم المبادئ التي قام عليها صحة الاطلاع وأنه باطل لأن القواعد القانونية العامة لا تبسّج التفتيش للبحث عن أدلة على الجريمة وأن الأعمال التي نسبت إلى المدعين لو صحت لا تعد جريمة في ذاتها وأنه متى كان التفتيش غير جائز قانونا فهو باطل ولو أذنت به النيابة .

« وحيث ان مصلحة الضرائب قررت ولم ينازعها المدعيان في ذلك - ان المدعين قدما اقراراتهما عن سنى ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢ الى دأورية الضرائب مقررين بأنها مؤيدة بمسابات وبأن ما جاء فيها مستخرج من الدفاتر وأنهما تطلعن الى هذه الدفاتر وربطت الضريبة على أساس التقدير وكتبت لهما بتاريخ فبراير من ١٩٤٣ وهو نفس اليوم الذى وافق فيه على تقدير المأمورية لارباحهما تطالبيهما بسرعة دفع باقى ما يستحق على أرباحهما وحذرتهما من محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة حتى لا تضطر مستقبلا الى توقيع العقوبات المنصوص عنها في القانون .

وزاد فى شكهما ما وصل الى عامها بأن الارباح التى وافق عليها المدعيان لا تتناسب مع ما هو معروف عن مؤسستهما بأنها من أكبر المنشآت التى تتجر فى الحديد والبويات وتقوم بتعمدات للجيش البريطانى وأنهما أثريا ثراء واسعا واقتنيا عقارات وأربت ثروتهما على نصف مليون من الجنيهات فى حين أنها كانت فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ عند وفاة والدهما لا تزيد على ١٥٠٠٠ جنيه .

« وحيث انه من ذلك يبين أن البلاغ الذى قدم لمصلحة الضرائب جاء مؤيدا لشكوك جديدة ساورتها مبنية على مشاهدات من الواقع لا تستقيم مع التصوير الذى أراده المدعيان لنشاطهما التجارى .

وهى من حقها أن تعيد ربط الضريبة على الممول فى أى وقت عندما تثر على عناصر جديدة تستطيع أن تستند اليها فى إعادة تقدير الارباح وذلك فى خلال خمس سنوات وفقا للمادة ٩٧ من قانون الضرائب .

وقد تقدم القول بأن البلاغ قدمه شخص معلوم كان موظفا بالمنشأة وعلى علم بأحوالها وعززه بسندات .

« وحيث ان المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات نصت على ما يأتى :-

١ - للنيابة العمومية الحق فى تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لذلك - ب - يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبته من مأمورى الضبطية القضائية أن ينتقل فى مواد الجنايات والجنح فى الأماكن الأخرى التى يتضح من أمارات قوية تظهر فى التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد فى كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على اذن بالسكتابة من قاضى الامور الجزئية .

وواضح أن الاذن لا يكون ضروريا إذا كان الاخفاء يعد فى ذاته جنحة كالحالة موضوع هذه الدعوى وكاخفاء الاشياء المسروقة مع العلم بسرقتها فانه يجوز للنيابة العمومية فى هذه الحالة تفتيش منزل المخفى بغير اذن القاضى الجزئى على اعتبار أنه متهم بجنحة .

وتفتيش المنازل ليس عملا اداريا من أعمال البوليس الادارى الغرض منه البحث عن طرق ومستندات من شأنها فتح تحقيق بل هو عمل قضائى الغرض منه جمع أدلة تأييداً لتحقيق مفتوح من قبل .

ويجوز إجراء التفتيش فى أى وقت .

والغرض من التفتيش هو البحث عن الاشياء التى تكون قد استعملت فى ارتكاب الجريمة أو يمكن الوصول بها إلى كشف الحقيقة ولم ينص القانون صراحة على أن للنيابة حق ضبط تلك الاشياء ولكن هذا الحق نتيجة طبيعية

وأما الدفاتر والأوراق التي ضبطت فهي أدوات الجريمة - وظهر من بينها فواتير من محل سيد سعيد حسن قرر أنها مسروقة ومزورة فكان من واجب مفتش الضرائب أن يبلغ النيابة عن هذا التزوير .

وليس في ذلك خروج على حكم المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية التي تنص على أنه « لا يجوز لموظفي مصلحة الضرائب بأي حال من الأحوال استعمال حق الاطلاع في غير الأغراض المتصلة بالضرائب » ولا افشاء لسر المهنة يقع تحت طائلة المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإنما هو فرض يلقيه القانون العام على عاتق كل فرد علم بوقوع جريمة .

وقصد المشرع من المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية هو حماية التجارة الشريفة لا التستر على الجرائم .

« وحيث أنه فرق بين الامتناع أصلاً ولو بسوء نية عن تقديم الدفاتر وبين الامتناع بعد تقديم الدفاتر وبعد المحاسبة وربط الضريبة عمداً وسوء نية أيضاً لستر جريمة فيبينها يحكم على الممتنع ابتداء بالغرامة وبالتهديدات المالية مع تعرضه لتقدير أرباحه تقديرًا مبالغاً فيه إذا لم يقدم دفاتره وهي الحالة التي يشير إليها وكيل المدعين في مذكرته وصحيفة دعواه فإن الواجب في الحالة الثانية ضبط جسم الجريمة .

ويؤيد ذلك ما جاء على لسان مندوب الحكومة في مجلس الشيوخ عن مناقشة قانون الضرائب إذ قال « لم أقل أنه يكفي أن يدعى التاجر أنه لا يمسك دفاتره وإنما قلت أن التاجر الذي قدم في أول السنة دفاتره لتقدير أرباحه منها لا يمكن أن يدعى فيما بعد أنه لا يمسك دفاتره . »

لحق التفتيش وقد أوجب القانون في المادة ١٨ على مأموري الضبطية القضائية عند تفتيش منزل المتهم في حالة تلبسه بالجناية أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه يستعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة وأعضاء النيابة هم من مأموري الضبطية القضائية وبهذه الصفة يكون لهم بمقتضى المادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات حق ضبط الأشياء في حالة التلبس ولكن لا محل لقصر حقها هذا على التحقيق في حالة التلبس فقط بل يجب تحويلها هذا الحق في جميع الأحوال لأنه من مستلزمات التفتيش وقد خوله القانون لفاضي التحقيق في المادة ٦٨ من قانون تحقيق الجنايات « الموسوعة الجنائية تأليف جندي عبد الملك بك الجزء الثاني بند ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ والمراجع المشار إليها فيها . »

ومن هذا يبين أن حق النيابة في تفتيش منزل المتهم بجنحة مطلق متى كان الغرض منه جمع أدلة تأييداً لتحقيق مفتوح من قبل .

أما التحقيق فقد كان مفتوحاً وأجراه مفتش مصلحة الضرائب وهو من مأموري الضبطية القضائية طبقاً للمادة ١٠٣ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ - والمادة ٥٠ معدلة من لائحته التنفيذية بحضور حرره في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأما التهمة فجنحة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

وأما التفتيش فقد حصل بأذن النيابة العمومية بمعرفة مفتش مصلحة الضرائب كمأمور من مأموري الضبطية القضائية مندوب من النيابة العمومية .

والممتنع من البداية والذي أتلف دفاتره قبل انقضاء مدة التقادم هو الذي وضعت من أجله المادة ٨٣ من القانون لا رغامه على أداء واجبه في تمكين الحكومة من استيفاء الضرائب وليس هذا هو حال المدعين فقد ربطت الضريبة عليهما من واقع حساباتهما عن سنة ١٩٣٩ ومن اجمالي مبيعاتهما في السنوات ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢ ثم تبين بعد ذلك أن هنالك عناصر جديدة لم تدخل في الحساب وقامت قرائن قوية على أن المدعين تعمدوا إخفاء هذه العناصر بقصد التخلص من أداء الضريبة وزورا فواتير .

وبذلك لم يعد المجال مجال اطلاع بل مجال ضبط الجريمة .

وصار في وسع مصلحة الضرائب أن تعيد النظر في رقم الأرباح أخذا بنص المادة ٩٧ من قانون الضرائب يؤيد ذلك ما قاله وزير المالية عند مناقشة هذه المادة وهو « فضلا عن أن إجراءات الحكومة بطيئة فإن من الجائز أن يخفى الممول عنها أشياء لا تتوصل إلى معرفتها في وقت قصير لذلك رُئي إعطاؤها الفرصة الكافية » . وما جاء بالفقرة الثالثة من المادة ١٥ من تعليمات مصلحة الضرائب وهي تنص على أنه إذا حصل بعد ذلك ما يدعو إلى قيد ربط جديد للممول عن السنة التي سبق أن دون عنها الربط الأصلي وذلك لاصلاح خطأ أو لأجراء اضافات على الربط الأصلي بناء على ما يكون قد ظهر من معلومات جديدة خاصة بالممول — ويجب أن يقيّد هذا الربط الجديد بحيث يكون شاملا لمجموع المبالغ الخاضعة للضريبة كما تبين أخيرا — وأصبح ليس صحيحا ما يقرره المدعيان بأن الربط صار نهائيا بموافقة المدعين على التقدير

الذي رأته مصلحة الضرائب .

« وحيث ان القول بأن جريمة الاخفاء لا تتم إلا متى تحددت الأرباح التي تسرى عليها الضريبة تحديدا نهائيا ينتقضه أن الضريبة تتولد بمجرد تولد الربح وهذا الربح لا تنتجه لجنة التقدير أو حكم القضاء التجاري ولكن تنتجه العمليات التي يقوم بها الممول وأما الاجراءات التي رسمها القانون لتحديد الربح فهي وسيلة للدلالة عليه بعد أن كان خافيا على مصلحة الضرائب .

والجريمة تولد من اللحظة التي يقدم فيها الممول اقرارا غير صحيح متى اصطحب ذلك باستعمال طرق احتيالية عبر عنها القانون بأنها إخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الجريمة :

وتستمر قائمة ما بقي الاخفاء إلى أن ينكشف أمرها .

ولا يمكن القول بأن ما ضبطته مصلحة الضرائب من مستندات هي عن عمليات أو صفقات مفردة وأنها قد تنتج خسارة لأن هذه العمليات لو لم تنتج ربحا لما كان للممول مصلحة في اخفائها وواقعة إخفائها قريبة على أن هناك ربحا يراد إخفاؤه .

ومتى قامت الدلائل على وجود الجريمة كان حقا المبادرة إلى ضبط واقعها بل أن هذا ما توجبه المادة ٨٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ تنص على أنه « على مندوبي القضاء والموظفين القضائيين والموظفين الإداريين أن يبلغوا مصلحة الضرائب كل بيان يتصل بعمالهم من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمر الضرائب أو بارتكاب طرق احتيالية

مستقبلا الى توقيع العقوبات المنصوص عنها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مادة ٨٥ - ٣ ثالثا — ثم تقدم لها بلاغ من شخص معلوم كان موظفا بمحل الممول وله بحكم ذلك إلمام بشؤونه ينسب اليه واقعة الاخفاء واصطناع الفواتير المزورة وسرقتها .

رابعا — ثم فتحت تحقيقا مع هذا الشخص وسألته فأيد لها ماورد في بلاغه بمستندات قدمها لها . وبذلك كله توافرت لديها الدلائل على وجود مايجمل على الاعتقاد بارتكاب غش في أمر الضرائب أو تعريضها لخطر عدم الأداء على ما تقول المادة ٨٠ السابق الاشارة اليها فبادرت بتبليغ النيابة العمومية وأطلعته على ذلك كله ورأت النيابة العمومية أمامها متهما بجنحة قامت أمارات قوية على وقوعها منه فأذنت بالتفتيش في حدود سلطتها التي أسبغتها عليها المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات بغية الحصول على أدلة تؤيد التحقيق المفتوح من قبل وقد أسفر التفتيش عن ضبط بعض الأدلة — وبذلك كان تصرفها وتصرف مصلحة الضرائب سليمين من كل شائبة وكان ضبط الأوراق المطلوب استردادها داخلا في حدود حقهما .

« وحيث انه لذلك تكون الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها .

(قضية عبد العزيز افندي خليل وآخر وحضر
عنهما الاستاذ حبيب المهرى باشا ضد وزارة المالية رقم ٥٧
سنة ١٩٤٤ لك تجارى رئاسة وعضوية حضرات القضاة
مصطفى فاضل وعبد العزيز حلمي وراضى عبد الله)

الغرض منها أو يترتب عليها التخلص من أداء الضريبة أو تعريضها لخطر عدم الأداء سواء أكان هذا العلم بمناسبة قضية مدنية أم تجارية أم تحقيق في مواد الجنايات أو الجنج ولوانتهى التحقيق بالحفظ — وتنتفى الحكمة من هذا النص إذا استمرت مصلحة الضرائب مكتوفة الأيدي بعد تبليغها أو إذا اجأت إلى حق الاطلاع وبادرت إلى اخطار الممول حتى يحتاط باعدام الأدلة على الجريمة .

ولا يستلزم قيام الجريمة أن يحدد الربح بمقداره إذ سبق القول أن هذا التحديد قد يتراخى زمنا — وأما ما جاء في المادة ٨٥ من قانون الضرائب خاصا بالنص على العقوبة وزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثاله فلا يفيد أن تكون الضريبة حددت وقت توقيع العقاب — وذلك لأن المواد التي أشارت اليها المادة ٨٥ والتي يعاقب على مخالفتها بالغرامة وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة لا ينتهى كلها الى تقرير ضريبة بل أن بعضها لا علاقة له مطلقا بأية ضريبة كالمادة ٢٩ ، ٨٠ .

« وحيث انه من كل ما تقدم يبين : —

أولا — أن مصلحة الضرائب أوجست شكاً في حسن نية الممول بادیء الرأى بماظهر لها من مقارنة الربح الذى قدره بمظاهر ثرائه الواسع .

ثانيا — ثم زاد شكها فيه بقبوله ما قدرته له من الربح مع أنه يزيد أضعافا عما قدره هو لنفسه وعبرته له عن هذا الشك بخطابها المحرر في ٥ مايو سنة ١٩٤٣ بتحذيره من محاولة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة حتى لا تضطر

٨٣

محكمة مصر التجارية الجزئية

١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤

تكليف بالوفاء . عدم ضرورته في المسائل التجارية .
حق القاضى في استخلاص ما يستسبب تكليفاً بالوفاء . من
الأوراق .

المبدأ القانونى

ان المطالبة بالتعويض في المسائل التجارية
جائزة بلا حاجة إلى تكليف رسمى بالوفاء بل
يكفى بالمطالبة بخطاب عادى أو بالتلغراف
أو بالتليفون لأن العرف التجارى جرى على
ذلك لما تتطلبه التجارة من السرعة في
الاجراء .

الحكمة

« حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى مستنداً
الى اتفاقه مع المدعى عليه على أن يبيعه هذا
الأخير أدوات صمعية بموجب الفاتورة المؤرخة
٢٠ - ٣ - ١٩٤٤ وموقع عليها من المدعى عليه
نظير مبلغ ٤٧٩٠ قرشاً دفع منه ١٠٠٠ قرش
وقت تحرير الفاتورة وانفق على سداد الباقي
عند تسليم البضاعة وقرر المدعى ان المدعى عليه
لم يسلمه البضاعة ورفع الدعوى مطالبا برد الألف
قرش المدفوع مضافاً اليه ٣٠٠ م و ١٠ ج فرق
التمن .

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى
بأن المدعى هو الذى أخل بالتزاماته لأنه اتفق
معه على - أن يحضر للاستلام في يوم ٢٠ مارس
سنة ١٩٤٤ أو اليوم التالى على الأكثر فلا يسأل
عن التعويض .

« وحيث ان المحكمة حكمت قطعياً وتمهيداً
بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٤ بالزام المدعى
عليه بدفع مبلغ العشرة جنيهات وبالإحالة
الى التحقيق لإثبات ونفى واقعة تحديد وقت
التسليم .

« وحيث ان المدعى عليه استحضر
شاهدين لم يشهد أيهما بواقعة تحديد وقت معين
للاستلام .

« وحيث ان الفاتورة المؤرخة ٢٠ - ٣ -
١٩٤٤ جاء بها ان المبلغ الباقي يدفع عند الاستلام -
دون تحديد لوقته فيكون القول عن الاستلام
بأن مواعده اليوم التالى مخالف لما جاء بالفاتورة
فلا يعتد به فضلاً عن أنه لو كان التسليم حالاً
لدفع الثمن الباقي في الحال أو نص على موعد
لسداد الباقي .

« وحيث انه عن المطالبة بفرق الثمن
يتعين معرفة ماهية هذا الفرق وهل هو تعويض
أم ليس كذلك وترى المحكمة أن التعويض
هو ما ضاع من الربح gain manque أو ما صار
تحمله من الخسائر brte subie وفرق الثمن هو
من هذا النوع الأخير فهو داخل في التعويض .

« وحيث ان المطالبة بالتعويض في المسائل
التجارية جائزة بلا حاجة الى تكليف رسمى
بالوفاء mise en demeure بل يكفى بالمطالبة
بخطاب عادى أو بالتلغراف و بالتليفون لأن
العرف التجارى جرى على ذلك لما تتطلبه التجارة
من السرعة في الاجراء فلا يجوز شل حركتها
وتعطيلها بانتهاج ما قضى به القانون المدنى في
المادة ١٢٠ منه في إثبات تقصير المدين في الوفاء
بتمهيداته يراجع ليون كان وريينو المطولة بند ٣٨١
والمختصر بند ٣٧٩ - وقد جاء في هـ - ذين
الموضوعين بأن التكليف بالوفاء يمكن أن يكون

طبقا للقانون التجارى التكليف الرسمى أوبأى عمل آخر يراه القاضى دالا على اظهار نية الدائن بشكل ظاهر فى المطالبة وعلى ذلك يمكن اعتبار المدين منبها عليه بخطاب عادى (وبهذا رأى صدر حكم تقضى فرنسى فى ٥ - ١٢ - ٨٣ دالوز *periodique* ٨٤ - ١ - ١٣٠) « وحيث ان ما ذهب اليه الفقه والقضاء من عدم لزوم التكليف الرسمى لا مكان المطالبة بالتعويض فى المواد التجارية قد يظهر لأول وهلة انه يتجافى مع نص المادة ١٢٠ فرنسى التى لم يرد فى القانون التجارى نص يخالفها غير أنه لدى التأمل يتبين ان النص الخاص بلزوم هذا التكليف الرسمى إنما هو نص تقريرى *disposition declarative* لا مساس له بالنظام العام فيجوز الاستناد إلى عرف *coutume* أو عادة *usage* أو اتفاق صريح أو ضمنى على خلافه ومن ثم تكون المطالبة بعمل محضر فى البوليس كما فى حالة هذه الدعوى كافية من باب أولى .

« وحيث ان هذا رأى قد سار عليه القضاء المصرى مسابرا فى ذلك للقضاء الفرنسى ورآه الشراح فى مصر كما رآه شراح فرنسا - يراجع فى ذلك حكم محكمة مصر التجارية الجزئية فى ٤ - ٦ - ١٩٤٠ المحاماة السنة ٢١ العدد الثامن ص ١٢٥ - ورآه الشارحان الدكتور عبد السلام بك ذهبى فى كتابه القانون التجارى ص ١٩٣ والدكتور على بك الزينى فى البند ٥٩ مكرر وما بعده من الجزء الاول وذهب الدكتور الزينى الى ان العرف يعتبر فى قوة القانون وان خالفه مستندا فى ذلك الى رأى برسيرو الذى يقول ان العرف قاعدة قانونية الزامية ومن النظام العام .

« وحيث ان المدعى طالب المدعى عليه بالتسليم بطريق البوايس وعملت عن ذلك مذكرة بقسم الازبكية بالامتناع عن التسليم بتاريخ ٨ - ٥ - ١٩٤٤ رقم ٣٧٠ أحوال أى بعد ثمانية أيام من تاريخ الفاتورة وهو وقت - معقول للتسليم بعد عدم النص على موعد معين فيكون من حق المدعى مطالبة المدعى عليه بقيمة الفرق فى سعر البضاعة وهذا الفرق تقدره المحكمة بمبلغ ١٠٠ م و ٧ ج وهو حوالى نصف الفرق بين الثمن الذى صار شراء البضاعة به والثمن المتفق عليه وذلك لان الاتفاق حصل عليها فى ٢٠ - ٣ - ١٩٤٤ والشراء حصل فى ٨ - ٥ - ١٩٤٤ وهو وقت طويل نسبيا وخاصة فى الاحوال الحاضرة حيث ترتفع الاسعار يوميا مما ترى المحكمة معه الاكتفاء بتحمل المدعى عليه نصف الفرق فقط إذ أن هذا الفرق هو فى ثمن الماسورة ٤ و جرجورى ٤ أما الكوع ٤ فلم يحصل خلاف فى سعره كما هو ثابت من المقارنة بين الفاتورتين المقدمتين بحافظة المدعى ومجموع هذا الفرق هو ١٥٥٠ قرشا نصفه ٧٧٥ قرشا وذلك من واقع الفاتورتين مستند ٢ و ٣ بحافظة المدعى إذ أنه ثابت من المستند رقم ٢ ان ثمن الماسورة رقم ٤ هو ١٨٥ قرشا فأصبحت ٢٥٠ قرشا فالفرق ٦٥ قرشا وعددها ٢٢ ماسورة لمجموع الفرق فى ثمنها هو ١٤٣٠ قرشا وأما الجرجورى ٤ فان ثمنها بالفاتورة ٢ حافظة ٩٠ قرشا - فأصبح ١٢٠ قرشا ومن ثم يكون مجموع الفرق ١٥٥٠ قرشا كما تقدم نصفه ٧٧٥ قرشا وهو ماترى المحكمة الحكم به .

(قضية عبد المجيد افندى دسوقي وحضر عنه الاستاذ

أحمد عبد الحيد الجوهري ضد زكى اتندى ريبا رقم ١٠٣١

سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضى سيد على)

قضايا المحاكم الكلية

٨٤

محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية

٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣

خبير - حكم بغرامة . معارضة في قلم الكتاب . جواز ذلك

المبدأ القانوني

حكم الغرامة الصادر في غيبة الخبير طبقا للمادة ٢٤٢ مرافعات تجوز فيه المعارضة ضد قلم الكتاب كسائر الأحكام الغيابية عملا بالمادة ٣٣٤ مرافعات . وما لا يقبل الطعن من جانب الخبير إنما هو الأمر الصادر ضده من المحكمة برد الأمانة عندما تستبدل به غيره .

الحكم

« حيث ان المعارض يقرر بصحيفة معارضته انه انتدب خبيرا في القضية رقم ٢٣٢ سنة ١٩٤٠ أسيوط المرفوعة من قنديل على فرغلي وآخرين ضد أميل بك الكسان ولعدم تقديمه التقرير فيها قضى عليه بجلسة ٢٨ - ٩ - ١٩٤٢ بغرامة قدرها جنيهان وأعلن اليه حكم الغرامة في ٢ - ١١ - ١٩٤٢ فرغ هذه المعارضة في ٤ - ١١ - ١٩٤٢ ضد قلم الكتاب يطلب قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه .

« وحيث ان قلم الكتاب دفع بالجلسة وبالمذكرة المقدمة منه بعدم قبول المعارضة

في الحكم الغيابي الصادر بتفريم الخبير طبقا للمادة ٢٤٢ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٦ سنة ١٩٣٣ .

« وحيث ان هذا الدفع يختلف عليه قضائيا فقد حكمت محكمة استئناف مصر بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٤١ بقبول هذا الدفع على أساس ان الغرامة التي يحكم بها على الخبير طبقا للمادة ٢٤٢ - ٣ مرافعات هي من قبيل التهديدات المالية astreintes والقاعدة فيها ان للقاضي الرجوع عن أمره بماله من حق اصداره عند تظلم الخبير له إذا قبل عذره في التأخير وان التظلم المذكور لا يصح أن يفرغ في صورة معارضة في الحكم ضد قلم الكتاب لأن المعارضة تنفرض خصومة بينهما وليست تمت خصومة من أي نوع . وان طريقة التظلم هي حضور الخبير أمام المحكمة عند نظر القضية الأصلية وطلب الاعفاء من الغرامة بعد ابداء الاعذار التي تبرر طلبه (هذا الحكم منشور بمجلة المحاماة السنة الثانية والعشرين ص ٦٦٦ تحت - ٢٣٠) .

كما صدر حكم بعده في ١٦ - ١١ - ١٩٤١ من دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها يقضى برفض الدفع على أساس أن حكم الغرامة الصادر في غيبة الخبير تجوز فيه المعارضة ضد قلم الكتاب كسائر الأحكام الغيابية عملا بالمادة ٣٣٤ مرافعات التي تنص على أن المعارضة مقبولة في كل حكم أو أمر صادر في الغياب إلا في الاحوال المستثناة

قانونا فلا يجوز حصر التظلم من الغرامة في طلب الاقالة منها في الجلسة المقبلة لعموم نص المادة ٣٣٤ مرافعات المذكورة وأن قلم الكتاب هو الذي يختص في المعارضة لانه يمثل الخزائن العامة التي تضاف اليها الغرامة واستشهد بالحكم المذكور بما ورد بالمادة ٢٤٣ مرافعات ذاتها التي تنص على حالة واحدة لا يقبل الحكم فيها طعنا مما يدل على أن الحكم في الحالات الأخرى التي وردت بها يقبل الطعن فتجوز المعارضة فيه إذا صدر في الغياب وفقا للقاعدة العامة ذلك أن المادة ٢٤٢ المذكورة نصت على أن للمحكمة أن تحكم على الخبير بغرامة لا تتجاوز ٥ جنيهات وتمنحه ميعادا لاتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الامانة ، ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . فجلى من هذا النص أن مالا يقبل الطعن هو الأمر الصادر برد الامانة وما عداه من الأوامر والاحكام خاضع في الطعن للقواعد العامة . وأضاف الحكم المذكور أن في الرأي المخالف مضية لحق الخبير في التظلم اذا قضى في الدعوى دون تأجيلها لجلسة أخرى أو انتهت صلاحها أو أوقفت (يراجع هذا الحكم في مجلة المحاماة السنة الثانية والعشرين ص ٣٧٢ تحت رقم ١٢٨)

« وحيث ان هذه المحكمة ترى الأخذ بنظرية هذا الحكم الأخير لما بني عليه من أسانيد قانونية ومما يعززه أن المواد ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ من قانون المرافعات قد نصت على تغريم الشاهد المطلوب للتحقيق بعد تكليفه بالحضور اذا تخلف ، وورد بعد ذلك بالمادة ١٩٦ مرافعات

أن الشاهد المقضى عليه بالغرامة اذا حضر وأبدى أعذارا ثابتة أوجبت تأخيرها وجبت إقالته من الغرامة . فمع وجود هذا النص الذي رسم طريق التظلم من الغرامة قد اطرده القضاء على أن الشاهد المحكوم عليه غيابيا بالغرامة لم يحرم من طريق الطعن العادي بالمعارضة في الحكم الغيابي اذا لم يتمكن من طلب الاقالة في حينه فيقضى بجواز المعارضة ومن ثم يكون الدفع المقدم من قلم الكتاب في غير محله ويتمين رفضه

« وحيث انه في الموضوع فقد تبين من مراجعة التقرير المقدم من المعارض في القضية رقم ٢٣٢ سنة ١٩٤٠ انه في يوم ١٠ - ٨ - ١٩٤٢ لم يحضر اليه من طرفي الخصوم إلا وكيل المدعى عليه الاول فاضطر الى تأجيل مباشرة المأمورية الى يوم ٩ - ١٠ - ١٩٤٢ أي الى ما بعد جلسة ٢٨ - ٩ - ١٩٤٢ التي قضت فيها عليه المحكمة بالغرامة وقد أرسل خطابا موصى عليه المدعى قنديل على بتاريخ ٤ - ١٠ - ١٩٤٢ ينبه عليه بالحضور يوم ٩ - ١٠ - ١٩٤٢ (تراجع صورة الخطاب وأبصال البريد المؤرخ ٥ - ١٠ - ١٩٤٢ المرفقين بأوراق القضية المذكورة) ثم لم يحضر اليه المدعى رغم ذلك في اليوم المذكور مما اضطر الخبير الى تأجيل المأمورية الى يوم ٧ - ١١ - ١٩٤٢ ثم قدم تقريره للمحكمة بعد ذلك مؤرخا ٤ - ١٢ - ١٩٤٢ ومن ثم يتبين أن المعارض كان معذورا في عدم تقديم تقريره للمحكمة حتى جلسة ٢٨ - ٩ - ١٩٤٢ التي حكم فيها عليه بالغرامة وترى المحكمة لهذا اقالته منها .

« وحيث ان المعارض لم يطرح عذره على المحكمة الا متأخرا بعد الحكم عليه بالغرامة ورفع

هذه المعارضة فهو المتسبب في مصاريقها وتري المحكمة الزامه بها .

(قضية محمد افندي محمد محمود ضد قلم محكمة أسبوط الابتدائية رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٠ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل ناهت وبيجت حلمى ومأمون المرصفى)

٨٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣

٢٤١ — الحكم ببطالان المرافعة . آثاره . دعوى حساب . الحكم الصادر بتقديره . قطعى . عدم سقوطه ببعض ثلاث سنوات .

٢٤٢ — غرامة تهديدية . الحكم بهامالى . القصد منه ارفام المحكوم عليه على عمل شئ . تجديدها قبل الحكم بها . وجوب تصفية المنجم بمعرفة المحكمة قبل الاقرار . اذا كان الاقرار الذى تقررت من أجله قد أوقف بسبب ما يغير دخل للمحكوم عليه فى التأخير . عدم الحكم بتجديدها من تلك المدة . رضا المحكوم له بعدم تنفيذ الحكم . موجب لرفضها .

المبادئ القانونية

١ — الحكم ببطالان المرافعة يترتب عليه زوال آثار الاجراءات والعرائض والمذكرات وله هذا الأمر فى الحكم بالالزام بتقديم الحساب سواء بين أو لم يبين فى الطلبات طلب الحكم بنتيجة الحساب بعد تدب خبير — ومن المسلم به أنه تفرجى من طلبات المدعى كل ما يزعمه فى المذكرات أو العرائض عن طلب الفصل فى نتيجة الحساب بعد تحقيق أقلامه .

٢ — إنما الذى يبقى هو الحكم بالالزام بتقديم الحساب لأنه من الاحكام القطعية التى تقضى بحق معين ولا يسقط الحق فيها ببعض

ثلاث سنوات من تاريخ الايقاف .

٣ — ان الغرامة التهديدية هى حكم مالى يقصد بها ارغام المحكوم عليه فى حالة التأخير باجباره على عمل أو الامتناع عن عمل شئ . وهى من الأصل قد يحكم بها مستقلة ولو قبل التيقن من وقوع ضرر فعلى المحكوم له بتهديد المحكوم عليه بتضخم وتجمد الغرامة إذا كان عدم التنفيذ قد استتال استتالة ضارة بالطالب — على أن الغرامة التهديدية قبل الحكم بتجديدها يجب أن تصفى بواسطة المحكمة التى حكمت بالالزام بادائها .

٤ — وان كان من الجارى العمل به الحكم بالتهديد المالى عند عدم تقديم الحساب إلا أنه إذا كان الاقرار الذى من أجله قدقررت غرامة التهديد قد أوقف لسبب ما إذا كان المحكوم عليه بالغرامة التهديدية ليس له دخل فى التأخير بالالزام وليس عليه لوم فى عدم التنفيذ فى المدة المطالب بها بالمتجديد فان من المؤكد عدم الحكم عليه بتجمد الغرامة فى تلك المدة .

٥ — رضا المحكوم له بالغرامة التهديدية بعدم تنفيذ حكم الغرامة فى المدة المطالب بها بالمتجديد ينعين معه رفض طلب متجديد الغرامة التهديدية .

المحكمة

د حيث ان الدعويين رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ كلى ورقم ١٤٩٨ سنة ١٩٤٢ كلى

مرتبطان ببعضهما وترى المحكمة ضمهما والحكم فيهما بحكم واحد .

« وحيث انه واضح من الدعوى رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ كلى مصر انه قد حكم فيها ببطلان اجراءات المرافعة السابقة على الحكم بالبطلان رقم ١٠٢٣ سنة ١٩٤٢ كلى مصر والصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٣ ببطلان المرافعة ومفاد ذلك زوال آثار الاجراءات من عرائض الدعوى والمذكرات المكتوبة سواء قد بين أو لم يتبين منها طالب الحكم بنتيجة الحساب بعد تحقيقه وفحصه بنذب خبير ومن المسلم به فقها وقضاء ان من آثار حكم بطلان المرافعة الغاء كافة المرافعات التي حصلت قبل صدور الحكم بالبطلان بما فيها الطلبات الموضحة في العريضة والتي هي مبدأ تلك المرافعات بحيث ترد الحالة إلى ما كانت عليه قبل ذلك (الحقوق السنة ٦ ص ١١٣ والمحاماة السنة ١٢ ع ١٦٦ ص ٣١٤) . واذن فقد إنمحت من طلبات المدعية كل مازعمته من أنها كانت قد طلبته بعرائض الدعوى ومذكراتها عن الفصل في نتيجة الحساب بعد تحقيق أقلامه بواسطة خبير كما انمحي بذلك أيضا كل ما طلبته عن طلب تقديم كشوف حساب فيما بعد المدة المطلوبة حتى سنة ١٩٣٣ وفضلا عن ذلك فان الحكم الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩٣٥ بالالزام بتقديم الحساب لم يحكم بطلبات المدعية بتحقيق أقلام الحساب أو ندب خبير بل اقتصر على الالزام بتقديم هذا الحساب مع الغرامة التهديدية دون أن يحدد جلسة للنظر في باقي الطلبات ودون أن تعني المدعية نفسها بطلبات أخرى موضوعية خلاف الحكم بالالزام بتقديم الحساب مما

ترتب عليه إيقاف الدعوى لمدة أكثر من ثلاث سنوات من ٥ فبراير سنة ١٩٣٥ حتى الإيقاف الاول ثم عجلت وأوقفت مرة أخرى بناء على طلب المدعية في ١٤ مارس سنة ١٩٣٩ واستمر الإيقاف حتى ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ وفي فترتي الإيقاف ليس البدعية أى طلب موضوعي عن الطلبات التي كانت طلبتها ولم يفصل فيها عن تحقيق أقلام الحساب ولم تبد طلبات أخرى إلا بالعريضة المؤرخة ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ عن طالب متجمد الغرامة التهديدية في الدعوى رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ كلى مصر وفي العريضة المؤرخة ١٠ - ٨ - ١٩٤٢ في الدعوى رقم ١٤٩٨ سنة ١٩٤٢ واذن ترى المحكمة أن لطلبات المدعية في الدعوى ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ كلى مصر بعد أن قضى لها بحكم الالزام بتقديم الحساب وبعد أن قضى ببطلان المرافعة الذي لم يبلغ أثر الحكم بتقديم الحساب وإنما لغى الطلبات الأخرى لأن الأحكام القطعية التي تقضى بحق معين لا يسقط الحق فيها بمضي ثلاث سنوات ومن ثم فالحكم بالالزام بتقديم الحساب مازال باقيا أثره غير أنه يتعين الحكم بانتهاء الخصومة في الدعوى رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ كلى مصر والمدعية وشأنها باتخاذ إجراءات جديدة بطلب الحكم بتحقيق أقلام الحساب وفحصه والحكم بعد ذلك بما يظهر من نتيجة التحقيق - أما العريضة المؤرخة ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٢ والواردة في الدعوى رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ كلى مصر بطلب متجمد الغرامة التهديدية فقد كررت في ١٠ - ٨ - ١٩٤٢ بعد الطلب في الدعوى رقم ١٤٩٨ سنة ١٩٤٢ كلى مصر بدعوى مستقلة ولا محل للنظر

في العريضة ما دامت تلك الطلبات المكررة محل نظر كما سيجيء بيانه في الدعوى رقم ١٤٩٨ سنة ١٩٤٢ كلى مصر

« وحيث انه عن الدعوى رقم ١٤٩٨ كلى مصر المطلوب فيها متجمد الغرامة التهديدية على الوجه السابق بيانه بالعريضة المؤرخة ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ فان المسلم به بقاء أثر الحكم بالالزام بتقديم الحساب وإنما محل البحث فيما إذا كان هناك وجه أم لا لطلب المتجمد من أول ابريل سنة ١٩٣٥ لغاية ابريل سنة ١٩٤٢ بحسب طلب المدعية نفسها - ومن الثابت أن تلك المدة المطلوب فيها متجمد الغرامة التهديدية كانت الدعوى موقوفة في المدة الاولى لأن المدعية أهملت بعد حكم ٥ فبراير سنة ١٩٣٥ في عدم تنفيذ الحكم بالالزام بتقديم الحساب مع الغرامة اليومية ورضيت بتلك الحالة طوال تلك المدة بل وأكثر من ذلك قد طلبت في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٣٩ إيقاف الدعوى مرة أخرى حتى يتمكن خصومها من تقديم الحساب ورضائها واستمر الايقاف الثاني حتى ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ - وإذن فلا محل أن تطلب الآن الحكم بمتجمد الغرامة فيما بين أول ابريل سنة ١٩٣٥ حتى غاية ابريل سنة ١٩٤٢ عن مدة رضيت فيها بعدم تقديم الحساب

« وحيث انه من جهة أخرى فقد قيل ان الغرامة التهديدية هي حكم مالى ويقصد بها إرغام المحكوم عليه - في حالة التأخير - باجباره على عمل أو الامتناع عن عمل شيء - وهى من الأصل قد يحكم بها مستقلة ولو قبل التيقن من وقوع ضرر فعلى للمحكوم له بتهديد المحكوم عليه بتصفهه وتجمد الغرامة إذا كان عدم التنفيذ

قد استطال استطالة ضارة بالطالب - على أن الغرامة التهديدية قبل الحكم بتجميدها يجب أن تصفى بواسطة المحكمة التى حكمت بالالزام بادائها - والتهديد الجزائى المسموح به ليس مقصودا به أصلا أن يكون تعويضا وهو ليس عند الحكم به إلا مؤقتا provisoire غير مقصود منه على غير وجه التأكيد حصول الضرر أو عدمه وإذن فهو عرضة للتعديل أو لعدم الحكم به لاوفقا للاضرار الحادثة وإنما هو عقوبة لا تقوم مقام الضرر الناتج بل قصد به التهديد بحيث يجوز رفضه أو نقضه أو تنقيصه إذا حصل الوفاء بأداء الالزام أو بتقديم الحساب أو لزوال السبب الذى من أجله حكم به أو لأن المحكوم عليه لم يكن له دخل في عدم التنفيذ

« وحيث وانه وان كان من الجارى العمل به الحكم بالتهديد المالى عند عدم تقديم الحساب astreinte إلا أنه إذا كان الالزام الذى من أجله قد قررت غرامة التهديد قد أوقف suspendue لسبب ما إذا كان المحكوم عليه بالغرامة التهديدية ليس له دخل في التأخير بالالزام وليس عليه لوم في عدم التنفيذ في المدة المطالب بها بالمتجمد فان من المؤكد عدم الحكم عليه بمتجمد الغرامة في تلك المدة ، ولكن ذلك لا ينفى العودة إلى الحكم بهذا المتجمد اذا زال مانع سبب التأخير مع بقاء حكم الغرامة التهديدية (يراجع بمعنى ما ذكر الاحكام المشورة بكتاب Vroonen أحكام المحاكم المختلطة تحت عبارة astreinte من بند ٧١ نبذة ٩ ويراجع كتاب أبى هيف

الزامها بالمصاريف عن الدعويين وانعاب المحاماة
عملا بالمادة ١١٣ مرافعات

(قضية السيدة عائشة عابدين الشريف وحضر عنها
الاستاذ عبد الحليم رفاعه ضد ورثة السيد محمد رفاعه وآخرين
رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٣٣ ك وقضية الست عائشة عابدين
الشريف ضد الاستاذ فتحي رفاعه وآخرين رقم ١٤٩٨ سنة
١٩٤٢ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبدالعزيز سليمان
ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد محمد الكرداني)

بك بند ١١ تنفيذ ص ١٠ في امكان عدم تنفيذ
حكم الغرامة)

« وحيث انه لا سبق بيبانه ولما ظهر من
رضاء المدعية بعدم تنفيذ حكم الغرامة في المدة
المطالب بها بالتجمد ولا أن المدعى عليهم ليس
لهم دخل في عدم تنفيذ الحكم بتقديم الحساب
فيتعين لذلك رفض الدعوى بالتجمد عن تلك
المدة وشأنها فيما تراه عن غير تلك المدة مع

القضاء المستعجل

ولذا فان الاختصاص المعطى للقضاء المستعجل
في حالة الاستعجال يبقى على الرغم من إنشاء
المحكمة التجارية .

المحكمة

« من حيث ان المدعية تطلب تعيين حارس
قضائي على بنسيون فينواز لادارته وتوزيع
صافي أرباحه مناصفة بينهما وبين المدعى عليه
أو إيداعها في خزانة المحكمة حتى ينتهي النزاع
الموضوعي القائم بينهما وأساس دعواها ان المدعى
عليه قد اتفق معها بموجب عقد الشركة المؤرخ ٢٩
يوليه سنة ١٩٤١ على أن تقوم بإدارة البنسيون في
مقابل نصف صافي الأرباح ونص في البند الثالث
من العقد على أن مدة الشركة هي نفس مدة إجارة
المدعى عليه لو كانددة والبنسيون وعلى أنه لا يصح
فسخ الشركة قبل فسخ الإجارة نهائيا . ولكن
المدعى عليه ادعى بفسخ عقد الإيجار بشرائه
أثاث البنسيون من المؤجر مما يخشى معه على
حقوقها إذا امتنع عن دفع نصيبها .

٨٦

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٢

اختصاص . قضاء . مستعجل . محاكم تجارية .
استقلالها عن المحاكم المدنية .

المبادئ القانونية

١ - القاضى الأمور المستعجلة توصلا إلى
القضاء في مسألة اختصاصه أن يبحث عناصر
النزاع في هذا الدفع وفي الموضوع ليقدر مبلغها
من الجهد وأثرها في تقرير اختصاصه إذ أنه
لا ينبغي حتما على كل منازعة يدعى فيها المساس
بأصل الحق سلب ولاية هذا القضاء لأن القاعدة
المقررة علما وعملا ان كل محكمة تملك الفصل
في مسألة اختصاصها .

٢ - لا تعتبر المحاكم التجارية في مصر
مستقلة في النظام الأهلي عن المحاكم المدنية

« وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بسببين : الأول - أنه وقد اشترى اللوكاندة والبنيون بمقد ثابت التاريخ في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٢ فقد انفسخ عقدا لايجار وانقضت بذلك الشركة المعقودة بينه وبين المدعية ولا يستطيع القضاء المستعجل أن يتعرض إلى الفصل في المنازعة في حصول هذا النسخ لمساس حكمه بأصل الحق . والثاني - أن موضوع النزاع من المسائل التجارية ولا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل إلا في المسائل الوقتية التي ينشئ عليها من فوات الوقت إذا كان موضوعها مدنيا أما إذا كان موضوعها من المسائل التجارية فإن الفصل فيها يكون من اختصاص القضاء التجاري

« وحيث انه عن الوجه الأول للدفع فان لقاضي الأمور المستعجلة توصلا إلى القضاء في مسألة اختصاصه أن يبحث عناصر النزاع في هذا الدفع وفي الموضوع ليقدر مبلغها من الجد وأثرها في تقرير اختصاصه إذ أنه لا ينبغي حتما على كل منازعة يدعى فيها المساس بأصل الحق سلب أولوية هذا القضاء لأن القاعدة المقررة علما وعملا أن كل محكمة تملك الفصل في مسألة اختصاصها *tout tribunal est juge de sa propre compétence* وإذا كان المدعى عليه يقول بانفساخ عقد الشركة طبقا للشرط المبين فيه اشرائه البنيون فان تقدير المحكمة لهذا الشراء وأثره القانوني لا يؤدي إلى انعدام كل منازعة في وقوع هذا النسخ كما سيبين بعد ولذا فان اللجوء إلى الاجراء الوقتي الذي يتضمنه تعيين حارس على المحل المتنازع عليه لا يمس أصل الحق بل يحفظه سليما لتقضي فيه محكمة الموضوع

« وحيث انه عن الوجه الثاني فان أساسه القول بأن الشركة المعقودة بين الطرفين تقوم بعمل تجارى فهي من الشركات التجارية وأن القرار الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ بإنشاء اختصاص قضاء الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية نص على تخصيصه بنظر القضايا المدنية المستعجلة . ولما صدر القرار بإنشاء المحكمة التجارية الجزئية بمحكمة مصر الأهلية بتاريخ ١٠ يناير ١٩٤٠ جعل اختصاص هذه المحكمة شاملا لجميع القضايا التجارية الجزئية وأن في هذا التخصيص ما يدل في الحالين على قصر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة على المسائل المدنية . ولكن هذا الاستنتاج الذي رتبته المدعى عليه على مجرد اللفظ في هذين القرارين وعلى حرفيتهما استنتاج غير لازم . وحقا تقضى حالة القانون في فرنسا بأن لا يستطيع رئيس المحكمة المدنية أن يفصل بصفة مستعجلة إلا في المسائل التي تستطيع المحكمة المدنية أن تفصل فيها موضوعا وأما المسائل التجارية التي تقضى فيها المحكمة التجارية فانها تخرج عن اختصاصه ولكن على الرغم من صدور قانون ١١ مارس سنة ١٩٣٤ بإنشاء الاختصاص التجارى المستعجل في فرنسا فان عدم تحديد نطاق اختصاص كل من القضاء بين المدني والتجارى مازال ماثرا لصعوبات دقيقة في التطبيق عند ما يكون النزاع الداخلى في الدعوى التجارية المنظورة ذاصبغة مدنية . أما في مصر فان المحاكم التجارية لا تعتبر مستقلة في النظام الاهلى عن المحاكم المدنية ولذا فان الاختصاص المعطى للقضاء المستعجل في حالة الاستعجال يبقى على الرغم من انشاء المحكمة التجارية

من الحقوق والالتزامات الواردة في عقد الشركة وابعادها عن ادارته وفي هذا جميعه ما يوفر للدعوى صفة الاستعجال لما يتعرض له حق المدعية من خطر الضياع ولذا فقد وجب اللجوء الى وسيلة الحراسة كاجراء حافظ للحق حتى يقضى في موضوعه بحكم نهائي

« وحيث انه عن شخص الحارس فقد رشحت المدعية لها اثنين من الخبراء على أن للمحكمة أن تعني في اختيار من ينوب عن جهة القضاء في القيام بعبء الحراسة من ترى أنه أصح لها بما تستلزمه الحالة المعينة من خبرة خاصة ومراعاة هذا عدا الاعتبارات الاخرى التي قد تستلزم صفة معينة في شخص الحارس . وهذا وذلك متحقق في المدعية نفسها لانها أقرب ما تكون الى حسن ادارة البنسبون لان عقد الشركة فيما يتعلق بها قد بنى على نوافر كفاءة وخبرة خاصتين دعما الى اعطائها سلطة واسعة في كل مناحى الادارة ولم يبد بعد النزاع الاخير بين الشريكين ما يدعوا الى الشك في الميزات المذكورة أو ما يخشى منه على حق المدعى عليه بل على العكس من ذلك يرى أن من الطبيعي أن تتجرى المدعية حسن الادارة لتحقيق أقصى ما يمكن من الربح مما يعود على الطرفين بالمصلحة معا أثناء الحراسة . وأمامهمة الحراسة ومداهم والقيود على ادارتها فهي ما يلي بيانه في منطوق الحكم مع توقيت الحراسة بانتهاء النزاع الموضوعي الذي ينبغي المدعى عليه اثارته في مدى شهر من تاريخ صدور هذا الحكم وإلا كانت الحراسة متقضية إذ أنها حالة مؤقتة لا محل لاستمرارها والاستغناء عن وضع حد لاظهار المدعى عليه حقه في الاستئثار بالمحل موضوع الحراسه عن طريق القضاء

« وحيث انه لذلك يتبين أن الدفع بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى لا يقوم على أساس صحيح

« وحيث ان عقد البيع المقدم من المدعى عليه والثابت التاريخ في ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٢ يدل على شرائه أثاث ومنقولات لو كانته وبنسبون فينواز من الحارس العام لادارة أموال رعايا الريح الالمانى وهذا العقد هو الذي استند اليه المدعى عليه في اعتبار عقد الشركة مفسوخا حسب نص البند الثالث منه وقد أنذر المدعية بذلك بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٢

« وحيث ان المدعية تنازع في وقوع الفسخ لان شراء الاثاث والمنقولات لا تأثير له على عقد ايجار المحل وهو المقصود في نص عقد الشركة بانتهائها عند فسخه واخلاء المحل بمقتضى هذا الفسخ وتشير المدعية في هذا الصدد ضمن ما جاء بمذكرتها الى أن هناك عقدي ايجار أحدهما خاص بالاثاث والمنقولات والآخر بالمكان الذي يشغله البنسبون وهذا الاخير مازال قائما وقد أقر المدعى عليه في الجلسة بأن هذا العقد تحت يده وأنه على استعداد لتقديمه مع مذكرته وفي هذا ما يكفي لتأييد قول المدعية .

« وحيث انه ينتج من ذلك أن هناك منازعة جدية من المدعية في انتهاء الشركة لان أساس انتهائها وهو الفسخ لانتهاء اجارة المحل ليس أمرا محققا ولا شك في أنه محل نزاع موضوعي يتسع المجال لرفعه الى المحكمة المختصة لتقضى فيه باستمرار الشركة أو بفسخها

« وحيث ان قيام هذا النزاع يستلزم وضع البنسبون تحت الحراسة القضائية لحصول الاختلاف بين الشريكين على وجود الشركة أو انقضائها واشروع المدعى عليه في حرمان المدعية

موضوع النزاع المطروح أمامه فإذا انعدمت ولاية تلك المحكمة عند النظر في موضوع النزاع فقد انعدمت ولايته كذلك في الفصل في الاجراءات المؤقتة على أساس أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

٢ - أن الأحكام التي تصدر من المحاكم العسكرية في حدود ولايتها القضائية المؤسسة على نظام الأحكام العرفية المقررة بالقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ لا يجوز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه إلا أن تنفيذها معاق على شرط اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية وكل طعن في تلك الأحكام سواء من ناحية الشكل أو الموضوع يجب أن يعرض على الحاكم العسكري العام الذي له وحده تقدير قيمة هذا الطعن فيصدق على الحكم ويأمر بتنفيذه أو لا يصدق عليه ويأمر بإلغائه أو إيقاف تنفيذه تبعاً لجدية الاعتراض ووجاهته .

٣ - المحاكم الأهلية ممنوعة من بحث هذه الأحكام أو إعادة النظر فيها أو التعرض لها أو إيقاف تنفيذها إذ لا سلطان لأحد عليها سوى السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية وبالتالي يصبح القضاء المستعجل غير مختص بالفصل في إشكالات التنفيذ التي ترفع اليه عن هذه الاحكام .

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى - على ما يستفاد من مطاعة أوراقها واستظهار دفاع

« وحيث ان المصاريف يجب ابقاء الفصل فيها حتى يقضى في دعوى الموضوع ليكون الا لزام بها تبعاً لما يبين في شأن الحقوق « وحيث ان النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب طبقاً للمادة ٣٩٥ مرافعات

(قضية السيدة مرجريت وديع وحضر عنها الاستاذان محمود رشدي عمر ومحمد فريد شريف ضد احمد عيسى افندي رقم ٢٦٧٨ سنة ١٩٤٢ رئاسة حضرة القاضي يحيى محمد سهود)

٨٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢٣ يناير سنة ١٩٤٤

- ١ - قضاء مستعجل . فرع من المحكمة التي يتبعها وتقدم ولايته بالفصل في الاجراء المؤقت اذا انعدمت ولاية المحكمة الموضوعية عند نظر الموضوع .
- ٢ - أحكام عسكرية . عدم جواز الطعن فيها . نفاذها معاق على تصديق الحاكم العسكري العام .
- ٣ - محاكم أهلية . ممنوعة من بحث الاحكام العسكرية أو إعادة النظر فيها أو إيقاف تنفيذها .

المبادئ القانونية

- ١ - قاضي الأمور المستعجلة هو فرع من المحكمة التابع لها ويتقيد عند اختصاصه بالحكم في الاجراءات المؤقتة بنفس القيود والأوضاع التي تحد من اختصاصها سواء ما بنى على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات القضاء وأنواعه وقد أصبح من القواعد القانونية المقررة التي يؤيدها أكثر الشراح أن القضاء المستعجل باعتباره فرع من المحكمة المدنية التي يتبعها لا يختص بالفصل في الاجراء المؤقت الذي يطالب منه اتخاذه إلا إذا كانت المحكمة التي يتبعها مختصة بالفصل في

شوارع القاهرة وان الامر قد انتهى باعلانه للنيابة العمومية على أساس تلك البيانات المخاطئة دون اجراء أى بحث جدى عن محل إقامته مع أنه لا يزال مقيما في ذلك المحل الذى ذكره بمحضر ضبط الواقعة حتى الآن — هذا فضلا عن أن ورقة الاعلان المذكورة خالية من أى بيان من البيانات التى يجب أن تحتوىها ورقة التكليف بالحضور فليس فيها وصف التهمة ولا المواد المطلوب معاقبته بمقتضاها — وانتهى القول بأن بطلان هذا الاعلان يؤدي إلى بطلان الاجراءات التى ترتبت عليه ومنها الحكم الذى صدر في تلك القضية وبصبح ذلك الحكم أداة غير صالحة للتنفيذ بمقتضاها وأن من حق قاضى الأمور المستعجلة أن يأمر بإيقاف تنفيذ ذلك الحكم حتى يفصل الحاكم العسكرى نهائيا في التظلم الذى رفعه اليه .

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليهما قد دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لمساسها بحكم نهائى صادر من هيئة قضائية أخرى لا ولاية للمحاكم المدنية عليها » وحيث انه لا شبهة في أن قاضى الأمور المستعجلة هو فرع من المحكمة التابع لها ويتقيد عند اختصاصه بالحكم في الاجراءات الوقفية — بنفس القيود والاضاع التى تحد من اختصاصها — سواء ما بني على الفصل بين السلطات الادارية والقضائية أو ما أسس على اختلاف درجات القضاء وأنواعه وقد أصبح من الفواعد القانونية المقررة التى يؤيدها أكثر الشراح في مصر أن القضاء المستعجل باعتباره فرع من المحكمة المدنية التى يتبعها لا يختص بالفصل في الاجراء المؤقت الذى يطلب منه اتخاذ إلا إذا كانت المحكمة التى يتبعها مختصة بالفصل

طرفي الخصومة فيها — تتحصل في ان مفتش صحة مدينة القاهرة قد أخذ عينة نبيذ أبيض بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ من بار يونيون الذى باسم سيمون قسطنطينو بشارع فؤاد الأول رقم ٢٨ بحضور وكيله ابناس كونتوليس — المدعى في الدعوى الحالية — فانضح من فحص تلك العينة ان الحمض الطيارة بها لا تطابق المواصفات المقررة بالامر العسكرى رقم ١٦٢ الخاص بالخمور لأنها ذات طعم خلى ولا تصلح الاستعمال كنبذ فأجرى التحقيق مع الخواجه ابناس كونتوليس الذى قرر بأنه وكيل المحل الذى أخذت منه العينة كما قرر بأنه مقيم بشارع ابن البارى رقم ١٨ بيولاى وقيدت الواقعة ضده جنحة عسكرية بالمواد ١، ٣، ١٣ من الامر العسكرى العام رقم ١٦٢ سنة ١٩٤١ وتقيدت تحت رقم ٢٠٢٨ سنة ١٩٤٢ الازبكية وحين المحاكمة لم يمثل أمام المحكمة فقضى بتاريخ ١٦/٩/١٩٤٢ بتغريمه عشرة جنيهات مصرية والمصادرة وإغلاق محله لمدة أسبوع وصدق رفعة الحاكم العسكرى العام على هذا الحكم وأمر بتنفيذه وتحصلت الغرامة فعلا بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٤٣ فأقام المحكوم ضده هذه الدعوى بالصحيفة المعلنة إلى رفعة الحاكم العسكرى والنيابة العسكرية بتاريخ ١٦، ١٧ يناير سنة ١٩٤٣ وقال فيها بأن هذا الحكم قد صدر باطلا لعدم مراعاة الاوضاع القانونية اللازمة لصحة الاجراءات إذ أنه لم يعلن يوم المحاكمة اطلاقا بل زعم الشخص الذى تولى الاعلان زعما كاذبا أنه لا يقيم في سكنه المدين بمحضر ضبط الواقعة وهو المنزل رقم ١٨ بشارع ابن البارى بيولاى ولم يفكر في اعلانه بمحل عمله وهو مطعم معروف بأكثر

في موضوع النزاع الذي يطرح أمامه فإذا انعدمت ولاية تلك المحكمة عن النظر في موضوع النزاع فقد انعدمت ولايته كذلك في الفصل في الاجراءات المؤقتة على أساس أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع (راجع كتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية لعل زكي العرابي باشا جزء ثان بند ١٠٩٤ - وجرامولان في تحقيق الجنايات جزء ثان بند ١٠٥٢ وكتاب الأستاذ محمد علي رشدي في القضاء المستعجل بند ٥٨٣ وكتاب الأستاذ محمد علي راتب بند ٢٥) « وحيث ان الحكم المطلوب إيقاف تنفيذه قد صدر من المحكمة العسكرية في حدود ولايتها القضائية المؤسسة على نظام الأحكام العرفية المقررة بالقانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ وقد جاء في المادة الثامنة من هذا القانون على « أن الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم لا تقبل الطعن فيها بأي وجه من الوجوه على أن تلك الأحكام لا تنفذ إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ولتلك السلطة دائماً تحقيق العقوبة فإذا كان الحكم صادراً بعقوبة تتجاوز الحبس لمدة سنتين فإنه لا يصبح نهائياً إلا بعد أن تثبت وزير العدل من صحة الاجراءات التي اتبعت » فالاستناد من هذا النص اذن أن الأحكام التي تصدر من المحاكم العسكرية غير جائز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه إلا أن تنفيذها معلق على شرط اقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ومؤدى هذا أن كل طعن على هذه الاحكام سواء من ناحية الشكل أو الموضوع يجب أن يعرض على الحاكم العسكري العام - الذي له وحده دون سواء - تقدير قيمة هذا الطعن فيصدق على الحكم ويأمر بتنفيذه أو لا يصدق عليه ويأمر

بالغائه أو إيقاف تنفيذه تبعاً لجدية الاعتراض الموجه اليه وبناء على هذا النص تكون المحاكم الاهلية ممنوعة من بحث هذه الاحكام أو إعادة النظر فيها أو التعرض لها أو إيقاف تنفيذها إذ لا سلطان لأحد عليها سوى السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية وهو رفعة الحاكم العسكري العام .

« وحيث ان القول من جانب المدعى بأن ولاية القضاء المستعجل يجب أن تمتد الى الاحكام العسكرية باعتبارها صادرة من هيئات قضائية تستمد ولايتها من الدستور المصري والقوانين المصرية هو قول مردود اذ أنه يتنافى مع الاصول القانونية ومع طبيعة اختصاص قضاء الامور المستعجلة إذ لا يمكن أن يستساغ عقلاً أن يمتد اختصاص قاضي الامور المستعجلة في المحاكم الوطنية الى الاحكام المشوبة بوجه من أوجه البطلان والتي تصدر من المحاكم المختلطة مثلاً وهي بلا شك محاكم مصرية تستمد ولايتها من القانون المصري والدستور المصري » وحيث انه لما تقدم جميعه تكون هذه المحكمة باعتبارها فرع من المحكمة المدنية التي لا ولاية لها على الاحكام التي تصدر من الاحكام العسكرية غير مختصة بنظر هذه الدعوى ويتعين قبول الدفع المقدم من وكيل المدعى عليهما والحكم بعدم الاختصاص

« وحيث ان من خسر الدعوى فعليه مصاريفها طبقاً للمادة ١١٣ من أفعات فيتعين الزام المدعى بالمصاريف

(قضية انباس كوتوايس وحضر عنه الاستاذ حسن الجراوى ضد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بصفته واخر رقم ٦٢٣ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي محمد زكى شرف)

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤

خاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول — في الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١ — يشترط فيمن يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية أن يكون اسمه مقيدا
بجدول المحامين .

مادة ٢ — يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون :

(١) مصرياً .

(٢) متوطناً في القطر المصري .

(٣) بالغاً من العمر على الأقل إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(٤) حاصلاً على درجة الليسانس في القانون من كلية الحقوق المصرية أو على شهادة أجنبية
تعتبرها وزارة المعارف العمومية بالاتفاق مع وزارة العدل معادلة لها ، وأن ينجح في هذه الحالة
الآخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها أو أن يكون اشتغل بوظيفة
القضاء أو النيابة بالمحاكم الوطنية أو المختلطة خمس سنين على الأقل .

(٥) متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(٦) حسن السمعة حائزاً بوجه عام على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة وألا يكون قد
صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

الباب الثاني — في القيد بالجدول

مادة ٣ — يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ
قبولهم سواء أكانوا مشتغلين أم غير مشتغلين .

ويبين به محال إقامتهم .

ويلحق بهذا الجدول :

(١) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة النقض .

(٢) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف .

(٣) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .

(٤) جدول للمحامين تحت التمرين .

(٥) قائمة للمحامين غير المشتغلين .

وتودع نسخة من الجدول وملحقاته كل محكمة ونسخة أخرى كل غرفة فيها من غرف المحامين وثلاث نسخ النقابة العامة .

مادة ٤ - يعهد بجدول المحامين إلى لجنة تسمى لجنة قبول المحامين تؤلف من رئيس محكمة استئناف مصر ومن النائب العام أو من يقوم مقامهما ومن ثلاثة من المحامين المقررين أمام محكمة النقض يعينهم مجلس النقابة من بين أعضائه لمدة سنة واحدة ، أحدهم النقيب أو الوكيل أو من يقوم مقامهما .

مادة ٥ - تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة في المادة الثانية إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة . وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه بالجدول .

مادة ٦ - إذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب يعلن إليه الفرار وله أن يعارض فيه أمام اللجنة في خلال الخمسة عشر يوما التالية للاعلان .

فإذا تأيد القرار جاز للطالب أن يطعن في القرار أمام لجنة قبول المحامين بمحكمة النقض في خلال الثلاثين يوما التالية لاعلانه . كما يجوز الطعن في القرار الصادر حضوريا برفض طلب القيد في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وإذا بني قرار الرفض على ما جاء بالفقرة السادسة من المادة الثانية فلا يجوز تجديد الطلب إلا بعد مضي خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا .

مادة ٧ - يقيد كل من يقبل لأول مرة من المحامين في جدول المحامين تحت التعرین ما لم يكن معنى بمقتضى نص المادة ١٨ .

مادة ٨ - لكل من كف عن مباشرة المحاماة أن يطلب نقل اسمه إلى قائمة المحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته .

ولهؤلاء المحامين أن يطلبوا إلى اللجنة المذكورة في المادة الرابعة إعادة تقييدهم بجدول المحامين المشتغلين وتنفيذ على هذه الطلبات أحكام المادة السادسة .

وللمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي إلى قائمة المحامين غير المشتغلين إذا تحقق بعمل لا يتفق مع صناعة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية للنقابة ويعلن هذا الطلب للمحامى وله أن يطلب سماع أقواله أمام لجنة الجدول .

مادة ٩ - يجب على المحامى الذى قيد اسمه بالجدول أن يحلف أمام إحدى محاكم الاستئناف قبل ممارسة العمل اليمين الآتية .

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمالى بالإنسانية والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها » .

الباب الثالث — في التمرين

مادة ١٠ - تطبق القواعد الآتية على المحامين تحت التمرين :

(١) مدة التمرين سنة للحاصلين على درجة الدكتوراه في القانون وستان للحاصلين على درجة الليسانس .

(٢) يجب أن يلتحق المحامي في فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ويجوز بطريق الاستثناء بترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .

(٣) تستبعد لجنة قبول المحامين من الجدول اسم المحامي الذي يمضي عليه في التمرين أربع سنوات دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية ولا يجوز إعادة قيد اسمه إلا بعد مضي سنة على أن يكون القيد بالجدول المذكور .

(٤) لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه الخاص طول مدة التمرين .

(٥) يكون له أن يترافع باسمه الخاص أمام المحاكم الجزئية والمركزية تحت إشراف المحامي الذي يتمرن بمكتبه وأن يترافع أمام المحاكم الابتدائية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه .

(٦) يكون له الحق مدة التمرين في أن يحضر التحقيقات أمام النيابة في المخالفات والجناح باسمه الخاص وفي الجنايات باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه .

(٧) ليس للمحامي طول مدة التمرين أن يترافع أمام محاكم الجنايات .

(٨) ليس للمحامي تحت التمرين في السنة الأولى أن يترافع أمام قاضي الاحالة أو قاضي الأمور المستعجلة . وله أن يترافع أمامهما في السنة الثانية باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه .

(٩) يجب أن يكون بمكتب كل محام مقرراً أمام محكمة النقض والابرار محام تحت التمرين يختاره هو . ويكون له في السنة الأولى مصاريف انتقال لا تقل عن خمسة جنيهات شهرياً . وفي السنة الثانية مكافأة لا تقل عن عشرة جنيهات شهرياً .

على أن لمجلس النقابة أن يعفي المحامي المقرر أمام محكمة النقض والابرار من هذا الالتزام للأسباب التي يبيدها ، كما أن للمجلس أن يقرر هذا الالتزام بالنسبة لبعض المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف .

(١٠) وعلى كل حال فكل خلاف يقع بين المحامي تحت التمرين وبين المحامي الذي يعمل بمكتبه يكون مجلس النقابة وحده هو المختص بالفصل فيه نهائياً .

ويجوز أن يعدل مقدار المكافأة ومصاريف الانتقال باللائحة الداخلية تبعاً لظروف الاحوال .

مادة ١١ - على المحامي تحت التمرين أن ينظر لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة بعنوانه وباسم المحامي الذي التحق للتمرين بمكتبه . ويكون الاًمر كذلك كلما تغير هذا أو ذاك وإلا اعتبر إعلان في المجلد الأصلي صحيحاً .

الباب الرابع

في القبول المرافعة أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ومحكمة النقض والابرار
مادة ١٢ - يشترط قيد اسم المحامي تحت التمرين بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية :
(١) أن يكون قد قضى - دون انقطاع - فترة التمرين المنصوص عليها في المادة العاشرة .
(٢) أن يكون قد واطب على حضور الجلسات مرتين في الاسبوع على الأقل وعلى سماع
المحاضرات التي تلتقي على المحامين تحت التمرين طبقا للائحة يعدها مجلس النقابة لهذا الغرض .

مادة ١٣ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية الى لجنة تؤلف من
رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مكتب المحامي الذي قضيت به فترة التمرين ومن
رئيس النيابة ومن محام يعينه مجلس النقابة سنويا أو من يقوم مقام كل منهم عند المانع فاذا كان
الطالب قد قضى فترة التمرين في مكتب هذا المحامي يندب مجلس النقابة محاميا غيره .

مادة ١٤ - اذا كان الطالب قد تمرن في مكاتب موجودة في دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم
الطلب الى لجنة المحكمة التي يكون قد أمضى في دائرتها أطول مدة قضائها في التمرين .

مادة ١٥ - يجب أن يصحب طلب القيد :

- (١) بشهادة من المحامي الذي قضيت فترة التمرين في مكتبه .
- (٢) ببيان عن القضايا التي ترفع فيها المحامي في فترة التمرين مصدق عليه من رئيس
المحكمة الابتدائية أو قاضي المحكمة الجزئية التي نظرت أمامها الدعاوى .
- (٣) بصورة رسمية من سجل حضور الجلسات المحفوظ في قلم الكتاب . ويبلغ القرار
الصادر بقبول الطلب الى الطالب وإلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة وإلى مجلس
نقابة المحامين .

مادة ١٦ - لكي يقبل المحامي المرافعة أمام محاكم الاستئناف يجب عليه أن يكون قد
اشتغل بالمحاماة مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره مجاميا أمام المحاكم الابتدائية
ويقدم طلب القبول الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة .

مادة ١٧ - لا يشتغل بالمحاماة أمام محكمة النقض والابرار المدنية والجنائية إلا من قيد اسمه
بالجدول الخاص بمحامي محكمة النقض والابرار . وتشكل لجنة قبول المحامين أمام المحكمة
المذكورة من رئيس المحكمة ووكيلها والنائب العام أو من يحل محلهم ومن التقيب ووكيل النقابة
أو من يحل محلها من أعضاء مجلس النقابة ومن عضوين يعينهما مجلس النقابة من بين
أعضائه سنويا .

وتقدم طلبات القيد من المحامين الذين اشتغلوا فعلا مدة سبع سنوات أمام محكمة الاستئناف
ولم يصدر عليهم في خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالوقف لمدة سنة أو أكثر الى هذه اللجنة لاختار
من بينهم من يقيدون بجدول المشتغلين أمام محكمة النقض والابرار .

ويجوز كذلك أن يقيد بالجدول المذكور من توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون لمن يعين مستشاراً بمحكمة استئناف .

مادة ١٨ - يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية الاهلية أو محكمة الاستئناف الاهلية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو النيابة في المملكة المصرية أو في الاعمال الفنية بأقسام قضايا الحكومة أو الاوقاف العمومية أو الخاصة والاوقاف الملكية أو بأقلام قضايا بنك التسليف الزراعى المصرى أو البنك العقارى الزراعى المصرى أو بنك مصر أو في الاعمال الفنية أو القضائية بالهيئات الأخرى التى تقرها لجنة قبول المحامين أو في عضوية هيئة التدريس بكلية الحقوق أو في تدريس القانون بكلية التجارة بالجامعات المصرية أو في أية كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات الكليات المذكورة .

الباب الخامس — فى حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ١٩ - لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتى :

(١) التوظيف فى إحدى مصالح الحكومة أو فى إحدى الجمعيات أو الشركات أو لدى الأفراد .

(٢) الاشتغال فى التجارة .

(٣) الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

ولأساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية حق المرافعة أمام محكمة النقض والابرار وحدها .

مادة ٢٠ - على كل محام أن يدفع قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر للجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة إن لم يكن سدددها . وعليه أن يسدد قيمة الاشتراك السنوى للنقابة فى مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة إلا اذا أعفى بقرار من مجلس النقابة .

وعلى هذا المجلس أن يخطر لجنة قبول المحامين فى ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يسددوا قيمة الاشتراك . وتقرر اللجنة فى مدة لا تتجاوز ١٥ ابريل استبعاد أسمائهم ومتى سدد المحامى قيمة الاشتراك أعيد قيد اسمه بالجدول .

وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال الى مجلس التأديب ويقضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور .

مادة ٢١ - ابتداء من سنة ١٩٤٥ تكون رسوم القبول المقررة للجدول المختلفة كما يأتى :

١. جنهيات للقيد بالجدول العام .

١٥ جنيه للقيد بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .

٢. جنهيا للقيد بجدول المحامين المقررين أمام محكمتى الاستئناف .

٣. جنهيا للقيد بجدول المحامين المقررين أمام محكمة النقض والابرار .

وتكون قيمة الاشتراك السنوى ابتداء من هذا التاريخ كما يأتى :
جنيه بدفعه المحامى تحت التمرين .

٣ جنهيات بدفعها المحامى بالمحاكم الابتدائية .

٥ جنهيات بدفعها المحامى بمحكمة الاستئناف .

٨ جنهيات بدفعها المحامى بمحكمة النقض والابرار .

مادة ٢٢ - يجب أن يكون حضور المحامين أمام المحكمة بالرداء الخاص بهم .

مادة ٢٣ - المحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم . والمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم أو أشخاصا من ذوى قرباهم لغاية الدرجة الثالثة .

ولا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض والابرار ويقدم اليها طلبات إلا المحامون المقيدة أسماءهم في جدولها .

ولا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا اذا كان موقعا عليهما من أحد المحامين المقررين أمامها . ومع ذلك فلا ضرورة لهذا التوقيع اذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الاذن المنوه عنه في المادة ٢٩ أو اذا كان المستأنف نفسه محاميا في المعاش .

ولا تسرى أحكام المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على المحامين .

مادة ٢٤ - لا يقبل في المرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو وزارة الأوقاف العمومية أو الخاصة والأوقاف الملكية أو بنك التسليف الزراعى المصرى أو البنك العقارى الزراعى المصرى أو بنك مصر أو مؤسساته إلا أحد أعضاء أقسام قضايا هذه الجهات الحائزين لشهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين .

ويجب أن يكون التوكيل الصادر من هذه المصالح موقعا عليه من رئيس المصلحة ومبصوما بخاتمها الرسمى وأن يكون التوكيل الصادر من البنوك المذكورة موقعا عليه ممن يمثلها قانونا ومصدقاً على إمضائه .

مادة ٢٥ - يجب على المحامى أو على أى وكيل آخر يكلف بالحضور عن الخصوم أمام المحاكم أن يقدم توكيله إلى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور فإذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الامضاء ، وإذا حضر الموكل مع المحامى أثبت كاتب المحكمة ذلك في محضر الجلسة بعد دفع رسم التوكيل ورسم الدفعة المستحقين عليه وقام هذا مقام التصديق على الامضاء .

مادة ٢٦ - المحامى الذى يیده توكيل عام مصدق عليه قانونا ومتضمن نيايته عن أحد الخصوم أمام محكمة ابتدائية أو أمامها والمحاكم التابعة لها ومحكمة الاستئناف الداخلة هي في دائرتها يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة الابتدائية ويعمل بها أمامها وأمام المحاكم التابعة لها وأمام محكمة الاستئناف الداخلة هي في دائرتها .

وتتخذ المحكمة الابتدائية المذكورة سجلا تقيّد فيه التوكيلات التي تقدم لها من هذا القبيل وتحرر من واقعها كشوقا ترسل الى المحاكم المبيّنة آنفا .

واذا كان التوكيل بمقدّر رسمي اكتفى بإثبات رقم وتاريخ التوكيل والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

أما الحضور أمام محكمة النقص والابرار فيجب أن يكون بتوكيل يقدم اليها فإن كان عاما اكتفى به في جميع قضايا الموكل التي تنظر أمامها دون احتياج الى الحصول على صورة رسمية منه في كل قضية .

مادة ٢٧ - المحامي مسئول قبل موكله عن أداء ما عهد به اليه طبقا لأحكام القانون وشروط التوكيل .

مادة ٢٨ - على كل محام أن يتخذ له مكتبيا في دائرة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف التي يشتغل أمامها ولا يجوز أن يكون له أكثر من مكتب واحد .

وعلى المحامي أن يخطر لجنة قبول المحامين والنقابة بكل تغيير في محل اقامته وإلا صح خطاؤه فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون في محل اقامته المفيد أصلا بالنقابة .

مادة ٢٩ - يجب على المحامي الذي يريد شكوى زميل له أو اتخاذ اجراءات قانونية ضده أن يحصل على اذن بذلك من مجلس النقابة .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الاذن من النقيب .

مادة ٣٠ - إذا نذبت لجنة المساعدة القضائية محاميا لاتخاذ إجراء أو للمرافعة ضد محام آخر تخطر مجلس النقابة بذلك .

مادة ٣١ - للمحامي سواء أكان خصما أصليا أم وكيل في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أمام المحكمة محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك

مادة ٣٢ - استثناء من حكم المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات الأهلى ، للمحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٥ من القانون المذكور إذا طلب منه ذلك من بلغها إليه إلا في حالة ارتكاب جريمة أو جنحة .

ولا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه .

مادة ٣٣ - يجب على المحامي أن يمتنع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنجى عن وكالته .

مادة ٣٤ - يجب على المحامي الحاضر عن خصم أن يمتنع عن سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما ليس شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع عن مصالح الموكل ذلك .

مادة ٣٥ - يقوم المحامي المنتدب عن الفقير أمام المحاكم المدنية أو الجنائية بالدفاع عنه مجاناً ومع ذلك يجوز له أن يقدر أتعابه ضد الخصم المحكوم عليه بالمصاريف ، وله على كل حال الرجوع على من ندب عنه ومطالبته بالأتعاب إذا زالت حالة فقره مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ .

ويجب أن يقوم بما تكلفه به لجنة المساعدة القضائية أو المحكمة . ولا يسوغ له أن يتنحى عنه إلا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

وبعنى من الندب فى القضايا الجنائية والمدنية المحامون المقررون أمام محكمة النقض والابرار . أو الذين مضى على قيد أسمائهم فى جدول المحامين عشرون سنة . غير أن هذا الاعفاء لا يسرى على القضايا المدنية أمام محكمة النقض والابرار .

مادة ٣٦ - يجوز لمجلس النقابة أن يكلف أحد المحامين بالدفاع عن خصم لا يجد من يقوم بالدفاع عنه .

مادة ٣٧ - فى حالة وفاة المحامى أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجر عليه أو استحالة قيامه بوكالته لمرضه يندب مجلس النقابة محامياً يحل محله مؤقتاً حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر . ويقوم قرار مجلس النقابة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن .

مادة ٣٨ - للمحامى دائماً أن يتنحى عن و كالتة أو عن ندبه مع مراعاة ما هو مدون فى المادة ٣٥ وفى هذه الحالة يجب عليه أن يخطر موكله أو من ندب عنه بتنحيه وأن يستمر فى مباشرة إجراءات الدعوى شهراً على الأكثر متى كان لازماً للدفاع عن مصالح الموكل أو من ندب عنه .

مادة ٣٩ - يجب على المحامى عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه المستندات والأوراق الأصلية ، ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن حصل على أتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صوراً من جميع المحررات التى تصلح سنداً له فى المطالبة ، وأن يحبس لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يدفع له الموكل مصاريف استخراج تلك المحررات .

ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على صور المستندات والأوراق التى ليس لها أصول ثابتة بسجلات المحاكم .

ولا يلزم المحامى بأن يسلم لموكله مسودات الأوراق التى حررها فى الدعوى ولا الخطابات الواردة إليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه عنه ولم يؤد إليه ، ومع ذلك يجب على المحامى أن يعطى موكله صوراً من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٤٠ - ليس الموكل عند انتهاء التوكيل لاي سبب من الأسباب أن يسترد سند التوكيل ويجب على المحامى إيداعه قلم كتاب المحكمة المختصة إن لم يكن قد أودعه ملف القضية ، وعلى كاتب المحكمة — إذا طلب منه — أن يؤشر فوراً على ذلك السند وعلى صوره المودعة قلم الكتاب بما يفيد انتهاء الوكالة .

مادة ٤١ - يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعدمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهمته وإذا طلبها الموكل قبل مضي هذه المدة بخطاب موصى عليه وبإبصال مرتجع تبدأ مدة السقوط من تاريخ هذا الخطاب .

مادة ٤٢ - للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أتعاباً على عمله وذلك بغير إخلال بما تقتضيه المادة ٥١٤ من القانون المدنى إلا إذا كان الاتفاق قد تم بعد الانتهاء من العمل .

وليس له على كل أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه أو على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها .

وعلى كل حال لا يجوز له أن يعقد اتفاقاً على الأتعاب من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامي .

مادة ٤٣ - يحظر الاتفاق على اشتراك موطنى مكتب المحامى فى حصصة من أتعابه .

مادة ٤٤ - عند عدم وجود اتفاق كتابى تقدر أتعاب المحامى بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة .

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التى تحدد لنظره بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة فى المدة التى يحددها المجلس .

وعلى المحامى أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامى حسب الأحوال .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انتهاء ميعاد التظلم وتقديم شهادة مثبتة لذلك . وإذا كان المبلغ المطلوب تقديره لا يتجاوز عشرين حنيهاً كان حق الفصل فيه للجان الفرعية فى حدود الأحكام السابقة على أن تبلغ قراراتها إلى مجلس النقابة فى مدى أسبوعين من تاريخ صدورها .

مادة ٤٥ - للمحامي والموكل حق التظلم فى أمر التقدير فى خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة المقيم بدائرتها المحامى كلية كانت أو جزئية حسب قيمة الطلب .

وينظر التظلم فى أمر التقدير على وجه الاستعجال وبغرفة المشورة ويكون الحكم الصادر فى التظلم غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة .

ويجوز أن يشمل الحكم الصادر فى التظلم بالنفاذ المؤقت .

مادة ٤٦ - يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى التظلم بكافة أوجه الطعن العادية وغير

العادية ما عدا المعارضة ويتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات .
وينظر الطعن في الحكم الصادر في التظلم بغرفة المشورة وبطريق الاستعجال .
مادة ٤٧ - تحصل أقلام كتاب المحاكم رسوما بنسبة اثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه م عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير وما زاد على ذلك يحصل عليه واحد في المائة .

مادة ٤٨ - للمحامي الذي بيده أمر بتقدير أتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو من المحكمة أو حكم صادر في التظلم أن يحصل على اختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده أو محضر الصلح .

مادة ٤٩ - تعديلا لأحكام المادة ٦٠١ من القانون المدني الأهلي والمادة ٧٢٧ مختلط تكون أتعاب المحامي على موكله من الديون الممتازة بالنسبة إلى كل ما آل للموكل في النزاع موضوع التوكيل .

وهذا الامتياز يلي في الدرجة الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا من المادة ٦٠١ مدني أهلي والفقرة الأولى من المادة ٧٢٧ مختلط على ألا يس هذا الامتياز الحقوق العينية المسجلة قبل رفع الدعوى .

مادة ٥٠ - استثناء من حكم المادة ٢٠٩ من القانون المدني الأهلي لا يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالأتعاب عند عدم وجود سند بها إلا بمضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل .

مادة ٥١ - استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلًا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذه تأديبيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بها حدث ويحيل المحضر المذكور إلى النيابة العمومية .

وعلى النيابة إجراء التحقيق في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ استلام المحضر بمعرفة رئيس النيابة أو من يندبه لذلك بعد إخطار مجلس النقابة ليوفد من يمثله . وترفع أوراق التحقيق للنائب العام وللنائب العام أن يحيل المحامي إلى المحكمة الجنائية إذا كان ما وقع منه يعتبر جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات أو يحيله إلى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة إذا كان ما وقع منه مجرد إخلال بالواجب أو تشويش مخل بالنظام .

وعلى كل حال لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تحاكم المحامي تأديبية كانت أو جنائية .

الباب السادس - في تأديب المحامين

مادة ٥٢ - من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طائفته أو حط من قدرها

بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى بأحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

(أولا) الانذار .

(ثانيا) التوبيخ .

(ثالثا) الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(رابعا) محو الاسم من الجدول .

مادة ٥٣ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض والابرام أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة .

مادة ٥٤ - يجب على النيابة أن تخطر مجلس النقابة قبل الشروع في تحقيق أى شكوى ضد محام وللنقيب إذا كان المحامى متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمل المحامى أن يحضر هو أو من يندبه من المحامين التحقيق ولو كان سريا مع مراعاة باقى أحكام قانون تحقيق الجنايات فيما عدا ذلك .

مادة ٥٥ - إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامى من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة التأديبية يجوز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذى أجرته ليتخذ ما يراه فى هذا الشأن .

مادة ٥٦ - يسوغ دائما لمجلس النقابة لفت نظر المحامين أو إنذارهم .

مادة ٥٧ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيلها ومن مستشارين من المحكمة المذكورة تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .

مادة ٥٨ - للنيابة العمومية والمحامى المحكوم عليه استئناف الاحكام الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة السابقة إلى محكمة النقض والابرام وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما يبدأ بالنسبة للنيابة من تاريخ صدور الحكم وبالنسبة للمحامى من تاريخ إعلانه أو تسلمه صورة الحكم .

وفى فصل فى هذا الاستئناف مجلس يؤلف من أربعة من مستشارى محكمة النقض تعيينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة من المقررين أمام محكمة النقض ، والمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجوز أن يكون فى هذا المجلس أحد ممن اشتركوا فى إصدار الحكم المستأنف .

مادة ٥٩ - يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب باخطار موصى عليه وبايصال مرتجع يرسل إليه بطريق البريد على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامى رئيس الجلسة اسم عضو مجلس النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر .

مادة ٦٠ - تعلن الأحكام التأديبية في جميع الأحوال على يد محضروية قوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة الحكم إلى المحكوم عليه بإيصال كتابي .

مادة ٦١ - يجوز للمحامى أن يعارض في الأحكام التي تصدر في غيبته في عشر عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالحكم أو استلام صورته .

مادة ٦٢ - تحصل المعارضة بتقرير من المحامى المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التي أصدرت الحكم ، أما الاستئناف فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض والابرار .

مادة ٦٣ - يجوز للمحامى أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين المرافعة أمام محكمة النقض والابرار أو احدي محاكم الاستئناف على أنه يجوز للهيئة التأديبية دائما أن تأمر بحضوره شخصيا أمامها .

مادة ٦٤ - يجوز لمجلس التأديب وللنيابة والمحامى أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجنح ، ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لها في قانون العقوبات لشهادة الزور في مواد الجنح .

مادة ٦٥ - تكون جلسات التأديب دائما سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٦٦ - يجب أن يكون الحكم مسببا وأن تقرأ أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية . ويكون للأحكام الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ الأحكام التأديبية إلى مجلس النقابة وجميع المحاكم ويتخذ كل منها سجلا تفيد فيه هذه الأحكام . وإذا كان الحكم صادرا بمحو الاسم من الجدول أو الوقف ، فينشر منطوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٧ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تؤيد براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في الحكم الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض والابرار . فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

مادة ٦٨ - لمن صدر حكم تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الرابعة من هذا القانون قيد اسمه في الجدول ، فإذا رأت أن المدة التي مضت من وقت صدور الحكم بمحو اسمه من الجدول كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بدرجه بالجدول المذكور واحتسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

ولهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطلاب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة . فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

الباب السابع — فى نظام نقابة المحامين

مادة ٦٩ - يكون لنقابة المحامين شخصية معنوية وتؤلف من المحامين المقيدين فى الجدول ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد ويرأس هذا المجلس النقيب أو وكيل النقابة ويكون مركزها بالقاهرة .

ويقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية
مادة ٧٠ - تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى فى شهر ديسمبر من كل سنة ، وكذلك تجتمع اجتماعا غير عاى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدتها أو تقدم له بذلك طلب موقع عليه من خمسين محاميا على الأقل ممن لهم حق الاشتراك فى الحضور فيها .

والمحامون المقبولون أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لهم وحدهم الحق فى حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا قد أدوا قيمة الرسوم السنوية المستحقة عليهم لغاية آخر السنة المنتهية أو أغفوا منها طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .

ويرأس النقيب الجمعية العمومية وفى غيبته يرأسها وكيل النقابة ، فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا من بين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض والأبرام .

مادة ٧١ - لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضرها مائتا عضو على الأقل ، فإذا لم يتوافر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون انعقادها هذا صحيحا إذا حضرها مائتا عضو على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية .

ويجوز النشر والإعلان فى آن واحد عن الاجتماعين الأول والثانى مع بيان زمان ومكان انعقاد كل منهما ، وتستمر عضوية من انتهت مدتهم حتى يتم انتخاب بدليهم .

مادة ٧٢ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

(أولا) اعتماد الحساب الختامى للسنة الماضية .

(ثانيا) التصديق على الميزانية السنوية التى يقدمها لها مجلس النقابة .

(ثالثا) الموافقة على اللائحة الداخلية وعلى ما يقترح فيها من تعديلات .

(رابعا) انتخاب مجلس النقابة بالقيود الوارد فى المادة ٧٤

(خامسا) انتخاب النقيب ووكيل النقابة بالقيود الوارد فى المادة ٧٥

(سادسا) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التى يقدمها لها مجلس النقابة أو التى تبين فى طلب

انعقاد الجمعية العمومية فى الاجتماعات غير العادية

مادة ٧٣ - يؤلف مجلس النقابة من خمسة عشر محاميا ينتخبون على الوجه الآتى :

(١) ستة على الأقل من المحامين المقيدين بالجدول الخاص بمحكمة النقض والأبرام .

(ب) ستة على الأكثر من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف بشرط أن يكون قد مضى على قيد أسمائهم بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف سنتان ميلاديتان على الأقل .

ويشترط في الحالتين ألا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن عشر سنين .

(ج) ثلاثة من بين المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن عشر سنين . ويشترط أن يكون قد مضى على قيدهم بجدول المحامين المقبولين لدى محكمة الاستئناف سنة ميلادية على الأقل .

ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من ثلاثين محامياً على الأقل ويرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب ، ويشترط في المرشح ألا يكون قد صدر ضده حكم تأديبي ، ويستثنى من ذلك الحكم بالتوبيخ أو بالانذار متى انقضت على صدوره سنتان إلى يوم الترشيح

مادة ٧٤ - يكون انتخاب أعضاء المجلس من بين المرشحين لمدة أربع سنين وتسقط عضوية ثمانية منهم بعد سنتين بالقرعة لأول مرة ويكون اثنان منهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن عشر سنين وستة من الباقين . وتسقط عضوية السبعة الآخرين في نهاية السنوات الأربع على أن يراعى في تشكيل المجلس دائماً أن يكون به ستة على الأقل من المحامين المقررين أمام محكمة النقض والابرار .

مادة ٧٥ - ينتخب النقيب ووكيل النقابة من بين المحامين المقيدة أسماؤهم بالجدول الخاص بمحكمة النقض والابرار تنتخبهما الجمعية العمومية كل سنتين من بين أعضاء مجلس النقابة عقب اكتمال عدد أعضائه مباشرة .

ولا يجوز إعادة انتخاب كل من النقيب أو الوكيل أكثر من مرتين متتاليتين نقيباً أو وكيلاً ويكون انتخابهما بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين المطلقة الصحيحة . فإذا لم ينلها أحد أعيد الانتخاب بين الاثنين الأكثر أصواتاً وإذا تساوى مع أحدهما مرشح أو أكثر في عدد الأصوات اشترك في الانتخاب الثاني منهما ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تعادل الأصوات تحصل القرعة .

مادة ٧٦ - ينتخب أعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين النسبية الصحيحة فإذا تساوت الأصوات انتخب الأقدم من المرشحين المدرجة أسماؤهم بجدول محكمة النقض والابرار فإن لم يكن بين المرشحين أحد من المدرجة أسماؤهم بهذا الجدول انتخب أقدمهم .

وتحتسب الأقدمية طبقاً لتاريخ القيد للمرافعة أمام محكمة النقض أو أمام محكمة الاستئناف حسب الأحوال . فإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سناً .

ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ولكل مرشح أن ينيب محاميا يحضر عملية الفرز .

ويجب على المجلس أن يخطر وزير العدل ورؤساء محاكم النقض والاستئناف بنتيجة الانتخاب كما يجب عليه إخطارهم بقرارات الجمعية العمومية وذلك في الثلاثة الأيام التالية لانعقادها .

مادة ٧٧ - ينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه أمينا للصندوق وكنم السر .

مادة ٧٨ - من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته ويصدر المجلس قرارا بذلك .

والمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متوالية لغير عذر يقبله المجلس على ألا يصدر قراره إلا بعد إشعار العضو بالحضور أمامه لسماع أقواله .

مادة ٧٩ - يعين المجلس عضوا محلا من زالت عضويته أو خلا مكانه وذلك المدة الباقية من العضوية .

ويكون التعيين من بين المرشحين في إلا انتخاب السابق بترتيب الاصوات التي نالوها .

مادة ٨٠ - يختص مجلس النقابة بما يأتي :

(أولا) وضع اللائحة الداخلية للنقابة واقتراح ما يراه من التعديلات فيها :

(ثانيا) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(ثالثا) إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها .

(رابعا) مخابرة جهات الحكومة أو الهيئات أو الافراد فيما يتعلق بشؤون النقابة .

(خامسا) السعى في إلحاق المحامين تحت التمرين بمكاتب المحامين .

(سادسا) الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم متى طلب منه ، وكذلك تقدير الاتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقا لاحكام هذا القانون .

(سابعا) الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب مهنتهم بها في ذلك منح الشهادة المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا القانون .

(ثامنا) حق الوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .

وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة

ويعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للأحوال المنصوص

عليها في المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات

مادة ٨١ - يجب التصديق من الجمعية العمومية لمحكمة النقض والابرار على اللائحة الداخلية

للقابة . وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات

مادة ٨٢ - لا تكون مداوالات المجلس صحيحة إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل

مادة ٨٣ - يشكل مجلس النقابة من بين أعضائه دوائر للنظر في الشكاوى التي تقدم من

المحاميين أو ضدهم وتكون كل دائرة مؤلفة من ثلاثة أعضاء أحدهم على الأقل من المحامين المقيدين بجدول محكمة النقض .

فإذا رأت إحدى الدوائر المذكورة ما يستوجب مؤاخذة المحامي أحالت الموضوع على مجلس النقابة للفصل فيه وإلا حفظت الشكوى .

وعند نظر مجلس النقابة في ذلك لا يجوز أن يحضره أكثر من عضو واحد من أعضاء الدائرة التي أحالت الموضوع عليه .

مادة ٨٤ - تشكل لجنة فرعية من خمسة أعضاء لدى كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف مصر ، ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها بمقر محكمة الاستئناف . وذلك للنظر في الأعمال التي يحيلها عليها المجلس ، وتنوب هذه اللجان عن المجلس في الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم .

ويكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب المقيدين في دائرة المحكمة بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة ، ولا يكون نهائيا إلا بعد اعتماده من مجلس النقابة .

وتقوم اللجنة الفرعية لدى كل محكمة استئناف بأعمالها لدى المحكمة الابتدائية الكائنة بمقرها .

ويشترط في أعضاء هذه اللجان أن يكونوا من المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف . وأن يكونوا مقيمين بدائرة المحكمة التي شكلت اللجنة للعمل بدوائرها . ويرأس كل لجنة أقدم الأعضاء في القيد بجدول محامي النقض فإذا لم يكن بينهم أحد من المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض كانت الرئاسة لأقدمهم في القيد بجدول محاكم الاستئناف وإن تساوت الأقدمية فتكون الرئاسة لأكبرهم سنا .

ويعين مجلس النقابة لدى كل محكمة جزئية لا يكون مقرها مقر المحكمة الابتدائية ، محاميا من المقيمين بدوائرها للقيام بما يكلفه به مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

مادة ٨٥ - لوزير العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس النقابة وكذلك يكون هذا الحق لثلاثين محاميا ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على إمضاءاتهم .

ويجب أن يكون الطعن مسببا وإلا كان غير مقبول شكلا .

مادة ٨٦ - تفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية . وذلك بعد سماع أقوال النائب العام أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب أو وكيل النقابة المنتخبين أو من يقوم مقامهما ووكيل عن المحامين مقدمي الطعن .

مادة ٨٧ - إذا قبل الطعن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع . وتدعى كذلك في حالة الحكم بطلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب أو الوكيل أو ثلاثة أعضاء فأكثر من أعضاء المجلس .
أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك انتخب المجلس محله طبقاً لأحكام المادة ٧٩ .

الباب الثامن — صندوق المعاشات والاعانات

مادة ٨٨ - تنشئ نقابة المحامين صندوقاً يسمى صندوق المعاشات والاعانات يكون مقره القاهرة ليرتب معاشات تقاعد للمحامين وإعانات وقتية أو شهرية أو سنوية طبقاً لنصوص هذا القانون .

مادة ٨٩ - يكون رأس مال هذا الصندوق
(أولاً) من الرصيد المتجمد بالصندوق .
(ثانياً) من أرباح مطبوعات النقابة .
(ثالثاً) من نصف رسوم الفيد بالجدول .
(رابعاً) من نصف رسوم الفيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض والابرار .
(خامساً) من أربعين في المائة من الاشتراكات السنوية .
(سادساً) مما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمناً لورق دفعة ينشأ خصيصاً لهذا الصندوق ويكون لصقه إلزامياً بمعرفة أقلام كتاب النيابة أو المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها مدنية أو جنائية أو عسكرية والمجالس الحسبية أو المالية على إحدى الأوراق الآتية : —
ورق التوكيل أو حافظة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامي ، أو أول محضر جاسه يحضرها المحامي بما في ذلك جلسات التحقيق المدني أو الجنائي أو أول ورقة أو طلب يقدم منه .
ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامي ولا تقبل أوراقاً منه إلا إذا مدد رسم الدفعة أولاً وإذا تعدد المحامون تعددت الدفعة .

وتستثنى من ذلك قضايا الانتداب مدنية وجنائية .
وقيمة طابع الدفعة :

٥٠ مليم في القضايا الجزئية والنيابات على اختلاف أنواعها والمجالس الحسبية المرصنة والمالية الفرعية :

١٥٠ في القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية وقضايا المجالس الحسبية الابتدائية والمجالس المالية العام .

- ٢٠٠ في قضايا محاكم الاستئناف والمجلس الحسبي العالي .
 ٣٠٠ في قضايا النقض والابرار
 ويكون لمن تنتدبه النقابة حق التأكد من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الأوراق التي فرض القانون عليها رسم الدفعة .
 (سابعاً) مما يتقاضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الأتعاب على الوجه الآتي :
 ٢٪ عن الطلبات التي لا تزيد على ٥٠ ج م بحيث لا يقل الرسم عن ٣٠٠ مليم .
 ١٥٪ عن الطلبات التي تزيد على ٥٠ ج م لغاية ٢٠٠ ج م مع احتساب ٢٪ عن الـ ٥٠ ج م الأولى .
 ١٪ عن الطلبات التي تزيد على ٢٠٠ ج م لغاية ٥٠٠ ج م مع احتساب ٢٪ عن الـ ٥٠ ج م الأولى و ١٥٪ في المائة عن الـ ١٥٠ ج م .
 ٥٪ في المائة عن الطلبات التي تزيد على ٥٠٠ ج م مع مراعاة احتساب النسب السابقة .
 (ثامناً) مما تساهم به الحكومة سنوياً في هذا الصندوق .
 (تاسعاً) من التبرعات والوصايا لمصلحة هذا الصندوق وما يقرر من موارد أخرى ،
 (عاشراً) من فوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة .

مادة ٩٠ - تدير هذا الصندوق — تحت إشراف مجلس النقابة — لجنة مشكلة من تسعة أعضاء ، خمسة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق وأربعة من المحامين العاملين وينتخب مجلس النقابة أعضاء هذه اللجنة وتكون عضوية الأربعة لمدة أربع سنوات ، تسقط عضوية اثنين منهم في كل عامين ويجوز إعادة انتخابهما وتكون الرئاسة للنقيب ، وفي حالة غيابه لوكيل النقابة ثم لا أكبر الأعضاء سناً .

ويكون اجتماعها صحيحاً إذا اجتمع خمسة منهم على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي به الرئيس .

ويكون من اختصاص هذه اللجنة إدارة واستغلال أموال هذا الصندوق وتوظيفها .

مادة ٩١ - تكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ويمثله قانوناً قبل الغير النقيب العامل .

مادة ٩٢ - تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص أحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار اللجنة المبينة بالمادة التسعين وبامضاء النقيب أو وكيل النقابة وأمين صندوق مجلس النقابة .

مادة ٩٣ - يصرف من الصندوق المصروفات العادية طبقاً لميزانية توضع له ويصدق عليها من الجمعية العمومية ولا تتعدى هذه المصروفات ثمانين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية ، والعشرون في المائة الباقية يكون منها احتياطي للصندوق ويخصص هذا الاحتياطي لسد العجز الطارئ في ميزانية المعاشات والإعانات .

مادة ٩٤ — لا يكون للمحامى الحق فى معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين .

(٢) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام المحاكم الأهلية مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين .

ويجوز أن تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع أو مكونة من مدد اشتغال بالمحاماة اشتغالا فعلياً مجموعها ثلاثون سنة .

(٣) أن يكون قد بلغت سنه ستين سنة ميلادية .

(٤) أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى زمن التقاعد إلا إذا أعفى من دفع الاشتراك بقرار مجلس النقابة .

مادة ٩٥ — للمحامى طلب قهر من التقاعد على خمس وخمسين سنة ميلادية على أن ينخفض المعاش إلى ثلاثة أرباعه

والمحامى الذى بلغت سنه الخمسين سنة ميلادية وكان قد مضى عليه بالاشتغال الفعلى بالمحاماة عشرون سنة ثم حدث له ما يعجزه عن مواصلة المهنة ، الحق فى أن يطلب التقاعد على أن ينخفض المعاش إلى النصف .

مادة ٩٦ — يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامى أى عمل من أعمال المحاماة بصفة عامة أمام أية جهة قضائية وينقل اسمه من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٩٧ — إذا حكم بمحو اسم محام من الجدول فلا يحرم من معاش التقاعد الذى يستحقه كله أو بعضه إلا إذا قضى الحكم التأديبى بذلك .

مادة ٩٨ — فى حالة وفاة المحامى العامل وهو حائز للشروط المقررة بأحدى المادتين الرابعة والتسعين والخامسة والتسعين أو وفاة محام فى المعاش يصرف لأرملة كل منهما ولأولاده القصر ولأبويه معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى كان يصرف أو كان يجب أن يصرف له ويوزع على الوجه الآتى :

(١) إذا ترك ولداً أو أولاداً قصر أخذوا المعاش المستحق بأنصبة متساوية فيما بينهم .

(٢) إذا ترك أرملة أو أرامل أخذت أو أخذن نصف المعاش المستحق .

(٣) إذا ترك والداً أو والدين كان المعاش لكليهما متناصفة أو الوجود منهما .

(٤) إذا ترك أرملة أو أرامل وولداً أو أولاداً قصر أخذت الأرملة أو الأرامل ربع المعاش المستحق وأخذ الوالد أو الأولاد الثلاثة الأرباع الباقية بأنصبة متساوية فيما بينهم .

(٥) إذا ترك ولداً أو أولاداً قصر ووالدين أو أحدهما أخذ الوالد أو الموجود منهما

ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد القصر الباقي .
(٦) إذا ترك أرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما وزرع المعاش المستحق مضافاً بين الأرملة أو الأرامل والوالدين أو أحدهما .

(٧) إذا ترك ولداً أو أولاداً وأرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما أخذت الأرملة أو الأرامل الربع والوالدان أو أحدهما السدس والباقي للولد أو للأولاد بأنصبة متساوية فيما بينهم .

تفقد الأرملة الحق في المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة ميلادية والانات متى تزوجن وهذا المعاش لا يورث .

وفي كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة المحامي .
ولمستحق هذا المعاش أن يحددوا طلب استمرار صرف المعاش بعد انقضاء الخمس السنوات المذكورة وللجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرف المعاش لمدة خمس سنوات أخرى على الأكثر .

مادة ٩٩ - تقدم طلبات الاحالة إلى المعاش كتابة للتقيب لغاية آخر إبريل من كل سنة وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطالب متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٩٤ وذلك في آخر يونيو التالي للطالب ثلاثة أشهر تبدأ من يوم قبول طلبه ليضاف فيها أعمال مكتبه ويبدأ صرف المعاش من أول الشهر التالي لتصفية أعماله .

مادة ١٠٠ - تحدد الجمعية العمومية التاريخ الذي يبدأ فيه حق طلب المعاش تبعاً لموارد الصندوق كما تحدد قيمة معاش التقاعد الذي يصرف للمحامي شهرياً . ولها بناء على اقتراح مجلس النقابة إنقاص أو زيادة مقدار المعاش حسب موارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطي . وتحدد الجمعية العمومية في قرارها ميعاد تنفيذ التعديل .

مادة ١٠١ - إذا طرأ على المحامي العامل ما يقتضي إعانته جاز للجنة أن تقرر له مرتباً شهرياً لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره ، ولا تزيد المدة على كل حال على خمس سنوات ولها في الحالات التي تراها صرف إعانة وقتية له .

مادة ١٠٢ - يجب توافر الشروط الآتية في المحامي للحصول على المرتب المنصوص عنه في المادة السابقة :

(أ) أن يكون قد مضى على قيد اسمه بجدول المحامين خمس عشرة سنة ميلادية بأشر المهنة فيها فعلاً .

(ب) أن تكون سنه قد تجاوزت الخامسة والأربعين سنة ميلادية على الأقل أو أن يكون أصيب بما يعجزه عن مزاولة المهنة .

ويجوز أن يصرف المرتب الشهري للمحامي الذي مضى عليه خمس سنوات في المهنة إذا أثبت

أنه أصيب بما يمنعه بتاتا من مزاوتها . على ألا تزيد مدة الاعانة على خمس سنوات .
مادة ١٠٣ - للجنة أيضا أن تمنح اعانات أو مرتبات شهرية في نفس الحدود وبنفس القيود
السابق أيضا لها لأرمل وأولاد المحامي المتوفى ولمن كان المحامي يعوله من أفراد عائلته ، وذلك
إذا كانوا في حالة لا تنطبق عليها شروط الحصول على معاش التقاعد .

مادة ١٠٤ - معاش التقاعد والمرتبات الشهرية والاعانات المؤقتة تعتبر نفقة وهي غير قابلة
للتحويل ولا للحجز ولا للتنازل عنها للغير مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٣٧ من
قانون المرافعات .

مادة ١٠٥ - يبدأ حساب صندوق المعاشات والطوارئ الدوري السنوى من أول يناير
وينتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٠٦ - تضع اللجنة في شهر أكتوبر من كل سنة ميزانية السنة المقبلة وتضع اغاية
آخر فبراير على الأكثر الحساب الختامى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر السابق له وتقدم اللجنة
إلى مجلس النقابة الميزانية في ١٥ نوفمبر من كل سنة والحساب الختامى في شهر مارس من كل
سنة لفحصهما والمصادقة عليهما ثم عرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية في أول جلسة تالية .
مادة ١٠٧ - كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والمستحقين لمعاش أو إطانة أو مرتب
شهرى بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لمجلس النقابة وحده حق الفصل فيه نهائيا ، على ألا
يجلس فيه في هذه الحالة من اشترك من أعضائه في لجنة الصندوق .

مادة ١٠٨ - إذا طرأ لأى سبب من الأسباب ما يمس كيان نقابة المحامين فالمحاميين
العاملين مجتمعين بهيئة جمعية عمومية وحدهم حق تقرير حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون
وأن يقرروا في هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما به من رصيد على المحامين .

ولسكى يكون قرار هذه الجمعية قانونيا يجب أن يكون بين الحاضرين فيها على الأقل ثلث
عدد المحامين العاملين المقيدين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف وأن يصدر قرارها بأغلبية
ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين فإن لم يتوافر النصاب المذكور في الاجتماع الأول يدعى المحامون
للإجتماع بعد أسبوعين . وتكون قراراتهم في هذا الاجتماع صحيحة مهما كان عدد المحامين
الحاضرين على أن يكون القرار بأغلبية ثلثي الحاضرين فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية عقدت الجمعية
للمرة الثالثة وتكون قراراتها في هذه الحالة بالأغلبية المطلقة .

ويتم النشر عن هذه الاجتماعات الثلاثة ومواعيدها ومكانها دفعة واحدة وتوجه الدعوى
لحضور هذه الاجتماعات من النقيب أو وكيل النقابة أو بناء على طلب أربعين محاميا من المقررين
أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف .

الباب التاسع — أحكام مختلفة

مادة ١٠٩ - اجتماعات الجمعية العمومية للمحاميين لا تسرى عليها أحكام القانون الخاص
بالاجتماعات العامة . وتكون اجتماعاتها في دار النقابة بالقاهرة .

ويحظر على الجمعية العمومية ومجلس النقابة أن يشتغلا بالسياسة كما يحظر عليهما الاشتغال بالأُمور الدينية .

مادة ١١٠ - يستمر العمل باللائحة الداخلية لنقابة المحامين المصدق عليها من ناظر الحفانية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى أن تعدل طبقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بالتعديل بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ١١١ - تلغى القوانين والمراسيم بقوانين المبينة بعد :

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ وقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٨ ومرسوم بقانون مؤرخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٦ والمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والفصل الثاني من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ والمرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ والفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ وكذلك يلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام .

أحكام وقتية

مادة ١١٢ - تنتهى مدة مجلس النقابة الحالى في ديسمبر سنة ١٩٤٦

مادة ١١٣ - استثناء من حكم المادة ٧٥ ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه في آخر سبقي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ النقيب ووكيل النقابة لمدة سنة واحدة على الأقل يقل عدد الحاضرين عن اثنى عشر عضواً . فإذا لم يتوافر هذا العدد دعى المجلس الى الاجتماع في ظرف أسبوع على الأكثر من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الانعقاد هذه المرة صحيحاً إذا حضر تسعة أعضاء . وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد .

مادة ١١٤ - استثناء من حكم المادة ٨٥ يكون الطعن في انتخاب النقيب أو وكيل النقابة عن سبقي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ لوزير العدل أو لائى عضو من أعضاء مجلس النقابة . فإذا كان الطعن متعلقاً بالشروط الواجب توافرها في أحدهما كان هذا الحق أيضاً لثلاثين محامياً . ويجب في الحالتين الأخيرتين التصديق على إمضاء الطاعن أو الطاعنين .

مادة ١١٥ - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون . كل منهما فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة . وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣ (١٩ يولييه سنة ١٩٤٤) (١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى أبو علم

وزير المالية

أمين عثمان .

قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا وأصدرناه :

الباب الأول

الفصل الأول — في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١ — يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قرش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الأولى والثانية وثلاثة قرش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الثالثة والرابعة وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربعمائة جنيه .

ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره مائتا قرش في الدعاوى الجزئية وخمسمائة قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية وألف قرش في دعاوى إشهار الإفلاس ويشمل هذا الرسم الأخير الاجراءات حتى انتهاء التفليسة .

ويكون تقدير الرسم في الحالين طبقا للقواعد المبينة في المادتين ٧٥ و ٧٦

مادة ٢ — اذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدي في موضوع الدعوى أو حكم قطعي في مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فاذا صدر قبل التعديل حكم قطعي في مسألة فرعية عددا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدي في الموضوع فرض رسم جديد على الطلب .

مادة ٣ — يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ، ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوعة بها الاستئناف . ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت على الدعاوى الجزئية المستأنفة قدره ٣٠٠ قرش وعلى الدعاوى الكلية المستأنفة ٦٠٠ قرش .

وينخفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية فاذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق منه .

ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد

حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف .

مادة ٤ — يفرض رسم ثابت قدره ٨٠٠ قرش في دعاوى النقض .
وفي دعاوى التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع اليها التماس
فاذا فصلت محكمة النقض أو محكمة التماس في الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام
محكمة الموضوع دون التماس بأحكام الفقرتين السابقتين .
مادة ٥ — إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص وألغى حكمها لا تستحق رسوم جديدة
عند الرجوع إلى الدعوى .

الفصل الثاني — في تخفيض الرسوم

مادة ٦ — تخفيض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية :
(١) دعاوى القسمة بين الشركاء .
(٢) التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التفليسة .
(٣) الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بإبطال المرافعة فيها أو بعد الحكم ببطلان ورقة التكليف
بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار
الاستئناف كأن لم يكن .
(٤) المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف
والأتعاب والتظلم من الأوامر على العرائض .
(٥) الصلح أمام المحكمة إذا توفرت الشروط المبينة في المادة ٢٠
وتخفيض الرسوم إلى الربع فيما يأتي :
(١) الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين .
(٢) المعارضة في قوائم التوزيع المؤقتة .
(٣) الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا
الخصوم فيها .

الفصل الثالث — في تعدد الطلبات

مادة ٧ — إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند
واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار
كل سند على حدة .

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

وإذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخبرة فيكتفى بالنسبة لها بالطلبات الأخرى محل الخبرة بأرجح الرسمين للخرانة .

وتنضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها .
مادة ٨ — يفرض على المتدخل منضماً إلى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل .

فإذا كانت له طلبات مستقلة استحق رسم عن هذه الطلبات .

الفصل الرابع — في تحصيل الرسوم

مادة ٩ — لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه . فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ١٠ — يحصل ربع الرسوم النسبية ونصف الرسوم الثابتة عند تقديم إعلان الدعوى والباقي عند قيدها في الجدول .

فإذا عدلت الطلبات عند القيد بالزيادة . زيد الباقي بمقدار فرق الرسوم كلها ، وإذا عدلت إلى أقل خفض الباقي فقط على أساس التعديل .

مادة ١١ — تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الاعلان أو الطلب في الأحوال الآتية :
(أولاً) الرسوم المخفضة .

(ثانياً) رسوم التماس إعادة النظر والنقض ورسوم دعاوى الاسترداد والاستحقاق الفرعية ودعاوى إشهار الافلاس .

(ثالثاً) رسوم الدعاوى التي يدهيها المدعى عليه أثناء الخصومة وكذلك رسوم دعوى التدخل .

(رابعاً) طلبات التنفيذ .

مادة ١٢ — فيما عدا دعاوى الاسترداد والاستحقاق الفرعية اذا لم تقيد الدعوى في الجدول ومضى اليوم المعين للجلسة جاز للطالب أن يعيد اعلانها لجلسة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يلزم إلا بدفع باقى الرسوم مع رسم الاعلان .

فاذا مضت سنة شمسية على تاريخ الاعلان الأول حصل رسم جديد .
مادة ١٣ -- تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها .

مادة ١٤ — يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف .

ومع ذلك اذا صار الحكم انتائيا جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه .

مادة ١٥ — تحصل مقدما رسوم الشهادات والعقود والصـور والملخصات والشهادات والكشف والترجمة . وإذا استحققت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامين فى تأديتها .

الفصل الخامس — فى أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٦ — تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضى حسب الأحوال بقاء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر المطلوب منه الرسم .

مادة ١٧ — يجوز لذى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه فى المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب فى تمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويحدد له المحضر فى الاعلان أو قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة .

مادة ١٨ — تقدم المعارضة إلى المحكمة الى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال و يصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن .

مادة ١٩ — يجوز لقلم الكتاب الحصول على اختصاص بمقاربات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

الفصل السادس - في رد الرسوم

مادة ٢٠ - إذا انتهى النزاع صلحا بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعي في مسألة فرعية أو حكم تمهيدى في الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الطلب ما لم يتجاوز المصالحح عليه هذه القيمة ففي هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالحح عايه .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ٤٠٠ جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه .

وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ٤٠٠ جنيه . ولا يرد في حالة إنهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعاوى المنخفضة القيمة .

مادة ٢١ - في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ جنيه يسوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

ويسرى هذا الحكم على الأوامر الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين .

مادة ٢٢ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين .

(الأولى) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطلب .

(الثانية) طلب رد القضية إذا قبل طلب الرد .

الفصل السابع - في الاعفاء من الرسوم

مادة ٢٣ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الاعفاء السابق على رفع الدعوى احتمال كسبها .

ويشمل الاعفاء رسوم الصور والشهادات والمبخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الاعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

مادة ٢٤ - تقدم طلبات الاعفاء من الرسوم حسب الأحوال الى لجنة مؤلفة من اثنين من المستشارين بمحاكم النقض أو الاستئناف وقاضيين بالمحاكم الكلية وقاض بالمحكمة الجزئية ومن عضوية .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشعر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله .

مادة ٢٥ - تفصل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة في طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٦ - الاعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل محله بل

يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالاعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الاعفاء بالنسبة للورثة .

٢٧ - إذا زالت حالة عجز المعنى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لمخصمه أو أفلم كتاب المحكمة أن يطلب من اللجنة المشار إليها في المادة ٢٤ ابطال الاعفاء .

مادة ٢٨ - إذا حكم على خصم المعنى وجبت مطالبته بها أولاً فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعنى إذا زالت حالة عجزه .

مادة ٢٩ - لا تسلم صورة حكم بيع العقار للرأى عليه المزايد الذى سبق إعفاؤه من الرسوم إلا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم المستحقة على حكم رسو المزايد .

الفصل الثامن — فى رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣٠ - يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والشهادات وغيرها رسم قدره عشرون قرشا عن كل ورقة .

وفى فرض على الصور التى تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة فى المحاكم الجزئية وعشرون قرشا فى المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا فى محاكم الاستئناف والنقض .

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

ويصدر قرار وزارى ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

مادة ٣١ - يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره خمسة قروش عن كل اسم وفى كل سنة . وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة . ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .

ورسم الكشف النظرى عشرون قرشا عن كل مادة .

مادة ٣٢ - يفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر فى المادة ٣٠ .

مادة ٣٣ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلاً أم صورة ما لم تعفها أحكام هذا القانون من الرسوم .

مادة ٣٤ - فيما عدا ما هو منصوح عليه فى المادة ٥١ يفرض رسم قدره عشرة قروش فى القضايا الجزئية وعشرون قرشا فى القضايا الكلية والجزئية المستأنفة وثلاثون قرشا فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو النقض على الأوراق الآتية بيانها :
(أولاً) الأوامر التى تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض .

(ثانياً) الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .
مادة ٣٥ - يؤخذ رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل المذكرات التي تقدم لقلم
كتاب محكمة النقض .

أما صورة المذكرات فلا رسم عليها .
مادة ٣٦ - يؤخذ رسم قدره عشرون قرشا على كل تأشير لاثباب التاريخ . كذلك يحصل
هذا الرسم على التأشير على أي دفتر من دفاتر التجار ما لم تزيد صفحات الدفتر على أربعين ، فإذا
زاد على ذلك كان الرسم ستين قرشا .
مادة ٣٧ - لا يفرض رسم على اطلاع ذوي الشأن على الدعاوى القائمة .

الفصل التاسع - في رسوم الابداع

مادة ٣٨ - يفرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويقدر هذا الرسم كما يأتي :
(أولاً) فيما يتعلق بالنقود والسندات المالية والمجوهرات والمصوغات يؤخذ رسم نسبي على
الابداع قدره ١ ٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند
الابداع . ويشمل الرسم المذكور محضر الابداع وصورته .
(ثانياً) يفرض رسم مقرر قدره ٤٠٠ قرش على إبداع العلامات والبيانات التجارية
والمواصفات الخاصة بالاختراعات وما إليها .

(ثالثاً) يفرض رسم قدره عشرون قرشا على إبداع مفاتيح المنازل والحوانيت وغيرها .
ويشمل الرسم المذكور في الفقرتين الثانية والثالثة محضر الابداع دون صورته .

مادة ٣٩ - لا يفرض رسم إبداع على ما يأتي :
(أولاً) ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التفليسة .

(ثانياً) ما يودعه المزايدون من ثمن العقار .
(ثالثاً) ما يحصله المحضرون تنفيذاً للأحكام على ذمة مستحقيها .

(رابعاً) ما يودع من مصالحي الحكومة على ذمة ذوي الشأن .
فإذا حصل نزاع في الابداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له استحق رسم الابداع .

الفصل العاشر - في الخبراء والشهود

مادة ٤٠ - الاتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل في الدعوي - حكم
الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

مادة ٤١ - إذا تقرر سماع شهود ورئي تقدير أمانة لهم كان تقديرها بمعرفة رئيس هيئة
المحكمة التي تنظر القضية أو قاضي التحقيق .

الفصل الحادى عشر - فى رسوم الاعلان والتنفيذ

الفرع الاول - فى رسوم الاعلان

مادة ٤٢ - فيما عدا الاعلانات التى ترفع بها الدعاوى والتى يقتضيها التنفيذ يفرض على الاعلانات التى تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان فى القضايا الجزئية وعشرون قرشا فى القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشا فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو النقض .

ويستثنى من ذلك إعلان حكم ثبوت الغيبة وإعلان المذكرات التى تأمر بها المحكمة وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة وتغيير صفات الخصوم والاعلانات الادارية التى تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب

وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الاعلان الرسم المقرر .

وفى فرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الاعلانات .

ويتكرر هذا الرسم فى حالة إعادة الاعلان إذا كانت إعادة راجعة لفعل الطالب .

الفرع الثانى - فى رسوم التنفيذ

مادة ٤٣ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الشهادات والأحكام التى تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الادارية التى يجيز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ما ذكر مشمولاً بالصيغة التنفيذية .

وينخفض هذا الرسم إلى ثلثه فى الأحوال الآتية :

(أولا) طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد .

(ثانيا) التقرير بزيادة العشر .

(ثالثا) تجديد دعوى نزع الملكية بعد شطبها .

مادة ٤٤ - يفرض رسم نسبي قدره ٢٥ ٪ على حكم رسم مزاد العقارات باعتبار الثمن الذى يرسوبه المزاد سواء أكانت الاجراءات جبرية أم اختيارية وذلك بخلاف رسم التسجيل .

وفى دعاوى البيع الاختيارى يحصل رسم رسم المزاد عن قيمة العقار كله على الوجه المتقدم ولو كان الراسى عليه المزاد شريكا فى العقار .

مادة ٤٥ - فى حالة حلول آخر مكان الدائن المباشر لاجراءات التنفيذ يفرض رسم جديد يقدر بنصف الرسم النسبي المدفوع .

وكذلك يفرض رسم على الوجه المتقدم على طلب إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد الأول وذلك بخلاف الرسوم المستحقة على رسم المزاد الأخير .

مادة ٤٦ - في الحالات التي يقضى فيها القانون بأن يكون بيع المنقول أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه المبين في بيع العقارات فيما عدا رسم المزاى فيكون نصفها في المائة من الثمن المبيع به .

مادة ٤٧ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى الآتى :

(أولا) رسم إجراءات التنفيذ والاعلانات الخاصة بها التي تلى اعلان الحكم .

(ثانيا) التسجيلات الخاصة بالتنفيذ العقارى وحكم نزع الملكية أو الحجز العقارى والتأشير بتجديدها .

(ثالثا) التصديق على امضاءات أصحاب الصحف .

مادة ٤٨ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلا .

كذلك ترد الرسوم النسبية المحصلة على حكم رسو المزاى في حالة الحكم بالقائه .

الفصل الثانى عشر - فى مسائل الأحوال الشخصية

مادة ٤٩ - تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة فى قانونى الرسوم بالمجالس الحسبية والمحاكم الشرعية دون نظر للجهة القضائية التى تختص بها .

وتتبع أحكام هذا القانون فيما لم يرد بشأنه حكم فى ذينك القانونين .

الفصل الثالث عشر - فى أحكام عامة

مادة ٥٠ - لا تستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة . فإذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة .

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملاحظات والشهادات والترجمة لصالح الحكومة .

مادة ٥١ - تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة والخبراء الموظفين والمترجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض فى مقابل الانتقال . وتشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأنعاب الخبراء وتعويض الشهود وأنعاب المحامين التى تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية . وذلك فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون .

ويشمل الرسم الثابت فى قضايا النقص جميع الاجراءات القضائية التى يطلبها الطاعن عدا المذكرات .

مادة ٥٢ - تحصل من طالب الاعلان جميع المصاريف التى يستدعيها إعلان الأوراق خارج القطر .

- مادة ٥٣ - يشمل رسم التوزيع جميع إجراءاته من وقت الطلب إلى انتهاء الاجراءات عدا المسائل الفرعية الناشئة عن التوزيع .
- مادة ٥٤ - يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش في الدعاوى والاشهادات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش . وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشا . ولا يقل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة قروش .
- مادة ٥٥ - يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه جنينها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشا .
- مادة ٥٦ - لا يجوز إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على الفضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه .
- مادة ٥٧ - يفرض رسم قدره ٢٠ قرشا على الاحكام والاشهادات التي يطلب وضع الصيغة التنفيذية عليها من جهة غير التي أصدرتها .
- مادة ٥٨ - يفرض رسم نسبي قدره ٢ ٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب المحامي ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ ٤٠٠ جنيه فان تجاوزتها فرض رسم قدره ١ ٪ على الزيادة .
- وفرض هذا الرسم على أوامر التقدير التي تقدر للخبراء من رؤساء المحاكم في إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة .
- ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير .
- مادة ٥٩ - لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بأحالة الدعوى إلى الدوائر المختصة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر .
- مادة ٦٠ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا على التأشيرات الصادرة من كبير كتاب المحكمة والمصدق عليها من رئيس المحكمة باعتماد ختمها المبصوم به على الأوراق الرسمية المطلوب استعمالها خارج القطر .
- مادة ٦١ - لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما .
- أما إذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن .
- مادة ٦٢ - لا يستحق رسم نسبي على المخالصات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة .
- مادة ٦٣ - يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم

المستحقة للخزانة وما حصل منها وما بقي وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ويذكر في الحالتين تاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف .

وفي حالة الاعفاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالاعفاء ورقمه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

مادة ٦٤ - تكون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لسداد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق امتياز على جميع ممتلكات الاشخاص المدينين أو الملتزمين بها .

مادة ٦٥ - فيما عدا رسوم الاعلانات والصور لا يفرض رسم على طلبات التصديق على القسم المحكوم بها من المحاكم الجزئية .

مادة ٦٦ - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لاحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه

الباب الثاني — في رسوم الشهادات

مادة ٦٧ - يقصد بكلمة اشهاد في تطبيق احكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق

مادة ٦٨ - يفرض على الاشهاد رسم قدره مائة قرش وإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة

مادة ٦٩ - يفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسبي على الشهادات المبينة بالجدول الملاحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول

مادة ٧٠ - إذا تعددت موضوعات الاشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع

مادة ٧١ - تحصل رسوم بالفتات المشار إليها في المادة ٦٩ على العقود التي لم تكن موضوع اشهاد وقدمت لأقلام الكتاب لحفظها

مادة ٧٢ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل اشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة ، فإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرة قروش على كل ورقة من الزيادة

وينخفض الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل الوكيل ثابتين بغير لشهاد أو بغير تصديق على الامضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية

مادة ٧٣ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل امضاء أو ختم

مادة ٧٤ - يفرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش في حالة الاشهاد و ٣٠ قرشا في حالة التصديق ، وذلك بخلاف مصاريف الانتقال

ويتعدد هذا الرسم في حالة تعدد الاشهاد وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد

الباب الثالث - في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٧٥ - يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى :

(أولاً) على المبالغ التى يطلب الحكم بها .

(ثانياً) على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها : فإذا لم توضح هذه القيم أو توضحت وكانت فى نظر قلم الكتاب أقل من قيمتها الحقيقية قدرها هذا الأخير مع مراعاة ما يأتى :

(١) ألا تقل قيمة الاطيان الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة فى ٦٠

(٢) ألا تقل قيمة الاملاك المبنية عن قيمتها التجارية السنوية المتخذة أساساً لربط

العوائد عليها مضروبة فى ١٥

(٣) يحصل مبدئياً عن الاراضى المعدة للبناء والاراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن والمباني التى لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التى يوضحها الطاب ، وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة

ويجوز لقلم الكتاب فى كل الأحوال بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن فى التقدير بعد ذلك بأى حال من الأحوال ، وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التى قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أى حال شئ من الرسوم المدفوعة . وتكون اجراءات التعيين وايداع التقرير بلا رسم

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقرير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة ، وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه

(ثالثاً) فى دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو ابطالها أو فسخها تقدر قيمتها بقيمة الشئ المتنازع فيه وفى دعاوى المنازعة فى عقود البدل يقدر الرسم على أكبر قيمة البدلين

(رابعاً) فى دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون به العقار أو المنقول (خامساً) فى دعاوى الريع والإيجار والتعويض اليومى وطلب الفوائد تحسب الرسوم فيها على المبالغ المطلوبة لغاية وقت رفع الدعوى ولا تحسب رسوم على فوائد كسور الشهر وبعد الحكم تحصل تكملة الرسم الذى يستحق من تاريخ رفع الدعوى لغاية يوم صدور الحكم سواء أكان بالقبول أم بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى للرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة على الحكم لغاية يوم طلب التنفيذ وذلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق

(سادساً) فى دعاوى فسخ الإيجار يحسب الرسم على إيجار المدة الواردة فى العقد أو الباقي منها حسب الأحوال أما اذا اشتملت الدعوى على طلب الإيجار والفسخ استحق أرجح الرسمين للخزانة وفى حالة طلب التسليم أو الإخلاء الذى لا يتضمن فسخ العقد تعتبر الدعوى بمجولة القيمة (سابعاً) دعاوى طلب الشفعة فى العقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن المطلوب الأخذ به . وإذا

كان الثمن المبين في العقد أو الذي قدره الخبير أكثر وتنازل طالب الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عارض في مقدار الثمن بقى التقدير على أصله أما إذا قبل الطالب الأخذ به حسب الرسوم على واقعه بصرف النظر عن رسم التسجيل المستحق ، ويزاد على الثمن قيمة التحسينات التي يطلبها المخصم أو يقدرها الخبير وإذا استأنف الحكم وقدر قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أخذت رسوم الاستئناف على ما قدره المستأنف حتى ولو طالب إلغاء الحكم .

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلاً أم مشتملاً على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى .

وتحصل أمانة تعادل قيمة الرسم المقرر لتسجيل محضر الصالح أو الحكم النهائي الذي يصدر فيها لمصلحة الشفيع ، وتحصل هذه الأمانة مع باقى رسم الدعوى قبل قيدها بالجدول . وإذا انتهت دعوى الشفعة بمحضر صالح لمصلحة الشفيع أو بحكم نهائي بثبوت الشفعة سجل المخصص المحضر أو الحكم بقلم كتاب المحكمة الابتدائية بغير رسم . وتحرر صورة من هذا المخصص لتسجيلها برسوم ثابتة خصماً من الأمانة السابق تحصيلها إذا كان العقد المشفوع فيه مسجلاً وإلا حصل قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح أمامها الرسم النسبي الذي كان مستحقاً على تسجيل العقد بالطرق المقررة . وترد الأمانة في حالة الحكم برفض الدعوى .

(ثامناً) في دعاوى قسمة العقار يحسب الرسم على ثمن الحصة أو الحصص المراد فرزها إذا كان ثمت حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع . وإذا كان العقار مشتركاً بين شريكين فقط وطالب أحدهما القسمة حسب الرسم على حصة كل منهما .

(تاسعاً) إذا طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عدم إمكان قسمته أخذ الرسم النسبي على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع فيما عدا رسم رسم الزاد فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٤٤ .

(عاشرًا) إذا طلب الحكم بقسمة حصة شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طلب المدعى عليهم كلهم أو بعضهم فرز حصصهم أيضاً أخذ الرسم على الحصص المطلوب فرزها باعتبارها منضمة لحصة أو حصص المدعين ، وإذا كان الباقي من العقار حصة شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله .

(حادى عشر) تقدر رسوم دعاوى الحكر بالسكيفية الآتية :

إذا طلب الحكم بتقدير حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولة القيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبياً على قيمة الحكر في سنة مضروبة في ٢٠ إذا طلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيادته إلى قيمة معينة قدر الرسم في هذه الحالة نسبياً على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠

(ثاني عشر) تقدر قيمة دعاوى ترتيب الايراد باعتبار الايراد السنوى المطلوب الحكم به مضروباً في ٣٠ إذا كان مؤبداً ومضروباً في ١٠ إذا كان لمدى الحياة . وإذا كان مؤقتاً قدرت القيمة باعتبار المعاش السنوى مضروباً في عدد سنه بحيث لا تتجاوز عشرةا .

(ثالث عشر) تقدر قيمة طلبات توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غرماء باعتبار مجموع المبالغ التى توزع أو تقسم .

(رابع عشر) تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التى يطلب التنفيذ من أجلها .

(خامس عشر) تقدر الرسوم على أمر تنفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به لغاية يوم صدور الأمر .

مادة ٧٦ — تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة .

(أولاً) دعاوى صحة التوقيع .

(ثانياً) الدعاوى والاشكالات التى تقدم لقاضى الأمور المستعجلة .

(ثالثاً) دعاوى البيع الاختيارى .

(رابعاً) الدعاوى الفرعية التى تقدم بالمعارضة فى قائمة شروط البيع إذا تعلقت بإجراءات التنفيذ .

(خامساً) دعاوى طالب الحكم بالغاء الرهن أو الاختصاص أو شطبهما .

(سادساً) المعارضة من غير المفلس فى الأحكام الصادرة بأشهار الافلاس وجميع الدعاوى الفرعية المتعاقبة بالتفليس .

(سابعاً) دعاوى النزوير الأصلية .

(ثامناً) وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة .

(تاسعاً) المعارضة فى الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سواء أكان الحكم فى مادة معلومة القيمة أم مجهولة .

(عاشراً) المعارضة فى نزع الملكية (التنبيه العقارى) إذا تعلقت المعارضة بإجراءات التنفيذ .

(حادى عشر) المعارضة فى قوائم التوزيع النهائية .

(ثانى عشر) المعارضة فى الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمارك والجهات الادارية الأخرى .

- (ثالث عشر) طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين .
- (رابع عشر) طلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة .
- (خامس عشر) التظلم من الأوامر على المرائض .
- (سادس عشر) طلب التصديق على القسمة بالتراضي .
- (سابع عشر) دعاوى حق الارتفاق .
- (ثامن عشر) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .
- مادة ٧٧ - تلغى القوانين والأحكام الآتية بيانها :
- (أولا) الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بالتصديق على تعريف الرسوم القضائية في المحاكم الأهلية والتمريفة المرافقة له .
- (ثانياً) القانون رقم ٣٢ الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ بالتصديق على تعريف الرسوم في المواد المدنية أمام المحاكم المختلطة والتمريفة المرافقة له عدا المادة ٣٠ منه والتعديلات الطارئة عليها .
- (ثالثاً) المادتان ٤٢ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة نقض وإبرام .
- (رابعاً) المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن الحماية لدى المحاكم الأهلية . كذلك تلغى جميع الأحكام المتعلقة بالرسوم المدنية والتي تسكون مخالفة لأحكام هذا القانون .
- مادة ٧٨ - يعمل بهذا القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- على أنه ستمر العمل بالقوانين والأحكام المشار إليها في المادة السابقة في الأحوال الآتية :
- (أولا) الدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون إلى أن يصدر فيها حكم في الموضوع أو بإبطال المرافعة أو بالبطلان أو بترك أو بإعلان صحيفة الدعوى أو بعدم الاختصاص .
- (ثانياً) أعمال التنفيذ التي بدىء فيها ، على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون .
- (ثالثاً) دعاوى الإفلاس لحين الانتهاء من إجراءات التعليسة .
- مادة ٧٩ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .
- نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وبتنفيذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣ هـ (١٩ يولييه سنة ١٩٤٤) (١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى ابو علم

(جدول ملحق)

نوع الاشهاد	النسبة	الايضاح
بيع المنقول أو رده باتفاق المتعاقدين والتنازل عنه	$\frac{1}{4}$	من ثمن المنقول .
البيع الوفاؤى في المنقول أو استرداده	$\frac{1}{4}$	من القيمة المتفق عليها في العقد .
البذل في المنقول	$\frac{1}{4}$	من قيمة أكبر البدلين .
إقرار للغير بمنقول أو تصديق على ملكيته	$\frac{1}{4}$	من قيمة المنقول وقت الإقرار أو التصديق ويتعدد هذا الرسم بتعدد المقرين ما لم يكونوا في حكم شخص واحد .
هبه المنقول أو الرجوع فيها	$\frac{1}{4}$	من قيمة الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .
قسمة المنقول قسمة إفراز أو فسخها .	$\frac{1}{4}$	من قيمة المنقول المقسوم : لكن إذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوع في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفرزة فقط وإذا ظهر في القسمة زيادة على الأنصبة الأصلية أخذ على الزيادة رسم نسبي إضافي قدره $\frac{1}{4}$ في المائة .
الوصية بالعقار أو المنقول أو الرجوع فيها	$\frac{1}{4}$	فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة المنقول كله بحسب نصيب كل شريك
وصية بمنفعة عقار أو منقول مدة معينة أو مدى الحياة أو الرجوع فيها	$\frac{1}{4}$	من قيمة الموصى به إن كان معيناً فإن كانت الوصية بجزء شائع في تركة كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الاشهاد
إيجار العقار أو المنقول	$\frac{1}{4}$	من قيمة المنفعة في المدة إن كانت معينة وإلا فمن قيمتها في عشر سنوات .
	$\frac{1}{4}$	باعتبار قيمة الأيجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد تجديدها أما إن شرط التجديد فإن كانت المدة لأقل من سنة فاعتبار الأجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فأكثر

نوع الاشهاد	الايضاح
فسخ إيجار العقار أو المنقول أو التنازل عنه	فباستبار الأجرة عن مدة واحدة من مدة التجديد
عقود الشركات أو فسخها	من قيمة الأجرة في المدة الباقية في العقد
المقاولات	من مال الشركة نقداً كان أو منقولاً
عقود شركة المزارعة أو فسخها .	من القيمة المتفق عليها في العقد
رهن المنقول	من القيمة الإيجارية التي اعتبرت أساساً
التنازل عن رهن المنقول	لربط خيرية الأطيان موضوع الشركة مدة العقد إذا كانت المدة محددة أو مدة ثلاث سنوات إذا لم تكن المدة محددة
الحوالة	من مبلغ الدين فان لم يكن الدين معيناً كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن
إقرار بتحويل الدين أو التنازل عنه	من مبلغ الدين أو الجزء المتخالف عنه منه سواء حصل الإقرار بالقبض أو الإبراء
أو الرجوع فيه	أم لم يحصل وإذا كان التنازل عن جزء من المرهون ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم على كامل الدين وعند التنازل عن الجزء الباقي لا يحصل غير الرسم
إقرار بدين	المقرر عن الاشهاد
إقرار بقبض الدين	من قيمة الحال به
إقرار باقتراض نقود	من قيمة الدين وإذا كان التنازل في مقابل عوض يحصل الرسم النسبي على الدين الأصلي
إقرار بفتح اعتماد	من قيمة الدين سواء أصدر به حكم أم لم يصدر ما لم يكن الإقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه
إقرار بوديعة	من قيمة الدين ما لم يكن الإقرار ضمن التعاقد بشطب الرهن أو التنازل عنه فلا رسم عليه
إقرار بعارية	من القيمة المقر بها
إقرار باسترداد الوديعة أو العارية	من القيمة المقر بها
	من قيمة الوديعة
	من قيمة العارية
	من قيمة الوديعة أو العارية

نوع الاشهاد	القيمة	الايضاح
الكفالة	$\frac{1}{2}$	من قيمة الدين المكفول
الابراء من الحقوق	$\frac{1}{3}$	من قيمة المبرأ منه
انشاء بناء على ملك أو وقف	$\frac{1}{4}$	يكتفى بالرسم المقرر للاشهاد
كل اشهاد لم ينص عليه في هذا الجدول	$\frac{1}{4}$	إذا كانت قيمة الاشهاد مما يمكن تقديره وإلا فيكتفى بالرسم المقرر

إيضاح عن استنفادات أقلام الكتاب بشأن قانون الرسوم القضائية
ورسوم التوثيق في المواد المدنية (منشور رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٤)

السؤال	الجواب
مادة ٣ - هل استئناف الحكم التمهيدى يؤخذ عنه نصف رسم مثل استئناف الحكم الفرعى ؟	نعم أن الحكم التمهيدى إذا استؤنف يحصل على الاستئناف نصف رسم ويعتبر كالحكم الفرعى سواء بسواء .
مادة ٤ - فى دعاوى التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع اليها التماس . فإذا فصلت محكمة التماس فى الموضوع استكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع دون التماس بأحكام الفقرتين السابقتين .	رسم التماس هو رسم ثابت يؤخذ كاملاً بحسب درجة المحكمة المرفوع اليها التماس ولو كان عن مسألة فرعية صدر حكم نهائى فيها . وإذا فصل فى الموضوع استكمل الرسم النسبى المستحق على الموضوع .
(١) هل هذا النص يفيد أنه توجد أحوال يؤخذ الرسم فيها مخفضاً على التماس ؟	لا رسم مستحق عند الرجوع الى الدعوى فى جميع الأحوال المبينة بالسؤال .
(ب) إذا رفعت دعوى التماس عن حكم نهائى صدر فى دعوى فرعية ومحكمة التماس قضت فى الدعوى الفرعية والموضوع معاً - فما هى الرسوم المستحقة فى هذه الحالة ؟	لا رسم مستحق عند الرجوع الى الدعوى فى جميع الأحوال المبينة بالسؤال .
مادة ٥ - نصت المادة الخامسة على أنه إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص وألغى حكمها لا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى .	

السؤال	الجواب
فهل يسرى عدم الاستحقاق حتى في حالة ما إذا كان طلب الحكم بعدم الاختصاص مبنيا على طلب أحد الخصوم ومع الحكم عليه بمصاريف أول وثاني درجة أو بمصاريف الاستئناف — أم أن عدم الاستحقاق قاصر على الحالة التي تكون فيها محكمة أولى درجة قد حكمت بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها ؟	لا يحصل لأن الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين يحصل عنها الرسم مخففا إلى الربع طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة
مادة ٦ — هل يؤخذ على الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين علاوة على الرسم النسبي المبين بالفقرة الثانية من المادة السادسة رسم أمر أم لا ؟ وأيضا إذا كان الرسم ثابتا .	رسم التوزيع المستحق طبقا للقانون هو من التوزيع الذي يحصل أمام القاضى .
مادة ٦ — نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن الرسم يخفض إلى النصف في توزيع أموال التفليسة .	
وجاء في المادة الأولى من القانون بأن دعوى اشهار الإفلاس رسمها ألف قرش — ويشمل الاجراءات حتى انتهاء التفليسة . والمطلوب معرفته هو هل إذا أجرى ماور التفليسة التوزيع يؤخذ رسم التوزيع علاوة على مبلغ ألف قرش أم أن رسم التوزيع لا يؤخذ إلا إذا طلب التوزيع على حديثه من قاضى التوزيع بالمحكمة ؟	المقصود باعتبار السندات المتعددة كسند واحد هو أن يكون سبب الالتزام واحدا .
مادة ٧ — إذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات — فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة والمطلوب تفسير السندات المختلفة وما يعتبر منها في حكم السند الواحد .	
مادة ٩ — إذا ضمت قضيتان لبعضهما تزيد قيمة كل منهما على ٤٠٠ جنيه وحكم فيهما بحكم	يحسب الرسم باعتبار أن القضيتين منضمتان إذا صدر فيهما حكم واحد واتحدت المصاحبة في الحكم

السؤال	الجواب
واحد بما يزيد على ٨٠٠ جنيه . المطلوب بحث الرسوم التي تستحق في هذه الحالة — وهل يحصل رسم الزيادة باعتبارها منضمة ويخصم ما سبق تحصيله على الدعويين ويحصل الفرق — أم تسوى رسوم كل دعوى على حدة ؟ مادة ١٠ — رفعت دعوى بمبلغ خمسة جنيهات — تحصل عليها ابتداء ٢٠٠ مليم ثم طلب قيدها على ٤ جنيهات فهل يحصل ٤٠٠ مليم باقى الرسم عند القيده باعتبار أن المستحق على ٤ جنيهات هو ٢٤٠ مليم حصل منه أولا ٢٠٠ مليم والباقي ٤٠ مليم — أو يحصل عند القيد ٦٠ مليم باعتبار ١٥ مليم يجبر إلى ٢٠ مليم عن الجنيه الذي لم تقيد به الدعوى و ٤٠ مليم باقى الرسم .	— ويخصم من مجموع الرسم ما تحصل على مبلغ ٨٠٠ جنيه . أما إذا تعارضت المصلحة سوى الرسم على كل قضية على حدها . يُحصل في هذه الحالة . جنيه مليم ٤ في ٦ = ٢٤٠ زائد رسم الاعلان الذى لم تقيد به الدعوى وقدره ١٥ قرشا يجبر الى ٢ قرشان وإذا تم الصلح على ٤ جنيهات المقيدة به الدعوى يكون الرسم هو ٢٠٠ مليم وهو أقل رسم نسبي مستحق على القضايا التي تزيد عن جنيهه ويرد ما زاد عن ذلك عند المانع . دعوى الاستحقاق الفرعية هي التي ترفع فرعيا أثناء نظر دعوى البيع (مادة ٥٩٤ مرافعات) يجب أن تكون اعلانات هذه القوائم بمعرفة المحضرين أنفسهم مادام قانون الرسوم فرض امكان حصول المعاوضة أمام المحضر . الصلح بأى تسامح فى أى حق من الحقوق المرفوع بها الدعوى كالتنازل عن جزء من المصاريف أو انعاب المحاماة أو تأجيل سداد الحق الى آجال يستوجب رد نصف الرسوم بالشروط المبينة بالمادة ٢٠ مالم يسبق صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع سواء كان الرسم نسبيا أو ثابتا . الرسم يؤخذ على ما يصطاح عليه فإذا لم تعين القيمة فى محضر الصلح يؤخذ على الطلبات جميعها .
مادة ١١ — ما هو المقصود بدعوى الاستحقاق الفرعية المبينة بالفقرة الثانية من المادة (١١) ؟ مادة ١٧ — مادام للصادر ضده أمر التقدير بالرسوم حق المعارضة أمام المحضر — فهل لا يرى أن المحضرين دون غيرهم هم الذين يقومون باعلان هذه الأوامر ؟ مادة ٢٠ — هل لا يزال ساريا وجوب حصول التسامح بجعل الرسوم مخفضة فى حالة الصلح . مادة ٢٠ — القضايا التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ جنيه وتنتهى صلاحها غير مبين القيمة بعد	

السؤال	الجواب
صدور حكم تمهيدى أو حكم قطعى فى مسألة فرعية هل يؤخذ الرسم على ٤٠٠ جنيه أم على المبلغ جميعه كاملا ؟	وذلك باعتبار النصف حسب القواعد - أما إذا سبق صدور حكم تمهيدى أو قطعى فى مسألة فرعية فيحسب الرسم كاملا على الطلبات طبقا للفقرة السابقة للأخيرة من المادة (٢٠) وجود من يمثل قلم الكتاب ضرورى بنص القانون ويجب أن يكون غير كاتب الجلسة .
مادة ٢٥ - تقضى المادة (٢٥) بأن قلم الكتاب يمثل أمام اللجنة التى تنظر فى طلبات المعافاة - فهل هناك ضرورة تحتم حضور قلم الكتاب أم أن ذلك متروك لظروف الأحوال - وهل يستطيع كاتب جلسة المعافاة أن يمثل قلم الكتاب أم لا ؟	كل ما احتاج الى كشف من السجلات والجداول وغيرها يفرض عليه الرسم المبين فى المادة ٣١ علاوة على الرسم المبين فى المادة ٣٠
مادة ٣٠ - نصت المادة (٣٠) فقرة ٣ و ٢ بأن الصور والملحقات والشهادات التى تطلب من الأوراق القضائية رسمها ١٠ و ٢٠ و ٣٠ قرشا فهل الشهادات التى تستخرج من الجداول العمومية عن قيد استئناف من عدمه يتبع نحوها ما يتبع فى الشهادات العقارية يفرض عليها الرسم المبين فى المادتين ٣٠ و ٣١ أم يكتفى بتحصيل الرسم المبين فى المادة ٣٠ فقط ؟	تعتبر المدة المبينة فى السؤال سنة واحدة
مادة ٣١ - هل تعتبر كسور السنة سنة عند طلب الشهادات والكشف عنها من السجلات والجداول وغيرها ؟ فمثلا إذا طلبت شهادة من أول ديسمبر سنة ١٩٤٠ الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ فهل تعتبر هذه المدة سنة أم سنتان ؟	الكشف النظرى يكون بناء على طلب يقدم ويثبت عليه الرسم المفروض وقدره ٢٠ قرشا والطالب يخطر مشافهة بنتيجة الكشف - وهذه النتيجة تثبت على الطلب المذكور ويحفظ مع ملف الطلبات ولا تعطى صورة منها
مادة ٣١ - نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ على أن رسم الكشف النظرى ٢٠ قرشا عن كل مادة والمطلوب استيضاحه هو طريقة الكشف ومن الذى يقوم بالكشف وهل مفروض على كاتب المحكمة أن يعطى أى بيان بنتيجة الكشف	

السؤال	الجواب
مادة ٣٣ — ما هو الرسم المقرر الذي يحصل على أوامر الاختصاص — وهل يحصل رسم تسجيل الاختصاص الذي يؤخذ عند طلب استصدار الأمر وقدره ربع في المائة طبقاً لقانون التسجيل لحساب المحاكم الأهلية أم لحساب المحاكم المختلطة ؟	يحصل على طلب استصدار أمر الاختصاص رسم الأمر وقدره ٢٠ قرشاً ومعه رسم الصورة بحسب الرول . يضاف الى ذلك رسم التسجيل وقدره ربع في المائة طبقاً لما هو وارد بالجدول الملحق بقانون التسجيل صحيفة ٤٩ والمادة ٣ منه ص ٤٦ وهذا الرسم جميعه يحصل لحساب المحاكم الأهلية ولا يستحق رسم تسجيل آخر في المحاكم المختلطة إذا ما أراد الطالب تسجيله بها إلا رسم الحفظ والتصوير الشمسي يضاف الى ذلك فرق الرسم النسبي على ما استجد من القوائد . أما إذا رفض الأمر فإيرد ما زاد عن الرسم المستحق على الأمر .
مادة ٣٤ — هل المقصود بالأوامر التي تصدر على العرائض فقرة أولى مادة ٣٤ هي أوامر المجوزات التحفظية وغيرها التي تطلب مع الدعاوى	إذا طلبت الأوامر عند رفع الدعوى يؤخذ عنها رسم مقرر على الأصل فقط أما الصورة وإعلانها فيتبعان الرسم النسبي المحصل عند رفعها لا يتبع الرسم النسبي إنما يحصل رسم مقرر على الأمر وصورته طبقاً للمادة ٣٤ وعلى الإعلان طبقاً للمادة ٤٢ وكذلك الاجراءات التي تلي ذلك
مادة ٣٤ — هل يؤخذ على أمر الحجز التكميلي رسم أمر فقط — أم يؤخذ علاوة على رسم الأمر رسم الصورة والإعلان وما يتبع ذلك من الاجراءات	لا يستحق رسم مقرر
مادة ٤٢ — هل إعادة الإعلان في حالة عدم إمكان الوصول لأسباب مثل الفيضان أو الحجر الصحي أو ما شابه ذلك يؤخذ عنه رسم مقرر — أم يتبع الرسم النسبي أو الثابت الأول	يحصل رسم مقرر طبقاً للمادة ٤٢ لأن المدعى هو المتسبب في هذا الإعلان .
مادة ٤٢ — نص في ختام الفقرة الثانية من المادة ٤٢ انه يعفى من الرسوم الاعلانات الادارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب — فهل يدخل في هذا الاعفاء رسم الاعلان الإداري الذي يطلبه قلم الكتاب من جراء تحديد المدعى لنظر دعواه جلسية في يوم لا جلسة فيه — أم أنه تطبق في هذه الحالة الفقرة الخامسة من المادة المذكورة	

السؤال	الجواب
مادة ٤٣ - هل يفرض على الأُم الذي يصدر من القاضي على تقرير زيادة العشر بتحديد جلسة وصورته وإعلانه رسم مقرر	لا يحصل لأن ذلك تابع للرسم المحصل على التقرير بزيادة العشر .
مادة ٤٣ - ما هو رسم تجديد دعوى نزاع الملكية المحكوم فيها بإبطال المرافعة	يحصل ثلث رسم التنفيذ .
مادة ٤٤ - إذا تقرر زيادة العشر هل يرد رسم مرسى المزاو ورسم التسجيل بمجرد هذا التقرير - أو رسم مرسى المزاو فقط :	بمجرد التقرير بالزيادة ترد أمانة الراسى عليه المزاو الأول التى تشمل رسمى مرسى المزاو والتسجيل .
مادة ٤٤ - هل رسم التسجيل الذى يؤخذ عند مرسى المزاو وقدره $\frac{1}{3}$ فى المائة يحصل لحساب المحاكم الأهلية أم لحساب المحاكم المختلطة ؟	يحصل رسم التسجيل $\frac{1}{3}$ فى المائة لحساب المحاكم الأهلية وعند تسجيل حكم مرسى المزاو بالمحاكم المختلطة لا تحصل إلا الرسوم المقررة للحفظ والتصوير .
مادة ٤٥ - هل يقصد بالرسم الذى يدفع فى حالة حلول الدائن محل آخر (وهو نصف الرسم النسبى المدفوع) رسم التنفيذ أم رسم الدعوى	المقصود بها نصف رسم التنفيذ .
مادة ٤٧ - هل يحصل رسم مقرر على إعادة تسجيل التنبية العقارى أو لا يحصل ؟	مادام التنبية لا يعاد تسجيله عدا التأشير بالتجديد فلا رسم مقرر .
مادة ٤٨ - عند الغاء حكم مرسى المزاو - هل يرد رسم التسجيل أيضا مع رسم مرسى المزاو ؟	يود رسم مرسى المزاو فقط أما رسم التسجيل فلا يرد نزولا على حكم المادة السادسة من قانون التسجيل رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
مادة ٦٦ - هل ترد الرسوم المحصلة على الأوراق الآتية :	كل عمل يطلب ويستغنى عنه قبل الشروع فى البدء فيه يرد رسمه وعلى ذلك مادام أمر الاختصاص المطلوب قد رفض فلا يستحق هنا إلا رسم الأُم فقط ويرد ما عداه .
(أ) الدعوى التى لم تعلن ويستغنى الطالب عنها .	
(ب) الصورة التى لم تحرر .	
(ج) الشهادة التى لم يكشف عنها ولم تحرر .	
(د) رسوم تسجيل الاختصاصات التى رفضت أو امرها ورسوم صورها .	
مادة ٦٦ - هل ترد ثلاثة أرباع الرسوم	المادة (٥٠) مرافعات تقضى بأنه (متى

السؤال	الجواب
التي لم تقيد دعواها بناء على طلب الطالب عقب توريد الرسم مباشرة وقبل القيد ؟	استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد بقلم كاتب المحكمة لقيد الدعوى) وإذا لم يحل لرد ثلاثة أرباع الرسوم . يحصل رسم نصف في المائة من مال الشركة نقداً كان أو منقولاً . الاخلاء الذي يحتسب عليه رسم ثابت هو دعوى الطرد المستعجلة التي ترفع أمام القاضي المستعجل - أو بالاخلاء فقط وهو ما يقدم إلى المحكمة الابتدائية - أما الدعوى التي ترفع بطلب الاخلاء وفسخ العقد فهذه تعتبر رسومها معاملة القيمة على المدة الباقية بالعقد . لا يرد شيء من الرسوم في حالة انتهاء الدعوى أو صدور حكم بقسمة العقار طبقاً للمادة (٧٥) فقرة (٩)
مادة ٧١ - هل عقود الشركات التي تقدم للتسجيل تخضع لحكم المادة (٧١) ؟ مادة ٧٥ - ماهو الاخلاء الذي يحتسب عليه رسم ثابت ؟	مادة ٧٥ - نصت الفقرة التاسعة من المادة ٧٥ على ما يستحق من الرسوم في دعوى طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عدم امكان القسمة - وعلى أن تشمل الرسوم المذكورة جميع إجراءات البيع . وقد تنتهي القضية دون أن يحصل فيها إجراءات أو تصدر أحكام تقيد أن العقار غير قابل للقسمة . فهل في هذه الحالة يظل الرسم مستحقاً على جميع العقار أم يرد منه الزائد عن قيمة الحصة أو الحصص المطلوب قسمتها ؟
مادة ٧٥ - تعرضت الفقرة الحادية عشرة من المادة (٧٥) إلى رسوم دعاوى طلب ترتيب الحكر أو زيادته دون أن تشير إلى رسوم طلب إخلاء الأعيان المحكرة أو تسليمها أو فسخ عقد التحكير . فهل تراعى في تقدير رسوم الاخلاء والتسليم أو الفسخ نفس النسبة (قيمة الحكر السنوي	إذا طلب فسخ عقد التحكير بدعوى على حدة - تقدر قيمة الدعوى باعتبار الحكر السنوي مضروباً في ٢٠ سنة على أن يستنزل من هذه المدة ما يكون قد انقضى منها .

السؤال	الجواب
المتفق عليه مضروبا في ٢٠) أم يعتبر طلب الفسخ والاخلاء من دعاوى الايرادات المؤبدة المنصوص عنها في الفقرة الثانية عشر من المادة المذكورة .	تقدر دعاوى صحة العقود باعتبار القيمة المبينة في العقد عن الشيء المتنازع فيه .
مادة ٧٥ - نصت الفقرة الثالثة من المادة (٧٥) بأن دعاوى صحة العقود تقدر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه - والمطلوب معرفته - هو هل هذا التقدير يكون وفقا للمبين في العقد أو على القيمة الحقيقية التي تتضح لقلم الكتاب سواء من التحريات أو التي تنتج من تطبيق الضريبة أو العوائد .	فسخ الرهن لاستهلاك الدين تقدر قيمته على الدين مع الفوائد حسب الطلب .
مادة ٧٥ - نصت الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ بأن دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتهما قيمة الدين المرهون به العقار أو المنقول والمطلوب معرفته هو هل يضاف إلى قيمة الرهن الفوائد إذا طلب فسخ الرهن لاستهلاك دين الرهن .	يؤخذ رسم حفظ وتصوير لحساب المحاكم الاهلية ويسجل بالمحاكم المختلطة بلا رسم .
مادة ٧٥ - ما مقدار رسم التسجيل الذي يحصل عند طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا الإعلان مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة .	يؤخذ الرسم جميعه عن تسجيل ملخص محضر الصلح أو الحكم النهائي وأيضاً عن تسجيل العقد المشفوع فيه إن كان غير مسجل لحساب المحاكم الاهلية طبقا لتعليمات المالية .
مادة ٧٥ - هل يحصل رسم تسجيل ملخص محضر الصلح أو الحكم النهائي في الشفعة وأيضاً رسم تسجيل العقد المشفوع فيه الذي يتبين عدم تسجيله لحساب المحاكم الاهلية أو أن رسم تسجيل الحكم أو ملخص محضر الصلح يحصل لحساب المحاكم الاهلية - ورسم تسجيل العقد المشفوع فيه الغير مسجل يحصل لحساب المحاكم المختلطة ؟	كل من الحالتين تعتبر دعوى مجهولة القيمة يستحق عليها الرسم الغابت على الدعاوى الكلية
مادة ٧٦ - مطلوب معرفة قيمة الرسم الذي يستحق على دعوى تعيين القيم أو عزله أو ناشأه	

السؤال	الجواب
ذلك في الحالتين الآتيتين : (أ) إذا قدم الطلب من النيابة العمومية وحكمت المحكمة بتعيين القيم وألزمتهم بالمصاريف من مال المذنب . (ب) إذا قدم الطلب من أحد الخصام دون الإلحاح إلى النيابة .	— غير أنه في الحالة الأولى يحصل الرسم بعد تعيين القيم من مال المذنب بعد قيده طلباً . وفي الحالة الثانية يحصل من رافع الدعوى عند رفعها .
مادة ٧٨ — تقدر رسم على اعلان دعوى بمبلغ ٣٠٠ جنية قدره ٤ جنيمات و ٢٥٠ مليماً قبل ٢٤ - ١٠ - ١٩٤٤ وتحدد لها جلسة بعد هذا التاريخ — فهل عند القيد يسدد عليها رسم حسب اللائحة القديمة أو القانون الجديد . وإذا كان حسب القانون الجديد فهل يحسب الرسم جميعه ويخص منه ما تسدد ويحصل الباقي — أو يحسب ثلاثة أرباع الرسم فقط على حسب القانون الجديد .	حيث أن الدعوى رفعت قبل العمل بالقانون الجديد وتحصل ربع الرسم طبقاً لللائحة القديمة فباقي الرسم يحصل طبقاً لتلك اللائحة أيضاً .
مادة ٧٨ — هل الدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون وبصدر فيها حكم بالشطب تؤخذ رسومها عند التجديد طبقاً للقانون الجديد أو اللائحة القديمة ؟	يحصل رسمها طبقاً لللائحة القديمة سواء أكانت القضية مشطوبة قبل العمل بالقانون الجديد أو بعده .
مادة ٧٨ — الدعاوى التي رفعت قبل ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ودفع ربع رسمها طبقاً لللائحة القديمة — فهل عند قيدها بعد ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٤ تحصل باقي رسومها طبقاً لللائحة القديمة أو القانون الجديد ؟	يحصل ثلاثة أرباع الرسم طبقاً لللائحة القديمة .

حرر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤

وزير العدل

محمد حافظ رمضان

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤^(١)

بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو إشهاد أو تصرف أو حكم مما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون حسب ما هو مبين أمام كل منها :

مادة ٢ — علاوة على الرسوم النسبية المفروضة طبقا للمادة السابقة . يفرض رسم حفظ بالفتات الآتية :

(١) خمسون قرشا عن كل موضوع لا تزيد قيمته على ١٠٠ جنيه أو كانت قيمته لا يمكن تقديرها .

(ب) ١٠٠ قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه .

(ج) ٢٠٠ قرش عما يزيد على ذلك .

كما يؤخذ رسم مقرر لكل ورقة شمسية للصفحة لا تزيد على مائة مليم أو رسم آخر لا يزيد على ثلاثين مليما على مراجعة أصول العقود التى تقدم من نسخ متعددة للاستغناء عن تصويرها ويحسب هذا الرسم على كل صفحة من النسخ الأخرى . ويصدر وزير العدل قرارا بتحديد هذه الرسوم .

وتطبق النصوص المذكورة على ما يطلب حفظه من عقود الشركات ونحوها فى السجلات التجارية والسجلات البحرية.

كذلك يحصل رسم حفظ على الحجج والوثائق التى سبق صدورها أمام المحاكم الشرعية .

مادة ٣ — فى حالة اختصاص الدائن بعقارات مدينه أو رهن العقار تحسب الفوائد باعتبار المستحق منها لغاية وقت القيد مضافا إليها فوائد السنتين التاليتين لهذا التاريخ ويحصل الرسم على المجموع .

مادة ٤ — يفرض رسم قدره عشرون قرشا على كل تأشير بهوامش السجلات بناء على طلب ذوى الشأن .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٤

وإذا طالب التأشير بناء على عقد عرفي مصدق على توقيعاته يحصل علاوة على رسم التأشير الرسم النسبي المستحق على تسجيل العقد إن لم يكن قد سبق تحصيله .

مادة ٥ — إذا وقع أى تصرف من التصرفات المبينة أنواعها بالجدول المرافق لهذا القانون بإشهاد أو بعقد عرفي مطلوب حفظه حصلت رسوم التسجيل عند تحرير الإشهاد أو حفظ العقد العرفي . وإذا كان التصرف بعقد عرفي واجب التصديق على التوقيعات الواردة به وجب على الموظفين والأمورين العموميين الخول أهم التصديق على الامضاءات أو الاختتام أن يحصلوا مع رسوم التصديق رسوم التسجيل والحفظ وما إليها .

مادة ٦ — لا يترتب على بطلان الإشهادات أو العقود أو التصرفات أيا كان نوعها رد شيء من رسوم التسجيل أو الحفظ أو غيرها المتعلقة بها بأى حال من الأحوال .

مادة ٧ — المحررات التى يكون قد حصل عنها رسم نسبي لدى إثباتها تخفيض رسوم تسجيلها بمقدار رسوم التوثيق التى تكون قد حصلت عنها .

مادة ٨ — يعفى من الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون :

(١) الوقف الخيرى والبيع وغيره من أسباب الملكية إذا اقترن بوقف العين وقفا خيريا متى كان الوقف منجزا للخير ومطلقا عن التقييد بشرط يتوقع معه أن يصير الوقف غير خيرى .

(٢) التغيير فى الوقف الأهلى بجعله خيريا . متى كان التغيير قاصرا على الخير غير قابل لإخراجه عنه .

(٣) العقود والتصرفات المتعلقة بالوقف الخيرى . متى كان لجهة الوقف .

(٤) الوصية فى وجوه البر . متى كان التصرف متمحضا للخير ابتداء .

مادة ٩ — تطبق فى مواد التسجيل الأحكام المتعلقة بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعة فيها والواردة فى قانونى الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية والشرعية .

مادة ١٠ — يلغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢١ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢١ والمرسوم الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ بتخفيض الرسم النسبي على بعض العقود والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ بشأن التصديق على الامضاءات .

وتلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ١١ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .
 نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
 قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣ هـ (١٩ يوليو سنة ١٩٤٤)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى أبو علم

(جدول ملحق)

نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بشهاد	الايضاح
بيع العقار أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه	من قيمة العقار . ٣١
البيع الوقائي في العقار	من قيمة العقار ؛ وإذا تم استرداد العقار في المدة المنصوص عليها في العقد أو في ملحق له بشرط ألا تتجاوز المدة القانونية احتسب الرسم ١٪ وورد الباقي لدافعه ٣١
التوصية	من قيمة الموصي به وقت التسجيل . ٣١
وصية بمنفعة شقار مدة معينة أو مدى الحياة	من قيمة العقار الموصى بمنفعته . ١
بيع الرقبة في العقار مجردا عن حق الانتفاع	من قيمة العقار . ٢١
بيع حق الانتفاع في العقار	من قيمة العقار . ١
المعاوضة في العقار	من أكبر قيمة البديلين . ٣١
إقرار للغير بملكية العقار أو تصديق على ملكيته	من قيمة العقار وقت الإقرار أو التصديق ٣١
هبة العقار أو الرجوع فيها	من قيمة العقار الموهوب وقت الهبة أو الرجوع . ٣١
قسمة العقار بين مستحقيه قسمة إفراد أو فسخها سواء أكانت باتفاق أم بحكم	من قيمة العقار المقسوم لكن إذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع ١

نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بأشهاد	١	الايضاح
بقاء الشيوخ في الباقي فان الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفروزة فقط وإذا ظهرت في القسمة زيادة على الأنصبة الأصلية يؤخذ على الزيادة رسوم نسبية إضافية قدرها $\frac{1}{3}$ ٪ فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة العقار كله بحسب نصيب كل شريك .		
قيّد اختصاصات الدائن بعقارات مدينه	$\frac{1}{3}$	على المبلغ الأصلي وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم النسبي على قيمة الزيادة فقط .
رهن العقار	١	من مبلغ الدين فان لم يكن الدين معيناً كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن . وعند التجديد يؤخذ الرسم على قيمة الزيادة فقط .
فك الرهن	$\frac{1}{4}$	من مبلغ الدين المتخاض عليه منه سواء حصل الاقرار بالقبض أو الالبراء أو لم يحصل وإذا كان فك الرهن عن جزء من المرهون ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين .
التحكير أو التنازل عنه	٢	من الأجرة عن المدة المبينة في العقد بشرط ألا تقل عن عشرين سنة ولا تزيد على عشرين سنة فان لم تعين المدة فباعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة .
الايجارات	$\frac{1}{4}$	باعتبار قيمة الايجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد تجديدها ، أما إن شرط التجديد فان كانت المدة الاقل من سنة فباعتبار الأجرة لمدة سنة ، وإن كانت لسنة فأكثر فباعتبار الأجرة عن مدة واحدة من مدد التجديد .
فسخ إيجار العقار أو التنازل عنه	$\frac{1}{4}$	من قيمة الأجرة في المدة الباقية من العقد .

نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بشهاد	النسبة	الايضاح
المخالفات عن الايجارات	$\frac{1}{4}$	من قيمة المبلغ المتخالف عنه .
حقوق الارتفاق	$\frac{3}{4}$	من القيمة المبينة في العقد أو التي يبينها صاحب الشأن مقابل الارتفاق على ألا تقل عن قيمة الفرق بين قيمة العقار محملاً بالارتفاق وقيمتة بدونه .
وقف العقار	٢	من قيمة العقار الموقوف .
الاقرار بالوقف إذا لم يكن مسجلاً	٢	من قيمة العقار الموقوف .
قسمة عقارات الوقف	$\frac{1}{4}$	من قيمة الحصة المطلوب قسمتها إذا بقي على الشيوع أكثر من شريك أما إذا بقي واحد فيؤخذ الرسم من العقار كله بحسب نصيب كل شريك .
استبدال أعيان الوقف	$\frac{3}{4}$	من قيمة العقار الموقوف .
حكم رسو المزاد	$\frac{3}{4}$	من ثمن العقار الراسى به المزاد .
محاضر البيع الإدارى الجبرى	$\frac{3}{4}$	من الثمن الذى يبيع به العقار .
الصالح متى كان متعلقاً بزراع خاص	—	النسبة المقررة لكل تصرف .
بتصرف من التصرفات الواردة ذكرها فى هذا الجدول		
كل تصرف لم ينص عليه فى هذا الجدول .	$\frac{1}{4}$	إذا كانت قيمة التصرف مما يمكن تقديره وإلا فيكتفى بالرسم المقرر .

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية

نحن فاروق الأول ملك مصر
قرر بمجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول — في رسوم القضايا

مادة ١ — يفرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم المحاكم بالفئات الآتية :

- ٣٠ على قضية المخالفة .
 - ٦٠ على قضية المخالفة المستأنفة .
 - ١٠٠ على قضية الجنحة التي تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو المركزية أو التي تنظر أمام القاضي الجزئي المختلط .
 - ٢٠٠ على قضية الجنحة التي تنظر أمام محكمة الجناح المختلطة وعلى كل قضية جنحة مستأنفة سواء أكانت منظورة أمام المحاكم الأهلية أم المحاكم المختلطة .
 - ٦٠٠ على قضية الجناية .
- وتعتبر القضية مخالفة أو جنحة أو جناية حسب الوصف الذي يعطيه حكم المحكمة للجريمة .
- ويعتبر في حكم الجنحة الجنايات التي قرر القانون لها عقوبة الجنحة .
- ٤٠٠ على قضية النقض .

فإذا أحيلت إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجدداً أو فصلت محكمة النقض في

الموضوع لا يشترط رسم جديد .

٤٠٠ على قضية رد الاعتبار .

مادة ٢ — يفرض رسم ثابت قدره ٣٠ قرشا يلزم به المحكوم عليه في مسائل التشويش بالجلسات وفي حالة غياب الشهود أو امتناعهم عن الإجابة وفي المعارضات في الأحكام الصادرة في هذه المسائل .

مادة ٣ — ينخفض الرسم إلى النصف في المعارضات التي تقدم في أحكام الجنايات والجنح والمخالفات .

أما المعارضات التي تقدم عن الأوامر الجنائية فلا رسم عليها اكتفاء برسم القضية .

مادة ٤ — تستحق الرسوم المبينة في المواد السابقة عند الحكم بها . أما قضايا رد الاعتبار فتدفع رسومها مقدماً .

مادة ٥ — تشمل الرسوم المقررة جميع الإجراءات التي تتخذ في القضايا بما في ذلك أعمال

المحضرين لغاية الحكم فيها وإعلانه ولا يتعدد الرسم بتعدد المتهمين أو الطالين إلا في قضايا رد الاعتبار .

مادة ٦ - لا يفرض رسم على الاحكام أو الأوامر التي تصدر بتصحيح الخطأ المادي فيها ولكن إذا طلب أحد الخصوم تصحيح الخطأ ورفض طلبه فرض عليه نصف الرسم .
مادة ٧ - تستحق الرسوم المقررة على المعارضة أو الاستئناف أو النقض ولو تنازل المتهم عنها

الباب الثاني — في رسوم التنفيذ

مادة ٨ - يفرض رسم تنفيذ قدره عشرة قروش في قضايا المخالفات وثلاثون قرشا فيما عدا ذلك ، وهذا كله إذا كان التنفيذ بواسطة قلم المحضرين .

ويتعدد الرسم بتعدد الاشخاص الذين يتناولهم التنفيذ .

وتخفيض هذه الرسوم إلى النصف في تنفيذ الاحكام الصادرة على الشهود .

مادة ٩ - إذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المدنية تطبق أحكام قانون الرسوم في المواد المدنية وتحسب على اجراءات التنفيذ فيها الرسوم المدنية المقررة لها .

مادة ١٠ - يفرض رسم مماثل لرسم التنفيذ الأصلي على كل نزاع في التنفيذ .

مادة ١١ - يكون تحصيل الرسوم والغرامات في المواد الجنائية بمعرفة النيابة ويجوز لها امهال المتهم في دفع تلك الرسوم والغرامات المحكوم بها أو قبول تقسيطها .

الباب الثالث — في رسوم الصور والشهادات

مادة ١٢ - يفرض رسم قدره خمسة قروش على كل صورة أو ورقة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة أو الجنحة الابتدائية أو المستأنفة وخمسة عشر قرشا في قضية الجنابة وعشرون قرشا في قضية النقض ورد الاعتبار . . .

مادة ١٣ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الشهادة التي تعطى في قضايا المخالفات وعشرون قرشا في قضايا المخالفات المستأنفة والجنح الابتدائية والمستأنفة وثلاثون قرشا في قضايا الجنابات وفي قضايا النقض ورد الاعتبار .

مادة ١٤ - تحصل الرسوم المقررة في المادتين السابقتين على حسب وصف التهمة عند تسليم الصورة أو الشهادة .

الباب الرابع — في المصاريف القضائية

مادة ١٥ - تتحمل الخزانة العامة المصاريف الآتية بيانها :

(١) مصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة والكتابة والمحضرين والمرجين وكذلك ما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال .

(٢) أجور البرقيات والبريد .

(٣) مصاريف نقل الاشياء المضبوطة في مادة جنائية .

(٤) » » المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤونتهم .

مادة ١٦ - تصرف من خزانة المحكمة مقدما أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وأجور الحراس ونفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحري عن الجرائم وإثباتها وذلك بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمصاريف .

مادة ١٧ - إذا دعى شخص لتأدية الشهادة ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره ، فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يصرف له مصاريف السفر مقدما ويبين مادفعه إليه في ورقة الطلب ويشمر كاتب المحكمة بذلك ليحجز من التعويض المستحق للشاهد ما صرف له ويسدد لحساب الجهة التي دفعته مقدما .

الباب الخامس - في رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية

مادة ١٨ - تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية مع مراعاة ما يأتي :

(أولا) لا يجوز أن ينقص الرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام هذا القانون .

(ثانيا) يلزم المدعى بالحقوق المدنية بأداء الرسم المستحق مقدما بمجرد الادعاء بذلك .
(ثالثا) الاعلانات الأخرى التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المسؤول مدنيا يؤخذ عنها رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة من الأصل والصورة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة أو الجنبعة الابتدائية أو المستأنفة وخمسة عشر قرشا في قضية الجنابة وعشرون قرشا في قضية النقض ورد الاعتبار .

(رابعا) على المدعى بالحقوق المدنية أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم وعليه أيضا إيداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الاجراءات .

(خامسا) إذا أحالت المحكمة الجنائية المخصوم إلى المحكمة المدنية المختصة أو قضت بعدم قبول السير فيها أمام المحاكم الجنائية لا يحصل رسم جديد مقدما عند الالتجاء إلى المحكمة المدنية .
(سادسا) إذا كان طعن المتهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض قاصرا على الحكم الصادر في الدعوى المدنية تحصل منه الرسوم طبقا لأحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية .

الباب السادس - في قواعد عامة

مادة ١٩ - تطبق في المسائل المتعلقة برسوم الورقة والترجمة وتسليم العهود والشهادات والاعفاء

من الرسوم وتقرير حق الامتياز الاحكام المنظمة لهذه المسائل والواردة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية .

مادة ٢٠ - تؤخذ الرسوم والمصاريف والغرامات المحكوم بها على المتهم مما يكون قد أودع بالخزانة من مبالغ بصفة ضمان للافراج مؤقتا أو كفالات أو مبالغ أخرى تخص المحكوم عليه .

مادة ٢١ - لا يؤخذ رسم على ما يودع على سبيل الضمانات للافراج مؤقتا ولا على الكفالات أو المبالغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في المواد الجنائية ولكن إذا حصل نزاع فيها أو حجز عليها أو توزيع لها استحق الرسم المقرر على الابداع .

مادة ٢٢ - إذا طلب المتهم تعيين خبير جاز تكليفه بدفع أمانة على ذمة مصاريفه .

مادة ٢٣ - إذا تنازل الشاكي وانقضت الدعوى الجنائية بناء على هذا التنازل التزم بدفع المصاريف التي تكون قد صرفت فيها .

وإذا لم يصدر حكم بالزام المتنازل بمصاريف الاجراءات فينفذ عليه بها بمقتضى أمر تقدير .

مادة ٢٤ - تحصل الرسوم المستحقة بالتطبيق لهذا القانون بطريق التضامن بين الملمزمين بها إلا إذا نص الحكم على خلاف ذلك .

مادة ٢٥ - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الأخص :

(١) الأمر العالى الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بشأن الرسوم فى المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة .

(٢) الأمر العالى الصادر فى ٦ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن رسوم المخالفات المحكوم فيها بالعقوبة والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ بشأن الرسوم فى المواد الجنائية أمام محاكم المراكز .

(٣) المادة ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض .

مادة ٢٧ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتسرى أحكامه على الدعاوى المنظورة وقت العمل به .

ويصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذه

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ ~~هذه~~ قانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين فى ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣ هـ (١٩٠١ يوليه سنة ١٩٤٤) (١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى ابوعلم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٤

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية
نحن فاروق الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
مادة ١ — تعدل المادتان • و ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الأحكام
العرفية على الوجه الآتى : —

« مادة • — يعاقب من خالف الاعلانات والأوامر الصادرة من السلطة القائمة على
اجراء الأحكام العرفية بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الاعلانات والأوامر ولا يجوز
أن تزيد هذه العقوبات على الأشغال الشاقة المؤقتة ولا على غرامة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه
مصرى ، على أن ذلك لا يمنع من توقيع عقوبة أشد حيث يقضى بها قانون العقوبات
أو القوانين الأخرى .

ويجوز الحكم بالجلد بما لا يزيد عن خمسين جلدة في حالة مخالفة الأوامر الخاصة بالتموين .
ويجوز دائماً القاء القبض على المخالفين في الحال وللمحكمة الموضوع أثناء نظر الدعوى
أن تصدر أمرها بالافراج المؤقت عن المتهم على الوجه المبين بقانون تحقيق الجنايات
على أن يكون قرار الافراج خاضعاً لتصديق السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية
في الجرائم المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها المبينة في البابين الأول والثانى من الكتاب
الثانى من قانون العقوبات .

« مادة ٨ — الأحكام التى تصدر من المحكمة العسكرية لا تقبل الطعن بأى وجه
من الوجوه على أنها لا تصبح نهائية إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على اجراء
الأحكام العرفية .

فاذا كان الحكم صادراً بعقوبة أشد في نوعها من الحبس أو بالحبس لمدة تتجاوز السنتين
فانه لا يصبح نهائياً إلا بعد أن يقتضت وزير العدل من صحة الاجراءات التى اتبعت .
ومع ذلك فان العقوبات المالية التى يحكم بها تكون واجبة التنفيذ فوراً ويجوز
الإكراه البدنى لتحصيلها على الوجه وفى الحدود المبينة فى قانون تحقيق الجنايات .

مادة ٢ — تضاف بعد المادة ٨ من القانون المذكور مادتان جديدتان نصهما كما يأتى : —

مادة ٨ مكررة — للسلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية الحق دائماً سواء عند اقرار الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية أو بعد اقرارها في أن تخفف العقوبة وأن تبدل بها أقل منها وأن تحذف بعض العقوبات المحكوم بها أصلية كانت أو تبعية كما أن لها سلطة وقف تنفيذ العقوبة .

وكذلك لها بعد اقرار الحكم بالادانة أن ترجع فيه إذا كانت الواقعة غير معاقب عليها — أو إذا وقع خطأ في تطبيق نصوص القانون أو إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم .

وتأمر السلطة المذكورة في أحوال عدم اقرار حكم البراءة بإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى غير التي أصدرت الحكم الأول . فإذا صدر الحكم الثاني مؤيداً وجهة نظر الحكم الأول وجب اقراره . أما إذا كان الحكم الأول قد صدر بالادانة ولم تر السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية اقراره أو رجعت فيه بعد اقراره كان لها إما أن تأمر بحفظ الدعوى أو بإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى غير التي أصدرت الحكم الأول . فإذا صدر الحكم الثاني مؤيداً وجهة نظر الحكم الأول كان لهذه السلطة أن تأمر بحفظ الدعوى أو بأقرار الحكم الثاني .

مادة ٨ (ثالثة) — للسلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية أن تعهد ببعض الاختصاصات الخولة لها لمن تندبه لذلك في مناطق معينة .

مادة ٣ — تطبق المادتان ٨ و ٨ مكررة على جميع الاحكام التي لم يتم اقرارها عند صدور هذا القانون .

مادة ٤ — على وزيرى الداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بقصر عابدين في ٨ رجب سنة ١٣٦٣ هـ (٢٩ يونيه سنة ١٩٤٤)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى أبو علم

وزير الداخلية

محمد فؤاد مرارج الدين

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية حكم . تسببيه . الرد المبهم على ما تمسك به أحد الخصمين تأييدا لدعاه . اعتبار الحكم غير مسبب	١٠ ديسمبر ١٩٤٢	١٢٧	٤٥
١ - اثبات . حكم صادر في خصومة مرتبطة بالخصومة المعروضة على المحكمة . الاستثناس به في القضاء في الخصومة المعروضة . لاجرج في ذلك - ٢ - قسمة . استخلاص حصولها من وقائع الدعوى . جوازه . اعتبارها حاصلة واحترام آثارها . جوازه ولو أنها ليست بعقد مسجل	» » ٢٤	١٢٨	٤٦
حكم . تسببيه . تقرير خبير . أخذ المحكمة الابتدائية به . عدم أخذ المحكمة الاستئنافية به . عدم ذكرها أسباب ذلك . عدم ردها على ما جاء في التقرير والأسباب التي يفتت عليها نتيجته . قصور	» » »	١٣١	٤٧
التماس . الغش الذي يبنى عليه الالتماس . يشترط فيه أن يكون قد خفي على الملتمس	» » ٣١	١٣٢	٤٨
ولي شرعى : ١ - نائب عديم الأهلية . مسؤوليته عن ماله . وجوب تحديدها في نطاق قانون المجالس الحسبية . مسؤولية الولى عن مال ولده . حدها . وجوب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية فيما لم يرد حكمه في قانون المجالس الحسبية . القول باختصاص المجلس الملى في تحديد سلطة الأب على مال ابنه القاصر . خطأ - ٢ - موات المورث مجهلا مال ولده . الأب لا يضمن شيئا من هذا المال ولا يرجع به على تركته (المادة ٤٣١) من قانون الأحوال الشخصية)	» » »	١٣٤	٤٩
وقف : ١ - ركن الرضاء الصحيح بالوقف . النزاع حول صحة الرضاء أو انعدامه . البحث فيه . بحث في أصل الوقف ٢ - اشهاد الوقف . التسلط على الإرادة أو الغش أو الإكراه . البحث فيه من اختصاص المحاكم الشرعية (المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)	» » »	١٣٥	٥٠

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٥١	١٣٧	٣١ ديسمبر ١٩٤٢ فوائد دين. اقرار الوارث بهذا الدين وفوائده. اعتباره رأس مال على أساس حصول استبدال للدين بمقتضى اقرار المورث واجراء فوائد التأخير عليه. لا خطأ في ذلك. الفوائد السابقة على تاريخ الاقرار. لا يسقط حق المطالبة بها إلا بالتقادم الطويل
٥٢	١٣٨	» » » اثبات. عقد مطعون فيه بالتزوير. سماع الشهود لتعرف الظروف التي لا يست العقد. الاعتماد على هذه الشهادة في الحكم برد وبطلان العقد دون تقيد بالدليل الكتابي. لا غبار على ذلك قانوناً
٥٣	١٣٩	٢١ يناير ١٩٤٣ نقض وإبرام. دعوى اثبات الحالة. الغرض منها. الدفع لدى المحكمة بعدم قبول تهيئة الدليل على يدها. متى يعتبر دفعا موضوعيا. الحكم بقبول هذا الدفع. بناءً على ما كان بين الطرفين من اتفاق وعلى ظروف التعاقد. لا علاقة لهذا القضاء بالاختصاص. الطعن فيه بطريق النقض. لا يجوز
٥٤	١٤٠	» » » ١ - حكم. تسببيه. لا يستبان منها وجه الرأي الذي أخذت به المحكمة. قصور. عدم قيام الارتباط بين الأسباب والمنطوق. عيب. ولولم يكن تعارض بين الأسباب بعضها مع بعض.
٥٥	١٤٢	٢ - تحكيم. خروج المحكمين في حكمهم عن نطاق التحكيم المدفع بذلك ليس من النظام العام. وجوب ابدائه أمام محكمة الموضوع. عدم ابدائه. لا يصح القضاء ببطلان الحكم.
٥٦	١٤٤	١ - نقض وإبرام. حكم ابطال المرافعة. الطعن فيه بطريق النقض. جوازه.
		٢ - محام. تمثيله الخصم. يجب أن يكون بمقتضى. توكيل رسمي أو مصدق على التوقيع عليه. حضور المحامي عن الاستئناف الجلسة بغير هذا التوكيل. طلب الاستئناف عليه الحكم بابطال المرافعة. القضاء بذلك. لا مخالفة فيه لحكم المادة ١٢٤ مرافعات
		١ - شركة. ما كينة للرى والطحين. اتفاق الشريكين فيها

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			على طريقة للاستغلال مبينة في عقد الشركة . استغلال الماكينة بهذه الطريقة زمنا . عدولها إلى طريقة أخرى . اختلافهما بعد ذلك في طريقة الاستغلال . استغلال أحدهما إياها بطريقة المهايأة الزمنية . اجازة المحكمة اثبات الانتفاع بهذه الطريقة بجميع وسائل الاثبات . لا تترتب عليها فيه . - ٢ الاستغلال على أساس المهايأة الزمنية . مقتضاه استغلال كل شريك حقه بالاضالة . لا يكون نائبا عن شريكه إلا في وضع اليد المادي . هذا الاستغلال لا تأثير له في حق الانتفاع . المستغل لا يلزم بتعويض قبل الآخر
٥٧	١٤٧	٢٨ يناير ١٩٤٣	١ - وقف . غصب عين الوقف . الرجوع على الغاصب بما للمستحقين قبله . حق الباطنة في ذلك - ٢ - رد ما أخذ بغير حق . وضع يد . تملك واضع اليد غلة العين الموجودة تحت يده . تصرف . نيته في ذلك موضوعي . مثال . وزارة الاوقاف
٥٨	١٤٩	» » »	١ - حكم . تسببيه . سند . الطعن فيه . إحالة الدعوى إلى التحقيق لتعرف حقيقة الامر فيه . مناقشة أقوال شهوده . عرض وقائع الدعوى وظروفها . الخلو من ذلك إلى أن السند كان منجزا . حكم مؤسس على أسباب وافية ٢ - سند دين . استكمال جميع شروط سندات الدين الصحيحة . الادعاء بأن هذا السند لم يكن له مقابل . هبة صحيحة واجبة الاداء (المادة ٤٨ مدني)
٥٩	١٥١	» » »	بطلان المرافعة . الدعوى بذلك لا تقبل إلا ممن كان مدعى عليه في الدعوى مطالبا بأداء الحق المدعى به . مجرد اختصاص شخص في الدعوى . لا يكفي ليكون له حق طلب بطلان المرافعة
٦٠	١٥٣	» » »	محكمة الموضوع . سلطتها في تعرف حقيقة الدعوى . سلطتها في تفسير العقود . الادعاء بأن القاضى خرج في تفسير العقد عن مدلوله . عدم تقديم العقد . الرجوع إلى ما قاله الحكم بشأنه
٦١	١٥٦	٧ ديسمبر ١٩٤٢	(٢) قضاء محكمة النقض والايام الجنائية . تزوير في أوراق أميرية . تاريخ تحصيل المبالغ من الممولين

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٢	١٥٨	٧ ديسمبر ١٩٤٢	من البيانات التي أعدت دفاتر الصراف لاثباتها . تغيير الحقيقة في هذه التواريخ . تزوير معاقب عليه
٦٣	١٦١	» » »	اثبات . حكم جنائي . وجوب تأسيسه على الجزم واليقين . إقامته على الشك والاحتمال لا يصح . مثال . راكب موتوسيكل اختصاص . محكمة جنائية . حقها في الفصل في كافة المسائل المدنية اللازم الفصل فيها للحكم في الدعوى الجنائية
٦٤	١٦٢	» » »	١ - سرقة . خادم في صيدلية . نقله بعض الأدوية إلى مكتب في المخزن . دخول شخص آخر في المخزن . إعطاء الخادم إياه بعض تلك الأدوية . انصرافه بها . ما وقع من الخادم شروع في سرقة . ما وقع من الشخص الآخر سرقة ٢ - إجراءات . وقوع خطأ في إجراءات المحاكمة . التمسك بذلك أمام محكمة الدرجة الأولى . السكوت عنه أمام المحكمة الاستئنافية . طلب نقض الحكم بناء على هذا الخطأ . لا يقبل . وجوب التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية أيضا
٦٥	١٦٤	» » »	دفاع . ابداء وجه دفاع أمام الهيئة التي سمعت المرافعة . تمسك المتهم بأن الاعتراف المنسوب إليه مزور . تغيير هذه الهيئة . وجوب ابداء هذا الدفع أمام الهيئة الجديدة لكي تكون مطالبة بالرد عليه
٦٦	١٦٥	» » »	اختلاس أشياء محجوزة . أشياء محجوز عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف . اختلاسها . تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع
٦٧	١٦٧	» » »	نقض وإبرام . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . أثره . ألا تهتدى العشرة الأيام المعلقة لتقديم الأسباب إلا من يوم العلم رسميا بختم الحكم . تقديم أسباب جديدة بعد مضي عشرة أيام كاملة على يوم الاطلاع على الحكم . لا تقبل (المادة ٢٣١ تحقيق)
٦٨	١٦٩	» » »	تهديد بارتكاب جريمة . ضد النفس أو المال . عبارة التهديد . توجيهها مباشرة إلى الشخص الذي قصد تهديده . لا يشترط .

العدد الرابع والخامس والسادس . فهرست . السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	المجلد	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٩	١٧٢	٧ ديسمبر ١٩٤٢	يكفي أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده . إرسال التهديد إلى شخص غير المراد تهديده . يكفي أن يثبت في حق الجاني أنه لا يجهل أن هذا الطريق يؤدي إلى علم المجني عليه بالتهديد (المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ ع - ٣٢٦: ٣٢٧) ١ - جلسة . سرية الجلسة . كلمة « الآداب » المذكورة في المادة ٢٣٥ تحقيق . مدلولها . كل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فيه . جعل الجلسة سرية مراعاة (للأمن العام) تجوز في التعبير لا يقتضي نقض الحكم (المواد ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٨١ مرافعات و ١٢٩ من الدستور و ٢٣٥ تحقيق) ٢ - قذف وسب وعيب . القصد الجنائي في هذه الجرائم . تقدير ثبوته من شأن محكمة الموضوع . للمحكمة استخلاصه من ذات العبارات . على المتهم عبء اثبات نفيه . ليس عليها أن تتحدث في حكمها صراحة عن قيامه . إدانة المتهم في جريمة العيب على أساس توافر القصد الجنائي لديه . ورود عبارة في الحكم مفادها أن المتهم انزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب . تناقض بعيب الحكم
٧٠	١٧٥	» » »	فاعل أصلي . شريك . إطلاق كل من المتهمين في ذات الوقت وفي حضرة الآخر مفذوقاً . ناريًا على المجني عليه بقصد قتله . اتفاقهما على ارتكاب جريمة قتله . وفاته من فعل أحدهما دون الآخر . كلاهما فاعل أصلي . معاقبة كل منهما بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تطبيقاً للمادة ١٧ ع . لا مصلحة لهما من التمسك بأيهما لم يكونا إلا شريكين . عقوبة . مناط تقديرها . الواقعة الجنائية لا وصفها
٧١	١٨٠	١٤ » »	قتل . تعدد المتهمين . فاعل أصلي . شريك . اتفاق المتهمين على ارتكاب جنایات القتل أو الشروع فيه . وقوع فعل من الأفعال التي يصح عدها شروعا في القتل من كل منهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . الوقائع التي أوردها الحكم كل بأن لا تقطع

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
واحد منهم قد باشر بنفسه عملاً يمكن وصفه في القانون بأنه شروع . وجوب اعتبار المتهمين شركاء لفاعل غير معين من بينهم . اعتبارهم فاعلين أصليين . خطأ . متى يصبح التمسك بهذا الخطأ لنقض الحكم ؟ تقدير المحكمة لعوامل الرأفة . مداره ذات الواقعة الجنائية لا وصفها القانوني	١٤ ديسمبر ١٩٤٢	١٨٦	٧٢
كحول . الرسوم والتعويضات المشار إليها في المرسوم بقانون الخاص برسوم الانتاج على الكحول . لا يصبح الحكم بها عند وقوع مخالفة لاحكام المادة ٨ من هذا المرسوم المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤	» » »	١٨٨	٧٣
١ - تلبس . سماع عيارات نارية من الجهة التي شوهد المتهم قادماً يجري منها عقب ذلك مباشرة . تلبس . القبض على هذا المتهم وتفتيشه . جائز لكل انسان (المادتان ٧ و ٨ تحقيق)	» » »	١٩٠	٧٤
٢ - فاعل أصلي . شريك . اتفاق المتهم مع آخر غير معلوم على قتل المجنى عليه . اطلاقهما الرصاص عليه . وفاته . كلاهما فاعل أصلي ولو كان الفعل الذي تسبب عنه القتل قد وقع من أحدهما دون الآخر	» » »	١٩٢	٧٥
نقض وإبرام . ميعاد تقديم أسباب الطعن . شهادة دالة على أن الحكم ومحضر الجلسة وردا إلى قلم الكتاب في اليوم الذي صدرت فيه الشهادة . يجب على الطاعن أن يطلع على الحكم ويقدم ما يرى تقديمه من الأسباب قبل مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني لم ينفوت عليه أية فرصة أو مصلحة (المادة ٢٣١ تحقيق)	» » »	١٩٣	٧٦
سرقة . وجود بعض الأشياء المسروقة في منزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه وبعضها على حائط هذا المنزل . جريمة تامة لا شروع	» » »		
١ - اثبات . عماد الاحكام في المواد الجنائية . التحقيقات التي تجرى في جلسات المحاكمة . الاعتماد على عناصر الاثبات	» » »		

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
			التي تضمنتها التحقيقات الابتدائية . جوازه . الاعتماد في إدانة المتهم على أقوال بعض الشهود - ٣ - سبق الاصرار . رؤية المتهم المجنى عليه وهو مار بمنزله . أخذه سكيناً وتعقبه المجنى عليه إلى المكان الذي وقف فيه غير بعيد عن المنزل . انقضاضه على المجنى عليه وطعنه بالسكين . سبق الاصرار . غير متوافر (المادة ١٩٥ ع - ٢٣١) - ظروف مخففة الرأفة . المناطق في تقديرها . الواقعة الجنائية ذاتها لا وصفها القانوني . الخطأ في الوصف القانوني متى يكون له تأثير على الحكم من ناحية تقدير العقوبة ؟ (المادة ١٧ ع)
٧٧	١٩٥	١٤ ديسمبر ١٩٤٢	معارضة . الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . متى يصح ؟ عدم حضور المعارض . المعارض الذي يحضر ثم يخلف . وجوب الفصل في موضوع معارضته سواء أكان قد تقدم بدفاع أم لم يتقدم . دفع المعارض أمام المحكمة الاستئنافية ببطالان الحكم الابتدائي القاضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن لأنه حضر في بعض الجلسات التي كانت محددة لنظر معارضته . رفض هذا الدفع والقضاء في موضوع الدعوى . خطأ وجوب القضاء ببطالان الحكم وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها (٣) . قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية
٧٨	١٩٧	٢٩ نوفمبر ١٩٤٢	١ - فوائد . استحقاقها من المطالبة الرسمية لا من التكليف بالوفاء رسمياً . التنبية الرسمي على المدين باستحقاقها . عدم ضرورته . ٢ - مسئولية تقصيرية . من أركانها الخطأ . تحققه من الغش والغش يقصد به إخفاء الحق عن المتعاقد الآخر وإظهار الباطل بحيل تحمله على التعاقد وبغيرها ما كان يتعاقد - ٣ - قرار حجر . امتناع المحاكم عن التعرض له . وجوب تسجيل قرارات الحجر يوم صدورها . يسقط عن أهمل في تعرف أهلية المدين . حق الاحتجاج بعدم العلم بصدورها
٧٩ .	٢٠٠	٢٢ أبريل ١٩٤٣	١ - تقادم انقطاع مدته . عدم تغيير ذلك لطبيعة الدين - ٢ - وفاء

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
مع الحلول . ازدواج أثره . انقضاء الدين للدائن الاصلى ونقل حق الدائن بصفاته وتأميناته إلى الدائن الجديد . سعر الفائدة المتفق عليه للدائن الاصلى . انتقاله إلى الدائن الثاني	٢٠ مايو ١٩٤٣	٢٠٦	٨٠
قسمة . نزاع في الملكية . حق القاضي في الفصل فيه دون الايقاف ما دام في نصابه			
(٤) القضاء التجاري			
ضرائب دعوى استرداد المدفوع بغير حق . سرعان المادة ٩٩ . مناطه الطعن في قرار لجنة التقدير .	١١ نوفمبر ١٩٤٣	٢٠٨	٨١
ضريبة . تولدها مع الأرباح . جريمة اخفاء المبالغ التي تسرى عليها الضريبة . قيامها من تاريخ تحرير الاقرار بغير الصحيح . شرط العقاب . اصطحابها بطرق احتيالية . جريمة مستمرة . حق النيابة في التفتيش	٢٧ فبراير ١٩٤٤	٢١٠	٨٢
تكليف بالوفاء . عدم ضرورته في المسائل التجارية . حق القاضي في استخلاص ما يعتبر تكليفا بالوفاء من الأوراق .	١٤ سبتمبر ١٩٤٤	٢١٨	٨٣
(٥) قضاء المحاكم الكلية			
خير . حكم بغرامة . معارضة في قلم الكتاب . جواز ذلك .	٢٨ فبراير ١٩٤٣	٢٢٠	٨٤
٢٠١ - الحكم ببطالان المرافعة . آثاره . دعوى حساب الحكم الصادر بتقديمه . قطعي . عدم سقوطه بمضي ثلاث سنوات	١٣ أكتوبر ١٩٤٣	٢٢٢	٨٥
٤٠٣ - غرامة تهديدية . الحكم بها مالى . القصد منه ارغام المحكوم عليه على عمل شيء . تجمدها قبل الحكم بها . وجوب تصفية التجمد بمعرفة المحكمة قبل الالتزام بالأداء . إذا كان الالتزام الذي تقررت من أجله قد أوقف بسبب ما بغير دخل للمحكوم عليه في التأخير . عدم الحكم بتجمدها عن تلك المدة . رضاء المحكوم له بعدم تنفيذ الحكم . موجب ارفضها .			
(٦) القضاء المستعجل			
اختصاص . قضاء مستعجل . محاكم تجارية . استقلالها عن المحاكم المدنية .	٢١ سبتمبر ١٩٤٢	٢٢٥	٨٦

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - قضاء مستعجل . فرع من المحكمة التي يتبعها وتندم ولايته بالفصل في الاجراء المؤقت إذا انعدمت ولاية المحكمة الموضوعية عند نظر الموضوع - ٢ - أحكام عسكرية . عدم جواز الطعن فيها . نفاذها معلق على تصديق الحاكم العسكري العام - ٣ - محاكم أهلية . ممنوعة من بحث الأحكام العسكرية أو إعادة النظر فيها أو إيقاف تنفيذها .	٢٣ يناير ١٩٤٣	٢٢٨	٨٧
قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - خاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية		٢٣١	
قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ - بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ومنشور وزارة العدل عن استنفهات أقلام الكتاب .		٢٥٣	
قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ		٢٧٩	
قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ - بشأن الرسوم في المواد الجنائية		٢٨٤	
قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية		٢٨٨	

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نصها نقابة المحامين بالهبة

السنة الرابعة والعشرون

مارس وأبريل

سنة ١٩٤٤

العددان

السابع والثامن

« ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلكم الله عليكم كفيلاً »
قرآن كريم

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحكمة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١

مطبوعة بجنازي بالمقاهرة

بيان

نشرنا في هذين العديدين الأحكام الآتية :

عدد	
٢١	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار الجنائية
٨	أحكام صادرة » » » المدنية
٤	» » » استئناف مصر الاهلية
١	حكما صادراً من محكمة استئناف أسوط
٦	أحكام صادرة » القضاء التجارى
٤	» » المحاكم الابتدائية
١	حكما صادراً » القضاء المستعجل
٤	أحكام صادرة » المحاكم الجزئية
١	حكما صادرا من المجالس الحسبية

كما نشرنا القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى

لجنة التحرير

محمد نجيب الغرابي — استيفان ياسيلي — محمد الحضري

شهر مارس و أبريل
سنة ١٩٤٤

المحكمة

المرحلة السابعة والثامنة
السنة الرابعة والعشرون

قضية المحكمة للنقض والإبرام الجنائية (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة منصور اسماعيل بك وجندي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ونحمد المفتي الجزايري بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ فهم إبراهيم عوض رئيس النيابة)

بصفة مستديعة من منقعة الأصابع واليد .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه قرر لأول وهلة أن إصابة المجنى عليها لم تحدث منه وإنما حدثت من سقوطها من عربة كانت تركبها وأنه استشهد على ذلك بشهود أعلنهم أمام محكمة أول درجة وعلى الرغم من شهادتهم بصحة ما دفع به فان المحكمة لم تعتد بهذا الدفاع ولم تشر اليه بشيء في الحكم . »
« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيدته

٨٨

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

عاهة ، مايتها . عاقبة ثنى مفصل سلامية من سلاميات أصابع اليد . عاهة .

المبدأ القانوني

إن العاهة على حسب الاستفادة من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها بصفة مستديعة .

فعاقة ثنى مفصل سلامية من سلاميات أحد أصابع اليد يعتبر عاهة متى كان يقلل

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة للنقض والإبرام وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة للنقض والإبرام .

الجلسة فلا يقبل من الطاعن ما يقوله في ذلك فقد كان من الواجب عليه هو إذا ما رأى لطلب من طلباته أهمية خاصة أن يتمسك بضرورة إثباته في المحضر المذكور .

« وحيث ان مؤدى الوجه الثالث أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون . لأن إعاقة حركة ثني سلامية من الأصابع الخنصر لا تعتبر عاهة مستديمة كما قال المحكم ، لأنها لا تمنع المجنى عليها من الاشتغال اليدوية .

« وحيث ان العاهة على حسب الاستفادة من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة فأعاقة ثني مفصل سلامية من سلاميات إحدى أصابع اليد يعتبر عاهة مادام من شأنه أن يقلل بصفة مستديمة من منفعة الأصبع واليد .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن محمد برعى نصير ضد النيابة رقم ١٩٠ سنة ١٣١٣ ق)

٨٩

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

سب وقذف . لا يشترط للعقاب عليه أن يحصل في مواجهة المجنى عليه .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه — بل إن السب إذا كان معاقبا عليه متى وقع في حضرة المجنى عليه — فانه يكون من باب أولى مستوجبا للعقاب إذا حصل في غيبته .

الحكم المطعون فيه لأسبابه ذكر أن التهمة ثابتة قبل المتهمة من شهادة المجنى عليها بنفسه سيد أحمد التي قررت أن المتهمة حضر إلى منزلها لاصلاح زوجته وهي ابنتها فحصلت مشادة كلامية بين المتهمة وزوجته فأمسك بزوجه من شعرها فحاولات المجنى عليها دفعه عنها بيدها اليمنى فأمسك بها ولواها فحدثت إضرابا بها وقد تأيدت أقوالها بما شهدت به ابنتها محمد محمود والشاهد محمد أحمد عباس ومن التقرير الطبي الشرعي الذي أثبت وجود عاهة مستديمة يستحيل برؤها .

« وحيث انه ليس من الواجب قانونا على المحكمة أن ترد في حكمها على مثل الدفاع الذي تمسك به الطاعن ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الوقائع التي أوردتها المحكمة ، وفي أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات الذين أشارت اليهم في حكمها وفي اعتمادها على هذه الأقوال في ثبوت التهمة على الطاعن ما يفيد أنها لم تر الأخذ بدفاعه ولا بشهادة شهوده .

« وحيث ان الطاعن يقول في الوجه الثاني أنه على الرغم من اقتضاب محضر الجلسة وعدم إثبات دفاعه فيه بما يطابق الواقع فان المحكمة لم تحقق ذلك الدفاع .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتقدم للمحكمة بطلب من طلبات التحقيق سوى إعلانه أربعة من شهود النفي أمام محكمة أول درجة استشهد بهم على أن المجنى عليها أصيبت من جراء سقوطها من عربة كانت تركبها ، وقد سمعت المحكمة هؤلاء الشهود وأبدوا أقوالهم أمامهم ، ومادام الأمر كذلك فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة أنها لم تحقق دفاعه ، أما عن اقتضاب محضر

المحكمة

٩٠

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

١ — اثبات . استناد المحكمة في ادانة المتهم الى تقرير محرر باللغة الانجليزية كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة على المحكمة . لا تأثير لذلك في سلامة الحكم . كان على المتهم اذا رأى أنه في حاجة الى الامام بما في هذا التقرير أن يطلب الى المحكمة ترجمته . عدم تمسكه باجراء الترجمة . طعنه في الحكم لهذا السبب . لا يصح .

٢ — سرقة . بنزين للجيش البريطاني . عرضه للبيع في سيارة الجيش . شروع في سرقة . عدم الاهتمام الى من عرض عليه البنزين . لا يؤثر .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد استندت فيما استندت إليه في إدانة المتهم إلى تقرير محرر بالانجليزية لم يترجم إلى اللغة العربية فلا تأثير لذلك في سلامة حكمها مادام هذا التقرير بحالته كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة ، وما دام المتهم لم يبد لها أنه في حاجة إلى الترجمة ليعلم بما فيه ويناقشه .

٢ — إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو في أحد مراكز إقامة الجيش البريطاني تسلم البنزين المرسل في سيارة إلى الجيش وأعطى إيصالا بتسليم البنزين كله نيابة عن المرسل إليه ، ولكنه أفرغ منه بعضه في الطلمبة التي لديه واستبقى في السيارة بعضه ، ثم خرج بها من مركز الجيش على زعم افرغ الباقي في طلمبة أخرى ، إلا أنه بدلا من ذلك عرضه على أحد تجار البنزين ليشتريه فلم يقبل

« حيث ان أوجه الطعن تتمحصل فيما يأتي :
أولا - أن الحكم المطعون فيه ذكر أن الطاعن اعترف صراحة في القسمية رقم ٩٣٤٩٥ من محضر البوليس بالتهمة المنسوبة اليه مع أن هذا الاعتراف لا وجود له . وثانيا - أن العلانية غير متوفرة لأن الشاهدين اللذين سمعا عبارات السب قررا أن الطاعن فاه بها أمام كل منهما على انفراد . وثالثا - أن السب لم يحصل في مواجهة المجنى عليه .

« وحيث ان كل ما يتمسك به الطاعن في أوجه الطعن مردود: أولا - بأنه جاء في محضر البوليس بالقسمية المشار اليها أن الطاعن قال وهو يسأل عما نسبته اليه المجنى عليه في شكواه « أنا حقيقة قلت هذا الكلام وقلته في البوليس » قبل ذلك وأقوله الآن وهذا سرد للوقائع « ولا يعتبر سبا ولا قذفا » وهذا يبرر ما قالته المحكمة في صدد اعتراف الطاعن . وثانيا - بما هو ظاهر مما أورده الحكم المطعون فيه من أن السب حصل في قهوة فرنسا وعلى مسمع ممن كانوا بها . وهذا يتوفر به ركن العلانية لوقوع الجريمة علنا في محل عمومي . وثالثا - بأن القانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه ، وفي الحق أنه إذا كان السب منعاقبا عليه إذا وقع في حضرة المجنى عليه فإنه يكون مستوجبا للعقاب من باب أولى إذا حصل في غيبته .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد محمد ابو زهره ضد النيابة رقم ١٨٩ سنة ١٣٠١ ق)

المطروحة على المحكمة لاستخلاص مآثرى استخلاصه منه ، ولا تأثير لعدم وجود ترجمة له ، لأن الطاعن كان عليه إذا رأى حاجة إلى هذه الترجمة أن يطلب إلى المحكمة إجرائها أما وهو لم يفعل فليس له أن يتوسل بذلك إلى نقض حكمها .

« وحيث ان الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الصادر بإدانة الطاعن لأسبابه ، وهذا الحكم استند إلى وقائع غير صحيحة بقوله أن الطاعن استلم البنزين فى حين أن العسكرى الهندى هو الذى استلمه وقوله أن الطاعن أعطى العسكرى الهندى وصول استلام البنزين مع صدور ذلك الوصول من إدارة المخازن ، كما أن هذا الحكم الابتدائى لم يستوف النقص الظاهر فى التحقيق إذ أنه لم يسأل فيه أحد من رجال الشركة صاحبة البنزين ، فيكون الحكم المطعون فيه لكل ذلك معيبا مما يستوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى القاضى بإدانة الطاعن فى جريمة الشروع فى سرقة البنزين للأسباب الواردة فى الحكم الابتدائى . وقد قال هذا الحكم فى صدد بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها « أن الواقعة تتلخص فى أن حسن احمد « قام بسيارة بها ألف جالون بنزين لتوصيله « لمعسكرات الجيش البريطانى بمينا هاوس « ولما وصل إلى المعسكر استلم منه المتهم « البنزين وأعطى له أيضا بذلك لانه هو « المختص بهذا العمل الذى يشتغل على طائفة « البنزين بالمعسكر وقام بتفريغ البنزين بالطائفة « إلا أنه أبقي بالسيارة حوالى ١٥٠ جالون »

فمنظن لذلك سائق السيارة وعمل على ضبطه ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع أركان جريمة الشروع فى السرقة لأن البنزين وقت أن عرض للبيع كان فى حيازة الجيش البريطانى ولم تكن يد المتهم عليه إلا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه . ولا يؤثر فى ذلك عدم الاهتداء إلى معرفة من عرض عليه البنزين ما دام الثابت أن المتهم قد عرضه فعلا للبيع ولم يتم له مقصده لسبب لا دخل لارادته فيه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن المحكمة الاستئنافية أخلت بحق الطاعن فى الدفاع . ذلك لانه تمسك أمامها ببطلان الحكم الاستئنافية فى الغيابى لان القاضى الذى حكم فى الدعوى ابتدائيا اشترك فى إصداره ، ولكن المحكمة على أثر هذا الدفع نظرت موضوع الدعوى ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بغير أن تترك للطاعن فرصة يقدم فيها دفاعه ثم أنها — وقد استندت إلى تقرير العسكرى الهندى فى تأييد الحكم الابتدائى الصادر بالإدانة — لم تناقش الطاعن فى هذا التقرير المحرر باللغة الانجليزية ولم تثبت من أنه أحاط علما بما فيه وهو غير مترجم إلى اللغة العربية . « وحيث أن هذا الوجه مردود بما هو ثابت فى محضر جلسة المحاكمة من أن المحامي الذى حضر مع الطاعن أبدى دفاعه فى موضوع الدعوى والتمس البراءة للأسباب التى ذكرها . هذا ولا محل لما يثيره الطاعن بشأن التقرير المحرر بالانجليزية فانه كان ضمن أوراق الدعوى

القدر كله بالنيابة عن المرسل اليه ولكنه
أفرغ منه ٧٥٠ جالونا فقط في الطلمبة التي لديه
وأبقى في السيارة التي جاء فيها البنزين ٢٥٠
جالونا خرج بها من مركز الجيش بزعم
إفراغها في طلمبة أخرى ولكنه بدلا من
ذلك عرضها على أحد تجار البنزين ليشتريها
منه فلم يقبل ففطن لذلك سائق السيارة وعمل
على ضبطه — هذه الواقعة تدل على أن جميع
الأركان القانونية للجريمة التي أدين فيها الطاعن
قد توفرت . لأن البنزين وقت أن عرض للبيع
كان في حيازة الجيش البريطاني ، ولأن يد
الطاعن عليه لم تكن إلا عارضة ليس من
شأنها أن تنتقل الحيازة اليه هو ، وإذا كانت
المحكمة لم تعين الشخص الذي رغب الطاعن
في بيع البنزين له فإن ذلك لا يؤثر في سلامة
الحكم مادامت المحكمة قد اقتنعت من الأدلة
التي أوردتها بأن الطاعن عرض البنزين فعلا
لليبع على أحد الناس ولم يتم له مقصده لسبب
لادخل لارادته فيه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطاعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد عبد الجليل على ضد النيابة رقم ١٨٨
سنة ١٣ ق)

٩١

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

أمر الاحالة . العبرة فيه بحقيقة المقصود منه .

المبدأ القانوني

إذا كان الظاهر مما ورد في أمر قاضي
الاحالة أنه بعد أن تعرض للدفاع الشرعي
وأثبت أن التهم كان في حالة من حالاته ولكنه

« وطلب من سائق السيارة أن ينقل هذه
« السكينة من البنزين إلى طلمبة أخرى يدله
« عليها إلا أنه خرج من المعسكر وسار
« في الطريق العمومي وعرض بيع كمية
« البنزين على أحد أصحاب محلات بيع البنزين
« من الاهالي في الطريق الذي رفض شراءها
« فلما شعر بذلك حسن احمد محمد السويقي
« مندوب الشركة الذي حضر لتسليمه البنزين
« طالب من المتهم أن يعود إلى مركز شركة
« البنزين لبيعه هناك ويقسم معه الثمن فقبل
« المتهم بذلك وتوجها إلى مركز الشركة
« وهناك أبلغ حسن محمد السويقي الشركة
« بسرقة البنزين التي قامت بإبلاغ البوليس .
« وحيث ان المتهم أنكر ما نسب اليه ولم يهرح
« شهادة الشاهد بشيء وعقابه ينطبق على المواد
« المطلوبة . « ومتى كان الأمر كذلك فلا
يكون لما يثيره الطاعن من معنى إلا المجادلة
في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى الأمر الذي
لا يقبل لدي محكمة النقض « هذا ولا محل
لنعي الطاعن على المحكمة ما يزعمه من عدم
استيفاء التحقيق لأنه لم يتمسك بشيء من ذلك
أمامها ، والحكم بالادانة يدل بذاته على أن
المحكمة رأت حين فصلت في الدعوى أنها لم
تكن في حاجة إلى إجراء تحقيق بمعرفتها .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن
الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا عقاب عليها . وهذا
الوجه مردود بأن واقعة الدعوى الثابتة بالحكم
على الوجه المتقدم — وهي أن الطاعن وهو
في أحد مراكز إقامة الجيش البريطاني استلم
البنزين المرسل في سيارة إلى الجيش وقدره
ألف جالون وأعطى وصولا باستلام هذا

قد تجاوز بنية سليمة الحدود المرسومة له في القانون ، وبعد أن بين ان المادة التي يجب معاملته بمقتضاها هي المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، قد قال إن الواقعة المقدمة إليه جنحة وإنه لذلك يعيد القضية إلى النيابة لتقدمها إلى محكمة الجنح لتفصل فيها ، فانه يكون في حقيقة الواقع قد قصد بهذا الأمر إحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي للحكم فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هي عقوبة الجنحة طبقا للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنحا ولم يكن قصده القضاء باعتبار الواقعة جنحة كما يتبادر مما قاله متجاوزا في التعبير . وإذن فانه يتعين أن يعد هذا الأمر في القانون أمرا بتجنيح جناية لأمرأ باعتبار جناية جنحة وإن ترتب عليه بالتالي كل الأحكام القانونية التي يجب أن ترتب على الأوامر التي تصدر على مقتضى القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المذكور .

المحكم

« حيث ان حاصل الطعن المرفوع من النيابة العامة أن قاضي الاحالة اعتبر على محمد ابراهيم المتهم بالشروع في قتل عبد الله عمر أبو الحسن مرتسبا لجنحة معاقب عليها بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات على أساس أنه تجاوز حدود الدفاع الشرعي ، وهذا خطأ ، لأن كل ما لقاضي الاحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا رأى

وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة أن يعيد القضية إلى النيابة لأجراء اللازم قانونا ، وهذا التصرف يكون محله عند ما يرى قاضي الاحالة أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية ولا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة ، أما إذا رأى أن أركان الجناية متوافرة وكل ما في الأمر أنها مقترنة بعذر قانوني أو ظرف مخفف من شأنه تخفيف عقوبة الجنائي فليس له أن يخرج الجريمة من نوعها ويحكم بانزالها إلى مصاف الجنح . بل كل ماله بحسب القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل الجناية التي لا بسبب عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح باعتبارها جناية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة .

« وحيث ان واقعة الحال على حسب ما هو ثابت في الأمر المطعون فيه أن النيابة العامة قدمت على محمد ابراهيم وآخرين إلى قاضي الاحالة متهمين بأن الاول وهو المطعون ضده شرع في قتل عبد الله عمر أبو الحسن (المتهم الثاني) عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بالاسكشاف الطبي وخابت الجريمة لأسباب خارج عن إرادته وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج وبأن الثاني شرع مع مجهولين في سرقة قصب كان يحرسه الاول وبأن الثالث والرابع ضربا المتهم الاول المذكور وقاضي الاحالة أصدر أمرا نص في منطوقه على اعتبار الحادثة جنحة بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الاول واحالة القضية إلى النيابة لأجراء شئونها فيها . وجاء في أسباب هذا الأمر ما يأتي . « إن الواقعة كما رواها »

وأنة لذلك يعيد القضية إلى النيابة لتقدمها إلى محكمة الجنح لتفصل فيها — إذ قال ذلك بعد أن تعرض لكل هذا الذي تعرض له يكون في الحقيقة والواقع قد قصد بالأمر الذي أصدره إحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي للحكم فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هي عقوبة الجنبحة طبقاً للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بجعل بعض الجنايات جنحاً ، ولم يكن قصده القضاء باعتبار الواقعة جنحة لاجنحية مما يجب معه أن يحمل قوله المتقدم ذكره على التجوز في التعبير وأن لا يغير هذا القول من حقيقة قصده المستفاد بوضوح وجلاء من مطالعة الأمر المطعون فيه ، ومتى تقرر هذا فإنه يتعين أن يعد هذا الأمر في القانون أمراً بتجنيح جنحية لا أمراً باعتبار جنحية وأن ترتب عليه بالتالي كل الأحكام القانونية التي يجب أن ترتب على الأمر التي تصدر على مقتضى القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المذكور .

وحيث انه لما تقدم لا يكون هناك وجه لنقض الأمر المطعون فيه .

(طعن النيابة ضد على محمد ابراهيم رقم ١٨٣ سنة ١٣ ق)

٩٢

٢٨ ديسمبر سنة ١٤٩٢

اثبات . حكم جنائي . وجوب اقامته على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها . في جلسة المحاكمة . احالة المتهم بناء على ما ورد في التحقيقات الابتدائية دون تلاوته بالجلسة أو التعرض له من النيابة أو من الدفاع . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

إن القواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية توجب ألا تقام الأحكام إلا على التحقيقات

« المتهم الاول تتحصل في أنه كان معينا »
 « لحراسة القصب المشحون في عربات السكة »
 « الحديد وعددها إحدى عشرة عربة وفي »
 « المكان الذي حصلت فيه الحادثة صعد »
 « المتهم الثاني فوق إحدى عربات القصب »
 « وصعد شخصان آخران كل منهما على عربة »
 « وأخذوا كمية من القصب فنزل وأطلق »
 « عليهم العيار الذي أصاب المتهم الثاني . »
 « وأن المتهم الثاني اعترف بأنه تناول بمفرده »
 « عودة من القصب وقد ثبت من المعاينة التي »
 « أجرتها النيابة وجود أربعة عيدان من »
 « القصب فوق الارض وأن بعض العيدان »
 « مسلوخة من العربة التي حصلت عندها »
 « الحادثة . وأنه لا مرأى في حصول السرقة »
 « من شخصين غير المتهم الثاني المعترف بدليل »
 « ظهور العيدان المسلوخة وبدليل وجود »
 « عيدان القصب فوق الارض ونرى أنه كان »
 « الأولي بالمتهم بالشروع في القتل أن يصيح »
 « ويستغيث ويحاول القبض على المتهمين أو »
 « أحدهم إذ لم تدع الضرورة لا إطلاق النار »
 « عليهم واذن فهو بإطلاق النار على السارقين »
 « يكون قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي »
 « ويتعين في هذه الحالة اعتبار الحادثة جنحة »
 « بالمادة ٢٥١ عقوبات »

« وحيث انه يبين مما تقدم أن قاضي الاحالة إذ قال في الأمر الذي أصدره بأن الواقعة جنحة ، بعد أن تعرض للدفاع الشرعي وأثبت أن المتهم كان في حالة من حالاته وأنه فيما وقع منه قد تجاوز بنية سليمة الحدود المرسومة له في القانون . ويبين أن المادة التي يجب معاملته على مقتضاها هي المادة ٢٥١ من قانون العقوبات

التي تجريها المحاكم بنفسها في جلساتها بحضور الخصوم في الدعوى . فاذا كان قوام الحكم بإدانة المتهم أقوال واحد ممن سئلوا في التحقيقات لم تتل بالجلسة ، ولم تشر المحكمة إليها أثناء المحاكمة ولم تعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فانه يكون قد أسس على دليل اثبات لم يكن مطروحاً على بساط البحث بالجلسة ولم تتح للدفاع فرصة مناقشته أثناء المحاكمة وإبداء ما يعن له من ملاحظات عليه .

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش الذي حصل في محل تجارته وعدم جواز الأخذ بالدليل المستمد منه ، فقضت المحكمة برفض هذا الدفع مستندة في حكمها إلى ما هو ثابت في محضر التحقيق من أن الطاعن سمح للمحقق بالتفتيش ، مع أنه يشترط لصحة التفتيش أن يكون رضا المتهم به صريحاً ، وكان يجب في مثل هذه الحالة التي لم يؤخذ فيها إذن من النيابة بالتفتيش أن يطلب المحقق من المتهم إقراراً بهذا الرضا . »

« وحيث ان كل ما يشترط في الرضا الذي يعتبر به التفتيش صحيحاً هو أن يكون صريحاً لا لبس فيه ، وحاصلاً قبل التفتيش ، وبعد العلم بظروفه . وليس من الواجب أن يكون هذا الرضا ثابتاً بإقرار كتابي ، بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها . »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد تعرض إلى مدافع به الطاعن من بطلان التفتيش الذي

حصل بمحله ورد عليه بقوله « إنه بالرجوع ، إلى ما أثبتته محقق البوليس الذي قام بإجراء التفتيش يرى أنه قد دون في محضره أنه « انتقل إلى محل المتهم وأفهمه مأمو ريته » فسمح له المتهم إزاء ذلك بالتفتيش وبعد « أن أذن له بذلك دخل المحل وفتشه وضبط « الأدوات المسروقة موضوع التهمة - ولا « جدال في أن هذا الذي أثبتته رجل الضبطية « القضائية في محضره يدل دلالة واضحة على « أنه أحاط المتهم علماً بظروف الدعوى « فأذن له المتهم وهو صاحب المحل الذي « ضبطت فيه المسروقات ويملك هذا الاذن « بأن يقوم بالتفتيش فدخل المحل وفتشه ، وضبط الأدوات المسروقة موضوع محاكمة « المتهم - ومن ثم يكون هذا الاذن صحيحاً « قانوناً مهتجاً لكل آثاره القانونية ولا « شائبة عليه . »

« وحيث ان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه صريح في الدلالة على أن الطاعن رضى بالتفتيش رضا صحيحاً . وبإدراك الأمر كذلك فلا تقبل من الطاعن المجادلة في هذا الأمر الذي لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بموضوع الدعوى . »

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين الركن المعنوي لجريمة اخفاء الاشياء المسروقة وهو علم المتهم بالسرقة . »

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر « أن المتهم الثاني « (الطاعن) اشترى البضاعة المسروقة من « المتهم الاول (السارق لها) وهو يعلم بأنها « مسروقة وأن ذلك مستفاد من علمه بأن «

٩٣

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

حكمة الموضوع . بساطتها في تقدير الوقائع والأدلة .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى القول بأن
جناية القتل التي أدين فيها المتهمون كانت نتيجة
محملة لاتفاقهم مع آخرين على السرقة فلا
يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك أمام محكمة
النقض متى كانت الأدلة التي اعتمدت عليها
في ذلك من شأنها أن تؤدي إليه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي
الطعن المقدم من الطاعن الأول يتحصل في أن
محكمة الجنايات أخطأت في تكييف الواقعة
بالنسبة له فاعتبرته شريكا في جناية السرقة
في حين أن الوقائع الثابتة في الدعوى تفيد أن
ما يمكن توجيهه إليه لا يعدو أن يكون جريمة
رشوة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال
في صدد بيان الواقعة ما يأتي : « اتفق المتهمون
« على سرقة بعض صناديق السجائر والتوباكو »
« المملوكة للجيش البريطاني من عربة السكة »
« الحديد رقم ٢١٨٢٣ التي كانت موجودة »
« في محطة القنطرة غرب وكان كل من »
« المتهمين الثاني والثالث يحمل بندقية »
« الاميرية المسماة اليه بوصف كونه من »
« جنود الحراسة بالمحطة كما كان كل من »

(٢)

« المتهم الأول عامل يحمل شافرمان (المجنى »
« عليه) وأن هذه البضاعة من متعلقات هذا »
« المحل وهي بأصنافها وكمياتها مما لا يمكن »
« لاحد أن يتصور أنها مملوكة للمتهم »
« الأول (السارق) خاصة ، وفي هذا الذي »
أورده الحكم بيان كاف لعلم الطاعن بأن
الاشياء التي أخفاها مسروقة .

« وحيث ان يحصل الوجه الثالث أن الحكم
المطعون فيه جاء قاصرا في إثبات ملكية
الاشياء المضبوطة للمجنى عليه .

« وحيث ان الحكم قد تعرض لما قرره
الطاعن في تحقيق النيابة من أنه اشترى بعض
الاشياء المضبوطة من حسن علي ومحمد أحمد
خليل وأشار إلى الفواتير التي قدمها ومن بينها
فاتورتان إحداهما من محل حسن علي والثانية
من محل محمد أحمد خليل ، وقطع بأن هاتين
الفاتورتين مصطنعتان لخدمة الدعوى وأنه
لا أصل لهما في الحقيقة ، وأورد الأدلة التي
اعتمد عليها في ذلك ، ثم انتهى إلى القول بأنه
قد ثبت مما تقدم أن البضاعة التي ضبطت بمحل
الطاعن وأثبتت بالكشف المرافق لأوراق
الدعوى مسروقة من محل دافيد شافرمان
المجنى عليه ، وفي هذا ما يكفي لدحض ما يدعيه
الطاعن من أن الاشياء المضبوطة مملوكة له
وابتات أنها مملوكة للمجنى عليه .

« وحيث انه مما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ويتمين رفضه موضوعا والزام
الطاعن بالمصاريف .

طعن محمود أحمد جبريل ضد النيابة وآخر مدع

بحق مدني رقم ٢٢٣٧ سنة ١٢ ق)

« المتهمين الخامس والسادس يحمل سلاحا »
« ناريا (مسدسا) وقد فتح المتهمون باب »
« العربية سالفة الذكر وأخذوا منها ثلاثة »
« صناديق من الخشب بها سجائر واثنين »
« وعشرين صندوقا من الورق المقوى بها »
« تباكو. وتصادف وقتئذ أن كان المجنى »
« عليهما وعبد المعطى محمد بن عليوه وهم »
« من عساكر البوليس عائدتين من دورية »
« ليلية ومارين في الطريق المجاور للمحطة »
« فشاهدوا عربة يد صغيرة بجوار مساكن »
« عمال المحطة المجاور لشریط السكة الحديد »
« وكان قطار البضاعة واقفا على الشريط »
« فاشتبهوا في الامر واعتقدوا أن أحدا »
« سينزل شيئا من القطار ويضعه في هذه العربة »
« فكنوا بجوار بعض أكشاك من الخشب »
« تقع أمام مساكن عمال المحطة وبعد نحو »
« عشر دقائق أقبل المتهم الاول نحوهم ويده »
« بطارية أضواءها في وجوههم وسألهم عن »
« الجهة التي يقصدونها فأفهموه أنهم من »
« رجال الدورية فطلب منهم أن يعضوا »
« الطرف عن السرقة نظير حصولهم على مبلغ »
« من المال فتظاهروا بالقبول وصمبوا فيما »
« بينهم على ضبط اللصوص وبالغوا في بث »
« الطمأنينة إلى قلوبهم بأن خرجوا من »
« مكمنهم ووقفوا ظاهرين في وسط الطريق »
« وقد عاد المتهم الاول إلى قطار البضاعة »
« وبعد برهة حضر اليهم المتهم الثاني وكرر »
« عليهم العرض الذي سبق أن تقدم به المتهم »
« الاول اليهم وسألوه عما اعتزموا سرقة فأجابهم »
« بأن المسروق تباكو وتم انصريف المتهم »
« الثالث وأخذ المتهمون ينقلون المسروقات »
« على جملين وحمار أعدوها لذلك فرأى رجال »

« الدورية أن الوقت قد آن لضبط اللصوص »
« متلبسين بجريمتهم وذهب أحدهم وهو »
« العسكري محمد حسن المبيض إلى نقطة »
« البوليس القريبة من محل الحادث لا بلاغ »
« ضابطها به ثم عاد إلى محل الحادث وتقدم »
« مع زميله نحو الدواب التي تحمل المسروقات »
« واعترضوا طريقها وأمسك العسكري محمد »
« حسن المبيض والعسكري عبد الغنى الجباس »
« بالمتهمين الخامس والسادس وسارا بهما »
« في الطريق إلى نقطة البوليس وأمسك »
« العسكري عبد المعطى محمد بن عليوه بالجلين »
« فأطلق المتهمان الخامس والسادس أعيرة »
« نارية من السلاح الذي كان يحمله كل »
« منهما على العسكريين محمد حسن المبيض »
« وعبد الغنى الجباس قاصدين قتلهم فأحدثا »
« بهما إصابات تسبب عنها وفاتهما وفر المتهمان »
« الخامس والسادس ومعهما جمل وحمار بعد »
« أن سقط من الجمل بعض ما كان يحمله »
« من مسروقات وبعد أن أورد الحكم »
« الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه »
« الواقعة تعرض إلى دفاع الطاعن المشار »
« اليه بوجه الطعن ورد عليه بقوله « ان »
« الدفاع عن المتهم الاول قال بعدم توافر »
« أركان جريمة السرقة بالنسبة له وقال »
« إن الفعل الذي وقع منه ليس إلا مجرد »
« رشوة ولا تقره المحكمة على هذا النظر إذ »
« ثبت من أقوال المتهمين الثاني والثالث »
« والرابع أنه اشترك ماديا في ارتكاب السرقة »
« وأنه وقف في العربة وأنزل منها المسروقات »
« كما ثبت من أقوال العسكري عبد المعطى »
« محمد بن عليوه أن المتهم الاول حضر إلى »
« رجال الدورية وطلب منهم عدم التعرض »

« في ثقل السرقات في مقابل مبلغ من المال »
« مما يقطع بمساهمة في ارتكاب السرقة . »
وهذا الذي أورده الحكم صريح في أن الطاعن الأول ساهم في جريمة السرقة بأن اتفق مع باقي المتهمين على ارتكابها وقارف معهم بعض الأعمال المادية المكونة لها مما يبرر عده مرتكبا لها .

« وحيث ان الوجه الثاني من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن المذكور لا يخرج في معناه عن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني ويتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتبار جريمة القتل التي وقعت من المتهمين الخامس والسادس المحكوم عليهما غيايا نتيجة محتملة لاتفاق الطاعنين معهما على السرقة وذلك لأن جريمة القتل جريمة مستقلة عن السرقة ولا يتصور أن الطاعنين حين اتفاقا مع باقي المتهمين على السرقة كانا يتوقعان وقوع جريمة القتل . »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض واقعة الدعوى على الصورة السابق بيانها تعرض لمساءلة مرتكبي السرقة فيما عدا المتهمين المحكوم عليهما غيايا عن القتل فقال « ان المتهمين الأربعة الأول اقترفوا جريمة « السرقة بالاشتراك مع المتهمين الخامس » والسادس اللذين كانا كل منهما يحمل « سلاحا قتلا به المجنى عليهما عند ضبطهما » متلبسين بالسرقة كما أن كلام المتهمين الثاني » والثالث كان يحمل سلاحا ناريا (بندقية) » « وقد وقعت جريمة القتل كنتيجة محتملة » « لاتفاق على ارتكاب جريمة السرقة فيتعين » « مساءلة المتهمين الأربعة الأول عنها وذلك » « حتى لو كانوا يجهلون وجود السلاح مع » « المتهمين الخامس والسادس لأنه كان يجب »

« عليهم أن يتوقعوا وجود هذا السلاح مع » « أحدهم وأن أحد رجال البوليس أو سواهم » « قد يتعرض لهم أثناء ارتكاب السرقة الأمر » « الذي قد يدفع حامل السلاح إلى استعماله » « وقد استعمله فعلا ومن ثم يكون ما وقع من » « المتهمين الأربعة الأول منطبقا على المواد » « ٢٣٤-٢ و ٢٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ من » « قانون العقوبات » وهذا الذي ذكره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما خلاص إليه من أن جناية القتل التي وقعت من المتهمين الخامس والسادس كانت نتيجة محتملة لاتفاقهما مع الطاعنين على السرقة ، ولما كان هذا التقدير متعلقا بالموضوع فلا تجوز إثارة الجدل بشأنه أمام محكمة النقض - على أنه لا مصلحة للطاعنين من وراء التمسك بهذا الوجه مادامت العقوبة المحكوم بها عليهما من أجل اشتراكهما في جريمة القتل مع معاملتهما بالرأفة وهي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجناية السرقة التي قارفاها ، فمع التسليم بصحة ما يتمسكان به فإن الحكم يظل سليما من هذه الناحية .

« وحيث ان الوجه الثاني من الأوجه المقدمة من الطاعن الثاني يتحصل في أنه كان يحمل السلاح بحكم وظيفته ولم يكن لذلك شأن أو علاقة بجريمة السرقة فلا يصح اعتباره طرفا مشددا لها ، وقد أبدى المحامي عن الطاعن هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولما لم تأخذ به واعتبرت السرقة مقترنة بظرف حمل السلاح وهذا خطأ . »

« وحيث ان الحكم قد تعرض أيضا لهذا الدفاع ورد عليه بقوله « إن مجرد حمل الجاني

« وحيث أن ما تضمنه الحكم بصدد هاتين المسألتين على الوجه المتقدم ذكره يدل بجلاء على صحة إدانة الطاعنين عن جنائية السرقة على أساس توفر ظرف حمل السلاح وعن جنائية القتل على أساس أنها نتيجة محتملة لاتفاقهم على السرقة التي ارتكبوها .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد سليمان النعيرى وآخرين ضد النيابة رقم ٢٢٧٧ سنة ١٢ ق)

٩٤

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

دفاع . دعوى اختلاس محجوزات . دفع المتهم الدعوى بائن الحجز كان وهمياً وأنه وقع على المحضر بالاكراه . تأجيل المحكمة الدعوى لضم الشكوى التي قدمها المتهم في هذا الشأن والتي تثبت صحة دفعه . عدم استطاعة المتهم الارشاد عن هذه الشكوى بسبب ايداعه السجن تنفيذاً لحكم جنائى . الحكم عليه لعدم تقديم الدليل على صحة ما ادعاه . خطأ .

المبدأ القانونى

إذا كان المتهم فى جريمة اختلاس محجوزات قد دفع الدعوى بأن الحجز إنما كان وهمياً ، وأنه وقع على محضر الحجز بالاكراه وقدم شكوى عن ذلك عمل فيها تحقيق وسمع شهود أجمعوا على أن هذا الحجز وهمى ، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى ، وصرحت بغم هذه الشكوى ، ولكن حدث أن المتهم قبض عليه فى اليوم الثالث لصدور هذا القرار ، وأودع السجن تنفيذاً لحكم جنائى ، فلم يستطع لذلك

« للسلاح وقت ارتكاب السرقة يكفى وحده »
« لتغليظ العقاب سواء كان ظاهراً أو مخبئاً وبغض »
« النظر عما إذا كان قصد الجانى من حمله هو »
« تسهيل ارتكاب السرقة أو تسهيل سبيل الفرار »
« وأن الشارع إذ جعل حمل السلاح ظرفاً »
« مشدداً للسرقة لم يفكر قط فى صفة حامله »
« وهل هو ممن يحملون السلاح عادة أم لا »
« كما أنه لم يعلق أهمية ما على ما إذا كان الجانى »
« قد حمل السلاح بقصد استعماله فعلاً أم »
« لغرض آخر وكل ما أراده هو أن تقع »
« السرقة والجانى حامل سلاحاً ، فمتى تحقق »
« هذا الظرف تحقق مادياً بقطع النظر عن علة »
« وأسبابه فقد استوفى القانون بيانه وحقت »
« كلمته . ولا يشترط لقيام الظرف المشدد »
« أن يكون الجانى استعمل السلاح أو حاول »
« استعماله لأن التشديد ينتج من مجرد حمل »
« السلاح حتى ولو كان مخبئاً . وظرف حمل »
« السلاح فى جريمة السرقة هو ظرف مady »
« يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم »
« العقوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون »
« به أو أنهم اتفقوا على حمله . » ولما كان هذا الذى قال به الحكم فى جملته صحيحاً فى القانون فلا محل لما يثيره الطاعن بشأنه .

« وحيث ان الوجه الثالث والاخير من الأوجه المقدمة من هذا الطاعن مبنى على أن المحكمة لم تبين فى حكمها ماعنته من اعتبار الطاعنين شركاء فى الجريمة الاحتمالية وهى جريمة القتل إذ أن عبارتها لا تتجاوز حد سرد رواية المتهمين ، كذلك ما ذكرته من أخذ الطاعنين بالظرف المشدد الخاص بحمل السلاح إذ جاءت عبارتها غامضة وغير جلية .

أن يرشد عن الشكوى التي طاب ضمها تأييدا لدفاعه ، فأدانه الحكم بقوله أنه لم يقدم الدليل على دعواه ، فإن هذا الحكم يكون غير سديد مادام الثابت قطعاً أن المتهم لم يكن ليستطيع بسبب حبسه أن يرشد عن الشكوى .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع التهمة بأن الحجز موضوع الدعوى كان وهمياً إذ لم تكن عنده زراعة يمكن الحجز عليها وأنه وقع على محضر الحجز بالاكراه من الصراف ومندوب المالية والهجانة ومساعدتهم من رجال الحفظ بالبلدة ، وأنه قدم شكواه للنيابة والمديرية ضد هؤلاء جميعاً وعمل عن ذلك تحقيق سمع فيه عدة شهود أجمعوا على أن الحجز وهمي إذ لا زراعة أصلاً ولا حيز فعلاً ، وقد طلب الطاعن ضم هذه التحقيقات وكانت القضية منظورة أمام المحكمة الاستئنافية بجلاسة ٢١ ابريل سنة ١٩٤٢ ، فقررت المحكمة تأجيلها أسبوعاً واحداً للحكم مع ضم الشكوى التي وعد الطاعن بالارشاد عنها ، ولكن حدث في اليوم الثالث من صدور هذا القرار وهو يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢ وقبل أن يتمكن الطاعن من الارشاد عن الشكوى أن قبض عليه وأودع في السجن تنفيذاً لحكم جنائي ، وفي يوم ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ قدم المحامي عنه طلباً إلى المحكمة الاستئنافية التمس فيه أزاء هذا الظرف القهري فتح باب المرافعة في القضية حتى يتصل بالطاعن أو يخرج هذا من سجنه ليرشده عن رقم الشكوى . وليس هذا فقط بل قدم المحامي في صباح اليوم المحدد

للنطق بالحكم وهو يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢ طلباً آخر إلى المحكمة الاستئنافية كرر فيه ما طلبه في الطلب الأول : ولكن المحكمة غضت النظر عن ذلك كله وقضت في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بالادانة وفي ذلك إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه . ويقول الطاعن أن البيانات المؤيدة لدعواه قد قدمت من المحامي عنه لمحكمة النقض عند نظر الطعن المرفوع منه عن حكم صدر ضده في قضية أخرى تتفق وقائعها مع وقائع الدعوى الحالية ونظرت معها بجلسات واحدة . وقد حكم في الطعن المذكور بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بنقض الحكم لنفسه الأسياب التي يتمسك بها الآن .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلاسة ٢١ ابريل سنة ١٩٤٢ أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بدفاعه المشار اليه بوجه الطعن ، فقررت المحكمة أن يكون النطق بالحكم بعد أسبوع أى في جلاسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢ وصرحت بضم الشكوى التي وعد المتهم بالارشاد عنها .

« وحيث ان هذه المحكمة في سبيل تحقيق وجه الطعن قد اطلعت على القضية رقم ١٦٣٤ لسنة ١٢ القضائية المحكوم فيها بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ فتبين أنها خاصة بطعن مقدم من الطاعن عن حكم صادر ضده في دعوى تتفق وقائعها مع وقائع الدعوى الحالية ونظرت معها بجلسات واحدة وأمام هيئة واحدة وقد قدم المحامي عن الطاعن أثناء مرافعته أمام محكمة النقض تأييداً للطعن شهادة من نيابة بنى سوييف السكية بأن الطاعن قد بدأ حبسه على ذمة

٩٥

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

دفاع شرعى . الأدلة التى اعتمدت عليها المحكمة فى ادانة المتهم . مفادها أن المتهم لم يوقع فعل الضرب الذى يحاكم من أجله الا بعد أن بدأه الجنى بالضرب . يجب على المحكمة — ولو من تلقاء نفسها — أن تبحث عن حالة الدفاع الشرعى التى كان فيها المتهم . اغفال البحث فى ذلك بقوله أن المتهم انكر التهمة امامها او القول باتقاف . حالة الدفاع الشرعى بدعى أن المتهم أصيب فى شجار زج بنفسه فيه . خطأ . المحكمة الجنائية لا تتقيد بمسلك المتهم فى دفاعه . الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستحقين للعقاب بلا قيد ولا شرط .

المبدأ القانونى

إذا كانت أدلة الادانة كما ذكرتها المحكمة فى حكمها تفيد أن المتهم لم يوقع فعل الضرب على الجنى عليه إلا بعد أن بدأه هذا بالضرب فان عدم تحدث المحكمة — حتى من تلقاء نفسها — عن حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى بما يثبتها أو ينفيها يكون قصوراً مبطلاً للحكم . ولا يغنى عن ذلك قولها بأنه لا محل لهذا البحث لأن المتهم ينكر التهمة أو أن هذه الحالة منتفية لأن المتهم أصيب فى شجار زج بنفسه فيه . ذلك لأن المحكمة وهى مطلوب منها أن تفصل فى دعوى جنائية لا يمكن فى القانون أن تكون مقيدة بمسلك المتهم فى دفاعه واعترافه بالتهمة أو إنكاره إياها ، ولأن الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط . إذ ليس من شك فى أن الشجار يبدأ

القضية رقم ١٢٥٢ سنة ١٩٤٢ فى يوم ٧ ربيع آخر سنة ١٣٦١ الموافق ٢٣ ابريل سنة ١٩٤٢ وانتهى فى يوم ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٦١ كما قدم صورة طبق الأصل من الطلب الذى قدمه إلى حضرة رئيس الدائرة الثانية بمحكمة بنى سويف الكلية بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٢ وصورة أخرى من الطلب الذى قدمه اليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٢ وقد التمس فى كل منهما تأجيل الدعوى إلى أى أجل آخر للحكم أو فتح باب المرافعة فيها حتى يتسنى للمتهم المحبوس الارشاد عن رقم الشكوى المطلوب ضمها .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وثبت أن الطاعن كان محبوساً ولم يستطع أن يرشد عن الشكوى التى طلب ضمها تأييداً لدفاعه فان الحكم المطعون فيه إذ أدانته وقال فيما ذكره عن ذلك « أنه ادعى بأن الحجز وهمى وأنه وقع على محضره مكرها ولكن لم يقدم دليلاً على ذلك وخصوصاً أن المحكمة أجلت له الدعوى للارشاد عن الشكوى التى قال عنها وضم أوراقها فلم يرشد عن شيء » يكون غير سديد مادام الثابت قطعاً أن الطاعن لم يكن يستطيع الارشاد عن الشكوى بسبب حبسه . ومتى كان الأمر كذلك فانه يتعين قبول الطعن موضوعاً ونقض الحكم بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن احمد محمد محمد الدمشورى ضد النيابة رقم ٢٢٤٢

سنة ١٢ ق)

باعتداء يخول المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يكف عن التحدى فى الاعتداء ، ومتى التزم هو فى دفاعه الحدود المرسومة له فى القانون .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهى الطعن المقدم من هذا الطاعن أن الدفاع عنه تمسك أمام محكمة الجنايات بأنه إن صح أنه هو الذى أحدث بالقتيل الضربة التى أفضت إلى الوفاة فإنه يكون فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يبحث هذا الدفاع بحجة أن الطاعن أنكر بالجلسة التهمة الموجهة إليه ، مع أنه ثابت مما جاء بالحكم ذاته أن الطاعن قال أمام النيابة وفى جلسات المعارضة فى أمر حبسه بأنه ضرب المجنى عليه لأن هذا اعتدى عليه قبل ذلك ، وقد شهد شاهد فى تحقيقات النيابة بما يؤيد أقوال الطاعن . فكان يتمين على المحكمة أن تناقش هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعن أمامها ولو كان غير معترف بفعله بالجلسة ، لأن الانكار يصح أن يحمل على سوء الدفاع ، كما أن الدفاع الشرعى من المسائل التى قد تبينها المحكمة أثناء تحقيق الدعوى بمعرفتها فيجب أن تفصل فيها من تلقاء نفسها بغض النظر عن اعتراف المتهم أو إنكاره . هذا وما قاله الحكم من أن الطاعن قد أصيب فى معركة بزج بنفسه فيه لا ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى خصوصاً وقد ثبت من أقوال أحد الشهود أن المجنى عليه هو الذى بدأ بالاعتداء . ويعقب الطاعن على ذلك بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً فى بيان الأسباب التى أقيم عليها واجبا نقضه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن أمام المحكمة بجلسته المحاكمة من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ورد عليه بقوله « إن المدافع عن المتهم » الأول (الطاعن) أبدى أخيراً فى دفاعه أمام المحكمة أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وقت الحادثة ولا تأخذ المحكمة بهذا » الدفاع لأنه أصيب فى معركة زج بنفسه » فيها كما أنه لا محل للدعاء بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مع إنكاره شخصياً » التهمة بالجلسة » وقد قال الحكم قبل ذلك عند تحدته عن الأدلة القائمة على الطاعن « ان التهمة ثابتة قبل المتهم الأول ثبوتاً كافياً » . من اعترافه فى التحقيقات بأنه ضرب القاتل » بعضاً فأصابه فوق على الأرض وعلى هذا » الضرب بأن المجنى عليه كان قد ضربه أولاً » بعضاً فأصابه فى رأسه وفى يده اليسرى » وقد صدر هذا الاعتراف من المتهم الأول » أمام عدة جهات وحيث أن هذا » الاعتراف جاء مؤيداً بالأدلة الآتية . . . » (٢) وبشهادة العمدة الشيخ فتح الله عبد » الغفار فى النيابة وفى الجلسة بأنه عقب تبليغه » الحادثة تليفونياً علم من كثيرين بأن المتهم » الأول هو المرتكب لهذه الجريمة وأصيب » فى المعركة فاستدعاه فوجده مصاباً فى رأسه » وفى يده اليسرى فسأله فاعترف أمامه بأنه » ضرب المجنى عليه بالعصا لان هذا كان ضربه » أولاً فأصابه بما شوهد عنده (٣) وبالكشف » الطبي المتوقع عليه ظهر منه أنه مصاب » حديثاً بجرح رضى فوق ظهر الاصبع » البنصر من اليد اليسرى وبجرح رضى بالرأس »

ومتى التزم هو في دفاعه الحدود المرسومة له في القانون .

« وحيث انه لما تقدم بتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الاول وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن على عبد الحميد عثمان وآخرين ضد النيابة رقم ٢٢٧٢ سنة ١٢ ق)

٩٦

٢٨ ديسمبر سنة ١٤٩٢

١ — وصف التهمة . اصلاح خطأ مادي في تاريخ الواقعة . الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه فيها . لم يتناولها هذا التعديل . الطعن في الحكم لذلك السبب . لا يصح .

٢ — اقراض نفود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر . العبرة في هذه الجريمة . بعقود الاقراض لا باقتضاء الفوائد . تاريخ دفع الفوائد الربوية . متى يصح الاعتداد به ؟ (المادة ٢٩٤ / ٣ ع — ٣٣٩) .

المبادئ القانونية

١ — متى كان تعديل المحكمة في وصف التهمة لا يمدد اصلاح خطأ مادي وقع في تاريخ الواقعة ، ولا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى المتهم دفاعه فيها ، فلا يصح الطعن في الحكم من هذه الناحية خصوصاً إذا كان الطاعن لم يصبه أى ضرر من التعديل ، ولا يدعى في طعنه حصول ضرر له .

٢ — إن العبرة في جريمة الاعتياذ على الأقراض بالرأى هي بعقود الأقراض وليست باقتضاء الفوائد الربوية . وذلك هو صريح

« فوق الجدارية اليسرى . . . » وقال أيضاً « وحيث ان المحكمة لا تقيم وزناً لعدول « المتهم الاول عن اعترافاته السابقة أمام « المأمور والنيابة وقاضى المعارضات وقوله « بأنها صدرت منه كذباً لتخليص والده « وأقاربه لانها اطمأنت إلى أن اعترافاته « المذكورة كانت سليمة وتأيدت بوجود « إصابتين في رأسه وبأصبعه البنصر مما « يقطع بأنه اشترك فعلاً في المعركة حتى « أصيب فيها . »

« وحيث انه ما دامت الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن كما جاء في الحكم ذاته على الوجه المتقدم تفيد أن الطاعن لم يوقع فعل الضرب على المجنى عليه إلا بعد أن بدأه هذا بالضرب ، فقد كان من الواجب على المحكمة ، ولو من تلقاء نفسها ، أن تتحدث عن الدفاع الشرعى لما أوقع الطاعن فعل الضرب المرفوعة به الدعوى عليه بما يثبت أو ينفيه ، أما وأنها تقول بأنه لا محل لهذا البحث لان المتهم ينكر التهمة أمامها أو تقول بأن حالة الدفاع الشرعى متفنية لان المتهم أصيب في شجار زج بنفسه فيه — ففي هذا وذاك خطأ وقصور ظاهران . ذلك لأن المحكمة وهى مطلوب منها أن تفصل في دعوى جنائية بالادانة أو البراءة لا يمكن في القانون أن تكون مقيدة بمسلك المتهم في دفاعه واعترافه بالتهمة أو إنكاره إياها . ولأن الشجار ليس من شأنه في ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستوجبين للعقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ ليس من شك في أن الشجار يبدأ باعتداء ينحول المعتدى عليه حق الدفاع الشرعى متى اعتقد أن المعتدى سوف لا يكف عن التمدد في الاعتداء

لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم للمقابلة والمطابقة المادة ٣٣٩ من القانون الحالي التي تعاقب على هذه الجريمة فقول الحكم إن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد وإن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد — هذا القول خاطيء . لكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم إذا كان قد بين من وقائع الدعوى إن المتهم اتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر اتفاق منها ، ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فانه بهذا يكون قد أثبت توافر ركن الاعتیاد ، كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها ، أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بأنه كان في ظروف وملابسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الاتفاق على تجديده مرة أخرى ، فحينئذ ، وحينئذ ، فقط ، يصح الاعتداد بهذا التاريخ باعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن .
يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية عدلت في

الحكم المطعون فيه تاريخ وقوع الجريمة التي أدانت الطاعن من أجلها فجعلته بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٣٥ بدلا من سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ الوارد في وصف التهمة والذي جرت على أساسه المحاكمة ابتدائيا واستئنافيا ، وكان الواجب على المحكمة وقد رأت اجراء التعديل أن تنبه الطاعن ليبدى دفاعه بشأنه ، أما وهي لم تفعل فتكون قد أخلت بحق الدفاع إخلالا موجبا لبطلان الحكم .

« وحيث أن المحكمة قالت في موضوع التعديل المشار إليه بوجه الطعن « وحيث أن المحكمة لا ترى مانعا من تصحيح التاريخ الذي ارتكب المتهم في خلاله جريمته بمجمله فيما بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٣٥ بدلا من التاريخ الذي ذكرته النيابة في وصف التهمة وهو في بحر سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ مادام ما ذكرته النيابة عن هذا التاريخ هو خطأ مادي ومادامت المحكمة لم تحمل المتهم وزر وقائع جديدة غير تلك التي نسبتها إليه النيابة العمومية والتي ناقشها المتهم ودافع عن نفسه بشأنها أمام محكمة أول درجة وأمام هذه المحكمة » .

« وحيث أنه متى كان التعديل مقصورا على إصلاح خطأ مادي وقع في تاريخ الواقعة ولم يتناول الواقعة الجنائية ذاتها التي قد أبدى الطاعن دفاعه فيها فلذلك ولأن الطاعن لم يصيبه أي ضرر من وراء هذا التعديل وهو لا يدعي في طعنه شيئا من ذلك فلا وجه لما ينعاه على الحكم من هذه الناحية .

« وحيث أن الوجه الآخر يتحصل في أن بعض الوقائع التي اعتبرتها المحكمة مكونة لركن الاعتیاد على الأقراض بالربا الفاحش حصل

منذ أكثر من ثلاث سنوات قبل البدء في التحقيق ، وقد دفع الطاعن بأنه لا يصح مؤاخذته عنها ، ولكن المحكمة لم تعباً بهذا الدفاع قولا منها بأن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد الربوية فلا تبدأ مدة السقوط فيها من تاريخ الاقراض بل من تاريخ آخر مرة استولى فيها المقرض على الفوائد الربوية ، وفي هذا القول خطأ في تأويل القانون لأن عملية الاقراض بفوائد ربوية تتم بمحصل الاتفاق على القرض وفوائده ويجب التكوين ركن الاعتياد أن تتكرر عمليات الاقراض وأن تكون كل منها مستقلة عن الأخرى ، أما استمرار المقرض على دفع فوائد ربوية كلما طلب أجلا جديداً لوفاء الدين الاصل الناشئ من عملية الاقراض الأولى فلا يمكن اعتباره مكوناً لركن الاعتياد إذ أنه لا يكون عملية اقراض قائمة بذاتها .

« وحيث ان المحكمة قد ردت على الدفع المشار اليه بوجه الطعن بقولها « وحيث ان الحاضر مع المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم بالنسبة للقرض الأول الذي اقترضه منه سعد أبدير سنة ١٩٢٢ لمضى أكثر من ثلاث سنوات عليه . وردد الحاضر مع المتهم أمام محكمة ثانی درجة هذا الدفع كما دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة للقرض الثاني الذي اقترضه سعد أبدير من المتهم بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٠ لنفس السبب السالف الذكر . » وحيث ان العملية الربوية هي بطبيعتها واقعة مستمرة تتجدد وتتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد الربوية ومن ثم فلا تبدأ مدة سقوطها من تاريخ الاقراض بل من تاريخ آخر مرة

استولى فيها المتهم على الفوائد الربوية وحيث ان الثابت من التحقيقات أن القرض الأول الذي اقترضه سعد أبدير في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ قد ظل المتهم يستولى على فوائده الربوية حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٧ ثم اقترضه المتهم قرضاً ربوياً آخر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٠ أي قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ آخر مرة استولى فيها على الفوائد الربوية على القرض الأول فلا محل للقول بأن هذا القرض الأول قد سقط بمضي المدة القانونية . وحيث انه بالنسبة للقرض الثاني الذي اقترضه سعد أبدير من المتهم في أول مارس سنة ١٩٣٠ فان المتهم كما ثبت من التحقيقات قد جدد سند هذا الدين بفوائد ربوية بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣١ وفي شهر أغسطس سنة ١٩٣١ اقترض احمد عبدالرحمن احمد نقوداً بفوائد ربوية وفي شهر ديسمبر سنة ١٩٣٣ اتفق مع خليل عبد الشهيد على تأجيل دين في ذمته مقابل فوائد ربوية وظل المتهم يتقاضى تلك الفوائد الربوية مدة سنتين وفي ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ بدأت النيابة بتحقيق القضية . وحيث انه يبين من ذلك أن القرض الذي اقترضه سعد أبدير من المتهم في أول مارس سنة ١٩٣٠ لم يمض بينه وبين القرض الربوي الذي تلاه مدة ثلاث سنوات ولم تمض مثل هذه المدة بين كل قرض ربوي آخر ولم تمض هذه المدة أيضاً بين آخر قرض ربوي عقده المتهم وبين التاريخ الذي بدأت النيابة فيه تحقيق القضية . ومن ثم فلا محل للقول بأن القرض الذي اقترضه المتهم لسعد أبدير سنة ١٩٣٠ قد سقط بمضي المدة القانونية . وحيث انه من ذلك يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه . »

٩٧

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

تفتيش . الرضا الذي يعتبر به التفتيش صحيحاً . يجب أن يكون صريحاً وقبل التفتيش وبعد العلم بظروفه . لا يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من الوقائع .

المبدأ القانوني

الرضا الذي يكون به التفتيش صحيحاً يجب أن يكون صريحاً لا لبس فيه ، وحاصلاً قبل التفتيش ومع العلم بظروفه . ولا يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ، بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في قضائه بالإدانة . ذلك لأن المحكمة تعرضت فيه إلى أقوال المجنى عليه قطب على العاصي وقالت انها محل شك ولذلك استبعدتها كما استبعدت أقوال المجنى عليهم الآخرين ، ولاكتنها على الرغم من ذلك أخذت الطاعن بتلك الأقوال بمقولة أن شهادة محمد أبو زيد في التحقيق تؤيد صدقها بالنسبة له ، وهذا منها على الرغم من أن محمد أبو زيد المذكور لم يكن معلناً لأداء الشهادة أمام المحكمة ومن أن أقواله لم تزل بمجلسة المحاكمة ومن أنه لم يسمع في التحقيق إلا بتدائي إلا بوصف كونه شاهد نفي لمتهم آخر في الدعوى ومن أن النيابة والمحكمة لم يبد من أيهما أثناء نظر الدعوى ما يشعر بأن أقواله لها أي اعتبار في تقدير أدلة الثبوت المطروحة على بساط البحث في الجلسة ومن أن

« وحيث انه وإن كان صحيحاً أن العبرة في جريمة الاعتياد على الاقتراض بالرباهى بعقود الاقتراض كما هو صريح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم المقابلة والمطابقة للمادة ٣٣٩ من القانون الحالى التى تعاقب على هذه الجريمة وليست باقتضاء الفوائد الربوية كما قالت المحكمة فان الحكم المطعون فيه - حين قال بأن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتتكرر كلما استولى المقرض على الفوائد وأن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد - يكون قد أخطأ ، إلا انه لا تأثير لهذا الخطأ في إدانة الطاعن ، لأن الحكم نفسه - على حسب ما هو ثابت به على الوجه المتقدم - قد بين أن الطاعن اتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، وبهذا يكون ركن الاعتياد كما عرفه القانون متوفراً ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها ، أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بأنه كان في ظروف وملايسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الاتفاق على تجديده مرة أخرى ، فحينئذ ، وحينئذ فقط يصح الاعتداد بهذا التاريخ باعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد . « وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن حنا بطرس ضد النيابة رقم ٢٢٤٠ سنة ١٢ ق)

الدفاع عن الطاعن لم يدر بخلده أبدا أن تلك الأقوال لها أى شأن أو علاقة به حتى كان يعمل على مناقشتها أو تفنيدها .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على »
« الطاعن وثلاثة متهمين آخرين بأنهم شرعوا »
« جميعا في قتل كل من قطب على العاصى وعلى »
« عبد العال غانم ومحمود يوسف الزقر وعبد الكريم »
« على ابراهيم وسكينة مصطفى عمدا بأن أطلق »
« المتهمان الأولان (الطاعن وآخر) ومجهول »
« مقدوفات نارية على المجنى عليهم قاصدين من »
« ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات المبيته في »
« الكشف الطبية وقد غاب أثر الجريمة لسبب »
« لا دخل لارادتهم فيه وهو اسعاف المجنى عليهم »
« بالعلاج واشترك المتهمان الثالث والرابع »
« في هذه الجريمة بطريق الاتفاق والتحرىض »
« وذلك بأن اتفقا مع المتهمين السابقين على »
« ارتكاب هذه الحادثة وحرصاها عليها »
« وساعداهما على اتماها بأن رافقاها إلى محل »
« الحادث ف وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض »
« والمساعدة وكان ذلك مع سبق الاصرار »
« والترصد » ومحكمة الجنايات أدانت المتهم »
« الثانى وهو الطاعن وحده لشروعه في قتل قطب »
« على العاصى فقط وقضت ببراءة باقى المتهمين . »
« وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات »
« التى أجريت فيها بقولها « إن قطب على العاصى »
« أصيب بعيار نارى من عائلة سالم أولاد »
« شيخ عزبة عشرة فانتقل معاون البوايس »
« رئيس نقطة حوش عيسى إلى محل الحادثة »
« بعزبة عشرة التابعة لناحية الكوم الاخضر »
« وهناك وجد المصابين وهم عبد الكريم على »
« ابراهيم ومحمود يوسف الزقر وقطب على »

« العاصى وعلى عبد العال غانم وسكينة مصطفى »
« فسأل عبد الكريم على ابراهيم عن أصابه »
« فقال انه خليل عبد العزيز سالم وقال محمود »
« يوسف الزقر بأن المعتدى عليه هو محمود »
« عبد العزيز سالم واتهم قطب على العاصى كلا »
« من محمود عبد العزيز سالم و خليل عبد العزيز »
« (الطاعن) باطلاق النار عليه . أما على عبد العال »
« غانم فقد اتهم خليل عبد العزيز سالم . أما »
« سكينة مصطفى فقالت انها لا تعرف من »
« أصابها كما سأل محمود عبد العزيز سالم و خليل »
« عبد العزيز سالم فأنكر ما نسب إليهما . »
« وقد أعيد سؤال المجنى عليهم بعد ذلك فقال »
« عبد الكريم على ابراهيم مرة ان محمود »
« و خليل أطلقا عليه النار ثم عدل عن ذلك »
« فى دفعة أخرى وقال إن الاصابات التى به »
« حدثت له من خليل عبد العزيز سالم فقط . »
« أما محمود يوسف الزقر وقطب على العاصى »
« فقد أصر على أقوالهما الأولى ، وأعيد سؤال »
« على عبد العال غانم فقال إن محمود عبد العزيز »
« سالم و خليل عبد العزيز سالم أطلقا عليه النار »
« وأن الاصابات التى حدثت له منهما . »
« وقررت سكينة مصطفى أنها لا تعرف من »
« أصابها . وقد قال المجنى عليهم جميعا فى أول »
« الأمر أنهم كانوا بمنزل ابراهيم الزقر »
« يتشاورون فى إجراء صلح بينهم وبين عائلة »
« المتهمين فحضر محمود عبد العزيز سالم و خليل »
« عبد العزيز سالم وعبد العزيز سالم وصاروا »
« يشتمونهم ويدعونهم للخروج إليهم فخرج »
« إليهم قطب على العاصى ينصحهم بعدم »
« الاعتداء حتى يتم الصلح وتبعه إلى خارج »
« المنزل باقى المجنى عليهم فأطلق محمود و خليل »
« عبد العزيز سالم النار بتحريض أبيهم عبد »

« المختلعة التي سئلت فيها في التحقيق إذ قررت »
 « أول أن سئلت أن محمود و خليل فقط هما »
 « اللذان حضرا إلى المنزل الذي كان المجنى عليهم »
 « مجتمعين فيه وهما اللذان أطلقا النار على المجنى »
 « عليهم ثم قالت عند ما سئلت بعد ذلك أن »
 « المتهمين جميعا حضروا فأطلق محمود و خليل »
 « النار بتعريض عبد العزيز سالم و راضى »
 « بركات السودانى . فضلا عن أنها قررت فى »
 « أقوالها الأولى ما يفهم منه أن الاعتداء »
 « حصل داخل منزل ابراهيم الزقر مع أن »
 « الثابت أن الاعتداء حصل فى الخارج وقد »
 « قررت هى نفسها ذلك فى أقوالها أمام النيابة »
 « على أنه تبين من أقوال احمد عفيفى العاصى »
 « الذى بلغ بالحادثة أن مبروكة بلغت بها »
 « وقالت له ان قطب على العاصى أصيب بعيار »
 « ولم تذكر له شيئا عن باقى المصابين كما أنها »
 « لم تخبره باسم المعتدى أو المعتدين على قطب »
 « على العاصى مما تبين منه أن مبروكة لم تشهد »
 « الحادثة إذ لو شهدتها لأبلغته عن كل من »
 « أصيب فيها وبأسماء المعتدين - وحيث ان »
 « زهره محروس أبو زيد شهدت فى التحقيق »
 « أنها ذهبت مع زوجها قطب على العاصى إلى »
 « منزل ابراهيم الزقر لأن زوجها كان قد »
 « ذهب إلى منزل هذا الأخير لاجراء الصلح »
 « بين المتهمين والمجنى عليهم ثم خرج زوجها »
 « للبحث عن عبد الصمد العاصى وهو قريب »
 « الطرفين للاشتراك فى عمل الصلح ثم سمعت »
 « صراخا وبدأت المعركة ويختلف قولها مع »
 « قول المجنى عليهم الذين قرروا أن المعركة »
 « بدأت بحضور المتهمين إلى منزل ابراهيم »
 « الزقر والاعتداء على المجنى عليهم بالشتم »

« العزيز سالم واستشهدوا على ذلك بعبد الكريم »
 « جبريل على ولما سئل هذا الأخير قال انه »
 « لا يعرف المعتدين ولا المعتدى عليهم وأن »
 « كل ما هناك أنه سمع راضى بركات السودانى »
 « ومحمود و خليل عبد العزيز سالم يشتمون »
 « المجنى عليهم ويدعونهم إلى الخروج إليهم »
 « فلما أعيد سؤال المجنى عليهم بعد ذلك أضافوا »
 « إلى المتهمين راضى بركات السودانى كذلك »
 « استشهد المجنى عليهم بمبروكة ابراهيم الزقر »
 « فلما سئلت مبروكة فى التحقيق قررت فى »
 « أول الأمر ما يفهم منه أن الاعتداء حصل »
 « داخل منزل المجنى عليهم ثم قالت إن المجنى »
 « عليهم خرجوا عند ما شتمهم المتهمون »
 « فاعتدوا عليهم وقد قرر محمد أبو زيد »
 « فى التحقيق وهو نسيب قطب على العاصى »
 « (المجنى عليه) ولم يطعن على شهادته أحد »
 « الفريقين بأن محمود عبد العزيز سالم (المتهم »
 « الأول) كان معه وقت الحادثة وأنهما »
 « سمعا الأعمرة البارية فجرى محمود عبد العزيز »
 « سالم إلى مصدر الأعمرة ولم يكن معه »
 « سلاح ولحق هو به وانه رأى خليل »
 « عبد العزيز سالم (الطاعن) يطلق النار على »
 « قطب على العاصى . وقد سئل عما إذا كان »
 « قد رأى عبد العزيز سالم فى محل الحادثة »
 « فقال بأنه لم يره . وحيث انه لا يمكن »
 « الاطمئنان إلى شهادة المجنى عليهم لما ظهر »
 « فى أقوالهم من اختلاف فى الدفعات المتكررة »
 « التى أبدوا فيها أقوالهم كذلك لا يمكن »
 « الاطمئنان إلى أقوال مبروكة ابراهيم »
 « الزقر لصلتها بالمجنى عليهم والاضطراب »
 « الذى ظهر فى نفس أقوالها فى الدفعات »

« ودعوتهم للخروج إليهم . مما يجعل أقوال »
 « المجنى عليهم بالنسبة للظروف التي حصل فيها »
 « الاعتداء محل شك . ولا يمكن والحال »
 « كذلك القول بأن الاعتداء حصل بسبق »
 « الاصرار أو ترصد - وحيث ان الأدلة قبل »
 « محمود عبد العزيز سالم وعبد العزيز سالم وراضى »
 « بركات السودانى (المتهمين الآخرين) »
 « تنحصر في أقوال المجنى عليهم ومبروكة »
 « ابراهيم الزقر والمحكمة لا تثق بشهادتهم »
 « نظراً لما هو مبين بهذا الحكم من وقوع »
 « اضطراب في أقوالهم فضلاً عن أن هؤلاء »
 « المتهمين قد استشهدوا في التحقيق بشهود »
 « صادقوهم على أقوالهم من أنهم لم يشتركوا »
 « في الحادثة وعلى الأخص تبين ذلك من »
 « أقوال محمد أبو زيد ولم يطعن على شهادته »
 « أحد من الطرفين ولذلك يتعين براءتهم مما »
 « أسند إليهم عملاً بالمادة ٥٥ من قانون »
 « تشكيل محاكم الجنايات - وحيث انه فيما »
 « يتعلق بخليل عبد العزيز سالم فان تهمة »
 « شروعه في قتل قطب على العاصي ثابتة قبله »
 « بشهادة قطب على العاصي المذكور الذي قرر »
 « في التحقيق وقد تليت أقواله بالجلسة بأن »
 « محمود عبد العزيز سالم و خليل عبد العزيز »
 « سالم أطلق كل منهما عليه عياراً نارياً وقد »
 « تأيدت أقواله فيما يتعلق بخليل عبد العزيز سالم »
 « بشهادة محمد أبو زيد في التحقيق والذي لم يطعن »
 « على أقواله أحد من الطرفين وقد قرر هذا »
 « الأخير أن خليل عبد العزيز سالم أطلق عياراً »
 « نارياً على قطب على العاصي فأصابه . وقد »
 « انحصر دفاع خليل عبد العزيز سالم أمام »
 « المحكمة في أن الحادثة لم تحصل بسبق إصرار »

« وأنه لا يمكن الاخذ برواية المجنى عليهم »
 « فيما يتعلق بتعيين المعتدين ومحدثى الاصابات »
 « وأن البلاغ جاء لذلك مجهلاً للدفاع ولم »
 « يعين أحداً بالذات . غير أن شهادة المجنى »
 « عليه قطب على العاصي فيما يتعلق بخليل »
 « عبد العزيز سالم قد تأيدت بما شهد به محمد »
 « أبو زيد في التحقيق مما يجعل المحكمة مطمئنة »
 « إلى شهادة قطب على العاصي في اتهامه ل خليل »
 « عبد العزيز سالم باطلاق النار عليه وإصابته... »
 « وحيث انه يستفاد من مراجعة محضر »
 « جلسة المحاكمة أن أقوال محمد أبو زيد التي قالها »
 « في التحقيقات لم تتل بالجلسة ولم نشر المحكمة »
 « إليها ولم تتعرض لها النيابة ولا الدفاع عن »
 « أحد من المتهمين أثناء المحاكمة . ومتى كان »
 « هذا واضحاً فان المحكمة - وقد كان »
 « قوام حكمها بادانة الطاعن أقوال هذا »
 « الشاهد - تكون قد أخطأت بتأسيس حكمها »
 « على دليل اثبات لم يكن مطروحاً على بساط »
 « البحث أمامها بالجلسة ولم تتج للدفاع فرصة »
 « مناقشته أثناء المحاكمة وابداء كل ما يعن له من »
 « ملاحظات عليه . ولما كان الأمر كذلك »
 « وكانت القواعد الاساسية للمحاكمات الجنائية »
 « توجب أن لا تقام الأحكام إلا على التحقيقات »
 « التي تجريها المحاكم بنفسها في جلسات المحاكمة »
 « بحضور الخصوم في الدعوى فان الحكم المطعون »
 « فيه يكون قد بني على اجراء باطل يعيبه بما »
 « يوجب نقضه . »

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن موضوعاً »
 « ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى »
 « محكمة الموضوع للفصل فيها ثانية . »

(طعن خليل عبد العزيز سالم ضد النيابة رقم ٢٢٧٣)

(سنة ١٢ ق)

أسباب الإباحة . حق الدفاع الشرعى . حصول الاعتداء بالفعل على النفس أو على المال . لا يشترط . يكفى صدور فعل يخشى منه حصول الاعتداء . كون الفعل يستوجب الدفاع . منوط بتقدير المتهم . تقدير المحكمة . لا حساب له . مثال . (المادة ٢١٠ ع — ٢٤٦)

المبدأ القانونى

لا يشترط فى القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء على النفس أو المال بالفعل بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء . وتقدير المدافع أن الفعل يستوجب الدفاع يكفى فيه أن يكون مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ذلك . وما دامت العبرة فى التقدير بما يراه المدافع فى ظروفه التى يكون فيها فان رأى المحكمة وهى تصدر الحكم فى الدعوى يجب ألا يحسب له حساب فى ذلك . وإذن فقول الحكم بأن المتهم لم يصب إلا هو ولا أحد من الأهالى بأية إصابة ، وأن قصد العساكر الجنى عليهم من إطلاق العيار وتصويب البندقيّة اليه كان مجرد التهديد — هذا القول ، على إطلاقه ، لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى إذ هو لو كان اعتقد فى الظروف التى كان فيها أن العيار الذى أطلق كان مقصودا به إصابته أو إصابة أحد من كانوا معه بحل الواقعة لكان اعتقاده له ما يبرره

ولكان ذلك كافيا فى تبرير فعل القتل الذى وقع منه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعن دنع تهمة القتل الموجهة اليه بأنه كان وقت أن أطلق العيار النارى فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن أهل بلدته ومنهم العمدة الذى كان متهما معه وحكم ببراءته ، وقد فصل محاميه هذا الدفاع أمام المحكمة كما هو ثابت بحضور الجلسة ، والحكم المطعون فيه — حين أراد تقدير ذلك — وافق على الصورة التى رسمها الدفاع للحادث ولكنه انتهى إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى وعلل ذلك بأسباب تنطوى على عدم تفهم القانون على وجهه الصحيح .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان الطاعن وقال فى معرض بيان الواقعة ما يأتى : « أنه ثبت للمحكمة من التحقيقات التى تمت « فى القضية وهن المعاينة ومن الأوراق « الطبية ومما دار بجلسة المحاكمة أنه فى يوم « ١٧ يوليو سنة ١٩٤١ الموافق ٢٣ جمادى « الآخرة سنة ١٣٦٠ باراضى منشاة كرم « مرزوق من أعمال مركز فارسكور مديرية « الدقهلية كان الجنى عليه عبد الفتاح سيد « أحمد ومعه عبد الباقي عبد الجواد ومحمود « اسماعيل ومحفوظ عبد المعطى أحمدوهم من « جنود الجيش المربط بقومون بحراسة أبناء « السبيل الذين كانوا يشتغلون فى زراعة الارز ، « المملوكة لتفتيش زراعة السرو التابع « لمصلحة الاملاك وحوالى الساعة ١٢ عمدا « الاولاد للراحة تحت ظلال أشجار الثوت »

« القائمة على المسقة الواقعة قبلي الجرن ومعهم »
 « حراسهم ثم خطر لبعض الغلمان أن بتصيدوا »
 « الاسماك في المسقة وأرادوا حبس الاسماك »
 « في نقطة معينة بالمسقة باقامة سدود بها فأخذوا »
 « جانبا من أعواد القمح المملوك للعمدة »
 « والموجود بالجرن لعمل السدود فأغضب »
 « ذلك حارس القمح وهو أمين فرج فاعتدى »
 « على الغلمان وحصل نزاع بينه وبين الحراس »
 « واجتمع أهالي العزبة وشاركوه في الاعتداء »
 « على الغلمان والحراس وحضر المتهم الاول »
 « ابراهيم ابراهيم نعيم وساق اثنين من الحراس »
 « وهما عبد الباقي عبد الجواد ومحفوظ عبد »
 « المعطى إلى غرفة التليفون ولما حضر العمدة »
 « مجاهد عبد الوهاب المتهم الثاني قال للحارسين »
 « أنه ساعدهما هذه الدفعة ونبه عليهما بالايحضر »
 « للعزبة فعادا من حيث أتيا وذهب محمود »
 « اسماعيل شمت ليبلغ النقطة فقابل رجال »
 « الداورية وهم يس محمد صديق ونجدان عبد »
 « الخير وعبد العزيز الادهم فأخبرهم بما وقع »
 « فذهب رجال الداورية إلى مكان الحادث »
 « وتشجع المجنى عليه بقدمهم وتقدمهم يريد »
 « الوصول إلى غرفة التليفون لتبليغ الحادث »
 « وكان يحمل بندقيته ولسكن الاهالي تألبت »
 « عليهم لما فهموا أنهم يريدون الاعتداء عليهم »
 « واعتدوا عليهم ويظهر أن المجنى عليه تهدد »
 « العمدة المتهم الثاني بضرب النار وأطلق »
 « مقذوفا ناريا من بندقيته بقصد الارهاب »
 « ولكن المتهم الاول ابراهيم ابراهيم نعيم »
 « أسرع إلى غرفة التليفون وأخذ سلاحا »
 « ناريا ثم أطلق عمدا مقذوفين ناريين على »
 « المجنى عليه قاصدا قتله فأحدث به الاصابات »

« المدونة بالكشف الطبي والتي أودت بحياته »
 « وبعد أن سرد الحكم الأدلة التي اعتمد عليها »
 « في ثبوت هذه الواقعة تعرض إلى دفاع »
 « الطاعن ولم يقل في ذلك إلا أن القول بأن »
 « المتهم كان في حالة دفاع عن النفس أو عن »
 « الغير ينفيه ما ثبت من أنه لم يصب أحد »
 « من الاهالي ولا أصيب هو بأية إصابة ولو »
 « صح أن العساكر أو أحدهم صوب اليه »
 « البندقية فان قصدهم كان واضحا في أن »
 « المقصود من ذلك كان التهديد لا أكثر »
 « ولا أقل وإلا لو كان قصدهم إصابة »
 « ما عجز أحدهم عن قتله وكلهم ومن بينهم »
 « اثنان من الهجانة أقدر منه على إحكام »
 « الرماية » .

« وحيث انه لا يشترط في القانون لقيام »
 « حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع بالفعل »
 « اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن »
 « يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب »
 « جدية وقوع الاعتداء ، كما يكفي أن يكون »
 « تقدير المدافع للفعل المستوجب للدفاع مبنيا على »
 « أسباب معقولة من شأنها أن تبرر تقديره . وما »
 « دامت العبرة في التقدير بما يراه المدافع في »
 « الظروف التي كان هو فيها فان تقدير المحكمة »
 « وهي تصدر الحكم في الدعوى يجب أن لا يحسب »
 « له حساب في ذلك .

« وحيث انه متى تقرر هذا فان قول الحكم »
 « بأن الطاعن لم يصب لا هو ولا أحد من »
 « الاهالي بأية إصابة وأن قصده العساكر أو »
 « أحدهم من إطلاق العيار وتصويب البندقية »
 « اليه كان مجرد التهديد - قول الحكم هذا لا يصلح »
 « سببا لنفي ما تمسك به الطاعن من أنه كان في »

حالة دفاع شرعى : إذ لو كان قد اعتقد أن العيار الذى أطلق فى الظروف التى أطلق فيها كان مقصودا به إصابته أو إصابة أحد ممن كانوا بمحل الواقعة فإن اعتقاده هذا يبرر فعل القتل الذى وقع منه .

« وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه لقصوره فى بيان الأسباب التى أقيم عليها .

(طعن ابراهيم ابراهيم نعيم ضد النيابة رقم ٢٢٣٥ سنة ١٢ ق) .

٩٩

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

- ١ — اجراءات . الدفع ببطلان عريضة الدعوى المقدمة من المدعى بالحق المدنى لعدم بيان الواقعة فيها . وجوب ابدائه قبل سماع الشهود . هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام (المادة ٢٣٦ تحقيق)
- ٢ — تقرير التلخيص . ثبوت تلاوته فى الجلسة بالحكم . خلو محضر الجلسة مما يدل على أنه لم يتل . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل .
- ٣ — عقوبة . عدم تجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى المادة التى أدين المتهم بمقتضاها . تمسك المتهم بأن صحيفة السوابق التى شددت العقوبة بناء عليها ليست له . لا يجدي .

المبادئ القانونية

- ١ — ان الدفع ببطلان عريضة الدعوى المرفوعة من المدعى بالحق المدنى لعدم بيان الواقعة فيها من الدفع الواجب وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات التمسك بها قبل سماع الشهود إذ هذا البطلان ليس متعلقا بالنظام العام حتى يصح التمسك به بعد سماع الشهود أو المرافعة أمام محكمة الدرجة الأولى أو لأول مرة أمام

الحكمة الاستثنائية .

٢ — مادام الثابت فى الحكم أن تقريرا بتلخيص القضية قد تلى فى الجلسة ، ولم يكن فى محضر الجلسة ما يدل على عكس ذلك ، فلا تقبل المجادلة فى هذا الأمر .

٣ — مادامت المحكمة لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى المادة التى طبقتها فلا يجدى المتهم التمسك بأن المحكمة أخذته بالشدة بناء على صحيفة سوابق ليست له .

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن : أولا — أن المدعى لا صفة له فى رفع الدعوى مباشرة لأن المسروقات التى اتهم الطاعنون باخفائها ليست ملكا له بل كانت مودعة لديه من صهره ، وأن عريضة دعواه باطلة لخلوها من بيان الواقعة . وثانيا — أنه لم يتل بجلستة المحاكمة الاستثنائية تقرير عن القضية كما هو مستفاد من محضر الجلسة . وثالثا — أن الحكم تحدث عن الطاعنين جملة بدون تفريق بينهم وبدون بيان للأدلة القائمة ضد كل منهم على حدة . ورابعا — أن المحكمة الاستثنائية أخذت الطاعن الثانى مرزوق أبو السعد بالشدة بناء على صحيفة سوابق ليست له .

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعنون فى طعنهم مردود : أولا — بأن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن المسروقات مملوكة للمدعى بالحق المدنى وهذا بذاته يتضمن الرد على ما قالوا به من أنه لا صفة له فى رفع الدعوى لانه غير مالك ، أما عن عريضة الدعوى

فانه على فرض خلوها من البيانات المقول بأنها لم
تشتمل عليها فانه كان يجب التمسك ببطالانها قبل
سماع الشهود الذين سمعوا في الدعوى أمام محكمة
أول درجة وفقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق
الجنايات ، وذلك لأن البطالان الذي من هذا
القبيل ليس متعلقا بالنظام العام حتى كان يصح
التمسك به بعد سماع الشهود أو المرافعة أمام
محكمة أول درجة أولا ثم مرة أمام المحكمة
الاستئنافية ، أما والطاعنون لم يبدو شيئا في
هذا الصدد أمام محكمة أول درجة إلا في
المذكرات التي قدموها بعد أن سمعت الشهود
وأجبت الدعوى للحكم مع تقديم مذكرات
فانهم ما كان لهم أن يثيروا هذا الموضوع أمام
محكمة الاستئناف وبالتالي لم يكن لهم أن يثيروا
أمام محكمة النقض . وثانيا - بأنه ثابت في الحكم
المطعون فيه أن تقرير تليخيص القضية تلى في
الجلسة ، وما دام الأمر كذلك وكان محضر
الجلسة ليس فيه ما يدل على أن التقرير لم يتل
فلا تقبل من الطاعن المجادلة في ذلك . وثالثا -
بأن الحكم الا بتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه قال في ادانة الطاعنين « انه بالنسبة »
« المتهمين الآخرين المدخلين بمعرفة المدعى »
« المدني وهم أحمد صالح ناصف وعطا الله »
« واصف وعزت مصطفى ندا ومتى بولاس »
« ومرزوق أبو السعد فترى المحكمة ادانتهم »
« في جريمة اخفاء صحون المجنى عليه المسروقة »
« - وحيث ان النيابة كما يبدو من مذكرة »
« مرفقة في دوسيه القضية صرفت النظر عن »
« جرم هؤلاء إذ قرر المجنى عليه في بادئ »
« الأمر أن تمن الصندوق الذي يحتوي على »
« خمسين دسطة هو ١٥ ج خمسة عشر جنيتها »

« أي أن تمن الدسطة ٣٠ قرشا وقد اشترى »
« معظم المتهمين بسعر يتراوح بين ٢٠ و ٢٤ »
« قرشا فالفرق بين هذا وبين السعر الذي »
« قدره المجنى عليه لا يزيد عن الربح المعقول »
« يضاف إلى هذا أن تحقيقات البوليس جاءت »
« مقتضبة فلم تحو بعض الجرائم التي ذكرها »
« المحقق منسوبة لهؤلاء المتهمين عند تفتيش »
« محلاتهم وضبط المسروقات فيها ولو كان »
« الحال قاصرا على قرينة واحدة هي بخس »
« الثمن الذي اشترت به المسروقات عن ثمنها »
« الحقيقي لا يمكن تبرير تصرف المتهمين ولكن »
« الحال غير ذلك فالقرائن في التحقيقات »
« متعددة متراخمة تقطع بأن المتهمين لم يكونوا »
« أمام صفقات تجارية اعتيادية - وحيث انه »
« ثبت ان احمد صالح ناصف سبق ان »
« اشترى من المجنى عليه في ١٢ - ٩ - ١٩٤٠ »
« ٤ دست وفي يوم ٢٦ - ١١ - ١٩٤٠ كان »
« باقيا بمحله من الأربع دست دستتان وعشرة »
« صحون فهو لم يبيع في شهرين ونصف تقريبا »
« أكثر من أربعة عشر صحنا فكيف إذن »
« يكون شراؤه عاديا إذا اشترى ٢٥ دسطة »
« في الوقت الذي يكون في محله ثلاث دست »
« تقريبا وعلى القياس السابق تستغرق الصفقة »
« أكثر من أربع سنوات في تصريفها وهذه »
« القرينة يشترك فيها هو وعطا الله واصف »
« الذي اشترى ١٠ دست وعزت مصطفى الذي »
« اشترى ٣٨ دسطة ومتى بولاس الذي اشترى »
« ٢١ دسطة ومرزوق رزيق الذي اشترى ١١٠ »
« دسطة ولم تكن قرينة ضخامة المشتريات »
« هي القرينة الموجبة للرؤية بل ان معظم »
« الصفقات حدد لها المشترون وقت التسليم »

« في الليل مع أن هذا الوقت وقت الراحة »
« عند هؤلاء الباعة وكانت الصفقات تنعقد »
« ويتم التسليم بمنتهى السرعة إلى حد أنه »
« حصل خطأ في التسليم في صفقة أحد »
« صالح ناصف وعزت مصطفى وفي بعض »
« الأحيان كان المشترون يعتقدون الصفقة »
« من غير أن يكون معهم ثمن ففي حالة أحد »
« صالح ناصف اقترض من تاجر ١٣٥ قرشا »
« ولما لم يكف هذا اشترى البائعان المتهمان »
« الثاني والرابع بباقي ثمن الصحن بضائع »
« أخرى من المشتري نفسه وقد تكررت »
« هذه الفريضة مع المتهم متى بولس كذلك »
« إذ قال ان البائعين أخذوا ١٠٠ قرش من »
« ثمن ٢١ دسنة وأخذوا بباقي الثمن بضائع »
« من عنده - وحيث ان الصفقات التي اشترها »
« هؤلاء المتهمون لم ترصد في دفاترهم على »
« كبيرها وقد فحص المحقق دفاتر أحمد ناصف »
« فلم يجد أي قيد فيه ولم يطلبوا فواتير عنها »
« من البائعين كما هو الحال في المعاملات »
« التجارية بل انهم عدا واحدا أنكروا »
« وجود البضائع عندهم عند عرض العينة »
« عليهم بمزفة المحقق ولم يعترفوا بوجودها »
« إلا بعد استدراجهم وترغيبهم في الاعتراف »
« ووعدهم بعدم التبليغ ضدهم وفي حالة أحد »
« صالح ناصف وجدت الصحن مدسوسة »
« تحت بضائع أخرى وفي حالة مرزوق »
« أبو السعود استأجر لها محلا خاصا لمدة وجيزة »
« ونقلها من صناديقها الأصلية التي كانت »
« فيها إلى أقفاص من الجريد وعند الشراء »
« هدد أن يشتري بثمن بخس أو يبلغ ضد »
« البائعين وعلى الرغم من أن أخاه كان محل »

« شبهة في بادئ الأمر وحجز في القسم »
« رهن التحقيق الأمر الذي دفعه إلى الشكوى »
« لمغرافيا من هذا التصرف وعلى الرغم من »
« هذا كله فلم يبلغ بوجود ١١٠ دسنة عنده »
« ولما ناقشه المحقق في هذا قرر صراحة أنه »
« يخشى أن تضبط المسروقات فيضيع عليه »
« ثمنها - وحيث انه لما تقدم يكون شراء »
« المتهمين المدخلين لبعض المسروقات في الظروف »
« التي حصل فيها الشراء مكونا لجريمة اخفاء »
« الصحن المسروقة مع العلم بالسرقة وتكون »
« الطلبات المدنية التي وجهها إليهم مع باقي »
« المتهمين في عملها ويتمين إجابته لها . وبين »
« من هذا الذي ذكره الحكم ان المحكمة قد »
« أوردت الأدلة والفرائن التي من شأنها أن »
« تؤدي إلى ما رتبته عليها بالنسبة لكل من »
« الطاعنين خلافا لما يزعمونه . ورابعا - بأن »
« العقوبة التي أوقعتها المحكمة على مرزوق »
« أبو السعود وهي حبسه ستة شهور مع الشغل »
« داخلية في حدود المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات »
« التي أدين الطاعن بمقتضاها ، ولما كانت المحكمة »
« لم تتجاوز الحد الأقصى لعقوبة الجريمة بناء »
« على صحيفة السوابق ، فلا يجدي الطاعن المذكور »
« التمسك بأن صحيفة السوابق لم تكن له . »
« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير »
« أساس متعينا رفضه موضوعا . »

(طعن أحد صالح ناصف وآخرين ضد النيابة وآخر
مدع بحق مدني رقم ١٩٣٥ سنة ١٢ ق)

١٠٠

٤ يناير سنة ١٩٤٣

مسئولية مدنية . مساءلة الانسان عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال من هم تحت رعايته ، أو عن عدم ملاحظته إياهم ، قوامها . سن من وقع منه الفعل الضار . المناط في اعتبارها . السن المحددة في القانون للولاية على المال لا اعتبار لها في هذا المقام . دعوى تعويض على والد المتهم رفضها على أساس أن سن المتهم قد تجاوزت حد الولاية على النفس . في محله . (المادة ١٥١ مدني)

المبدأ القانوني

إن المادة ١٥١ من القانون المدني إذ نصت في الفقرة الثانية على مساءلة الانسان عن تعويض الضرر الناشئ للغير « عن إهمال من هم تحت رعايته des personnes que l'on a sous sa garde أو عدم الدقة أو الانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم » قد دلت بوضوح على أن هذه المسؤولية التي قررت بها استثناء وخروجاً عن الأصل إنما تقوم على ما للمسئول من سلطة على من باشر ارتكاب الفعل الضار وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تعهده بالحفظ والمراقبة لمنع الضرر عنه ومنعه من الاضرار بالغير ، وإذا كانت السن إحدى موجبات الحفظ فمآتي المسؤولية من ناحيتها هو كون سن من باشر ارتكاب الفعل الضار يقتضي وضعه تحت حفظ غيره ، ولا اعتبار هنا للسن المحددة في القانون للولاية على المال ، فإن الحفظ (garde) الذي هو أساس المسؤولية بمناه لغة وقانوناً متعلق

مباشرة بشخص الموضوع تحت الحفظ ، إذ قد

يكون الانسان قاصراً فيما يختص بماله ومع ذلك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فيما يختص بشخصه ، وإذن ففي دعوى التعويض المرفوعة على مقتضى المادة المذكورة لا يكون تعرف سن من وقع منه الضرر إلا لمعرفة هل هذه السن توجب وضعه تحت حفظ من رفعت عليه الدعوى أم لا . فالحكم إذا أسس قضاءه برفض دعوى التعويض المرفوعة على والد المتهم على ما تبينته المحكمة من أن المتهم قد تجاوزت سنه الحد الذي تنتهي به ولاية أبيه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ (١) .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحق المدني أن المحكمة - إذ قضت برفض الدعوى المدنية بالنسبة لوالد المتهم على أساس ما قالته من أن الأب لا يكون مسئولاً عن خطأ ابنه بعد سن البلوغ الجنسي وهو خمس عشرة سنة لاسن الرشد المقررة بقانون المجالس الحسبية وهو ٢١ سنة - تكون قد أخطأت لأن الرأي الصحيح أن المسؤولية المقررة بالمادة ١٥١ من القانون المدني ليس أساسها الولاية على النفس كما قال الحكم المطعون فيه بل أساسها على مقتضى نص القانون هو واجب الحفظ الذي قد يكون مطالباً به من لا شأن له بالولاية على نفس مرتكب الخطأ كالمدرس مما يجب معه القول بأن الأب يبقى مسئولاً عما يقع من ابنه مادام الابن قاصراً

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً في حكمها الصادر في القضية رقم ٧٥٨ سنة ١٣ القضائية بجلسته ٣ مايو سنة ١٩٤٣ .

لم يبلغ سن الرشد وقد جرى الفقه والقضاء على الأخذ بهذا النظر .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على المتهم الثانى مصطفى عبد الرحمن بركات بأنه ضرب احمد تركى عطويه ضرباً نشأت عنه عاهة مستديمة وأثناء المحاكمة تدخل المحنى عليه فى الدعوى وادخل عبد الرحمن بركات والدالمتهم باعتباره مسئولاً مدنياً عن فعل ابنه وطالب الحكم عليهما بالتعويض ، والمحكمة أدانت المتهم فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى وألزمتة وحده بمبلغ التعويض الذى رأت الحكم به ورفضت الدعوى المدنية قبل والده وقالت فى ذلك : « أما فيما يختص بوالده عبد الرحمن بركات فان المحكمة لا ترى لها محلاً لذلك لأن المادة ١٥١ مدنى إذ نصت على مسئولية الانسان عن أعمال الغير اشترطت أن يكون هذا الغير تحت رعايته حتى يحاسب عن الاهمال أو عدم الدقة فى ملاحظة من هم تحت رعايته والواقع أن المسئولية عن أعمال الغير لم تحدد عن القاعدة الأصلية التى ترجع كل مسئولية إلى نوع من أنواع الخطأ الموجب لها وليس تقصير الانسان فى مراقبة من هم تحت رعايته إلا خطأ شخصياً يتصل به أولاً وبالذات على أن هذه المسئولية تنعدم وينفرد بها محدث الضرر إذا ما أصبح لهذا شخصية مستقلة واكتملت له الحرية فى تصرفاته وأعماله ولا يمكن أن تقاس هذه الشخصية بالمقياس المقرر لسن بلوغ الرشد كما يحده قانون المجالس الحسبية أى باحدى وعشرين سنة بل بالولاية على نفس الشخص كما تفرضها الشريعة الإسلامية أى بالبلوغ الجنسى للذكر والأنثى أو ببلوغهما الخامسة عشرة ولعلهما يقرب وجهة النظر هذه

أن قانون العقوبات حين تحدث عن معاملة المجرمين الأحداث رتب فيما رتب مسألة تسليمهم لولى أمرهم وجعل للسن فى هذه الحالة حداً أقصى لا يتجاوز الخامسة عشرة كذلك ينص قانون المتشردين الأحداث على أن الطاعة تلزم الولد حتى الخامسة عشرة فإذا مرق من سلطة أبيه قبل بلوغ هذه السن وقع تحت طائلة العقاب . وفى الحق انه يبدو غريباً أن يظل الأب مسئولاً عن أعمال ولده الذى قارب إحدى وعشرين سنة وله مطلق الحرية فى روحانه وجيئاته وله أن يطرق باب الوظائف العامة وعليه أن يؤدى الخدمة العسكرية ويختار العمل الملائم له يفيد ما شاء الحظ أن يفيد من كسب ويخسر ما قدر له أن يخسر ، بل إن قانون المجالس الحسبية أباح له أن يتولى إدارة أمواله بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين كما أن القانون المدنى لم يجعل تصرفاته باطلة بطلاناً جوهرياً بل اكتفى بأن جعلها قابلة للبطلان يجوز أن تلحقها الأجازة وها هو الفقه فى فرنسا بالرغم من أن نص المادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى أضيق نطاقاً من المادة ١٥١ مدنى مصرى رأى أن يخفف من وطأة هذا الجور فأخلى الوالد والوالدة من المسئولية عن أعمال الابن والبت إذا تزوجا قبل بلوغ سن الرشد ارتكنا على أنهما بهذا الزواج قد حصلا على قسط من الحرية يجعلهما بمنأى عن سلطة الأبوين ، وحيث انه من ذلك لا يكون عبد الرحمن بركات أبو المتهم الثانى مسئولاً عن أعمال ابنه الذى قيل انه وقت الحادثة ما كان قد بلغ الواحدة والعشرين سنة تماماً والذى بلغ وقت نظر الدعوى الثالثة والعشرين »

« وحيث ان المادة ١٥١ من القانون المدنى

إذ نصت في الفقرة الثانية على مساءلة الانسان عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن أن أعمال من هم تحت رعايته (des personnes que l'on a sous sa garde) أو لا انتباه منهم أو عن عدم ملاحظته إياهم ؛ قد دلت بوضوح على أن هذه المسؤولية التي قررتها استثناء وخروجاً على الأصل إنما تقوم على ما المسئول من سلطة على من باشر ارتكاب الفعل الضار وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تعهده بالحفظ والمراقبة لمنع الضرر عنه ومنعه من الاضرار بالغير وإذا كانت السن إحدى موجبات الحفظ فمآقي المسؤولية من حيثها هو كون سن من باشر ارتكاب الفعل الضار تقتضي وضعه تحت حفظ غيره ولا اعتبار هنا للسن المحددة في القانون للولاية على المال فإن الحفظ (garde) الذي هو أساس المسؤولية بمعناه لغة وقانوناً متعلق مباشرة بشخص الموضوع تحت الحفظ إذ قد يكون الانسان قاصراً فيما يختص بهـ. ومع ذلك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فيما يختص بشخصه . وإذن ففي دعوى التعويض المرفوعة على مقتضى المادة المذكورة لا يكون تعرف سن من وقع منه الضرر إلا لمعرفة هل هذه السن توجب وضعه تحت حفظ من رفعت عليه الدعوى أم لا

« وحيث أنه متى كان هذا مقررًا فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه برفض دعوى التعويض المرفوعة على والد المتهم على ما تبينته المحكمة من أن المتهم قد تجاوزت سنه الحد الذي تنتهي به ولاية أبيه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ في شيء مما يزعمه الطاعن

« وحيث أن محصل أوجه الطعن المقدمة من

جمعه موافق عطويه (أولاً) أن المحكمة استندت في إدانته إلى أقوال المجنى عليه في البوليس وإلى شهادة عبد الباسط محمد بركات، أما الأول فقد توفي متأثراً بضربة في الرأس نشأ عنها ارتجاج في المخ وكان لذلك واجباً على المحكمة أن لا تأخذ بأقواله إلا بعد التثبت من أنها لم تكن هذياناً منه بسبب إصابته فضلاً عن كونها لم تأمر بتلاوة تلك الأقوال في الجلسة أما الآخر فإنه شهد أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الطاعن مخالفاً في ذلك ما جاء على لسانه في التحقيقات الابتدائية متعللاً بأنه أكره على شهادته في التحقيقات المذكورة والمحكمة عولت على أقواله الأولى دون أن تحقق ما قاله عنها (وثانياً) أن الطاعن استشهد بشاهدي نفي وإفقاء على أنه لا يد له في الحادثة وأنه لم يحضر إلا بعد وقوعها والمحكمة لم ترد على ذلك لا صراحة ولا ضمناً (وثالثاً) أن بالمجنى عليه عدة إصابات مما يدل على أنه ضرب من أشخاص عديدين و(رابعاً) أنه مضى وقت طويل بين وقوع الحادثة والتبليغ عنها مما أفسح المجال للتلفيق من المجنى عليه والعمدة وقد قرر الدفاع أن بين الطاعن ووالده وبين العمدة ضغينة وقدم المستندات الدالة عليها ولكن المحكمة لم تعن بتحقيق ذلك ولا اطلعت على المستندات

« وحيث أن ما يتمسك به الطاعن لا وجه له فإنه لا يعدو في جملته أن يكون متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها فالمحكمة (أولاً) إذ أخذت في إدانة الطاعن بأقوال المجنى عليه قبل وفاته وبشهادة عبد الباسط محمد في التحقيقات

١٠١

٤ يناير سنة ١٩٤٣

تزوير في أوراق رسمية . أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى من الموظفين العموميين . شهادتهم على الاستمارة الخاصة بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الأطيان التى يدعى فى طلبه وضع يده عليها . تغييرهم الحقيقة فى هذه الشهادة عن عمد . عقابهم عن جريمة التزوير فى ورقة رسمية . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع - ٢١١ و ٢١٢) .

المبدأ القانونى

إن أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى وهم من الموظفين العموميين مطلوب منهم أن يشهدوا فى الاستمارة المعدة لذلك بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الأطيان المحددة التى يدعى وضع يده عليها فإقرارهم بملكيتها أو وضع يده على الأطيان إنما هو شهادة منهم بصفتهم عن واقعة معينة فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد فى ذلك الذى هو مطلوب منهم الشهادة به فى الاستمارة فإنهم يعاقبون عن جريمة التزوير فى ورقة رسمية .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن وهو عمدة وقع على الاستمارات المطعون فيها بصفتته رئيساً للجنة القروية للتسليف الزراعى ومهمة هذه اللجنة طبقاً لما يقضى به قرارنا ليفها تنحصر فى مراجعة البيانات الواردة فى الاستمارات التى يقدمها المقترضون من البنك وإبداء الرأى بشأن هذه البيانات سواء باقرارها أو تعديلها أو نقصها . وإبداء الرأى على أى

الابتدائية تكون قد عدت المجنى عليه صادقاً فى أقواله وعبد الباسط غير صادق فيما شهد به أمامها فهذا بذاته يعتبر رداً على ما يتمسك به الدفاع فى هذا الخصوص (وثانياً) إذ لم يتحدث عن شهادى النفى بعد أن أدانت الطاعن اعتماداً على أدلة الثبوت التى أوردتها تكون قدرأت أن أقوالهما ليس من شأنها أن تؤثر فى وجهة النظر التى انتهت إليها (وثالثاً) حين أدانت الطاعن ذكرت اعتماداً على الأدلة التى أوردتها ومنها المكشف الطبى أن الطاعن هو الذى أحدث الإصابة التى أدت إلى وفاة المجنى عليه ولذلك فلا محل لمجادلة الطاعن فى ذلك .

« وحيث أن الطاعن مصطفى عبد الرحمن بركات اكتفى فى طعنه بالقول بأن الحكم لم يوقع عليه فى مدة التمانية الأيام المقررة فى القانون وإذا كان هذا وحده لا يكفى لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة فقد مكن الطاعن من أن يقدم بعد اطلاعه على الحكم باعسى أن يكون لديه من أسباب للطعن عليه ولكنه لم يقدم شيئاً فيتعين إذن القضاء برفض الطعن .

« وحيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين جميعاً على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن جمعه موافى عطوبه وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ١٩٢٩ سنة ١٢ ق)

وجه من الوجوه لا يكون أساسا لجريمة تزوير لأن الانسان حر في رأيه بيديه حسب تقديره فلا يعتبر رأيه مهما كان مخالفا للواقع تغييرا في الحقيقة ومكونا لجريمة التزوير — هذا والحكم المطعون فيه لم يبين مدى أهمية اللجنة القروية كما أنه لم يبين ما يعتبر تزويراً من البيانات التي تدونها اللجنة لأن توقيع العمدية والشيخ على الاستمارة لا يكفي وحده لقيام جريمة التزوير — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ بما يوجب نقضه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن ومن كانوا متهمين معه في جناية الاشتراك في التزوير قال « إن ظروف الحادث تتحصل حسبما ظهر من التحقيقات والأوراق المنضمة من أقوال عبدالمجيد حسن والصراف تامر قديس جريس في أن المتهم الأول احمد محمد خديوى تقدم للجنة القروية طالبا صرف سماد وبذرة من بنك التسليف الزراعى المصرى مقررأ بأنه يمتلك ثلاثة أفدنة بطريق الميراث عن خده خديوى غانم الذى كان يملك أصلا ١٦ س و ١٨ ط و ٤ ف حسبما ورد بالمكلفات وقد وقع العمدية وشيخ البلد المتهمان الثانى والثالث الاستثمارات بما يفيد ملكية المتهم الاول لهذا القدر كما وقعا مع الصراف بالموافقة على صرف المطلوب للمتهم من هذه المواد وعلى الأساس المتقدم باعتبارهما أعضاء اللجنة القروية المختصة بهذه الاستثمارات وتقدم المتهم الاول بهذه الاستثمارات فعلا للبنك وصرف قيمتها - وحيث ان تهمة الاشتراك في التزوير ثابتة قبل المتهم الاول (طالب السلفة) من

تقدمه بهذه البيانات الكاذبة في الاستثمارات وهو عالم بعدم صحتها إذ أنه لا يمتلك عن جده خديوى غانم ثلاثة أفدنة كما زعم لأن المورث خلف ١٦ س و ١٨ ط و ٤ ف كما هو ثابت من المكلفات وترك كثيرا من الورثة الذين ورد ذكرهم على لسان الشاهد الاول في التحقيقات والذي قرر أن المتهم لا يملك من هذا القدر إلا ٥ س و ١١ ط كما أن تهمة استعمال هذه الاستثمارات المزورة مع علمه بتزويرها ثابتة قبله من تقديمها لبنك التسليف المذكور وصرف قيمتها فعلا وعقابه ينطبق على المواد المطلوبة إلا أن المحكمة ترى أخذه بشيء من الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات نظرا لظروف الحادث ولسداد المبلغ للبنك فيما بعد مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات كذلك لأن الجريمة تتبين قدارتكبنا لغرض واحد وهو صرف البذور والسماد من البنك - وحيث انه عن المتهمين الثانى (الطاعن) والثالث (شيخ البلد) فقد تبين من أقوال شاهد الاثبات الاول المدعو عبدالمجيد حسن حساب انهما من أقارب المتهم (طالب السلفة) وانهما على علم تام بأنه لا يملك عن جده خديوى غانم سوى ١١ ط وكسور فقط ولا يضع يده على أكثر من ذلك القدر وقد شهد الصراف تامر قديس جريس بأنه سأل هذين المتهمين عن مقدار العقار الذى يضع المتهم الاول يده عليه من تكليف جده فقررأ له بأنه يضع يده على ثلاثة أفدنة من هذا القدر فقررأ بيانا بذلك على الاستثمارات ووقعا عليه خلاف توقيعهما المعتاد وظاهر من ذلك بجلاء ان المتهمين الثانى والثالث أدليا بهذه البيانات كذبا وعلى خلاف الحقيقة

مع علمهما بأن ذلك مغاير للواقع .

« وحيث ان هذا الذي ذكره الحكم فيه ما يكفي للدلالة على أن الطاعن تعمد تغيير الحقيقة في البيانات الجوهرية التي أعدت الورقة الرسمية لاثباتها على حقيقتها . أما قوله بأن مهمة اللجنة مقصورة على إبداء الرأي فقط وأن إبداء الرأي على غير الحقيقة لا يمكن عده تزويراً فغير سديد لأن المطلوب من أعضاء هذه اللجنة وهم من الموظفين العموميين هو الشهادة منهم على أن طالب السلفة يملك أو يضع يده على الأطيان المحدودة التي يدعى في طلبه وضع يده عليها فقرارهم على خلاف الحقيقة بملكه أو وضع يده على هذه الأطيان إنما هو شهادة صريحة منهم بصفقتهم عن واقعة معينة ولم تكن من قبيل إبداء الرأي كما يزعم الطاعن ، ولذلك فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد فيها هو مطلوب منهم الشهادة به في الاستمارات فانهم يعاقبون عن جريمة التزوير في أوراق رسمية كما ذهبت اليه المحكمة .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني أن القصد الجنائي في جريمة التزوير يجب أن يكون مقترنا بذية الغش فلا تزوير إذا لم يكن المتهم قد انتوى الاضرار بالغير . وقد خلط الحكم بين ركن الضرر وذية القصد الجنائي فجاء معيباً متعيناً نقضه .

« وحيث ان القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب جريمة تزوير بجميع عناصرها القانونية أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في المحرر بطريقة من الطرق الواردة في القانون وأن من شأن التغيير الذي يجريه الاضرار بالغير .

« وحيث إن الواقعة كما أثبتتها الحكم يتوافر فيها القصد الجنائي في جريمة التزوير كما هو

معروف في القانون على الوجه المتقدم فلا محل إذن لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إثبات كذب البيانات التي تضمنتها الاستمارة إلى شهادة المبلغ مع أن الملكية لا تثبت بأقوال الشهود بل يجب أن يكون المرجع في إثباتها إلى الكشف الرسمية أو غيرها من أدلة الملكية .

« وحيث ان لا وجه لما يتمسك به الطاعن فالحكم المطعون فيه قد استدل على عدم ملكية طالب السلفة للأطيان التي ذكر في الاستمارة أنه يملكها بما هو وارد بالمكلفات وبما شهد به الشاهد وليس في هذا أية مخالفة للقانون كما يدعى الطاعن .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد عمران حسن ضد النيابة رقم ١٦٧ سنة ١٣ ق)

١٠٢

٤ يناير سنة ١٩٤٣

اثبات . الأدلة المقدمة في الدعوى الجنائية كتابية أو غير كتابية . حق المحكمة في تمحيصها من تلقاء نفسها أو بناء على مطاعن توجه اليها . التبليغ بتزوير ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها . وقف الدعوى الجنائية حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة . ليس بواجب قانوناً .

المبدأ القانوني

إن من حق محكمة المواد الجنائية بل من واجبها أن تمحص الأدلة المقدمة إليها في الدعوى الجنائية سواء أكانت كتابية أم غير كتابية وسواء أكان ذلك بناء على مطاعن توجه من الخصوم أو من تلقاء نفسها ، ولدس في القانون

ما يوجب عند مجرد التبليغ بتزوير ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها وقف الدعوى حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة .

المحكم

« حيث ان حاصل وجهي الطعن أن الطاعن دفع أمام المحكمة بأن محضر التبيد مزور وأن المحضر لم يدخل منزله ولم يفتشه وإتمام حصل من الطاعن وشيخ البلد وشيخ الخفراء على توقيعاتهم على بياض على أن يحرق فيه محضر إيقاف فيما بعد ولكنه حرر محضر تبديد وقد استشهد الطاعن على صحة دفاعه برجال الحفظ الموقعين على المحضر ولكن المحكمة استبعدت شهاداتهم بمقولة أنهم شهود نفي مع أن دفاع الطاعن كان يقتضي من المحكمة وهي محكمة جنح فقط إذا لم تر البراءة أن توقف السير في الدعوى حتى يفصل من محكمة الجنايات في جنابة التزوير الثابت وقوعها بشهادة الموظفين العموميين الموقعين على الورقة الرسمية المزورة ، هذا وقد تمسك الطاعن أيضا بأن التزوير الذي يقول عنه مادي يمكن تحقيقه سواء بالنظر المجرد أو بواسطة أهل الخبرة فكان على المحكمة أن تجري ذلك وخصوصا أن حالة الورقة تدل على وقوع تزوير على الوجه المتقدم .

« وحيث ان الحكم الابتدائي عرض للدفاع الذي يشير الطاعن في طعنه ورد عليه بقوله « وحيث ان المتهم الأول (الطاعن) ادعى بأن الغلال كانت موجودة وأن المحضر لم يطلبها منه في يوم البيع موها إياه بأنه سيعمل محض إيقاف لعدم حضور الدائنة أو وكيل عنها في يوم البيع ، والمحكمة لا ترى الأخذ بهذا الدفاع رغم تأييده

بشهود نفي لأن المحضر لا توجد له مصلحة تدفعه إلى إثبات وقائع غير صحيحة في محضر التبيد الذي قام بتحريره في يوم البيع . » وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا الذي جاء في الحكم الابتدائي وأضافت إليه قوله « انه ثبت من الاطلاع على محضر التبيد المؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أن المتهم وقع بامضائه على المحضر مما يقطع بعلمه بالقراءة والكتابة ومن ثم فلو صبح دفاعه لما كان هناك مبرر لقبول طاب المحضر - هذا فضلا عما ثبت من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة من أن عبد النعيم احمد شاهد النفي اعترف صراحة بأنه شهد لمصلحة المتهم في شكوى تقدمت من هذا الأخير ضد محضر بمحكمة البلينا ، وترى المحكمة عدم التعويل على مثل شهادة هؤلاء الشهود خصوصا وأنه لا مصلحة للمحضر في إثبات وقائع غير صحيحة كما أنه لا قيمة لوجود المحجوزات بعد فوات يوم البيع وبعد أن ثبت سوء نية المتهم . »

« وحيث انه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فان من حق محكمة المواد الجنائية بل من واجبها أن تمحص الأدلة المقدمة إليها في الدعوى الجنائية سواء كانت كتابية أو غير كتابية وسواء من تلقاء نفسها أو بناء على مطاعن توجه من الخصوم وليس في القانون ما يوجب عند مجرد التبليغ بتزوير ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها وقف الدعوى الجنائية حتى يصدر حكم بشأن صحة الورقة كما يزعم الطاعن .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عمر عبد الله عوض ضد النيابة رقم ١٧٠ سنة ١٣ ق)

١٠٣

٤ يناير سنة ١٩٤٣

اثبات . ادعى المتهم تزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . مطالبته بالطعن بالتزوير في هذه الورقة ولو كانت من الأوراق الرسمية . لاتصح قانونا . مناط الاثبات في المواد الجنائية . اقتناع القاضي واطمئنانه . لايجوز أن ينقيد القاضي في ذلك بالقيود الخاصة بالأدلة القانونية الموضوعة للمواد المدنية . مثال في دعوى اختلاس أشياء معجوزة .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بالاختلاس قد تمسك أمام المحكمة بأن المحجوز موجود ، وإن قول المحضر إنه خاطبه شخصيا غير صحيح ، وكان قد أظهر للمحكمة — بناء على طلبها — استعداده للطعن بالتزوير في المحضر الذي حرره المحضر عن التبيد ، فإن حكمها بادانته بناء على هذا المحضر دون أن تتحدث عن دفاعه يكون قاصراً في بيان الأسباب منطقياً على تفهم القانون على غير وجهه الصحيح . ذلك لأن المتهم متى ادعى اثناء محاكمته تزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل فلا يصح قانونا مطالبته — ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية — بأن يطعن بالتزوير اعترفت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه ، إذ مناط الاثبات في المواد الجنائية هو بحسب الأصل — اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه . وذلك يجب معه ألا يكون القاضي ، وهو يفصل في ادانة المتهم أو براءته ، مقيداً بأي قيد من القيود الخاصة

بالأدلة القانونية الموضوعة في القانون المواد المدنية . وإذن فقد كان على المحكمة أن تحقق دفاع المتهم ، كما تحقق سائر الدفوع ، وتقول كلمتها فيه ، وما دامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بمسألة قانونية فذلك يكون خطأ منها ، ويكون حكمها معيباً متعيناً نقضه .

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ اعتمد في قضائه على محضر التبيد بعد أن تمسك الدفاع بعدم صحته وبأنه مستعد للطعن فيه بالتزوير .

« وحيث أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن البقرة المحجوزة موجودة وأن قول المحضر أنه خاطب الطاعن غير صحيح إذ هو لم يقابلها فسأله المحكمة عما إذا كان مستعداً للطعن بالتزوير في محضر المحضر فأجاب بالإيجاب ثم صرح بالحكم الاستئنائي بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه .

« وحيث أن الحكم الابتدائي أدان الطاعن وقال في ذلك : « ان التهمة ثابتة قبل المتهم » من محضر الحجز المؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٤١ » . « الثابت به أن المحضر أوقع حيزاً قضائياً » « ضد المتهم على الأشياء المبيعة به وعين المتهم » « حارساً عليها وحد للبيع يوم ١٣ سبتمبر » « سنة ١٩٤١ ومن التحقيقات الثابت فيها أن » « المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع في اليوم » « المحدد لذلك رغم عدم قيامه بسداد الأموال » « المحجوز من أجلها ومن محضر التبيد »

« الثابت به أن المحضر بحث عن المحجوزات فلم »
 « يجدها وعقاب المتهم ينطبق على المادتين »
 ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات »

« وحيث أنه ما دام الدفاع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المحضر لم يقابله فانه بذلك يكون قد رأى أن ما أثبتته المحضر في محضره من أنه قابل الطاعن دليلاً مهما عليه عمل على تفنيده ومادامت المحكمة من جانبها قد رأت أهمية ذلك الذي أثبتته المحضر كدليل في الدعوى حتى أنها طالبت الطاعن بأن يطعن فيه بالتزوير - ما دام ذلك فإن الحكم إذ بني على محضرى الحجز والتبديد دون أن تتحدث المحكمة فيه عما تمسك به الطاعن من عدم مقابلة المحضر له وتبين هل هو صحيح أو غير صحيح يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها منطوياً على تفهم المحكمة القانون على غير وجهه الصحيح ذلك لأن المتهم متى ادعى أثناء محاكمته تزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى فلا يصح قانوناً مطالبتة ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية بأن يطعن بالتزوير وإلا كانت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فإن مناط الاثبات في المواد الجنائية هو بحسب الأصل - اقتناع قاضى الدعوى واطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه مما يجب معه وهو يفصل في إدانة المتهم أو براءته أن لا يكون مقيداً بأي قيد من القيود الخاصة بالأدلة القانونية الموضوعية في القانون للمواد المدنية . ومتى كان هذا مقرباً فانه كان على المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن كما تحقق سائر الدفوع وتقول كلمتها ، أما وهي لم تفعل - في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بمسألة قانونية وذلك خطأ منها كما مر

القول - فان حكمها يكون معيباً مستوجباً تقضيه
 (طعن عبد العزيز دردير جاد المولى ضد النيابة رقم ١٦٢
 سنة ١٣ ق)

١٠٤

٤ يناير سنة ١٤٩٣

تأديب . قاصرة . وضع والدها قيداً في رجلها طيلة
 غيابه عن المنزل ملاحظاً ألا يمنحها هذا القيد من الحركة
 وألا يؤلم بدنها . لا تجاوز فيه لحدود التأديب المخولة له
 قانوناً . (المادة ٥٥ ع - ٦٠)

المبدأ القانوني

إذا كان الولي قد رأى في سبيل حمل ابنته
 القاصرة على إطاعة أوامره التي لا ينبغي من
 ورائها إلا تهذيب أخلاقها وتقويم سلوكها أن
 يضع في رجلها قيداً حديدياً عند غيابه عن المنزل
 ملاحظاً في ذلك ألا يمنحها من الحركة بداخل
 المنزل وألا يؤلم بدنها فذلك لا تجاوز فيه لحدود
 حق التأديب المخول له قانوناً .
 المحكمة

« حيث أن حاصل الطعن المقدم من النيابة العامة أن الأمر الصادر من قاضى الاحالة إذ قضى بأن لا وجه لاقامة الدعوى على والد المجنى عليها بمقولة أن ما وقع منه من وضع قيد حديدي في قدميها يدخل في سلطاته لأنها قاصر وهو وليها ولأنه لم يكن يقصد إلا إصلاحها والمحافظة عليها فأمر تقدير وسيلة تأديبها المرجع فيه إليه وفقاً يهديه تفكيره ، إذ قضى بذلك يكون قد أخطأ لأن التأديب المباح هو الذى يقبله العقل وهو الذى لا يتعدى جد الوسائل التهذيبية البسيطة كالضرب الذى لا يترك أثراً والحجز

الذى ليس فيه ضيق أو حرج أو مساس بحرية المحبوس مساسا بليغا أما وقد تجاوز الأب بفعلته التي فعلها حدود كل تأديب معقول فإنه يكون مستحقا للعقاب خلافا لما ذهب إليه قاضي الاحالة « وحيث ان قاضي الاحالة حين أصدر أمره المطعون فيه قال « إن الوقائع تتضمن أن حسين محمد خليل سمع وهو بدكانه بناحية النبايات صوت استغاثة ينبعث من منزل عثمان محمد السقاري ولما حاول فتح الباب ووجده مغلقا نظر من فرجة فيه فوجد ابنة صاحب المنزل والنار مشتعلة فيها وعاجزة عن فتح الباب له فتساق من الاسطح المجاورة ونزل إلى المنزل فوجدها تحاول اطفاء النار بالماء فساعدها ولاحظ أثناء ذلك وجود قيد برجليها - وحيث ان المجنى عليها ترددت في اتهام زوجة أبيها أولا بوضع القيد ثم ثبتت أخيرا بأن أباه هو الذى وضعه وقد علل وضعه بأنه تزوج بالمتهمه الاولى وكانت المجنى عليها تقيم عند خالها سيد محمد السنارى إلى ما قبل الحادثة بنحو شهر إذ رأى أن يطلبها منه فلما تمت له حضانتها لاحظ كثرة خروجها إلى منزل خالها فرأى خشية من أن يصيبها مكروه في عرضها أو خلفها أن يقيدها كلما هو غائب عن المنزل وانه يتعيب عنه في الصباح إذ يقصد فابريقة السكر للعمل فيها فاذا عاد في المساء فك القيد وكان يلاحظ في القيد أن لا يمنعها عن الحركة بداخل المنزل ولا يؤلم بدنها - وحيث ان النيابة نسبت إلى المتهم الثانى ارتكابه جريمة تعذيب بوضع هذا القيد تطبيقا للمادة ٢٨٢-٢ عقوبات فيتعين للبحث فيما إذا كان وضع القيد في الظروف المتقدمة عملا يدخل في مدى ولاية الأب على صغيره أولا يدخل - وحيث ان ولاية الأب على الصغير في الشريعة الاسلامية لا تبسح

وضع القيد « ولو كان عبدا أبقا » (جامع الفصولين) وهذا في الأصل ويدخل على هذا الأصل الاستثناء بمنع الصغير من الخروج إن خشى الأب ضررا كما للأب أن يعين حارسا أو حارسة ومفهوم المخالفة لهذا رأى أن المنع من الخروج والعجز عن تعيين الحارس أو الحارسة أو عجز الحارسين عن حراسة الصغير كما هو الحال في هذه القضية يحيز للأب أن يقيد الصغير ، وفي فرنسا يرون كذلك (جارسون فقرة ٣١ صحيفة ٩٣٢) - ومفهوم هذا رأى أن الامر موكل للأب لتقدير ما يرى اتخاذه من إجراء لتربية الصغير وإسكانه في المحل الذى يرى إسكانه فيه فان كانت الحراسة والمراقبة تصلحان للزامه المسكن المخصص له كان حتما عليه أن لا يزيد عن هذه الاجراءات فان وجدها غير كافيين لجأ إلى اجراء أشد كاقفال الابواب فان لم يستطع منع الصغير من الهرب ووجد الأب نفسه مجبرا بين أن يقعد عن مواصلة كسب عيشه أو حراسة الصغير كان له بلا شك أن يلجأ إلى الاجراء الذى أعده المتهم الثانى على أن لا يكون فيه تعذيب أو منع من الحركة أو إيلاام البدن فان تجاوز هذه الحدود كان عمله جريمة معاقبا عليها . (جارسون نبذة ٣٢) - وقد أعطى المؤلف أمثلة تتجاوز فيها التعذيب حد التأديب الانسانى المعقول وبمقارنتها بحالة هذه القضية يتضح الفرق بعيدا بين الحالتين - وحيث انه يتضح مما تقدم أن لاجنابة في جريمة التعذيب المنسوبة للمتهم الثانى كفاعل أصلى والأولى كشريكه فيها ويتعين التقرير بأن لا وجه «

« وحيث ان هذا الذى أثبتته قاضي الاحالة على الوجه المتقدم يتضمن أن المتهم الثانى وهو

ولى المجنى عليها القاصر كان حسن النية فيما وقع منه عليها فى سبيل حملها على إطاعة أوامره التى ترمى إلى تقويمها وتهذيبها ولم يتجاوز الحدود الموضوعه لحق التأديب المخولة له قانونا

« » وحيث انه لذلك يكون الأمر المطعون فيه قد طبق القانون كما جاء به نصه فى المادة ٦٠ عقوبات تطبيقا صحيحا على الواقعة التى أثبت وقوعها من المتهمين ويكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه

(طعن النيابة العامة فى قرار الاحالة ضد حسنة احمد هيكل وآخر رقم ٢٢٨٦ سنة ١٢ ق)

١٠٥

٤ يناير سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوزة . تسليم هذه الأشياء الى المتهم لحراستها على اعتبار أنها مملوكة له . ثبوت ملكية هذه الأشياء لزوج الحاجزة . تصرف الحارس فيها بعد تخالسه مع الحاجزة . تنازله عن الحجز . خيانة أمانة ولو كان الحجز صوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزة وزوجها . وكانت الحاجزة قد تخالست بدينها على المتهم . التخالص بالدين برفع عن الحارس المسؤولية الجنائية من الاعتداء على الحجز فقط . (المادة ٢٩٦ ع — ٢٤١)

المبدأ القانونى

إذا كانت الأشياء المحجوزة قد سلمت إلى المتهم على سبيل الوديعة لحراستها على اعتبار أنها مملوكة له مع أنها فى الواقع مملوكة لزوج الحاجزة فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يمنع من ذلك أن يكون الحجز صوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزة وزوجها ، وأن تكون الحاجزة قد تخالست بدينها على المتهم وتنازلت له عن الحجز فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن

جريمة الاعتداء على الحجز على أساس عدم حصول الاعتداء وقت قيامه إلا أنه لا يؤثر فى جريمة خيانة الأمانة لتوافر جميع عناصرها القانونية . وخطأ الحكم فى وصف الواقعة بأنها اعتداء على حجز مع أنها فى حقيقتها خيانة أمانة لا تأثير له فى سلامته ، لأن العقوبة المحكوم بها تدخل فى العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن دفع تهمة الاختلاس الموجهة اليه بأنه تخالص مع الدائنة الحاجزة وقدم مخالصة مؤرخة فى ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ثابت فيها أنها استلمت دينها وتنازلت عن الحجز وعلى الرغم من ذلك قضت المحكمة بادانته بمقولة أنه اختلس زراعة ستة أسهم من البرسيم المحجوز عليه اضرارا بمحمود محمد يوسف الذى ادعى أنه مالك لهذه الزراعة وفى هذا مخالفة لنص القانون الذى فرض العقوبة على الحارس الذى يختلس الأشياء المحجوز عليها اضرارا بالحاجز لا بشخص آخر لا شأن له بالحجز . وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن المتهم اختلس ستة أسهم من زراعة البرسيم المملوكة لمحمود محمد يوسف والتى عهد اليه بحراستها بناء على حجز صورى وقع عليها بطريق التواطؤ بينه وبين زوجته الحاجزة وعاقبه بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

« وحيث انه مادام الحكم قد أثبت أن زراعة البرسيم المختلسة مملوكة لمحمود محمد يوسف وأنها كانت قد سلمت إلى الطاعن على سبيل الوديعة

لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته على اعتبار أنها مملوكة له فان تصرفه فيها بعد خيانة أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يؤثر في ذلك ما كشفت عنه التحقيقات من أن الحجز صوري عمل بطريق التواطؤ بينه وبين زوجته وأن الزوجة كتبت ورقة بتنازلها عن الحجز على أثر تسلم زوجها للزراعة فان ذلك وإن كان يرفع عنه حقيقة المسؤولية الجنائية في شأن الاعتداء على الحجز كما يقول على أساس أن تصرفه في المحصول كان بعد انقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يجدي نفعاً في شأن جريمة خيانة الأمانة التي تتوافر جميع عناصرها القانونية في الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم على الوجه المتقدم وقوعها منه — هذا وخطأ الحكم في وصف هذه الواقعة بأنها اعتداء على حجز لا تأثير له في سلامته مادامت هذه الواقعة يعاقب القانون عليها باعتبارها جريمة خيانة أمانة وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن التهمة التي وجهتها النيابة إلى الطاعن هي أنه اختلس زراعة ستة أسهم برسيا اضراراً بالدائنة الحاجزة ولكن المحكمة أضافت إليها واقعة جديدة إذ ذكرت في حكمها أن الطاعن اختلس الزراعة اضراراً بمحمود محمد يوسف وصرفت النظر عن الاتهام الموجه من النيابة ، وفي هذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

« وحيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤٢ بناحية الوقف اختلس زراعة برسيم محجوزاً عليها قضايا لصالح أمينه وهبة الله وكانت

سلمت اليه على سبيل الوديعة بصفتها حارسا . ومحكمة أول درجة أدانته على أساس ما بينته من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع اضراراً بمحمود محمد يوسف الذي ثبت أنه المالك للزراعة المحجوز عليها ومن أن الحجز الذي وقع على هذه الزراعة هو حجز صوري ومن أن الطاعن تسلم الزراعة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه ولدى المحكمة الاستئنافية لم يعترض الطاعن بشيء على ما قالته محكمة أول درجة في هذا الخصوص فليس له أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن الحكم المطعون فيه عاقبه عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه . على أن قول الطاعن هذا لا أساس له إذ المحكمة لم تسند اليه واقعة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وإنما محصت واقعة الدعوى وردتها إلى حقيقة تهادون أن تضيف إليها شيئاً جديداً .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن الدفاع تمسك بأن الواقعة المنسوبة إلى المتهم لا عقاب عليها قانوناً ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الاختلاس المسندة إلى الطاعن بما يفيد توافر جميع الأركان القانونية للجريمة التي يستحق العقاب من أجلها . وهذا يحمل في ذاته الرد على دفاع الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن حـداد امباي احد ضد النيابة رقم ١٤٩

سنة ١٣ ق)

١٠٦

٤ يناير سنة ١٩٤٣

مواد مخدرة . طرد مرسل من المتهم الى نفسه بطريق البريد . تفتيشه بناء على قبول المتهم وإذن من النيابة . وجود مادة مخدرة فيه . ادانة المتهم على هذا الاساس . قبض وكيل البريد على المتهم . لاثاثير له في ادانة المتهم ولو كان باطلا .

المبدأ القانوني

إذا كانت إدانة المتهم قد أقيمت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسل منه إلى نفسه بطريق البريد ، وكان المخدر لم يضبط مع المتهم بل حصل تفتيش الطرد بناء على قبول منه وإذن صريح من النيابة ، فان قبض وكيل البريد على المتهم حتى ولو كان باطلا ، لا يكون له تأثير في إدانته إذ هذا القبض لم يكن له علاقة من قريب أو من بعيد بضبط الطرد وتفتيشه

الممكن

« حيث ان حاصل وجهى الطعن ان القبض على الطاعن وقع باطلا لأن وكيل مكتب البريد الذى أجراه ليس من رجال الضبطية القضائية الذين لهم حق القبض بمقتضى القانون ولم يكن الطاعن في حالة من حالات التلبس تجيز لغير رجال الضبطية القضائية القبض عليه فانه لم يكن حائزا للمادة المخدرة لأنها إنما وجدت في طرد بريد كان وقتئذ لا يزال في مكتب البريد ولما يتسلمه ولانه لم تكن هناك قرائن أحوال تدل على وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات حتى يمكن القول بجواز القبض ، وبقول الطاعن ان محكمة

أول درجة ذكرت ان محل الدفع ببطلان القبض أن يكون من وقع منه القبض ممن لهم السلطة في إجراءاته ، أما وكيل مكتب البريد فليست له هذه السلطة ومن ثم فليس هناك محل للدفع ، كما أنها سايرت وكيل مكتب البريد في أنه لم يقبض على الطاعن وإنما أغلق باب المكتب المناسبة انتهاء العمل اليومي وهذا غير مستساغ فان الواقع ان وكيل المكتب لما اشتبه في أمر الطاعن حجزه في المكتب أكثر من ساعة حتى حضر اليو ليس وتسلمه وليس هذا إلا قبضا وقع في غير الاحوال التى يجيزها القانون مما يترتب عليه بطلان التفتيش وبالتالي براءة الداعن - أما المحكمة الاستئنافية فانه أرأت بطلان القبض ولكنها أرادت تصحيحه بمقولة أنه لا علاقة له بالتفتيش الذى حصل لان المادة المخدرة المضبوطة لم تكن مع الطاعن وهذا منها خطأ لان كل ما يبنى على الباطل باطل - هذا والتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا عمل من أعمال التحريات ولذلك فانه لا يقع صحيحاً إذا كان لم يقصد به إلا الكشف عن جريمة لم تظهر بعد ، لذلك كان التفتيش من حق النيابة وحدها ولم يخول القانون لرجال الضبطية القضائية القيام به إلا في حالة التلبس فقط . أما في غير حالات التلبس فيجب على التو ليس أن يقوم بالتجريات أولا ثم يستصدر بعد ذلك إذنا من النيابة بإجراء التفتيش والنيابة إما أن تجرى التفتيش بنفسها أو تندب أحدا من رجال الضبطية القضائية لإجرائه وعلى ذلك لا يجوز القول بأن النيابة في إصدار أمرها للتو ليس بإجراء التفتيش لا تكون مقيدة بوجود تحريات أو تحقيقات سابقة فان التفتيش ماهو إلا أداة

تحقيق في جريمة ظهرت بالفعل لا وسيلة للكشف عن جريمة فاذا كان كل مالى البولىس كما هو الحال فى الدعوى هو شبهات وظنون فقط فما كان للنيابة أن تأذن بالتفتيش . أما ما قاله الحكم المطعون فيه من أن ظنون وكيل مكتب البريد قد تحققت بوجود المخدر فلا تنسح له نصوص القانون مادام التفتيش عملا من أعمال التحقيق والبلاغ الذى بنى عليه إذن النيابة لم يكن محمدا لجريمة حقيقية وإنما بنى على الظن الذى لا يسوغ معه الاذن بالتفتيش — ويعقب الطاعن على ذلك أنه مادام القبض كان باطلا فالتفتيش الذى ترتب عليه يكون باطلا كذلك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدانته بناء على ما ظهر من التفتيش يكون باطلا متعينا نقضه .

« وحيث ان واقعة الحال فى الدعوى — كما هو واضح من الحكم الصادر فيها — تتعلق فى أن الطاعن ذهب فى مساء يوم الحادث إلى مكتب بريد البليينا لاستلام طرد وارد باسمه ، فطلب منه عامل الطرود أن يستحضر ضامنا ، فخرج من المكتب ثم عاد إليه ، ومعه الوصل عليه توقيع من ضامن ، فطلب منه العامل أن يوقع الضامن على الحافظة أيضا فنقد له ذلك — ولما كان اسم مصدر الطرد يتفق مع اسم المرسل اليه وهو الطاعن ارتاب وكيل المكتب فى أمر الطرد فسأل الطاعن فاجابه بأنه كان بالاسماعيلية وأنه هو الذى أرسل الطرد منها وأنه يحتوى على ملابس له خشى أن تسرق منه إذا هو أحضرها معه عند سفره منها فقويت الشبهة لدى وكيل المكتب ، ولما كان وقت العمل اليومى قد انتهى فإنه أغلق الباب وسال الطاعن عما إذا كان لديه مانع من فتح الطرد فوافق على فتحه وصرح بذلك كتابة

على الحافظة ، ولما هم الوكيل بفتح الطرد بناء على هذا التصريح حاول الطاعن الفرار من المكتب فأيقن الوكيل بأن الطرد لا بد به ممنوعات فأمسك به وأرسل إلى مأمور المركز يخبره بما حصل ويطلب منه حضور أحد الضباط لاستلام الطرد وتفتيشه فاستصدر المأمور إذنا من النيابة بتفتيش الطرد والطاعن ، ثم حصل التفتيش الذى أسفر عنه ضبط المواد المخدرة بالطرد ولما سئل الطاعن بعد ذلك قال انه لا يعلم بمحتويات الطرد وأن مرسله شخص يدعى محمد خليل وقد تبين من التحقيق أن هذا الشخص الذى سماه لا وجود له وقد تمسك الطاعن أثناء المحاكمة بما يثيره فى وجهى الطعن والحكم المطعون فيه أدانته ورد على دفاعه بقوله « أولا — انه يفرض أن هناك قبضا على المتهم (الطاعن) وأن هذا القبض باطل لحصوله فى غير الأحوال التى يجيزها القانون فإنه لا علاقة له بالتفتيش المطلوب الحكم ببطلانه إذ أن المادة المضبوطة لم تكن مع المتهم أى فى حيازته المادية حتى يقال بأن القبض الباطل أسفر عنه العثور عليها معه ، وبعبارة أخرى ، انه لو لم يكن قد قبض عليه لما أثر هذا فى الكشف عن الجريمة بالعثور على المادة المخدرة فى الطرد المرسل ، وحتى فى إقامة الدليل على الجريمة ، إذ أن هذا الدليل قائم على علاقة المتهم بهذا الطرد ، وعلى علمه بما يحويه ، وبعبارة أخرى على حيازته القانونية له أو اشتراكه فى هذه الحيازة ، وهى مسائل يمكن اثباتها سواء أكان قد حصل القبض على المتهم أم لم يحصل ، وسواء أكان هذا القبض فى الأحوال التى يجيزها القانون أم فى غير تلك الأحوال ، وبوضع آخر لو أن وكيل مكتب البريد لم يكن قد اتخذ الاجراءات التى اتخذها

ضد المتهم وتركه ينصرف وشأنه لما أثر هذا في الدليل المقدم ضده عن علاقته بالطرد الذي وجدت به المادة المخدرة . ثانياً - الدفع ببطلان إذن النيابة لأنه لم تكن هناك جريمة ظهرت وذلك لأن التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، مردود عليه ضمناً بما أثبتته الحكم المستأنف من تصرفات المتهم الخاصة بالطرد الذي كان يريد تسليمه والتي تدل على أنه يحوى مادة تعتبر حيازتها جريمة ويغلب أنها مادة مخدرة ، أما التحقيق فموجود فعلاً وهو البلاغ الذي تقدم لوكيل النيابة وأشر عليه بالتفتيش عملاً بنص المادة ٣٩ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على أنه إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبطية أو من أى اخبار وصل اليها بوقوع جريمة فعليها أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك . وقد فصلت المادة ٣٠ منه هذه الاجراءات وأولها التفتيش لأنه متطلب أول خطوة تتخذ وذلك حتى لا يتسرب إلى المتهم علم بما هو منسوب اليه فيحاول بنفسه أو بواسطة غيره اخفاء معالم الجريمة أما اشتراط جدية الاتهام فلا يقصد به إلى أكثر من أن الوقائع المنسوبة إلى المتهم في البلاغ أو في التحقيق أو في الاخبار ان صحت لا وجبت تصدى التحقيق له أى سؤاله عن الجريمة لمعرفة مبلغ اتصاله بها . وكون هذه الوقائع صحيحة أو غير صحيحة ، ثابتة أو غير ثابتة متروكة إلى التحقيق وإلى ما يسفر عنه التفتيش الذي قد يكون الدليل المستمد منه هو الدليل الوحيد في الدعوى ، بل متروكة إلى ما يتلو ذلك من

اجراءات المحاكمة واقتناع المحكمة بالأدلة المقدمة اليها : وبوضع آخر أن ثبوت التهمة أو عدم ثبوتها ومبلغ هذا الثبوت قبل الاذن بالتفتيش . يؤثر على صحته مادام أن الوقائع المنسوبة إلى المتهم إن صحت وهى مسألة يظهرها التحقيق بما في ذلك التفتيش كما سبق . تجزئ التصدى له بسؤاله عن الجريمة أى توجيه التهمة اليه . وبما أن الوقائع المنسوبة للمتهم في البلاغ تدل في ذاتها على ارتكابه جريمة احراز مادة ممنوعة قانوناً يغلب أن تكون مادة مخدرة فيكون الاذن الصادر من النيابة لأطعن عليه من هذه الناحية ولذا يتعين تأييد الحكم المستأنف . »

« وحيث انه لما كانت إدانة الطاعن قد أقيمت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسل منه واليه . ولما كان هذا الطرد لم يضبط مع الطاعن وكان تفتيشه قد حصل بناء على قبول كتابي منه وإذن صريح من النيابة فان القبض على الطاعن حتى ولو كان باطلا لا يكون له أى تأثير في إدانته مادام هو - كما مر القول - لا علاقة له من قريب أو بعيد بضبط الطرد وتفتيشه فلذلك ولأن إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على بلاغ تبينت النيابة جديته وأقرتها محكمة الموضوع على وجهه نظرهما فيه فان المحكمة لم تخطئ في شيء مما يزعمه الطاعن في طعنه . » وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد الحداد جيلاني ضد النيابة رقم ١٥٨ سنة ١٣ ق)

١٠٧

٤ يناير سنة ١٩٤٣

تزوير في أوراق رسمية . حوافظ التوريد التي أعدها بلدية الاسكندرية لتحرر فيها البيانات الخاصة بالمبالغ الناتجة من التحصيل عند توريدها الخزانة . أوراق رسمية . التغيير في البيانات الواردة بها بعد توقيع كاتب الحسابات عليها . تعبير للحقيقة . جواز المقاب عليه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع — ٢١١ و ٢١٢)

المبدأ القانوني

إن حوافظ التوريد التي أعدها بلدية الاسكندرية ليحرر فيها المحصلون مع كتاب الحسابات البيانات الواجب ادراجها بها عن المبالغ التي تنتج عن التحصيل عند توريدها الخزانة هي أوراق رسمية لا تطابق التعريف الذي وضعه القانون للأوراق الرسمية عليها . هذا ومادام الغرض من توقيع كتاب الحسابات على الحوافظ المذكورة هو اثبات مراجعتهم لتواريخ تحصيل المبالغ المقتضى توريدها حتى لا تبقى لدى المحصلين أكثر من المدة المعمولة فانه متى وقع كاتب الحسابات على البيانات الواردة في حافظة من هذه الحوافظ فذلك يتضمن بذاته الاقرار منه بأن المبالغ المذكورة بها لم تبقى في يد المحصل إلا المدة اللازمة . فالتغيير في هذه البيانات بادراج مبالغ أخرى غير التي تناولتها المراجعة التي عملت وفقا للتعليمات الموضوعة لذلك يعتبر بلاشك تغييرا للحقيقة في ورقة رسمية ، ويماقب عليه كتزوير في أوراق رسمية

المحكم

» حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت

في تطبيق القانون على الواقعة أولا — لأن النيابة أسندت إلى الطاعن تهمة اختلاس وتهمة تزوير وقد جاء في وصف تهمة التزوير أن الطاعن بصفته موظفا عموميا (محصلا) ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في حافظة توريد (أورنيك خزينة رقم ٤) وذلك بأن محاد عدد القسائم والمبالغ الصحيحة الموضحة فيها فجعل عدد القسائم ٢٤ وأصلها خمس وجعل المبلغ المحصل ٤٤ جنيهها و ٤٠ مليمًا وأصله ٤ جنيهات و ٣٣ مليمًا وذلك بقصد اختلاس المبلغ السابق الإشارة إليه . وشيء من هذا الذي نسبته النيابة للطاعن لم يقع إذ يحدث كثيرا أن يثبت المحصل في حافظة التوريد مبالغ ثم يذكر أنه حصل أكثر منها فيمحور الرقم الذي أثبتته أولا ليورد ما حصله على الوجه الصحيح . ومثل هذا المحو لا ينطوي على أية نية تدليسية بل يدل على أن ذمة المحصل لا تتسع لأن يبقى معه مبالغ حصلها وعلى أن سبب المحو والكشط يرجع إلى السهو فقط بسبب كثرة العمل وخصوصا أن المحكمة بعدما سمعت تهمة الاختلاس لم يسعها إلا أن تقضي ببراءة الطاعن منها فنفت بذلك عنه قيام أي قصد جنائي والواقع أنه إذا كان قد قصد من التزوير ستر الاختلاس فان عدم ثبوت هذا القصد يدل على عدم توفر أي قصد جنائي في التزوير . وثانيا — لأن حافظة توريد النقود المقول بوقوع التزوير فيها ليست ورقة رسمية إنما هي ورقة عرفية ومادام المحصل هو الذي يقوم بتحريرها فانها لا حجية لها ولا ضرر إذن من وراء أي تغيير للحقيقة يقع فيها . هذا ومن جهة أخرى فان تغيير الحقيقة لم يحصل في الحافظة المذكورة — فالمبالغ الواردة بها هي بعينها المبالغ التي حصلها الطاعن ولو كان قد أثبت فيها مبالغ أقل مما أثبتته لكان

هناك تغيير للحقيقة . فمن غير المفهوم إذن أن يؤخذ بآبائاته حقيقة المبالغ التي حصلها وأودعها الخزانة ابراء لذمته . أما قول المحكمة أن الذي يفهم من الحافظة المزورة أن المبالغ التي ذكرت بها إنما حصلت يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٤١ وهو تاريخ تحريرها بينما هذه المبالغ حصلت في تواريخ سابقة فغير منتج لأن هذه الحافظة لم تعد في الأصل لاثبات تاريخ التحصيل وإنما أعدت لاثبات تاريخ التوريد وقيمة المبالغ الموردة سواء كان تحصيلها يوم التوريد أو في أى يوم آخر سابق عليه . والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتيجة شاذة إذ يفتح للمحصلين المتأخرين في التحصيل باب الاحتفاظ بما حصلوه لأنفسهم ومن الطبيعي أنه إذا حرم على المحصل ألا يورد إلا ما حصله في تاريخ تحرير حافظة التوريد بالذات وأن يمتنع عن توريد ما سبق له أن حصله وتأخر في توريده في حينه فذلك يؤدي إلى ضياع الأموال الأميرية السابق تحصيلها وهذا غير سائغ ومن شأنه أن يتنافى مع حكمة وضع التعليمات لولاية التي تشير إليها المحكمة في الحكم .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : «أولا - بصفته محصلا بمجلس بلدى اسكندرية وأميناً على أموالها الأميرية اختلس مبلغ ٩٦٠ ملياً قيمة القسيمة ٨٣٥٩٢ المسلم إليه لسبب وظيفته من قلدس مشاعل قيمة عوائد ٢٪ - وثانياً - بصفته المذكورة اختلس مبلغ ٣٣ جنيتها و ٨٨٠ ملياً قيمة خمس عشرة قسيمة حصلها من شركة التوكيلات وقد سلمت إليه هذه المبالغ بسبب وظيفته - وثالثاً - بصفته موظفاً عمومياً (محصلاً) ارتكب أثناء

تأدية وظيفته تزويراً في حافظة توريد أورنيك خزينة رقم ٤ وذلك بأن محامداً القسايم والمبالغ الصحيحة الموضحة في هذه الحافظة فجعل عدد القسايم (٢٤) وأصلها خمس قسايم وجعل المبلغ المحصل ٤٤ جنيتها و ٤ ملياً وأصله ٤ جنيتها و ٣٢ ملياً وكشط هذا البيان وأثبت بدله (أربعة وأربعين جنيتها وأربعين ملياً) وذلك بقصد اختلاس المبلغ السابق الإشارة إليه - ورابعاً - استعمل هذه الحافظة الرسمية المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها إلى خزينة قسم الإيرادات وخامساً - بصفته المذكورة اختلس مبلغ ٩ جنيتها و مليان قيمة خمس قسايم حصلها من ميزراحنا وآخرين وقد سلم إليه هذا المبلغ بسبب وظيفته . والحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن في جريمته التزوير واستعمال الورقة المزورة فقط وقضى له بالبراءة من التهم الباقية وذكر واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله « ان وقائع هذه القضية تلخص حسبما تبينته المحكمة من الاطلاع على الأوراق والتحقيق الذي أجرته بالجلسة في أن بلدية اسكندرية أمرت بفحص أعمال بعض المحصلين ومن بينهم المتهم زكى يوسف نعمان (الطاعن) فتبين أنه آخر في سنة ١٩٤١ توريد قيمة خمس قسايم كان قد حصلها من ممولين وقد تبين من التحقيق أنه حصل الخمس قسائم المذكورة في خلال شهر ابريل ويونيو ويوليو سنة ١٩٤١ ووردها في أغسطس من السنة عينها عند ما علم بالجرد الذي سيحصل عن عهده فلما أسفر التحقيق عن ذلك فحس ملف خدمته فتبين أنه وقع عليه جزاء ان أحدهما في سنة ١٩٣٤ لتأخره في توريد مبلغ ٩٦٠ ملياً كان قد سلم إليه

من قلندس مشاعل قيمة عوائد المائة ٢ كما تبين أنه في شهر يوليو سنة ١٩٣٩ آخر توريد مبلغ ٣٣ جنيهها و ٨٨٠ ملياً قيمة خمس عشرة قسيمة حصلها من شركة التوكيلات ثم ورد لها في ٢٥ يولييه من السنة نفسها قبل جرد عهده وقد اختلف على ذلك بأن استصدر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٩ من رئيسه مرقس افندى فرج رئيس قلم المراقبة حافظة توريد مبلغ ٤ جنيهات و ٣٢ ملياً للخزينة قيمة خمس قسائم كان حصلها في اليوم المذكور ثم غير في حافظة التوريد المذكورة عدد القسائم فجعله ٢٤ بدلا من ٥ وجعل المبلغ المقتضى توريده ٤٤ جنيهها و ٤٠ ملياً بدلا من ٤ جنيهات و ٣٢ ملياً حتى يتمكن بذلك من توريده الثلاثة وثلاثين جنيهها وثمانمائة وثمانين ملياً التي كانت في ذمته لخزينة البلدية والتي كان قد سبق أن حصلها قبل ذلك ثم قدم هذه الحافظة المزورة إلى خزينة قسم الإيرادات لقبول المبلغ ثم أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة ومنها شهادة مرقس افندى فرج بشارة ه بأن البلدية اشتمت في بعض المحصلين ومن بينهم المتهم زكى يوسف نعمان فكلف أحد معاوني بحث عمليته فتبين أنه حصل بعض مبالغ ولم يوردها في اليوم التالي حسب التعليمات وإنما ورد لها بعد ذلك بمدة عند ما أحس بعمل الجرد وقال انه حصل منه مثل ذلك في سنة ١٩٣٩ إذ كان حصل مبالغ من شركة التوكيلات وأخر توريدها ثم ورد لها قبل الجرد وقد لجأ إلى حيلة للتمكن من توريده هذه المبالغ للخزينة وذلك بأن قدم إليه حافظة توريد نقود مبلغ أربعة جنيهات وكسور كان حصلها في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٩ وهي قيمة خمس قسائم فأجاز له توريدها ووقع على الحافظة بهذه الاجازة غير

أن زكى يوسف نعمان قبل أن يقوم بتوريد المبلغ للخزينة عمد إلى تغيير البيانات الواردة بالحافظة ليتمكن من توريد قيمة القسائم التي كانت قيمتها في ذمته للبلدية حتى يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٩ وذلك بأن أبدل عدد القسائم فجعلها ٢٤ بدلا من ٥ وأبدل قيمة المبلغ المقتضى توريده فجعله ٤٤ جنيهها و ٤٠ ملياً بدلا من ٤ جنيهات و ٣٢ ملياً وبذلك تمكن من توريد ال ٣٣ جنيهها و ٨٨٠ ملياً التي كان قبضها قبل ذلك بأيام على ذمة البلدية « وأقوال الطاعن نفسه فقد «سلم في التحقيق وأمام المحكمة بكل الوقائع التي شهد بها الشهود فقال عن مبلغ ال ٩٦٠ ملياً الذي نسب إليه اختلاسه في سنة ١٩٣٤ أنه حقيقة قبض هذا المبلغ ضمن مبالغ كبيرة أخرى ونسى أن يورده فلما كشف الجرد عن عدم توريده هذا المبلغ بادر ورده وأن هذا لا يعدو أن يكون اهمالا منه يقع فيه كثير من المحصلين بسبب كثرة العمل وقال ان الدليل على ذلك أنه جوزى بنخصم يوم واحد من مرتبه ولو أن المصلحة رأت في ذلك الوقت أنه كان مختلسا لما اكتفت بتوقيع هذا الجزاء التافه عليه وقال عن مبلغ ال ٣٣ جنيهها و ٨٨٠ ملياً المنسوب إليه اختلاسه في سنة ١٩٣٩ أنه حصل هذا المبلغ ووضعه في جيبه ثم استقل ترام الرمل إلى منزله فلما وصله تبين فقد المبلغ وانكبه لم يبلغ بضياعه خوفا من التشويش على اسمه وأنه رد المبلغ بعد مدة إلى الخزينة بالطريقة التي شهد بها الشهود وهي أنه استصدر حافظة توريد نقود للخزينة من مرقس افندى فرج بمبلغ ٤ جنيهات و ٣٢ ملياً قيمة خمس قسائم ثم غير في هذه الحافظة بأن جعل عدد القسائم ٢٤ والمبلغ المقتضى توريده ٤٤ جنيهها و ٤٠ ملياً وذلك حتى يتمكن من رد ال ٣٣ جنيهها

و ٨٨٠ مليا بغير أن يشعر أحد بتأخيره في توريد المبلغ . ولم يبد المتهم دفاعا عن تأخيره في توريد الخمس قسائم التي حصلها في أبريل ويونيو ويوليو سنة ١٩٤١ ووردها في أغسطس من السنة ذاتها . « ثم عقت المحكمة على ذلك بقولها : « إن الذي يتبين من تصرف المتهم أنه كان يعتمد إلى استعمال بعض المبالغ التي يحصلها لحساب البلدية لمصلحته ثم يرد هذه المبالغ فورا كلما أحس أنه سيعمل جرد على عهده ويتبين من ذلك أن المتهم لم تكن عنده نية اختلاس هذه المبالغ إذ أن الاختلاس معناه القانوتى هو أخذ المختلس للشيء بنية إضافته إلى ملكه إضافة نهائية خالية من كل مقابل ولذلك تكون تهمة الاختلاس الموجهة قبل المتهم غير ثابتة ويتعين براءته منها عملا بالمادة ٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وحيث أنه فيما يتعلق بتهمة تزوير حافظة توريد النقود واستعمالها مع العلم بتزويرها المنسوبتين للمتهم فإن التهمتين المذكورتين ثابتتان قبله بشهادة الشهود المبينة تفصيلا بصدر هذا الحكم ومن أقوال المتهم وبما تبينه المحكمة من الاطلاع على الحافظة والتي تبين منها صحة البيانات التي ذكرها الشهود في أقوالهم فإنه قدس تبين من الاطلاع على الحافظة المذكورة أنها موقع عليها بأعضاء كاتب الحسابات وقد كشط الرقم الموجود بخانة عدد القسائم وجعل ٢٤ وظاهر أن الرقم الأصيل كان خمسة فإنه وإن كان هذا الرقم الأخير قد مسح بالاستيكة إلا أن الكتابة الأصلية ما زالت ظاهرة وكذلك الحال بالنسبة للمبلغ المقتضى توريده فقد جعل ٤٤ جنيتها و ٤٠ مليا والمحو والتغيير ظاهران تماما في الأرقام وفي تفقيط المبلغ بالكتابة وثابت من نفس أقوال المتهم

ومن ظروف الدعوى أن هذا التغيير حصل بواسطة بعد توقيع كاتب الحسابات على الحافظة وقد أقر المتهم بأنه قدم هذه الحافظة للخزينة بعد أن أحدث فيها ما أحدث من تغيير حتى يتمكن من رد المبلغ الذي كان في ذمته للبلدية والذي كان آخر توريده . وحيث أنه لا شك في أن حافظة توريد النقود للخزينة ورقة رسمية يحبرها موظف عمومي مختص بتحريرها هو كاتب الحسابات وهي ورقة ضرورية للرقابة على أعمال الخزينة . وحيث أن الدفاع عن المتهم دفع تهمة التزوير والاستعمال بأنه لم يحصل تغيير في الحقيقة إذ أن المبالغ الواردة بالحافظة التي وقع فيها التغيير هي بعينها المبالغ التي حصلها المتهم . والواقع أنه حصل تغيير فإن الذي يفهم من الحافظة المزورة أن المبالغ التي ذكرت بها إنما حصلت في يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤١ وهو تاريخ تحريرها بينما أن هذه المبالغ حصلت في تواريخ سابقة . ولما كان الغرض الأساسي من تحرير حافظة التوريد هو رقابة توريد المبالغ في اليوم التالي لتحصيلها مباشرة تنفيذًا للتعليمات المالية فإن صحة البيانات التي فيها وتواريخ تحريرها كل لا يتجزأ ولا يمكن في الواقع أن تؤدي الحوافظ الغرض منها إذا حصل تغيير في أى من هذه البيانات . وحيث أنه لذلك تكون تهمة تزوير حافظة التوريد واستعمال الحافظة المزورة المذكورة مع علم المتهم بتزويرها ثابتتين قبله ... وحيث أن المتهم قد ورد كل المبالغ التي وصلته لحساب البلدية ولم يختلس منها شيئا بل كان حريصا على توريدها قبل الجرد دائما وترى المحكمة لذلك تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات كذلك ترى إيقاف تنفيذ العقوبة طبقا للمادتين

١٠٨

٤ يناير سنة ١٩٤٣

١ — اثبات شهود . استدعاؤهم لسماع أقوالهم مرة ثانية .
استجلاء للحقيقة . حوازه .

(المادة ٣٩ تشكيل)

٢ — شاهد لم يعان بالحضور وفقا للقانون أو لم يحضر
الخصوم باسمه مقدما . سماعه . حوازه .

(المادتان ٤٥ و ٤٦ تشكيل)

المبادئ القانونية

١ — إنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة

من استدعاء الشهود بعد سبق سماعهم لتسميعهم
مرة ثانية إذا مارأت في ذلك فائدة لاستجلاء
الحقيقة ، وما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات من جواز استدعاء الشهود
مرة ثانية عند تعديل التهمة إنما هو مثل لتطبيق
هذا الحكم ، وقد رُئي النص عليه لتنبية المحكمة الى
خطورة الموقف في تلك الحالة فلا يصح الاحتجاج
به على أن ماعداه غير جائز

٢ — إن قانون تشكيل محاكم الجنايات

بعد أن نص في المادة ٤٥ على أنه « يجوز لكل
من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية
بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع
شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على
طلبه أو لم يعلن باسمائهم » قد نص في المادة ٤٦
على أنه « يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن
أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص ولو باصدار
أمر بالضبط والاحضار إذا دعت الضرورة له »
وإذن فما دام القانون لم ينص إلا على حق

٥٥ و ٥٦ من القانون المذكور إذ أن ظروف
المتهم الظاهرة من القضية تدل على أنه لن يعود
الى ارتكاب الجرائم . »

« وحيث أن حوافظ التوريد التي أعدها
بلدية الاسكندرية ليخزر المحصلون مع كتاب
الحسابات البيانات الواجب ادراجها بها عن
المبالغ التي تنتج عن التحصيل عند توريدها
الخزانة إنما هي أوراق رسمية لاعرفية لانطباق
التعريف الذي وضعه القانون للأوراق الرسمية
عليها . هذا وما دام الغرض من توفيق كتاب
الحسابات على الحوافظ المذكورة هو إثبات
مزاجتهم لتواريخ تحصيل المبالغ المقتضى توريدها
كي لا تبقى لدى المحصلين أكثر من المدة المعقولة
فانه متى وقع كاتب الحسابات على البيانات الواردة
في حافظة من هذه الحوافظ فذلك يتضمن
بذاته الاقرار منه بأن المبالغ المذكورة بها لم تبقى
في يد المحصل إلا المدة اللازمة . فالتغيير في هذه
البيانات بادراج مبالغ أخرى غير التي تناولتها
المراجعة التي عملت وفقا للعمليات الموضوعة لذلك
يعتبر بلا شك تغييرا للحقيقة في ورقة رسمية
ويعاقب عليه كتزوير في أوراق رسمية متى
توافرت سائر الأركان القانونية لتلك الجريمة
« وحيث انه متى كان هذا مقررًا وكانت
الواقعة الثابتة بالحكم تدل وفقا لما تقدم على أن
الطاعن غير الحقيقة في ورقة رسمية وأن جميع
العناصر القانونية لجناية التزوير التي أدين من
أجلها متوافرة في حقه فان طعنه يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا

(طعن زكى يوسف نعمان ضد النيابة رقم ٢٢٧٦ سنة

(١٢ ق)

الخصم في الاعتراض على سماع الشهود الذين لم يعلن مقدما بأسمائهم ، وأجاز للمحكمة سماع أى شاهد ترى سماعه ، فان المحكمة إذا ما سمعت الشاهد لا يصح أن ينعى عليها أن هذا الشاهد لم يكن معلنا بالحضور وفقا للقانون ، أو أن الخصوم لم يخطرأ به مقدما .

الحكمة

« من حيث ان محمد عبدالامام سلام ومحمد السيد أبو حليقة وعبدالحكيم موافى محمد وشفيق محمد على ونجيب على عبدالناصر من الطاعنين بنوا طعنهم على عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني وإذا كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وقد مكن هؤلاء الطاعنون من أن يقدموا في خلال عشرة أيام ماعسى أن يكون لديهم من أسباب للطعن على الحكم ذاته فلم يقدموا شيئا فيتعين إذن رفض طعنهم موضحا .

« وحيث ان النيابة قدمت بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ تقريراً بأوجه طعنهم بتحصيل الوجه الأول منها أن محامى المتهمين محمد سليم أبو حليقة وحسن أبو حليقة المحكوم ببراءتهما طلب من المحكمة بجلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٤٢ أن تأمر باستدعاء أربعة من شهود الاثبات لاعادة سؤا لهم فأجابت المحكمة طلبه وحضر الشهود المذكورون وأعيد سؤا لهم بالرغم من اعتراض النيابة على ذلك فعدل ثلاثة منهم عن أقوالهم التي سبق أن أبدوها أمام النيابة وأمام المحكمة في جلسة سابقة مما اضطر النيابة لرفع دعوى شهادة الزور ضد هم وحكم عليهم بالعقوبة من أجل ذلك ، وما كان يسوغ للمحكمة أن تأمر

باستدعاء الشهود لاعادة سماعهم لأن القانون لم يجز ذلك إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، عند ما تعدل محكمة الجنايات التهمة بموجب المادة ٣٧ إذ نص على أنه يجوز في هذه الحالة استحضار الشهود مرة ثانية لسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى الحكم المطعون فيه أنه بجلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٤٢ إذ كانت الدعوى قد أوقف نظرها حتى يفصل في طلب قدمه أحد المتهمين برد هيئة المحكمة ثم تنازل عنه وقضى برفضه — طلب الدفاع سماع شهادة الامير الالى مرقس بك فهمى مدير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية كشاهد نفي وكان قد أعلنه فشهد بأنه علم بمحصل ضغط من البوليس على شهود الاثبات ، وبعد أن انتهى هذا الشاهد من شهادته طلب الدفاع إعادة سماع أربعة من شهود الاثبات سبق أن سمعوا بجلسة سابقة . وهم عبد الحكيم موافى وشفيق محمد ونجيب على عبد الناصر وعبد العلم دسوقي فأجابه المحكمة إلى طلبه وأعادت سماع الشهود المذكورين فعدل الثلاثة الأول عن أقوالهم التي قرروها في الجلسة السابقة وصمم الرابع على شهادته ولم تعترض النيابة في بادئ الأمر على سماع الشهود مرة ثانية ولكن عند ما عدل الشاهد الأول عن شهادته قالت انها « تعترض على الطريقة التي اتبعت في ارهاق الشهود باعادة سؤا لهم في كل صغيرة وكبيرة مما يدل على الرغبة في العدول عن شهادتهم . » ولكن المحكمة استمرت في سماع الشهود وبعد ذلك وجهت النيابة الى الشهود الثلاثة الذين عدلوا عن شهادتهم تهمة شهادة الزور فرأت المحكمة أن

إعلان الخصم مقدما باسماء الشهود إلا حق الاعتراض على سماعهم وما دام القانون قد أجاز للمحكمة سماع أى شاهد ترى سماعه فإن المحكمة إذا ما سمعت شاهدا لا يصح أن ينعى على حكمها بأن الشاهد لم يكن معلنا بالحضور وقنا للقانون أو أن الخصوم لم يخطرخوا به مقدما .

« وحيث ان النيابة قدمت بعد ذلك بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ تقريراً آخر بأسباب أخرى كما أن المدعية بالحق المدني قدمت في ذات التاريخ تقريراً بأسباب طعنها تضمن ما جاء بتقرير النيابة ، ومبنى الوجه الأول منها هو أن المدافع عن المتهمين الثاني والثالث المحكوم ببراءتهما أعلن الأستاذ حمدى أبو عمر المحامى بصفة شاهد نفي ثم مالبث أن تنازل عنه غير أن النيابة تمسكت بوجوب سماعه تنويراً للدعوى ولكن المحكمة أغفلت هذا الطلب ولم تفصل فيه . كذلك أعلن الدفاع عن المتهمين المذكورين شاهد نفي آخر اسمه هريدى عبد الرحمن ثم تنازل عنه فتمسك محامى الشركة المدعية بالحق المدني وكذلك النيابة العمومية بوجوب سماعه وما برح أن تنازل محامى الشركة عن طلبه وظل طلب النيابة العمومية قائماً لم تفصل فيه المحكمة . وفضلاً عن ذلك فقد تقدم المحامى عن الشركة المدعية بالحق المدني إلى المحكمة بطلب السماح له بتقديم عقود المقاول المبرمة بين الشركة والمتهمين الثانى والثالث تلك العقود التى كان قد طلب محامى المتهمين المذكورين الاطلاع عليها وقال محامى الشركة أنها تؤيد نظر النيابة في سوء علاقة المتهمين بالقتيل الذى كان مديراً لمصنع السكر وتدل على اهمالها بصفتهما مقاولين غير أن المحكمة

هذه التهمة ثابتة قبلهم وقضت عليهم بالعقوبة . » وحيث انه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من استدعاء الشهود اسماع أقوالهم مرة ثانية إذا ما رأت فى ذلك فائدة لاستجلاء الحقيقة ، وما ورد بالمادة ٣٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ما هو إلا مثل لتطبيق هذا الحكم رأى المشرع أن ينص عليه لتنبية المحكمة الى خطورة الموقف عند تعديل التهمة فلا يصح الاستدلال به على أن ماعداه غير جائز ، ومع ذلك فمن غير المفهوم أن تشكو النيابة تصرف المحكمة هذا مع أن الحكم لم يعتد بالأقوال التى جاءت على لسان الشهود عند إعادة سؤالهم بل اعتبرها مزورة وعول على شهادتهم الأولى .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى من هذا التقرير أن معظم الشهود الذين سمعتهم المحكمة بعد شهود الاثبات المعلنين من النيابة قد سمعوا بناء على طلب الدفاع ولم تخطر النيابة مقدما بأسمائهم كما يقضى بذلك القانون بل أن معظمهم قد أحضروا في الحال أو في اليوم التالى من طلبهم تليفونيا وفي ذلك مخالفة للإجراءات التى وضعها القانون .

« وحيث ان قانون تشكيل محاكم الجنايات بعد أن نص فى المادة ٤٥ على أنه يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم ، نص فى المادة ٤٦ على أنه يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار إذا دعت الضرورة له ، وما دام القانون لم يرتب على عدم

أغفلت هذا الطلب وانتهت إجراءات المحاكمة دون أن تقدم هذه العقود . وفي ذلك كله ما يعيب الاجراءات ويبطل الحكم .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المدافع عن المتهمين الثاني والثالث أعلن الأستاذ حمدى أبو عمر بصفة شاهد نقي وقد حضر هذا الشاهد بالجلسة وطلب إعفائه من أداء الشهادة ولكن النيابة قالت إنها تريد سماعه تنويرا للدعوى وحدث بعد هذا أن تنازل المحامى عن المتهمين الثاني والثالث عن سماع شهادته فلم يسأل الشاهد ولم تتقدم النيابة وقتئذ بأى طلب أو اعتراض ، كذلك يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن محامى المتهمين الثاني والثالث أعلن هريدى عبد الرحمن بصفة شاهد نقي ثم تنازل عنه فلم تعترض النيابة وقتئذ ولكن محامى المدعية بالحق المدنى جاء بعد ذلك وقال انه يتمسك بسماع شهادة هذا الشاهد ووافقت النيابة على ذلك فكلفتها المحكمة باستدعائه ولكن لما حضر الشاهد فى اليوم التالى قال محامى المدعية بالحق المدنى انه متنازل عن سماع شهادته توفير الوقت فلم يسأل الشاهد ولم تعترض النيابة أو تطلب أى طلب فى شأنه - ويبين أيضا من الاطلاع على محضر الجلسة أن محامى المتهمين الثاني والثالث كان قد طلب تكليف الشركة المدعية بالحق المدنى بتقديم عقود المفاولة المبرمة بين الشركة والمتهمين المذكورين فجاء محامى الشركة بعد الانتهاء من المرافعة وقال إنه على استعداد لتقديم هذه العقود ولكن محامى المتهمين قال إنه كان قد طلب تقديم هذه العقود فى جلسة ماضية أما وقد انتهى من المرافعة فلا محل لتقديمها .

ولذلك لم تقدم العقود للمحكمة ولم يعترض أحد على ذلك . وما دام هذا هو الثابت فليس للنيابة ولا للمدعية وجه للشكوى من تصرف المحكمة على الصورة الواردة بوجه الطعن .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى أن المحكمة قالت فى معرض توافر سبق الاصرار فى حق المتهم الأول « إن ركن سبق الاصرار قد توفر لدى المتهم المذكور من تتبعه للقتيل من مكان إلى آخر حتى رآه منفردا فأطلق عليه الغيار ومن كونه ارتكب الحادثة مدفوعا من الغير بدليل عدم وجود مصلحة شخصية له فى القتل وعدم وجود أى علاقة أو اتصال بينه وبين المجنى عليه إذ هو أجير خاص أو بمثابة خادم خاص للمتهمين الثاني والثالث » - ثم أثبتت هذه العلاقة وأكدها بمناسبة إنكار المتهم الثانى استخدام المتهم الأول وذكرت أن هناك إجماعا على هذا الاستخدام كذلك أثبتت فى حق المتهمين اغتنام فرصة الفترة بين الرد واستئناف نظر الدعوى للتأثير على بعض شهود الاثبات ثم أوردت أدلة كثيرة ضد المتهمين الثاني والثالث منها عدم وجود مصلحة للمتهم الأول الذى ثبتت قبله تهمة القتل وقيام منازعات بين القاتل والمتهمين الثاني والثالث . ولكن المحكمة ما برحت أن قالت أن عدم وجود مصلحة المتهم الأول فى قتل المجنى عليه أمر لا يسأل عنه المتهمان الثاني والثالث ولذلك حكمت ببراءتهما وتعقب النيابة والمدعية بالحق المدنى على ذلك بأن هذه الأسباب لا تؤدى عقلا إلى النتيجة التى انتهت اليها المحكمة وهى براءة المتهمين الثاني والثالث بل تتعارض معها مما يعتبر تحاذلا فى أسباب الحكم يعيبه ويستوجب نقضه .

ومضى كان الأمر كذلك وكان تقدير أدلة
الثبوت من شأن محكمة الموضوع وحدها فإن
المجادلة التي أثبتت بوجه الطعن في هذا
الخصوص لا يكون لها من معنى سوى فتح
باب المناقشة في أمر لا شأن لمحكمة
التقضى به .

« وحيث انه لا يمكن ما تقدم يكون الطعن
على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد عبد الامام سلام وآخرين ضد النيابة
وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٢٢٨٣ سنة ١٢ ق)

« وحيث انه لا تعارض ولا تناقض بين
الأسباب التي أوردتها المحكمة والنتيجة التي
انتهت اليها وهي براءة المتهمين الثاني والثالث
من تهمة التجريض على القتل فالحكم المطعون
فيه بعد أن أورد صلة القاتل بالمتهمين المذكورين
وسوء العلاقة بينهما وبين القتيل وتحدث عن
سائر الأدلة المقدمة في الدعوى عليهما انتهى
في منطق سليم بناء على الاعتبارات التي ذكرها
إلى القول بأنه لم يقدم دليل مقنع يمكن معه
الجزم بأن المتهمين المذكورين ضلعا في الجريمة

قضاء محكمة التقضى بالأمر المدني

في الريع دون أن تكون قد ناقشت الخصوم فيه
وقامت بتقديره تقديراً لم تحصله من عناصر
الدعوى بل على أساس الثمن فإن هذا منها إخلال
بحق الدفاع إذ كان من الواجب عليها حين
خالفت المحكمة الابتدائية في وجهة نظرها ألا
تفصل في الدعوى إلا بعد أن تكون قد أتاحت
للخصوم فرصة الكلام في الريع .

المحكمة

« من حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم
أن محكمة الاستئناف قضت في الريع دون أن
تهيء له فرصة الكلام فيه وتقديم مالدیه من
المستندات المؤيدة لدعواه فجاءت الأسباب التي
بنت عليها حكمها في هذا الصدد غير راجعة إلى
عناصر الدعوى وكان السبب في ذلك أن انصرفت

١٠٩

١٨ فبراير سنة ١٩٤٣

دفاع . دعوى ريع . رفضها استناداً إلى توافر حسن
النية لدى واضح اليد . استئناف المدعى هذا الحكم . الغاء
الحكم المستأنف لاستئناف حسن النية . انتقال المحكمة
الاستئنافية إلى الكلام في الريع دون مناقشة الخصوم فيه .
تقديره على أساس الثمن . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان من قضى له نهائياً بحقه في الأتيان
الخلفه عن عمه وبيطلان العقد الصادر من هذا
الآخر إلى زوجته قد رفع دعوى بالمطالبة بريع
نصيبه في الميراث فقضى ابتدائياً برفضها استناداً
إلى توافر حسن النية لدى الزوجة فرفع استئنافاً
عن الحكم فقضى فيه بقبول الاستئناف ونفت
الحكمة في حكمها حسن النية ثم انتقلت إلى الكلام

جهود المحكمة إلى مناقشة أساس الدعوى وهل كانت حنيئة جرجس سعد سيئة النية أم حسنتها في وضع يدها على نصيب الطاعن ولهذا أرجأ تقديم مستنداته الدالة على الريع إلى ما بعد القضاء في هذه المسألة التي كانت محور الجدل .

« ومن حيث انه يؤخذ من الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن الطاعن بعد أن قضى له نهائياً في الأتيان بالخلفه عن عمه وبطلان العقد الصادر من هذا الأخير إلى زوجته حنيئة جرجس سعد رفع دعوى للمطالبة بريع نصيبه في الميراث فقضى ابتدائياً برفضها استناداً إلى توافر حسن النية لدى حنيئة فرفع استئنافاً عن الحكم فقضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف وقد نفت المحكمة في حكمها حسن النية ثم انتقلت إلى الكلام في الريع دون مناقشة المضمون فيه وقامت بتقديره تقديراً لم تحصله من عناصر الدعوى بل على أساس الثمن .

« ومن حيث انه واضح مما تقدم أن محكمة الاستئناف قد فصلت في الريع دون أن تتمكن المضمون من المرافعة فيه حتى تستبين مقداره من عناصر الدعوى ذاتها وإذا كانت المحكمة الابتدائية لم تكن بحاجة إلى التصدي لمقدار الريع بعد أن استبانت حسن نية حنيئة جرجس سعد في وضع يدها على ما خلف المورث فقد كان من واجب محكمة الاستئناف حين خالفت المحكمة الابتدائية في وجهة نظرها أن لا تفصل في الدعوى إلا بعد أن تكون قد هيأت للمضمون فرصة الكلام في الريع ذاته وهو موضوع الدعوى أما وهي لم تفعل ففي هذا إخلال بحقوق الدفاع يعيب الحكم ويوجب

نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن واصف قزمان وحضر منه الاستاذ زكي عريبي ضد القمص بولص تادرس وآخرين وحضر عن الاولين الاستاذ سايبا حبشي بك رقم ٣٤ سنة ١٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة وحسن زكي محمد بك ومحمد زكي علي بك ومحمد كامل مرسى بك وأحمد نشأت بك مستشارين وحضور صاحب العزة نصيف زكي بك رئيس النيابة بالاستئناف)

١١٠

١٨ فبراير سنة ١٩٤٣

تركة . انفصالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة .
دائن التركة . له حق عيني عليها . تقاضى الديون من التركة قبل أيلولة شيء منها للورثة . الدفع الموجه إلى التركة في شخص الورثة . عدم قابليتها للتجزئة . يكفي أن يديه أحد من الورثة لاستيفاد منه الباقي .

المبدأ القانوني

إن الورثة باعتبارهم شركاء في التركة كل منهم بحسب نصيبه إذا أبدى واحد منهم دفاعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائباً عن الباقيين فيستفيدون منه وذلك لأن التركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها . وعلى هذا الاعتبار يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفي أن يديه البعض لاستيفاد منه البعض الآخر من الورثة .

المحكم

« من حيث ان الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شوه دفاع الطاعنين وأغفل الرد على ما جعله طرفا الخصومة محور الكلام وأن في هذا ما يجعل الحكم مشوبا بالبطلان وبياننا لذلك يقول الطاعنون أن ما أبدى من الدفاع هو أن السندات التي تتمسك بها المطعون ضدها تخفى وصية فلم نشر محكمة الموضوع إلى هذا الدفاع بشيء بل قالت في حكمها أنها لا تعول على دفاع الطاعنين الاحتمالي من تدخل قيمة بعض السندات فيما قام المورث بسداده عن المطعون ضدها مع أنهم لم يقولوا بذلك بل أن هذا هو ما استند إليه الحكم الابتدائي تبريرا لندب خبير لعمل الحساب والوقوف على حقوق المطعون ضدها .

« ومن حيث ان المطعون ضدها طلبت رفض الطعن بناء على أن الدفاع الوارد في وجه الطعن لم يقل به أمام محكمة أول درجة سوى وصى الخصومة دون باقي الطاعنين وقد رفضته مع ذلك محكمة أول درجة ضمنا بقضائها بتعيين خبير لعمل الحساب .

« ومن حيث ان الطاعنين بصفتهم ورثة لشخص واحد أصبحوا شركاء في التركة الموروثة كل منهم بحسب نصيبه فإذا ما أبدى واحد منهم دفاعا مؤثرا في الحق المدعى به استفاد منه الباقيون وكان الشريك في إبدائه نائبا عن الباقيين وذلك لأن التركة منفصلة شرعا عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وللدائنين عليها حق عيني بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها وعلى هذا الاعتبار

يكون دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفي أن يبدى البعض ليستفيد منه غيره من باقي الورثة .

« ومن حيث ان الدفع بالوصية من شأنه إن صح أن يزيل عن كاهل التركة ما يطالبها به المطعون ضدها وهي إحدى الورثة إلا إذا أجاز الورثة تلك الوصية ولما كان الحكم خاليا مما يدل على أن هناك اجازة بل ولم يدع بحصولها فإن لباقي الورثة الاستفادة مما أبداه بعضهم من دفاع خاص بما تطالب به المطعون ضدها التركة الخالفة عن المورث .

« ومن حيث انه عما تزعمه المطعون ضدها من رفض الحكم الابتدائي للدفع بالوصية ضمنا فإن الثابت من أوراق الدعوى أن دفاع وصى الخصومة أمام محكمة أول درجة هو أن سندات الدين تخفى وصية ولما استأنفت المطعون ضدها الحكم ذكرت في صحيفة استئنافها ما يأتي : « أن المعلن اليهم (الطاعنين) لم يقولوا في دفاعهم أمام محكمة أول درجة ما ذكرته المحكمة في حكمها بل كل ما ذكره الخصوم أن السندات كانت في حيازة المورث وأن القصد منها كان الايصاء وهذا لا يتفق مع الواقع لأن السندات المرفوعة بها الدعوى كانت في حيازة الطالبة فضلا عن أن صيغة تحريرها وتواريخ التحرير واختلاف مبالغها تدل على أنها كانت إقرارات بدين حقيقية ولا يقصد بها الايصاء ولم تكن الطالبة في حاجة لمعونة زوجها بعد وفاته ليسرها » . ومن هذا يبين أنه كان على محكمة الاستئناف أن تعرض للدفاع الخاص بالوصية وتفصل فيه ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك . أما ما جاء في الحكم الابتدائي تعليلا

بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الذى قضى بصحة الرهن مستظهرة أن هذا الحكم قد تناول موضوعى القرض والرهن من أقوال المدعى فى الدعوى الأولى ومما ورد بالأحكام الصادرة فيها كان قضاؤها سليما ولا غبار عليه قانونا .

الحكم

« حيث أن محصل مانعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى وجهى الطعن المذكورين فى التقرير هو أن محكمة الاستئناف قد أخطأت قانونا فى قولها بسبق الفصل نهائيا فى هذه الدعوى الجديدة المطلوب فيها الحكم ببطالان عقد القرض استناداً إلى حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٧ القاضى بصحة الرهن حالة كون الحكم المذكور لم يتعرض لصحة القرض فى ذاته لا من قريب ولا من بعيد » وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على الأمور الآتية التى استخلصتها المحكمة من أوراق الدعوى وهى :-

أولاً - إنه وإن كانت الطاعنة فى دعواها الأولى قد طلبت بطلان الرهن إلا أنها كانت ترمى فى الوقت نفسه إلى القضاء ضمناً بطلان القرض بدليل ما ساقته من الأدلة أمام محكمة المنصورة الابتدائية على بطلان القرض وقد فحصت تلك المحكمة الأدلة المذكورة وأبانت فسادها .

ثانياً - أن المطعون ضده الأول عند ما طعن بطريق النقض فى الحكم الاستئنافية القاضى بطلان الرهن تمسك أمام محكمة النقض بعدم

لتعيين خبير فى الدعوى لا جراء الحساب فليس فيه ما يفيد الرفض الضمنى لهذا الدافع الأساسى فى الدعوى بل هو لا يعدو أن يكون وسيلة تمهيدية للفصل فى النزاع وتعرف حقيقة غير أن يتضمن رأيا قطعيا من أى ناحية فى الدعوى .

« وحيث أن عدم تعرض الحكم المطعون فيه لما دفعت به الدعوى وكان له لو صح أثره الحاسم فى مصيرها هو قصور فى الأسباب وإخلال بحق الدافع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما كان من قضاائه فى السندات دون مؤخر الصداق الذى لم يوجه إليه أى مطعن ولذا يكون الطعن فيه متعين الرفض .

(طعن السيدة زينب هاشم شفيق بصفتها وصية وآخرين وحضر عنهم الاستاذ رضى عربى ضد السيدة بسيمة هاشم وحضر عنها الاستاذ ادوار قصيرى بك رقم ٤٢ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١١١

١٨ فبراير سنة ١٩٤٣

قوة للثبوت المحكوم فيه . طلب الدائن بطلان الرهن الصادر من مدينه الى دائن آخر بمقولة أنه عمل تواطؤا للهروب من دينه . رفض دعواه . دعواه بطلان القرض المضمون بذلك الرهن . القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . بناءه على ما حصلته المحكمة من أقوال ذلك الدائن والأحكام الصادرة فى دعواه الأولى . لا غبار عليه قانونا .

المبدأ القانونى

إذا طلب الدائن الحكم بطلان الرهن الصادر من مدينه إلى دائن آخر بمقولة أن هذا الرهن عمل تواطؤا للهروب من الوفاء بدينه ففى برفض دعواه ثم عاد فطلب الحكم بطلان عقد القرض الذى عمل الرهن ضمنا له فقضت المحكمة

بين الخصوم بالحكم الصادر من هذه المحكمة في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٧ للأسباب التي ذكرتها هو قضاء سليم ويتعين والحالة هذه رفض هذا الطعن موضوعا .

(طعن السيدة زين عوضين السيسى وحضر عنها الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد عبد الفتاح حشيش وآخر وحضر عن الاول الاستاذ ساجا حبشى بك رقم ٤٤ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٢

١٨ فبراير سنة ١٩٤٣

- ١ - دعوى ابطال المتصرف . اعسار المدين المتصرف . استخلاص دليله من وقائع الدعوى . ادعاء المتصرف له أنه وفي عنه ديونه من ماله الخاص . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أن ذلك لم يقم عليه دليل . المناشئة في ذلك امام محكمة النقض . لا تقبل .
- ٢ - اثبات . دليل . من شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة . كفايته او عدم كفايته في الاقتناع . لا تدخل لمحكمة النقض في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة بناء على ظروف الدعوى قد استخلصت منها استخلاصا سليما ما استدلته منه على إعسار المدين المتصرف وعلى أن الديون التي قال المتصرف له أنه وفاها عنه لم يقم الدليل الكافي على أنه وفاها من ماله الخاص لامن مال المدين وأنه بذلك لا يصح اعتباره في عداد دائني المدين حتى يقبل احتجاجه بعدم جواز الطعن في التصرفات الصادرة اليه من أي دائن سواء فكل ذلك لكونه تقديراً موضوعياً لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض .

جواز الطعن بصورية الرهن دون التعرض للقرض في ذاته مادام القرض والرهن قد صدرا في عقد واحد فكان رد الطاعة على هذا الدفع بان لا تلازم بين الطعن بصورية الرهن والطعن بصورية القرض وأن ليس هناك ما يمنع لا عقلا ولا قانوناً أن يبقى القرض سليماً وأن يتعرض الرهن الضامن له للبطلان .

ثالثاً - قررت محكمة النقض في حكمها السابق أن الأدلة التي ساقتها الطاعة لا بطلان الرهن بطريق دعوى الصورية لا تصالح لتدعيم طلب ابطال المتصرف لأنها في مجموعها لا تؤدي إلى علم الدائن المرتهن بالدين وتواطئه مع المدين على الاضرار بالدائنة .

رابعاً - أن محكمة النقض والابرار بقضائها برفض طلب بطلان عقد الرهن وتقريرها عدم قيام الدليل على علم الدائن المرتهن بالدين السابق وعلى توواطئه مع المدين تكون قد قضت ضمناً بصحة القرض .

خامساً - أن الحكم ببطلان القرض يتناقض مع بقاء الرهن للتابع له والمترتب عليه جميعاً ويمس قوة الشيء المحكوم فيه بحكم محكمة النقض سالف الذكر .

تلك هي الأسس التي بني عليها الحكم المطعون فيه .

« وحيث انه يخلص مما تقدم أن محكمة الموضوع استظهرت أن الفضاء السابق تناول موضوعي القرض والرهن وفصل فيهما معاً فالعودة الآن إلى طلب بطلان القرض ليس إلا رجوعاً إلى نزاع سبق الفصل فيه ولهذا يكون ما ذهب اليه محكمة الاستئناف من الحكم بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً

٢ — مادام الدليل من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن كفايته أو عدم كفايته في الاقناع من شأن محكمة الموضوع ولا دخل لمحكمة النقض فيه .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه : —

أولا — مخالفته للقانون ، وذلك لأنه دفع أمام المحكمة بأنه وفي ديوناعن المدين وأصبح بذلك دائنا له بقيمة ماوفاه عنه ، وحصل التصرف اليه مقابل هذه الديون ، ولذا فليس لأى دائن آخر أن يطعن على هذا التصرف ، وقد أخطأ الحكم إذ قضى ببطلانه .

ثانيا — خطأه في تطبيق المادة ١٤٣ من القانون المدنى ، وذلك لأن الحكم قد ذكر أن التصرف جعل المدين في حالة اعسار بحيث أصبح عاجزا عن وفاء دين المطعون ضده ، مع أن التصرف لم يستنفد ثروة المدين ولم يسبب إعساره .

ثالثا — قصوره في التسبيب ، لأنه : (١) لم يذكر أى دليل على علم الطاعن بحالة المدين وما عليه من ديون ، بل افترض العلم والتواطؤ التدليسى بناء على قرائن وهمية .

(٢) لم يبين الدليل على أن ماوفاه الطاعن من ديون المدين كان من مال هذا الأخير .

« ومن حيث ان ماينعاه الطاعن في الوجهين الأول والثانى قد أثاره امام محكمة الموضوع التي قدرت الدعوى وظروفها واستخلصت منها استخلاصا سليما ما استدلت منه على اعسار المدين المتصرف ، وعلى ان الديون التي قال

الطاعن أنه وفاها عن المدين لم يقيم الدليل الكافي على أنه وفاها من ماله الخاص ، لا من مال المدين ، وأنه بذلك لا يصح اعتباره في عداد دائنى المطعون ضده الثانى حتى يقبل احتجاجه بعدم جواز الطعن في التصرفات الصادرة اليه ، وإذا كان كل ما تقدم تقديرا موضوعيا فإنه لا يقبل من الطاعن الخوض فيه امام محكمة النقض .

« ومن حيث انه لا صحة لما يشيره الطاعن بالوجه الثالث فان المحكمة حيث قالت بعلم الطاعن بحالة المدين ، وبتواطؤ هذا الأخير معه على الاضرار بالدائن ، وبأن ماوفاه الطاعن من ديون المدين لم يثبت أنه من ماله الخاص — قد استخلصت ذلك من وقائع وأدلة من شأنها أن تؤدي اليه ، ولذلك فان المناقشة المثارة بوجه الطعن لا معنى لها سوى القول بعدم كفاية الدليل ، وهذا لا شأن محكمة النقض به ، مادام الدليل من شأنه والحالة هذه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة ، أما كفاية الدليل وعدم كفايته في الاقناع فالشأن فيه لمحكمة الموضوع .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن جرجس سليمان جرجس المليح وحضر عنه الاستاذ محمد فهمى عبد اللطيف ضد ميخائيل اسطفانوس وآخر رقم ٤٨ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٣

١٨ فبراير سنة ١٩٤٣

مقدم . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .
شرط في عقد إيجار . عدم اعتباره شرطا جزائيا . اعتباره
اتفاق على مضاعفة الأجرة في حالة معينة . القضاء في
الدعوى على هذا الاعتبار . متى لا تدخل محكمة القضاة ؟

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد رأت ان الشرط
الوارد في عقد إيجار الأطلان ونصه أن « في
حالة زراعة القطن مكررا يزداد الإيجار المستحق
بما يوازي الإيجار الأصلي عن القدر الذي
يزرع قطناً مكرراً » ليس شرطا جزائيا يقتضي
القضاء به التحقق من أن المؤجر قد لحقه ضرر
بسبب مخالفة عقد الإيجار وإنما هو اتفاق على
مضاعفة الأجرة في حالة معينة وهي تكرار
زراعة القطن في الجزء الواحد من الأرض
المؤجرة ثم أعطته على هذا الاعتبار حكمه وهو
القضاء بالأجرة المضاعفة كاملة طبقا لمقد الإيجار
فلا تقبل المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض
مادام التفسير الذي أخذت به المحكمة متفقا تمام
الاتفاق مع مدلول عبارات العقد .

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه
الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه اعتبر
أن ما جاء بالفقرتين الأولى والثانية من المادة
التاسعة من عقد الإيجار - وهما المتعلقةتان بالزام
الطاعنين بدفع مثل الإيجار إذا ما تكررت زراعة
القطن سنتين متواليين في نقطة واحدة - بمثابة

الأجرة قدرا واستحقاقا مع أن ما قصده المتعاقدان
هو جزاء المخالفة إن وقعت . وإذن يكون
ما جاء بالفقرتين شرطا جزائيا يجب للقضاء به
التحقق من وقوع الضرر ومقداره ومن ثم يكون
الحكم المطعون فيه بما انتهى إليه قد أخطأ في
تفسير العقد كما أخطأ في تطبيق القانون

« ومن حيث ان ما جاء بالبند التاسع هو أنه
« في حالة زراعة القطن مكررا يزداد الإيجار
المستحق بما يوازي الإيجار الأصلي عن القدر الذي
يزرع قطناً مكرراً » . وقد رأى الحكم المطعون
فيه أن هذا الشرط ليس شرطا جزائيا يقتضي
القضاء به التحقق من أن المؤجر قد لحقه ضرر
بسبب مخالفة عقد الإيجار بل هو اتفاق على
مضاعفة الأجرة في حالة معينة وهي تكرار
زراعة القطن في أجزاء واحدة من الأرض
المؤجرة وأعطاه على هذا الاعتبار حكمه القانوني
وهو القضاء بالأجرة المضاعفة كاملة طبقا لمقد
الإيجار وإذا كان هذا التفسير متفقا تمام الاتفاق
مع مدلول عبارات العقد فلا محل لما يشير
الطاعنان في شأنه

« ومن حيث ان الوجهين الثاني والثالث
يتلخصان في أن الحكم المطعون فيه قد دال على
تكرار الزراعة : أولا - بما جاء بتقرير الخبير
مع أن ما ورد به يتناقض مع الواقع إذ الأراضي
المؤجرة هي من الأراضي الحوضية التي تغمرها
المياه ويستحيل على الخبير إثبات المخالفة المزعومة
بها أما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الخبير
ذهب إلى موقع من الأرض مرة أخرى في ١٥
من نوفمبر سنة ١٩٣٧ بعد أن جفت المياه فلا
يعنى في الرد عن دفاع الطاعنين لأن ذهابه في
المرة الثانية إن صح يكون كذهابه في الأولى

غير منتج إذ طغيان المياه على الارض يزيل كل معالم الزراعة التي تكون عليها — وثانياً — بما استخلصته المحكمة من اعتراف الطاعن الأول بالتوقيع على قوائم المساحة مع أنه لا يستنتج منها ما رأته المحكمة ولذلك طلب الطاعنان إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات المخالفة ونفيها فلم ترد المحكمة الاستئنافية على هذا الطلب . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فضلاً عن أنه انطوى في كلا الأمرين على عيب في التدليل قد أدخل بحق الدفاع مما يعيبه ويبطله

« ومن حيث ان كل ما جاء بهذين الوجهين يتناول مسائل موضوعية لا محل للجدل فيها لدى محكمة النقض إذ هي خاصة بالأدلة التي استند إليها الحكم المطعون فيه وهي تؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها من حيث ثبوت تكرار الزراعة القطنية . في الأرض المؤجرة سنتين متواليتين . هذا ولا يعيب الحكم عدم الردصراحة على طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق الذي تقدم به الطاعنان إذ في اقتناع المحكمة بكفاية الأدلة التي عولت عليها الرد الضمني بما يفيد أنها لم تر موجبا للتحقيق المطلوب

« ومن حيث ان الوجه الرابع من أوجه الطعن يتلخص في أن التكرار الذي أشار إليه الحكم الابتدائي هو تكرار زراعة القطن بعد القصب إلا أن الحكم المذكور وكذلك الحكم الاستئنائي لم يثبت كلاهما تحقق هذا الشرط طبقاً للترتيب المتقدم وبذا يكون الحكمان قد أخذوا الطاعنين على أمر لم يثبت وجوده وعلى مخالفة لم تقع وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

« ومن حيث انه غير صحيح ما أثاره الطاعنان

من أن الحكمين الابتدائي والاستئنائي اعتباراً أن التكرار في الزراعة المخالف لما تم الاتفاق عليه هو تكرار زراعة القطن بعد زراعة القصب إذ بالرجوع إلى الأسباب التي ذكرتها كلتا المحكمتين عن كيفية وقوع المخالفة يبين أن التكرار الذي عنيا بإثباته وفقاً لما جاء بعقد الأيجار إنما هو تكرار الزراعة القطنية في الأرض المؤجرة لا تكرار زراعة القطن بعد القصب . أما ما جاء في أسباب الحكم الابتدائي عند سرده واقعة الدعوى من أنه مشروط في البند التاسع من عقد الأيجار أن المستأجر ممنوع من تكرار زراعة « القطن بعد القصب » في بقعة واحدة سنتين متواليتين فإنه واضح جلياً من سياق ما أوردته المحكمة بعد هذه العبارة عن حقيقة المخالفة انه مجرد خطأ مادي لا تأثير له في سلامة الحكم

« ومن حيث انه مما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً

(طعن احمد فقير مصطفى وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد كامل حسن الاسيوطى عند وزارة الاوقاف رقم ٥٥ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٤

٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣

١ — فتح وتدليس . اركان التدليس . حيلة في مشروع . مجرد كتمان الواقع . لا يعتبر غشاً .

(المادة ١٣٦ مدني)

٢ — الاكراه المبطّل . متى يتحقق ؟ مجرد النفوذ الأدبي أو هيبة الأقارب . لا يكفي للاكراه .

(المادة ١٣٥ مدني)

٣ — نقض وإبرام . أسباب الحكم . متى يصح الطعن فيها . أسباب غير مرتبطة بالمنطوق . لا يصح الطعن في الحكم بناء عليها .

المبادئ القانونية

١ — إن القاعدة المقررة في المادة ١٣٦ من القانون المدني هي أنه يشترط في الغش والتدليس أن يكون ما استعمل لخدع المتعاقد حيلة وحيلة غير مشروعة . وإذن فإن مجرد الكتمان لا يكفي أن يعتبر غشاً وتدليساً ما لم يقرن بخيل غير مشروعة .

٢ — إن الإكراه الذي يبطل الرضاء لا يتحقق إلا بالتهديد المزعج في النفس والمال بوسائل أخرى لا قبل للانسان باحتمالها والتخلص منها بحيث يعتريه خوف شديد يحمله على الاقرار بقبول ما لم يكن يقبله اختياراً . أما مجرد النفوذ الأدبي أو هيبة الأقارب فلا يكفي لبطلان العقد بل يجب أن يقرن ذلك بوسائل إكراه غير مشروعة^(١)

٣ — ان الطعن في أسباب الحكم لا يصح ما لم تكن الأسباب مرتبطة بالمنطوق وتأسس عليها قضاء المحكمة أما الأسباب النافلة فلا يصح الطعن فيها .

الحكم

» من حيث ان الطعن بني على الأوجه الآتية : — أولاً — الخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن من المبادئ الأساسية أن العقود الملزمة أطرفين توجب على كل منهما التزامات فاذا ظهر

(١) هذه القاعدة قررها الحكم المطعون فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

فيها أن أجد الطرفين لا يملك ما تصرف فيه . ويعجز عن تنفيذ ما التزم به كان العقد واجب الفسخ وثبت أن المطعون ضده لا يملك الأربعة الأقدنة التي تصالح عليها مع الطاعنتين فالصلح الذي تم بين الطرفين يجب اعتباره كأن لم يكن ثانياً — الخطأ في تطبيق القانون أيضاً وذلك لأن محكمة الموضوع أجازت عقد الصلح مع أنه مشوب بالبطلان لعدم توفر ركن الرضاء الصحيح إذ كانت الطاعنتان واقعتين في قبول هذا الصلح تحت تأثير الغش والتدليس والإكراه وكانتا آلة صماء في يد أخيهما المطعون ضده وهو كبير العائلة . ثالثاً — خطأ الحكم في قضائه بعدم اختصاص المحاكم الأهلية للنظر في بطلان الوقف لصدوره في مرض الموت

عن الوجه الأول

» وحيث ان الحكم المطعون فيه عرض للدفاع الوارد في وجه الطعن ورد عليه بما يأتي : — « (١) انه قد يكون صحيحاً ولكنه مستحدث لأن محمد رضوان قد اختصمته المستأفتان من رفع هذه الدعوى في ٧ و ٤ من يونيو سنة ١٩٣٦ ولم يتقدم بأي دفاع كان سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة حتى أصدرت في ١٨ فبراير سنة ١٩٣٩ حكماً الذي رفع عنه النقض وكان ذلك الحكم غيائياً بالنسبة له . وأن الشكوى الإدارية لم تقدمها المستأفتان إلا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ أي بعد صدور حكم النقض . (٢) انه لا يكفي أن يتقدم محمد رضوان في هذه المرحلة الأخيرة من مراحل نظر القضية بقوله انه يتنازع في بعض الأربعة أقدنة وكسور لكي يكون العقد منسوخاً وهو قد يكون مسوفاً إلى ذلك بعوامل غير جدية

أو مدفوعاً إليه لنفور بينه وبين أخيه المستأنف عليه الأول بسبب الوقف بل يتعين أن يكون مستحقاً لهذا القدر حقيقة وبمحكم نهائي. (٣) انه قد يرى أن استحقاقه لهذا الجزء الصغير (يفرض أنه مستحق له حقاً) غير ضار بالمستأنفين وغير معطل لحرية تصرفهما في الباقي بحيث لو علمتا به قبل العقد لما أحجمتا عن الاقدام على التعاقد وبذلك فلا يجوز لهما طلب الفسخ بل التعويض فقط تطبيقاً للمادة ٣١٠ مدني. (٤) ان العقد ينص في بنده الثاني على أن المستأنفين تضعان يدهما على الأربعة أفدنة وكسور ابتداء من زراعة سنة ١٩٣٧ بحيث لا يسمح الله وحصل بها عجز أو اداء من الغير يكون المستأنف عليه الأول ملزماً بدفعه من أطيانه الخاصة خلاف هذا وقد قدم المستأنف عليه الأول كشوفاً رسمية وأوراداً تدل على أنه مكلف باسمه حوالى الثلاثين فدانا بخلاف الاطيان الموقوفة. (٥) جميع هذه الاحتمالات وغيرها مما ينشأ من نزاع بين الخصوم في هذا الصدد ليس محل الفصل فيه. هذه الدعوى التي رفعت بثبوت ملكية المستأنفين لأطيان معينة ليس منها الاطيان الواردة بعقد ٢١ مارس سنة ١٩٣٦ بل محله دعوى أخرى ترفع ممن يهمة الأول من الخصوم وقد جاء في أقوال محمد رضوان في الشكوي الادارية المتقدمة الذكر أن المستأنفين قد رفعتا عليه دعوى فعلاً وأنه إذا حكم فيها لهما فانه مستعد لتسليمهما الجزء الذي يتنازعهما فيه. « ويبين من هذا الذي رد به الحكم على دفاع الطاعتين أن تمسكهما بعدم تملك أخيهما المطعون ضده الأربعة الافدنة كلها أو بعضها لا تأثير له في عقد الصلح من ناحيتي الواقع والقانون فاذكرته

المحكمة من ناحية الوقائع لاسبيل للجدل فيه. لدى محكمة النقض. وما قالته من ناحية القانون لا غبار عليه وإذن يكون إثارة هذا الدفاع من جديد لدى محكمة النقض لا محل له

عن الوجه الثاني

« وحيث ان الحكم المطعون فيه رد في إفاضة على هذا الوجه وذكر القواعد الآتية : - (١) القاعدة المقررة في المادة ١٣٦ من القانون المدني وهي أنه يشترط في الغش والتدليس أن يكون ما استعمل لخدع المتعاقد حيلة غير مشروعة (٢) ان مجرد الـكتـمان لا يكفي اعتباره غشاً وتدليساً ما لم يقترن بحيل غير مشروعة (٣) ان الإكراه المبطل للرضاء لا يتحقق إلا بالتهديد المزعج في النفس والمال أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل للانسان باحتمالها والتخلص منها ويكون من نتيجة ذلك حصول خوف شديد يحمل الانسان على الاقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً أما مجرد النفوذ الادبي أو هيبة الاقارب فلا يكفي وحده لبطالان العقد بل يجب أن يقترن ذلك بوسائل إكراه أخرى غير مشروعة وهذه القواعد الثلاث صحيحة قانوناً وقد فند الحكم على أساسها ما ادعته الطاعتان من أنهما كانتا واقعتين تحت أى تأثير مبطل للرضاء بالصلح الحاصل بين الطرفين وإذ كان ما قاله الحكم في هذا الصدد متعلقاً بتقدير سائغ سليم فلا معقب على محكمة الموضوع فيه

عن الوجه الثالث

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن مسأله الاختصاص الواردة في وجه الطعن وكان ذلك عن الأسباب فقط بغير ضرورة تقتضيه إذ أن ما كان مفروضاً على المحكمة هو

الصادرة في دعاوى وضع اليد لا يدخل في نطاقه الرقابة الاستثنائية التي جعلها الشارع لمحكمة النقض والايام في تلك الدعاوى بمقتضى المادة العاشرة من قانون انشائها فان هذه الرقابة مقصورة على الخطأ في تطبيق القانون فقط .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يبنون طعنهم على وجهين : - الأول - أن المحكمة الاستئنافية قد خرجت على النطاق القانوني لدعوى وضع اليد وتعرضت للملكية وبنت حكمها على أسباب متعلقة بها ولم تأبه لوضع اليد في ذاته وهو ما كان يجب الاقتصار على البحث فيه عملاً بنص المادة ٢٩ من قانون المرافعات . الثاني - ان المحكمة الاستئنافية أخطأت في الاستدلال على نية المالك فقد أخذت باقرار مزعوم صدره من بعض الطاعنين وكان كلامها في أسباب حكمها عن ذلك الاقرار المزعوم غامضاً مبهماً مجهلاً إذ لم تذكر المحكمة صبغة الاقرار ولا الظروف التي صدر فيها ولا تأثيره في وضع يد الطاعنين

» وحيث انه عن الوجه الأول فان الحكم المطعون فيه بعد أن شرح وقائع الدعوى والأمر التي يدور حولها النزاع قال : « وحيث ان وضع اليد المشروط في دعوى منع التعرض يجب أن يكون مستوفياً شرائط وضع اليد المكسب الملكية بمضى المدة أي أن يكون مستمراً هادئاً ظاهراً وأن يكون بنية المالك وألا يكون مشوباً بالنزاع . وحيث ان للمحكمة أن تستخلص من المستندات ما يعينها على صفة وضع اليد » وقد ذكر الحكم الأدلة التي استخلصتها المحكمة من مستندات وأقوال الطرفين والتي تثبت وجود

الفصل ، لا في الوقف الذي صدر من المورث ، بل في الصلح الذي انعقد بين الطرفين وفيما تضمنته من شروط متعلقة بما تركه المورث وقد بنت المحكمة في ذلك وقطعت فيه برأى وإذا كان قضاؤها في هذا يستقيم بدون ما عرضت له في صدد الاختصاص وكان الطعن لا يصح إلا لخطأ وارد في الأسباب التي تأسس عليها قضاء المحكمة وكانت تلك الأسباب مرتبطة بالمنطوق ولا غنى عنها لا فيما جاء زائداً منها على حاجة الحكم إذ كان الأمر كذلك فيكون البحث في مسألة الاختصاص المشار إليها في وجه الطعن غير مجد

» وحيث انه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعاً .

(طعن دهبية رضوان احمد الشقيري وآخر وحضرتهما الاستاذ مكرم عبيد باشا ضد محمود رضوان احمد الشقيري رقم ٢٣ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٥

٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣

- ١ — دعوى وضع اليد . المستندات الخاصة بالملك . استخلاص المحكمة منها ما يتعلق بالحياة وصفتها . لاجرج عليها في ذلك . (المادة ٢٩ مرافعات)
- ٢ — دعوى وضع اليد . الرقابة التي لمحكمة النقض على الاحكام الصادرة فيها . مقصورة على الاخطاء القانونية (المادة ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

المبادئ القانونية

- ١ — لاجرج على القاضي في دعوى وضع اليد في أن يستخلص من مستندات الخصوم ولو كانت خاصة بالملك كل ما كان متعلقاً بالحياة وصفتها .

٢ — إن العيب في تسبيب الأحكام

العاشرة من قانون انشاء هذه المحكمة وقد قصرها على الاخطاء القانونية في تطبيق الاحكام الخاصة بتلك الدعاوى .

« وحيث انه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمود أحمد الجندى أوده باشا وآخرين وحضر عنهم الا- تاذ اسماعيل حمزة ضد محمد أمين صالح وحضر عنه الاستاذ محمد رحى رقم ٣١ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٦

٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣

دعوى وضع اليد :

١- — حيازة النائب . استمرار الحيازة الاصيل . مستأجر . ثبوت الحيازة له . المؤجر يعتبر حائزاً في مدة الحيازة التى لمستأجره .

٢ — شريك على الشيوع . وضع يده على جزء من الارض . لا حق لأحد الشركاء فى انتزاعه منه . حقه فى رفع دعوى وضع يد لحماية يده الفعلية ضد من اشترى من أحد الشركاء .

المبادئ القانونية

١ — إن حيازة النائب تعتبر حيازة الاصيل فلماذا أن يستند إليها عند الحاجة وإذن فتى ثبتت الحيازة للمستأجر فى مواجهة المتعرضين له وردت اليه بحكم نهائى فان المؤجر يعتبر مستمراً فى حيازته مدة الحيازة التى لمستأجره

٢ — إن أحد الشركاء إذا كان واضعاً يده

على جزء معين تسهياً لطريقة الانتفاع فهو يمتلك فى هذا الجزء ما يتناسب مع نصيبه فى المجموع ويكون انتفاعه بالباقى مستمداً من حقوق شركائه الآخرين على أساس التبادل فى المنفعة

الوقف وتبعية العين المتنازع عليها له وتثبت أن وضع يد الطاعنين ومورثيهم من قبل كان مارضياً لا يكسبهم حق التملك بالتقادم مهما طالت مدته ثم قال : « وحيث انه مما تقدم جميعه يبين أن شروط دعوى منع التعرض غير متوافرة لأن هناك منازعة فعلية فى صفة وضع اليد وما إذا كان يؤدى إلى التملك أم لا ومن ثم فالذى يطلبه المستأنف ضدهم فى دعواهم هو حماية وضع يد لم يثبت خلوه من النزاع ولا يعتبر مسلك المحكمة فى تبين وجه المنازعة من مستندات الطرفين المتعلقة بالوقف والملك تعرضاً للفصل فى الملكية وإنما هو للتوصل إلى تحديد صفة وضع اليد وهذا أمر غير ممنوع على المحكمة للفصل فى دعوى منع التعرض »

« وحيث ان ماجرت عليه المحكمة الاستثنائية للفصل فى الدعوى هو تحرى صفة وضع اليد فى ذاته والوصول إلى ما اقتنعت به من أن الطاعنين ومورثيهم كانوا يضعون يدهم على الارض وهم يعلمون أنها تابعة لجهة الوقف المشمول بنظر المطعون ضده وأنهم وضعوا اليد عليها إما بصفقتهم نظاراً على هذا الوقف أو بصفقتهم ورثة لأولئك النظر . هذا ما توخته المحكمة فى حكمها ولا محل للاعتراض عليه إذ ليس يحظر على القاضى فى دعوى وضع اليد أن يستخلص من مستندات الخصوم ولو كانت خاصة بالملك كل ما كان متعلفاً بالحيازة وصفقتها

« وحيث ان ما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فى الوجه الثانى لا يعدو أن يكون عيباً فى التسبيب لا يدخل فى نطاق الرقابة الاستثنائية التى جعلها الشارع لمحكمة النقض والابرار فى دعاوى وضع اليد بمقتضى المادة

وضع يد المطعون ضده الأول إذ أنه على أى فرض قلبت الأمور فإن المطعون ضده الأول يستند إلى حق ملكية شائع وهو لا يجوز له قانوناً رفع دعوى اليد ضد من اشترى من أحد الشركاء المالكين لقدر محدد أو على أسوأ الفروض لقدر شائع .

وحيث أنه عن الوجه الأول فإنه يبين من حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه استئنافاً أن المحكمة عرضت لما أضممنه وجه الطعن وردت عليه بقولها « من حيث أن محامى المدعى عليهم (الطاعنين) الثانى والثالث دفع بعدم قبول الدعوى لمضى سنة على هذا التعرض إذ قدمت الشكوى فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ولم ترفع هذه الدعوى إلا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ . ومن حيث أن حكم استرداد الحيازة الصادر فى القضية رقم ١٦٩١ سنة ١٩٤٠ لمصلحة المدعى عليه الأخير (المطعون ضده الثانى) المستأجر من المدعى ضد المدعى عليهم ينتفع به المدعى لأن المستأجر نائب عن المالك يلزمه بمقتضى عقد الايجار إعادة الشئ المؤجر إلى صاحبه وعلى ذلك مدامت الحيازة قد ردت قانوناً بحكم نهائى ومحضر تسليم فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ فيعتبر المدعى حائزاً قانوناً لهذا العقار ابتداء من تاريخ عقد إيجار المدعى عليه الأخير لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ آخر مدة العقد المذكور ويبين مما ذكر أن محكمة الموضوع استظهرت وضع يد المستأجر من المطعون ضده الأول على أرض النزاع وعدته فى ذلك نائباً عن المؤجر له وليس فى هذا الذى قاله الحكم أى خطأ قانونى إذ حيازة النائب لا تعدو أن تكون استمراراً لحيازة الأصل ولهذا الأصل الاستناد إليها كلما أنكرت عليه .

وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه الأرض بحجة أنه معادل له فى الحقوق على الأرض بل كل ماله إن لم يعامل هذه المعاملة بالذات أو أراد المدول عنها أن يطلب قسمة الأرض أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع فإذا كان الحكم قد أثبت أن وضع اليد بشرطه القانونية كان لأحد الملاك على الشيوع فلهذا المالك فى سبيل حماية يده الفعلية على العقار من تعرض المشتري من أحد شركائه أن يرفع دعوى وضع اليد ضد المتعرض والمشتري وشأنه فى اتخاذ ما يراه كفيلاً بالمحافظة على حقوقه .

المحكمة

« من حيث أن الطعن يتحصل فيما يأتى : -
أولاً - أخطأ الحكم المطعون فيه فى تفهم أركان دعوى استرداد الحيازة التى يتقدم فيها واضع اليد معتمداً على وضع يده فى حد ذاته بصرف النظر عن سببه حتى لا يترك لمن ينشد حقاً أن يقتضى الحق قسراً ووضع اليد فى هذه الحالة هو وضع يد بالاصالة لا بالنيابة .

ثانياً - أخطأ الحكم المطعون فيه برفضه الدفع بعدم قبول دعوى منع التعرض لرفعها بعد مضى أكثر من سنة على وضع يد الطاعنين لما هو ثابت من أن المطعون ضده الأول علم بالتعرض فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ولم يرفع دعواه بطرد الطاعنين إلا فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤١ وما هو ثابت أيضاً من أنه لم يضع يده هو أو مستأجره لمدة أكثر من سنة .

ثالثاً - أخطأ الحكم كذلك فى قضائه بإعادة

« وحيث انه عن الوجه الثاني فان الحكم المطعون فيه أثبت أن المطعون ضده الأول وضع يده من تاريخ شرائه الحاصل في سنة ١٩٢٩ وأن وضع يده كان بطريق الايجار لعدة أشخاص حتى حصل التعرض للمطعون ضده الثاني من الطاعنين الذين وضعوا اليد على الاطيان بطريق الغصب إلى أن رفعت يدهم بمقتضى محضر التسليم في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٠ ثم عرض الحكم إلى مايمسك به الطاعنون من وضع اليد من وقت شرائهم فقال : « إن حكم استرداد الحيازة آنف الذكر الذي صدر ضدهم بكذبهم في هذا الادعاء بوضع اليد وأن وضع يدهم في هذه الفترة من تاريخ الشكوى الادارية المؤرخة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ إلى أن حكمها ثانيا باسترداد الحيازة لمستأجر المدعى في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٠ لم يكن وضع يد هادئا . ومن هذا كله يبين أن محكمة الموضوع رأت أن المطعون ضده الأول كان واضعا يده على أرض النزاع وضعا قانونيا وأن مايمسك به الطاعنون من وضع يدهم من تاريخ الشكوى الادارية من المستأجر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ حتى الحكم نهائيا باسترداد الحيازة لم يكن وضع يد هادئا يحق لهم التمسك به قبل صاحب اليد الذي حصل ضده التعرض والذي قد توافرت في وضع يده الشروط القانونية وهذا كله تطبيق سليم لاحكام القانون الواردة ضمن المادة ٦ من قانون المرافعات ولا وجه للطعن عليه .

« وحيث انه عن الوجه الثالث فانه مع التسليم بأن كلا الطرفين مالك على الشيوع مع آخرين في مساحات من ضمنها أرض النزاع فان مايجب مراعاته أن أحد الشركاء إذا كان واضعا يده على جزء معين تسهيلا لطريقة الانتفاع فهو يمتلك في هذا الجزء مايتناسب مع نصيبه في المجموع ويكون انتفاعه في الباقي مستمدا من حقوق الملاك الآخرين على أساس التبادل في المنفعة وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه الأرض بحجة أنه معادل له في الحقوق على الأرض بل كل ماله إن لم يعامل هذه المعاملة بالذات أو أراد العدول عنها أن يطلب قسمة الأرض أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وضع اليد بشروطه القانونية كان للمطعون ضده الأول وأن الطاعنين هم الذين انتزعوا الأرض منه فيكون من حقه رفع دعوى منع التعرض احتراماً لحالة وضع اليد المتوافرة فيها الشروط القانونية وهم وشأنهم في اتخاذ ما يروونه كفيلا بصون حقوقهم .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعا ،

(طعن الشيخ عبد الوهاب محبوب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد حسن ضد الخواجة مجلى عبد السيد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ ساهبا حبشى بك رقم ٤٦ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١١٧

١٧ يونيو سنة ١٩٤٣

حكم . تغيب أحد القضاة عند تلاوته . عدم توقيع
القاضي النائب على المسودة . وجب لبطالته .

المبدأ القانوني .

إذا تغيب أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة
عن الحضور وقت تلاوة الحكم ولم يوقع قبل
ذلك على نسخة الحكم الأصلية كان باطلا بطلانا
جوهريا وتعين القضاء بهذا البطلان ولو لم
يطلبه الخصوم .

المحكمة

« حيث ان الثابت من محاضر جلسات الدعوى
أمام محكمة الدرجة الأولى أن دفاع طرفي
الخصومة قد أبدى في جلسة ١٩ من أبريل
سنة ١٩٤١ وقد تأجل النطق بالحكم لجلسة تم
أخرى وفي هذه الجلسة الأخيرة المحدد لها يوم
٣١ من مايو سنة ١٩٤١ صدر الحكم المستأنف
وتدل محاضر الجلسات على أن العضو الأمين
بالمحكمة التي سمعت المرافعة لم يتيسر له التجلس
في يوم النطق بالحكم وبمراجعة نسخة الحكم
الأصلية لم يتبين وجود امضاء له عليها ولم يرد
بصورة الحكم الأصلية إشارة إلى ذلك وإلى
اشتراك العضو المنعيب وقت التلاوة في المداولة .
« وحيث ان قانون المرافعات يشترط في
القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم
جميعا في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة وإلا

كان الحكم لاغيا كما يجب أن يكونوا حاضرين
تلاوة الحكم وافترض حصول مانع لأحد
القضاة عن الحضور وقت التلاوة فنص على أن
يكتفي في هذه الحالة بأن يضع ذلك العضو
امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .
« وحيث ان هذه القواعد التي رسمها القانون
تتعلق بصحة الاحكام وسلامة كيانه إذ هي
خطوات متلاحقة لا يتكامل ببيان الاحكام
بدون تحققها جميعا وهي تبدأ بحق الدفاع الذي
يجب توفره للخصوم بحيث أن كل إخلال بهذا
الحق مبطل للحكم ومن البداهة أن هذه القاعدة
ليست مقصودة لذاتها بل هي لحكمة لا تقوم
إلا على أساس أن يصدر الحكم من القضاة
الذين حصل ابداء الدفاع أمامهم وآية ذلك
في نظر القانون أن يكون مؤلاء القضاة حاضرين
تلاوة الحكم أو أن يضع من تغيب منهم امضاءه
على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته فإذا لم
يتحقق أحد هذين الأمرين كان هذا الفصور
في نظر القانون نقصا في أحد أركان الحكم
وسببا من الأسباب الجوهرية لبطلانه وتعين
على القضاء أن يقضي بهذا البطلان من تلقاء نفسه
« وحيث ان الحكم المستأنف لم يتوفر فيه
ما اشترطه القانون فيكون باطلا ويتعين الحكم
ببطلانه .

(استئناف المسير إلى ديار وأخرى وحضر عنهما
الاستاذ سليم اسكندر ضد المسير يوسف هنري وحضر معه
الاستاذ احمد قوشه رقم ٣١ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة أحمد علي علوي بك ومحمد صادق
فهمي بك ومحمود حليمي سوكه بك مستشارين)

٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣

- ## المبادئ القانونية

١ - يشترط لصحة تصرفات الأب الولى
فى أموال ابنه طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية
أن يكون الأب عدلا محمود السيرة أو مستور
الحال أمينا على حفظ ماله فإذا لم تتوفر هذه
الشروط وقع تصرفه باطلا بطلانا أصليا .

٣ — إذا ثبت للقضاء الأهل أن الأب بعد أن تأخر في الوفاء يدين مستحق في ذمته شخصيا وبعد أن استصدر دائنه أحكاما به رهن لدائنه أرضا لأولاده القصر تأمینا لدينه الشخصي وثبت أن الأب كان فاسدا الرأي سىء التدبير حكم القضاء بما تقضى به الشريعة من بطلان الرهن .

٣ - انه وإن كانت ولاية الأب تظل قائمة حتى تسلب منه بقرار يصدره المجلس الحسبي طبقا لما تقرره المادة (٢٨) من قانون المجالس الحسبية إلا أن مدار البحث في الواقعة السابقة أنه مع التسليم بقيام صفة الولاية للأب فان لهذه الصفة شرائط يجب توفرها وحدودا لا يصح تجاوزها فاذا لم تتوفر تلك الشروط وإذا تعدى الولي حدوده وقع تصرفه باطلا .

المحور

« حيث ان موضوع الدعوى يتلخص في أنه بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ استأجر حسين بك مصطفى خليل بصفته الشخصية من وزارة الاوقاف ٣٥١ ف و ٢١ ط و ١٦ س وقف المرحوم مصطفى باشا خليل لمدة ثلاث سنوات من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ إلى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بايجار سنوى قدره ١٧٢٦ جنيتها و ٥١٢ مليا ومجل الايجار مبلغ ٥٤٧٩ جنيتها و ٥٣٦ مليا وليس في عقد الاجارة ما يدل صراحة أو ضمنا على أن المستأجر حسين بك مصطفى خليل استأجر الأرض بصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر مدحت ومريد وشهيرة . ومما لاخلاف فيه أن حسين بك مصطفى خليل لم يقيم بسداد الايجار الذى تعهد بالوفاء به مما اضطرت معه وزارة الاوقاف إلى رفع ٤ قضايا المطالبة بقيمة الاقساط المتأخرة وهى القضايا رقم ٢٣٦ و ٢٣٧ سنة ١٩٣٢ ورقم ٢٢٢ و ٢٢٣ سنة ١٩٣٣ وصدرت الاحكام في تلك القضايا في التواريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ و ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ و ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣ و ٦ يونيه سنة ١٩٣٣ على التوالى وجميعها قضت بالزام حسين بك مصطفى خليل شخصا بدفع المبالغ ٩١٥ جنيتها و ٦٦٦ مليا و ١٢٩٥ جنيتها و ٦٨٤ مليا و ٤٥١ جنيتها و ٧١٧ جنيتها و ٥٢ مليا ومجموعها ٣٣٧٩ جنيتها و ٤٠٢ مليا

« وحيث إنه بعد أن نفذت الإجارة الصادرة إلى حسين بك مصطفى خليل بصفته الشخصية ومضى على تنفيذها ما يقرب من الستين و بعد أن تأخر المستأجر في وفاء ما يستحق من الأقساط وأقامت وزارة الأوقاف ضده دعوى أربعة

واستصدرت أحكاما في ثلاثة منها — بعد ذلك وفي تاريخ ١٩ من يونيو سنة ١٩٣٣ تعاقد حسين بك مصطفى خليل مع وزارة الأوقاف على أن يرهن إليها أطيان القصر من أولاده وصدر الرهن منه بصفته وليا شرعيا على أولاده وكان هذا الرهن تأمينا لدين الاجارة وهودين شخصي في ذمة حسين بك المذكور كما يدل على ذلك عقد الاجارة وما تلاه من الاحكام الاربعة الصادرة لصالح وزارة الاوقاف ولا يغير من هذه الحقيقة ما ورد في عقد الرهن من أن حسين بك مصطفى خليل استأجر الارض بصفته وليا شرعيا على أولاده

« وحيث انه فضلا عما ثبت من أن الرهن الصادر من حسين بك مصطفى خليل عن أطيان أولاده كان تأمينا لدين شخصي في ذمته وأن الرهن تم بعد أن ثبت اعسار هذا الولي في وفاء الدين حتى صدرت ضده أحكام بها . فضلا عن ذلك فان الثابت من الكشف الرسمي وشهادة التصرفات العقارية المقدمين بالملف أنه منذ سنة ١٩٣٠ قد صدر من حسين بك مصطفى خليل تصرفات وقيدت ضده تسجيلات بلغت قيمتها عشرات الآلاف من الجنيهات وانتهت به إلى تجريده أخيرا من جميع ممتلكاته وهي في مجموعها دالة على أنه كان فاسد الرأي سيء التدبير .

« وحيث انه للفصل في نقاذ تصرفات الولي في حق القصر من أولاده يتعين الرجوع إلى أحكام الشريعة الاسلامية وهي صريحة في أنه يشترط لصحة تصرفات الأب الولي في أموال ابنه أن يكون الأب عدلا مجودا لسيرة أو مستورا الحال أمينا على حفظ ماله ومؤدى هذا أنه إذا لم تتوفر هذه الشروط وقع التصرف باطلا بطلانا أصليا لا نهادام أهلية محررها ولو كان المتعاقد

الآخر سليم النية .

« وحيث انه متى ثبت من الوقائع السابقة أن حسين بك مصطفى خليل كان فاسد الرأي سيء التدبير وكان بعيدا عن الصفات التي يتطلبها الشارع فلذا يكون عقد الرهن الذي أصدره بصفته وليا على أولاده إلى وزارة الاوقاف عقدا باطلا ويكون التنفيذ المطلوب اجراؤه بناء على هذا العقد في غير محله وذلك بصرف النظر عما إذا كانت وزارة الاوقاف تعتبر سليمة النية أو ما إذا كانت عالمة بحالة مدينها والظروف الملائسة لصدر عقد الرهن منه عن أطيان أولاده .

« وحيث انه لا محل لما يذهب إليه المستأنفات من أن ولاية الأب نزل قائمة حتى تسلب منه بقرار يصدره المجلس الحسي طبقا لما تقرره المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية فان الاجراء المشار إليه يلجأ إليه عند الرغبة في سلب صفة الولاية من الأب وليس هذا مدار البحث في النزاع الحالي إذ أنه مع التسليم بقيام صفة الولاية للأب فان لهذه الصفة شرائط يجب توفرها وحدودا لا يصرح بتجاوزها فاذا لم تتوافر تلك الشروط وإذا تعدى الولي حدوده وقع تصرفه باطلا كما هو الحال في الدعوى الحالية .

« وحيث انه متى ثبت بطلان عقد الرهن وما ترتب عليه من اجراءات تنفيذه فانه لا يوجد ما يدعو للبحث فيما تعرض له الحكم المستأنف من سقوط الحق بمضى المدة .

(استئناف السيدات ملكة وانسراح واحسان كرميات المرحوم مصطفى باشا خليل بصفتهن وحضر عنهن الاستاذ احمد رشدي ضد حسين بك مصطفى خليل بصفته وآخر رقم ٩٧٥ سنة ١٣٨٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد علي علوية بك ومحمد صادق فهمي بك ومحمد توكيتي رضوان بك مستشارين)

١١٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣

أب . ولأبنته . لانتدوم شخصية ابنته المستقلة قانوناً
من شخصيته . شفعة . سير إجراءاتها باسم الأب . لا يمكن
أن يلتفت بها الابن . .

المبدأ القانوني

لكل من الأب وأبنته في نظر القانون
شخصية مستقلة تجعل من كل منهما كائناً قانونياً
مستقلاً في حقوقه والتزاماته ومهما اتسعت سلطة
الأب على ابنته بصفته ولياً عليه فإنها لا يمكن
قانوناً أن تمتد بحيث تفنى شخصية الابن في
شخصية أبيه وعلى ذلك فإذا أراد الأب أن
يباشر إجراءً من إجراءات المرافعات التي لا تنتج
أثرها القانوني إلا إذا صدرت عن صاحب الحق
فيها مثل طلب الأخذ بالشفعة فعليه في هذه
الحالة وأمثالها أن يباشر هذا الإجراء بصفته ولياً على
ابنته وإلا امتنع انتفاع الابن بالإجراء المذكور .

المحكمة

« حيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق
أن المستأنف طلب الشفعة لنفسه في انذار الرغبة
الذي أعلن بناء على طلبه في ٥ مايو سنة ١٩٤٣
كما طلبها لنفسه في عريضة افتتاح دعوى الشفعة
التي أعلنت بناء على طلبه أيضاً في ٢٧ مايو
سنة ١٩٤٣ حتى إذا ما ظهر أثناء نظر الدعوى
أن العين المشفوع بها ليست ملكاً له وإنما هي
ملك لوالديه المشمولين بولاية لم يجد المدعى بدا
من أن يعدل دعواه فعدلهما فعلاً في محضر جلسة
٢١ مارس سنة ١٩٤٣ وطلب الشفعة لوالديه

فرفضت محكمة أول درجة طلبه هذا في حكمها
المستأنف الرقم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣

« وحيث أنه وإن يكن الحكم المستأنف
المذكور قد خلا من بيان الأسباب التي
استند إليها في قضائه ببياناً كافياً إلا أنه مع
ذلك قد أصاب فيما قضى به لأن الدعوى في
وضعها الأخير أصبحت دعوى شفعة من وادي
المستأنف لامن المستأنف نفسه وهذه الدعوى
لم ترفع إلا في ٢١ مارس سنة ١٩٤٣ أي بعد
عشرة شهور من تاريخ اعلان اظهار الرغبة
المعلن في ٥ مايو سنة ١٩٤٣ خلافاً لما تقضى به
المادة ١٥ من قانون الشفعة التي توجب رفع دعوى
الشفعة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان
اظهار الرغبة والإسقاط الحق في الشفعة

« وحيث أن المستأنف ذهب في صحيفة
استئنافه كما ذهب في مرافعته ومذكرته إلى أن
الدعوى التي رفعها باسمه في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣
يصح أن تعتبر مرفوعة باسم ولديه ذلك لأن
السلطة التي للوالد على أولاده بصفته ولياً عليهم
وما يترتب على هذه السلطة من وكالة شرعية
طبيعية للأب على أبنائه من شأنها أن تبيح
للأب رفع الدعوى باسمه لحساب أولاده

« وحيث أن لكل من الأب وأبنته في نظر
القانون شخصية مستقلة تجعل من كل منهما
كائناً قانونياً مستقلاً في حقوقه والتزاماته ومهما
اتسعت سلطة الأب على ابنته بصفته ولياً عليه
فإنها لا يمكن قانوناً أن تمتد بحيث تفنى شخصية
الابن في شخصية أبيه وعلى ذلك فإذا أراد الأب
أن يباشر إجراءً من إجراءات المرافعات التي
لا تنتج أثرها القانوني إلا إذا صدرت عن صاحب
الحق فيها مثل طلب الأخذ بالشفعة فعليه في هذه

الحالة وأمثالها أن يباشر هذا الاجراء بصفته وليا على ابنه وإلا امتنع انتفاع الابن بالاجراء المذكور

« وحيث انه لا تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف الشرنوبى افندى محمد طباجه عن نفسه ووصفته وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ضد دكى افندى حسب الله وآخرين رقم ٦٧٤ - سنة ٦٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة احمد مختار بخت بك وعبد العزيز فنيهم بك ومصطفى مرعى بك مستشارين)

١٢٠

٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤

شراء الحكومة أطيانا لصيانة الثروة العقارية . كيان هذا العقد قانونا .

المبدأ القانوني

إن تدخل الحكومة لشراء العقارات صيانة للثروة العقارية ليست ملكية عادية وإنما هي ملكية من نوع خاص اختلفت أقوال أهل العلم في تكييفها فمن قائل أنها ملكية معلقة على شرط فاسخ ومن قائل أنها ملكية وكيل لحساب موكله ومن قائل أنها ملكية فضولى لحساب غيره . إلا أنه مهما يكن الرأى القانوني الذى يستعان به فى تكييف هذه الملكية فإن أقصى نتائجه إذا صح قبول هذه النتائج ان المدين نفسه هو الذى يمكن أن يعتبر مالكا منذ نزع ملكيته إلى يوم استردادها .

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف إذ قضى برفض دعوى الشفعة التى أقامتها المستأنفة قد أسس قضاءه على أن طلبة الشفعة لم يذكروا مالكة للعين المشفوع بها وقت أن اشترى المستأنف عليه الأول العين المشفوع فيها من المستأنف عليه الثانى ذلك لأن هذا الشراء قد تم فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ بينما أن طالبة الشفعة وإن تكن قد اشترت العين المشفوع بها من مصلحة الأملاك الأميرية فى ١٨ ابريل سنة ١٩٣٨ إلا أنها لم تصبح مالكة لها إلا عند ماسجلت عقد شرائها فى ١٢ ابريل سنة ١٩٤٣ .

« وحيث ان ما ذهبت اليه المستأنفة ردا على الأساس الذى قام عليه الحكم المستأنف يتحصل فى أن العين المشفوع بها كانت أصلا مملوكة لزوجها عبد الواحد عبد الله وقد نزع ملكيتها جبرا عليه بناء على طلب أحد دائئيه ورسا مزادها على الشركة العقارية لحساب الحكومة المصرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ الخاص بصيانة الثروة العقارية . وترغم المستأنفة أن الحكومة إذ تدخلت تنفيذا للسياسة التى رسمتها لا تقاذ ثروة المدينين من المصريين . وكان من آثار هذا التدخل أن رسا عليها مزاد السنة عشر قدانا التى كانت مملوكة لزوج المستأنفة فان الحكومة بذلك لم تملك السنة عشر قدانا المذكورة ملكية مطلقة تامة وإنما تملكها ملكية خاصة مقيدة بقيود أهمها أن الحكومة بحكم السياسة التى جعلتها على التدخل لا تقاذ ثروة الاهلين المهددة ليس لها أن تتصرف فيما آل إليها من هذه الثروة تصرف المالك المطلق وإنما

هي ملزمة بأن تدبرها لحساب أصحابها كما أنها ملزمة بأن تردّها لهم إذا طلبوها في مدى خمس سنوات مقابل الثمن الذي رسا به المزداد عليها مضى فاله ما تكبدته من مصاريف وإذا تعذر على صاحب الأرض أن يستردّها بنفسه لإنه كان لاهليه وذويه حق الأولوية على الغير في شرائها وهذه كلها قيود من شأنها أن تبرر القول فيما ترى المستأنفة بأن الأرض التي تنزع من صاحبها بحكم يرسى مزادها على الحكومة في هذه الظروف تبقى على ذمة صاحبها إلى أن يستردّها بحيث إذا استردّها كان له أن يشفع بها استناداً إلى ملكيته التي لم تنصرف عنه في أي وقت وبغير حاجة إلى تسجيل الاتفاق الذي تم به الاسترداد بينه وبين الحكومة .

« وحيث انه وإن يكن صحيحاً ما ذهب إليه المستأنفة من أن ملكية الحكومة لما آل إليها نتيجة تدخلها لصيانة الثروة العقارية ليست ملكية عادية وإنما هي ملكية من نوع خاص اختلفت أقوال أهل العلم في تكييفها فمن قائل أنها ملكية معقّلة على شرط فاسخ ومن قائل أنها ملكية وكيل لحساب موكله ومن قائل أنها ملكية فضولي لحساب غيره . إلا أنه مهما يكن الرأي القانوني الذي يستعان به في تكييف هذه الملكية فإن أقصى نتائجها إذا صح قبول هذه النتائج أن

المدين نفسه هو الذي يمكن أن يعتبر ما اكتمل بتجرد من ملكيته منذ نزعته منه إلى يوم أن استردّها من الحكومة أما غير المدين ممن يكون قد استعمل حق الأولوية واشترى العين من الحكومة فانه يتملك ما اشتراه ملكية جديدة عليه وهذه الملكية لا تثبت له نزولاً عن حكم قانون التسجيل إلا من يوم تسجيل عقده الذي اشترى به من الحكومة

« وحيث انه لذلك يكون غير مستساغ قانوناً على أي وجه من الوجوه أن تعتبر المستأنفة مالكة لما كان يملكه زوجها إلا من اليوم الذي سجلت فيه عقد شرائها من الحكومة أما قبل هذا اليوم فالملكية كانت إما للحكومة أو للمدين نفسه وعلى الحالين فهي لم تكن على وجه اليقين للمستأنفة ليصبح لها القول بأنها لم تملك ملكية جديدة وإنما استردت ملكية قديمة فهي معفاة من أحكام قانون التسجيل

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به ومن ثم يتعين تأييده

(استئناف الست نفيسة هانم عبد النبي وحضر عنها الأستاذ عبد العزيز فهم ضد السيد سالم أحمد عبد المال وآخرين رقم ١٨٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد مختار بنحيت بك وعبد العزيز غنيم بك ومصطفى مرعي بك مستشارين)

محكمة الشريعة في بيروت

١٢١

١٥ يناير سنة ١٩٤٢

وقف . نزاع في أصله . عدم اختصاص المحاكم الوطنية .

المبادئ القانونية

١ — ليس فيما قضت به محكمة النقض من اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في النزاع الحاصل على ملكية الوقف لما وقف تحولا عما سبق أن استقر عليه رأيها من خروج المسائل المتعلقة بأصل الوقف من قرب أو بعد عن اختصاص هذه المحاكم

٢ — ان التصرفات شرعا إن كانت عقودا فأركانها الايجاب والقبول وإن كانت إسقاطا فلا تحتاج إلى القبول وبما أن الوقف من قبيل الإسقاط فيكون ركنه الايجاب فقط والبحث في صدور الايجاب من الوقف سليما أو غير سليم يؤثر على الوقف وجودا وعدما الأمر الممتنع عن المحاكم الأهلية النظر فيه .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى كما أوردها المستأنف في صحيفة افتتاح الدعوى والاستئناف تملخص في أن المرحوم القمص ميخائيل شنوده اسطاسيوس أصيب بضعف في قواه العقلية في آخر أيامه ترتب على شيخوخته كما ترتب على مرضه

وقد أرادت زوجته أن تستغل هذه الحالة في نفس زوجها للمستأنف هي ومن تشاء بملكه فتسلطت عليه هي وأخت لها وزوج لهذه الأخت حتى سقط الرجل تحت هذا التسلط صريحا خاضعا لارادة هذه العصابة التي استحوزت عليه وتحت تأثير هذا التسلط مصحوبا باكراه مفسد للارادة إن لم يكن معدوما استطاعت هذه العصابة أن تحمل الزوج على أن ينشئ بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣١ وقفا على ملكة كله الذي هو عبارة عن ٥٩ ف و ١٧ ط و ١٣ س كائنة بزماء بهجوره وكون البجا . وكان قد تقدم قبل ذلك أحد المتصلين بالقمص يطلب إلى المجلس الحسبي الحجز عليه لعتقه أو لفصلته على الأقل ولكن هذا الطلب انتهى برفضه من المجلس الحسبي العالي بتاريخ ١٥ - ١١ - ١٩٣١ . ثم توفي القمص في ١٢ - ٤ - ١٩٣٦ ولم يترك وارثا غير المستأنف وزوجته (زوجة القمص) وتوفيت هذه الزوجة أخيرا ولا وارث لها إلا المستأنف وبذلك يكون هذا الأخير هو الوارث الوحيد ومن حقه وهو صاحب هذه الصفة أن يطلب إبطال الوقف لأن القمص وقت أن أصدر حجة الوقف كان مسلوب الارادة تحت تأثير التسلط والاكراه والغش . وطلب المستأنف في صحيفة افتتاح الدعوى - أولا - إبطال حجة الوقف - ثانيا - الحكم بثبوت ملكيته إلى لآعيان الموضحة الحدود والمعالم بحجة الايقاف - ثالثا - لزام المستأنف عليه بالمصاريف وأتعاب المحاماة الخ .

ودفع المستأنف عليه قرعيا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى لأنها من اختصاص المحاكم الشرعية . وحكمت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٧ - ٤ - ١٩٤٠ حضوريا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى وألزمت المدعى (المستأنف) بالمصاريف و ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة للمدعى عليه (المستأنف عليه) اعتمادا على أن النزاع المطروح يتصل بشرائط الوقف التي تتعلق عليها صحته فهو بذلك نزاع في أصل الوقف الذي يخرج البحث فيه عن اختصاص المحاكم الاهلية كنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وعلى أنه لم يشجر الخلاف بين محكمة النقض وبين دوائر محكمة الاستئناف إلا بشأن وقف المريض مرض الموت أما الطعن على أهلية الواقف أو صحة رضاه فلا خلاف في أن المرجع فيه إلى المحاكم الشرعية . وقد رفع المستأنف هذا الاستئناف عن ذلك الحكم وبناء على أنه وإن كانت محكمة النقض أصدرت حكما في عهد رئيسها السابق ذهبت فيه إلى أن قول اللائحة « أصل الوقف » تساوى تماما قولها « عقد الوقف » وإلى أن دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت متملغة بصحيح أصل الوقف من جهة صحته وبطلانه فإن المحاكم الاهلية لا اختصاص لها بنظرها ومن ثم فكل دعوى ترمى إلى بطلان الوقف قصديا أو ضمنيا خارجة عن ولاية المحاكم الاهلية . إلا أن القضاء أخذ يتحلل تدريجا من قيود هذا الحكم واستدل على ذلك بما يأتي أولا - أن محكمة استئناف مصر قضت في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٧ بصدد وقف المريض مرض الموت باختصاص المحاكم الاهلية بالنظر

فيه وتناولت بالتقد الرافع حكم محكمة النقض السالف الذكر حتى زلزلته من أساسه - ثانيا - أن محكمة النقض نفسها قضت في سنة ١٩٤٠ بأن البحث في ملكية الواقف أمر لا يتصل بأصل الوقف وأنه من الأمور التي يجب أن تصفى أمام المحاكم المختصة بنظر أنواع النزاع على الملكية وفروعها - وبذلك قد تحوّلت محكمة النقض نفسها عن ذلك النظر المتطرف وأباحّت للمحاكم الاهلية أن تبحث فيما كان مباحا لها دائما البحث فيه وهو أن الوقف يشترك مع جميع العقود المنصوص عليها في القانون المدني المصري في وجوب توافر شروط في عقده قد يؤدي عدم توافرها إلى انهياره ولكن لاصلة بتلك المسائل الشرعية البحتة التي أراد الشارع أن تكون من اختصاص أهل البصر العميق بها وهي المحاكم الشرعية ولا ريب في أن سلامة الرضا يجب توافرها في كافة العقود سواء في الوقف أم في غيره من العقود وعلى ذلك تكون المحاكم الاهلية مختصة بالنظر فيه . وأنه لا يعترض على ذلك بأن البحث في سلامة رضا الواقف قد يؤدي إذا ما ثبت أن شائبة تشوبها إلى زوال عقد الوقف كله الأمر الممتنع عن المحاكم الاهلية ذلك لأن البحث في ملكية الوقف لما وقف قد يؤدي أيضا إلى نهزم الوقف من أساسه وقد قررت محكمة النقض أن يترك للمحاكم القانون العام الاختصاص فيها .

ثالثا - وقد نفى المستأنف على محكمة أول درجة قولها أن المرجع في سلامة رضا الواقف هو المحاكم الشرعية لأن سلامة الرضا في الشريعة الإسلامية ليست بركن من أركان انعقاد الوقف بل ولا شرط من شروط صحته فوقف

١٠٢ سنة : القضاية

« وحيث ان محكمة استئناف مصر وان كانت حكمت بتاريخ ٢٥ - ٤ - ١٩٣٧ باختصاص المحاكم الاهلية بنظر الطعن في الوقف لصدوره في مرض موت الواقف استنادا الى أن المنوع عن المحاكم الاهلية بنظر المازيات المتعلقة بأركان عقد العقد وما يتبعها من شروط الصحة وأن مسألة صدور الوقف في مرض موت الواقف لا يتعلق بركن الوقف ولا بأي شرط من شروط صحته وما دام الأمر كذلك فتختص المحاكم الاهلية دون غيرها بنظر هذا النزاع والى أنه لا سند فيها قالته محكمة النقض في حكمها الرقيم ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ من الشرع أو القانون من أن الشارع جعل الواقف غير ذي أهلية للتبرع في وقت مرض مورثه وبناء على ذلك فلا يمكن أن تعتبر دعوى بطلان الوقف لصدوره في مرض موت المورث نزاع متعلق بشرط من شروط صحة الوقف وهو الخاص بأهلية الواقف وبالتالي متعلق بأصل الوقف .

غير أن محكمة النقض « برئاسة أخرى » بعد عرض هذا الحكم عليها حكمت بنقضه وقضت في حكمها الرقيم ٥ مايو سنة ١٩٣٨ بأن النزاع في حصول الوقف في مرض الموت هو نزاع في مسألة تتعلق بأصل الوقف على كل حال سواء فسر أصل الوقف بأنه وثيقة الوقف أم فسر بحقيقته الشرعية وبالأوصاف والاحكام التي أعطاهها الشارع للاحباس أم فسر بما يتوقف عليه وجود الوقف وبما هو مقابل لشرائط الواقفين فالفصل في هذا النزاع هو بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

المسكرة يعتقد ولكن صحته تبقى معلقة حتى يعود إلى الواقف اختياره فان أقره نفذ والعكس « وحيث ان محكمة النقض قضت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ في القضية رقم ٧١ سنة ١٤ قضاية بأن أصل الوقف هو ذات عقد الوقف لا أكثر ولا أقل فاذا كان النص العربي للمادة ١٦ من لائحة الترتيب هو « ليس لهذه المحاكم أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف » فان هذا النص يساوى بالضبط « ليس لهذه المحاكم أن تنظر في المسائل المتعلقة بعقد الوقف » وأن نص المادة ١٦ في هذا الصدد عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه وهو بعمومه وإطلاقه يقتضى حتما أن كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أية ناحية يكون هذا التعلق أى سواء كان من ناحية صحته وبطلانه أم كان من ناحية أخرى فان المحاكم الاهلية ممنوعة من نظر النزاع فيها منعا باتا لا استثناء فيه وتخصيص هذا العموم بدون نص صريح أو على الأقل بدون قرينة تقيده هو تحكم صرف تأباه الأوضاع اللغوية كما تأباه قواعد التفسير .

وبأن دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت هي دعوى تثير نزاعا في مسألة أهلية هذا الواقف للتبرع لوارثه أو عدم أهليته أو مسألة تعلق حق الوارث بالعين الموقوفة فلا يمكن للمحاكم الواقف ملكا خالصا حتى يسوغ له حبسها عن وارثه وأية المسألتين متعلقة بصميم أصل الوقف من جهة صحته وبطلانه فهي دعوى لو ثبتت لكانت نتيجة هدم الوقف فعلا فالمحاكم الاهلية لا اختصاص لها بنظرها .

كما أصدرت محكمة النقض أيضا حكما مماثلا بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٥ في القضية رقم

ليس مما تنظر فيه هذه المحاكم بل أن النظر فيه هو من اختصاص المحاكم الشرعية

« وحيث انه تبين مما تقدم أن محكمة استئناف مصر ما لبثت أن حكمت بما يخالف ما قرره محكمة النقض في هذا الصدد بحكمها الرقمين ١٦ ما بوسنة ١٩٣٥ و٦ يونيو سنة ١٩٣٥ حتى ردتا هذه المحكمة الأخيرة (وتحت رئاسة أخرى) بحكمها الرقم ٥ ما بوسنة ١٩٣٨ إلى ما سبق أن قضت به في الحكمين السابقين ما يدل على أن محكمة النقض قد استقر رأيها على أن المسائل المتعلقة بأصل الوقف سواء كانت تتعلق بذلك الأصل من قرب أو بعد عن اختصاص المحاكم الأهلية وذلك يتناول كل الأركان وكل شروط الصحة وكل مسألة يؤدي النزاع فيها إلى المناقشة في وجود الوقف أو إلى بطلانه في الحال أو في المآل

ومن ثم تكون كل هذه الأمور خارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية علما بطبيعة الحال ما جاء استنادا لبطلان الوقف اضرارا بالدائنين عملا بنص المادة ٥٣ من القانون المدني

« وحيث انه عن حكم محكمة النقض الرقم ١٤ مارس سنة ١٩٤٠ (ومشور في مجلة المحاماة السنة العشرون العدد العاشر صحيفة ١٣٦٢ رقم ٦٠١) والذي قضت فيه بأن الفصل في النزاع الحاصل على ملكية الواقف لما وقف هو من اختصاص المحاكم الأهلية لا يعتز تحولا منها عما سبق أن استقر عليه رأيها في الأحكام المشار إليها آنفا ذلك لأنه (كما قالت محكمة النقض نفسها) ان استقرار ملكية الواقف لما وقف أمر يسبق بطبيعة الاشياء اجراءات الوقف فهو اذن لا يتصل بأصله ولا يجوز أن يفرض اتصاله

فيمتنع على غير المحاكم الشرعية البحث فيه مع أنه من الأمور التي يجب أن تصفى امام المحاكم المختصة بنظر أنواع النزاع على ملكيته وفروعها قبل أن يأتي دور البحث في صحة أصل الوقف وإلا لأصبح وقف الفضولي أو المشاغب مال غيره تسكأة لنقل النزاع على الملكية الى المحاكم الشرعية التي لا شأن لها به .

« وحيث انه لا يعترض على هذا بأن البحث في الملكية الذي أبحاث محكمة النقض النظر فيه المحاكم الأهلية قد يؤدي الى تهمد الوقف مثله في ذلك مثل كل بحث في سلامة رضا الواقف أو في أي شرط من شرائط الوقف الذي قد يؤدي إلى انهياره أيضا فلم لا يباح للمحاكم الأهلية في الأمر الثاني كما أجز في الأول . هذا الاعتراض مردود لان المفهوم بداهة من أحكام محكمة النقض المتقدمة الذكر أنه لا يشترط للحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية أن تؤدي المناقشة في المسألة المعروضة عليها إلى بطلان الوقف فحسب بل وأن تكون هذه المناقشة قد تناولت ركنا من أركانه أو شرطا من شروط صحته . والبحث في ملكية الواقف لا يتصل بكتاب الوقف بالذات ولكنه يدور على وقائع وأسانيد سابقة عليه وإن كانت نتيجته المحتملة هي هدم الوقف فإنه ينصب على ذات عقد الوقف وأصله وصحيحة من الناحية المتعلقة بصحته وبطلانه ولذلك قد جعل الاختصاص فيه للمحاكم الشرعية .

« وحيث انه عما نعاه المستأنف على الحكم المستأنف من أن المرجع في سلامة رضا الواقف هو المحاكم الشرعية في حين أن سلامة الرضاء ليست ركنا من أركان انعقاد الوقف فان

التصرفات إن كانت عقوداً فأركانها الإيجاب والقبول وإن كانت إسقاطاً فلا تحتاج إلى القبول وبما أن الوقف من قبيل الإسقاط فيكون ركنه الإيجاب فقط (كتاب محمد زيد في مباحث الأوقاف الصريحة الثانية) فمضى استنبان ذلك يكون البحث في صدور الإيجاب من الواقف سليماً أو غير سليم مؤثراً على الوقف وجوداً وعدمه الأمر الممتنع عن المحاكم الأهلية بنص المادة ١٦ من لائحة الترتيب

« وحيث أنه على فرض التسليم بأن سلامة الرضا ليست ركناً من أركان انعقاد الوقف فالنزاع في سلامة رضا الواقف تعتبر نزاعاً في شيء يتعلق بصميم الوقف وإن لم يكن من أركانه وشروط صحته لأنه يؤدي في الحال إلى تقرير الصحة أو إلى بطلان التصرف كما يؤدي إلى تكوين العقد وتقرير حقيقة الشرعية ومدى أنارها وليس من شك في أن كل ذلك مما يمس أصل الوقف ويتعلق به

» وحيث أنه لذلك ولما جاء في الحكم المستأنف من أسباب لا تتعارض مع هذه الأسباب يكون ذلك الحكم على صواب فيما قضى به من عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الطلب الأول من طلبات المستأنف في صحيفة افتتاح الدعوى وهو الخاص بإبطال حجة الوقف المؤرخة ٥ أغسطس سنة ١٩٣١ أما فيما يختص بطالب تثبيت ملكية المستأنف إلى الأعيان الموضحة الحدود والمعلم بحجة الأبقاف المذكورة فيتمتع الغاء الحكم المستأنف بالنسبة له واختصاص المحاكم الأهلية بالنظر فيه وإيقاف الدعوى بشأنه أمام محكمة أول درجة حتى يفصل في الطلب الأول المشار إليه آنفاً من الجهة المختصة .

(استئناف إبراهيم أفندي خليل وحضر عنه الاستاذ زكي عربي ضد حلى أفندي ويها لوندى بصفته وحضر عنه الاستاذ حنا مرقص رقم ١٢٧ سنة ١٥ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك وكيل المحكمة ومحمود عفيفي بك وحسن نجيب بك مستشارين)

القضاء التجاري

١٢٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة التجارية

٥ مايو سنة ١٩٤٣

- ١ — اثرأ على حساب الغير . مبدأ له قوة القانون .
- ٢ — متعهد من اللبائن . حقه في الزيادة لتغير الاسعار دون المتعهد الاصل .

المبادئ القانونية

- ١ — مبدأ الاثراء على حساب الغير

كمصدر من مصادر الالتزام وإن لم يرد به باب خاص في القانون في مصر إلا أنه مبدأ تقرره قواعد العدالة العامة التي لا تسمح بأن يثري شخص على حساب غيره بغير حق .

٢ — إذا تعهد شخص بتور يدخيز لمصلحة

حكومية نظير ممر معين ثم عهد إلى آخر بتنفيذ

هذا التعهد نظير ممر أقل وحصل لنفسه على

ربح محدد هو الفرق بين السعريين وإذا منحت المصلحة علاوة على السعر تخفيفا للخسارة التي لحقت بالمتعهدين من جراء ارتفاع الأسعار فإن هذه العلاوة تكون من حق القائم فعلا بالتوريد وهو المتعهد من الباطن لأن استيلاء المتعهد الأصلي عليها يكون اثرأ على حساب غيره بدون حق .

المسكرة

« حيث ان وقائع الدعوى كما تلخصها الحكم المستأنف تتحصل في أن ابراهيم أفندي السيد الشيمى والسيد أفندي ابراهيم الشيمى أقاما هذه الدعوى ضد أمين أفندي أبو يوسف ومصلحة خفر السواحل وقالوا فيها أن أمين أفندي أبو يوسف تعاقد مع مصلحة خفر السواحل على أن يقدم لها ما تحتاج إليه من الأغذية وأن هذا بدوره تعاقد مع المدعين من باطنه على تقديم الخبز لهذه المصلحة بواقع ٢٥ ر ١٦ مليا للأقة أى بربح مقداره ثلاثة أرباع المليم في الأقة الواحدة للتعاقد الأصلي الذى كان تعاقد مع المصلحة على سعر مقداره ١٧ مليا للأقة وقال المدعيان انه في وقت الاتفاق كان السعر الجبرى للأقة من الخبز ١٧ مليا وبمعد شهر أى في يونيه سنة ١٩٤١ ارتفع سعر الخبز إلى ٥ ر ٢٤ مليا للأقة ولما نظلم المتعهدون للمصالح الحكومية بتوريد الخبز من ارتفاع الأسعار رفعت وزارة المالية ثمن الأقة ٥ ر ٣ مليا فاستأثر المتعاقد الأصلي بهذه الزيادة دونهما مع أنهما هما اللذان تحملا الخسارة ولذا أقاما الدعوى طالبين الحكم لهما بقيمة الزيادة

« وحيث ان محكمة الدرجة الأولى ذكرت

في الحكم المستأنف بأن وزارة المالية نظرت في شكوى المتعهدين من ارتفاع أسعار الخبز وأقرتهم عليها رغم تعاقدهم معها على سعر معين وذلك عملا بقواعد العدالة والانصاف فمنحت المتعهدين علاوة كما يؤخذ من كتابها المؤرخ في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ والذي جاء فيه « وبما أن استمرارهم في التوريد بالأسعار المتعاقد بها يضر بمصالحهم وانه من العدل إجابة مطالبهم إلى حد ما » ثم قالت المحكمة انه لما تقدم يتعين على المدعى عليه معاملة المدعين بنفس الروح التي عاملته بها وزارة المالية خصوصا وأن الخسارة واقعة عليهما إذ هما اللذان يقومان بتوريد الخبز مباشرة للمصلحة ثم انتهت المحكمة إلى القول بأنها ترى تحقيقا للعدالة ولعدم الاضرار بمصالح المدعين وتسكدهما خسائر لا طاقة لهما باحتياها أن تجعل مقدار العلاوة مثالثة بين كل من طرفي الخصومة أى المدعين والمدعى عليه

« وحيث ان أمين أفندي أبو يوسف رفع استئنافا عن هذا الحكم طالبا رفض دعوى خصومه كما استأنفه المحكوم لهما وطالبا تعديله والحكم لهما بقيمة العلاوة جميعها

« وحيث ان أمين أفندي أبو يوسف يدفع دعوى المدعين بعدم وجود رابطة قانونية بينهما وبين مصلحة خفر السواحل وبأنهما مقيدان بالعقد المبرم بينهما وبينه فلا يستحقان شيئا في الزيادة التي منحتها الحكومة للمتعهدين خصوصا وأنهما تعاقدتا معه والحرب قائمة .

« وحيث ان الذى تستخلصه هذه المحكمة من التعاقد الذى تم بين الطرفين ومن ظروفه وملاساته أن أمين أفندي أبو يوسف تعاقد لمصلحة خفر السواحل بتوريد الخبز اللازم لها

بسعر معين مقداره ١٧ ملياً للأققة ثم عهد إلى المدعين بتنفيذ هذا العقد ورضى هذان بأن يقوموا بأداء كل ما تعهد به أمين أفندى أبو يوسف نحو المصلحة بشروطه وقيوده وذلك في نظير سعر مقداره ٢٥ ر ١٦ ملياً للأققة وحرروا بذلك اتفاقاً أثبتوا فيه أن أمين أفندى أبو يوسف أطامهما على العقد المبرم بينه وبين خفر السواحل وأن يكون تنفيذ الاتفاق حسب شروط ذلك العقد. والذي يستفاد من مجموع هذه الوقائع أن ما تم بين طرفي الخصومة مرماه أن أمين أفندى أبو يوسف بعد أن تعاقد مع مصلحة خفر السواحل على توريد الخبز لها في نظير ١٧ ملياً للأققة رأى أن يتخارج من هذا التعاقد بكل ما يوليه من مزايا وما يقرره عليه من واجبات في نظير ضمانه لربح محقق معين المقدار قيمته ثلاثة أرباع المليم عن كل أققة وأما ما عدا ذلك مما ينتج عن هذه العملية من ربح أو خسارة فهو لمن خرج لها عن صفةته وليس صحيحاً ما يذهب إليه أمين أفندى أبو يوسف من أن كل ما يخص المتعاقدين معه مقررونا باطلاعهما على عقد المتعهد الأصلي مع خفر السواحل بما فيه من سعر وحقوق وواجبات مما يفهم منه خروجه لها عن الصفة اكتفاء بضمان كسب محدد بحيث لو وقع منهما تقصير واضطر هو أن يتدخل درءاً لمسئوليته أمام المصلحة حق له أن يرجع عليهما بتعويض ما يلحقه من ضرر ومقياس هذا الضرر هو كل ما يؤثر على ربحه المضمون له بالعقد وهو ثلاثة أرباع المليم عن كل أققة. ويبنى على ذلك أن كل ما يجد من عوامل تخلق ربحاً للمتعاقدين مع أمين أبو يوسف أفندى أو تخفف من خسارتهما فلا شأن لأمين أفندى أبو يوسف

به سواء في ذلك أكانت هذه العوامل ناشئة عن حالة السوق العامة أو مصدرها منتجها بمصلحة خفر السواحل في شكل علاوة على السعر بقصد تخفيف الخسارة التي احتملها المتعهدون بتوريد الخبز على أساس الثمن الأول

و. وحيث أنه متى كان ذلك هو قصد المتعاقدين حينما أبرموا اتفاق ١٦ أبريل سنة ١٩٤١ وهو مستفاد من التفسير الصحيح للعقد كان من المتعين على أمين أفندى عدم الخروج عنه ووجب أن يتخلى للطرف الآخر عن قيمة العلاوة بأكملها.

د. وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن أمين أفندى أبو يوسف قد أخلى نفسه من مهمة توريد الخبز وعهد بها إلى المدعى الأول بضمان وتضامن الثاني ولا خلاف في إلحاق خسارة بهذين المدعين من جراء ارتفاع أسعار الخبز تبعاً لتعديل التسعيرة الجبرية كما أنه لا شك في أن وزارة المالية لم تلجأ لزيادة السعر المتفق عليه أصلاً إلا لتخفيف عبء الخسارة عن المتعدين بتوريد الخبز للمصالح التابعة لها ولذا فإن استيلاء أمين أفندى أبو يوسف على قيمة هذه الزيادة دون الموردين للخبز والذين أصابهم الغبن والمقصودين بالعلاوة الممنوحة هذا الاستيلاء هو بلا شك إثراء على حساب غيره وهو أمر لا يقره القانون

د. وحيث أن مبدأ الإثراء على حساب الغير كمصدر من مصادر الالتزام وإن لم يرد به باب خاص في القانون في مصر كما حوته التشريعات الحديثة إلا أنه مبدأ تقرره قواعد العدالة التي لا تسمح بأن يثرى شخص على حساب غيره بغير حق ولذا فإن الشارع لن يتردد في الأخذ بهذا المبدأ فيما وضعه من نصوص متفرقة في

١٢٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة التجارية

٢١ اكتوبر سنة ١٩٤٣

١ — ضريبة . خلاف على تقديرها . وخلاف على وجود الشركة المستحقة عليها . قبول الحكم للاستئناف . مهما نقصت قيمة الضريبة .

٢ — ممول . حقه في استرداد الضريبة المدفوعة بغير حق . مدته .

٣ — أحكام . اعلانها . ضرورته للعلم بها . ولسريان ميعاد الطعن فيها .

المبادئ القانونية

١ — إذا تناول الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في خلاف على تقدير الضريبة فضلا عن وجود الشركة الممولة أو عدم وجودها لتوقف الحكم في الضريبة على هذا الفصل كان هذا الحكم قابلا للاستئناف ولو نقصت قيمة الضريبة عن .

النصاب القانوني للجائز استئنافه

٢ — إذا قام النزاع بين ممول وبين مصلحة الضرائب على وجود شركة تضامن أو عدم وجودها تمهيدا لتطبيق نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم تر المصلحة إحالة النزاع إلى لجنة التقدير لعدم تناوله حسابات الممول ولارقام ارباحه كان للممول ان يرفع دعواه برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق وتكون دعواه مقبولة في مدى السنتين المحددتين لسقوط حقه

٣ — اعلان الأحكام هو الوسيلة الوحيدة في نظر القانون لاثبات علم المحكوم عليه بها

حالات خاصة منها المواد من ٦٤ إلى ٦٦ والمواد ٣٤٤ و ٥٥٢ و ٥٨٨ من القانون المدني وهي ليست إلا تطبيقا لنظرية عامة تجمع بينها وحاصلها تحريم الاثراء على حساب الغير

« وحيث ان قواعد العدالة قد أوجت إلى الفقه والقضاء مدى أحكام هذه النظرية وبشرائط تحققها وهي كلها متوفرة في حالة هذه الدعوى إذ أن وقائعها كما سبق تلخيصها تدل على أن استيلاء أمين أفندي أبو يوسف على قيمة العلاوة في سعر الخبز يؤدي إلى اثراء من جانبه وإلى ائفال لكاهل الموردين للخبز أي المدعين بمقدار ذلك الاثراء وهذا العمل المؤدى إلى هذين الاثرين لا يقوم على أى سبب مشروع

« وحيث انه مما تقدم يبين أن المدعين ألحق في المطالبة بقيمة العلاوة التي منحتها مصلحة خفر السواحل وهذا الحق يخوله لها عقدها مع أمين أفندي أبو يوسف على ضوء تفسيره الصحيح كما يقضى به المبادئ القانونية السليمة

« وحيث انه لهذا يتعين تعديل الحكم المستأنف والقضاء لـ إبراهيم أفندي السيد الشيمى والسيد أفندي إبراهيم الشيمى بمبلغ ١٤٨ جنيها و ٩٠٢ مليا وبأحققيتهما في صرف هذا المبلغ المستحق للمحكوم ضده لدى مصلحة خفر السواحل

(استئناف أمين أفندي أبو يوسف وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق حسين ضد إبراهيم أفندي السيد الشيمى وآخرين وحضر عن الاوامين الاستاذ احمد صادق الاجمورى رقم ٨٠ سنة ٥٩ ق و ٤٢ سنة ٦٠ رق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة أحمد على علوبة بك ومحمد صادق همى بك ومحمود حلمى سوكة بك مستشارين)

ولجریان میعاد الطمن فیها . فلا یبدأ هذا الميعاد ولو ثبت علمه بالحکم من طریق غیر إعلانه به وذلك فی غیر الحالات المستثناة قانونا .

المحكمة

« حیث ان النیابة العمومية دفعت بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب مستندة إلى أن الدعوى رفعت على مصلحة الضرائب بطلب إلزامها برد مبلغ ٣٢٦ م و ٦ ج إلى المستأنف ثم تعدل المبلغ المطلوب الإلزام به إلى مبلغ ٦٠٠ م و ٥ ج أى ان الطلب فی الحالین یقل عن النصاب الجائز استئنافه حتى على رأى المفسرین للمادة (٣٤٥) مرافعات الفائلین بجواز استئناف الأحكام التى تصدر من المحاکم الکلیة بعبئة ابتدائية متى كان قيمة النزاع یزید على العشرین جنيها واستخلصت النیابة من المذكرة التكميلية للجنة الضرائب ومن مناقشة المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أمام مجلس الشيوخ أن الاستئناف خاضع لقواعد قانون المرافعات فیما عدا ما نص علیه فی قانون الضرائب واستنتجت من ذلك أن الحكم غیر جائز الاستئناف لقلة النصاب .

« وحيث ان الخلاف بين طرفي الخصومة قائم على وجود أو عدم وجود شركة بين وإدأ نكرت مصلحة الضرائب شركة بينما يقول بوجود الشركة بينهما وبأن نصيب فى رأس المال هو ١٢٠ م و ٦٢٨ ج استنادا إلى مستخرج رسمى من السجل التجارى سنة ١٩٣٥ وعلى حكم صادر من محكمة مصر المستعجلة فى سنة ١٩٣٣ وقد طلبت المحكمة بمجلسه ١٤ / ٥ / ١٩٤٢ أن تقدم

الشركة دفانرها فقدمتها . فضلا عن أن مصلحة الضرائب تتمسك فى حالة وجود الشركة بعدم استيفائها للشرائط العاونية التى يستلزمها القانون التجارى بينما تنكر الشركة على المصلحة هذا المنحى قولا منها أن تلك الشرائط لا يعتد بها فى أمر تطبيق قانون ربط الضريبة وليس للمصلحة حق التمسك بها .

« وحيث انه ظهر مما تقدم أن المبلغ المطالب به وقدره ٦٠٠ م و ٥ ج هو جزء من كل متنازع عليه قدره ١٢٠ م و ٦٢٨ ج وهو حق فى رأس مال الشركة وقد تناول النزاع وهو يبحث فى الجزء وهو مبلغ ٦٠ م و ٥ ج البحث فى الكل وهو نصيب فى الشركة أى فى وجود أو عدم وجود الشركة فن قضت المحكمة بوجودها استنادا من ثبوت الأساس الذى يبنى عليه حقه فى الإعفاء من الضريبة وإن قضت بعكس ذلك حرم من هذا الإعفاء وعليه فيتمين تقدير قيمة الدعوى بقيمة عقد الشركة كاملا نطبقا للفقرة الثانية المادة ٣٠ / ٢ مرافعات .

« وحيث ان قيمة نصيب هو مبلغ ١٢٠ م و ٦٢٨ ج وهو وحده فضلا عن نصيب الشريك الآخر داخل فى النصاب الجائز استئنافه فيكون الاستئناف جائزا لقبول رفض هذا الدفع المقدم من النیابة والقضاء بجوار قبول الاستئناف شكلا .

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد المنصوص فى المادة ٤٥ من قانون الضرائب وهو ١٥ يوما إذ أن الشركة علمت بالضريبة المربوطة عليها فى ١ / ٢ / ١٩٤٢ وهو تاريخ قيامها بدفع

مقدار الضريبة المربوطة فلم ترفع الدعوى الحالية إلا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أى بعد أكثر من ١٥ يوما .

« وحيث أنه فضلا عن أن هذا الدفع لم يدفع به المستأنف عليهما بل قضت به المحكمة من تلقاء نفسها وبغير أن يترافع فيه الخصوم فإن ما ذهبت إليه المحكمة من القضاء بعدم قبول الطعن شكلا قضاء في غير محله وبيان ذلك أن الحكم المستأنف يقول بأن المادة (٤٥) من قانون الضرائب تنص على أن الشركة الممولة لها الحق في أن تطعن في الأرقام المذكورة أمام المحكمة في ظرف ١٥ يوما من تاريخ إعلانها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بقيمة الضريبة المربوطة عليه - ثم استرسل الحكم فقال إنه ثبت أن الشركة المدعية قامت بدفع المبلغ المطلوب منها في تاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٢ وهذا أكد في علم الشركة الممولة من الخطاب الموصى عليه مع علم الوصول الذي اشترطه القانون لعلم الشركة الممولة بالضريبة المربوطة عليها ولما كانت الشركة لم ترفع دعواها إلا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فيكون رفعها بعد الميعاد الذي تقضى به المادة (٤٥) - والخطأ في الحكم المستأنف له وجهان الأول أنه طبق المادة (٤٥) من قانون ربط الضريبة في غير موضعها والثاني قضاؤه بسريان ميعاد المعارضة من تاريخ علم الشركة بالقرار قولاً منه بأن العلم غنى عن الاعلان « وحيث أن المادة (٤٥) كما تقول المستأنفة وتنضم إليها فيه مصلحة الضرائب واردة في الكتاب الثاني من القانون في القسم الأول من الفصل الخامس وهو خاص بالشركات المساهمة دون غيرها . فعنوان القسم (الشركات المساهمة)

وجميع مواده من المادة ٤٢ لغاية المادة ٤٦ خاصة بالأحكام التي تطبق على الشركات المساهمة ولذا وجب استبعاد المادة (٤٥) من ميدان الدعوى الحالية إذ أن الشركة بغير شك ليست من الشركات المساهمة

« وحيث أن المواد الواجب تطبيقها على الشركات غير الشركات المساهمة والافراد هي المواد ٤٧ إلى ٥٦ وهي تقضي بأنه في حالة امتناع الممول عن تقديم حساباته ومستنداته وكذا في حالة رفض مصلحة الضرائب اعتماد ما يقدمه إليها الممول فتحيل المصلحة الخلاف إلى لجنة التقدير وتعلن اللجنة الممول بميعاد الجلسة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ويجوز لكل من المصلحة والممول في تاريخ خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان قرار اللجنة بالوسيلة السابقة الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة

« وحيث أن مصلحة الضرائب لم تر إحالة الخلاف بينها وبين الشركة إلى لجنة التقدير ولعل عذرها في ذلك أن الخلاف لا يتناول حسابات الشركة ولا أرقام أرباحها وإنما هو متعلق بوجود الشركة أو عدم وجودها مما يخرج عن نطاق عمل لجنة التقدير - ومن ثم فلم يصدر قرار من اللجنة وبالتالي لم يعلن إلى الشركة - وبناء على ذلك فلم يتوفر مبدأ السريان بميعاد طعن الشركة وهي في إقامتها لدعواها قد رفعتها بصفتها دعوى أصلية للفصل في خلاف مرجعه إلى القضاء لا إلى لجنة التقدير وهذه الدعوى مقبولة في مدى السنتين المحدتين بسقوط الحق في طلب رد الضرائب المستحصلة بغير حق طبقا للمادة ٩٧ من القانون

« وحيث أنه لا يسع المحكمة إلا أن تشير إلى

المستأنف من الحالات التي يبيح فيها القانون لمحكمة الاستئناف التصدي للموضوع .

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الدفع المقدم من النيابة وقبول الاستئناف شكلاً كما يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الطعن شكلاً وبإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع الطعن .

(استئناف شركة . . . وحضر عنها الاستاذ واصف رزق الله ضد مصلحة الضرائب وأخرى وحضر عنهما الاستاذ سعيد ناصر رقم ٩٧ سنة ١٣٥٩ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة احمد على علوه بك ومحمد صادق فهم بك ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد اسماعيل وكيل النيابة)

١٢٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية الدائرة التجارية

١١ يونيو سنة ١٩٤٤

غرامة جبرية . المعارضة فيها . مدتها . دفعها .
المدفحة للرفع .

المبادئ القانونية

١ — إن إظهار المحكوم عليه بغرامة جبرية رغبته في دفعها لا يسقط حقه في المعارضة في مدى خمسة عشر يوماً .

٢ — إن مدة الخمسة أيام المنصوص عنها في المادة ٣٦ من لائحة الجمارك إنما حددت لدفع الغرامة فإن دفعت أفرج عن البضاعة إذ هي ضامنة لها .

الحكم

« من حيث ان واقعة الدعوى تنليخص في أن المعارض قد حكمت عليه لجنة جمرك

(١١)

عدم الصواب فيما جاء في الحكم المستأنف من أن الشركة قد دفعت قيمة الضريبة وهذا الدفع أكد في علمها بقرار ربط الضريبة من إعلانها به — إذ أن العبرة في بدء سريان مواعيد الطعن في الأحكام أو القرارات فيما عدا ما استثنى بالقانون هي بإعلان الحكم أو القرار إذ أن الشارع لا يقصد باشتراط الاعلان مجرد علم المحكوم عليه بمنطوق الحكم الصادر ضده وإنما قصد فوق ذلك اخباره بأسباب الحكم ومنحه فرصة لمراجعة الحكم بأكمله ودراسته وإنذاره بأن المحكوم له جاد في التمسك به فضلاً عن تكليف المحكوم عليه بالطعن فيه إذا لم يقبله — وقد رأى الشارع أن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتحقيق هذه الأغراض هي إعلان الحكم دون غيرها من الوسائل — ويترتب على ذلك أن ميعاد الطعن لا يجري ولو صدر الحكم في وجه المحكوم عليه أو ثبت علمه بالحكم من طريق غير إعلانه به .

« وحيث ان الحكم المستأنف لم يعتبر أداء الشركة لقيمة الضريبة مؤثراً على حقها في التظلم وهو على حق في ذلك إذ أن التقدير واجب الأداء ولو طعن فيه .

« وحيث انه لما تقدم تكون الشركة ومصلحة الضرائب على حق في مخالفتها للحكم المستأنف في قضائه بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد .

« وحيث ان الحكم المستأنف لم يتعرض لموضوع الدعوى وقد طلبت مصلحة الضرائب إحالتها على محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها وترى المحكمة ان هذا الطلب هو ما يقضى به القانون إذ ليست حالة الحكم

السويس في القضية رقم ٣٦٠٦ سنة ١٩٤٣ بادانته عن تهرب سجاير جولد فليج وشستر فيلد وبعض الشاى وإلزامه بأن يدفع غرامة قدرها ١٠٠ م و ٧ ج والمصادرة وتسلمت صورة هذا القرار إليه في ٥ - ٤ - ١٩٤٤ وأنه رأى أن يرفع معارضة في هذا الحكم على أساس أن حيازته لهذه الأشياء تستند إلى سبب قانوني لأنها مملوكة لغيره وتركها أصحابها في حيازته باعتباره صاحب لوكاندة مصر بالسويس - وأعلنت فعلا بتاريخ ١١ - ٤ - ١٩٤٤ إلى المعارض ضدها للجلسة ٤ - ٥ - ١٩٤٤ إلا أنه حدث أن هذه الصورة وردت ضمن عرائض دعاوى أخرى من محكمة السويس في ٢٤ - ٥ - ١٩٤٤ بعد أن أعلنت مرة أخرى للجلسة أول يونيه سنة ١٩٤٤ في ٢١ - ٥ - ١٩٤٤ ووارد في الاعلان الثانى أنها سبق أن أعلنت في ١١ - ٤ - ١٩٤٤ ولا مر لادخل للمعارض فيه لم تقيد بجدول المحكمة

« وحيث ان قيد الدعوى بجدول المحكمة وهو عمل قلم الكتاب لا تأثير له إلا في طريقة إجراءات نظرها ودورها ذلك لأن الدعوى أصلا إنما تقوم وتصح بالاعلان فقط والقيد هو من عمل كاتب الجلسة طبقاً للمادة ٦ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية الصادرة سنة ١٨٨٤ ومضى تبين ذلك كانت الدعوى رفعت فعلا وأعلنت في الميعاد وتكون المعارضة مقبولة شكلا لأنها قدمت في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة الجزئية وإخطار المعارض وعلمه به تطبيقاً للمادة ٣٣ من لائحة الجمارك .

« وحيث انه فيما يختص بما دفع به الحاضر عن المعارض ضدها من أن إقرار المعارض باستعداده لدفع الغرامة فيه معنى قبوله ومضى تم القبول لا يجوز له بعد ذلك الطعن فيه أمام الجهة القضائية فذلك قول لا يمكن الأخذ به لأن الاستعداد للدفع لا يفيد القبول كما أن الدفع فعلا لا يلغى حق المتهم في المعارضة فختم قائم في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالقرار أو وصول صورة منه إلى الحكومة التابع لها أما مدة الخمسة الأيام المنصوص عليها في المادة ٣٦ من اللائحة فهي المدة التي بعدها يستحق دفع الغرامة فوراً أما إذا رفعت المعارضة في هذه المدة فيكون للمتهم الحق في عدم دفع الغرامة وارجاء ذلك لأن أساس دفع الغرامة عادة هو أن البضائع أصلا ضامنة لها فدفعها يعنى البضائع من هذا الضمان .

« وحيث انه لذلك يكون الدفاعان لا محل لهما ويتعين رفضهما وتحديد جلسة لنظر موضوع الدعوى واعتبرت النطق بهذا الحكم إعلانا للخصوم .

(قضية الخواجة ديمترى اكسيوفون وحضره الاستاذ جورجى زكى ضد جمرى السويس رقم ٢٥٦ سنة ١٩٤٤ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى فاضل ومحمد كامل البهنساوى والسيد على المغازى)

١٢٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

الدائرة التجارية

١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٣

رد اعتبار . ميعاده . استقلاله عن مواعيد المعارضة والاستئناف

المبدأ القانوني

طلب رد الاعتبد استنادا إلى المادة ٤١٩

تجاري لا يرتبط ميعاد تقديمه بمواعيد المعارضة والاستئناف لو تقدم أثناء المرافعة في الدعوى

المحكمة

« من حيث ان الطالب أعلن المدعى عليهما بطلبه في ١١ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وطلب الحكم برد اعتباره والزام المدعى عليه الأول بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والمقاذا بلا كفالة . وقرر أنه بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ صدر حكم في القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٤٣ افلاس مصر بإشهار إفلاسه لتوقفه عن دفع ديون المدعى عليه الأول وأنه في ذات اليوم دفع المدعى عليه الأول كامل دينه والمصاريف واستند إلى المحضر المؤرخ في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بمعرفة رئيس القلم التجاري وهو يدل على أنه توجه بإرشاد عوض أفندي متى رافع دعوى الافلاس صوب الجراج المملوك للطالب وهناك عرض الطالب على عوض أفندي متى ١٠٥ ج من ذلك مبلغ ١٠٠ ج المحكوم بإشهار الافلاس من أجله ، خمسة جنميات في نظير مصاريف الدعوى واتعاب المحاماة فقبلها الدائن ووافق على استلامها وقرر بتنازله عن الاجراءات كلها وأن الطالب عرض على رئيس القلم التجاري رخصة الجراج فاذا هي باسم سكيمة عبد الله وليست باسمه وأنه بناء على أمر مأمور التفليسة امتنع رئيس القلم التجاري عن إغلاق المحل ووضع الاختتام عليه

« وحيث ان المادة ٤١٩ من القانون التجاري تنص على أنه يجوز الحكم بأعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين : -

أولاً - إذا وفي المفلس ولو بهال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيد هذا المطلوب منه بالتمام من أصل وفوائد ومصاريف بشرط ألا يكون هذا الغير

ثانياً - إذا كانت المبالغ المتحصلة بسعى وكلاء المدينين كفت لوفاء ديون المدينين بالتمام والشرائح مجمعون على جواز طالب رد الاعتبار من المحكمة التجارية التي أصدرت حكم الافلاس واسكنهم مختلفون في تحديد الوقت الذي يجب فيه تقديم الطلب فيينا يرى الاستاذ الدكتور ماش أنه يجوز تقديمه في أي وقت قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيد هذا إذ بالدكتور محمد بك صالح يرى أنه لا يلزم المفلس بسلوك هذا السبيل إلا إذا تعذر عليه بسبب انقضاء مواعيد المعارضة أو الاستئناف الغاء حكم اشهار الافلاس وذلك استنادا إلى حكم استئناف مختلط صادر في ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ المجموعة سنة ١٢ ص ٨٦ (شرح القانون التجاري للدكتور محمد بك صالح المجلد الثاني من الجزء الثاني بند ٣٥٤ ص ٣٨٠ الطبعة الرابعة سنة ١٩٤٠)

La procédure de réhabilitation prévue aux articles 427 - n'est de rigueur que lorsque le failli ne peut plus demander la rétractation de la faillite, soit parce qu'il a acquiescé au jugement déclaratif soit parce qu'il a laissé passer les délais d'opposition et d'appel.

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى وجها لربط ميعاد رد الاعتبار الذي يقدم أثناء المرافعة العادية بمواعيد المعارضة والاستئناف وذلك للأسباب الآتية : -

الاول - أن أساس طلب رد الاعتبار هو

دائما الوفاء في حين أن أساس المعارضة والاستئناف ليس الوفاء وحده وإنما وجود عيوب في الحكم المطعون فيه .

الثاني - أن الشراح ليسوا متفقين على جواز إلغاء حكم إشهار الإفلاس بطريق المعارضة أو الاستئناف إذا كان السبب هو الوفاء وحده فمنهم من يرى أن لا سبيل إلى إلغاء الحكم القاضي بإشهار الإفلاس بطريق المعارضة أو الاستئناف إذا كان الحكم مبنيا على أسباب صحيحة وكان الإفلاس موجوداً وقت صدوره إذ لا يستطيع المدين أن يحتج بالظروف اللاحقة لحكم إشهار الإفلاس ليلغى الحكم المعارض فيه أو المستأنف ويترتب على ذلك أن حكم إشهار الإفلاس يبقى قائما حتى لو أثبت المدين أنه أوفى كل ما في ذمته من الديون . ويرى فريق آخر أنه لأجل أن يقضى بتأييد الحكم المطعون فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف يجب أن تستمر حالة التوقف إلى الوقت الذي تنظر فيه الدعوى بطريق المعارضة أو الاستئناف أما إذا زالت حالة التوقف عن الدفع بأن أوفى المدين كل ما عليه من الديون التجارية ولو بعد صدور الحكم المطعون فيه وجب إلغاء ذلك الحكم (شرح القانون التجاري الإفلاس للدكتور محمد بك صالح المجلد الثاني من الجزء الثاني والطبعة الرابعة بند ٤٠ ص ٥٩ وما بعدها) وينبني على ما تقدم أنه عند أصحاب الرأي الأول يكون السبيل الوحيد الذي يتعين على المدين سلوكه هو اتباع إجراءات إعادة الاعتبار إذ أنه لو اتبع طريق المعارضة أو الاستئناف لما أغناه ذلك فتيلا .

الثالث - أن نص المادة ٤١٩ سالف الذكر جاء عاما فأجازت تقديم طلب رد الاعتبار

أثناء المرافعة العادية وذلك قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها ولم تقيد ذلك بأي قيد .

الرابع - أن المادة ١٩٩ من القانون التجاري وضعها الشارع رحمة بالمفلس وضنا بسمعته وكرامته ولا يتحقق غرض الشارع منها إلا إذا كانت إجراءاتها بسيطة وسريعة وهناك حكم صادر من المحكمة المختلطة في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٨ المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة ص ٢٣ ص ٣٤٨ ومجلة التشريع والأحكام سنة ١٠ ص ٢٢٣ تعليقات يويكفر على المادة ٤١٦ مختلط تجاري تحت رقم ١ ص ٣٣٢ تقضى بأن طلب رد الاعتبار - لا الاستئناف - هو السبيل الوحيد للتخلص من نتائج حكم إشهار الإفلاس إذا كان السبب هو الوفاء اللاحق للحكم

» وحيث أنه وقد تقرر ما تقدم يكون للمفلس دائما طلب رد الاعتبار أثناء المرافعة العادية وذلك قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها بدون أي قيد من حصول نشر أو انتظار لمواعيد المعارضة أو الاستئناف (راجع الحكم الصادر من هذه الدائرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ في القضية رقم ٩٥٨ سنة ١٩٤٠ كلى تجارى مصر) .

» وحيث أنه وقد ثبت أن المفلس وفي دين الدائن الظاهر بالتمام من أصل ومصاريف وأن الدائن تنازل عن الإجراءات فقد تعين وفقا للمادة ٤١٩ تجارى الحكم بإعادة الاعتبار للمفلس إليه .

(قضية رد اعتبار فاضل افندى موسى صالح ضد عوض افندى متى وآخر وحضر عن الاول الاستاذ لويس عوض الله رقم ٢٤ سنة ١٩٤٣ رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى فاضل وعبد العزيز حلمى وراحم عبد الله)

١٢٦

محكمة استئنافية تجارية الجزئية

١٩ يناير سنة ١٩٤٣

١ — شركة . استمرار شخصيتها المعنوية الى نهاية التصفية
٢ و ٣ — مدير . انتهاء وكالة . حلول المصفي محله .
دائرو الشركة - اقتضاء ديونهم من المصفي

المبادئ القانونية

١ — ولو أن المنطق كان يقضى بانتهاء
شخصية الشركات بانقضائها إلا أن ضرورة
تصفيتها تبرر وجودها واستمرار شخصيتها المعنوية
حتى تمام تصفيتها .

٢ — بقاء شخصية الشركات بعد انحلالها
هو بقاء خاص بأعمال التصفية فتستمر الشركة
لتصفية أعمالها وليس لها الاستمرار فيها . فأهلية
الشركة مقيدة بالقدر الضروري اللازم للتصفية

٣ — تنتهي وكالة مدير الشركة عند
انقضائها ويحل محله المصفي فتخاصم الشركة عند
تصفيتها في مركزها لبقاء شخصيتها ويمثلها المصفي
أمام القضاء

٤ — حق اقتضاء ديون الشركة التي في
دور التصفية لمصفيها فلا يملك أحد الشركاء
اقتضاء نصيبه في دين الشركة من مدين لها
والوفاء له يعتبر وفاء لغير ذي صفة فلا يبرىء
ذمة المدين .

المحكم

« حيث ان الشركة الدائنة انحلت باتفاق
الشركاء ولما كان سبب انقضائها مازوا إذ

جاء في وقت سابق للوقت المحدد لانقضائها فقد
نشر مستند الانقضاء وتعين له مصفون وبذلك
انتهت وكالة مدير الشركة عند فسخها وحل
محله المصفون .

« وحيث انه ولو أن المنطق كان يقضى
بانتهاء شخصية الشركة بانقضائها إلا أن
ضرورة تصفيتها وقسمة أموالها يبرران وجودها
واستمرار شخصيتها المعنوية حتى تمام تصفيتها
وقد قيل بأن الشركات لا تزول حياتها
بانقضائها اذ تنتهي بذلك فقط وجودها التجارية
activité commerciale وهذا أحد الفرضين
الذين أنشئت من أجلهما الشركة وأما الفرض
الآخر فهو ما قصده الشركاء من اقتسام الربح
أو تحمل الخسارة نتيجة للتصفية وهذا يبق
معها شخصية الشركة Les sociétés sont
établies non seulement dans le but
d'agir, d'entreprendre et de spéculer,
mais aussi dans celui de réaliser
en profits ou pertes le résultat de
leurs opérations. « راجع البندكت .
liqui· soc· commer نبتة ١٤ و ١٥ و شرح
القانون البلجيكي corpus Belgici جزء ٣ نبتة
٤٢٦٩ »

« وحيث ان بقاء شخصية الشركة هو
بقاء خاص بأعمال التصفية فلا تباشر الشركة
غير انتهاء ما تم من الأعمال وتحصيل وسداد
الديون وبيع الممتلكات أي أن الشخصية
باقية فيما يتعلق بأعمال التصفية فقط

Seulement pendant le temps et
pour les besoins de la liquidation.

« وحيث ان الشركة تخاصم عند تصفيتها
في مركزها اذ تبقى حافظة له لبقاء شخصيتها

النظر عن مجريه سواء كان من السماسرة أو الافراد وأن القيد الوحيد الذى ورد على هذه المعاملات هو ما جاء بالمادة ٧٤ تجارى من أن أعمال البورصة لا تنعقد انعقاداً صحيحاً إلا إذا حصلت بواسطة السماسرة المدرجة أسماءهم فى قائمة تحررها لجنة البورصة ومعنى هذا أن باقى الاعمال لاحظر فيها ولا قيد عليها

المحكم

« حيث ان حاصل الوقائع فى هذه الدعوى أن المدعى عليه صرح للمدعى بموجب تفويض كتابي تاريخه ٩/٢/١٩٤٤ بالتفاوض مع من يريد الشراء لقطعة الارض رقم ٦٢٧ بتقسيم أرض العجوزة بسعر المتر ٢ ج ٧٥٠ م على ألا يقل السعر عن المبلغ المذكور وعلى أن يكون هذا السعر سارياً لمدة عشرة أيام فقط من تاريخ هذا التفويض كما قدم المدعى إقراراً آخر منسوباً الى وكيل عن السيدة روز يوسف اسكندر بقبوله لتفويض المدعى فى شراء القطعة عينها بذات السعر وبارتباطها لمدة عشرة أيام أيضاً وتاريخ هذا التفويض ١٧/٢/١٩٤٤ وقرر المدعى فى عريضته أنه قد قام بالمهمة المكلف بها وتمت الصفقة فعلاً وتحرر العقد الابتدائى فى ٢٢ - ٢ - ١٩٤٤ وبالسعر الوارد فى التفويض وأن جملة الثمن ٢١٠٦٧٧ قرشا وأنه لذلك يستحق سمسرة قيمتها ٥٢٦٦ قرشا باعتبار ٥ ر ٢ ٪ اسلم منها مبلغ ١٠٠٠ قرش فيكون الباقى له قبل المدعى عليه هو مبلغ ٤٢٦٦ قرشا موضوع هذه الدعوى

« وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم

ويمثلها المصطفى فتعلن بمثلها فى شخص المصطفى الذى يمثلها أمام القضاء (تالير نبذة ٤٤٧ وليون كان المطول جزء ٢ نبذة ٣٦٦) « وحيث انه ينتج عن بقاء شخصية الشركات لحين تصفيتها أن حق اقتضاء ديون الشركة التى فى دور التصفية لمصفيها فلا يملك أحد الشركاء اقتضاء نصيبه فى دين الشركة من مدين لها والوفاء له يعتبر وفاء لغير ذى صفة فلا يبرىء ذمة المدين (ليون كان نبذة ٣٨٤) « وحيث انه فى الدعوى الحالية يدخل الدين المطالب به فى أعمال التصفية فالدعوى به توجه من مصطفى الشركة وليس لشريك فيها حق المطالبة بديون الشركة .

« وحيث ان المصطفى لا يعتبر وكيلاً عن أشخاص الشركاء - ولو أنه وكيل عن الشركة - حتى يقال بأن الموكل هو الخصم فى الدعوى ان رفعت من شريك .

« وحيث انه ما دامت الشركة الدائنة ويمثلها مصطفى لم تطالب بالدين فليس لاحد الشركاء فيها ولا لشركة غيرها حق المطالبة بالدين ولذا يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة .

(قضية البرت ايليا وحضر عنه الاستاذ يوسف خليل ضد جناب مدير شركة برون وآخر رقم ١٧ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي على ابوالنيط)

١٢٧

محكمة مصر التجارية الجزئية

١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤

سمسرة . اعتبارها عمل تجارى سواء كانت متعلقة بعقد مدنى أو تجارى

المبدأ القانونى

إن السمسرة عمل تجارى فى ذاته بقطع

اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى بناء على أن المدعى والمدعى عليه موظفان وأن عمل المدعى إنما عن وكالة مدنية وليست سمسرة تجارية وأن السمسرة التي تخضع للقانون التجارى هي المتعلقة بعمل تجارى وأن السمسار هو الذى يمسك دفاتر تجارية ويسدد الضرائب الخاصة بكسب العمل وأن بيع العقار عمل مدنى فالتوسط فى بيعه وكالة مأجورة

« وحيث ان المادة الثانية من القانون التجارى عدت الأعمال التجارية ونصت فى الفقرة الرابعة منها على كل عمل (operation) متعلق بالكمبيالات أو الصرافة أو السمسرة فاكتملت فى شأن ذلك بالوحدة ولم يقتضى التكرار أو الاحتراف

« وحيث انه من غير المتنازع فيه أن كل عمل يتعلق بالكمبيالات هو عمل تجارى وكل عمل يتعلق بالكمبيالات المذكور فى الفقرة الرابعة على قدم المساواة مع السمسرة والصرافة فمن غير المفهوم التفرقة بين عمالين نص عليهما فى فقرة واحدة لم يقل أحد باعتبار الكمبيالة عملاً مدنياً إذا كانت بين الأفراد وتجارياً بين التجار ولا بأنها تعتبر مدنية إن كانت متعلقة بمعاملة مدنية وتجارية إذا كانت متعلقة بأعمال تجارية .

« وحيث ان ما جاء بالفقرة التاسعة من نفس المادة ليس من شأنه أن يوجد اللبس أو يشكك فى صحة هذا التفسير ذلك أن الفقرة المذكورة إنما وردت فى شأن العقود والتعهدات الخاصة بين التجار والمتسببين والسمسرة والصيارف فاعتبرتها عقوداً تجارية إذا لم تكن مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد ومعنى هذا أن المادة أوجدت قرينة قانونية

قابلة لاثبات العكس وليس فى هذا تعطيل لما جاء بالفقرة الرابعة من حيث اعتبار السمسرة عملاً تجارياً لأن عقود السمسرة إن كانت بين السماسرة فهى تجارية من باب أولى والمقصود بما جاء فى هذه الفقرة العقود الأخرى التى تحتل الصفة المدنية أو التجارية بداهة وإلا كان مؤدى هذا أن الكمبيالات بين السماسرة والتجار تكون مدنية إن كانت متعلقة بعمل مدنى مع أنها بين غيرهم تعتبر تجارية دائماً وهذا القول مردود بداهة .

« وحيث انه من ذلك يتضح أن النص صريح لا إبهام فيه وقد قال بذلك جميع شراح القانون التجارى فى مصر فقد رأى الدكتور الزينى ألا أهمية بين كون السمسار محترفاً كما انه لا أهمية لكونه يعمل مستقلاً بنفسه أو كمضو فى هيئة منظمة تنظيمياً قانونياً كالبورصة ولا لكونه خاضعاً أو غير خاضع لأشراف الحكومة أو معين من قبلها مثل سمسرة التأمين البحرى فى فرنسا (راجع كتاب الدكتور الزينى أصول القانون التجارى جزء أول بند ٦٩ وبمثل هذا رأى قال الدكتور محمد صالح بك فى كتابه شرح القانون التجارى جزء أول بند ٢٨ والدكتور عبد السلام بك ذهنى فى كتابه القانون التجارى ٧٣ والدكتور ماش وقال فى شرح القانون التجارى الأهلى والمختلط بند ٧١ صحيفة ٤٤)

« وحيث انه مما يؤيد هذا رأى أن جميع الشراح فى فرنسا (عدا لاكور بند ٥٢ ص ٣٨) يرون هذا رأى بناء على أن القانون الفرنسى فى المادة ٦٢٢ بالمقابلة للمادتين ٢ من القانون التجارى الأهلى والمختلط لم يفرق فى السمسرة بين ما إذا كانت بعمل واحد أو

بواسطة محترف أو شخص عا-ى متعلقة بعمل مدنى أو تجارى بل هى تجارية بالنص ولورودها فى القانون التجارى دون القانون المدنى (راجع فى ذلك لبون كان ورينوس ٣٣ و ٣٤ وتالير - ٥ ص ٢٢ و ٢٣ وقال - ١٦٦)

« وحيث ان القضاء فى مصر وفى فرنسا متردد فى هذه المسألة فمن أحكام ترى ما يراه الشراح فى البلدين وأحكام أخرى تفرق بين السمسرة إذا كانت متعلقة بأعمال غير تجارية فتراها مدنية وإذا كانت متعلقة بأعمال تجارية فهم تجارية ومن هذه الأحكام الأخيرة أحكام الاستئناف المختلطة ١٢ - ٣ - ١٩٠٣ فى مجلة التشريع والأحكام سنة ١٦ قسم أول ص ١٤ والحكم ٢ - ١١ - ٣٢ فى المجموعة المذكورة سنة ٤٥ وحكم ١٤ - ٣ - سنة ١٩٣٤ بنفس المجموعة سنة ٤٦ - ٢١٢ غير أن الزرد لا محل له إزاء صراحة النص على أن هذه الأحكام فى مجموعها مبنية على أحد سببين أو كلاهما فهى تارة تقول أن السمسرة فى الأعمال المدنية كبيع العقارات تعتبر وكالة مأجورة وتارة تتمسك بنظرية التبعية مستنبطة من ذلك أن السمسرة إذا تهمت عملا مدنيا فتأخذ حكمه وكلا السببين مردودا ما أن السمسرة وكالة مأجورة فرأى يكفى لدحضه أن السمسرة تنحصر فى أن السمسار يقرب بين البائع والمشتري دون أن يلتزم بشيء وليس طرفا فى العقد ولا يظهر فيه وله أجرة على عمله تأخذ فى الغالب شكل نسبة مئوية بينما الوكالة عقد يؤذن الوكيل به بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته (م ٥١٢ - ٦٢٥ مدنى) فأهم مميزات الوكالة كما قال الدكتور كامل مرسي بك بحق فى كتابه العقود المدنية الصغيرة

طبعة ثانية بند ٤٩٣ هى أن الوكيل يمثل الموكل فهو يعمل ويتكلم باسمه بحيث أنه عند إتمام العقد تكون الحال كما لو كان الموكل تعامل بنفسه وهو ما رأته محكمة النقض فى فرنسا ٥ - ٦ - ٩٨ دالوز الدورى ٩٨ - ١ - ٥٥٩ وموجز بودرى لاكتنرى ١١٩٣ إذن فالسمسرة ليست وكالة لاختلاف طبيعة العقدين وموقف السمسار والوكيل من الصفة والعقد « وحيث ان القول بنظرية التبعية مردود هو الآخر ذلك أن عقد السمسرة يسبق انعقاد الصفقة والتابع لا يوجد قبل المتبوع كما أن عقد السمسرة قد يتم والعقد المراد وصفه بأنه المتبوع لا يتم حقيقة أن الاجر لا يستحق فى هذه الحالة غير أن عدم استحقاق الاجر لا يترتب عليه عدم قيام العقود مادام تكون صحيحة مستوفيا لأحكامه وشروطه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٠ / ٤ / ١٩٣٨ مجلة التشريع والأحكام ٥٠ ص ٢٦٦)

« وحيث ان بعض هذه الأحكام المختلطة حكم (٢ - ١١ - ١٩٣٢ سالف الذكر) خلطت بين اعتبار السمسرة عملا تجاريا مدنيا إذا تعلقة ببيع عقار وبين الدليل الواجب تقديمه أو بعبارة أخرى تأثرت بأنه لا يسوغ فى حالة بيع عقار إثبات السمسرة بغیر الدليل الكتابي أو اليمين ولعل هذا هو من بين الاعتبارات المؤدية لصدور الأحكام القائلة بالرأى العكسى مع صراحة النص غير أن هذه الاعتبارات لا تجوز أن تقيد النص الصريح المطلق من جهة ومن جهة أخرى فإن إتمام العقد موضوع السمسرة كعقد البيع مثلا لا يحكمه القانون التجارى بل القانون المدنى وتنطبق عليه

أحكام ١٨ سنة ٢٣ وأحكام القانون المدني فيما يتعلق بالاثبات وحججته أما أجر السمسرة فلن يستحق إلا إذا انعقدت الصفقة ودليل انعقاد الصفقة محدد بالقانون المدني وقواعده فليس في إباحة اثبات السمسرة أى تأثير على اثبات العقود المدنية .

« وحيث انه قد ورد بالقانون التجارى بعد المادة ٢ المتعلقة بالأعمال التجارية ومن بينها السمسرة المادة ٦٦ وما بعدها في السمسرة مما يدل على أن الشارع عالج مسألة السمسرة والسمسرة في المجموعة التجارية دون المدنية

« وحيث انه بالرجوع إلى ما ورد في Dalloz Repertoire Supplement جزء أول بند ٢٧٣ تجد أنه قد ورد به أن كل عمل من أعمال السمسرة يكون عملاً تجارياً حتى ولو اقتصر على عمل واحد وأيد هذا الرأي بالتعبير الوارد بالمادة ٦٣٢ فرنسي من التعبير Operation (كما جاء في نص المادة الثانية من القانون التجارى المصري) ورأى من المقارنة بين هذا التعبير والتعبير بكلمة entreprise في فقرات أخرى من المادة بأن الأول يدل على الوحدة والثاني يدل على التعدد وقد جاء في هذا المؤلف أنه قبل صدور قانون ١٨ يوليى سنة ١٨٦٦ الذى ألغى امتيازات سمسرة البضائع كان القيام بعملية من هذا النوع بواسطة فرد من الأفراد غير مشروعة إذ اوقعت في دائرة سمسرة للبضائع ومثل هذا هو الحاصل اليوم فيما يخص السمسرة البحريين الذين لم يبلغ احكامهم بموجب القانون سابق الذكر وجاء بعد ذلك في هذا المؤلف أن هذا الرأي مجمع عليه من الشراح

« وحيث انه بالرجوع إلى هذا التطور

التاريخى يتضح أنه كان محظوراً في الأصل قيام شخص عادى في منطقة سمسرة البضائع بعمل من أعمالهم وكان العمل غير مشروع illicite فلم يكن لانتجاريا ولا مدنيا فلما ألتى هذا النظام بقانون سنة ١٨٦٦ تصرح للأفراد القيام بأعمال السمسرة عدا السمسرة البحرية ومن ثم فلا محل للتشبت بالقول بأنه يجب الرجوع في السمسرة إلى حرفة السمسار لأن في هذا رجوعاً إلى الوراء وإلى تشريع كان في فرنسا قبل سنة ١٨٦٦ وصار الغاؤه والتشريع المصري جاء متفقاً مع التشريع الفرنسي الحالى بعد حصول هذا الانقضاء « وحيث انه مما يؤيد أن السمسرة عمل تجارى في ذاته بقطع النظر عما يجربه سواء كان من السمسرة أو الأفراد أن القيد الوحيد الذى ورد على هذه المعاملات هو ما جاء بالمادة ٧٤ تجارى من أن أعمال البورصة لا تنعقد انعقاداً صحيحاً إلا إذا حصلت بواسطة السمسرة المدرجة أسمائهم في قائمة تحررها لجنة البورصة ومعنى هذا أن باقى الأعمال لا حظ فيها ولا قيد عليها (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط في ٢٦ - ١٢ - ٢٣ المحاماة سنة ٣ عدد ٢٥٤)

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة اعتبار السمسرة موضوع النزاع عملاً تجارياً ولا عبرة بكون الدعوى مرفوعة من السمسار على عميله أو بالعكس إذ النزاع واحد في الحالتين وهو نزاع على السمسرة وهى عملية تجارية تدخل في اختصاص القضاء التجارى دون أن يتغير الوضع بشخص المدعى عليه سواء أكان العميل أو السمسار إذ العبرة بالعملية في ذاتها والنزاع ينصب عليها وحدها بما لا يسوغ معه القول بأنها

مختلطة ومن ثم يتعين رفض الدفع واختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى

« وحيث انه مادام أن الدفع بعدم الاختصاص قد رفض فلا محل لبحت ما أثاره المدعى من أن هذه المحكمة التجارية هي جهة قضائية استثنائية لا تختص بنظر القضايا المدنية وأن عدم الاختصاص هذا متعلق بالاختصاص النوعي .

« وحيث انه عن الموضوع فانه ثابت من حافظة المدعى عليه أن عقد البيع الابتدائي المنعقد في ٢٢ - ٢ - ١٩٤٤ وفي يوم ٢٣ منه أقر المدعى باستلامه من المدعى عليه مبلغ عشرة جنيهات في مقابل تعريفه لمشتري الأرض تعلقه رقم ٦٢٧ جدول العجوزة قسم عابدين وهي الست روز يوسف اسكندر خياط وهذه مخالصة واضحة لمحو الايصال من أي تحفظ وأن قول المدعى أن عبارة قيمة أتعاب استبدلت

بعبارة من أتعاب عند كتابة الايصال خلافا للمتفق عليه فان هذا ان صح يعتبر تزويرا ولم يطعن المدعى بالتزوير في هذا الايصال فهو صحيح وواجب العمل به ويكون مبررا لذمة المدعى عليه خصوصا وأن المدعى لم يقدم دليلا أو قرينة كافية على حصول هذا التعديل بل أن الظاهر ضده أنه ليس أميا وليس من البساطة بحيث لا يقرأ ايصالا مكتوبا من بضعة أسطر مع تعلقه بعملية حيوية بالنسبة له البساطة مركزه مع أنه هو المشتغل بالسمسرة من سنين لأنه قدم بحافظة تفويضها يرجع الى ١٢ - ١ - ١٩٤٢ مما ترى معه المحكمة عدم التعويل على أقواله ورفض دعواه موضوعيا لتقاضي أجره والتخايل عنه

(قضية حافظ افندي على وحضر عنه الاستاذ موديس المنقبادي ضد السيد علي حسين وحضر عنه الاستاذ فكري حسن اغا رقم ١٠٣٥ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضي سيد علي)

قضايا المحاكم الكلية

١٢٨

محكمة أسسوط الابتدائية الأهلية

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

رهن حيازي . شرط الاحتجاج به على الغير . التسجيل ووضوح اليد

المبدأ القانوني

حق الرهن الحيازي في العقار لا يسرى على الغير إلا إذا كان مسجلا ومقرونا بوضع يد المرتهن على العين المرهونة . أما بين العاقلين فلا أثر لهذا

البطلان إن فقد أحد الشرطين المذكورين أو كلاهما .

المسألة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب

بصحيفتها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٢٠٦ ج

قيمه عقد الرهن المؤرخ ٣١ - ١٢ - ١٩٣٢

المحرر بينه وبين مورث المدعى عليهم وبطلان

هذا العقد والغاء التسجيلات المتوقعة على أرض

الرهن الواردة به وبمنكرته الأخيرة أصرا على

الرهن عملاً بالمادة ٥٤١ مدني وإتمام مدار البحث حول عدم النص في عقد الرهن على إيجارة الأرض عملاً بالمادة ٥٤٠/٢ مدني .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن حق الرهن الحيازي في العقار لا يسري على الغير إلا إذا كان مسجلاً ومقرواً بوضع يد المرتهنين على العين المرهونة وذلك لأن تسجيله لا يتجدد كل عشر سنوات كالرهن التأميني فمن حق الغير إذا وجد العين المرهونة تحت يد صاحبها أن يفرض انتهاء الرهن ولا يمكنه يمنع من هذا الفرض أن كانت الأرض تحت يد صاحبها بطريق الإيجار التي أشهرت بالنص عليها في ذات عقد الرهن المسجل أو بالتأشير بها في هامش تسجيله أن عقدت بعده فالحكمة في التسجيل المنصوص عنه في المادة ٥٤٠ - ٢ مدني إنما هي الأشهر اللازم للغير عن سبب وضع يد الراهن على العين المرهونة حتى لا يفترض أن الرهن قد بطل أو انتهى أما بين المتعاقدين فلا أثر للبطلان إذا لم يتم الأشهر المذكور . وبما يؤيد هذا الرأي أن المادة ٥٤١ مدني نصت على البطلان إذا رجع الشيء المرهون إلى حيازة راهنه وهذا البطلان يتحقق حتى بين الطرفين لأنه في إعادة المرتهن للشيء المرهون إلى الراهن دليلاً ضمناً على أن المرتهن تنازل عن حقه في الحيازة فلم يبق له إلا دين بسيط — أما الفقرة الثانية من المادة ٥٤٠ مدني فقد خلت من النص على هذا البطلان المطلق فلا يتمسك بها إذن إلا من هم في طبقة الغير ومن ثم يكون طلب بطلان عقد الرهن في هذه الدعوى في غير محله قانوناً وحيث أنه عن الاستهلاك فالمدعى بطلب بطلانه أن يكون على أساس ما استلذه فعلاً وهو ١٦١ ج

طلب بطلان الرهن وطلب استهلاك الدين وارتكن في دفاعه على أن الأبطالان المرهونة لم تكن في حيازة المرتهن وعلى أن ربيعها يزيد على الفائدة المباحة قانوناً وقدم صورة رسمية من عقد الرهن المذكور وإيضالاً على مورت المدعى عليهم تاريخه ١/٣/١٩٣٢ يفيد أنه قبض من المدعى فوائده و هو ١٠٩ ج من ١٥/١/١٩٣٢ لغاية ١٥/٩/١٩٣٢ بواقع ٩ ٪ واستشهد بهذا الإيضال على أن أصل الدين لم يكن ٢٠٦ ج كما ورد بعقد الرهن المذكور وإنما كان ١٠٩ ج ثم قبض منه مبلغاً آخر حتى صارت الجملة ١٦١ ج أضيف إليها إيجار ثلاث سنوات مقدماً عن الأرض المرهونة التي استأجرها المدعى بواقع ١٥ ج في السنة أي أضيف مبلغ ٤٥ ج تكون الجملة ٢٠٦ ج وهي المبلغ الثابت بعقد الرهن (تراجع المستندات ١ و ٢ و ٣ بحافظة المدعى ٤ دوسيه) « وحيث أن المدعى عليهم طلبوا رفض الدعوى اعتماداً على أن بطلان الرهن لعدم توفر حيازة المرتهن إنما هو بطلان نسبي يحتاج به الغير دون طرفي العقد وأن صافي الإيجار المتفق عليه سنوياً لا يزيد على أقصى الفائدة فلا محل لاستهلاك الدين لبقائه بتمامه .

« وحيث أنه فيما يتعلق بطلب بطلان عقد الرهن فظاهر من دفاع المدعى أن الأرض المرهونة لم تخرج من تحت يده لأنه استأجرها من المرتهن بموجب عقد الإيجار المحرر بينهما عن ثلاث سنوات مقدماً آخرها سنة ١٩٣٥ قد حرر في ٣ - ١٢ - ١٩٣٢ أي قبل تاريخ عقد الرهن المحرر في ٣١ - ١٢ - ١٩٣٢ فالأرض المرهونة إذا لم تخرج من يد المدعى الراهن فلا يمكن أن يقال أنها رجعت إليه فيبطل

وفوا بهذا المبلغ واقع ٩٪ في السنة هي ٤٩٠ م
و ١٤ ج وهي تزيد على صافي الأرباح الذي
دفعه المدعى سنويا بعد استبعاد الأموال الميرية
وهذا الأرباح هو ١١ ج كما هو ثابت بمستنداته
(٣ و ٤ و ٥ بحافظة رقم ٤ دوسية).

وحيث أنه مما تقدم تكون الدعوى
بشقيها متعينة الرفض.

(قضية الحاجة نخيلة نخلة إبراهيم عشم الله ضد
باشا دينا تاو ضرور وآخرين رقم ٢٣ سنة ١٩٤٣ ك رئاسة
وعضوية حضرات القضاة كاهل ثابت وبهجت حلس
وأمنون المصنف)

١٢٩

محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية

٢٠ أبريل سنة ١٩٤٤

- ١ — مستأجر ومالك . علاقتهما . تنظيمها بالامر
العسكري ٣١٥ .
- ٢ — تأجير من الباطن . حصول الضرر . شروط
الإخلاء .
- ٣ — تشريع عسكري . حده من إرادة الأفراد في
التعاقد .

المبادئ القانونية

١ — الأمر العسكري رقم ٣١٥ الخاص
بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين
الأماكن هو الواجب التطبيق في أحوال التأجير
من الباطن والتنازل عن التأجير فأحكام هذا
الأمر أعدت لتنظيم علاقات المؤجر بالمستأجر
وبالمستأجر من الباطن على السواء وقد ظهرت
نية الشارع صريحة بجلية عند ما نص في المادة
السادسة من الأمر على المستأجر من الباطن الذي
يرغب في إخلاء المسكان المؤجر له وظهرت أيضا
نيته عند ما أصدر الأمر العسكري رقم ٣٦٩ الخاص

بتحديد أجرة الأماكن المفروشة إذ أشار إلى الأمر
رقم ٣١٥ في أحوال تسرى على المستأجر من الباطن
وفوق ذلك فحكمة التشريع وهي الحد من حرية
الملاك في إخراج المستأجرين تؤيد هذا الرأي
وهذا ما سار عليه القضاء الوطني والمحلف من
اعتبار مريان الأمر العسكري على أحوال التأجير
من الباطن والتنازل عن حق التأجير مادام لم يرد
عليهما الحظر بطريق النص ولو أراد الشارع
العسكري مخالفة أصل التشريع لنص على ذلك
صراحة مادام التأجير من الباطن والتنازل كان
مسموحا بهما في التشريع الذي أخذ منه
التشريع الحالي

٢ — لا يعتبر التأجير من الباطن شرطا
أساسيا من شروط العقد يبرر القضاء بالإخلاء
إلا إذا ثبت وجود ضرر للمالك فإن انتفى انتفت
معه المصلحة المبررة للتقاضى

٣ — يجب أن تتوافر المصلحة المشروعة
عند من يباشر حق الدعوى فإذا لم يكن من ورأها
جر مغرم بل جاب مغرم للخصم الآخر فهي غير
مقبولة إذ هذا تعسف في مباشرة حق التقاضى

٤ — التشريع العسكري حدد إرادة الأفراد
في التعاقد فحصر حق الإخراج في الحالات
المنصوص عنها وهذه الحالات أتى بها الشارع
العسكري على سبيل الحصر فمطل من نصوص
القانون المدني ومن إرادة العاقدين فيما يتعارض
ونصوص هذا الأمر فالتفاقات الحصوص ان تعارضت

مع نصوصه لا يلتفت إليها إذ عطل الأمر قواعد القانون المدني كما حدد إرادة الأفراد في التعاقد فيما يتعارض مع نصوصه

المسألة

« حيث أن وزارة الأوقاف أجرت للمدعى عليه الأول سكناً بوقف محمد سعيد باشا بالشاطبي بعقد مؤرخ ٢٨ - ٩ - ١٩٤٠ وقد تنازل المستأجر عن الأيجار المدعى عليه الثاني فطلبت المؤجرة القضاء بفسخ العقد وإخلاء العين المؤجرة استناداً إلى مخالفة شروط العقد القاضية بعدم جواز التنازل أو التأجير من الباطن إلا بتصريح كتابي من المؤجر الأصلي

» وحيث أن ماثار بين المتنازعين من نقاش خاص بالتشريع الذي يحكم واقعة الدعوى هل هو الأمر العسكري رقم ٣١٥ الخاص بتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين إلا ما ذكر أم القانون المدني

« وحيث أن الأمر العسكري رقم ٣١٥ هو الواجب التطبيق في أحوال التأجير من الباطن والتنازل عن التأجير إذ نصت المادة الأولى منه على سريان أحكامه على الأماكن وأجزائها المؤجرة للسكنى سواء أكانت مستأجرة من المالك أم من المستأجر منه فأحكام هذا الأمر أعدت لتنظيم علاقات المؤجر بالمستأجر والمستأجر من الباطن على السواء وقد ظهرت نية الشارع صريحة جلية عند ما نص في المادة السادسة من الأمر على المستأجر من الباطن الذي يرغب في إخلاء المكان المؤجر له وظهرت أيضاً نيته عند ما أصدر الأمر العسكري رقم ٣٦٩ الخاص بتحديد أجرة

الاماكن المفروشة إذ أشار إلى الأمر رقم ٣١٥ في أحوال تسرى على المستأجر من الباطن (راجع تعليق جريدة المحاكم المختلطة عدد ٣٢٨٧ سنة ٢٣ الصادر في ٣١ مارس وأول أبريل سنة ١٩٤٤ تحت Notes parlementaires ص ٢) إذ جاء به الأمر رقم ٣١٥ بقرار أحكاماً خاصة بالتأجير من الباطن استناداً إلى صراحة نص المادة الأولى وأرتمكاناً على نصوص الأمر رقم ٣٦٩ بشأن تحديد أجرة الاماكن المفروشة وفوق ذلك فحكمة التشريع وهي الحد من حرية الملاك في تحديد الأجور وإخراج المستأجرين تؤيد هذا الرأي إذ التأجير من الباطن أو الاسقاط يساعدان على تحقيق غرض الشارع في إيجاد مساكن وهذا الرأي هو ما سار عليه القضاء من الأهلي والمختلط من اعتبار سريان الأمر العسكري على أحوال التأجير من الباطن والتنازل عن حق التأجير

« وحيث أنه ما دام التشريع الذي يحكم واقعة الدعوى هو التشريع العسكري يتعين تطبيقه في أضيق الحدود إذ الأمر العسكري هي تشريعات استثنائية لا يجوز التوسع في تفسيرها ولا القياس عليها بل يجب أن تطبق في نطاق الأغراض التي وضعت لها من غير توسع في التفسير أو التطبيق

« وحيث أن هذا التشريع حدد إرادة الأفراد في التعاقد فحصر حق الإخراج في الحالات المنصوص عنها فالمادة الثانية من الأمر رقم ٣١٥ قضت بعدم جواز إخراج المستأجر إلا بحكم قضائي يستند إلى حالات معينة من بينها استعمال المؤجر للمكان بطريقة تنافي

شروط عقد الايجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك - وهذه الحالات أتى بها الشارع العسكري على سبيل الحصر فمطل من نصوص القانون المدني ومن إرادة العاقدین فيما يتعارض ونصوص هذا الامر فأصبح الاخلاء قاهراً على حالات معينة فاتفقات الحصر إن تعرضت مع نصوصه لا يلتفت إليها إذ عطل الأمر قواعد القانون المدني كما حدد إرادة الأفراد في التعاقد فيما يتعارض مع نصوصه فلا أثر للشرط المتفق عليه من حصول الفسخ بدون تدخل القضاء

« وحيث انه يتعين البحث لمعرفة ما إذا كان التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار يعتبر من بين ما أورده الشارع عن حالات فسخ العقد أم تعتمد الشارع إغفال حالة التأجير من الباطن أو الاسقاط إذ من شأنهما المساعدة على حل أزمة المساكن

« وحيث ان الامر رقم ٣١٥ تجرى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية منه كالآتي - أن يكون المستأجر قد استعمل المكان أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط عقد الايجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك وهذه المادة جاءت مطابقة للفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ سنة ١٩٢٠ الخاص بتقييد أجور المساكن والصادر عقب انتهاء الحرب العالمية الماضية وقد ثار الجدل حول هذا النص فأخذ الفقه وغالبية القضاء بالرأى القائل أن تعهد المستأجر بالانتفاع بالعين فيما أعدت اليه ينتفى ان استعملت العين بطريقة تنافي شروط العقد الأساسية Les elements essentiels du contrat وهذه الشروط هي شرائط

عقد الايجار الجوهرية التي تميزه عن غيره من العقود أي شروط انعقاده وشروط صحته وليست شروط التأجير من الباطن من بينها لان التأجير من الباطن لا يتنافى مع طبيعة عقد الايجار إذ ليس من الشروط الجوهرية في تكوينه la defense de sous-louer ne saurait être considérée comme une condition essentielle du contrat حكم ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠ منشور بالجازيت سنة ١٩٢٠ ص ١٦٣ وراجع بحثاً قيمياً بمجلة مصر العصرية لسنة ١٩٢٠ ص ٥٨٢ - ٦١٧ للمستشار مسينا تحت عنوان la crise des habitations en Egypte et la loi du 21 fevrier 1920 أخذ فيه بهذا الرأى ص ٦٠٨ قائلاً أن شروط العقد الأساسية ليس من بينها التأجير من الباطن ne sont pas de cette nature les stipulations ayant pour objet une obligation secondaire, dont l'existence n'est pas nécessairement liée avec l'existence du contrat; par ex. la clause concernant la defense de sous-louer وكان القضاء الفرنسي متردداً بين الاخذ بهذا الرأى وبين اعتبار شرط المنع من التأجير من الشروط المطبوعة clauses de style إذ لم تكن محل اعتبار عند إتمام العقد واشتراطوا توافر الضرر للمؤجر حكم استئناف مخطوط ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠ البتاتان سنة ١٩٢٢ ص ٢٩٨ وتعليقات بلاجى على المادة ٤٤٩ فقرة ١٨) وجرى البعض على الاخذ بالشرط معترضاً على القول باعتباره من الشروط المطبوعة On ne saurait qualifier de pur style une clause que l'art 449 du c. c. prévoit expressément et permet de

stipuler. حكم محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢١ جازيت ١٢ - ٣٣ - ٤٠٩ وجاء بتقرير لجنة أجور المساكن التي شكلت للظفر فيما ينبغي ادخاله من تعديلات على القانون رقم ١١ سنة ١٩٢٠ أن المحاكم اتبعت عند صدور هذا القانون خطة تسهل بقدر الامكان التأجير من الباطن والتنازل عن الايجارات وذلك ارتكناً على أن الشرط المدرج في أكثر العقود والذي يمنع التأجير أو الاسقاط إنما هو في الغالب من الشروط التي درجت العادة على تدوينها في العقود من غير أن تعبر عن نية المتعاقدين الحقيقية (فقرة ١٦ من التقرير) واقترحت اللجنة أن يبقى التأجير من الباطن أو التنازل مقراً بمحصوله (فقرة ١٧ من التقرير) وقدمت مشروع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ بمذكرة إيضاحية جاء فيها أن الضرورة تقضي بترك الفصل في هذه المسألة إلى رأي المحاكم طالبة عدم الموافقة إذا كان القصد مجرد المضاربة والربح وصدر بعد ذلك القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ ومادته الرابعة جرت الفقرة الثانية منها بنص لم يحظر على المستأجر التأجير من الباطن أو الاسقاط وهذا القانون جاء مؤيداً لما سار عليه الفقه وغالبية الاحكام من تقرير حق المحاكم في تقرير الظروف المبررة للفسخ

« وحيث ان التأجير من الباطن أو الاسقاط لم يرد عليه الحظر بطريق النص في الامر العسكري رقم ٣١٥ الذي جاءت مادته مطابقة للمادتين الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٠ والمادة الرابعة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢١ ولو أراد الشارع العسكري اعتبارها

من أسباب الإخلاء لنص عليها صراحة ما دام التأجير من الباطن والتنازل كان مسموحاً بهما في التشريع الذي أخذ عنه التشريع الحالي « وحيث انه ما دام الشارع لا يجيز للمحاكم إخراج المستأجر سواء كان مستأجراً أصيلاً أو مستأجراً من الباطن إلا بحكم يستند إلى ثلاث حالات فيتعين بحث ما إذا كان شرط التأجير من الباطن يندمج فيها أم لا بدون التفات لأي شرط في عقد الايجار يبيح الإخراج في غير هذه الاحوال إذ المادة السابعة والامر العسكري رقم ٣١٥ قضت ببطالان كل شرط في العقد يخالف لاحكام هذا الامر

« وحيث ان القضاء المختلط وقد كانت قديماً غالبية أحكامه تعتبر شرط التأجير أو الاسقاط من الشروط المطبوعة عاد في تشريع الحرب الحالية واعتبر الشرط من شروط عقد الايجار المعقولة la sous-location non autorisée constitue une violation flagrante des conditions du bail. حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ — وأقرت محكمة الاستئناف المختلطة هذا الرأي بحكميها الصادرين في ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ وفي ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٣ وجاء بالحكم الأخير la sous-location au mépris d'une défense contractuelle de sous-louer est une violation des stipulations normales du contrat de bail

واستقر قضاؤها على ذلك (راجع جريدة المحاكم المختلطة أعداد ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ والاحكام الواردة بصفحة ٦ و ٧ و ٣٢٢٣ سنة ٢٢ وبه مقال خاص بتفسير وتطبيق تشريع الحرب أما القضاء الوطني فلم يعتبر التأجير من

الباطن شرطاً أساسياً من شروط العقد يبرر القضاء بالاخلاء إلا إذا ثبت وجود ضرر للمالك واستند القضاء إلى سوء استعمال حق المالك عند عدم توافر الضرر وإلى انتفاء المصلحة ولا دعوى بلا مصلحة لرافعها - راجع حكم محكمة اسكندرية الأهلية الصادر يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ٦٦٥ سنة ١٩٤٣ كلى وحكم محكمة مصر الكلية الصادر يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ٣٤١٧ سنة ١٩٤٣ كلى مصر وبهذا الرأي بعض أحكام القضاء المختلط القديم (راجع حكم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ البتآن ٣٠ - ١١٤) الذي جاء فيه أن التأجير من الباطن لا يفسخ العقد إلا إذا ثبت الضرر وراجع حكماً منشوراً في جازيت ١٠ - ١٦٣ - ٢٣٨ الذي يفهم منه وجود تصريح ضمني بالتأجير من الباطن وبهذا الرأي المستشار مسينا إذ اعتبر الشرط شرطاً مطبوعاً

« وحيث أن هذه المحكمة ترى من أصل التشريع وحكمته عدم اعتبار التأجير من الباطن أو الاسقاط مخالفة لشروط العقد الخاصة بالاستعمال إلا أن أصاب المؤجر ضرر نتيجة سوء الاستعمال المادى فإن خالف شروط العقد الخاصة بالاستعمال كتغيير ما أعد له المسكن من استعمال بأن كان للسكنى فانتفع به كناد أو حان أو محل صناعى أو تجارى وكأجراء مبان غير مصرح بها في العقد وأصاب المؤجر الأصيل ضرر منها يتعين القضاء بالاخلاء العين المؤجرة - أما مجرد التأجير من الباطن الذى لا يلجأ إليه المستأجر بقصد السكسب فلا يبرر القضاء بالاخلاء .

« وحيث أنه ما دامت ظروف الدعوى

الحالية خاصة بطلب إخلاء عين فمجرد التأجير من الباطن فهى دعوى متعينة الرضى دون النظر أصلاً إلى أحكام عقد الايجار وإلى النتائج التى توضع عليها . العاقدان مقدما من اشتراط حرمان التأجير من الباطن وتعليق الاجارة على شرط كتابى من المؤجر الأصيل مع وجود الشرط الصريح الفاسخ إذ التأجير من الباطن لمجرد حصوله ليس من الحالات التى نص عليها الأمر العسكرى رقم ٣١٥ عند ما حدد أحوال الاخلاء

« وحيث أنه فوق ذلك فمن المسلم به فقهاً وقضاء أنه يجب أن تتوافر المصلحة المشروعة عند من يباشر حق الدعوى فإذا لم يكن من ورائها جر مقم بل جلب مغرم للخصم الآخر فهى غير مقبولة إذ هذا تعسف فى مباشرة حق الدعوى *abus du droit d'action* فطالب إخراج مستأجر حل محل غيره فيه تعارض مع مصلحة عامة جوهرية أراد حمايتها الشارع العسكرى عند ما حدد أحوال إخراج المستأجرين (راجع مقال المستشار مسينا المشار إليه وأحكام القضاء المختلط المنشورة فى الصفحتين ٦١٠ و ٦١١ من المقال)

« وحيث أنه مادام مجرد التأجير من الباطن والاسقاط مع انتفاء الضرر لا يكفيان للقضاء باخلاء عين مؤجرة لعدم النص عليهما بين الأحوال الموجبة لذلك ولا انتفاء الضرر والمصلحة فيتعين القضاء برفض هذه الدعوى

« وحيث أن المصاريف يلزم بها الخصم المحكوم عليه (قضية حضرة صاحب المعالي الاستاذ عبد الحميد عبد الحق بصفته وزير الاوقاف ضد حضرة الاستاذ محمد توفيق بيومى القاضى وآخر رقم ٤٣٠ سنة ١٩٤٤ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة على أبو القيط و عثمان روى وكامل معطى)

أن يعود على المدعى عليه بتكملة التعويض
« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على
قضية اللجنة رقم ١٦٨٦ سنة ١٩٤٠ أجا التي
كان متهما فيها المستأنف عليه بأنه في يوم ٤ - ٧ -
١٩٤٠ بـرج النور أهان بالقول والاشارة
المستأنف وهو شيخ بلد بأن قال له يا ابن الكلب
ياخول ياشر موط ورفق في وجهه عصا كانت
بيده وذلك أثناء تأدية وظيفته وهي مرافقة
الصراف لتحصيل الأموال الأميرية وحكم
نهائيا بتغريمه ٣٠٠ قرش كما قضى للمستأنف
بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية المناسبة

ونابت أيضا من الاطلاع على هذه
القضية أن المستأنف طلب التعويض بصفة
مؤقتة .

« ومن حيث انه إذا كان المستأنف قد
حدد قدر التعويض وصفته وأثبتت محكمة
الجنح أنه إنما يطلب تعويضا مؤقتا أي شيئا
بسيطا مما يستحق له من التعويض محتفظا
بحقه في طلب التعويض الكامل وإذن يكون
موضوع هذه الدعوى هو غير موضوع الدعوى
الأولى بل هو تكملة له ولهذا يكون الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى في غير محله ويتمين
رفضه (راجع في ذلك حكم محكمة النقض
الصادر في القضية رقم ٦٩ سنة ٣ قضائية
والمشور في مجموعة الفوائد القانونية المدنية
بالبند رقم ١٩٠ ص ٤١٥)

« ومن حيث انه قد نال المستأنف ضرر
من الاعتداء عليه وإهائه وقد حكم نهائيا
بادانة المستأنف عليه والمحكمة تقدر التعويض
(١٢)

١٣٠

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣

تعويض . جواز المطالبة به مقدرات تقديرا وقتيا . عدم
مقروط المطالبة بتكملة

المبدأ القانوني

لا يوجد نص في القانون ما يحول دون
المطالبة بتعويض مؤقت أثناء نظر القضية الجنائية
أو بدعوى مدنية مستقلة ثم المطالبة مدنيا بتكملة
التعويض أو بتعويض نهائي

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تتحصل
في أن المستأنف رفع هذه الدعوى أمام محكمة
أجا الجزئية الأهلية يطلب إلزام المستأنف عليه
بمبلغ ٢١ ج واحد وعشرين جنيا على سبيل
التعويض نظير ما لحقه من ضرر بسبب إهائه
من المستأنف عليه واستند إلى الحكم الصادر
في قضية اللجنة رقم ١٦٨٦ سنة ١٩٤٠ أجا

« ومن حيث ان المستأنف عليه دفع
الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها
في قضية اللجنة سالفه الذكر وقضت محكمة
أول درجة بتاريخ ٢٨ - ١٢ - ١٩٤٢
حضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
فيها في قضية اللجنة سالفه الذكر .

فاستأنف المستأنف وبنى استئنافه بأنه كان
قد طلب في دعوى اللجنة مبلغ قرش صاغ
بصفة مؤقتة فحكم له بذلك وهذا لا يمنعه من

تكملة لما سبق أن قضى للمستأنف به بمبلغ ستة جنيهات .

(قضية الشيخ محمد عبد العال وحضر عنه الاستاذ فهمى مقداوى ضد عبد الهادى يونس عشرين رقم ٣٧٠ سنة ١٩٤٣ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كمال بك رئيس المحكمة وأحمد سليمان حسين وأحمد عثمان عباس)

١٣١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤

- ١ — وقف . غلته . على الناظر تحصيلها . من المستغل والناصر . والناصر السابق والمستحقين ذلك أيضا .
- ٢ — وقف . حق المستحق فيه . غرضه لشرايط كتاب الوقف في الشريعة وفي القانون
- ٣ — المستحقون والناصر والجهات المختلفة . العلاقات المالية فيما بينهم . يحكمها قانون المعاملات القائم وهو القانون المدنى .
- ٤ — الناظر مسئول عن تقصيره . كما يسأل أى وكيل شرعى .

المبادئ القانونية

- ١ — إن عمل الناظر يقتضى تحصيل غلة الوقف لتوزيعها على المستحقين وهو يحصلها من المستغل ومن المقتصب عن السنة الجارية وعن السنوات الماضية ولو كانت سابقة على توليته . فليس ما يمنع أن يطالب بها الناظر السابق الذى لم يوفها إلى أصحابها ليقوم هو بتوفيتها لهم . وإن كان حق المطالبة قائما للمستحقين أيضا . والقول بأن الناظر الجديد لا يحاسب الناظر السابق غير مسلم به .
- ٢ — إن حق المستحق في ريع الوقف أو في منفعه مما يرد تحت نص المادة ١٩ فانه سواء كان المرجع هو حكم الشريعة أو حكم القانون

فان شرائط كتاب الوقف هى التى تحدد حق المستحق وواجب الناظر

٣ — العلاقات المالية بين الوقف والجهات المختلفة وبين ولى الوقف والمستحقين وبين المستحقين وبينه . كل هذا يجب أن يكون محكوما بقانون المعاملات القائم

- ٤ — الغرض الأساسى من الوقف فى أغلب الأحيان هو نفع الذرية أو غيرهم من المحبوبين ولا تأتى الصدقة فيه إلا نادرا . ومتى تقرر هذا وجب مساءلة الناظر عما يسأل عنه كل قائم بعمل نيابة عن الغير سواء كان هذا الناظر نائبا عن الواقف أو جهة الوقف أو المستحقين ولا محل لإطلاق يده فى مال ليس ماله دون أن يحاسب كما يحاسب غيره من الوكلاء والنواب والقوام وبنفس الحدود والقيود وفقا لأحكام القانون المدنى ومسئول عن تقصيره وإهماله كما يسأل . أى وكيل أو نائب أو وصى أو قيم

المحكمة

« من حيث ان وزارة الأوقاف كانت ناظرة على وقف المرحوم حسن بك الهجين مدة طويلة ثم خلفها على هذا الوقف المدعى الخامس مصطفى بك الهجين

« ومن حيث ان المدعين بصفقتهم مستحقين في ريع هذا الوقف والمدعى الخامس بصفقته مستحقا وناظرا ينسبون إلى الوزارة — الناظرة السابقة — إهمالا وتقصيرا أثناء إدارتها ترتب عليهما ضرر قدروا التعويض عنه بمبلغ ١٤٩٦٧

جنيم - ٣٨٢ مليا وهو ما يطالبون الحكم به على الوزارة

« ومن حيث ان الوزارة دفعت بعدم قبول الدعوى من الوقف - لأن الغلة ملك للمستحقين بعد أن تصل إلى يد وليه وهى فى يده أمانة لهم . فإن أهلكها أو فوتها عليهم فضمنها كان ضمانه لهم ولا شأن لناظر الجديدها لأنه لا يمثلهم وإنما يمثل جهة الوقف

« ومن حيث ان نيابة ولى الوقف عن المستحقين محل خلاف سواء عند الفقهاء أو فى أحكامنا . فهو عند أبى يوسف وكيل الواقف حال حياته وكالوصى المختار بعد وفاته . وعند محمد وكيل المستحقين من أول الأمر « التزام التبرعات . صفة ناظر الوقف للاسماء أحمد ابراهيم بك مجلة القانون والاقتصاد السنة الثامنة العدد السابع صحيفة ٩٧٦ »

« ومن حيث ان عمل الناظر يقتضى تحصيل غلة الوقف لتوزيعها على المستحقين وهو يحصلها من المستغل ومن المقتصب عن السنة الجارية وعن السنوات الماضية ولو كانت سابقة على توليته . فليس ما يمنع أن يطالب بها الناظر السابق الذى لم يوفها إلى أصحابها ليقوم هو بتوقيتها لهم . وإن كان حق المطالبة قائما للمستحقين أيضا . والقول بأن الناظر الجديد لا يحاسب الناظر السابق غير مسلم به فإن المسأخوذ من عبارة المادة ٢٢٨ من قانون العدل والانصاف أن المتولى الجديد يحاسب المتولى السابق فيعتمد دفتاره إن كانت محضاة بامضاء القاضى . وجاء فى صحيفة ١٨٥ من الفتاوى الخيرية « أن الحق المجمع على حقيقته والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمتولى الحالى بأخذ الغلات وقبض المتحصلات

ليصرفها فيما شرطه واقفها . وإن امتنع الموزول يؤخذ منه قهرا وترفع يده عنه جبرا « - ولا محل لقصر هذا القول على ما لجهة الوقف فى ذمة الناظر الموزول لأنه أطلقه . ولأن الحصول على حق المستحقين وتوزيعه من صميم عمل الناظر لما فيه من تحقيق غرض الواقف ولا مخالفة فيه للأصول القانونية أو الشرعية وقد حذت محكمة الاستئناف هذا النظر فى حكمها الصادر فى ١٣ - ٦ - ١٩٣٧ رقم ٢١٧ صحيفة ٥٨١ العدد ١٠ السنة ٣٨ المجموعة الرسمية وإن كان موضوع الدعوى الذى فصلت فيه خاصا بما لجهة الوقف . وتضمن الناظر بما ضيعه على المستحقين لا يخرج عن تحصيل حقهم الضائع . « ومن حيث انه فضلا عما تقدم فإن فى وقائع الدعوى بالذات تضمينا المدعى عليها بما أضاعته على جهة الوقف باهمالها فى صيانة مباني عزيق قلين والعطف وبتقصيرها فى إصلاح ٣٢ فدانا بناحية العطف و ٩ فدادين بكفر شحاته و ١٥ فدانا بناحية قونه و ٢٠ فدانا بناحية بقلوله التى وجدت كلها بحالة سيئة ولا تصلح للزراعة عند استلامها . وناظر الوقف هو صاحب الحق فى توجيه الدعوى بالنسبة لهذا الشطر وما يماثله على الأقل . يقتضى لجهة الوقف فى شخصه ان صحت دعواه هذا والوقف حق فى الغلة التى تضيق عند المستأجرين أو سواهم فإن فى ضياعها انقاص لمصارفها البدائية التى يصرفها من هذه الغلة والدعوى مقبولة منه على أى حال « ومن حيث ان الوزارة دفعت أيضا بعدم قبول الدعوى من المستحقين لا إنكاراً منها بصفته فى الاستحقاق . وإنما لأنهم لم يحددوا حقهم المزعوم وكيف آل لهم ؟ أكانوا مستحقين

طوال أيام قيام الوزارة على الوقف فضاغ عليهم جزء من استحقاقهم في تلك الأيام بسبب ما هو منسوب لها ؟ أو أن أسلافهم هم الذين خسروا فلما خلفوهم في الارث انتقل حق المطالبة إليهم ؟ .

« ومن حيث إنه وقد تقدم أن الدعوى مقبولة من ناظر الوقف فإضمام المستحقين إليه مؤيد له وهم متساندون في المطالبة بكامل الحق وتضمن الناظر المقتصب كتضمن الغير المقتصب لأنه بتعديده قد خرج عن ولايته إذ لو بقي فيها لضمنت جهة الوقف ومن ثم فتحصيل الولي الجديد للضمان صحيح وحاصله المستحقية .

على أن الوزارة لا تدعى أن استحقاق المدعين حدث بعد تخليها عن النظر وهي لم تثر هذا الجدل إلا في مذكرتها الأخيرة بعد مضي أربع سنوات على نظر الدعوى . فضلاً عن أن هذا التحديد مما يمكن تحقيقه فيما يلي لأن المحكمة لا تفصل في الدعوى الآن وإنما تمهد للفصل فيها . فان كان كل من المدعين يطلب قدراً معيناً فعليه بيان منشأ حقه ومداه للتخير الذي سيأشرك المهمة التي تكلفه بها المحكمة

« ومن حيث إنه يتعين الانتقال بعد هذا إلى بحث مسئولية ناظر الوقف لأن الوزارة ترد عن نفسها هذه المسئولية (إن كان لها أساس) بالآتي : -

١ - الوقف نظام إسلامي

٢ - فأحكام الشريعة هي التي تطبق عليه

٣ - وبمقتضى هذه الأحكام لا يسأل

الناظر عن إهماله وتقصيره

« ومن حيث أن الوقف نظام إسلامي

نشأ في عصر النبي عليه السلام ثم نما وتفرعت أصوله ونظمه وأحكامه على يد فقهاء المسلمين . وجاء المشرع الحديث مقرأ لوجوده ومستظهرراً لأحكامه فمن الطبيعي أن يرجع إلى آراء وأحكام هؤلاء الفقهاء وفي حدود ما أقره التشريع القائم

« ومن حيث أن المادة ٧ من القانون المدني عرفت الأموال الموقوفة بأنها هي المرصدة على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معلومة حسب المقرر باللوائح في شأن ذلك . ولما كان حق المستحق في ريع الوقف أو في منافعه مما يرد تحت نص المادة ١٩ فإنه سواء كان المرجع هو حكم الشريعة أو حكم القانون فإن شرائط كتاب الوقف هي التي تحدد حق المستحق وواجب الناظر

« ومن حيث أنه مع المحافظة على كيان الوقف وتنفيذ شرائطه . يجب التنبيه إلى أن العلاقات المالية بين الوقف والجهات المختلفة وبين ولي الوقف والمستحقين وبين المستحقين وبينه . كل هذا يجب أن يكون محكوماً بقانون المعاملات القائم وهذا هو الذي حصله فقهاء المسلمين فعلاً فقد كانوا يغيرون من أحكامهم وإفتائهم بحسب الزمان والمكان وكان كل منهم يدلي برأى بحسب اجتهاده ووجهة نظره فيما هو الأصح والأعدل (كتاب رد المختار لابن عابدين صحيفة ٤٦٤ وفتاوى المولى أبو السعود الخ) . وذكر هذه المسألة بالذات الأستاذ أحمد بك إبراهيم عند الكلام على ضمان الناظر في مقاله السابق التزام التبرعات صحيفة ٩٧٩ السنة ٣٠ مجلة القانون والاقتصاد فقال : -

« وأقول أيضاً أن المتقبح لا أقول »
 « علماء الشريعة في أحكام الأوقاف يرى »
 « أنها مختلفة اختلافاً كبيراً في أكثر المواضع »
 « لأنها في الحقيقة كلها اجتهادية وقد أبان »
 « الفقهاء رحمهم الله جميعاً عن مقدرة يخطون »
 « عليها ولكن الأحكام التي ترسم للمحاكم »
 « يجب أن تكون معينة ومضبوطة »

يخلص من هذا أن الناظر والمستحقين عند تنفيذ كتاب الوقف تتضمن علاقاتهم حقوقاً والالتزامات مالية لا يصح أن تبقى خاضعة لأحكام تغير زمانها وكان أصحابها أنفسهم يغيرونها . وإنما هي بحكم الواقع حتماً خاضعة لأحكام القانون القائم (القانون المدني)

« ومن حيث أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لم تخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية إلا النظر في أصل الوقف - والمادة ٧ من القانون المدني لم تشر إلا إلى اتباع اللوائح في تحديد حق المتفع بعين الوقف . والاسناد إلى المادة ١٩ مدني ينتهي فقط إلى وجوب تنفيذ كتاب الوقف في تحديد حق انتفاع المستحق . فليس تمت ما يشير إلى وجوب إخضاع كل العلاقات والمعاملات لأحكام الفقهاء التي تعددت الخلافات بينها . وقد أخذت محكمة الاستئناف الأهلية بهذا في حكمها الصادر بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٧ المنشور تحت رقم ١٥١ صحيفة ٤٠٣ العدد السابع من السنة ٣٨ من المجموعة الرسمية وقالت .

« وحيث أنه لا محل مطلقاً لتطبيق أحكام »
 « الشريعة على عقد إجارة أرض الوقف لأن »
 « الوقف نظام مدني بحث لا علاقة له بأصول »
 « الدين وأحكامه وهو تصرف قصد به »

« عند ابتكاره التقرب من الله بالصدقة . . »
 « وانتهى بأن أصبح عند إنشائه أهلياً نحنا »
 « ولا يصبح خيراً إلا بعد ائتمراض المستحقين »
 « وبعبارة أخرى قصد به تعديل أحكام »
 « الميراث وحرمان الورثة من التصرف »
 « وحيث أن الوقف يعتبر من الوجبة »
 « القانونية شخصاً معنوياً عديم الأهلية »
 « يتولى أموره ناظر من قبل الواقف أو »
 « من قبل القاضي في حدود أحكام القانون »
 « المدني بالنسبة لعلاقته مع الغير ومع المستحقين »
 « أيضاً »

والذي يؤيد وجهة نظر محكمة الاستئناف من أن الوقف أصبح غالباً نظاماً مالياً ميراثياً ما جاء بالمادة ١٧ من قانون العدل والانصاف تحت عنوان في سبب الوقف ومحلّه إذ تقول :

« سبب الوقف إرادة محبوب النفس »
 « في الدنيا بين الأحياء وفي الآخرة »
 « بالتقرب إلى رب الأرباب . . . وميزاته »
 « المشكورة في هذه الدار بدر البر على الذرية »
 « المحبوبين »

والواقع في هذا الزمان أن الفرض الأساسي من الوقف في أغلب الأحيان هو تقع الذرية أو غيرهم من المحبوبين ولا تأتي الصدقة فيه إلا نادراً .

« ومن حيث أنه متى تقرر هذا وجب مساءلة الناظر عما يسأل عنه كل قائم بعمل نيابة عن الغير سواء كان هذا الناظر نائباً عن الواقف أو جهة الوقف أو المستحقين ولا محل لاطلاق يده في مال ليس ماله دون أن يحاسب كما يحاسب غيره من الوكلاء والنواب والقوائم وينفس الحدود

والقيود وفقا لأحكام القانون المدني . ومسئول عن تقصيره وإهماله كما يسأل أى وكيل أو نائب أو وصى أو قيم وبهذا حكمت محكمة النقض والابرارام في ١٦ - ١٢ - ١٩٣٧ بحكمها المنشور تحت رقم ٦٤ صحيفة ١٦٦ بالعدد الثالث من السنة ٣٩ من المجموعة الرسمية إذ تقول : « إن ناظر » « الوقف وإن لم يكن وكيلًا عن المستحقين » « بالمعنى القانوني إلا أنه في الواقع مدير لا عيان » « الوقف في الحدود التي حددها كتابه بالقدر » « الذي يحقق مصلحة المستحقين جميعا في مقابل » « أجر الناظر الذي يتقاضاه فاذا ما شاب ادارته » « قصورا وعابها تراخ يذهب بهذه المصلحة » « ويضيع على ذويها أموالهم أو يجعل حقوقهم » « في خطر فليس تمت أى شك في وجوب » « مناقشته الحساب عن خطئه وفي ملزوميته » « بتعويض المستحقين بقدر ما عاد عليهم » « من ضرر »

« ومن حيث انه حتى بالرجوع إلى أحكام الشريعة والمقصود بهذا التعبير العام هو أقوال الفقهاء المسلمين نجد أن ما جاء في المادة ٢٣٤ من قانون العدل والانصاف ونصه : « إذا » « تعرض على الناظر تحصيل مال الوقف الذي » « في ذمة المستأجرين أو قصر في مطالبته » « حتى ضاع المال فلا ضمان عليه » غير مسنود سندًا مقنعًا وغير متفق مع باقي النصوص ولا مع واجب الناظر فقد جاء في المادة ١٨٠ « أن » واجب الناظر القيام بمصالح الوقف وتحصيل أجوره . . . ولا ينبغي له أن يقصر في العمل المكلف به أمثاله . فكيف لا يضمن هذا الاخلال بوظيفته . وإن قالوا انه أمين فلا أمين يضمن القصور والاهمال . على أن أحكام الامين

خاضعة الآن للقانون المدني (باب الوديعة) فما بال هذا الامين أو الوكيل شاذًا ؟ على أن فقهاءنا المحدثين لا يأخذون بمقتضى هذه المادة فلم يذكر المرحوم الشيخ زيد بك هذا الاعفاء من المسؤولية فيما ذكره من المسائل التي لا يضمن فيها الناظر (صحيفة ٩٤ كتاب مباحث الوقف) كذلك لم يذكره الشيخ احمد بك ابراهيم (وانظر تعليق المرحوم الشيخ زيد بك على اعفاء الناظر من الضمان إذا مات مجهلا يبين أن هذه المسائل كلها اجتهاد وتخريج . وأن تقدير بعض الأحكام الأهلية بعبارة المادة ٢٣٤ من قانون العدل والانصاف لا موجب له)

« ومن حيث ان خاصل ما تقدم من البحث أن الناظر مسئول إذا هو قصر وأهمل في أداء واجبه وخاضع في هذا لأحكام القانون المدني ولذا تكون الدعوى مقبولة من ناحية أساس توجبها

« ومن حيث ان المدعين أسهبوا في صحيفة دعواهم ومذكروهم في بيان الاقلام التي يستندون الاهمال فيها إلى المدعى عليها » « ومن حيث ان الوزارة دفعت الدعوى في موضوعها إجمالًا بالمسائل الآتية : -

١ - أن الوزارة سلمت للناظر الجديد المستندات في الفترة بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ولا تعلم ان كان قد حصل التأخرات من المستأجرين أو لم يحصل شيئًا منها فلا بد من تقديمه حسابًا عن ذلك ليتحدد ما هو مطلوب منها ان صح ان يطلب منها شيء .

٢ - ان هذه الدعوى بوصفها الحالى دعوى ضمان ولا يسمع التضمنين إلا بتحقيق سببه وهو تجرييد المدعى الأصلي . ولم يثبت أن المدعين

عجزوا عن استيفاء حقهم من المستأجرين المتخلفين

٣ - أن مدعى التقصير على خصمه مطالب بالدليل لأن التقصير لا يفترض ولا يستنتج « ومن حيث أن هذه الدفوع لها مايررها من أحكام القانون إلا أن تحقيق دعوى المدعين ودفاع المدعى عليها يقتضي بحثا فنيا من الناحية الحسابية ومن الناحية الهندسية الزراعية ولذا ترى المحكمة أن تعهد إلى مكنتي الخزانة المحاسبين والزراعيين الحكومى بهذه الابحاث على التفصيل الآتى :-

أولا - الاطلاع على أوراق هذه الدعوى والمستندات المودعة فيها وعلى مستندات الطرفين التى تقدم ودقات الوقف فى الوزارة أو عند الناظر الجديد وملفات القضايا التى رفعت من الوزارة على المستأجرين أو سواهم والاجراءات التى اتخذت فى سبيل الحصول على غلات الوقف وحقوقه

ثانيا - الانتقال إلى الاطيان والعزب المقول بحصول الاهمال فى إدارتها ومعاينتها لمعرفة حالتها الآن وتحقيق ما كانت عليه وقت إدارة الوزارة وعند استلام الناظر الجديد وذلك للوصول إلى معرفة مقدار :-

أولا - ما ضاع على المدعين والوقف من الأموال عند المستأجرين بسبب اهمال الوزارة
١ - فى اتخاذ الاحتياطات للمحافظة على هذه الاموال كالاهمال فى أخذ التأمينات والكفالات اللازمة أو توقيع الحجز التحفظية أو الاختصاصات الخ

٢ - فى مقاضاة المستأجرين أو فى السير فى دعاوى إلى غايتها - أو تتبع أموالهم

والتنفيذ عليها بعد استصدار الاحكام
ثانيا - ما ضاع بغير هذا السبيل من اموال فى الادارة تحصيلاً أو صرفاً
ثالثا - ما أهمل من اصلاح فى أعيان الوقف الزراعية أو المباني ومدى هذا الاهمال
رابعا - بيان وجه الاهمال فى كل حالة على حدها ودليله
خامسا - بيان مقدار التعويض الذى يستحق .

١ - لجهة الوقف مقابل الاهمال فى الاصلاح أو الخطأ فيه سواء كان فى الاراضى الزراعية أو فى المباني

٢ - للوقف والمستحقين مقابل اهمال تحصيل الايجارات

على أن يتقدم المستحقون للخير ببيان محدد عن مدى حق كل منهم أو مدى حقهم فى هذه المبالغ إن كانوا يطلبون الحكم لكل بنصيب معين أو لهم معا وعلى الخير تحقيق بيانهم وصرحت للخير الذى يباشر العمل بسماع أقوال الشهود بغير يمين واتخاذ كل ما يوصله إلى كشف الحقيقة وعلى الناظر الجديد تقديم بيان بما حصله من الايجارات المتأخرة إلى الخير وكلفت الخير الحسابى والخير الهندسى اللذين يتدبان من المكتب للعمل فى هذه الدعوى بالاشتراك معا ليكون العمل منسقا

(قضية محمد بك مصطفى الهجين . ضد وزارة الاوقاف رقم ١٥٦ سنة ١٩٤١ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد صبحى بهجت واسحاق عبد الباقى وحسين النجارى)

القضايا المستعجلة

١٣٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤

- ١ — جنسية . اتصالها بسيادة الدولة . صدور القوانين الخاصة بها . حق المحاكم في تطبيقها
- ٢ — جنسية . حق لامنحة
- ٣ — جنسية . أمر البت فيها حده قانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ مأمورية وزير الداخلية . اعطاء الشهادة قضاء مستعجل اختصاصه . مناطه الاخذ بالحق الظاهر
- ٤ — المادة ٧ من قانون الجنسية . منح الجنسية فيها وجوبى لا جوازى
- ٥ — أمر تسليم . صدور من النيابة المختلطة . انعدام ولايتها في ذلك . جواز رفضه .
- ٦ — سلطة تنفيذية . أمرها بالقبض . في غير الاحوال القانونية . جواز اصالح أمن الدولة . عدم جوازه لغير ذلك

المبادئ القانونية

- ١ — الجنسية تنصل بالسيادة العليا للدولة من ناحية تقرير اصولها وإصدار القوانين الخاصة بها وربط صلاتها بالافراد المقيمين على أراضيها أو الذين هجروا هذه الأراضي ليتصلوا بأراضي أخرى اتصالاً دائماً أو مؤقتاً لغرض تمييزه الدولة أو لاتيجهزه . لكن القوانين التي تصدر وتحدد هذه الصلات وتضع قواعدها وتبين من هو المصرى ومن هو الأجنبي يترتب عليها حقوق للأفراد

وواجبات عليهم في حياتهم العامة والخاصة . ومن حق الحاكم واختصاصها أن تطبق هذه القوانين وأن تفصل فيما يعرض عليها من مسائل الجنسية تطبيقاً للقوانين المتعلقة بها

٢ — ان الجنسية وهى الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التابع لها ليست منحة تعطى له الدولة وإنما هى حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط التى ينص عليها القانون

٣ — إن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ لم يخول البت في أمر الجنسية لجهة سياسية أو إدارية وإنما وضع القواعد التى يتعين معها وجود هذا الرباط القانونى وكلف وزير الداخلية أن يعطى شهادة بالجنسية المصرية لمن يطلبها ويؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها والمرجع في

هذا إلى القضاء طبعاً

٤ — لم يترك الشارع للجهة الادارية خياراً فيما نص عليه في المادة السابعة فالمسألة ليست جوازية أو اختيارية بل هى وجوبية . وكذلك لم ينص القانون على أى إجراء خلاف تقديم الطلب فلا يتطلب الأمر صدور مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء أو إذن من الوزير أو غير ذلك بعكس ما تنص عليه في التجنس وإسقاط الجنسية

أمر البوليس المصرى بالقبض على المدعى استافرو كرامنداني باعتباره يوناني الجنسية هارباً من الخدمة العسكرية اليونانية فأصدرت نيابة بورفؤاد المختطة أمراً إلى البوليس المصرى بالقبض على هذا الشخص وتكليفه بتقديم أوراقه إلى البوليس أو إلى النيابة إن كان يطعن في نسبته للجنسية اليونانية . فنفذ البوليس الأمر وقبض عليه في ٢٥ / ٦ / ١٩٤٣ وسلمه للنيابة المختطة وهذه تسلمت مستنداته وطلبت الدوسيه الخاص به من محافظة القنال وأحات الأوراق إلى قلم الجنسية والباسبورنات بوزارة الداخلية لفحصها وإبداء الرأي فيها . وبتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٤٤ أرسلت وزارة الداخلية كتاباً إلى النيابة المختطة في بورفؤاد تضمن اعتبارها المدعى يونانياً لأنه مولود من أب يوناني الجنسية هو جورج استافرو كرامنداني المقيم بالفرنسية اليونانية كما أن جده استافرو جان كرامنداني معترف بيونانيته من الحكومة المصرية في كتاب من وزارة الخارجية صادر في ٢٤ / ٦ / ١٩٤٠ ثم تقدم المدعى بطلب إلى وزارة الداخلية في يوم ٣٠ - ٥ - ١٩٤٤ باختياره الجنسية المصرية تطبيقاً للمادة ٧ من قانون الجنسية المصرية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٩ لكن الوزارة رفضت طلبه وأزاء هذا رفع المدعى دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة بورفؤاد المختطة ضد محافظ القنال بصفته ممثلاً لوزارة الداخلية والعدل والسيو ونجرو د بونت القنصل العام لحكومة اليونان ببور سعيد بصفته ممثلاً لحكومته طلب فيها أن تقضى له (أولاً) بأنه رعية الحكومة المصرية وعلى أي حالة ليس من رعايا الحكومة اليونانية وليس مكلفاً بالخدمة العسكرية في الجيوش اليونانية . (ثانياً) بأن الأمر الصادر من النيابة المختطة بتسليمه إلى

٥ — إن أمر التسليم المطلوب وقفه والصادر من النيابة المختطة بتسليم المدعى للسلطات اليونانية — والنيابة المختطة بحسب القانون نست مختصة بإصدار مثل هذا الأمر — لأن سلطاتها مستمد من قانون تحقيق الجنايات وليس في هذا القانون ما يجيز لها إصدار مثل هذا الأمر فهو من حيث الشكل صادر من لا ولاية له في إصداره . فإن كانت السلطة التنفيذية قد عهدت إليها ظروف خاصة أن تتولى الأمر بتسليم الرعايا الأجانب إلى السلطات المختصة فلا يمكن أن يتضمن هذا إذنها بتسليم مصرى

٦ — وإن كانت بعض الأحكام ترى أن للسلطة التنفيذية الحق في القبض على الأشخاص في غير الأحوال الجائزة قانوناً رعاية للأمن والنظام وأنه لا يجوز للمحاكم أن تتعرض لتصرفاتها هذه بإيقافها لما في هذا التعرض من تعطيل لأعمال قد تكون ضرورية دعت إليها ظروف خاصة مستعجلة إلا أن الأمر في الدعوى الحالية ليس كذلك لأن القبض والتسليم ليس مرجعه عملاً من أعمال السلطة التنفيذية لمصلحة الدولة وإنما مرجعه اعتبار هذا الرجل أجنبياً وهو ليس كذلك بحسب الظاهر

المحكمة

من حيث ان محصل الواقع في هذه الدعوى أن رجال البوليس اليوناني طلبوا إلى نيابة بورفؤاد المختطة في ١٣ / ٦ / ١٩٤٣ أن تصدر

المصرية وأنه من رعايا الحكومة المحلية
(٢) يمنع أى تعرض له من السلطات المصرية
(٣) إيقاف تنفيذ الأمر الصادر من النيابة
المختلطة بتسليمه للسلطات اليونانية
(٤) الزام وزارة الداخلية بالمصاريف
والا تعاب .

(٥) شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة
وقدم المدعى مستندات وهي :

(١) شهادة ميلاده الحاصل في ٢٣ - ٨ -
١٩٢٢ وثابت فيها أن والده جورج كرامنداني
جربكي الجنسية ورعية الحكومة المحلية .
(٢) شهادة إعفائه من الخدمة العسكرية المصرية
بالبديل النقدي تاريخها في ٢ - ٨ - ١٩٤٣
ثابت بها (١) أنه اقترح غيايبا في سنة ١٩٤١
(٢) أنه ورد البديل النقدي في ٩ - ٥ - ١٩٤٣
(٣) ترخيص بدخول ميناء بورسعيد ثابت
به أنه مصرى الجنسية

« ومن حيث ان وزارتي الداخلية والعدل
دفعتا بعدم الاختصاص .

(١) لأن مسألة الجنسية من مسائل السيادة
التي تقررها الدولة بينها وبين رعاياها فلا يملك
القضاء التدخل فيها .

(٢) أنه يفرض أنه من حق القضاء التدخل
في هذه المسألة فان الأمر المطلوب وقفه هو من
الأوامر الادارية التي لا تملك المحاكم تأويله أو
التعرض له بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية .

« ومن حيث ان مسألة الجنسية تتصل
بالسيادة العليا للدولة من ناحية تقرير أصولها
 وإصدار القوانين الخاصة بها وربط صلاتها
 بأفراد المقيمين على أراضيها أو الذين هجروا هذه
 الاراضى ليتصلوا بأراضى أخرى اتصالا دائما

السلطات اليونانية باطل وباطلاق حرية من الخدمة
العسكرية فورا . وقد دفع أمام المحكمة المختلطة
(١) بعدم اختصاص القضاء المختلط (٢) وبعدم
اختصاص المحكمة المختلطة ببور فؤاد (٣) وبعدم
اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .

تم صدر الحكم في ٢٤ - ٨ - ١٩٤٤ من
قاضى الأمور المستعجلة ببور فؤاد بعدم
اختصاصه . .

(١) لأن النيابة المختلطة ببور فؤاد في أمرها
الذى أصدرته إنما هى أداة تنفيذية تمثل
السلطات العامة والدعوى المقامة موجهة إلى
محافظة القنال بصفته ممثلا لوزارتي الداخلية والعدل
ومقرها القاهرة .

(٢) ولأن المسيو نجرو دبونت لا يعمل
إلا طبقا لاتفاق بين حكومته والحكومة المصرية
وهو في هذا العمل يمثل الحكومة اليونانية
والحاكم المختلطة ممنوعة من النظر فيما يصدر
عن القناصل العموميين بصفته هذه فضلا عن
أن الطالب الثالث وهو إطلاق سراح المدعى من
الخدمة العسكرية اليونانية فيه تعرض لسيادة
دولة أجنبية

(٣) ولأن طلب إيقاف الأمر الصادر من
النيابة المختلطة بتسليم المدعى إلى السلطات
اليونانية بعد تنفيذه فعلا يخرج عن اختصاص
قاضى الأمور المستعجلة .

« ومن حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى
الحالية أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية بصحيفة معلقة في
١ - ١١ - ١٩٤٤ إلى وزيرى الداخلية والعدل
وطالب فيها الحكم بصفة مستعجلة . .

(١) بتقرير أن جنسية المدعى هى الجنسية

أو موقوتا لغرض تجيزه الدولة أو لا تجيزه .
ليكن القوانين التي تصدر وتحدد هذه الصلات
وتضع قواعدها وتبين من هو المصري ومن
هو الاجنبي يترتب عليها حقوق الأفراد
وواجبات عليهم في حياتهم العامة والخاصة . ومن
حق المحاكم واختصاصها أن تطبق هذه القوانين
وأن تفصل فيما يعرض عليها من مسائل الجنسية
تطبيقا للقوانين المتعلقة بها

« ومن حيث ان المحاكم المختلطة في أول
عهدنا تعتبر مسائل الجنسية من الاحوال
الشخصية وتطبق عليها نص المادة الرابعة من
القانون المدني المختلط وأحكام السنوات ١٨٧٦ -
٧٧ - ٧٨ المنشورة في مجموعة بسطوروس جزء
أول وتعليقا على المادة رقم ٥ مدني ولكنها
صححت وجهة نظرها واستقرت في أحكامها
على أنها مختصة بالفصل في هذه المسائل

" Depuis de longues années, des
Tribunaux mixtes admettent d'une
façon constante et unanime qu' ils
sont compétents pour statuer sur les
questions de nationalité ... c. 11.
juin 1913."

بسطوروس المرجع السابق في نفس الصحيفة
٢١٧ بند ٧٨٠ . على أنهم يتدرون هذا
الاختصاص بأن يكون موضوع الجنسية مطروحا
تبعاً لموضوع آخر *incidement* ولا يكتسب
الحكم حجبية دائمة في هذا الخصوص (المرجع
السابق بند ٧٨١ صحيفة ١٢٦)

« ومن حيث ان القانون رقم ١٩ سنة
١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية الصادر في ٢٧ -
٢ - ١٩٢٩ قد أشار إلى حق المحاكم
في فحص ما يعرض لها من مسائل الجنسية إذ

نصت المادة ٢١ منه على ما يأتي :
« يعطى وزير الداخلية كل ذي شأن شمس
بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض
بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع الأدلة التي
يرى لزومها وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى
القضاء حتى يثبت عكس ما فيها . . .
ومقتضى هذا النص أن شهادة الجنسية
تكون قرينة قانونية قابلة للنقض إذا أقيم الدليل
على عكس ما جاء بها . وقد رأت محكمة القضاء
والابرار في حكمها الصادر في القضية رقم
٢١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤ قضاية بتاريخ ١٤ -
٢ - ١٩٤٤ أن قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٢٩
خول للمحاكم النظر في مسائل الجنسية وتقرير
الشهادات التي تعطيها وزارة الداخلية وأنى القول
الفصل في قيمتها للقضاء فتقول محكمة القضاء
بعد أن أوردت نص المادة ٢١ ما يأتي : « بما
يستفاد منه أنه بعد صدور هذا القانون لم يعد
لوزارة الداخلية اختصاص بالفصل في الجنسية
وأن الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست
حجة قاطعة في ثبوت الجنسية المصرية بل هي
دليل قابل لإثبات عكسه لدى القضاء بحيث أن
المحكمة هي التي لها في النهاية حق الفصل في قيمة
هذه الشهادة فتأخذ بها إذا اقتنعت بصحتها
ونظرها إذا ثبت لها عكس ما فيها بالأدلة التي
تراها مؤيدة لذلك .

« ومن حيث انه بغض النظر فيما إذا كان
من الجائز طرح مسألة الجنسية أمام المحاكم
استقلالاً لتفصل فيها كأن ترفع الدعوى بطلب
الحكم بأن المدعى مصرى الجنسية والغالب
أن يكون الخصم في هذه الحالة جهة من جهات
الحكومة والأغلب أن تكون هذه الجهة الموكل

اليها فخص حالات الجنسية لاعطاء الشهادات وللفصل في هذه المسألة يجب ملاحظة أمور .

الأول — أن الجنسية وهي الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التابع لها ليست منحة تعطى لها الدولة وإنما هي حق لكل مواطن تتوافر فيه الشروط التي ينص عليها القانون :

الثاني — أن قيام هذه الرابطة القانونية بترتب عليه حقوق للفرد وواجبات عليه مما له أعمق الأثر في حياته العامة . وفي معاملاته الخاصة الثالث — ان كثيراً من هذه الحقوق والواجبات مناط الفصل فيها للقضاء و يترتب على هذا أن لكل مواطن أن يلجأ إلى المحكمة لتقرر انطباق القانون عليه حتى يتمتع بما تخوله القوانين الأساسية للمواطنين .

« ومن حيث ان نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ لا تتعارض مع ما تقدم بل على العكس تؤيده لأن هذا القانون لم يخول البت في أمر الجنسية لجهة سياسية أو إدارية وإنما وضع القواعد التي يتعين معها وجود هذا الرباط القانوني وكلف وزير الداخلية أن يعطى شهادة بالجنسية المصرية لمن يطلبها » يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها » والمرجع في هذا إلى القضاء طبعاً .

« ومن حيث ان هذا الرأي وإن تعارض مع ما سبقت الإشارة من الأحكام المختلطة فإنه متفق مع نصوص القانون . وعلى ذلك فالدفع الذي قدمته الحكومة بأن مسائل الجنسية من مسائل السيادة لا ينطبق في هذه الحالة .

« ومن حيث انه تفريعاً على ما تقدم وبالنظر إلى خصوصية هذا النزاع المطروح أمام هذه المحكمة يكون الطلب الاول المقدم

من المدعى معقولاً لو أنه طرح منفرداً أمام محكمة الموضوع . أما طرحه أمام هذه المحكمة المستعجلة فالأمر عندها قاصر على حماية الحق الظاهر ولذا يكون الاختصاص قاصراً على بحث هذا الظاهر والأمر بما يقتضيه الحال على أنه يجب التنويه إلى أن مسألة الجنسية مطروحة الآن تبعاً لمسألة أخرى هي طلب حماية المدعى من العدوان على حريته وهي المسألة الأساسية في هذه الدعوى المستعجلة أي أن الوضع الأصلي لهذه الدعوى هو طلب منع عدوان السلطات المختلفة على حرية المدعى لانه مصرى .

« ومن حيث انه بالرجوع إلى مستندات المدعى يتبين أنها ليست في نفسها من الأوراق المعدة لاثبات الجنسية . فلا شهادة الميلاد ولا شهادة الاعفاء من الخدمة العسكرية بالبدل ولا تذكرة المرور بمستند لاثبات الجنسية وان كانت توحى لأول وهلة بأن صاحبها مصرى مولود في مصر ومقيم بها ومنسب إليها .

« ومن حيث ان مذكرة الحكومة قد تضمنت المسائل الآتية والتي لم يعترض عليها المدعى ولم ينكرها :

(١) ان والده وجده يونانيان

(٢) أنه مقيد في القنصلية اليونانية .

(٣) أنه تقدم في ٣٠ - ٥ - ١٩٤٤ إلى وزارة الداخلية بطلب اختياره الجنسية المصرية فرفضت لعدم توافر شروط المادة ٧ من قانون الجنسية في شأنه .

« ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة السابعة من قانون الجنسية تنص على ما يأتي . « كل من ولد لاجنبي في النظر المصري وكانت إقامته العادية فيه عند بلوغه سن الرشد

بعد مصر يا إذا تنازل عن جنسيته الأصلية وقرر باختياره الجنسية المصرية في خلال سنة من بلوغه هذه السن ، والمدعى وهو مولود لأجنبي في مصر بتاريخ ٢٣ - ٨ - ١٩٢٢ ومقيم بها تقدم إلى وزارة الداخلية في يوم ٣٠ - ٥ - ٤٤ أى في خلال سنة من بلوغه سن الرشد باختياره الجنسية المصرية . ولكن الوزارة رفضت نظراً لعدم توفر شروط المادة ٧ ولكنها لم تبين وجهة النقص إذ كل ما تتطلبه المادة :

(١) الولادة في مصر

(٢) الإقامة العادية فيها عند بلوغ سن الرشد .

(٣) تقديم الطلب خلال سنة من بلوغه سن الرشد

فأما الولادة بالنظر المصري فتأبته من شهادة الميلاد

وأما الإقامة فتأبته من اقتراعه في مصر ودفعه البدن وتذكرة المرور التي تدل على أن عمله في مصر . ولم تدع وزارة الداخلية أنه لا يقيم بمصر وأما تقديم الطلب فثبت باعتراف الحكومة.

ومن حيث انه متى توفرت هذه الشروط لشخص فانه يكتسب الجنسية المصرية بحكم القانون لأن النص هو « بعد مصر يا » وباللغة الفرنسية devient Egyptien أى يصير مصر يا . ولم يترك الشارع للجهة الادارية خياراً في هذا الشأن فالمسألة ليست جوازية أو اختيارية بل هى وجوبية وكذلك لم ينص القانون على أى إجراء خلاف تقديم الطلب فلا يتطلب الأمر صدور مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء أو إذن من الوزير أو

غير ذلك بعكس ما تقتضى به في الجنس وإسقاط الجنسية ومن ثم فالخاتمة الظاهرة المدعى تقتضى اعتباره مصر يا وهذه المحكمة المستعجلة وإن كانت لا تفصل في موضوع الحق ولكنها تبحثه لتعرف مقدار ثبوته

« ومن حيث انه لا بد من الإشارة إلى أن الظاهر أن الحكومة اليونانية تعتبر هذا المدعى يونانياً لأنه مواد من أب يوناني فالرجل ذو جنسيتين »

وقد يكون الأمر محل نزاع . ولو أنه كذلك لما صح لهذه المحكمة أن تتعرض له لكن القانون المصرى في مادته السابعة المشار إليها آتفا قاطع في اعتبار الرجل مصر يا . والمحاكم تطبق القانون المصرى وتحمى حقوق المصريين ولا شأن لها بادعاءات الدول الاخرى على أن الفقرة ٢ من المادة ٣٨ من معاهدة مونترو المنعقدة في ٨/٥/١٩٣٧ نصت على أنه إذا كان لشخص في آن واحد الجنسية المصرية في نظر مصر وجنسية أخرى في نظر دولة أخرى كان القانون المصرى هو الواجب التطبيق . ويتضح من كل ما تقدم أن ظاهر الأمر يقطع بأن المدعى مصرى

أمر النيابة المخالطة

« ومن حيث انه يبقى النظر في إمكان وقف أمر النيابة المخالطة بتسليم المدعى إلى السلطات اليونانية الاجنبية باعتباره أمراً إدارياً » ومن حيث ان المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تحرم على المحاكم تأويل الامر الادار : أو وقفه .

« ومن حيث أنهم عرفوا الأمر الإدارى بأنه كل إجراء يصدر من جهة الإدارة بصفتها

وهذه المسائل جوهرية في الأساس الدستوري ولا يجوز مخالفتها وقد حرص الشارع على الاهتمام بها . فنص على عدم جواز تعديل هذه الأحكام .

ومن حيث ان إذن النيابة المختلطة بتسليم هذا المدعى للسلطات اليونانية لتجنيدته هو إبعاد لهذا الشخص المصري بحسب الظاهر عن القطر المصري وتعدي على حريته في غير الاحوال التي يجيزها القانون ومن ثم فهو عدوان وغصب للسلطة في أظهر صوره .

« ومن حيث انه وان كانت بعض الأحكام ترى أن للسلطة التنفيذية الحق في القبض على الأشخاص في غير الاحوال الجائزة قانونا رعاية للأمن والنظام وأنه لا يجوز للمحاكم أن تتعرض لتصرفاتها هذه بإيقافها في هذا التعرض من تعطيل لأعمال قد تكون ضرورية دعت إليها ظروف خاصة ومستعجلة إلا أن الأمر في الدعوى الحالية ليس كذلك لأن القبض والتسليم ليس مرجعه عملا من أعمال السلطة التنفيذية لمصلحة الدولة وإنما مرجعه اعتبار هذا الرجل أجنبيا وهو ليس كذلك بحسب الظاهر . » ومن حيث ان محكمة الأمور المستعجلة

بيور فؤاد ذكرت في حكمها بعدم الاختصاص أن أمر النيابة المختلطة بتسليم هذا المدعى إلى السلطات اليونانية قد تنفذ فعلا ومن ثم لا محل للأمر بوقفه وعلى ذلك فالقضاء المستعجل غير مختص الا أن هذه المسألة ليست ثابتة لأن الحكومة في مذكرتها لم تقل أن النيابة أمرت بتسليمه وإنما قالت أنها أمرت بالقبض عليه وتكليفه بتقديم أوراقه . وظاهر من الأوراق أنه لم يسلم بدليل أنه أقام الدعوى الحالية ووكيل محاميا عنه وانتقل إلى قلم كتاب محكمة

سلطة عامة إلى قيامها بأعمالها في دائرة اختصاصها وفي حدود اللوائح والقوانين فالأمر الذي تتوفر فيه هذه الشروط يجب على المحاكم احترامه وعدم التعرض له بتأويل وتعطيل . فإذا وقع الأمر مخالفا للقانون أو تجاوزت الإدارة سلطتها كان لمن أصابه ضرر من جراء هذا التصرف أن يرجع على الحكومة بتعويض .

لكن إذا وقع من الإدارة ما هو خارج عن ولايتها خروجاً تاماً كان عملها غصباً للسلطة وكان من حق المحاكم أن لا تقر وجوده

(القضاء المستعجل لرايب بك طبعة ثانية صحيفة

٥٩٠ وقاضي الأمور المستعجلة ارشدي بك

ص ١٧٨ وما بعدها ومرجع القضاء ملحق

الجزء الأول هامش الصحيفة ١٠٥٥ و ١٠٥٦)

« ومن حيث ان الأمر المطلوب وقفه

صادر من النيابة المختلطة بتسليم المدعى للسلطات

اليونانية — والنيابة المختلطة بحسب القانون

ليست مختصة بإصدار مثل هذا الأمر — لأن

سلطانها مستمد من قانون تحقيق الجنايات

وليس في هذا القانون ما يجيز لها إصدار مثل

هذا الأمر فهو من حيث الشكل صادر ممن

لا ولاية له في إصداره . فان كانت السلطة

التنفيذية قد عهدت إليها لظروف خاصة أن

تتولى الأمر بتسليم الرعايا الأجانب إلى السلطات

المختصة فلا يمكن أن يتضمن هذا إذن بتسليم

مصري .

« ومن حيث ان المادة ٤ من الدستور تنص

على أن الحرية الشخصية مكفولة والمادة ٥

تنص على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان

ولا حبسه إلا وفق القانون والمادة ٧ تنص

على أنه لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية

بور سعيد الجزئية ووقع على التوكيل ودقر
التصديقات في ١٤ - ٩ - ١٩٤٤

« ومن حيث انه بخاص من كل ما تقدم
(١) أن المدعى مصرى الجنسية بحسب
الظاهر .

(٢) أن النيابة المختلطة لا تملك أن تأمر
بتسليمه لدولة أجنبية .

(٣) أن قاضى الأمور المستعجلة مختص
بالأمر باعتبار هذا الأمر كأن لم يكن
وبعدم التعرض للمدعى لهذا السبب .
« ومن حيث ان وجه الاستعجال ظاهر

لأن الأمر جدد خطير وعاجل ولا يحتمل
التأخير إذ لو سلم المدعى إلى السلطات التى تطلبه
لتجنيدته لأدى هذا إلى إبعاده بأرساله إلى
ميادين القتال وإن يكون فى وسعه إذن أن
يلجأ إلى من يحميه وإن يستطيع عندئذ إعادة
إذ ثبت حقه إلا إذا عاد مصادفة وانتهت مدة
خدمته فى الجندية .

(قضية استافرو كرامنداني وحضر عنه الاستاذ محمد
نوفيق حسين ضد حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية
وآخر رقم ٨٣ سنة ١٩٤٥ رئاسة حضرة القاضى محمد صبحى
بهجت)

قضية الحكم الجزئية

١٣٣

محكمة بندر الزقازيق الجزئية

٢٠ مايو سنة ١٩٤٤

دفع بقوة الشئ المقضى به . هل هو من النظام العام .
هل للقاضى أن يقضى به من تلقاء نفسه .

المبدأ القانونى

لقد اختلفت الآراء فيما إذا كان الدفع بقوة
الشئ المحكوم فيه — فى المسائل المدنية — مبنيا
على النظام العام أم لا (١) فرأى البعض أنه
مؤسس على النظام العام وأن أحد الخصمين
لا يملك التنازل عن حجية الحكم النهائى الذى
يجب أن يعتبر عنوانا للحقيقة والمحكمة أن تحكم
بمقتضاه من تلقاء نفسها (٢) — ورأى البعض
الآخر أن هذا الدفع وإن كان مبنيا على النظام

العام إلا أنه ليس للقاضى أن يقضى بموجبه من
نفسه دون طلب من الخصم صاحب المصلحة فيه
لأنه إذا كان يجب اعتبار الحكم عنوانا للحقيقة
فهذه القرينة إنما تعبر عن ظاهر الحكم لا عن
حقيقته فقد يصدر الحكم خطأ ولا تسمع دمة من
صدر لصالحه بالتمسك به (٣) ولقد رأت محكمة
النقض المصرية بأن هذا الدفع ليس من النظام
العام وليس للقاضى أن يقضى به من تلقاء نفسه

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه لم يحضر مع إعلانه
قانونا ويجوز الحكم فى غيبته عملا بالمادة ١١٩
مرافعات .

« وحيث ان أساس هذه الدعوى هى
الدعوى المضمومة (٤٣٠ مدنى بندر الزقازيق

فيها في الدعوى المضمومة فيمتعين بحث ما إذا كان هذا الدفع مبنيًا على النظام العام فتقضى المحكمة به من تلقاء نفسها أم لا .

« وحيث أن الآراء قد اختلفت في هذا الموضوع وانقسمت قسمين — فالبعض رأى أن هذا الدفع مؤسس على النظام العام وأن أحد الخصمين لا يملك النزاع عن حجبة الحكم النهائي اذ يجب أن يعتبر هذا الحكم عنوانًا للحقيقة والمحكمة أن تحكم بمقتضاه من تلقاء نفسها (تعليقات دالوز على المادة ١٣٥١ رقم ١٨٦٩ ورقم ١٨٧٢ وحكم محكمة ديوجو المشار اليه في لاكوست رقم ٧٧٢) — ورأى البعض الآخر — ونرى معه — أن الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه وإن كان مبنيًا على النظام العام إلا أن عدم التمسك به في المسائل المدنية من الخصم الذي له المصاحبة في ذلك لا يمس حق أى شخص آخر سواء لذلك ليس للقاضي أن يقضى بموجبه من نفسه دون طلب من هذا الخصم لأنه وإن كان يجب اعتبار الحكم عنوانًا للحقيقة فليس معنى هذا أن الحكم هو الحقيقة المجردة فعلا إذ هذه الفريضة إنما تعبر عن ظاهر الحكم لا عن حقيقته فيحتمل أن يكون الحكم صدر خطأ ومن صدر لصالحه لا تسمح له ذمته بالتمسك به — ثم أليس الحكم المدني يعتبر في هذه الحالة سندًا لا يستطيع القاضي أن يأخذ به دون طلب صاحبه — لأنه ليس للقاضي أن يجبر شخصًا على التمسك بسند لا يريد التمسك به ولأن الشخص أدرى بحقيقة السند من القاضي (لاكوست رقم ٧٦٩ ورقم ٧٧٠ — ورسالة الاثبات لأحمد بك نشأت رقم ٦٠١ والمراجع المشار إليها فيها)

« وحيث أن محكمة النقض المصرية أخذت

سنة ١٩٤٤) وقد ظهر من الاطلاع عليها أن محمد بك على المكاوى (المدعى عليه الحالي) كان قد رفعها على أحمد افندى محمد على المكاوى ولطفى افندى محمد على المكاوى (المدعى الحالي) وآخرين وكان من ضمن طلباته فيها إلزام أحمد افندى محمد على المكاوى وحده بأن يدفع له مبلغ خمسمائة قرش بدايته به بمقتضى سند قدمه مؤرخ في ٢٠ - ١ - ١٩٣١ وموقع عليه من أحمد افندى المدين المذكور ولكن الحكم الذي صدر في هذه الدعوى بتاريخ ١ - ٣ - ١٩٤٤ لم يقض بإلزام أحمد افندى بدفع هذا المبلغ لمحمد بك على المكاوى كما طالب الأخير بل قضى خطأ بإلزام لطفى افندى محمد على المكاوى (المدعى الحالي) بدفعه له وصدر هذا الحكم حضوريا — فهذا الحكم الذي قضى به لم يطالبه رافع الدعوى كما أن منطوقه تناقض مع أسبابه التي جاء فيها أن أحمد افندى هو الموقع على سند الدين — على أن لطفى افندى (المدعى الحالي) بدلا من أن يلتمس إعادة النظر في هذا الحكم الانتهاى عملا بالمادة ٣٧٢ - ٥ و ٦ من قانون المرافعات — رفع هذه الدعوى على المدعى عليه (محمد بك محمد على المكاوى) وطالب فيها براءة ذمته من مبلغ الخمسمائة قرش المحكوم به عليه ومصاريفه كما طالب إلزام المدعى عليه بالمصاريف والالتعاب وشمول الحكم بالنفاذ « وحيث أن المدعى عليه لم يحضر لدفع الدعوى

« وحيث أنه مما لا شك فيه أن الحكم الذي صدر بتاريخ ١ - ٣ - ١٩٤٤ في الدعوى المضمومة قد فصل بين الخصمين في النزاع المطروح الآن أمام هذه المحكمة وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ولكن المدعى عليه لم يأت ليدفع بعدم جواز نظر هذه الدعوى لسابقة الفصل

بالرأى الثانى مع اختلاف فى الاسباب فقررت فى حكم أصدرته بتاريخ ٥-١-١٩٣٣ (ونشر بمجلة المحاماة السنة ١٣ ص ٨٤٤ رقم ٤١٦) بأن الدفع بقوة الشيء المحكوم به ليس من النظام العام ولا هو وسيلة من وسائل الدفاع يتركها صاحبها بمشيئته ويعود اليها بمشيئته بل هو حق من الحقوق الخاصة إن شاء صاحبه استمسك به أو شاء عدل عنه - وليس للقاضى أن يقضى به من تلقاء نفسه - فإذا ما تنازل عنه صاحبه فلا سبيل له للرجوع اليه لأن التنازل عن الحق هو عمل فردى ملزم لصاحبه دون حاجة إلى قبول يصدر من الآخر .

« وحيث انه لما تقدم تحكم المحكمة بالمدعى بطلباته عدا النفاذ إذ لا محل له قانونا وعدا طلب المصاريف والالتعاب إذ ترى المحكمة الزام المدعى بها لأن الخطأ الذى اكتنف الحكم الصادر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٤ لا يد المدعى عليه فيه ثم هو لم يتمسك بهذا الحكم

(قضية لطفى محمد على السكاوى ضد محمد بك محمد على المبكاوى رقم ٨٢١ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضى أحمد الجارم)

١٣٤

محكمة ملوى الجزئية

١٣ سنة يناير ١٩٤٤

١ و ٢ - اجارة ، فسختها .

٣ - حق امتياز المؤجر على ثمار العين . قيامه أيا كانت اليد

المبادئ القانونية

١ - اخلال المستأجر بشروط عقد الايجارة - سواء بالتأجير من الباطن أو بالتأخير فى سداد الأجرة - لا يوجبان الفسخ

إلا فى حالة النص الصريح بالعقد .

٢ - حرية المحكمة فى تقدير طلب الفسخ فى غير هذه الحالة .

٣ - حق امتياز المؤجر على ثمار العين المؤجرة - ثابت له - سواء كان المنتج المستأجر الأصلي - أو المستأجر من الباطن أو الشريك - مادام أنه لم يصرح فى العقد بالتأجير من الباطن .

المحكمة

« وحيث ان المدعى رفع هذه الدعوى أصلا فى مواجهة المدعى عليه (عبد العظيم خليف الله) بطلب فيها الحكم له قبلة بمبلغ ٢٦٦٦ قرشا والمصاريف وتثبيت الحجز التحفظى المتوقع بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ ، وجعله حجزا نافذا وقال شرعا ادعواه أن المدعى عليه استأجر منه ٢ ف و ١٦ ط بزمام ناحية المنشأة لمدة سنتين زراعتين تنتهيان فى يوليو سنة ١٩٤٥ وأنه يستحق له طرفه حتى أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ المبلغ المطالب به

« وحيث ان من يدعى عند الله أحمد على طلب قبوله خصما ثالثا فى الدعوى معارضا فى طلب تثبيت الحجز وقال تبريرا لطلبه هذا أنه تشارك مع المدعى عليه (المستأجر) على فلاحية هذه الأرض بزراعتها قصبيا - وذلك بموجب عقد شركة رفع بموجبه الدعوى ٦٠٨ سنة ١٩٤٤ مدنى والتى انتهت صلاحا وعرض فيها على المدعى نصيبه فى هذه الأجرة وقدره ٢٢٥ قرشا فقبلها المدعى خصما من مطلوبه . ثم عدل طلباته إلى مبلغ ٤١٦ قرشا الباقية له مع تمسكه بطلب تثبيت الحجز وأضاف إليه طلبا آخر وهو فسخ

عقد التأجير وتسليم العين المؤجرة إليه بما قد يكون عليها من زراعة وقت التسليم وذلك لسببين الأول مخالفة المستأجر بتأجيله من الباطن والثاني تأجيله في سداد الأجرة

« وحيث ان المدعى عليه (عبد العظيم خلف الله) لم ينكر مديونية المدعى في المبلغ المتبقي ولكنه مارض في طلب الفسخ والتسليم لأن السبب الأول لا يوجب الفسخ لأنه لم ينص عليه صراحة في عقد التأجير أما بالنسبة للسبب الثاني فقد انضم للخصم الثالث في دفاعه فيه — ويتلخص في أن المحاصيل المحجوز عليها تكفي وزيادة لاستيفاء دين الحاجز الذي تضاعل كثيرا الآن

« وحيث انه لا نزاع في أن الخصم الثالث شريك للمدعى عليه في هذا المحصول وقد تحرر بينهما عقد مشاركة مرفق بالقضية الأخرى ولم ينكر المدعى عليه هذه الحقيقة — ولا نزاع في أن المحصول المحجوز عليه من انتاج المدعى عليه والخصم الثالث — فلهذا الأخير والحالة هذه مصلحة جنية في التداخل في الخصومة للدفاع عن حقوقه المترتبة على هذا المحصول المحجوز عليه من المدعى — ومن ثم لا ترى المحكمة مانعا من قبوله في الخصومة . لا سيما وقد دفع جزءا لا يستهان به من الدين المطالب به

« وحيث ان النزاع بين المدعى والمدعى عليه الأصلي ينحصر في طلب الفسخ والتسليم أما بين المدعى والخصم الثالث يزيد عليه معارضته في طلب تثبيت الحجز

« وحيث ان طلب الفسخ والتسليم مبناه في نظر المدعى أولا — مخالفة المدعى عليه بصفته مستأجرا لنصوص عقد التأجير بتأجيله من

الباطن أو بالآخرى بمشاركته للخصم الثالث في إفلاحة هذه الاطيان المؤجرة ثانيا — لتأجيله في سداد الأجرة

« وحيث انه بالنسبة للسبب الأول فالذي عليه الغلبة من الشراح وقضاء المحاكم أنه ما لم ينص صراحة في عقد التأجير على فسخه في حالة التأجير من الباطن يبقى أمر الفسخ محل تقدير المحكمة فإذا ثبت أنه قد نال المؤجر ضرر كبير من جراء هذه المخالفة قضت بالفسخ وإلا رفضته أما في حالة النص الصريح بالفسخ وجوبى — وذلك تطبيقا لنص المادتين ٣٦٦ و ٣٦٧ مدنى (راجع أيضا حكم محكمة استئناف مصر الإهلية المنشور بمرجع القضاء بند ٩٤٩) فقد قرر القاعدة الآتية : إذا خالف المستأجر الشرط المنصوص عنه في عقد الإيجارة بمنع التأجير من الباطن فلا يعتبر ذلك كافيا لفسخ العقد والمحكمة السلطة المطلقة في الحكم بالفسخ وعدمه تبعا لظروف الدعوى وبراى في ذلك على الأخص ما إذا كان قد نال المالك ضرر من التأجير من الباطن أم لا) وأحكام أخرى كثيرة منشورة بنفس المرجع — ومن أراء الشراح ما قرره الأستاذ السنهورى بك في مؤلفه عقد الإيجارة بند ٤١١

« وحيث انه تبين من الاطلاع على عقد التأجير أنه لم ينص فيه صراحة على فسخه في حالة التأجير من الباطن — ومن ثم يكون طلب الفسخ لهذا السبب محل تقدير المحكمة على أصح الأراء والأحكام الناضجة التي سبق الإشارة إليها

« وحيث انه على ضوء هذه الحقيقة لا ترى المحكمة أنه قد أصاب المدعى أى ضرر بهذا

التأجير من الباطن أو بعارة أخرى بهذه المشاركة الزراعية بل بالعكس قد أتت ثمرها لصالح المدعى لأن الخصم الثالث « الشريك » قد قام بدفع أغلب الأجرة المطالب بها - ومن ثم لا ترى المحكمة محلاً للقضاء بالفسخ لهذا السبب - مع ملاحظة أن ظروف الدعوى تشهد بأن المدعى يعلم بهذه المشاركة الزراعية منذ وقوعها ولم يحرك ساكناً

« وحيث إنه بالنسبة للسبب الثاني الخاص بتأخير الأجرة فقد فقد أهميته بسداد الخصم الثالث لأغلب الدين المطالب به بالجلسة ولم يبق إلا جزء يسير لا يعتد به - لاسيما وأن المدعى لم يطلب الفسخ أصلاً عند رفعه لهذه الدعوى عند ما كان يدين المستأجر في الدين المطالب به بتمامه الأمر الذي يشعر بأنه لم يكن يدور بخلفه طلب الفسخ لهذا السبب -

واللهذا لم سلطنة تقدير ذلك قياساً على ما جاء بنص المادة ٣٣٣ مدني الخاصة بتأخير المشتري دفع باقي الثمن فقد خولت هذه المادة للمحكمة الحق في منح المشتري أجلاً لدفع الثمن بدلاً من القضاء فوراً بفسخ التعاقد وكما يقول الأستاذ الشهوري بك في مؤلفه المذكور: بالبند ٤١١ « أن المحكمة ألا تقضى بالفسخ إلا إذا ثبت لها أنه قد نال المؤجر ضرر كبير من مخالفته أي شرط من شروط العقد » ومن ثم لا ترى المحكمة محلاً للقضاء بالفسخ لهذا السبب أيضاً لأنه فضلاً عن أن المدعى لم يطلبه أصلاً فإن المتبقي من الدين المطالب به مضمون بالحجز المتوقع والذي لا زال قائماً وهو المطلوب تثبيته الآن

« وحيث إنه لذلك لا ترى المحكمة محلاً

لاجابة طلب المدعى بالنسبة للفسخ والتسليم لأن السببين اللذين أوردهما لا ينهضان دليلاً كافياً لاجابة هذا الطلب لما سبق بيانه لأن عقد الايجارة لم ينته بعد

« وحيث إنه بالنسبة لطلب الخصم الثالث الخاص برفض تثبيت الحجز فلا وجه له لأن الزراعة الثابتة بالعين المؤجرة ضامنة للأجرة سواء كانت من إنتاج المستأجر الأصلي أو غيره مثل المستأجر من الباطن أو الشريك مادام أنه لم ينص في العقد على جواز التأجير من الباطن وذلك طبقاً لنص المادة ٦٠١ فقرة سادسة من القانون المدني

(قضية عبد الحافظ عكاشه وحضر عنه الاستاذ رزق أخنوخ ضد عبد العظيم خناف الله وآخر وحضر من الاول الاستاذ فهمي فرغل رقم ٧٦٣ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضى محمد أحمد العريان)

١٣٥

محكمة الموسيقى الجزئية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩

مسئولية مدنية - المادة ١٥٢ مدني .

المبدأ القانوني

إن مصلحة البريد تعتبر مسئولية طبقاً للمادة ١٥٢ مدني التي تنص على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقفاً منهم في حال تأدية وظائفهم ويشترط لذلك تحقق وقوع خطأ من الموظف ترتب عنه ضرر للمدعى وتوجد علاقة بين الضرر والخطأ وأن يكون الأول نتيجة مباشرة

للثاني .

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الزام مصلحة البريد بأن تدفع له مبلغ ثلاثة جنيهات مع المصاريف وشرح دعواه قائلاً بأنه أرسل بتاريخ ١٠ - ١٢ - ١٩٣١ حوالة بريد بالمبلغ المذكور إلى ولده محمد محمد علي بطنطا بقيمة الحوالة لم تصرف له وإنما صرفت خطأ لآخر .

« وبما ان الخطأ الذي وقع فيه موظف مكتب البريد بطنطا تسأل عنه مصلحة البريد لذلك فقد رفع هذه الدعوى يطلب الزامها برد مبلغ الثلاثة جنيهات إليه .

« ومن حيث انه لا نزاع في أن مصلحة البريد تعتبر مسئولة طبقاً للمادة ١٥٢ مدنى التي تنص على الزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حال تأدية وظائفهم ولكن بشرط لذلك تحقق وقوع خطأ من الموظف ترتب عنه ضرر للمدعى ووجود علاقة بين الضرر والخطأ وأن يكون الأول نتيجة مباشرة للثانى .

« ومن حيث انه على ضوء المبادئ المتقدمة يتعين بحث وقائع الدعوى .

« ومن حيث ان وقائع الدعوى على ما هو ثابت من قضية الجناية المضمومة تلخص في أن المدعى أرسل من مكتب بريد شبرا بتاريخ ١٠ - ١٢ - ١٩٣١ إلى ولده محمد محمد علي بطنطا حوالة بريد بمبلغ ثلاثة جنيهات داخل خطاب مستعجل يلقي بشباك البريد وقد وصل الخطاب إلى مكتب بريد طنطا في نفس اليوم وسلم الى شخص آخر يدعى محمد محمد علي وهو خلاف ابن المدعى وتقدم هذا الأخير إلى مكتب بريد طنطا بالحوالة لصرفها فطلب منه

عامل الصرف أن يقدم ما يثبت شخصيته فقدم له تذكرة اثبات شخصية تحمل اسم محمد محمد علي مندوب محضر وهذه التذكرة صادرة من مكتب بريد مصر رقم ٥٦٨ فصرف عامل بريد طنطا المبلغ إليه بعد أن كتب رقم تذكرة إثبات الشخصية على الحوالة وبعد انصراف محمد محمد علي الذي صرف الحوالة بغير حق — تحضر لمكتب البريد محمد محمد علي المرسل إليه حوالة البريد من والده يسأل عن خطابات مرسله له على أن تحفظ بشباك البوستة فلم يجد شيئاً باسمه ثم علم من والده المدعى بارسال الحوالة إليه فقدم شكوى ثبت من تحقيقها أن محمد محمد علي الذي صرف الحوالة هو شخص متوحد مع المرسل إليه في الاسم واللقب وقد ضبط من صرف الحوالة وحوكم جنائياً وحكم بإدانته .

« ومن حيث ان الخطأ على ما عرفه علماء القانون هو غيب يشوب مسلك الانسان لا يأتيه رجل عاقل متبصر أحاطته ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت المسئول .

« ومن حيث ان أى شخص عاقل متبصر ما كان في استطاعته أن يتخذ من الاحتياط في تعرف شخصية من صرف الحوالة أكثر مما اتخذ موظف بريد طنطا فقد اعتمد في التحقق من شخصية محمد محمد علي الذي صرف الحوالة على تذكرة تحقيق شخصية أبرزها إليه فما كان يمكن في هذه الظروف أن يطلب موظف البريد ممن صرف الحوالة أكثر من ذلك .

« ومن حيث انه تبين من التحقيق الذي أجرته مصلحة البريد أن محمد محمد علي الذي صرف الحوالة هو مندوب محضر ظهر أنه فصل من الخدمة وقد استحضر ملف خدمته فوجدت

به صورته واستحضر الطلب المقدم منه لاستخراج تذكرة الشخصية من البوستة المرفق به صورته فوجدنا متطابقتين — ومن ذلك يتعين أن موظف مصلحة البريد لم يخطئ مطلقاً بل اتخذ كل الاحتياطات التي يمكن أن يتخذها الرجل العاقل المتبصر فإذا كان من سوء حظ المدعى أن صرف المبلغ المرسل منه لولده لغيره فإنه لاحق له في الرجوع على مصلحة البريد وإنما حقه في الرجوع يقتصر على الشخص الذي ثبت أنه صرف الحوالة بدلاً من ولده .

« ومن حيث أن المحكمة رجعت إلى حافظة إرسال الحوالة المودعة بملف قضية الجنائية المضمومة لعل فيها من البيانات ما يفرق بين شخصية محمد محمد علي المرسل إليه وشخصية محمد محمد علي الذي صرف الحوالة بغير حق فتبين لها أن المدعى أرسلها باسم ولده محمد محمد علي ولم يذكر - عنواناً ولا صناعة بل اكتفى في الكتابة بخانة عنوان وصناعة المرسل إليه الكلمتين الاثنتين (بشباك البوستة) وهو بيان غاية في الإبهام ولو أن المدعى ذكر وظيفة والده أو صناعته لأمكن أن يكون في هذا البيان ما يرشد موظف البريد إلى زيادة التدقيق في تعرف شخصية صارف الحوالة فلو ذكر المدعى أن ولده المرسل إليه مثلاً تاجراً وتقدم محمد محمد علي الذي صرف الحوالة وقدم ورقة إثبات الشخصية الثابت منها أنه مندوب محضر يمكن موظف البريد أن يداخله الشك في أنه الشخص المرسل إليه الحوالة بالفعل أما والمدعى قد أهمل هذا البيان فموظف مصلحة البريد معذور إذا صرف الحوالة لمحمد محمد علي الذي تقدم إليه لصرفها ..

« ومن حيث أن المدعى ذكر من أسباب

خطأ موظف مصلحة البريد أنه كان في استطاعته أن يسأل من تقدم إليه لصرف الحوالة عن شخصية من أرسل إليه الحوالة وبذلك يظهر له أنه تخلف الشخص المرسل إليه .

« ومن حيث أنه ليس في تعليمات مصلحة البريد ما يحتم على موظفيها أن يسأل من تقدم للصرف مثل هذا السؤال وكل ما يجب عليه هو التحقق من شخصية المرسل إليه الذي يطلب صرف الحوالة وقد فعل ذلك على أنه يفرض أن موظف البريد سأل السؤال الذي يطلبه المدعى فإنه كان في استطاعة محمد محمد علي الذي صرف الحوالة بالفعل أن يجيبه عنه لأنه استلم قبل صرف الحوالة الخطاب المرسل إليه بالبريد المستعجل من المدعى لولده فهو حين تقدم لصرف الحوالة كان لاشك عالماً باسم المدعى .

« ومن حيث أنه بقي معرفة ما إذا كان هناك أي خطأ في تسليم الخطاب المستعجل لغير صاحبه وقد رجعت المحكمة في ذلك إلى تحقيقات الدعوى الجنائية الموضحة فتبين لها من إجابة محمد محمد علي المرسل إليه الحقيقي أن إقامته بطنطا كانت طارئة إذ كان يريد استخراج رخصة قيادة سيارة وأرسل لوالده أن يرسل له خطاباً بالبريد المستعجل يحفظ بشباك البريد داخله حوالة بثلاثة جنيهات فأرسلها له — وكذلك محمد محمد علي المتهم الذي حكم عليه في القضية الجنائية اعتاد أن يستلم خطابات من شباك البريد ونظراً لأن محمد محمد علي صاحب الحوالة لم يكن قد أقام بطنطا سوى يوماً واحداً — أما المتهم محمد محمد علي فقد كان مقياً بها قبل ذلك حينما وصل الخطاب المستعجل فلما حضر المتهم لمكتب البريد سلمه إليه عامل البريد ..

« وما انه لا يطلب في تسليم الخطابات الصادرة
استعلامات عن شخصيه المستلم فلا خطأ إذن
في تسليم الخطاب المستعجل لمحمد محمد علي المتهم
الذي حكم عليه .

« ومن حيث انه بانتفاء المسؤولية من كل
جانب عن موظفي مكتب بريد طنطا فقد
صارت دعوى المدعى على غير أساس ويتعين
رفضها .

(قضية محمد محمد علي الفلاح وحضر عنه الاستاذ خيرال
مرزوق ضد مصلحة البريد رقم ١١٤٠ سنة ١٩٣٩ رئاسة حضرة
القاضي محمد كمال الديب)

١٣٦

محكمة دمياط الجزئية

٢١ فبراير سنة ١٩٤٤

طعن بالتزوير . دليل . وجوب أن يكون منتجاً
في الاثبات .

المبدأ القانوني

إنما قصد الشارع بالمادة ٢٨٢ . مرافعات
أن يكون الدليل المقدم من الطاعن منتجاً في
الاثبات مطابقة لقواعد الاثبات المقررة قانوناً
حتى لا يتخذ الطعن بالتزوير وسيلة للخروج على
قواعد الاثبات المقررة إذا ما أعوز الطاعن
موضوعاً للدليل القانوني على صحة دفاعه .

المحكمة

« حيث ان هذه الأدلة تنحصر في زعم
الطاعن أن العقد المطعون فيه اشتمل على تزوير
اقراره بقبض مبلغ ١٥ جنيناً من أصل الثمن
الأمر الذي لم يحصل وكل ما حصل بحسب
مدعاه أنه باع المطعون ضده ثمر نخيل بمبلغ
٧ جنيهات وعجز عن تسليم الثمر فحرر المشتري

العقد المطعون فيه تأميناً لرد الـ ٧ جنيهات المدفوعة
فهو في واقع الأمر رهن في صورة بيع تأميناً
لمبلغ الـ ٧ جنيهات ودليله الذي يتقدم به على جميع
ذلك هو البيئة متمللاً بأنه هو وشهود العقد مجهولون
القراءة والكتابة وقد استغل المشتري هذا الجمل
فدس عليهم الاقرار المزور

« وحيث ان المادة ٢٨٢ مرافعات صريحة
في أنه لا يقبل من الأدلة في دعوى التزوير
إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر
لأبائها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة
للحكم في الدعوى الأصلية وغرض الشارع
من هذا النص أن يكون الدليل منتجاً في
الاثبات مطابقة لقواعد الاثبات المقررة قانوناً
حتى لا يتخذ الطعن بالتزوير وسيلة للخروج على
قواعد الاثبات المقررة إذا ما أعوز الطاعن
موضوعاً للدليل القانوني على صحة دفاعه وليس
معنى هذا أن الشارع يحرم إثبات الطعن بالتزوير
المعنوي كما فهم المدعى خطأ في الاعتراض على
الأدلة بالتزوير لان الأدلة على التزوير المعنوي
لا تنحصر في شهادة الشهود وإنما تثبت بورقة
الضد والمستندات الأخرى والقرائن المستمدة
من ظروف تحرير السند المطعون فيه

« وحيث ان قرائن الحال وصيغة السند
في الدعوى الحالية تقطع بفساد الطعن بخصوصاً
من أنه تبين من الاطلاع عليه أن البائع وشهود
العقد موقعين بامضاءاتهم في حين أن المشتري
هو الذي يجمل القراءة والكتابة فإذا أضيف
إلى ذلك عدم اعتراض الطاعن على الانذار المعلن له
في ٢١ - ١٢ - ١٩٤٢ . وفيه إشارة صريحة
لسداد مبلغ ١٥ جنيناً من أصل الثمن وقعوده
عن الطعن رغم إبداء العقد وتداول القضية عدة
جلسات مكتفياً بأنكاره صحة المدعى وما ثبت

أخيرا من أنه لا يملك سوى ثمانية أسهم ونصف
بينما تصرف في قيراطين ونصف إذا أضيفت
هذه القرائن كلها إلى أن الدليل الوحيد المقدم
من الطاعن غير جائز القبول لا ثبات الطعن قانونا

تعين رفض دعوى التزوير

(طعن محمد علي عيسى وحضر عنه الاستاذ محمود قاسم
ضد شعبان محمود الزند وحضر عنه الاستاذ عهده عبد السلام
شرارة رقم ٣٠٠ سنة ١٩٤٣ برئاسة حضرة القاضي أحمد حمادى)

قضاء المجالس الحسبية

١٣٧

مجلس حسبي تلا

١٧ يناير سنة ١٩٤٤

- ١ — حجر ، الاستناد الى تصرف قديم : عدم قبوله .
- ٢ — سفه ، عدم الحجر ان كان التصرف لغاية شريفة .
- ٣ — ٦ ولاية ، سلبها ، ضد الأب والجد ، حجر ، لحماية مال المحجور عليه .

المبادئ القانونية

١ — إن التصرفات التي مضى عليها
وقت بعيد لا توجب الحجر

٢ — الرأي السائد الجارى عليه العمل في
مصرف حالات السفه هو مارآه الامام أبو يوسف
وجرى عليه الفقهاء من أن تصرفات السفه
تفقد قبل الحجر وتبطل بعده إلا في حالة اقتران
تصرف السفه بالغش أو التواطؤ أو سوء النية
فالمتفق عليه في تلك الحالة أن التصرف يقع
باطلا إذا اقترن بمثل ذلك .

٣ — الغرض من الحجر للسفه هو المحافظة
على أموال المطلوب الحجر عليه لا معاقبته على
تصرفه .

٤ — لا موجب للحجر إذا كان التصرف

حاصلا لغاية شريفة في نظر المتصرف لا ينكرها
العقلاء أو لمصلحة يراها هو جديرة بالعناية في
نظره .

٥ — إذا جرى التصرف على مال قليل
لا يقوم المسوغ للحجر .

٦ — يختلف سلب الولاية عن الحجر في
شرائطه وموجباته فسلب الولاية مقرر لحماية
القصر ضد تصرفات الأب أو الجد في أموالهم
أما الحجر فمقرر لحماية أموال الشخص نفسه ضد
تصرفاته فيها .

المجلس

« حيث انه بتاريخ ١٨ - ١٠ - ١٩٤٣
تقدم فتح الله عيسوى راضى إلى المجلس بمريضة
يطلب فيها توقيع الحجر للسفه على والده عيسوى
راضى الكبير وقام بدلل على حالة السفه بما تصرف
به المطلوب الحجر عليه في أملاكه أصلا حتى
أتى عليها ثم بما شرع ليتصرف به في الحصة التي
ورثها من ولده المرحوم عبد الله عيسوى راضى
الثوفى في ١٥ - ١٠ - ١٩٤٣ وأخيرا بما سبق
أن قرره المجلس في ٢٠ - ٩ - ١٩٣٣ من سلب
ولاية عن أولاده القصر وما قرره في ١٣ - ١٢ -
١٩٤٣ من سلب ولاية عن ولدى ابنة

المرحوم عبد الله عيسوى راضى . وقد انضم إلى طالب الحجر في طلباته أخ من أخوته هو عيسوى عيسوى راضى الصغير .

« وحيث أن مبنى الحجر الأهم في نظر طالبيه تلك التصرفات التي جرت على أملاك الرجل والواضحة في شهادة التصرفات المستخرجة من قلم رهون محكمة مصر الابتدائية المختلطة »

« وحيث أن المجلس قد لا حظ أن ما تضمنته تلك الشهادة بيوع صادرة من الرجل أو قيود مترتبة منه أو ضده — وكل أولئك سابق على أغسطس سنة ١٩٣٢ وما كان منه لا حقا على ذلك التاريخ سببه قديم — ويتحصر اللاحق المذكور في تنفيذ نزع ملكيته وحجز عقارى كلها من عمل الدائنين أصحاب القيود القديمة على ملك الرجل — وبالجملة لم يلاحظ المجلس تصرفاً جديداً من جهة الرجل لا حقا على أغسطس سنة ١٩٣٢ »

« وحيث أنه قد انضح أيضاً من مطالعة السندات العديدة التي أقحمها طالبا الحجر ضمن أوراقهما — وفيها المطلوب الحجر عليه مدين أن جميع هذه السندات هو الآخر قديم — تحررت كافة في سنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ لتستحق السداد في آجال قريبة — وقد قرر طالبا الحجر أنها جميعاً مسددة . ولا يهم المجلس البحث الآن في شخص الفائز بالسداد سواء أكان المطلوب الحجر عليه . أم طالبا الحجر وأخوتهما البالغ تنفيذاً لما اشترطه عليهم أبوهم عند ما باعهم جزءاً من أطيانه محملاً بالقيود المترتبة على البيع »

« وحيث أن قضاء المجالس الحسبية مضطرد على أن التصرفات التي مضى عليها وقت بعيد لا توجب الحجر (يراجع قرار المجلس الحسبي »

العالي المنشور بالمحكمة السنة الخامسة ص ٧٣٩) « وحيث أنه فضلاً عن هذا فإن رأى السائد الجارى عليه العمل في مصر في حالات السفه هو ما رآه الامام أبو يوسف وجرى عليه الفقهاء من أن تصرفات السفه تنفذ قبل الحجر وتبطل بعده (تراجع الفتوى الشرعية الصادرة من فضيلة مفتي الديار المصرية في ١٧ - ٩ - ١٩٢٧ المنشورة في مجلة المحاماة السنة السادسة . ص ٨٣ وراجع فتح القدير الجزء السابع ص ٣١٥ والفتاوى الهندية الجزء الخامس ص ٥٦ - والمادنان ٤٨٢ ، ٤٨٩ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا والمادة ٩٦٣ من مجلة الأحكام الشرعية) ولا يخرج على هذه القاعدة إلا حالة اقتران تصرف السفه بالغش أو التواطؤ أو سوء النية فالمتفق عليه في تلك الحالة أن التصرف يقع باطلاً إذا اقترن بمثل ذلك (نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٢٨ سنة ٢ قضائية والأحكام الاستئنافية الاهلية والمختلطة المشار اليها في مذكرة النيابة المقدمة لمحكمة النقض والابرار في القضية رقم ٣٩ سنة ٧ قضائية المنشورة بمجلة المحاماة السنة الثامنة عشرة ص ٥٣٤ وما بعدها وحكم النقض المقدمة فيه تلك المذكرة منشور بالمحكمة السنة الثامنة عشرة ص ٤٤٦)

« وحيث أنه بناء على ما تقدم لا ينال أى طعن من تصرفات المطلوب الحجر عليه فكلاً تصرفات قديمة ولا غش ولا تواطؤ ولا سوء نية حولها بل من بين تلك التصرفات — البيوع التي جرت لطالبي الحجر والباقيين من أخوتهم في جزء كبير من أرض الرجل . وقد تنفذت جميعها ووضع المشترون من أولاده يدهم على ما يبيع اليهم »

منذ ذلك العهد القديم إلى الآن باعتبارهم ملاكا .
 « وحيث انه يستخلص من ذلك كله أن
 البحث الآن في التصرفات القديمة ضرب من
 العبث حتى مع ما انتهت اليه تلك التصرفات من
 إفناء ثروة الرجل وتجرده عن ملكه - مع ما هو
 معروف من أن الغرض من الحجر للسف هو
 المحافظة على أموال الشخص لا معاقبته على تصرفه
 ثم مع مراعاة ما هو متفق عليه كتابة بين طالبي
 الحجر وإخوتهما من جهة وأبيهما من جهة
 أخرى على أن يقوم الفريق الأول بالاتفاق على
 الأب مادام حيا - ومؤدى هذا عدم سداد
 الأبناء المشترين للثمن - اكتفاء بدفعه لجهتين
 الأولى جهة البائع كمرتب شهري - والثانية
 جهة الدائنين أصحاب القيود المترتبة من قبل على
 الأرض المبيعة . وإذا كان الأمر كما ذكر
 فلا موجب للحجر وطالما أن التصرف على هذا
 الوجه جاء لغاية شريفة في نظر المتصرف
 لا ينكرها العقلاء أو المصلحة يراها هوجديرة
 بالعناية في نظره - كمصلحته في ضمان نفقة
 تجري عليه شهريا أو تعهد المشترين وهم أولاده
 بسداد الديون المقيدة على المبيع لأربابها (يراجع
 قرارات المجلس الحسبي العالي المنشورة في مجلة
 المحاماة السنة الثالثة ص ٤٩٩ والسنة الرابعة
 ص ١٨ و ص ٢٣٨ و ص ٣٢٥ - والسنة
 الحادية عشرة ص ٧٠٥)

« وحيث ان المبني الثاني لطلب الحجر في
 نظر طالبيه شروع المطلوب الحجر عليه في
 التصرف في حصته التي آتت اليه ارثا عن ولده
 عبد الله المتوفى أخيرا وقدر تلك الحصة فدانان
 و ١٢ قيراطا إلى ولد قاصر من أولاده اسمه احمد

وقد ناقش المجلس المطلوب الحجر عليه في ذلك
 فأقر بأن تصرفه هذا واجب بعد أن باع غالب
 ملكه وقدره مائة فدان إلى طالبي الحجر
 وإخوتهما البالغ المزوجين له من زوجة أخرى
 وحتى لا يكون القاصر الذي أسقط له تلك الحصة
 الضئيلة عالة على سواء من إخوته

« وحيث ان المجلس يرى أن مثل ذلك
 التصرف في ذلك القدر من الأرض لا يصلح
 أساسا للحجر للسف بعد ما تبين من أنه ليس
 جاريا على شيء مذكور بجانب ما كان للرجل
 من ثروة طائلة عفا أثرها منذ زمان - وبجانب
 ما خص به الرجل البالغين من أولاده منذ عهد
 بعيد - وكان وقتها ولا يزال محل الرضا منهم
 وبالنظر، وهو الأهم، إلى ما اعتقد الرجل
 من توافر المصلحة ومقتضى الحكمة والعدل
 إذا هو قد خص هذا الطفل الصغير بشيء من
 ماله بعد أن أغدق على أولاده الكبار الشيء
 الكثير (تراجع قرارات المجلس الحسبي العالي
 سابقة البيان في نفي اعتبار مثل هذا التصرف،
 « الواقع لحكمة معقولة يراها البائع أمرا
 موجبا للحجر »

« وحيث ان قرارات المجالس الحسبية
 مضطردة كذلك على أنه إذا جرى التصرف
 على مثل ذلك المال القليل بجانب ما سبق أن
 جرى على الكثير لا يقوم المسوغ للحجر
 (تراجع قرارا المجلس الحسبي العالي المنشوران
 بمجلة المحاماة السنة الخامسة ص ٥٠٢ والسنة
 السادسة ص ٥٠٢ - ويراجع قراره في ١٩ - ١
 - ١٩٣٠ المنشور في مرجع القضاء ص ١٣٢٧
 رقم ٥٠٩٩)

« وحيث ان المبنى الأخير لطلب الحجر سبق سلب ولاية المطلوب الحجر عليه عن أولاده القصر في ٢٠ - ٩ - ١٩٣٣ تم عن ولدى ابنه (المتوفى) في ١٣ - ١٢ - ١٩٤٣ وهو مبنى غير صحيح - بل هو خاطئ بين سلب الولاية والحجر وخاطئ بين حاليين - فالأول - وهو السلب مقرر لحماية القصر ضد تصرفات الأب أو الجد في ماله - والثاني - وهو الحجر مقرر لحماية الشخص ضد تصرفاته في مال نفسه . فإذا كان سلب سلب الولاية وشرائط ذلك

السلب قد توافرت لدى المجلس عند ما قرر سلبها عن أولاد الرجل ثم عن ولدى ابنه المتوفى - فلا يغني ذلك في الحجر شيئاً وهو الآخر له موجبات وشرائط .

« وحيث انه من كل ما تقدم يرى المجلس أن طلب الحجر لا يستوى على أساس ويتعين رفضه .

(قضية فتح الله عيسوى راضى ضد عيسوى عيسوى راضى رقم ٢٧ سنة ١٩٤٣ رئاسة وعضوية حضرات الاستاذ حسن عبد الجواد القاضى الأتملى وفضيلة الشيخ محمد منصور القاضى الشرعى والشيخ عبده رسلان عضو أعيان)

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤^(١)

الخاص بعقد العمل الفردى

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على عقد العمل الذى يتعهد بمقتضاه حامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه فى مقابل أجر يحدد على أساس عمل معين أو مدة محددة أو غير محددة .

وكلمة « عمال » تشمل العمال والمستخدمين ذكورا وإناثا .

مادة ٢ - لا يعتبر الأشخاص الآتى بيانهم من العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون :

(أ) الأشخاص الذين يشتغلون فى الزراعة بما فيهم المخصصون لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد .

(ب) الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فى العمل الذى يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر .

(ج) أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعولهم فعلا .

(د) الأشخاص الذين يشتغلون فى محال لا تدار بالآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ويقل رأس مالها عن ٣٠٠ جنيه وعمال أصحاب المهن الحرة الذين لا تتجاوز حركة أعمالهم السنوية ٣٠٠ جنيه .

(هـ) ضباط السفن البحرية ومهندسوها وملاحوها .

(و) موظفو الحكومة ومستخدموها الدائمون .

(ز) خدام المنازل ومن فى حكمهم ، وسيوضع لهم قانون خاص .

مادة ٣ - يجوز أن يكون عقد العمل شفويا إذا كان أجر العامل اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى يقل فى جملة عن عشرة جنيهات فى الشهر ويجب أن يكون بالكتابة فيما عدا ذلك وفى هذه الحالة يجب أن يكون باللغة العربية بالنسبة للعمال المصريين .

مادة ٤ - عند تطبيق أحكام هذا القانون يقصد « بتعهد توريد العمال » كل شخص يتعهد بتوريد جماعة من العمال لتأدية عمل معين لحساب أحد أصحاب الأعمال ، سواء قام هذا الشخص بالإشراف على تأدية العمل أو كان التزامه مقصورا على توريد العمال .

مادة ٥ - يجب أن يكون العقد المبرم بين صاحب العمل ومتعهد توريد العمال بالكتابة فى جميع الأحوال وأن يذكر فيه نوع العمل وفترات أجور العمال ومدة العمل على وجه التقريب والضمانات التى تكفل صرف أجور العمال فى محل العمل ، ويجب ألا يكون الفرق

بين أجر العامل الذي يحدد في هذا العقد والأجر الذي يصرف له أكثر من ١٠ في المائة ومصاريف نقل العمال من بلادهم الى مكان العمل لا يجوز احتسابها على العمال إلا إذا انقطعوا عن العمل لغير سبب مشروع قبل انتهاء مدتهم .

مادة ٦ - لا يجوز لمتعهد توريد العمال مزاوله عمله إلا إذا كان حاصلا على رخصة بذلك من مصلحة العمل .

و يكون اعطاء هذه الرخصة بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية ، ولا يخل هذا بحق صاحب العمل في مطالبة المتعهد بتقديم الضمانات التي يراها .

مادة ٧ - يجب على متعهد توريد العمال تحرير سركي من صورتين لكل عامل يسلمه إحداها ويحتفظ بالأخرى ، ويكون هذا السركي مطابقا للنموذج الذي يقرره وزير الشؤون الاجتماعية . ولا تبرأ ذمة المتعهد من أجر العامل إلا إذا كان هذا الأخير قد وقع باستلامه على صورتى السركي

مادة ٨ - إذا لم يدفع المتعهد للعمال أجورهم في المواعيد المقررة في المادة ١٢ من هذا القانون جاز لهم في مدة لا تزيد على شهر من تاريخ استحقاقهم لهذه الأجور أن يطالبوا صاحب العمل بها على أساس الفئات التي تعاقد بها مع المتعهد كما أن لهم مطالبة صاحب العمل بتنفيذ شروط العقد المبرم بينه وبين المتعهد فيما يتعلق بهيئة سكنهم وتغذيتهم وترحيابهم الى الجهة التي أبرم فيها العقد .

مادة ٩ - ليس لصاحب العمل أو متعهد توريد العمال أن يلزم عماله بشراء أغذية أو بضائع مما ينتجها ، أو بشراء شيء من ذلك من محال معينة .

مادة ١٠ - يجب دفع الأجور وغيرها من المبالغ المستحقة بمقتضى عقد العمل بالعملة المتداولة قانونا

مادة ١١ - للقصر استلام أجورهم ومكافآتهم وما يستحقونه قبل صاحب العمل بمقتضى هذا القانون

مادة ١٢ - يجب دفع الأجور في أحد أيام العمل وفي المكان الذي يشتغل فيه العامل مع مراعاة الأحكام الآتية :

- (أ) عمال المياومة تصرف أجورهم مرة على الأقل كل أسبوعين .
 - (ب) العمال الآخرون تصرف أجورهم مرة على الأقل في الشهر .
 - (ج) إذا كان العمل يؤدي بسعر القطعة ويستلزم مدة تزيد على أسبوعين يجب أن يحصل العامل على دفعة تحت الحساب كل أسبوع تتناسب مع ما أتته من العمل وأن يصرف له باقي الأجر بتمامه في خلال الأسبوع التالي لتسليم العمل .
- فاذا انتهت خدمة العامل وجب دفع أجره فورا ، إلا إذا كان خروجه من تلقاء نفسه فيجوز دفع أجره في خلال سبعة أيام من تاريخ تركه الخدمة .
- مادة ١٣ - إذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات مما يملكه صاحب العمل أو يكون في عهده وثبت أن ذلك ناشئ عن رعونة أو عدم احتياط أو إهمال أو تفريط وجب أن يتحمل العامل المبلغ اللازم لاصلاحها أو استبدالها .

على أجر خمسة أيام في الشهر الواحد .

مادة ١٤ - لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من العامل أكثر من ١٠ ٪ من الأجر شهريا لسداد ما يكون قد أقرضه من ماله ، ولا أن يتقاضى عن القرض أية فائدة .

مادة ١٥ - الأجور المستحقة للعامل لا يجوز التنازل عنها ولا الحجز عليها فيما يتعلق باثلاثة الجنيهات الأولى شهريا أو العشرة قروش الأولى يوميا إلا بمقدار الربع ، وذلك من أجل دين النفقة أو سداداً لثمن المأكل أو الملابس الضروري للعامل ولمن يعولهم .

أما ما زاد على ذلك فيجوز التنازل عنه أو الحجز عليه من أجل أى دين بمقدار الربع . ويسرى الحكم المتقدم على المبالغ المستحقة للعامل بحكم المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٢ وفى حالة اقتطاع شيء من أجر العامل طبقا لأحكام هذا القانون ينسب الجزء القابل للتنازل أو الحجز عليه إلى ما يبقى من الأجر بعد طرح المبالغ المقتطعة .

مادة ١٦ - يلزم صاحب العمل بنفقات عودة العامل إلى الجهة التي أبرم فيها العقد إذا طلب العامل ذلك فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء العقد للمرض المشار إليه فى المادة ٢٤ أو لأحد الأسباب الواردة فى المادتين ٢٣ و ٣١ فإذا لم يف صاحب العمل بهذه النفقات جاز للسلطة الادارية المختصة ترحيله على نفقة صاحب العمل أو متعهده لتوريد العامل ، حسب عقد الاتفاق المبرم بينهما . ويحصل ما تصرفه السلطة الادارية بطريق الحجز الادارى .

مادة ١٧ - على صاحب العمل أن يعطى العامل مجانا فى نهاية عقده بناء على طلبه شهادة لا يبين بها سوى تاريخ دخوله فى الخدمة وتاريخ خروجه منها ونوع العمل الذى كان يؤديه . وتذكر فى هذه الشهادة قيمة الأجر والمرتبات الأخرى ، ونوع الامتيازات إن وجدت ، التى كان يتقاضاها إذا طلب العامل ذلك .

وعليه كذلك أن يرد للعامل ما يكون قد أودعه لديه من أوراق أو شهادات .

مادة ١٨ - لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملا بالأجر الشهري إلى سلك عمال المياومة أو العمال المعينين بأجر أسبوعى ، كما لا يجوز نقل العمال المعينين بأجر أسبوعى إلى عمال مياومة دون موافقتهم على ذلك كتابة ، ويكون للعامل فى حالة الموافقة على نقله الحقوق التى اكتسبته إياها المدة التى قضّاها بالأجر الشهري طبقا لأحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣١ و ٣٢ و ٣٧ .

مادة ١٩ - لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج عن القيود المشروطة فى الاتفاق ، إلا إذا دعت الضرورة لذلك التكليف أو الخروج منعاً لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عن حادث وقع أو فى حالة القوة القاهرة ، على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة .

على أنه يجوز له أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه إذا كان لا يختلف عنه اختلافا جوهريا .

مادة ٢٠ - إذا كان العقد مبرما لمدة محددة وانتهت المدة ثم استمر الطرفان فى تنفيذ العقد اعتبر مجعدا لمدة غير محددة .

مادة ٢١ - إذا كان العقد مبرما لمدة غير محددة كان لكل من الطرفين الحق فى فسخه بعد

إعلان الطرف الآخر بذلك ، على أن يكون الاعلان سابقا للفسخ بمدة معينة على الوجه الآتى :

(ا) ثلاثة أيام بالنسبة لعمال المياومة .

(ب) سبعة أيام بالنسبة للعمال المعينين بأجر أسبوعى .

(ج) ثلاثون يوما بالنسبة للعمال المعينين بأجر شهرى .

مادة ٢٢ - إذا لم يعمل بشرط المهلة المشار اليه فى المادة السابقة ألزم الطرف الذى فسخ العقد بأن يدفع للطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها . ويتخذ أساسا لتقدير التعويض متوسط ما تناوله العامل فى الثلاثة الأشهر الأخيرة من أجر ثابت ومرتبات إضافية .

ويجوز أن يمنح الطرف الذى أصابه ضرر من فسخ العقد بلا مبرر تعويضا تقدره المحكمة بمراعاة نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجارى : بعد تحقيق ظروف الفسخ .

مادة ٢٣ - إذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على الوجه الآتى :

(ا) لعمال المياومة والعمال المعينين بالأسبوع أو الذين تحدد أجورهم بسعر القطعة : أجر عشرة أيام عن كل سنة من سنى الخدمة على أساس الأجر الأخير فيما يتعلق بعمال المياومة والعمال المعينين بالأسبوع ، وعلى أساس متوسط مجموع الأجور فى الثلاثة الشهور الأخيرة لعمال القطعة ، بحيث لا تتجاوز المكافأة أجر ستة شهور فى الحالتين .

(ب) للعمال المعينين بالمهية الشهرية :

أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى ، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير ، بحيث لا تزيد المكافأة على أجر تسعة شهور . على أن يمنح من بلغت مدة خدمته عشرين سنة فأكثر مكافأة تعادل أجر سنة .

فإذا كان رأس مال المؤسسة التى يشتغل بها العامل ألفى جنيه أو أقل فلا يجوز أن تزيد المكافأة على أجر ثلاثة أشهر .

و يعتبر العمال الذين يؤدون أعمالا عقلية من فئة العمال المعينين بالمهية الشهرية .

مادة ٢٤ - ينتهى العقد بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله عجزا كاملا ، أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن ستين يوما أو مددا تزيد فى جملة على تسعين يوما فى خلال سنة واحدة . وتخفض هذه المدة إلى النصف بالنسبة لعمال المياومة والعمال المعينين بأجر أسبوعى .

ويكون إثبات العجز أو المرض بشهادة من طبيب . ولصاحب العمل أن يعرض العامل على طبيب آخر . فإذا اختلفت الشهادتان جاز لكل من الطرفين أن يعرض الخلاف على هيئة أطباء محكمين . طبقا لأحكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦

ويلزم صاحب العمل فى حالة انتهاء العقد لأحد الأسباب المشار إليها فى الفقرة الأولى بدفع المكافأة

المنصوص عنها في المادة السابقة للعامل أو المستحقين ما لم يكونوا قد حصلوا على تعويض طبقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦

والمستحقون هم : زوج العامل ومن كان يعولهم من أولاده ومن والديه ، فإذا لم يوجد أحد منهم استحقها من كان يعولهم حال حياته ، وإلا وزعت بين الورثة .

و. يكون توزيع المكافأة بينهم طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ المخول له بمقتضى المادة ٢١ في أثناء مدة المرض المشار إليها في الفقرة الأولى .

مادة ٢٥ - لا يمنع حل مؤسسة أو فسخها أو إدماجها في غيرها أو التصفية أو الإفلاس أو الانتقال بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو التنازل أو غير ذلك من التصرفات من تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة للعامل بمقتضى أحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع لائحة لتنظيم العمل ومعاملة العمال في مؤسسته ، وعليه كذلك أن يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعهما ويشترط تنفيذها ألا تعرض عليها مصلحة العمل في خلال خمسة وأربعين يوما من تقديمها إليها .

مادة ٢٧ - يحظر على صاحب العمل أن يوقع على العامل غرامة تزيد قيمتها على أجر عشرة أيام عن الذنب الواحد ، أو أن يقطع من أجره وطاء للغرامات التي يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام في الشهر الواحد ، أو أن يوقف العامل عن العمل تأديبيا مدة تزيد على خمسة أيام في الشهر الواحد .

ولا يجوز اتهام العامل بمخالفة مضي على وقوعها أكثر من ١٥ يوما . ولا يجوز توقيع الغرامة أو الإيقاف بعد مضي أكثر من ١٥ يوما من تاريخ ثبوت المخالفة ، وتتبع في أحوال التأديب القواعد التي تصدر بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

فإذا نسب إلى العامل ارتكاب جريمة أو ارتكاب جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق داخل دائرة العمل أو نسبت إليه جريمة إضراب غير مشروع أو الخس على هذا الإضراب أو أية جريمة تتعلق بالأمن العام جاز لصاحب العمل أن يوقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها بشأنه ، فإذا قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله .

وإذا كان اتهام العامل بتدبير أو بعلم صاحب العمل أو وكيله المسئول أو رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة ، وجب دفع أجره عن مدة الإيقاف .

مادة ٢٨ - يجب قيد غرامات العمال في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها واسم العامل ومقدار أجره . ولمقتضى مصلحة العمل الاطلاع على هذا السجل في أى وقت .

مادة ٢٩ - يخصص صاحب العمل الغرامات المقتطعة من عماله في مصالحتهم طبقا للقواعد العامة التي تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣٠ - يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل في الحالات الآتية :-

(١) إذا انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو توصيات مزورة .
(٢) إذا كان العامل معيناً تحت الاختبار ولم يحز رضا صاحب العمل وكان فصله في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينه بالنسبة للعمال الذين يؤدون أعمالاً يدوية ، وستة شهور بالنسبة للعمال الذين يؤدون أعمالاً عقلية .

أما إذا كان فصله بعد انقضاء تلك المدة وجب على صاحب العمل أن يثبت أنه تعاقد كتابة مع العامل المفصول ، على أن يكون تعيينه تحت الاختبار لمدة لا يجوز أن تزيد على ستة شهور للعمال الذين بلغوا ١٧ سنة .

وفيما يتعلق بالأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة يجوز أن يكون التمرين أو الاختبار لمدة أقصاها سنتان فإذا بلغ الحدث هذه السن سري عليه حكم الفقرة السابقة بشرط ألا تتجاوز المدة في مجموعها سنتين .

(٣) إذا وقع من العامل عمداً أى فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية لصاحب العمل ، ولا يجوز الاستناد إلى هذا السبب إلا إذا ثبت أن صاحب العمل قد أبلغ الجهات المختصة بالحادث في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه .

(٤) إذا كان العامل رغم إنذاره كتابة لا يراعى التعليمات الكتابية المتعلقة في مكان ظاهر التي لا بد من اتباعها لسلامة العمال والمحل .

(٥) إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من ١٥ يوماً في خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية .

(٦) إذا لم يقيم العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل .

(٧) إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالمحل الذي يعمل فيه .

(٨) إذا كان العامل قد حكم عليه لجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .

(٩) إذا ثبت أن العامل قد ارتكب فعلاً مخلاً بالآداب في المحل أو الورش أو المكاتب ،

أو وجد أثناء ساعات العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة .

(١٠) إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المسئول كذلك إذا وقع منه اعتداء جسيم على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه .

مادة ٣١ - يجوز للعمال أن يترك العمل قبل نهاية العقد وبدون سبق إعلان في الحالات الآتية :

(١) إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل ، على أنه لا يجوز للعمال التمسك بهذا السبب بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ دخوله الخدمة .

(٢) إذا لم يقيم صاحب العمل إزاء العامل بالتزاماته طبقاً لأحكام هذا القانون .

(٣) إذا كان صاحب العمل أو من ينوب عنه قد ارتكب أمراً مخلاً بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد عائلته .

(٤) إذا وقع من صاحب العمل أو من ينوب عنه اعتداء على العامل بالضرب .
 (٥) إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجود ذلك الخطر ولم يعم بتنفيذ التدابير التي تفرضها الجهة المختصة في الميعاد المحدد له .
 مادة ٣٢ — إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة بالمادة السابقة يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين بالمادة ٢٣ من هذا القانون إذا كان العقد غير محدد المدة . فإذا كان محدد المدة استحق العامل تعويضا مساويا للتعويض المنصوص عنه في المادة ٤٠٢ من القانون المدني الأهلي و ٤٩١ من القانون المدني المختلط .

مادة ٣٣ — للعامل الذي يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية وللعاملة التي تترك الخدمة بمناسبة زواجها الحق في الحصول على المكافأة المنصوص عنها بالمادة ٢٣ من هذا القانون .

مادة ٣٤ — على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبية في المؤسسة .
 وإذا زاد عددهم على مائة وجب عليه أن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم في المكان الذي يختاره صاحب العمل لهذا الغرض ، وأن يصرف لهم الأدوية اللازمة لهذا العلاج بغير مقابل .
 وعلى من يستخدم عمالا في أماكن بعيدة عن العمران أن يسهل لهم وسائل السكن الملائم والتغذية .
 مادة ٣٥ — على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذي يثبت مرضه نصف أجره أثناء مدة انقطاعه عن العمل لهذا السبب ، بشرط ألا تزيد المدة التي يدفع عنها نصف الأجر المذكور عن ٣٠ يوما في السنة .

مادة ٣٦ — يجب على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل والآلات .

مادة ٣٧ — لكل عامل الحق في الحصول على اجازة بأجر كامل على الوجه الآتي :
 (أ) سبعة أيام في السنة لعمال المياومة إلا إذا كانوا يشتغلون في عمل خطر أو ضار بالصحة فتكون إجازاتهم عشرة أيام في السنة ، ويكون تحديد نوع هذه الأعمال بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

(ب) خمسة عشر يوما في السنة للعمال والمستخدمين المعيّنين بأجر شهري .
 مادة ٣٨ — كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلا ولا يعمل به ولو كان سابقا على صدور هذا القانون ، ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ولا يخالف العرف المتبع .
 مادة ٣٩ — إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للعمال وكان مادفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوى ما يستحقه من مكافأة طبقا للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه ، فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة .

أما إذا كان يستحق لدى المؤسسة معاشا عن مدة خدمته جاز له أن يختار بين هذا المعاش والمكافأة المشار إليها .

وإذا اختار المكافأة وجب على صاحب العمل أن يرد إليه ما يكون قد دفعه من اشتراك في صندوق المعاش .

مادة ٤٠ - مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد التي يقضي بها قانون العقوبات يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ من هذا القانون ، أو القرارات الوزارية الصادرة بتنفيذه .

وفي حالة مخالفة الفقرة الأولى من المادة ٥ أو في حالة اقتطاع مبالغ من أجر العامل تزيد على الحد المقرر بهذا القانون بحكم القاضي من تلقاء نفسه برد المبالغ التي اقتطعت أو حصلت .
وتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة ، على ألا يزيد مجموع الغرامات في النوع الواحد على عشرين جنيهًا .

مادة ٤١ - يكون الموظفون الذين يندبون بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية إثبات المخالفات التي تقع إخلالا بأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له صفة رجال الضبطية القضائية في هذا الغرض .

مادة ٤٢ - يكون أصحاب الأعمال ومن ينوب عنهم مسئولين معاً مدنيا عن أية مخالفة لهذا القانون كما يكون المتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها متضامنين مع صاحب العمل عن الوفاء بجميع التكاليف التي تفرضها أحكام هذا القانون لمصلحة العامل .

مادة ٤٣ - الدعاوى التي ترفع تطبيقاً لأحكام هذا القانون يكون نظرها على وجه الاستعجال ، وللقاضي في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت .

مادة ٤٤ - على وزراء الشؤون الاجتماعية والداخلية والعدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٦٣ (١٠ مايو سنة ١٩٤٤)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

وزير الداخلية

وزير الشؤون الاجتماعية

محمد صبرى أبو علم

محمد فؤاد سراج الدين

محمد فؤاد سراج الدين

العددان السابع والثامن فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٨٨	٢٩٩	٢٨ ديسمبر ١٩٤٢	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية عاهة . ماهيتها . إعاقة ثنى مفصل سلامية من سلاميات أصابع اليد . عاهة .
٨٩	٣٠٠	» » »	سب وقذف . لا يشترط للعقاب عليه أن يحصل في مواجهة المجنى عليه .
٩٠	٣٠١	» » »	١ - إثبات . استناد المحكمة في إدانة المتهم إلى تقرير محرر باللغة الانجليزية كان ضمن أوراق الدعوى للطروحة على المحكمة . لا تأثير لذلك في سلامة الحكم . كان على المتهم إذا رأى أنه في حاجة إلى الامام بما في هذا التقرير أن يطلب إلى المحكمة ترجمته . عدم تمسكه بإجراء الترجمة طعنه في الحكم لهذا السبب . لا يصح . - ٢ - سرقة . بترين للجيش البريطاني . عرضه للبيع في سيارة الجيش . شروع في سرقة . عدم الاهتداء إلى من عرض عليه البترين . لا يؤثر .
٩١	٣٠٣	» » »	أمر الاحالة . العبرة فيه بحقيقة المقصود منه .
٩٢	٣٠٥	» » »	إثبات . حكم جنائي . وجوب إقامته على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة . إدانة المتهم بناء على ما ورد في التحقيقات الابتدائية دون تلاوته بالجلسة أو التعرض له من النيابة أو من الدفاع . بطلان الحكم .
٩٣	٣٠٧	» » »	محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الوقائع والأدلة .
٩٤	٣١٠	» » »	دفاع . دعوى اختلاس محجوزات . دفع المتهم الدعوى بأن الحجز كان وهمياً وأنه وقع على المحضر بالاكراه . تأجيل المحكمة الدعوى لضم الشكوى التي قدمها المتهم في هذا الشأن والتي تثبت صحة دفعه . عدم استطاعة المتهم الارشاد عن هذه الشكوى بسبب إيداعه بالسجن تنفيذاً لحكم جنائي . الحكم عليه لعدم تقديم الدليل على صحة ما ادعاه . خطأ .
٩٥	٣١٢	» » »	دفاع شرعى . الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في إدانة المتهم . مفادها أن المتهم لم يوقع فمـل الضرب الذي يحاكم من

العددان السابع والثامن فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٦	٣١٤	٢٨ ديسمبر ١٩٤٢	أجله إلا بعد أن بدأه المجنى عليه بالضرب . يجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تتحدث عن حالة الدفاع الشرعى التى كان فيها المتهم . اغفال البحث فى ذلك بمقولة أن المتهم أنكر التهمة أمامها أو القول بانتفاء حالة الدفاع الشرعى بدعوى أن المتهم أصيب فى شجار زج بنفسه فيه . خطأ . المحكمة الجنائية لا تقيد بمسلك المتهم فى دفاعه . الشجار ليس من شأنه فى ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه مستحقين للعقاب بلا قيد ولا شرط .
٩٧	٣١٧	» » »	١ - وصف التهمة . إصلاح خطأ مادى فى تاريخ الواقعة . الواقعة الجنائية التى أبدى المتهم دفاعه فيها . لم يتناولها هذا التعديل . الطعن فى الحكم لذلك السبب . لا يصح - ٢ - اقراض نقود بفوائد ربوية تتجاوز الحد المقرر . العبرة فى هذه الجريمة . بعقود الاقراض لا باقتضاء الفوائد . تاريخ دفع الفوائد الربوية . متى يصح الاعتداد به ؟ (المادة ٢٩٤ - ٣ - ع ٣٣٩) .
٩٨	٣٢١	» » »	تفتيش . الرضا الذى يعتبر به التفتيش صحيحا . يجب أن يكون صريحا وقبل التفتيش وبعد العلم بظروفه . لا يجب أن يكون ثابتا بالكتابة بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من الوقائع . أسباب الاباحة . حق الدفاع الشرعى . حصول الاعتداء بالفعل على النفس أو على المال . لا يشترط . يكفي صدور فعل يخشى منه حصول الاعتداء . كون الفعل يستوجب الدفاع . منوط بتقدير المتهم . تقدير المحكمة لا حساب له . مثال .
٩٩	٣٢٣	» » »	(المادة ٢١٠ ع ٢٤٦)
			١ - إجراءات . الدفع ببطلان عريضة الدعوى المقدمة من المدعى بالحق المدنى لعدم بيان الواقعة فيها . وجوب ابدائه قبل سماع الشهود . هذا البطلان لا يتعلق بالإنظام العام (المادة ٢٣٦ تحقيق) - ٢ - تقرير التلخيص . ثبوت تلاوته فى الجلسة بالحكم . خلو محضر الجلسة مما يدل على أنه لم يتل . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل - ٣ - عقوبة عدم تجاوز الحد الأقصى

السنة الرابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٠	٣٢٦	٤ يناير ١٩٤٣	للعقوبة المقررة في المادة التي أدين المتهم بمقتضاها . تمسك المتهم بأن صحيفة السوابق التي شددت العقوبة بناء عليها ليست له . لا يجديهِ . مسئولية مدنية . مساءلة الانسان عن تعويض الضرر الناشئ عن الغير عن إهمال من هم تحت رعايته ، أو عن عدم ملاحظته إياهم . قوامها . سن من وقع منه الفعل الضار . المناط في اعتبارها . السن المحددة في القانون للولاية على المال لا اعتبار لها في هذا المقام . دعوى تعويض على والدالمتهم . رفضها على أساس أن سن المتهم قد تجاوزت حد الولاية على النفس . في محله . (المادة ١٥١ مدني)
١٠١	٣٢٩	» » »	تزوير في أوراق رسمية . أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعي من الموظفين العموميين . شهادتهم على الاستمارة الخاصة بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الأطياف التي يدعى في طلبه وضع يده عليها . تغييرهم الحقيقة في هذه الشهادة عن عمد . عقابهم عن جريمة التزوير في ورقة رسمية .
١٠٢	٣٣١	» » »	(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع — ٢١١ و ٢١٢) إثبات . الأدلة المقدمة في الدعوى الجنائية كتابية أو غير كتابية . حق المحكمة في تمحيصها من تلقاء نفسها أو بناء على مطاعن توجه اليها . التبليغ بتزوير ورقة أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها . وقف الدعوى الجنائية حتى يصدر حكم بشأن صحة هذه الورقة . ليس بواجب قانونا .
١٠٣	٣٣٣	» » »	إثبات ادعاء المتهم تزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى . مطالبتة بالطعن بالتزوير في هذه الورقة ولو كانت من الأوراق الرسمية . لا تصح قانونا . مناط الاثبات في المواد الجنائية . اقتناع القاضي واطمئنانه . لا يجوز أن يتقيد القاضي في ذلك بالقبول الخاصة بالأدلة القانونية الموضوعة للمواد المدنية . مثال في دعوى اختلاس أشياء محبوزة .
١٠٤	٣٣٤	» » »	تأديب . قاصرة . وضع والدها قيداً في رجلها طيلة غيابها عن المنزل ملاحظاً ألا يمنعها هذا القيد من الحركة ولا يؤلم

العددان السابع والثامن فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
بدنها : لا تجاوز فيه لحدود التأديب المخولة له قانونا . (المادة ٥٥ ع - ٦٠)	٤ يناير ١٩٤٣	٣٣٩	١٠٥
اختلاس أشياء محجوزة . تسليم هذه الأشياء إلى المتهم لحراستها على اعتبار أنها مملوكة له . ثبوت ملكية هذه الأشياء لزوج الحاجزة . تصرف الحارس فيها بعد تخالضه مع الحاجزة . تنازلها عن الحجز . خيانة أمانة ولو كان الحجز صوريا بطريق التواطؤ بين الحاجزة وزوجها . وكانت الحاجزة قد تخالضت بدنها على المتهم . التخالص بالدين يرفع عن الحارس المسؤولية الجنائية عن الاعتداء على الحجز فقط . (المادة ٢٩٦ ع - ٣٤١)	» » »	٣٣٨	١٠٦
مواد مخدرة . طرد مرسل من المتهم إلى نفسه بطريق البريد . تفتيشه بناء على قبول المتهم وإذن من النيابة . وجود مادة مخدرة فيه . إدانة المتهم على هذا الأساس . قبض وكيل البريد على المتهم . لا تأثير له في إدانة المتهم ولو كان باطلا .	» » »	٣٤١	١٠٧
تزوير في أوراق رسمية . حوافظ التوريد التي أعدتها بلدية الإسكندرية لتحرر فيها البيانات الخاصة بالمبالغ الناتجة من التحصيل عند توريدها الخزانة . أوراق رسمية . التغيير في البيانات الواردة بها بعد توقيع كاتب الحسابات عليها . تغيير للحقيقة . جواز العقاب عليه .	» » »	٣٤٥	١٠٨
(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع - - ٢١١ و ٢١٢) ١ - إثبات . شهود . استدعاؤهم لسماع أقوالهم مرة ثانية . استجلاء للحقيقة . جوازه (المادة ٣٩ تشكيل) - ٢ - شاهد لم يعلن بالحضور وفقا للقانون أو لم يخطر الخصوم باسمه مقدما . سماعه . جوازه (المادتان ٤٥ و ٤٦ تشكيل)	» » »	٣٤٩	١٠٩
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية دفاع . دعوى ربيع . رفضها استنادا إلى توافر حسن النية لدى واضع اليد . استئناف المدعى هذا الحكم . إلغاء الحكم المستأنف لانتفاء حسن النية . انتقال المحكمة الاستئنافية إلى	١٨ فبراير ١٩٤٣	٣٤٩	١٠٩

المددان السابع والثامن فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم المرجع	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٠	٣٥٠	١٨ فبراير ١٩٤٣	الكلام في الربح دون مناقشة الخصوم فيه : تقديره على أساس الثمن . اخلال بحق الدفاع تركة . انفصالها عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . دائن التركة . له حق عيني عليها : تقاضى الديون من التركة قبل أيلولة شيء منها للورثة . الدفع الموجه إلى التركة في شخص الورثة . عدم قابليتها للتجزئة . يكفي أن يديه أحد من الورثة ليستفيد منه الباقيون
١١١	٣٥٢	» » »	قوة الشيء المحكوم فيه . طلب دائن بطلان الرهن الصادر من مدينه إلى دائن آخر بمقولة أنه عمل تواطؤا للهروب من دينه . رفض دعواه . دعواه ببطلان القرض المضمون بذلك الرهن . القضاء بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . بناءً على ما حصلته المحكمة من أقوال ذلك الدائن والأحكام الصادرة في دعواه الأولى . لا غبار عليه قاتونا
١١٢	٣٥٣	» » »	١ - دعوى ابطال التصرف . اعسار المدين المتصرف . استخلاص دليله من وقائع الدعوى . ادعاء المتصرف له أنه وفي عنه ديونه من ماله الخاص . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أن ذلك لم يقم عليه دليل . المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض لا تقبل - ٢ - إثبات . دليل . من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . كفايته أو عدم كفايته في الاقناع . لا تدخل لمحكمة النقض في ذلك
١١٣	٣٥٥	» » »	عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . شرط في عقد ايجار . عدم اعتباره شرطاً جزائياً . اعتباره اتفاقاً على مضاعفة الأجرة في حالة معينة . القضاء في الدعوى على هذا الاعتبار . متى لا تدخل محكمة النقض ؟
١١٤	٣٥٦	١٥ » »	١ - غش وتدليس . أركان التدليس : حيلة غير مشروعة . مجرد كتمان الواقع لا يعتبر غشاً (المادة ١٣٦ مدني) ٢ - الاكراه المبطل . متى يتحقق ؟ مجرد النفوذ الأدبي أو هيبة

السنة الرابعة والعشرون

فهرست

العددان السابع والثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الأقارب . لا يكفي الاكراه . (المادة ١٣٥ مدني) ٣ - نقض وإبرام . أسباب الحكم . متى يصبح الطعن فيها . أسباب غير مرتبطة بالمنطوق . لا يصبح الطعن في الحكم بناء عليها	٢٥ فبراير ١٩٤٣	٣٥٩	١١٥
١ - دعوى وضع اليد . المستندات الخاصة بالملك . استخلاص المحكمة منها ما يتعلق بالحيازة وصفتها . لا حرج عليها في ذلك . (المادة ٢٩ مرافعات) - ٢ - دعوى وضع اليد . الرقابة التي لمحكمة النقض على الأحكام الصادرة فيها . مقصورة على الأخطاء القانونية (المادة ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)	» - » - »	٣٦٠	١١٦
دعوى وضع اليد : ١ - حيازة النائب . استمرار الحيازة الأصل . مستأجر . ثبوت الحيازة له . المؤجر يعتبر حائزا في مدة الحيازة التي لمستأجره - ٢ - شريك على الشيوع . وضع يده على جزء من الأرض . لاحق لأحد الشركاء في انتزاعه منه . حقه في رفع دعوى وضع يد لحماية يده الفعلية ضد من اشترى من أحد الشركاء			
(٣) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية			
حكم . تغيب أحد القضاة عند تلاوته . عدم توقيع القاضي الغائب على المسودة . موجب لبطلانه	١٧ يونيو ١٩٤٣	٣٦٣	١١٧
١ - أب . ولي شرعي . تصرفه . شرط صحته - ٢ - رهن لأموال قصر من أييهم السيء التدبير . بطلانه - ٣ - ولاية . عدم سلبها بقرار مجلس حسي . لا يمنع بطلان تصرف الولي إذا انعدمت شروط الولاية	٤ نوفمبر »	٣٦٤	١١٨
أب . ولايته . لا تعدم شخصية ابنه المستقلة قانونا عن شخصيته شفعية . سير اجراءاتها باسم الأب . لا يمكن أن ينفذ بها الابن شراء الحكومة أطيافا لصيانة الثروة العقارية . كيان هذا العقد قانونا	٢٢ ديسمبر »	٣٦٦	١١٩
(٤) قضاء محكمة استئناف أسيوط			
وقف . نزاع في أصله . عدم اختصاص الحاكم الوطنية	٢٩ فبراير ١٩٤٤	٣٦٧	١٢٠
	١٥ يناير ١٩٤٢	٣٦٩	١٢١

العددان السابع والثامن فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(٥) القضاء التجاري
١٢٢	٥ مايو ١٩٤٣	١ - اثر اء على حساب الغير . مبدأ له قوة القانون - ٢ - متمهد من الباطن . حقه في الزياة لتغير الأسعار دون المتمهد الأصلي
١٢٣	١٢١ أكتوبر ١٩٤٣	١ - ضريبة . خلاف على تقديرها . وخلاف على وجود الشركة المستحقة عليها . قبول الحكم للاستئناف مهما نقصت قيمة الضريبة - ٢ - ممول . حقه في استرداد الضريبة المدفوعة بغير حق . مدته - ٣ - أحكام . اعلانها . ضرورته للعلم بها - واسريان ميعاد الطعن فيها
١٢٤	١١ يونيو ١٩٤٤	غرامة جرمية . المعارضة فيها . مدتها . دفعها . المدة المحددة للدفع
١٢٥	١٤ أكتوبر ١٩٤٣	رد اعتبار . ميعاده . استقلاله عن مواعيد المعارضة والاستئناف
١٢٦	١٩ يناير »	١ - شركة . استمرار شخصيتها المعنوية إلى نهاية التصفية - ٢ و ٣ - مدير . انتهاء وكالته . حلول المصفي محله . دائنوا الشركة . اقتضاء ديونهم من المصفي
١٢٧	١٠ أكتوبر ١٩٤٤	سمسة . اعتبارها عمل تجارى سواء كانت متعلقة بعقد مدنى أو تجارى
		(٦) قضاء المحاكم الكلية
١٢٨	٢٩ مارس ١٩٤٣	رهن حيازى . شرط الاحتجاج به على الغير . التسجيل ووضع اليد
١٢٩	٢٠ ابريل ١٩٤٤	١ - مستأجر ومالك . علاقتهما . تنظيمها بالامر العسكرى ٣١٥ - ٢ - تأجير من الباطن . خصول الضرر . شروط الاخلاء - ٣ - تشريع عسكرى . حده من إرادة الأفراد فى التعاقد
١٣٠	١٢ سبتمبر ١٩٤٣	تعويض . جواز المطالبة به مقدرا تقديرا وقتيا . عدم سقوط المطالبة بتكاملته
١٣١	١٨ نوفمبر ١٩٤٤	١ - وقف . غلته . على الناظر تحصيلها . من المستغل والغاصب . للناظر السابق وللمستحقين ذلك أيضا - ٢ - وقف . حق المستحق فيه . خاضع لشروط كتاب الوقف فى الشريعة

العددان السابع والثامن فهرست السنة الرابعة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
وفي القانون - ٣ - المستحقون والناظر والجهات المختلفة . العلاقات المالية فيما بينهم . يحكمها قانون المعاملات القائم وهو القانون المدني . - ٤ - الناظر مسئول عن تقصيره . كما يسأل أى وكيل شرعى .			
(٧) القضاء المستعجل			
١ - جنسية . اتصاها بسيادة الدولة . صدور القوانين الخاصة بها . حق المحاكم فى تطبيقها - ٢ - جنسية . حق لامتحة - ٣ - جنسية . أمر البت فيها حدده قانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ مأمورية وزير الداخلية . اعطاء الشهادة . قضاء مستعجل . اختصاصه . مناطه الأخذ بالحق الظاهر - ٤ - المادة ٧ من قانون الجنسية . منح الجنسية فيها وجوبى لاجوازى - ٥ - أمر تسليم . صدوره من النيابة المختلطة . انعدام ولايتها فى ذلك . جواز رفضه - ٦ - سلطة تنفيذية . أمرها بالقبض . فى غير الأحوال القانونية . جوازه لصالح أمن الدولة . عدم جوازه لغير ذلك	٢٠ ديسمبر ١٩٤٢	٤٠٢	١٣٢
(٨) قضاء المحاكم الجزئية			
دفع بقوة الشيء المقضى به . هل هو من النظام العام . هل للقاضى أن يقضى به من تلقاء نفسه .	٢٠ مايو ١٩٤٤	٤٠٩	١٣٣
١ و ٢ - اجارة . فسخها - ٣ - حق امتياز المؤجر على ثمار العين . قيامه . أيا كانت اليد	١٣ يناير »	٤١١	١٣٤
مسئولية مدنية . المادة ١٥٢ مدنى	١٤ ديسمبر ١٩٣٩	٤١٣	١٣٥
طعن بالتزوير . دليل . وجوب أن يكون منتجاً فى الآثبات	٢١ فبراير ١٩٤٤	٤١٦	١٣٦
(٩) قضاء المجالس الحسبية			
١ - حجر - الاستناد إلى تصرف قديم . عدم قبوله .	١٧ يناير »	٤١٧	١٣٧
٢ - سفه . عدم الحجر إن كان التصرف لغاية شريفة - ٣ - ولاية - سلبها . ضد الاب والجد . حجر . لحماية مال . بور عليه القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد		٤٢٢	

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نَسَبُهَا لِلْمَايَةِ الْهَلَكَةِ

السنة الرابعة والعشرون

مايو ويونيو

سنة ١٩٤٤

العددان

التاسع والعاشر

« وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا »
قرآن كريم

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان
« إدارة مجلة المحاماة » وتحررها بدار النقابة بشارع الملكة نازلي رقم ٥١

مطبعة مجتازي بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذين العدين الأحكام الآتية : —

عدد	
٢٩	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار الجنائية
٥	أحكام صادرة » » » المدنية
٢	حكمين صادرين » » استئناف مصر الأهلية
١	حكما صادراً » » أسيوط
١	» » قضاء المجلس الحسبي العالي
٤	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٥	» » القضاء التجارى
١	حكما صادراً من القضاء المستعجل
٢	حكمين صادرين من المحاكم الجزئية

كما نشرنا بقية المحاضرة التي عنوانها (أسماء بارزة في تاريخ المحاماة بفرنسا) لحضرة
الأستاذ محمود كامل المحاضى

لجنة التحرير

محمد نجيب الفرايدى — اسطفان باسيلى — احمد الحضرى

العدد ١٠٩ التاسع والعشرون
العدد ١٠٩ التاسع والعشرون

المحكمة

شهر مايو ويونيو
سنة ١٩٤٤

قضاء المحكمة بالنقض والإبرام الجنائي (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العزة منصور اسماعيل بك وجندي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المفتي الجزائري بك
مستشارين وحضور حضرة الأستاذ اسكندر حنا دميان رئيس النيابة)

١٣٨

١١ يناير سنة ١٩٤٣

اثبات . العبرة بالاثبات في المواد الجنائية . اطمئنان
المحكمة الى الدليل المقدم اليها المحكمة غير مقيدة بأدلة معينة .
شاهد من أقرباء الجني عليه . حق المحكمة في الاخذ بشهادته
والتعويل عليها

المبدأ القانوني

إن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي
باقتناع المحكمة واطمئنانها الى الدليل المقدم اليها
فالقانون لم يقيد القاضي بأدلة معينة بل خوله
بصفة مطلقة أن يكون عقيدته من أي دليل

أو قرينة تقدم اليه . فله إذن أن يأخذ بأقوال
الشاهد متى اطمأن اليها ولو كان هذا الشاهد
قريبا للمجني عليه أو كان هو المجني عليه نفسه ،
إذا الأمر يرجع في الواقع إلى تقديره هو لقوة
الدليل في الاثبات بعد بحثه وتمحيصه والوقوف
على جميع الظروف والملابسات المحيطة به . فإذا
رأى أن الشاهد صادق ، وأن القرابة لم تجعله
على تغيير الحقيقة ، حق له التعويل على شهادته ،
ولا يكون هناك محل للنعي عليه بأنه اعتمد في
قضائه على أقوال قريب للخصم

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والإبرام وراجعها وأقرها حضرة
صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة النقض والإبرام .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام المحكمة بأن النهمة ملفقة عليهما لأسباب من بينها وجود أحقاد بين أهلها وأهل القنيل وهذه الأحقاد كما تصلح سبباً للانتقام أخذاً بالثأر تصلح سبباً للتلفيق والالتهام بالباطل . وذكر الطاعنان في سبيل تأكيد دفاعهما أن العمدة الذي تلقى التبليغ والشهود ومن بينهم الخفير كلهم من عائلة المجنى عليه فطريق التلفيق ميسور لهم . وقد استخف الحكم بكل ذلك قائلاً أنها طعون غير جديّة وأن الطعن بمجرد القرابة لا يؤبه له في حين أن القانون نفسه يأبه للقرابة ويعتبرها مانعة من تصديق الرواية .

« وحيث ان العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة واطمئنانها إلى الدليل المقدم إليها والقانون قد أجاز للمحكمة بصفة عامة أن تكون عقيدتها في براءة المتهم أو إدانته من أي دليل يقدم لها ولم يقيد بها بأدلة معينة . فلما أن تأخذ بأقوال أي شاهد متى اطمأنت إليها ولو كان قريباً للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه إذ الأمر يرجع في الواقع إلى تقدير المحكمة لافوة الدليل في الاثبات بعد بحثها لدليل وتمحيصه . والوقوف على جميع الظروف والملابسات المحيطة به فإذا رأت أن الشاهد صادق وأن القرابة لم تمنعه من قول الصدق حق لها التعويل على شهادته ولا يكون هناك محل للنعي عليها بأنها اعتمدت في قضائها على أقوال قريب للخصم . ومتى كان هذا مقررًا وكانت المحكمة قد عولت على أقوال الشهود وهي حائلة بأنهم من أقارب المجنى عليه فإن مجادلة الطاعن التي يثيرها بوجه

الطعن لا تقبل منه لأنها لا معنى لها إلا إثارة الجدل في موضوع الدعوى وهذا لا شأن لمحكمة القضاة به .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني ان الدفاع عن الطاعنين قد ذكر أن هناك خصومات بين أهل القنيل وكثيرين آخرين غير أهلها فلا يصح الاستشهاد بالخصومة كدليل عليهما . وقد طلب الدفاع إلى المحكمة أن تستدعي العمدة لتسأله عن تلك الخصومات الأخرى ولكنها لم تعبأ بهذا الطلب ولم تعرض له في الحكم .

« وحيث انه لا محل لما يتمسك به الطاعنان في هذا الوجه فإن ما قاله الحكم المطعون فيه استناداً إلى الأدلة التي أوردها من أنهما هما اللذان قتلا المجنى عليه يدل بذاته على أن المحكمة لم ترف في دفاعهما ما يغير وجهة النظر التي انتهت إليها على اعتبار أنه مع التسليم بأن هناك خصوماً لعائلة المجنى عليه غير الطاعنين وأهلها فإن ذلك بذاته ليس من شأنه أن لا تأخذ المحكمة بأدلة الثبوت التي اقتنعت منها بأنهما هما اللذان قارفا الجناية .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن الدفاع استدل على كذب الشهود بأن الصفة التشريعية أثبتت أن الضارب والمضروب كانا على مستوى واحد وأن اتجاه المذوف في جسم المصاب كان أفقياً وهذا يدل على كذب الشهود الذين يدعون أن المجنى عليه كان راكباً حماراً إذ لو كان الأمر كذلك لكان موضعه أعلى من موضع الضارب وهذا يستلزم أن تكون الإصابة في الجزء الأسفل لا في الجزء الأعلى من الظهر وأن يكون اتجاه المذوف من أسفل إلى أعلى لا أفقياً . وحيث انه قد جاء في الحكم المطعون

فيه أن الدفاع أثار هذه المسألة في الجلسة وطلب استيضاح الطبيب الشرعي فيها فاستدعته المحكمة وناقشته فوافق على ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من أن شكل الاصابات وثقوب الملابس تدل على أنها نتيجة عيار ناري أطلق على المحنى عليه من الخلف وفي مستواه « وقرر أن المسافة بين المجنى عليه والضارب كانت حوالى أربعة أمتار إلى خمسة أمتار فإذا فرض أن المجنى عليه كان في مستوى أعلى قليلاً من مستوى المتهم فإن بعد المسافة يجعل الانحراف الطفيف الذى ينشأ عن ذلك غير ملحوظ بدرجة واضحة ، ويمكن فى هذه الحالة أن تكون الاصابة أفقية كما جاء بالتقرير الطبي » وفى هذا الذى أورده الحكم ما يكفي للرد على ما يتمسك به الطاعنان فى وجه الطعن .

« وحيث أن مبنى الوجه الرابع ان المحكمة قالت إن سبق الاصرار قد توفر لدى الطاعنين بما ثبت لها من أنهما حضرا من البلدة فى الميعاد الذى اعتاد الزراع العودة فيه وانتظرا فى الطريق الذى كان يسير فيه المجنى عليه مع أنه لم يرد فى القضية ما يثبت أنهما حضرا من البلدة فى ذلك الميعاد ولا أنهما انتظرا فى هذا الطريق وهو مطروق لكل رائج وغاد كما ثبت بالحكم وبمحضر الجلسة على لسان الشهود . وإذن فهذه الواقعة هى من نسج الخيال ولا أساس لها ويكون سبق الاصرار غير متوفر »

« وحيث أنه قد جاء فى الحكم فى صدد بيان توفر سبق الاصرار والترصد ان هذين الظرفين « ثابتان ايضاً إذ ان سبب الحادثة » كما دل عليها التحقيق يرجع إلى الأخذ بالتأثر » من افراد عائلة المجنى عليه وقد ثبت من »

« التحقيق وامام المحكمة على لسان الشهود ان »
« الطريق الذى كان يسير فيه المجنى عليه »
« يوم الحادثة هو طريق خاص يقع على جانبه »
« زراعات لعائلة المجنى عليه فقط فلا شأن »
« للمتهمين بارتياحه وقد ثبت انهما حضرا من »
« البلدة فى الميعاد الذى اعتاد الزراع العودة »
« فيه وانتظرا فى هذا الطريق للانتقام من احد »
« افراد عائلة المجنى عليه فشاء القدر ان يقضى »
« على المجنى عليه إذ كان متقدماً على اخيه وابن »
« عمه فكانت الفرصة التى ينتظرها المتهمان »
« لارتكاب الجريمة . وهذا الذى أورده الحكم يتفق وما جاء على لسان الشهود فى جلسة المحاكمة وهو يؤدى عقلاً إلى النتيجة التى انتهت إليها الحكم . ومادامت المحكمة قد استنتجت وجود سبق الاصرار والترصد من الوقائع الثابتة فى الدعوى ولا يوجد بين ما أثبتته فى حكمها من الظروف والوقائع الخاصة بهما وبين النتيجة التى وصلت إليها أى تناقض ، فلا محل للجدل فى ذلك امام محكمة التقض .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس ان الحكم أدان الطاعن الثانى فى تهمة الاشتراك فى القتل وأثبت وجود نية القتل لديه فى حين انه لا دليل على ذلك إلا وجوده فى مكان الحادث وهذا وحده لا يكفي .

« وحيث أنه قد جاء فى الحكم فى صدد بيان توفر نية القتل « ان نية القتل ثابتة ضد »
« المتهمين إذ انهما توجهما يوم الحادثة إلى »
« الطريق الخاص الذى اعتادت عائلة المجنى »
« عليه ان ترتاده للعودة لمنازلهم وقت الغروب »
« للبلد بمواشيهم وكان يحمل كل منهما بندقية »
« معمرة وقد اطلق المتهم الأول عياراً من »
« البندقية التى يحملها قاصداً بذلك قتل المجنى »

« عليه وإزهاق روحه فأصابه في مقتل وقضى »
 « عليه في الحال ومن ثم تكون نية القتل ثابتة »
 « ضدها إذا ان الأول قد استعمل في القتل »
 « آلة نارية تحدث القتل بمقدوفاتها والثاني مع »
 « علمه بهذه النية كان شريكا معه في الجريمة »
 « متفقا معه على ارتكابها ومساعد له فيها »
 « واقفا بجانبه يشد أزره ويقوى عزيمته على »
 « ارتكابها » وفي هذا الذي أورده الحكم
 ما يدل على اشتراك الطاعن الثاني في جنائية
 القتل وتوفر نية القتل لديه . وما دامت الأدلة
 التي اعتمد عليها الحكم تؤدي إلى النتيجة التي
 انتهى إليها فلا يقبل من الطاعن مناقشته في شأن
 هذه الأدلة وكفايتها أو عدم كفايتها امام
 محكمة النقض .

« وحيث ان حاصل الوجه السادس ان
 المحكمة عاملت الطاعن الأول بالمادة ١٧ من
 قانون العقوبات وكان يقتضى ذلك أن تختلف
 عقوبته عن عقوبة الطاعن الثاني ولكن الحكم
 سوى بين الإثنين في العقوبة وهذا خطأ . »
 « وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم
 المطعون فيه أن المحكمة رأت أن تعامل الطاعن
 الأول وهو الفاعل الأصلي لجنائية القتل ، بالرأفة
 نظرا لصغر سنه ولأنه اندفع إلى الجريمة تحت
 تأثير الأخذ بثار والده المهدور دمه . ولما كانت
 العقوبة المقررة قانونا للفاعل الأصلي في جنائية
 القتل العمد مع سبق الاصرار هي الاعدام فقد
 وقعت عليه المحكمة عقوبة الأشغال الشاقة
 المؤبدة طبقا للمادتين ٢٣٠ و ١٧ من قانون
 العقوبات . أما الطاعن الثاني إذ كان شريكا في
 جنائية القتل المذكورة بلا فعلا أصليا وكانت
 العقوبة المقررة قانونا للشريك في هذه الجنائية
 هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة فقد قضت

عليه المحكمة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة
 بدون حاجة إلى تطبيق المادة ١٧ عقوبات .
 « وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن
 على غير أساس ويتعين رفضه .
 (طعن عبدالعزيز عبد الحفيظ وآخر ضد النيابة وآخر
 مدع بحكم مدني رقم ٤٢ سنة ١٣ ق)

١٣٩

١١ يناير سنة ١٩٤٣

اثبات : اعتراف المتهم في التحقيق . سلطة المحكمة في
 الاخذ به . انكار المتهم الأقوال المستندة اليه في التحقيق .
 وجوب الرد عليه وتفنيد دعواه . اكتفاؤها بالقول بأنها
 لا تنبأ بهذا الدفع لاعترافه في التحقيق . بناء حكمها بالادانة
 على هذا الاعتراف . قصور

المبدأ القانوني

إنه وإن كان للمحكمة في المواد الجنائية
 السلطة الكاملة في أن تأخذ باعتراف المتهم في
 التحقيق متى اقتضت بصحته إلا أنه إذا أنكر
 المتهم الأقوال التي نسبت اليه في التحقيق أنه
 قالها فيجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ،
 وأن تضمن حكمها الرد عليه ، وتنفذه إذا مارأت
 عدم صحته ثم تأخذ بالاعتراف إذا رأت صدقه ،
 أما أن يدفع المتهم أمامها بأن الاعتراف المنسوب
 له في محضر التحقيق لم يصدر عنه فتزد عليه بأنها
 لا تنبأ بدفاعه لأنه معترف في التحقيق فذلك
 منها لا يمكن أن يعد ردا ولا تفنيدا . وإذن
 فالحكم بالادانة الذي يكون قوامه مثل هذا
 الاعتراف يكون معيبا لقصوره

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن أنكر في دفاعه أمام محكمة أول درجة ما ذكر عنه في تحقيق البوليس من أنه اعترف ببيع القطن المحجوز عليه وطلب سماع شهادة الشيخ أبو الليل أبو الصفا الذي كان حاضرا وقت سؤاله في هذا التحقيق فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وكرر هذا الطلب أمام محكمة ثاني درجة فرفضته وأخذته بالاعتراف المطعون عليه وبنت عليه إدانته مع أنه كان متعينا عليها أزاء إنكار الطاعن الاعتراف أن تجيبه إلى طلبه وتسمع شهادة شاهد النفي . أما وهي لم تفعل فتكون قد أخطأت مما يستوجب نقض حكمها .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بأن الاعتراف المقول بصدوره من في تحقيق البوليس غير صحيح إذ أنه لم يعترف ببيعه القطن المحجوز عليه بل قال أن القطن موجود واستشهد على ذلك بالشيخ أبو الليل أبو الصفا الذي كان حاضرا وقت أن سئل في البوليس وقرر انه احضر هذا الشاهد فعلا وانه موجود في قاعة الجلسة وطلب سماع شهادته ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ثم كرر هذا الدفاع امام محكمة ثاني درجة فلم تلتفت اليه وفصلت في الدعوى وكل ما جاء في حكمها في شأنه قولها بالنص . « أما ما طلبه الدفاع من سماع شاهد نفي فلا محل له بعد اعتراف المتهم في التحقيق بأنه تصرف في القطن بالبيع »

« وحيث انه وإن كان للمحكمة في المواد

الجنائية السلطة الكاملة في ان تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته إلا انه إذا انكر المتهم انه قال الأقوال التي نسب اليه في التحقيق انه قالها فانه يجب على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع وان تضمن حكمها الرد عليه وتفنده إذا مارات عدم صحته ثم تأخذ بالاعتراف إذا رأت الأخذ به اما ان يدفع المتهم امامها بأن الاعتراف المنسوب له في محضر التحقيق لم يصدر منه فتد عليه بأنها لا تعبأ بدفاعه لأنه معترف في التحقيق فذلك منها لا يمكن بداهة ان يعد في المنطق ردا ولا تفنيدا .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكان قوام الحكم بالادانة الاعتراف المتقدم ذكره فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعينا نقضه لقصوره في بيان الأسباب التي بني عليها وذلك من غير حاجة للبحث في الوجه الثاني من وجهي الطعن .

(طعن على عبد العليم السيد ضد النيابة رقم ٢٤٨ سنة ١٣ ق)

١٤٠

١١ يناير سنة ١٩٤٣

اثبات . محاضر تحقيق البوليس أو النيابة . خضوعها لتقدير للقاضي . انكار المتهم صدور الاعتراف المنسوب اليه في هذه المحاضر . مطالبته بالطعن بالتزوير في المحضر . لا تصح . سلطة المحكمة في اطراح هذا الاعتراف . عدم تقيدها في ذلك بالقواعد المدنية . الحالة المستثناة بمحاضر المخالفات . حجيتها بما هو وارد فيها (الملاءة ١٣٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

إن محاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين ومعاينات المحققين وأقوال الشهود هي

عناصر إثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة فللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير ، والمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن تطرحها ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له حجية خاصة بنص صريح كمحاضر الخلفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون تحقيق الجنايات على وجوب اعتماد مادون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه وإذن فإذا أنكر المتهم الاعتراف المعزول إليه فإنه يكون من واجب المحكمة أن تحقق دعواه وتقدرها فتأخذ بالاعتراف إذا تبين صدقه وصدوره عنه وتطرحه إذا ثبت لسيما أنه في الواقع لم يصدر عنه ، وذلك من غير أن تكون مقيدة بالقواعد المدنية التي توجب الأخذ بما تضمنته الأوراق الرسمية إلا إذا ثبت عن طريق الطعن بالتزوير تغيير الحقيقة فيها ، فإذا هي لم تفعل بل اعتبرت محضر البوليس حجة رسمية واجبا الأخذ بها ، وأدانت المتهم بناء عليها ، فإن ذلك منها يكون قصورا يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الطاعن أنكر في دفاعه أمام محكمة أول درجة ما ذكر عنه في تحقيق البوليس من أنه اعترف ببيع القطن المحجوز عليه وطلب سماع شهادة الشيخ أبو الليل أبو الصفا الذي كان حاضرا وقت سؤاله في هذا التحقيق فلم تجبه

المحكمة إلى طلبه وكرر هذا الطلب أمام محكمة ثاني درجة فرفضته وأخذته بالاعتراف المطعون عليه وقضت بادانته وكان متعينا عليها أراء انكار الطاعن الاعتراف أن نتيجة إلى طلبه وتسمع شهادة النقي . أما وهي لم تفعل فتكون قد أخطأت خطأ موجبا لنقض حكمها

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر بجاسة المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه لم يعترف بالتبديد واستشهد على ذلك بالشيخ أبو الليل أبو الصفا الذي كان حاضرا عند سؤاله في البوليس . وقد تعرضت المحكمة في حكمها المطعون فيه إلى هذا الدفاع وردت عليه بقولها « أنه لا محل لاجابة طلب الدفاع عن المتهم التصريح له باعلان أبو الليل أبو الصفا الذي يشهد بأن الاعتراف المنسوب للمتهم في محضر البوليس لم يصدر منه إذ أن ذلك معناه التصريح له باثبات عكس ما ورد بمحضر رسمي وهذا لا يكون إلا بطريق الطعن بالتزوير فيه وهو ما لم يسلكه المتهم أو الدفاع عنه . »

« وحيث أن محاضر التحقيق التي يجريها البوليس أو النيابة وما تحويه هذه المحاضر من اعترافات المتهمين وشهادات المحققين وأقوال الشهود لا تعدو أن تكون عنصرا من عناصر الاثبات المختلفة المعروضة على المحكمة فهي لهذا الاعتبار خاضعة في كل الأحوال لتقدير القاضي وقابلة للجدل والمناقشة كسائر الأدلة فللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير والمحكمة أن تقدرها كما ترى فلما ان تصدقها وتأخذ بها ولا تصدقها وتطرحها ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له حجية خاصة بنص صريح كمحاضر الخلفات التي نصت المادة ١٣٩ من قانون

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن تسلم الطاعن المبلغ الذي اتهم باختلاس له لم يكن على سبيل توصيله إلى المجني عليه لأنه أخذه بصفة كونه وكيلًا عن المحامي عن المجني عليه ولما كان الطاعن وكيلًا للمحامي ولا يتناول منه أجرًا معيناً بل هو شريك له بحق الثلث وقد دخل المبلغ المذكور في حساب الشركة بينهما فلا محل لمساءلته عن عدم توصيله إلى المجني عليه ولا لمعاقبته على ذلك .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد استثنافياً لأسبابه بالحكم المطعون فيه قال في صدد إدانة الطاعن « ان المجني عليه فرج » « بشاي قدّم بلاغاً جاء فيه انه يدين بنحيت » « ميخائيل بمقتضى حكم وانه أراد التنفيذ » « عليه فاستلم المتهم من المحكوم عليه مبلغ » « ٣٧٥٠ قرشاً بصفته وكيلًا عن محامي » « المجني عليه الأستاذ ولیم تادرس المحامي » « وانه اختلس هذا المبلغ لنفسه . وبما » « أن المتهم اعترف بأنه استلم المبلغ من المدين » « وسلم مخالصة إليه بصفته وكيلًا عن الدائن » « ولكنه دفع التهمة بأنه دخل في حساب » « بينه وبين الأستاذ ولیم تادرس . وبما أن » « الأستاذ ولیم أنكر أنه مدين للمتهم في » « شيء واتهم باختلاسات أخرى . وبما » « أنه يصرف النظر عما إذا كان هناك حساب » « ما بينه وبين محاميه فانه ظاهر أن المبلغ » « الذي استلمه ليس مملوكاً للمحامي ولكنه » « لصاحب الدين فرج بشاي فلا يجوز » « والحالة هذه أن تحصل المقاصة بقيمته »

تحقيق الجنايات على وجوب اعتماد ما دون فيها إلى أن يثبت ما ينفيه .

« وحيث انه متى كان هذا مقررًا فقد كان من واجب المحكمة أن تحقق دفاع الطاعن وتقدره فتأخذ بالاعتراف متى تبين لها أنه صدر عنه حقيقة وتطرحه متى ثبت لديها أنه في الواقع لم يصدر عنه دون أن تكون مقيدة في ذلك بالقواعد المدنية التي توجب الأخذ بما تضمنته الأوراق الرسمية إلا إذا ثبت تغيير الحقيقة فيها عن طريق الطعن بالتزوير . اما وهي لم تفعل واعتبرت محضر ابواليس حجة رسمية واجبا الأخذ بها وادانت الطاعن بناء عليه فانها تكون أخطاء خطأ يعيب حكمها ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة الى البحث في الوجه الثاني

(طعن على عبد العليم السيد ضد النيابة رقم ٢٩٤ سنة ١٣٠٩ ق)

١٤١

١١ يناير سنة ١٩٤٣

اختصاص . اختلاس المتهم مبلغا كان تسلمه من مدين المجني عليه . تمسكه باختصاص محكمة التسلم . لا أساس له في القانون

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي أدين المتهم فيها هي اختلاس مال تسلمه فان طعنه بأن المحكمة التي حصل التسلم في دائرتها هي المختصة لا أساس له في القانون لأن فعل الاختلاس قد يقع في دائرة محكمة أخرى ، وما دامت المحكمة التي فصلت في الدعوى قد اعتبرت أنه وقع في دائرتها فلا يصح النعي عليها بأن الاختصاص كان لغيرها .

« لدين للمتهم على محاميه على فرض صحة »
« دعواه . وبما أن المحكمة ترى أن هذا الدفاع »
« غير جدى وأن واقعة التبديد ثابتة ثبوتاً »
« كافياً لأن المتهم لا يجهل صحة موقفه من »
« محاميه ومن الموكل ومن أنه أخذ يراوغ »
« في إجراءات الدعوى عدة شهور دون أن »
« يرد المبلغ لصاحبه مما يؤكّد نية الاختلاس »
« ومتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم على الوجه »
« المتقدم هي أن الطاعن لم يتسلم المبلغ من المدين »
« إلا بصفة كونه وكيلًا عن الدائن وإن زعمه »
« أنه دخل في حساب شركته مع المحامي غير »
« جدى فصحيح ما قالته المحكمة بأن تهمده عدم »
« دفع المبلغ للدائن صاحب الحق فيه بعد »
« اختلاسا معاقباً عليه . »

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في »
« إجراءات المحاكمة وقعت باطلة لأن القضية »
« أجلت عدة مرات لإعلان الطاعن ولما لم يتم »
« إعلانه طلبت النيابة من المحكمة الأمر بالقبض »
« عليه فصدر الأمر بذلك مع أن الطاعن لم يكن في »
« حالة من الأحوال التي يجوز القبض عليه فيها »
« أثناء المحاكمة . »

« وحيث أنه ورد بمحضر جلسة المحاكمة »
« أمام محكمة أول درجة أن النيابة العمومية »
« بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٢ طلبت إلى المحكمة »
« صدور الأمر بالقبض على المتهم فأمرت المحكمة »
« بتأجيل الدعوى للجلسة التي صدر فيها الحكم »
« الابتدائي أي يوم ١١ مارس سنة ١٩٤٢ »
« وأمرت بالقبض على المتهم وإعلانه . وبهذه »
« الجلسة حضر المتهم ولم يدفع بشيء في خصوص »
« القبض عليه . وورد بمحضر جلسة المحاكمة »
« الاستئنافية أن المحامي عن الطاعن لم يقل في »

هذا الخصوص إلا أن المتهم عومل بشدة من »
« جانب الاتهام وأن النيابة طلبت القبض عليه »
« والمحكمة أجابتها إلى طلبها مع أنه ليس له سوابق »
« وكان معذوراً في عدم الحضور لأنه لم يعلن »
« ولم يعلم بالجلسات التي أجلت فيها الدعوى أمام »
« محكمة أول درجة . ومتى كان الأمر كذلك »
« وكان القبض على الطاعن حتى لو كان الأمر به »
« صدر على خلاف القانون وتنفيذ مقتضاه »
« بالفعل --- ليس له أى تأثير في الحكم الاستئنافية »
« الصادر بادانته فلا يجدى الطاعن ما يثيره في »
« صدد ذلك . »

« وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن »
« محكمة أول درجة لم تكن مختصة بنظر الدعوى »
« لأن تسلم المبلغ المقول باختلاسه حصل في »
« دائرة مركز أبو نسيج المقيم فيها الطاعن كما »
« يستفاد ذلك من المخالصة التي سلمها الطاعن إلى »
« المدين عن هذا المبلغ . »

« وحيث أن ما يتمسك به الطاعن بهذا الوجه »
« مردود بأنه — كما يستفاد من محاضر جلسات »
« المحاكمة — لم يدفع أمام محكمة الموضوع »
« بعدم اختصاصها ولا كانت الواقعة التي أدين »
« فيها هي اختلاس المبلغ الذي كان تسلمه من »
« مدين المجنى عليه ، ولما كان فعل الاختلاس قد »
« يقع في دائرة محكمة غير التي حصل تسليم المبلغ »
« فيها فإن التمسك باختصاص محكمة التسلم دون »
« محكمة الاختلاس ليس له أساس في القانون . »
« فإذا كانت المحكمة التي فصلت في الدعوى قد »
« اعتبرت — والحالة هذه — أن فعل الاختلاس »
« وقع في دائرتها فلا محل للنعي عليها بأن »
« الاختصاص كان لمحكمة أخرى . »

« وحيث أن الوجه الأخير يتحصل في أن »

من أن المتهم كان سعى النية في اختلاس ماله
الذى ائتمنه عليه

المحكم

« حيث ان مبنى الوجهين الثانى والثالث من
أوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن
نظرت الدعوى بالجلسة المحددة للرافعة فيها
حجزتها للحكم مع الترخيص للخصوم في تقديم
مذكرات فقدم الطاعن مذكرة بدفاعه وأرفق
معهما عقد صلح بينه وبين المدعى بالحق المدنى
قرر فيه هذا الأخير أنه تنازل عن دعوى
الجنحة المرفوعة منه مباشرة على الطاعن وعن
التعويض المطالب به والمحكوم به ابتدائياً وأنه
قد تبين له أن الطاعن كان حسن النية إذ قام
فعلاً بالمهمة التى عهد بها اليه وهى تنفيذ حكم
صادر له بدين على آخر ولكن المدين هو
الذى امتنع في آخر لحظة عن تنفيذ ما تعهد له
به وعلى الرغم من أن هذا الصلح حاسم في الدعويين
المدنية والجنائية فإن المحكمة الاستئنافية أبدت
حكم محكمة أول درجة القاضي بالادانة
والتعويض دون أن ترد على دفاع الطاعن الوارد
في مذكرته والمشار فيه إلى عقد الصلح المذكور
« وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه بادانة الطاعن في جريمة خيانة
الأمانة التى رفعت بها الدعوى عليه من المدعى
بالحق المدنى مباشرة على أساس أنه تسلم من
المدعى بالحق المدنى صورة تنفيذية من الحكم
الصادر له ضد مدينه وأوراقا أخرى للسير
في إجراءات التنفيذ توصلاً للحصول على الدين
المحكوم به ثم تسلم منه مبلغ ١٧ جنيه بالاجراء
تسوية انفق عليها مع المدين والتزم هذا بموجبها
بأن يرهن له ستة قراريط ضمناً لدينه ولكن

المحكمة — وقد قضت بوقف تنفيذ العقوبة
التي حكمت بها على الطاعن — لم تنبهه إلى
أنها تنفذ عليه في حالة ارتكابه جريمة في خلال
خمس سنوات طبقاً للمادتين ٥٥ و٥٦ من قانون
العقوبات . ولا محل لهذا الذى يشير الطاعن
فان التنبيه المشار إليه بوجه الطعن لم يرد له
ذكر في القانون الذى عوقب الطاعن بموجبيه
وإنما كان موجوداً في قانون العقوبات الملغى .
« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متميناً رفضه موضوعاً .

(طعن جيد غير يال ضد النيابة رقم ٢٥٣ سنة ١٣ ق)

١٤٢

١١ يناير سنة ١٩٤٣

حكم . تسيبه . تأجيل المحكمة للنطق بالحكم مع الترخيص
في تقديم مذكرات . قضاؤها بعد ذلك بتأييد حكم الادانة
الأسباب التى بنى عليها دون الاشارة الى دفاع المتهم الوارد
في مذكرته أو التعرض لبحثه . خطأ . وجوب تحقيق هذا
الدفاع والرد عليه .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت
تأجيل النطق بالحكم مع الترخيص للخصوم في
تقديم مذكرات ، وفي الجلسة المحددة للنطق
بالحكم قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن
تعرض إلى ما ورد في مذكرة المتهم من أن
الجنى عليه تصالح معه وقرر في محضر الصلح
المرفق بالمذكرة ما يفيد براءته ، فانها تكون قد
أخطأت إذ كان الواجب عليها أن تحقق هذا
الدفاع وترد عليه ما دام الجنى عليه قد عدل
عن أقواله الأولى التى انبنى عليها حكم الادانة

الطاعن لم يقيم بآتمام هذه التسوية ولم يرد المبلغ ولا المستندات التي تسلمها وقد ذكرت المحكمة في حكمها . « أنه ما دامت أن يد المتهم بأمانة وقد استلم المستندات والمبلغ لأجراء عمل معين موضح صراحة في إيصال استلام المبلغ فإن صح أن نشأت خصومات تمنع من التصديق على عقد الرهن لكان الواجب عليه المبادرة إلى رد المبلغ إلى من ائتمنه عليه . أما وقد امتنع عن رد المستندات والمبلغ رغم مطالبته به مرارا فيكون ما وقع منه هو خيانة للأمانة ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن ما أعجزه عن تسوية المسألة هو الخلاف على الحساب بين المدعى المدني ومدينه ويكون خيسه المبلغ بعد ذلك قد حصل بدون وجه حق »

« وحيث إنه لدى نظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قررت المحكمة الاستئنافية - كما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة - تأجيل النطق بالحكم مع الترخيص في تقديم مذكرات وفي الجلسة المحددة للنطق بالحكم قضت بتأييد الحكم المستأنف ولم تقل في حكمها أكثر من أنها تؤيده لأسبابه التي بنى عليها .

« وحيث أن هذه المحكمة في سبيل تحقيق وجهى الطعن قد اطلعت على مفردات القضية فتبين لها أن الطاعن قدم إلى المحكمة الاستئنافية مذكرة قال فيها إنه قام بالوساطة بين المدعى بالحق المدني ومدينه وأن هذا أظهر استعداده لوفاء الدين الذي في ذمته بطريقة رهن قطعة أرض إلى الدائن ووافق الدائن على الوفاء بهذه الطريقة فقام الطاعن بعمل الاجراءات التمهيديّة لدى مصالحة المساحة وحرر عقد للرهن بالفعل ودفع الرسوم عليه وإن كان المدين

توقف في آخر لحظة عن التوقيع على العقد لخلاف في الحساب بينه وبين الدائن - ودفع الطاعن في هذه المذكرة بأنه لم تكن لديه أية نية في اختلاس المبلغ الذي استلمه ولا المستندات وأن المدعى بالحق المدني قد اقتنع بحسن نيته فحرر معه عقد صلح تنازل فيه عن الجنيحة والتعويض - وقد وجد مرفقا بهذه المذكرة عقد صلح يقر فيه المدعى بالحق المدني بأنه استلم من الطاعن مبلغ السبعة عشر جنيها الساقى تسليمها اليه وأن مستنداته التي كان سلمها إلى الطاعن مودعة بملف القضية ويقرر بتنازله عن الجنيحة المباشرة المرفوعة منه على الطاعن وعن التعويض المطالب به والمحكوم به ابتدائيا إذ تبين له أن الطاعن كان حسن النية فيما فعل وأنه قام بالوساطة فعلا وأن المدين هو الذي امتنع في آخر لحظة عن التوقيع على عقد الرهن .

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية إذ لم تشر في حكمها إلى دفاع الطاعن الوارد في مذكرته ولم تتعرض لبحثه تكون قد أخطأت وكان الواجب عليها أن تحقّقه وترد عليه مادام المدعى بالحق المدني قد قرر صراحة في عقد الصلح الذي قدم اليها ما يفيد براءة الطاعن بعد أن كان قد قرر في أقواله الأولى التي أقيمت عليها الادانة أن الطاعن كان سعيه إليه وأنه نعد اختلاس ماله الذي ائتمنه عليه .

أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه لقصوره في بيان الأسباب التي بنى عليها .

(طعن محمد محمد على السوهاجي ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٢٥٤ سنة ١٣ ق)

من دليل في الدعوى غير ما تحصل من التفتيش الباطل. وثالثاً - أن المحكمة اعتمدت في قضائها على وجود قطعة الحشيش في جيب الطاعن وقالت إن هذا يعتبر دليلاً على الحيازة وفاتها أن وجود هذه القطعة إنما كان بناءً على إجراء باطل وأن الطاعن تمسك بأنها أقيمت في البيت من أعلى سور المدينة وأنه إنما أخذها ليعلمها لرجال الإدارة.

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « حاز وأحضر حشيشاً بقصد الاتجار بلا ترخيص » والمحاكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي الصادر بأدائه موقوفات في ذلك. « إن محامي المتهم (الطاعن) دفع ببطلان التفتيش الذي ترتب عليه ضبط الحشيش مع المتهم لأن وكيل النيابة الذي أذن بالتفتيش لم يكن مختصاً بإصدار هذا الإذن لأنه وكيل نيابة المخدرات بالقاهرة. بينما المتهم يقيم في دائرة شبين الفناطر وليس للتهمة المستندة إليه أية علاقة بالقاهرة » « وحيث أنه من المقرر قضاء وفقها أن لكل من أعضاء النيابة العامة اختصاصاً مركزياً معيناً يباشر فيه عمله دون سواه وهذا الاختصاص يحدد على حسب الأحوال إما بقرار من وزير العدل أو بقرار من النائب العمومي. وثابت بلا نزاع أن اختصاص وكيل نيابة المخدرات بالقاهرة لا يتعدى مدينة القاهرة فلا يجوز له أن يباشر أى عمل من الأعمال التي خولها القانون لأعضاء النيابة إلا إذا كانت الواقعة الجنائية المستندة إلى المتهم قد حصلت في مدينة القاهرة أو كان المتهم نفسه يقيم بالقاهرة وأما في هذه القضية فلا المتهم ولا الواقعة لهما علاقة بهذه المدينة فيكون وكيل نيابة المخدرات قد تجاوز اختصاصه القانوني في الإذن الذي أصدره بالتفتيش ويكون

١٤٣

١١ يناير سنة ١٩٤٣

تفتيش - القضاء ببطلان التفتيش - الاستناد في ادانة المتهم في احراز مخدر الى أقواله في التحقيق - جواز ذلك المبدأ القانوني

إذا كان الحكم مع قضائه ببطلان التفتيش قد أدان المتهم في احراز مخدر مستنداً إلى أقواله في التحقيق وأمام المحكمة بأن مخدراً كان معه وفي بيته بعلمه فلا يصح القول بأنه قد أخطأ، لأن هذه الأقوال يصح في القانون تصورها في حد ذاتها دليلاً مستقلاً عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش، فاعتماد المحكمة عليها وحدها بغض النظر عن التفتيش، على أساس ما ارتأته من أنها صدرت في ظروف وملابسات غير التي تم فيها التفتيش، مما يدل على أن قائلها لم يكن رقب أن قائلها متأثراً بعملية التفتيش وما نتج عنها ذلك لا غبار عليه قانوناً، ولا تريب على المحكمة فيه.

المحكم

« حيث أن حاصل أوجه الطعن أولاً - أن أوراق القضية كانت قد أرسلت إلى النيابة العمومية ولم تكن بقلم الكتاب فلم يستطع الطاعن الوقوف على أسباب الحكم ولذلك اضطرت لتقديم أسباب طعنه دون أن يطلع على الحكم. وثانياً - أن محكمة أول درجة قضت بصحة التفتيش ولكن المحكمة الاستئنافية اعتبرت التفتيش باطلاً ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي أدان الطاعن وهذا خطأ ما دام لا يوجد

التفتيش الذي ترتب على هذا الاذن باطلا بطلانا مطلقا . اما القول بأن النيابة لا تتجزأ فلا يخفى في هذا المقام لأن المقصود بعدم تجزئة النيابة هو عدم تجزئتها داخل نطاق الاختصاص المركزي المحدد لأعضاء كل نيابة . وحيث انه ولو أن التفتيش باطل لما تقدم فإن المحكمة ترى أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة عليه ثبوتاً كافياً من الأقوال التي أبداهها أمام النيابة عند استجوابه وأمام محكمة أول درجة وهذه المحكمة ، وخلاصة هذه الأقوال أن تربي الحشيش اللتين ضبطتا معه وهو يخفيهما في ملاسسه قد ألقيتا في بيته فاخذها في يده وخرج من البيت ليسلمهما الى العمدة وفي الطريق ضبطه البوليس وإنه لم يكن يخبئها في الصديري وإنما الذي وضعهما في الصديري هو البوليس وقد عجز المتهم عن أن يثبت للمحكمة تافيق هذه التهمة ضده بالقاء الحشيش في منزله ووضعه له بعد ذلك تحت ملاسسه ومن ثم تكون التهمة الواردة بوصف النيابة ثابتة ضده ويتعين والحالة هذه تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمقوبة »

« وحيث أنه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فهو لم يثبت أنه لم يستطع الاطلاع على الحكم الصادر في الدعوى بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب كما يدعى فدعواه إذن في هذا الصدد على غير اساس . اما عن بطلان التفتيش فإن الحكم إذ أدان الطاعن في ذات الوقت الذي قال فيه ببطلان التفتيش لم يخطئ في شيء مادام هو لم يستند في قضائه الى الدليل المستمد من التفتيش الباطل وهو العشور مع الطاعن عند تفتيشه على المادة المخدرة بل اعتمد كما هو ظاهر من مطالعة اسبابه — على اقوال الطاعن في التحقيق وامام المحكمة بأن مخدراً كان معه وفي بيته بعلمه »

ولما كانت هذه الاقوال يصح في القانون تصورها هي بذاتها دليلاً مستقلاً عن التفتيش وما أسفر عنه التفتيش فإن اعتماد المحكمة عليها وحدها بغض النظر عن التفتيش على اساس ما ارتأته كما هو الحال في الدعوى من انها صدرت في ظروف وملاسات غير التي تم فيها التفتيش ولذلك فإن قائلها لم يكن وقت ان قالها متأثراً بعملية التفتيش وما نتج عنها — ان اعتماد المحكمة على تلك الاقوال في هذه الظروف يكون بعيداً عن الخطأ المدعى . ومتى تقرر ذلك وكانت الاقوال التي بنى الحكم عليها من شأنها بذاتها ان تؤدي الى الحقيقة القانونية التي استخلصتها المحكمة منها فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا تكون في الواقع المناقشة موضوعية لا يقبل اثارتها امام محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن حميد حسن بخيت ضد النيابة رقم ٢٥٦ سنة ١٣٠١ق)

١٤٤

١١ يناير سنة ١٩٤٣

دفاع . رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وامساكها برجليها . جواز عدة شروعا في وقاع

(المادة ٢٣٠ ع — ٢٦٧)

المبدأ القانوني

إن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وامساكها برجليها ذلك يصح في القانون عدة شروعا في وقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد اليه لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة الى تحقيق ذلك المقصد

اسمكم

« حيث ان الطعن يتحصل في أن المحكمة وجهت إلى المجني عليها أسئلة إيجابية جمعتها تنزلق في إجابتها عليها فتقول — ما لم تكن قاله في تحقيق النيابة — بأن الطاعن رفع ملابسها وبرك عليها محاولاً وقاعها وقد لمس نكبتها بقضيبه وقد اعتبرت المحكمة ذلك شروعاً في وقاع وعاقبت الطاعن بالعقوبة المقررة لهذه الحماية مع أن الواقعة التي ذكرتها المجني عليها في تحقيق النيابة ورفعت بها الدعوى على الطاعن إنما كانت رفعه ملابس المجني عليها وإمسائه برجليها الأمر الذي لا يعد بدءاً في تنفيذ جنائية الوقاع لأنه لا يحمل بذاته الدليل على أن مرتكبه كان مقصده الوقاع . وإنما قد يمكن اعتباره مكوناً لجنحة ارتكاب فعل فاضح أو دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة إذا كانت المحكمة لم تر الأخذ بما قاله الدفاع من احتمال سبق اتفاق الطاعن مع المجني عليها على حضوره اليها وأنها لم تستغث إلا لتيقظ من كان معها بالحجرة . وقد أخطأت المحكمة في توجيهها أسئلة إيجابية إلى المجني عليها وفي تعويلها على إجابتها على هذه الأسئلة وكان الواجب على المحكمة أن لا تعتمد إلا على ما قرره المجني عليها في تحقيق النيابة وأن تعتبر الحادثة جنحة كما مر القول .

« وحيث انه لا محل لما يتمسك به الطاعن بهذا الوجه فإن المحكمة في سبيل تكوين عقيدتها غير مقيدة بالأدلة والأقوال التي ترد بتحقيق النيابة بل هي تستخلص الحقيقة أنى وجدتها وحيث اطمأنت اليها سواء في التحقيق الذي يكون بجلاسة المحاكمة أو في التحقيقات

السابقة له . فحيث كانت المجني عليها شهدت أمام المحكمة بأن الطاعن رفع ملابسها وبرك عليها محاولاً وقاعها وقد لمس نكبتها بقضيبه فاستغثت وأمسكت به وبذلك لم يتمكن من وقاعها . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى شهادتها هذه واستخلصت منها في منطق سليم أن الطاعن وهو يفعل ذلك كان يقصد وقاع المجني عليها . وبناء على ذلك عدته مرتكباً لجناية الشروع في الوقاع التي أدانته فيها فلا يصح أن ينعي عليها أنها خالفت القانون . أما ما يشير به الطاعن حول الطريقة التي وجهت بها الأسئلة للمجني عليها أمام المحكمة فلا محل له مادام لا هو ولا المدافع عنه تقدم بأي اعتراض على صيغة تلك الأسئلة وما دام سوء صياغة السؤال أثناء التحقيق لا يمكن عده بذاته مخالفاً للقانون الذي لم يوجب صياغة الأسئلة على وجه معين فهو في الحق لا يعدو أن يكون خطأ في فن التحقيق وصناعته ممن بوجه السؤال .

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن الواقعة المرفوعة بها الدعوى وهي رفع ملابس المجني عليها أثناء نومها وإمسائه برجليها فاستغاثت وأمسكت به — يصح في القانون عدها شروعاً في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن مرتكبها كان يقصد إليه فانها عبارة عن أفعال تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ما قصد بها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الحفيظ عبد الباري الفار ضد النيابة رقم ٢٥٩ سنة ١٣ ق)

١٤٥

١١ يناير سنة ١٩٤٣

تدل خطأ . رابطة السببية . توافرها . وجوب بيان
ذلك في الحكم (المادة ٢٠٢ ع — ٢٢٨)

المبدأ القانوني

إن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة المجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ . فإذا كان ما أورده الحكم ، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعاً بسيارته ولم يكن ينفخ في البوق ، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم النفخ كان سبباً في إصابة المجنى عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التي وقعت فيها ، فإنه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أسس إدانة الطاعن على إسرعه في قيادة سيارته وعدم نفخه في البوق لم يبين الرابطة بين هذين الأمرين ووقاة المجنى عليه ولذلك يكون قاصراً في بيان الأسباب التي بنى عليها ، فيجب نقضه لهذا السبب .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ذكر أن الطاعن كان يقود سيارة نقل بسرعة قدرت بنحو أربعين كيلومترا في الساعة فتقابلت سيارته مع سيارة كان يقودها الدكتور زكريا مصطفى سلطان واصطدمت بها ومرت على

ساق المجنى عليه الذي كان جالساً على الأرض فأمامته وقد أسس الحكم الابتدائي إدانة الطاعن على أنه كان مسرعاً بسيارته ولم يستعمل آلة التنبيه ولم يستعمل أيضاً فرامل السيارة إلا على مسافة قصيرة لم يتمكن معها من تفادي الاصطدام بسيارة الدكتور زكريا مصطفى سلطان وإصابة المجنى عليه الذي كان يجلس في الطريق العام . وقد أخذ الحكم الاستثنائي المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها قوله أن مسؤولية الحادث تقع على طاق الطاعن والدكتور زكريا سلطان لأن قيادة كل منهما لعربته كانت بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور من سرعة كل منهما في السير وعدم نفخه في البوق تذبذباً وتحذيراً مما تسبب عنه قتل المجنى عليه ثم ذكر في صدد تقدير العقوبة « أن العقوبة المقررة بها على المتهم المستأنف هي معادلة للجرم الذي اقترفه لظروفه المشار إليها أنها مضافاً إليها عدم بوق من جانب المجنى عليه لجلوسه وقت الحادث في الطريق العام وهو مكان غير صالح للجلوس »

« وحيث انه وإن كان هذا الذي أورده الحكم الابتدائي والاستثنائي صريحاً في أن الطاعن كان مسرعاً بسيارته ولم يكن ينفخ في البوق إلا أنه لا يفهم مما أورده كلا الحكامين كيف أن السرعة وعدم النفخ في البوق كانا سبباً في إصابة المجنى عليه أثناء جلوسه في الطريق العام في الوقت الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التي وقعت فيها . ولما كان القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة المجنى عليه بحيث لا يتصور حدوث الوفاة لولا وقوع الخطأ

يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى الحاكم العسكري على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعوى المختلفة ، فإذا ما رأى الحاكم العسكري لسبب من الأسباب عدم تقديم القضية إلى الحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجاني من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام . وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى الحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا ما قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة إن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها ما دام المحاكم العسكري لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية

المحكمة

« حيث أن حاصل الطعن أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ لا نص فيه على انفراد المحاكم العسكرية بالحكم في القضايا التي خولت الفصل فيها ، فهي إذن بالنسبة لهذه القضايا تؤدي عملها بجانب المحاكم العادية التي لم يسلبها القانون حق الفصل فيها ، فالأمر الصادر من قاضي الاحالة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحاكم العسكرية يكون خاطئا متعينا نقضه .

« وحيث إن النيابة العمومية رفعت الدعوى إلى قاضي الاحالة على المتهمين طالبة إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، فأصدر أمره المطعون فيه بعدم

فإن المحكم المطعون فيه إذ أغفل بيان توفر رابط السببية هذه يكون معيبا لقصوره في بيان الأسباب التي بنى عليها متعينا نقضه .

(طعن محمود علي مصطفى ضد النيابة رقم ٢٦١ سنة ١٣ ق)

١٢٦

١٨ يناير سنة ١٩٤٣

اختصاص . المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الاصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . المحاكم العسكرية تؤدي عملها الى جانب المحاكم العادية فيأتمنحها عليها السلطة القائمة على اصدار الاحكام العرفية من الجرائم . دعوى من جريمة من تلك الجرائم . عدم تقديمها الى المحكمة العسكرية . تقديمها الى المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاحكام العرفية)

المبدأ القانوني

إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الاصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على استقلال المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على اصدار الاحكام العرفية فانه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج عن الأصل وتستدعى المحكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية

اختصاصه بنظر دعوى، واستند في ذلك إلى ما قاله من « أن الحاكم العسكري العام أصدر »
 « أمرا رقم ٤٤٣ يجعل الجرائم المنصوص »
 « عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات من »
 « اختصاص المحاكم العسكرية إذا تعلقت »
 « بأوراق النقد المصرية أو أوراق البنوك »
 « المالية التي أذن بأصدارها قانونا — وحيث »
 « أن النيابة العامة طلبت معاقبة المتهمين بالمادة »
 « ٢٠٦ عقوبات وموضوع التهمة أن المتهمين »
 « قلدوا أوراق نقد وروجوها — وحيث ان »
 « الاختصاص في هذه الحالة يكون للمحاكم »
 « العسكرية دون سواها لأن الحاكم العسكري »
 « العام خصصها بهذا النوع ومعنى ذلك أنه »
 « حرم المحاكم الأخرى من نظرها — وحيث »
 « أن الحكم الصادر من محكمة النقض بأن »
 « الحاكم العسكري لم يمنع المحاكم العادية من »
 « نظر الجرائم التي أصدر عنها أوامر عسكرية »
 « بإحالتها للمحاكم بمجمله أن الأمر »
 « العسكري لا يخصص المحاكم الجديدة بنظر »
 « قضايا الجنايات دون سواها — وحيث أنه لذلك »
 « وعملا بقواعد الاختصاص يكون القانون »
 « الجديد الذي جعل الاختصاص لمحكمة »
 « جديدة هو الأولى بالاتباع ويتمين التقرير »
 « بعدم اختصاص قاضي الحالة بنظر الدعوى »
 « وإحالتها إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها »
 « وحيث أنه لما كانت المحاكم الجنائية هي »
 « صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع »
 « الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام، ولما كان »
 « القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام »
 « العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى »
 « نص على انفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص

بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية فإنه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فإن الاعتبارات التي تقتضى الخروج على الأصل وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى الحاكم العسكري على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعوى المختلفة . فإذا ما رأى الحاكم العسكري لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجاني من العقاب بمقتضى أحكام القانون العام ، وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فإذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة أن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها ، مادام الحاكم العسكري لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية

« وحيث أنه غير صحيح ما جاء بالأمر المطعون فيه من أن الأمر العسكري رقم ٣٤٤ قد جعل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها ، فإن الأمر المذكور ليس فيه ذلك التخصيص، وكل ما تضمنه هو تحويل المحاكم العسكرية النظر في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، كما هو الشأن في سائر الأوامر التي على شاكلته .

الأمر كذلك فلا تثريب على المحكمة في اعتمادها على ما تحصل من هذا التفتيش . ذلك لأن التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط فيه مشاهدة شخص بعينه يرتكبها بل إنه يكفي مشاهدة الفعل المكون لها وقت ارتكابه أو بعد وقوعه بهرته يسيرة ولو لم يشاهد مرتكبه ، ولأن رجال الضبطية القضائية لهم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات في أحوال التلبس بالجنايات والجنايات أن يقبضوا على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن أن الطاعن لم يكن في حالة تلبس تجر تفتيشه ، فان مخدرا لم يشاهد معه كما أن إذنا لم يصدر بتفتيش مقهى وإنما صدر الاذن بتفتيش مقهى شخص آخر اسمه محمد حسن أبو جريدة ، وأن الكونستابل الذى علم من تحرياته أن محمد حسن أبو جريدة المذكور يتجر في المخدرات فأخبر بذلك ملاحظ البوليس لم ينتقل للمقهى مع الملاحظ كما جاء في الحكم المطعون فيه ، فالحكم إذ اعتمد في ادانة الطاعن على ماضبط معه وهو في مقهى بعد تفتيشه يكون خاطئا متعينا تقضيه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن باحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار . ومحكمة أول درجة حكمت له بالبراءة . والحكم الاستثنائي قضى نادانته وقال في ذلك « ان الواقعة « تلخص في أن النيابة العمومية صرحت بتفتيش

« وحيث انه لذلك فان قاضى الاحالة - إذ تخلى من تلقاء نفسه دون طلب من الحاكم العسكري — عن الفصل في الدعوى المرفوعة إليه عن جريمة معاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات يكون قد أخطأ — على انه في الدعوى يكون طلب الحكم العسكري محل نظر لأن الأمر العسكري المشار إليه آتقا لم يصدر إلا بعد تقديم القضية لقاضى الاحالة .

« وحيث انه لما تقدم بتعين قبول الطعن وتخص الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضى الاحالة لنظرها .

(محكمة الاستئناف في قرار الاحالة ضد اسكندر نخله وآخرين)

١٤٧.

١٨ يناير سنة ١٩٤٣

تلبس . التلبس الوارد ذكره في المادة ٨ تحقيق . يكفي قيامه مشاهدة الفعل المكون للجريمة بعد وقوعه بهرته يسيرة ولو لم يشاهد مرتكبه . حق رجال الضبطية القضائية في أسوال التلبس بالجنايات في القبض على كل من يهزم لديهم دليل على مساهمته في الجريمة فاعلا أو شريكا ولو لم يشاهد وقت ارتكابها . مثال في جريمة إحراز مخدر (المادتان ٨ و ١٥ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت أن رجال البوليس المأذونين بتفتيش المتهم ومنزله ومقهاه قد شاهدوا عند الباب الخلفي للمقهى كيسا على الأرض به حشيش ، ورأوا المتهم على مقربة من هذا الكيس ، فانه بذلك يكون قد أثبت أن جريمة إحراز المخدر كأن متلبسا بها وقت أن فتشوا المتهم لاعتقادهم أن له ضلعا فيها . ومتى كان

« وضبط رجل البوليس له ووجود كيس »
 « به حشيش مكان وقوفه أو بعيدا عنه بقليل »
 « يعتبر من القرائن القوية التي يستدل بها على »
 « ارتكابه للجريمة وتجعله في حالة تلبس »
 « بخول لرجال البوليس تفتيشه وليس من »
 « الضروري لأن يعتبر المتهم في حالة تلبس »
 « أن يرى المتهم يلتقي بالفعل المادة المخدرة بل »
 « يكفي وجود قرائن قوية تدل على وقوع »
 « الفعل منه ولا يمكن أن يقال ان رجال »
 « البوليس خلقوا حالة التلبس . وحيث أنه بهذا »
 « تكون التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا »
 « وعقابه ينطبق على هذه المواد ٢٩ و ٣٥ »
 « و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون المواد المخدرة »
 « ويكون الحكم المستأنف في غير محله »
 « ويتعين إلغاؤه . »

« وحيث انه لا وجه لما يتمسك به الطاعن »
 « في طعنه . فالمحكمة : أولا - قد أثبتت أن المقهى »
 « الذي حصل تفتيشه هو عين المقهى الذي صدر »
 « الاذن بتفتيشه وأن الطاعن لم يكن صادقا فيما »
 « ادعاه من أنه استأجره وأنه هو القائم بإدارته »
 « فلا محل إذن لما يتمسك به في خصوص المقهى »
 « ودخوله . وثانيا - قد أثبتت بما قالته من أن رجال »
 « البوليس شاهدوا عند الباب الخلفي للمقهى كيسا »
 « على الأرض به حشيش ورأوا الطاعن على مقربة »
 « من مكان وجود هذا الكيس — قد أثبتت بهذا »
 « الذي قالته أن جريمة احراز المخدر كان متلبسا »
 « بها وقت أن فتش رجال البوليس الطاعن »
 « لا اعتقادهم وقتئذ أن له ضلعا فيها ، ومتى كان »
 « الأمر كذلك فلا تثير على المحكمة في اعتمادها »
 « على ما تحصل من هذا التفتيش ، ذلك لأن »
 « التلبس بالجريمة الوارد ذكره في الشق الأول »

« محمد أحمد أبو جريده وتفتيش منزله ومقهاه »
 « لضبط ما يوجد من المخدرات بناء على ما قرره »
 « صلاح الدين أفندي محمود عسكري كونستابل »
 « من أنه علم من تحرياته السرية بأن المذكور »
 « يتجرف في المواد المخدرة ويسمح بحرقها بمقهاه »
 « فانتقل في اليوم التالي لهذا الاذن احمد »
 « أفندي فؤاد محمود ومعه كونستابل المباحث »
 « وبعض رجال القوة الى متهى المذكور فظهر »
 « أن للمقهى بابا عموميا وآخر خلفيا يفتح على »
 « مجرى مياه فكلف الملاحظ نظرين من رجال »
 « القوة لحراسة الباب الخلفي ودخل هو من »
 « الباب العمومي فرأى في ذلك الوقت المتهم »
 « يفتح الباب الخلفي للمقهى ويحاول الهرب »
 « فلاحق به العسكري محمد نور الدين محمد »
 « وبحث خارج ذلك الباب بواسطة بطارية »
 « كهربائية فعثر على كيس من الورق الاصفر »
 « عبارة عن (باكو) مما يوضع به الشاي »
 « وفتحه وجد به تسع قطع زنتها ٨ ر ٤ ج »
 « تبين من التحليل أنها حشيش كما فتش »
 « الملاحظ المتهم فعثر بحبيب جاكتته المستعمل »
 « لوضع نقود الطلبات على قطعتين صغيرتين »
 « من الحشيش زنتهما رج . وحيث ان المتهم »
 « أنكر ما نسب اليه وادعى بأن رجال »
 « البوليس هم الذين وضعوا له تلك المادة »
 « في جيبه وقرر بأنه استأجر المقهى وهو »
 « القائم بإدارتها ولم يستطع اثبات ادعائه . »
 « وحيث انه ولو أن الأمر لم يصدر بتفتيش »
 « هذا المتهم بالذات وانه صادر بتفتيش القهوة »
 « لضبط ما يوجد بها من المخدرات فان محاولة »
 « المتهم اخفاء المخدرات على النحو الثابت »
 « من إسراعه بالخروج من الباب الخلفي »

- يكتفى في تسببيه الاحالة على اسباب الحكم الابتدائي .
 تحريره على نموذج مطبوع . لا يقتضى بطلانه .
 ٤ - حكم . تسببيه . بيان - يؤدى اقوال الشهود . عله .
 الاعتماد على تلك الاقوال في الادانة .
 ٥ - دفاع . طالب المدعى بالحقوق المدنية ضم أوراق الى
 الدعوى . اجابته الى طلبه . تخلفه عن حضور الجلسة
 بغير عذر وعدم ارشاده الى تلك الاوراق . الحكم
 في الدعوى من غير الاطلاع على الاوراق التى تقرر
 ضمها . لا يطعن في صحة الحكم .

المبادئ القانونية

- ١ - إنه وإن كان صحيحاً أن الدعوى
 المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى
 العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص
 بالاجراءات فتكون خاضعة لأحكام قانون
 تحقيق الجنايات لا لأحكام قانون المرافعات
 المدنية وكان صحيحاً كذلك أنه إذا لم يكن
 المدعى بالحقوق المدنية حاضراً في الجلسة التى
 حصلت فيها المرافعة فإن الحكم الصادر برفض
 دعواه يعتبر أنه صدر في غيبته ولو كان قد
 حضر جلسات سابقة — إن كان هذا وذاك
 صحيحين إلا أن وصف المحكمة ذلك الحكم
 بأنه حضوري لا يصح بأية حال أن يتخذ منه
 المدعى سبباً للطعن عليه . فإن الحكم إذا
 كان بذاته قابلاً للمعارضة فيه من أحد الخصوم
 فخطأ المحكمة التى أصدرته في وصفه بأنه حضوري
 ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة
 فيه ، إذ العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة
 الواقع لا بما ذكرته المحكمة عنها ، وإذا كان

من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات لا يشترط
 فيه مشاهدة شخص معين يرتكبها بل يكفي
 أن يشاهد الفعل المكون لها وقت وقوعه
 أو عقب وقوعه ببرهنة يسيرة ولو لم يشاهد
 مرتكبه ولأن رجال الضبطية القضائية لهم
 في أحوال التلبس بالجناح والجنايات بمقتضى
 المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يقبضوا
 على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته
 في الجريمة كفاعل أو شريك ، ولو لم يشاهد
 وقت ارتكابها ، مادام يوجد دليل أو قرينة
 من أى نوع كان على اتصاله بها ، ومتى كان
 ذلك مقرراً وكان الثابت بالحكم أن تفتيش
 الطاعن لم يحصل إلا بعد أن شوهد المخدر على
 الأرض على مقربة منه ، فإن ادعاءه بأن المخدر
 لم يشاهد معه لا يجديهِ ويكون تفتيشه صحيحاً
 خلافاً لما يزعمه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على -ير
 أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طن ابراهيم الحسينى محمد ضد النيابة رقم ٢٨٩ - سنة ١٣٠١ ق)

١٤٨

١٨ يناير سنة ١٩٤٣

- ١ - اجراءات دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . خضوعها
 لأحكام قانون تحقيق الجنايات لا لأحكام قانون
 المرافعات . عدم حضور المدعى بالحق المدني الجلسة
 التى حصلت فيها المرافعة . الحكم برفض دعواه .
 يعتبر غيباً ولو كان قد حضر جلسات سابقة .
 وصف هذا الحكم خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه
 من المدعى بسبب هذا الخطأ . لا يقبل . علة ذلك .
 المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في جميع
 المواد الجنائية . (المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧
 تحقيق والمادة ٢٠٩ تحقيق مختلط)
 ٢ و ٣ - حكم . تسببيه . حكم استئنافى بتأييد حكم ابتدائي

فى ذاته غير قابل لأن يطعن فيه بهذا الطريق فان وصفه لا يمكن أن يكون محل شكوى ، لأنه ليس من شأنه الاضرار بأحد .

ولما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الواردة فى الباب الخاص بمحاكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة فى الأحكام الغيابية وما يترتب عليها الخ نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم لما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردتان فى باب محاكم الجنح قد نصتا على أن المعارضة تقبل فى مواد الجنح على حسب ما هو مقرر فى المادة ١٣٣ المذكورة ، وقد جاء النص فيهما عاماً مطلقاً بما يفيد أن الاحالة منسحبة على جميع أجزاء المادة المحال عليها بما فى ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، إذ القول بغير هذا يكون تخصيصاً بلا مخصص ، ثم لما كانت المادة ١٧٧ الواردة فى باب محاكم الجنح أيضاً قد نصت على ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم إلا فى حالة صدوره غيابياً فلا يبتدىء ، فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى مواد الجنح أيضاً ، ولما كانت الأحكام الغيابية فى مواد الجنايات لا تخضع بالنسبة للمتهمين لأحكام المعارضة ، فان خلو قانون تحقيق الجنايات فى باب محاكم الجنايات من أى نص

ينظم المعارضة أمامها فى الأحكام الغيابية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض فى الأحكام الغيابية الصادرة من هذه المحاكم — لما كان كل ذلك كان واجباً القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كافة : وهذا هو قصد الشارع الهادى فى النصوص المتقدم ذكرها . وقد أفصح عنه بجلاء قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر فى سنة ١٩٣٧ إذ نص فى المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . ومتى كان ذلك مقررأ فانه — كما سلف — لا يجدى المدعى بالحقوق المدنية تمسكه بأن الحكم الصادر برفض دعواه كان يجب وصفه بأنه غيابي (١) ٢ — إذ أرأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها وإذن فانه يكفى أن تحيل عليها والاحالة على الأسباب التى تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٣ — ان تحرير الحكم الاستئنافية على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبابه وما دامت المحكمة قد أصدرته على هذا النحو موافقة على

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً فى حكمها الصادر

بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٢ فى القضية رقم ٦٩٦ سنة ١٢ ق

تلك الأسباب ، مما يجب معه عدها صادرة منها .

٤ - ان المحكمة لا تكون مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالادانة ، أما إذا كانت لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكافئة بأن تذكر عنها شيئاً .

٥ - مادام المدعى بالحقوق المدنية لم يرشد عن الأوراق التي طلب ضمها إلى الدعوى واجابته المحكمة إلى جواز ضمها ولم يحضر في الجلسة التي أصدرت المحكمة الحكم فيها غيباً على أساس أنه تخلف عن الحضور بلا عذر فليس له أن ينعى عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تطلع على التحقيقات التي أمرت بضمها مادام هذا الضم لم يكن في مقدورها تنفيذه

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في ان الطاعن بوصف كونه مدعياً بحقوق مدنية لم يحضر امام المحكمة الاستئنافية في جلسة المرافعة الأخيرة ، ومع ذلك فان المحكمة اعتبرت الحكم الذي أصدرته في غيبته حضورياً . ولما كانت الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية لا تخضع في إجراءاتها وسيرها لأحكام قانون المرافعات بل تخضع فقط لقانون تحقيق الجنايات : فتكون المحكمة قد أخطأت في حكمها .

« وحيث انه وإن كان صحيحاً أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى

العمومية تأخذ حكم هذه الدعوى فيما يختص بالاجراءات فتكون خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات لا قانون المرافعات المدنية ، وان كان صحيحاً أيضاً ان الحكم المطعون فيه يعتبر بالنسبة للطاعن بمقتضى قانون تحقيق الجنايات أنه صدر في غيبته مادام الثابت أنه لم يكن حاضراً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة ولو أنه كان قد حضر في جلسات سابقة ان كان هذا وذلك صحيحين ، الا أن وصف المحكمة هذا الحكم بأنه حضوري لا يصح بأية حال أن يتخذ منه الطاعن سبباً للطعن . ذلك لأن الحكم اذا كان بذاته قابلاً للمعارضة فيه من أحد الخصوم فان خطأ المحكمة التي أصدرته في وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة فيه ، إذ العبرة في وصف الأحكام بحقيقة الواقع لا بما تكتبه المحكمة عنه . واذا كان الحكم ليس قابلاً في ذاته لأن بطعن فيه بهذا الطريق فان وصف المحكمة له لا يمكن أن يكون محل شكوى لانه ليس من شأنه الاضرار باحد .

« وحيث انه لما كانت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في الباب الخاص بمحاكم المخالفات بعد أن بينت كيفية التقرير بالمعارضة في الأحكام الغيابية وما يترتب عليها اخل نصت على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ولما كانت المادتان ١٦٣ و ١٨٧ الواردتان في باب محاكم الجنح قد نصتا على أن المعارضة تقبل في مواد الجنح على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ المذكورة وقد جاء النص فيهما عاماً مطلقاً بما يفيد أن الاحالة منسحبة على جميع أجزاء المادة الحال عليها

بما في ذلك عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية والقول بغير هذا تخصيص بلا مخصص، ولما كانت المادة ١٧٧ الواردة في باب محاكم الجنج أيضا قد نصت على أن ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم « إلا في حالة صدوره غيايا فلا يتبدى فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة » مما يفيد أن الشارع إنما أراد بهذا القيد عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في مواد الجنج أيضا، ولما كانت الأحكام الغياية في مواد الجنايات لا تخضع بالنسبة للمتهمين لأحكام المعارضة فإن خلو قانون تحقيق الجنايات في باب محاكم الجنايات من أى نص ينظم المعارضة أمامها في الأحكام الغياية يؤخذ منه أن المدعى بالحقوق المدنية ليس له هو الآخر أن يعارض في الأحكام الغياية الصادرة من هذه المحاكم — فمن أجل كل ذلك وجب القول بأن المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في جميع المواد الجنائية ذلك هو قصد الشارع البادى في النصوص المتقدم ذكرها، وقد أفصح عنه بجلاء قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧ إذ نص في المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية.

« وحيث أنه متى كان هذا مقرا فلا يجدى الطاعن تمسكه بأن الحكم الصادر عليه كان يجب وصفه بأنه غياي ما دام هو مدعى بحقوق مدنية وليس له كما مر القول حق المعارضة.

« وحيث أن مبنى الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه محرر على نموذج مطبوع وهذا يدل بذاته على أنه ليس من عمل المحكمة، وأن كل

ما اشتمل عليه هذا الحكم من الأسباب قوله أن حكم محكمة أول درجة في محله لأسبابه التى بنى عليها، وهذه العبارة ليست هى الأسباب التى أوجب الشارع اشتمال الحكم عليها.

« وحيث أنه لا يتعين على المحكمة الاستئنافية إدارات تأييد الحكم المستأنف أخذا بأسبابه أن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها، فإن ذلك بذاته يقوم مقام إيرادها وبيانها ويدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها. أما تحرير الحكم الاستئنافية على نموذج مطبوع فلا يقتضى بطلانه مادام هو قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى أخذا بأسبابه وما دامت المحكمة أصدرته على هذا النحو ووافقت عليه مما يجب معه عده صادرا منها.

« وحيث أن حاصل الوجه الثالث أن الطاعن استشهد أمام محكمة أول درجة بشاهدین هما عبد المجيد ورده وعبدالمقصود الشرقاوى فسمعت المحكمة أولهما أما الآخر فأثبت عنه بمحضر الجلسة أنه سيشهد على الحادثة الأولى ويتضح من هذه العبارة أن المحكمة لم تكثف بعدم تدوين شهادة الشاهد بل رفضت سماعها واستنتجت من تلقاء نفسها ما عسى أن تتميخض عنه هذه الشهادة والحكم الصادر بناء على ذلك يكون معيبا.

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة بعد أن استدعت عبدالمقصود الشرقاوى المذكور قالت عنه أنه سيشهد على الواقعة الأولى التى شهد بها من سبقه وهي واقعة غير المرفوعة بها الدعوى ولذلك قانها لم تسمع شهادته فلم يعترض الطاعن على ذلك وإذن فليس له أن يتخذ منه سببا للطعن على الحكم.

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع أن أسباب الحكم المطعون فيه لا أساس لها في الأوراق فقد ذكرت المحكمة أن الطاعن استشهد بشاهدين رأيا الحادثة وتبين من مناقشتها أنهما لا يعلمان شيئا وقررا أقوالا عن جريمة سبق الحكم فيها بالبراءة مع أن الواقع أنها لم تسمع شهادة أحد هذين الشاهدين وهو عبد المقصود الشرقاوى كما مر القول ولم تطلع المحكمة على أوراق القضية الأولى التي أشارت إليها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال فيما قاله بصدد براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما » انه تبين من مناقشة الشاهدين اللذين استشهد بهما المدعى بالحق المدني أنهما لا يعلمان شيئا عن الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى وقررا أقوالا عن واقعة أخرى سبق أن رفعت عنها دعوى من المدعى المدني نفسه وقضى فيها بالبراءة . وهذا الذي أورده الحكم يتفق وما جاء على لسان الشاهد الذي سمعته المحكمة كما يتفق وما قالته المحكمة عن الشاهد الآخر على مسمع من الطاعن الذي لم يبد منه أى اعتراض على قولها هذا . أما عن عدم ضم أوراق الدعوى الأخرى فإن الطاعن لم يطلب ذلك والمحكمة لم تكن ملزمة بطلب تلك الأوراق مادامت لم تر حاجة إليها بعد أن سمعت الدعوى وحققتها .

« وحيث ان حاصل الوجه الخامس أن الحكم لم يعن ببيان واقعة الدعوى ولم يشر إلى أقوال الشهود ولا مؤدى شهادة كل منهم .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه غير صحيح . فان الحكم عنى ببيان الواقعة كما جاءت بعريضة اللجنة المباشرة المرفوعة من الطاعن ، وذكر أن المدعى المدني استشهد بشاهدين قال إنهما

رأيا الواقعة ولكن تبين من مناقشتها أنهما لا يعلمان عنها شيئا وقد قررا أقوالا عن جريمة أخرى سبق أن رفعت عنها دعوى من المدعى المدني ضد المتهمين وحكم فيها بالبراءة ، واستخلصت المحكمة من ذلك أنه لا دليل على الاتهام ققضت براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما ، وفيما أورده الحكم على الوجه المتقدم بيان كاف لواقعة الدعوى . أما عن مؤدى أقوال الشاهدين فإنه يكفي ما قالته المحكمة عنهما من أن ما شهدا به لا علاقة له بالواقعة المرفوعة بها الدعوى ، لأن محل مطالبتها ببيان مؤدى أقوال الشهود أن تكون قد استندت إلى هذه الأقوال في حكمها ، أما وهى لم تعتمد على شيء من أقوال الشاهدين فلم تكن مكلفه بأن تذكر شيئا عنها أكثر من القول بأنها بعيدة عن الدعوى .

« وحيث ان مبنى الوجه السادس أن الحكم برفض الدعوى المدنية قدبنى على أسباب غير كافية » وحيث ان الطاعن قد رفع الدعوى مباشرة ضد المتهمين بأنهما سباه وضرباه ، وقد رأت المحكمة بناء على الأسباب التي أوردها في حكمها أن لا دليل على الاتهام ولذلك حكمت براءة المتهمين ، ثم ذكرت عن الدعوى المدنية أنه مادامت الجريمة لم تثبت عليهما فتكون الدعوى المدنية على غير أساس . وفي هذا الذى ذكرته المحكمة ما يكفي بيانا لأسباب رفض الدعوى المدنية لأن قول المحكمة بعدم ثبوت وقوع الواقعة الجنائية من المتهمين للأسباب التي ذكرتها يدل بذاته على أن الدعوى المدنية لا أساس لها .

« وحيث ان محصل الوجه السابع أن المحكمة الاستئنافية أمرت بضم تحقيقات أشار إليها الطاعن ولكنها حكمت في الدعوى بدون أن تضم هذه الأوراق .

يسرق منها فهذا، متى كانت الاصابة غير مميتة مما يسوغ القول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن ماله المحكم.

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال وأن المحكمة رفضت هذا الدفع مكثفية بقولها إن شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوفرة، ومن ذلك تكون قد وقعت في خطأ يعيب الحكم لأنها إنما نفت بما قالته حالة الدفاع الذى يبيح القتل والدعوى لم تكن مرفوعة على الطاعن بأنه ارتكب جريمة قتل ولم تبين لماذا لم تعتبر الطاعن في حالة دفاع شرعى عن المال حين أوقع الفعل المطلوب محاكمته من أجله .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه شرع في قتل عويس امام جبر عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا بقصد قتله فأصابه وقد خاب أثر الجريمة بسبب إسعاف المجنى عليه بالعلاج . والحكم المطعون فيه أدانته في هذه الجناية وأوقع عليه العقوبة طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وذكر واقعة الدعوى كما حصلت في المحكمة من التحقيقات التى أجريت فيها بما ملخصه أن الطاعن بينما كان يحرس زراعة قصب له إذ سمع وقت الفجر حدوث تكسير به فاعتقد أن هناك لصا يسرق فأطلق عليه عيارا ناريا فأصابه . تم عقب ذلك بقوله « إن المتهم مع اعترافه بإطلاق العيار النارى » « الذى أصاب المجنى عليه إلا أنه لم يثبت » « على قول واحد في التحقيق والجلسة من »

« وحيث انه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن طلب في إحدى الجلسات تأجيل القضية لضم تحقيقات سيرشد عنها ، فأجلت المحكمة القضية إلى جلسة تالية ، وفي هذه الجلسة طلب الطاعن التأجيل لضم التحقيقات فأجلت المحكمة القضية إلى جلسة أخرى ، وفيها لم يحضر الطاعن ، فنظرت المحكمة الدعوى في غيابه ، وقضت فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . وما دام الطاعن لم يرشد عن الأوراق التى طلب ضمها ولم يحضر في الجلسة التى أصدرت المحكمة الحكم فيها على أساس أنه تغيب عن الحضور بلاعذر فليس له أن ينعى عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تطلع على التحقيقات التى أمرت بضمها ، مادام هذا الضم لم يكن في مقدورها تنفيذه .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(طعن أحمد محمد جمعه ضد حامد إبراهيم القصاص وآخرين رقم ٢٨٨ سنة ١٣ ق)

١٤٩

١٨ يناير سنة ١٩٤٣

دفاع شرعى عن المال . اطلاق المتهم مقتولا ناريا على المجنى عليه حين رؤيته اياه عند العجر في زراعته يسرق منها وتختلف اصابات بسيطة بالمجنى عليه . اعتبار المتهم في حالة من حالات الدفاع الشرعى عن المال . قول الحكم بانتفاء هذه الحالة لان شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوفرة ، خطأ

المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم لم يطلق المقتول النارى الذى أصاب به المجنى عليه إلا حين رآه عند الفجر في زراعته

عنه قتل بل نشأت عنه إصابات نافذة، فلم يكن هناك محل لما قالت المحكمة عن شروط الدفاع في حالة القتل . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن من يكون في حالة من حالات الدفاع الشرعي ثم يقتل المعتدى حيث لا يكون القتل مباحا لا يصح في منطق القانون اعتباره أنه لم يكن أصلا في حالة دفاع شرعي ، بل كل ما يمكن أن يوجه إليه هو تجاوز حدود حقه في الدفاع ثم محاسبته على ذلك باعتبار أنه كان معذورا فيما وقع منه أو غير معذور .

« وحيث أنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لذلك وهو يتحدث عن دفاع الطاعن بكون قاصر البيان متعينا بقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن حماد عثمان ضد النيابة رقم ٢٨٧ سنة ١٣ ق)

١٥٠

١٨ يناير سنة ١٩٤٣

اجراءات . تأجيل دعوى مرفوعة على المتهم الى جلسة معينة . تأجيل دعوى اخرى على ذات المتهم الى تلك الجلسة المعينة لنظر الدعويين معا وذكر تاريخ للجلسة سابق على يوم تلك الجلسة المعينة . تخلف المتهم عن الحضور . للحكم عليه في غيبته . لا يصح . (المادة ١٦٢ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة قد أجلت دعوى أخرى مرفوعة على ذات المتهم لنظرها مع الدعوى الأولى ولكنها ذكرت في أمر التأجيل أنه ليوم آخر حددته سابق على يوم الجلسة المعينة فإن أمرها هذا يكون خاطئا من ناحية تضمنه تاريخين للجلسة التي أجلت إليها (٤)

« أنه صوبه على المجنى عليه بوصف أنه لص »
« كان يسرق قصبه بل بعد أن قرر ذلك »
« في بدء التحقيق عدل عن قوله هذا وقال »
« بأنه كان يظن أن محدث الخرخشة في زراعة »
« القصب (ديب) وأنه أطلق العيار على أساس »
« هذا الظن والتمس المدافع عنه اعتبارا لحادثة قتل »
« خطأ وإذا صح أنه أطلقه على المجنى عليه »
« فيكون في حالة دفاع شرعي عن ماله . »
« وحيث أن هذا الدفاع لا تأخذه المحكمة »
« لأن المتهم لم يقل لا أول وهلة أنه أطلق »
« العيار على حيوان فأخطأه وأصاب المجنى »
« عليه بل قرر أنه أطلقه على اللص الذي كان »
« يسرق القصب وقد تأيدت هذه الرواية »
« الأخيرة بما شهد به شهود الواقعة . »

« وحيث أنه وإن كانت شروط الدفاع الشرعي عن المال الذي يبيح القتل غير متوفرة في هذه الدعوى إلا أنه نظرا »
« لتفاهة الاصابات وظروف الحادثة »
« وملايساتها ترى المحكمة معاملة المتهم طبقا »
« للمواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . »

« وحيث أنه متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم على الوجه المتقدم هي أن الطاعن لم يطلق المقذوف الناري على المجنى عليه إلا حين رآه عند الفجر في زراعته يسرق منها وهذا في الظروف والملابسات التي أوردها الحكم من شأنه أن يسوغ القول بأن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن ماله . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ نفى هذه الحالة بقوله أن شروط الدفاع الشرعي عن المال الذي يبيح القتل غير متوفرة يكون قد أخطأ . ذلك لأن الفعل الذي وقع من الطاعن على المجنى عليه لم ينتج

الدعوى ، ذلك لأن قولها بأنها تؤجل الدعوى الأخيرة لنظرها مع الدعوى الأولى معناه أن التأجيل كان للجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الأولى . وهذا من شأنه أن يحمل المتهم على الاعتقاد بأن ذكر يوم آخر في أمر تأجيل الدعوى الأخرى لم يكن مقصودا بل جرى به القلم من باب السهو فقط ، وبأن تأجيل الدعويين لنظرهما معاً إنما هو للجلسة التي حضرها ، وذلك لا يصح معه اعتبار تخلفه عن الحضور في اليوم الأول بسبب هذا الاعتقاد بغير عذر مقبول وبالتالي لا يصح للمحكمة أن تحكم عليه في غيبته وإلا كان حكمها خاطئاً

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى في طعنه على الحكم المطعون فيه أنه بنى على إجراءات باطلة . ذلك لأن المحكمة الاستئنافية قررت بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ تأجيل قضية أخرى كان الطاعن متهما فيها وهي رقم ١١٢٠ سنة ١٩٤٠ . للجلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ولما جاء دور القضية الحالية قررت المحكمة تأجيلها للجلسة التي أجلت لها القضية الأخرى ، ولكن هذه القضية الحالية نظرت وحكم فيها بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ في غيبة الطاعن بتأييد الحكم الغيابي ، فيكون هذا الحكم قد صدر من غير أن يعلن الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى ، ولذلك يتعين نقضه . »

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة في هذه القضية وعلى الأحكام

الصادرة فيها أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن باختلاس حاصلات محجوزة ، ومحكمة أول درجة حكمت عليه غيابياً بالادانة ، ثم قضت في المعارضة باعتبارها كأنها لم تكن لعدم حضوره ، وأمام المحكمة الاستئنافية لم يحضر الطاعن فقضت بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤١ في غيبته بتأييد الحكم المستأنف ، فعارض ، وبجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ حضر ومعه محاميه وطلب التأجيل لإعلان شهود نفي فأجيب إلى طلبه ، وبجلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ التي أجلت إليها الدعوى حضر الطاعن ومعه محاميه أيضاً فقررت المحكمة تأجيل القضية « للجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ لنظرها مع القضية رقم ٦٢ رول اليوم وتنبه على المتهم » وبجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ لم يحضر المتهم وحكم في غيبته بتأييد الحكم المعارض فيه ، وذكرت المحكمة في هذا الحكم « أن المتهم لم يحضر الجلسة رغم سابق علمه بها فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات . »

« وحيث ان هذه المحكمة في سبيل تحقيق وجه الطعن قد أمرت بضم القضية رقم ١١٢٠ سنة ١٩٤٠ المشار إليها آنفاً فظهر من الاطلاع عليها انه قد حكم فيها على الطاعن بجلسته ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ في جريمة اختلاس ذرة محجوز عليها إدارياً لصالح بنك التسليف من محكمة جنح بني سويف الاستئنافية حضورياً بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه خمسة عشر يوماً مع الشغل وإيقاف التنفيذ ، وأنها كانت منظورة أمام المحكمة المذكورة بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ فقررت المحكمة تأجيلها للجلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ مع تفريم سيدهم الشاهد مائة قرش لتخلفه عن الحضور وتنبه على المتهم بذلك

وأن هيئة المحكمة التي قررت تأجيل الدعوى من جلسة ١٢ مايو إلى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ هي نفس الهيئة التي أمرت بتأجيل الدعوى الحالية، أما الهيئة التي أصدرت الحكم بجلسته ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ فهي غير التي أصدرت الحكم في الدعوى الحالية بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ومؤشر على رول المحكمة المرافق لهذه القضية أنها كانت مقيدة تحت رقم ٦٢ رول في إحدى الجلسات التي نظرت فيها، ووجد بين أوراقها تظلم من المحامي عن الطاعن لرئيس النيابة بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بأن موكله كان متهما بالتبديد في القضيتين ١١٢٠ و ١١٢١ استئناف سنة ١٩٤٠ وكان محددًا لنظرهما بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ وفي الجلسة المذكورة تقرر تأجيل القضية الأولى لجلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وعند نظر الثانية تقرر تأجيلها مع القضية السابقة أي لجلسة ٢٢ سبتمبر ولكن يظهر أنه حصل خطأ من جانب المحكمة فبدلاً من تأجيلها لجلسة ٢٢ سبتمبر كتب خطأ بتأجيلها لجلسة ١٥ ولم يحط المتهم علماً بهذه الجلسة وبسبب هذا الخطأ لم يحضر المتهم بجلسته ١٥ سبتمبر وفيها حكم بتأييد الحكم الابتدائي، ويقول المحامي في هذا التظلم أنه تقابل مع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم وشرح لهم وجه الخطأ الغير المقصود فأشاروا عليه بأن يتوجه إلى النيابة بطلب إيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في النقض المرفوع عنه.

« وحيث أن المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل القضية رقم ١١٢٠ سنة ١٩٤٠ التي كانت مقيدة في جلسة ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ برقم ٦٢ رول والمتهم فيها الطاعن إلى جلسة ٢٢ سبتمبر

سنة ١٩٤٢ — أجلت القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه من جلسة ١٢ مايو المذكورة لنظرها مع القضية رقم ٦٣ رول آنفة الذكر — فإذا كانت المحكمة قد أضافت إلى ذلك في أمر تأجيل هذه القضية كما جاء بمحضر الجلسة أن التأجيل هو ليوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ فإن أمرها هذا يكون خاطئاً لتضمنه تاريخين للجلسة التي أجلت إليها الدعوى. إذ أن قولها بأنها تؤجل القضية لنظرها مع القضية الأخرى التي أجلتها ليوم ٢٢ سبتمبر معناه أن التأجيل كان لليوم المذكور أيضاً. وهذا كله من شأنه أن يحمل الطاعن على الاعتقاد بأن ذكر يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ في أمر التأجيل لم يكن مقصوداً بل جرى به القلم من باب السهو فقط، وبأن تأجيل القضيتين لنظرهما معاً إنما كان للجلسة التي حضرها في يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢، مما لا يصح معه أن يعتبر تخلفه عن الحضور في جلسة ١٥ سبتمبر كان بغير عذر مقبول ولذلك، فإن المحكمة وقد قدمت إليها الدعوى في جلسة يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ باعتبار أنها مؤجلة لهذا اليوم — كان واجبا عليها أن لا تحكم على المتهم في غيبته على أساس ما قالت به من أنه تخلف عن الحضور بلا عذر، وإذن يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(طعن محمود حسن البدوي ضد النيابة رقم ٢٦٤

سنة ١٣ ق)

١٥١

٣٥ يناير سنة ١٩٤٣

قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة مدنية . الطعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى . رفضها سماع شهود لاثبات واقعة المديونية . دعوى عن سرقة هذا السند أمام المحكمة الجنائية . سماع هذه المحكمة الشهود عن واقعة المديونية . عدم الاعتراض على ذلك . الدائن في حكمها أمام محكمة النقض بدعوى خالفت حكم المحكمة المدنية . لا يقبل . هذا الدافع ليس من النظام العام . قيام دعوى السرقة على أن المدين سرق سند المديونية ووضع سنداً آخر عليه توقيع غير صحيح مكانه . لا غبار على المحكمة الجنائية في سماع شهود لاثبات سبق وجود السند الصحيح كائنة ما كانت قيمته

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة المدنية عند ما طعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى أمامها لم تقبل سماع الشهود لاثبات واقعة المديونية ، ثم جاءت المحكمة الجنائية عند نظر دعوى سرقة هذا السند فسمعت الشهود عن هذه الواقعة دون أن يعترض عليها صاحب المصلحة في الاعتراض فلا يجوز له بعد أن يطعن أمام محكمة النقض بمقوله إن الحكم الجنائي قد صدر على خلاف الحكم المدني . وذلك لأنه فضلاً عن أن دعوى التزوير المدنية ودعوى السرقة مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والخصوم فإن عدم قبول المحكمة المدنية الاثبات بالبيينة ، ومخالفة المحكمة الجنائية لها في هذا الخصوص ، إنما كان في شأن إثبات نزاع مدني بحت ، مما لا شأن للنظام العام به . ومع ذلك فإنه ما دامت دعوى السرقة قائمة على أن المدين بعد أن حرر سنداً بمديونيته للدائن

سرق هذا السند في غفلة منه ووضع مكانه سنداً آخر عليه توقيع غير صحيح فإن سماع المحكمة الجنائية الشهود في هذه الدعوى لاثبات سبق وجود السند الصحيح لدى الدائن لا غبار عليه قانوناً ، إذ السرقة واقعة مادية يجوز إثباتها بالبينة كائنة ما كانت قيمة المسروق ، وإذا كان تحقيق واقعة السرقة قد استلزم تحقيق المديونية التي لم تكن مقصودة لذاتها فذلك لا مخالفة فيه للقانون . كذلك .

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم سابق وذلك لأن الدعوى نظرت على دفعتين : الأولى - عند ما طعن الطاعنان بالتزوير أمام المحكمة المدنية في السند المقدم من المدعيتين بالحق المدني والثانية عند ما ادعت المدعيتان المذكورتان أمام المحكمة الجنائية - سرقة هذا السند . وقد رأيت المحكمة المدنية سماع شهادة الشهود لاثبات واقعة مديونية الطاعنين في مبلغ خمسين جنيهاً لمورثة المدعيتين بالحق المدني فأصدرت حكماً تمهيدياً بذلك استأثرت به الطاعنان وقضت المحكمة الاستئنافية بالغاءه فما كان للمحكمة الجنائية عند نظر دعوى السرقة أن تسمع الشهود عن نفس واقعة المديونية . وإنه وإن كان الطاعنان لم يدفعوا أمام المحكمة الجنائية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فإن هذا دفاع من النظام العام يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث انه فضلاً عن أن دعوى التزوير

الطاعنين رداً صحيحاً إذ قالت : « أما ما دفع به الحاضر عن المدعى عليهما من أن شهود الاثبات شهدوا بواقعة لا يسمح القانون باثباتها بالبيئة لأن سند الدين تزيد قيمته عن ألف قرش فيرد على ذلك بأن واقعة سرقة السند الصحيح مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة باثبات الدين ولا نزاع في أن السرقة هي واقعة مادية يجوز إثباتها بالبيئة مهما كانت قيمة السند المسروق. »
(طعن محمد مصطفى فياض وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى رقم ٢٩٧ سنة ١٣ ق)

مدعين بحق مدنى رقم ٢٩٧ سنة ١٣ ق)

١٥٢

٢٥ يناير سنة ١٩٤٣

١ — انتهك حرمة ملك الغير . اثبات الحكم أن العقار الذى دخله المتهم فى حيازة فلان . صدور أحكام أخرى بأن حيازة هذا العقار لا آخر غير فلان هذا . لا يجرى المتهم ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو

٢ — ركن القوة . توافره . اعتداء المتهم بالضرب على من كان يحول بينه وبين دخول العقار . ذكر ذلك فى الحكم يكفى فى اثبات توافر هذا الركن . عدم وجود علاقة لمن حال بالحائز أو بالحيازة . لا يجرى

(المادة ٣٢٣ ع — ٣٦٩)

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد أدين المتهم فى جريمة دخوله عقاراً فى حيازة غيره بقصد منع حيازته بالقوة ، وأثبت أن العقار الذى دخله فى حيازة ذلك الغير بطريق الايجار ، فلا يجرى المتهم صدور أحكام أخرى تضمنت أن الحيازة ليست لهذا الغير مادامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو ،
٢ — يكفى فى إثبات ركن القوة فى هذه الجريمة أن يذكر الحكم أن المتهم وقت دخوله

المدنية التى يشير إليها الطاعنان فى وجه الطعن ودعوى السرقة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه هما دعويان مختلفتان من حيث الموضوع والسبب والخصوم — فانه غير صحيح ما يزعمه الطاعن من ان الدفع الذى يشير إليه من النظام العام لأن عدم قبول المحكمة المدنية الاثبات بالبيئة ومخالفة المحكمة الجنائية لها فى هذا الخصوص إنما كانا فى شأن إثبات نزاع مدنى بحث فكان على الطاعن إذن أن يعترض أمام المحكمة الجنائية — إذا كان لديه وجه لذلك على قبولها الاثبات بالبيئة . اما وهو لم يفعل فلا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى أن المحكمة اعتمدت على شهادة الشهود فى إثبات مديونية الطاعنين فى مبلغ خمسين جنيهاً أى فى دين لا يجوز إثباته بالبيئة . أما واقعة السرقة فلم يشهد بها أحد وإنما استنتجتها المحكمة من أن الدين قد ثبت لديها بشهادة الشهود .

« وحيث ان الدعوى رفعت على الطاعنين عن جريمة سرقة قوامها أنهما بعد أن حررا سنداً مديونيهما لمورثة المدعيتين بالحق المدنى فى مبلغ خمسين جنيهاً سرقا هذا السند فى غفلة منها ووضعاه مكانه سنداً آخر عليه توقيعات غير صحيحة فسمعت المحكمة الشهود فى الدعوى لاثبات سبق وجود السند الصحيح لدى الدائنة وقد استلزم هذا تحقيق المديونية التى لم تكن مقصودة لذاتها . وبعد أن سمعت المحكمة الشهود اقتنعت من شهاداتهم ومن الأدلة الأخرى التى أوردتها فى الحكم بثبوت واقعة السرقة المذكورة على الطاعنين وليس فى ذلك أية مخالفة للقانون وقد ردت المحكمة الاستئنافية على دفاع

العقار قد اعتدى بالضرب على من كان يحول بينه وبين الدخول ولو لم يكن له علاقة بالحيازة ولا بالحائز .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة بينا تقول في الحكم المطعون فيه أن العقار في حيازة محروس أبو العينين تقول في أحكام أخرى صدرت منها على نفس الطاعن أنه في حيازة عبد الرسول شرقاوية مع أن الحائز أحدهما دون الآخر وهو باقرارهما محروس أبو العينين لأنه مستأجر من عبد الرسول شرقاوية وهذا تناقض يعيب الحكم .

« وحيث ان الحكم قد أثبت أن العقار في حيازة محروس أبو العينين ببوضعة بطريق الايجار - فهو إذن صاحب الحيازة الفعلية ومع التسليم بصدور أحكام أخرى على الطاعن جاء فيها أن الحيازة هي لعبد الرسول فان ذلك لا يجدى الطاعن ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له بل لغيره .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني أن بيان الحكم لركن القوة جاء غامضاً فانه إذا أخذ بما حصلته المحكمة من أن الحيازة لمحروس فالثابت أن الطاعن لم يبد منه أى تعرض له أما واقعة ضرب مبروكة فهي واقعة مستقلة لا علاقة لها بواقعة التعرض إذ أن مبروكة هذه لا تربطها صلة بمحروس - هذا فضلاً عن أن العبارة التي أوردها الحكم لبيان ركن القوة لا يفهم منها مظاهر تلك القوة هل هي الضرب أو التهديد باستعماله وهذا قصور في الأسباب يعيب الحكم .

« وحيث ان الحكم بعد أن بين أن الطاعن

اعتدى بالضرب على مبروكة منصور شرقاوية (والدة عبد الرسول) عندما أراد دخول الأرض المتنازع عليها قال انه بالنسبة لتهمة الدخول في العقار فقد ثبت من الأوراق وأقوال الشهود أن الأرض في حيازة محروس أبو العينين ببوضعة بطريق الايجار وأن الطاعن دخل العقار بالقوة بقصد منع حيازته إذ شهدت بذلك مبروكة منصور شرقاوية ومالكه محروس ببوضعة ومحروس أبو العينين . وفي هذا الذي قاله الحكم ما يدل على أن الطاعن كان قصده وقت أن دخل العقار استعمال القوة لمنع الحيازة واستعمالها فعلاً إذ اعتدى بالضرب على مبروكة منصور شرقاوية حين دخوله فيه . أما القول بأن مبروكة لم يكن لها علاقة بالمستأجر الحائز للعقار بالفعل فلا يجدى الطاعن ما دامت هي كانت تحول بينه وبين دخول العقار المؤجر من ابنها .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه هو الحائز للعقار واستدل على ذلك بمسندات تؤيد وضع يد البائعين له وقد أغفلت المحكمة الرد على هذا الدفاع وتحقيقه .

« وحيث ان المحكمة قد قالت في حكمها أنه ثبت لديها من الأوراق وشهادة الشهود أن العقار المتنازع عليه في حيازة محروس أبو العينين ببوضعة ، وأن الطاعن قد دخله بقصد منع حيازته بالقوة ، وفي ذلك الرد الكافي على دفاع الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد الصمد طه الصيرفي ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٣٠٨ سنة ١٣١٣ ق)

١٥٣

٢٥ يناير سنة ١٩٤٣

سرقة . اثبات أن المسروق غير مملوك للمتهم . يكفي للعقاب على السرقة . خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق لا يبطله .

المبدأ القانوني

يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتاً بالحكم أن المسروق ليس مملوكاً للمتهم ، وإذن فإذا أخطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق فذلك لا يستوجب بطلانه .

الحكم

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الواقعة التي أسندت إلى الطاعنين والتي أدبنوا من أجلها هي أنهم سرقوا برسماً لعبد الرسول محمد شرقاوية مع أن المحكمة التي أدانتهم ذكرت في قضايا أخرى مرتبطة بهذا النزاع أن الأرض في حيازة محروس أبو العينين بيوضه وأن الرسم القائم فيها مملوك له وفي هذا تناقض يعيب الحكم وفضلاً عن ذلك فإن المحكمة لم تبين القصد الجنائي في الجريمة التي عاقبت الطاعنين من أجلها .

« وحيث إنه يكفي للعقاب في جريمة السرقة أن يثبت الحكم أن المسروق لم يكن مملوكاً للمتهم ومادام الحكم قد بين أن الرسم المسروق لم يكن للطاعنين فإن خطأه أن كان هناك خطأ في ذكر اسم صاحب الرسم لا يصح أن يتخذ منه سبب للبطلان . أما عن القصد الجنائي فإنه مستفاد بوضوح من اجراء بالحكم من أن الطاعنين اجترأوا على سرقة رسم مملوك لغيرهم .

« وحيث أن الوجه الآخر يتحصل في أن الطاعن الأول تمسك في دفاعه بأن الأرض في حيازته والزراعة زراعته وقدم مستندات رسمية تؤيد ذلك ولكن المحكمة لم تحقق دفاعه ولم ترد عليه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض إلى الدفاع المشار إليه في هذا الوجه ورد عليه بقوله « أن المتهم الأول دفع التهمة عن نفسه بأنه واضع يده على الأرض وأنه هو الذي زرع الرسم وهذا الدفاع يتعارض مع ما ورد على لسانه في القضية رقم ١٣٥٩ سنة ١٩٤٢ جنح مستأنفة من أنه لم يضع يده على الأرض وأنه اشترى من آخرين وهم المزمعون بتسليمه الأقطان التي اشتراها وهذا معناه أنه لم يستلم الأرض ولم يضع يده عليها وإنما لا تزال في حيازة المجني عليه » ولذلك فلا محل لما يتمسك به الطاعن في هذا الصدد .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد الصمد طه الصيرفي وآخرين ضد النيابة رقم ٣١٠ سنة ١٣٠ ق)

١٥٤

٢٥ يناير سنة ١٩٤٣

تزوير . استعمال . تحقق فعل الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها . التنازل عن الورقة بعد ذلك . لا أثر له في وقوع الجريمة .

المبدأ القانوني

يتحقق فعل الاستعمال في جريمة استعمال الأوراق المزورة بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها فما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا يكون له أثر في الجريمة التي وقعت .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أنه عند ما قدم الطاعن إلى محكمة الجمالية الشرعية الورقة الموقوع بتزويرها اعترضت عليها المجنى عليها في الحال تنازل الطاعن عن هذه الورقة فلم يكن هناك محل لحاكمته عن جريمة استعمالها لأن قوام هذه الجريمة هو استمرار التمسك بالورقة المزورة وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث ان الواقعة التي أدين فيها الطاعن هي على ما جاء في الحكم المطعون فيه « أن المتهم (الطاعن) رفع دعوى أمام محكمة الجمالية الشرعية يطلب فيها سقوط حق المجنى عليها في النفقة المحكوم لها بها وارتنك في إثبات ذلك إلى مخالفة قدمها للمحكمة الشرعية نسب صدورها للمجنى عليها وقد حكمت محكمة الجمالية الشرعية برفض هذه الدعوى فاستأنف المتهم هذا الحكم أمام محكمة مصر الشرعية وتمسك بالمخالفة المذكورة التي أنكرت المجنى عليها صدورها منها فندبت المحكمة خبيراً للمضاهاة وقدم تقريره الذي أثبت فيه أن الامضاء الموقع به على المخالفة ليس بخط المجنى عليها وأن الختم المبصوم عليها صنع سنة ١٩٣٣ على حين أن تاريخ المخالفة سنة ١٩٢٢ .

« وحيث انه فضلاً عن أن ذلك فيه ما يدل على أن التنازل المزعوم عن المخالفة غير صحيح فإنه في جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق فعل الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها وما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا يكون له من أثر في الجريمة التي وقعت .

« وحيث ان حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه متناقض إذ جاء فيه أن الطاعن

استعمل الحيلة مع المجنى عليها حتى جعلها توقع على المخالفة مما لا يتفق مع القول بتزويرها .

« وحيث ان هذا الوجه غير صحيح فالحكم المطعون فيه لم يقل ما يقوله عنه الطاعن وإنما قال أن الطاعن زور المخالفة على المجنى عليها بطريق التوقيع عليها بامضاء وختم مزورين وأنه هو وابنه « تحايلاً في الحصول على الورقة المذكورة المودعة دوسيه الدعوى الشرعية ورفضاً لتقديمها في التحقيق غير أن الوقائع السالف بيانها ثابتة من الصورة الفوتوغرافية التي عملها الخبير للمخالفة موضوع الاتهام ، وقد اعترف المتهم بأن هذه الصورة هي المأخوذة عن المخالفة الأصلية — ولذلك فإنها أدانته بالرغم من عدم وجود أصل المخالفة في الدعوى وهي في ذلك لا تترتب عليها .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن المخالفة صحيحة وليست مزورة لأن أساس القول بتزويرها هو أن الختم المبصوم عليها صنع سنة ١٩٣٣ بينما هي مؤرخة سنة ١٩٢٢ وليس في ذلك دليل على التزوير لأن وضع بصمة الختم بعد تحرير المخالفة بأحدى عشرة سنة إنما كان المقصود به تأكيد الامضاء الموقع به على المخالفة كما أن الخبير الذي قدم تقريره بأن الامضاء مزور على المجنى عليها هو خبير في الخط العربي فقط فلا يصح التعويل على رأيه في الامضاء المحرر بالافرنكية .

« وحيث ان ما يشير به الطاعن بهذا الوجه لامتني له في جملته إلا المجادلة في تقدير أدلة الثبوت ومبلغ كفايتها في الدعوى مما لا يقبل لدى محكمة النقض لتعلقه بالموضوع فإن المحكمة قد أثبتت في حكمها أن الطاعن أنشأ المخالفة ووقع عليها بختم مزور للمجنى عليها دون علمها فدعواه بأن الختم لم يوقع به على الورقة إلا بعد تحريرها

بمدة طويلة إنما هو من صميم الموضوع . أما عن عملية المضاهاة فإن المحكمة قد تعرضت لما يتمسك به الطاعن في خصوصها وردت عليه رداً صحيحاً بقولها إنه مع التسليم جدلاً بصحته فإنه يكفي في إدانته أن يكون قد وقع على الخالصة عند إنشائها بالختم المزور .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن سيد رضوان محمد ضد النيابة رقم ٢١١ سنة ١٣١٢)

١٥٥

٢٥ يناير سنة ١٩٤٣

شهود * عدم إعلان المتهم شهوده . اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات . طلبه تأجيل الدعوى لإعلانهم . رفضه . لا تأثير على المحكمة في ذلك . (المادتان ١٨ و ١٩ تشكيل)

المبدأ القانوني

إن القانون قد أوجب على الخصوم في مواد الجنايات بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضى الاحالة بإعلانهم بالحضور أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية . وإذن فإذا كان المتهم لم يعلن شهوده مكتفياً بأقوالهم في التحقيقات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تؤجل له الدعوى لكي يعلنهم ما دامت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى سماعهم .

المحكمة

« حيث أن محصل أوجه الطعن (أولاً) أن الطاعن استشهد في التحقيق الابتدائي بشهود صادقة على أنه كان في القاهرة يوم أن وقعت الواقعة المزعومة عنها الدعوى عليه .

ولما نظرت الدعوى أمام المحكمة اكتفى في بادئ الأمر بأقوالهم في التحقيق ثم بدا له بعد ذلك أن يطلب من المحكمة سماعهم ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وحكمت بإدانتهم (وثانياً) أن الاتهام كان قوامه أن المجنى عليه أصيب بضربة واحدة مع أن الظاهر من تقرير الطبيب الشرعى أنه وجد به ثلاث إصابات وهذا يدل على كذب شهود الإثبات وقد طلب الدفاع مناقشة الطبيب الشرعى في تقريره فلم تجبه المحكمة إلى ذلك .

« وحيث أن المحكم المطعون فيه أدان الطاعن وبني واقعة الدعوى كما حصلت أمام المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها ثم أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة وبعد ذلك تحدث عن الدفاع الذي تمسك به الطاعن فقال في ذلك « أن المحكمة بعد كل ما تقدم لا ترى محلاً لإجابة طلب الدفاع عن المتهم من استحضار شهود النفي وسماع أقوالهم أمامها وبعد أن اكتفى بأقوالهم في التحقيقات ولم يعلنهم بالحضور لسماع أقوالهم بالجلسة اسوة بحسنى عبد المطلب خاطر الذي سمعت شهادته . كما أنها لا ترى موجبا لمناقشة الطبيب الشرعى في إصابات المجنى عليه بعد البيان الكافي الذي أثبت في تقريره وفي باقي التقارير الطبية على ما هو مفصل آنفاً — والذي يدل بجلاء على أن المجنى عليه أصيب في رأسه بجرح كان سبباً في إحداث العاهة المستديمة ويستفاد منه أن إصابة الرأس واحدة وقد نتجت عنها باقي الإصابات ومع ذلك فعلى فرض تعدد إصابات المجنى عليه فإن إصابة الرأس واحدة وهي التي أحدثت بها المتهم باجماع الشهود والتي نتجت عنها العاهة المستديمة . »

« وحيث انه يبين مما تقدم أن لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه قد عني بدفاعه ورد عليه رداً صحيحاً يرر النظر الذي ذهبت اليه المحكمة ذلك لأن القانون قد أوجب على الخصوم في مواد الجنايات بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضي الاحالة باعلانهم بالحضور أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية فإذا كان الطاعن لم يعلن شهوده مكتفياً كما يقول في طعنه بأقوالهم في التحقيقات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تؤجل الدعوى لكي يعلن شهوده مادامت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى سماعهم . أما عن الطبيب الشرعي فإن المحكمة قد استعرضت الكشف الطبي واستخلصت منها الحقيقة التي قالت بها من أن المجنى عليه أصيب بضربة واحدة في رأسه وهي التي نشأت عنها العاهة وهي هي التي قال الشهود ان الطاعن هو الذي أحدثها بالمجنى عليه فإذا كانت المحكمة لم تر من ظروف الدعوى التي ذكرتها داعمياً المناقشة الطبيب الشرعي فلا تثير عليها في ذلك .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس فمتعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن زكي عبد المطلب أحمد خاطر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٣١٦ سنة ١٣ ق)

١٥٦

٢٥ يناير سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . حكم غيابي . عدم انقضاء مهلة المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من النيابة العمومية . (المواد ١٦٣ و ١٨٧ و ٢٢٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

لا يجوز للنيابة — كما لا يجوز لسائر الخصوم

في الدعوى — أن تطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة مادام باب المعارضة فيه مفتوحاً للمحكوم عليه .

الحكم

« من حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ غيابياً بتأييد الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المتهم الأولى قرر بنت إسماعيل حسنين وإدانة المتهم الثاني حنفي الزناتي سلامه فهو قابل للمعارضة فيه من المتهم الثاني المذكور على مقتضى المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات . ولما كانت النيابة العمومية قد قررت بالطعن فيه في ٢٨ من هذا الشهر قبل أن يعلن إلى المتهم الثاني وقبل أن يعارض هذا المتهم فيه وقبل أن تفصل المحكمة في معارضته إذا كان قد استعمل حقه في المعارضة . ولما كان لا يجوز لأي خصم في الدعوى سواء في ذلك النيابة العمومية أو غيرها أن يطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ، مادام باب المعارضة في هذا الحكم مفتوحاً للمحكوم عليه في غيبته فإن هذا الطريق العادي بالمعارضة في الحكم قد يؤدي إلى رفع سبب التظلم من الخطأ الواقع فيه لما كان ذلك فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن لأنه سابق لأوانه

(طعن للنيابة ضد الست قر اسماعيل حسنين وآخر رقم

٢٢١ سنة ١٣ ق)

حالة دفاع شرعى فان المحكمة إذ لم ترد على هذا الدفاع تكون قد اخطأت بما يستوجب نقض حكمها .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « شرع في قتل حسين السيد على عمد من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن طعنه بآلة حادة في صدره وبطنه قاصداً بذلك قلبه فأصابه بالاصابات الميمنة بالتقرير الطبي وقد نفذت إصابة البطن وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لارادة المتهم فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج والحكم المطعون فيه أدانته في هذه الجريمة وذكر واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله : « انه بينما كان عسكرى البوليس عبد الفضيل فارس يمر في داوريته بشارع السبئية الجوانى بقسم بولاق سمع من بعض المارة أن شخصاً ملقاً في الطريق وهو مضروب بسكين وكان ذلك مساء يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٢ فذهب اليه وسأله عن الضارب له فذكر اسمه وهو حسين سيد على وكان متعاطياً ببعض المشروبات الروحية وقال له بأن الشرب كان في منزل يدار للدعارة السرية وكان يرافقه في هذا المنزل زميل له واستدعى من كان بالمنزل وهم زكى عبد المتجلى وعزت طلعت قاسم وقال الأول بأنه كان في المنزل الذى وقعت به الحادثة مع امرأة وعند خروجه من غرفتها وجد مشابرة بين عزت طلعت وحسين السيد على وعبد مصطفى الشهير بعاشور ثم علم بأن محمد مصطفى الشهير بعاشور (الطاعن) ضرب المجنى عليه بمطواه وقال بأنه سمع المتهم وهو يهدد من يقترب منه بضربه بمطواه . وقال عزت طلعت بأنه دخل المنزل مع حسين السيد ووجد زكى عبد المتجلى وعبد مصطفى الشهير بعاشور ومن يدعى محمد الأسفر

١٥٧

أول فبراير سنة ١٩٤٣

أسباب الاماحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى . المحكمة من جانبها لم تر قيام هذه الحالة . مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث في حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه . لا يصح

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عند ما ارتكب الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له أن يطالب المحكمة بأن تتحدث في حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه مادامت هى جانبها لم تر بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

المحكمة

« حيث ان مبنى أوجه الطعن أن المحكمة أولاً — استيجوبت الطاعن أثناء المحاكمة دون موافقة المدافع عنه وهذا مبطل للحكم — وثانياً — اخطأت في تطبيق القانون على الواقعة التي ذكرها الحكم فان المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ »

ثم تماسك الجميع وسمع من حسين السيد آهة وإتهاما لعاشور بضربه بمطواه . وأنكر المتهم ضرب المجنى عليه وقال بأنه حقيقة قامت مشاجرة بينه وبين حسين السيد ومحمد الأخر وتماسكوا ثم أطفئ السراج واستمر الشجار في الظلام ولا يعرف من ضرب المجنى عليه وقال محمد سعد الله خير الشهير بالأخضر بأن المشاجرة كانت بين عاشور وحسين السيد على وعزت طلعت وأنه لا يعرف الضارب للمجنى عليه وقال المجنى عليه بأنه قامت مناقشة بين الموجودين بالمنزل وتماسك هو ومحمد الأخضر وضربه الأخضر بالكف على وجهه ثم خرجوا من المنزل فتقدم منه المتهم وشتمه فتم إياه بأنه تسبب في فضيحتهم بسبب تماسكه مع الأخضر ثم أخرج مطواة من جيبه وطعنه بها طعنتين في البطن فاستغاث فحضر له عزت طلعت وأخذه إلى محل يقال واستدعى له الاسعاف وقد وجد بالمجنى عليه جرحان أحدهما بالصدر والآخر بالجهة العليا اليسرى للبطن وعملت له عملية فتح بطن فوجد ثقب للحائط الأمامي البعدي . وقد عثر على المطواة أداة الجريمة عند باب المنزل وقد وجد أن سلاحها طوله ٩٩ سنتيمتر وعرضه ثمانية ملليمترات . وبعد أن أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت هذه الواقعة الجنائية تحدث عن توفر نية القتل لدى الطاعن فنذكر « أن نية القتل ثابتة على المتهم من استعماله آلة حادة وطعنه للمجنى عليه طعنتين إحداهما في البطن وهي إصابة خطيرة نظرا لنفاذها وهاتان الإصابتان في مقتل » .

« وحيث أن ما يتمسك به الطاعن في طعنه مردود أولا — بأنه لم يعترض لا هو ولا المدافع عنه على طلب المحكمة منه تقديم بعض الإيضاحات التي رأت سؤال عنها . ولما كان حظر

استجواب متهم بجلاسة المحاكمة مقررًا لمصلحته وحده فإن عدم الاعتراض على الاستجواب يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، وثانيا — بأن المحكمة إذ قالت أنه ارتكب جنسية الشروع في القتل العمد التي أدانته من أجلها قد عنيت ببيان أنه حين طعن المجنى عليه بالسكين إنما كان قاصدا قتله وإزهاق روحه وأوردت الأدلة التي استخلصت منها في منطق سليم هذه الحقيقة التي قات بها فلذلك تكون مجادلة الطاعن في شأن عدم توفر نية القتل لديه غير مقبولة فإنها لا معنى لها سوى المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وثالثا — بأن الدفاع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عند ما ارتكب الجنسية المرفوعة بها الدعوى عليه فلا يحق له إذن مطالبة المحكمة بأن تتحدث عن عدم توفر هذه الحالة لديه في حكمها بإدانته مادامت هي لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى توفر هذه الحالة فيها .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد مصطفى عبد الرحمن الشهير بعاشور برين ضد النيابة رقم ٢٥ سنة ١٣ ق)

١٥٨

أول فبراير سنة ١٩٤٣

جريمة مستمرة . جريمة وقتية . مناط التفرقة بينهما .
العبرة في الاستمرار بالتدخل المتجدد المتتابع المقصود من المتهم . مثال . شيوخ بلد . اثباته على غير الحقيقة في كشف عائلة نفر للقرعة أنه وحيد والده بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة . معاقبة عليه بمقتضى المادة ١٢١ من قانون القرعة — الجريمة التي تعاقب عليها المادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية (المادة ١٢١ و ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية)

المبدأ القانوني

إنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلًا متتابعًا متبجدا . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم (وهو شيخ بلد) قد وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له أخا شقيقا أسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية فإن الفعل المسند إلى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود معافاته من الاقتراع على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المنشود إذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه معافاة النفر من القرعة . أما ما قد يقال من أن المتهم بعد أن وقع على الكشف كان عليه أن يبلغ عن نفر القرعة الذي قصد تخليصه من الاقتراع وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقب عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية فردود بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها . أما ما لا يثبت أن نفر

القرعة لم يكن مطلوبًا للتجنيد أو للكشف الطبي تهديدًا للتجنيد بل كان المقصود إسقاط اسمه من كشف القرعة والاقتراع بلا حق فالمادة التي يصح تطبيقها على هذا الفعل هي المادة ١٢١ ومع ذلك فإن توقيع المتهم على كشف عائلة نفر القرعة بأنه وحيد أي به بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه تبليغ جهات الاختصاص عن هذا النفر لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتمًا عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فيمن يقتل شخصًا ثم يخفي جثته كيلا تظهر جنايته . على أن سكوت المتهم عن التبليغ عن نفر القرعة بعد أن وقع على كشف العائلة المزهرة بقصد معافاته من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التي وقعت منه — الأمر الذي لا يصح في القانون مطالبة الإنسان به فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان مقصودا به تخليص نفر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يحصل في ان الطاعن تمسك امام محكمة اول درجة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية

بمضي المدة وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع ثم قضت بالبراءة . ولكن المحكمة الاستئنافية حكمت بإلغاء الحكم الابتدائي على اعتبار أن ما وقع من الطاعن جريمة مستمرة . ولما كانت الواقعة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده فإن هذه الواقعة تعد جريمة وقتية تتم بالتوقيع على الكشف وتقديمه إلى الجهة المختصة . ولما كان الثابت أن توقيع الطاعن على كشف العائلة قد حصل قبل أن تشرع النيابة في التحقيق بأكثر من ثلاث سنوات، فيكون الدعوى العمومية قد انقضت كما قالت محكمة أول درجة .

« وحيث أن الواقعة التي أثبتتها المحكمة الابتدائية وأخذ بها الحكم المطعون فيه هي أن الطاعن في خلال سنة ١٩٣٦ وقع على كشف لعائلة نفر القرعة على بكرى مهران ثبت فيه أنه وحيد والده في حين أن له أخا شقيقا اسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية، وقد بدأت النيابة في تحقيق هذه الواقعة في ٢٤ يونيو ١٩٤١ .

« وحيث أنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع إلى الفعل الذي يعاقب عليه القانون ، فإذا كان هذا الفعل يتم وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً

« وحيث أن الفعل المسند إلى الطاعن حسبما أثبتته المحكمة قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة نفر المقصود معاقبته من الاقتراع

على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المنشود لأن الطاعن بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه معاقبة نفر من القرعة كما قال الحكم الابتدائي بحق أما ما يقوله الحكم المطعون فيه من أن الطاعن بعد أن وقع على كشف العائلة المزور كان عليه أن يبلغ عن نفر القرعة الذي قصد تخليصه من الاقتراع ، وإنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقباً عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية فردد . أولاً - بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص من المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو كانوا تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها . أما والثابت في الحكم المطعون فيه أن نفر القرعة لم يكن مطلوباً للتجنيد أو للكشف الطبي تمهيداً للتجنيد بل قصد بما وقع منه إسقاط اسمه من كشف القرعة والاقتراع بلا حق فالمادة التي يصح تطبيقها على الفعل المرتكب هي المادة ١٢١ من القانون المذكور وثانياً - بأن توقيع الطاعن على كشف عائلة نفر القرعة بأنه وحيد أبيه بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص عن نفر القرعة المذكور لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتماً عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكور لهذه الجريمة شأنه في ذلك شأن من يقتل شخصاً ثم يخفي جثته كي لا تظهر جنايته . وفي الحق فإن سكوت الطاعن عن التبليغ عن نفر القرعة بعد أن وقع على كشف العائلة المزور بقصد معاقبته من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التي وقعت منه الأمر الذي لا يصح

في القانون مطالبة أى إنسان به فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان مقصوداً به تخليص نفر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة .

« وحيث انه مادام الفعل المستند إلى الطاعن خالياً من صفة الاستمرار كما مر القول فإن المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له تكون قد بدأت من وقت وقوعه في خلال سنة ١٩٣٦ . ولما كان التحقيق لم يبدأ فيه إلا في سنة ١٩٤١ فتكون الدعوى العمومية قد انقضت لمضى أكثر من ثلاث سنوات من وقت وقوع الجريمة . ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم الابتدائي القاضي ببراءة الطاعن لا تقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة وذلك من غير حاجة للبحث في الوجه الآخر من وجهى الطعن .

(طعن سيد شافعى محمد ضد النيابة رقم ٢٨٥ سنة ١٣٢٠ ق)

١٥٩

أول فبراير سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوز عليها . حجز . وجوب احترامه . مالك . اختلاسه متاعه المحجوز لا اعتقاده بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . عقابه . التخلّص عن الدين قبل توقيع الحجز . لا ينفي جريمة الاختلاس .

المبدأ القانوني

إن القانون يوجب احترام الحجز مادام قائماً ولم يصدر حكم بإبطاله : ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت الحجز قضائية كانت

أو إدارية . والغرض من العقاب عليها هو إيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم يتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله لأن في أخذ المالك حقه بنفسه وفي اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء ظاهراً على السلطة التي أوقعت له فإذا كان الحكم قد أثبت أن المتهمين مع علمهم بالحجز وبالיום المحدد للبيع قد تعمّدوا تعطيل التنفيذ لعدم تقديم الأشياء المحجوزة لبيعها وأورد الأدلة التي اعتمد عليها في ذلك فانه يكون قد أصاب الحق إذ قضى بادانتهم ولا يشفع لهم اعتقادهم ببراءة ذمتهم من الدين المحجوز من أجله لتخالصهم مع الحاجز فإن هذا الاعتقاد لا يسوغ لهم الاعتداء على الحجز والتمسك به لا يلزم المحكمة بأن تحقّقه ما دام التخالص قبل توقيع الحجز ليس من شأنه أن ينفي جريمة الاختلاس .

المسألة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعنين دفعوا أمام محكمة الموضوع بأنهم تخالصوا مع الدائنين عن الحقوق الصادرة بها الأحكام التي وقع الحجز بموجبها ، وذلك قبل أن يوقع الحجز ، وانه لذلك يكون الحجز باطلاً ، وغير واجب عليهم احترامه . وكان يتعين على المحكمة أن تبحث هذا الدافع وتحقّقه ، ولكنها لم تفعل بل ردت عليه بقولها أنه كان يجب على الطاعنين

رفع دعوى براءة ذمتهم من الدين حتى إذا حكم لمصلحتهم يتقدمون إلى محكمة الجنج بحكم براءة الذمة . وهذا خطأ لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ولأن الجنائي هو الذي يوقف المدني ولا عكس .

« وحيث أنه لا تجدى الطاعنين المناقشة التي يثيرونها بوجه الطعن بشأن صحة ما ذكره الحكم في صدد الرد على دفاعهم لأن القانون يوجب احترام المحجز مادام قائماً ولم يصدر حكم بإبطاله ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التي وضعها للمعاقبة على جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التي أوقعت المحجز قضائية كانت أو إدارية ، والغرض من العقاب عليها إيجاب احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم يتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . لأن في أخذ المالك حقه بنفسه وفي اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع المحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه المحجز واعتداء ظهراً على السلطة التي أوقعته ومادام الحكم قد أثبت أن الطاعنين مع علمهم بالمحجز وبالיום المحدد للبيع قد عمدوا تعطيل التنفيذ بعدم تقديم الأشياء المحجوزة لبيعها وأورد الأدلة التي اعتمد عليها في ذلك فيكون قد أصاب الحق إذ قضى بادانتهم في الجريمة المسندة إليهم ولا يشفع لهم اعتقادهم براءة ذمتهم من الدين المحجوز من أجله فإن هذا الاعتقاد مع صحته لا يسوغ لهم أن يعملوا على عرقلة التنفيذ بل عليهم أن يحترموا المحجز طالما أنه لم يصدر حكم بالغائه . هذا

ومحكمة الجنج كانت على حق في عدم تعرضها لتحقيق واقعة الاختلاس ، فإن هذا الاختلاس المدعى بمحصله قبل توقيع المحجز ليس من شأنه لو صح أن ينفي جريمة الاختلاس عن الطاعنين مادام هو لم يطرأ بعد توقيع المحجز .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن على أحد ميره وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٣٠٤ سنة ١٣ ق)

١٦٠

أول فبراير سنة ١٩٤٣

وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة وهي تفصل في الدعوى بالواقعة في نطاقها المرسوم في أمر الاحالة . سلطتها في أن تتخذ للتهمة أساساً تستمد من التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة لناصرها المكونة لها . متى لا يصح للمحكمة أن تتعرض لما لم ير تقديمه لها ؟ (المادة ١٢ (١) و ٣٧ تفصيل)

المبدأ القانوني

إن قانون تشكيل محاكم الجنايات نص في المادة ١٢ (١) على أنه « لقاضي الاحالة تعديل التهمة المبينة في ورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يستند المتهم وقائع لم يتناولها التحقيق » وفي المادة ٣٧ على أنه « يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبينة في أمر الاحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط ألا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق » — إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الشارع أراد — كما هي الحال في قانون التحقيق الجنائي الهندي (مادة ٢٢٧)

فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة أوقسمة فما يذ كر
بأمر الاحالة يحجر معه حتما وبطبيعة الحال ما لم
يذ كر حتى ولو كان قد صرف النظر عنه
صراحة . ولا يرد على ذلك أيضا بأن حق المحكمة
في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر
عليها بمقتضى المادة ٣٨ من القانون المذكور وهو ان
تبين التهمة الجديدة للمتهم ولا تأخذه على غرة منه
دون أن تتيح له فرصة تقديم دفاعه كاملا على
أساس معين من الوقائع .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة ، وإن
كانت قد قالت بعدم حصول سرقة وقضت
ببراءة المتهم إلا أنها وقد رجحت وقوع جريمة
أخرى منه كان لزاما عليها أن تقضى في هذه
الجريمة وخصوصا بعد أن طلبت النياية
منها ذلك .

« وحيث ان قانون تشكيل محاكم الجنايات
إذ نص في المادة ١٢ (١) على أن « لقاضى الاحالة
تعديل التهمة الميينة في ورقة الاتهام أو تشديدها
دون أن يسند للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق . »
وفي المادة ٣٧ على أنه « يجوز لمحكمة الجنايات
إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة
الميينة في أمر الاحالة إذا اقتضت الحال ذلك
بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها
التحقيق — » إذ نص على ذلك يكون قد دل
بوضوح على أن الشارع أراد — كما هو الحال
في قانون التحقيق الجنائى الهندى (مادة ٢٢٧) .
وقانون التحقيق الجنائى السودانى (مادة ١٩٥)
الذين أخذ عنهما هذان النصان — ان يجعل
للواقعة الأصلية بجميع عناصرها التي تناولتها

وقانون التحقيق الجنائى السودانى (مادة ١٩٥)
الذين أخذ منهما هذا النظام — أن يجعل
للواقعة الأصلية بجميع عناصرها التي تناولتها
التحقيقات الابتدائية اعتباراً عند المحاكمة
التي تطلب بناء على هذه التحقيقات فلا تكون
المحاكمة وهى تفصل فى الدعوى مقيدة بالواقعة
فى نطاق الضيق المرسوم فى أمر الاحالة . وإنما
تكون مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية على
حقيقتها كما تبينتها هى من التحقيق الذى تجريه
بالجلسة فى حدود الدائرة الواسعة التي تحيط بالواقعة
الأصلية . إذ أن ما يرد فى أمر الاحالة ليس
إلا موجزاً لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضى الاحالة
فيما تمخض عنه التحقيق فيها . ولما كان هذا
الرأى بطبيعة الحال لا يلزم وليس من شأنه أن
يلزم المحكمة صاحبة الرأى الأعلى فان لها أن تخالفه
وتتخذ للتهمة أساساً آخر مستمدة هى من جميع
التحقيقات التي أجريت فى موضوع الواقعة
بعناصرها المكونة لها . ولا يرد على ذلك بأن
لساطة الاتهام أو التحقيق أمر الفصل فيما أسفر
عنه التحقيق حقوقا واختصاصات فى شأن
التصرف فى الدعوى فان ذلك محله أن تكون
وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها
عن بعض ، فى هذه الحالة — وفى هذه الحالة
وحدها — لا يصح للمحكمة أن تتعرض لما
سرف النظر عنه ولم ير تقديمه اليها .
أما إذا كانت الواقعة الابتدائية واحدة لا يتصور

التحقيقات الابتدائية اعتبارا عند المحاكمة التي
تطلب بناء على هذه التحقيقات . فلا تكون
المحكمة وهي تفصل في الدعوى مقيدة بالواقعة
في نطاقها الضيق المرسوم في أمر الاحالة بل
إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها
كما تبينها هي من التحقيق الذي تجريه بالجلسة
في حدود الدائرة الواسعة التي تحيط بالواقعة
الأصلية إذ أن ما يرد في أمر الاحالة ليس إلا
موجزا لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضى الاحالة
فيما تمخض عنه التحقيق فيها . ولما كان هذا الرأى
بطبيعة الحال لا يلزم وليس من شأنه أن يلزم
المحكمة صاحبة الرأى الأعلى فان لها أن تخالفه
وتتخذ للتهمة أساسا آخر تستمد منه الرأى الأخرى
من جميع التحقيقات التي أجريت في موضوع
الواقعة بعناصرها المكونة لها . ولا يرد على ذلك
بأن سلطة الاتهام أو التحقيق الفصل فيما
أسفر عنه التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن
التصرف في الدعوى فان ذلك محله أن تكون
وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها
عن البعض الآخر ففي هذه الحالة وفي هذه الحالة
وحدها لا يصح للمحكمة أن تعرض لما صرف
النظر عنه ولم ير تقديمه اليها . أما إذا كانت
الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون
قابلة لأية تجزئة أو قسمة فما يذكر منها بأمر
الاحالة يجر معه حتما وبطبيعة الحال ما لم يذكر
حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة .
ولا يرد على ذلك أيضا بأن حق المتهم في الدفاع
يقتضي أن تعين له التهمة التي توجه عليه ليحضر
رده عليها . فان حق المحكمة في تعديل التهمة
أثناء المحاكمة يقابلها واجب مقرر عليها بمقتضى
المادة ٣٨ من القانون المذكور بأن تبين التهمة

الجديدة للمتهم فلا تأخذه على غرة منه دون أن
تتاح له فرصة تقديم دفاعه كاملا على أساس
معين من الوقائع .
« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن أمام محكمة الجنايات بأنه « فى ليلة »
« ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ بالطريق العام الموصل »
« لبندر شبين الكوم وبلدة طنبدى مركز شبين »
« الكوم مديرية المنوفية : ١ - سرق كيسا »
« به مبلغ خمسة وثلاثين قرشا مملوكة لناعسه »
« مصطفى عمار وكان ذلك بطريق الاكراه »
« الواقع على المجنى عليها وذلك بأن أمسك بها »
« عنوة وألقى بها إلى الأرض وانتزع كيس »
« النقود من جيبها » والمحكمة قضت له بالبراءة
من هذه الجناية وقالت فى ذلك : « إن وقائع »
« الدعوى كما صورها الاتهام تتحصل فى أن »
« المجنى عليها ناعسه مصطفى عمار كانت عائدة »
« مع صديقتها أم الرزق السيد عجور فى مساء »
« يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ من بلدة شبين »
« الكوم قاصدة قريتها كفر البتانون وكانت »
« تحمل كل منهما على رأسها طبقا من القش »
« أعدته لبيع ثمار اليوسفى به وبينهما سائرتان »
« فى الطريق العمومى إذ لمحتا المتهم عبد الجواد »
« على مدين واقفا فى الطريق ولما جاوزا مكانه »
« بقليل هجم على المجنى عليها واحتضنها وألقى »
« بها إلى الأرض وانتزع كيس نقودها من جيب »
« جلبابها وبه خمسة وثلاثون قرشا ثمن ما »
« باعته من الثمار ثم انسل إلى مزرعة مجاورة »
« لحل الحادثة فاستغاثت هى وصديقتها فجاءهما »
« على الفور أحمد على التلاوى وسعيد عبد العزيز »
« حبيب اللذين كانا مارين فى ذلك الوقت »
« وراكين دراجتهما فأبانتهم المجنى عليها »
« بما وقع لها فدخل خلف المتهم فى الزراعة »

« التي اختبأ فيها فوجداه جالسا فيها يحاول »
 « أن يخفي نفسه فأمسكاه وأخرجاه وطلبا »
 « إليه أن يرد للمجنى عليها كيس نقوده »
 « فأذكر وكان للمتهم زميل يسمى إبراهيم »
 « على إبراهيم يرافقه في السير واستوقفه في »
 « النقطة المحاذية لمحل الحادثة ليصلي في المصلى »
 « ولما فرغ من صلاته وتبها للخروج »
 « سمع صراخ صديقة المجنى عليها »
 « فأسرع في لبس حذائه واستفسر عن »
 « الحادث من أحمد على التلاوي فقص عليه »
 « ما سمعه من المجنى عليها فدهش لما سمعه »
 « وتدخل ليفض النزاع بأن قدم للشاهد مبلغ »
 « قرش ونصف لتسليمها للمجنى عليها على »
 « أن تكتفي بذلك فلم تقبل فعرض المتهم كل »
 « ما يملك وهو مبلغ ١١٥ قرشا فرفضت »
 « المجنى عليها إلا أن تأخذ جميع المبلغ المسروق »
 « ولما لم يقدم المتهم المبلغ ساق أحمد على التلاوي »
 « الجميع إلى المركز وأبلغ بالحادثة ثم أبلغت »
 « النيابة فتولت التحقيق . وقد استند الاتهام »
 « في تدعيم التهمة على المتهم على شهادة المجنى »
 « عليها . فقررت في التحقيق أن المتهم فاجأها »
 « وهي سائرة مع صديقتها أم الرزق السيد »
 « عجور واحتضنها وألقى بها إلى الأرض »
 « وانزع من جيب جلبابها كيس نقودها »
 « وفر داخل زراعة القمح وعلى شهادة »
 « أم الرزق السيد عجور المذكورة في التحقيق »
 « وبالجلسة من أنها رأت المتهم وهو يحتضنها »
 « ويلقى بها إلى الأرض ، وشهادة كل من »
 « أحمد على التلاوي وسعيد عبد العزيز في »
 « التحقيق وبالجلسة من أنهما رجعا على »
 « الاستغاثة وعلما من المجنى عليها تفصيلات »

« ما وقع لها فتمقبا المتهم حتى ضبطاه وهو »
 « يحاول الاختفاء في القمح وطلباه منه النقود »
 « فأنكر السرقة فتدخل إبراهيم على إبراهيم »
 « زميل المتهم في الأمر وعرض المصالحة على »
 « دفع قرشين ونصف للمجنى عليها فرفضت »
 « قبولها كما رفضت قبول ١١٥ قرشا قدمها »
 « المتهم . وبسؤال الأخير عن تهمة السرقة »
 « المستندة إليه أنكرها واعترف بأنه كان »
 « متعاطيا للجرم بشبين الكوم ، وحيث أن »
 « الذي تخلص إليه المحكمة من ظروف »
 « الدعوى أن المتهم وقد ثبت من أقواله »
 « وأقوال رجل البواليس المحقق أنه كان »
 « متعاطيا للجرم وقت الحادث وأنه هجم على »
 « المجنى عليها لا بقصد السرقة ولكن في »
 « الغالب لغرض آخر يؤيد ذلك قول المجنى »
 « عليها وصديقتها بأنه احتضنها عندما فاجأها »
 « ومعنى ذلك أنه كان يريد غرضا معيناً غير »
 « السرقة فلما توقفت عن السير معه جذبها »
 « لداخل الزراعة وحال دون تحقيق الغرض »
 « صياح صديقتها فتركها وانسل وسط »
 « الزراعة ليختفي خجلا من فعلته وفرارا »
 « من ضبطه ومما يؤيد هذا الرأي أن كيس »
 « النقود المدعى بسرقة لم يضبط معه أو »
 « بجواره . »

« وحيث أن ممثل النيابة العمومية قد »
 « خالجه هذا الرأي وصرح به علنا بجلسته »
 « المحاكمة كما هو ثابت بالمحضر وهو في مقام »
 « التحدث عن تكييف وقائع الدعوى وطلب »
 « احتياطيا اعتبارا لجرمة شروعا في اغتصاب »
 « أو هتك عرض . والمحكمة لا تجاريه »

١٦١

أول فبراير سنة ١٩٤٣

تعويض . المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني . رفض الدعوى . التمس على المحكمة بأنها لم تحكم من تلقاء نفسها بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ مدني . لا يصح . القضاء بالتعويض على هذا الأساس مخالف للقانون . مثال (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعويان العمومية والمدنية قد رفعتا على المتهم على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب الذي وقع على عين المدعي بالحق المدني وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض واستمر النظر فيهما على هذا الأساس طوال المحاكمة فان المحكمة إذا داخلها الشك في أن المتهم ضرب الجني عليه ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى يكون من سلطتها أن تحكمه عليها فبرأته لعدم ثبوت التهمة عليه . وتبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار . — تكون قد أصابت إذ لم يكن في وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به ذلك بأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره وليس للمحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذي تقام عليه الدعوى أمامها وألا تكون قد تجاوزت سلطتها ومحكمت بما لم يطلب منها الحكم به

« فبما ذهب إليه لأن التحقيق لم يشمل أركان »
« هذه الجريمة وهي أركان تخالف كل المخالفة »
« أركان جريمة السرقة المطروحة أمام المحكمة »
« وحيث أنه من كل ما تقدم تكون تهمة السرقة »
« المسندة إلى المتهم على غير أساس وبتعين »
« براءته منها تطبيقاً للمادة ٥٠ من قانون »
« تشكيل محاكم الجنايات » .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن المحكمة إذ قضت بالبراءة من تهمة السرقة وقالت في الوقت نفسه أنها ترجح أن ما وقع منه يكون جريمة أخرى لا تستطيع أن تفصل فيها تكون قد أخطأت . ذلك لأن الواقعة المادية التي برأته منها هي التي قالت بأنها تكون الجريمة الأخرى . ولأن هذه الواقعة بجميع وجهات النظر فيها كانت موضوع التحقيقات الابتدائية بدليل أن المحكمة استندت فيما قالت بشأنها إلى أقوال المجني عليها بالتحقيقات المذكورة لأنها لم تحضر أمامها فكان عليها كما تقدم القول أن تعدل التهمة بالجلسة وتعلن المتهم بالتهمة الجديدة وتسير في محاكمته على أساسها . أما وهي لم تفعل وقضت بالبراءة فان حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه لأن براءة المتهم من الواقعة المادية التي وقعت منه من شأنها أن تحول دون محاكمته عن الجريمة التي قالت بها لأن قوام هذه الجريمة هو الواقعة عينها .

(طعن النيابة ضد عبد الجواد على مدعي رقم ٣١٨)

ن ١٣ ق)

المحكمة

« حيث ان الطعن يحصل في أن المحكمة — إذ قضت برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن على المتهم « المطعون ضده » بناء على أنها أصبحت على غير أساس بعد أن قضى ببراءته من التهمة الموجهة عليه — تكون قد أخطأت لأن الحكم بالبراءة لا يترتب عليه في القانون حتما رفض الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم ولا يمنع من الحكم عليه بالتعويضات التي تكون مستحقة للمدعى بالحق المدني . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده وسالم محمد الشاعر بضربهما الطاعن على عينه وقد تدخل الطاعن مدعيا بحق مدني قبل المطعون ضده يطالبه بتعويض عن فقد إبصار عينيه بسبب الضرب بانبا طلبه على أن المطعون ضده هو الذي قارف بنفسه فعل الضرب الذي وقع عليه ، فقضت المحكمة ببراءة كل من المتهمين لأنه داخلها الشك في ثبوت التهمة على المطعون ضده ورفضت أيضا دعوى الطاعن قبله . ولأنها بنت عدم صحة التهمة المنسوبة إلى المتهم الآخر لما ظهر لها من أنه اتهم نفسه فداء للمطعون ضده فكان المتهمين على المحكمة — وقد رأت ذلك — أن لا ترفض الدعوى المدنية لأن التعويض يكون مستحقا أيضا قبل المتهم بمقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني على أساس مسؤوليته عن فعل اتباعه ، ولأن طلب الطاعن التعويض على أساس أن المطعون ضده ارتكب بنفسه الفعل الضار يلزم المحكمة — بناء على قاعدة وجوب الحكم بالقدر المتيقن — بأن تقضى له بالتعويض على أي أساس آخر يكون دور الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى . ولما كان الاستفادة من

وقائع الدعوى أن المطعون ضده ذهب على رأس نفر من مزارعيه وأتباعه إلى محل الحادثة واعتدوا على فريق خصومه ودخلوا معهم في المعركة التي أصيب فيها الطاعن من ضربة وقعت على عينه من بعض من كان مع المطعون ضده كما يفهم من اعتراف تابعه سالم محمد الشاعر الذي قررت المحكمة أنه اتهم نفسه فداء له — لما كان ذلك فإن المطعون ضده يكون مسئولا عن التعويض على الأساس المقرر بالمادة ١٥٢ المذكورة .

« وحيث انه لما كانت الدعوى العمومية والمدنية قد رفعتا على المطعون ضده على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب الذي وقع على عين الطاعن وسبب له الضرر المطلوب التعويض من أجله وقد استمر النظر فيهما على هذا الأساس طوال المحاكمة فإن المحكمة — وقد داخلها الشك في أن المطعون ضده ضرب الطاعن ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى يكون من سلطتها أن تحاكمه عليها فبرأته لعدم ثبوت التهمة عليه وتبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار — تكون قد أصابت ولم يكن في وسعها إلا أن تحكم بما حكمت به . ذلك لأن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار المدعى عليه مسئولا عن فعل نفسه تختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار المدعى عليه مسئولا عن فعل غيره . ولما كانت المحكمة ليس لها أن تغير من تلقاء نفسها السبب الذي تقام عليه الدعوى أمامها وإلا تكون قد تجاوزت سلطتها وحكمت بما لا يطلب منها الحكم به .

ولما كان الطاعن مساهماً في طعنه بأنه رفع دعواه بأن المطعون ضده قارف بنفسه الفعل الضار الذي رأت المحكمة أنه لم يقع منه — لما كان ذلك فإن ما ينهيه الطاعن على المحكمة من أنها خالفت القانون إذ لم تحكم له من نفسها بالتعويض على اعتبار أن من وقع منه الفعل الضار من اتباع المطعون ضده يكون هو المخالف للقانون « وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد المال عطيه بكرش مدع بحق مدني ضد النيابة رقم ٣٢٥ سنة ١٣ ق)

١٦٢

أول فبراير سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوزات من محل حجزها إلى المكان المعين لبيعها فيه . الحارس غير مكلف بذلك . ادانة الحارس في هذه الجريمة استناداً إلى أنه لم يقدم المحجوز في اليوم المحدد لبيعها فيه بالسوق . قصور في أسباب الحكم .

المبدأ القانوني

انه لما كان الحارس غير مكلف قانوناً بأن ينقل المحجوزات من محل حجزها إلى أي مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه فإن الحكم إزاء أدان المتهم غير مستند في ذلك إلا إلى أنه لم يقدم المحجوزات في السوق المعين لبيعها فيه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس من شأنه أن يدل على ما رتب عليه ويكون بالتالي خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها

المحكمة

« وحيث ان الطاعن ينعي فيما ينهيه على الحكم المطعون فيه أنه أدانته ولم يذكر أي سبب لقضائه بذلك .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه . « اختلس ذرة محجوزاً عليها قضائياً إضراراً بمحمود محمد ضلع الحاجز ولم تكن قد سالت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وهو مالكمها . » والحكم الابتدائي أدانته ولم يذكر في ذلك إلا ما قاله من أنه تبين من الاطلاع على الأوراق أنه حيز ضد المتهم (الطاعن) قضائياً بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٤١ وفاة لمبلغ ٢٩٠ م ٢ ج على ثلاثة أرادب ذرة وعين المتهم حارساً وتحدد للبيع يوم ٣ مارس سنة ١٩٤١ بالسوق . وقرر الصراف أن المتهم لم يقدم المحجوزات للبيع . وحيث ان المتهم أنكر التهمة . وحيث انه لذلك تكون التهمة ثابتة ضد المتهم ويتعين معاقبته طبقاً للمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . » والحكم الاستثنائي المطعون فيه قضى . بتأييد هذا الحكم لأسبابه ولم يزد عليها إلا قوله أن المحكمة تأمر بوقف تنفيذ العقوبة لقيام الطاعن بوفاء الدين المحجوز من أجله .

« وحيث انه لما كان الحارس ليس مكلفاً قانوناً بأن ينقل المحجوزات من محل حجزها إلى أي مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه فإن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن ولم يستند في ذلك إلا على أنه لم يقدم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها فيه بالسوق يكون قد أقام قضاءه على ما ليس من شأنه أن يدل على ما رتب عليه ويكون بالتالي خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بلا حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن قرني مسعد حسين ضد النيابة رقم ٣٣٠ سنة ١٣ ق)

الطرق الاحتمالية .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه : « توصل إلى الاستيلاء على بطانية موضحة بالمحضر ومبلغ ١٥ قرشا من نور بنت سالم يوسف بالا حتيال لسلب جزء من ثروتها . بأن اتخذ لنفسه صفة غير صحيحة بان زعم لها أنه موفد من قبل ابتهاقاعى السيد محمد العزوني المسجون بمركز المنزلة لا أخذ هذه الأشياء وتوصيلها إليه ثم أضافها لدمته إضراراً بها . » . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدانته وقال في ذلك « ان محصل هذه الدعوى أن المتهم كان يؤدي حكماً منفذاً عليه بالتشغيل بينما كان الرقاعى السيد العزوني محبوساً احتياطياً وقد ذهب المتهم إلى والدته السجين المذكور وقال لها أن ابنها يطلب منها بطانية و ١٥ قرشا فسلمته البطانية والنقود ليوصلها لولدها وانتهزت فرصة خروج ابنها من السجن إلى دارالقضاء للفصل في المعارضة المقدمة بشأن استمرار حبسه وسألته فأجابها أنه لم يطلب شيئاً من ذلك ولم تصله البطانية والنقود . وحيث ان المتهم وإن أنكر التهمة فانه عجز عن دفعها بدفاع جدى ولذلك تكون التهمة ثابتة قبله ويتمتع عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

« وحيث انه سبق الحكم عليه في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٩ وفي ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ وفي ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١ بالحبس لسرقات فهو عائد كنص المادة ٤٩ فقرة ثالثة عقوبات وترى المحكمة لذلك أخذه بالشدة . . . »

« كالة عن شخص

عليه لتوصيله

١٦٣

أول فبراير سنة ١٩٤٣

نصيب . ادعاء الوكالة . استيلاء مدعيها على مال المجنى عليه لتوصيله إلى الموكل . اتخاذ لصفة كاذبة . نصب ولو لم يكن مقرونا بطرق احتمالية (المادة ٢٩٣ ع — ٣٣٦) .

المبدأ القانوني

إن ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ثم استيلاءه على مال المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعوم يعد في القانون اتخاذاً لصفة كاذبة بالمعنى الوارد في المادة ٣٣٦ ع ويكفي وحده في تكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتمالية . فان النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتمالية في شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب الخ يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتمالية (١) .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى بوجه الطعن المقدم منه على الحكم المطعون فيه أنه خطأ إذ أدناه ذلك لأن أخذه البطانية والنقود من المجنى عليها بدعوى أنه موفد لهذا الغرض من قبل ابنها لا تتكون به جريمة النصت كما قالت المحكمة إذ أن هذه الواقعة لا تعدو أن تكون ادعاء كاذبا مجرداً من أى مؤيد خارجي يجعله من

صحيح — اتخاذاً لصيغة كاذبة بالمعنى الوارد في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويكفي وحد في تكوين ركن الاحتيال ولو كان ليس فيه استعمال لأساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، فان النصب يقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الاتهام بوجود مشروع كاذب الخ يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقروناً بطرق احتيالية .

« وحيث انه متى كان هذا مقراً فلا وجه لما يدعيه الطاعن من أن المحكمة أدانته في جريمة النصب على الرغم من أن زعمه كاذباً أنه موفد إلى الحجى عليها من قبل ابنها لا يمكن عده من التدابير الاحتيالية الواجب توفرها في جريمة النصب .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد المهدي عطا الله ضد النيابة رقم ٣٢٦ سنة ١٣)

١٦٤

أول فبراير سنة ١٩٤٣

اثبات . شاهد . الاخذ بشهادته أمام المحكمة مع مخالفتها لشهادته أمام البوليس . حرية المحكمة في ذلك . اخذها . باحدى روايتين . معناه . اطمئنانها الى ما أخذت به واطراحها للرواية الاخرى .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها ولو كانت مخالفة لما قاله في البوليس أو بأقواله في البوليس ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها إذ المرجح في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به هذا وإذا كان للشاهد قولان وأخذت المحكمة بأحدهما فان ذلك معناه أنها اطمأنت إلى القول

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن أن شهادة العسكري عبد الغني أحمد شحاته الذي قال بضبط الطاعن ومعه الأرز المسروق اختلفت أمام المحكمة عنها في البوليس وأن تفتيش الطاعن وقع باطلا لأن العسكري الذي أجراه ليس من رجال الضبطية القضائية . وفضلاً عن ذلك فان الطاعن دفع أمام المحكمة الاستثنائية بأن التهمة ملفقة عليه من خصومه ، وبأن شهود النفي وافقوه ، ولكن المحكمة لم ترد على ذلك

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان

الطاعن وقال : « إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان القبض والتفتيش الحاصل بمعرفة العسكري عبد الغني أحمد لا أنه صدر بغير إذن من النيابة وفي غير الأحوال الجائز لرجال الضبطية القضائية إجراؤه بغير استئذان وحيث أنه ثابت من أقوال العسكري عبد الغني أحمد شحاته بأنه شاهد المتهم (الطاعن) في الساعة ٦ أفرنكي صباحاً يحمل بطانية تحت إبطه اليسر وسأله عن الموجود فيها فعرّفه بأنه لا يوجد فيها شيء ولما أمسكه وجد بداخلها الارز المضبوط وحيث ان هذه الحال تعتبر تلبساً بالجريمة ينحول لرجال البوليس ولكل شخص القبض على مرتكبها وتقديمه للسلطات المختصة لاجراء التحقيق معه ومحاكمته ولذا يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه . وحيث ان التهمة ثابتة قبل ائتهم ثبوتاً كافياً من أقوال العسكري عبد الغني أحمد شحاته الذي ضبطه ومعه الأرز المسروق ومن أقوال جلال عبد العال الذي شهد بأن العسكري عبد الغني شحاته أخبره بضبط المتهم ومعه البطانية بداخلها الارز وأنه

١٦٥

أول فبراير سنة ١٩٤٣

١ — تزوير . المضاهاة . ورقة رسمية أو ورقة عرقية معترف بها . قبولها للمضاهاة . تخويل المحكمة الجنائية اجراء المضاهاة على أية ورقة تقنع بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه . حقها في استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترف بها . المادة ٧٢ تحقيق . المقصود منها . (المادتان ٢٦١ مرافعات و ٧٢ تحقيق)

٢ — نذب خبير لعمل مضاهاة على ورقة معينة . عدم أخذها بتقرير الخبير . لعدم اطمئنانها الى ورقة المضاهاة . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إن القاضي ليس ملزماً بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرقية معترف بها ، بل إن له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة في إظهار الحقيقة . فكذا له أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورقة المطعون فيها سواء أ كانت هذه الأوراق رسمية أم عرقية وله أن يستبعد لأي سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية . خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقرر في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضي بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرقية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت أو مطالبة بالاجرى المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها كما هي الحال في المسائل

(٧)

وسأل المتهم عن ذلك فرجاه عن صرف الموضوع وقد ثبت من المعاينة وجود قطع في أحد الأشولة الموضوعة بجوار الكشك الخاص بالمتهم وقد اعترف المتهم بأن البطانية له ولذا تكون التهمة ثابتة بثبوتها كافيًا وعقابه ينطبق على المادة ٣١٨ عقوبات ويتعين تأييد الحكم المستأنف .

« وحيث انه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فان المحكمة لها أن تأخذ بشهادة الشاهد أمامها . ولو كانت مخالفة لما قاله في البوليس أو بأقواله في البوليس ولو كانت مخالفة لشهادته أمامها . والمرجع في ذلك إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي أخذت به فإذا كان للشاهد قولان وأخذت المحكمة بأحدهما فان ذلك معناه أنها اطمأنت إلى القول الذي أخذت به وأطرحنا الآخر . أما عن الدفع بيطلان التفتيش فان الحكم قد رد عليه ردا صحيحا لأن الواقعة التي اثبت وقوعها من الطاعن تدل على انه شوهد في حالة تلبس بجريمة السرقة فكان للعسكري بل لأي إنسان آخر بمقتضى المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات أن يقبض عليه وبالتالي يفتشه وأما القول بتلفيق التهمة فدفاع موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به وإدانة الطاعن للأسباب التي أوردتها الحكم تدل بذاتها على أن المحكمة لم تر في دفاعه ما يغير وجهة النظر التي انتهت إليها وهذا يعتبر ردا على دفاعه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن احد محمد فارس ضد النيابة رقم ٣٣٥ سنة ١٣١٣ ق)

المدنية فان مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة يجب ألا يكون صدورها إلا بناء على العقيدة التي تتكون لدى القاضى بكامل الحرية ما مقتضاه تحويل المحكمة إجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترف بها متى ساورها الشك في أمرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه إما إلزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهي غير مطمئنة إليه أو أن تسير في إجراءات وهي عالمة بأنها غير مجدية . ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضى التحقيق فان نصها بأن « الأحوال المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والافرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية » نصها هذا مهما كانت دلالة لا يمكن أن يكون مقصودا به مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية وإنما هو نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضى إلى ما يحسن اتباعه عند إجراء عملية المضاهاة ولا يترتب على مخالفته أى بطلان فان الغرض منه يتمحقق كلما اتخذ القاضى الاحتياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك إلى الدليل المستمد من عملية المضاهاة

٢ — ان ندب المحكمة خيرا لعمل المضاهاة

على ورقة معينة ليس من شأنه ولا يمكن أن يكون من شأنه أن يسلبها حقها في أن تأخذ أو لا تأخذ بتقرير الخبير الذى ندبته . فاذا هى رأت لأى سبب من الأسباب ألا تأخذ بتقرير الخبير فلا يصح رميها بالتناقض ولو كان السبب هو عدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن بتحصيل في ان الطاعنين تمسكا امام المحكمة الاستئنافية بوجوب مضاهاة الورقة المطعون فيها بالتزوير على أوراق رسمية أشارا إليها ، من بينها توكيل مثبت بدفتر التوكيلات بالمحكمة الشرعية فانتقلت المحكمة الاستئنافية إلى المحكمة الشرعية واطلعت على الدفتر المذكور فوجدت توكيلا موقعا عليه بختم المدعى بالحق المدني بصفة شاهد ثم قررت ندب خبير في الخطوط لمضاهاة بصمة الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها بالتزوير على بصمة الختم الموقع به على التوكيل . وقد باشر الخبير بأمواريته وقدم تقريره جاء فيه أن البصمتين متحدتان . وعند نظر الدعوى بعد تقديم هذا التقرير قررت المحكمة تأجيلها ريثما يبت في شكوى مقدمة من المدعى بالحق المدني للنيابة بشأن تزوير توقيعه على هذا التوكيل الرسمى . وقد أجلت القضية لهذا الغرض عدة مرات إلى أن قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ لضم أوراق الشكوى المذكورة وكلفت المدعى بالحق المدني بالارشاد عن نمرتها الحقيقية في ظرف ثلاثة اسابيع وإلا يصرف النظر عما يدعيه بشأنها . وفي جلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ لم تكن الشكوى قد ضمت ولكن

المحكمة أصدرت على سماح الدعوى وحكمت فيها بعد ذلك بتأييد الحكم المستأنف القاضي بادانة الطاعنين وصرفت النظر عن عملية المضاهاة التي تمت على التوكيل الرسمي كما صرفت النظر عن تحقيق هذا الدفاع الذي سارت فيه شوطا طويلا وهذا الذي أجرته المحكمة لا يتفق وقرارها القاضي بضم أوراق الشكوى المقدمة من المدعى بالحق المدني وهي إدخالت هذا القرار قد أدخلت بدفاع الطاعنين الذي كان مستندا إلى القرار الصادر بوجوب الأخذ بالتوكيل وبعملية المضاهاة في حالة عدم ثبوت تزوير التوكيل بناء على الشكوى المذكورة

« وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعنين طلب إلى المحكمة الاستئنافية بجلسة ١٤ إبريل سنة ١٩٤١ ندب خبير لمضاهاة المخالصة المطعون فيها بالتزوير على توكيل شرعى صادر من حسن على (الطاعن الثانى) إلى محمد عبد الرحيم وموقع عليه المدعى بالحق المدني بصفة شاهد وعندئذ انكر المدعى بالحق المدني انه وقع على هذا التوكيل وقد رأت المحكمة تحقيق دفاع الطرفين ، فانتقلت الى المحكمة الشرعية فى يوم ٢٤ إبريل سنة ١٩٤١ واطلعت على دفتر التوكيلات فوجدت به توكيلا صادرا بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٧ من محمد حسن على (الطاعن الثانى) إلى محمد عبد الرحيم بشهادة عبد الرحيم عبد الجليل المدعى بالحق المدني وآخر ، ولاحظت المحكمة وجود تشابه بين بصمة الختم المنسوب إلى المدعى بالحق المدني على المخالصة المطعون فيها بالتزوير وبصمة الختم المنسوب إليه على التوكيل ، وقرر المدعى بالحق المدني انه لم يشهد على هذا التوكيل وأنه قدم شكوى

للنيابة بهذا الخصوص فأمرت المحكمة بضم هذه الشكوى وكلفت المدعى بالحق المدني بالارشاد عنها تم قررت ندب خبير للمضاهاة . وتأجلت القضية بعد ذلك عدة مرات لضم الشكوى أو الاستعلام عما تم فيها إلى أن كانت جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ التي قررت المحكمة فيها تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ لضم الشكوى السابق التقرير بضمها . وكلفت المدعى بالحق المدني بالارشاد عن نمرتها الحقيقية فى ظرف ثلاثة أسابيع وإلا صرف النظر عما يدعيه بشأنها . وفى جلسة ٢٣ فبراير المذكورة سمعت المحكمة مرافعة الخصوم وقررت تأجيل الحكم فى الدعوى لجلسة ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضي بادانة الطاعنين فى تهمة التزوير والاستعمال المسندتين إليهما . واستندت المحكمة فى قضائها هذا إلى أسباب الحكم الابتدائى وإلى أسباب أخرى أوردتها فى حكمها ومما قالته أنها : « ترى من ظروف التوقيع على التوكيل ما يكفى على الأقل لاستيعاده كورقة للمضاهاة كما ترى فى عناصر الدعوى المطروحة أمامها ما يكفى لتكوين عقيدتها بتزوير المخالصة المطعون فيها » . ويتضح من هذا الذى أثبت بمحاضر الجلسات بالحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية قد تمشت مع الطرفين فى دفاعهما فحققت دفاع الطاعنين بانتقالها إلى المحكمة الشرعية واطلاعا على التوكيل الذى أشارا إليه وندبت خبير المضاهاة عليه كما أنها أمرت بضم الشكوى التى قال عنها المدعى بالحق المدني تحقيقا لدفاعه . ولما لم يستطع الارشاد عنها بالرغم من تأجيل القضية عدة

مرات لهذا الغرض لم يسع المحكمة إلا الفصل في الدعوى بغير أن تضم الشكوى. وما دامت المحكمة قد حققت دفاع الطرفين فليس للطاعنين أن ينعي عليها أنها أخلت بدفاعهما كما أنه ليس لهما أن ينعي عليها غرضها النظر عن تقرير الخبير الذي نددته المضاهاة لأن القاضي مطلق الحرية في تقدير ما يعرض عليه من الأدلة فيأخذ بما تطمئن إليه عقيدته ويطرح مالا يرتاح إليه. وما دامت المحكمة لم تر الأخذ بتقرير الخبير كدليل في الدعوى لما ساورها من الشك حول الورقة التي أجري المضاهاة عليها ورأت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بتزوير المخالصة فلا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بتقدير الأدلة. أما عن عدم ضم الشكوى فإن ذلك ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تبدي في حكمها — على نحو ما فعلت — حقيقة الواقعة التي اقتنعت بها بناء على وقائع الدعوى والأدلة القائمة فيها.

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى باستبعاد التوكيل الرسمي كورقة للمضاهاة — قد أخطأ لأن المادة ٢٦١ من قانون المرافعات في المواد المدنية التي يجب اتباعها في التحقيقات الجنائية توجب قبول كل ورقة رسمية للمضاهاة عليها مادام لم يثبت تزويرها.

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما أثاره الطاعنان في هذا الوجه ورد عليه بأن قال: تمسك المتهمون الحاضرون بأن الختم الموقع به على المخالصة المشار إليها يطابق الختم الموقع بتوقيع المجنى عليه به على طلب السلفة المؤرخ في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٧ وعلى التوكيل الشرعي المؤرخ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ بصفته شاهدا

عليه وهذا التوكيل على الأقل هو ورقة رسمية يجب المضاهاة عليها ما لم يقض بتزويرها. وقد رد المجنى عليه على هذا بأنه لم يوقع على الورقتين المذكورتين وأنهما عملتا بمعرفة المتهمين في وقت معاصر للجريمة توطئة للتزوير وتكلة له وإنه بخصوص عقد السلفة فضلا عن أنه ليس ورقة رسمية أو عرفية معترفا بها فإن الموظف المختص لا يتحقق فيه من شخصية الموقع « المستلف » الذي يقدم له محصولا كرهن يستلف عليه مبلغا يقل عادة عن ثمنه مما لا يدعوه أي الموظف إلى تحقيق هذه الشخصية ولا سيما أن الاقتراض وقع على بضعة كيلات نظير قروش وبعيد على مثله أي مثل المجنى عليه وهو رجل موسر بدليل الحكم الصادر لمصلحته والذي عملت عنه المخالصة المزورة أن يلجأ إلى الاستدانة بمبلغ تافه نظير رهن بضعة كيلات كان في مقدوره أن يبيعها نائما إذا كان في حاجة إلى ثمنها. وأما بخصوص التوكيل المقول بتوقيعه عليه كشاهد فهو مزور بالنسبة له إذ لم يوقع عليه اطلاقا وقد عمل هذا التوكيل من أحد المتهمين لأخيه ووقع عليه شخص آخر بالختم الذي اصطنع ونسب إليه التوقيع به بعد بضعة أيام على المخالصة المطعون فيها. ومن حيث أن نظرية الدفاع بهذا الصدد تلخص في أن المادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات تقضي بأن الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية ولم يتمسك بتوقيع المجنى عليه على عقد السلفة لانكاره إياه. وإنما تمسك بتوقيعه على التوكيل على أساس أنه ورقة رسمية يتعين الأخذ بها إلى أن يقضى بتزويرها. ومن حيث أنه

يتعين معرفة ما إذا كانت قواعد قانون المرافعات تلزم المحكمة الأخذ بالتوكيل المشار إليه كورقة المضاهاة أو على الأقل إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى بصحتها أو تزويره أم لا . ومن حيث ان المادة ٢٦١ مرافعات وان حددت الأمضاء التي تقبل للمضاهاة عليها ومن ضمنها الأوراق أو الختم الموضوع على أوراق رسمية أى كل ورقة لا تتوفر الشرائط المنصوص عليها فيها لا تصلح للمضاهاة ، إلا أنها في الوقت نفسه لم توجب قبولها لهذا الغرض وبعبارة أخرى أن هذه الشرائط لازمة لقبول أوراق المضاهاة وإن كان توافرها غير ملزم للقاضي بقبولها إذا استبان له أن هناك مطاعن جدية تدور حولها تقضى بتحقيقها فيكون له الخيار كما سيأتى بعد في أن يستبعدا أو يحققها أو يوقف الدعوى حتى يفصل في صحتها . ومن حيث أنه يؤيد هذه النظرية نص المادة ٢٨٩ مرافعات التي تجيز للقاضي في مادة التزوير - خلافاً لمادة الانكار لعدم ورود نص مماثل سلطة تحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أية حالة كانت عليها المرافعة أى أن أوراق المضاهاة نفسها خاضعة لتقديره ، وما دام يملك تحقيقها فهو يملك استبعادها إذا توفرت لديه الأدلة على عدم صحتها . أو إيقاف الفصل في الدعوى إلى أن يفصل في ذلك وهو إجراء أقل من التحقيق الذي ينحوله إياه القانون بالمادة ٢٨٩ مرافعات سالفة الذكر . ومن حيث ان المحكمة ترى من ظروف التوقيع على التوكيل السابق شرحها ما يكفي على الأقل لاستبعاد كورقة المضاهاة كما ترى في عناصر الدعوى المطروحة أمامها ما يكفي لتسكون عقيدتها بتزوير المخالصة المطعون فيها ، ومحكمة النقض تقر محكمة الموضوع على هذا

النظر إذ القاضي ليس ملزماً بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها ، بل له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة في إظهار الحقيقة . فكما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورقة المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية له أن يستبعد لأي سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية خصوصاً إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها كما هي الحال في الدعوى . ومتى كان هذا مقررأ في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية التي لا يصح فيها مجال مطالبة القاضي بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت أو مطالبة بأن لا يجرى المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها كما هي الحال في المسائل المدنية فإن مطالبة بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة يجب أن لا يكون صدورهما إلا بناء على العقيدة التي تتكون لدى القاضي بكامل الحرية مما مقتضاه تخويل المحكمة إجراء المضاهاة على كل ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفاً بها متى ساورها الشك في أمرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه إما إلزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهي غير مطمئنة إليه أو السير في إجراءات مع العلم بأنها غير مجدية . ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضي التحقيق فإن نصها بأن «الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل

١٦٦

أول فبراير سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه . ثبوت أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنها لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائماً . وجوب الرجوع عنه

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة النقض قد قضت بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه وكان الواقع أنه قدمها بالفعل ولكنها لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم الكتاب في إرسالها إلى محكمة النقض فذلك لا يصح معه بقاء حكم محكمة النقض قائماً بالظروف التي صدر فيها بل يتعين الرجوع عنه خصوصاً وأنه طبقاً للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد صدر بدون أن يعلن الخصم وبدون مرافعة

المحكمة

« من حيث أن واقعة الحال في الدعوى أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات المنيا بإدانة الطاعن في قضية الجناية رقم ٣٢٢٠ أبو قرقاص سنة ١٩٤١ (رقم ٦٣١ كل سنة ٩٤١) فقرر بالطعن في هذا الحكم أمام كاتب السجين ثم قدم الاستاذ محمود فهمي جندية بك المحامي عنه تقريراً لقلم كتاب محكمة النقض والإبرام يتضمن عدم ختم الحكم في الميعاد وأرفق به شهادة من قلم الكتاب مؤرخة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٢ بأن الحكم لم يرد إليه لغاية هذا التاريخ . وفي أول يوليو سنة ١٩٤٢ أرسل قلم كتاب محكمة النقض هذا التقرير

عليها المضاهاة في مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضاً في التحقيقات الجنائية » - نصها هذا مهما كانت دلالة لا يمكن أن يكون من شأنه مخالفة هذه القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية فهو نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضي إلى ما يحسن اتباعه عند إجراء عملية المضاهاة ولا يترتب على مخالفته أي بطلان ، فإن الغرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضي الاحتياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك إلى الدليل المستمد من عملية المضاهاة .

« وحيث أن محصل الوجه الثالث أن ما قضى به الحكم المطعون فيه من استبعاد التوكيل الرسمي كورقة للمضاهاة قد جاء مناقضاً للحكم التمهيدى الصادر من نفس المحكمة بتدب خبير لمضاهاة المخالصة المطعون فيها بالتزوير على التوكيل المذكور وهذا الحكم التمهيدى هو حكم قطعى فيما يتعلق بقبول أوراق المضاهاة . وما دامت المحكمة قد قبلت التوكيل في هذا الحكم كورقة للمضاهاة فلم يكن لها أن تستبعده بعد ذلك في الحكم الصادر في موضوع الدعوى » وحيث أن هذا الوجه مردود بأن ندب المحكمة الخبير لعمل المضاهاة على ورقة معينة ليس من شأنه ولا يمكن أن يكون من شأنه أن يسلبها حقها في أن تأخذ أو لا بتقرير الخبير الذى ندبته ، فإذا هي استعملت حقها ولم تأخذ بتقرير الخبير لأى سبب من الأسباب ولو كان السبب عدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة فلا يصح ردها بأنها وقعت في تناقض

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه

(طعن مسعد بشاى وآخر ضد النيابة وآخر مدعى بحق

مدنى رقم ٢٢٧ سنة ١٣ ق ٢)

نيابة المنيا في إرسالها إلى قلم كتاب هذه المحكمة مما لا يصح معه بقاء هذا الحكم قائما بالظروف التي صدر فيها فيتعين إذن الرجوع عنه وخصوصا انه صدر بدون أن يعلن الخصم وبدون مراعاة طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات . « وحيث انه يبقى بعد هذا ، البحث — على أساس الحقيقة الواقعة — فيما إذا كان الطعن قد حاز شكله القانوني .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٤٢ فطعن فيه الطاعن يوم صدوره ثم قدم أسباب طعنه في أول يوليو سنة ١٩٤٢ ، وبهذا يكون الطعن صحيحا شكلا .

« وحيث ان الأسباب المقدمة قد اقتضت على القول بعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني وأرقت بها شهادة رسمية تثبت ذلك فيتعين إذن تأجيل القضية حتى يقدم الطاعن ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته

(طعن يوسف حسين يوسف ضد النيابة رقم ٤٩٣

سنة ١٣ ق)

والشهادة إلى نيابة المنيا الكلية بكتابه رقم ٢٢٢٧ لرافقهما بملف قضية الجناية الخاصة بها .

ولكن في يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وردت قضية الجناية المذكورة إلى قلم كتاب محكمة النقض خالية من تقرير الأسباب والشهادة المذكورين — فقيدت بمجدول المحكمة برقم ٢١٦٧ سنة ١٢ القضائية وقضى فيها بجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم أسباب النقض .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أعادت نيابة المنيا الكلية الأوراق بكتابتها رقم ١٧٨٢ مرفقا بها التقرير لاعادة نظر الطعن حيث لم يرفق تقرير الأسباب به عند إرساله في الدفعة الأولى سهوا . ونظرا إلى ما تبين — بناء على ما تقدم ذكره — من ان المتهم قرر بالطعن وقدم أسبابا لطعنه كما سلف القول كان لا بد من إعادة النظر في الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة « وحيث ان الحكم المذكور قد قضى بعدم القبول شكلا استنادا إلى أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه بينما الحال انه قدمها وانها لم تعرض على محكمة النقض بسبب تقصير قلم كتاب

قضاء محكمة النقض والإبرار بالدينية

وكان من يحتج به لم يستطع تقديمه لمحكمة الدرجة الأولى ثم تمكن من تقديم صورة رسمية منه لمحكمة الاستئناف فانه يكون واجبا على هذه المحكمة تقديره وتقول كلمتها فيه فاذا هي اكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه قائلة إن المستأنف

١٦٧

٤ مارس سنة ١٩٤٣

حكم . تسببه . مستند ذواهمية في الفصل في الدعوى .
تقديم صورة رسمية من المحكمة الاستئناف . وجوب التحدث عنه . اغفاله . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المستند ذا أهمية في مصير الدعوى

لم يأت بشيء جديد فإن حكمها يكون قاصر
الأسباب قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

المسألة

« من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم
المطعون فيه أنه جاء معيبا في تسببيه لاغفاله
الرد على المستندات الجديدة التي قدمها لأول
مرة لمحكمة الاستئناف وهي مستندات متعلقة
بمسألة تسليم القطن وهي مقطع النزاع بين الطرفين
« وحيث أن الطاعن قدم تلك المستندات
إلى محكمة الاستئناف أثناء المرافعة فيها .

« وحيث أن الحكم الاستئنافي قد بني على
الأخذ بأسباب الحكم الابتدائي وعلى القول
بأن الطاعن لم يأت في استئنافه بشيء جديد يمكن
الرد عليه .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي
يبين أن مسألة إعطاء تصاريح للمطعون ضده
الأول يستطيع بموجبها أن يتسلم قطن الطاعن
من محل وجوده بعد دفع الأموال المطلوبة
على الأرض التي زرع فيها — هذه المسألة كانت
موضوع الخلاف الرئيسي الذي دار حوله الجدل
بين الطرفين وتعرضت له المحكمة الابتدائية في
أكثر من موضع في أسباب حكمها مشيرة إلى
أهمية هذه التصاريح بالنسبة لاثبات تسليم المطعون
ضده الأول القطن المتفق على بيعه إليه وإسكنها
لمعجز الطاعن عن تقديم ما يدل على صدورها
اعتبرتها كأنها لم تصدر فعلا .

« وحيث أنه متى كان لهذه التصاريح هذه
الأهمية في نظر محكمة الموضوع وكان الطاعن قد
تمكن من تقديم صور رسمية منها لمحكمة الاستئناف
بعد عجزه عن تقديمها للمحكمة الابتدائية فقد
كان واجبا على محكمة الاستئناف أن تضعها

في ميزان التقدير وتقول كلمتها بشأنها أما وهي
لم تفعل فتكون أسباب حكمها قد جاءت قاصرة
عن تبرير ما قضت به وهذا العيب يجعل حكمها
واجب النقض ولا ترى المحكمة محلا مع هذا
لأن تعرض لأسباب الطعن الأخرى .

(طعن الحاج حسين جبر غنيم وحضر عنه الأستاذ
محمد حسن ضد الحاج محمد علي ديشنة وآخر وحضر عن
الأول الأستاذ أحمد رشدي رقم ٥٩ سنة ١٣ ق رئاسة
وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك رئيس
المحكمة وحسن زكي محمد بك ومحمد زكي علي بك ومحمد كامل
مرسي بك ونجيب مرقس بك مستشارين وحضور حضرة
صاحب العزة نصيف زكي بك رئيس النيابة بالاستئناف)

١٦٨

٤ مارس سنة ١٩٤٣

مستولية . مسئولية رجال الحفظ . عند القيام بمهامهم
عما يقع منهم من قتل . مناطها . (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

المبدأ القانوني

إنه وإن كان لرجال الحفظ عند القيام بمهامهم
وظائفهم واضطلاعهم بالمحافظة على الأمن العام
والعمل على استتباب السكينة وصيانة الأرواح
والأموال أن يتخذوا من الوسائل ما يكفل تحقيق
هذه الأغراض ولا تكون ثمة مسئولية عليهم
إذا هم أصابوا في سبيل القيام بهذه الواجبات أحداً
من المتجمهرين إلا أنهم إذا أتوا في أداء ذلك
أعمالاً خارجة عما يكون لازماً لتحقيق هذه
الأغراض حقت عليهم المسئولية وإذن فإذا كانت
المحكمة قد استبانَت من الوقائع التي ذكرتها
في حكمها أن القاتل الذي يطالب ورثته بالتعويض
عن قتله لم يكن مشتركاً في التجمهر بل كان يسعى
لتجنبه حتى لقد لجأ لعيادة أحد الأطباء بالدور

الثاني وأن إصابته إنما كانت وهو بداخل هذه العيادة ومن غير مقتض من الدفاع عن النفس أو تشتيت المتظاهرين فإن حكمها بالتعويض على وزارة الداخلية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية يكون صحيحا ومقاما على ما يسنده قانونا .

المحكم

« من حيث ان ما بنى عليه الطعن يتحصل فيما يأتي : -

أولا - مخالفة الحكم للقانون وخطؤه في تأويله - وفي ذلك تقول الطاعنة أنها أبت في دفاعها أن رجال البوليس والجيش كانوا حين أطلقوا النار على المتظاهرين في حالة دفاع شرعى عن أنفسهم وأن إصابة مورث المطعون ضدهما وقعت أثناء استعمالهم هذا الحق فإذا ما أصابوا شخصا من غير المتظاهرين أثناء دفاعهم فلا مسئولية تترتب على هذا الفعل - والحكم المطعون فيه مع تسليمه بصحة هذا المبدأ رأى أنه لا ينطبق على حالة ما إننا كان رجال القوة تجاوزوا حدود واجبهم بتوجيه نيران بنادقهم إلى الوادعين في عقور الدور ولم يشتركوا في التظاهر حتى ولو كانوا مطلين من نوافذهم إذ لا يمكن اعتبارهم كمن يكون سائرا في الطريق عرضا مع المتظاهرين فأصيب أثناء ذلك .

وقد أورد الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهما أصيب بعيار نارى قضى على حياته من رجال القوة الذين كانوا يتعقبون المتظاهرين في الطريق العام لتفريق تجمعهم ومنع اعتدائهم وكانوا عندئذ في حالة دفاع شرعى ويستتبع هذا الذى رآه نجيحة الموضوع انتفاء مسئولية الحكومة أيا كانت الصبورة التى حصلت

فيها الاصابة مادام الفعل بدا مشروعا بصرف النظر عما إذا كان مورث المطعون ضدهما سائرا في الطريق عرضا مع المتظاهرين أو مطلقا من نافذة أو غير ذلك .

وتقول الطاعنة أنها تمسكت أيضا بأن إصابة مورث المطعون ضدهما وقعت أثناء استعمال البوليس لحقه في تفريق التجمع ولولا القوة وفقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ ولكن الحكم المطعون فيه رأى أن نصوص هذا القانون لا يصح أن تسرى على الوادعين في عقور الدور وهذا غير صحيح إذ أن ما يجب التعويل عليه هنا أيضا أنه متى كان الفعل قد بدا صحيحا فلا تأثير لنتائجه في هذا الاعتبار .

« وحيث انه وإن كان لرجال الحفظ عند القيام بمهامهم واضطلاعهم بالمحافظة على الأمن العام والعمل على استتباب السكينة وصيانة الأرواح والأموال أن يتخذوا من الوسائل ما يكفل تحقيق هذه الأغراض ولا يكون ثمة مسئولية عليهم إذا هم أصابوا في سبيل القيام بهذه الواجبات أحدا من المتجمعين إلا أنهم إذا أتوا في ذلك كله أعمالا خارجة عما يستلزمه نطاق هذه الأغراض من الوسائل حقت عليهم المسئولية

« وحيث ان الحكم المطعون فيه استعرض وقائع الحادثة واستبان منها بوضوح أن مورث المطعون ضدهما لم يكن مشاركا في التظاهر بل كان متجنبا إياهم وقارا من طريقه حتى لجأ لعيادة أحد الأطباء بالدور الثانى وأصيب بينما كان بداخل هذه العيادة ثم عقب الحكم على ما تقدم بالرد على ما دفت به الطاعنة من أن رجال الحفظ كانوا وقت الحادثة في حالة دفاع شرعى عن أنفسهم بما يأتى : « من حيث ان ما تمسكت به المسهتا نف عليها « الطاعنة » من أن رجال القوة

يعتبرون أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى في حالة إصابة المجنى عليه على اعتبار أن من يستعمل حق الدفاع الشرعى إذا أصاب شخصا غير من اعتدى أو حاول الاعتداء وأن العبرة بالظروف التى أحاطت بالمدافع عن نفسه أو ماله بصرف النظر عن نتيجة فعله لأن الفعل إذا ما بدأ صحيحاً ومشروعاً فلا يسأل من أتاه عن نتائجه على أن هذا المبدأ صحيح فيما تقرر فيه ولكنه وإن كان ينطبق على ما مثل فيه اعتماداً على الظروف الواضحة فيه سأفقه الذكر فلا ينطبق على حالة مغامرة يعتبر فيها أن رجال القوة تجاوزوا حدود واجبهم بتوجيه نيران بنادقهم إلى الوداعين فى عقور الدور الذين لم يشتركوا فى التظاهر ولو كانوا مطلين من نوافذهم فلا يمكن اعتبارهم ملحقين بهذا التظاهر أسوة بمن يكونون سائرين فى الطريق عرضاً مع المتظاهرين فأصيبوا أثناء هذا التظاهر ولو ترك لرجال القوة الأمر بغير احتياط بالمرّة لا تسع الحرق وعم الاعتداء سواء على المتظاهرين وغيرهم من الوداعين فى عقور دورهم البريئين البعيدين عن التظاهر ولا يعتبر فى حدود الدفاع الشرعى شيء من هذا بالمرّة. ثم عرض الحكم بعد ذلك إلى ما تمسكت به الطاعنة من أن لرجال القوة حق تفريق المظاهرات إلى حد القتل دون أن يؤدى ذلك إلى مسؤولية جنائية أو مدنية استناداً إلى ما تقضى به المادتان الرابعة والتاسعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ وقال فى هذا الشأن أن الأحكام الواردة فى هذا القانون لا تتسع لأكثر مما هو مقرر فيها وإذا كان الغرض منها استتباب الأمن وحبس الأرواح فلا يصح أن تسرى على الهادئين الوداعين فى عقور الدور بل ومن كان فى مستشفيات المرضى كحالة مورت المستأنفين « المطعون

ضدهما » السابق بيانها وقد ثبت منها إصابته وإصابة غيره وهو التورجى بينما كان بالعبادة وقد أصاب الرصاص نافذتها كما أصابه وليس فى إزهاق حياة الأنفس الوادعة فى الدور أية صيانة للأرواح ولا ملافاة للخطر وليس هناك ضرورة ما لتوجيه طلقات الرصاص فى غير ما قصدت له وإن إطلاقها لا على ليس معناه إطلاقها لداخل الدور ولا تعتبر فى هذه الحالة أنها رصاصة طائشة كما تبين من المعاينة الدالة على انتشار الرصاص فى النافذة وعدة مواضع من الداخل » .

« وحيث أنه يستفاد مما سلف أن محكمة الموضوع إذ رأت أن إصابة مورت المطعون ضدهما بينما كان بداخل عيادة الطبيب لم يكن ليستدعيها دفاع رجال البوليس عن أنفسهم من المتجمهرين فى الطريق ولا قيامهم بتفريق المتظاهرين تكون قد استظهرت تجاوز رجال الأمن الحدود التى يسوغ لهم قانوناً العمل فى نطاقها وبينت خطأهم فى قتل المجنى عليه وما ترتب على هذا الخطأ من مسؤولية الطاعنة وبهذا يكون تطبيقها لحكم القانون « المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدنى » لا مطن عليه .

ثانياً — تناقض الحكم وقصوره فى التسبيب وفى هذا تقول الطاعنة أنه بينما يقرر الحكم المطعون فيه أن الرصاصة التى أصابت مورت المطعون ضدهما لم تكن رصاصة طائشة وإن إطلاق الأعيرة النارية عمداً من أحد رجال القوة بالكيفية التى أصابت المجنى عليه لا يخفى مسؤولية الطاعنة على أى وجه من الوجوه بينما يقرر الحكم ذلك إذا به يقول أن مورت المطعون ضدهما أصيب من عيار نارى من رجال القوة

١٦٩

٤ مارس سنة ١٩٤٣

نقض وإيرام . الأحكام الصادرة في دعوى وضع اليد من المحاكم الابتدائية بصفة استثنائية . الطعن فيها . وجوب انصبابه على الخطأ في الأحكام القانونية الخاصة بوضع اليد ذاته . تعاق هذه الأخطاء بطريقة تنفيذ الحكم أو بالقضاء برد حيازة أرض غير التي يجب القضاء بها . لا يقبل الطعن

المبدأ القانوني

إن المادة العاشرة من قانون محكمة النقض لا تجيز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إلا إذا كانت تلك الأحكام مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله . ومؤدى ذلك فيما يختص بدعوى وضع اليد أن يكون الخطأ الموجه إلى الحكم منصبا على القواعد القانونية الخاصة بوضع اليد ذاته وإذن فإذا كان ما ينمى الطاعن في طعنه على الحكم من الخطأ متعلقا بطريقة تنفيذه أو رد الحيازة المقضى بها تناول أرضا غير التي يجب القضاء بها بحسب ما هو مبين بمرضية الدعوى فإن ذلك لا يصلح أساسا لجواز الطعن فيه .

المحكمة

« من حيث أن الطعن يتحصل فيما يأتي — أولا — خطأ في الإجراءات : وفي شرح ذلك يقول الطاعن أنه لا نزاع في أن الأرض المرهونة للمطعون ضدها تقع في القطعتين رقم ١٢ و ١٣ من حوض قلاعى الزيرة رقم ١٧ بزمم البلايزة وأن الأرض التي رسا مزادها على الطاعن في القطعة رقم ١ من الحوض المذكور كما أنه ثابت من محضر التسليم الرسمي أن ما

المتعقبين للمتظاهرين لتفريق تجمعهم ومنع اعتدائهم وأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى وهذا فضلا عن أن بالحكم قصورا في عدم تبيان ما استندت إليه المحكمة في اعتبار أن الرصاصة كانت متعمدة .

« وحيث أن ما تنمى الطاعنة على الحكم من حيث التناقض مردود وهذا لأن الحكم ولو أنه سلم بأن الحالة التي كانت قائمة جعلت رجال القوة في حالة دفاع شرعى أثناء تفريقهم للمتظاهرين إلا أنه قال مع ذلك أن إطلاق الأعيرة عمدا بالكيفية التي أصابت مورت المطعون ضدهما إلى أعلى وفي اتجاه الدور حتى وصل المقذوف إلى داخل العيادة لم يكن له مقتضى عند قيامهم بواجباتهم وظاهر بجلاء أن ليس فيما قاله الحكم عن الواقعتين أى تناقض إذ الاستفادة منه أن رجال البوليس أثناء تفريقهم للمتظاهرين ودفاعهم عن أنفسهم تعمدوا إطلاق الرصاص إلى أعلى بغير أن يقصدوا قتل شخص ما . فعدت المحكمة فعلمهم هذا خطأ ورتبت عليه مسئوليتهم . أما القصور الذى تقول الطاعنة بوجوده في الحكم فينتفيه ما أورده الحكم من الوقائع وما رتبته عليها من الاستخلاص السليم .

« وحيث أنه لما تقدم جميعا يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . موضوعا .

(طعن وزارة الداخلية ومحضر عنها الاستاذ محمد سامى

مارن ضد حيدة على عمر عن نفسه وصفتها رقم ٦١ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

إنشاء محكمة النقض هو أن الطعن استثنائياً في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية لا يجوز إلا إذا كانت تلك الأحكام مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ومؤدى ذلك فيما يختص بدعوى وضع اليد أن يكون الخطأ منصباً على الأحكام القانونية الخاصة بوضع اليد ذاته .

« وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول إنما هو متعلق بطريقة تنفيذ الحكم ووقوع هذا التنفيذ في أرض لم تكن هي المرهونة للمطعون ضدها والمحكوم بها لصالحها في دعوى منع التعرض أما ما ينعاه في الوجه الثاني فمتعلق بخطأ في الحكم مبناه أن رد الحيابة تناول أرضاً غير التي يجب القضاء بها بحسب ما هو مبين بعريضة الدعوى ولما لم يكن شيء من ذلك متعلقاً بخطأ في تطبيق القواعد القانونية الخاصة بدعوى وضع اليد ذاتها بل بإجراءات التنفيذ وبخطأ في المقضى به فكلاً الأمرين لا شأن له بما قصده القانون في المادة العاشرة آتفة الذكر ومن ثم لا يصلح أساساً للطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن غير جائز قانوناً .

(طعن الشيخ علي سيد درويش وحضر عنه الأستاذ ابادير حكيم بك ضد السيدة خديجة محمد طالب السنباطي وحضر عنها الأستاذ محمد كامل حسن الأسير طى رقم ٦٢ سنة ١٢ ق بالمدينة السابقة)

تسليمه الطاعن يقع في القطعة الأخيرة . وثابت أيضاً من صحيفة افتتاح الدعوى أن دعوى المطعون ضدها منصبة على القطعة رقم ١ المذكورة مع أنها باعترافها وبما جاء بتقرير الخبير المعين من المحكمة الاستئنافية خارجة عن عقد الرهن الذي تتمسك به . ولذلك لما طلبت المطعون ضدها من المحكمة الاستئنافية الحكم برد حيازة الأرض المرهونة إليها مع أن طلباتها أمام محكمة أول درجة كانت رد حيازتها إلى ما رسا المازاد به على الطاعن الكائن في القطعة رقم ١ آتفة الذكر دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز إبداء طلبات جديدة في الاستئناف . غير أن المحكمة المذكورة خالفت القانون وقبلتها . ثم تأثرت بها وقضت في منطوق الحكم برد حيازة القطعة رقم ١ مع أنها خارجة عن الأرض المرهونة .

ثانياً - خطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك بقول الطاعن أنه يتضح من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه - أن المحكمة إنما قصدت أن تحكم برد حيازة المطعون ضدها إلى الأطيان المرهونة الواقعة في القطعتين رقم ١٢ و ١٣ ولكنها بدلاً من أن تحكم بذلك قضت في المنطوق برد حيازتها إلى الـ ٨ س و ٢٣ ط المدينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى مع أنه ظاهر جلياً من تلك العريضة أن هذا القدر واقع في قطعة أخرى هي القطعة رقم ١ . ولما كانت الأَطْيَان الواردة بعريضة افتتاح الدعوى هي غير الأَطْيَان المرهونة فقد كان الواجب الحكم برفض الدعوى لا الحكم برد حيازة تلك الأَطْيَان إلى المطعون ضدها .

« وحيث إن مؤدى المادة العاشرة من قانون

١٧٠

جلسة ١١ مارس سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام :

١ - تقرير الطعن . لإعلانه إلى شخص مدخل في الدعوى من المطعون ضده الأصلي بصفة مغايرة التي أدخل بها في الدعوى في بادئ الأمر . عدم توجيه طلبات إليه من الطاعن . هذا الإعلان ليس إلا من قبيل استيفاء الاجراءات الشكلية . لا تأثير له في الطعن من حيث شكله .

٢ - وقف . تعدد النظر . عدم انفراد أحدهم بالتصرف في شؤون الوقف . انفراد أحدهم بالطعن في حكم صادر ضد الوقف . جوازه .

٣ - حكم . تسببه . تقرير خبير . اعتماد المحكمة عليه في حكمها . الطعن في هذا التقرير بمطاع جديدة . عدم تمحيص هذا المطعن . قصور في تسبيب الحكم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الأول هو الذي أدخل المطعون ضده الثاني في الدعوى ليصدر فيها الحكم على الطاعن في مواجهته لأن ملكيته للأطيان المرفوعة بها الدعوى والتي ينازع فيها الطاعن آلت إليه بطريق الشراء من هذا المطعون ضده الثاني بصفته وكان الحكم قد تضمن بيان تلك الصفة ، إذا كان ذلك وكان الطاعن لم يوجه إليه طلبات ما ، فإن إعلانه بالطعن لا يؤثر فيه أن يكون ذلك رت له فيه صفة غير التي أدخل بها في الدعوى لأن إدخاله في الطعن لم يكن إلا من قبيل استيفاء الشكل

٢ — إن وجود عدة نظار لوقف غير مأذون أحدهم في الانفراد بالتصرف في شئون لا يمنع انفراد أحدهم بالطعن بالنقض في حكم صادر ضد الوقف

فإن اتخاذ هذا الاجراء في الميعاد المعين له فيه دفع ضرر قد يحقق بالوقف . خصوصاً إذا كان الطاعن لم يقصد من ذلك إلا رفع ضرر ولم يصدر عنه في أثناءه أى تصرف يصح القول معه بأنه ما كان له وحده تمثيل جهة الوقف

٣ — إذا كانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على ما جاء بتقرير الخبير المعين في الدعوى وكان هذا التقرير قد طعن فيه بأنه أثبت واقعة غير صحيحة لو حققتها المحكمة لتغير رأيها فيه ولكن للدعوى مصير آخر فإن المحكمة تكون عليها أن ترد على الطاعن الموجهة الى التقرير وإلا كان حكمها معيباً لقصوره في الأسباب .

المحكمة

« حيث ان المطعون ضده الأول دفع بعدم قبول الطعن استناداً إلى أمرين : - الأول - أعلن الطاعن تقرير الطعن إلى المطعون ضده الثاني جورج زغيب بصفته مصفياً لركة نقولا زغيب مع أن المطعون ضده الأول أعلنه في الدعوى على اعتبار أنه بائع له بصفته مصفياً محل تجارة جرجس زغيب وأولاده فتوجيه الطعن اليه بهذه الصفة المغايرة للصفة التي اختصم بها أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف يجعل الطعن باطلاً شكلاً .

الثاني - أن الطعن غير مقبول لرفعه من الطاعن وحده الذي لا يمثل الوقف تمثيلاً صحيحاً لأن لوقف سليمان بك غنام أربعة نظار من بينهم الطاعن وليس لأحدهم حق الانفراد وبالتالي فليس للطاعن أن ينفرد في تمثيل الوقف أمام القضاء ويجب لقبول هذا الطعن رفعه من

النظار الأربعة .

« وحيث انه فيما يخص بالأمر الأول فانه ظاهر من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي المطعون فيه لاسبابه أن المطعون ضده الأول هو الذي أدخل المطعون ضده الثاني في الدعوى حتى تفصل المحكمة في دعواه قبل الوقف في مواجهته لان ملكيته للأطيان المرفوعة بها الدعوى والتي ينازعه فيها الوقف آلت إليه بطريق الشراء منه بصفته مصفيا لمحل تجارة جرجس زغيب وأولاده وقد تضمن الحكم الابتدائي بيان هذه الصفة فالطاعن حين أعلنه بتقرير الطعن لم يقصد اختصاصه بصفة أخرى غير التي سبق اختصاصه بها لانه لم يكن هو الذي أدخله في الخصومة كما وإنه لم يوجه اليه طلبات ما ولذلك فان إعلانه بالخصومة أمام محكمة النقض لم يكن إلا من قبيل استيفاء الاجراءات الشككية مما لا يؤثر فيه إعلانه بصفة مغايرة لتي أدخل بها في الدعوى في بادئ الأمر وإذن يكون الدفع علي غير أساس .

« وحيث انه فيما يتعلق بالأمر الثاني فان وجود عدة نظار لوقف ليس لأحدهم حق الانفراد لا يحول دون انفراد أحد النظار بالطعن في الاحكام الصادرة ضد الوقف لما في اتخاذ هذا الاجراء في ميعاد معين من دفع ضرر قد يحيق بالوقف على أن الطاعن لم يتجاوز في عمله سوى الطعن في حكم رأى أنه ضار بالوقف ولم يصدر عنه في أثناءه أى تصرف يصح القول معه بأنه ما كان له وحده تمثيل جهة الوقف فيه ومن ثم يكون هذا الدفع أيضا على غير أساس .

« ومن حيث ان الطعن جاز شكله القانوني

« وحيث انه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه قصور في التسبيب بعينه ويطلبه ويقول الطاعن في بيان ذلك أن الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية ذهب في تقريره إلى أن القطعة رقم ٣٢ بحوض العالى تدخل ضمن أطيان الوقف ورتب على ذلك وجود زيادة فيها عما هو وارد في مستندات تملكه وقد رد الطاعن على ذلك بأن القطعة المذكورة مملوكة لكل من موسى عابد وعلى السعيد كما هو مستفاد من عقد قدمه تاريخه ١٨ من أغسطس سنة ١٩٣٠ فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع واستندت في قضائها على تقرير الخبير الذي جاء خلوا من بحث هذه النقطة فأغفلت بذلك مناقشة واقعة جوهرية تؤدي لو حققتها وأخذت بها إلى هدم تقرير الخبير الذي ركزت المحكمة كل اسبابها فيه .

« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي المطعون فيه لاسبابه يبين انه اعتمد في قضائه المطعون ضده الأول بملكته للأطيان المرفوعة بها الدعوى على ما أورده الخبير في تقريره أولا من أن القدر المبيع للمطعون ضده الأول من الثاني آل إلى هذا الأخير بطريق الشراء من رشيد يارد وأن القدر موضوع النزاع يدخل ضمن مستندات تملك المطعون ضده الاول وهو واقع بزمام ناحية طليخا ثانيا - من أن الوقف لا يملك أطياناً بزمام ناحية طليخا بل أعيانه كلها تقع بزمام ناحية جوجرحا ثالثا - من أن الوقف واضح يده على ١٣ ط و ١٢ س بحوض العالى زيادة عما يملكه في هذا الحوض .

« وحيث ان الطاعن اعترض على تقرير

ومن عدم دفعه شيئا من الثمن ومن سائر ظروف الدعوى أن هذا التصرف لم يكن عقد بيع منجز بل هو وصية فان هذا ما يدخل في سلطتها ولا معقب عليها فيه .

المحكمة

« من حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك لأن الظاهر من عقد البيع موضوع الدعوى المسجل تسجيلاً تاماً في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩١٦ أنه عقد تملك قطعي منجز انتقلت بموجبه الملكية فورا إلى الطاعن الذي وضع يده على الأطنان المبيعة وانتفع بها وتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم ، ولكن المحكمة أغفلت كل ذلك كما أغفلت ما قام به الطاعن من وفاة الديون التي كانت تثقل الأطنان المبيعة تنفيذاً لما التزم به في العقد كما أنه تصرف في بعض هذه الأطنان في حياة والديه بالبيع بعهود مسجلة — وهذه الملابسات كلها تنفي الزعم بأنه عقد تملك مضاف إلى ما بعد الموت خصوصاً أنه مشهور بالتسجيل وإذا قيل أن الطاعن لم يدفع ثمناً وأن الثمن المبين في العقد كان في الواقع صورياً فان العقد يكون عقد تبرع منجز أي هبة مستترة في صورة عقد بيع والهبة الموصوفة بصفة عقد آخر صحيحة طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون المدني ولو لم تكن بعقد رسمي — أما الورقة العرفية فهي صادرة من الطاعن وحده ولو لم يكن البائعات طرفاً فيها ولم تسلم لهما وهي لا تنفي استمرار وضع يدهما على الأطنان المبيعة منهما — وإنما هي عبارة عن تعهد يجعل ريع الأطنان لهما طوال حياتهما ولا يمنع انتقال ملكية

الخبير وكان مما أبداه في اعتراضه أن القطعة رقم ٣٢ بحوض العالي التي ذكر في شأنها أنها ملك الوقف وفي وضع يده هي ملك موسى عابد وعلى السعيد وقدم للتدليل على ذلك عقدا تاريخه ١٨ من أغسطس سنة ١٩٣٠ يشير إلى ذلك وهو دفاع هام لو صح لكان له أثر في تقدير أعمال الخبير ومصير الدعوى وكان يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فأغفلها الرد عليه يعيب الحكم المطعون فيه في تسببه ويبطله عملاً بالمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن الاستاذ محمود نبيه غنام بصفته وحضر عنه الاستاذ السيد معوض البار ضد نسيب كامل وآخر وحضر عن الاول الاستاذ فهمي سعد رقم ٤٣ سنة ١٢ ق)

١٧١

١١ مارس سنة ١٩٤٣

عقد . صراحة في الفاظه في أنه تملك قطعي منجز . ورقة صادرة من المشتري في ذات تاريخ العقد . استخلاص المحكمة منها ومن سائر ظروف الدعوى أن العقد وصية . لا تدخل في ذلك لمحكمة النقض .

المبدأ القانوني

إذا كان العقد المختلف على تكييفه صريحاً في نفيه في أنه تملك قطعي منجز ولكن استظهرت المحكمة من ورقة الضد الصادرة ممن صدر له العقد في ذات تاريخه المتضمنة فيما تضمنته تعهده بعدم المساس بملكية الأطنان الواردة في العقد طوال حياة والديه البائعين له وأنه بعد وفاتهما يكون لأخوته البنات نصيب عينه في تلك الأطنان

الرقبة للطاعن فوراً ولا المنفعة أيضاً فهي على هذه الصيغة تعتبر تبرعاً منه بربعها لهما — الأمر الظاهر من عدم اشتغالها على ما يفيد وجود المقابل لهذا التعهد . ولذلك كله ولأن واقعة ترشيح الطاعن نفسه للعمودية التي تقدمت بها المطعون ضدها الأولى واقعة لا أصل لها ولا دليل عليها ولا تأثير لوجودها في كيان العقد فإنه لذلك تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تكييف العقد موضوع النزاع واعتباره وصية ويجب نقض الحكم المطعون فيه والقضاء برفض دعوى المطعون ضدها الأولى « وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة الاستئنافية أوردت في حكمها العبارات التي تضمنتها العقد المؤرخ ١٨ من يوليو سنة ١٩١٦ موضوع النزاع ثم عقت عليها بما يأتي : « وحيث أن هذا العقد حسب الظاهر من عباراته هو عقد تملك منجز لم يحتفظ البائعان فيه بحق انتفاعهما بالعين المبيعة حتى الوفاة بل بالعكس ظاهر منه أن المشتري وهو المستأنف عليه الأول وضع يده على العين المبيعة للتصرف فيها بما يشاء أي للانتفاع بها وبيعها إذا أراد وما كان لأية محكمة أن تشك في صحة ماورد في هذا العقد لولا الورقة التي حررها على نفسه المستأنف عليه الأول في نفس اليوم الذي حرر العقد فيه أي في ١٨ يوليو سنة ١٩١٦ وتعهد فيها بأن لا يتصرف مطلقاً في الأقطان المبيعة من والده وقدرها ٩ ف و ٣ ط و ١٢ س وكذا الأقطان المبيعة من والدته وقدرها ٢١ ط لا بالرهن ولا بالانتفاع بالربع ولا بما يمس الملكية طول حياة والديه . كما تعهد بأنه بعد وفاتها يكون لاختوته البنات ومنهن المستأنفة

فدان ونصف فدان . فهذه الورقة الصريحة في مدلولها والتي تعتبرها المحكمة ورقة ضد تدل دلالة قاطعة على أن عقد البيع المشار إليه لم يكن عقد تملك منجز وإن البائعين فيه لم يقصدا إلى التخلي عن ملكيتهما للعقار وقت تحريره وأن الذي لاشك فيه أن التملك مضاف لما بعد الموت . ويفهم من هذه الورقة فوق ذلك أن المستأنف عليه الأول لم يدفع شيئاً إذ لو كان دفع من الثمن مبلغ ٥٨٠ ج كما جاء في العقد المشار إليه لما قبل أن يحرر هذه الورقة التي تمنحه من التصرف بمدة حياة والديه وتلزمه بالتنازل لاختوته عن فدان ونصف فدان . « وبعد أن رجحت المحكمة صحة دفاع المطعون ضدها الأولى بأن السبب الذي تحرر عقد البيع من أجله هو استيفاء الطاعن للنصيب القانوني ليرشح نفسه للعمودية إذ لم يكن يملك هذا النصيب قالت : « وحيث أنه من كل ما تقدم يكون عقد ١٨ يوليو سنة ١٩١٦ عقد تملك غير منجز مضافاً إلى ما بعد الموت فهو عقد باطل ويتمين الحكم ببطلانه ومن ثم يكون نصيب المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) في القدر المبيع فدانين لأن البائعين تركا ولداً وثلاث بنات ولما كان المستأنف عليه الأول تصرف في جزء من الأقطان ولم يبق له سوى ستة أفدنة شائعة في ٧ ف و ٢٠ ط و ٢٢ س المبيعة الحدود بصحيفة التكليف فيتعين الحكم للمستأنفة بفدانين شائعين في هذا القدر .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن محكمة الاستئناف قد استظهرت من ورقة الضد الصادرة من الطاعن نفسه ومن عدم دفعه شيئاً من الثمن ومن اقتناعها بصحة ما ذكرته المطعون ضدها عن سبب تحرير العقد المذكور وتعهد

من ورقة الضد ومن ظروف الدعوى وملاساتها
فلا سلطان لمحكمة النقض عليها فيه .
« وحيث أنه مما تقدم يتعين رفض الطعن
موضوعاً .

(ملن عبد المطلب محمد خليل ابراهيم وحضر عنه
الاستاذ محمد أبو العيدين ابراهيم ضد هاتم محمد خليل وآخرين
وحضر عن الاول الاستاذ عبد الحميد خليل دبر رقم ٦٩
سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

الطاعن بعدم مساسه بملكية الاطيان الواردة
في العقد طول حياة والديه ان هذا التصرف لم
يكن عقد بيع منتج بل أن حقيقة وصية
مرجاً تنفيذها إلى ما بعد موت المتصرف وأن
للمطعون ضدها على هذا الاعتبار بصفتها وارثة
لم تجز الوصية أن تطالب بنصيبها الشرعى في
الاطيان المخلفة ولما كان هذا الذى استخلصته
محكمة الموضوع ورتبت عليه قضاءها مستقى

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

والمدنية إلا إذا نزلت هيئات وأفراد على حكم
القانون وهذا ما يسميه البعض دولة الحق أو
القانون Rechtsstaat أو état de droit
حيث أصبحت السيادة للقانون Souveraineté
des lois بعد أن كانت إلى أوائل القرن
التاسع عشر مركزة في الهيئة الحاكمة التي كانت
ترى أن كلمتها تعلو كل كلمة . وإذا كان القول
الفصل أولاً وآخر للقانون فمن أولى بأن يعلن
حكم القانون ويقول كلمة القانون من القضاء

٢ — وإن كان للحكومة الحق المطلق في فصل
كبار الموظفين السارى عليهم حكم المادة ١٤ من
دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بقرار من مجلس
الوزراء من غير أن تكون ملزمة بذكر الأسباب
إلا أن هذا الحق مقيد بوجوب حسن استعماله
في حدود المصلحة العامة

٣ — لكي يتمتع الأمر الادارى بالحصانة

١٧٢

١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣

١ — سلطات . نظرية الفصل بينها . الغرض منها . نزول
الافراد والهيئات على حكم القانون . دولة الحق .
٢ — حكومة . حقها المطلق في فصل الموظف بقرار من
مجلس الوزراء . شرط استعمال هذا الحق . المصلحة
العامة .

٣ — أمر ادارى . شرط حصانته (ا) صدوره من
جهة مختصة (ب) صحيح شكلاً (ج) متفق
مع الاوضاع المقررة (د) غير مخالف لنص
القانون . مخالفته ذلك . سلطة القضاء في الالغاء
والايقاف .

٤ — مصلحة الرى . حقها في تطبيق المادة ٣٢ من الامر
المالى الصادر في ١٣ - ٢ - ١٨٩٤ . حده . الاعتداء
المصالح على المنافع العامة .

المبادئ القانونية

١ — ان نظرية الفصل بين السلطات
لا يمكن أن يكون الغرض منها اطلاق العنان
لكل سلطة من السلطات لتعمل في نطاق لا تحده
حدود من القانون أو الآداب أو العرف بل أن
الدولة لا ترقى الى مصاف الدول الكاملة الحضارة

الممانعة للقضاء من التعرض له بإيقاف أو تأويل يجب أن يكون سليماً من كل شائبة غير قابل للطعن بأي مطعن بأن يكون صادراً من جهة مختصة بإصداره وأن تراعى في إصداره الأشكال والأوضاع المقررة وأن لا يخالف من حيث موضوعه نصاً من نصوص القوانين واللوائح المعمول بها وأن يكون كل من الغاية والباعث عليه مشروعاً . فإذا ما كان الأمر الإداري قد شابه عيب من العيوب خصوصاً عيب عدم الاختصاص أو الشكل فإنه يفقد صفة الأوامر الإدارية فلا يتمتع بالحماية القانونية المقررة لحمايتها ويجوز للمحاكم العاؤه أو وقف تنفيذه

٤ - - ليس من حق سلطات الرى أن تعتمد إلى الإزالة الفورية المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين من هذا الأمر إنما محل تطبيق هذه النصوص عند ما يكون الاعتداء على المنافع العمومية واضعاً صارخاً وعند ما تكون الملكية للمنافع العامة غير متنازع عليها أو كان النزاع بشأنها غير جدى .

المحكمة

« حيث أنه فيما يتعلق بموضوعه فإن رافعه يأخذ على الحكم المستأنف أنه أخطأ إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية استناداً إلى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ذلك أن هذه المادة تضيّق الحصانة على ما كان من أوامر الإدارة مستوفياً الشرائط القانونية التي يستأهل معها هذه الحماية فإذا خرج عن نطاق

هذه الدائرة إلى الأعمال الغير مشروعة التي تنطوي على الغصب والتعدي فإنه يكون عملاً غير جدير بها ويحق للقضاء أن يحكم بإبطاله . وهو ما يقول أنه ماث في وقائع هذه الدعوى . » وحيث أن الواقعة تتحصل في أن المستأنف يقرر بأنه يملك قطعة أرض تبلغ مساحتها ١٦ س و ٣ ط و ٢ ف بما عليها من منشآت (مباني عربة ودوار وسكن ومخازن ومكاتب) كائنة بحوض الوابور رقم ٤ بجبهة كفر اللاوندى مركز أجا وهي مقيدة باسمه في سجلات مصلحة الأموال المقررة ومؤشر أمامها أن بها عربة حبيب باشا جريس وجنيته فضلاً عن أنها مبينة بخرائط فك الزمام القديم منها الذى وضع في سنة ١٩٠٣ والحديث الذى عمل في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وأنه لا يزال يؤدي عن هذه القطعة الأموال الأميرية المقررة وبضيف إلى ذلك أن هذه القطعة آلت إليه بعضها بطريق الميراث وبعضها بطريق الشراء من أفراد عائلته وهي على كل حال تدخل في نطاق مساحة كلية مقدارها ٢٢ س و ٤ ط و ٢٧ ف مملوكة له وهذه المساحة الكلية تكون القطعة رقم ٤ بحوض الوابور الكبير هذا إلى أنه هو الواضع اليد على هذه القطعة منذ القدم قبل سنة ١٩٠٣ وبعدها إلى أن انتهى إلى الفول بأنه فوجيء أخيراً بتصرفات من ناحية الإدارة من شأنها أن تعكر حيازته وتعرض سبيل تمتعه بملكه الخاص إذ ترمى إليه أنها حررت له محضر مخالفة متذعرة بأحكام لائحة الترع والجسور ثم عمدت بعد ذلك إلى إنذاره في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٣ مؤدى كتاب أرسله تفتيش رى قسم زفتى إلى مديرية الدقهلية يطلب فيه إعلان المستأنف بأنه لما تبين من تعدي مباني الدوار

ملكه على أملاك المنافع العامة لترعة المنصورية
فقد تحرر ضده محضر مخالفة رقم ٧٣٢٦١ عن
هذا التعدي وأنه نظرا لما ينجم عن هذه المخالفة
من تعريض حركة المرور على الطريق الزراعي
الذي يحيطه الجسر الأيمن لترعة المنصورية
للأخطار ولما يترتب على بقائها من الأضرار
بالمجرى المائي لترعة المذكورة بسبب ما يتطلبه من
ردم المجرى لتعريض الطريق فانه من الضروري
محافظة على الصالح العام الأسراع بإزالة هذه المخالفة
وأنه لذلك يتعين على المستأنف أن يزيل هذه المخالفة
في ظرف أسبوع بحيث إذا لم تتم الإزالة في هذه
المدة فإن مصلحة الري سوف تقوم بإزالتها على
نفقته وتحت مسئوليته وقد اعترض وكيل
المستأنف على هذا الإصدار مقررًا أن العزبة
ومشتملاتها ملك خاص لحبيب باشا جريس
من قبل إنشاء ترعة المنصورية وأن ليس تمت
اعتداء على المنافع العامة وأن موكله طرح النزاع
على القضاء بدعوى طلب فيها تثبيت ملكيته للقدر
موضوع النزاع ومنع تعرض ومنازعة جهات
الإدارة له وعلى أثر ذلك رفع المستأنف هذه
الدعوى أمام محكمة المنصورة بصفة مستعجلة
يطلب إبقاء الحالة على ما هي عليه إلى أن يقضى في
النزاع على الملكية هذا من ناحية المستأنف وأما من
ناحية المستأنف ضدها فإنها تزعم بحسب ما ورد
في مذكراتها ومرافعاتها أن المستأنف اعتدى على
أملاك المنافع العامة بمادعي مهندسو ري مركز أجا
إلى تحرير محضر مخالفة ضده أثبت فيه أن المستأنف
تدخل بمباني دوار عزبته في جسر الرياح التوفيقى
سبع عشر أمطار ونصف بزمام كفر اللاوندى
وأن تقبيل الري بهت بهذا المحضر إلى المديرية
لتقديمه إلى لجنة مخالفات الترع والجسور كما
كلف المستأنف بإزالة ذلك الجزء من دوار عزبته

تنفيذاً للأئحة الترع والجسور وأعطاه مهلة
للمبادرة إلى ذلك وإلا تجرى الإزالة بمعرفة
مصلحة الري على نفقته فلم يدعن لما طلب منه
بل راح يرفع القضايا الموضوعية والمستعجلة
أما من ناحية القاتون فتدفع المستأنف ضدها
الدعوى بأن عمل المستأنف ما هو إلا اعتداء
على جسر النيل (الرياح التوفيقى) الذى لا يمكن
أن يرد عليه القصب ولا يجوز الاحتجاج بملكه
بالتقادم وأن أمر الإزالة الصادر من مصلحة
الري إنما أريد به إزالة اعتداء بارز في الجسر
العمومى (وهو السكة الزراعية العمومية بين
ميت غمر - أجا - المنصورة) من شأنه أن
يعرض المجرى المائي في الرياح نفسه للتغيير
ويزيد تلك الأخطار فداحة إلى النقل البرى -
من مدنى وحربى - على هذه السكة الزراعية
بين مصر - دمياط قد بلغ الآن عنقوانه إذ
عجزت السكة الحديد والملاحة النهرية عن أن
تستجيب للطلبات المدنية والحربية بما فيها
الكفاية إلى أن انتهى إلى القول بأن الموضوع
ليس إلا قضية تعطيل أمر إدارى مما هت المادة
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية القضاء
عن التعرض له بإيقاف أو تأويل تمشياً مع
قاعدة الفصل بين السلطات وأن من العبث
تجريد النزاع من صيغته الحقيقية والباسه نوب
النزاع على الملكية.

«وحيث أن المحكمة ترى بادية الرأي
أن تتناول نظرية الفصل بين السلطات ونهي
السلطة القضائية عن التعرض لأعمال السلطة
الإدارية ببعض البيان . الواقع أن الاتجاه
الفقهى والسياسى الحديث يرى أن نظرية الفصل
بين السلطات لا يمكن أن يكون الغرض منها
إطلاق العنان لكل سلطة من السلطات لتعمل

في نطاق لا تحده حدود من القانون أو الآداب أو العرف بل أن الدولة لا ترقى إلى مصاف الدول الكاملة الحضارة والمدنية إلا إذا نزلت هيئات وأفراد على حكم القانون وهذا ما يسميه البعض دولة الحق أو القانون Rechtsstaat أو état de droit حيث أصبحت السيادة للقانون Souveraineté des lois بعد أن كانت إلى أوائل القرن التاسع عشر مركزة في الهيئة الحاكمة التي كانت ترى أن كلمتها تعلو كل كلمة (مؤلف المستشار سلفاتورى مسينا الصحف ٧ و ٨ وما بعدها) وإذا كان القول الفصل أولا وآخر للقانون فمن أولى بأن يعلن حكم القانون ويقول كلمة القانون من القضاء على حد ما جاء في كلمة Tocquville :

(La puissance judiciaire chez tous les peuples est de servir d'arbitre) مؤلف جول كومول في السلطة

القضائية ص ٧٣ و La juridiction administrative des Tribunaux Mixtes للمشار مسينا حق في البلاد التي أرادت أن تدعم سلطان القوة التنفيذية باخراج الدعاوى الموجهة لهيئات الإدارة من رقابة القضاء كفرنسا فان حكم القانون وتوخي العدالة كانا أروع ما امتاز به قضاء مجالس الدولة بالرغم مما وجه لهذا النظام من نقد بلغ ببعض الكتاب حدا رأى فيه أنه بقية من أنظمة اليهود الفائرة حيث كان الأمير يحتفظ لنفسه بالفصل فيما يريد أن يفصل فيه من المنازعات ويحرم على القضاء العادى الخوض فيها La justice retenue أو القضاء المحتفظ به » وحيث أن القضاء في مصر وكذلك

الفقه لم يتخلقا عن متابعة الاتجاه الحديث على قدر ما يسمح به جمود النص في المادة ١٥ من

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة المقابلة لها في لائحة الترتيب المختلط سواء في قضاء التضمين أو قضاء الايقاف في النوع الأول أباح القضاء لنفسه أن يعرض لما إذا كان تصرف الحكومة صدر في حدود المصلحة العامة أو أن هناك أسباباً خفية لانتهاك هذه المصلحة بصفة هي الدافع عليه وذلك بالرغم من أن التصرف في نطاق الحذر والشك الذي تجيزها القوانين واللوائح من ذلك ما حكمت به الدوائر المجتمعة في أول مارس سنة ١٩٢٨ إذ جاء في حكمها « انه وإن كان للحكومة الحق المطلق في فصل كبار الموظفين السارى عليهم حكم المادة ١٤ من دكرى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بقرار من مجلس الوزراء من غير أن تكون ملزمة بذكر الأسباب إلا أن هذا الحق مقيد بوجوب حسن استعماله في حدود المصلحة العامة فإذا ما تجاوزت الحكومة هذه الحدود بأن وجهت أعمالها إلى غير هذه الغاية وكانت الدواعي التي دفعتها إلى مثل هذا التصرف لا يقصد بها إلى المصلحة العامة كإرضاء غرض شخصي أو شهوة حزبية عد هذا العمل غير مشروع وخارجا عن دائرة القانون ولا يمكن اعتباره أساسا لأى حق يبرر تصرف السلطة الإدارية والموظف في هذه الحالة الحق في طلب ما يستحقه من التعويض بسبب ما وقع عليه من الضرر الناشئ من سوء استعمال الحكومة لسلطتها وعليه أن يثبت أن الحكومة أساءت استعمال ذلك الحق ولم تراع المصلحة العامة وفقا لرغبة الشارع هذا في مجال قضاء التضمين وأما بالنسبة للايقاف أو الابطال فقد اتجه الكثير من الأحكام وسائرها بعض الكتاب إلى أنه لكي يتمتع الأمر الإدارى بالحصانة المانعة للقضاء من التعرض له بإيقاف أو تأويل

له ونازعها الخصم في انطباق هذا القانون على
الحالة موضوع النزاع إذ قررت أن من حق
المحكمة أن تفيض في بحث عناصر هذا الدافع
فإذا ما خرجت إلى نتيجة أن القانون لا يجوز
تطبيقه على الوجه الذي طبقته الإدارة جاز لها
أن تأمر بإبطال الأمر الإداري وهذا ما قضت
به المحكمة المشار إليها فعلاً إذ أقرت حكم قاضي
الأمر المستعجلة القاضي باعادة فتح المحل المذكور
(حكم استثنائي مخلط صادر في ٢١ يونيو
سنة ١٩٣٣ ومنشور بمجموعة الأحكام المختلطة .
Le Bulletin

« وحيث أن أصحاب الرأي المخالف لا
يذهبون مع ذلك إلى حد إنكار سلطة القضاء
في الرقابة على الأمر الإداري إطلاقاً فهم وإن
كانوا يشيرون بعدم المغالاة أو التزبد فيها لا
يذهبون إلى حد إغفالها بل يرون قصرها على
الأحوال التي ترتكب فيها الإدارة اعتداء
صريحاً على الملكية أو الحرية الشخصية حيث
يمكن أن يقال حقاً أن ما وقع فيها هو غصب
وتعد Voie pe fait عملاً إدارياً .

« وحيث أن المحكمة وقد عرضت لهذه
اللامامة التي لم تجد مناصاً من العرض لها تنتقل
إلى موضوع هذه الدعوى لتبين وقائعها ولتفصل
فيها على ضوء ما تقدم .

« وحيث أن دعوى المستأنف تقوم على
أساس أن القطعة موضوع النزاع هي ملك خاص
وليست من المنافع العامة وأنه لم يعتد على جسر
ترعة المنصورية بحال ما ليؤاخذ أمام اللجنة
المذكورة في هذه اللائحة أو لتطلب منه الإزالة
الفورية طبقاً لنصوصها وأن في سبيل إثبات
حقوقه رفع الدعوى رقم ٥٨ سنة ١٩٤٣ مدني
كلى المنصورة ضد الحكومة يطلب فيها الحكم
بثبوت ملكيته للقطعة موضوع النزاع .

يجب أن يكون سليماً من كل شائبة غير قابل
للطعن بأي مطعن بأن يكون صادراً من جهة
مختصة بإصداره وأن تراعى في إصداره الاشكال
والأوضاع المتررة وأن لا يخالف من حيث
موضوعه نصاً من نصوص القوانين واللوائح
المعمول بها وأن يكون كل من الغاية والباث
عليه مشروعاً وبعبارة أخرى أن يكون الإدارة
في إصداره قد استعملت سلطتها فيما أعدت له .
فإذا ما كان الأمر الإداري قد شابه عيب من
العيوب خصوصاً عيب عدم الاختصاص أو
الشكل فإنه يفقد صفة الأمر الإداري فلا
يتمتع بالحماية القانونية المقررة لحمايتها ويجوز
للمحاكم إلغاؤه أو وقف تنفيذه .

« وحيث أنه يتفرع عن هذا أن المحاكم
ليست ممنوعة ولا محرومة من التدخل لضمان
حرية الأفراد وحق ملكيتهم إذا ثبت أن
العمل الإداري خارج عن دائرة اختصاص
الجهة التي أصدرته أو في غير الشكل والجراءات
القانونية فمثل هذا العمل تتحلل طبيعته وتسقط
عنه صفة الأمر الإداري ويعتبر اعتداءً على
حقوق الأفراد التي كفلها القانون فإذا رأى
شخص أنه أصبح مهدداً من جانب جهة إدارية
بالاعتداء على ملكه فله أن يلجأ إلى القضاء لحمايته
إذ ليس للإدارة أن تستولي على ملك الأفراد
بغير مراعاة لأحكام قانون نزع الملكية للمنافع
العامة أو بدون أن تستصدر قراراً بالاستيلاء
المؤقت عليها في الأحوال المعينة لذلك — من
ذلك ما حكمت به محكمة الاستئناف المختلطة
في القضية المعروفة بقضية مصنع شلبايه إذ
أصدرت الإدارة أمراً بإغلاق المصنع متذرعة
بما يخوله الأمر العالي الخاص بالمحلات الخطرة
والضرة بالصحة والمقلقة للراحة واللائحة المتبعة

« وحيث ان المستأنف يرتكن في إظهار وجهه دعواه على كشفين صادرين من مصلحة الأموال المقررة مقدمين ضمن حافظة مستنداته ثابت بهما أن القطعة ١٦ س و ٤ ط و ٢ ف بحوض الوابور الكبير رقم ٤ وكذلك القطعة الكلية ومساحتها ٢٢ س و ٤ ط و ٢٧ ف بحوض الوابور الكبير رقم ٤ مقيمة في دقائر هذه المصلحة باسمه وباسم عائلته (السبت سقيورة وأولادها) فضلا من أنه ثابت بهذين الكشفين أن بالقطعتين المذكورتين مباني عزبة وسكن خاص وجنيته كذلك قدم المستأنف خريطين عملتا بمعرفة مصلحة المساحة عن تلك الناحية الأولى عن الحالة عند مسحها في سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٣٠ والثانية عملت في سنة ١٩٣٤ ثابت بهما وجود عزبة ومبان لحبيب باشا جريس . كما قدم خطابا صادرا إليه من مفتش المساحة بالمنصورة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٣ يخبره فيه بأنه انضح له من المباحث أنه يوجد بحرى مباني سكن عزبته بكفر اللاوندى مركز أجا دقهلية بالقطعة نمرة ٤ بحوض الوابور الكبير نمرة ٤ الواقع على الطريق الزراعى بالجسر الأيمن لترعة المنصورية مباشرة مساحة صغيرة حوالى ٣٠ متر مربع مثبتة على خريطة المساحة ١ على ٢٥٠٠ التى مسحت سنة ١٩٠٣ بأنها منافع عمومية لترعة المنصورية ولكنها لم توضع على خرائط المساحة ١ على ٢٥٠٠ التى عملت سنة ١٩٣١ - ١٩٣٣ وبدعوه قبل السير في تصحيح الخرائط إلى مقابلته لابداء ما يكون لديه من بيانات . هذا إلى أنه يقرر بأنه واضع اليد على القطعة المتنازع عليها من قبل سنة ١٩٠٣ وما بعدها إلى حين شوب هذا النزاع .

« وحيث انه تبين من هذه الأوراق

وبخاصة هذا الخطاب الصادر من المساحة الذى يشعر بأن تفتيش المساحة وجد الأمر بحيث يدعو إلى دعوة المستأنف وسماع ملاحظاته قبل أن يبت في أمر تصحيح الخرائط وبؤشر عليها بتعبية القطعة المتنازع عليها أو بعضها المنافع العامة أن النزاع في الملكية يطبعه طابع الجدية خصوصا وأنه لا يحتمل أن تقام منشآت كبنى عزبة أو دوار أو ماشا كل ذلك بين يوم وليلة .

« وحيث انه متى كان النزاع مطبوعا بهذا الطابع فان السلطة الوحيدة المختصة بالفصل فيما إذا كان موضوع النزاع ملكا خاصا للمستأنف أم أنه جزء من جسر ترعة المنصورية المقيمة من المنافع العامة هي القضاء وفي ظروف كهذه لا يجوز لسلطة الادارة أن تسبق الحوادث فتستولى على قطعة أرض أو تعمل معاو لها هدمها وتقويفا في مبنى قد يثبت في آخر الأمر أنها من الملك الخاص الذى له حرمة حماها الدستور بقوله في المادة التاسعة منه أن للملكية حرمة فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا وإلا كان في ذلك مجافاة للدستور وتمطيلا لحكم من أحكامه وافتئات على سلطة القضاء في أخص خصائصها وهى حماية الملكية والحرية الشخصية .

« وحيث ان المحكمة ترى في ظروف كهذه وإلى أن يثبت قضاء أن القطعة المتنازع عليها من المنافع العمومية أن لاختصاص للجنة الادارة المشكلة من المدير والباشمهندس والعمد الثلاث طبعا للأمر العالى الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٤ وأن ليس من حق سلطات الرى أن تعتمد إلى الازالة القورية المنصوص عليها

١٧٣

٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤

استئناف . اتفاق الخصوم على نهائية حكم الدرجة الأولى . عدم قبوله شكلا . نظام عام .

المبدأ القانوني

إذا اتفق الخصوم على نهائية الحكم من الدرجة الأولى ثم رفع كل منهما استئنافا عن ذلك الحكم يكون هذا الاستئناف المرفوع من كليهما غير مقبول شكلا وللمحكمة أن تحكم بذلك من تلقاء نفسها لمخالفته للنظام العام

المحكمة

« من حيث ان البند العشرين من عقد الشركة المحرر بين طرفي الخصومة في ٢٢ إبريل سنة ١٩٣٨ نص على ما يأتي : « اتفق الجميع على أن يكون طريق الاثبات بينهم هو الكتابة باستمرار وانفقوا على أنه إذا حدث أى نزاع بخصوص هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة مصر الابتدائية الأهلية أو إحدى جزئياتها سواء كان النصاب كلياً أو جزئياً ويكون الحكم نهائياً لا معارضة فيه ولا استئناف » .

« وحيث ان الاستئناف إنما شرع لمصلحة المتخاصمين ولضمان حقوقهم وعلى هذا يجوز لهم أن يقفوا عند الدرجة الأولى ويقتصروا عليها دون أن يرفعوا استئنافاً كما أنه يجوز لهم أن يتفقوا على التنازل عن الاستئناف في أى وقت يريدون ولو قبل حصول النزاع وبذلك يكون اتفاق الخصوم الوارد بالبند العشرين من عقد الشركة قد وقع صحيحاً وغير مخالف للنظام العام

في المادة الثانية والثلاثين من هذا الأمر إنما محل تطبيق هذه النصوص عندما يكون الاعتداء على المنافع العمومية واضحا صارخا وعند ما تكون الملكية للمنافع العامة غير متنازع عليها أو كان النزاع بشأنها غير جدى .

« وحيث انه لذلك تكون الاجراءات التي قامت بها الادارة والتي يقصد منها إلى الاستيلاء على قطعة الأرض المتنازع عليها كجزء من المنافع العمومية وإزالة ما عليها من منشآت إنما هي إجراءات صادرة من سلطة غير مختصة بها مادام أن القضاء لم يفصل بعد في الملكية فهي باطلة ولا يمكن أن تعد من قبيل الأوامر الادارية التي تسبغ عليها المادة ١٥ من لائحته ترتيب المحاكم الأهلية تلك الحصانة التي تنهى القضاء عن أن يتناولها بتأويل أو إيقاف

« وحيث انه يتبين مما تقدم أن الحكم المستأنف إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لم يصادف وجه السداد فيتعين الغاؤه والحكم باختصاص هذه المحاكم .

« وحيث ان موضوع الدعوى صالح للحكم فيه فإن هذه المحكمة تنولى ذلك أيضا عملا بالمادة ٣٧١ مرافعات وترى للأسباب السابق إيرادها إبقاء الحالة على ما هي عليه إلى أن يفصل في الملكية .

(استئناف سمادة حبيب باشا جريس وحضر عنه الاستاذ سايا حيشى بك ضد حضره مفتش رى زقى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحليم الجندى رقم ١٥٣ سنة ٦٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عيد اللطيف غربال بك وزكى خير الابوتيجى بك وأحمد حسنى بك مستشارين)

ومنتجاً لآثاره القانونية ومنها أن يكون الحكم المستأنف صادراً انتهائياً من أول درجة ولا يجوز استئنافه .

« وحيث أن طرفي الخصومة يدفعان بأن كلا منهما قد استأنف حكم محكمة أول درجة وأنهما بذلك قد اتفقا ضمناً على العدول عما اتفقا عليه بالبند العشرين السالف الذكر وهذا القول مردود عليه بأن الحكم المستأنف قد حرر انتهائياً غير قابل الاستئناف ولا يمكن قبول

اتفاقهما على ما يخالف ذلك .
« وحيث أنه يبين مما تقدم أن الاستئنافين غير مقبولين شكلاً وللمحكمة أن تحكم بذلك من تلقاء نفسها وذلك لأن استئناف حكم صادر انتهائياً يخالف للنظام العام
(استئناف الشيخ عبد المجيد حمد إبراهيم وآخر وحضر عن الأول الأستاذ جلال إبراهيم وعن الثاني الأستاذ فيليب بشارة ضد الشيخ محمود أحمد لبنه وحضر عنه الأستاذ يسى اندراوس رقى ١٠ و ١٨ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية أصحاب العزة محمد توفيق إبراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين)

مَحْكَمَةُ اسْتِئْثَافِ السُّبُوطِ

١٧٤

١١ ديسمبر سنة ١٩٤١

مواعيد مسافة . احتسابها . المحل الأصلي للمحكوم عليه ومقر محكمة الاستئناف وبين المقر وعمل الاعلان . طريقة احتسابه .

المبادئ القانونية

١ — لعموم نص المادة ١٧ من قانون المرافعات يجب ضم مسافة الطريق إلى مواعيد الاستئناف الضيقة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك

٢ — استقر القضاء على أن مسافة الطريق يجب أن تحتسب بين المحل الأصلي للمحكوم عليه ومقر محكمة الاستئناف ثم بين هذا المقر والمحل الذي تعلن فيه صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه

٣ — يحسب ميعاد المسافة بمقتضى المادة ١٧ مرافعات باعتبار يوم عن كل ثمانى ساعات سير وكل ما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد . وإذا كان السير بالسكة الحديد فينقص الميعاد إلى نصف التقدير المتقدم
٤ — جرى العمل على أن سير الساعة يعادل خمسة كيلومترات فينبغى إضافة يوم على الميعاد عن سير كل أربعين كيلومتراً . أما إذا كان السير بالسكة الحديد فيزداد يوم عن كل مسافة مقدارها ثمانون كيلومتراً .

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضدها الأولى دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانونى اعتماداً على أنها أعلنت المستأنف بالحكم المستأنف في يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٤١ وأنه لم يرفع

أراد في مواعيد الاستثناء العادية أن يضيف إليها ميعاد المسافة أعقبها بالنص على ذلك فبعد أن ذكرت المادة ٣٥٣ مرافعات الميعاد الذي يجوز فيه استثناء الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية والجزئية أى الستين والثلاثين يوماً جاءت المادة التالية لها وهى ٣٥٤ مرافعات فنصت على أنه يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة وأنه لم يرد نص كهذا بعدم ميعاد استثناء الأحكام الصادرة في المعارضة في التنبية واستنتج من هذا أن القانون لم يسمح بزيادة مسافة إلى هذا الميعاد هذا القول مردود لأن قانون المرافعات قد أباح ضم ميعاد المسافة إلى جميع المواعيد المحددة فيه إلا ما استثنى بنص كما سبق البيان أما نصه على مواعيد المسافة عقب الكلام على الستين والثلاثين يوماً بالذات فحكته هى رغبة المشرع في التوكيد بمناسبة تقرير أكبر ميعادين للاستثناء بوجوب ضم ميعاد المسافة إليهما حتى لا يتسرب إلى الذهن أنه لطلولهما يتضمنان ميعاد المسافة أيضاً وأن هذا الميعاد الأخير لا يضم إلا لمواعيد الاستثناء الضيقة فقط .

« وحيث أنه عن الأمر الثانى . فإن المسافة يجب أن تحتسب بين المحل الأصيل للمحكوم عليه ومقر محكمة الاستئناف ثم بين هذا المقر والمحل الذى تعلن فيه صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه وهذا هو الرأى الذى أقرته محكمة النقض المصرية أخيراً (حكم محكمة النقض والابرام ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ملحق بمجلة القانون والاقتصاد السنة الثامنة رقم ١٥ صحيفة ٥١ وما بعدها) وبهذا ينتفى البحث فيما ساقه الدفاع عن المستأنف عليها من آراء مغايرة .

الاستئناف إلا في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٤١ وبذلك يكون الاستئناف قد رفع بعد ميعاد العشرة أيام المقررة قانوناً في المادة ٥٤٩ مرافعات لاستئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في تنبيه نزع الملكية وطلب المستأنف رفض هذا الدفع . « وحيث أنه للفصل فى هذا الدفع يتعين البحث أولاً — فيما إذا كان يجب احتساب ميعاد مسافة في هذه الحالة وضمه إلى ميعاد الاستئناف من عدمه وثانياً — بيان القواعد التى يجب أن تحتسب المسافة على مقتضاها .

« وحيث أنه عن الأمر الأول — فإن قانون المرافعات فى المادة ١٧ منه قد نص على القاعدة العامة فى هذا الصدد وهى زيادة ميعاد للمسافة على كل ميعاد معين فى ذلك القانون ومن ثم فينبغى إضافة هذا الميعاد إلى جميع مواعيد الاستئناف عملاً بعموم نص المادة ١٧ المذكورة فيما عدا الأحوال الخاصة التى ينص فيها القانون على خلاف ذلك مثل ميعاد استئناف الحكم فى رد القضية حيث نصت المادة ٣٢٢ مرافعات على أنه يقبل الاستئناف من طالب الرد فى ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر . فالأصل إذا هو ضم ميعاد إلى جميع مواعيد الاستئناف والاستثناء هو عدم الضم وهذا الاستثناء لا يكون إلا بنص .

« وحيث أن المادة ٥٤٩ مرافعات تنص على أن ميعاد طلب استئناف الحكم الذى يصدر بشأن المعارضة فى تنبيه نزع الملكية يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه ولم يمنع فى نصها احتساب ميعاد مسافة للمستأنف فيتمين إذا احتسابه لانعدام المانع القانونى وعموم نص المادة ١٧ كما سبق البيان — أما ما ذهب إليه الدفاع عن المستأنف عليها من أن القانون لما

« وحيث انه ثبت من صحيفة الاستئناف أن المستأنف عليها مقيمة بمدينة القاهرة وأنها أعلنت بهذه الصحيفة في محلها المختار بالمدينة المذكورة وأن المستأنف مقيم في البلينا . فتطبيقاً للقاعدة المتقدمة الذكر يجب أن تحتسب المسافة من البلينا محل إقامة المستأنف (باعتباره محكوماً عليه) لأسقوط مقر محكمة الاستئناف ثم من أسقوط للقاهرة محل إقامة المستأنف عليها حيث أعلنت اليها صحيفة الاستئناف .

« وحيث ان ميعاد المسافة يحسب بمقتضى المادة ١٧ مرافعات باعتبار يوم عن كل ثماني ساعات سير وكل ما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وإذا كان السير بالسكة الحديد فينقص الميعاد إلى نصف التقدير المتقدم .

« وحيث ان المعمول به في القانون الأهلى أن سير الساعة يعادل خمسة كيلومترات فينبغى إضافة يوم على الميعاد عن سير كل ٤٠ كيلومترا . أما إذا كان السير بالسكة الحديد فيزداد يوم عن كل مسافة مقدارها ٨٠ كيلومترا

« وحيث ان المسافة بين البلينا وأسقوط

ثم بين أسقوط والقاهرة لا تقل عن ٥٠٠ كيلو مترا فيتعين إذن إضافة مالا يقل عن ستة أيام ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف المنصوص عنه في المادة ٥٤٩ مرافعات .

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أن المستأنف أعلن بالحكم المستأنف في يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٤١ فينتهى بذلك ميعاد العشرة أيام المقرر قانونا لرفع الاستئناف في المادة سالفة الذكر في يوم ٣ يوليه سنة ١٩٤١ وبإضافة ميعاد المسافة يمتد هذا التاريخ إلى يوم ٩ يوليه سنة ١٩٤١ على الأقل

« وحيث انه بمراجعة صحيفة الاستئناف تبين أنها أعلنت للمستأنف عليها الأولى في يوم ٥ يوليه سنة ١٩٤١ ومن ثم يكون هذا الاعلان قد حصل في الميعاد القانونى ويكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه

(استئناف القمص جرجس القمص يوحنا وحضر عنه الاستاذ شاعر الشماع ضد الست بهية يوسف البوشى عن نفسها وبصفتها وآخر وحضر عن الأولى الاستاذ صمويل واصف رقم ١٧٦ سنة ١٦ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن فريد بك وكيل المحكمة ومحمود عفيفى بك وحسن نجيب بك مستشارين)

قضاء المجلس الحسبى العالى

١٧٥

مجلس حسبى مصر العالى

١٨ فبراير سنة ١٩٤٥

حجر . ذو الشأن . ليسوا أعضاء العائلة فقط .

المادة ١٠ من قانون المجالس الحسبية

المبدأ القانونى

إن المقصود بكل ذى شأن غير أعضاء

العائلة كما أنه لا محل لتحديد ذوى الشأن بالنائبين

عن عديمى الأهلية ومن انتقل إليهم الملك من

ورثتهم . لأن ذلك يعتبر تحديداً بلا مبرر ولا يحتمله النص العام للمادة العاشرة من قانون المجالس الحسبية المجلس

« من حيث ان القرار المستأنف قضى بعدم قبول طلب توقيع الحجر المقدم من مصطفى أفندي فهمى ثالث المستأنفين مستنداً إلى أنه ليس أحد أعضاء عائلة المطلوب الحجر عليه وبذلك لا يكون له الحق في تقديم هذا الطلب للمجلس عملاً بالمادة ١٠ من قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية

« وبما انه لا خلاف على أن المستأنف الثالث المذكور هو دائن المطلوب الحجر عليه وديونه مسلم بها في أسباب القرار المستأنف ولذلك يكون له بطبيعة الحال شأن في تصرفات مدينه التي ربما تؤدي إلى حرمانه مما له من حق الضمان العام عليها والتي يهيمه ابطالها في حالة صدورها من مدينه عديم الأهلية

« وبما ان المادة ١٠ السابق ذكرها لم يقتصر نصها على أعضاء العائلة وإنما أعطت حق طلب

الحجر أيضاً إلى النيابة العامة أو كل ذى شأن وهو نص عام مطلق يدل على أن المقصود بكل ذى شأن غير أعضاء العائلة كما أنه لا محل لتحديد ذوى الشأن بالنائبين عن عديمي الأهلية ومن انتقل إليهم الملك من ورثتهم كما ذهب إليه القرار المستأنف لأن ذلك يعتبر تحديداً بلا مبرر ولا يحتمله النص العام للمادة ولذلك يتعين إلغاء القرار المستأنف في هذا الصدد وقبول طلب الدائن مصطفى أفندي فهمى وبالتالي قبول الاستئناف المرفوع منه « وبما ان القرار المستأنف فيما قضى به في الموضوع من رفض طلب الحجر في محله للأسباب التي استند إليها والتي يأخذ بها هذا المجلس ويتعين تأييده

(استئناف السيدة فهيمة صالح الشوربجي وآخرين وحضر من الأولى الشيخ عبد البرتقالي المحامي الشرعي ضد أحمد أفندي السيد بهجت وحضرته الاستاذ محمد زكي زاده رقم ٩ سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة والفضيلة محمد محمود بك رئيس محكمة استئناف مصر ومحمود محمد السبع بك وعبد الرحيم غنيم بك وأحمد زيد بك مستشارين والشيخ عبد الجليل عبد الرحمن عشوب عضو المحكمة العليا الشرعية وحضور حضرة الاستاذ محمود اسماعيل وكيل نيابة الاستئناف)

قضاء المحاكم الكلية

١٧٦

محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية

١٦ مارس سنة ١٩٤٤

- ١ — صالح مصدق عليه . جواز أخذ اختصاص به
- ٢ — حكم بدين على التركة . جواز أخذ اختصاص به على هذه التركة

المبادئ القانونية

١ — أثر الخلاف حول ما إذا كان

الحكم الذي يقر الصلح بين طرفي الدعوى

jugement d'expédient يجوز الاستعانة

به في طلب توقيع حق الاختصاص باعتباره حكماً

قضائياً أم يعتبر محضر الصلح المصدق عليه من

المحكمة عقداً غير مبرر لطلب هذا الحق والراجح

فيها وقضاء عندنا وعند الفرنسيين بإباحة حق

الاختصاص للصالح القضائي

٢ — الحكم الملزم لو ارث بدفع دين من تركته مورثه يصح توقيع الاختصاص بموجبه على الأعيان الخلفة عن المورث

المحكمة

« حيث ان ما شجر بين المتخاصمين من خلاف مداره بحث ما إذا كان الحكم الذي يقر الصلح بين طرفي الدعوى يجوز الاستعانة به في طلب توقيع حق الاختصاص أم ان الأحكام الاتفاقية jugements convenus ou d'expédient لا تصلح أساساً لتبرير هذا الحق

« وحيث ان المادة ٥٩٥ من القانون المدني أعطت هذا الحق لكل دائن بيده حكم Tout créancier muni d'un jugement فجرى نقر من الشراح الفرنسيين وتابعهم فيما رأوا قضاة على القول بأن القاضي وهو يصدق على الصلح لا يقوم بوظيفة الفصل في خصومة وإنما يثبت ما حصل الاتفاق عليه أمامه وهذا الاتفاق وإن كان بعد إثباته يعطى شكل الأحكام إلا أن ذلك لا يبنى كونه عقداً فلا يعتبر عمل المحكمة حكماً بالمعنى القانوني العام وفرعوا على ذلك أن الأحكام المقررة للصالح لا تصلح أساساً لتقرير الرهن القضائي الذي أخذ عنه حق الاختصاص (دالوز العملي jugement et arrêts نبذة ٣٨ ومراجعها) أما ما ذهب إليه الجمهور من فقهاء الفرنسيين والقضاء الحديث فهو الرأي القائل بأن الأحكام الاتفاقية التي تصدر برضاء الطرفين واتفاق سابق بينهم في خصومة اتخذت شكل دعوى جديدة هي أحكام قضائية (جلاسون وتيسيه وموريل جزء ٣ فقرة ٧٣٦ وجارسون وسيزاربري جزء ٣ فقرة

٦٢٨ واووي ورو جزء ٣ ص ٢٥٥ ومراجع الفقه والقضاء المبينة بهامش ١٦ من نفس الصفحة ودالوز العملي نبذة ٨٦٧ وبرتوار عدد ٣٧ نبذة ١١٣٢ وبودري وقال العقود الاحتمالية نبذة ١٢٩١ ص ٦٣٤ وسيري codes annotés مادة ٢١٢٣ نبذة ١٧ والمراجع والأحكام بها) هذا والقائلون باعتبار الحكم الذي يقر الصلح عقداً أجازوا حق الاختصاص بموجبه (بلا نيول جزء ٢٨٥٩ فقرة ٢٨٥٩)

« وحيث ان الأمر لا يزال مثار خلاف عندنا فانبع غالبية الفقهاء الرأي القائل بأن الحكم الذي يقر الصلح بين طرفي الدعوى يجوز الاستعانة به في طلب توقيع الاختصاص (عبد السلام ذهني بك «التأمينات» نبذة ٢٥٥ منه وقمحة بك وعبد الفتاح بك السيد التنفيذي علما وعملا ص ٦٢١ وما بعدها ودي هلس حق اختصاص نبذة ٥٨٣ ص ١٦٤ و ١٦٥ وجرانمولان نبذة ٥٨٣) وقال آخرون بأنه لا يجوز الحصول على حق اختصاص بمقتضى أحكام صادرة بالتصديق على الصلح (كامل مرسى بك العقود المدنية الصغيرة نبذة ٥٨٧ والتأمينات نبذة ٤٤٤ وأبو هيف بك طرق التنفيذ والتحفظ نبذة ١٢٩٨ هامش ٢) وساد القضاء الرأي القائل بأن الأحكام المقررة للصالح الحاصل بين الخصوم يجوز تقرير حق اختصاص بمقتضاها المجموعة الرسمية السنة ١٧ عدد ٥٠ والسنة ١٨ عدد ١١٨ وبلاجي القانون المدني المختلط مادة ٧٢١ فقرة ٧ و ٩ وراجع البيلتان الفهرست العشري الثالث رقم ١٦٩٨ والفهرست العشري الرابع رقم ١٤٤٩) وهذا الرأي الأخير تقره هذه المحكمة للأسباب الآتية وهي : أولاً — لم يفرق القانون بين الأحكام الاتفاقية وغيرها عند

من دائن لا يتنازل لمدينه عن جزء من مدعاها
أولاً مهله في طريقة السداد — رابعاً — المادة ٥٩٥
من القانون المدني قصدت الأحكام بمعناها الأوسع
— فتشمل القرارات الصادرة من الجهات القضائية
فالاعلام الشرعى المتخذ شكل اتفاق قضائى
والثبوت لتعهد بسداد دين يبيح الاختصاص
وحتى قوائم الرسوم تبيحه وهذا ما سار عليه
القضاء (البلتان الفهرست العشرى الثانى رقم ١٢٠١
والبلتان السنة ١٣ ص ٩١ والبلتان ١٦ ص ٢٥٧
وفروتن الرهن نبذة ١٠٩) كما تشمل المادة
أحكام المحكمين وهى ليست أحكاماً jugements
معناها القانونى الخاص (بلايول جزء ٢ نبذة
٢٨٦٣) فقصد الشارع لم يكن لفظ الحكم وإنما
كل ما فيه قضاء بالزام

« وحيث ان الحكم الملزم لوارث بدفع دين
من تركه مورثه بنسبة ما استفاد منها يصبح توقيع
حق الاختصاص به وجبه على الأعيان المتخلفة
عن المورث (بلاجى مادة ٧٢١ رقم ٢٧ ورقم ٢٨
والبلتان الفهرست العشرى الثانى رقم ١٢٠٣
والفهرست الثالث رقم ٦٢١٢ والفهرست الرابع
رقم ٥٤٤٤ تحت Succession

« وحيث انه لذلك يتعين القضاء بالغاء الأمر
الصادر برفض الاختصاص والقضاء للمعارض
باختصاصه بالعقارات المبينة بعريضة الدعوى
(قضية الشيخ يوسف عبد الدايم أصيلة وحضر عنه
الاستاذان اسماعيل حمزه وجرجس يونان ضد الست نطفة السيد
الجبالي عن نفسها وبصفتها وأخرى رقم ١٦٣ سنة ١٩٤٤ ك
رئاسة وعشرية حضرات القضاة على أبو الفيط وعثمان ومردى
وكامل مصطفى)

ما أعطى الحق لكل دائن بيده حكم فى الحصول
على حق اختصاص به وأحكام الصلح تأخذ
شكل سائر الأحكام — مادة ٣٨ مرافعات —
والقول بأن القاضى إن حكم بمقتضى محضر صلح
بجاز الاختصاص (قضاء النقض الفرنسى
الحديث مشار إليه بجلاسون ص ٢٣ هامش ٣)
فإن أقره بالتصديق عليه لا يجوز — بودرى ودى
لوان جزء ٢ نبذة ١٢٣٩ ومنشور لجنة المراقبة
فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ — فيه تفرقة بلا موجب
فاذا أجاز أخذ اختصاص بمقتضى حكم كان
الالزام فيه صادراً من المحكمة نفسها فمن باب
أولى جاز الحصول عليه بموجب حكم يكون
الالزام فيه مبنيًا على الاقرار الصادر من المتعهد
نفسه وفى الحالتين قطع القاضى الخصومة بين
المتصلحين بتراضيهما — ثانياً — القول بأن المحكمة
لا تاتى عملاً قضائياً عند ما تقر الصلح فيه تجوز
إذ القاضى يرفض التصديق على الصلح عند عدم
توفر شروطه أو إذا وجد فيه ما يخالف النظام
العام أو الآداب فعمل القضاء لا يعتبر عملاً
ولائياً juridiction gracieuse إذ لا يحزر
عقدا Contrat judiciaire بل يصدر حكماً فى
خصومة رفعت إليه En effet, le tribunal
rend une décision qui est son
oeuvre propre, qui émane de sa
volanté. جلاسون الموضع السابق ص ٢٢

— فالقاضى وهو يصدق على الصلح يقوم بوظيفة
الفصل فى خصومة (جارسون وجلاسون
المرجعين السابقين وعكس ذلك نقض ٩ مايو
سنة ١٩٤٠ — المحاماة ٢١ رقم ١٠٦) — ثالثاً —
الأخذ بالرأى الآخر فيه قلب للأوضاع إذ
يضع الدائن الذى عقد الصلح فى مركز أسوأ

١٧٧

محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية

٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤

لجنة القرية . قرارها في تقدير الحيازة . عدم قبول
الطعن له أمام المحكمة . جهة الطعن تفتيش الزراعة

المبدأ القانوني

قرار لجنة القرية الصادر في الطعن المقدم
من المتهم في تقدير حيازته الوارد باستمارة الحيازة
غير قابل للطعن فيه أمام المحاكم طالما أن المتهم
لم يطعن فيه إلى تفتيش الزراعة

المسألة

« بما أن وقائع الدعوى تتحصل في أن
معاون زراعة مركز أنبوب وشيخ بلدة بدير
الجداوى أثبتا في محضر ضبط الواقعة أن للمتهم
حيازة من الأطيان الزراعية قدرها ١٨ قيراطا
وعليه يتعين عليه بمقتضى القانون رقمى ٤٢
سنة ١٩٤٢ و ٧١ سنة ١٩٤٣ أن يزرع قمحا
ونشعيراً في مساحة لا تقل عن ٩ ط من حيازته
بواقع ٥٠ % منها — وأنه لم يزرع شيئاً من
القمح أو الشعير بثنائياً ومؤشراً على هذا المحضر
بالمداد الأحمر أن المتهم طعن في الحيازة ولكن
لجنة القرية قررت أن حيازته كما هو موضح
بالمحضر — ولما سئل المتهم عن النهمة في المحضر
أجاب بأن حقيقة حيازته هي ٧ ط و ١٢ س فقط
وأنه زارع نصف هذا القدر قمحا والنصف الآخر
فولا وفي محضر جلسة محكمة أول درجة أصر
على أن حيازته هي ٧ ط و ١٢ س منها ٤ قيراط
منزوعة قمحاً و ٣ ط و ١٢ س فولا وأنه مستأجر
لهذه الأطيان من عبد الملاك طاز — وقدم
تصريحاً له من المذكور بزراعة ٤ قيراط مبينة
الخوض بالعقد حسب أوامر الحكومة عن

سنة ١٩٤٤ — فأزاء ذلك قررت المحكمة سماع
شهادة العمدة وشيخ البلدة المختص ودليل المساحة
فسئل أمين بسالى العمدة وهو في الوقت نفسه
دليل المساحة فشهد بأن حيازة المتهم هي ١٨ ط
منها ٣ ط و ١٨ س منزوعة قمحاً و ١١ ط منزوعة
فولا وقيراطان أرض نخيل وأن عنده قيراطا
من القمح ترك بدون حصر فيكون مجموع زراعة
القمح حوالي ٥ قيراط — وأصر على أن
حيازة المتهم ١٨ قيراطا كما جاء بالمحضر وأن
المتهم حضر أمام لجنة القرية ووقع عنه الصراف —
وسئل داود سليمان شيخ البلدة المشترك في تحرير
محضر ضبط الواقعة فقرر أن حيازة المتهم ١٨
قيراطا منها ٣ ط و ١٨ س منزوعة قمحاً وقيراطان
من النخيل ولا يعرف ما هو منزرع بالباقي ولا
نوقش من الدفاع فيما قرره في محضر ضبط
الواقعة من أن المتهم لم يزرع قمحاً البتة أصر على
أنه زارع قمحاً فعلاً

« وبما أنه فيما يتعلق بمقدار حيازة المتهم
الحقيقية فإن المادة ١١ / ٢ من القانون
رقم ٤٢ سنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم
٧١ سنة ١٩٤٣ أعطت وزير الزراعة حق
إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون —
وبتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٣ صدر القرار
الوزارى المشار اليه — وقد نص في المادة ٣
منه على تكليف كل حائز بالتقدم في موعد معين
إلى لجنة القرية المشكلة من عمدة الناحية ومشايخها
وصرافها للاطلاع على استمارة حيازته التى تقوم
اللجنة بتحريرها للتوقيع عليها منه اعترافاً بصحة
ما جاء بها أو بطلب تصحيحها طبقاً لما يقدمه
للجنة من البيانات والمستندات — ونصت المادة ٤
منها على أنه إذا رفضت اللجنة الأخذ بطلب
الحائز جاز له أن يقدم شكواه بخطاب موصى

عليه إلى تفتيش وزارة الزراعة ليقوم بتحقيقها ونصت المادة ٥ منها على أنه إذا لم يحضر الحائز أمام اللجنة في الميعاد المشار إليه في المادة ٣ سقط حقه في الطعن في استمارة الحيازة

« وبما إن الثابت بمحضر ضبط الواقعة أن المتهم طعن في الحيازة أمام اللجنة المذكورة وقررت اللجنة أن حيازته مطابقة لما هو مبين بالمحضر ولم يثبت أن المتهم تظلم من هذا القرار إلى تفتيش وزارة الزراعة وفقاً لنص المادة ٤ من اللائحة التنفيذية » وبما أنه يتعين البحث فيما إذا كانت الاجراءات التي اقتضى القرار الوزاري اتباعها في تنفيذ القانون المشار إليه تعتبر قانونية أم لا — وهل هي ملزمة للمتهم أم أن له حرية الطعن فيها أمام المحكمة كما رأيت محكمة أول درجة

« وبما أنه لا جدل في أن القرار الوزاري يستند إلى أساس قانوني سليم إذ أن وزير الزراعة إنما استمد سلطته في إصداره من القانون نفسه (المادة ١١ منه) كما تقدم وطالما أن نصوص القرار خاصة باجراءات تنفيذ القانون فحسب فهي في حدود سلطة الوزير القانونية — وبالتالي فهي في قوة القانون نفسه الذي تستمد منه أساسها — والذي لا يقل في قوته ودستوريته عن قانون تحقيق الجنايات — وعليه فلا محل لتحدي الحكم المستأنف بالمادة ٣٧ من الدستور التي تنص على أنه يجب أن تكون اللوائح الصادرة بتنفيذ القوانين غير مشتملة على ما فيه تعديل أو تعطيل للقوانين أو إعفاء من تنفيذها وأن للمحاكم سلطة تقدير قانونية هذه اللوائح والامتناع عن تطبيق ما يكون منها مخالفاً للقانون — ذلك لأنه ليس في تطبيق هذه اللائحة التنفيذية أية مخالفة للقوانين أو تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها بل هي على

العكس في حدود نصوص القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٢ وجاءت منفذة لأحكامه لا معطلة لها — وليس فيها تعطيل لنصوص قانون تحقيق الجنايات لأنه لا جدل في أن المشرع الحق في تحديد إجراءات الطعن أمام جهة معينة في جرائم معينة كطريقة الطعن في إنذار المشتريين والمشتبهين بالمعارضة بها أمام البوليس ثم الطعن في قرار البوليس أمام النيابة — فإذا ما استنفذ المتهم هذه الاجراءات فليس له الطعن على الا نذار أمام المحكمة في تهمة العود للتشرد أو للاشتباه على أن المشرع في القانون نفسه رقم ٤٢ سنة ١٩٤٢ قد اتبع هذه القاعدة إذ نص في المادة السابعة منه على أنه إذا نازع المخالف في تقدير المساحة المزروعة قمحاً وشعيراً أو في نسبة القمح تقوم مصلحة المساحة بمقاس المساحات المتنازع عليها وأن قرارها في هذا الشأن يكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه أمام المحاكم والحكمة في ذلك ظاهرة إذ أن المشرع أراد أن تتخذ الحيلة فيحول دون النصوص في الخلاف على المقاس باتكاله الأمر إلى الهيئة الفنية المختصة .

فحرية المتهم في إبداء دفاعه أمام المحاكم الجنائية وسلطتها في تحقيق هذا الدفاع ليس مطلقة من كل قيد — وعليه يكون قرار لجنة القرية الصادر بشأن تقدير حيازة المتهم غير قابل للطعن فيه أمام المحاكم طالما أنه لم يثبت أن المتهم طعن فيه أمام تفتيش وزارة الزراعة — وبالتالي يتعين أخذ المتهم بهذا القرار واعتبار حيازته ١٨ قيراطاً

« وبما أنه فيما يتعلق بادعاء المتهم أنه زرع ١١ قيراطاً من القول وأن لديه قيراطين منزعين تخيلاً بما يجب استنزاله من مجموع حيازته باعتبار

القول زراعة خضر شتوية والنخيل واجب استنزاله كتصريح نص المادة الثالثة من القانون فان المادة ٤ من اللائحة التنفيذية نصت على أن هذه الحالة مما تدخل في اختصاص لجنة القرية والتظلم من قرارها إلى تفتيش وزارة الزراعة — وعليه يتعين أخذ المتهم بما ورد في استمارة حيازته في هذا الشأن أيضا — طالما أنه لم يثبت أنه طعن في قرار اللجنة لدى تفتيش الزراعة « وبما أنه لما تقدم لا تعول المحكمة على شهادة العمدة — وهو دليل المساحة في الوقت نفسه وشهادة شيخ البلدة في هذا الصدد

» وبما أن التهمة تكون إذن ثابتة من محضر ضبط الواقعة المأخوذ عن استمارة الحيازة وعليه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبته بالمادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٢ والمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٣ « وبما أنه نظراً للظروف الخاصة بالدعوى ترى المحكمة إيقاف تنفيذ العقوبة وفقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ ع

(قضية النيابة ضد باسيلي بطرس شرقاوى رقم ٢١٢٤ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة عارف محمد بك وكيل المحكمة ومحمد القيسى وحسين ابراهيم وحضور حضرة الاستاذ محمود صادق وكيل النيابة)

١٧٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور الوقتية

٢٠ مايو سنة ١٩٤٤

علامة تجارية . لون البضاعة الذى لا تنوع فيه . لا يعتبر وحده علامة تجارية كذلك للشكل . والمهم التشابه في العلامتين في مظهرهما في مجموعه الذى يشجع فيه عامة الناس من ذوى الذكاء المعتاد

المبدأ القانوني

إن لون البضاعة إذا كان لوناً واحداً لا تنوع فيه *uniforme* فلا يمكن أن يعتبر وحده علامة تجارية ، كذلك الشكل *La forme* لا يعتبر علامة والمهم هو التشابه بينهما في مظهرهما في مجموعه لا في تفاصيله فان كان بين مظهريهما في مجموعهما من أوجه الخلاف ما لا يمكن معه الخلط بين الصنفين في نظر المشتري من عامة الجمهور ذوى الذكاء واليقظة المعتادين فلا يصح القول بوجود تقليد محذور قانوناً

المسألة

« من حيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق وعلى عينتي الصابون المقدمتين من المتظلم ضدتهما إحداهما للصابون الذى تصنعه الشركة المتظلم ضدها والأخرى للصابون الذى يصنعه المتظلم أن ما يشكو منه المتظلم ضدتهما هو أن المتظلم صنع قطعاً من الصابون تماثل القطع التى تصنعها الشركة المتظلم ضدها في الارتفاع والسمك والحجم واللون ووضع عليها علامة قلد فيها علامة الشركة لأن هذه العلامة هى هلال مقصوص الطرفين كتب فيه بالخط الفارسي عبارة (حسن الحقيقى نمر بن) وفى أسفله نجمة خمسة كتب فى وسطها (حسن نابلسى) وعلامة المتظلم هى حدوده كتب فيها بالخط الفارسي (نمر الحقيقى بن حسن نابلسى) وفى وسط الحدود رسم حصان يقفز ويقول المتظلم ضدتهما أن هذا التقليد من شأنه تضليل الجمهور وحمله على الاعتقاد بأن صابون المتظلم هو من صنع الشركة المتظلم ضدها .

« ومن حيث انه من المقرر قضاء وفقها ان لون البضاعة إذا كان لوناً واحداً لا تنوع فيه uniforme فلا يمكن أن يعتبر وحده علامة تجارية كذلك الشكل (la forme) لا يعتبر علامة (راجع موسوعة د للوز العملية الجزء العاشر — في الملكية الصناعية — صحيفة ٤٧ بند ١٦٢ و ١٦٣) وعلى ذلك فلون صابون الشركة المتظلم ضدها وحججه لا يمكن اعتبارها من أجزاء العلامة الخاصة بها والتي يحجبها البانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية أما استعمال الخط الفارسي فلا شك أنه مباح لجميع الناس ولا يمكن احتكاره اللهم إلا إذا اقترن ذلك بألفاظ وأوضاع معينة تشملها العلامة المسجلة وانصب التقليد عليها وعلى الخط الذي كتبت به معا لخدع الجمهور (أنظر المرجع السابق بند ١٥٧) .

« ومن حيث انه لا يمكن اعتبار عبارة (نمر الحقيقي بن حسن نابلسي) تقييداً لعبارة (حسن الحقيقي نمر بن حسن نابلسي) لأن المتظلم والمتظلم ضدهما إخوة لأب هو محمد نمر حسن نابلسي فألفاظ نمر وحسن ونابلسي هي إذن ملك شائع للطرفين لا يجوز لأحدهما الاستئثار به دون الآخر أما لفظ (الحقيقي) وجعله في إحدى العلامتين وصفاً لحسن وفي الأخرى وصفاً لنمر فلا يصح اعتباره تقليداً إلا إذا كان له من الأهمية عند جمهور المشتريين ما يجعلهم يقعون في الخطأ ومن الواضح أنه ليست له هذه الأهمية .

« ومن حيث انه لا حاجة إلى القول بأن النجمة شيء والحصان شيء آخر يختلف عنه بالمرّة فلا يبقى بعد ذلك كله من أجزاء العلامتين

موضوع البحث سوى الهلال مقصوص الطرفين والحدوة . ونحن لا نشك في أن الرسم الأول هو الذي أوحى إلى المتظلم بالرسم الثاني الذي استعمله في علامته ولكنه مد طرفي القوس وجعله في شكل حدوة كاملة بدلاً من هلال مقصوص أو حدوة ناقصة . فالمتظلم كان عند وضع علامته متأثراً إذن بفكرة العلامة الأولى ولم يستطع أن يبتدع من عنده فكرة جديدة تغايرها كل المغايرة ولكن المهم في هذا الشأن ليس مجرد وجود تشابه في بعض أجزاء العلامتين بل المهم هو التشابه بينهما في مظهرهما في مجموعه لاني تفاصيله فإذا كان بين مظهريهما في مجموعهما من أوجه الخلاف مالا يمكن معه الخلط بين الصنفين في نظر المشتريين من عامة الجمهور ذوى الذكاء واليقظة المعتادين فلا يصح القول بوجود تقليد محظور قانوناً (أنظر المرجع السابق صحيفة ٥٤ بند ٢٧٢)

« ومن حيث ان الخلاف واضح بين المظهر العام لعلامة المتظلم وبين المظهر العام لعلامة الشركة المتظلم ضدها بحيث لا يمكن الخلط بينهما فيكون الأمر المتظلم منه والحالة هذه في غير محله ويتعين إلغاؤه هو وما ترتب عليه . أما القول بأن رئيس المحكمة الأمر بالحجز غير مخنص بالفصل في هذا التظلم لأنه مبني على أسباب موضوعية فقول لا سند له من القانون فالمتظلم أن يبني تظلمه على ما يشاء من أسباب دون قيد ولا شرط ولا أمر أن يعدل عن أمره متى اقتنع بصحة التظلم لأي سبب كان ما دام الأمر مقصوراً على الاجراء الوقتي وهو الحجز التحفظي ولا يتجاوزه إلى الفصل في موضوع النزاع الذي هو من شأن المحكمة التي ستنتظر الدعوى والتي لا يربطها

الحكم في التظلم ولا الأسباب التي بني عليها بحال عند قضائها في الموضوع .

(تظلم ابراهيم محمد تيمر النابلسي وحضر عنه الاستاذ محمد زكي علي بك ضد راضي أفندي محمد تيمر نابلسي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ساجا حبيبي بك رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٤٤ ك رئاسة حضرة صاحب المزة محمد عزمي بك رئيس المحكمة)

١٧٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٣١ يناير سنة ١٩٤٥

١ — بطلان الاجراءات اللاحقة لتحديد يوم البيع . من اختصاص قاضي البيع .

٢ — قاضي البيوع قاضي اجراءات وحكم إيقاع البيع ليس حكما بالمعنى القانوني

٣ — بطلان التقرير بزيادة المشرع بخصم لقضاء قاضي الموضوع (المواد ٦٢ — ٦٥ مرافعات)

٤ — بطلان الاجراءات السابقة على تحديد يوم البيع . من اختصاص المحكمة الموضوعية

المبادئ القانونية

١ — ان أوجه البطلان في المسائل الفرعية

الناشئة عن التنفيذ العقاري التي تلحق الاجراءات

الحاصلة بعد تعيين يوم للبيع وهي المتعلقة باشهار

البيع وإعلانه سواء بطريقة النشر بالجرائد أو

بطريق اللصق والتعليق والمتعلقة باعلان من

أوجب القانون إعلانهم كل ذلك في المواعيد

وحسب الأوضاع التي عينها القانون في المواد

٥٦٠ إلى ٥٦٨ مرافعات قد جعل القانون أمر

الفصل فيها من اختصاص قاضي البيوع يفصل

فيها بحكم انتهائي لا يقبل المعارضة أو الاستئناف

٢ — ان التفرقة من حيث الاختصاص

وطرق الطعن على الأحكام الصادرة في بطلان

الاجراءات علتها أن ولاية قاضي البيوع تنحصر

في رقابته على الاجراءات التي استوجبها القانون

لاجراء البيع ثم تدوين محضر شامل لاستيفائها

قانونا ينتهي دائما إلى إيقاع البيع

٣ — ان إيقاع البيع وإن عبر عنه بحكم

مرسى الزاد إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعتبر حكما

بالمعنى القانوني الصحيح لأنه لا يفصل في خصومة

مطروحة وإنما يرتب نتيجة حتمية هي وليدة

إجراءات استوفيت قانونا

٤ — البطلان الذي يلحق إجراءات نزاع

الملكية السابقة على تحديد يوم للبيع هو بطلان

يتناول مسائل موضوعية تدور حول نزاع قضائي

لا يمت إلى إجراءات البيع بصفة يحتاج الفصل

فيه إلى حكم موضوعي

٥ — ان البطلان الذي يلحق زيادة العشر

من وقت التقرير بها حتى تحديد يوم للبيع سواء

كان هذا البطلان منصبا على الشكل أو الموضوع

فان أمره خطورته وأهميته وهو بعيد عن مسائل

الاجراءات التي عهدت رقابتها إلى قاضي البيوع

بمحكمة

و حيث انه بان من الاطلاع على أوراق

الدعوى انه بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٤١ صدر

حكم بنزع ملكية المدعى عليهم باعتبارهم وراثه

المرحومة الست قمر احمد أبو بدير من ٤ سن و ٦ ط

على الشيوع في كامل أرض وبناء المنزل رقم ٣٤

شارع شامليون قسم عابدين باعتبار هذا القدر

تركة للمدعى عليهم مخلقة لهم عن مورثتهم

المذكورة وسارت إجراءات البيع حتى حكم
بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ بإيقاع بيع هذه
الحصة على زبيدة إبراهيم أبو زيد وبتاريخ
١٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ قررت الراسى عليها
المزاد بأنها اشترت الحصة المذكورة لحساب
وبطريق النيابة عن محمود مصطفى احمد والست
زكية شحاتة مناصفة بينهما وبتاريخ ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٤١ قررت المدعى عليها الثانية خضرة
عبد الرحيم محمد بصفته الشخصية بزيادة العشر
وفي أثناء سير إجراءات البيع بناء على تقرير
الزيادة أوقفت الاجراءات بجلسة ٤ أكتوبر
سنة ١٩٤٤ بالنسبة لحصة قدرها ٩ ١/٤ س حتى
يفصل نهائيا في دعوى الاستحقاق المرفوعة
عنها من زيب عبد الرحمن المرعشلى وسارت
إجراءات النشر عن الباقي وقدره ١٨ ٣/٤ س
و ه ط حتى حكم بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة
١٩٤٤ بإيقاع بيع هذه الحصة الباقية على محمود
مصطفى أحمد وزكية شحاتة أحمد ثم حدث
بعد ذلك في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أن قررت
خضرة عبد الرحيم محمد بزيادة العشر على الثمن
الراسى به المزاد بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤
ثم تقدمت بطلب بتحديد يوم للبيع فحدد له يوم
٣ يناير سنة ١٩٤٥

« وحيث ان وكيل الراسى عليهما المزاد
« محمود مصطفى وزكية شحاتة » دفع ببطلان
تقرير الزيادة بالعشر الصادر من خضرة عبد الرحيم
محمد بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ إذ أن إجراءات
البيع قد تخللتها زيادة سابقة بالعشر كانت بتقرير
مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤١ مستندا في ذلك
إلى أن الزيادة بالعشر لا تقبل أكثر من مرة
واحدة
« وحيث ان وكيل مقرر الزيادة خضرة

عبد الرحيم محمد » ذكر أن الزيادة الحاصلة
بالتقرير المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ جائزة
قانونا مستندا في ذلك إلى الأسباب التي بينها في
مذكرته ثم انتهى في دفاعه إلى أن مناقشة بطلان
تقرير الزيادة آنف الذكر والفصل في بطلانه
أو صحته يخرج عن ولاية قاضى البيوع .

« وحيث ان النزاع بين الطرفين قد حصر
في حكم بإيقاع بيع ثلثه زيادة عتبر أعقبا حكم
مرسى مزاد جاءت من بعده زيادة ثانية بالعشر
والراسى عليه المزاد الأخير يدفع ببطلان التقرير
بالزيادة الثانية بينما مقررة الزيادة الثانية نقول
بجوازها وصحتها فهل يدخل الفصل في هذا
النزاع ضمن ولاية قاضى البيوع أم يخرج عنها ؟
« وحيث ان المشرع أفرغ المادتين ٦٠٢

و ٦٠٥ من قانون المرافعات لأحكام بطلان
الاجراءات في المسائل الفرعية الناشئة عن تنفيذ
العقارى وهو البطلان الذى يلحق الاجراءات
الحاصلة بعد تعيين يوم للبيع - أما البطلان الذى
يلحق إجراءات نزع الملكية السابقة على تحديد
يوم للبيع فقد أمسك المشرع عن وضع نصوص
خاصة لها وذلك لا يحمل معنى إغفاله أحكام هذا
البطلان ولكنه ترك أمره للقواعد العامة التي
رسمها للطعن على سائر الأحكام

« وحيث انه من المقرر قانونا وفقها وقضاء
أن أوجه البطلان في المسائل الفرعية الناشئة عن
التنفيذ العقارى التي تلحق الاجراءات الحاصلة
بعد تعيين يوم للبيع وهى المتعلقة بإشهار البيع
وإعلانه سواء بطريق النشر بالجرائد أو بطريق
الاصق والتعليق والمتعلقة بإعلان من أوجب
القانون إعلانهم كل ذلك في المواعيد وحسب
الأوضاع التي عينها القانون في المواد ٥٦٠ إلى
٥٦٨ مرافعات قد جعل القانون أمر الفصل

فيها من اختصاص قاضي البيوع يفصل فيها بحكم انتهائي لا يقبل المعارضة أو الاستئناف (المادتين ٦٠٢ و ٦٠٥ مرافعات وراجع بند ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ من كتاب التنفيذ للمرحوم الأستاذ أبو هيف بك وبند ٧٣٥ إلى ٧٤٠ من كتاب التنفيذ للأستاذين عبد الفتاح السيد بك وأحمد قمحة بك)

أما مسائل البطلان التي تلحق إجراءات دعوى نزع الملكية التي تسبق تعيين يوم للبيع فقد تركها المشرع للقواعد العامة كما سبق تبيانها تطرح أمام قاضي الموضوع ليقتضي فيها بقضائه ويخضع حكمه لسائر الطعون المقررة على الأحكام وفي المواعيد القانونية .

« وحيث ان هذه التفرقة من حيث الاختصاص وطرق الطعن على الأحكام الصادرة في بطلان الاجراءات علمتها أن ولاية قاضي البيوع تنحصر في رقابته على الاجراءات التي استوجبها القانون لاجراء البيع ثم تدوين محضر شامل لاستيفائها قانونا ينتهي دائما إلى ايقاع البيع (المادة ٥٧٠ مرافعات) وان إيقاع البيع وإن عبّر عنه بحكم مرسوم الزاد إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعتبر حكما بالمعنى القانوني الصحيح لأنه لا يفصل في خصوصية مطروحة وإنما يرب نتيجة حتمية هي وليدة إجراءات استوفيت قانونا أما البطلان الذي يلحق إجراءات نزع الملكية السابقة على تحديد يوم للبيع فهو بطلان يتناول مسائل موضوعية تدور حول نزاع قضائي لا يمت إلى إجراءات البيع بصفة يحتاج الفصل فيه إلى حكم موضوعي يحسم النزاع بين طرفيه ولذلك ترك المشرع أمره لقاضي الموضوع يفصل فيه بما يبين له من وجه حق وجعل حكمه

خاضعا لطرق الطعن التي كفهاها القانون وذلك ضمانا وتأمينا لصالح ذوي الشأن فيه « وحيث ان الأصل في تقرير الزيادة بال عشر أن يتم باقرار محرر أمام قلم الكتاب يعقبه تحديد يوم للبيع تأتي من بعده إجراءات النشر والتعليق وإعلان ذوي الشأن حتى إذا ما استوفيت هذه الاجراءات قانونا طبقت المادة ٥٧٠ مرافعات بايقاع البيع .

« وحيث ان مرحلة التقرير بزيادة العشر وما يعقبها من إجراءات قد يلحقها البطلان كما إذا تقدم مقرر الزيادة بال عشر بعد فوات الميعاد المقرر بالمادة ٥٧٨ مرافعات أو إذا تقدم مقرر الزيادة بال عشر عقب زيادة سابقة بال عشر أيضا فان قلم الكتاب لا يملك رفض قبول التقرير ومتى قبله فإنه يتعين تحديد يوم للبيع وقد يحدث بعد ذلك أن تقع إجراءات النشر والتعليق باطلا فيدفع أمام قاضي البيوع بهذه الوجوه من البطلان .

« وحيث انه بان أن ولاية قاضي البيوع في الفصل في الأنزعة الخاصة بالبطلان إنما تنحصر في وجوه البطلان التي تلحق الاجراءات التالية لتحديد يوم البيع سواء كان ذلك عقب إيقاع البيع أو عقب تقرير بزيادة العشر (المادتان ٦٠٢ ، ٦٠٥ مرافعات والبندين ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ من كتاب التنفيذ للمرحوم الأستاذ أبي هيف بك والبند ٧٣٩ من كتاب التنفيذ علما وعملا الطبعة الثانية للأستاذين عبد الفتاح بك السيد وأحمد بك قمحة)

« وحيث ان البطلان الذي يلحق زيادة العشر من وقت التقرير بها حتي تحديد يوم للبيع سواء كان هذا البطلان منصبا على الشكل أو الموضوع فان أمره له خطورته وأهميته وهو

السنة الحادية عشر رقم ١٦٨ ص ٣٠٠ ، ورقم ٥٣٧ ص ١٠٥٥ والمحاماة السنة العشرين رقم ٣٦ ص ٨٥ ، رقم ٣٩٩ ص ٩٦٤ والمحاماة السنة الحادية والعشرين رقم ٢٠٨ ص ٤٦٥)
« وحيث ان النزاع المطروح يدور حول تقرير الزيادة بالمشر الذي قررت به خضرة عبد الرحيم محمد أمام قلم الكتاب بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وهو تقرير يلحقه البطلان حسب قول محمد مصطفى وزكية شحاته للأسباب التي استند إليها — وعلى هدى مابان مما سلف يكون أمر الفصل في هذا البطلان خارجا عن ولاية قاضي البيوع .

« وحيث ان النزاع على بطلان تقرير الزيادة بالمشر الرقيم ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ تعلوه مسحة من الجرد وأمره خارج عن ولاية قاضي البيوع فلذلك يتعين إيقاف السير في إجراءات البيع حتى يفصل في هذا النزاع (قضية وريثة الست زبيدة ابراهيم أبو زيد ضد عبد الرحمن عبد الرحيم محمد عن نفسه وبصفته وآخرين رقم ١١٦١ سنة ١٩٤١ ك رئاسة خضرة القاضي فرج يوسف)

بعيد عن مسائل الاجراءات التي عهدت رقابتها إلى قاضي البيوع فوضع المشرع للفصل فيها أحكام خاصة حتى يؤمن المتخصصين على حقوقهم فقرر بالمادة ٦٠٣ مرافعات على أن دعاوى بطلان المزايدة الثانية وإجراءاتها لغاية النشر عن البيع الثاني تقدم إلى المحاكم الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ثم قرر في م ٦٠٤ مرافعات أنه في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام فبذلك أعطى المشرع هذا النوع من البطلان أهميته فعمد بأمره إلى قاضي الموضوع — ولما كان فيه مساس بحق قرر لمن أوقع عليه البيع ولا محل لأن يضار بتقرير باطل بزيادة المشر فقد أوجب المشرع سرعة الفصل في البطلان المادة ٦٠٣ مرافعات ثم قصر ميعاد الاستئناف فجعله عشرة أيام (راجع البتدين ١٠٢٩ و ١٠٣٠ من كتاب التنفيذ للمرحوم الأستاذ أبي هيف بك والبند ٧٢٠ من كتاب التنفيذ للاستاذين عبد الفتاح السيد بك وأحمد قمحة بك وتراجع المحاماة

القضاء التجاري

المبادئ القانونية

١ — يجب استيفاء الاجراءات المقررة في المادة ٥١ تجاري في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية .

٢ — ان الشركة المتنازع بشأنها التي لم

١٨٠

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة التجارية

١٨ مايو سنة ١٩٤٤

١ — شركة تضامن . اقرارات المادة ٥١ تجاري . وجوب

استيفائها وإلا بطلت

٢ — ضرائب . المادة ٤١ شروط تطبيقها . استكمال الشركة

للشكل القانوني

تستوف الشرائط القانونية لا يمكن والحالة هذه الاحتجاج على مصلحة الضرائب بوجودها .

المحكم

« حيث انه فيما يختص بموضوع الاستئناف المرفوع من فان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به ولم يقدم المستأنف المذكور ما ينقض به قرار لجنة التقدير وهو نفسه قد اعترف صراحة في مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة انه ليس لديه دفاتر تجارية يمكن الاعتماد عليها في تقدير أرباح محله التجارى .

« وحيث انه بالنسبة للاستئناف المرفوع من مصلحة الضرائب فقوامه ألا شركة توجب تمتع كل من الشريكين بحق الاعفاء للاعباء العائلية المنصوص عنه في المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

« وحيث ان ذهب إلى وجود شركة تضامن بينه وبين أخيه مستنداً في ذلك إلى المستندات التي قدمها وأهمها شهادة عن قيد الشركة المذكورة بالسجل التجارى وكتاب من مصلحة الضرائب لهذه الشركة وفوائير تفيد تعامل بعض التجار مع الشركة المذكورة وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الرأي وقضت بتعديل قرار اللجنة باستبعاد ١٥٠ ج أخرى هي قيمة اعباء

« وحيث ان المادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون التجارى تضمنتا وجوب تسليم ملخص مشاركة الشركة إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يوجد بداورها مركز الشركة لتسجيله ولصقه في ميعاد معين كما تضمنت نشر ملخص مشاركة الشركة في إحدى الجرائد ونصت المادة ٥١ من القانون المذكور على « انه يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ

وضع الامضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية » .

« وحيث ان المادة ٤١ من قانون الضرائب نصت على أنه « يعفى من الضريبة الأفراد والشركاء فى شركات التضامن والشركاء المنضامنون فى شركات التوصية النخ » ومؤدى هذا أنه لا بد للتمتع بالاعفاء المنصوص عليه فى هذه المادة أن تكون الشركة مستكملة لكيانها القانونى .

« وحيث انه من المسلم به أن الشركة المتنازع بشأنها لم تستوف الشرائط القانونية التى نسبت الاشارة إليها فلا يمكن والحالة هذه الاحتجاج على مصلحة الضرائب بوجودها

« وحيث ان المستأنف لجأ فى مذكرته إلى دفاع جديد هو جواز تمتع الشركة فى شركة واقعية فعلية بحق الاعفاء باعتباره فرداً من الأفراد استناداً إلى ما جاء بمصدر المادة ٤١ من قانون الضرائب التى تقول « يعفى من الضريبة الأفراد والشركاء النخ » .

« وحيث ان الظاهر من سياق المادة ٤١ من قانون الضرائب أن المقصود من كلمة الأفراد الواردة بمصدرها هم الافراد الذين يملك كل منهم على حدة منشأة خاصة به

« وحيث انه مما تقدم يبدو أن الحكم المستأنف لم يصب فيما قضى به من استبعاد ١٥٠ ج قيمة الاعباء العائلية عن باعتباره شريكا من قرار لجنة التقدير ومن ثم يكون قرار اللجنة المذكورة فى محله

(استئناف صاحب المعالي وزير المالية وحضره الاستاذ سعيد ناصر ضد وحضر معه الاستاذ اسكندر الياس رقم ٦٠ و ١٠٦ تجارى سنة ٦٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المزة محمد توفيق ابراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمود توفيق وكيل النيابة)

له من تقديم الكفالة وهي تقول «تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة إن طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة إذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به . . . » وظاهر النص يوجب اللبس لأنه قد يستفاد من قوله (. . .) . . . وأما إن كانت المادة مدنية . . .) أن الشارع جعل للمواد التجارية حكماً يخالف الحكم في المواد المدنية . فقرر أن المحكمة تعفى المحكوم له في المواد التجارية من تقديم الكفالة بمجرد طلب ذلك . وأما في المواد المدنية فلا تحكم المحكمة بالاعفاء من الكفالة إلا في الأحوال الأربع المذكورة في تلك المادة .

«وحيث أنه لفهم ما قصد به الشارع على الوجه الصحيح يجب الرجوع إلى الأصل الفرنسي للمادة ٣٩١ وهو الآتي :

'En matière commerciale, le tribunal, sur la demande de la partie, dispensera de la caution, et en matière civile, il ordonnera l'exécution provisoire sans caution, si la partie condamnée a reconnu l'obligation, »

والنص الفرنسي للمادة يمنع اللبس الواقع في عبارة النص العربي لأن سياق النص الفرنسي لا يترك مجالاً للشك في أن الشارع لم يرد مطلقاً أن يفرق بين المواد التجارية والمدنية في الاعفاء من الكفالة بل أوجب الاعفاء من الكفالة في المواد المدنية والتجارية على السواء في الأحوال الأربع المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مرافعات لأن ترجمه الصحيحة للنص يجب أن تجرى على الوجه الآتي : - (تعفى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة إن طلب ذلك في

١٨١

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة التجارية

٢٥ مايو سنة ١٩٤٤

١ — نفاذ مؤقت . وجوبه في المواد التجارية دون نص في المنطوق . المادة ٣٩٠ مرافعات

٢ — كفالة . طلب الاعفاء منها في المواد التجارية . غير واجب الا وفق نص المادة ٣٩١ مرافعات

المبادئ القانونية

١ — الأحكام الابتدائية في المواد التجارية واجبة النفاذ المؤقت قانوناً ولا يشترط ذكر ذلك في منطوق الحكم « المادة ٣٩٠ مرافعات »

٢ — مجرد طلب الاعفاء من تقديم الكفالة في القضايا التجارية لا يوجب على المحكمة الحكم بالاعفاء إلا إذا كانت الحالة من الأحوال الأربع المنصوص عنها في المادة ٣٩١ مرافعات أى لا فرق في ذلك أن تكون القضية مدنية أو تجارية

المحكمة

« حيث أنه لا خلاف بين الخصمين في أن موضوع الدعوى تجارى ولذلك يكون الحكم الابتدائي مشمولاً بالنفاذ قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف وهو ما نصت عليه المادة ٣٩٠ مرافعات التي تقول « التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة » وظاهر أن الشارع قد اشترط تقديم الكفالة

« وحيث أن الشارع ذكر في المادة ٣٩١ مرافعات الأحوال التي تعفى فيها المحكمة المحكوم

lorsqu'il y aura titre non attaqué, ou condamnation précédente ont il n'y aura pas d'appel dans les autres cas, l'exécution provisoire n'aura lieu qu'à la charge de donner caution ou de justifier de solvabilité suffisante."

ونص هذه المادة ظاهر جلي لا يترك مجالاً للشك في أن المحاكم التجارية يجوز لها أن تحكم بالإنفاذ المؤقت وبدون كفالة إذا كان سند الدين معترف به الخ... أي أن الشارع الفرنسي جعل أولاً الإعفاء من تقديم الكفالة متروكاً لقدير المحكمة ولا يكون إلا في الأحوال المبينة في تلك المادة وهي نفس الأحوال التي تضمنتها المادة ٣٩١ مرافعات أهلي.

« وحيث أن الحالة الأولى التي يجب على المحكمة الحكم فيها بالإنفاذ بلا كفالة والواردة بنص المادة ٣٩١ هي أن يكون المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به «وقول النسخة العربية» المحكوم به « تعبير يؤدي إلى ضرورة أن يكون المحكوم عليه معترفاً بكل ما قضت به المحكمة اعترافاً تاماً من مقتضاه بقاؤه في ذمته. غير أنه بالرجوع إلى الأصل الفرنسي لهذه العبارة نجد أن الشارع يقول :

"... a reconnu l'obligation,..."

أي أن يكفي أن يكون المحكوم عليه قد اعترف بالالتزام في حشد ذاته وبعبارة أخرى متى انصب النزاع على وجود الالتزام أو صحته فلا محل للإعفاء من الكفالة «حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٢ والمنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلطة السنة ٤ ص ٣٠١

« وحيث لذلك تكون محكمة أول درجة

المواد التجارية وكذلك في المواد المدنية فانها تحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة إذا كان المحكوم عليه... الخ) وبمقارنة هذه الترجمة مع النص العربي يتبين بجلاء أن النص العربي ذكر أولاً الحكم في المسائل التجارية ثم قال (.... أما إن كانت المادة مدنية....) فعبارة أما إن كانت تشعر بأن الحكم في المسائل المدنية يختلف عنه في المسائل التجارية والواقع أن النص الفرنسي بعد أن ذكر الحكم فيما يختص بالمسائل التجارية وضع... « et ... و... » وترجمة ذلك (وكذلك) وليس (وأما إذا كانت) فالعبارة الفرنسية تفيد العطف وأما الكلمة العربية تفيد المغايرة. وأما قول المادة ٣٩١ (.... إن طلب ذلك وكانت المادة تجارية....) فقد وردت للفرقة بين التنفيذ المؤقت المنصوص عنه في المادة ٣٩٠ وهو الواجب قانوناً ولو لم يطلب. والإعفاء من الكفالة التي لا يجوز الحكم به إلا إذا طلبه المحكوم له.

« وحيث يتبين من ذلك أنه من الخطأ أن يقال أن مجرد طلب الإعفاء من تقديم الكفالة في المواد التجارية يوجب على المحكمة الحكم بالإعفاء منها بل لا بد من تحقيق شرطين الأول أن يطلب ذلك والثاني أن تكون الحالة هي من الأحوال الأربع الواردة بالمادة ٣٩١.

« وحيث إنه مما يدعم هذا الرأي نص المادة ٣٩٤ مرافعات فرنسي وهي المقابلة للمادة ٣٩١ مرافعات أهلي ونصها :

" Les tribunaux de commerce pourront ordonner l'exécution provisoire de leurs jugements nonobstant l'appel, sans caution,

قد أصابت في شمول الحكم بالنفاذ وأخطأت في إعفاء المحكوم له من تقديم الكفالة لأن موضوع الدعوى لا يتدرج ضمن الأحوال الأربع المبينة بالمادة ٣٩١ . (يراجع حكم هذه المحكمة في القضية رقم ٧١٤ سنة ٥٩ والمنشور بمجلة المحاماة العدد الأول والثاني لشهرى سبتمبر واکتوبر سنة ١٩٤٢ ص ١٠٤)

« وحيث ان المستأنف في هذه الدعوى ينازع في وجود الالتزام ذاته فيتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للنفاذ المؤقت وإلغائه بالنسبة للكفالة .

(استئناف الحاج سليم محمد على الساعى وحضر عنه الاستاذ على منصور ضد احمد افندى العربى رقم ١٠٠ سنة ٦١ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزم محمد توفيق ابراهيم بك ومحمد صادق فهمى بك ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين)

١٨٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الدائرة التجارية

١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣

١ — احالة على محكمة أخرى . شرط قبولها مانصت عليه المادة ١٣٦ مرافعات

٢ — دعوى شخصية . اختصاص محكمة المدعى عليه . دعوى ضمان تابعة لها . اختصاص المحكمة بنظرها في دعوى ادخال الضمان ولو لم يقيموا في دائرتها

٣ — دعوى ضمانات . رفعها بصفة أصلية . يسقط الحق المقرر استثناء لتوجيه دعوى الضمان بصفة تبعية

المبادئ القانونية

١ — شرط النظر في الاحالة على محكمة أخرى أن تكون الدعوى واحدة وإذن يكون طلب الاحالة على صورة مانصت عليه المادة ١٣٦ مرافعات غير مقبول

٢ — الأصل في الدعاوى الشخصية أن ينتقل المدعى إلى محكمة المدعى عليه لنظر دعواه ولقد أجاز القانون استثناء إدخال الضمان في الدعوى الأصلية ولو كانت المحكمة المرفوعة إليها الدعوى الأصلية غير مختصة طبقا لقواعد الاختصاص المركزى بنظر الدعوى قبلهم

٣ — إن رفع دعوى الضمان بصفة أصلية يسقط الحق المقرر استثناء لتوجيه دعوى الضمان بصفة تبعية

الحكم

« بما ان المعارض ضده أقام هذه الدعوى ضد المعارض بصحيفتها المعلنة بتاريخ ٢١ إبريل سنة ١٩٤٣ طالبا إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٢٩ ج ٢٠٠ م قيمة الفاتورة ومبلغ ٦٠٠ م قيمة النولون مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة — وقال في صحيفه دعواه أنه باع للخواجات هرارى إخوان التجار بالمنصورة كمية من الملابس قيمتها ٢٢٩ ج ٢٠٠ م وشحنها في ثلاثة طرود للمنصورة بسيارات المعارض بموجب بوليصة تاريخها ١٥ مارس سنة ١٩٤٣ وحول بقيمة الفاتورة على المشتري بمعرفة بنك مصر — غير أن البنك أخطر المعارض ضده بأن المشتري رفض الدفع لأن البضاعة لم تسلم اليه .

« وبما ان المعارض من ناحيته أقام دعوى أخرى أمام محكمة المنصورة الكلية الأهلية ضد ضمانه من أمناء النقل الذين استخدمهم من باطنه في نقل البضاعة وضد المعارض ضده بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٣ طالبا الحكم على ضمانه

باعتبارهم مسئولين بالتضامن عن الضرر الناشئ من تصادم سيارتهم التي استخدموها في نقل البضاعة بقطار السكة الحديدية وبالزامهم بصفة أصلية بأن يدفعوا له ١٦٤٢ ج و ٤٦٠ م — وإلزامهم احتياطياً بأن يدفعوا اليه وإلى المعارض ضده هذا المبلغ مع إلزامهم في الحالين بالمصاريف والأتعاب .

« وبما ان الحاضر مع المعارض دفع بمجلسة التحضير وأصر على دفعه أمام هذه المحكمة بطلب إحالة هذه القضية إلى محكمة المنصورة الكلية لنظرها مع دعوى الضمان السابق الإشارة إليها قائلًا أن القضيتين مرتبطتان معا وأن المصلحة تقضى بهذه الاحالة ليصدر في الدعويين حكم واحد تفاديا من تضارب الأحكام .

« وبما ان المعارض ضده طلب رفض هذا الدفع على أساس أنه لا علاقة له بضمانة المعارض وأن المشاركة التي بينه وبين المعارض صريحة في إيجاب ملزومية المعارض وحده أمامه عند إخلاله بالزامه الخاص بتعمده بنقل البضاعة

« وبما انه يتعين للفصل في هذا الدفع بحث مدى انطباقه على النصوص القانونية التي تشير إلى مثل هذه الاحالة من محكمة إلى أخرى « وبما ان قانون المرافعات الأهلى قد نص على ذلك في المادتين ١٣٦ و ١٣٧

« وبما ان أولى المادتين تنص على أنه إذا طلب أحد الخصام إحالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التي قدمت إليها الدعوى أولا للحكم فيه — ومفهوم ذلك أن طلب الاحالة يكون حيث يتضح أن الدعوى الواحدة المتدة خصم حوما وموضوعا وسببا مرفوعة

أمام محكمتين تابعتين لنظام قضائى واحد — وقد جوز القانون للمدعى عليه في الدعوى الثانية أن يطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى المحكمة الأولى التي تفصل في هذا الطلب « وبما ان صورة الدعوى الحالية لا تنطبق على الحالة المنصوص عليها في هذه المادة لأن الدعويين مختلفتان سببا وموضوعا على ما يبين مما تقدم — وشرط النظر في الاحالة أن تكون الدعوى واحدة — وإذن يكون طلب الاحالة على صورة ما نصت به المادة ١٣٦ مرافعات غير مقبول .

« وبما ان صورة الاحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مرافعات تنحصر في أنه إذا كان طلب الاحالة مبنيا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه — أى في طلب الاحالة — إلى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور .

« وبما انه تبين من نص هذه المادة الأخيرة أنها تنطبق حيث يكون « بين الخصوم أنفسهم أمام محكمتين مختلفتين تابعتين لنظام قضائى واحد قضيتان مختلفتان مرتبطتان ببعضهما ارتباطا يوجب نظرهما بواسطة محكمة واحدة لتمكن من إصدار حكم واحد عادل في الموضوعين المرتبطين بدلا من صدور حكمين قد يستحيل تنفيذهما لما يمكن أن يوجد بينهما من التناقض »

فلهذا أباح القانون للمدعى عليه في أى الدعويين أن يطلب من المحكمة التي لا يريد الحضور أمامها أن تحيل القضية على المحكمة الثانية فان رأت توافر شروط الارتباط قضت هى نفسها في المسألة الفرعية أولا ثم في الموضوع

(يراجع كتاب المرافعات المدنية لأبي هيف بك
بند ٩٨٢ ص ٦٩٧)

« وبما انه يبين لا أول وهلة أن بين هذه
الدعوى والاخرى المرفوعة أمام محكمة
المنصورة ارتباطا من شأنه أن يجيز طلب الاحالة
إلا أن كون الدعوى الثانية لا تعدو أن تكون
دعوى ضمان رفعت بصفة أصلية أمام محكمة
المنصورة من شأنه أن يغير وجه النظر في الأمر
ذلك ان الأصل في الدعاوى الشخصية ان ينتقل
المدعى إلى محكمة المدعى عليه لنظر دعواه ،
ولقد اجاز القانون استثناء ادخال الضمان
في الدعوى الاصلية ولو كانت المحكمة المرفوعة
إليها الدعوى الاصلية غير مختصة طبقا لقواعد
الاختصاص المركزي بنظر الدعوى قبلهم
وقد راعى القانون في ذلك صالح العدالة منعا
لتضارب الأحكام وتحقيقا لغرض الفصل بحكم
واحد في قضية مرتبطة بالقضية الاصلية
وقصداً في المصارييف .

« وبما انه بالتطبيق لذلك فقد كان باستطاعة
المعارض — وقد رفعت عليه الدعوى الاصلية
أمام هذه المحكمة — أن يستفيد من التيسير
الذي خوله إياه القانون في رفع دعوى الضمان
فرعية باذخال ضمانه في الدعوى بدلا من
رفعها بصفة أصلية أمام محكمة المنصورة الكلية
ثم عودته بعد ذلك إلى طلب إحالة الدعوى الاصلية
إلى محكمة المنصورة .

« وبما ان المعارض بسلوكه طريق دعوى
الضمان الاصلية يكون قد تنازل بمحض
اختياره عن الحق الذي خوله إياه القانون على
وجه الاستثناء واستهدف لما عسى أن يدفع به
ضمانه دعواه قبلهم من أنه كان لديهم من الأوراق

أو أوجه الثبوت ما كانوا يستطيعون به دفع
دعوى المعارض ضده قبلهم لو أنه أدخلهم في
الدعوى الاصلية ويكون المعارض أيضا قد
أوجد بيده الحرج أمام نفسه فليس له بعد ذلك
أن يتضرر منه بطلب إحالة القضية الاصلية
إلى محكمة دعوى الضمان لأنه إذا كان العكس
هو الجائز بالحق الفرع بالأصل . وهو ما لم
يطلبه المعارض بل يطلب تقيضه — فان طلب
الاحالة على الصورة التي يطلبها المعارض فيه مخالفة
لروح التشريع والمادة ١٣٧ مرافعات وللحكمة
التي أملتة فضلا عما في طلب المعارض الذي
يتنافى مع سبق تصرفاته من شبهة التعنت التي
لا تجاريه عليها هذه المحكمة وإلا لكان في
مقدور كل خصم أن ينقل خصومه من محكمتهم
الأصلية إلى محكمة الضامن خلافا لما
يقتضيه القانون .

« وبما انه اكل ما تقدم يكون طلب إحالة
هذه القضية إلى محكمة المنصورة الكلية
واجب الرفض .

(قضية معارضة المهدى أفندي فرغلي وحضر عنه الاستاذ
السيد معوض الباز ضد الخواجه ماير موسى كرازي وحضر
عنه الاستاذ حاتم كرهين رقم ١٥٥ سنة ١٩٤٣ ك - رئاسة
وعضوية حضرات القضاة مصطفى فاضل وعبد العزيز حلمي
وراضى عبد الله)

١٨٣

محكمة اسكندرية التجارية الجزئية

١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٢

افلاس . لم يقصد الشارع بالمادة ٣٤ ابطال المحكمة بحق
الفصل في كل ما يتفرع عنه . محكمة الافلاس مختصة بمنا
احاله عليها القانون . المادة ٣٤ - ٤ .

المبادئ القانونية

١ - ولأن نص المادة ٣٤ فقرة ٤ مرافعات

جاء مطلقا غير مقيد عند ما أحال على المحكمة التي أصدرت حكم إشهار الافلاس ولاية الفصل في المنازعات المتعلقة بالتفليسة إلا أن الشارع لم يقصد إطلاق النص وإعطاء محكمة إشهار الافلاس حق الفصل في كل نزاع متفرع عن الافلاس

٢ — من المسلم به أن ليست كل دعوى أقيمت على وكيل الدائنين في كل ماله علاقة بأموال المفلس تختص بنظرها محكمة الافلاس

٣ — المحكمة التي أشهرت الافلاس تختص بما أحاله عليها القانون من طعون في قرارات مأمور التفليسة ومن حق إبداله هو أو وكيل الدائنين ومن أعمال إدارية أخرى تأخذ صفة الأحكام وتختص أيضا بالفصل في المنازعات الناشئة عن الافلاس والتي تنطبق عليها قواعده فإن كانت الدعوى القائمة لا تنطبق عليها النصوص القانونية المتعلقة بالافلاس بل يستند فيها إلى قواعد قانونية غير مستمدة من قانون الافلاس فلا ينطبق عليها الاستثناء المبين بالمادة ٤/٣٤ مرافعات

٤ — المحكمة التي أشهرت الافلاس تختص بالفصل في المنازعات التي لها قواعد خاصة مستمدة من قانون الافلاس حتى ولو تعلقت بمقار ومساواة كانت مدنية أم تجارية تختص أصلا بنظرها المحكمة المدنية أو القضاء الجزئي

٥ — محكمة الافلاس تختص بنظر دعاوى استرداد مال مودع لدى مفلس

المحكمة

« حيث أن مانار بين المتخاصمين من نزاع خاص بقواعد القانون التي تحكم مسائل الاختصاص في الدعاوى المتعلقة بالافلاس

» وحيث أن القانون رأى في المادة ٣٤/٤ مرافعات أن يجمع أمام المحكمة التي أشهرت الافلاس المنازعات التي لها علاقة به

« وحيث أنه ولو أن نص المادة جاء مطلقا غير مقيد إذ أحال على المحكمة التي أصدرت حكم إشهار الافلاس ولاية الفصل في المنازعات المتعلقة بالتفليسة En matière de faillite إلا أن الشارع أفصح عن نيته فلم يقصد إطلاق النص وإعطاء محكمة إشهار الافلاس حق الفصل في كل نزاع متفرع عن الافلاس إذ يتبين من مراجعة القواعد القانونية المتعلقة بالافلاس مادة ٣٣٤ وغيرها — أن من بين المنازعات الناشئة عن التفليسة ما تختص بنظره محاكم أخرى

» وحيث أن القانون أوضح في بعض مواد ما تختص بنظره المحكمة التي أشهرت الافلاس مما يحال عليها من طعون في قرارات مأمور التفليسة ومن حق إبداله هو أو وكيل الدائنين ومن أعمال خاصة بإدارة التفليسة تأخذ صفة الأحكام

« وحيث أنه من المسلم به أن ليست كل دعوى أقيمت على وكيل الدائنين في كل ماله علاقة بأموال المفلس تدخل تحت مدلول نص المادة ٣٤/٤ مرافعات وقد سار القضاء على اعتبار النص غير خاص بكل نزاع يتفرع عن الافلاس ويجرى القضاء الفرنسي على اعتبار النص قاصرا على المنازعات الناشئة عن الافلاس

بنظر دعوى الاسترداد لمال مودع لدى مفلس
« وحيث ان محكمة الافلاس هي التي لها
ولاية الفصل في دعاوى استرداد ما أودع عند
المفلس (شرح دالوز العمل في المادة ٥٧٩ تجارى
نبذة ١٦ والبلتان ٢٨ - ١١٠ وفيرون المرجع
الساق نبذة ١١ فقرة ١٢)

« وحيث انه مادام الاختصاص للمحكمة
التي أشهرت الافلاس فليس أمام المدعى من
سبيل إلا الرجوع إليها

(قضية على عبد اللا وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد
حسين ضد محمد على عبي الدين وآخر رقم ٥١٢ سنة ١٩٤٢
تجارى رئاسة حضرة القاضى على أبو النبط)

١٨٤

محكمة مصر التجارية الجزئية

٢٧ مارس سنة ١٩٤٥

قضاء تجارى . عدم اختصاصه بنظر المسائل المدنية
من النظام العام . المحاكم التجارية استثنائية . حق الحاكم
المدنية في الاحالة مقرر باتفاق الخصوم على ذلك

المبدأ القانونى

سلطة وزير العدل فى إصدار قرار إنشاء
المحكمة التجارية الجزئية . عدم اختصاص هذه
المحكمة بالمسائل المدنية من النظام العام ولو أنه
نوعى . القياس بينه وبين أنواع عدم الاختصاص
الأخرى . المحاكم التجارية استثنائية بخلاف
المدنية فالأولى يتعين عليها الحكم بعدم الاختصاص
بخلاف الثانية فتلك الاحالة باتفاق الطرفين أو
من تلقاء نفسها .

المحكمة

« حيث ان المدعى أقام هذه الدعوى

والتي تنطبق عليها قواعده
sont nés de la faillite et qui doivent
être Jugés d'après les règles spéc-
iales de la matiere.
فقرة ٣٦٦ و ٤٠٢ و جزء ٧ نبذة ٤٦٤ - ٤٦٨
وأشارتا لير نبذة ١٧٦٨ - ١٧٧٠ إلى المنازعات
بأنها هي : Tous ceux dont la solution
dépend des règles spéciales de la
faillite, et ceux, la seulement.

« وحيث انه إذا كانت الدعوى القائمة
لا تطبق عليها النصوص القانونية المتعلقة بالافلاس
بل يستند فيها إلى نصوص قانونية غير مستمدة
من قانون الافلاس فلا محل لتطبيق الاستثناء
الخاص (مختصر لاكور نبذة ٦٦٠ وراجع
بيداريد « الافلاس » جزء أول نبذة ١٥٦ -
١٥٧ « والاختصاص التجارى » لنفس المؤلف
نبذة ٣٤٨ وما بعدها وفيرون « الافلاس »
نبذة ١٠ وما بعدها وعشماوى بك نبذة ٦٨٣
وما بعدها وصالح بك جزء ٢ نبذة ١٨٢
وما بعدها)

« وحيث ان المحكمة التي أشهرت الافلاس
تختص بالفصل فى المنازعات التي لها قواعد
خاصة مستمدة من قانون الافلاس حتى لو تعلقت
بعقار سواء أكانت مدنية أم تجارية تختص
أصلاً بنظرها المحكمة المدنية أو القضاء الجزئى
« وحيث ان الدعوى الحالية هي دعوى
مالكين مستردين لمال مودع عند مفلس
ودعاوى الاسترداد رتب لها القانون التجارى
قواعد معينة بالمادة ٣٨٩ إذ أجاز القانون لوكيل
الدائنين أن يجيب طلب الاسترداد بشرط
التصديق عليه من مأمور التفليسة وعند المنازعة
فى الطلب تحكم فيها المحكمة الابتدائية المختصة

مطالب المدعى عليه بمبلغ ١٣٥٠ قرشا ثمن بضاعة اشتراها هذا الأخير

« وحيث ان المحكمة أصدرت حكما تمهيدا بغيا بيا بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٤٥ بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى دعواه بكافة الطرق وللمدعى عليه النفي بالطرق عينها .

« وحيث انه بالجلسة سمعت المحكمة أقوال شهود الاثبات والنفي ثم أصدرت حكما تمهيدا بتوجيه اليمين المتضمنة للمدعى بأن يقسم بالله العظيم أنه يدين المدعى عليه في مبلغ ١٣٥٠ قرشا صاغا ثمن مسلي وآلة التقاط تورد المدعى عليه وأنه لم يدفع من الثمن شيئا للآن

« وحيث ان المدعى حلف اليمين بالصيغة السالفة الذكر

« وحيث ان المدعى عليه بعد ذلك دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنه ليس تاجرا « وحيث ان المدعى عليه اعترف بأنه موظف وتاجر وبعد ان أضاف عبارة تاجر أزال أثرها بقوله أنه اشترى المسلي لاستعماله الخاص .

« وحيث انه بعد الذي ثبت من أن الاشياء المدعى بقيمتها إنما هي له خاصة باعتراف المشتري وبدليل أنها عبارة عن صفيحتين من المسلي وآلة التقاط ولا تناسق بين الاتجار في الشبثين فضلا عن تهاة البضاعة ومن ثم فالوضع مدني بحث حتى لو كان المدعى عليه تاجرا لثبوت عدم انصاه بعمله التجاري ومن باب أولى بعد أن ثبت انه غير تاجر ايضا

« وحيث انه لو وزير العدل طبقا للمادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر بها الأمر العالي الرقم ١٤/٦/٨٣ والمعدل بالقانون

رقم ٥ الصادر في ١٤/٢/٩٤ الحق في إنشاء محاكم جزئية في دائرة اختصاص كل محكمة من المحاكم الابتدائية وله تحديد مركزها ودائرة اختصاصها .

« وحيث ان التعبير بعبارتي مركزها ودائرة اختصاصها معناه أن لكل من العبارتين مدلولاً خاصاً فعبارة المركز معناه الاختصاص المركزي ودائرة الاختصاص هي الاختصاص المتعلق بنوع القضية وأهميتها ومدى اختصاص القاضي في المنازعات التي يعرض عليه أمر الفصل فيها .

« وحيث ان هذا التفسير يؤيده ماورد بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية المذكورة من أن لوزير العدل أن يتدب في مدينتي مصر والاسكندرية قاضيا أو جملة قضاة من المحاكم الابتدائية فيحكمون بمفردهم ودون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين ومن المعلوم أن هذا التخصيص يمكن قياسه على تخصيص قضاء تجاري بمقتضى القرار الوزاري الصادر في أول فبراير سنة ٩٤ بإنشاء المحكمة التجارية الجزئية كما يقاس عليه تخصيص القضاء المستعجل بقرار وزاري آخر .

« وحيث ان الممنوع على وزير العدل هو إنشاء محكمة كلية أو محكمة استئناف ومن باب أول محكمة تقض وإبرام كما هو مستفاد من نص المادة ١١ من اللائحة وممنوع عليه حتى تعيين دائرة اختصاص هذه المحاكم طبقا للمادة ١٢ من اللائحة ومفهوم هذا أن له إنشاء محاكم جزئية وله تخصيص العمل فيها لأن من يملك إنشاء محكمة جزئية للفصل في القضايا المدنية والتجارية والجنائية والمستعجلة يملك أن يقصر

الإنشاء على اختصاص واحد مما ذكر طبقاً لمقتضيات العمل لأن من يملك الأكثر يملك الأقل ولعل في نص المادة ٣٦ مرافعات ما يقرر هذا النظر لأنها تنص على أن لوزير العدل أن ينتدب قاضياً من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بمفرده بهيئة محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية فله بداهة أن ينتدب قاضياً للمواد التجارية وحدها وهذا التخصيص مستمد من اللائحة والقانون ومؤسس على قاعدة عامة وهي تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحادثة فتخصيص هذه المحكمة بالأقضية التجارية صحيح ومانع من أن يمتد اختصاصها لغير ما أنشئت من أجله لأن قرار إنشائها هو الذي تستمد منه اختصاصها .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك تعين الانتقال إلى مسألة أخرى وهي هل عدم إثارة هذا الدفع من جانب المدعى عليه إلا بعد التكلم في الموضوع وصدور حكم تمهيدى بالاحالة إلى التحقيق وسماع أقوال شهود الطرفين ثم صدور حكم تمهيدى آخر بتوجيه اليمين المتممة للمدعى ثم حله لليمين المذكورة يكون مسقطاً للدفع أو غير مسقط له وترى المحكمة أنه وإن كان ظاهر نص المادة ٣٤ مرافعات تقضى بأن الدفوع الخاصة بنوع القضية لا تتعلق بالنظام العام وللخصوم التنازل عنها صراحة أو ضمناً لعدم إبدائها قبل ما عداها من أوجه الدفوع الأخرى وقبل إبداء أقوال أو طلبات خاصة متعلقة بأصل الدعوى إلا أن الرأي الذي انعقد عليه إجماع الأحكام والشرائح أن المقصود بالاختصاص النوعى هو ما كان متعلقاً بمقدار الدعوى وقيمتها لا نوع المحاكم وقرعوا على

ذلك أن ما كان متعلقاً بالاختصاص المدنى لا يجوز نظره أمام المحاكم الجنائية إلا تبعاً للدعوى العمومية ويشترط اتصاله مباشرة بالدعوى العمومية وإمكان الفصل فيه دون تعطيلها وإلا قضت هذه المحاكم بعدم الاختصاص ولو من تلقاء نفسها كما أن المحاكم المدنية وإن كانت لا تختص نوعياً بالقضايا الجنائية إلا أن هذا من النظام العام ولها أن تقضى فيه من تلقاء نفسها وكذلك ما يتعلق بدرجات المحاكم كرفع دعوى أمام محكمة الاستئناف لأول مرة كل هذه منازعات متعلقة بنوع القضية غير أنها من النظام العام لأن القول بغير ذلك هدم لفواعد الاختصاص وتوزيع درجات التقاضى ويتعارض مع القانون ويؤدى إلى نتائج غير مقبولة وعلى هذا الأساس كان رفع دعوى مدنية إلى محكمة تجارية ولو أنه يتعلق بنوع القضية إلا أنه يخالف للنظام العام وللمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها لأن المحاكم التجارية تختلف في نوعها عن المدنية فهى تجرى فى الإثبات على قواعد معينة وتعفى الدائن من التكليف الرسمى بالوفاء مكتفية بمجرد المطالبة وتفترض التضامن السلبى وتقضى بأشهار الافلاس للتاجر وإعادة اعتباره إلى غير ذلك من اختلاف جوهرى فى طبيعة إجراءاتها وتحديد الحقوق وتطبيق نصوص خاصة إذاً فطبيعة القضاء التجارى تخالف القضاء المدنى والمحاكم التجارية هى جهات قضائية استثنائية فلا يجوز لها الفصل فى أقضية مدنية أو جنائية وإذا رفعت أمامها دعوى من هذا القبيل كانت غير مختصة بنظرها وعدم اختصاصها من النظام العام فلها أن تقضى به من تلقاء نفسها (راجع ليون كان ورينو جزء واحد بند ٣٨١ وكتاب أصول القانون التجارى للدكتور على

الزبني بند ١٣٦ جزء أول) وفي هذا جاء بالطبعة الثالثة من glasson et Tissier جزء ٢ ص ٤٠ ما يأتي : —

Le juridiction de commerce est, on le sait, une juridiction d'exception. ces tribunaux sont frappés d'une incompetence absolue pour les affaires placées des la juridiction des tribunaux civils.

وبهذا المعنى عينه حكمت محكمة النقض الفرنسية في ٣ / ٢ / ٧٧ منشور في المجموعة ، Sirey 77-1-17

« وحيث ان عدم اختصاص هذه المحكمة التجارية المنشأة بقرار وزاري يشبه من جميع الوجوه عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بمدينة مصر والاسكندرية والصادر بشأنه قرار وزاري آخر ولقد اضطرر بالقضاء وأجمع الشراح على أن عدم اختصاص في المواد المستعجلة من النظام العام بالحكم واحد في الحالتين — وحيث انه لا يرد على الرأي المتقدم ان عدم اختصاص المعبر من النظام العام هو ما كان مبنياً على ما هو مقرر في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كما هو وارد بالمادة ١٣٤ مرافعات من جواز إبدائه في أي حالة كانت عليها الدعوى وأن المحكمة أن يحكم به من تلقاء نفسها لأن مجرد كون الدفع المبني على ما هو مقرر في المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من النظام العام ليس معناه ان ما عداه لا يكون من النظام العام ولا ينبغي ان الدفع بعدم الاختصاص إذا كان بالنسبة لنوع القضية قد يكون من النظام أيضاً إذا ترتب عليه اخلال بتوزيع الاختصاص ومساس بنظام التقاضي إذ ان

التعلق بالنظام العام امر تقديري للمحاكم وقد اتفق الفقه والقضاء على ان الدفع بعدم الاختصاص بالنسبة لنوع القضية قد يكون من النظام العام كما في الحالات السابق إيرادها وهي حالات لا تقل من حيث الأثر والاخلال بالنظام والقانون عن الحالات المنصوص عليها بالمادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية « وحيث ان العكس غير صحيح فالمحاكم المدنية باعتبارها جهات القضاء الأصلية لا يجوز لها أن تقضي بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها لأن عدم الاختصاص بالنسبة لها ليس من النظام العام إنما يجوز لها إحالة الدعوى سواء باتفاق الطرفين أو بقرار منها إلى المحكمة التجارية التي أنشئت بنص قرار وزير العدل أما المحكمة التجارية فانها لا تملك الاحالة ويتعين عليها الحكم بعدم الاختصاص سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع يقدم اليها بذلك .

« وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة أن سكوت المدعي عليه وتنفيذه الحكم التمهيدي بالاحالة على التحقيق وعدم الاعتراض على الحكم التمهيدي الصادر بتوجيه اليمين المتممة كل هذا لا نراه مانعاً من إبداء الدفع بعدم الاختصاص بل وللمحكمة أن تفصل فيه من تلقاء نفسها بعد أن ثبت لديها من التحقيق واعتراف المدعي اللاحق للتحقيق أن النزاع مدني بحث خارج عن اختصاصها مما يتعين معه الفصل في الدفع بقبوله وعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

(قضية بباوى حنا سعيد وحضر عنه الاستاذ نسيم حنا ضد محمد مصطفى الجندي رقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٥ رئاسة حضرة للقاضي سيد علي)

القضايا المستعجلة

١٨٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢١ مايو سنة ١٩٤٤

- ١ — بناء فوق المكان المؤجر . تعرض
- ٢ — إيجار . مؤجر . تعرضه للمستأجر بأحداث ترميمات غير ضرورية . عدم جوازه .
- ٣ — استعجال . أمر تقديره موكول للقاضي .

المبادئ القانونية

١ — إن البناء فوق المكان المؤجر مدة الاجارة يعتبر تعرضاً يحق للمستأجر أن يطلب منعه وإيقافه

٢ — لا يجوز للمؤجر أن يحدث ترميمات بالمنزل المؤجر تغير من شكله إلا إذا كانت هذه الترميمات ضرورية ولا يجوز له كذلك أن يبنى طابقاً جديداً في منزل مؤجر أثناء مدة الإيجار أو أن يهدم طابقاً موجوداً وإلا كان للمستأجر أن يطلب منع تعرض المؤجر

٣ — إن صفة الاستعجال وعدمها مسألة وقائع يرجع فيها إلى محض تقدير القاضي الممكـ

د حيث ان محصل هذه الدعوى على النحو المستخلص من صحيفة ودفاع طرفي الخصوم والأوراق المقدمة أن المدعى استأجر من المدعى عليه فيلاً بالمجوزة لسكنه الخاص بموجب

عقد إيجار مؤرخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٣ بأجرة شهرية قدرها عشرون جنيهاً وتاريخ ٤ إبريل سنة ١٩٤٤ أرسل المدعى عليه إلى المدعى خطاباً يخبره فيه أنه فكر في بناء دور ثاني بالفيل أو تكملتها حسب الرسم الموضوع وأنه يعرض عليه ان قبل تأجيرها أن تكون قيمة الإيجار ستين جنيهاً مصرياً للفيل كاملة بعد تمام البناء وفي حالة عدم قبوله هذا العرض فإنه سيقوم ببناء الدور الثاني على أن يكون له سلم خاص خارج البناء وسيؤجر الدور الجديد للغير إن رأى في ذلك مصلحة له وإلا فسيكون له شخصياً وأنه لا يمس ما هو مؤجر للمدعى وهي الفيلا والجراج والحديقة وقال في خطابه بأنه اتفق مع المقاول الذي سيقوم بالبناء ألا يحدث تأثير على المباني الحالية بأي حال من الأحوال وأما الانزعاج وإغلاق الراحة مدة البناء فهي حالة وقتية تزول بانتهاء البناء . فرد عليه المدعى بخطاب مؤرخ ١٢ إبريل سنة ١٩٤٤ يقول فيه بأن الفيلا المؤجرة له تفي بحاجته مما يجعل البحث في امر بناء جديد وقيمة إيجار جديدة مما لا موجب له وطالب منه قبل أن يقدم على البناء أن يخبره إن كانت شروط العقد المحررينهما تسمح له أو لا تسمح ببناء جديد فرد عليه المدعى عليه بخطاب مؤرخ ١٥ إبريل سنة ١٩٤٤ يقول فيه أنه وإن كان البند الرابع عشر من عقد الإيجار لم ينص صراحة على البناء أو شيء من هذا القبيل إلا أنه يرى أن هذا الحق

مستمد من القواعد العامة وقد اعطى القانون للساكن الحق في قسح العقد اذا أثرت هذه التصليلات في العين المؤجرة بأن انقصت غرفة مثلاً . فرد عليه المدعى بالخطاب المؤرخ ٢١ - ٤ - ١٩٤٤ يقول فيه بأن عقد الايجار المحرر بينهما لا يسمح له ببناء طابق جديد وان المادة الرابعة عشرة من عقد الايجار صريحة في ذلك وانه استأجر الفيلا لسكنه الخاص لا شريك له في الانتفاع بها وان بناء طابق جديد يقلب هذا الوضع قلباً ناعماً مما لا حاجة لتفصيله وانه سيضطر للالتجاء للقضاء لمنع احداث أى بناء ورفع فعلا الدعوى الحالية طلب فيها منع تعرض المدعى عليه له في الانتفاع بالفيلا المؤجرة اليه وإيقاف الأعمال الجديدة التي شرع المعلن اليه في اجرائها .

« وحيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وطلب في الموضوع رفضها وقال عن الدفع ان الدعوى يكتفيها المدعى على أنها منع تعرض وإيقاف الأعمال الجديدة وكلا الدعويين من دعاوى وضع اليد وهما دعاوى لا تنظر على وجه الاستعجال وليست مستعجلة كما أنها دعاوى لا تقبل من مستأجر العقار لأنه وإن كانت له الحيازة المادية فهو غير ظاهر فيها بمظهر المالك لأن الشرط الأول لقبولها أن يكون المدعى واضعاً يده على العقار بصفته المالك وأن يحصل له تعرض في حيازته من الغير أو يقصد بها درء تعرض في المستقبل وصورتها أن يشرع شخص في عمل يجره في غير العين الموضوع عليها اليد وقال عن الموضوع انه فكر في نقل مسكنه من حلوان إلى مصر قريبا لمحل عمله وأن يكون هذا النقل بطريقة لا يترتب

عليها إقلاق راحة مستأجرة في هذه الظروف الحرجة فأخطر المدعى بعزمه على بناء دور آخر فوق الفيلا على أن يكون له مدخل وسلم مستقلين ولا يشترك مع المستأجر في منافعه بشيء زيادة في الحرص على راحته وقال إن التأجير الصادر منه إلى المدعى قاصر على المسكن دون الحديقة وسورها حتى لا يعطل انتفاعه بالدخول فيها أو استعمالها في أعمال البناء التي يظهر أن النية متجهة إليها من الحالة التي عليها البناء من وقت إنشائه إلى الآن وقال انه لم يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة انتفاعاً كاملاً فلم يتعرض عليه لإصلاحات أو ترميمات أو تغيير في المباني أو في الملحقات ولم يقلقه بدعوى الاخلاء ولم يجعل مدخل الدور المزمع بناءه مشتركاً مع مدخل سكن المدعى ولا استعمال سلمه الخاص حتى يكون بعيداً عن كل انزعاج قد يشعربه من اشتراكه في منافع المنزل .

« وحيث ان سند المدعى في هذه الدعوى هو الحق القانوني الخول له بمقتضى المادة ٣٧٣ مدني التي تنص على أنه لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالمؤجر ولا أن يحدث فيه أو في ملحقاته تغييرات تخل بذلك الانتفاع .

« وحيث ان المسلم به في هذه الدعوى أن المدعى عليه قد شرع في بناء طابق جديد فوق المكان المؤجر فينتعين البحث فيما إذا كان هذا العمل يعتبر تعرضاً من المؤجر للمستأجر أم لا . « وحيث ان شراح القانون المدني قد أجمعوا على أن البناء فوق المكان المؤجر مدة الاجارة يعتبر تعرضاً يحق للمستأجر أن يطلب منعه وإيقافه فقد جاء بكتاب شرح القانون المدني لفتحى باشا زغلول في باب تعهدات المؤجر

أن يهدم طابقا موجودا وإلا كان المستأجر أن يطلب منع تعرض المؤجر) .

« وحيث ان بناء الطابق الجديد سينجم عنه دخول العمال في الحديقة الملحقة بالفيلا ووضع أدوات البناء ومهمات بها وإقامة الأخشاب (السقالات) بجوار الحوائط مما يعتبر تعرضا ماديا للمستأجر في العين المؤجرة ينطبق عليه نص المادة ٣٧٣ مدني وقد سلم المدعى عليه في مذكرته بأن الحديقة ستستعمل في أعمال البناء وحاول إثبات القول بأنها ليست تابعة للدور المؤجر للمدعى لعدم ذكرها في عقد الايجار إلا أن الواقع يكذب ذلك إذ قرر المدعى عليه صراحة في خطابه المؤرخ ٤ ابريل سنة ١٩٤٤ أن الحديقة والجراج تدخل ضمن الايجار كما سلم بخطابه المذكور بأن عمله سيحدث منه انزعاج وإغلاق راحة المدعى مدة البناء .

« وحيث ان حق المدعى الذي تولدت عنه هذه الدعوى لا يستتبع ظروف تجعل الدعوى مستعجلة يخشى عليها من فوات الوقت ومعلوم أن صفة الاستعجال وعدمها مسألة وقائع يرجع فيها إلى محض تقدير القاضي وقد كفلت المادة ٢٨ مرافعات اختصاص القضاء المستعجل في كل المسائل المستعجلة على العموم مهما كان موضوعها وسواء نص القانون عليها بالذات أو لم ينص بشرط أن لا يكون لحكمه تأثير في الموضوع .

« وحيث انه لا شك في أن الاستمرار في بناء الدور الثاني من المنزل وهو الذي يعلو الدور المؤجر للمدعى مباشرة مما يعطل الانتفاع الكامل بالعين المؤجرة فضلا عن صعوبة

صفحة ٢٧٥ أنه يجب على المؤجر أن يمتنع عن كل عمل في الشيء المؤجر يقتضي حرمان المستأجر من الانتفاع التام فلا يجوز له أن يبني فوق المكان المؤجر مدة الاجارة ولا أن يسد الهواء أو النور ولا يغير معالم الشيء المؤجر كما جاء بشرح عقد الايجار للسنيهوري بك بند ٢٠٧ صفحة ٢٥٧ بأنه لا يجوز للمستأجر أن يمنع المؤجر من إجراء المرممات المستعجلة الضرورية لصيانة العقار أما إذا لم تكن الترميمات ضرورية بل كانت لادخال تحسينات أو لزيادة في البناء أو لاعداد العين للايجار لآخر عند انتهاء الايجار فلا يسمح للمؤجر أن يقوم بذلك في أثناء الايجار الأول إلا إذا كان قد اشترط على المستأجر من قبل ويجوز الالتجاء لقاضي الأمور المستعجلة لا يقف أعمال الترميمات مؤقتا حتى يبت قاضي الموضوع نهائيا في النزاع كما جاء بالبند ٢٢٨ صفحة ٢٩٠ من الكتاب نفسه أنه لا يجوز للمؤجر أن يحدث ترميمات بالمنزل المؤجر تغير من شكله إلا إذا كانت هذه الترميمات ضرورية ولا يجوز له كذلك أن يبني طابقا جديدا في منزل مؤجر أثناء مدة الايجار أو أن يهدم طابقا موجودا وإلا كان للمستأجر أن يطلب منع تعرض المؤجر وقد أخذت محكمة الأزبكية بهذا الرأي فأصدرت حكما بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ منشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة صفحة ٩٢٦ رقم ٤٥٢ هذا نصه (ليس للمؤجر أن يحدث ترميمات بالمنزل المؤجر تغير من شكله إلا إذا كانت هذه الترميمات ضرورية ولا يجوز له أن يبني طابقا جديدا في منزل مؤجر أثناء مدة الاجارة أو

« وحيث ان المصاريف يلزم بها من خسر الدعوى عملاً بالمادة ١١٣ مرافعات .
« وحيث ان النفاذ واجب لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملاً بالمادة ٣٩٥ مرافعات .
(قضية شمس الدين بك على صادق وحضر عنه الاستاذ حسن حسنى ضد أحمد بك يوسف رقم ١٦٧٦ سنة ١٩٤٤ رثامة حضرة القاضى اسماعيل عاشور)

الوصول من الباب الخارجى لسكن المدعى لزيادة تراكم الأدوات والمهمات ومنع النور والهواء عنه فلاستعجال متوفر من هذه الوجهة .
« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل وباختصاصه والحكم المدعى بطلبائه .

قضاء المحاكم الجزئية

٢ — إن المادة ٥١ مدنى تسوغ قبول الهبة من ورثة الموهوب له إذا كان قد توفى قبل القبول .
كما تصح الهبة لمن ليس أهلاً للقبول بقبولها ممن يقوم مقامه كما أن الهبة للطفل ممن له الولاية عليه تتم بإيجاب من الواهب وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له إذا كان الموهوب معلوماً معيناً مفرزاً في يد الواهب

المحكمة

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى بصفتها وصية على ابنها القاصر وديع كراس موسى المشمول بوصايتها تطلب الحكم فيها بالزام المدعى عليها بصفتها وارثة للرحوم كراس موسى بأن تدفع لها من مال مورثها المذكور كراس موسى مبلغ ٩ ج و ٧٢٢ م والمصاريف والنفاذ — واستندت في إثبات دعواها هذه إلى السند المقدم والمؤرخ أول يونيه سنة ١٩٤٢ وموقع عليه من المورث ويتضمن مديونية لولده المشمول بوصاية المدعية في مبلغ ٤٠٠٠

١٨٦

محكمة ملوى الجزئية الأهلية

٦ يناير سنة ١٩٤٤

هبة . أنواعها . حكمها في المقار والمنقول . عقد رسمى بها . عدم ضرورته في المستقرة والموصوفة . قبولها من الولي أو الوارث بعد الوفاة . جوازه

المبادئ القانونية

١ — إن للهبة صورتين الأولى سافرة والثانية مستقرة أى موصوفة بصورة عقد آخر — أما الأولى فهي التى يذكر فى عقد إثباتها لفظة الهبة صراحة أو ما فى معناه ، وهذا النوع السافر من الهبة هو الذى يشترط لصحتها أن تحرر فى صورة عقد رسمى إن كانت متعلقة بعقار أو شرط القبض فعلاً إن كانت تتناول منقولا — أما الثانية أى الموصوفة بصورة عقد آخر — فلا تخضع لأحكام الهبة السافرة لا من حيث الشكل ولا من حيث الموضوع بل يكتفى بأن تتوافر جميع أركان العقد التى سترت فيه .

قرش تستحق الوفاء وقت الطلب .

« وحيث أن المدعى عليها دفعت بلسان حضرة وكيلها ببطان الدعوى وسندها في ذلك أن الابن الدائن لا مال له ولم يدفع في الواقع قيمة السند المطالب — وأن السند بحالته الحاضرة لا يخرج عن كونه هبة باطلة لأنها لم تتم بالقبض .

« وحيث أن القانون المصري تكلم عن الهبة في المادتين ٤٨ و ٤٩ مدنى مقررأ في المادة الأولى بأن ملكية الأموال الموهوبة منقولة كانت أو ثابتة تنتقل بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له — أما إذا كان العقد المشتمل على الهبة ليس موصوفاً بصفته عقد آخر فلا تصح الهبة ولا القبول إلا إذا كانا حاصلين بعقد رسمى وإلا كانت الهبة لاغية — وذكر في المادة الثانية بأن الهبة في المنقول تعتبر صحيحة بدون احتياج إلى تحرير عقد رسمى بها إذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له .

« وحيث أنه يتبين جلياً من مطالعة هذين النصين أن للهبة صورتين الأولى سافرة والثانية مستترة أى موصوفة بصورة عقد آخر — أما الأولى فهي التي يذكر في عقد إثباتها لفظة الهبة صراحة أو ما في معناه كلفظة التبرع وما إليهما وهذا النوع السافر من الهبة هو الذى يشترط لصحتها أن تحرر في صورة عقد رسمى أن كانت متعاقبة بعقار أو شرط القبض فعلاً إن كانت تتناول منقولا — أما الثانية — أى الموصوفة بصورة عقد آخر — فلا تخضع لأحكام الهبة السافرة لا من حيث الشكل ولا من حيث الموضوع بل يكتفى بأن تتوافر جميع أركان العقد التى استرت فيه أى الموصوفة فيه —

فإذا كانت خاصة بعقار وستر في صورة عقد بيع فلا يشترط أن تحرر في صورة عقد رسمى أسوة بالهبة السافرة — بل يكتفى بأن تستوفى شرائط عقد البيع الموصوفة فيه من بائع ومشتري وتضمن وما إليها من الأركان التى يقتضى توافرها لصحة البيع — ولا يشترط في هذه الحالة أن يدفع الثمن فعلاً — لأنه لو صح ذلك لخرجت من وضعها هبة مستترة إلى بيع صحيح وقد قضت محكمة النقض والايام المصرية بإجازة العقد المستتر للهبة على هذا الوضع فقررت القاعدة الآتية (إذا تبين من ظروف الدعوى أن المشتري لم يكن في حالة يستطيع معها دفع الثمن المبين بالعقد أى أنه ليس إلا صورياً — فيكون العقد في الحقيقة عقد تبرع منجزاً في هبة مستترة في صورة عقد بيع — وما دامت الهبة قد حصلت بعقد موصوف بصفة عقد آخر فهي صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمى كنص المادة ٤٨ مدنى (تقضى ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ المحاماة السنة الثالثة عشرة ص ١٥٩) وقضى أيضاً بأنه لا يجوز إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات أن عقد البيع هذا هو في الواقع هبة وليس بيعاً لأن المادة ٤٨ مدنى أجازت بنصها الصريح ، الهبة الموصوفة بعقد آخر (استئناف مصر ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ المحاماة السنة التاسعة عشرة ص ٨١) « وحيث أنه بالنسبة للهبة المنقول المستترة أى الموصوفة في صورة عقد آخر فيكتفى لصحتها تبعاً لهذه القاعدة التى قررتها محكمة النقض بالنسبة للعقار أن تتوافر أركان العقد التى سرت فيه فإذا سرت في صورة سند تحت الإذن فيجب لصحتها أن يكون هذا العقد حائزاً للشرائط القانونية من دائن ومدين وقيمة الدين وسببه واستحقاقه الخ . ولا يشترط القبض فعلاً لأن

وقد سترت هذه الهبة في صورة عقد آخر استوفى شرائطه القانونية .

« وحيث ان مادفت به أخيراً من ان هذا الاقرار قد صدر من الوالد في مرض الموت فتأخذ حكم الوصية — لا أساس له لأن المورث توفي بعد تحريره بفترة كبيرة وكان يزاول فيها أعماله الشخصية وقد عرف الفقهاء مرض الموت بأنه المرض الذي يقعد صاحبه عن مزاولته أعماله الخارجية إن كانت ذكر أو الداخلية إن كانت أنثى وتكون غالبته الهلاك — وليس الحال كذلك بالنسبة للمورث .

« وحيث ان المدعى عليها لم تدفع الدعوى موضوعاً بغير هذه الدفوع القانونية — فلم تدع مثلاً بأن القاصر قد استولى على شيء من مال التركة سداداً لهذا الدين

« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعية بصفقتها على أساس ويتعين الحكم لها بصفقتها بالطلبات .

(قضية الست بستة حنس حنا بصفقتها وحضر عنها الاستاذ سمعان لوقا ضد فهيمة يونان بصفقتها وحضر عنها الاستاذ موسى ميخائيل رقم ٢٦٠ سنة ١٩٤٤ رئاسة حضرة القاضي محمد أحمد العريات)

١٨٧

محكمة الوايلي الجزئية الاهلية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤

مستول عن الحقوق المدنية . حقه في التدخل في دعوى اللجنة . مقبول قانوناً

المبدأ القانوني

إن القول بعدم إجازة تدخل المستول عن الحقوق المدنية في الدعوى العمومية وإن بدا أكثر انطباقاً على ظاهر قواعد قانون تحقيق

القول بغير ذلك يجعل هبة المنقول المستورة مثل الهبة السافرة سواء بسواء وبذلك لا يكون هناك معنى لهذا التقسيم الذي أجازته القانون في المادة ٤٨ مدني وتأيد لهذا الرأي قضت محكمة الاستئناف المختلطة بجواز الهبة متى كانت مستورة في صورة سند تحت الاذن (المحاماة السنة السابعة عشرة ص ٣٥٧) وأخيراً صدر حكم حاسم من محكمة النقض والابرار المصرية — تفريعا عن المادة ٤٨ مدني مؤيداً لهذا الرأي ومقررراً للقاعدة الآتية (الهبة في المنقول تتم بالايجاب من الواهب والقبول من الموهوب له بغير حاجة إلى قبض الموهوب له لهيته فعلاً — ويكون الموهوب له في هذه الحالة الحق في مطالبة الواهب بتسليم الهبة) (نقض مايو سنة ١٩٤٠ المحاماة السنة الحادية والعشرين ص ٢٣٦)

« وحيث انه بالنسبة للوجه الآخر الخاص بقصر الموهوب له وعدم أهليته لقبول الهبة فردود عليه بما جاء بنص المادة ٥١ مدني التي تسوغ قبول الهبة من ورثة الموهوب له إذا كان قد توفي قبل القبول وفي حالة الهبة لمن ليس أهلاً للقبول يصبح قبولها ممن يقوم مقامه وتفريعا على هذه المادة قضت محكمة استئناف مصر الأهلية (بأن الهبة للطفل ممن له الولاية عليه تتم بايجاب من الواهب وينوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له — إذا كان الموهوب معلوماً معيناً مقررراً في يد الواهب (المحاماة السنة الأولى ص ٤٥٥)

« وحيث ان الواهب هنا والد الموهوب له فهو صاحب الولاية الشرعية عليه ومن ثم يقوم قبضه للهبة مقام قبول طفله الموهوب له لاسيما وأن الموهوب مبلغ معين مقررراً في يد الواهب

الجنايات من حيث الوجهة الشكلية إلا أنه يتعارض تمام التعارض مع العدالة التي يجب أن يتوخاها القاضي متمشيا مع روح القانون وقواعده العامة فليس من العدل في شيء أن يمنع المسئول عن الحقوق المدنية من إبداء وجهة نظره في مسئولية تابعة

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه القضية تلخص كما استبانت للمحكمة من مطالعة الأوراق وسماع أقوال من حضر من الشهود أن المتهم وهو سائق بمصلحة الطرق والكبارى بوزارة المواصلات كان يقود سيارة حكومية تابعة لهذه المصلحة وكان يزامله في هذه السيارة للموم محمد سعيد الخفير بمصلحة الطرق والكبارى وحينما وصل المتهم بسيارته لميدان الاسماعيلية بضاحية مصر الجديدة صدم سعيد محمد ابن النيل الجندى بالجيش المربط الذى كان يسير مع زميل له يدعى درويش عبد المجيد فسقط المجنى عليه فاقد الحياة بعد المصادمة مباشرة . ولما قدم المتهم للمحاكمة حضرت وزارة المواصلات في إحدى جلسات نظر الدعوى ممثلة في أحد حضرات محامى أقسام قضايا الحكومة وطلبت دخولها خصما ثالثا في الدعوى لتدافع عن المتهم الذى يشتغل سابقا بها فاعترضت النيابة العمومية بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ على تدخل وزارة المواصلات بدفع تقدمت به يخلص في ان الدعوى مقامة بين النيابة العمومية والمتهم فلا محل لتدخل الغير فيها وردت وزارة المواصلات على هذا الدفع في مذكرة قدمتها مرفقة بالأوراق بقولها ان مصالحها تدعو لهذا التدخل لتدفع الاتهام عن

المتهم ولتصل بتبرئته إلى نفي المسئولية المدنية عنه والتي قد تسأل عنها بعد ذلك باعتبار المتهم تابعا لها .

« وحيث انه يتعين قبل مناقشة ثبوت التهمة أو نفيها الفصل في الدفع المقدم من النيابة العمومية وهل من حق وزارة المواصلات أن تتدخل في الدعوى العمومية دون أن ترتبط بها دعوى مدنية منضمة إلى المتهم طالبة براءته أم ان القانون يحرمها هذا الحق .

« وحيث انه وإن كانت النيابة العمومية لم تقدم أسبا با للدفع الذى أبدته إلا ما ذكرته من أن الدعوى العمومية قاصرة على طرفيها النيابة والمتهم فانه يمكن القول تبريرا لهذا الرأى أن الدعوى العمومية ما هى إلا طلب للقضاء لتوقيع عقوبة على متهم لجريمة ارتكبها فلا محل والحالة هذه أن يتدخل طرف آخر فيها فان ما ستطلبه وزارة المواصلات هو براءة المتهم وهذا الطلب من شأن المتهم وحده أو من ينبيه عنه من المحامين للدفاع والتكلم بلسانه وليس محامو أقسام القضايا ولا غيرهم من ممثلى وزارة المواصلات ممن يجوز للتهمين اختيارهم كوكلاء عنه أمام المحاكم ووزارة المواصلات في هذه الدعوى وفي مثيلاتها لا تطلب البراءة إلا لتدفع مسئوليتها المدنية ولتخلص هى من تعويض قد تطالب به ان حكم بادانة المتهم فلا محل لتدخلها إلا إن كان الأمر في صدد دعوى مدنية قد رفعت على المتهم أو عليها معا أثناء نظر الدعوى الجنائية وأمام القضاء الجنائى .

« وحيث ان هذا الاتجاه هو الذى حدا بمحكمة التقض والابرار أن تقرر في حكم قديم لها عدم اجازة مثل هذا التدخل مادام أن ليس هناك دعوى مدنية مرفوعة أمام المحكمة الجنائية

(المحاماة السنة الرابعة عدد ٤٧٢)

« وحيث ان القول بعدم إجازة تدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى العمومية وإن بدأ أكثر انطباقاً على ظاهر قواعد قانون تحقيق الجنايات من حيث الوجهة الشكلية إلا أنه يتعارض تمام التعارض مع العدالة التي يجب أن يتوخاها القاضي متمشياً مع روح القانون وقواعده العامة فليس من العدل في شيء أن يمنع المسئول عن الحقوق المدنية من إبداء وجهة نظره في مسئولية تابعه ويعرض ما يراه من دفاع ليتوصل إلى تبرئته من جريمة ارتكبتها سيعود عليه — أي على المسئول عن الحقوق المدنية — ضرر محقق أن حكم بادانة التابع إذ سيري المسئول عن الحقوق المدنية نفسه مقيداً بحكم جنائي يصلح أساساً لدعوى مدنية ترفع عليه بعد ذلك ولم يجد الوسيلة لمناقشة أساس مسئوليته ما دام قد صدر بها حكم جنائي مثبت لارتكاب التابع جريمة يسأل عنها المتبوع مدنياً وهذا الحكم الجنائي وهو عنوان الحقيقة بما صدر به من إدانة مقيد للقاضي الذي سينظر الدعوى المدنية بعد ذلك فخرمان المتبوع من التدخل في الوقت المناسب أثناء محاكمة التابع جنائياً لتبيان وجهة نظره التي تتحد مع وجهة نظر تابعه — هذا الحرمان فيه إخلال بحق الدفاع ذلك الحق الذي يعتبر من الحقوق المقدسة في التقاضي .

« وحيث ان هنالك ضرورة وان قل تصورها إلا أنها أكثر إيضاحاً لوجوب الأخذ بنظرية إباحة تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية وهي حالة ما يتواطأ المتهم مع المجنى عليه إضراراً بالمسئول عن الحقوق المدنية فيعترف بالجريمة ويقبل أن يوقع عليه

العقاب ليقسم بعد ذلك ما سيحكم به للمجنى عليه من تعويض ضد المسئول عن الحقوق المدنية .

« وحيث ان إباحة تدخل المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى الجنائية لا تستند في الواقع إلى مجرد فكرة العدالة بل لها أساس من نصوص القانون فإن من القواعد المسلم بها فقها وقضاء أن قانون المرافعات بما يتضمنه من إجراءات هو القانون العام الذي يلجأ إليه القاضي الجنائي إن لم يوجد في قانون تحقيق الجنايات نص خاص بقرار إجراء آخر ما دام ما يريد الأخذ به من قاعدة في قانون المرافعات لا تتنافى مع الفكرة العامة التي تسود قانون تحقيق الجنايات والتدخل في الخصومة إجراء يقرره قانون المرافعات في المادة ٢٩٥ منه ولقد شرع لمصلحة عامة وهي إعطاء الوسيلة لمن يرى أن حقوقه معرضة لضرر إذ تتناولها دعوى مرفوعة أمام القضاء بين آخرين أن يتدخل في هذه الخصومة مدافعاً عن حقوقه أو منضماً إلى أحد المتنازعين مؤيداً له بما يتمشي مع مصلحته . فهذا الإجراء فضلاً عن مشروعيته فهو ليس غريب عن قانون تحقيق الجنايات الذي يبيح للمجنى عليه في المادة ٤٥ منه أن يدخل المسئول عن الحقوق المدنية في دعواه المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية وما دام الأمر كذلك فلا محل لحرمان المسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في دعوى يجوز فيها إدخاله قهراً عنه . فمشروعية التدخل وانسجامه مع قواعد تحقيق الجنايات وكونه ليس غريباً عن إجراءاته وتمشييه مع فكرة العدالة — كل هذه الأمور تجعل تدخل المسئول عن الحقوق المدنية مقبولا في الدعوى العمومية ليدافع عن المتهم

حتى مع عدم ارتباط دعوى مدنية بهذه الدعوى العمومية .

« وحيث ان هذا الرأي هو الذى استقر عليه الفقه والقضاء فى فرنسا وهو ما يميل إلى الأخذ به الفقه والقضاء فى مصر (راجع جازو طبعة ١٩٢٩ الجزء الأول صفحة ٣٠٣ بند ١٣٦ وأسباب حكم محكمة النقض الفرنسية التى أوردتها وراجع ايضا الموسوعة الجنائية لجندي بك عبد الملك الجزء الثالث صفحة ٥٧١ بند ٢٢٨ وشرح قانون تحقيق الجنايات لأحمد بك نشأت ص ٢٤٤ بند ٣٣٠ والمبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية لعل زكي العرابي باشا الجزء الأول بند ٧٤ ص ٥٩ وحكم محكمة كرموز فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٢ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين عدد ٦٩) .

« وحيث انه يتعين لذلك رفض الدفع المقدم من النيابة العمومية وقبول وزارة المواصلات خصمنا ثالثا فى الدعوى لتدافع عن المتهم .

« وحيث انه فيما يتعلق بالتهمة الأولى المنسوبة إلى المتهم فظاهر من أقوال زميل المجنى عليه درويش عبد المجيد أنه كان يسير معه فى الميدان وإذ بالسيارة تصدم زميله فسقط فى مكانه وقال بأن السيارة كانت مسرعة ولم يسمع قبل المصادمة تنبيهها بالبوق . كما أن عبد البديع سيد احمد شهد فى تحقيق البوليس بأنه رأى السيارة وهى مسرعة فى سيرها فصدمت المجنى عليه بسبب ذلك كما قطع فى شهادته بأن قائد السيارة وهو المتهم كان مخطئا وبسبب هذا الخطأ وقع الحادث .

« وحيث انه ظاهر من ذلك أن المتهم قد أهمل فى قيادة سيارته بأن سار بها بسرعة بدون أن ينبذ المارة بالبوق .

« وحيث ان دفاع المتهم ينحصر فى أنه كان يقود السيارة فى حدود السرع المعقولة وانه رأى المجنى عليه وزميله على مسافة بسيطة فذبهما بالبوق وإذ بهما يرتبكان فى سيرهما ويتحول أحدهما يمينا والآخر يسارا فاصطدم أحدهما بجانب السيارة واستشهد على حصول الحادث حسب التصوير الذى يقول به شاهدين هما حجازى محمد زين بواب أحد المنازل القريبة من محل وقوع المصادمة وعلوم محمد سعيد الحفير بمصلحة الطرق والكبارى .

« وحيث انه فيما يتعلق بشهادة الشاهد الثانى وهو علوم محمد سعيد الذى كان يركب سيارة المتهم فان المحكمة لا تثق كثيرا فى أقواله التى أباها مؤيدا دفاع المتهم وهو زميل له فى مصلحة الطرق والكبارى وربما كان الدافع له لهذه الشهادة محاباة زميله ودرء المسؤولية عنه .

« وحيث ان شاهد النفي الأول وهو البواب حجازى محمد زين قال ان المتهم كان يقود السيارة بسرعة عادية وكان المجنى عليه يمازح زميله فى الميدان ولما اطلق المتهم آلة التنبيه اضطربا وسار كل منهما فى ناحية واصطدم المجنى عليه بالعربة .

« وحيث انه مع التسليم جدلا بما يقوله هذا الشاهد متمشيا فى ذلك مع رواية المتهم فانه ظاهر من أقواله التى ذكرها فى محضر البوليس أن رؤية السائق المجنى عليه وزميله وتنبيهه لهما بالبوق كان على مسافة ثمانية أو عشرة أمتار وهذه مسافة تكفى — لو كان المتهم يسير بتؤدة وفى غير ما إسراع أن يقف بسيارته أو يتفادى وقوع الحادث فعدم إمكانه ذلك دليل على أنه كان يقود السيارة بسرعة .

« وحيث انه علاوة على ذلك فانه ظاهر من المعاينة ان الطريق كان أمام المتهم مكشوقا إلى

مسافة بعيدة وكان المجنى عليه وزميله على مرأى منه على مسافة بعيدة أيضا فلو كان متنبها للطريق أو لو كان يسير بسرعة معقولة لتمكن بسهولة من ان يتفادى وقوع الحادث .

« وحيث انه يضاف إلى ذلك أيضا ان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه تهتكاً بالكبد ونزيفاً داخلياً وهذا التهتك والنزيف لا يحصلان من مصادمة المجنى عليه لجسم السيارة كما يقول المتهم وإنما من مرور السيارة عليه

أو مصادمتها له كما ذكر ذلك شاهد الاثبات .
« وحيث انه فيما يتعلق بالتهمة الثانية فهي ثابتة على المتهم أيضا من اقوال شهود الاثبات سألني الذكر .

« وحيث ان عقاب المتهم ينطبق على المادة ٢٣٨ ع والمادتين ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات .

(قضية النيابة ضد احمد محمد الكومي رقم ١٣٤٨ سنة ١٩٤٣ رئاسة حضرة القاضي احمد رجائي العشماوى وحضور حضرة الاستاذ محمد محفوظ وكيل النيابة)



تابع المحاضرة التي عنوانها أسماء بارزة في

تاريخ المحاماة بفرنسا

للمحاضرة الأستاذ محمد كامل المحامى

والمنشورة في العدد الأول والثاني والثالث من مجلة المحاماة السنة الرابعة والعشرون

أوجين بريسون Eugène Brisson

ولد في Bourges في ٣١ يوليو سنة ١٨٣٥ ومات في باريس في ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ . واختفى بموته منظم من أنشط منظمى الجمهورية الثالثة . وأحد المدافعين المتحمسين عن السياسة الحرة اللادينية . وقد قيد بريسون اسمه في جدول المحامين بباريس عام ١٨٥٤ وساهم في تأسيس جريدة L' Avenir . أول صحيفة جمهورية صدرت في الحى اللاتينى . وفي عام ١٨٦٤ التحق بتحرير جريدة ال Temps وفي عام ١٨٦٥ ساهم في تحرير ال L' Avenir national وفي عام ١٨٦٩ أسس ال La Revue politique التي عطلتها الحكومة الامبراطورية بدسنة من صدورها . وفي تلك الأثناء أصبح بريسون من قادة المعارضة الجمهورية لحكم نابليون الثالث . فحشد المعارضة الامبراطورية نشاط المحافل الماسونية التي بدا نفوذه عليها جليا منذ عام ١٨٥٦ . وقد انتخب عضوا عن باريس في الجمعية العمومية . ونجح أكثر من مرة في إقناع تلك الجمعية بوجهات نظره في المسائل العامة . وعرف عن نائب باريس اتقانه فن الكلام . وكانت خطبه غالبا موجزة ولكنها امتازت بالوضوح وقوة الحجج . وفصاحة اللسان . والنغم الملون . والردود المفحمة القوية . فهو الذى قاوم في تلك الجمعية اقتراح Ernoul الذى كان يرمى به إلى أن تكون اللجنة الدائمة بتلك الجمعية مختصة بنظر القضايا الصحفية التي يكون المتهمون فيها قد ارتكبوا جريمة إهانة الجمعية حتى عند انتهاء دور انعقادها . وفي عام ١٨٧٤ طالب بحق الدولة دون غيرها من الهيئات الدينية في منح الدرجات الجامعية . وقد انتخب بعد جل الجمعية العمومية عضوا في مجلس النواب . ثم رئيسا للجنة الميزانية ثم - في نوفمبر عام ١٨٨١ - رئيسا لمجلس النواب بدلا من جامبيتا . وكان قد أصبح في تلك الأثناء الرئيس الذى لا يتنازع لحزب اليسار المتطرف ولحزب الراديكالى وتولى الحكم مرتين إحداهما عام ١٨٨٥ والأخرى عام ١٨٩٨ وفي كلتا المراتين كان يدعى إلى الحكم في ظروف دقيقة . بل خطيرة . ولكنه كان يضطلع بالمسئولية في جرأة سجلها له التاريخ بالتقدير . وفي عام ١٨٨٥ خلف Jules Ferry وتولى إجراء الانتخابات فكان أول

ما فعله أن نصبح الموظفين بالحيدة التامة . وفي عام ١٨٨٩ هدد النظام البرلماني الجمهورى بالخطر فقد قام الجنرال بولانجييه Boulanger بحركة انضم إليها الساخظون على ذلك النظام فأحيل الجنرال إلى الاستبداد وتقدم إلى الانتخابات العامة وانتخب عن دائرتين وكان من برنامجيه تعديل الدستور فتقدم إلى المجلس اقتراحا بهذا المعنى ، ولكنه أمام المعارضة القوية التي لقيها استقال لكي يتقدم من جديد إلى ثلاث دوائر انتخابية فانتخب عن واحدة منها ومنذ ذلك الوقت اعتبر الجمهوريون الجنرال بولانجييه خطرا على الجمهورية وصدر أمر بالقبض عليه فهرب إلى بروكسل ولم يجد الدستور الفرنسي حصن الجمهورية الحصين محاميا يذود عن كيانه وقتئذ إلا « بريسون » فألقى خطابا حماسيا قرر المجلس بعد الاستماع إليه طبعه ونشره

وقد دعى « بريسون » إلى الحكم المرة الثانية في ظروف لا تقل دقة وحرجا بعد أن استقالت وزارة ميلين Méline بسبب قضية دريفوس التي تولى المرافعة فيها النقيب لا بوري كما قدمنا ولما اقتنع المحامى الوزير بوجود إعادة النظر في تلك القضية صمم على ذلك رغم معارضة وزراء الحرية الثلاث الذين كانوا يتعاونون معه وهم كافيناك Cavaignac وزير لندن Zurlinden وشانوان Chanoine وقد اضطر الأخير إلى الاستقالة أمام النواب في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ واضطر بريسون إلى اعتزال الحكم

ولم يعتبر بريسون استقالته انتهاء لعمله السياسي . بل استمر يقاوم فكرة التوسع الاستعماري لأنه تبين أن وراء ذلك التوسع تخفى بعض عوامل الرجعية العسكرية التي تهدد كيان الجمهورية كما قاوم نفوذ الكنيسة

وقد أجمع مؤرخو هذا العصر على أن بريسون كان مثالا لانكار الذات . وأنه طول مدة رئاسته لمجلس النواب — وقد تولى تلك الرئاسة تسع عشرة مرة وتوفي وهو رئيس للمجلس — كان نموذجا رائعا لها وقد امتاز بقدرته على تفادى المناقشات المجذبة وسيطرته على سير المناقشات . وكانت تكفى كلمة واحدة منه لايقاف مناقشة واحدة يرى المصلحة في إيقافها . كلمة قوية أو لاذعة . . . كان محايدا حيدا مطلقا . وقد أثرت عنه كلماته التي أبى بها خصومه السياسيين عند موتهم

رينيه فيفياني René Viviani

ولد فيفياني في ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٣ وتوفي في ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وهو مدين بحياته السياسية إلى المحاماة فقد درس الحقوق في باريس ثم بدأ الاشتغال بالمحاماة في الجزائر ولما عاد إلى باريس اشتهر بالدفاع عن قضايا العمال والداعين إلى حركات الاضراب وكان بروج الآراء الاشتراكية في جريدة La Petite Republique . وفي عام ١٨٩٣ انتخب نائبا عن الحى اللاتيني . وكان يتخذ مقعده في مجلس النواب إلى جانب جوريس Jaurès الزعيم الفرنسي الاشتراكي وقد تولى

ادارة مكتبي الأستاذين Waldeck Rousscau, Brisson المحامين الفرنسيين الذائعي الصيت نفس الوقت الذي كان يتولى أثناءه تحرير جريدة المصباح La Lanterne مع ميليران وفي عام ١٨٩٩ حمل مجلس النواب على إعطاء النساء حق الاشتغال بالمحاماة . وبلغ من إيمانه بقضية المرأة ومساواتها للرجل أن كان المقرر للمؤتمر النسوي الذي عقد عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٠١ بدأ المناقشة في مشروع القانون الخاص بالنقابات والجمعيات بخطبة كبرى قال فيها :

« إن الأديان السماوية تعزى الناس عن شقائهم بأن تقدم بتعويض هذا الشقاء في الآخرة . وأنا أطلب منكم أن تعارضوا الأديان الأرضية التي تحاول هي الأخرى أن تعزى الناس عن شقائهم وذلك بأن تضمنوا لهم سعادة أبنائهم » وفي عام ١٩٠٦ استدعاه كليمنصو لكي يتولى منصب وزير العمل والتأمين الاجتماعي وقد جاء في خطاب فيفياني وهو يحمل على النظم الاجتماعية العتيقة التي كان يرمى إلى تعديلها جملة المشهورة

« لقد أطفأنا في السماء أنواراً لا يمكن أن تضيء بعد »

Nous avons eteint dans le ciel des lumieres qu' on ne rallumera pas وفي عام ١٩١٣ تولى وزارة المعارف العمومية في وزارة دوميرج . ولما قدم مشروع قانون التعليم الحر « اللاديني » إلى مجلس الشيوخ خطب مؤيداً المشروع فقال مشيراً إلى مؤلفات روسو وفولتير :

« إن آلاف الرجال قد استجابوا لصوت فلاسفة القرن الثامن عشر الأحرار فانفصلوا عن التقاليد القديمة وأبوا أن يسلّموا بالعقائد التي كانت تنام بين السحب إلى جانب الخرافات . كما أبوا أن يستمروا على إحناء جباههم صاغرة تحت مماء وعدتهم بمعجزات لم تضيء أبصارهم قط . واعتنقوا عقيدة جديدة . إن الانسانية يجب أن تشتري نفسها . بشقائها وبعملها » وهذا الرأي — وإن تضمن مهاجمة عنيفة ظلمة الأديان السماوية جميعها — إلا أنه يدل على طريقته في الخطابة ووسيلته في إحداث التأثير

وفي ١٣ يونيو سنة ١٩١٤ تولى فيفياني رئاسة الوزارة . ولما بدأت الجيوش الألمانية هجومها خطب يوم ٤ أغسطس في مجلس النواب خطبة تفيض حماسة قال فيها إحدى جملة المشهورة وهي :

« لا لوم علينا الآن ولذلك لن يتطرق الخوف إلينا فيما بعد » Nous sommes sans reproche, nous serons sans peur إلى أقصى اليسار وهتفوا له طويلاً .

وفي أبريل سنة ١٩١٧ عند ما دخلت الولايات المتحدة الحرب مع الحلفاء ضد ألمانيا سافر مع الجنرال جوفر إلى واشنطن ومصح له بالخطابة على منبر « الكونجرس » ومما قاله إذ ذاك :

« سمعت أول أمس أحد خطبائكم يقول في تأثر — قسماً بغير واشنطن — أجل . قسماً بغير واشنطن — قسماً بغير جنود الحلفاء الذين ماتوا في سبيل القضية المقدسة . قسماً برؤوس

أبتامنا ١ قسماً بمهاد الأطفال وبالقبور ١ قسماً ١ «

وقد جمعت خطبة السياسية بعنوان «الجمهورية والعمل» (Republique, Travail) (١٩٠٧) معاشات عمال المصانع والعمال الزراعيين. Les Retraites ouvrières et paysannes. (١٩١٠) البعثة الفرنسية إلى أميركا La Mission française en Amérique (١٩١٧) وقد كتب بضمعة فصول في كتاب جان جوريس الذي أسماه (التاريخ الاشتراكي) L' Histoire socialiste.

هنري روبرت Henri Robert

ولد هنري روبرت في باريس عام ١٨٦٣ وقيد في جدول المحامين أمام محكمة الاستئناف عام ١٨٨٥ وبدأ حياته القضائية سكرتيراً للنقيب «دوريه» ثم تصدر محامى محكمة الجنايات بمرافعاته الواضحة. الملتزمة. المثيرة وقد جمع كل المظاهر الخارجية التي تحتاج إليها مهنة المحاماة. فله وجه معبر شديد التأثير تضيئه عينان تشعان حيوية وتنغدان بنظراتهما إلى النفس من خلف «نظارته»

وكان ينجح إلى الكثيرين خطأ أن دور المحامى ينحصر في الكلام ولكن عند هنري روبرت رسالة أخرى هي الاصغاء. متابعة الشهود أثناء أداء شهادتهم وعدم إضاعة شيء مما يقولونه. وتسجيل جملة ما أفلتت من ممثلي الاتهام للاستفادة منها عند الحاجة. وتنسيق كل هذا في ذاكرته لاستخدامه أثناء المرافعة. هذا العمل يستدعي دقة نفاذة. وقدرا كبيرا من السرعة في وزن الأمور. وقد جعل من ذلك كله «فنا» نبغ فيه. فن أن يتمكن في لباقة من أرجاء التصريح بالنتيجة النهائية لمناقشة الوقائع. النتيجة التي يشوق إلى معرفتها بالتلويح لها أكثر من مرة تليجاً يثير الطلعة وينتهي بفنتنة المستمعين إليه. وبتلفهم وهم يحسبون أنفاسهم في انتظار تلك النتيجة فإذا أبرز تلك النتيجة أخيراً — فإن أولئك المستمعين يحسون براحة الاقتناع... وعندئذ يكسب الموقف تماماً.

وقد انتخب هنري روبرت نقيبا عام ١٩١٣ فغاز على النقيب لا بوري وظل نقيبا إلى عام ١٩١٩ وأصدر كتاباً أسماه المحامى L' avocat

ومن أشهر القضايا التي شهدت أروع مرافعاته قضية الأومباشي جيوميه Jeomay الذي اتهم بقتل بائعة نديد في شارع «سان جيرمان» بباريس انتهت بالحكم على المتهم بالاعدام رغم الجهد الذي بذله هنري روبرت وقضية جبريل بومبارد Gabrielle Bompard البغى التي استدرجت محضرا من محضري المحاكم إلى غرفة بأحد الفنادق بالاشتراك مع عشيقها ميشيل إيرو Michel Eyaurd وقتلاه خنقا انتهت بالحكم بالاعدام على إيرو وبسجن جبريل عشرين عاماً مع الأشغال الشاقة.

وهنرى روبير هو القائل « إن كل جملة لا فائدة منها يقولها المحامي أثناء مرافعته تهدد مصلحة الموكل بالخطر. » Dans une plaidoirie, toute phrase inutile est dangereuse. وهو القائل « إننا ممثلون نلعب أدوارنا بدون إجراء تجارب سابقة عليها. » Nous sommes des acteurs qui ne jouent qu'en répétition générale.

اليكساندر ميليران Alexandre Millerand

ولد بياريس في ١٠ فبراير سنة ١٨٥٩ وتلقى دراسة الحقوق بها ثم قيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف ، واختير — بعد بوانكاريه — ليكون سكرتيراً لمؤتمر المحامين وسرعان ما برز اسمه في الأوساط القضائية حتى أصبح مكتبه في مقدمة المكاتب وأهمها . وفي عام ١٨٨٥ تقدم إلى انتخابات مجلس النواب فلم ينجح ولكنه أعاد الكرة في الانتخابات التكميلية وانتخب نائباً . وعندئذ اتخذ مكانه في أقصى اليسار إلى جانب كليمانصو . ورغم حداثة عهده بالحياة البرلمانية فإنه سرعان ما اشترك في بضع مناقشات سياسية كشفت عن مواهبه وساهم في التشريعات الخاصة بتعديل قانون العقوبات ، وتعديل المواد الخاصة بالتفليس ، ولم يكن للحزب الاشتراكي وقتئذ إلا عدد محدود . كما أنه كان مفتقراً إلى التنظيم البرلماني . فامتاز ميليران من بين أعضائه بتوجيه نشاطه إلى المسائل الاجتماعية . وبدأ ذلك النشاط منذ عام ١٨٨٨ في اهتمامه بتشغيل النساء والأطفال في المصانع ، ولما تقدم إلى انتخابات عام ١٨٨٩ كان من برنامج الاقتصار على مجلس نيابي واحد واختيار القضاة بواسطة الانتخاب العام . وظل ميليران مدة طويلة متأثراً بمدرسة كليمانصو السياسية . وتلميذاً له . فاقبض عنه روح الكفاح واتخذ موقف الهجوم العنيف . وفي عام ١٨٩٣ تولى رئاسة تحرير جريدة « الجمهورية الصغيرة » La Petite République وهي جريدة كان قد أسسها جامبيتا وتولى تحريرها فيفياني فجعل منها ميليران لسان حال الحزب الاشتراكي في الدعوة إلى الإصلاح . وقد ألقى يوم ٣٠ مايو سنة ١٨٩٦ في مؤتمر المجالس البلدية الاشتراكية خطابه التاريخي الذي دعا فيه إلى نظام ال Collectivism وقد قال في ذلك الخطاب بجملة المشهورة « إننا وإن كنا دوليين إلا أننا في نفس الوقت فرنسيون ووطنيون فلم نخطر لنا قط تلك الفكرة الكافرة المجنونة ففكرة أن نبعد عنا ذلك العامل الذي لا مثيل له من عوامل التقدم المادي والأدبي الذي صهرته القرون كما يصهر الحديد . والذي يسمى الوطن الفرنسي »

ولما تولى تحرير جريدة « المصباح » La Lanterne مع فيفياني وبريان عام ١٨٩٨ دعا إلى الاشتراكية بطريقته الخاصة وهي المزج بين المثل العليا واعتبارات العقل العملية . فكان يرى أن الحزب الاشتراكي يمكنه أن يتولى السلطات العامة بأبعاده عن أعمال العنف واقتربه من الحقائق ، وفي عام ١٨٩٩ عهد إليه فالديك روسو — في وزارته — بمنصب وزير التجارة فاعتبر الاشتراكيون قبوله الاشتراك في وزارة « برجوازيه » خيانة لمبادئهم وعرضوا الموضوع

على المؤتمر الاشتراكي الذي عقد في باريس ، وبعد مناقشات حادة انتهى إلى قرار بمشروعية الموقف الذي اتخذته ميليران .

وقد أثبت ميليران بعد ذلك في مختلف المناصب الوزارية التي تولاهها كيف يستطيع المحامي أن يعمل وينتج ويقيد حتى في الوزارات « الفنية » البعيدة الصلة بالقانون . إذ أنه قبل أن يتولى وزارة الأشغال عام ١٩٠٩ في وزارة بريان درس التنظيم الاقتصادي للسراكنز التجارية في فرنسا فأعاد تنظيم الادارة المركزية لتلك الوزارة . وأنشأ إدارة المناجم . وعدل تشكيل المجلس العام للطرق والكبارى واللجنة الاستشارية للسكك الحديدية . وخلق مكتب السياحة وجعل للسوانى استقلالاً عن الادارة المركزية في باريس وأدخل عدة إصلاحات على أنظمة البريد . ولما أضرب عمال السكك الحديدية أثناء توليه تلك الوزارة في أكتوبر عام ١٩١٠ لم يتردد ميليران — رغم انتمائه هو ورئيس الوزارة إلى الحزب الاشتراكي — في قمع حركة الأضراب بالشدة . كما أنه لما تولى وزارة الحرب من يناير عام ١٩١٢ إلى يناير عام ١٩١٣ في وزارة بوانكاريه امتاز بتنفيذ عدة مشروعات هامة منها استصدار القانون الخاص بالرتب العسكرية والدعوة إلى التوسع في استغلال موارد إفريقيا . وترقية معسكرات التدريب والأخذ بفكرة المدفع الخفيف في سلاح الفرسان وتشجيع سلاح الطيران وإعادة تنظيم هيئة أركان الحرب .

وفي ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ عهد إلى ميليران برئاسة الوزارة بعد كليمانصو فشكل وزارته في ثمانى وأربعين ساعة عقب استقالة « النمر » واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية وعكف على حل المشاكل المعقدة التي أنشئت عقب السلم .

وفي ٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٠ انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية بأغلبية ٦٩٥ صوتاً من ٨٩٢ وقد صرح قبل قبوله الترشيح لذلك المنصب السامى بأنه لن يقنع بسكنى « الاليزيه » كرئيس دولة لا عمل له إلا إمضاء المراسيم بل أنه يحتفظ لنفسه بالحق في التدخل تدخلاً لم يجرؤ عليه أسلافه من رؤساء الجمهورية في توجيه السياسة الخارجية لكي يضمن استمرارها على النهج الذى وضعه لها . وقد أثار ذلك التصريح سخط بعض البرلمانيين الذين لا يوافقون على أن تكون لرئيس الجمهورية سياسة شخصية وجعله يفقد بعض الأصوات .

وقد ظلت حياة ميليران في المحاماة حافلة بأهم القضايا التي عرضت على المحاكم الفرنسية ومن مرافعاته التي تهم المحامين المصريين مرافعته بالاسكندرية أمام محكمة الاستئناف المختلطة بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩١٣ من شركة هليوبوليس ضد الحكومة المصرية في قضية الخلاف بينهما على ضريبة المباني . فان الشركة نازعت الحكومة حقها في اقتضاء ضريبة على تلك المباني باعتبار أنها شركة أجنبية تتمتع بامتياز عدم الخضوع للتشريع المحلى وكانت الحكومة المصرية قد حصلت على موافقة الدول صاحبة الامتيازات على فرض تلك الضريبة على مباني مدينة القاهرة فاعتبرت هليوبوليس جزء من القاهرة وأصدرت مرسوماً في ١٥ يونيو

سنة ١٩٠٩ بـسريان الضريبة وحكم لصالح الشركة ابتدائيا فاستأنفت الحكومة الحكم وترافع عنها الأستاذ جرانولان

ولعل خير وصف لطريقة ميليران في مرافعاته هو ما نشره فارين Henri Varenne في مجلة Revue du Palais عام ١٩٠٥ إذ قال : رأيت أمام المنازل التي تبنى تلك الآلة القوية التي ترفع الصخور إلى قمة المبنى ؟ إن حركتها بطيئة . بل ثقيلة . ولكن المحرك يدور بلا انقطاع دورات متسقة النغم . بينما ترتفع الصخرة بجهد وفي غير اهتزاز . مشدودة بالسلسلة دون أن يحدث قط أن تتوقف أثناء ارتفاعها . وفجأة تتعالى الأصوات الحديدية وتحتد . وتتجمع الأدلة وتعلو إلى الذروة وتنفصل الصخرة عن الآلة الرافعة وتدور السلسلة دورات جنونية ثم تهوى نتيجة المرافعة بكل ثقلها . موجزة مفترسة . مجهزة على الخصم كتلة واحدة في سخرية ساحقة .

اقتراحات في سبيل المحاماة بمصر

حضرة الأستاذ النقيب — حضرات الزملاء ..

لو أنني تلوت على حضراتكم بعد هذه الصورة السريعة التي قدمتها لبعض النقباء وكبار المحامين في فرنسا ما قيل في تمجيد المهنة التي نتشرف بالانتساب إليها والسمو بها إلى ذروة أشرف المهن العقلية لما انتهت الليلة ولكنني أكتفي بأن أقول لحضراتكم بأن فولتير قد قال « إن شيشرون لم يكن قنصلا أي أول رجل في العالم إلا لأنه كان محاميا » Cicéron ne fut Consul, c'est à dire le premier homme de l'Univers, que pour avoir été Avocat . وأن جان ده لا برويير Jean de La Bruyère قد قال « إن مهنة المحامي شاقة . مرهقة . وتتطلب فيمن يزاوها ذخيرة غنية وموارد عدة . . . إنني أجزؤ على القول إنه في نوعه يشبه في نوعهم أوائل الرجال الذين بشروا بالأديان السماوية »

فماذا فعلنا في مصر لتدعيم كيان هذه المهنة السامية ؟

إنني أؤمن بأن تقابلتنا قد أدت معظم الواجب عليها وأن التشريعات المتوالية منذ تأسيس النقابة في عهد المحامي الزعيم سعد زغلول باشا عام ١٩١٢ أيام كان وزيرا للحقانية إلى حين صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ قد حققت للمحامين كثيرا من مطالبهم وسأوت بين حقوق وواجبات رجال القضاء الجالس وهم القضاة وحقوق وواجبات رجال القضاء الواقف وهم المحامون ولكنني أعتقد أن هناك أشياء أخرى يجب عملها للمحاماة في مصر وإنني أتقدم إلى الأستاذ النقيب الذي تكرم بتوجيه الدعوة إلى هذه المحاضرة بهذه الاقتراحات موجزة .

أولا — أن ينتدب مجلس النقابة بعضا من المحامين في مصر والاسكندرية لالقاء محاضرات على طلبة السنة النهائية بكلتي الحقوق بجامعة قواد الأول وفاروق الأول عن تاريخ المحاماة في

مصر وفرنسا وتقاليده المهنية وواجبات اللياقة بين الزملاء وحياة كبار المحامين في مصر وفرنسا مع تحليل « بيوجرافى » لهم في مختلف نواحي نشاطهم القضائى وغير القضائى وأن تكمل هذه الدراسة بنماذج تعطى لأولئك الطلبة عن الطريقة التى تولى بها كبار أبناء المهنة المرافعة فى القضايا الهامة التى نظرتها المحاكم المصرية .

. ثانياً — إقامة تمثال فى بهو محكمة الاستئناف لمحام مصرى يجمع المحامون على أنه شرف المهنة واحترام تقاليدها وخدمتها وإبنى أعتقد أن هذا الاجماع سينعقد على اختيار المحامى الذى كان أول من رفعته المحاماة إلى مناصب القضاء العالى ثم إلى منصب الوزارة والذى صدر قانون النقابة فى عهده وهو المغفور له سعد زغلول باشا .

ثالثاً — مطالبة وزارة العدل بتخصيص غرفة داخل محكمة الاستئناف لنقيب المحامين على أن يتولى سكرتاريته موظف من وزارة العدل وأن تحاط هذه الغرفة بكل مظاهر التبجيل التى تحاط بها غرفة رئيس محكمة النقض وأن تتولى الدولة دفع مرتبات الحجاب والسعاة التابعين لها لا لأن النقابة عاجزة عن دفعها ولكن احتراماً للمبدأ السارى فى فرنسا وفى النظام المختلط المصرى والذى يقضى بأن رئيس رجال القضاء الواقف لا يقل قدراً عن رئيس رجال القضاء الجالس وأن خير وسيلة لحسم كل خلاف يحتمل أن ينشأ بين قاض ومحام هو الالتجاء فوراً إلى النقيب أو من ينوب عنه عند غيابه للبت فيه على أساس الزمالة المتبادلة بين القضاة والمحامين .

محمود كامل

المحامى

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

الرقم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٨	٤٣٧	١١ يناير ١٩٤٣	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية اثبات . العبرة بالاثبات في المواد الجنائية . باطمئنان المحكمة إلى الدليل المقدم إليها . المحكمة غير مقيدة بأدلة معينة . شاهد من أقرباء المجنى عليه . حق المحكمة في الأخذ بشهادته والتعويل عليها .
١٣٩	٤٤٠	» » »	اثبات . اعتراف المتهم في التحقيق . سلطة المحكمة في الأخذ به . انكار المتهم الأقوال المسندة إليه في التحقيق . وجوب الرد عليه وتفنيد دعواه . اكتفاؤها بالقول بأنها لا تعبأ بهذا الدفع لاعترافه في التحقيق . بناء حكمها بالإدانة على هذا الاعتراف . قصور .
١٤٠	٤٤١	» » »	اثبات . محاضر تحقيق البوايس أو النيابة . خضوعها لتقدير القاضي . انكار المتهم صدور الاعتراف المنسوب إليه في هذه المحاضر . مطالبته بالطمع بالزوير في المحضر . لا نصيح . سلطة المحكمة في اطراح هذا الاعتراف . عدم تقيدها في ذلك بالقواعد المدنية . الحالة المستثناة بمحاضر المخالفات . حجيتها نما هو وارد فيها . (المادة ١٣٩ تحقيق)
١٤١	٤٤٣	» » »	اختصاص . اختلاس المتهم مبلغا كان تسلمه من مدين المجنى عليه . تمسكه باختصاص محكمة التسلم . لا أساس له في القانون .
١٤٢	٤٤٥	» » »	حكم . تسليبه . تأجيل المحكمة النطق بالحكم مع الترخيص في تقديم مذكرات . قضاؤها بعد ذلك بتأييد حكم الادانة للاسباب التي بنى عليها دون الإشارة إلى دفاع المتهم الوارد في مذكرته أو التعرض لبحثه . خطأ . وجوب تحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
١٤٣	٤٤٧	» » »	تفتيش القضاء ببطالان التفتيش . الاستناد في ادانة المتهم في احراز مخدر إلى أقواله في التحقيق . جواز ذلك .
١٤٤	٤٤٨	» » »	دفاع . دفع المتهم ملامس المحضر عليها أثناءه مما و

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٥	٤٥٠	١١ يناير ١٩٤٣	برجليها . جواز عدة شروعا في وقاع . (المادة ٢٣٠ ع — ٢٦٧)
١٤٦	٤٥١	» » ١٨	قتل خطأ . رابطة السببية . توافرها . وجوب بيان ذلك في الحكم . (المادة ٢٠٢ ع — ٢٣٨)
١٤٧	٤٥٣	» » »	اختصاص . المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . المحاكم العسكرية تؤدي عملها إلى جانب المحاكم العادية فيما تحيله عليها السلطة القائمة على إصدار الأحكام العرفية من الجرائم . دعوى عن جريمة من تلك الجرائم . عدم تقديمها إلى المحكمة العسكرية . تقديمها إلى المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها . (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية) تلبس . التلبس الوارد ذكره في المادة ٨ تحقيق . يكفي . لقيامه مشاهدة الفعل المكون للجريمة بعد وقوعه ببرهنة يسيرة ولم يشاهد مرتكبه . حق رجال الضبطية القضائية في أحوال التلبس بالجنح والجنايات في القبض على كل من يقوم لديهم دليل على مساهمته في الجريمة فاعلا أو شريكا ولو لم يشاهد وقت ارتكابها . مثال في جريمة إحراز مخدر . (المادتان ٨ و ١٥ تحقيق)
١٤٨	٤٥٥	» » »	١ - اجراءات دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية خضوعها لأحكام قانون تحقيق الجنايات لا لأحكام قانون المرافعات . عدم حضور المدعى بالحق المدني الجلسة التي حصلت فيها المرافعة . الحكم برفض دعواه . يعتبر غيابيا ولو كان قد حضر جلسات سابقة . وصف هذا الحكم خطأ بأنه حضوري . الطعن فيه من المدعى بسبب هذا الخطأ . لا يقبل . علة ذلك . المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل في جميع المواد الجنائية . (المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧ تحقيق والمادة ٢٠٩ تحقيق مختلط) - ٣٠٢ - حكم نسبه حكم استئناف بناء على حكم

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٩	١٨ يناير ١٩٤٣	ابتدائي يكفي في تسببيه الاحالة على أسباب الحكم الابتدائي . تحريره على نموذج مطبوع . لا يقتضي بطلانه - ٤ - حكم . تسببيه . بيان مؤدى أقوال الشهود . محله . الاعتماد على تلك الأقوال في الادانة . ٥ - دفاع . طالب المدعى بالحقوق المدنية ضم أوراق إلى الدعوى . اجابته إلى طلبه . تخلفه عن حضور الجلسة بغير عذر وعدم إرشاده إلى تلك الأوراق . الحكم في الدعوى من غير الاطلاع على الأوراق التي تقرر ضمها . لا يطعن في صحة الحكم .
١٥٠	» » »	دفاع شرعى عن المال . اطلاق المتهم مقدوفا نارا على المجنى عليه حين رؤيته إياه عند الفجر في زراعته يسرق منها وتخلف إصابات بسيطة بالمجنى عليه . اعتبار المتهم في حالة من حالات الدفاع الشرعى عن المال . قول الحكم بانتفاء هذه الحالة لأن شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوافرة . خطأ . إجراءات . تأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة . تأجيل دعوى أخرى على ذات المتهم إلى تلك الجلسة المعينة لنظر الدعويين معا وذكر تاريخ للجلسة سابق على يوم تلك الجلسة المعينة . تخلف المتهم عن الحضور . الحكم عليه في غيبته . لا يصح . (المادة ١٦٢ تحقيق)
١٥١	٢٥ » »	قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة مدنية . الطعن لديها بزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى . رفضها سماع شهود لاثبات واقعة المديونية . دعوى عن سرقة هذا السند أمام المحكمة الجنائية . سماع هذه المحكمة الشهود عن واقعة المديونية . عدم الاعتراض على ذلك . الطعن في حكمها أمام محكمة النقض بدعوى مخالفته لحكم المحكمة المدنية . لا يقبل . هذا الدفع ليس من النظام العام . قيام دعوى السرقة على أن المدين سرق سند المديونية ووضع سندا آخر عليه توقيع غير صحيح مكانه . لا غنا . ط المحكمة الجنائية في سماع شهود لاثبات سرقة وجود

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٢	٢٥ يناير ١٩٤٣	السند الصحيح كائنة ما كانت قيمته . ١ — انتهاك جريمة ملك الغير . إثبات الحكم أن العقار الذي دخله المتهم في حيازة فلان . صدور أحكام أخرى بأن حيازة هذا العقار لآخر غير فلان هذا . لا يجدى المتهم ما دامت الحيازة الفعلية لم تكن له هو . ٢ — ركن القوة . توافره . اعتداء المتهم بالضرب على من كان يحول بينه وبين دخول العقار . ذكر ذلك في الحكم يكفي في إثبات توافر هذا الركن . عدم وجود علاقة لمن حال بالحائز أو بالحيازة . لا يهم . (المادة ٣٢٣ ع — ٣٦٩) سرقة . إثبات أن المسروق غير مملوك للمتهم . يكفي للعقاب على السرقة . خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق لا يبطله .
١٥٣	» » »	تزوير . استعمال . تحقق فعل الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها . التنازل عن الورقة بعد ذلك . لا أثر له في وقوع الجريمة .
١٥٤	» » »	شهود . عدم إعلان المتهم شهوده . اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات . طلبه تأجيل الدعوى لإعلانهم . رفضه . لا تأثير على المحكمة في ذلك . (المادتان ١٨ و ١٩ . تشكيل)
١٥٥	» » »	نقض وإبرام . حكم غيبي . عدم انقضاء ميعاد المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من النيابة العمومية . (المواد ١٦٣ و ١٨٧ و ٢٢٩ تحقيق)
١٥٦	» » »	أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى . المحكمة من جانبها لم تر قيام هذه الحالة . مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث في حكمها بادانة عن انتفاء هذه الحالة لديه . لا يصح
١٥٧	أول فبراير ١٩٤٣	جريمة مستمرة . جريمة وقتية . مناط التفرقة بينهما . العبرة في الاستمرار بالتدخل المتجدد المتتابع المقصود من المتهم .
١٥٨	» » »	

السنة الرابعة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
مثال . شيخ بلد . إثباته على غير الحقيقة في كشف عائلة نفر الفرعة أنه وحيد والده بقصد تخليصه من الخدمة العسكرية . جريمة غير مستمرة . معاقب عليه بمقتضى المادة ١٢١ من قانون الفرعة — الجريمة التي تعاقب عليها المادة ١٢٤ من قانون الفرعة العسكرية (المادة ١٢١ و ١٢٤ من قانون الفرعة العسكرية) .	أول فبراير ١٩٤٣	٤٧٥	١٥٩
اختلاس أشياء محجوز عليها . حيز . وجوب احترامه . مالك . اختلاسه متاعه المحجوز لا اعتقاده بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . عقابه . التخالص عن الدين قبل توقيع الحيز . لا ينفي جريمة الاختلاس .	» » »	٤٧٦	١٦٠
وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة وهي تفصل في الدعوى بالواقعة في نطاقها المرسوم في أمر الاحالة . سلطتها في أن تتخذ للتهمة أساساً تستمده من التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة لعناصرها المكونة لها . متى لا يصح للمحكمة أن تتعرض لما يترتب عليه لها (المادة ١٢ (١) و ٣٧ تشكيل)	» » »	٤٨٠	١٦١
تعويض . المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني . رفض الدعوى . النعم على المحكمة بأنها لم تحكم من تلقاء نفسها بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ مدني لا . يصح . القضاء بالتعويض على هذا الأساس مخالف للقانون . مثال (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)	» » »	٤٨٢	١٦٢
اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوزات من محل حجزها إلى المكان المعين لبيعها فيه . الحارس غير مكلف بذلك . ادانة الحارس في هذه الجريمة استناداً إلى أنه لم يقدم المحجوز في اليوم المحدد لبيعها فيه بالسوق . قصور في أسباب الحكم .	» » »	٤٨٣	١٦٣
نصب . ادعاء الوكالة . استيلاء مدعيها على مال المجني عليه لتوصيله إلى الموكل . اتخاذ لصقة كاذبة . نصب ولو لم يكن مقروناً بطرق احتيالية . (المادة ٢٩٣ ع — ٣٣٦) .			

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٤	٤٨٤	أول فبراير ١٩٤٣
١٦٥	٤٨٥	» » »
١٦٦	٤٩٠	» » »
١٦٧	٤٩١	٤ مارس ١٩٤٣
١٦٨	٤٩٢	» » »
١٦٩	٤٩٥	» » »

اثبات . شاهد . الأخذ بشهادته أمام المحكمة مع مخالفتها لشهادته أمام البوليس . حرية المحكمة في ذلك . أخذها بأحدى روايتين . معناه . اطمئنانها إلى ما أخذت به واطراحها للرواية الأخرى .
١ - تزوير . المضاهاة . ورقة رسمية أو ورقة عرفية معترف بها . قبولها للمضاهاة . تخويل المحكمة الجنائية إجراء المضاهاة على أية ورقة تفنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه . حقها في استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترف بها . المادة ٧٢ تحقيق . المقصود منها . (المادتان ٢٦١ مرافعات و ٧٢ تحقيق) - ٢ - ندب خبير لعمل مضاهاة على ورقة معينة . عدم أخذها بتقرير الخبير . لعدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة . جوازه .

نقض وإبرام . القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً للطعنه . ثبوت أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنهما لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائماً . وجوب الرجوع عنه .
(٢) قضاء محكمة النقض والإبرام المدنية

حكم . تسببيه . مستند ذو أهمية في الفصل في الدعوى . تقديم صورة رسمية منه لمحكمة الاستئناف . وجوب التحدث عنه . إغفاله قصور .

مسئولية . مسئولية رجال الحفظ . عند القيام بمهامهم عما يقع منهم من قتل . مناطها . (المادتان ١٥١ و ١٥٢ مدني)

نقض وإبرام . الأحكام الصادرة في دعوى وضع اليد من المحاكم الابتدائية بصيغة استئنافية . الطعن فيها . وجوب انصيابه على الخطأ في الأحكام القانونية الخاصة بوضع اليد ذاته . تعلق هذه الأخطاء بطريقة تنفيذ الحكم أو بالقضاء برد حيازة أرض غير التي يجب القضاء بها . لا يقبل الطعن

السنة الرابعة والعشرون

فهرست

العددان التاسع والعاشر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٠	١١ مارس ١٩٤٣	<p>تقضى وإبرام:</p> <p>١ - تقرير الطعن . إعلانه إلى شخص مدخل في الدعوى من المطعون ضده الأصلي بصفة مغايرة للتي أدخل بها في الدعوى في بادئ الأمر . عدم توجيه طلبات إليه من الطاعن . هذا الإعلان ليس إلا من قبيل استيفاء الاجراءات الشكلية . لا تأثير له في الطعن من حيث شكله</p> <p>٢ - وقف . تعدد النظر . عدم انفراد أحدهم بالتصرف في شؤون الوقف . انفراد أحدهم بالطعن في حكم صادر ضد الوقف . جوازه .</p> <p>٣ - حكم . تسببه . تقرير خبير . اعتماد المحكمة عليه في حكمها . الطعن في هذا التقرير بمطاعن جدية . عدم تمحيص هذا الطعن . قصور في تسبيب الحكم</p>
١٧١	» » »	<p>عقد . صراحته في ألفاظه في أنه تمليك قطعي منجز . ورقة صادرة من المشتري في ذات تاريخ العقد . استخلاص المحكمة منها ومن سائر ظروف الدعوى أن العقد وصية . لا تدخل في ذلك لمحكمة النقض</p>
١٧٢	١٥ ديسمبر ١٩٤٣	<p>(٣) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية</p> <p>١ - سلطات . نظرية الفصل بينها . الغرض منها . نزول الأفراد والهيئات على حكم القانون . دولة الحق</p> <p>٢ - حكومة . حتمها المطلق في فصل الموظف بقرار من مجلس الوزراء . شرط استعمال هذا الحق . المصلحة العامة</p> <p>٣ - أمر إداري . شرط حصانته (١) صدوره من جهة مختصة (ب) صحيح شكلا (ج) متفق مع الأوضاع المقررة (د) غير مخالف لنص القانون . مخالفته ذلك . سلطة القضاء في الإلغاء والإيقاف</p>

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٧٣	٢ نوفمبر ١٩٤٤	٤ - مصلحة الرى . حقها فى تطبيق المادة ٣٢ من الأمر العالى الصادر فى ١٣ - ٢ - ١٨٩٤ . حده . الاعتداء الصارخ على المنافع العامة . استئناف . اتفاق الخصوم على نهائية حكم الدرجة الأولى . عدم قبوله شكلا . نظام عام (٤) محكمة استئناف أسيوط
١٧٤	١١ ديسمبر ١٩٤١	مواعيد مسافة . احتسابها . المحل الأصلي للمحكوم عليه ومقر محكمة الاستئناف وبين المقر ومحل الاعلان . طريقة احتسابه (٥) قضاء المجلس الحسى العالى
١٧٥	١٨ فبراير ١٩٤٥	حجر . ذوو الشأن . ليسوا أعضاء العائلة فقط . المادة ١٠ من قانون المجالس الحسبية (٦) قضاء المحاكم الكلية
١٧٦	١٦ مارس ١٩٤٤	١ - صلح مصدق عليه . جواز أخذ اختصاص به ٢ - حكم بدين على التركة . جواز أخذ اختصاص به على هذه التركة
١٧٧	٤ سبتمبر ١٩٤٤	لجنة القرية . قرارها فى تقدير الحيازة . عدم قبول الطعن له أمام المحكمة . جهة الطعن تفتيش الزراعة
١٧٨	٢٠ مايو ١٩٤٤	علامة تجارية . لون البضاعة الذى لا تنوبع فيه . لا يعتبر وحده علامة تجارية كذلك الشكل . والمهم التشابه فى العلامتين فى مظهرهما فى مجموعة الذى يتخذ فيه عامة الناس من ذوى الذكاء المعتاد
١٧٩	٣١ يناير ١٩٤٥	١ - بطلان الاجراءات اللاحقة لتحديد يوم البيع . من اختصاص قاضى البيوع - ٣ و ٢ - قاضى البيوع قاضى إجراءات وحكم إيقاع البيع ليس حكما بالمعنى القانونى - ٤ - بطلان التقرير بزيادة العشر يخضع لقضاء قاضى الموضوع (المواد ٦٠٢ - ٦٠٥

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		مرافعات (٥ - بطلان الاجراءات السابقة على تحديد يوم للبيع . من اختصاص المحكمة الموضوعية (٧) القضاء التجارى
١٨٠	١٨ مايو ١٩٤٤	١ - شركة تضامن . إقرارات الماد ٥١ تجارى . وجوب استيفائها وإلا بطلت - ٢ - ضرائب الماد ١٤ شروط تطبيقها . استكمال الشركة للشكل القانونى
١٨١	٢٥ » »	١ - نفاذ مؤقت . وجوبه فى المواد التجارية دون نص فى المنطوق . الماد ٣٩٠ مرافعات - ٢ - كفالة . طلب الاعفاء منها فى المواد التجارية . غير واجب إلا وفق نص المادة ٣٩١ مرافعات
١٨٢	١٦ سبتمبر ١٩٤٣	١ - إحالة على محكمة أخرى . شرط قبولها ما نصت عليه المادة ١٣٦ مرافعات - ٢ - دعوى شخصية . اختصاص محكمة المدعى عليه . دعوى ضمان تابعة لها . اختصاص المحكمة بنظرها فى دعوى إدخال الضمان ولو لم يقيموا فى دائرتها - ٣ - دعوى ضمان . رفعها بصفة أصلية . يسقط لحق المقرر استثناء لتوجيه دعوى الضمان بصفة تبعية
١٨٣	١٣ ديسمبر ١٩٤٢	إفلاس . لم يقصد الشارع بالمادة ٣٤ إعطاء المحكمة حق الفصل فى كل ما يتفرع عنه . محكمة الإفلاس مختصة بما أحاله عليها القانون . المادة ٣٤ - ٤
١٨٤	٢٧ مارس ١٩٤٥	قضاء تجارى . عدم اختصاصه بنظر المسائل المدنية من النظام العام . المحاكم التجارية استثنائية . حق المحاكم المدنية فى الاحالة مقرر باتفاق الخصوم على ذلك
		(٨) القضاء المستعجل
١٨٥	٢١ مايو ١٩٤٤	١ - بناء فوق المكان المؤجر . تعرض - ٢ - إيجار . مؤجر . تعرضه للمستأجر باحداث ترفعات غير ضرورية . عدم جوازه - ٣ - استعجال . أمر تقديره موكول للقاضى

العددان التاسع والعاشر فهرست السنة الرابعة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			(٩) قضاء المحاكم الجزئية
١٨٦	٥٣٦	٦ يناير ١٩٤٤	هبة . أنواعها . حكمها في العقار والمنقول . عقد رسمي بها . عدم ضرورته في المسترة أو الوصوفاة . قبولها من الولي أو الوارث بعد الوفاة . جوازه
١٨٧	٥٣٨	١٤ ديسمبر ١٩٤٤	مستول عن الحقوق المالية . حقه في التدخل في دعوى الجنحة . مقبول قانونا
	٥٤٣		بقية المحاضرة التي عنوانها (أسماء بارزة في تاريخ المحاماة بفرنسا) للحضرة الأستاذ محمود كامل الحامى

تصحيح

وقع خطأ في نشر مبادئ الحكمين رقم ٩٢ و ٩٧ المنشورين بالعدد السابع والثامن من السنة الرابعة والعشرين، ص ٣٠٥ و ٣١٧ فالمبدأ المنشور بالصحيفة ٣١٧ هو الخاص بالحكم رقم ٩٢ ص ٣٠٥ والمبدأ المنشور بالصحيفة ٣٠٥ هو الخاص بالحكم رقم ٩٧ ص ٣١٧ لذلك لزم التنويه والتصحيح كالاتي .

٩٧

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

اثبات . حكم جنائي . وجوب اقامته على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة . ادانة المتهم بناء على ماورد في التحقيقات الابتدائية دون تلاته بالجلسة او التعرض له من النيابة او من الدفاع . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

إن القواعد الأساسية للمحاكمات الجنائية توجب ألا تقام الأحكام إلا على التحقيقات التي تجريها المحاكم بنفسها في جاساتها بحضور الخصوم في الدعوى . فاذا كان قوام الحكم بادانة المتهم أقوال واحد ممن سئلوا في التحقيقات لم تتل بالجلسة ، ولم تشر المحكمة إليها أثناء المحاكمة ولم تعرض لها النيابة ولا الدفاع ، فانه يكون قد أسس على دليل إثبات لم يكن مطروحا على بساط البحث بالجلسة ولم تفتح للدفاع فرصة مناقشته أثناء المحاكمة وإبداء ما يعن له من ملاحظات عليه .

٩٢

٢٨ ديسمبر ١٩٤٢

تفتيش . الرضا الذي يعتبر به التفتيش صحيحا . يجب أن يكون صريحا وقبل التفتيش وبعد العلم بظروفه . لا يجب أن يكون ثابتا بالكتابة بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من الوقائع .

المبدأ القانوني

الرضا الذي يكون به التفتيش صحيحا يجب أن يكون صريحا لا لبس فيه ، وحاصلا قبل التفتيش وبعد العلم بظروفه . ولا يجب أن يكون ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه ، بل يكفي أن تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة الرابعة والعشرون

١٩٤٣ - ١٩٤٤

مطبعة نجفازي بالقاهرة

بيان

جربنا في ترتيب فهرست السنة الرابعة والعشرون للمجلة بجمعها على قسمين :
قسم خاص بالأبحاث القانونية والمقالات والقوانين ، وقسم آخر يشمل أحكام محكمة
النقض والإبرام الجنائية والمدنية ومحكمى استئناف مصر وأسيوط والمحاكم الكلية والتجارية
والمستعجلة والجزئية والعسكرية والمختلطة بترتيب الحروف الأبجدية .
وقد أعدنا تلخيص بعض الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع
إليها وقت الحاجة والله المستعان .

لجنة التحرير

محمد نجيب الغرابي — اسطفان ياسينى — اممر المحمدرى

أبحاث وقوانين

١ — بحث — فى حق السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية (للأستاذ توفيق أحمد الخشن ص ١٠٢)

٢ — تاريخ المجاماة بفرنسا — محاضرة ألقاها (الأستاذ محمود كامل الحامى ص ١١١)

٣ — قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ — خاص بالمجامة أمام المحاكم الوطنية ص ٢٣١

٤ — قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ خاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية ص ٢٥٣

٥ — قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم فى المواد الجنائية ص ٢٨٤

٦ — قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣

الخاص بنظام الأحكام العرفية ص ٢٨٨

٧ — قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى ص ٤٢١

٨ — تاريخ المجامة بفرنسا بقية المحاضرة التى ألقاها حضرة (الأستاذ محمود كامل الحامى

ص ٥٤٣)

فهرست

أحكام محكمة النقض والابرار الجنائية والمدنية ومحكمتي استئناف مصر
وأسيوط والمجالس الحسبية والمحاكم الابتدائية والتجارية والمستعجلة والجزئية
ومحكمة الاستئناف المختلطة

اتلاف المالك هذا الزرع . جريمة
(المادة ٣٢١ ع — ٣٦٧)
(نقض جنائي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٢٣ رقم ١١)
إثبات . ادعاء المتهم تزوير ورقة من
الأوراق المقدمة في الدعوى . مطالبة
بالطعن بالتزوير في هذه الورقة ولو كانت
من الأوراق الرسمية . لا تصح قانونا .
مناط الإثبات في المواد الجنائية . اقتناع
القاضي واطمئنانه لا يجوز أن يقتيد
القاضي في ذلك بالقيود الخاصة بالأدلة
القانونية الموضوعة للمواد المدنية . مثل
في دعوى اختلاس أشياء محجوزة
(نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٢٣
رقم ١٠٣)
إثبات . استناد المحكمة في إدانة المتهم
إلى تقرير محرر باللغة الانجليزية كان
ضمن أوراق الدعوى المطروحة على
المحكمة . لا تأثير لذلك في سلامة الحكم
كان على المتهم إذا رأى أنه في حاجة إلى
الالمام بما في هذا التقرير أن يطلب إلى
المحكمة ترجمته . عدم تمسكه بإجراء
الترجمة . طعنه في الحكم لهذا السبب .
لا يصح
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٠١
رقم ٩٠)

(١)

١ أب . ولايته . لانهادام شخصية ابنه
المستقلة قانونا عن شخصيته . شفعة .
سير إجراءاتها باسم الأب . لا يمكن أن
يلتفع بها الابن

(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٦٦
رقم ١١٩)

٢ أب . ولي شرعى . تصرف . شرط صحته
(استئناف مصر — ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٦٤
رقم ١١٨)

أب (أنظر ولي شرعى)
إبطال التصرف (أنظر دعوى)
اتحاد الملة (انظر مجالس)

اتفاق (انظر استئناف وفاعل وشركة
وعقد)

٣ اتلاف أرض منزرعة :

١ - لا يشترط توافر قصد جنائي خاص
في هذه الجريمة

٢ - أرض مؤجرة . انتهاء مدة الاجارة
استمرار المستأجر في وضع يده على الأرض
وزرعها بسكوت صاحب الأرض على
ذلك . ملكية الزارع لما زرع حتى يقضى
بعدم أحقيته في وضع يده على الأرض

- ٦ إثبات . اعتراف المتهم في التحقيق .
سلطة المحكمة في الأخذ به . انكار المتهم
الأقوال المسندة إليه في التحقيق . وجوب
الرد عليه . وتقنيده دعواه . اكتفاؤها
بالقول بأنها لا تعبأ بهذا الدفع لاعترافه
في التحقيق . بناء حكمها بالادانة على
هذا الاعتراف . قصور
(نقض جنائي - ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٤٠ رقم ١٣٩)
- ٧ إثبات الأدلة المقدمة في الدعوى الجنائية
كتابية أو غير كتابية . حق المحكمة في
تمحيصها من تمام تقسما أو بناء على
مطاعن توجه إليها . التبليغ بتزوير ورقة
أو الادعاء بتغيير الحقيقة فيها . وقف
الدعوى الجنائية حتى يصدر حكم شأن
صحة هذه الورقة . ليس بواجب قانونا
(نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٢٣١
رقم ١٠٢)
- ٨ إثبات . العبرة بالاثبات في المواد الجنائية
اطمئنان المحكمة إلى الدليل المقدم إليها .
المحكمة غير مقيدة بأدلة معينة . شاهد
من أقرباء المحنى عليه . حق المحكمة في
الأخذ بشهادته والتعويل عليها
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٢٧
رقم ١٣٨)
- ٩ إثبات . حكم جنائي . وجوب إقامته على
التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في
جلسة المحاكمة . إدانة المتهم بناء على
ماورد في التحقيقات الابتدائية دون
تلاوته بالجلسة أو التعرض له من النيابة
أو من الدفاع . بطلان الحكم
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٠٥
رقم ٩٢)
- ١٠ إثبات . حكم جنائي . وجوب تأسيسه
على الجزم واليقين . إقامته على الشك
والاحتمال . لا يصح . مثال . راكم
موتوسيكل
(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٥٨
رقم ٦٢)
- ١١ إثبات . حكم صادر في خصومة مرتبطة
بالخصومة المعروضة على المحكمة . الاستئناس
به في القضاء في الخصومة المعروضة .
لا حرج في ذلك
(نقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٢٨
رقم ٤٦)
- ١٢ إثبات . دليل . من شأنه أن يؤدي إلى
النتيجة التي انتهت إليها المحكمة . كفايته
أو عدم كفايته في الاقتناع . لا دخل
لمحكمة النقض في ذلك
(نقض مدني — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٣
رقم ١١٢)
- ١٣ إثبات . سلطة المحكمة الجنائية في تقدير
الدليل . محاضر . الاستدلالات التي
يحررها رجال البوليس من غير تحميل
الشهود اليمين . الاعتماد عليها . جوازه
(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٢٠
رقم ٩)
- ١٤ إثبات . سند . القضاء بتزويره اعتمادا
على شهادة الشهود . واقعة جنائية .
جائز الاستدلال فيها بالطرق القانونية
كافة . الاعتراض عليها بمخالفتها أحكام
القانون في مواد الاثبات . لا يصح
(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٨
رقم ٢٨)

- ١٥ اثبات . شاهد . الأخذ بشهادته أمام المحكمة مع مخالفتها لشهادته أمام البوليس حرية المحكمة في ذلك . اخذها باحدى روايتين - معناه . اطمئنانها الى ماأخذت به واطراحها للرواية الأخرى .
(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٨٤ رقم ١٦٤)
- ١٦ اثبات . شهود . استدعاءؤهم لسماع أقوالهم مرة ثانية . استجلاء للحقيقة جوازه (المادة ٣٩ تشكيل)
(نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٤٥ رقم ١٠٨)
- ١٧ اثبات . عقد مطعون فيه بالتزوير - سماع الشهود لتعرف الظروف التي لا يست العقد . الاعتماد على هذه الشهادة في الحكم بزد وبطلان العقد دون تقييد بالدليل الكتابي . لا غبار على ذلك قانونا
(نقض مدني — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٢٨ رقم ٥٢)
- ١٨ اثبات . عماد الاحكام في المواد الجنائية التحقيقات التي تجري في جلسات المحاكمة . الاعتماد على عناصر الاثبات التي تضمنتها التحقيقات الابتدائية . جوازه . الاعتماد في ادانة المتهم على أقوال بعض الشهود .
(نقض جنائي — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٦٢ رقم ٧٦)
- ١٩ اثبات . محاضر تحقيق البوليس أو النيابة . خضوعها لتقدير القاضي . انكار المتهم صدور الاعتراف الملتصق اليه في هذه المحاضر . مطالبة بالطعن بالتزوير في المحضر . لا تصح . سلطة المحكمة في اطراح هذا الاعتراف . عدم تقيدها في
- ذلك بانواع المدنية . الحالة المستثناة بمحاضر المخالفات . حجتها بما هو وارد فيها : (المادة ١٣٩ تحقيق)
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٤١ رقم ١٤٠)
- اثبات (انظر انتمالك وسرقه وممارسة وشركة وطعن وقذف وقوة الشيء ونقض) إثراء على حساب الغير . مبدأ له قوة القانون
(استئناف تجاري - ٥ مايو سنة ١٩٤٣ ص ٣٧٣ رقم ١٢٢)
- اجارة . فسخها
(ملوي — ١٣ يناير سنة ١٩٤٤ ص ٤١١ رقم ١٣٤)
- اجاره (انظر اتلاف) اجراءات ، الدفع ببطلان عريضة الدعوى المقدمة من المدعى بالحق المدني لعدم بيان الواقعة فيها . وجوب ابدائه قبل سماع الشهود . هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام (المادة ٢٣٩ تحقيق)
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٢٢ رقم ٩٩)
- إجراءات . تأجيل دعوى مرفوعة على المتهم إلى جلسة معينة . تأجيل دعوى أخرى على ذات المتهم إلى تلك الجلسة المعينة لنظر الدعويين معاً وذكر تاريخ للجلسة سابق على يوم تلك الجلسة المعينة تخلف المتهم عن الحضور . للحكم عليه في غيبته . لا يصح (المادة ١٦٢ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٩١ رقم ١٥٠)
- إجراءات دعوى مدنية أمام المحكمة

- ٢٨ الجنائية . خضوعها لأحكام قانون تحقيق
الجنابات لالأحكام قانون المرافعات عدم
حضور المدعى بالحق المدنى الجلسة التي
حصلت فيها المرافعة . الحكم برفض
دعواه يعتبر غيائياً ولو كان قد حضر
جلسات سابقة . وصف هذا الحكم
خطأ بأنه حضورى . الطعن فيه من
المدعى بسبب هذا الخطأ . لا يقبل . علة
ذلك . المعارضة من المدعى بالحقوق
المدنية لا تقبل في جميع المواد الجنائية .
(المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧
تحقيق والمادة ٢٠٩ تحقيق مختلط)
(نقض جنائى - ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص
٤٥٥ رقم ١٤٨)
- ٢٥ إجراءات . وقوع خطأ في إجراءات
المحاكمة . التمسك بذلك أمام محكمة
الدرجة الأولى . السكوت عنه أمام
لمحكمة الاستئنافية . طلب نقض الحكم
بناء على هذا الخطأ . لا يقبل . وجوب
التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية
أيضاً .
(نقض جنائى - ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ص
١٦٢ رقم ٦٤)
- ٢٦ إحالة على محكمة أخرى . شرط قبولها
مانعت عليه المادة ١٣٦ مرافعات
(مصر - تجارى - ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣
ص ٥٢٥ رقم ١٨٢)
أحتيال (انظر ضريبه)
- ٢٧ أحكام . إعلانها . ضرورته للمعلم بها
واسريان ميعاد الطعن فيها .
(استئناف مصر - تجارى - ٢١ أكتوبر
سنة ١٩٤٣ ص ٢٧٦ رقم ١١٣)
- ٢٩ أحكام عسكرية . حيازتها لقوة الشيء
المقضى فيه ولو قضت في غير اختصاصها
(زقنى - ٢ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٩٦ رقم ٤٣)
- ٣٠ أحكام عسكرية . عدم جواز الطعن
فيها . نفاذها معلق على تصديق الحاكم
العسكرى العام .
(مصر - مستعجل - ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤
٢٢٨ رقم ٨٨)
أحكام (أنظر إجراءات)
- ٣١ اختصاص . اختلاس المتهم مبلغاً كان
تسلمه من مدين المجنى عليه . تمسكه
باختصاص محكمة التسلم . لا أساس له
في القانون
(نقض جنائى - ١١ يناير سنة ١٩٤٠ ص ٤٤٣
رقم ١٤١)
- ٣٢ اختصاص الماضى المدنى دعوى إيفاء
تنفيذ حكم شرعى لطوائف غير إسلامية
تستمد ولاية القضاء من الحكومة
المصرية مباشرة
(اسكندريه - مستعجل - ٢١ يونيو سنة
١٩٤٣ ص ٨٦ رقم ٣٩)
- ٣٣ اختصاص المحاكم الأهلية . شركاآت
مساهمة . جنسيتها بعد سنة ١٩٣٧ وقبل
ذلك . مصالح جديدة . السمية . تقديرها .
آثره متروك للقضاء .
(مصر - تجارى - ٣٠ مارس سنة ١٩٤٤
ص ٦٠ رقم ٢٩)

عليها من أجل سلفة للحكومة أو لبنك التسليف . اختلاسها . تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع .

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٦٥ رقم ٦٦)

اختلاس أشياء محجوزة . تسلم هذه الأشياء إلى المتهم لحراستها على اعتبار أنها مملوكة له . ثبوت ملكيته هذه الأشياء لزوج الحاجة . تصرف الحارس فيها بعد تجاوزه مع الحاجة . تنازها عن الحجز . خيانة أمانة ولو كان الحجز سوريا بطريق الوطء بين الحاجة وزوجها . وكانت الحاجة قد تخالفت بدينها على المتهم . التخالص بالدين يرفع عن الحارس . المسؤولية الجنائية عن الاعتداء على الحجز فقط (المادة ٢٩٦ ع — ٣٤١)

(نقض جنائي - ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٣٦ رقم ١٠٥)

اختلاس أشياء محجوز عليها . حجز . وجوب احترامه . مالك . اختلاسه متاعه المحجوز لا اعتقاده بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله . عقابه . التخالص عن الدين قبل توقيع الحجز لا ينفي جريمة الاختلاس .

(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٧٥ رقم ١٥٩)

اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوزات من محل حجزها إلى المكان المعين لبيعها فيه . الحارس غير مكلف بذلك . إدانة الحارس في هذه الجريمة استناداً إلى أنه لم يقدم المحجوز في اليوم المحدد لبيعها

٣٤ اختصاص . المحاكم الجنائية هي صاحبة

الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .

المحاكم العسكرية تؤدي عملها إلى جانب

المحاكم العادية فيما تحيله عليها السلطة

القائمة على إصدار الأحكام العرفية من

الجرائم دعوى عن جريمة من تلك الجرائم

عدم تقديمها إلى المحكمة العسكرية .

تقديمها إلى المحاكم العادية . وجوب

الفصل فيها (القانون رقم ١٥ لسنة

١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية)

(نقض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص

٤٥١ رقم ١٤٦)

٣٥ اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة .

عدم اختصاصه بنظر الأشكال في

الأحكام الجنائية أو العقوبات المالية .

اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم .

(مصر — ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٦٧

رقم ٢٢)

٣٦ اختصاص . قضاء مستعجل . محاكم

تجارية . استقلالها عن المحاكم المدنية .

(مصر مستعجل — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٢

ص ٢٢٥ رقم ٨٦)

٣٧ اختصاص . محكمة جنائية . حقها في

الفصل في كافة المسائل المدنية اللازم

الفصل فيها للحكم في الدعوى الجنائية .

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٦١

رقم ٦٣)

اختصاص (انظر استعمال الحق . بطلان

وتنفيذ ووقف)

٣٨ اختلاس أشياء محجوزة . أشياء محجوز

نظام عام	فيه بالسوق . قصور في أسباب الحكم .	
(استئناف مصر — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٠٧ رقم ١١٣)	(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٨٢ رقم ١٦٢)	
استئناف . اثره . نقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية لفصل فيها في حدود الطلبات المبدأة في عريضة الاستئناف . المسائل المستثناة . متى يصح للمحكمة الاستئنافية التصدي للموضوع ؟ حكم بسقوط الحق في اقامة الدعوى . حكم في الموضوع . استئنافه وطلب الغاؤه والحكم في موضوع الدعوى بالطلبات . القضاء استئنافيا بالغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى . جوازه . لا مخالفة في ذلك للمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات (نقض مدني — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٢٥ رقم ١٢)	اختلاس (انظر اختصاص وتزوير ودفاع)	٤٥
استئناف . مبعاده . عدم سريانه على معن الحكم	أخطاء قانونية (انظر دعوى)	
(استئناف مصر — ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ص ٤٦ رقم ٢١)	اخفاء (انظر ضريبة ومسئولية)	
استبدال (انظر فوائد)	اخلال (انظر دفاع)	
استعجال . أمر تفديده موكل للماضى (مصر — مستعجل — ٢١ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٥٢ رقم ١٨٥)	أدلة (انظر اثبات ودفاع)	
استعمال الحق . موظف . متى يعتبر انه اساء استعمال حقه الانحراف في تصرفه ومقتضى الواجب المقرض عليه يفصد الاضرار . الوكيل المصري بمعرض باريس الدولي . عدم قبوله معروضات مصرية . القسم العام بمعرض باريس الدولي . تحصيل المحكمة ان ذلك كان في حدود اختصاصه وان صاحب	أرباح (انظر ضريبه)	
	ارتكاب جنائية (انظر قتل)	
	أركان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ومبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن فعل واحد دفعتين (دفتي — ٣ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٩٦ رقم ٤٣)	٤٢
	أركان (انظر غش)	
	إزدواج (انظر وفاء)	
	اسباب الاباحة . وفوانع العقاب . دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بانه كان في حالة دفاع شرعى . المحكمة من جانبها لم ترقى هذه الحالة . مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث في حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه . لا يصح (نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٢ ص ٤٧١ رقم ١٥٧)	٤٣
	أسباب (انظر دفاع ونقض)	
	استئناف . اتفاق الخصوم على نهائية حكم الدرجة الأولى . عدم قبوله شكلا	٤٤

- المعروضات لم يتم بتنفيذ الشروط اللازمة .
قضاؤها بعدم استحقاق صاحب
المعروضات لأى تعويض عن ذلك ولا
عن تكبده فى ارسال المصنوعات الى
المعرض . موضوعى
(نقض مدنى — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢
ص ٢٩ رقم ١٤)
استعمال (انظر تزوير)
استعمال الرأفة (انظر ظروف)
استغلال على اساس المهاباة الزمنية .
مقتضاه . استغلال كل شريك حقه
بالاصالة . لا يكون نائباً عن شريكه الا
فى وضع اليد المادى . هذا الاستغلال
لا تأثير له فى حق الانتفاع . المستغل
لا يلزم بتعويض قبل الآخر .
(نقض مدنى — ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٤٤
رقم ٥٦)
استفزاز . المادة ٣٩٤ عقوبات . جعله مبرراً
بشرط حصول السب فى وقت معاصر
الاستفزاز
(البرقايق — ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ ص ٩٣
رقم ٤١)
اشهار افلاس . حكم ابتدائى . اداء المفلس
لديونه الظاهرة . الغاء اشهار الافلاس
عدم افتراض الافلاس . بناء على
احتمالات مديونية
(استئناف مصر - تجارى - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣
ص ٥٦ رقم ٢٦)
اشهاد (انظر وقف)
اعادة الدعوى (انظر معارضة)
اعتداء على النفس والمال (انظر دفاع)
- ٥٢
اعتراف (انظر اثبات)
اعداد رسالة التهديد (انظر تهديد)
أعسار (أنظر دعوى)
أعضاء اللجنة القروية (انظر تزوير)
إعلان (انظر مرافعة)
إغفال (انظر مدبرون)
افلاس . لم يقصد الشارع بالمادة ٣٤ اعطاء
المحكمة حق الفصل فى كل ما يتفرع عنه .
محكمة الافلاس مختصة بما أحاله عليها
الفانون (المادة ٣٤ — ٤)
(اسكندرية — تجارى — ١٣ ديسمبر سنة
١٩٤٢ ص ٥٢٧ رقم ١٨٣)
إفلاس . (أنظر اشهار)
أقارب (أنظر إكراه)
إقرار (أنظر ضريبة وفوائد)
إقراض تقود بفوائد ربوية . تتجاوز
الحد المقرر . العبرة فى هذه الجريمة
بعقود الاقراض لا باقتضاء الفوائد .
تاريخ دفع الفوائد الربوية . متى يصح
الاعتداد به ؟ (المادة ٢٩٤ / ٣ عقوبات
— ٣٣٩)
(نقض جنائى — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣١٤
رقم ٩٦)
الاداب (أنظر سرية)
الاكراه المبطّل . متى يتحقق ؟ مجرد
النفوذ الأدبى أو هيبة الأقارب . لا يكفي
للاكراه (المادة ١٣٥ مدنى)
(نقض مدنى - ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٦
رقم ١١٤)
الزام (أنظر غرامة ومسئولية)
التماس . النفس الذى يبنى عليه التماس .
- ٥٣
٥٤
٥٥

- يشترط فيه أن يكون قد خفى على الملتبس
(نقض مدنى - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٢٢ رقم ٤٨)
امتناع (انظر قرار)
- ٥٦ أمر إدارى . شرط حصائه . (١)
صدوره من جهة مختصة : (ب) صحيح
شكلا (ج) متفق مع الأوضاع المقررة
(د) غير مخالف لنص القانون . مخالفته
ذلك . سلطة القضاء فى الإلغاء والإيقاف
(استئناف مصر - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ص ٥٠١ رقم ١٧٢)
- ٥٧ أمر الاحالة . العبارة فيه بحقيقة
المقصود منه
(نقض جنائى - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٠٣ رقم ٩١)
أمر بيع (انظر تنفيذ)
أمن عام (انظر سرية)
أموال خاصة (انظر تركة)
انتاج (انظر كحول)
- ٥٨ انتخابات . أغلبية أصوات الحاضرين
المطلقة . القصد منها . أغلبية الأصوات
الصحيحة الذين اشتركوا فيها
(نقض جنائى - ٢ مارس سنة ١٩٤٤ ص ١ رقم ١)
- ٥٩ انتخابات . جمعية عمومية للمحامين .
انعقادها . صحته . وفق النظام الذى
لا يخالف القانون . وتقره الجمعية العمومية
(نقض جنائى - ٢ مارس سنة ١٩٤٤ ص ١ رقم ١)
انفعا (انظر استقلال وشركة)
انتقال (انظر وفاة)
- ٦٠ انتهاك حرمة ملك الغير . إثبات الحكم
- أن للعقار الذى دخله المتهم فى حيازة
فلان . صدور أحكام أخرى بأن
حيازة هذا العقار لآخر غير فلان هذا .
لا يجدى المتهم ما دمت الحيازة الفعلية لم
تكن له هو
(نقض جنائى - ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٦٥ رقم ١٥٢)
انقضاء (انظر وفاة)
انقطاع (انظر تقادم وتقضى)
انكار (انظر إثبات)
أهلية (انظر قرار)
إهمال (انظر طبيب وقرار ومسئولية)
إيجار . مؤجر . تعرضه للمستأجر
بأحداث ترميمات غير ضرورية . عدم
جوازه
(مصر - مستجمل - ٢١ يناير سنة ١٩٤٤ ص ٥٠٣ رقم ١٨٥)
(ب)
بطلان الاجراءات اللاحقة لتحديد يوم
البيع . من اختصاص قاضى البيع
(مصر - ٣١ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٥١٨ رقم ١٧٩)
٦٢ بطلان التقرير بزيادة العشر . خضوعه
لنقض قاضى الموضوع (المواد ٦٠٢ -
٦٠٥ مرافعات)
٦٣ بطلان الاجراءات السابقة على تحديد
يوم للبيع . هو من اختصاص المحكمة
الموضوعية
(مصر - ٣١ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٥١٨ رقم ١٧٩)
٦٤ بطلان المرافعة . الدعوى بذلك . لا تقبل
إلا ممن كان مدعى عليه فى الدعوى
(٢)

- ٦٨ مطالباً بأداء الحق المدعى به . مجرد
اختصاص شخص في الدعوى . لا يكفي
ليكون له حق طلب بطلان المرافعة
(نقض مدنى — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٥١
رقم ٥٩)
بطلان (انظر إثبات وإجراءات وحكم
ومرافعة)
بلدية الاسكندرية (انظر تزوير)
- ٦٩ بورصة . لا تحتها الداخلية . المادة ٧٤
تنص على تسوية العمليات العاجلة في
ميعاد لا يتجاوز يومى العمل التالين
لتاريخها . هذا النص دستوراً . داخلياً
لتنظيم أعمال السماسرة ولا يدخل فيه
عمالهم
(استئناف مصر — تجارى — ٣١ مارس سنة
١٩٤٣ ص ٥٣ رقم ٢٥)
بيان الواقعة (انظر اجراءات)
- (ت)
- ٦٦ تأجير من الباطن حصول الضرر .
شروط الاخلاء
(اسكندرية الاهلية — ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٤
ص ٣٩٠ رقم ١٢٩)
- ٦٧ تأديب . قاصرة . وضع والدها قيداً
في رجلها طيلة غيابه عن المنزل ملاحظاً
ألا يمنعها هذا التقييد من الحركة . وألا
يؤلم بدنها . لا يتجاوز فيه حدود التأديب
المحولة لقانوننا . (المادة ٥٥ ع — ٦٠)
(نقض جنائى — ٤ يناير سنة ١٩٤٣
ص ٣٣٤ رقم ١٠٤)
تأمينات (انظر وفاة)
- ٦٨ تاجر . ملزوميته بالاجابة على العرض
الكتابى . سكوته . اعتبار السكوت
قبولاً . حكم العرف الجارى في ذلك .
(اسكندرية — تجارى — ٥ ابريل سنة ١٩٤٢
ص ٦٤ رقم ٣١)
تحقيق (انظر اثبات)
تحقيقات (انظر اثبات)
تحقيق (انظر حكم)
- ٦٩ تحكيم . خروج المحكمين في حكمهم
عن نطاق التحكيم . الدفع بذلك ليس
من النظام العام . وجوب إبداءه أمام
محكمة الموضوع . عدم إبدائه .
لا يصح التضاء ببطلان الحكم .
(نقض مدنى — ٢١ يناير سنة ١٩٤٣
ص ١٤٠ رقم ٥٤)
تخالص (انظر اختلاس)
تخلف المعارض (انظر معارضة)
تدليس (انظر غش)
ترع وجسور (انظر محكمة أهلية)
تركة (انظر قسمة)
تركة . انفصالها عن أشخاص الورثة
وأموالهم الخاصة . دائن التركة له
حق عيني عليها . تقاضى الديون من
التركة . قبل أيلولة شيء منها للورثة .
الدفع الموجه إلى التركة في شخص
الورثة . عدم قابليتها للتجزئة . يكفي
أن يديه أحد من الورثة ليستفيد منه
الباقون .
(نقض مدنى — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٥٠ رقم ١١)
تزوير . استعمال . تحقق فعل الاستعمال
- ٧١

- معاقب عليه .
(نقض جنائي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ص ١٥٦ رقم ١١)
- ٧٥ تزوير في اوراق رسمية . حواظ
التوريد التي أعدتها بلدية الاسكندرية
لحرق فيها البيانات الخاصة بالمبالغ الناتجة
من التحصيل عن توريدها الخزانة
أوراق رسمية . التغيير في البيانات
الواردة بها بعد توقيع كاتب الحسابات
عليها . تغيير للحقيقة . جواز العقاب
عليه (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع ٢١١ و ٢١٢)
(نقض جنائي - ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٤١ رقم ١٠٧)
تزوير (انظر اثبات)
تسبيب (أنظر حكم)
تسجيل (أنظر قرار حجر)
تسلط على الارادة (أنظر وقف)
نشر عسكري . حده من ارادة الأفراد
في التعاقد
(اسكندرية الاملية — ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٤ ص ٣٩٠ رقم ١٢٩)
تصرف (انظر اختلاس) وضع اليد
تصفية (انظر غرامة)
تعاقد (انظر مسئولية)
تعدد الجرائم . متهم في ثلاث دعاوى .
أساس الجريمة في هذه الدعاوى واقعة
واحدة . وجوب ضم هذه الدعاوى
لبعضها البعض والحكم على المتهم بعقوبة
واحدة (المادة ٣٣٢ ع)
(نقض جنائي — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٢ رقم ٥)
- بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها
التنازل عن الورقة بعد ذلك . لا أثر
له في وقوع الجريمة .
(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤١٧ رقم ١٥٤)
٧٢ تزوير . المضاهاة . ورقة رسمية . أو
ورقة عرفية . معترف بها . قبولها
للمضاهاة . تخويل المحكمة الجائية
اجراء المضاهاة على أية ورقة تقنع
بصدورها من شخص معين ولو كان
ينكر صدورها منه . حقها في استبعاد
اية ورقة ولو كانت رسمية أو معترف
بها . المادة ٧٢ تحقيق . المقصود منها .
(المادتان ٢٦١ مرافعات و ٦٢ تحقيق)
(نقض جنائي — اول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٨٥ رقم ١٦٥)
٧٣ تزوير في اوراق رسمية . أعضاء اللجنة
القروية للتسليف الزراعى من الموظفين
العموميين . شهادتهم على الاستمارة
الخاصة بأن طالب السلفة يملك أو يضع
يده على الاطيان التي يدعى في طلبه
وضع يده عليها . تغييرهم الحقيقة في
هذه الشهادة عن عمد . عقابهم عن
جريمة التزوير في ورقة رسمية (المادتان
١٧٩ و ١٨٠ ع ٢١١ و ٢١٢)
(نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٢٩ رقم ١٠١)
٧٤ تزوير في اوراق رسمية . تاريخ
تحصيل المبالغ من الممولين . من البيانات
التي أعدت دفاتر الصراف لاثباتها .
تغيير الحقيقة في هذه التواريخ . تزوير

- ٧٨ تعدد المتهمين . ضرب نشأت عنه عاهة .
القدر المتيقن . محل أخذ المتهمين به .
ثبوت وقوع فعل الضرب من كل متهم
وعدم الاهتداء إلى تحديد الضربة التي
أحدثها كل منهم . وقوع ضربة واحدة
هي التي نشأت عنها العاهة . عدم
الاهتداء إلى محدثها من المتهمين . لا محل
لأخذهم بالقدر المتيقن . وجوب تبرئتهم
جميعا
(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص
٢٠ رقم ٩)
تعدد المتهمين (انظر قتل)
تعدد النظار (انظر نقض)
تعديل المعاش (انظر معاش)
٧٩ تعهد . متعهد من الباطن . حقه في
الزيادة لتغير الأسعار دون المتعهد الأصلي .
(استئناف مصر — تجارى — ٥ مايو سنة ١٩٤٣
ص ٣٧٣ رقم ١٢٢)
٨٠ تعويض . المطالبة بالتعويض على
أساس المادة ١٥١ مدنى . رفض
الدعوى . النعى على المحكمة بأنها لم تحكم
من تلقاء نفسها بالتعويض على أساس
المادة ١٥٢ مدنى . لا يصح . القضاء
بالتعويض على هذا الأساس مخالف
للقانون . مثال . (الماتان ١٥١
و ١٥٢ مدنى)
(نقض جنائي — اول فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٨٠ رقم ١٦١)
٨١ تعويض . جواز المطالبة به مقدرا
تقدير وقتيا . عدم سقوط المطالبة
بتكاملته .
(انصورة الاهلية - ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ص
٣٩٥ رقم ١٣٠)
تعويض (انظر استغلال ومديرون
ومسؤولية)
تعويضات (انظر كحول)
تغيب أحد القضاة (انظر حكم)
٨٢ تفتيش . الرضاء الذي يعتبر به التفتيش
صحيجا . يجب أن يكون صريحا . وقبل
التفتيش وبعد العلم بظروفه . لا يجب
أن يكون ثابتا بالكتابة بل يكفي أن
تسبب المحكمة ثبوته من الوقائع
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢
ص ٣١٧ رقم ٩٧)
تفتيش . القضاء ببطالان التفتيش .
الاستناد في إدانة المتهم في احراز مخدر
إلى أقواله في التحقيق . جواز ذلك
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص
٤٤٧ رقم ١٤٣)
٨٣ تفتيش (انظر مواد مخدرة)
تفسير (انظر سلطة وعقد)
٨٤ تقادم . انقطاع مدته . عدم تغيير
ذلك لطبيعة الدين .
(استئناف مصر — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣
ص ٢٠٠ رقم ٧٩)
تقادم (انظر معاش)
تقرير الطعن (انظر نقض)
تقرير باللغة الانجليزية (انظر إثبات)
تقرير التلخيص . تلاوته في الجلسة .
ثبوته في الحكم . خلو محضر الجلسة مما
٨٥

يدل على عدم تلاوته المجادلة في ذلك
أمام محكمة النقض . لا تقبل

(نقض جنائي - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٢٣
رقم ٩٩)

تقرير بزيادة العشر (انظر بطلان)

٨٦ تكليف بالوفاء . عدم ضرورته في المسائل
التجارية . حق القاضي في استخلاص
ما يعتبر تكليفا بالوفاء من الأوراق

(مصر تجاري جزئي - ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤
ص ٢١٨ رقم ٨٣)

تكميف قانوني (انظر مديرون)

٨٧ تلبس . التلبس الوارد ذكره في المادة ٨
تحقيق يكفي لقيامه مشاهدة الفعل المكون
للجريمة بعد وقوعه ببرهنة سيرة ولو لم
يشاهد مرتكبه . حق رجال الضبطية
القضائية في أحوال التلبس بالجنح أو
الجنائيات في القبض على كل من يقوم
لديهم دليل على مساهمته في الجريمة فاعلا
أو شريكا ولو لم يشاهد وقت ارتكابها .
مثال في جريمة إحراز مخدر (المادتان
٨ و ١٥ تحقيق)

(نقض جنائي - ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٥٣
رقم ١٤٧)

٨٨ تلبس . مماع عبارات نارية من الجهة
التي شوهد المتهم قارما يجري منها عقب
ذلك مباشرة . تلبس . القبض على هذا
المتهم وتفتيشه . جائز لكل إنسان
(المادتان ٧ و ٨ تحقيق)

(نقض جنائي - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢
ص ١٨٨ رقم ٧٣)

٨٩ تلبس . معناه . المقصود بالسطر الأول

من المادة ٨ تحبقي ضابط بوليس .
دخوله منزلا بوجه قانوني مشاهدة
جريمة تقع بداخل المنزل . من واجبه
أن يتخذ في سبيل إثباتها الإجراءات
القانونية في جنابة أو جنحة . القبض
على المتهم وتفتيشه وضبط ما يعثر عليه
معه متعلقا بالجريمة . ولو لم تكن لها
صلة بالأمر الذي دخل المنزل من أجله .
السلطة المخولة لرجال الضبطية القضائية
في حالات التلبس عامة . تشمل الجرائم
التي ترتكب داخل المنازل أو خارجها
(المادة ٨ تحقيق)

(نقض جنائي - ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٤
رقم ٦)

تنازل (انظر تزوير دعوى)

٩٠ تنفيذ . إيقاف التنفيذ . طلبه من المدين
ومن الغير . أمر بيع . إصداره من
القاضي . سلطة . ولايته . أمر على عريضة .
نظم . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه
(مصر مستعجل - ١٣ ابريل سنة ١٩٤٢
ص ٨٢ رقم ٣٧)

٩١ تهديد بارتكاب جريمة . ضرر النفس
أو المال . عبارة التهديد . توجيهها مباشرة
إلى الشخص الذي قصد تهديده .
لا يشترط . يكفي أن يكون الجاني
قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم
المراد تهديده . إرسال التهديد إلى
شخص غير المراد تهديده . يكفي أن
يثبت في حق الجاني أنه لا يجهل أن هذا
الطريق يؤدي إلى علم المجني عليه بالتهديد .

قانون القرعة العسكرية (

(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٣

ص ٤٧٢ رقم ١٥٨)

جريمة (انظر تهديد وضريبه)

جمعية عمومية . حق رئيس الجمعية في

اتخاذ الاجراءات بما يكفل حصول

الانتخاب . طبقا للنظام الذي قرره

الجمعية

(نقض جنائي — ٢ مارس سنة ١٩٤٤

ص ١ رقم ١)

١ — جنسيته . اتصالها بسيادة الدولة

صدور القوانين الخاصة بها . حق

المحاكم في تطبيقها

٢ — جنسية . حق . لامنحه

٣ — جنسية . أمر البت فيها . حدده

قانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ . مأمورية

وزير الداخلية . إعطاء الشهادة .

قضاء مستعجل . اختصاصه . مناطه .

الأخذ بالحق الظاهر

٤ — جنسية المادة ٧ من قانون

الجنسية . منح الجنسية فيها وجوبى

لاجوازى

(مصر — مسعجل — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤

ص ٤٠٢ رقم ١٣٢) .

(ح)

حارس (انظر اختلاس وقاضى

المستعجل)

حجر . الاستناد إلى تصرف قديم .

عدم قبوله

(مجلس حصى تلا — ١٧ يناير سنة ١٩٤٤

ص ٤١٧ رقم ١٣٧)

(المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ ع — ٣٢٦

و ٣٢٧)

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٦٩

رقم ٦٨)

تواطؤ (انظر اختلاس وقوة الشيء)

توزيع (انظر قسمة)

توقيع بالاكراه (انظر دفاع)

توكيل (انظر طمن ومحام)

(ث)

٩٢ ثروة عقارية . شراء الحكومة أطيانا

اصيانة الثروة . كيان هذا العقد قانونا

(استئناف مصر — ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤

ص ٣٠٧ رقم ١٢٠)

(ج)

جار (انظر شفعة)

٩٣ جريدة . يتعين فيها تجارية العمل

بنوعه .

(مصر — قمارى — ١٢ سبتمبر سنة

١٩٤٣ ص ٥٧ رقم ٢٧)

٩٤ جريمة مستمرة . جريمة وقتية .

مناطق التفرقة بينهما . العبرة في

الاستمرار بالتدخل المتجدد المتتابع

المقصود من المتهم . مثال . شيخ بلده .

إثباته على غير الحقيقة في كشف عائلة

نقر القرعة أنه وحيد والده بقصد

تخليصه من الخدمة العسكرية . جريمة

غير مستمرة . معاقب عليه بمقتضى

المادة ١٢١ من قانون القرعة الجزية التي

تعاقد عليها المادة ١٢٤ من قانون القرعة

العسكرية (المادة ١٢١ و ١٢٤ من

٩٥

٩٦

٩٧

- ٩٨ حجر . ذوو الشأن . ليسوا أعضاء العائلة فتتط . (المادة ١٠ من قانون المجالس الحسينية)
(مجلس حسي عالي — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٥١٠ رقم ١٧٥)
- ٩٩ حجبز (انظر اختلاس وشركة وصندوق التوفير وقسمة)
حسن النية (انظر دفاع)
حصانته (انظر امر اداري)
حق القاضي (انظر تكليف)
حق النيابة في التفتيش (انظر ضريبة)
حق امتياز المؤجر على ثمار العين . قيامه أيا كانت اليد
(ملوى — ١٣ يناير سنة ١٩٤٤ ص ٤١١ رقم ١٣٤)
- ١٠٠ حق عيني (انظر شركة)
حكم بدين على التركة : جواز أخذ اختصاص به على هذه التركة
(امكندرية الكلية الاهلية — ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ ص ٥١١ رقم ١٧٦)
- ١٠١ حكم بطلان المرافعة . اثاره . دعوى حساب . الحكم الصادر بتقديمه قطعي عدم سقوطه بمضى ثلاث سنوات
(مصر الكلية — ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٢٢٢ رقم ٨٥)
- ١٠٢ حكم . تسببيه . الرد الممهم على ما تمسك به أحد الخصمين . تأييدا لدعاه . اعتبار الحكم غير مسبب
(نقض مدني — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٢٧ رقم ٤٥)
- ١٠٣ حكم . تسببيه . القضاء ببعض الطلبات . جعل مصاريف التقاضي مناصفة بين
- طرفي الدعوى . لا حاجة إلى ذكر أسباب خاصة بالمصاريف . أسباب القضاء في موضوع الدعوى . أسباب ضمنية للقضاء بالمصاريف (المادة ١١٤ مرافعات)
(نقض مدني — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٤٠ رقم ١٨)
- ١٠٤ حكم . تسببيه . تأجيل المحكمة الطق بالحكم مع الترخيص في تقديم مذكرات قضائها بعد ذلك بتأييد حكم الادانة للأسباب التي بني عليها دون الاشارة إلى دفاع المتهم الوارد في مذكرته أو التعرض لبحثه . خطأ . وجوب تحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٤٥ رقم ١٤٢)
- ١٠٥ حكم . تسببيه . تحصيل المحكمة حقيقة الواقع في الدعوى من العناصر الموجودة والمؤدية إلى ما حصله . تقرير خير . معين من قبل المدعى عليه لا من قبل المحكمة . استنادها اليه من قبيل تعزيز ما حصلته هي . لا تثريب عليها في ذلك .
(نقض مدني — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٢٥ رقم ١٢)
- ١٠٦ حكم تسببيه . تقرير خير . أخذ المحكمة الابتدائية به . عدم أخذ المحكمة الاستئنافية به . عدم ذكرها أسباب ذلك عدم ردها على ما جاء في التقرير والأسباب التي نلت عليها . نتيجه . قصور .
(نقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٣١ رقم ٤٧)
- ١٠٧ ١ — حكم تسببيه . حكم بتأييد حكم

انتفاؤها . ذكر أن الجريمة بناء
على سبق الاصرار والترصد في نهاية
الحكم . سهو لا يبطل الحكم .

(نقض جنائي — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص
٦٠ رقم ٢)

١١٢ حكم . تغيب أحد القضاة عند تلاوته .
عدم توقيع القاضي الغائب على المسودة
موجب لبطلانه .

(استئناف مصر — ١٧ يونيو سنة ١٩٤٣ ص
٣٦٣ رقم ١١٧)

١١٣ حكم . جوالته . تبعيتها لسند الدين
(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة ١٩٤٣
ص ٤٦ رقم ٢٠)

حكم (انظر اثبات واستئناف وغرامة
ومعام وتقض)

١١٤ حكومة . حقها المطلق في فصل الموظف
بقرار من مجلس الوزراء . شرط
استعمال هذا الحق . المصلحة العامة

(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ص
٥٠١ رقم ١٧٢)

حوادث (انظر مسئولية)
حوادث توريد (انظر تزوير)

حيازة (انظر أحكام وانتهاك حرمة
العقار ودعوى وتقض)

(خ)

خادم (انظر سرقة)
خبراء (انظر حكم وتقض)

١١٥ خبير . انتدابه لعمل المضاهاة على
ورقة معينة . عدم أخذها بتقرير
الخبير . لعدم اطمئنانها إلى ورقة

ابتدائي . يكفي في تسببه الاحالة على
أسباب الحكم الابتدائي . تحريره على
نموذج مطبوع . لا يقتضي بطلانه

٢ — حكم . تسببه . بيان مؤدى
أقوال الشهود . محله الاعتماد على تلك
الأقوال في الادانة

(نقض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٥٥
رقم ١٤٨)

١٠٨ حكم . تسببه . سند . الطعن فيه .
إحالة الدعوى إلى التحقيق لتعرف
حقيقة الأمر فيه . مناقشة الشهود .
عرض وقائع الدعوى وظروفها
المخلوص من ذلك إلى السند كان
منجزا . حكم مؤسس على أسباب وافية .

(نقض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٤٦
رقم ٥٨)

١٠٩ حكم تسببه . لا يستبان منها وجه
الرأي الذي أخذت به المحكمة . قصور .
عدم قيام الارتباط بين الأسباب
والمطوق . عيب ولو لم يكن تعارض
بين تلك الأسباب بعضها مع بعض .

(نقض مدني — ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٤٠
رقم ٥٤)

١١٠ حكم تسببه . مستند ذو أهمية في الفصل
في الدعوى . تقديم صورة رسمية منه
لمحكمة الاستئناف . وجوب التحدث
عنه . اغفاله . قصور .

(نقض مدني — ٤ مارس سنة ١٩٤٣ ص
٤٩١ رقم ١٦٧)

١١١ حكم . تسببه . نفي ظر في سبق الاصرار
والترصد . توقيع العفوبة على أساس

<p>وفاء كلى . فى محله . (نقض مدنى — ١٩ — نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٣ رقم ١٥)</p> <p>١١٩ ١ — دعوى شخصية . اختصاص محكمة المدعى عليه . دعوى ضمان تابعة لها . اختصاص المحكمة بنظرها فى دعوى إدخال الضمان ولو لم يقيموا فى دائرتها . ٢ — دعوى ضمان . رفعها بصفة أصلية يسقط الحق المقرر . استثناء لتوجيه دعوى الضمان بصفة تبعية (مصر — تجارى — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ص ٥٢٥ رقم ١٨٢)</p>	<p>المضاهاة . جوازه (نقض جنائى — أول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٨٥ رقم ١٦٥)</p> <p>١١٦ خبير . حكم بغرامة . معارضة فى قلم الكتاب . جواز ذلك (أسبوط الكلية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٢٢٠ رقم ٨٤)</p> <p>خطأ (أنظر اجراءات وحكم ودفاع وطبيب وظروف وقتل ومسئولية ومعارضة ووصف التهمة) (د)</p> <p>دائن (انظر تركة وقوة الشيء المحكوم به) دائنين (انظر شركة)</p>
<p>١٢٠ ١ — دعوى وضع اليد . المستندات الخاصة بالملك . استخلاص المحكمة منها ما يتعلق بالحيازة وصفها . لا حرج عليها فى ذلك (المادة ٢٩ مرافعات) ٢ — دعوى وضع اليد . الرقابة التى لمحكمة النقض على الأحكام الصادرة فيها . مقصورة على الأخطاء القانونية (المادة ١٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) (نقض مدنى — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٩ رقم ١١٥)</p>	<p>١١٧ دعوى . إبطال التصرف . إفسار المدعى المتصرف . استخلاص دليله من وقائع الدعوى . ادعاء المتصرف له أنه وفى عنه ديونه من ماله الخاص . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أن ذلك لم يقم عليه دليل . المناقشة فى ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل (نقض مدنى — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٢ رقم ١١٢)</p>
<p>١٢١ دعوى وضع اليد : ١ — حيازة النائب . استمرار الحيازة الأصيل . مستأجر . ثبوت الحيازة له . المؤجر يعتبر حائزا فى مدة الحيازة التي لمستأجره . ٢ — شريك على الشيوع . وضع يده على جزء من الأرض . لاحق لأحد (٣)</p>	<p>١١٨ دعوى . تكليفها . دعوى مطالبة بمبلغ حصل التنازل عنه بمقتضى محضر صلح . تعليق التنازل على شرط دفع الأقساط فى الآجال المحددة . القضاء بعدم استحقاق المدعى لهذا المبلغ . استناده على أن هذا الشرط تهديدى وأنه حتى لو كان شرطا جزائيا لم يحصل عدم</p>

المحكمة الاستثنائية إلى كلام في الريع
دون مناقشة الخصوم فيه . تقديره
على أساس التمن . اخلال بحق الدفاع .
(نقض مدني — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٣٤٩ رقم ١٠٩)

١٢٥ دفاع . رفع المتهم ملابس المجنى عليها
أثناء نومها وامساكه برجلها . جواز
عده شروعا في وقاع . المادة ٣٣٠ ع
(٢٦٧)

(نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص
٤٤٨ رقم ١٤٤)

١٢٦ دفاع شرعي . أسباب الاباحة . حق
الدفاع الشرعي . حصول الاعتداء
بالفعل على النفس أو على المال . لا يشترط .
يكفي صدور فعل يخشى منه حصول
الاعتداء . كون الفعل يستوجب
الدفاع . منوط بتقدير المتهم . تقدير
المحكمة . لا حساب له . مثال (المادة
٢١٠ - ٢٤٦)

(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص
٣٢١ رقم ٩٨)

١٢٧ دفاع شرعي . الأدلة التي اعتمدت عليها
المحكمة في إدانة المتهم . مفادها أن
المتهم لم يوقع فعل الضرب الذي يحاكم
من أجله إلا بعد أن بدأ المجنى عليه
بالضرب . يجب على المحكمة — ولو
من تلقاء نفسها — أن تتحدث عن حالة
الدفاع الشرعي التي كان فيها المتهم .
اغفال البحث في ذلك بمقولة أن المتهم
أنكر التهمة أمامها أو القول بانتفاء
حالة الدفاع الشرعي بدعوى أن المتهم
أصيب في شجار زج بنفسه فيه .

الشركاء في انزاعه منه . حقه في رفع
دعوى وضع يد لحماية يده الفعلية ضد
من اشترى من أحد الشركاء

(نقض مدني — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٣٦٠ رقم ١١٦)

دعوى (انظر اثبات وإجراءات
واختصاص وحكم ودفاع وضرائب

١٢٢ دفاع . إبداء أوجه دفاع أمام الهيئة
التي سمعت المرافعة . تمسك المتهم بأن
الاعتراف المنسوب اليه مزور . تغيير
هذه الهيئة . وجوب إبداء هذا الدفع
أمام الهيئة الجديدة لكي تكون مطالبة
بالرد عليه

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢
ص ١٦٤ رقم ٦٥)

١٢٣ دفاع . دعوى اختلاس محجوزات .
دفع المتهم الدعوى بأن الحجز كان
وهيا وأنه وقع على المحضر بالاكراه .
تأجيل المحكمة الدعوى لضم الشكوى
التي قدمها المتهم في هذا الشأن والتي
ثبت صحة دفعه . عدم استطاعة المتهم
الارشاد عن هذه الشكوى بسبب إبداءه
السجن تنفيذ الحكم الجنائي . الحكم عليه
لعدم تقديم الدليل على صحة ما ادعاه .
خطأ .

(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص
٣١٠ رقم ٩٤)

١٢٤ دفاع . دعوى ربيع . رفضها استنادا
إلى توافر حسن النية لدى واضع اليد .
استثناء المدعى هذا الحكم . الغاء الحكم
المستأنف لا انتفاء حسن النية . انتقال

دفع (أنظر اجراءات وتحكيم وتركة)
دليل (أنظر اثبات ودفاع وطعن)
دين (أنظر فوائد وقسمة)
ديون (أنظر مديرون)

(ر)

رأس المال (أنظر فوائد)
رجال الضبطية القضائية (أنظر تلبس)
رد الاعتبار . ميعاده . استئثاره عن
مواعيد المعارضة والاستئناف
(مصر — نجارى — ١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٣
ص ٣٨٠ رقم ١٢٥)
رد (أنظر وضع يد)

١٣٢ رسوم . تقديرها . عند رفع الدعوى
(استئناف مصر — ١١ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ص
٤٨ رقم ٢٢)

رسوم (أنظر كحول)
رضا (أنظر تفتيش)
١٣٣ رعايا أجنبية . أمر تسليم . صدوره من
النيابة المختلطة . انعدام ولايتها في ذلك .
جواز رفضه .

(مصر — مستجبل — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ٤٠٢ رقم ١٣٢)

رفض طلب التأجيل لاعلان شهود
(أنظر شهود)

رقابة محكمة النقض مقصورة على
الايخطاء (انظر دعوى)

١٣٤ ركن القوة . توافره . اعتداء المتهم
بالضرب على من كان يحول بينه وبين
دخول العقار . ذكر ذلك في الحكم .
يكفى في اثبات توافر هذا الركن .
عدم وجود علاقة لمن حال بالحائز

خطأ . المحكمة الجنائية لا تقتيد بمسلك
المتهم في دفاعه . الشجار ليس من شأنه
في ذاته أن يجعل كل من اشتركوا فيه
مستحقين للعقاب بلا قيد ولا شرط .
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣١٢
رقم ٩٥)

١٢٨ دفاع شرعى عن المال . اطلاق المتهم
مقدوما نانيا على المجنى عليه حين رؤيته
إياه عند الفجر في زراعته يسرق منها
وتخلف إصابات بسيطة بالمجنى عليه .
اعتبار المتهم في حالة من حالات الدفاع
الشرعى عن المال . قول الحكم بانتفاء
هذه الحالة لأن شروط الدفاع الشرعى
عن المال الذى يبيح القتل غير متوافرة .
خطأ .

(نقض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص
٤٩ رقم ١٤٩)

١٢٩ دفاع . طلب المدعى بالحقوق المدنية
ضم أوراق إلى الدعوى . إجابته إلى
طلبه . تخلفه عن حضور الجلسة بغير
عذر وعدم ارشاده إلى تلك الأوراق .
الحكم في الدعوى من غير الاطلاع على
الأوراق التى تقرر ضمها . لا يطن
في صحة الحكم .

(نقض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص
٤٥٥ رقم ١٤٨)

دفاع (انظر أسباب الاباحة)

١٣٠ دفع . قوة الشيء المقضى به . هل هو من
النظام العام . هل للقاضى أن يقضى به
من تلقاء نفسه ؟

(بندر الزاويق الاملية — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٤
ص ٤٠٩ رقم ١٣٢)

- (المادة ١٩٥ ع — ٢٣١)
(نقض جنائي — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٩٣ رقم ٧٦)
سبق إصرار (انظر حكم وقتل عمد)
١٤٠ سرقة . إثبات أن المسروق غير مملوك للمتهم . يكفي للعقاب على السرقة . خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المسروق . لا يبطله
(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٦٧ رقم ١٥٣)
١٤١ سرقة . بتزيت للجيش البريطاني . عرضه للبيع في سيارة الجيش . شروع في سرقة . عدم الاهتداء إلى من عرض عليه البزيت . لا يؤثر .
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٠١ رقم ٩٠)
١٤٢ سرقة . خادم في صيدلية . نقله بعض الأدوية إلى مكتب في المخزن . دخول شخص آخر في المخزن . إعطاء الخادم إياه بعض تلك الأدوية . انصرافه بها . ما وقع من الخادم شروع في سرقة . ما وقع من الشخص الآخر سرقة .
(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٦٢ رقم ٦٤)
١٤٣ سرقة . وجود بعض الأشياء المسروقة في منزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه . وبعضها على حائط هذا المنزل . جريمة تامة لا شروع
(نقض جنائي — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٩٢ رقم ٧٥)
١٤٤ سرية الجلسة كلمة الآداب المذكورة

- أوبالحيازة . لا يهم (المادة ٣٢٣ ع — ٣٦٩)
(نقض جنائي ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٦٥ رقم ١٥٢)
ركن الرضاء (أنظر وقف)
١٣٥ رهن حيازي . شرط الاحتجاج به على الغير . التسجيل ووضع اليد
(أسيوط الاملية — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٢٨٨ رقم ١٢٨)
١٣٦ رهن مال القاصر . أب سعى التدبير . بطلان
(استئناف مصر — ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ص ٣٦٤ ر رقم ١١٨)
رهن (انظر قوة الشيء)
بيع (انظر دفاع)
(س)
١٣٧ سب . علانية وجوبها . المادة ١٧١
(الوقايق ١٠ ابريل — سنة ١٩٤٤ ص ٩٣ رقم ٤١)
١٣٨ سب وقذف . لا يشترط للعقاب عليه أن يحصل في مواجهة المجنى عليه
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٠٠ رقم ٨٩)
سب (انظر قذف)
١٣٩ سبق الاصرار . رؤية المتهم للمجنى عليه وهو مار بمنزله . أخذه سكيناً وتعقبه المجنى عليه إلى المكان الذي وقف فيه غير بعيد عن المنزل . انقضاضه على المجنى عليه وطعنه بالسكين . سبق الاصرار . غير متوافر .

- في المادة ٢٣٥ تحقيق . مدلولها . كل
الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل
فيه . جمل الجلسة سرية . مراعاة
الامن العام . تجوز في التعبير . لا يقتضى
نقض الحكم (المواد ٢٢ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية و ٨١ مرافعات
و ١٢٩ من الدستور و ٢٣٥ تحقيق)
(نقض جنائى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص
١٧٢ رقم ٦٩)
- ١٤٥ سفة . عدم الحجر إن كان التصرف
لغاية شريفة (م)
(مجلس حسمى تلا — ١٧ يناير سنة ١٩٤٤
ص ٤١٧ رقم ١٢٧)
- ١٤٦ . سقوط الحق في إقامة الدعوى .
طلب الاعفاء من الرسوم . لا يقطع
المدة . لا يعد تكليفاً بالحضور أمام
المحكمة . لا يعد تنبيهاً رسمياً لعدم
حصوله على يد محضر . وبناء على سند
واجب التنفيذ .
(نقض مدنى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص
٣٨ رقم ١٧)
- ١٤٧ سلطة تنفيذية . أمرها بالقبض في
غير الأحوال القانونية . جوازه لصالح
أمن الدولة . عدم جوازه لغير ذلك
(مصر — مستعجل — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤
ص ٤٠٢ رقم ١٠٢)
- ١٤٨ سلطة محكمة الموضوع . تعرف حقيقة
الدعوى . سلطتها في تفسير العقود .
الادعاء بأن الفاضي خرج في تفسير
العقد عن مدلوله . عدم تقديم العقد .
- الرجوع إلى مناقلة الحكم بشأنه .
(نقض مدنى — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٥٣
رقم ٦٠)
- ١٤٩ سلطات . نظرية الفصل بينها . الغرض
منها . نزول الأفراد والهيئات على حكم
القانون . دولة الحق .
(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣
ص ٥٠١ رقم ١٧٢)
- سلطة (انظر إثبات ، أمر إدارى ،
تلبس)
- ١٥٠ سماسرة . المذكرة المؤيدة للعملية .
جرى عرف البورصة على وجوبها بين
السماسرة وعملائهم ولذا حق للقضاء
إثبات عمليات البورصة من طريق
البينة والقرائن فيما بين العملاء
والسماسرة .
(استئناف مصر — تجارى — ٣١ مارس سنة
١٩٤٣ ص ٥٣ رقم ٢٥)
- ١٥١ سمسرة . اعتبارها عمل تجارى سواء
كانت متعلقة بعقد مدنى أو تجارى
(مصر - تجارى — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤
ص ٣٨٤ رقم ١٢٧)
- ١٥٢ سنددين . استكمال جميع شروط سندات
الدين الصحيحة . الادعاء بأن هذا
السند لم يكن له مقابل . هبة صحيحة
واجبة الأداء (المادة ٤٨ مدنى)
(نقض مدنى — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٤٩
رقم ٥٨)
- سند (انظر حكم)
(ش)
- ١٥٣ شاهد . عدم إعلانه بالحضور وفقاً

للقانون . عدم إخطار الخصوم باسمه
مقدما . سماعه . جوازه . (المادتان
٤٦٤، ٤٥٠ تشكيل)

(نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٤٥
رقم ١٠٨)

شاهد من أقارب المجنى عليه (انظر
إثبات)

شرط العقاب (انظر ضريبة)

١٥٤ ١ — شركة . استمرار شخصيتها
المعنوية إلى نهاية التصفية

٦ — شركة . مدير . انتهاء وكالته .

خلول المصفي محله . دائنوا الشركة .

اقتضاء ديونهم من المصفي

(اسكتندرية — تجارى — ١٩ فبراير سنة

٩٤٣ ص ٣٨٣ رقم ١٢٦)

١٥٥ شركة تضامن . اقرارات . المادة ٥١

تجارى . وجوب استيفائها والابطال

(استئناف مصر — تجارى — ١٨ مايو سنة

١٩٤٤ ص ٥٢١ رقم ١٨٠)

١٥٦ شركة . ماكينة للرى والطحين .

اتفاق الشريكين فيها على طريقة

للاستغلال مبينة في عقد الشركة .

استغلال الماكينة بهذه الطريقة زمنا .

عدولها الى طريقة أخرى . اختلافهما

بعد ذلك في طريقة الاستغلال .

استغلال أحدهما إياها بطريقة المماثلة

الزمنية . أجازة المحكمة اثبات الانتفاع

بهذه الطريقة بجميع وسائل الاثبات

لا تثير عليها فيه .

(نقض مدني — ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ ص

١٤٤ رقم ٥٦)

١٥٧ شركة محاصة . خاصيتها . إن منشئها

قصودوا ابقاءها في الخفاء . وليس

لها شخصية معنوية . ان نص في عقدها

على ملكية كل شريك الحصص شائعة

في أموالها وموجوداتها كان من حقه

توقيع الحجز الاستحقاقى على ما يعادل

نصيبه فيها . في حالة عدم النص كل

شريك فيها هو المالك الظاهر لما يشتره

باسمه أو يودعه من الأموال في

المصارف ويعتبر باقى الشركاء دائنين

له بحصصهم في رأس المال وأرباحه

(مصر — تظلم بالمشورة — ٣ يونيو سنة

٩٤٣ ص ٨٠ رقم ٣٦)

١٥٨ شركات مساهمة . لا شخصية معنوية

لها الا بعد صدور مرسوم ملكي

بانشائها . عدم صدور المرسوم إلا بعد

استيفاء شروط عينها القانون . المادة

٥٧ تجارى . توجب النشر عنها .

بعد المرسوم . قبل صدور المرسوم

تكون الشركة تحت التأسيس فقط .

(استئناف مصر — تجارى — ١٤ يناير سنة ١٩٤٣

ص ٥١ رقم ٢٤)

شركات (انظر اختصاص)

شروع (انظر دفاع وقتل)

شريك (انظر استغلال وفاعل أصلي

وقتل)

١٥٩ شريك . متى تجوز محاكمته ومتى لا تجوز؟

(دقي — ٣ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٩٦ رقم ٤٣)

١٦٠ شفعة . جار مالك . عقد مسجل . عقد

ابتدائي . لا يصبح الاستناد عليه في طلب

الشفعة . المادة ١ من قانون التسجيل

(ملوى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ص ٩٩

رقم ٤٤)

شفعة (انظر أب)

شهادة (انظر تزوير ونقض)

١٦١ شهود . عدم إعلان المنهم شهوة .

اكتفاء بأقوالهم في التحيات . طلبه

تأجيل الدعوى لا إعلانهم . رفضه .

لا تريب على المحكمة في ذلك (المادتان

١٨ و ١٩ تشكيل)

(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٦٩

رقم ١٥٥)

شهود (انظر اثبات وحكم)

(ص)

صراف (انظر تزوير)

١٦٢ صلح مصدق عليه . جواز أخذ

اختصاص به

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٦ مارس سنة ١٩٤٤

ص ٥١١ رقم ١٧٦)

صلح (انظر دعوى)

١٦٣ صندوق توفير . حجز . عدم جوازه

إلا بعد الوفاء

(مصر الاهلية — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣

ص ٧٦ رقم ٣٤)

(ض)

١٦٤ ضرائب . المادة ٤١ . شروط تطبيقها .

استكمال الشركة للشكل القانوني

(استئناف — تجارى — ١٨ مايو سنة ١٩٤٤

ص ٥٢١ رقم ١٨٠)

١٦٥ ضرائب . دعوى استرداد المدفوع بغير

حق . سريان المادة ٩٩ . مناطه الطعن

في قرار لجنة التقدير

(استئناف تجارى — ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣

ص ٢٠٨ رقم ٨١)

ضرب (انظر تعدد)

١٦٦ ضريبة . خلاف على تدبرها . وخلاف

على وجود الشركة المستحقة عليها .

قبول الحكم للاستئناف مهما نقصت

قيمة الضريبة

(استئناف مصر — تجارى — ٢١ أكتوبر

سنة ١٩٤٣ ص ٣٧٦ رقم ١٢٣)

١٦٧ ضريبة . تولدها مع الأرباح . جريمة

إخفاء المبالغ التي تسرى عليها الضريبة

قيامها من تاريخ تحرير الاقرار غير

الصحيح . شرط العقاب . اصطحة بها

بطرق احتيالية . جريمة مستمرة . حق

النياحة في التفتيش

(مصر — تجارى — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤

ص ٢١٠ رقم ٨٢)

(ط)

١٦٨ طبيب . مسئوليته عن اهماله . مسئوليته

على الراجح خطيئه . لا محل للفرقة بين

الخطأ الجسيم والخطأ الهين ولا بين

الفنيين وغيرهم . لأن نص المادة ١٥١

غير مقيد . لا لوم على الطبيب إن اتبع

رأى ثقة في فنه لم يجمع عليه

(اسكندرية الاهلية — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣

ص ٧٨ رقم ٣٥)

طرد بوسنة (انظر مواد مخدرة)

طعن (انظر اثبات وحكم وضرائب

وقوة الشيء ونقض)

١٦٩ طعن بالتزوير . دليل . وجوب أن

يكون منتجاً في الاثبات

(ديباط — ٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ ص ٤١٦

رقم ١٣٦)

ذات الواقعة . لا الوصف القانوني . خطأ
الحكم في تقدير العقوبة من الوجهة
القانونية . متى تنتفي المصلحة في الطعن
فيه لهذا السبب ؟

(نقض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٨
رقم ٤)

(ع)

١٧٤ عاهة . ماهيتها . إعاقة ثنى مفصل سلامة

من سلاميات أصابع اليد . عاهة
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٢٩٩
رقم ٨٨)

عاهة (انظر ضرب)

١٧٥ عقار متنازع على ملكيته (انظر قسمة)
عقد . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع

في ذلك . شرط في عقد ايجار . عدم
اعتباره شرطا جزائيا . اعتباره اتفاق
على مضاعفة الأجرة في حالة معينة .
القضاء في الدعوى على هذا الاعتبار .
متى لا تتدخل محكمة النقض ؟

(نقض مدني — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٣٥٥ رقم ١١٣)

١٧٦ عقد . صراحته في ألفاظه في أنه تملك
قطعي منجز . ورقة صادرة من المشتري
في ذات تاريخ العقد . استخلاص
المحكمة منها ومن سائر ظروف الدعوى
أن العقد وصية . لا تدخل في ذلك
لمحكمة النقض .

(نقض مدني — ١١ مارس سنة ١٩٤٣
ص ٤٩٩ رقم ١٧١)

عقد (انظر اثبات وشفعة)

١٧٧ عقوبة . عدم تجاوز الحد الأقصى

١٧٠ طعن . توكيل خاص لاجراء الطعن .
لا يشترط . يكفي أن يكون التوكيل
قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق
الطعن . معارضة . الحكم يبطلانها على
أساس أن التوكيل الذي بيد المحامي
الذي قرر بها ليس معينا فيه الحكم
والقضية التي صدر فيها . خطأ

(نقض جنائي — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص
١٦٦ رقم ٧)

١٧١ طعن . وجوب تبينه . عدم قبوله مالم
تذكر الواقعة ودليلها

(نقض جنائي — ٢ مارس سنة ١٩٤٤
ص ١ رقم ١)

طلب معافاة (انظر سقوط الحق)

(ظ)

١٧٢ ظروف مخففة . الرأفة . المناط في تقديرها
الواقعة الجنائية ذاتها لا وصفها القانوني
الخطأ في الوصف القانوني . متى يكون
له تأثير على الحكم من ناحية تقدير
العقوبة ؟ (المادة ١٧ ع)

(نقض جنائي — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٩٣
رقم ٧٦)

١٧٣ ظروف مشددة . فعل يكون جريمة لها
عقوبة خاصة ويكون في ذات الوقت
ظرفا مشددا للجريمة أخرى . لا اعتبار
لهذا الفعل في توقيع العقاب إلا بالنسبة
للجريمة الأشد عقوبة . مثال في جنائية
قتل وسرقة . تغليظ العقوبة على جنائية
القتل العمد المقترنة بجنائية أخرى . متى
يكون ؟ تقدير ظروف الرأفة . أساسه

- دفعها . المدة المحددة للدفع
(مصر - تجارى — ١١ يولييه سنة ١٩٤٤ ص ٣٧٩ رقم ١٢٤)
غرامة (انظر خير)
- ١٨١ غش وتدليس . أركان التدليس . حيلة غير مشروعة . مجرد كتمان الواقع . لا يعتبر غشا (المادة ١٣٦ مدنى)
(نقض مدنى — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٦ رقم ١١٤)
غش (انظر التماس ومسئولية روقف)
غصب (انظر وقف)
غياب المدعى المدنى (انظر اجراءات)
(ف)
- ١٨٢ فاعل أصلى . شريك . اتفاق المتهم مع آخر غير معلوم على قتل المجنى عليه اطلاقهما الرصاص عليه . وفاته . كلاهما فاعل أصلى ولو كان الفعل الذى تسبب عنه القتل قد وقع من أحدها دون الآخر .
(نقض جنائى — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٨٨ رقم ٧٣)
- ١٨٣ فاعل أصلى . شريك . إطلاق كل من المتهمين فى ذات الوقت وفى حضرت الآخر مقذوفاً نارياً على المجنى عليه بقصد قتله . اتفاقهما على ارتكاب جريمة قتله . وفاته من فعل أحدهما دون الآخر . كلاهما فاعل أصلى . معاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تطبيقاً للمادة ١٧ ع . لا مصلحة لهما من التمسك بأنهما لم يكونا إلا شريكين .
(٤)
- للعقوبة المقررة فى المادة التى أدین المتهم بمقتضاها . تمسك المتهم بأن صحيفة السوابق التى شددت العقوبة بناء عليها ليست له . لا يجزئيه
(نقض جنائى — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٢٣ رقم ٩٩)
عقود (انظر اقراض وسلطة)
عوامل الرأفة (انظر قتل)
- ١٧٨ علامة تجارية . لون البضاعة الذى لا تنويع فيه . لا يعتبر وحده علامة تجارية . كذلك الشكل . والمهم التشابه فى العلامتين فى مظهرهما فى مجموعته الذى يتخذ فيه عامة الناس من ذوى الذكاء المعتاد
(مصر — مستعجل — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٥١٦ رقم ١٧٨)
غيب (انظر قذف)
(غ)
- ١٧٩ غرامة تهديدية . حكم مالى . القصد منه إرغام المحكوم عليه على عمل شىء . تجمدها قبل الحكم بها . وجوب تصفية التجمد بمعرفة المحكمة قبل الالتزام بالأداء إذا كان الالتزام الذى تقررت من أجله قد أوقف بسبب ماغير دخل للمحكوم عليه فى التأخير . عدم الحكم بتجمدها عن تلك المدة . رضاء المحكوم له بعدم تنفيذ الحكم . موجب لرفضها
(مصر الكلية — ٣ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٢٢٢ رقم ٨٥)
- ١٨٠ غرامة جرمية . المعارضة فيها . مدتها .

١٨٨ قاضى البوع . قاضى اجراءات . حكم
إيقاع البيع . ليس حكماً للمعنى النافذ
(مصر — ٣١ يناير سنة ١٩٤٥ ص ٥١٨
رقم ١٧٦)
قاضى الأمور المستعجلة (انظر تنفيذ)
قبول الحكم (انظر نقض)

١٨٩ قتل ، تعدد المتهمين . فاعل أصلى .
شريك . اتفاق المتهمين على ارتكاب
جنايات القتل أو الشروع فيه . وقوع
فعل من الأفعال التى يصح عدم شروعا
فى القتل من كل منهم . اعتبارهم فاعلين
أصليين . الوقائع التى أوردتها الحكم
لا تقطع بأن كل واحد منهم قد باشر
بنفسه عملاً يمكن وصفه فى الله نون بأنه
شروع . وجوب اعتبار المتهمين شركاء
لفاعل غير معين من بينهم . اعتبارهم
فاعلين أصليين . خطأ . متى يصح
التمسك بهذا الخطأ لنقض الحكم ؟
تقدير المحكمة لعوامل الرأفة . مداره
ذات الواقعة الجنائية . لا وضعها القانونى
(نقض جنائى — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢
ص ١٨٠ رقم ٧١)

١٩٠ قتل خطأ . رابطة السببية . توافرها .
وجوب بيان ذلك فى الحكم (المادة
٢٠٢ ع — ٢٣٨)
(نقض جنائى — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٥٠
رقم ١٤٥)

١٩١ قتل عمد . ترصد . سبق الاصرار .
ماهية الترصد . توافرها هذا الطرف .
يعنى عن توافر ظرف سبق الاصرار
(المادة ٢٣٠ ع)
(نقض جنائى — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٧
رقم ٣)

عقوبة . مناط تقديرها . الواقعة الجنائية .
لا وصفها .
(نقض جنائى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٧٥
رقم ٧٠)
فعل (انظر قتل)

١٨٤ فوائد . استحقاقها من يوم المطالبة
الرسمية لامن التكليف بالوفاء رسمياً .
التبليغ الرسمي على المدين باستحقاقها .
عدم ضرورته
(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢
ص ١٩٧ رقم ٧٨)

١٨٥ فوائد . دين . إقرار الوارث بهذا
الدين وفوائده . اعتباره رأس مال على
أساس حصول استبدال للدين بمقتضى
إقرار المورث وإجراء فوائد التأخير
عليه . لا خطأ فى ذلك . الفوائد السابقة
على تاريخ الاقرار . لا يسقط حق
المطالبة بها إلا بالتقادم الطويل .
(نقض مدنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٣٧
رقم ٥١)
فوائد (انظر اقراض)

(ق)

١٨٦ قائمة الرسوم ; معارضته فيها . صحتها .
أما بتقرير فى قلم الكتاب أو بإعلان
(ديباط — ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ ص ٩٥
رقم ٤٢)

١٨٧ قاضى الأمور المستعجلة . سلطته . حجز .
استبدال الحارس . مصروفات الحجز
(مصر — مستعجل — ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢
ص ٨٤ رقم ٣٨)

- قتل (انظر فاعل)
- ١٩٢ قذف وسب وعيب . القصد الجنائي في هذه الجرائم . تقدير ثبوته من شأن محكمة الموضوع . للمحكمة استخلاصه من ذات العبارات . على المتهم عبء اثبات نفيه . ليس عليها أن تتحدث في حكمها صراحة عن قيامه . إدانة المتهم في جريمة العيب على أساس توافر القصد الجنائي لديه . ورود عبارة في الحكم مفادها ان المتهم انزلق إلى العبارة التي تضمنت العيب . تناقض . يعيب الحكم .
- (نقض جزئي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٧٢ رقم ٦٩)
- ١٩٣ قرار لجنة القرية . تقدير الحيازة . عدم قبول الطعن أمام المحكمة . اختصاص بفتيش الزراعة بالطعن
- (اسيرط الكلية الاهلية — ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥١٤ رقم ١٧٧)
- ١٩٤ قرار حجر . امتناع المحاكم عن التعرض له . وجوب تسجيل قرارات الحجر يوم صدورها . يسقط عن أهمل في تعرف أهلية المدين . حق الاحتجاج بعدم العلم بصدورها .
- (امتثاف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ١١٧ رقم ٧٨)
- قرض (انظر قوة الشيء)
- قرعة (انظر جريمة)
- ١٩٥ قسمة . استخلاص حصولها من وقائع الدعوى . جوازه . اعتبارها حاصلة واحترام أثرها . جوازه . ولو
- أنها ليست بمسجل .
- (نقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٢٨ رقم ٤٦)
- ١٩٦ قسمة . توزيع التركة . تمامها . عدم جواز الحجز لدين شخصي على الوارث
- (مصر الاهلية — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٧٦ رقم ٣٤)
- ١٩٧ قسمة . نزاع في الملكية . حق القاضى في الفصل فيه دون الايقاف . مادام في نصابه .
- (استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٣ ص ٢٠٦ رقم ٨٠)
- قصد جنائي (انظر ائلاف وقذف)
- قصور (انظر اثبات وحكم)
- ١٩٨ قضاء تجارى . عدم اختصاصه بنظر المسائل المدنية . من النظام العام . المحاكم التجارية استثنائية . حق المحاكم المدنية في الاحالة مقرر باتفاق الخصوم على ذلك .
- (مصر — تجارى — ٢٧ مارس سنة ١٩٤٥ ص ٥٢٩ رقم ١٨٤)
- ١٩٩ قضاء مستعجل . فرع من المحكمة التي يتبعها وتنعدم ولايته بالفصل في الاجراء المؤقت اذا انعدمت ولاية المحكمة الموضوعية عند نظر الموضوع
- (مصر — مستعجل — ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤ ص ٢٢٨ رقم ٨٨)
- قضاء مستعجل (انظر اختصاص)
- ٢٠٠ قضاء وطنى . اختصاصه بنظر دعوى تابعة لدعوى أصلية رفعت أمام القضاء المختلط . من حقه إحالة الدعوى للمحاكم المختلطة أن رأت العدالة في

ذلك — (المادة ١٥ فقرة ٤ من لائحة الترتيب) .

(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤١ رقم ١٩)

٢٠١ قوة الشيء المحكوم فيه . طلب دائن بطلان الرهن الصادر من مدينه إلى دائن آخر بمقولة أنه عمل تواطؤاً للهروب من دينه . رفض دعواه . دعواه ببطلان القرض المضمون بذلك الرهن . القضاء بعدم جواز نظرها . لسبق الفصل فيها . بناءً على ما حصلته المحكمة من أقوال ذلك الدائن والأحكام الصادرة في دعواه الأولى . لا اعتبار عليه قانوناً .

(نقض مدني — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٢ رقم ١١١)

٢٠٢ قوة الشيء المحكوم فيه . محكمة مدنية الطعن لديها بتزوير سند الدين المرفوعة به الدعوى . رفضها سماع شهود لاثبات واقعة المديونية . دعوى عن سرقة هذا السند أمام المحكمة الجنائية . سماع هذه المحكمة الشهود عن واقعة المديونية . عدم الاعتراض على ذلك . الطعن في حكمها أمام محكمة النقض بدعوى مخالفته لحكم المحكمة المدنية . لا يقبل . هذا الدفع ليس من النظام العام . قيام دعوى السرقة على أن المدين سرق سند المديونية ووضع سنداً آخر عليه توقيع غير صحيح مكانه . لا اعتبار على المحكمة الجنائية في سماع شهود

لا ثبات سبق وجود السند الصحيح كائنة ما كانت قيمته

(نقض جنائي — ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٤٦٤ رقم ١٥١)

قوة الشيء (انظر دفع)
قومي سير مصري (انظر استعمال الحق)

(ك)

كتمان (انظر غش)

٢٠٣ كحول . الرسوم والتعويضات المشار إليها في المرسوم بقانون الخاص برسوم الإنتاج على الكحول . لا يصح الحكم بها عند وقوع مخالفة لأحكام المادة ٨ من هذا المرسوم . المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤

(نقض جنائي — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٨٦ رقم ٧٢)

٢٠٤ كفالة . طلب الاعفاء منها في المواد التجارية . غير واجب . الأوفق نص المادة ٣٩١ مرافعات .

(استئناف مصر — تجاري — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٥٢٣ رقم ١٨١)

(ل)

لجنة القرية (انظر قرار)

(م)

٢٠٥ مأتم لتسحر . مصاريق . الحكم بها عرفاً .

(مصر الأهلية — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٧٦ رقم ٣٤)

- التوقيع عليه . حضور المحامي عن
المستأنف الجلسة بغير هذا التوكيل .
طلب المستأنف عليه الحكم بإبطال
المرافعة . القضاء بذلك . لا مخالفة فيه
لحكم المادة ١٢٤ مرافعات .
(نقض مدني - ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ ص ١٤٢)
رقم ٥٥)
محاماه (انظر انتخابات)
محكمة جنائية (انظر اثبات واختصاص)
محكمة مدنية (انظر قوة الشيء)
محكمين (أنظر تحكيم)
٢١٢ محل عمومي . شروطه . توفر الملاينة
لحصول السب في محل عمومي بطبيعته
أو بالاختصاص ولو لم يسمع
(الزاويق — ١٠ ابريل سنة ١٩٤٤ ص ٩٣)
رقم ٤١)
مخدر (أنظر تفتيش وتلبس)
مدير (انظر شركة)
٢١٣ مديرون مسئولون . عدم تعرض الشارع
لمسؤوليتهم عند اغفالهم اجراءات
النشر . المادة ٥٧ تجاري نوجب
مسؤوليتهم عن التعويضات وعن دفع
الديون بالتضامن . جرى القضاء
ورجال الفقه في فرنسا في التكييف
القانوني لهذه العقود على أنها لحسابهم
وتحت مسؤوليتهم شخصيا
(استئناف مصر - تجاري - ١٤ يناير سنة ١٩٤٣
ص ٥١ رقم ٢٤)
٢١٤ مدين متضامن . قبوله التحويل . عدم
ملزومية الباقيين
(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ ص
٤٦ رقم ٢٠)

- ما كينة (انظر شركه)
٢٠٦ مبان فوق المكان المؤجر . تعرض
(مصر — مستعجل — ٢١ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٣٠
رقم ١٨٥)
٢٠٧ مجالس عليه . اختصاصها الزامي
لمتحدى الملة . قضاء عام . ولايته على
جهات قضاء الأحوال الشخصية
(اسكندرية الاهلية — مستعجل — ٢١ يونيو
١٩٤٣ ص ٨٦ رقم ٣٩)
محاضر البوليس (انظر اثبات)
٢٠٨ محاكم أهليه . عدم اختصاصها بمنازعات
الترع والجسور . اعتباره من النظام
العام . يتبع الحكم في الدعوى الجنائية
بعدم الاختصاص . الدعوى المدنية
أيضا
(تلا الجزئية — ١١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٩٨
رقم ٤٠)
٢٠٩ محاكم أهليه . ممنوعة من بحث الأحكام
العسكرية أو إعادة النظر فيها أو إيقاف
تنفيذها
(مصر — مستعجل — ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤ ص
٢٢٨ رقم ٨٨)
٢١٠ محاكم شرعية . تجاوزها اختصاصها .
لاحجية لاحكامها . دين نفقة . المادة
٤٥٥ مرافعات . قوامه . النفقة المقررة
للغذاء وحفظ الحياة
(اسكندرية — مستعجل — ٢١ يونيو سنة
١٩٤٣ ص ٨٦ رقم ٣٩)
محاكم عسكرية (انظر اختصاص)
٢١١ محام . تمثيله الخصم . يجب أن يكون
بمقتضى توكيل رسمي أو مصدق على

مدين (انظر قرار)

٢١٥ مرافعة . الحكم ببطلان المرافعة .
قصرها على الأحوال المنصوص عنها
في المادة ٣٠٠ مرافعات . موت المدعى
أو المستأنف أثناء انقطاع المرافعة .
يوقف مدة البطلان . يجب على المدعى
عليه إعلان ورثة المتوفى للسير في الدعوى .
عدم إعلانهم . مدة البطلان تستمر
منقطعة : الورقة لا يصح اعتبارهم
خصوما في الدعوى إلا بعد إعلانهم
بتجديدها .

(نقض مدنى — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٦
رقم ١٦)

مرسوم (انظر نشر كات)
مزلقان (انظر مسؤولية)
مسائل تجارية (انظر تكليف)
مسافة (انظر مواعيد)

٢١٦ مسئول عن الحقوق المدنية . حقه
في التدخل في دعوى الجنيحة . مقبول
قانونا .

(الوابل — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ٥٢٨
رقم ١٨٧)

٢١٧ مسؤولية السكة الحديد عن إضرار
حوادث المزلقانات . وجوب توفر الخطأ
من جانبها . الخطأ يفترض حصوله .
التزام : مصدره العقد أو القانون . عدم
وجود رابطة قانونية أو تعاقدية أو
أمر أو لائحة تلزم السكة الحديد
بخفارة المزلقانات ليلا ونهارا . إلا أنها
ملزمة باتخاذ الاحتياطات لتفنيه المارة
بوجود مزلقان على طريق مطروق

بوضع فانوس التحذير ليلا . فإذا فعلت
ذلك فلا مسؤولية عليها .

(المصودة الكلية — ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ ص ٧٠
رقم ٣٣)

٢١٨ مسؤولية تقصيرية . من أركانها الخطأ
تحققه من الغش . والغش يقصد به
إخفاء الحق عن المتعقد لا خرواظهار
الباطل . بحيل تحمله على التعاقد وبغيرها
ما كان يتعاقد

(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢
ص ١٩٧ رقم ٧٨)

٢١٩ مسؤولية مدنية . المادة ١٥٢ مدنى
(الموسكى — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ص ٤١٣
رقم ١٣٥)

٢٢٠ مسؤولية مدنية . مساءلة الانسان عن
تعويض الضرر الناشئ للغير عن إهمال
من هم تحت رعايته أو عن عدم ملاحظته
إياهم . قوامها . سن من وقع منه الفعل
الضار . المناطق في اعتبارها . السن المحددة
في القانون للولاية على المال . لا اعتبار
لها في هذا المقام . دعوى تعويض على
والد المتهم . رفضها على أساس أن
سن المتهم قد تجاوزت حد الولاية على
النفس . في محله . (المادة ١٥١ مدنى)
(نقض جنان — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٢٦
رقم ١٠٠)

٢٢١ مسؤولية . مسؤولية رجال الحفظ .
عند القيام بمهامهم مما يقع منهم من
قتل . مناطها . (المادتان ١٥١
و ١٥٢ مدنى)

(نقض مدنى — ٤ مارس سنة ١٩٤٣
ص ٤٩٢ رقم ١١٨)

- ٢٢٢ مشاورة (انظر طبيب ومدبرون)
 مستأجر ورلك . علاقتها . تنظيمها
 بالأمر العسكري رقم ٣١٥ .
 (اسكندرية لاهية - ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٤
 ص ٣٩٠ - ٥٠ رقم ١٢٩)
 مستأجر (انظر دعوى)
- ٢٢٣ مصلحة الري . حقها في تطبيق المادة
 ٣٢ من الأمر العالي الصادر في ١٣
 ٢ - ١٨٩٤ . حده . الاعتداء الصارخ
 على المرافق العامة .
 (استئناف مصر - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣
 ص ٥٠١ رقم ١٧٢)
 مضاهاة (انظر تزوير وخبير)
 معارضة (انظر إجراءات وخبير
 وطمن وغرامة وقائمة رسوم ونقض)
 معارضة . الحكم باعتبارها كأن لم تكن
 متى يصح ؟ عدم حضور المعارض .
 المعارض الذي يحضر ثم يتخلف .
 وجوب الفصل في موضوع معارضته
 سواء أكان قد تقدم بدفاع أم لم
 يتقدم . دفع المعارض أمام المحكمة
 الاستئنافية ببيان الحكم الابتدائي
 القاضي باعتبار معارضته كأنها لم تكن
 لأنه حضر في بعض الجلسات التي
 كانت محددة لنظر معارضته . رفض
 هذا الدفع والقضاء في موضوع
 الدعوى . خطأ . وجوب القضاء
 ببيان الحكم وإعانة الدعوى إلى
 محكمة الدرجة الأولى لنظر موضوعها
 (نقض جنائي - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢
 ص ١٩٥ رقم ٧٧)
- ٢٢٥ معارضة . رقمها بتقرير في قلم الكتاب
 أو باعلان على . صحته .
 (استئناف مصر - ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٣
 ص ٤٨ رقم ٢٢)
- ٢٢٦ معاش . دعوى مطالبة بتعديل معاش
 موظف . مدة سقوطها . مبدأ حساباته
 من تاريخ الأمر الصادر بالا حالة إلى
 المعاش . لا من تاريخ له . كي . المعاش
 المستحق أثناء تقدم والمعاش الذي
 يستحقه بعد انقضاء تلك المدة . لا فرق
 بينهما في هذا المقام
 (نقض مدني - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٨
 رقم ١٧)
 معروضات مصرفية (انظر استعمال
 الحق)
- ٢٢٧ مفلس . تميزه لأحد الدائنين بسندات .
 بطلانها .
 (مصر - تجاري جزئي - ٧ مايو سنة ١٩٤٠
 ص ٦٤ رقم ٣٠)
- ٢٢٨ مفلس . حقه في مباشرة أعماله المستجدة
 جواز ذلك بعد انحلال اتحاد الدائنين
 بغير رد اعتبار
 (أسبوط - تجاري - ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣
 ص ٥٨ رقم ٢٨)
 مكانيات (انظر نقض)
 ملكية (انظر إتلاف)
- ٢٢٩ محمول حتمه في استرداد الضريبة المدفوعة
 بغير حق . مدته
 (استئناف مصر - تجاري - ٢١ أكتوبر سنة
 ١٩٤٣ ص ٣٧١ رقم ١٢٣)
 مواد تجارية (انظر كفالة وقفاذ)

- مواد جنائية (انظر اثبات)
- ٢٣٠ مواد مخدرة . طرد مرسل من المتهم إلى نفسه بطريق البريد . تفتيشه بناء على قبول المتهم وإذن من النيابة . وجود مادة مخدرة فيه ، إدانة المتهم على هذا الأساس . قبض وكيل البريد على المتهم . لا تأثير له في إدانة المتهم ولو كان باطلا (نقض جنائي — ٤ يناير سنة ١٩٤٣ ص ٣٢٨ رقم ١٠٦) .
- ٢٣١ مواعيد مسافة . احتسابها . المحل الأصلي للمحكوم عليه ومقر محكمة الاستئناف وبين المقر ومحل الاعلان . طريقة احتسابه . (استئناف أسبوط — ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ص ٥٠٨ رقم ١٨٤)
- موظف (انظر استعمال حق الحكومة ومعاش ومواد مخدرة وتزوير)
- (ن)
- نائب (انظر دعوى وولى شرعى)
- ناظر (انظر وقف)
- نشر (انظر شركات)
- نصاب (انظر قسمة)
- ٢٣٢ نصب . ادعاء الوكالة . استيلاء مدعيها على مال المجنى عليه لتوصيله إلى الموكل اتخاذ لصقة كاذبة . نصب ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية (المادة ٢٩٣ ع — ٣٣٦) (نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٨٣ رقم ١٦٣)
- نظام عام — امن عام (انظر سرقة)
- ٢٣٣ نفاذ مؤقت . وجوبه في المواد التجارية دون نص في المنطوق . (المادة ٣٩٠ مرافعات) (استئناف مصر - تجارى - ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٥٢٣ رقم ١٨١)
- نقطة (انظر محاكم شرعية)
- نفوذ أدبي (انظر إكراه)
- ٢٣٤ نقض . إحالة على دائرة أخرى . عدم تحريك الدعوى . انقطاع المرافعة . مدته . احتسابها من تاريخ حكم النقض (استئناف مصر — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ص ٤٩ رقم ٢٣)
- ٢٣٥ نقض . بحكمة الموضوع . سلطاتها في تقدير الوقائع والأدلة (نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ٣٠٧ رقم ٩٣)
- ٢٣٦ نقض وإبرام . أسباب الحكم . متى يصبح الطعن فيها . أسباب غير مرتبطة بالمنطوق . لا يصبح الطعن في الحكم بناء عليها . (نقض مدنى — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٥٦ رقم ١١٤)
- ٢٣٧ نقض وإبرام . الأحكام الصادرة في دعوى وضع اليد من المحاكم الابتدائية بصفة استئنافية . الطعن فيها . وجوب انصباها على الخطأ في الأحكام القانونية الخاصة بوضع اليد ذاته . تعاقب هذه الأخطاء بطريقة تنفيذ الحكم أو بالقضاء برد حيازة

- أرض غير التي يجب القضاء بها لا يقبل الطعن .
(نقض مدني - ٤ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٥ رقم ١٦٩)
- ٢٣٨ نقض وإبرام . القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه . ثبوت أن هذه الأسباب كانت مقدمة ولكنها لم تبلغ إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يضح بقاء حكم محكمة النقض قائماً وجوب الرجوع عنه .
(نقض جنائي - أول فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٠ رقم ١٦٦)
- ٢٣٩ نقض وإبرام :
١ - تقرير الطعن . إعلانه إلى شخص مدخل في الدعوى من المطعون ضده الأصلي بصفة مقابلة التي أدخل بها في الدعوى في بادئ الأمر . عدم توجيه طلبات إليه من الطاعن . هذا الإعلان ليس إلا من قبيل استيفاء الاجراءات الشكلية . لا تأثير له في الطعن من حيث شكله .
٢ - وقف . تعدد النظار . عدم انفراد أحدهم بالتصرف في شئون الوقف . انفراد أحدهم بالطعن في حكم صادر ضد الوقف . جوازه .
٣ - حكم . تسببيه . تقرير خبير . اعتماد المحكمة عليه في حكمها . الطعن في هذا التقرير . بمطاعن جديدة . عدم تمحيص هذا المطعن . قصور في تسبيب الحكم .
(نقض مدني - ١١ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٧ رقم ١٧٠)
- ٢٤٠ نقض وإبرام . حكم إبطال المرافعة . الطعن فيه بطريق النقض . جوازه .
(نقض مدني - ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٤٢ رقم ٥٥)
- ٢٤١ نقض وإبرام . حكم غيابي عدم انقضاء ميعاد المعارضة فيه . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ولو من النيابة العمومية (المواد ١٦٣ و ١٨٧ و ٢٢٩ تحقيق)
(نقض جنائي - ٢٥ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٧٠ رقم ١٥٦)
- ٢٤٢ نقض وإبرام . دعوى إثبات الحالة . الغرض منها . الدفع لدى المحكمة بعدم قبول تهيئة الدليل على يدها . متى يعتبر دفعا موضوعيا . الحكم بقبول هذا الدفع . بناءً على ما كان بين الطرفين من اتفاق وعلى ظروف التعاقد . لاعتلاقة لهذا القضاء بالاختصاص . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز
(نقض مدني - ٢١ يناير سنة ١٩٤٣ ص ١٢٩ رقم ٥٣)
- ٢٤٣ نقض وإبرام . طعن قدم إلى محكمة النقض باعتبار أنه لم تقدم له أسباب . الحكم بعدم قبوله شكلاً . ثبوت أن أسباب هذا الطعن كانت مقدمة ولكن النيابة قصرت في إرسالها إلى قلم كتاب محكمة النقض . لا يصح بقاء حكم محكمة النقض قائماً . بل يزمين الرجوع عنه .
(نقض جنائي - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ص ٢٢ رقم ١١٠)
- ٢٤٤ نقض وإبرام . عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني . أثره . الا تهدي (٥)

(هـ)

٢٤٧ هبة . أنواعها . حكمها في العقار
المقول . عقد رسمي بها . عدم ضرورته
في المسترة أو الموصوفة . قبولها من
الولي أو الوارث بعد الوفاة . جوازه .
(ملوى — ٦ يناير سنة ١٩٤٤ ص ٥٣٦
رقم ١٨٠)

هبة (انظر سند)

(و)

وارث (انظر قسمة)
واقعة جنائية (انظر ظروف)
ورثة (انظر تركة)
٢٤٨ وصف التهمة . إصلاح خطأ مادي
في تاريخ الواقعة . الواقعة الجنائية
التي أبدى المتهم دفاعه فيها . لم يتناولها
هذا التعديل . الطعن في الحكم لذلك
السبب . لا يصح .
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص
٣١٤ رقم ٩٦)

٢٤٩ وصف التهمة . المحكمة غير مقيدة
وهي تفصل في الدعوى الواقعة في نطاقها
المرسوم في أمر الاحالة . سلطتها في أن
تتخذ للتهمة أساسا تستمد منه من
التحقيقات التي أجريت في موضوع
الواقعة لعناصرها المكونة لها . متى
لا يصح للمحكمة أن تتعرض لما لم ير
تقديم لها ؟ (المادة ١٢ (١) و ٣٧
تشكيل)

(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٤٧٦ رقم ١٦٠)

العشرة الأيام المدعاة لتقديم الأسباب
إلا من يوم العلم رسميا بنجم الحكم .
تقديم أسباب جديدة بعد مضي عشرة
أيام كالة على يوم الاطلاع على الحكم
لا تقبل (المادة ٢٣١ تحقيق)

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢
ص ١٧ رقم ٦٧)

٢٤٥ نقص وإبرام . مكانيات بين المحكوم
له والمحكوم عليه . دلالتها على أدب
المحكوم عليه اعتبر أن توفيته المبالغ
المحكوم بها تسوية نهائية بينه وبين
المحكوم له . قبوله للحكم مانع من
الطعن فيه بطريق النقض

(نقض مدني — ١٢ نولبر سنة ١٩٤٢
ص ٢٨ رقم ٩٣)

٢٤٦ نقص وإبرام . ميعاد تقديم أسباب
الطعن . شهادة دالة على أن الحكم
ومحضر الجلسة وردا الى قلم الكتاب
في اليوم الذي صدرت فيه الشهادة .
يجب على الطاعن أن يطلع على الحكم
ويقدم ما يرى تقديمه من الأسباب
قبل مضي ميعاد الطعن محسوبا من
يوم صدور الحكم . عدم ختم الحكم
في الميعاد القانوني لم يفوت عليه أية
فرصة أو مصلحة (المادة ٢٣١ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص
١٩٠ رقم ٧٤)

نقض (انظر إثبات وإجراءات
وإكراه والتماس وتحكيم وتركة
وحكم ودفاع ودعوى وعاهة وعقد
وغش وقذف ووصف)

على الغاصب بما للمستحقين قبله . حق
الناظر في ذلك

(نقض مدنى — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٣ من ١٤٧
رقم ٥٧)

٢٤٤ ١ - وقف . غلة . على الناظر تحصيلها
من المستغل والغاصب . والناظر السابق
وللمستحقين ذلك أيضا

٢ - وقف . حق المستحق فيه . خاضع
لشروط كتاب الوقف في الشريعة
وفي القانون

٣ - وقف . المستحقون والناظر
والجهات المخلفة . العلاقات المالية فيما
بينهم . يحكمها قانون المعاملات القائم
وهو القانون المدنى

٤ - وقف . ناظر . مسئول عن تصديره
كما يسأل أى وكيل شرعى

(مصر الانجليزية — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤
من ٢٩٦ رقم ١٣١)

٢٥٥ وقف . نزاع فى أصله . عدم اختصاص
المحاكم الوطنية .

(استئناف أسبوط — ١٥ يناير سنة ١٩٤٢
من ٢٦٩ رقم ١٢١)
وقف (انظر تقضى)

٢٥٦ وكالة . قبولها ضمناً . دلالتها فى حالة
السكوت على القبول .

(استئنافية — تجارى — ٥ ابريل سنة ١٩٤٢
من ٦٤ رقم ٣١)

٢٥٧ ولاية . سلبها . ضد الأب والجد .
حجر لحماية مال المحجور عليه

(مجلس حسمى تلا — ١٧ يناير سنة ١٩٤٤
من ٤١٧ رقم ١٢٧)

٢٥٨ ولاية . عدم سلبها بقرار مجلس حسمى
لا يمنع بطلان تصرفه الولي إذا انعدمت

وصف قانونى (انظر ظروف)

وصية (انظر عقد)

٢٥٠ وضع يد . تملك واضع اليد . غلة العين
الوجودية تحت يده . تصرف . نيته
فى ذلك . موضوعى . رد ما أخذ بغير
حق . مثال . وزارة الأوقاف .

(نقض مدنى — ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ من
١٤٧ رقم ٥٧)

وضع اليد (انظر إلاف واستغلال
ودعوى وتقضى)

٢٥١ وفاة مع الحلول . ازدواج . أثره .
انقضاء الدين للدائن الأصلى . ونقل
حق الدائن بصفاته وتأميناته إلى
الدائن الجديد . سعر الفائدة المنفق
عليه للدائن الأصلى . انتقاله إلى
الدائن الثانى .

(استئناف مصر — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣
من ٢٠٠ رقم ٧٩)

وفاة (انظر تكليف)

وقائع مثبوتة (انظر تفتيش)

٢٥٢ وقف :

١ - ركن الرضاء الصحيح بالوقف .
النزاع حول صحة الرضاء أو انعاده
البحث فيه بحث فى أصل الوقف

٢ - اشهاد الوقف . التسلط على الارادة
أو الغش أو الاكراه . البحث فيه من
اختصاص المحاكم الشرعية (المادة ١٦
من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

(نقض مدنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ من
١٣٥ رقم ٥٠)

٢٥٣ وقف . غضب عين الوقف . الرجوع

الأب لا يضمن شيئاً من هذا المال ولا يرجع به على تركته (المادة ٤٣١ من قانون الأحوال الشخصية)
(نقض مدني — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ص ١٣٤ رقم ٤٩)

(لا)

٢٦٠ لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — المادة ١٥
فقرة ٤ . المتصود من عبارتها هو أن تصل القضية إلى الجهة التي تكون أولى بالفصل فيها وسبيل ذلك هو طرق الاحالة — تقدير ذلك مرجعه للقضاء ..

(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٤١ رقم ١٩)

شروط الولاية

(استئناف مصر — ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٣ ص ٢٦٤ رقم ١١٨)
ولاية (انظر أب)

٢٥٩ ولي شرعي :

١ - نائب عديم الأهلية . مسئولته عن ماله . وجوب تحديدها في نطاق قانون المجالس الحسبية . مسئولية الولي عن مال ولده . حدها . وجوب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية فيما لم يرد حكمه في قانون المجالس الحسبية القول باختصاص المجلس إلى في تحديد سلطة الأب على مال ابنه الماصر . خطأ
٢ - موت المورث مجهولاً مال ولده .



Bibliotheca Alexandrina



0542592